

مَنْشُورَاتُ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ الْأَعْلَى

كِتَاب

# الْمَوْحِظَاتُ

لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

رَوَايَةُ تَحْفِي بْنِ تَحْفِي اللَّيْثِي  
رَحِمَهُ اللَّهُ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

مِنْ رَفَعِ أَبِي عَبْدِ الْبَرِّ مُحَمَّدٍ كَاوَا



مَنْشُورَاتُ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ الْأَعْلَى

كِتَاب

# الْمَوْضَعُ

لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

رَوَايَةُ تَحْيَى بْنِ تَحْيَى اللَّيْثِي  
رَحِمَهُ اللَّهُ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الموطأ  
للإمام مالك بن أنس  
رواية يحيى بن يحيى الليثي  
القسم الأول  
منشورات المجلس العلمي الأعلى  
الطبعة الأولى 1434-2013  
© جميع الحقوق محفوظة  
رقم الإيداع : 2013 MO 2682  
ردمك : 7 - 18 - 498 - 9954 - 978  
مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء



## أعضاء لجنة تحقيق الموطأ

خص أمير المؤمنين حفظه الله لجنة إحياء التراث الإسلامي التابعة للأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى بتحقيق كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، منبها إياها إلى ضرورة التفتن لفساد الطباعات المنتشرة بين الناس، وأمر إياها بوجوب الاعتماد على النسخ الأصلية من رواية يحيى بن يحيى الليثي المصمودي.

**وقد شرف بالقيام بتنفيذ الأمر المولوي :**

- الأستاذ الدكتور محمد الراوندي، عضو المجلس العلمي الأعلى.
- الدكتور إدريس بن الضاوية، رئيس المجلس العلمي المحلي للعرائش.
- الدكتور محمد عز الدين المعيار الإدريسي، رئيس المجلس العلمي المحلي لمراكش.

**وقد استعانت اللجنة بجماعة من الباحثين، وهم :**

- الأستاذ إدريس الحمداوي، كلية الشريعة بفاس.
- الدكتور الحسين آيت اسعيد، عضو المجلس العلمي الأعلى.
- الدكتور عبد الحفيظ دومار، كلية الآداب وجدة.
- الدكتور عبد الله الأنصاري، مندوبية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمراكش.
- الأستاذ عبد المجيد محيب، دار الحديث الحسنية.
- الدكتور محمد كنون الحسني، رئيس المجلس العلمي المحلي بطنجة.

## تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين وعلى آله وصحابه أجمعين

وبعد، فإن العلم والحكمة، أعظم ما ورثه المبعوثون من الرسل والأنبياء، وأجل ما أوصوا به، وحثوا على طلبه وتحصيله، والتفقه فيه، فمن أخذ بقدر من هذا الميراث، فقد فاز بأوفى حظ وأوفر نصيب.

ومن المعلوم أن الناس في عصر المبعث، وطيلة أيام الخلافة الراشدة، وطرف من عصر بني أمية، أولوا أكبر عنايتهم لكتاب الله تعالى، كتابة، وحفظاً، وتلاوة، وتدبراً، ومدارسة، وأما ما عداه من العلوم الأخرى، فإنما كان معولهم في تحصيلها على الذاكرة وحدها ما عدا نفر قليل منهم، لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، كتبوا بعض الأشياء في صحف خاصة بهم.

فلما كان رأس المائة الأولى للهجرة، أصدر ولي أمر المسلمين، الخليفة عمر بن عبد العزيز، إذناً رسمياً، بكتابة العلم، وجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتدوينه، كما أمر العلماء، أن يفسوا العلم، ويجلسوا لتفقيه الناس وتعليمهم أحكام دينهم وشريعتهم، فانطلقت بذلك حركة الجمع والكتابة والتدوين.

ولدى أفول نجم الدولة الأموية، وبزوغ فجر الدولة العباسية ظهرت الطلائع الأولى للكتاب الإسلامي في حلة جديدة، ونظام بديع، قائم على حسن التبويب، والترتيب، ودقة التنسيق والتوثيق والتحقيق، قام بهذه الطفرة العلمية الرائعة، لفيف من الرواد الأوائل من أعلام صغار التابعين وأتباعهم، آلت إليهم الرئاسة العلمية في عصرهم، وتألفت في سماء المعرفة أسماؤهم، يتصدرهم فارس الميدان، وحامل لواء أهل هذا الشأن، إمام دار الهجرة مالك بن أنس (93هـ-179هـ).

شق هذا الإمام طريقه إلى الشهرة العلمية بأمرين اثنين: تدريس العلم، وتأليف الكتب.

فبالدرس العلمي البالغ المنتهى في التوثيق والتحقيق، استحوذ على قلوب طلاب العلم الوافدين عليه من كل فج عميق، فانتشر بهم علمه، وذاع صيته في الأفاق.



وبالكتاب ضمن لعلمه الذبوع والانتشار، عبر الأقطار والأمصار، كما ضمن له الخلود والبقاء عبر الأزمنة والأعصار.

### كتاب الموطأ بالغرب الإسلامي :

رجعت الأفواج الأولى من الراحلين للتفقه في الدين، إلى قومهم بالمغرب، وفي حقائبهم، من بواكير مؤلفات المشاركة، كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس، ومعه ما قر في صدورهم من إجلال لهذا الإمام، وتعظيم لقدره، وتنويه بأخلاقه ومكارمه، وما آتاه الله من بسطة في العلم والفهم، وصادف ذلك قبولا لدى الناس وإعجابا به، فكان بمثابة البذرة الأولى لفقه مالك ومذهبه، ثم ما فتى ذكره يعلو، وعلمه يفسو، والإقبال عليه يتنامى حتى، خضعت له هذه الديار المغربية والأندلسية، ودانت لمذهبه بالطاعة والولاء.

ومنذ يوم الناس ذلك، وإلى الآن، والعناية موصولة، والهمم مصروفة إلى كل ما له صلة بالإمام مالك، وموطئه، ومذهبه، فلا تكاد تجد فقيها عالما ذا شأن ومقام، إلا وله أثر مذكور، في خدمة المذهب، يرى ذلك حقا واجبا عليه ودينا ثابتا في ذمته.

ولكن هذه العناية تبلغ شأوها، وتذكر أعلى درجاتها، عندما يكون مصدرها، من إليه المفرع في حماية الملة والدين والرجوع إلى رأيه ونظره في كل شأن من شؤون المسلمين.

ذلكم هو أمير المؤمنين، وسبط النبي الأمين، مولانا محمد السادس، حين أصدر أمره السامي إلى المجلس العلمي الأعلى بتحقيق كتاب الموطأ تحقيقا يسمو على كل التحقيقات، وينجو من الأخطاء والهفوات والتحريفات التي وقعت في الأعمال السابقة، ويكون وفاء لما على الأمة المغربية من دين لإمام المذهب قبلها.

وقد زود أعزه الله اللجنة المكلفة بالتحقيق بتوجيهات سديدة، ووصايا رشيدة تكون عوناً لها على التحقيق، ونبراساً ينير لها معالم الطريق فقال -حفظه الله- في نطق مبارك كريم : (.... كما تكلف اللجنة الدائمة لإحياء التراث بالعمل على تحقيق كتاب الموطأ للإمام مالك ابن أنس -رضي الله عنه- تحقيقاً علمياً متقناً، يليق بموضوعه، وبالمكانة التي يحظى بها لدى المغاربة، وإننا لنتنظر من هذه اللجنة استدراك ما فات طبعاته السابقة، وذلك بالرجوع إلى مخطوطاته المغربية الفريدة، ليطلع في حلة وطنية، أصيلة جديدة بالمغرب، كمنارة مشعة للفقه المالكي). (من خطاب أمير المؤمنين إلى أعضاء المجلس العلمي الأعلى بمناسبة توسعة المجالس العلمية، وذلك بالقصر الملكي بالدار البيضاء بتاريخ 30 ماي 2004).



إنه أمر ملكي بتحقيق كتاب «الموطأ» أصدره أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، سليل ملوك دولة الأشراف العلويين في القرن الخامس عشر الهجري، يناظر صنيع أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور، مؤسس دولة بني العباس عندما أشار على الإمام مالك بتأليف الموطأ في القرن الثاني للهجرة.

وقد أفرغت لجنة التحقيق في الأمر وسعها، وبذلت فيه أقصى جهدها، مخلصه نيتها في تتبع ما ورد في خطاب أمير المؤمنين من إشارات هادية بجمع نفائس مخطوطات الكتاب ونوادرها، حتى يتم إخراجه إخراجاً صحيحاً مطابقاً لرواية يحيى بن يحيى الليثي المصمودي كما تناقلها الأئبات، فتم العمل باعتماد النسخ المغربية الموثقة الأصيلة التي توارد عليها فطاحل علمائنا، والتي تحتفظ بها خزائنا العلمية، على نحو ما هو مبسوط بمحله من مقدمة تحقيق هذا الكتاب، الأمر الذي يتوجب معه إسداء خالص الشكر وفائق التقدير للجنة التحقيق الموقرة، على العمل الجيد الذي قامت به إخلاصاً لثرائنا الإسلامي العريق، تحقيقاً لنصوصه، وإقامة لمثونه، وتقويماً لما أصاب مخطوطاته من تحريف، إسهاماً منها في إحياء ثقافي إسلامي رشيد، وبعث حضاري وعلمي سديد، فقد جاء هذا العمل -بحمد الله- مستوفياً لشروط التحقيق العلمي الرصين، ومضيفاً إلى عمل السابقين جديداً. وخاصة في الرجوع إلى أصول للكتاب هي غاية في النفاسة والندرة، لم تقع عليها يد البحث من قبل، ولا حام من حولها طائره، مما يضيف عليه حلة متميزة فاخرة، وهوية مغربية خالصة.

والحمد لله رب العالمين.

الدكتور محمد يسف

الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى





## مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كان الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه [179.93هـ] أحد الأئمة<sup>(1)</sup>، وبيضة الحرمين في تاريخ نشر العلم الخادم لمقاصد تلقين النبي صلى الله عليه وسلم، والصائن لصور تثنيله وتمريته - شرفه الله تعالى وعظمه - ؛ لأنه اجتمع له من الخصوصيات ما لم يجتمع لغيره، وتوفر لعظائه ما لم يتوفر لأحد من بعده، إذ ورد فيه نص مرفوع رفعا صريحا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما رواه سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن جريج، عن محمد بن مسلم بن أبي الزبير المكي، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : «الضرير الناس أكباد الإبل فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة»<sup>(2)</sup>.

ونقل القاضي عياض عن أبي عبد الله التستري : قوله : «...فأما قوله من عالم بالمدينة فأشارة إلى رجل بعينه يكون بها لا بغيرها، ولا نعلم أحداً انتهى إليه علم أهل المدينة، وأقام بها ولم يخرج عنها، ولا استوطن سواها في زمن مالك مجمعا عليه إلا مالكا...»<sup>(3)</sup>.

ونقل عياض أيضا عن بعض المالكية قوله : إذا اعتبرت كثرة من روى عن مالك من العلماء ممن تقدمه وعاصره أو تأخر عنه على اختلاف طبقاتهم وأقطارهم وكثرة الرحلة إليه والاعتماد في وقته عليه، دل بغير مرية أنه المراد بالحديث ....

(1) قال أبو حيان : هو أحد الأئمة، وهو أحد الأئمة، يريدون التفضيل في الدماء والعقل بحيث لا نظير له.. البحر المحيط 409 انظر التنبيه على أوامير أبي علي القالي في أماليه 76.  
(2) أبو الشيخ في الجزء الذي فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر 167، وابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل 12/1، والحاكم في المستدرک 186، والبيهقي في الكبرى 158/3، وقال : رواه الشافعي في القديم عن سفيان بن عيينة.  
(3) ترتيب المدارك 71/1.



وتعقل سر ذلك القاضي أبو محمد عبد الوهاب عندما قال : أما إنه لا ينازعنا في هذا الحديث أحد من أرباب المذاهب، إذ ليس منهم من نه إمام من أهل المدينة. فيقول المراد به إمامي، ونحن ندعي أنه صاحبنا بشهادة السلف، وبأنه إذا أطلق بين أهل العلم عالم المدينة وإمام دار الهجرة، فالمراد به مالك عندهم دون غيره من علمائها، كما إذا قيل : قال الكوفي، فالمراد به أبو حنيفة دون سائر فقهاء الكوفة<sup>(1)</sup>.

ويدخل مالك رحمه الله في جمهور تبع التابعين بإحسان، الذين أوصى النبي صلى الله عليه وسلم بتقديهم وتقديمهم، وعرفان الحق لهم على قدر أقدارهم في العلم، ومستواهم في الاقتداء بمن سلف، في قوله صلى الله عليه وسلم في خطبته السائرة : «أوصيكم بأصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يفتشوا الكذب»<sup>(2)</sup>.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله : لم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكا في العلم، والفقه، والجلالة، والحفظ...<sup>(3)</sup>.

«ومن اعتبر اعتراف الناس له أنه كان أعلم وقته وإمامه، وأعلم علماء المدينة وأعلم الناس، وتقليدهم إياه واقتداءهم به<sup>(4)</sup>، وكثرة من روى عن مالك من العلماء ممن تقدمه أو عاصره أو تأخر عنه على اختلاف طبقاتهم وأقطارهم وكثرة الرحلة إليه والاعتماد في وقته عليه، دل بغير مرية أنه المراد بالحديث<sup>(5)</sup>».

ومرجع هذا الثناء المتفرد الواقع على علم مالك رحمه الله وفقهه المضمن في موطئه أحد أصح كتب العلم في الأرض<sup>(6)</sup>، أنه اجتمع له ما لم يجتمع لغيره من النقاد المتبصرين، واتفق له ما لم يتفق لسواه

(1) ترتيب المدارك 73/1

(2) الترمذي برقم 2165

(3) انظر رسالة للجاحظ في مدح التجارة ضمن رسائله 257/4

(4) ترتيب المدارك 75/1

(5) ترتيب المدارك 75/1

(6) قال الشافعي : ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صوابا من موطأ مالك. المرح والتعديل 12/1.



من الأئمة الفقهاء المتبوعين من الذهن الثاقب<sup>(1)</sup>، والفهم الناصع<sup>(2)</sup>، وقوة الحفظ<sup>(3)</sup>، وسعة العلم<sup>(4)</sup>،  
واتفاق الأئمة المعتمدين على أنه حجة<sup>(5)</sup>، صحيح الرواية<sup>(6)</sup>، وإجماعهم على سلامة دينه، وكمال

(1) كان ربيعة الرأي يقول إذا جاء مالك : فقد جاء العققل . تقدمه الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 27/1 . وقال عبد الرحمن بن مهدي :  
«لقبت أربعة : مالكا، وسفيان، وشعبة، وابن المبارك، فكان مالك أشدهم عقلاً» . وقال : ما رأيت عينا أحداً أعيب من هبة مالك، ولا أعم  
عقلاً، ولا أشد تقوى، ولا أوفر دماغاً من مالك . وقال هارون الرشيد عنه : ما رأيت أعقل منه . ترتيب المدارك 127/1

(2) يدل على ذلك ما رواه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال : «سمعت الشافعي يقول : قال لي محمد بن الحسن :  
أيهما أعلم بالقرآن صاحبنا أو صاحبكم ؟ يعني أبا حنيفة ومالك بن أنس : قلت : على الإنصاف ؟ قال : نعم، قلت : فأنتدك الله، من  
أعلم بالقرآن صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : صاحبكم، يعني مالكا، قلت فمن : أعلم بالسنة صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال اللهم صاحبكم،  
قال : فأنتدك الله من أعلم بأقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمتقدمين، صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : صاحبكم، قال  
الشافعي فقلت : لم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فمن لم يعرف الأصول فعلى أي شيء يقى ؟ تهذيب  
الكمال 114/27 .

(3) ومن شواهد قوة حفظه رحمه الله، قول إسماعيل القاضي : «لنا نصر بن علي، ثنا حسين بن عروة، عن مالك قال : قدم علينا الزهري،  
فأتيناه ومعه ربيعة، فحدثنا بنيف وأربعين حديثاً، ثم أتينا من القدر وقال : انظروا كتاباً حتى أحدثكم منه، أرايتم ما حدثكم أنس في  
أيديكم منه ؟ فقال له ربيعة : ها هنا من يسرد عليك ما حدث به أنس، قال : ومن هو ؟ قال : ابن أبي عامر، قال لي : هات، فحدثته  
بأربعين منها، فقال الزهري : ما كنت أرى أنه بقي من يحفظ هذا غيري . تاريخ الإسلام للذهبي 238/8 وانظر التمهيد 71/1 وترتيب  
المدارك 133/1 . وقول مالك نفسه : «شهدت العيد فقلت : هذا اليوم يخلو فيه ابن شهاب، فأنصرفت من المصلى حتى جلست على  
بابه، فسمعت يقول لجارته : انظري من على الباب . فنظرت فسمعتها تقول : مولاي الأشقر مالك . قال : أدخله، فدخلت فقال : ما  
أراك أنصرفت بعد إلى منزلك ؟ قلت لا . قال : هل أكلت شيئاً، قلت لا، قال : فاطعم، قلت : لا حاجة لي فيه، قال : فما تريد ؟ قلت  
: محدثي، فحدثني سبعة عشر حديثاً، ثم قال : وما يتفكك إن حدثتك ولا تحفظها ؟ قلت : إن شئت رددتها عليك، فرددتها عليه، وفي  
رواية قال : هات فأخرجت ألواح، فحدثني بأربعين حديثاً، فقلت : زدني، قال حسبك إن كنت رويت هذه الأحاديث، فأنت من  
الحفاظ، قلت قد رويتها فجدد الألواح من يدي، ثم قال : حدث، فحدثته بها، فردها إلي وقال : قم فأنت من أوعية العلم . أو قال إنك  
لنعم المستودع للعلم . ترتيب المدارك 134/1 .

(4) وشواهد علمه ظاهرة لمن استنطق الموطأ، وتأمل في مضامين أبواب كتبه، وتدير مراجعتها من الأحاديث التي يبلغ المئات، أما مسووي حمل  
الرواية خارج نصوص الموطأ فدل على اتساعها وانسائها، قول القطان : «لما مات مالك رحمه الله، وأخرجت كتبه أصيب فيها قنءاق -  
أي صحيفة الكتاب - عن ابن عمر، ليس في الموطأ منه شيء إلا حديثين . وقال ابن وهب مرة : قال لي مالك : إن عندي حديثاً كثيراً  
ما حدثت به قط، ولا أتحدث به حتى أموت . قال : ثم قال لي : لا يكون العالم عالماً حتى يخزن من علمه . الكامل لابن عدي 40/1 .  
وقول عتيق بن يعقوب : «قال لي مالك : أخذت من ابن شهاب عشرة قناديق في بطونها وظهورها ما حدثت بها منذ أخذتها بالمدينة .  
وقال رجل لمالك : إن الثوري حدثنا عنك في كذا . فقال : إني لأحدثك في كذا وكذا حديثاً ما أظهرتها بالمدينة .» ترتيب المدارك  
186/1 وعن ابن إسحاق بن بابين قال : «وجدنا في تركة مالك صندوقين مقلتين فيهما كتب فجعل أبي يقرأها ويكي ويقول : رحمك  
الله، إن كنت تريد بعلمك إلا وجه الله . لقد جالسته الدهر الطويل، وما سمعته يحدث بشيء مما قرأت . وذكر عتيق بن يعقوب أنه دخل  
منزل مالك بعد موته مع ابنه، ففتح صندوق مملوء كتباً فقرأها، فذكر نحوه . قال : ثم فتح صندوقاً آخر فأخرج منه اثني عشر ألف حديث  
للزهري، وفتح آخر فأخرج منه سبعة قناديق ظهورها وبطونها من حديث أهل المدينة، فما رأيت فيها شيئاً مما ذكر به أصحابه في حياته .  
وقال أحمد بن صالح : نظرت في أصول مالك فوجدتها شبيهة بآثني عشر ألف حديث .» ترتيب المدارك 187/1 .

(5) قال أحمد بن حنبل : «كان مالك ابن أنس من أثبت الناس في الحديث، ولا يتالي أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك بن أنس، ولا  
سيما مديني .» الجرح والتعديل 17/1 . وقال أيوب بن سويد الرملي : «ما رأيت أحداً قط أجود حديثاً من مالك بن أنس .» الجرح والتعديل  
13/1 . وقال وهيب بن خالد : «أتينا الحجاز، فما سمعنا حديثاً إلا نعرف ونشكر .» مالك بن أنس : الجرح والتعديل 13/1 . وقال أبو حاتم  
الرازي : «مالك بن أنس ثقة، إمام الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال  
نقي الحديث، وهو أنقى حديثاً من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه، وأقوى من معمر وابن أبي ذئب .»  
الجرح والتعديل 10/1 .

(6) وقال يحيى بن معين : «مرسلات ابن عيينة شبه الريح، ثم قال : إي والله وسفيان بن سعيد، فقيل له : مرسلات مالك بن أنس ؟ قال :  
هي أحب إلي، ثم قال : ليس في القوم أصح حديثاً من مالك .» الجرح والتعديل 244/1 .



عدالته<sup>(1)</sup>، واتباعه السنن<sup>(2)</sup>، وتقدمه في الفقه، وعلمه بالفتوى<sup>(3)</sup>، وتحفظه بما ينبغي أن يتحفظ فيها<sup>(4)</sup>، وصحة قواعد مذهبه المعتمدة في استنباط الأحكام<sup>(5)</sup>، الموروثة عن حفاظ العلم القائمين به في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أبناء المهاجرين من قريش وغيرهم من الأنصار، الذين قام حديثهم مقام الحجة باتفاق أهل الإثقان.

(1) قال ابن أبي حاتم الرازي : «حدثني ابن داود الفراء، ثنا أبو داود. ثنا ابن الماجشون، عن سالم أبي النضر، عن عائشة قالت : صلى على ابن بيضاء في المسجد. فقال له إنسان : كان مالك يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى عليه في المسجد، قال : فمالك والله أعلم بالحديث مني، والله ما علمناه إلا بعفاف وصالح». الجرح والتعديل 1/41.

(2) قال ابن مهدي : «مالك أفقه من الحكم وحمام». وقال : أئمة الحديث الذين يقتدى بهم أربعة : سفيان بالكوفة، ومالك بالجزيرة، والأوزاعي بالشام، وحمام بن زيد بالبصرة. وسئل من أعلم ؟ مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال : مالك أعلم من أستاذي أبي حنيفة. وقال : الثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث. ومالك إمام فيهما. وقال مرة لأصحابه : أحدثكم عمن ؟ لم تر عيناى مثله. ثم قال : حدثنا مالك، وقال : مالك أحفظ أهل زمانه، ومالك لا يخطئ في الحديث، وقال لم يبق على وجه الأرض من على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك. وقال : ما أقدم على مالك في صحة حديث أحد. ترتيب المدارك 134/1. وقال أيضا : إذا رأيت الخجزي يحب مالك من أنس فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيت أحدا يتناوله، فاعلم أنه على خلاف». ترتيب المدارك 38/2.

(3) كان الأوزاعي رحمه الله إذا ذكر مالكاً قال : «عالم العلماء، وعالم أهل المدينة، ومقتني الحرمين». شرح الزرقاني 55/1.

(4) قال عبد الرحمن بن مهدي : «كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل فقال : يا أبا عبد الله، جئتك من مسيرة ستة أشهر، حقلني أهل بلادي مسألة أسألك عنها. قال : قل، قال : فسأل الرجل عن أشياء، فقال : لا أحسن، قال : فقطع بالرجل، كأنه قد جاء إلى من يعلم كل شيء، قال : وأي شيء أقول لأهل بلادي إذا رجعت إليهم ؟ قال : تقول لهم : قال مالك بن أنس : لا أحسن». الجرح والتعديل 178/1. انظر تذكرة الحفاظ 212/1.

(5) يقول العلامة محمد التاويل حفظه الله في درسه الحسيني الذي كان موضوعه : «خصائص المذهب المالكي» : إن المذهب المالكي يمتاز على مستوى أصول الفقه بعدة مزايا وخصوصيات، من أهمها :

أ : وفرة مصادره، وكثرة أصوله، المتمثلة في الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وعمل أهل المدينة، والقياس، والاستحسان، والاستقراء، وقول الصحابي، وشرع من قبلنا، والاستصحاب، والمصالح المرسلة، وسد الدرائع، والعرف، والأخذ بالأحوط، ومراعاة الخلاف. بالإضافة إلى القواعد العامة المنفردة عنها، والتي أنهاها بعض المالكية إلى ألف ومائتي قاعدة، تغطي جميع أبواب الفقه ومجالاته. هذه الكثرة أغنت الفقه المالكي، وأعطته قوة وحيوية، ووضعت بين أيدي علمائه من وسائل الاجتهاد، وأدوات الاستنباط، ما يؤهلهم لبلوغ درجة الاجتهاد، ويمكنهم من ممارسته، ويسهل عليهم مهمته. وإذا كانت بعض المذاهب شاركت المذهب المالكي في بعض هذه الأصول، فإن ميزة الفقه المالكي تكمن في الأخذ بجميع هذه الأصول، بينما غيره لم يأخذ إلا ببعضها وزد الباقي.

ب : تنوع هذه الأصول والمصادر، فإنها تتراوح بين النقل الثابت، والرأي الصحيح المستند من الشرع، والمستند إليه كالقياس. هذا التنوع في الأصول والمصادر، والمزاوجة بين العقل والنقل والأثر والنظر، وعدم الجمود على النقل، أو الاستباق وراء العقل، هي الميزة التي ميزت المذهب المالكي عن مدرسة المحدثين، ومدرسة أهل الرأي، وهي سر وسطيته وانتشاره والإقبال الشديد عليه، وضرب أكباد الإبل إلى إمامه في أيام حياته.

قلت : يقول محمد أبو زهرة في معرض بيانه لميزة المذهب على غيره، أما كثرة أصوله، فإنه أكثر المذاهب أصولاً، حتى إن علماء الأصول من المذهب المالكي يحاولون الدفاع عن هذه الكثرة، ويدعون على المذاهب الأخرى أنها تأخذ بمثل ما يأخذ به من الأصول عديداً، بل إننا نقول إن الأمر لا يحتاج إلى دفاع، لأن تلك الكثرة حسنة من حسنات المذهب المالكي، يجب أن يفاخر بها المالكيون، لا أن يحملوا أنفسهم مؤونة الدفاع، ولذلك نحن نرى أنه أكثر المذاهب أصولاً. مالك : محمد أبي زهرة ص : 376.



وهذا الإرث للعلم المدني هو الذي ميز مالكا في علم نقد الأخبار، وفضله في مسلك انتقاء الرجال، الذي أسسه على أركان الوثيقة الموروثة عنهم التي تجمع الصدق، والحفظ، والاشتغال بالحديث، والبراءة من لؤثة الابتداع المؤثر في الاستقامة والرواية، والموافقة لما لا يجوز خلافه من رواية الأثبات<sup>(1)</sup>، أو العمل المتوارث عن الفقهاء المدنيين.

وقد اتفقت كلمة النقاد على التسليم له بمنهجه المتفرد في انتقاء الرجال وانتقادهم، وفيما تفقه فيه، وفيما أفتى به، لتحقيق علم الإسناد، وانتقاء النصوص التي يصح عليها الاعتماد، حتى قال فيه سفيان ابن عيينة: «ما رأيت أحدا أجود أخذا للعلم من مالك... رحم الله مالكا ما كان أشد انتقاده للرجال والعلماء»<sup>(2)</sup>، يريد للوسائل في الأسانيد وفهوم الناس التي تعلق بالالفاظ التي انتهت إليها..

وقال فيه أبو حاتم ابن حبان: كان مالك رحمه الله أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروى إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة، مع الفقه والدين والفضل والنسك<sup>(3)</sup>.

وقد تجلت شواهد هذه الشهادة التي قالها هؤلاء النقاد ومن وافقهم عن علم، في كتاب الموطأ الذي أظهر فيه مالك رحمه الله زبدة علمه الذي ورثه عن علماء المدينة، وزكي برضا المدنيين المعاصرين لظهوره، وعد وقتها أصح الكتب وأنفعها، لأن مبناه كما يستيقنه مدمن النظر فيه، على القرآن الكريم، والسنة المتناقلة بالشرط المدني وساطة ومعنى، ثم على المتوارث من عمل فقهاء الصحابة والتابعين، تحرزا من الروايات المنكرة، أو الفهوم المستكرهة، التي لم يغن عنها إسنادها وإن وردت من طرق الثقات في التوصيف العام الذي يجتجح إليه الرجاليون.

(1) أدار مالك رحمه الله أحاديث الموطأ على ثلة من ثقات علماء المدينة الذين جمعوا بين الرواية والفقه، ومراعاة الاقتداء بمن سلف وهم: نافع مولى ابن عمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وهشام بن عروة، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وزيد بن أسلم، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وربيع بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وسالم أبو النضر، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وسمي بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وأبو الزبير المكي محمد بن تدرس، وجعفر الصادق، وداود بن الحصين، وحמיד بن قيس المكي الأعرج، وسهيل بن أبي صالح، وأبو سهيل نافع بن مالك عم مالك، والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب.

(2) ترتيب المدارك 38/1.

(3) الثقات 459/7.

وكان الإمام الشافعي تلميذه - الذي علم قدر هذا العبار في الفصل في المختلف فيه من النقول المسندة يقول - لما كان على قدم رأيه : إذا جاءك الأصل من أهل المدينة فلا يدخلن قلبك أنه الحق، وكل ما جاءك وقوي كل القوة، ولم تجد له أصلاً بالمدينة فلا تعبأ به، ولا تلتفت إليه<sup>(1)</sup>.

وهذا هو سبيل المؤمنين الذي كان يعبر عنه : «بالأمر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه عندنا»، و«بالأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه»، و«بالأمر الذي لا اختلاف فيه ولا شك عند أحد من أهل العلم ببلدنا»، و«بالأمر المجتمع عليه عندنا»، و«السنة التي لا اختلاف فيها»، و«السنة الثابتة التي لا اختلاف فيها»، و«السنة عندنا التي لا شك فيها ولا اختلاف»، و«السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليها عمل الناس»، و«مضت السنة التي أدركت عليها أهل العلم ببلدنا». والذي أخذه عن سلف من الأشياخ إبقاء على سنة الاقتداء الموروثة في المدينة التي لا يؤثر فيها ظاهر نسبة المذهب إلى الإمام مالك الموحى باستقلال مالك بفهمه فيه.

وقد أبان الإمام أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - مرجع المذهب الذي فصل القول فيه مالك رحمه الله في قوله : مذهب أهل المدينة ينسب إلى مالك بن أنس رضي الله عنه، ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له مالكي، ومالك رضي الله عنه إنما جرى على سنن من كان قبله، وكان كثير الإتيان لهم، إلا أنه زاد المذهب بياناً وبسطاً، وحجة وشرحاً، وألف كتابه الموطأ وما أخذ عنه من الأسمعة والفتاوى، فنسب المذهب إليه لكثرة بسطه له وكلامه فيه<sup>(2)</sup>.

وقد بلغ مالكا أن الليث بن سعد يفتي بأشياء مخالفة لما أدرك الناس عليه في المدينة فكتب إليه يقول : «...اعلم رحمك الله أنه بلغني أنك تفتي الناس بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا، وبلدنا الذي نحن فيه، وأنت في إمامتك وفضلك، ومنزلتك من أهل بلدك، وحاجة من قبلك إليك،

(1) الانتصار لأهل المدينة 89.

(2) تبين كذب المفتري 118.



واعتمادهم على ما جاءهم منك، حقيق بأن تخاف على نفسك، وتتبع ما ترجو النجاة باتباعه، فإن الله تعالى يقول في كتابه : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا، ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾. [التوبة 101] وإنما الناس تبع لأهل المدينة، إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن، وأحل الحلال وحرم الحرام، إذ رسول الله بين أظهرهم، يحضرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم فيطيعونه، ويسن لهم فيتبعونه، حتى توفاه الله واختار له ما عنده - صلوات الله عليه ورحمته وبركاته - ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته، ممن ولي الأمر من بعده، فما نزل بهم مما علموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهداهم وحدثة عهدهم، وإن خالفهم مخالف، أو قال امرؤ غيره أقوى منه وأولى، ترك قوله وعمل بغيره، ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبيل، ويتبعون تلك السنن، فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به، لم أر لأحد خلافة للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها، ولو ذهب أهل الأمصار يقولون : هذا العمل ببلدنا، وهذا الذي مضى عليه من مضى منا، لم يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يكن لهم من ذلك الذي جاز لهم...»<sup>(1)</sup>.

ولم ينزع أحد في ضرورة التسليم للعمل المتوارث الذي تناقلته الأجيال عن علماء أرض الهجرة الذين يعدون أصل الإجماع القديم في مثل الأذان والإقامة، وترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة<sup>(2)</sup>، ومثل قدر صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده، وفي مثل استثناء الخضراوات من

(1) المعرفة والتاريخ 696/1، وترتيب المذاريك 42/1.

(2) قال الخافظ الزيلعي عقب سوق القول في حديث أبي نعامة الحنفي، واسمه «قيس بن عباة» ثنا ابن عبد الله بن مغفل، قال : سمعت أبي وأنا أقول : بسم الله الرحمن الرحيم، فقال : أي بني إياك والحدث، قال : ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبغض إليه الحدث في الإسلام يعني منه، قال : وصليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر، ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها، فلا تقلها أنت، إذا صليت فقل : الحمد لله رب العالمين : ... هذا الحديث مما يدل على أن ترك الجهر عندهم كان مبرأاً عن نهيهم صلى الله عليه وسلم بتوارثه خلفهم عن سلفهم، وهذا وحده كاف في المسألة، لأن الصلوات الجهرية دائمة صباحاً ومساءً، فلو كان عليه السلام يجهر بها دائماً لما وقع فيه اختلاف ولا اشتباه، ولكان معلوماً بالاضطرار، ولما قال أنس : لم يجهر بها عليه السلام ولا خلفاؤه الراشدون، ولا قال عبد الله بن مغفل ذلك أيضاً، وسماه حدثاً، ولما استمر عمل أهل المدينة في محراب النبي صلى الله عليه وسلم ومقامه على ترك الجهر، بتوارثه آخرهم عن أولهم، وذلك جاز عندهم مجرى الصاع والمدة، بل أبلغ من ذلك، لاشتراك جميع المسلمين في الصلاة، ولأن الصلاة تتكرر كل يوم وليلة، وكم من إنسان لا يحتاج إلى صاع ولا مد، ومن يحتاجه يمكث مدة لا يحتاج إليه، ولا يظن عاقل أن أكثر الصحابة، والتابعين، وأكثر أهل العلم كانوا يواطئون على خلاف ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل، نصب الرأية 332/2 و333.



الأصناف التي تحب فيها الزكاة، ومثل الأوقاف والأحباس، واعتماد الشاهد واليمين في القضاء في الأموال... لاختصاص المدينة بها، وصحة النقل بها، وإدارة الفتوى عليها.

قال ابن القيم الجوزية رحمه الله : وأما نقل العمل المستمر فكأن نقل الوقوف، والمزارعة، والأذان على المكان المرتفع، والأذان للصبح قبل الفجر، وتثنية الأذان، وإفراد الإقامة، والخطبة بالقرآن وبالسنن، دون الخطبة الصناعية بالنسجيع والترجييع التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فهذا النقل، وهذا العمل، حجة يجب اتباعها، وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعينين، وإذا ظفر العالم بذلك قربت به عينه، واطمأنت إليه نفسه<sup>(1)</sup>.

ولأجل تميزهم بالأثر، وتفوقهم في الفقه والنظر، شد الناس الرحلة إلى محدثها الإمام مالك بن أنس - رضي الله عنه - وضربوا أكباد الإبل إلى فقهاءها من شتى أفاق الدنيا ليأخذوا العلم المتوارث غصبا طريا لا دخن فيه، والفهم النقي الذي لا عوج به، المبني على النص المتحقق بعدالة الرجال، وإتقان الجمال، وتفقه الأئمة النظار<sup>(2)</sup>.

وقد انبنى رأي الإمام مالك - رضي الله عنه - في عمل أهل المدينة على تقدير من تقدمه من الصحابة للمدينة، ولفقه رجالها، وعمل صالح أهلها من المهاجرين والأنصار<sup>(3)</sup>، ثم لمدارك الأئمة الذين كانوا بها، وكانوا مرجع الناس في نوازلهم، وخاص أحوالهم، وكان يقول : إن أردت العلم فأقم - يعني بالمدينة - فإن القرآن لم ينزل على الفرات<sup>(4)</sup>.

(1) إعلام الموقعين 2 / 391.

(2) قال ابن أبي أويس : « قبل ذلك : ما قولك في الكتاب : الأمر مجتمع عليه عندنا وبلدنا وأدركت أهل العلم وسمعت بعض أهل العلم، فقال أما أكثر ما في الكتاب فرأي فلعمري ما هو رأيي ولكن سمع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم وهم الذين كانوا يتقون الله فكثير علي فقلت رأيي، وذلك إذا كان رأيهم مثل رأي الصحابة أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك فهذا ورثة نوارثوها قرناً عن قرن إلى زماننا وما كان أرى فهو رأي جماعة من تقدم من الأئمة وما كان فيه الأمر مجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه وما قلت الأمر عندنا فهو ما عمل الناس به عندنا وجرت به الأحكام وعرفه الجاهل والعالم. كذلك ما قلت فيه بلدنا وما قلت فيه بعض أهل العلم، فهو شيء استحسنته في قول العلماء وأما ما لم أسمعهم منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موضع الحق أو قريب منه حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وأرائهم وإن لم أسمع ذلك بعينه فنسبت الرأي إلي بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا، من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة الراشدين مع من لقيت فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيرهم. » ترتيب المدارك 2 / 45.

(3) قال كازلوانينو : « لا يخفى على أحد أن أكثر رجال السياسة والحرب قد تركوا جزيرة العرب في أواخر خلافة علي بن أبي طالب، فبقيت بالمدينة أهل التقى والعبادة والنسك من الأنصار والمهاجرين، كأن الدنيا في الشام، والذين بمدينة النبي - صلى الله عليه وسلم - تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بين أمية 123.

(4) ترتيب المدارك 1 / 38.

وقد رد مالك رحمه الله بهذا الأصل الأصيل، والسند الأثيل ظواهر أحاديث كثيرة مما صح له حمل بعضه عن الثقات عنده، وتولى روايته في بعض أيام دهره بلغت في موطنه وحده ثلاثين حديثاً<sup>(1)</sup> للإعلام بمعرفته بها، وبحق روايته لها، وأذن في حملها بالعرض عليه على الطريقة المختارة عنده في تحميل العلم؛ لأنها في حكم الغريب الشاذ الذي لا يقوى أمام قوة مخالفته من القرآن والسنة المشهورة، أو القواعد المستفادة منهما، أو العمل.

وقد كتب الله لأبناء الغرب الإسلامي الراغبين في العلم زيارة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي اعتادوا زيارتها أثناء حجهم، أن يلاقوا الإمام مالكا في حلقات دروسه، فأعجبوا بأرائه وبعلمه فحملوا علمه ونشروا مذهبه، وكان كتاب الموطأ أول ما حرصوا على نقله إلى بلدهم.

وكتاب «موطأ مالك بن أنس الأصبحي» رضي الله عنه أقدم المؤلفات الحديثية بلا نزاع، وأصحها على الإطلاق. وهو أشهرها بلا شك. كما قد أقر بذلك جهابذة العلماء..

ومن المعلوم أنه لم يبلغ تلك المنزلة الرفيعة، إلا لجلالة مؤلفه وإمامته، لما عرف عنه من عناية تامة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما شاع عند الناس من صرامة منهجه في رد الأحاديث وقبولها. ومعرفة درجات روايتها، وقد أسهم كل ذلك بلا ريب في تلقي كتابه بالقبول، واحتفاء الناس به، فانتشر في الآفاق، وحرص طلبة العلم على السعي للقاء مؤلفه، والرحلة لأخذ الكتاب عنه مباشرة، وقد كان للمغرب وأهله الحظ الكبير من هذا الحرص، فرحلوا للقاءه، وأخذوا الكتاب عنه مباشرة، يعرف ذلك من خلال ما احتفظت به مدونات الرجال والتاريخ من أسماء الأعلام من أهل الغرب الإسلامي عامة، وطلبة المغرب الأقصى خاصة. الذين شذوا الرحال إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم للقاء الإمام مالك، ورواية الموطأ عنه والانتفاع بعلمه.

ويأتي في مقدمة هؤلاء، الإمام يحيى بن يحيى الليثي المصمودي - رضي الله عنه - الذي تصدى لهذه المهمة، فحالفه الحظ ولقي الإمام مالكا، وكان من ثمرات هذا اللقاء أن روى عنه كتاب الموطأ؟

(1) انظر الإمام مالك وعمله بالحديث من خلال كتابه الموطأ 478 وما بعدها.



هذه الرواية التي تنسب إليه، والتي رعاها أحسن رعاية، واكتسبت بفضل ما بذله من مجهود في رعايتها، شهرة وذيوغا، وساهم أهل المغرب في حملها والحفاظ عليها، واحتضنوها واعتبروها روايتهم التي لا يجوز تقديم رواية عليها، ولهذا فإن الأمر المولوي السامي للجنة إحياء التراث بتحقيق الموطأ على رواية يحيى بن يحيى الليثي باعتماد أصول مغربية، إلتفاتة تستجيب للحاجة العلمية والضرورة المنهجية، خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار، أن هذا الكتاب رغم أهميته لم تكتب له طبعة علمية تتناسب مع ماله في نفوس المغاربة وتاريخهم من مكانة وجلال، فقد شاعت بين الناس طبعات هجينة، لم تراع فيها ضوابط التوثيق والتحقيق، مما لا تصح معه نسبتها للإمام يحيى بن يحيى الليثي، وقد تولى نشرها والإشراف عليها من ثم يعد للأمر عدته، فجاء الأمر المولوي السامي ليصحح الوضع، ويضع الأمور في نصابها، بمنتهى الوضوح والدقة، فجاءت في أمره السامي خارطة طريق واضحة المعالم، إذ نبه اللجنة إلى فساد الطبعات المنتشرة بين الناس، حتى يمكنها تصحيح الأخطاء والتحريفات التي سادت تلك الطبعات، وأمر - أعزه الله - بوجوب الاعتماد على النسخ الأصيلة من هذا الكتاب، والتي تزخر بها خزائننا المغربية. وأشار بالتحديد إلى الرواية المعتمدة في المغرب وهي رواية يحيى بن يحيى الليثي المصمودي، ليتم إخراج طبعة من هذا الكتاب وفق هذه الرواية، مجودة يقع فيها تلافي العيوب التي تشكو منها الطبعات السابقة.

واستجابة للأمر السامي، تشكلت لجنة علمية تحت إشراف المجلس العلمي الأعلى، ندب لها ثلة من العلماء أنفسهم لتحقيق هذا المشروع النبيل.

وكانت أولى الخطوات التي قامت بها اللجنة إعداد تقارير علمية عن الطبعات القديمة، وقد أمضت اللجنة مدة غير يسيرة في محاولة الإطلاع على الطبعات السابقة، ولم تستطع الإحاطة بها، لأن الأمر يتعلق بمدة متطاولة منذ ظهور الطباعة إلى يوم الناس هذا، وما زاد الأمر صعوبة، أن طبعات الموطأ شرقت وغربت، من الهند إلى المغرب الأقصى، فلم يسع إلا الاكتفاء بما أمكن الحصول عليه منها.

وقد مر على ظهور طبعات الموطأ أزيد من قرنين منذ ظهور طبعة **دلهي** **الحجرية سنة 1216هـ**، وتوالى الطبعات ببلاد الهند ومصر وتونس ولبنان، وشاركت المطبعة المغربية الحجرية في هذه الجهود، بما عقد

من مهمة اللجنة، فلم يكن من السهل الحصول على مصورات من هذه الطبعات التي تعد في الوقت الراهن في حكم المخطوط، وهكذا قررت اللجنة صرف العناية إلى المطبوعات المحققة أو التي في حكم المحققة، بحيث تقرر استبعاد الطبعات التي لم يصرح طابعوها أو محققوها أو ناشروها بالأصل الخطي المعتمد، لأنه لا يمكن تقييمها خلوها من الوصف العلمي لأصولها الخطية المعتمدة في الطبع، مما يفوت على الدارس إمكانية اعتماد معايير موضوعية في التقييم، وإجراء المقارنة بين اختلاف الروايات واختلاف النسخ والترجيح بين ذلك.

أما الطبعات التي حاولت اللجنة الإفادة منها فهي :

(أ) طبعة محمد فؤاد عبد الباقي المصرية التي ظهرت بالقاهرة في جزئين سنة 1951م ووجدت الساحة العلمية في حاجة إلى طبعة ميسرة تتوفر على بعض الملامح العلمية، فلاقت شهرة فائقة، وحظيت بقبول واسع، وقد صرح محققها رحمه الله باعتماده على ست طبعات سابقة، وهي :

1. طبعة البابي الحلبي وأولاده الصادرة بمصر سنة 1348هـ.

2. طبعة الناشر عبد الحميد حنفي بمصر سنة 1353هـ.

3. طبعة باب اللوق بالقاهرة سنة 1280هـ.

4. طبعة مطبعة الفاروقي بالهند سنة 1291هـ.

5. طبعة دلهي بالهند سنة 1307هـ.

6. طبعة الهوريتي سنة 1280هـ.

وهكذا فإن المرحوم فؤاد عبد الباقي، لم يتمكن من الرجوع إلى أي مخطوطة، مع وفرتها بمصر والشام والحجاز وتركيا فضلا عن تونس والجزائر والمغرب، فحرم طبعته من التوثيق اللازم توفره، ومن ثم فإن ترجيحاته واختياراته لروايات وألفاظ لا تتوفر على أي سند علمي، وإنما رجح واختار بحسب ذوقه، وما



أسعفته به كتب اللغة أو الحديث أو الرجال، مما أوقعه في أوهام شنيعة، وأخطاء فادحة، لأن الترجمات والاختيارات عند المحدثين لها ضوابطها التي تستند إلى قواعد الرواية، وقد أشارت التحقيقات التي ظهرت بعد طبعته إلى كثير من أخطائه.

### (ب) طبعة بشار عواد معروف :

وقد ظهرت هذه الطبعة سنة 1996 ببيروت في جزئين عن مؤسسة دار الغرب الإسلامي.

وكان المأمول أن تكون هذه الطبعة أصح الطبعات لتأخر ظهورها، وخبرة محققها الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف الذي أسهم بقسط وافر في إغناء الخزانة الحديثية، ويمتلك خبرة واسعة بالتراث والمخطوطات، ومعرفة جيدة بمناهج التحقيق، ولكن ظروف العراق في زمن الحرب الغاشمة فرضت عليه الاكتفاء بما توفر له في العراق من مخطوطات، ولم تسمح له ظروفه بالإطلاع إلا على بعض الشروح كالتمهيد لابن عبد البر، وشرح الزرقاني، إضافة إلى ما تيسر له بعض الطبعات، كطبعة الجوزي المصرية، وطبعة تونس، وطبعة فؤاد عبد الباقي.

وقد كان معتمده في إخراج طبعته على نسخة فرع عن نسخة المحدث ابن مسدي المتوفى سنة 366، يرجع تاريخ هذا الفرع إلى منتصف القرن الثامن (749هـ).

### (ج) طبعة الدكتور مصطفى الأعظمي :

صدرت هذه الطبعة بدولة الإمارات العربية المتحدة بأبوظبي سنة 1421هـ عن مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية الإسلامية، في ثماني مجلدات، الأول للدراسة، والسادس والسابع والثامن للمفهرس الفنية و متن الموطأ في الثاني والثالث والرابع والخامس.

وقد صرح المحقق باعتماد ست نسخ خطية، منها نسختان مغربتان، وللأسف فإن استفادته من النسختين ضئيلة، كما يتبين ذلك المطلع على هوامشنا في التعليق على المخطوطتين.



وواضح بين أن المحقق لم يبدل أي جهد في المقابلة والمعارضة، فوقع في أخطاء جسيمة.

إن اعتماد نسخ أصيلة موثقة من الموطأ شرط أساس لإخراج طبعة مجودة متقنة منه، وإن من الواجب الإحاطة بالظروف التي أسهمت في رواية الموطأ، منذ دخوله الغرب الإسلامي لأول مرة على يد يحيى بن يحيى الليثي، وما احتف بروايته من ملاسات على يد الأجيال من العلماء الذين اضطلعوا بروايته وإتقانها، ليتسنى المحافظة على سلامة نصه.

لقد كان من نتائج الرحلة المباركة التي قام بها يحيى بن يحيى إلى المشرق للقاء الإمام مالك والسماع عليه، أن عاد بالموطأ، بعد أن قام بهذا الدور قبله طلبة من الغرب الإسلامي مثل عبد الرحمان بن زياد شبطون، الذي لم يقدر الله لروايته ما قدر لرواية يحيى من ذبوع واستمرار وانتشار.

لقد اضطلع الإمام يحيى بن يحيى الليثي بعد عودته من المشرق بدور رائد في خدمة الموطأ، تجلّى ذلك في تصدره مجالس الدرس لإسماعه وترويته لطلبة العلم، فتحلق حوله الطلاب، وبعد انتقاله إلى الرقيق الأعلى واصل ابنه عبيد الله طريق أبيه فأنفق كل وقته في العناية بهذا الكتاب بما أكسب طريقه شهرة واسعة، خصوصاً وأنه اقتصر على الحديث عن أبيه، وأتقن الرواية عنه غاية الإتقان، والمعروف أن من تخصص في رواية وحيدة وصرف عنايته إلى ضبطها وإتقانها، صار حجة فيها، يركن الناس إليه لبعده رويته عن غوائل التصحيف والتحريف والأختلاط والوهم والخطأ.

وما أسهم في شهرة طريقه وذبوعها وانتشارها طول مدة تصدره للإسماع مع طول عمره، حتى تفرد بالرواية عن أبيه فعلت روايته، خصوصاً وأن الزملاء الذين من طبقته كابن باز وابن وضاح ماتوا قبله، فاحتاج الناس للسماع عليه، وصار رحلة أهل الحديث بالأندلس في عصره، فسمع منه في وقت واحد الأولاد والآباء والأجداد، واجتمعوا في مجلسه على صعيد واحد، فكان بحق من ألحق الأحفاد بالأجداد.

سمع عليه من طلبة العلم من لا يحصى، وفي مقدمتهم أهل بيته، من أشهرهم : ابن أخيه :

(1) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن يحيى 284 - 339 هـ، قاضي الجماعة بقرطبة، الذي سمع عليه واحتفظ له التاريخ بأصل من خطه، كان العلماء في مرحلة لاحقة يقابلون به رواية أخيه يحيى عليه.

(2) أخوه أبو عيسى يحيى 367 هـ، الذي كانت لروايته شهرة وذووع غطت على رواية أخيه أبي عبد الله، وقد طال عمره حتى تفرد بعلو السند كعم أبيه مروان عبيد الله، فاحتاج الناس إلى سماع روايته، وكان يحدث من أصل عم أبيه عبيد الله الذي أتقنه وضبطه.

قال عنه تلميذه أبو الوليد ابن الفرضي - وكان ممن حضر مجالس الموطأ عليه - : «لم أشهد بقرطبة مجلساً أكثر بشراً من مجلسنا في الموطأ».

وسمع عليه الموطأ جماعة من الأحداث والكهول والشيخوخ، فيهم من الطبقات أصناف : كأمير المؤمنين المستنصر الحكيم بن عبد الرحمان - على ما حكاه ابن الفرضي - .

ولم يتأثر الناس بما شاع عن سماعه على عم أبيه في حال الصغر، فغم عليهم بسبب ذلك، وهذا بما ليس له تأثير عند جمهور العلماء، لأن العبرة عندهم بالضبط والإتقان والإجادة، وهي أشياء لا علاقة لها بالصغر أو الكبر، وقد قاسوا سماع الصغير على شهادته في الكبر على الشيء الذي علم به وهو صغير، فأجازوا شهادته.

وأشهر الرواة عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله :

1- يونس بن مغيث أبو الوليد ابن الصفار 419 هـ، قاضي الجماعة بقرطبة، وهو من كبار فقهاءها ومحدثيها، وكان واسع الرواية، من أهل الحذق والفهم والمشاركة الواسعة، ومن المشهود لهم بالتيحرر في العربية والآداب والفقه، سمع الكثير على الشيخوخ، حتى أضحي أسند المحدثين في عصره، وأعلامهم إسناداً، لذلك احتفل الناس بروايته عن أبي عيسى، وتنافسوا في نقلها عنه، لضبط هذه الرواية وإتقانها، واختصاصه بأبي عيسى، وإن كان قد حدث عن كبار محدثي الأندلس، وأجازوه غيرهم من خارجها. كأبي محمد ابن أبي زيد القيرواني، وأبي الحسن الدارقطني، وشاركه في هذه الرواية محدثون كبار.



2- أبو المطرف ابن فطيس عبد الرحمان بن محمد القرطبي 402/348هـ من جهابذة محدثي عصره، روى عن أبي عبد الله بن مفرج، وأبي جعفر ابن عبد الله، وأبي زكرياء ابن عائذ، وأبي عيسى الليثي، وأجاز له من خارج الأندلس : أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني، وأبو الحسن الدارقطني.

وكان حافظاً للحديث وعلمه، عارفاً بأسماء نقلته وتعديلهم وتحريجهم، مع الضبط والإتقان، والتقدم في معرفة الأخبار والآثار، والتضلع في العربية والفقه والأدب، وجمع من كتب العلم ما لم يجمعه أحد في عصره.

حدث عنه من الكبار : أباء عمر ابن الحذاء، وابن عبد البر والظلمنكي، والخولاني، وأبو القاسم حاتم الطرابلسي.

يروى عنه أبو علي الجبائي - وسيأتي ذلك أثناء الحديث عن طرق أبي بكر ابن خير، والقاضي عياض، وابن عطية.

3- أبو عمرو عثمان بن أحمد القبيجاطي القرطبي 431هـ من كبار تلامذة أبي عيسى، ومن أشهر الطرق إليه، وكان من أهل الطهارة والعفاف والثقة والمروءة والرواية والتبحر فيها.

حدث عنه أبو عبد الله الخولاني، وابنه، ومحمد بن شريح، انتقلت روايته إلى إشبيلية عن طريق أبي عبد الله الخولاني الذي كان محدثاً ماهراً، قد اعتنى به أبوه مبكراً، فأشركه سماع الموطأ على شيوخه، واستجاز له كبار شيوخ عصره، فتأثى له بذلك علو السند، والتفرد برواية الموطأ عن القبيجاطي، الذي كان من أواخر من حدث به عن أبي عيسى، الذي كان من أواخر من حدث به عن عبيد الله، الذي كان آخر من حدث به عن يحيى. وتواتر لهذه الطريق علو السند، بانضمام أبي عبد الله ابن زرقون إلى سلسلة روايتها، فقد أجاز له أبو عبد الله ابن غلبون في سنة مولده 502هـ وظل يحدث بهذه الإجازة إلى وفاة ابن غلبون سنة 508هـ، فكان آخر من حدث بالموطأ إجازة عن الخولاني، وهذه الطريق ظلت مشهورة، حدث بها أبو الربيع الكلاعي، وعنه أبو العباس ابن الغمار، كما ذكر ذلك الوادي أشي في برنامجه.

فأخذهما عنه أبو القاسم الطرابلسي، وأبو عبد الله ابن عتاب، روى ذلك عنهما الحافظ أبو علي الجياني  
سماعاً على ابن عتاب سنة 448هـ، وسنة 453هـ وقراءة على حاتم الطرابلسي سنة 447هـ. وقد اشتهر  
الجمع بهاتين الطريقتين عن طريق ابن حوبيل، عن أبي علي الجياني الذي أجاز بهما وأقرأ، تلقانا عند  
القاضي عياض بواسطة أبي عبد الله محمد بن عيسى التميمي السبتي، عن الجياني - وللقاضي  
عياض إجازة عن الجياني كما أعاد القاضي عياض الإشارة إلى هذه الطريق في صدر المشرق.

ونجدها عند أبي بكر ابن خير في أسانيده للموطأ، في فهرسته، عن شيخه أبي بكر ابن طاهر القيسي  
الذي حدثه بأصله المنتسخ بخطه من أصل الأصيلي الذي كان خطه عن أبي علي الجياني، عن أبي  
عمر ابن عبد البر في منزله بشاطبة سنة 453هـ.

وأبو عمر ابن عبد البر ممن روى الجمع بينهما من طريق شيخه أبي عمر ابن الجصور الأموي القرطبي،  
كما هو مشار إليه في صدر التمهيد والاستذكار والتقصي، على حين أفرد طريق ابن المشاط أبو محمد  
الأصيلي 392هـ وأبو عبد الله ابن أبي زمنين 399هـ، وهما من كبار أصحاب الحديث والفقه والراسخين  
في العلم، المتبحرين في الرواية.

والرواية عن أبي عبد الله ابن أبي زمنين، عند القاضي عياض في الغنية، وفي صدر المشرق، عن  
طريق شيخه ابن حمد بن التغلبي، عن أبي زكرياء القليعي، عن ابن أبي زمنين به.

وأفرد طريق ابن المشاط أيضاً أبو عمر ابن الجصور، وعنه اشتهرت هذه الطريق عن طريق أبي عمر  
ابن عبد البر ساقها في التمهيد والاستذكار، ومن طريقه ساقها أبو العباس الداني في الإجماع، وحدث بها  
الجياني وأبو بحر بن العاص، وابن أبي تليد وغيرهم من تلامذة ابن عبد البر.

ويضيف القاضي عياض إلى هذين الطريقتين طريقاً ثالثاً، هو طريق محمد بن قاسم بن هلال، يرويها  
عنه أبو القاسم خلف بن يحيى بن غيث الطليطلي، ومن طريقه يرويها أبو عبد الله ابن عتاب، وقد  
أعادها ذكرها القاضي عياض في الغنية في ترجمة شيخه أبي عبد الله التميمي عن الجياني عن أبي



وهكذا حققت رواية أبي عيسى شهرة مستفيضة عن طريق تلامذته : أبي الوليد بن مغيث، وأبي المطرف ابن فطيس، وأبي عمرو القبيجاطي، على حين ظلت بعض الطرق إليها مغمورة، لم نجد لها إلا إشارات ومنها :

1. طريق القاضي أبي بكر يحيى بن عبد الرحمن ابن وافد اللخمي 414هـ قاضي الجماعة بقرطبة.
2. طريق أبي عثمان سعيد بن سلمة 335 - 415هـ.
3. طريق أبي عبد الله محمد بن سعيد نبات القرطبي 429هـ.
4. طريق أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن زين القرطبي 350 - 430هـ.

أما الأول، «أبو بكر ابن وافد» فإنه من أعيان قرطبة، وكبار محدثيها، ممن سمع على أبي عيسى بقرطبة، ثم رحل إلى الحج صحبة أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني الذي كان معجبا بحفظه ومعرفته. سمع بمكة والقيروان، ليعود إلى قرطبة ويتولى قضاء الجماعة بها، تأتي الإشارة إلى روايته في صدر المشارق، والغنية، وفهرسة ابن عطية، وفهرسة ابن خبير، من طريق أبي علي الجياني، الذي شك في سماعه كتاب الحج، وبعض كتاب الصلاة عن القاضي ابن وافد.

ومثل هذه الطريق طريق أبي عثمان سعيد بن سلمة التي أشارت إليها المراجع السابقة من طريق أبي علي الجياني أيضا.

وأما طريق أبي عبد الله بن نبات، فقد جاءت الإشارة إليها في صدر المشارق عند عياض، عن شيخه أبي محمد الحشني ابن أبي جعفر 524هـ، عن هشام بن وضاح، به.

وأما الطريق الرابعة طريق أبي عبد الله بن زين القرطبي 434/350هـ وكان من كبار محدثي إشبيلية فقد انفرد بالإشارة إليها أبو بكر ابن خبير في فهرسته<sup>(1)</sup>، عن شيخه أبي الحسن شريح، عن أبي محمد ابن خنوزج 407/478هـ عن أبي عبد الله بن زين القرطبي 434هـ، وأبي عمرو القبيجاطي، كليهما عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله.

وقد حمل الرواية العبيدية إلى جانب أبي عيسى : أبو عمر المنتجالي الصدي : أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي 350هـ، من كبار المحدثين المعنيين بالسنة والآثار، الجامعين للحديث، المتبحرين في معرفته.

سمع من عبيد الله، وابن لبابة، ثم رحل إلى المشرق، فلقى كبار شيوخ مكة، ومصر، والقيروان، ثم عاد إلى الأندلس يعلم غزير..

وقد صنف في التعريف بالمحدثين تصنيفاً بلغ به الغاية - كما يقول ابن الفرضي - وكان مما سلم من عوادي الدهر، أصل نفيس مقابل على أصله الذي عورضت فيه طريق عبيد الله، بطريق ابن وضاح، فتمايزت الطريقتان، ذلكم الأصل ظل في المغرب بالخزانة الحمزاوية، إلى أن ظهر فجأة في تونس، وحسن الحظ، فإن الخزانة الوطنية تحتفظ بصورة منه على الميكرو فيلم، عسيرة القراءة، لدقة بعض هوامشها، ويرجع تاريخ انتساخها إلى سنة 121هـ، وقد تمت مقابلتها، ومعارضتها، بأصل المنتجالي سنة 487هـ، وقد قيدت فيه اختلافات ابن وضاح التي خالف فيها عبيد الله، وفي هذه النسخة هوامش في منتهى النفاسة، تمت الإشارة فيها إلى خلافاً الموطأ من رواية ابن بكير، وابن القاسم، ومطرف، ومعن بن عيسى القزاز، إضافة إلى إصلاحات ابن وضاح، وقد ظلت هذه النسخة بالأندلس إلى حدود القرن السادس على الأقل، حيث تلقانا في هذه النسخة أسانيد أحد كبار المحدثين في القرن السادس، وهو أبو بكر يحيى بن محمد بن رزق، من أصحاب ابن بشكوال، مولده سنة 503هـ، وتوفي بسبته سنة 560هـ..

وقد شارك المنتجالي في حمل الرواية العبيدية : أبو عمر أحمد بن مطرف الأزدي المعروف بابن المشاط القرطبي 352هـ، سمع على عبيد الله، وكان من المعنيين بالآثار، تولى الصلاة بقرطبة بعد ابن أخي عبيد الله محمد بن عبد الله بن يحيى، وكان هو والمنتجالي عمدة من يريد سماع الموطأ الليثي عن عبيد الله، فلذلك نجد من الرواة من جمع بينهما، ومنهم من اقتصر على الرواية عن أحدهما.

فمن جمع بينهما :

أبو بكر ابن حويل التجيبي عبد الرحمان بن أحمد بن محمد 409/329هـ أحد كبار محدثي قرطبة، ثقة حافظ ضابط روى عن أبي عيسى، ولكنه اشتهر بالجمع بين روايتي المنتجالي وابن المشاط،



عتاب، وذلك في الغنية، في ترجمة شيخه أبي عبد الله التميمي كما أشار إليها أبو بكر ابن خير أيضا من طريق أبي علي الجبائي.

وهناك طرق عن يحيى، لم تحظ بها حظيت به رواية عبيد الله وابن وضاح وابن باز.

منها : طريق أبي عمر أحمد بن ثابت التغلبي 360/274 هـ، التي غطت عليها رواية أبي عيسى، مع أن أبا بكر بن خير الذي احتفظ لنا بهذه الطريق، أشار إلى أن شيخه أبا محمد ابن خزرج يؤكد أن رواية أبي عمر بن ثابت ورواية أبي عيسى واحدة، لأن ابن ثابت انتسخ نسخته من أصل أبي عبيد الله الذي حدث به أبو عيسى، وقد نقل هذه الطريق أبو بكر بن خير من طريق شيخه أبي محمد بن خزرج عن أبي القاسم إسماعيل بن بدر، المعروف بابن القنাম، حدثه بها أبو عمر أحمد بن ثابت التغلبي المذكور عن عبيد الله (1).

وعاشت إلى جانب الرواية العبيدية :

• الرواية الوضاحية نسبة إلى محمد بن وضاح 287 هـ.

• الرواية البازية، نسبة إلى إبراهيم بن محمد بن باز 274 هـ.

أما الرواية الأولى، فقد تقلدها الإمام محمد بن وضاح أبو عبد الله القرطبي 287 هـ، وهو من مشاهير أئمة الأندلس، صاحب يحيى مدة طويلة، وحمل عنه الموطأ، ورحل إلى المشرق مرتين، لم يهتم بسماع الحديث فيهما لغلبة الزهد والورع والتصوف عليه، فاهتم بقاء الصلاح والعباد، وإن لقي أعلاما من المحدثين فإنه فلم يحدث عنهم، ومع ذلك كانت له معرفة جيدة بالحديث وعلمه، ومعرفة متونه، مع الضبط والإتقان، فنفع الله به أهل الأندلس، خصوصا وأنه كان صابرا على الإسماع احتسابا في نشر الحديث، غير أنه أنكر عليه كثرة رده للأحاديث، وتخطئته لشيخه يحيى، وتجرؤه على إصلاح رواية يحيى، وبه وبني بن مخلد، صارت الأندلس دار حديث.

وقد شاركه في الرواية عن يحيى بن يحيى زميله أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن باز القرطبي 274هـ، من المحدثين الكبار، ومن ساهم في خدمة الرواية الميثية، فسمعت عليه هذه الرواية، ولكنه كان كزميله ابن وضاح، يخطئ يحيى في حروف من الموطأ.

وقد اكتسبت الرواية الوضاحية مع مرور الزمن شهرة وذبوعا، وتنافس الناس في حملها وحرصوا على روايتها، ولم تستطع الرواية البازية مجارات الروايتين العبيدية والوضاحية، فظلت تذكر مع الوضاحية عن راويين فقط هما :

• أحمد بن خالد ابن الجباب أبو عمر القرطبي 246 / 327هـ.

سمع من ابن باز وابن وضاح، وغيرهما من شيوخ الحديث بالأندلس ورحل إلى المشرق فوصل إلى صنعاء وحمل المصنف لعبد الرزاق عن أبي يعقوب إسحاق الديري، فرجع إلى الأندلس، وتصدر المجالس الفقهية والحديثية.

• محمد بن عبد الملك بن أيمن أبو عبد الله القرطبي 252 / 330هـ.

سمع ابن وضاح وابن باز وروى عنهما، ورحل في صحبة قاسم بن أصبغ، فلقي كبار المحدثين والفقهاء فيهم عبد الله بن أحمد بن حنبل، ودخل بغداد فسمع بها كتاب التاريخ لابن أبي خيثمة فرواه من طريقه، وصنف تصنيفا في السنن كالمستخرج على سنن أبي داود، رواه، فأخذه عنه الناس، فكان ضابطا ثقة روى الناس عنه كثيرا.

فممن روى عنهما : - أي ابن الجباب وابن أيمن - أبو محمد الراوية عبد الله بن علي بن شريعة اللخمي 378هـ، رواها في ذي الحجة سنة 310هـ

ومن حسن الحظ، فإن الخزانة الوطنية تحتفظ لنا بأصل نفيس من الرواية الوضاحية، هو أصل أبي الحسن شريع الذي خطه بيده، وعليه تقايد تتضمن كلام ابن أيمن، وابن الجباب، وشيخهما ابن وضاح



كما سمعه أبو محمد الراوية علي ابن أيمن سنة 319هـ، وقرأه بنفسه علي ابن الجباب سنة 320هـ، وهو ما احتفظ بالإشارة إليه أبو بكر ابن خير في أسانيده إلى الموطأ في فهرسته كما أشرنا إليه سابقاً.

علي حين اكتفى أبو بكر عباس بن أصبغ الهمداني الحجاري 306-386هـ بإفراد الرواية عن ابن أيمن عن ابن وضاح وإبراهيم بن باز. ولم يجمع رواية ابن أيمن إلى رواية ابن الجباب.

وكان أبو بكر هذا شيخاً ضابطاً متقناً لروايته، فانتفع الناس به، روى عنه أبو العاص حكيم بن محمد ابن أفرانك الجذامي 447هـ، من أهل قرطبة ومن محدثيها، سمع بالأندلس ثم رحل إلى المشرق، فلقى ابن أبي زيد القيرواني، وسمع عليه، وأجازها، وحج. وفي طريق عودته، سمع بمصر، وكتب عن شيوخها، وتأخرت وفاته، وطال عمره، فعلت روايته، فروى من طريقه جماعة من كبار المحدثين، كأبي مروان الطبري، وأبي علي الجبائي، الذي تلقانا روايته بهذه الطريق<sup>(1)</sup> عن أبي بكر ابن طاهر القيسي، عن أبي علي الجبائي به. وفي فهرس ابن عطية عن أبي علي الجبائي<sup>(2)</sup>.

ومن أشهر الروايات عن ابن وضاح :

رواية قاسم بن أصبغ الببائي 244 - 340هـ التي تعددت طرقها، وتشعبت، وتناقلها الرواة فشاعت وذلك لمكانة قاسم بن أصبغ وطول عمره وشهرة سماعه. وروايتها عنه من طريق أبي عمر ابن عبد البر، عن شيخه سعيد بن نصر عن قاسم.

والإمام قاسم بن أصبغ : راوية جليل القدر، سمع بالأندلس على كبار شيوخها كابن وضاح، وبقي، وأبي عبد الله الحشني ورحل إلى المشرق في سنة 274هـ، في صحبة محمد بن أيمن وابن عبد الأعلى، فسمع بالقيروان ومصر والحجاز ودخل العراق، فرجع إلى الأندلس بعلم عزيز، وبكتب كبار حملها عن مؤلفيها، كتاريخ ابن أبي خيثمة، ومؤلفات ابن قتيبة، والمبرد، وثلث. فمال الناس لروايته دون صاحبيه

(1) ابن خير ص 83.

(2) السابق ص 57.

ابن أبي الأعلى ومحمد بن أيمن، وسمع منه الصغار والكبار، فكانت الرحلة إليه في عصره، وكان يجمع بين العربية والآداب والأخبار والحديث، ضابطاً لما روى، بصيراً بالحديث وطرقه وعلمه ورجاله، فسمع منه الشيوخ والكهول والأحداث، وألحق الصغار بالكبار - كما يقول ابن الغرضي<sup>(1)</sup> -.

ومن سمع على قاسم وحدث من طريقه.

### 1 - أبو جعفر أحمد بن عون الله بن حدير البزاز 300 - 378 هـ<sup>(2)</sup>.

سمع من قاسم بن أصبغ وابن أبي دليم، ورحل إلى مصر والشام والحجاز فسمع هناك من ابن الأعرابي بمكة وخيثمة بطرابلس الشام ومن أبي الميمون البجلي بدمشق، ومن ابن السكن بمصر. وكان محدثاً ثقة. روى عنه هذه الطريق المقرئ أبو عمر الطلمنكي 429 هـ.

ومن طريق الطلمنكي يرويهما الوقشي أبو الوليد، عالم عصره في الحديث واللغة، ومن اعتنى بضبط الكتب، ولجّد تعاليقه اللغوية على نسخ الموطأ منتشرة على هوامش نسخنا الخطية التي رجعنا إليها في التحقيق. ورواها عن أبي عمر الطلمنكي أيضاً أبو القاسم حاتم الطرابلسي، ومن طريقه يرويهما أبو علي الجبائي<sup>(3)</sup>.

(1) وعن رواها عن قاسم ووهب بن مسرة جميعاً، أبو عثمان سعيد بن نصر، سمعها عليه لفظاً من كتابه أبو عمر ابن عبد البر كما في التمهيد، عن قاسم ووهب، عن ابن وضاح.

وهب بن مسرة الحجاري 346 هـ.

أحد المحدثين الكبار العارفين بالحديث والعلل والرجال، من أهل الضبط والإتقان، أخرجت له أصول ابن وضاح التي سمع فيها، فسمعها عليه الناس في قرطبة، وكانت الرحلة إليه، لضبطه وإتقانه وثقته، وقد

(1) تاريخ علماء الأندلس ص 366.

(2) تاريخ علماء الأندلس لابن الغرضي، ص 54.

(3) مشارق الأنوار ص 8.



ساق الطرق إليه أبو عمر ابن عبد البر في تهذيبه واستذكاره وتفصيله رواية مفردة عنه، عن أبي عمر ابن الجسور، قراءة من ابن عبد البر عليه، ومضمومة إلى ابن أبي دليم، عن أبي الفضل أحمد بن قاسم التاهرتي عنهما (أي ابن أبي دليم ووهب بن مسرة، عن ابن وضاح)، ومضمومة إلى رواية قاسم بن أصبغ، ساقها ابن عبد البر من طريق شيخه سعيد بن نصر عنهما، (أي عن قاسم ووهب، عن ابن وضاح). ورواها ابن خبير من طريق أبي علي الجبائي، عن أبي شاذان القبري، عن أبي محمد الأصيلي، عن أبي الحزم ووهب، بوادي الحجارة 344هـ.

قال أبو عمر ابن عبد البر: «وبين رواية عبيد الله ورواية ابن وضاح، حروف قد قيدتها في كتابي». وقد أورد ابن عبد البر ملاحظاته بنوع من التفصيل في مواضعها من التمهيد، فأجدت على التحقيق، وكان عليها المعول مع في المشارق والإيماء وشروح الموطأ الأخرى. كما ساقها ابن خبير في أسانيدته عن شيخه: أبي محمد بن عتاب إجازة، وأبي الحسن يونس سماعاً، عن القاضي أبي عمر ابن الحذاء التميمي قال: أنا عبد الوارث بن سفيان، عن قاسم بن أصبغ ووهب بن مسرة جمعاً بينهما، عن ابن وضاح. وساق ابن خبير إسناداً آخر إلى ووهب بن مسرة من طريق شيخه أبي محمد اسماعيل بن خزرج، عن شيخه أبي عثمان سعيد بن أحمد القفلاس، عن ووهب، عن ابن وضاح<sup>(1)</sup>. ومن الطرق إلى ابن وضاح عن عبيد الله:

طريق أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي دليم 338هـ، وكان الغالب عليه الرواية عن ابن وضاح، سمعها عليه الناس، وهو من كبار الرواة عن ابن وضاح، وكان يشبه به في خلقه وفي خلقه، وكان من أهل الطهارة والثقة، سمع منه الناس كثيراً، وحدث عنه أبو محمد الرواية ابن الباجي. جاءت الرواية عنه عن ابن وضاح مقرونة بالرواية مع ووهب بن مسرة، عن ابن عبد البر في صدر التمهيد، عن شيخه أبي الفضل التاهرتي عنهما معا (ابن أبي دليم، ووهب).

(1) فهرست ابن خبير ص 79.

وعن أبي عمر ابن عبد البر اشتهرت هذه الطريق، ساقها أبو العباس الداني في أسانيده للموطأ عن أبي علي الجبائي، عن ابن عبد البر. وهو الذي عند أبي بكر ابن خير<sup>(1)</sup>.

وفي القرن الرابع، تحددت بصفة نهائية معالم رواية الموطأ، تجلت في توالي الرواية البازية، واستمرار الروايتين العبيدية والوضاحية، واقتصار الناس عليهما، إما أفراداً أو جمعاً بينهما عن طريق المقابلة والمعارضة ونقل ما على رواية إلى الرواية الأخرى، وهذا ما نجده على نسخنا من تقييد وطرر وهوامش.

وقد ظهر كل ذلك على يد جيل جديد من تلاميذ تلاميذ ابن وضاح وعبيد الله، كان في مقدمتهم : الإمام أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي المغربي، الذي رحل إلى قرطبة سنة 342هـ، فوجد سوق الرواية العبيدية والوضاحية نافقا، فسمع الرواية العبيدية من المنتجالي، وابن المشاط.

وللأصيلي نسخة من هذا السماع خطها بيده، وقف عليها شيخ أبي بكر ابن خير، أبو بكر بن طاهر القيسي، وقد سمع الموطأ عليه وهو يمسك هذا الأصل.

ولأبي محمد الأصيلي رواية عن ابن وضاح، من طريق أبي الحزم وهب بن مسرة، الذي رحل إلى وادي الحجارة للسمع إليه، فسمعها عليه سنة 344هـ، فاجتمعت له بذلك الرواية العبيدية والوضاحية.

وسيعرف الموطأ، خلال القرن الخامس نشاطاً متميزاً على يد أعلام صرفوا في خدمة الموطأ وروايته جهوداً مضنية، تقدمها لنا في صورة واضحة فهارس أبي محمد ابن عطية، والقاضي عياض، وأبي بكر ابن خير، من خلال أسانيدهم، وأشهر هؤلاء :

أبو الوليد ابن مغيث 429هـ.

أبو القاسم ابن أبي صفرة 435هـ.

أبو الوليد ابن ميقول 436هـ.

أبو عبد الله ابن الباجي 436هـ.



أبو زكرياء القليعي 442هـ.

أبو شاكر القبري 456هـ.

أبو عبد الله ابن عتاب 462هـ.

أبو القاسم الطرابلسي 469هـ.

أبو بكر ابن المرباط 485هـ.

أبو الأصبع عيسى بن سهل 486هـ.

أبو الوليد الوقشي 489هـ.

لكن أبعدهم أثراً، وأقواهم تأثيراً هو حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر القرطبي 463هـ الذي سيركن الناس إلى رواية الموطأ من طريقه، وسيقتصرون عليها، وذلك لجلالة قدره، وبراعة علمه وضبطه وإتقانه واعتناؤه بكتاب الموطأ، وشهرة تواليفه عليه، كما يقول أبو العباس الداني في صدر إيمائه.

والواقع أن تواليف الإمام ابن عبد البر حول الموطأ «التمهيد والاستذكار والتقصي» استطاعت أن تحقق شهرة واسعة، ورواجاً فائقاً بين العلماء، فتلقيت بالقبول الحسن، شأنها في ذلك شأن رواية الموطأ من طريقه التي تسابق الناس إليها، وتتافسوا في حملها - وتلقاها عنه تلامذته من أمثال أبي علي الجبائي، وأبي بحر بن العاص، وابن أبي تليد وغيرهم، وتتجلى واضحة جليلة جهود أبي عمر في خدمة الموطأ من خلال كتابه التمهيد الذي قدم فيه صورة مجودة من الموطأ من رواية يحيى اعتماداً على الروایتين العبيدية والوضاحية، واقتصر في شرحه على رواية يحيى دون غيرها سيرا على نهج المغاربة الذين اختاروا هذه الرواية، وفضلوها على غيرها، لأنها الرواية التي توارثوها عن أشياخهم، لذلك ينبغي لهم الحفاظ عليها امتثالاً لاختيارات الأسلاف، وقد هباً للشرح نصاً مجوداً موثقاً محققاً اعتماداً على الرواية الأولى العبيدية التي يرويها من طريق أبي عمر ابن الجسور، عن ابن المشاط، والمنتجالي عن عبيد الله.

والثانية «الوضاحية»، يرويها عن شيخه سعيد بن نصر، عن قاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة، كليهما عن ابن وضاح. ومن طريق شيخه أبي الفضل التاهرتي، عن ابن أبي ذليم ووهب بن مسرة، كليهما عن ابن وضاح.

ويسجل ابن عبد البر، أن بين الروایتين فروقا أشار إليها في نسخته، ونقف عليها محررة ومدققة في مواضعها من كتابه «التمهيد»، مع تدخلاته وترجيحاته، وهو ما فرض علينا أثناء التحقيق اعتماد التمهيد والرجوع إليه حين الاختلاف بين الوضاحية والعبيدية كنسخة موثقة.

ويواصل أبو علي الجياني أنه أصحاب أبي عمر ابن عبد البر خدمة مشروع شيخه، فيضيف طرقا أخرى، ومن ذلك طريق قاسم بن أصبغ ووهب بن مسرة كليهما عن ابن وضاح، من طريق شيخه أبي عمر ابن الحذاء 467هـ عن عبد الوارث بن سفيان، عن قاسم بن أصبغ، ذكر هذه الطريق أبو العباس الداني في صدر إيمائه.

ونجد الجمع بين رواية ثلاثة رواة هم المنتجالي، وابن المشاط، وأبو عيسى، كلهم عن عبيد الله، تلقانا هذه الطريق عند أبي محمد ابن عطية في فهرسته، عن أبي علي الجياني، عن أبي عبد الله ابن عتاب، وأبي القاسم الطرابلسي، كليهما عن أبي بكر ابن حوبيل، عن الثلاثة (المنتجالي، وابن المشاط، وأبي عيسى) عن عبيد الله.

ونجد أبا بكر بن حوبيل مرة أخرى يفرد رواية ابن المشاط خاصة، كما عند القاضي عياض في صدر المشرق.

ويضيف أبو علي الجياني إلى قائمة الرواة عن عبيد الله راويا آخر، هو محمد بن قاسم بن هلال. ويروي القاضي عياض من طريق أبي علي الجياني هذه الرواية، رواية محمد بن قاسم بن هلال، مضافة إلى رواية ابن المشاط والمنتجالي جامعا بين ثلاثة، وتلقانا هذه الرواية عند عياض في مشاركته وغنيته عن أبي علي الجياني إجازة منه، ومن أبي إسحاق اللواتي سماعا عليه بسبته، عن القاضي أبي عيسى ابن سهل، عن أبي عبد الله ابن عتاب، عن أبي القاسم خلف بن يحيى بن غيث، عن ابن المشاط والمنتجالي، ومحمد بن قاسم بن هلال، وقد تقدمت الإشارة إلى تعدد الرواية العبيدية بواسطة أسانيد فهارس ابن عطية، وعياض، وابن خير.



ومن خلال فهرس ابن عطية، نتعرف على طريقين آخرين إلى أبي عيسى هما :

• طريق أبي المطرف عبد الرحمان بن محمد بن عيسى ابن فطيس القرطبي المتوفى عام 402هـ.

• طريق أبي عبد الله محمد بن عمر بن الفخار المتوفى عام 419هـ.

ذكر هذين الطريقين : أبو محمد ابن عطية، من طريق أبي علي الجياني، عن حاتم الطرابلسي عنهما، عن أبي عيسى.

وأبو القاسم حاتم الطرابلسي يضيف راوياً عن أبي عيسى، وهو المقرئ أبو عمر الطلمنكي، قارنا بين روايته ورواية أبي عبد الله ابن الفخار، عن أبي عيسى.

ومن أفراد الرواية عن أحمد بن مطرف : ابن المشاط، عن عبيد الله أبو عبد الله ابن زمنين 399هـ.

تلقانا روايته في صدر المشارق للقاضي عياض، عن شيخه أبي عبد الله بن حمدين، عن أبيه، عن أبي زكرياء يحيى بن محمد بن حسين القليعي، عن ابن أبي زمنين به.

ومن خلال أبي محمد بن عطية والقاضي عياض، نجد الإشارة إلى طريقين إلى أبي عيسى وهما :

• طريق أبي عثمان سعيد بن سلمة 413هـ.

• طريق أبي بكر يحيى بن واقد 404هـ.

وقد روى الطريقين عنهما أبو عبد الله ابن عتاب. وقد شك ابن واقد في سماع بعض الموطأ على أبي عيسى، وذلك كتاب الحج، وبعض كتاب الصلاة.

على أن أبعد أهل القرن الخامس أثراً في الرواية العبيدية : هو أبو عبد الله ابن الطلاع 497هـ، الذي طال عمره، واشتغل طيلة هذا العمر الطويل بإسماع الناس الموطأ، واشتهر ذلك عنه، فرحل الناس للسماع عليه وازدحموا في مجلسه، وأضحى إسناده أعلى الأسانيد.

وقد تأدت لنا من طريقه نسخة عتيقة على رق غزال انتسخت من أصله، وصححت وقوبلت على أصل المحدث الحافظ الفقيه، الضابط المتقن أبي عبد الله محمد بن سلمة الأنصاري، يرجع تاريخ

انتساخ هذا الأصل إلى شهر ربيع الآخر سنة 613هـ، والراجح أن تاريخ المقابلة غير بعيد عن تاريخ النسخ، لأن عبارة المقابلة توحى بأنها تمت في حياة أبي عبد الله بن سلمة الذي كان يمسك الأصل المقابل عليه، وكما تدل على ذلك عبارة أكرمه الله.

ومولد أبي عبد الله بن سلمة لا يمكن أن يتأخر عن سنة 580هـ، لأنه سمع على أبيه أحمد بن سلمة المتوفى سنة 597هـ فتكون المقابلة عليه تمت وعمره قريب من خمس وثلاثين سنة على الأقل، وهذا الأصل نفيس بما توفر له من مقابلة على أصل هذا المحدث الضابط أبي عبد الله بن سلمة، وما يحفل به من هوامش نفيسة تضمنت مقابلات، واختلاف روايات، وتقاييد وطررأ، نقلت إلى هذا الأصل من الأصل المقابل عليه.

وهكذا يمثل هذا الأصل الرواية العبيدية من طريق أبي عيسى ابن أخيه، فأجدي علينا في التحقيق كثيراً.

ويواصل أعلام القرن السادس الخطى في حمل الموطأ والعناية بروايته، ونجد في مقدمتهم أصحاب الفهارس المشهورة :

- أبا محمد ابن عطية الغرناطي.
- القاضي عياض السبتي.
- أبا بكر بن خير الفاسي في فهارسهم.

ومن خلال استقراء أسانيدهم، نحصل على قائمة تتضمن أهل العناية بالموطأ وضبطه وإتقانه وإذاعته بين الناس وفيهم :

- القاضي أبو القاسم ابن بقي من أحفاد الرواية المشهور بقي بن مخلد.
- أبو الحسن بن مغيث حفيد أبي الوليد ابن مغيث.
- أبو عبد الله بن أبي الأصبع بن أبي البحر الزهري.



• أبو عبد الله ابن حمد بن التليبي.

• أبو إسحاق اللواتي.

• أبو مروان عبد الملك ابن الباجي.

• أبو الحسن شريح.

• أبو الحكم ابن نجاح اللخمي.

وأغلب هؤلاء من تلامذة أبي عبد الله ابن الطلاع، الذي حققت روايته ذيوغا منقطع النظر، وذلك لعلو إسناده، فكان يمكن لمن روى عنه أن يصل إلى الإمام مالك بواسطة خمس وسائط، وهو أعلى إسنادهما يمكن في العصر وهو في منتهى العلو.

من خلال هؤلاء الأعلام ونظرائهم وجهودهم في العناية بالموطأ وضبطه، تأدت لنا رواية يحيى بن يحيى بكل ما لا يسها من اختلافات في الرجال والمتون، وما ظهر فيها من قراءات لألفاظ، وما شاب بعض ألفاظها من التباس واشتباه، وما احتف بكل ذلك من جهود العلماء التي تضمنتها طرر النسخ الخطية التي اعتمدناها أصولاً للتحقيق، كما تزخر بالتعليق والشروح، والرموز الدالة على أصول القراءات، وقد حاولنا بقدر الإمكان أن تضمن النسخ المختارة للتحقيق أقصى ما يمكن من تفرعات الطرق العبيدية والوضاحية مضافاً إلى ذلك شروح المغاربة وأعمالهم حول الموطأ كالتمهيد، والمشارك، وغيرهما، وهكذا وقع اختيارنا على أصول نفيسة، من ذلك أصل يعود تاريخ انتساخه إلى سنة 421هـ انتسخ من أصل أبي عمر المنتجالي المتوفى سنة 350هـ وقد قوبل مرتين.

الأولى سنة 487هـ على أصل المنتجالي المقيّد عليه اختلافات ابن وضاح التي خالف فيها الرواية العبيدية.

الثانية : في أواسط القرن السادس سنة 557هـ، حيث قوبل بأصل بخط قاضي الجماعة أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المتوفى سنة 339هـ أي قبل المنتجالي بأزيد من عشر سنوات، وهذا الأصل المقابل عليه يكافئ أصل المنتجالي لأن صاحبيهما سمعا معا على عبيد الله.

فتم لهذه النسخة أعلى درجات الوثاقة والضبط والإتقان إضافة إلى ما انتشر في هوامشها من طرر وهوامش وتعليق أغنتها وأضاف إليها إضافات ذات بال.

وكان الذي تولى إسماع هذا الأصل ومقابلته هو المحدث الضابط أبو بكر ابن رزق، وهو من مشاهير محدثي القرن السادس، انتهت إليه روايات الموطأ عن يحيى، فقيد أسانيدنا على هذه النسخة عن شيوخه، فقد روى الموطأ من طريق أبي بحر سفيان بن العاص، وهو من أصحاب أبي عمر ابن عبد البر فيكون الرجوع إلى هذه النسخة إضافة ذات بال، فكأن هذه النسخة التي قبلت على أصل المنتجالي، وأصل أبي عبد الله بن أبي عيسى حظيت بالانتفاع بما لأبي عمر ابن عبد البر عن شيوخه، وفي أسانيد ابن رزق طرق أخرى تنتهي إلى عبيد الله مثل طريق أبي القاسم أحمد بن القاسم بن جابر بن عبيدة. ولا ين رزق أسانيد أخرى ضاق الموقع عن ذكرها - كما قال - وليت الموقع اتسع للمزيد ولم يضق.

ومن الأصول المعتمدة في التحقيق أصل المحدث اللغوي الضابط أبي الحسن شريح بن محمد 539هـ، من شيوخ أبي بكر ابن خير ومن أصحاب أبي محمد بن حزم، - وحسبك بهما شيخاً وتلميذاً - وهو بخطه كتبه لابنه المحدث الضابط الراوية محمد بن شريح - 567هـ وقابله تلميذ شريح، عبد الله بن بليط القيسي المتوفى بعد 530هـ وهو من تلاميذ أبي بكر بن العربي وغيره من شيوخ إشبيلية، قرأ بقرطبة على أبي الحسن ابن مغيث صحيح البخاري راوية ابن السكن، وبقرائه سمع أبو القاسم ابن حبيش وغيره من محدثي العصر سنة 503هـ.

وبذلك اكتسبت هذه النسخة قيمة ووثاقته وضبطاً، تتجلى قيمتها فيما تناثر في هوامشها من طرر وتقاييد.

وهذا الأصل يضمن لنا رواية الموطأ من طريق ابن وضاح بما عليها من رواية ابن باز، من خلال تلميذه ابن الجباب وابن أمين.

وفي أواخر النسخة طباق يتضمن سماعات لمشاهير محدثي القرن السادس على شريح، كأبي الأصبح الشعباني وأبي بكر ابن المرباط، وأبي القاسم الموعيني، وأبي عبد الله، وأبي محمد بن موهوب البلسنيني.



وهناك ثلاث نسخ أخرى تضاف إلى النسخ الثلاثة السابقة احتجاجاً إليها في المقابلة واستعنا بها فيما أشكل أو اشتبه علينا، ولكنها لا ترقى إلى مستوى تلك الأصول، وسنتعرض إلى ذكرها ووصفها أثناء استعراضنا للنسخ المعتمدة في التحقيق.

بعد تقديمنا للأطوار التي قطعتها رواية يحيى بن يحيى وتنقلها عبر أجيال من شيوخ الأعصار المتتالية التي استطاعت المواظبة على قراءة الموطأ بهذه الرواية عبر طرقها، واستطاعت المحافظة على النص موثقاً سليماً تجلّى في النسخ التي انتقيناها من أجود النسخ، وأوثقها وأشدّها إتقاناً وضبطاً يمكن تسجيل الملاحظة التالية :

• إن هذه الرواية لم يكن أن يتحقق لها هذا الذبوع والشيوع والانتشار لولا شخصية يحيى القوية، وحرصه على أن يضمن للموطأ حضوراً بقرطبة مدة حياته، واستطاع أن يهيئ جيلاً من الرواة كان على رأسهم ابنه عبيد الله، وطبقته من العلماء يواصلون حمل الموطأ بعد وفاته، واستطاع ابنه عبيد الله خاصة أن يسير على نهج والده وأن ينشئ جيلاً من الرواة واصلوا نهجه، واهتدوا بطريقه، في مقدمتهم بعض أفراد أسرته فأصبح الجيل اللاحق يتلقى الرواية عن الجيل السابق، وتوالى عملية نقل الرواية من جيل إلى جيل حتى أصبح ذلك تقليداً متوارثاً، لم يخل منه عصر من العصور التالية، فقد ظهر في العصور اللاحقة أئمة اهتموا بحمل الرواية وإسماعها، وهكذا خلف جيل عبيد الله وابن باز وابن وضاح، جيل المنتجالي وابن المشاط وأبي عيسى، بالنسبة للرواية العبيدية، أما بالنسبة للرواية عن طريق ابن وضاح، فتكفل جيل من الرواة فيهم ابن الجباب 322هـ وابن أيمن 330هـ وابن أبي دليم 338هـ، وقاسم بن أصبغ 340هـ ووهب بن مسرة 346هـ، ثم ظهر جيل جمع بين الطريقين، وفيهم أبو محمد الباجي 378هـ، وأبو محمد الأصيلي 392هـ، وسعيد بن نصر 395هـ، وابن أبي زمنين 399هـ، وغيرهم من الشيوخ الذين انتهت جهودهم إلى جيل القرن الخامس أبي عمر الظلمنكي، وأبي القاسم الطرابلسي، وأبي عمر ابن عبد البر، الذي آلت إليه إمامة الموطأ، فقام بدور رائد، وتلقت الأجيال اللاحقة جهودهم في الرواية والتأليف حول الموطأ بالإكبار والتقدير.

• من أهم الملاحظ أن رواية يحيى، كتب الله لرواتها طول العمر، مما ضمن لها العلو النسبي بالقرب من الإمام مالك، ولإمام دار الهجرة رضي الله عنه منزلة خاصة في نفوس المغاربة، فكانوا حريصين على القرب منه، وصار بإمكان المغربي أو الأندلسي أن يحصل على القرب من الإمام مالك، في القرن الخامس بواسطة الإمام أبي عبد الله ابن الطلاع 497هـ، الذي لم يكن بينه وبين الإمام مالك سوى أربعة رواة هم : أبو الوليد يونس بن مغيث، عن أبي عيسى الليثي، عن عبيد الله عن يحيى بن يحيى عن مالك.

• في التقاليد الحديثية تعتبر الرواية الأخيرة عن المؤلف الرواية المرتضاة لأنها آخر إبرازة للنص، ولا شك أن يحيى بن يحيى من أواخر من حمل الموطأ عن الإمام مالك، فقد أدركه آخر أيامه، وحضر جنازته، وعاد محملاً بما رواه عنه، فتكون روايته راجحة من هذه الوجهة عن سائر الروايات، وبالرغم مما أشيع حول روايته من انتقادات كحصول فوت فيها في أبواب الاعتكاف، وحصول أوهام في الفاظ وقع التنبيه لها بمقابلة روايته على روايات أخرى، فإن ذلك كله لم يؤثر في شخص يحيى ولا في علمه ولا في تقدير الناس له ولروايته، فقد اعتمدها أهل المغرب واقتصروا عليها، واعتبروها روايتهم، وعليها أقاموا شروحهم، يشهد لك قول حافظ المغرب أبي عمر ابن عبد البر في صدر تمهيده :

«وإنما اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى خاصة، لموضعه عند أهل بلدنا من الثقة والدين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعماله لروايته وراثته عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو نحوها فأذكره من غير روايته إن شاء الله، فكل قوم ينبغي لهم امتثال طريق سلفهم فيما سبق لهم من الخير، وسلوك منهاجهم فيما احتملوا عليه من البر، وإن كان غيره مباحاً مرغوباً فيه.



## النسخ المعتمدة في خدمة الكتاب

جعل أمير المؤمنين محمد السادس حفظه الله في عنق لجنة إحياء التراث الإسلامي التابعة للأمانة العامة للمجلس الأعلى أمانة تحقيق الموطأ للإمام مالك رضي الله عنه تحقيقاً علمياً متقناً، يعلو على كل التحقيقات التي عرفت المكتبات الإسلامية في العالم الإسلامي في القديم والحديث، ويسمو على الأخطاء المتعددة التي وقعت في الأعمال السابقة، ليكون باكورة أعمالها العلمية النموذجية، التي تخرج على الوجه الموافق للرواية المسندة على شرط المحدثين المتقنين، ومنهج المغاربة في ضبط الأصول رواية ونقلها.

يقول حفظه الله في نطقه السامي : ... كما نكلف اللجنة الدائمة لإحياء التراث، بالعمل على تحقيق كتاب «الموطأ» للإمام مالك بن أنس، رضي الله عنه، تحقيقاً علمياً متقناً، يليق بموضوعه، وبالمكانة التي يحظى بها لدى المغاربة، وإننا لنتنظر من هذه اللجنة استدراك ما فات طبعاته السابقة، وذلك بالرجوع إلى مخطوطاته المغربية الفريدة، ليطلع في حلة وطنية أصيلة، جديرة بالمغرب، كمنارة مشعة للفقهاء المالكيين<sup>(1)</sup>.

وقد تبعت اللجنة الخطوات الآتية لإخراج كتاب الموطأ إخراجاً صحيحاً، مطابقاً لرواية يحيى بن يحيى الليثي المتوفى سنة 234، كما تناقلها الأثبات، من الطرق إليه وفي مقدمتها طريق عبيد الله بن يحيى، عن أبيه، التي لا ينصرف الذهن إلا إليها عند ذكر الموطأ على تعدد الروايات، وهي معول المغاربة في الرواية، والتدريس، والشرح، وتفسير اللفظ الغريب، لا يرجعون إلى غيرها رغم أنهم تحملوها عن أصحابها بالسند المعتبر، كما هو بين في فهارسهم وأثبتاتهم وبرامجهم.

(1) خطاب أمير المؤمنين خلال تروسة افتتاح الدورة الأولى لأعمال المجلس العلمي الأعلى بالقصر الملكي بفاس (08 يوليوز 2005).

وقد عبر عن سر ذلك القاضي عياض رحمه الله في قوله في معرض سوق سند الموطأ إلى جامعه :  
فأما الكتاب الموطأ للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الحميري، ثم الأصمحي النسب، القرشي، ثم  
اليممي بالخلف، الحجازي، ثم المدني الدار والمولد والنشأة، من رواية الفقيه أبي محمد يحيى بن يحيى  
الأندلسي، ثم القرطبي الدار والمولد والنشأة، العربي، ثم الليثي بالخلف، البربري، ثم المصمودي  
النسب، التي قصدناها من جملة روايات الموطأ، لاعتماد أهل أفقنا عليها غالباً دون غيرها، إلا الأكثرين  
من اتسعت روايته، وكثر سماعه<sup>(1)</sup>.

وقد احتفلنا غاية الاحتفال بما لعلمائنا من جهود سخية في خدمة هذه الرواية، وجردنا ما لهم من  
ذلك، وأدخلناه في مواضعه من الكتاب، وهكذا حشدنا جهودهم في خدمة اللغة، والغريب، والفقه،  
والمتون، والأسانيد، والرجال. وقد تم هذا العمل باعتماد النسخ المغربية الموثقة الأصلية التي توارد عليها  
فضاحل علمائنا، امثالاً لأمر أمير المؤمنين وتوجيهه السامي. وقد تأكد لدينا ما جاء في النطق الكريم :

1 - من أن النسخ المطبوعة يتخللها الزلل والخطأ، لأنها لم تراع فيها ضوابط التوثيق والتحقيق،  
وسنعمل على تلافي ما شأن تلك الطباعات من أوهام وتصحيف وتحريف، وما تخللها من خطأ وزلل.

2 - أصالة الأصول المغربية التي تحتفظ بها خزائنتنا، والتي أشار إليها النطق السامي، وهي التي كانت  
معتمدنا في المقابلة والتوثيق، وهي **ست نسخ**، انتقيت بعناية من نسخ كثيرة أشارت إليها فهارس الخزائن  
المغربية المختلفة<sup>(2)</sup>، أولاهها بالتقديم، وأجدرها بالتقدير :

(1) مشارق الأنوار 8/1.

(2) من أهمها : فهارس الخزانة الحسنية، وباقي الخزائن المغربية كخزانة تمكروت، والخزانة العامة بالرباط وما ضم إليها من مكتبات نفيسة مثل :  
مكتبة محمد عبد الحفي الكتاني، ومكتبة الجلاوي.. والخزانة الملكية بالرباط. وخزانة القرويين بفاس. وفهرست مخطوطات خزانة الجامع  
الكبير بمكناس. والخزانة العامة بتارودانت. ودليل مخطوطات الخزانات الحسنية الذي أعدته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب :  
ويشمل : الخزانة الحسنية بجامع مولاي عبد الله الشريف بوزان. والخزانة الحسنية التابعة لنظارة الأوقاف بأسفي. وخزانة المعهد الإسلامي  
الحسنية بنظارة تطوان. وخزانة المخطوطات الحسنية بنظارة زرهون. وخزانة المعهد الإسلامي الحسنية بنظارة سلا. والخزانة الحسنية بالرواية  
الحمزونية بإقليم الراشدية. وخزانة المسجد العتيق الحسنية بقصبة الصويرة. والخزانة الحسنية بالمسجد الأعظم بمدينة طنجة. والخزانة  
الحسنية بالمدرسة العتيقة التابعة لنظارة قلعة السراغنة. والخزانة الحسنية بنظارة القصر الكبير. والخزانة الحسنية بضرير سيدي أوسيدي  
بتارودانت. والخزانة الحسنية التابعة للمجلس العلمي الإقليمي لولاية الدار البيضاء. والخزانة الحسنية بجامع المولى سليمان بمدينة أبي  
الجعد نظارة خريبكة. ومكتاب أخرى شهيرة ضمت عناوين كثيرة، ثبت في مواضعها رغم عوادي الزمن، منها : مكتبة سيدي عبد  
السلام بها والمكتبة الدرقاوية بوجدة والمكتبة الكرزازية، ومكتبة المولى الصالح سيدي عبد الجبار بفجيج. ومكتبة المسجد الأعظم  
بالعريضة. ومكتبة المسجد الأعظم بشفشاون. والمكتبة العيانية بالريش. والمكتبة العلمية ببني ملال. ومكتبة بزو. ومكتبة مولاي إدريس  
زرهون...



1 - صورة من الأصل المستجلب من الزاوية الحمراء، والذي استقر أخيراً بتونس -، وهي من الأعلام النفيسة ضبطاً وإتقاناً، انتسخت في صدر المئة الخامسة 487هـ. وقد أتيح لهذا الأصل أعلى درجات التوثيق والضبط، إذ تمت مقابلته على أصلين عظيمين :

- الأصل الأول، أصل أبي عمر المنتجيلي المتوفى سنة 350هـ، وهو من سمع على عبيد الله بن يحيى، عن أبيه يحيى بن يحيى الليثي، فليس بينه وبين يحيى إلا واسطة واحدة هي عبيد الله.

- الأصل الثاني، أصل بخط قاضي الجماعة بقرطبة أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي عيسى، في أصله المسموع على عم أبيه أبي مروان عبيد الله بن يحيى عن أبيه يحيى، وحواشيها غاية في النفاسة، وطررها عظيمة المقدار.

2 - نسخة أبي عبد الله بن الطلاع المتوفى سنة سبع وتسعين وأربع مئة<sup>(1)</sup>، الذي تفرد بعلو الإسناد، فألحق الأحفاد بالأجداد، وهي نسخة نفيسة منتسخة في أوائل القرن السابع الهجري، جامعة للفوائد من حواش وطرر وتقاييد، وتمتاز بقوة الضبط وحسن المقابلة، وخطها واضح جميل، مع الشكل الكامل الموافق للرواية واللغة، وأبو عبد الله بن الطلاع صاحب النسخة يروي عن قاضي الجماعة أبي الوليد يونس بن عبد الله الصفار عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله عن أبيه يحيى، وهي نسخة مقابلة على أصل أحدث الضابط المتقن أبي العباس أحمد بن سلمة الأنصاري من أصحاب ابن قرقول، وابن بشكوال، وابن خير، وحسبك بهؤلاء في الرواية والضبط منزلة وشرفاً.

وهذا الأصل الثاني لا يقل عن الأصل الأول كثرة نقول، ووفرة طرر، ونفاسة حواشي، وقد تمكنا بفضل الله من إدخال معظمها، لأن أصلها الخطي، كان بأيدينا، فعانينا فك طلاسمها، وتم لنا ذلك.

وما يزيد في نفاسة هذا الأصل، أنه كان في حوزة محدثين من أعظم المحدثين بالغرب الإسلامي، الأول : أبو عبد الله ابن رشيد السيدي، الذي وضع عليها خطه سنة 720، والثاني : هو أبو عبد الله الوادي آشي، صاحب البرنامج المشهور والذي وضع خطه عليه سنة 728هـ<sup>(2)</sup>.

(1) الفصلة لابن بشكوال 535، وبغية الملتبس 123.

(2) كتب النسخ في آخرها : «كمل كتاب الموطأ والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً»، وكان الفراغ منه في السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر عام ثلاثة عشر وسبعمئة، انتهت المقابلة والتصحيح =

3 - نسخة المحدث المقرئ الضابط اللغوي النحوي، أبي محمد شريح بن محمد بن شريح الرعيني المتوفى 539هـ، من أصحاب أبي محمد ابن حزم، ومن شيوخ أبي بكر بن خير الإشبيلي، كتبها بخطه المغربي المليح لابنه محمد بن شريح، المتوفى سنة 567، وتمت مقابلتها على يد أحد تلامذته، وهو المحدث الضابط المتقن أبو محمد ابن بليط، ممن اشتهر بالرواية والضبط والإتقان كما نص على ذلك ابن الأبار، وأبو عبد الله بن عبد الملك المراكشي.

وهذه النسخة بما توفر لها من الضبط والإتقان، تعد من الأعلاق الخطيرة، إذ امتلأت حواشيتها وطررها بالإشارات لاختلاف الروايات والطرق، وعليها سماعات لمحققين كبار من رجالات الأندلس في القرن السادس، منصوص على علو كعبهم في الرواية والضبط والإتقان في الصلات الأندلسية<sup>(1)</sup>.

= وكتب الطور من أصل الشيخ الفقيه الأجل المحدث النحوي الضابط المتقن اللغوي أبي العباس أحمد بن سلمة الأنصاري رضي الله عنه، وولده الشيخ الفقيه المحدث النحوي الضابط المتقن اللغوي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سلمة الأنصاري أكرمه الله بسلالة الأصل المذكور، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليماً.

وكل ما فيه من العلامات هكذا عه بهذه الصورة فهو لعبد الله، وما في من هذه الصورة ح فهو لابن وضاح، إما رواية عن يحيى، أو إصلاح عليه. وما فيه هكذا ط فهو لابن قطيس، وما فيه هكذا ش فهو لابن المشاط، وهذا أبو الوليد الوقاشي وما فيه ك كذا فإنما هو تقييد عن البكري في أسماء المواضع، وما فيه ع هكذا فهو لابن عبد البر. وما فيه ع كذا فهو لأبي علي الجبائي وما فيه ج فهو الباجي، وقد صرح فيه في بعض الأوقات باسم الرواي ابن سهل وابن حمدين وغيرهم. وش هكذا لابن سراج أبو مروان، وإذا كتبت ق فإنما هو ما نقلته من كتب شيخي أبو إسحاق بن فرفوق رحمه الله، وما فيه ص هكذا فهو الأصلي، وإذا كان ط في شرح لفظ فهو البطليوسي.

وفيه أيضاً : «ذكر أبو علي حسين بن أبي سعيد المعروف بالوكيل عن بكر بن حماد أنه قال رغب عن سماع الموطأ على ابن بكير لأنه كان يصحف فيه حرفين أحدهما قول عمر لبيت بركة أحب إلي من عشرة أبيات بالشام، فكان يقول فيه : لبيت تركته ونسيت الحرف الثاني، وهذا الذي قاله ابن بكير لم نجده لابن بكير، بل إنما رويناه عنه كما رويناه عن غيره من أصحاب مالك : لبيت بركة وهو موضع بالطائف، نقلت هذه الطرة من الأصل».

(2) جاء في آخرها : تم الكتاب بحمد الله وعونه، وبشهادته تم جميع الديوان، وصلى الله على خير خلقه محمد وعلى آله الطيبين وسلم، ورحم وشرف وكرم، وكتبه شريح بن محمد بن شريح الرعيني لابنه محمد، وفقه الله وسدده وعظمه وأرشدته.

قرأه جميعه على الفقيه الأجل الخطيب القاضي أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح رضي الله عنه : أبو الأصمغ عيسى بن روال الشوقيلي، وسمعه بقرائه ابنه محمد والفقيه أبو بكر ابن المابط، وأبو محمد بن عصفور، ومحمد وأحمد ابنا محمد بن ... وعبد العزيز ابن ... وعلي بن أبي الجهم، ومحمد بن فضيل، وقاسم بن محمد، وأحمد بن موهب، وأبو بكر بن سماعة، ومبارك مولى محمد بن عيسى الرياقي، وعمرو بن عبد الرحمن بن خير الفهري، وعبد الحق بن محمد الغافقي، وعبد الله بن أحمد الغافقي الجذامي، وأبو القاسم بن المواعسي، وأحمد بن محمد الحنيري، وأبو الحكم أحمد بن محمد، وإبراهيم بن محمد الحضرمي، ومحمد بن عبد الله الهوزني، والأستاذ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن موهوال البلسني، ومحمد بن حسين اللخمي، سمعته وقرأته صحبة ثمانية، فكذاك السماع، وكان الفراغ منه سنة ثمان وعشرين وخمسة.

قابل عبد الله بن أحمد بن المنسي ... حمده فصح والحمد لله رب العالمين وعلى أهله الطيبين الطاهرين وكان الفراغ منه ... وخمسين سنة.



هذه الأصول الثلاثة، كانت معتمدنا في المقابلة والمعارضة، وهي كفيلة بحمد الله لإخراج نسخة تحقق ظن أمير المؤمنين، وتستجيب لمقتضيات النطق السامي.

واستعنا بأصول ثلاثة أخرى، كانت استعانتنا بها ذات جدوى على ما تستريب فيه من كلمات، وهي :

- نسخة كتبت سنة 595هـ، مقابلة ومصححة، زاحرة بالحواشي والطرز النفيسة، ورقمها 787ج.
- نسخة أخرى بخط عبد الله بن أحمد بن محمد ابن اللباد، كتبت سنة 613هـ، لا تقل أهمية عن سابقتها، لولا البتر الذي في أولها وأواسطها، لكن حواشيتها لا تخلو من أهمية ورقمها 2911د.
- نسخة أخرى من عصر نسخة ابن اللباد السابقة، رقمها 3386د، وفيها تقاييد مهمة جداً، ساعدت في الكشف عن أنواع الفروق في الألفاظ، وضبط وشكل ما أشكل من ألفاظ المتن.
- وقد يكون فاتنا الوقوف على بعض النسخ المسموعة عند بعض الأفراد من أهل العلم المعتمدين، أو من الذين انتهى إليهم بعض تراث الأمة النفيس بسبب الإرث أو بالشراء، أو بغيره، فاختصوا بها واكتفوا بحلب فوائدها لأنفسهم، واستصغروا إثم البخل بها عن المحتاجين إليها بانتظار ما يرتجى من الاسترباح المأمول.

فهؤلاء لا حيلة معهم في استخراج ما في أيديهم، وانتزاع بعض ما يعنيههم مما أبخلناهم في التعريف به، ولناهم على جحد الخير الذي قد يحتويه. وقد أقمنا العذر لهم في فوت التنقيح اللازم في إخراج مثل هذا العمل النفيس بالجمهور بالتفرغ لتحقيق الموطأ وفق شرط أمير المؤمنين فيه، وأبلغته وسائل الإعلام إلى كل بيت، ثم أسفرت عنه تقارير دورات المجلس العلمي الأعلى، وجعلته بين يدي جميع المهتمين في الداخل والخارج.

وعذرنا في فوت ما بخلوا به عنا، - إن كان أمام ما عثرنا عليه ذا بال - أننا وقفنا على النسخ المسندة المقروءة على جبال الحفظ في الغرب الإسلامي العزيز، التي لا يعلو عليها فيما نحسب إسناد بعدها،

لتقدمها وانتهاء السماع في إحداها أبي عمر أحمد بن سعيد بن حزم المنتجيلي، الذي يروي عن أبي مروان عبيد الله بن يحيى بن يحيى، عن أبيه يحيى بن يحيى، عن مالك<sup>(1)</sup>. فيكون بينه وبين يحيى بن يحيى الليثي واسطة واحدة، وهذا غاية ما يرتجى في النسخ من العلو.

وفي الأخرى إلى الفقيه المشاور أبي عبد الله محمد بن فرج القرطبي المعروف بابن الطلاع، المتوفى سنة سبع وتسعين وأربع مئة<sup>(2)</sup>، الذي تعد نسخته بإجماع المعتنن من أدق نسخ الموطأ وأضبسطها، جعلت الناس يتنافسون في سماعها، ويتواصون بتصحيح أصولهم عليها، ويصدرون عنها لمعرفة حقيقة سياق الروايات، وقدر ألفاظها، وصور رسم حروفها كما جاءت في الرواية عمن يتقون في أداء الحديث الباء والتاء.

يرويها بسند عال ليس بينه وبين عبيد الله إلا راويان. يؤديه عن أبي الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث يعرف بابن الصفار، عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله، عن عم أبيه عبيد الله بن يحيى بن يحيى، عن أبيه، عن مالك رضي الله عنه<sup>(3)</sup>.

(1) فهرسة ابن خير 82، وبرنامج الشجيري 95.

(2) الصلة لابن بشكوال 535، وبغية الملتبس 123.

(3) انظر فهرس ابن عظمة 68، والغنية 29.



## المنهج المتبع في التحقيق

قدمنا بين يدي خدمة هذا الكتاب مجموعة من الأعمال التي رأينا أنها من صلب التحقيق العلمي لمثل هذا الأصل النفيس، من أجل ضبط وجه الرواية، وحصر أوجه اختلاف الطرق فيها، وكشف أنواع السهو والخطأ الذي طرأ عليها في كل طبقات الرواية فيها، وقد اتبعنا في تحصيل ذلك الخطوات الآتية :

1 - مهدنا للعمل بجمع ملاحظ الأئمة النقاد الذين جمعوا من الموطأ كل رواية، ونصوا على مواقع السهو، أو كان محالاً عن وجه الرواية في سماع يحيى بن يحيى الليثي، المخالفة لمخرج الأئبات من أصحاب الموطآت الذين لا يجوز خلافهم مثل : محمد بن عبد الملك بن أيمن التي أثبتتها محمد بن الحارث العتشي المتوفى سنة 361 في ترجمة يحيى بن يحيى الليثي، من كتابه أخبار الفقهاء والمحدثين. ومحمد بن يحيى أبي عبد الله المعروف بابن الحذاء، المتوفى سنة 416 في التعريف بمن ذكر في الموطأ من الرجال والنساء، وأبي عمر بن عبد البر المتوفى سنة 463 في كتابه العمدة «التمهيد»، وأبي العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي المتوفى سنة 532 في الإيحاء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ. والقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة 544 في مشارق الأنوار على صحاح الآثار التي ساعدت على ضبط النص، وقراءته قراءة صحيحة، وكشف أنواع الفروق في الألفاظ، وأشكال الاختلافات في الحركات، وألفاظ جمل الأبواب، ومراتب الكتب في الرواية، وقدر أحاديثها التي اختارها جامعها لأبوابها.

2 - عارضنا النسخ المنتقاة بعضها ببعض لتفادي إثبات المخالفة المؤثرة في وجه الرواية، وتبيين الفروق في الهامش المناسب، تأسيساً بأئمة النقد الذين كانوا يقرؤون على الخبراء، ويكتبون خيرة العلماء،

لينظروا في كتبهم، ويبلغوا تحقيقها بنظرهم، ويختمون عليها بخاتمهم، ليؤكدوا صحة مخرجها الموافق لصورة مخرجهم، حتى يصح أمرها على ما يجب.

3 - قرأنا النص قراءة متكررة ومتأنية، لتجنب أسباب التصحيف التي ترجع أحيانا إلى تشابه الحروف، أو تساويها في العدد مع إهمال النقط، أو قرب الحروف وبعدها في الكلمة الواحدة..

4 - ضبطنا أسماء الأعلام وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم كما هي في رسم الأصل، لأنها لا مدخل لها في الحقائق وأجزاء، ولا يدخلها القياس، ولا يدل عليها شيء قبلها ولا بعدها، ولأن إهمال شكلها يوقع في الغلط الذي لا يحتمله نقاد الحديث، ولا يرضيه أئمة التحقيق، معتمدين في ذلك عند الحاجة على أمهات كتب المؤلف والمختلف، والمتفق والمفترق.

5 - وضعنا الزيادة في موضعها، كما هو العرف الغالب في إضافة التكملة، التزاما بأمانة أداء النص على الوجه المروي، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، إذا بينت المعارضة أنها من أصل النص، أغفل رسمها الناسخ سهوا.

6 - نصصنا على الحرف المروي بالوجهين أو أكثر وأشرنا إلى موضعه في الهامش ليتبين القارئ أن الرواية جاءت بهما معا، وهي كثيرة في النسخة الأم على جهة الخصوص، لم يغفلها صاحبها لأمانته في نقلها ولعلمه بقدرها، ولإدراكه لأهميتها في الإيقاف على أوجه أداء اللفظ في أصول الأئمة المعتدين، التي تنتهي رواياتهم إلى عبيد الله بن يحيى.

7 - أشرنا إلى الكلمات أو الحروف الصغيرة الموضوعة فوق الكلمات، التي استعملها الناسخ لبيان أوجه الضبط من الرواة، واختلاف ألفاظ بعض النصوص في الروايات، مثل : رسم «زمن» فوق «زمان». ومثل : رسم رجال بالجمع فوق رجل بالإفراد، ومثل : كتابة «وأقام الصلاة»، فوق «وأقام صلاة». ومثل كتابة حرف «ع» فوق حرف «من». وكتابة هاء «عنه» «ها»، للدلالة على وجود اختلاف بين النسخ التي رواها المتقنون في رسم الكلمة.



8 - نصصنا على الاختلاف في ترتيب كتب الكتاب التي لم تتفق عليها الرواية عن عبيد الله بن يحيى عن أبيه يحيى بن يحيى الليثي. فقد تقدم كتاب الاعتكاف على كتاب ليلة القدر، في (ب)، وجاء في (ج) بعد كتاب الحج. وجاء كتاب النذور بعد الاعتكاف في (ج). وجاء كتاب الجهاد بعد كتاب الصيام في (ب). وجاء فيها كتاب الجنائز بعد كتاب الجهاد...

9 - بينا الفروق الملحوظة في نظام الأسماء في الأسانيد، إذ أحياناً يكتفى بذكر اسم الشهرة، وأحياناً يذكر مع الاسم اسم الأب زيادة في البيان مثل : معاوية، ومعاوية بن أبي سفيان. ومثل إثبات التصلية على النبي صلى الله عليه وسلم، أو حذفها أو مغايرة طريقة رسمها بين «صلى الله عليه وسلم» وبين «عليه السلام»، فتثبت في نسخ بأوجه، وتسقط في نسخ أخرى بمرة، حسب نوع السماع، أو العرض، أو باقي طرق التحمل المعتبرة، أو حسب تصرف المتحملين الذين لا يخرجون في الغالب من التفتن في مثل ذلك إثباتاً أو نفيًا.

10 - أثبتنا اللحق المتضح، الذي يصنعه الناسخ لتخريج الساقط في حاشية اليمين داخل النص إذا تبين رسمه<sup>(1)</sup>، لأنها في الأصل منه، ودُلَّ عليه في النسخ المعتمدة بخط بموضع النقص صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافاً يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللحق مقابلاً للخط المنعطف بين السطرين.

11 - صححنا بعض الأخطاء النحوية والإملائية الواضحة التي سبق قلم الناسخ إلى إثباتها، وخالف بها حق الرواية بغير قصد، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش بنية البيان. وهذا اختيار أصيل، يدل على أصالته عند بعض أعلام المحققين، قول جابر الجعفي : سألت عامراً - يعني الشعبي - وأباً جعفر - يعني محمد بن علي - والقاسم - يعني ابن محمد -، وعطاء - يعني ابن أبي رباح -، عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن، أحدث به كما سمعت أم أعربه ؟ فقالوا : بل أعربه<sup>(2)</sup>.

(1) تعدد قراءة بعض لفظ اللحن في النسخ المصورة، ويحتمل تبين رسم المطبوس في النسخة الأصل، يسر الله تعالى الوقوف عليها.

(2) جامع بيان العلم 340/1.

12 - نظمنا أحاديث الكتاب من أوله إلى آخره، على ما تعارف عليه أئمة التحقيق في زماننا من العناية بتحديد مادة النص من حيث بداية ونهاية الحديث أو الأثر، أو قول المصنف المذيل به.

13 - وضعنا علامات الترقيم الحديثة التي لم تطرد في نتاج جل الأقدمين، وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوروبي السائر، الذي توأصى واضعوه بوضع النقطة عند انتهاء المعاني في الجمل، ووضع الفاصلة بين الجمل، وعلامات الاستفهام عند السؤال، وإشارة التعجب، والنقطتان بعد القول.. ومنزلته كبيرة في فهم النصوص، وخدمة معاني ألفاظها في سياقها.

14 - أثبتنا علامات التنصيص الحديثة التي تميز ألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سياق الإسناد، وعن كلام الرواة عنه في ذكر تصرفه، أو ذكر سبب محدثه، أو ما لايس ذلك من حكايات. وقد تنبه ناسخ الأصل المعتمد في التحقيق إلى أهمية ذلك، فكتب الأبواب بخط غليظ بارز في سطر مستقل، وختم كل حديث بدائرة مفرغة صغيرة، وكتب «مالك» التي يستهل بها الإسناد بخط غليظ ولا شك أن هذا الصنيع يمثل نموذجاً لعناية المتقدمين بتنظيم مادة النص من حيث بداية الفقرات، ووضع النقط عند انتهاء المتن، للمساعدة في فهم النص، وتوضيح معانيه.

15 - رقمنا أبواب الكتب والأحاديث ترقيماً تسلسلياً، يشمل الأحاديث، والآثار، وأقوال مالك رحمه الله، حتى يعلم عدد المسندات، ويحصى عدد المرفوعات، ويسهل الوقوف على مختلف الأقوال والروايات، التي تخدمها الفهارس الفنية التي سيختم بها العمل في الكتاب إن شاء الله تعالى.

16 - خرجنا الآيات وفق عد المصحف المحمدي، على ما يوافق قراءة نافع بن أبي نعيم المدني المتوفى سنة 169هـ من رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد المصري الملقب بورش المتوفى سنة 197هـ وضبطناها بالشكل التام المبين، ليتلاءم النص مع القراءة التي اعتمدتها الرواية.

17 - أبقينا على طريقة أداء الإسناد في النسخة الأصل، وأشرنا على المغايرات فيها في سائر النسخ المعتمدة، وهي في ابتداء الإسناد على أوجه منها : ابتداء الإسناد ب «قال مالك»، وهو الغالب على



الأصل، ومنها : «قال مالك»، ومنها «قال : قال مالك»، ومنها «قال يحيى : قال مالك» ومنها : «وقال يحيى : قال مالك»، ومنها : «وحدثني يحيى عن مالك»، ومنها : «قال يحيى : وسئل مالك»، بدل : «وسئل مالك».

18 - أثبتنا ملاحظ الأئمة اللذين صدروا عن نسخ متقنة مسموعة في مواضع مخارج أحاديث رواية يحيى بن يحيى الليثي سنداً ومثلاً، التي ساعدت على ضبط النص، وأسعفت بالموازنة بين اختلاف الطرق عن يحيى بن يحيى الليثي.

19 - نصصنا على أنواع الفروق الراجعة إلى اختلاف النسخ المختارة، أو طريقة رسم اللفظ المعتمد لذي قد يخالف الرواية المثبتة عن نقاد نسخ الموطأ مثل : أبي العباس الداني، وابن الحذاء، والقاضي عياض، وابن عبد البر - رحمهم الله - .

20 - نحرينا غاية التحري في ضبط رسم اللفظ، وطريقة شكله كما جاءت به الرواية، فقرأنا النص مرات عديدة، حتى تستبين حقيقة رسوم ألفاظه التي قد يدخلها الاحتمال عند الاستغناء عن التكرار، حتى لا تغلب الألف في جاري الاستعمال على مراد المصنف الذي كان يتقن في الرواية الباء والتاء.

21 - لم نلتزم الإبقاء على خصوصية النقط الذي تعارف عليه المغاربة في أيام الرواية في كتبهم ومؤلفاتهم ورسائلهم، والتي تختلف عن الخط المشرقي في بعض المواضع اختلافاً بينا كنقط القاف بنقطة واحدة من فوق، والفاء بنقطة واحدة من تحت، واكتفتينا من ذلك بالإشارة إلى نماذج منها أثناء أول الورود. كما أننا لم نلتزم الإبقاء على الإملاء القديم الذي تنكره أجيال اليوم بعد توحد الإملاء الحديث المعتمد في الكتابة والنشر الذي لا يقبل شكل رسم بعض اللفظ الوارد في النسخ المعتمدة مثل : لاكن. وقضا، ورمضن، والشركا، وهاذه، وهأنا، وثلاثة، والصلوة، وعثمان، وسليمن، ودينر، والحريث، وراء، وأنا.. وإن كنا موقنين أن الباحث قد يستفيد منها إذا كان يهتم معرفة تاريخ تطور الإملاء في مخطوط الغرب الإسلامي.

22 - أثبتنا شكل المتن الذي يشمل الآيات والأحاديث والآثار، كما جاء في النسخة التي جعلناها أصلاً منوهين بالألفاظ التي وردت بأكثر من ضبط مثل : ميلها التي رسمت ياؤها بالفتح والسكون، وطفسة التي ضبطت طاؤها بالضم والكسر، ومثل نفس التي ضبطت بالكسر والضم المنونين .. ناصين على الكلمات التي اختلفت باختلاف روايات الرواة عن عبيد الله أو ابن وضاح مثل غلس وغبش، ومتلفعات، ومتلفعات ..

23 - أثبتنا الكلمات التي رسمت فوق الكلمات المثبتة في سياقة المتن مثل كتابة «ركعتين» : فوق «الركعتين»، ومثل كتابة «شغلثك» فوق «يشغلثك»، ومثل كتابة «الإمام» فوق «المصلي»، و«رجال» فوق «رجل»، «وأقام الصلاة» فوق «وأقام صلاة». كما أثبتت الرموز المقررة الموضوعية فوق ألفاظ المتن، أو فوق هوامشه، لبيان أوجه الضبط، وتحديد قدر الاختلاف في سماع بعض النصوص حسب أماكن الروايات المعتمدة في خدمة السماع الأصل.

24 - عرفنا برجال الموطأ حاشا الصحابة لتحديد طبقتهم، والتعريف بالضرورة من أحوالهم. وكان اعتمادنا في الغالب على كتاب التعريف لابن الخذاء لتقدمه، واختصاصه بمن ذكر في الموطأ من الرجال والنساء، ثم كتابي التمهيد والاستذكار لحافظ المغرب أبي عمر ابن عبد البر رحمه الله تعالى.

25 - شرحنا اللفظ الغريب الذي يحتاج فهم النص إليه. وكان معتمدنا في ذلك : كتاب شرح غريب الموطأ لابن حبيب، والتعليق على الموطأ للوقشي - وكان غالب اعتمادنا عليه - وشرح مشكلات الموطأ المنسوب لابن السيد البطليوسي، ومشارك الأنوار للقاضي عياض، والاقتصاب لليفرني التلمساني، مع الاستئناس أحيانا بباقي كتب الغريب السائرة مثل غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، وغريب الحديث لابن قتيبة...

26 - بينا قصد مالك من سوق النص بنقل قول أهل العلم في شرح مضمون الحديث الذي سبق حجة للباب، وكان اعتمادنا في الغالب على كتاب المنتقى للبايجي، والتمهيد لابن عبد البر، والاستذكار له أيضاً، وتفسير الموطأ للبوني، وكشف المغطى للطاهر بن عاشور...



وبعد أن أنهت اللجنة عملها، وأيقنت باستجماعه شروط التحقيق العلمي المتناسب مع قدر الموطأ وعلو مكانته، عرض العمل على مجموعة من العلماء المختصين ممن عرفوا بإتقان صنعة الحديث، وإجادة فن التحقيق ولوازمه، لإبداء ملاحظاتهم العلمية التي يمكن أن تكون فائت اللجنة.

واللجنة ترى من واجبها أن تحزي الشكر لكل من قدم لها عوناً أو نصيحة، أو ساهم بشكل من أشكال المساعدة والتشجيع، وفي مقدمتهم الأستاذان الجليلان معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد أحمد توفيق الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى السيد محمد يسف، اللذان كانا خير عون للجنة، فوفرنا لها كل ما احتاجته من أشكال الدعم والمساعدة، وواكبا هذا العمل ورعاياه بتوجيهاتهما وحسن إرشادهما، وكانا حريصين على إخراجها في حلة تتناسب مع منزلة الإمام مالك وموطأه في نفوس علماء الغرب الإسلامي، وترقى إلى أن تحقق رغبة أمير المؤمنين جلالته الملك محمد السادس، كما تعرب عن شكرها وامتنانها للسادة الأساتذة الذين ساهموا بشكل من الأشكال في المساعدة والدعم من خلال مراجعة النص ومقابلته.

وقد كانت لهذه المقابلة فائدة عظيمة في تدارك بعض الأخطاء المطبعية، وفي تقويم بعض التخريجات واقتراح بعض التعريفات التي يفرضها واجب إسماء مثل هذا النص الأصيل إسناداً ولفظاً ومعنى.

## رموز النسخ المعتمدة

استعملت في النسخ المعتمدة في التحقيق جملة من الرموز التي جالت في جماهير النصوص، للدلالة على أصحاب الاختلافات التي طرأت على تحملات الرواة في مختلف الطبقات عن الرواة المباشرين، الذي دار عليهم الإستاذ إلى يحيى بن يحيى الليثي رحمه الله، وهم : إبراهيم بن باز، ومحمد بن وضاح، وعبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي. وأكثرها رموزا النسخة المختارة أصلا، وهي النسخة رقم 707 ج المسموعة على الحافظ الفقيه أبي عبد الله بن الطلاع المتوفى سنة 497هـ.

وقد أحسن كاتبها عندما فسر في ذيل نسخته رموز روايته المسموعة التي اعتمدها في خدمة النص لكشف أوجه الاختلاف، وتعيين الجهة التي كان منها ذلك، اعتمادا على أمهات المصادر مثل : التمهيد للحافظ ابن عبد البر والمنتقى لأبي الوليد الباجي، ومشارق الأنوار للمقاضي عياض...

لكن مما يؤسف عليه، أن باقي الرموز وهي كثيرة كتبت في الصفحة التي تليها، ولكونها الأخيرة في النسخة لم يقدرها بعض ملاكها، أو بعض المأذون لهم في التصرف فيها، فألصق ظهر الصفحة المكمل لرموز ظهرها، في وجه اللوحة الأخيرة من المجلدة، لغفلة عن قدرها، وجهله بقيمتها في فهم اصطلاحات النقول الجائلة في هوامش الأصل. لأنه حسب أن الكتاب المروي ينتهي بآخر حديث في الموطأ، وأن ما كتب بعده فضلة لا ضرورة لها في نظره، ولا قيمة لها في حسابه. وفاته أنها تتناول مفاتيح الروايات عن يحيى بن يحيى الليثي التي اعتمدها في المعارضة وتعيين أوجه الاختلاف، وتحديد الراوي المرموز إليه، الذي كان منه هذا التفرد، أو ذاك الاختلاف.

وقد صرحت النسخة بتفسير بعض الرموز التي بقيت في الصفحة التي انتهى إليها آخر حديث الموطأ.



وقد استهلها الناسخ بقوله : كل ما فيه من العلامات هكذا «ع» بهذه الصورة فهو لعبيد الله، وما فيه من هذه الصورة «ح» فهو لابن وضاح، إما رواية عن يحيى أو إصلاح عليه. وما في هكذا «ط» فهو ابن فطيس. وما فيه هكذا «ش» فهو ابن المشاط. و«هـ» كذا أبو الوليد الوقشي. وما فيه «ك» كذا فإنما هو تقييد عن البكري في أسماء المواضع. وما فيه «ع» هكذا فهو ابن عبد البر. وما فيه «ع» كذا فهو أبو علي الجبائي. وما فيه «ج» هكذا فهو الباجي. وقد أصرح فيه في بعض الروايات باسم الراوي : ابن سهل<sup>(1)</sup>، وابن حمدين<sup>(2)</sup> وغيره. و«س» هكذا ابن سراج أبو مروان. وإذا كتبت «ق» هكذا فإنما هو ما نقلته من كتاب شيخني أبي إسحاق بن قرقول رحمه الله... وما فيه «ص» هكذا فهو الأصيلي. وإذا كان «ط» في شرح لفظ، فهو البطلوسي.

#### دلالة بعض رموز الأصول :

من الخدمات المطلوبة في مثل هذا التحقيق لهذا الأصل المؤرخ لاختلاف الرواة في الأداء، تفسير الرموز التي اصطلح عليها علماء الرواية، وصارت مستعملة في مجاريها الوضعية، يفهمونها فيما بينهم، وتجري على وفق مصطلحاتهم مجرى الحقائق اللغوية بحسب تعارفهم عليها. مثل : (ثنا) أو (أثنا)<sup>(3)</sup> أو (دثنا)<sup>(4)</sup> التي تعني حدثنا. ومثل (نا) التي تعني أخبرنا أو (أرنا) بزيادة الراء لإفادة معنى الإخبار وحده، لثلاث يشتهر مع معنى الإنباء<sup>(5)</sup>. ومثل الحاء المفردة (ح) التي ترمز إلى الصحة<sup>(6)</sup>، وتعني الانتقال من إسناد إلى إسناد إذا كان للحديث إسنادان<sup>(7)</sup>.

(1) أبو الأصبع عيسى بن سهل انظر الغنية 13.

(2) الفقيه القاضي بقرطبة أبو عبد الله محمد بن علي بن حمد بن شيخ القاضي عياض. انظر الغنية 32 ومشارك الأنوار 18/1.

(3) ومن استعملها قديما البيهقي وقال في ابن الصلاح إنه ليس بحسن. انظر علوم الحديث 203.

(4) استعمله الحاكم أبو عبد الله والسلمي أبو عبد الرحمن والبيهقي. انظر علوم الحديث 203.

(5) وهي نادرة الاستعمال.

(6) قال ابن الصلاح : وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري، والفقيه المحدث

أبي سعيد الخليلي رحمهم الله تعالى في مكانها - أي ح - صح صريحة، وهذا يشعر بكونها رمزا إلى صح، وحسن إثبات صح هاهنا، لثلاث يتوهم أن حديث هذا الإسناد قد سقط، وليس لا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول، فيجعل إسنادا واحدا، انظر علوم

الحديث 203.

(7) انظر علوم الحديث 203.

وقد اعتمد كاتب الأصل الذي أدرنا التحقيق عليه رموزاً متعددة للدلالة على أسماء الرواة المختلفين في بعض أوجه الأداء لرواية يحيى بن يحيى الليثي، والإشارة إلى أعيان العلماء الذي كان لهم قول في معاني الألفاظ، وتحقيق في أسماء الرجال، وتحديد لمواقع البلدان... حتى يتعين باختصار ويسر الشخص المراد في نقل فرقه، أو المقصود بتسجيل فهمه المتعلق بنص الأصل في حواشيه وطرره.

وقد أوصى أئمة الرواية بضرورة إحسان وضع الرمز على ما هو مألوف عند أهل العلم في جاري اصطلاحاتهم التي تواصلوا عليها؛ لأن لا يشتبه الأمر فيها على من لم يدر المراد بالتحديد منها إذا أُهْمِلَ بيانها.

قال القاضي عياض رحمه الله : ولا يغفل... عند كثرة العلامات واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره، أو على ظهر جزئه، أو آخره، والتعريف بكل علامة. والمرضي من ذلك أن تكون تلك العلامات من مألوف الاستعمال، أو القريب من المألوف فيه، حتى يستساغ استعماله، ويسهل حفظه واستيعابه<sup>(1)</sup>.

وقال ابن الصلاح : لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره، فيوقع غيره في حيرة، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة، ويرمز إلى رواية كل راوٍ بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك، فإن بين في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس<sup>(2)</sup>.

وقد حبذ القدماء الترميز جداً، ودعوا إليه، وعملوا به في مصنفاتهم التي يتعدد فيها النقل لدواع يمكن إجمال أهمها بما يلي :

- أولاً : اختزال الوقت كتابة وقراءة .

- ثانياً : الاقتصاد في الورق الغالي - آنذاك - والنادر في بعض الأحوال .

- ثالثاً : عدم وجود الطباعة، وانحصار نشر الكتب وبشها في النسخ اليدوي .

(1) الإلماع 191.

(2) علوم الحديث 186.



ولا شك أن الرمز يسهل عملية الكتابة وسرعتها، ويقرب الفكرة ومقصدها. وقد نبه على ذلك الحافظ ابن عساكر في قوله : «وجعلت لكل واحد من هؤلاء حرفاً يدل عليه تخفيفاً على الكاتب العجل - ثم قال - لأن الأجزاء تنوب عن الجمل»<sup>(1)</sup>.

ولم يخرج صاحب الأصل عن هذا العرف العلمي، فاعتمد رموزاً كثيرة تدل على أسماء أصحاب النسخ المسموعة المستندة إلى يحيى بن يحيى الليثي، منها رموز أحادية بلغت اثنين وأربعين رمزاً، ورموز أخرى ثنائية بلغت تسعة رموزاً.

### أما الأحادية فهي :

1. «ت»، ذكرت في هوامش النسخة الأصل ستاً وتسعين مرة. ولا نحسب أراد به إلا القاضي أبا عبد الله محمد بن عيسى التميمي<sup>(2)</sup> شيخ القاضي عياض<sup>(3)</sup>، وتلميذ أبي علي الحسين بن محمد الجبائي<sup>(4)</sup>. وكان أصله عند القاضي عياض، ونقل عنه في مشارق الأنوار أداءه المختلف عن باقي الرواة وأكثر عنه<sup>(5)</sup>، مثل قوله في حديث أبي جهم : وأتوني بأنبجانية ضبطناه بالوجهين في الهمزة، بالفتح والكسر، وكذلك رويناهما عن شيوخنا في الموطأ...والذي كان في كتاب التميمي عن الجبائي الفتح والتخفيف، وبفتح الباء وكسرها معاً<sup>(6)</sup>.

وقد جاء في هوامش الأصل فروق مروية عن ابن وضاح، يحتمل أن يكون السند فيها إلى أحدهما باعتبارهما من نقلة روايته<sup>(7)</sup>، منها : ما جاء في نسخة ابن اللباد المرموز إليها بحرف (د)، في بيان الاختلاف في جملة «وهو أبعد من التنعيم» التي أصلحها ابن وضاح إلى «أو ما هو أبعد من التنعيم».

(1) ذكره في مقدمة كتابه : معجم الشيوخ النبل.

(2) مشارق الأنوار 18/1.

(3) مشارق الأنوار 8/1.

(4) فهرس ابن عطية 58.

(5) انظر مشارق الأنوار 41/1 و226/2 و335/2.

(6) مشارق الأنوار 40/1.

(7) أبو الفضل التاهرتي، يروي عن أبي عبد الملك محمد بن أبي دليم ووهب بن مسرة عن ابن وضاح. كما في مشارق الأنوار 9/1. وأبو عبد الله محمد بن عيسى التميمي يروي عن أبي علي الحسين بن محمد الجبائي، عن أبي عبد الله بن عتاب، عن أبي عثمان سعيد بن سلمة والقاضي أبي بكر بن واقد، عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله بن أبي عيسى، عن عبيد الله بن يحيى...كما في مشارق الأنوار 8/1 أيضاً.

فكتب في هامشها : (د) : «أو ما هو أبعد» وعليها «ت». والنص الذي تعلق به هذا الهامش، هو قول مالك رحمه الله في الحديث رقم 979 : «فَأَمَّا الْعُمْرَةُ مِنَ التَّعْمِيمِ، فَإِنَّهُ مَنْ شَاءَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ، ثُمَّ يَحْرِمَ فَإِنَّ ذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنَّ الْفَضْلُ أَنْ يَهْلَ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ التَّعْمِيمِ». وكشف عن ذلك القاضي عياض رحمه الله في قوله<sup>(1)</sup> : «وفي العمرة : لكن الفضل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أبعد من التعميم، كذا عند يحيى، وأصلحه ابن وضاح : أو ما هو أبعد من التعميم، وكذا في رواية أحمد بن سعيد الصديقي، عن عبيد الله، وهو الوجه».

ويحتمل أن يكون الرمز لأبي الفضل أحمد بن قاسم بن عبد الله الناهرتي البزاز<sup>(2)</sup>، الذي يروي أيضا عن ابن وضاح، لكن يظهر من فصول مشارق الأنوار أن أصله لم يعتمد في التنصيص على الفروق، ولم يستند إليه في تعيين أنواع الإصلاحات التي التزم ببيانها، لأنه لم يذكره إلا مرة واحدة أثناء سوقه أسانيده إلى يحيى بن يحيى الليثي. والله أعلم.

2. «ت». ذكر في هوامش النسخة الأصل عشرين مرة. ولم يتعين المراد منه؛ ويغلب على الظن أنه أحمد بن ثابت الواسطي شيخ محمد بن عتاب تلميذ الأصيلي<sup>(3)</sup>. لأنه يذكر باسمه كثيرا في نسخة ابن اللباد المرموز إليها بحرف (د)، ثم لأن القاضي عياض نقل عنه في مشارق الأنوار كثيرا من أوجه الضبط التي اختلفت فيها نسخته عن سائر النسخ<sup>(4)</sup>.

قال أبو القاسم بن بشكوال : أحمد بن ثابت بن أبي الجهم الواسطي : منسوب إلى واسط قبرة. سكن قرطبة، يكنى أبا عمر. روى عن أبي محمد الأصيلي، وكان يتولى القراءة عليه. حدث عنه أبو عبد الله ابن عتاب، ووصفه بالخير والصلاح.

(1) مشارق الأنوار 3092.

(2) فهرسة ابن خبير 81 وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي 284.

(3) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 248/1 قوله : «غير الدجال أخوفني عليكم كذا روايتنا فيه عن القاضي أبي علي وأبي عبد الله بنون في آخره وهم الفاء وكذا فيده الجياني وغيره وقيدناه عن أبي بحر بكسر الفاء بغير نون ومعناها واحد أي أخوف مني لغة مسموعة وبالنون قيدناه في كتاب ثابت عن أبي الحسين بن سراج...».

(4) انظر مثلاً مشارق الأنوار 9/1.



قال ابن حبان : توفي الواسطي في صدر جمادى الآخرة، سنة سبع وثلاثين وأربع مئة<sup>(1)</sup>.

3. «ج» : ذكرت في هوامش النسخة الأصل ثلاث عشرة مرة. ويريد به أبا أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني<sup>(2)</sup>، الذي يسند إليه الأصيلي عن الفربري. وقد سماه مرة واحدة كما مر. وقد أكثر القاضي عياض من نقل أوجه الخلاف في أدائه للمشارك من الأحاديث المتفقة في بعض لفظها بين الموطأ والصحيحين<sup>(3)</sup>. ولتعيين اسمه في موضع من هوامش الأصل، ولا يبعد حملة على أبي جعفر بن عون الله، الراوي عن قاسم بن أصبغ البهاني<sup>(4)</sup>. أو على أبي عمر أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد المعروف بابن الجصور تلميذ وهب بن مسرة<sup>(5)</sup>.

4. «ج» : لأبي الوليد الباجي سليمان بن خلف بن سعد المتوفى سنة 474هـ، وقد صرح ذيل النسخة باختصاصه بهذا الرمز فيما ينقل عنه من معاني الموطأ. وقد نقل عنه في هوامش النسخة الأصل سبعة وثلاثين نقلاً.

قال فيه أبو القاسم ابن بشكوال : روى بقرطبة عن القاضي يونس بن عبد الله، وأبي محمد مكي ابن أبي طالب المقرئ، وأبي سعيد الجعفي وغيرهم. ورحل إلى المشرق سنة ست وعشرين وأربع مئة

(1) الضلة 50 نقلاً عن ابن حبان.

(2) مشارق الأنوار 9/1.

(3) بلغ عدد النقل عنه خمساً وخمسين ومئة نقل لم يسمه فيها باسمه الكامل إلا مرة واحدة، ويكتفي في تعيينه بقوله : الجرجاني، أو للجرجاني. من أمثلة الاعتماد عليه قول القاضي عياض في مشارق الأنوار 156/1 : مقوله في رجم اليهوديين فرأيت الرجل يُجَنَّب على المرأة، كذا بقسم الباء وسكون الجيم وآخره مهموز في رواية الأصيلي عن المروزي، وكذا قيده أحمد بن سعيد في الموطأ وغيره، وقيده الأصيلي بالحاء للجرجاني، وفتح الباء بالحاء هو عند الحموي، وكذا وقع للمصنف في موضع، وكذا قيده أيضاً من طريق الأصيلي في الموطأ بالحاء مضموماً الياء مهموزاً، وكذا تقيده فيه عن ابن الفخار، لكن بغير همز. وبالجميم والحاء مهموزاً، لكن أوله مفتوح، تقيده معاً عند ابن القاسم عن ابن سهل. وبالحاء وحدها قيده عن ابن عتاب، وابن حمدان، وابن عيسى مفتوح الأول. قال أبو عمر : هو أكثر رواية شيوخنا عن يحيى، وكذا رواه القنبي، وابن بكير : وبعضهم قيده بفتح الحاء وتشديد النون، ورواه بعضهم يحنا عليها بفتح الباء والنون وسكون الحاء وهمزة آخره، وجاء للأصيلي في باب آخر فرأيت أجنأ مهموز بالجميم، وهنا عند أبي ذر أجنأ بالحاء. وقد روى في غير هذه الكتب يحنوا والصحيح من هذا كله، ما قاله أبو عبيد : يحنا بفتح الباء والنون والجميم مهموز الأخير، ومعناه ينحني عليها ويقبها الحجارة بنفسه كما جاء في الحديث، يقال من ذلك : حنا بفتح النون يحنا، كذا قاله صاحب الأفعال وقاله الزبيدي حنى بكسر النون ويحنى ويحنو بالفتح غير مهموز وبالحاء، أي يعطف عليها...

(4) الغنية 30، ومشارق الأنوار 18/1، وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي 286.

(5) فهرسة ابن خير 82، وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن 285.

أو نحوها فأقام بمكة مع أبي ذر الهروي ثلاثة أعوام، وحج فيها أربع حجج، وكان يسكن معه بالسراة ويتصرف له في جميع حوائجه. ثم رحل إلى بغداد، فأقام فيها ثلاثة أعوام بتدريس الفقه، ويكتب الحديث، ولقي فيها جلة من الفقهاء، كأبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري رئيس الشافعية، وأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشافعي الشيرازي، والقاضي أبي عبد الله الحسن بن علي الصيمري إمام الحنفية. وأقام بالموصل مع أبي جعفر السمناني عاماً كاملاً يدرس عليه الفقه. وكان مقامه بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاماً. ومن شيوخه المحدثين : أبو عبد الله محمد بن علي الصوري الحافظ، وأبو الحسن العتيقي، وأبو النجيب الأرموي الحافظ، وأبو الفتح الطنجايري، وأبو علي العطار، وأبو الحسن بن زوج الحرّة، وأبو بكر الخطيب وغيرهم<sup>(1)</sup>.

5. «ح». يريد به محمد بن وضاح، وقد صرح بذلك في ذيل النسخة الأم. وقد بلغ عدد الفروق في روايته ثلاثاً وعشرين وثلاث مئة فرقاً.

وهو محمد بن وضاح مولى الإمام عبد الرحمن بن معاوية، من أهل قرطبة؛ يكنى : أباً عبد الله... وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث. وكان عالماً بالحديث، بصيراً بطرقه متكهما على علله... توفي رحمه الله ليلة السبت لأربع بقين من المحرم سنة سبع وثمانين ومائتين<sup>(2)</sup>.

يروى الموطأ عن يحيى بن يحيى الليثي<sup>(3)</sup>. ورويه عنه أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد الجباب<sup>(4)</sup>، وأبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن<sup>(5)</sup>، وأبو عبد الله محمد بن عمر بن لبابة<sup>(6)</sup>، وأبو الحزم وهب ابن مسرة الججاري<sup>(7)</sup>، وأبو محمد قاسم بن أصبغ<sup>(8)</sup>، وأبو عبد الملك محمد بن عبد الله بن أبي دليم<sup>(9)</sup>.

(1) الفصلة 197.

(2) تاريخ علماء الأندلس لابن الغرضي 17/2.

(3) فهرسة ابن خبير 77.

(4) فهرسة ابن خبير 77 و80.

(5) فهرسة ابن خبير 77 و79 و80 و83.

(6) فهرسة ابن خبير 79 و80.

(7) فهرسة ابن خبير 79 و81.

(8) فهرسة ابن خبير 81.

(9) فهرسة ابن خبير 81.



لكنه وإن كان الغالب في النسخة الأم الإشارة إليه بالرمز «ح»، إلا أن الناسخ كان يذكره أحيانا منسوباً كقوله : «الابن وضاح»، أو «محمد»، أو لابن «ح»، زيادة في البيان.

6. «ح». ويستعمله كاتب الأصل أيضا في نقل آراء أبي حنيفة رحمه الله، المختلفة على اختيار مالك رضي الله عنه، ولا يفرق بين حائه، وحاء ابن وضاح إلا السياق فقط، كقوله تعليقا على رأي مالك في هامش حديث رقم 994 : «وَلَا أَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي السَّنَةِ مَرَارًا : «خالقه مطرف، وابن المواز، وهو قول «ح» و«ش». أي قول أبي حنيفة والشافعي :

وقوله تعليقا على قول مالك حديث رقم 194 : «لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذَنَ الرَّجُلُ وَهُوَ رَاكِبٌ : روى ابن وهب جواز الإقامة راكبا للمجاهد في السير. روى أبو الفرج عن مالك جواز الأذان قاعدا، وهو مذهب «ح». ويصرح باسمه أحيانا، كقوله في حديث رقم 606، الذي يرويه مالك، عن ابن شهاب، أنه قال : «الْمَشْيُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ مِنْ خَطَا السُّنَّةِ : الثوري وأبو حنيفة يقولان : المشي خلفها أفضل، وهو قول علي.

وقوله : تعليقا على قول مالك في حديث رقم 1789 : «وَإِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِرَاقًا بَاتًا، لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ رَجْعَةٌ، ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلَهَا، لَاعْنَهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا : «أبو حنيفة يقول : لا يلاعن الحامل في نهي الحمل حتى تضع، أي لعله ريج. أي لعل انتفاخ بطنها بالريح...»

7. «ح». ذكر في هوامش النسخة الأصل خمساً وثلاثين مرة ؛ ولم تكشف النسخة عن المراد منه. ولم ترد في هوامش الأصل المعتمد إشارات تهدي إليه. إلا ما جاء في الهامش المتعلق بوجه ضبط كلمة «الزبير» في الحديث رقم 1662 التي تدل على أنه صاحب رواية، وصاحب قول في ضبط أسماء رجالها. قال : «ح» : رواه يحيى بن يحيى وجماعة من رواة الموطأ الزبير بفتح الزاي فيهما. قال الدارقطني وعبد الغني، وغيرهما من الحفاظ : برفع الأول الصواب، ووقع في روايتي من طريق يحيى ابن يحيى : الزبير ابن عبد الرحمن بضم الزاي، - والله أعلم - أبو عمر، وابن وضاح، وأحمد بن محمد بالفتح فيهما جميعاً، وخالفهم من تقدم، وبالضم في الأول أولى، وفي الثاني : رواه القعني والعقيلي، وابن أبي حاتم،

وابن الفرضي في المؤلف والمختلف، وابن الحذاء، وابن المنذر في كتابه، وكذا في رواية الوقشي : الأول بالضم، والثاني بالفتح، وقال : لا يجوز غير ذلك».

وذكره ابن الحذاء في هذا السياق، دليل على أن أبا عبد الله محمد بن يحيى المعروف بابن الحذاء، غير مراد بهذا الرمز كما قد يتبادر إلى ذهن بادي الرأي.

8. «ح». أيضا، استعمله مرة واحدة على خلاف الأصل في نقل قول أبي حنيفة النعمان بن ثابت الإمام الفقيه المعروف.

قال تعليقا على باب القضاء في الحمالة والحول من كتاب الأقضية : وقال أبو «ح» : «لا رجوع له على الأول إلا أن يموت المحال عليه مفلساً، أو يموت مليئاً ويجمد ورثته أصل الدين، ولم يكن للمحال بيّنة، فحينئذ يرجع المحتال على المحيل. وقال البتي : الحوالة لا تيرئ المحيل إلا أن يشترط البراءة لنفسه».

9. «خ». وقد اعتمد في هوامش النسخة الأصل سبعا وثلاثين ومئة مرة. ويغلب على الظن أن يكون أريد به أبو القاسم خلف بن يحيى بن غيث الفهري<sup>(1)</sup>، الذي يروي عن أحمد بن مطرف بن المشاط، وأحمد بن سعيد بن حزم ومحمد بن قاسم بن هلال القيسي، عن عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي؛ يروي عنه أبو عبد الله محمد بن عتاب<sup>(2)</sup>.

فإن يكن هو، فقد قال فيه أبو القاسم بن بشكوال : خلف بن يحيى بن غيث الفهري، من أهل طليطلة سكن قرطبة، يكنى : أبا القاسم. روى عن عبد الرحمن بن عيسى بن مدراج كثيرا، وعن أحمد بن مطرف، وأحمد ابن سعيد بن حزم، ومسلمة بن القاسم... وكان شيخا فاضلا خيرا عالما بما روى... وذكره الخولاني وقال : كان رجلا صالحا فاضلا، قديم الخير والانقباض عن الناس، كثير الرواية : لقي جماعة من الشيوخ وسمع منهم وكتب عنهم... قال ابن عتاب : توفي سنة خمس وأربع مئة<sup>(3)</sup>.

(1) فهرست ابن عطية 58.

(2) فهرس ابن عطية 679 الغنية 29، ومشارك الأنوار 8 وفهرسة ابن خبير الإشبيلي 82.

(3) الفصلة 160.



10. «د». ذكرت في هوامش الأصل أربع مرات. ولم تحدد النسخة المراد منه. ويحتمل أن يكون عتابه : أبا عبد الملك محمد بن عبد الله بن أبي دليم الراوي عن ابن وضاح<sup>(1)</sup>.

قال أبو عمر - بن عبد البر - : وحدثنا به أيضاً - أي بالموطأ - أبو الفضل التاهرتي، عن أبي عبد الملك محمد ابن أبي دليم، ووهب بن مسرة، كليهما عن ابن وضاح<sup>(2)</sup>.

قال فيه الحميدي : محمد بن أبي دليم، حدث عن محمد بن وضاح وطبقته. روى عنه عبد الوارث ابن سفيان، وكان جليلاً<sup>(3)</sup>.

11. «ز». وقد ذكرت فروق روايته في النسخة الأم أربعة وثلاثين مرة. ولم يتعين المراد منه. ونحسب أنه يريد به الفقيه المحدث محمد بن سعيد المعروف بابن زرقون، الذي يروي عن أبي عبد الله أحمد بن محمد الخولاني<sup>(4)</sup> موطأ يحيى بن يحيى<sup>(5)</sup>، وعن المشاور أبي عمران بن أبي تليد<sup>(6)</sup> تلميذ الحافظ ابن عبد البر<sup>(7)</sup>.

قال ابن الأبار : محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر الأنصاري، من أهل إشبيلية... يكنى أبا عبد الله، ويعرف بابن زرقون. وسعيد بن عبد البر هو الملقب بذلك الحمرة وجهه. سمع أباه، وأبا عمران بن أبي تليد، وأبا محمد الوحيد، وأبا القاسم بن الأبرش، وأبا محمد بن عبدون، وأبا بكر بن القبطونية، وأبا الفضل بن عياض، واختص به، ولازمه كثيراً، وكتب له أيام قضائه بقرناطة، وأجاز له أبو عبد الله الخولاني، - ومن طريقه علا إسناده - وأبو محمد بن عتاب، وأبو عبد الله ابن الحاج الشهيد وأبو مروان بن الباجي، وأبو الحسن شريح بن محمد، وأجاز له أبو عبد الله بن شبرين

(1) فهرس ابن عطية 57، ومشارك الأتوار 19/1، وفهرسة ابن خير 81، وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن 284.

(2) التهذيب 11/1، والغنية 30، وفهرس ابن عطية 78، وفهرسة ابن خير 71، ومعجم الشيخوخ لابن عساكر 596/1.

(3) جذوة المقتبس 551.

(4) انظر برنامج الوادي أشي 187.

(5) توضيح المشتبه 127/7.

(6) انظر برنامج الوادي أشي 209.

(7) بغية الملتبس 92.

توالت أبي الوليد الباجي خاصة عنه، وولي قضاء شلب، وقضاء سبتة، فحمدت سيرته، وعرفت نراهته، وكان أحد سروات الرجال، حافظاً للفقهاء مبرزاً فيه، يعترف له أبو بكر بن الجعد بذلك، مع البراعة في الآداب والمشاركة في فرض الشعر، والتصرف في طرقي النظم والنثر، لين الجانب، حسن الشارة والهيئة، صبوراً على الجلوس للإسماع مع الكبرة، يتكلف ذلك وإن شق عليه... وهو آخر من حدث من الأندلسيين بالإجازة عن الخولاني، وتوفي بإشبيلية سنة ست وثمانين وخمسة مئة<sup>(1)</sup>.

12. «س». ذكر في هوامش النسخة الأصل ست مرات. ويراد به كما بين في ذيلها أبو مروان عبد الملك بن قاضي الجماعة أبي القاسم سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج مولى بني مروان. يكنى : أبا مروان. ويذكره أحياناً باسمه تنويعاً وتبييناً، مثل ما جاء في الهامش تعليقا على كلمة «يرفت» في حديث رقم 863 : «يرفتُ وعليها «ح»، و«صح». وفيه أيضا : «ظاهر» و«أبو علي» يرفت بكسر الفاء عن «ابن سراج».

قال أبو القاسم بن بشكوال : عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج مولى بني أمية، من أهل قرطبة، يكنى : أبا مروان. إمام اللغة بالأندلس غير مدافع... قال أبو علي : هو أكثر من لقيته علماً بضروب الآداب، ومعاني القرآن والحديث، وقرأ عليه أبو علي كثيراً من كتب اللغة والآداب والغريب، وقيد ذلك كله عنه، وكانت الرحلة في وقته إليه، ومدار أصحاب الآداب واللغات عليه، وكان وقور المجلس، لا يجسر أحدٌ على الكلام فيه، لمهافته وعلو مكانته.

قال أبو الحسن بن مغيث : كان أبو مروان من بيت خير وفضل، من مشاهير الموالى بالأندلس، عندهم عن الخلفاء آثار كريمة قديمة... اختلفت إليه كثيراً ولازمته طويلاً، وكان واسع المعرفة، حافل الرواية، بحر علم، عالماً بالتفاسير، ومعاني القرآن، ومعاني الحديث... عنده يسقط حفظ الحافظ، ودونه يكون علم العلماء، فاق الناس في وقته، وكان حسنة من حسنات الزمان، وبقية من الأشراف والأعيان. قال أبو علي : سمعته غير مرة يقول : مولدي لائنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة أربع مئة.

(1) التكملة لكتاب الصلة 65/2، والدليل والتكملة السفر السادس 203.



قال لي الوزير أبو عبد الله بن مكي : وتوفي رحمه الله ليلة عرفة سنة تسع وثمانين وأربع مئة. ودفن بالربض، وصلى عليه ابنه أبو الحسين سراج بن عبد الملك رحمهما الله<sup>(1)</sup>.

13. «ش»، يريد به ابن المشاط أحمد بن مطرف<sup>(2)</sup> الراوي عن أبي مروان عبيد الله بن يحيى عن أبيه يحيى بن يحيى<sup>(3)</sup>، وأحمد بن سعيد بن حزم، ومحمد بن قاسم بن هلال عن عبيد الله بن يحيى ابن يحيى الليثي<sup>(4)</sup>. يروي عنه خلف بن يحيى بن عيث الفهري الطليطلي<sup>(5)</sup>. وقد اعتد بفروق روايته في هوامش النسخة الأصل : ستا وثلاثين مرة.

قال فيه أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي : أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن، محدث يعرف بابن المشاط، كان رجلاً صالحاً، فاضلاً، معظماً عند ولاة الأمر بالأندلس، يشاورونه فيمن يصلح للأمر، ويرجعون إليه في ذلك، وكان صاحب الصلاة. روى عن سعيد بن عثمان الأعناق، وسعيد بن خمير، وأبي صالح أيوب بن سليمان، ومحمد بن عمر بن لبابة، وعبيد الله بن يحيى ابن يحيى الليثي. روى عنه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد المعروف بابن أبي القراميد، وأبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد المعروف بابن الجصور، وعبد العزيز بن عبد الرحمن ابن بخت. قال لي أبو محمد علي ابن أحمد : مات سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة<sup>(6)</sup>.

14. «ش»، يريد به محمد بن إدريس بن العباس الشافعي الإمام الفقيه المعروف. يذكر هذا الرمز عند التنصيص على اختلاف الفقهاء الأربعة على مالك رحمه الله في بعض اختياراته التي نشرها في الموطأ. مثاله قوله تعليقا على قول مالك رحمه الله في الذهب والورق يكون بين الشركاء حديث رقم 668 : إِنْ مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ مِنْهُمْ عِشْرِينَ دِينَاراً غِنَاءً، أَوْ مِئَتِي دِرْهَمٍ، فَعَلَيْهِ فِيهَا الزُّكَاةُ، وَمَنْ نَقَصَتْ حِصَّتُهُ مِنْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزُّكَاةُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ... : خالفه «ش»، وهو قول الحسن البصري. وقوله تعليقا

(1) الصلاة 346، وانظر بغية الملتبس 380، وسير أعلام السنبلاء 133/19.

(2) يرتاضح أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي 285 و288.

(3) مشارق الأنوار 18/1.

(4) الغنية 29، ومشارق الأنوار 8/1.

(5) الغنية 29، ومشارق الأنوار 8/1.

(6) جذوة المفنيس 347، وانظر بغية الملتبس 207.

على رأي مالك في هامش حديث رقم 994 وَلَا أَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَغْتَمِرَ فِي السَّنَةِ مَرَّارًا : «خالفه مطرف، وابن المواز، وهو قول «ح» و«ش». أي قول أبي حنيفة والشافعي. وقوله في هامش حديث 329 الذي يرويه مالك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ يُؤْتَرُ بَعْدَ الْعَتَمَةِ بِوَاحِدَةٍ : عثمان، وابن عمر، وابن الزبير، والأشعري، وابن عباس، ومعاوية، وبه قال «ش» وأحمد وأبو ثور، والمراد ب«ش» الشافعي. 15. «ص». اعتمد في هوامش النسخة الأصل : تسعا وثلاثين مرة. وأراد به كاتبها أبا محمد عبد الله ابن إبراهيم الأصيلي.

قال الحافظ الذهبي فيه : الإمام شيخ المالكية، عالم الأندلس، أبو محمد، عبد الله بن إبراهيم الأصيلي. نشأ بأصيلا من بلاد العدو، وتفقه بقرطبة. سمع ابن المشاط، وابن السليم القاضي، ووهب ابن مسرة، لقيه بوادي الحجارة، وأبا الطاهر الذهلي، وابن حيويه، وأبا إسحاق بن شعبان، وعدة بمصر، وكتب بحكمة عن أبي زيد الفقيه «صحيح البخاري»، ولحق أبا بكر الأجري، وأخذ ببغداد عن أبي بكر الشافعي، وابن الصواف، والقاضي الأبهري. وله كتاب «الدلائل» في اختلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي...

قال القاضي عياض : كان من حفاظ مذهب مالك، ومن العالمين بالحديث وعلمه ورجاله... وكان نظير ابن أبي زيد القيروان. وعلى طريقته وهدية... توفي في ذي الحجة سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة<sup>11</sup>.

16. «ط» يريد به ابن فطيس أبا المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس القرطبي المالكي المتوفى سنة 402، كما صرح بذلك ذيل النسخة. وقد اعتمد ضبطه لألفاظ أصله المسموع له إلى يحيى بن يحيى الليثي خمسين مرة.

قال ابن بشكوال : عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أصيغ بن فطيس بن سليمان؛ وفطيس لقب له، واسم في ولده، كذا ذكر أبو عمر ابن عبد البر قاضي الجماعة بقرطبة، يكنى : أبا المطرف.



روى عن أبي جعفر أحمد بن عون الله، وأبي عبد الله بن مفرج، وأبي الحسن الأنطاكي المقرئ، وأبي زكرياء بن عائذ، وأبي محمد بن عبد الله بن القاسم القلعي، وأبي محمد الباجي، وأبي محمد الأصيلي، وأبي القاسم خلف بن القاسم، وأبي عيسى الليثي، وأبي محمد بن عبد المؤمن، ورشيد بن محمد وغيرهم كثير، وكتب إليه من أهل المشرق: أبو يعقوب بن الدخيل من مكة، وأبو الحسن ابن رشيقي من مصر، وأبو القاسم الجوهري وغيرهما، وكتب إليه من أهل بغداد: أبو الطيب أحمد بن سليمان الحريري، وأبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، وأبو بكر الأبهري. وكتب إليه من أهل القيروان: أبو محمد بن أبي زيد الفقيه، وأبو أحمد بن نصر الداودي وغيرهما. وحدث عن جماعة كثيرة سوى من تقدم ذكره من رجال الأندلس ومن القادمين عليها... وكان من جهابذة محدثين، وكبار العلماء والمسندين. حافظاً للحديث وعلله، منسوباً إلى فهمه وإتقانه، عارفاً بأسماء رجاله ونقلته، يبصر المعدلين منهم والمخرجين، وله مشاركة في سائر العلوم، وتقدم في معرفة الآثار والسير والأخبار وعناية كاملة بتقعيد السنن والأحاديث المشهورة والحكايات المسندة، جامعاً لها، مجتهداً في سماعها وروايتها. وكان حسن الخط، جيد الضبط، جمع من الكتب في أنواع العلم ما لم يجمعه أحد من أهل عصره بالأندلس، مع سعة الرواية والحفظ والدراسة. وكان يولي الحديث من حفظه في مسجده، ومستمل بين يديه على ما يفعله كبار محدثين بالمشرق والناس يكتبون عنه... حدث عنه من كبار العلماء أبو عمر بن عبد البر، وأبو عبد الله بن عائذ، والصاحبان وابن أبيض، وسراج القاضي، وأبو عمر بن سميح، والظلمنكي، وحاتم بن محمد، وأبو عمر الحذاء، والخولاني، وأبو حفص الزهراوي وغيرهم. وجمع كتباً... توفي... سنة اثنتين وأربع مئة<sup>(1)</sup>.

17. «ط» في شرح لفظ للبطلوسي وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، بكسر السين، النحوي البطلوسي شيخ القاضي عياض<sup>(2)</sup> توفي، سنة إحدى وعشرين وخمس مئة<sup>(3)</sup>. وقد اعتمد في هوامش النسخة الأصل لشرح لفظ غريب كما شرط صاحبها مرتين.

(1) الصلة 298.

(2) الغنية 158.

(3) الغنية 159.

قال فيه ابن بشكوال : عبد الله بن محمد بن السيد النحوي : من أهل بعلبوس، يكنى أبا محمد سكن بلنسية. روى عن أخيه علي بن محمد، وأبي بكر عاصم بن أيوب الأديب، وعن أبي سعيد الوراق، وأبي علي الغساني وغيرهم. وكان عالماً بالآداب واللغات مستبحراً فيهما، مقدماً في معرفتهما وإتقانتهما، يجتمع الناس إليه ويقرؤون عليه، ويقتبسون منه. وكان حسن التعليم، جيد التلقين، ثقة ضابطاً، وألف كتباً حسناً منها : كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وكتاب التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة، وكتاباً في شرح الموطأ. إلى غير ذلك من تواليقه... توفي رحمه الله ... سنة إحدى وعشرين وخمسة مئة<sup>(1)</sup>.

18. «ع»، يريد به عبيد الله بن يحيى كما فسرته في ذيل النسخة الأصل. وقد أشير إلى اختياره في هوامشها مرات عدة، بلغت أربعاً وسبعين ومائتي موضع.

وقد يتفنن مخرج الأصل، فيستعيض عن الرمز بذكر الاسم خلافاً للشرط، ليزيد في البيان، كقوله مثلاً في هامش حديث رقم 1 : «أو إن»، في كتاب أحمد بن سعيد بن حزم، رواية عبيد الله بن يحيى بن يحيى. وقوله تعليقا على حديث 35 : «سقط قوله : ماء لابن وضاح، وثبت لعبيد الله». وقوله تحشية على حديث رقم 118 : «روى عبيد الله والقعنبي : قبل يموت، وروى ابن وضاح كما في الكتاب...»

قال أبو الوليد بن الفرصي : عبيد الله بن يحيى الليثي، من أهل قرطبة، يكنى : أبا مروان روى عن أبيه علمه، ولم يسمع بالأندلس من غيره. ورحل حاجاً وتاجراً ودخل بغداد فسمع بها مجالس من أبي هاشم الرفاعي محمد بن يزيد. وشهد بمصر مجلس محمد بن عبد الرحيم البرقي، فسمع منه المشاهد. وكان رجلاً عاقلاً كريماً، عظيم المال والجاه، مقدماً في المشاورة في الأحكام، منفرداً برئاسة البلد غير مدافع. سمع منه الناس، وروى عنه أحمد بن خالد، وابن أيمن وغيرهما من الشيوخ. وكان آخر من حدث عنه شيخنا يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى... وتوفي سنة ثمان وتسعين ومئتين<sup>(2)</sup>.

(1) الصلة 282، وبغية الملتقى 337.

(2) تاريخ علماء الأندلس 292، وجزوة المقتبس 268، وبغية الملتقى 355، وسير ساعلام النبلاء 531/13.



19. «ع»، ويريد به ابن عبد البر كما صرح بذلك ذيل النسخة. وقد كثر النقل عنه رواية ودراية، حيث بلغ عدد النقول عنه ستين وثلاث مئة نقلاً.

وقد يخالف كاتب الأصل شرطه في الترميز له فيذكره في بعض المواضع باسمه : كقوله تعليقا على حديث رقم 179 وذكر ابن عبد البر : أن أكثر الرواة روه : أن يدري، وقال : معناه، لا يدري. ويذكره أخرى بكنيته كقوله تعليقا على حديث رقم 2512 : «في أصل كتاب أبي عمر : أشد عندي من سرقته، وفي حاشيته : أشد عليه من سرقته». وقوله في هامش حديث رقم 2771 «بأحدهما، كذا في كتاب أبي عمر». وقد يزيد على الرمز ذكر كنيته إزاءه كقوله : «ع» قال أبو عمر. وقوله تحشية على حديث رقم 2555 «قال أبو عمر : ورواية يحيى يفتح الياء وكسر الباء».

قال فيه القاضي عياض : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته، وأحفظ من كان بها لسنة ماثورة... قال شيخنا أبو علي الغساني، رحمه الله : أبو عمر رحمه الله من النمر بن قاسط في ربيعة. من أهل قرطبة طلب بها وتفقه عند أبي عمر بن المكوي وكتب بين يديه، ولزم أبا الوليد ابن الفرضي الحافظ، وعنه أخذ كثيراً من علم الرجال والحديث، وهذا الفن كان الغالب عليه، وكان قائماً بعلم القرآن... ولم تكن له رحلة. سمع منه عالم عظيم فيهم من جلة أهل العلم المشاهير أبو العباس الدلائي، وأبو محمد بن أبي قحافة وسمع منه أبو محمد ابن حزم، وأبو عبد الله الحميدي، وظاهر ابن مفوز. ومن شيوخنا أبو علي الغساني، وأبو بحر سفيان ابن العاصي، وهو آخر من حدث عنه من الجلة، وكان سنده مما يتنافس فيه.

قال أبو علي الجبائي : وصبر أبو عمر على الطلب، ودأب فيه، ودرس، وبرع براعة فاق فيها من تقدمه من رجال الأندلس، وعظم شأن أبي عمر بالأندلس، وعلا ذكره في الأقطار، ورحل إليه الناس، وسمعوا منه، وألف توالييف مفيدة طارت في الأفاق... مات... سنة ثلاث وستين وأربع مئة، عن خمس وتسعين سنة وخمسة أيام، رحمه الله<sup>(1)</sup>.

(1) ترتيب المدارك 127/8، والصلة 640.

20. «ع» لأبي علي الجبائي حسين بن محمد بن أحمد<sup>(1)</sup>. ولم يفرق الناسخ بين عينه وعين الحافظ ابن عبد البر، إذ جعلهما على رسم واحد.

والفرق بين رمزه ورمز ابن عبد البر جلي بالنظر إلى مصدر النقل وموضوعه، فنقل المعاني واختلاف الرواة عن يحيى بن يحيى الليثي في الحروف والألفاظ لابن عبد البر من كتابيه التمهيد والاستذكار. وضبط الأسماء والأنساب، لأبي علي الجبائي من كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل.

مثاله : قوله : تعليقا على اسم «منية» في حديث : مَالِك، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ غَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاعٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِيَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ، وَهُوَ يَصُبُّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَاءً... : «منية، ابنة غزوان أمه، وأميه أبوه» قاله «ع»، وقد قيل : «إن أمه : منية بنت جابر. وقيل : منية بنت الحارث بن جابر، فهي عمّة عتبة بن غزوان على هذا». وهذا النقل عن أبي علي الجبائي وهو في كتابه تقييد المهمل، وتمييز المشكل في 440/2.

وقوله في منصور الحنظلي في الحديث الذي فيه مَالِك، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَنْصُورِ الْحَنْظَلِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ قَالَ : مَالِي فِي رِثَاجِ الْكُفَّةِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يُكْفَرُهُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينِ. وجاء في هامش الأصل تعليقا على اسم «منصور» : «ابن عبد الرحمن» : أي اسم أبي منصور : عبد الرحمن. والنقل عن أبي علي الجبائي يقينا، وهو في تقييد المهمل وتمييز المشكل 540/2، ولا يحمل على الحافظ ابن عبد البر لأنه لم يتعرض لنسب منصور عند شرح الحديث في الاستذكار 207/5.

قال فيه أبو القاسم بن بشكوال : حسين بن محمد بن أحمد الغساني : رئيس المحدثين بقرطبة، يكنى : أبا علي، ويعرف : بالجبائي وليس منها إنما نزلها أبوه في الفتنة، وأصلهم من الزهراء. روى عن... جماعة... يكثر تعدادهم سمع منهم وكتب الحديث عنهم. وكان من جهابذة المحدثين، وكبار

(1) انظر مشارق الأنوار 18/1، وفهرسة ابن خبير 81.



العلماء المسندين . وعني بالحديث وكتبه وروايته، وضبطه . وكان حسن الخط جيد الضبط، وكان له بصر باللغة والإعراب، ومعرفة بالغريب والشعر والأنساب، وجمع من ذلك كله ما لم يجمعه أحد في وقته . ورحل الناس إليه وعولوا في الرواية عليه، وجلس لذلك بالمسجد الجامع بقرطبة وسمع منه أعلام قرطبة وكبارها وفقهاؤها وجلتها... وذكره شيخنا أبو الحسن بن مغيث فقال : كان من أكمل من رأيت علما بالحديث ومعرفة بطرقه، وحفظاً لرجالها، عانى كتب اللغة، وأكثر من رواية الأشعار، وجمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه . وصحح من الكتب ما لم يصححه غيره من الحفاظ . كتبه حجة بالغة، وجمع كتاباً في رجال الصحيحين سماه : بتقييد المهمل وتمييز المشكل، وهو كتاب حسن مفيد أخذته الناس عنه، وسمعناه على القاضي أبي عبد الله بن الحاج عنه... وتوفي... رحمه الله... سنة ثمان وتسعين وأربع مئة<sup>(1)</sup>.

21. «ق». ذكر في هوامش النسخة الأصل ثمان مرات. وقد كشف ذيل النسخة أن المراد به ابن قرقول.

قال فيه أبو القاسم ابن بشكوال : إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس... يكنى أبا إسحاق ويعرف بابن قرقول... سمع من جده لأمه أبي القاسم بن ورد ومن أبي الحسن بن نافع... وروى عن جماعة كبيرة، وطائفة جلييلة، منهم : أبو عبد الله بن زغبة، وأبو الحسن بن معدان ويعرف بابن اللوان، وأبو الحجاج القضاعي، وأبو الحسن بن موهب، وأبو العباس بن العريف، وأبو محمد الرشاطي، وأبو عبد الله بن وضاح، وأبو محمد بن عطية، وأبو الحجاج بن يسعون، وأبو الفضل بن شرف، وأبو عبد الله بن الحاج الشهيد، وأبو الحسن بن مغيث، وأبو عبد الله بن مكى، وأبو بكر بن زيدان، وأبو جعفر بن عبد العزيز، وابن عمه أبو بكر، وأبو مروان الباجي، وأبو بكر بن العربي، وأبو إسحاق بن حبيش، وأبو الحسن بن الباذش، وأبو القاسم عبد الرحيم الخزرجي، وأبو بكر بن النفيس، وأبو عبد الله بن معمر، وأبو علي منصور بن الخير، وأبو محمد بن أبي جعفر، وأبو محمد بن السيد،

وأبو الحسن عباد بن سرحان، وأبو القاسم بن الأبرش، وأبو عبد الله بن عبد الوارث. وأكثر هؤلاء لقيهم وأخذ عنهم. ومن كتب إليه : أبو محمد بن عتاب، وأبو بحر الأسدي، والسبائي، والمازري. وله أيضا رواية عن طارق بن يعيش، وابن هذيل، وابن الدباغ، وأبي الفضل عياض، وابن النعمة. وبعضهم في عداد أصحابه وأتباعه. ولقي بجزيرة شقر : أبا إسحاق الخفاجي، يحمل عنه ديوان شعره. وبمكناسة من المغرب : أبا القاسم بن الأبرش، وكان رحالا في طلب العلم، حريصا على لقاء الشيوخ، فقيها، نظارا، أدبيا، حافظا، يبصر الحديث ورجاله، وقد صنف وألف، مع براعة الخط، وحسن الوراثة؛ حدث وأخذ عنه الناس، ولم يزل بمالقة إلى أن انتقل منها إلى سبتة في سنة أربع وستين، ثم إلى سلا، وتوفي بمدينة فاس عند العصر من يوم الجمعة السادس لشعبان سنة تسع وستين وخمسين مئة<sup>(1)</sup>.

22. «ك». وقد اعتمد قوله في بعض ألفاظ الموطأ في هوامش النسخة الأصل أربع مرات. وأراد به كاتبها، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد أبا عبيد البكري صاحب كتاب معجم ما استعجم، وذكر في سياق أسماء المواضع.

قال أبو القاسم ابن بشكوال فيه : عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري : من أهل شلطيش. سكن قرطبة، يكنى : أبا عبيد. روى عن أبي مروان بن حيان، وأبي بكر المصحفي، وأبي العباس العذري سمع منه بالمرية، وأجاز له أبو عمر بن عبد البر الحافظ وغيره. وكان : من أهل اللغة، والآداب الواسعة، والمعرفة بمعاني الأشعار، والغريب، والأنساب، والأخبار، متقنا لما قيده، ضابطا لما كتبه، جميل الكتب متهماً بها... وجمع كتابا في أعلام نبوة نبينا عليه السلام. أخذه الناس عنه إلى غير ذلك من تواليه، وتوفي رحمه الله في شوال سنة سبع وثمانين وأربع مئة. ودفن بمقبرة أم سلمة<sup>(2)</sup>.

23. «هـ» يريد به هشام بن أحمد أبا الوليد الوقشي، كما صرحنا في النسخة الأصل بذلك. وقد بلغ عدد النقل عنه فيها اثنين وخمسين نقلا.

(1) الصلة 130.

(2) الصلة 277، والحلة السيرة 180/2.



وهو هشام بن أحمد بن هشام الكنانى ؛ يعرف بالوقشي . من أهل طليطلة ؛ يكنى : أبا الوليد . أخذ العلم عن أبي عمر الطلمنكي ؛ وأبي محمد بن عباس الخطيب ، وأبي عمر السفاقسي ، وأبي عمر بن الحذاء ، وأبي محمد الشننجيالي وغيرهم .

قال القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد : أبو الوليد الوقشي أحد رجال الكمال في وقته باحتوائه على فنون المعارف ، وجمعه لكليات العلوم ، هو من أعلم الناس بالنحو ، واللغة ، ومعاني الأشعار ، وعلم القروض ، وصناعة البلاغة ، وهو بليغ مجيد ، شاعر ، متقدم حافظ للسنن ، وأسماء نقلة الأخبار ، بصير بأصول الاعتقادات وأصول الفقه ، واقف على كثير من فتاوى فقهاء الأمصار ، نافذ في علم الشروط والفرائض ، متحقق بعلم الحساب والهندسة ، مشرف على جميع آراء الحكماء ، حسن النقد للمذاهب ، ثاقب الذهن في تمييز الصواب ، ويجمع إلى ذلك آداب الأخلاق مع حسن المعاشرة ، ولين الكنف ، وصدق اللهجة ... توفي رحمه الله بدانية سنة تسع وثمانين وأربع مئة . ومولده سنة ثمان وأربع مئة<sup>(1)</sup> .

24. «ي» . ذكرت في هوامش النسخة الأصل مرتين فقط . ولم تعين المراد منه ؛ ويحتمل أن يراد به القاضي أبو الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث ، شيخ أبي عبد الله محمد بن فرج القرطبي ، المعروف بابن الطلاع<sup>(2)</sup> ، وأبي عيسى يحيى بن عبد الله<sup>(3)</sup> . ولا يقبل حملة على محمد بن عبد الملك بن أيمن تلميذ محمد بن وضاح<sup>(4)</sup> ، لأنه يصرح باسمه عند النقل عنه .

قال فيه أبو القاسم بن بشكوال : يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن محمد بن عبد الله ، قاضي الجماعة بقرطبة ، وصاحب الصلاة والخطبة بجامعها ، يكنى : أبا الوليد ، ويعرف بابن الصفار . روى عن أبي بكر محمد بن معاوية القرشي ، وأبي بكر إسماعيل بن بدر ، وأحمد بن ثابت التغلبي ، وأبي عيسى الليثي ، وأبي جعفر تميم بن محمد القروي ، وأبي عبد الله بن الخزاز ، وأبي بكر محمد بن

(1) الصلة 617.

(2) مشارق الأنوار 18 ، وفهرسة ابن خير 480 ، وبرنامج التجيبي القاضي بن يوسف 53 .

(3) برنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي 287 .

(4) فهرس ابن عطية 57 ، وفهرسة ابن خير 79 .

أحمد بن خالد، وأبي بكر بن القوطية، وقاضي الجماعة محمد بن إسحاق بن السليم، وقاضي الجماعة أبي بكر بن زرب - وتفقه معه، وجمع مسائله - وأحمد بن خالد التاجر، وأبي بكر يحيى بن مجاهد، وأبي جعفر بن عون الله، وأبي عبد الله بن مفرج، وأبي محمد الباجي، وأبي زكرياء بن عائذ، وأبي بكر الزبيدي، وأبي الحسن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي، وأبي محمد بن عبد المؤمن، وأبي عبد الله بن أبي دليم، وأبي محمد بن عثمان وغيرهم كثير، سمع منهم، وكتب العلم عنهم. وكتب إليه من أهل المشرق أبو يعقوب بن الدخيل، وأبو الحسن بن جهضم المكيان، والحسن بن رثيق، وأبو الحسن الدارقطني الحافظ، وأبو محمد بن أبي زيد الفقيه وغيرهم.

واستقضى في أول أمره ببطليوس وأعمالها، ثم صرف عنها، وولي الخطبة بجامع الزهراء مضافة له إلى خطته في الشورى، ثم ولي خطة الرد مكان ابن ذكوان بعهد العامرية، والخطبة بجامع الزاهرة، ثم ولي أحكام القضاء والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بقرطبة مع الوزارة، ثم صرف عن ذلك كله، ولزم بيته إلى أن قلده المعتمد بالله هشام بن محمد المرواني قضاء الجماعة بقرطبة والصلاة والخطبة بأهلها في ذي الحجة سنة تسع عشرة وأربع مئة، وبقي قاضياً إلى أن مات رحمه الله.

قال صاحبه أبو عمر بن مهدي رحمه الله : وقرأته بخطه، كان نفعه الله من أهل الحديث والفقه، كثير الرواية، وافر الحظ من علم اللغة والعربية، قائلاً للشعر النفيس في معاني الزهد وما شابهه، بليغا في خطبه، كثير الخشوع فيها، لا يتمالك من سمعه عن البكاء، مع الخير، والفضل، والزهد في الدنيا، والرضا منها باليسير...

روى عنه من مشاهير العلماء : أبو محمد مكي بن أبي طالب المقرئ، وأبو عبد الله بن عايد، وأبو عمر بن الحذاء، وأبو عمر بن سميئ، وأبو محمد بن حزم، وأبو القاسم حاتم ابن محمد، وأبو الوليد الباجي، وأبو عبد الله الخولاني، وأبو عبد الله محمد بن فرج، وغيرهم كثير. توفي رحمه الله ... سنة تسع وعشرين وأربع مئة...<sup>(1)</sup>.



هذا وبقيت في النسخة المعتمدة أصلاً ثمانية عشر رمزا، لم يرد ما يهدي إليها في فروق الأصل، ولا في هوامشه، ولم تسعفنا في بالإحاطة بها أنواع الفهارس، ولا كتب التراجم، ولا مصنف مشارق الأنوار للمقاضي عياض الذي اعتنى ببيان أوجه الاختلاف في الأداء لرواية يحيى بن يحيى الليثي، وتعيين الجهة التي كان منها هذا الاختلاف، ولم نستجز فيها الرجم بالغيب الذي تستروح النفس إليه في مثل هذا الحال، وهي :

- 1 - «ب» وذكر في هوامش النسخة الأصل واحد وخمسين مرة. 2 - «ت» وذكر مرتين. ولعله محرف من «ث». 3 - «خ» واعتمدت فروق أصله ثمانية عشرة مرة. 4 - «ذ» ذكر ثلاث مرات. 5 - «ر» وتكررت أربع مرات. 6 - «س» وتفرقت فروق روايته - ست مرات. 7 - «ص» ذكر في النسخة الأصل ثلاث مرات. وقد تكون محرفة من «ض» التي تعني الأصلي. 8 - «ض» ذكرت في هوامش النسخة الأصل تسع مرات. 9 - «غ» ذكر ثمان مرات. 10 - «ف» وذكر مرة واحدة. 11 - «لا» واعتمدت فروق روايته ثمان مرات. 12 - «م» وذكر سبع مرات. 13 - «هـ» ولم تذكر إلا مرة واحدة. 14 - «ن» ونص عليه في النسخة الأصل مرتين. 15 - «ند» ولم تذكر إلا مرة واحدة. 16 - «ها» ولم تذكر إلا مرة واحدة<sup>(1)</sup>. 17. «و» وذكر في أربعة عشر موضعا.

### وأما الثنائية فهي :

1. «بط» ذكر في هوامش النسخة الأصل مرتين. ولم تصرح بالمقصود المراد منه وقد يكون أراد به ما ينقله عن عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، أبي محمد رواية، ليخالف بين رمز «ط» الذي جعله دلالة على ما يأخذه عنه من معاني الغريب في أحاديث الموطأ.
2. «حو» : وذكر في هوامش الأصل ثلاث مرات. ولم تكشف النسخة المعتمدة أصلاً عن المراد به. وقد يكون أراد به أبا بكر عبد الرحمن بن أحمد بن حوبيل الراوي عن أحمد بن مطرف بن عبد

(1) هي فيما نحسب محرفة من «هـ» رمز الوقشي الذي سبق القول فيه - والله أعلم.

الرحمن المعروف بابن المشاط، وأحمد بن سعيد بن حزم المنتجيلي، وأبي عيسى يحيى بن عبد الله<sup>(1)</sup>.  
وقد نقل عنه القاضي عياض في مشارق الأنوار أفراداً متعددة<sup>(2)</sup>.

قال أبو القاسم ابن بشكوال : عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن قاسم بن سهل بن عبد الرحمن ابن قاسم بن مروان بن خالد بن عبيد التجيبي، يعرف : بابن حويل. من أهل قرطبة، يكنى : أبا بكر. روى عن أبي بكر محمد بن معاوية القرشي، وأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أبي العطف، وأحمد بن مطرف، وأبي جعفر تميم بن محمد، وأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم التجيبي، وأبي عمر أحمد بن سعيد بن حزم، وأبي عبد الله محمد بن حارث الحشني. وأجاز له جميعهم. وروى أيضاً عن أبي عيسى الليثي، وعن أبي بكر إسماعيل بن بدر، وأبي الحسن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي، والقاضي أبي بكر بن السليم وغيرهم. وصحب القاضي أبا بكر بن زرب وتفقه معه، وجمع مسائله في سفر. روى عنه أبو عبد الله محمد بن عتاب الفقيه وقال : أبو بكر هذا أحد العدول والشيخو بخ قرطبة وكبيرهم. له رواية عن جماعة ودراية وعدالة بينة ظاهرة... قال ابن عتاب : وتوفي رحمه الله يوم الأحد وقت الظهر لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر من سنة تسع وأربع مئة<sup>(3)</sup>.

3. «خز» ذكر في هوامش النسخة الأصل ست مرات. ولم تكشف عن المراد منه؛ وقد يكون أراد إسماعيل بن محمد بن خزرج.

قال فيه ابن بشكوال : إسماعيل بن محمد بن خزرج بن محمد بن إسماعيل بن حارث... : من أهل إشبيلية، يكنى : أبا القاسم. روى عن أبيه، وعن خاله أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان، وعن أبي أيوب سليمان ابن إبراهيم الزاهد الغافقي وغيرهم. ودخل قرطبة في أيام المظفر عبد الملك بن أبي عامر وأخذ عن شيخو خها... وكان من أهل العلم والعمل والزهد في الدنيا مشاركاً في عدة علوم. وكان يغلب عليه منها معرفة الحديث وأسماء رجاله... توفي سنة إحدى وعشرين وأربع مئة<sup>(4)</sup>.

(1) الغنية 30، ومشارق الأنوار 18/1، وفهرسة ابن خير 82.

(2) انظر مثلاً مشارق الأنوار 336/2.

(3) الصلة 313، وبغية الملتقى 359.

(4) الصلة 104.



4. «خو» ذكره واحدا وأربعين مرة. ولم تسفر النسخة عن المراد به. ويعني به محمد بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن غلبون الخولاني، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، روى عن أبيه عبد الله، وعن أبي بكر محمد بن عبد الرحمن، وعن أبي عمر أحمد بن هشام بن بكير، وأحمد بن قاسم التاهرتي، وأبي عمر بن الجصور، وأبي عمر الباجي، وأبي عمر الظلمنكي، وأبي القاسم أحمد بن منظور، وأبي إسحاق ابن الشرفي، وأبي علي البجاني، وخلف بن يحيى الطليطلي، وأبي القاسم خلف بن أبي جعفر، وأبي سعيد الجعفري، وأبي عبد الله بن الحذاء وأبي عبد الله بن أبي زمنين، وأبي بكر بن زهر، وابن نبات، وأبي محمد بن أسد، وأبي مطرف بن فطيس القاضي، وأبي المطرف القنازعي، وأبي الوليد بن الفرضي، وأبي القاسم الوهراني، ويونس بن عبد الله القاضي، وصاعد اللغوي، وجماعة كثيرة سواهم. سمع منهم، وتكرر عليهم، وكتب العلم عنهم، وكانت له عناية كثيرة بتقبيد الحديث، وجمع وروايته ونقله، وكان ثقة فيما رواه، ثبتا، كثيرا، محافظا على الرواية ... توفي بإشبيلية سنة ثمان وأربعين وأربع مئة<sup>(1)</sup>.

ولا يستبعد أن يراد بالرمز ابنه الشيخ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن غلبون الخولاني شيخ القاضي عياض<sup>(2)</sup>، وشيخ محمد بن سعيد بن زرقون<sup>(3)</sup> يعرف بابن الحصار<sup>(4)</sup>، وهو خال أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني<sup>(5)</sup>، يروي عن عبد الله بن أحمد بن محمد المعروف بأبي ذر الهروي<sup>(6)</sup>. توفي رحمه الله في سنة ثمان وخمس مئة<sup>(7)</sup>.

5. «ذر» أو «أصل ذر» أو «صح أصل ذر»، أو «ذ» المراد به الحافظ عبد الله بن أحمد بن محمد، أبو ذر الهروي، أصله من هراة، وتمذهب بمذهب مالك، رضي الله عنه<sup>(8)</sup>. قال القاضي عياض: كان رحمه الله،

(1) الصلة 535.

(2) الغنية 32، ومشارك الأنوار 19/1.

(3) فهرسة ابن خير 78.

(4) الغنية 106.

(5) فهرسة ابن خير 78.

(6) الغنية 106.

(7) الصلة 76.

(8) ترتيب المذرك 229/7.

مالك المذهب، إماماً في الحديث حافظاً له، ثقة ثبتاً متفناً، واسع الرواية متحريراً في سماعة، كثير المعرفة بالصحيح، والسقيم، وعلم الرجال. حسن التأليف في ذلك كثيراً. توفي أبو ذر رحم الله، في ذي القعدة، سنة خمس وثلاثين وأربع مئة<sup>(1)</sup>.

وقد تعدد النقل عنه في هوامش النسخة الأصل وطررها، حتى بلغ عددها ثلاثة وسبعين نقلاً. ويعبر عنها بـ «أصل ذر»، أو «ذر»، أو «صح أصل ذر»، أو «كذا ذر»، أو «لأبي ذر»، أو «قاله ذر»، أو «في ذر»، أو «قيدناه عن أبي ذر».

6. «طع». يريد بها الفقيه المشاور أبا عبد الله محمد بن فرج القرطبي البكري المعروف بابن الطلاع، المتوفى سنة سبع وتسعين وأربع مئة<sup>(2)</sup> واليه ينتهي سند النسخة المعتمدة أصلاً. يرويها عن قاضي قرطبة يونس بن عبد الله بن مغيث الصفار، عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله، عن عم أبيه عبيد الله بن يحيى بن يحيى عن أبيه يحيى عن مالك<sup>(3)</sup>. ويرويها عنه جماعة، منهم: الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن عيسى بن حسين التميمي شيخ القاضي عياض<sup>(4)</sup>. وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الحاربي<sup>(5)</sup>، وأحمد بن عمر بن خلف الهمداني، يكتي أبا جعفر، ويعرف بابن قبالة<sup>(6)</sup>، وعبد الله بن مسعود الرباحي أبو محمد<sup>(7)</sup>، وعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن مخلد بن بقي أبو الحسن<sup>(8)</sup>، وعبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك بن قزمان<sup>(9)</sup>.

7. «عت». ذكر في النسخة الأصل أربعة وخمسين مرة. ولم يتحدد فيها عينه. ويريد به أبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب<sup>(10)</sup> الذي يروي عن أبيه أبي عبد الله محمد بن محسن بن عتاب.

(1) ترتيب المدارك 232/7.

(2) الصلة لابن بشكوال 535، وبغية الملتقى 123.

(3) الغنية 29.

(4) الغنية 27.

(5) بغية الملتقى 589.

(6) بغية الملتقى 197.

(7) بغية الملتقى 351.

(8) بغية الملتقى 357.

(9) بغية الملتقى 358.

(10) وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيني 287.



ويروي عنه القاضي عياض في مشارق الأنوار اختلافات رسم بعض الألفاظ حسب طرق الرواية إلى عبيد الله بن يحيى<sup>(1)</sup>. وقد يذكره بصريح نسبته كقوله في الهامش المتعلق بالحديث رقم 384 : «عن أبي هريرة» ثبت أبو هريرة لابن القاسم، وابن عتاب، وابن حمدين، وهو وهم منهم». وقوله تعليقا على «أو صيامكم» في الحديث رقم 547 : «الألف لعبيد الله، كذا قال ابن عتاب...».

قال فيه القاضي عياض : الفقيه أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن الجذامي... بقية المشيخة بقرطبة ومسنهم ومقدم مفتيهم وأكبر مسنديهم، سمع أباه كثيراً وأبا القاسم الطرابلسي وأجازه جماعة... وكان قائماً على الفتوى عارفاً بالنوازل مقدماً في ذلك تدرب مع أبيه ومارسها بطول عمره، وكان فاضلاً متواضعاً صبوراً على الجلوس للسمع متحملاً للمشقات في ذلك ثقة فهماً بما يقرأ عليه... وسمعت عليه الموطأ رواية يحيى بن يحيى الأندلسي... وإليه كانت الرحلة للسمع بقرطبة آخر عمره لعلو سنده وانقراض طبقته وصبره على الجلوس والسمع أثناء ليله وأطراف نهاره؛ واستوى في الأخذ عنه الأبناء والأبناء إلى أن توفي، رحمه الله... سنة عشرين وخمسة مئة<sup>(2)</sup>.

وفي مجموع الرموز الثنائية رمزان لم تستين من ظاهرهما حقيقتها هما :

1. «عنا»، بالألف، ولم تذكر به إلا مرة واحدة، ولعل زيادتها سهو لشذوذها عن جاري الاستعمال، وبعد احتمال أن يكون الرمز لغير ابن عتاب والله أعلم.

2. «حر». ذكر هذا الرمز في النسخة الأصل مرتين. ونخشى أن يكون محرفاً من رمز «خز» المراد به ابن خزرج كما أشرنا سابقاً.

وقد تفنن صاحب الأصل فعدل في بعض المواطن عن الترميز المعتاد، إلى ذكر أسماء وأنساب بعض الرواة المختلفين عليهم في بعض ألفاظ المتن، أو وسائط الإسناد التي صرح بها صاحب النسخة، بلغ عددها واحداً وعشرين منهم :

(1) انظر مثلاً مشارق الأنوار 352/2.

(2) الغنية 162.

1. «إبراهيم». والمراد به إبراهيم بن محمد المشهور ابن باز<sup>(1)</sup>. نقل عنه ضبط «سلمة» في اسم «عمير بن سلمة». وجاء في حاشية حديث رقم 1010 : بنصب اللام لعبيد الله ومحمد بن وضاح. وقرئ هذا الكتاب على إبراهيم بن محمد بن باز، ومطرف بن قيس، وابن وضاح، وعبيد الله، كلهم عن يحيى. قال أحمد بن خالد : رواه لنا إبراهيم بن محمد بن باز، عن يحيى بن يحيى، ويحيى بن بكير جميعاً عن مالك بكسر اللام. ورواه لنا يحيى بن عمر، عن ابن بكير سلمة بالفتح، وهو الصواب. ونقل عنه روايته للفظ : ...كَانَ إِذَا نَزَلَ مِنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ... من حديث 1098، فقال في الحاشية : هكذا في كتاب أحمد بن سعيد بن حزم، ولم يذكر المروءة. وقرئ هذا الكتاب على إبراهيم بن باز وابن وضاح، ومطرف ابن قيس، وعبيد الله بن يحيى، لم نرو عن أحد منهم خلافاً لما وقع في الأصل، وكلهم يروي عن يحيى ابن يحيى.

2. «ابن إبراهيم». نقل عنه في موطن واحد ولعله يريد أبا محمد الأصيلي عبد الله بن إبراهيم الذي يرمز لفروقه بحرف «ص». قال تعليقا على حديث رقم 731، الذي أوله : قال : قَالَ مَالِكُ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ النَّخِيلَ تُخْرَصُ عَلَى أَهْلِهَا وَتَمْرُهَا فِي رُؤُوسِهَا إِذَا طَابَ وَحَلَّ بَيْعُهُ... : قال مالك الأمر المجتمع عليه أن النخيل، كذا لابن إبراهيم.

3. «ابن أبي تليد». نقل عنه عشر مرات ما زاده على النسخة الأصل، وما أسقطه.

وهو أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن أبي تليد، أحد المكثرين عن الحافظ ابن عبد البر<sup>(2)</sup>.

قال أبو القاسم بن بشكوال : موسى بن عبد الرحمن بن خلف بن موسى بن أبي تليد : من أهل شاطبة، يكنى : أبا عمران. روى عن أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري كثيرا من روايته. وكان فقيها مفتيا ببلده، أديبا شاعرا ديناً فاضلاً...

(1) فهرسة ابن خبير 79.

(2) انظر برنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي 286.



حدث عنه جماعة من أصحابنا، ورحلوا إليه ووثقوه. وكتب إلينا بإجازة ما رواه بخطه، وتوفي رحمه الله في ربيع الآخر سنة سبع عشرة وخمسة مئة...<sup>(1)</sup>.

4. «ابن أيمن». اعتمده في هوامش النسخة الأصل أربع مرات. وهو محمد بن عبد الملك بن أيمن تلميذ محمد بن وضاح<sup>(2)</sup>.

أسند ابن خير الإشبيلي إلى محمد بن عمر بن ليابة قوله : سمعته - أي الموطأ - قراءة على أبي عبد الله محمد الملك بن أيمن... وقرأت أنا عليه ما في جوائب الكتاب من كلام ابن وضاح ومن كلامه<sup>(3)</sup>.

قال الحميدي : محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج أبو عبد الله، رحل إلى العراق، وسمع أبا عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل وطبقته، وحدث بالمشرق وبالأندلس، وصنف السنن. روى عنه خالد بن سعد وغيره، قال لنا أبو محمد علي بن أحمد : مصنف ابن أيمن مصنف رفيع، احتوى من صحيح الحديث وغريبة ما ليس في كثير من المصنفات. مات أبو عبد الله بن أيمن سنة ثلاثين وثلاث مئة<sup>(4)</sup>.

5. «ابن حمدين». نقل عنه في حواشي الأصل أربع مرات. وهو الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد ابن علي بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي.

قال فيه القاضي عياض : أجل رجال الأندلس وزعيمها في وقته ومقدمها جلاله ووجاهة وفهماً ونباهة... توفي سنة ثمان وخمسة مئة. تفقه بأبيه وطبقته وسمع منه ومن أبي عبد الله ابن عتاب وأبي القاسم الطرابلسي وغيرهم، وأجازه ابن عبد البر والدلائي. لقيته بقرطبة سنة سبع وخمسة مئة وصدر سنة ثمان وجالسته كثيراً، رحمه الله. وسمعت عليه الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي<sup>(5)</sup>.

(1) الصلة 576.

(2) فهرس ابن عطية 57.

(3) فهرست ابن خير 80/1.

(4) جدوة المقتبس 68، وبغية الملتبس 102.

(5) الغنية 46، وانظر مشارق الأنوار 9/1، وانظر الصلة 539.

6. «ابن سكرة». نقل عنه ناسخ الأصل مرة واحدة. واتكن عليه كثيرا في نسخة ابن اللباد المرموز إليها بحرف (د). وهو القاضي الشهيد الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن فيره بن حيون الصدي المعروف بابن سكرة المتوفى سنة 514.

قال القاضي عياض : اعتنى بالحديث، ورحل إلى المشرق، فلقي بقايا شيوخ أفريقية بالمهدية وبمصر، واتسعت روايته، وقد جمعت شيوخه في كتاب المعجم الذي ضمنته ذكره وأخباره، وشيوخه وأخبارهم، وهم نحو مائتي شيخ. ووصل الأندلس، فرحل الناس إليه، وكثر الأخذون عنه، ودخل بلدنا مرتين، فأخذ عنه إذ ذاك جماعة من شيوخنا وأصحابنا، وحضرت أنا بعض ما قرئ عليه، ولم أحصله حينئذ، واستوطن مرسية، وسمع منه الناس كثيرا، وسمع منه من هو في عداد شيوخه... وكان عارفاً بالحديث، قائماً به، حافظاً لأسماء الرجال، عارفاً بقويهم من ضعيفهم، ذا دين متين، وخلق حسن وصيانة، من أجل من لقيناه... وقد بسطت أخباره وأخبار شيوخه في كتابنا المعجم المذكور. رحلت إليه غرة محرم سنة ثمان، فوجدته في اختفائه، ثم خرج، فسمعت عليه خبراً كثيراً<sup>(1)</sup>.

7. «ابن سهل». اعتمد في هوامش الأصل تسع مرات. وهو أبو الأصغ عيسى بن سهل الأسدي شيخ الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن جعفر اللواتي<sup>(2)</sup>، وتلميذ وأبي عبد الله محمد بن عتاب الفقيه، وحام بن محمد<sup>(3)</sup>.

قال ابن بشكوال : كان من جلة الفقهاء وكبار العلماء، حافظاً للرأي، ذا كرا للمسائل، عارفاً بالنوازل، بصيراً بالأحكام، مقدماً في معرفتها وجمع فيها كتاباً حسناً مفيداً يعول الحكام عليه وكتب للقاضي أبي بكر بن منظور بقرطبة، وتولى الشورى بها مدة، ثم ولي القضاء بالعدوة، ثم استقضى بقرطبة. وتوفي مصروفاً عن ذلك يوم الجمعة، ودفن يوم السبت الخامس من المحرم سنة ست وثمانين وأربع مئة<sup>(4)</sup>.

(1) الغنية 129.

(2) مشارق الأنوار 8/1.

(3) الغنية 31 والصلة 415.

(4) الصلة 415.



8. ابن مقبل لعلها محرفة من «ابن ميقل».

9. «ابن ميقل». ذكر في حاشية النسخة الأم مرتين محرفاً - كما مر - إلى «ابن مقبل». وهو أبو الوليد محمد بن عبد الله بن ميقل<sup>(1)</sup>. قال القاضي عياض: قوله يبعث بالدرجة فيها الكرسف بكسر الدال وفتح الراء والجيم، جمع دُرَج، بضم الدال وسكون الراء مثل خرجة وخرج، وهي هنة كالسقط الصغير وشبهه، تضع فيه المرأة طيبها وحليها وخف متاعها كذا رواية الجماعة... وفي رواية أبي الوليد بن ميقل الدرجة بفتح الجميع وهو بعيد من الصواب<sup>(2)</sup>.

10. «أبو عيسى». ذكر في هوامش النسخة الأصل ثلاث عشرة مرة. وهو أبو عيسى يحيى بن عبد الله بن أبي عيسى؛ يروي الموطأ عن عم أبيه عبيد الله بن يحيى بن يحيى عن أبيه يحيى عن مالك. ويرويه عنه القاضي أبو بكر يحيى بن وافد<sup>(3)</sup>، وأبو عمرو عثمان بن أحمد اللخمي المعروف بابن القيحيطي<sup>(4)</sup>. والقاضي أبو الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث<sup>(5)</sup>، وأبو عمر أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن بن المشاط<sup>(6)</sup>، وأحمد بن سعيد المنتحيلي<sup>(7)</sup>، وأبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى ابن قطيس<sup>(8)</sup>، وأبو عبد الله محمد بن عمر بن الفخار<sup>(9)</sup>.

قال القاضي عياض: غلبت عليه الرواية - سمع من عم أبيه، عبيد الله بن يحيى، ومحمد بن ليابة، وأسلم بن عبد العزيز، وأحمد بن خالد، وسمع ببجانة من علي بن الحسن المزني وسعيد بن فحلون. وسمع من محمد بن عيسى القابس. وعمر إلى أن كان آخر من حدث عن عبيد الله. ورحل إليه الناس من جميع الأندلس، لرواية الموطأ، وحديث الليث، وسمع ابن القاسم رحمه الله تعالى...

(1) الغنية 31 ومشارك الأنوار 8/1 و19/1.

(2) مشارق الأنوار 1/256.

(3) فهرسة ابن خير 82.

(4) فهرسة ابن خير 78.

(5) فهرسة ابن خير 80.

(6) فهرسة ابن خير 82.

(7) فهرسة ابن خير 82.

(8) فهرسة ابن خير 83.

(9) فهرسة ابن خير 83.

قال ابن عقيف : سمعنا منه الموطأ في أزيد من خمس مئة تلميذ... وسمع منه عالم عظيم، وآخر من حدث عنه بالأندلس : القاضي يونس [أي أبو الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث يعرف بابن الصقار] بقرطبة... وكان سماع أبي عيسى من عمه عبيد الله وهو صغير. وكان بعض الناس يغمص روايته عنه لذلك... قال محمد بن يحيى : كان أبو عيسى جليل القدر، عالي الدرجة في الحديث، حمد الناس أحكامه، وجميع أحواله... توفي أبو عيسى سنة ست وأربعين وثلاث مئة<sup>(1)</sup>.

11. «أحمد بن سعيد بن حزم». قد تعدد النقل عنه لبيان أوجه اختلاف أدائه عن سائر الرواة للموطأ من طريق عبيد الله بن يحيى، ومحمد بن وضاح. وقد بلغ الإحصاء بها سبعا وعشرين نقلاً.

وهو أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي المنتجيلي الراوي عن عبيد الله بن يحيى بن يحيى<sup>(2)</sup>. يروي عنه أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد ابن الجصور الأموي<sup>(3)</sup>.

قال أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي : سمع بالأندلس جماعة : منهم محمد بن أحمد بن الزراد، وأبو عثمان سعيد بن عثمان بن سعيد الأعناقى، ومحمد ابن قاسم : ورحل مع إسحاق، بن إبراهيم، بن النعمان، وأبا جعفر محمد بن عمرو بن مسوى العقيلي، وأبا بكر أحمد بن عيسى بن موسى الحضري المصري المعروف بابن أبي عجينة، صاحب عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن محمد بن بدر، وغيرهم : وألف في تاريخ الرجال كتاباً كبيراً جمع فيه جميع ما أمكنه من أقوال الناس في أهل العدالة والتجريح، سمعه منه خلف بن أحمد المعروف بابن أبي جعفر، وأحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحرار... كانت وفاة أبي عمر الصدفي سنة خمس وثلاث مئة<sup>(4)</sup>.

12. «أحمد بن مطرف». وقد تفرقت فروق روايته في حواشي النسخة الأصل عشر مرات. وهو أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن، يعرف ابن المشاط. يرمز له بحرف «ش» : وسبق التعريف بمكانته.

(1) ترتيب المدارك 108.

(2) برنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيني 285.

(3) فهرسة ابن خبير 81.

(4) جذوة المقتيس 125.



13. «توزري»، بفتح التاء وفتح الزاي نسبة إلى توزر، بلدة بتونس<sup>(1)</sup>. وقد ذكرت فروق نسخته في اثنين وعشرين موضعاً من النسخة الأصل.

وهو أحمد بن عمر بن أنس العذري، يعرف : بابن الدلائي الدلائي<sup>(2)</sup>. «نسبة إلى دلالة قرية من قرى المرية<sup>(3)</sup>»، يكنى : أبا العباس. محدث مشهور جليل القدر<sup>(4)</sup>.

قال ابن بشكوال : رحل إلى المشرق مع أبويه سنة سبع وأربع مئة، ووصلوا إلى بيت الله الحرام في شهر رمضان سنة ثمان وجاورا به أعواماً جمّة، وانصرف عن مكة سنة ست عشرة فسمع بالحجاز سماعاً كثيراً من أبي العباس الرازي، وأبي الحسن بن جهضم وأبي بكر محمد بن نوح الأصبهاني، وعلي بن بندار القزويني، وصاحب الشيخ الحافظ أبا ذر عبد بن أحمد الهروي وسمع منه صحيح البخاري مرات، وسمع من جماعة غيرهم من المحدثين من أهل العراق وخراسان والشامات والواردين على مكة أهل الرواية والعلم ولم يكن له بمصر سماع. وكتب بالأندلس عن أبي علي البجاني، وأبي عمر، بن عفيف والقاضي يونس بن عبد الله، والمهلب بن أبي صفرة، وأبي عمر السفاقسي، وأبي محمد بن حزم وغيرهم. وكان معنياً بالحديث ونقله وروايته وضبطه مع ثقته وجلالة قدره وعلو إسناده. سمع الناس منه كثيراً، وحدث عنه من كبار العلماء أبو عمر بن عبد البر، وأبو محمد ابن حزم، وأبو الوليد الوقشي، وطاهر بن مفوز، وأبو علي الغساني وجماعة من كبار شيوخنا... توفي رحمه الله في آخر شعبان سنة ثمان وسبعين وأربع مئة<sup>(5)</sup>.

يسند أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري إلى المهلب بن أحمد بن أبي صفرة القاضي، قال : أنا يحيى بن علي بن محمد الحضرمي، قال : نا أحمد بن محمد بن سدره، قال : نا عيسى بن محمد

(1) الخلل السندية في الأخبار التونسية 423/2.

(2) الصلة 70، ومشارك الأنوار 113/1 و39/2.

(3) سير أعلام النبلاء 367/18.

(4) الخلل السندية في الأخبار التونسية 397/2.

(5) الصلة 69، والنظر جذوة المقتبس 136، سير أعلام النبلاء 567/18.

الأندلسي، قال : نا أحمد بن عيسى الأندلسي قال : نا يحيى بن إبراهيم بن مزين قال : نا يحيى بن يحيى الليثي عن مالك بن أنس<sup>(1)</sup>.

14. «الخرجاني»، ذكر في هوامش النسخة الأصل مرة واحدة، في قوله في الهامش رقم 2 المتعلق بالحديث رقم 136 : «رواه البخاري في كتاب التفسير، «فقام» بالقاف. وفيه : حين أصبح على غير ماء، وكذا هو فيه من رواية المروزي من حديث التيسبي، وفي رواية الخرجاني : «فقام حتى أصبح»، وصوابه : «فنام حتى أصبح» كما قال يحيى وغيره».

قال أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي : أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف المكي الخرجاني مات بأرجان سنة ثلاث أو أربع وسبعين وثلاثمئة روى عن البغوي وابن صاعد ورحل إلى الشام ومصر وروى صحيح البخاري عن الفربري بالبصرة...<sup>(2)</sup>.

وقال الحافظ الذهبي : حدث بصحيح البخاري عن الفربري ببغداد وغيرها، وروى عن أبي القاسم البغوي، وابن أبي داود، ومحمد بن إسماعيل المروزي صاحب علي ابن حجر، وتنقل في النواحي، وروى عنه : أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وأبو محمد عبد الله ابن إبراهيم الأصبلي المغربي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر بن أبي علي الذكواني، وأبو الحسن محمد بن علي بن صخر، وإسماعيل بن أحمد بن محمد بن بكران الأهوازي شيخ الخلعي. وقال أبو نعيم : تكلموا فيه وضعفوه، وسمعت منه البخاري<sup>(3)</sup>.

15. «قاسم بن أصبغ». اعتمد في هوامش الأصل خمس مرات، بقول مرة : «قاسم بن أصبغ»، ومرة «لقاسم».

(1) التكملة لكتاب الصلاة 12/1.

(2) تاريخ جرجان 427.

(3) تاريخ الإسلام 549/26.



وهو قاسم بن أصبغ البنياني، الراوي عن محمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى<sup>(1)</sup>. وعن وهب بن مسرة عن أبي عبد الله محمد بن وضاح، عن يحيى بن يحيى<sup>(2)</sup>. روى عنه جماعة الموطأ منهم : سعيد ابن نصر الذي حدث بكثير من الموطأ عن قاسم بن أصبغ<sup>(3)</sup>.

قال أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي، المعروف بابن الفرضي : سمع بقرطبة : من بقي بن مخلد، وأبي عبد الله الحشني، ومحمد بن وضاح، ومطرف بن قيس، وأصبغ بن خليل، وإبراهيم بن قاسم بن هلال، وعبد الله بن قاسم بن هلال، وعبد الله بن مسرة، ومحمد بن عبد الله الغازي، ورحل إلى المشرق مع محمد بن عبد الملك بن أمين، ومحمد بن زكرياء بن أبي عبد الأعلى... وكانت الرحلة في الأندلس إليه... وكان : قاسم بن أصبغ بصيرا بالحديث والرجال؛ نبيلاً في النحو والغريب والشعر. وكان : يشاور في الأحكام... توفي رحمه الله : سنة أربعين وثلاث مئة<sup>(4)</sup>.

16. «القنازعي». اعتمد اختلاف نسخته عن سائر النسخ في هوامش النسخة الأصل ثلاث مرات.

وهو عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، المعروف : بالقنازعي من أهل قرطبة، يكنى : أبا المطرف. روى عن أبي عيسى الليثي، وأبي محمد بن عثمان، وأبي عبد الله بن الحراز، وأبي جعفر ابن عون الله، وأبي عبد الله بن مفرج، وأبي بكر بن السليم القاضي، وأحمد بن خالد القاجر، وأبي محمد الباجي، وأبي بكر بن القوطية، وأبي المغيرة خطاب بن مسلمة والزبيدي وغيرهم... وذكر عنه أنه روى عن سبع مئة محدث... وكان عالماً عاملاً وفقياً حافظاً متيقظاً ديناً، ورعاً، فاضلاً، متصوناً، متقشفاً، متقللاً من الدنيا... درّوا على العلم، كثير الصلاة والصوم، متهجداً بالقرآن، عالماً بتفسيره وأحكامه وحلاله، وحرامه. بصيرا بالحديث، حافظاً للرأي، عارفاً بعقد الشروط وعملها. وله فيها كتابٌ مختصرٌ حسن، وجمع أيضاً في تفسير الموطأ كتاباً حسناً مفيداً ضمنه ما نقله يحيى بن يحيى في موطأه

(1) مشارق الأنوار 8/1، والغنية 30، وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي 284.

(2) برنامج التجيبي القاسم بن يوسف البليسي السبتي 58.

(3) التكملة لكتاب الصلة 5/4.

(4) تاريخ علماء الأندلس 408، وجدوة المقتبس 330، وغية المقتبس 310، وإرشاد الأريب 2190/5، وسير أعلام النبلاء 472/15.

ويحيى بن بكير أيضا في موطأه، واختصر تفسير ابن سلام في القرآن، وكان له بصر بالأعراب واللغة، والآداب...

قال أبو عبد الله بن عتاب : أبو المطرف القنازعي منسوب إلى صنعته خير فاضل، له رواية بالمشرك والأندلس، وقدمه القاضي أبو المطرف بن بشر إلى الشورى فلم يلتفت إلى ذلك ولا اشتغل به. واستحضره للمشاورة مع من كان يشاور حينئذ فأبى واعتذر وانصرف، وكان يقرئ القرآن رحمه الله... توفي سنة ثلاث عشرة وأربع مئة. ودفن عشية يوم الخميس بمقبرة ابن عباس على قرب من يحيى بن يحيى<sup>(1)</sup>.

17. «مطرف بن قيس»، اعتمد اختلاف روايته في حواشي النسخة المعتمدة أصلا، ثلاث مرات.

وهو مطرف بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن قيس : مولى عبد الرحمن ابن معاوية... من أهل قرطبة، يكنى : أبا سعيد. روى بالأندلس : عن يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وعبد الملك ابن حبيب... ورحل إلى المشرق فسمع بمكة : من عبد العزيز بن يحيى، ويعقوب بن كاسب وغيرهما. وسمع بالمدينة من أبي المصعب الزهري صاحب مالك، ومن إبراهيم بن المنذر الجذامي. وسمع بمصر : من يحيى بن عبد الله بن بكير، وعمرو بن خالد، وبكر بن إسماعيل ويوسف بن عدي، وأحمد بن عبد الرحمن البرقي. وسمع بإفريقية : من سحنون بن سعيد، وعون بن يوسف، ويحيى بن سليمان وغيرهم. وكان : شيخا نبیلا، بصيرا بالنحو، واللغة، والشعر. وكان شاعرا. سمع منه الناس كثيرا. وكان ثقة صالحا. وتوفي رحمه الله : سنة اثنتين وثمانين ومائتين<sup>(2)</sup>.

18. «الظلمنكي». لم يُشر إليه في هوامش النسخة الأم إلا مرة واحدة، وهو أحد الرواة المشاهير عن

أبي عيسى يحيى بن عبد الله<sup>(3)</sup>.

(1) الصلة 309، وانظر المغرب في حلى المغرب 1/166، بغية الملتبس 371.

(2) تاريخ علماء الأندلس 2/134.

(3) مشارق الأنوار 1/18، وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي 286.



قال أبو القاسم بن بشكوال فيه : أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى لب بن يحيى بن محمد بن قزمان المعافري المقرئ الطلمنكي، أصله منها، يكنى : أبا عمر. سكن قرطبة، وروى بها عن أبي جعفر أحمد بن عون الله وأكثر عنه، وعن أبي عبد الله بن مفرج القاضي، وعن أبي محمد الباجي، وأبي القاسم خلف بن محمد الخولاني، وأبي الحسن الأنطاكي المقرئ، وأبي بكر الزبيدي، وعباس ابن أصبغ وغيرهم من علماء قرطبة وسائر بلاد الأندلس. ورحل إلى المشرق فحج ولقي بمكة : أبا الطاهر محمد بن محمد بن جبريل العجيفي، وأبا حفص عمر بن محمد بن عراك، وأبا الحسن بن جهضم وغيرهم. ولقي بالمدينة : أبا الحسن يحيى بن الحسين المطلبلي، ولقي بمصر : أبا بكر محمد بن علي الأذفوي، وأبا الطيب بن غلبون المقرئ، وأبا بكر بن إسماعيل، وأبا القاسم الجوهري، وأبا العلاء ابن ماهان وغيرهم، ولقي بدمياط : أبا بكر محمد بن يحيى بن عمار فسمع منه بعض كتب ابن المنذر. ولقي بالقيروان : أبا محمد بن أبي زيد الفقيه، وأبا جعفر بن دحمون وغيرهما. وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير، وكان أحمد الأئمة في علم القرآن العظيم قراءته وإعراجه، وأحكامه، وناسخه، ومنسوخه، ومعانيه. وجمع كتباً حسناً كثيرة النفع على مذاهب أهل السنة، ظهر فيها علمه، واستبان فيها فهمه، وكانت له عناية كاملة بالحديث ونقله وروايته وضبطه ومعرفة رجاله وحملته. حافظاً للسنن، جامعاً لها، إماماً فيها، عارفاً بأصول الديانات، مظهراً للكرامات، قديماً للطلب للمعلم، مقدماً في المعرفة والفهم، على هدى وسنة واستقامة... توفي رحمة الله سنة تسع وعشرين وأربع مئة. زاد غيره في ذي الحجة. قال أبو عمرو : وكان مولده سنة أربعين وثلاث مئة<sup>(1)</sup>.

### 19. «وهب بن مسرة» ذكرت فروق نسخته في هوامش الأصل سبع مرات.

وهو وهب بن مسرة أبو الحزم الحجاري، شيخ أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي<sup>(2)</sup>، وأبي الفضل أحمد بن قاسم بن عبد الله التاهرتي البزاز<sup>(3)</sup>. وهو من مشاهير تلاميذ محمد بن وضاح<sup>(4)</sup>.

(1) الصلة 48، والتكملة لكتاب الصلة 311/1، وبقية الملتبس وانظر مشارق الأنوار 18/1 وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن النجيب 286.

(2) مشارق الأنوار 8/1.

(3) مشارق الأنوار 8/1، وفهرسة ابن خير 81، وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن النجيب 284.

(4) فهرسة ابن خير 79، وبرنامج أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن النجيب 284 و285.

قال القاضي عياض : سمع بقرطبة من ابن وضاح، وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم الفرضي، والأعناق، وابن معاذ، وأبي صالح، وأسلم، وابن الوليد، وابن أبي تمام، ومحمد بن عمر بن لبابة، وطاهر ابن عبد العزيز، وأحمد بن خالد، وابن أمين، ومحمد بن قاسم، وقاسم بن أصبغ، وابن الحشني. وبيلده من أبي وهب بن أبي نخيلة، ومحمد بن عذرة، وعلي بن الحسن، وابن حيون. وكان حافظاً للفقهاء بصيراً به، وبالحدِيث واللغة، بصيراً حسناً ضابطاً لكتبه، مع ورع وفصل، ودارت عليه الفتيا بموضعه، وله أوضاع حسنة. واستقدم بكتبه إلى قرطبة، وأخرجت إليه أصول ابن وضاح، التي سمع فيها، فسمعت عليه، وسمع عليه عالم عظيم... وحدث عنه غير واحد، ومن حدث عنه من أهل بلدنا وأكثر عنه : أبو عبد الله محمد بن علي، المعروف بابن الشيخ، راوية بلدنا وفاضله... وذكره ابن حارث فقال : كان يتكلم في الحديث وعلمه، وكان خيراً فاضلاً، وله كتاب في السنة، وإثبات القدر والرؤية والقرآن. وتوفي ببيلده، منتصف شعبان سنة ست وأربعين.. وقال ابن أبي دليم : سنة أربع وأربعين<sup>(1)</sup>.

وبقي من المذكورين رجلان ولم تسعفنا أنواع المصادر الميسرة في تحديد عينهما، ولم نستطع رفع الجهالة عنهما هما :

1. «ابن النجار». الذي ذكره مرة واحدة ضمن هوامش حديث رقم 1999 الذي فيه : ... فَأَيْمًا طَلَّاقِي إِيَّاهَا وَاحِدَةً... فقال في الحاشية : بهامش الأصل : «كان، وعليها «صح» لابن النجار». أي في رواية ابن النجار «فإنما كان طلاقاً». وهو في ما نظن أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الكلاعي ابن الرومي المعروف بابن النجار المتوفى سنة ثلاث وتسعين وست مئة، وهو من شيوخ أبي عبد الله محمد بن جابر الوادي أشي الذين يروي عنهم الموطأ من طريق عبيد الله بن يحيى عن أبيه<sup>(2)</sup>.

«ابن يزيد». ورد ذكره في تعليقات النسخة الأم أربع مرات. ولم يتبين لنا من هو، لتعدد الاحتمال فيه.

(1) ترتيب المدارك 6/164.

(2) برنامج الوادي أشي 5، ودرة الحجال 2/253.



هذه جملة الرموز الأحادية والثنائية التي انتشرت في جماهير هوامش النسخ المعتمدة في التحقيق. واللجنة المكلفة التي شرفت بالقيام بحق هذا العمل الكبير، تشعر بكثير من الاعتزاز والرضا، بأداء حق كتاب الموطأ، فاتحة أمهات المذهب الذي شرف بزمانه، ومكانه، وإمامه، وموضوعه، ومنهج الاقتداء المدني فيه، واتفاق العلماء على تقديمه، واعتماد آثاره وفقهه.

وتتمنى أن يتلقاه المنصفون من أهل العلم اللذين يدركون خطورة التحقيق العلمي الجاد، بما يستحقه من الرضا والقبول الحسن، العاصم من التطفيف الذي لا يلحظ محاسن الناس. وأن يعذروا لجنة إحياء الثرات الإسلامي في تأخرها عن إنجاز هذا العمل، الذي كان وراءه استشعارها ثقل المسؤولية التي نيطت بها، والراجع إلى أمرين اثنين : أولهما : تكليف أمير المؤمنين لها بتحقيقه تحقيقاً علمياً متقناً، يليق بموضوعه، وبالمكانة التي يحظى بها لدى المغاربة، واستدراك ما فات طبعاته السابقة. وثانيهما : تعلقه بهذا الأصل الأصيل، رأس أصول المذهب المالكي، الذي اتفق المغاربة على أنه أصبح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

ولا يمنع ذلك من الاعتراف بأن الوفاء بمقتضاه منهجاً وموضوعاً ورواية على الوجه الأتم عزيز، وأن مثل هذا العمل في قيمته، وطبيعة اختلاف الرواة في الأداء فيه، لا يمكن أن يدعى فيه الكمال، لما يعتري الإنسان من الغفلة والسهو والنسيان. وقد جعل الله تعالى دواءه في الإنصاف مبدأ ومورداً، والنصح إسداء وقبولاً، وفرض علاجه بحسن التذكير تلقينا وتمريناً : وصح في الأثر أن الإنسان خلق مفتتاً، تواباً، خطاء، نساء، لكن ميزة المستجيب لربه، أنه إذا ذُكِّرَ ذَكَرَ.

والحمد لله رب العالمين.





كِتَابُ  
الْمَوْضَا

لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا<sup>(1)</sup>

## 1 - [كتاب وقوت الصلاة]<sup>(2)</sup>

### 1 - وَقُوتُ الصَّلَاةِ<sup>(3)</sup>

حَدَّثَنَا الْفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ فَرَجٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(4)</sup> - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ فِي مَسْجِدِهِ بِقَرْطَبَةٍ، فِي صَدْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعِيْثٍ قَاضِي الْجَمَاعَةِ بِقَرْطَبَةٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّفَّارِ - رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(5)</sup> - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عِيسَى يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عِيسَى<sup>(6)</sup>، عَنْ عَمِّ أَبِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى<sup>(7)</sup>، عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى<sup>(8)</sup> عَنْ :

- (1) هكذا في الأصل، وفي (ب) : «زيادة» و«وصحبه»، وفي «ش» : «صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه».
- (2) كتابة أسماء الكتب غير مطبوعة في النسخ المعتبرة، فأحيانا تكون مكتوبة كما سيأتي، وأحيانا لا تكتب كما هو هنا وغيره من المواضع، وهي زيادة تتسجم مع ما بعدها من كتب، مما وقع التنصيص عليه في محله.
- (3) بهامش الأصل : «كذا في كتاب «ع» : ما جاء في أوقات الصلاة». قال الوقشي في التعليق على الموطأ : 3/1 معلقا على قوله : وقوت الصلاة : «هكذا وردت الرواية من طريق عبد الله وجماعة من رواة الموطأ، ووقع في رواية ابن بكير (أوقات الصلاة) و كلاهما صحيح، إلا أن أوقاتنا جمع لأدنى العدة وهو ما دون العشرة ...».
- (4) هو أبو عبد الله محمد بن فرج، مولى محمد بن يحيى البكري يعرف بابن الطلاع (ت 497 من أهل قرطبة، بقية الشيوخ الأكابر في وقته، وزعيم المفتين بحضرته. انظر ترجمته في الصلة : 564/2).
- (5) هو أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن معيث، قاضي الجماعة بقرطبة، يعرف بابن الصفار (ت 429 هـ)، كان من أهل العلم بالحديث والفقه، كثير الرواية عن الشيوخ. انظر ترجمته في الصلة : 664/2.
- (6) هو أبو عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن يحيى (ثلاثة في نسق) قرطبي (ت 367 هـ) عمر إلى أن كان آخر من حدث عن عبيد الله بن يحيى عم أبيه، وانفرد بالرواية عنه، انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس : 184/2، وترتيب المدارك : 108/6.
- (7) هو عبيد الله بن يحيى بن يحيى الميثي، يكنى أبا مروان (ت 298 هـ)، روى عن أبيه علمه، ولم يسمع بالأندلس من غيره، روى عنه الموطأ عن أبيه عن مالك : أحمد بن سعيد المنجلي وأحمد بن المطرف وأبو عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى. انظر ترجمته في تاريخ العلماء و الرواة للعلم بالأندلس لابن القرضي : 192/1 رقم 764، وترتيب المدارك : 421/4.
- (8) بهامش الأصل وفي (ج) و (ش) : «حدثنا يحيى بن يحيى». وبهامش (ج) : «حدثناه و فوقها «ع».

1 - مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ<sup>(1)</sup> عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فَأَخْبَرَهُ<sup>(2)</sup> أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ<sup>(3)</sup> أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا<sup>(4)</sup> وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ : مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ : «بِهَذَا أُمِرْتُ»<sup>(5)</sup>. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : أَعْلِمَ مَا تَحَدَّثْتُ بِهِ<sup>(6)</sup> يَا عُرْوَةُ، أَوْ إِنْ<sup>(7)</sup> جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(8)</sup> وَقَتَ الصَّلَاةِ ؟ قَالَ عُرْوَةُ : كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ<sup>(9)</sup> يُحَدِّثُ<sup>(10)</sup> عَنْ أَبِيهِ.

2 - قَالَ عُرْوَةُ : وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

3 - مَالِكُ<sup>(12)</sup>، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ<sup>(13)</sup>، عَنْ غَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ : فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) في (ج) : «مالك» فقط.

(2) هكذا في الأصل و(ج) و(ش) : «فأخبره»، وسقط نحو سطر من (ب). وفي النقصي لابن عبد البر : 128 : «وأخبره»، وفي التمهيد 10/8 : «فأخبره».

(3) ما بين معقوفين ألقى بهامش الأصل.

(4) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : يقولون : إن الصلاة التي أخر المغيرة، كانت صلاة العصر، وهي التي أخر عمر بن عبد العزيز».

(5) هكذا في الأصل و(ج) و(ش) : «ثم صلى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم» تكررت خمس مرات، ولم تتكرر في (ب) سوى ثلاث مرات، وتكررت في الاستذكار لابن عبد البر : 137/1 : أربع مرات فقط، وفي التمهيد 10/8 : خمس مرات.

(6) ضبطت في الأصل وفي (ب) بفتح التاء وضم عليها في الأصل (معاً). وضبطت في (ش) بفتح التاء، وبهامش الأصل «بفتح لابن وضاح، وضم التاء لعبيد الله» وعليها «ج».

(7) سقطت «به» من متن الأصل، ثم ألحقت بهامش وعليها (ت).

(8) ضبطت «إن» في الأصل بكسر الهمزة وفتحها وعليها «معاً» وبهامش : «أو إن» : في كتاب أحمد بن سعيد بن حزم، رواية عبيد الله بن يحيى بن يحيى».

(9) في (ش) : «عليه وسلم» فقط.

(10) قال ابن الخذاء في التعريف 51/2 رقم 40 : «بشير بن أبي مسعود الأنصاري، واسم أبي مسعود عقبة بن عمرو، يروي عن أبيه مسعود». قال مسلم بن الحجاج : ولد بشير في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من الطبقة الأولى من التابعين من أهل المدينة».

(11) في (ج) «به».

(12) في (ج) و(ش) و(م) : «وحدثني عن مالك»، وذلك في عامة الأسانيد.

(13) قال ابن الخذاء في التعريف 061/2 رقم 132 : «هو زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب، يكنى أبا أسامة، توفي يوم استخلف أبو جعفر في ذي الحجة في العشرة الأولى سنة ست وثلاثين ومئة، وقيل سنة ثلاث وأربعين فيما ذكر الواقدي...» وقال ابن عبد البر في الاستذكار

538/5 : «هكذا هذا الحديث في الموطأ لزيد بن أسلم...».



حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الْعَدِ صَلَّي الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ صَلَّي الصُّبْحَ مِنَ الْعَدِ بَعْدَ أَنْ أَسْفَرَ، ثُمَّ قَالَ : «أَيُّنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟» قَالَ<sup>(1)</sup> : «هَآ أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ<sup>(2)</sup> : «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ».

4 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(3)</sup>، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفَ النِّسَاءَ مُتَلَفِّاتٍ<sup>(4)</sup> بِمَرُوطِهِنَّ<sup>(5)</sup>، مَا يُعْرِقْنَ مِنَ الْعَلَسِ<sup>(6)</sup>.

5 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ<sup>(7)</sup>، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ<sup>(8)</sup> وَعَنِ الْأَعْرَجِ، كُلُّهُمُ يُحَدِّثُهُ<sup>(9)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ<sup>(10)</sup> أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ».

(1) في (ش) : «فقال».

(2) في (ش) : «قال».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 767/3 رقم 813 : «عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زوارة الأنصارية، ويقال : أسعد بن زوارة، وهي أم أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، توفيت عميرة سنة ثلاث ومئة، وهي بنت سبع وسبعين سنة».

(4) في الأصل و (ج) : «متلففات» بقاء، وبهامشها «متلففات» و فوقها «عد». وفي (ب) : «متلففات». قال ابن عبد البر في الاستذكار : 216/1 : روى يحيى بن يحيى : «متلففات» بالفاء وتابعة طائفة من رواة الموطأ، وأكثر الرواة على «متلففات» بالعين والميم واحد، وفي «الاستذكار» موطأ مالك لابن السري : 77-78 - «متلففات» بمروطهن، وقع في زوارة يحيى بن زبارة، ورواه أكثر الرواة بالفاء والهمزة غير معجمة، والمعنى واحد. قال عبد الملك بن حبيب في غريب الموطأ : 174/1 : «المتلفع الذي يلقي الثوب على رأسه ثم يلتف به، لا يكون الالتفاف إلا بتغطية الرأس». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي : 30/1. وفي مشارق الأنوار : 361/1 وقوله : «فينصرف النساء متلففات بمروطهن» كذا رواه طائفة من أصحاب الموطأ عن مالك بالفاء فيهما، وكذا رواه عبيد الله عن يحيى، وكذلك رواه مسلم عن الأنصاري عن معن عن مالك، ورواه أكثر أصحاب الموطأ وغيرهم عنه «متلففات» الثانية عين مهملة، منهم : مطرف، وابن بكير، وابن القاسم، ومعن في رواية عنه، وكذا رواه غير مالك، ورواه ابن وضاح عن يحيى كرواية الجمهور أو هو من إصلاحه، والصواب ما عند الجمهور عن مالك وغيره، وإن تفاوتت معاني الروايتين، والتلفع يستعمل في الالتفاف مع تغطية الرأس، والتلفف قريب منه، لكن ليس فيه تغطية الرأس، وقد يحيى بمعنى التلفع وتغطية الرأس، ومنه في بعض روايات حديث أم زرع : «وإذا اضطجع التلف».

(5) في (ش) : «في مروطهن». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 10/1 : «المروط أكسية تتخذ من الصوف والخز، وجاء تفسيرها في هذا الحديث : أنها أكسية من صوف مربعة، سداها شعر».

(6) قال ابن حبيب في غريب الموطأ : 175/1 : «العلس والعلس والعلس واحد، كل ذلك من بقايا ظلمة الليل». وانظر التعليق للوقشي : 16/1.

(7) في (ش) : «وعن بسر» وهو ما عند ابن عبد البر في التمهيد 270/3، وعند الأعظمي، وعبد الباقي، وبشار. ولم ترسم الواو في الأصل، ولا في (ب) ولا في (ج).

(8) قال ابن الخذاء في التعريف 45/2 رقم 36 : «بسر بن سعيد مولى الحضرميين... مدني توفي سنة إحدى ومئة. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : مات في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة مئة، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ولم يدع كفنًا يكفن فيه، وكان عابدا».

(9) هكذا في الأصل و (ب)، وهي ساقطة من (ج)، وفي الاستذكار (219/1) : «يحدثونه».

(10) قال الباجي في المنتقى 221/1 : «قوله : قبل غروب الشمس رواه يحيى بن يحيى وتابعه على ذلك مطرف من رواية ابن حبيب عنه، ولم يذكره ابن القاسم ولا ابن بكير ولا سويد ولا أبو مصعب».

6 - مالك، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عَمَّالِهِ : إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ<sup>(1)</sup> عِنْدِي الصَّلَاةُ، مَنْ<sup>(2)</sup> حَقِظَهَا وَحَافِظَهَا عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ. ثُمَّ كَتَبَ : أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا، إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ مِثْلَهُ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً بَيَضَاءُ نَقِيَّةً، قَدَرًا مَا يَسِيرُ الرَّكَّابُ فَرَسَخَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ قَبْلِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، وَالصُّبْحَ وَالنُّجُومَ بِأَدِيَةِ مُشْتَبِكَةٍ.

7 - مالك، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ<sup>(3)</sup>، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ<sup>(4)</sup> أَنْ صَلِّ الظُّهْرَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ نَقِيَّةً قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَهَا<sup>(5)</sup> صُفْرَةٌ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَآخِرَ الْعِشَاءِ مَا لَمْ تَنْمُ، وَصَلِّ<sup>(6)</sup> الصُّبْحَ وَالنُّجُومَ بِأَدِيَةِ مُشْتَبِكَةٍ، وَاقْرَأْ فِيهَا بِسُورَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ مِنَ الْمُفْصَلِ.

8 - مالك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ<sup>(7)</sup>، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ : أَنْ صَلِّ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ نَقِيَّةً، قَدَرًا مَا يَسِيرُ الرَّكَّابُ ثَلَاثَةَ فَرَاسِخَ<sup>(8)</sup>، وَأَنْ صَلِّ<sup>(9)</sup> الْعِشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَإِنْ أَخَّرْتَ فَإِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ.

(1) يهامش الأصل (ج) و(ش) : «أمركم» وعليها في الأصل «معاً و».

(2) يهامش الأصل «فمن» وعليها «عت ح» وهو ما في (ج) و(ش).

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 292/2 رقم 260 : «نافع بن مالك، أبو سهيل عم مالك بن أنس، روايته عن أبيه مالك بن أبي عامر، وقد روى عن سعيد بن المسيب». وانظر : 699/3 رقم 701.

(4) لفظ «الأشعري» غير وارد عند بشار.

(5) عند بشار : «يدخلها» بالياء.

(6) في (ب) و(ج) «وصلني».

(7) قال ابن الخذاء في التعريف 609/3 رقم 575 : «هشام بن عروة بن الزبير، يكنى أبا المنذر، رأى ابن عمر وابن الزبير، وجابر بن عبد الله، وليست له عنه رواية. توفي ببغداد ودفن في مقابر الخيزران سنة ست وأربعين ومئة، وكان من ساكني المدينة، وسكن بغداد في آخر عمره. قُتِلَ بها».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 13/1 : «المشهور في الفرسخ أنه ثلاثة أميال، وزعم بعض اللغويين أنه قد يكون أربعة، وليس ذلك بمعروف».

(9) في (ب) : «صلني».



9 - مالك، عَنْ يَزِيدَ<sup>(11)</sup> بْنِ زِيَادٍ<sup>(12)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ<sup>(13)</sup> زَوْجِ النَّبِيِّ<sup>(14)</sup> أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَا أَخْبَرْتُكَ، صَلَّى الظُّهْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ، وَالْعَصْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَصَلَّ<sup>(15)</sup> الصُّبْحَ بِغَبَشٍ<sup>(16)</sup>. يَعْنِي الْغُلَسَ.

10 - مالك، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ<sup>(17)</sup>، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ.

11 - مالك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ<sup>(18)</sup> كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ<sup>(19)</sup> الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءَ، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

(1) في (ج) : يزيد.

(2) قال ابن الخلاء في التعريف 632/3 رقم 546 : «يقال له القرطي، يروي عن محمد بن كعب بن سليم... وقال لنا أبو القاسم : يزيد بن زياد هو من بني قريظة».

(3) قال ابن الخلاء في التعريف 384/7 رقم 345 : «عبد الله بن رافع، ويقال : ابن أبي رافع مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم». قال البخاري : عبد الله بن رافع، ويقال : أبو رافع أيضا مولى أم سلمة، سمع أم سلمة وأبا هريرة... والصحيح أنه أبو رافع عبد الله بن رافع مولى أم سلمة.

(4) هكذا في الأصل دون تصلية، وفي (ب) و (ج) و (ش) بإثباتها.

(5) في (ب) : «صلي».

(6) في (ب) : «غش الغلس»، وفوق «غش» (معا) دون أن يظهر الضغط، وفوق الغلس علامة الحق. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 16/1 قوله : (غش) المشهور من رواية يحيى بالشين المعجمة، والمشهور من رواية ابن بكير بالسين المهملة، وهما لغتان جيدتان. حكى اللغويون : غس الليل وأغس، وغش وأغش، وهو اختلاط الضوء والظلمة.

(7) قال ابن ابن عبد البر في التمهيد 197/1 : «إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، يكنى أبا نجيح، وقيل : يكنى أبا محمد، وقيل : أبا يحيى، من تابعي أهل المدينة من صغارهم لقي أنس بن مالك، وهو ثقة حجة فيما نقل. وأبوه عبد الله بن أبي طلحة، ولد بالمدينة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم. قال أنس : فغدوت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليحدثه، فوافيته ويده الميم يسم إيل الصدقة. اسم جد أبي طلحة زيد بن سهل من كبار الصحابة... وإسحاق إخوة جماعة، وهم : عمرو، وعمر، وعبد الله، ويعقوب، وإسماعيل، بنو عبد الله بن أبي طلحة، كلهم قد روي عنهم العلم، وإسحاق هذا أرفعهم وأعلمهم وأثبتهم رواية. قال الواقدي : كان مالك بن أنس لا يقدم على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة في الحديث أحدا. وتوفي إسحاق بالمدينة في سنة اثنتين وثلاثين ومئة. وقيل كانت وفاته سنة أربع وثلاثين ومئة».

(8) في (ب) و (ج)، وعند عبد الباقي وبشار : «أنه قال».

(9) في (ج) : فيذهب.

12 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(1)</sup>، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ : مَا أَذْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بِعَشِيٍّ<sup>(2)</sup>.

## 2 - وَقْتُ الْجُمُعَةِ

13 - مَالِك، عَنْ عَمْرِو أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِك، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَرَى طَنْفَسَةَ<sup>(3)</sup> لِعَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَطْرَحُ إِلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ الْغُرَبِيِّ، فَإِذَا غَشِيَ الطَنْفَسَةَ<sup>(4)</sup> كُلَّهَا ظِلُّ الْجِدَارِ، خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَصَلَّى الْجُمُعَةَ. قَالَ<sup>(5)</sup> : ثُمَّ نَزَّجَ<sup>(6)</sup> بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَتَقَبَّلَ<sup>(7)</sup> قَائِلَةَ الصُّحَاءِ<sup>(8)</sup>.

14 - مَالِك، عَنْ عُمَرُو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ<sup>(9)</sup>، عَنْ ابْنِ أَبِي سَلَيْطٍ<sup>(10)</sup> أَنَّ عُثْمَانَ<sup>(11)</sup> بْنَ عَفَّانَ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِالْمَدِينَةِ، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِمَلِكٍ<sup>(12)</sup>.

(1) قال ابن الخداء في التعريف 145/2 رقم 118 : «يكنى أبا عثمان، واسم أبي عبد الرحمن فروخ مولى التميميين، ويقال : محمد بن المنكدر التميمي، مدني يعرف بربيعة الرأي، ويقال : إن كنيته أبو عبد الرحمن، ويقال له : مولى رببعة... وكان صاحب الفتيا بالمدينة... يقال : توفي سنة ست وثلاثين ومئة، وقيل : توفي بمدينة أبي العباس بالأندلس سنة خمس وثلاثين ومئة، وقيل : سنة ثنتين وأربعين، والصحيح أنه توفي بالمدينة».

(2) في (ج) : «بالعشي».

(3) في (ب) : «طَنْفَسَةٌ» بفتح الطاء، قال عبد الملك بن حبيب في غريب الموطأ 1/179 : «لم تكن الطنفسة تطرح لمعرفة الوقت، ولكنها كانت تطرح للجلوس عليها ثم نترك بهاها بعد ارتفاع الجالس عليها عنها. وقال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/24 : وفي الطنفسة ثلاث لغات : كسر الطاء والفاء وفتحها وكسر الطاء وفتح الفاء، وهي تتخذ للجلوس عليها، وللمركوب على الإبل». وانظر مشكلات موطأ مالك بن أنس المنسوبة إلى أبي محمد البطليوسي ص 42. ومشارك الأنوار للقاضي عياض 320/1.

(4) في (ب) و (ج) : «الطَنْفَسَةُ» بفتح الطاء وكسرها، وبضم الفاء وكسرها معاً.

(5) عند بشار : «قال مالك».

(6) ضبطت في الأصل بالوجهين معاً : «نَزَّجَ» وفي (ج) و (ش) بالياء، وفي (ب) بالنون وهو ما عند بشار.

(7) ضبطت في الأصل بالوجهين معاً : «تَقَبَّلَ»، فتقبَّل، واقتصر على الأول في (ب) و (ج) وهو ما عند بشار.

(8) في (ج) : «الصُّحَاءُ» - قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/26 : «والصُّحَاءُ إذا ضم أوله قصر وإذا فتح أوله مد... والصُّحَاءُ بفتح الصاد والمد مذكر وهو أرفع من المرفوع الأول المقصور إلى قرب من نصف النهار... وروناه في الموطأ : فتقبَّل قائلة الصُّحَاءُ، مفتوح الأول معدوداً، ومعناه على رأي المالكية : أنهم يستدركون ما فاتهم من قائلة الصُّحَاءُ : لأنهم كانوا يهَجُرُونَ يوم الجمعة، فلا يمكنهم أن يقبلوا قائلة الصُّحَاءُ حتى يتصرفوا من الصلاة، فيستدركوا ما فاتهم من ذلك، فتقدير الكلام : فتقبَّل قائلة الصُّحَاءُ التي قانتت...».

(9) قال ابن الخداء في التعريف 469/3 رقم 440 : «عمرو بن يحيى المازني، عظمُ روايته عن أبيه. وقال البخاري : عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسين المازني، الأنصاري المدني، سمع أباه ومات في الأربعين ومئة».

(10) في (ج) : «عن سليط» - قال ابن الخداء في التعريف 379/2 رقم 344 : «قال البخاري : هو عبد الله بن أبي سليط، قاله محمد بن إسحاق، عن محمد بن كعب، وأبوه أبو سليط، هو أسير بن عمرو، بن قيس، أنصاري من بني النجار، شهد بدر». وانظر التاريخ الكبير للبخاري 98/5.

(11) رسمت في (ج) بالألف في كل مواضع الورود.

(12) قال ابن عبد البر في الاستذكار 57/1 : «اختلف فيما بين المدينة ومثل فروينا عن ابن وضاح أنه قال اثنان وعشرون ميلاً ونحوها، وقال غيره ثمانية عشر ميلاً».



قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ لِلتَّهْجِيرِ <sup>(1)</sup> وَسُرْعَةِ السَّيْرِ.

### 3 - فِي مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ <sup>(2)</sup>

15 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ <sup>(3)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

16 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ : إِذَا فَاتَتْكَ الرُّكْعَةُ، فَقَدْ فَاتَتْكَ السَّجْدَةُ.

17 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ <sup>(4)</sup> عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَا يَقُولَانِ : مَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ.

18 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ : مَنْ أَدْرَكَ <sup>(5)</sup> الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ، وَمَنْ فَاتَهُ <sup>(6)</sup> قِرَاءَةُ <sup>(8)</sup> أَوْ الْقُرْآنَ <sup>(9)</sup>، فَقَدْ فَاتَهُ خَيْرٌ كَثِيرٌ.

### 4 - مَا جَاءَ فِي دُلُوكِ الشَّمْسِ <sup>(10)</sup> وَغَسَقِ اللَّيْلِ <sup>(11)</sup>

19 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : دُلُوكُ الشَّمْسِ مِثْلُهَا <sup>(12)</sup>.

(1) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 30/1 : «التَّهْجِيرُ السَّيْرُ فِي الْهَاجِرَةِ، وَهِيَ الْقَائِلَةُ، يُقَالُ : هَجَرَ الرَّجُلُ يَهْجُرُ تَهْجِيرًا يَهْجُرُ مَهْجَرًا، وَهَجَرَ النَّهَارَ تَهْجِيرًا إِذَا اشْتَدَّ حَرُّهُ».

(2) «فِيمَنْ» ساقطة من (ب) و (ش) «متصلة».

(3) بهامش الأصل : «ما جاء فيمن أدرك»، وعليها «صححه».

(4) قال ابن الخلاء في التعريف 702/2 رقم 707 : «أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، يقال اسمه عبد الله».

(5) في (ج) : «عن».

(6) بهامش الأصل : «عبد الله بن عبد المجيد الحنفي، عن مالك : «فقد أدرك الفضل»، عبارة بن مطرف عن مالك : «فقد أدرك الصلاة ووقتها»، عبد الوهاب : «الصلاة وقصليها».

(7) بهامش الأصل : «فانتها»، وعليها (خ).

(8) كلمة : «قراءة» ساقطة من المتن في (ب) مستدركة بالهامش.

(9) هكذا ضبطت في الأصل.

(10) ذكر الوقشي في التعليق على الموطأ 30/1 : «الاختلاف في الدلوك عن ابن عباس وابن مسعود اللذين روي عنهما أنه الغروب وعن ابن عمر الذي قال : هو الزوال، وكلاهما صحيح... لكن الأظهر من قوله تعالى : «أقم الصلاة لدلوك الشمس» : [الإسراء : 78] أن يكون الزوال، ولذلك اختار مالك هذا القول...».

(11) بهامش الأصل : «سقط لأحمد : وغسق الليل»، وعند الأعظمي : «الأحمر».

(12) ضبطت في الأصل بالوجهين : بضم اللام وفتحها، وعليها «معناه» وبهامش : «مبليها ساكنة الباء وهي في رواية عن (ج)».

20 - مَالِك، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ<sup>(1)</sup>، قَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ<sup>(2)</sup>، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ :  
ذُلُّكَ الشَّمْسُ إِذَا قَاءَ الْفَيْءُ<sup>(3)</sup>، وَعَسَقَ اللَّيْلُ اجْتِمَاعُ اللَّيْلِ وَظَلَمَتُهُ.

## 5 - جَامِعُ الْوُقُوتِ<sup>(4)</sup>

21 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الَّذِي تَقُوتُهُ  
صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وَتَرُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ»<sup>(5)</sup>.

22 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَلَقِيَ رَجُلًا<sup>(6)</sup> لَمْ  
يَشْهَدْ الْعَصْرَ، فَقَالَ<sup>(7)</sup> : مَا حَبَسَكَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ؟ فَذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ عُذْرًا، فَقَالَ لَهُ<sup>(8)</sup> عُمَرُ : حَفَفْتَ.  
قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ : وَيُقَالُ لِكُلِّ شَيْءٍ وَفَاءٌ وَتَطْفِيفٌ<sup>(9)</sup>.

23 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِنْ الْمُصَلِّي لِيُضِلِّي الصَّلَاةَ وَمَا فَاتَهُ وَقْتُهَا، وَلَمَّا  
فَاتَهُ مِنْ وَقْتُهَا أَعْظَمُ، أَوْ أَفْضَلُ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ.

(1) قال ابن الخذاء في التعريف 130/2 رقم 105 : «داود بن الحصين مولى عثمان، ويقال مولى عبد الله بن عمرو بن عثمان، ويقال مولى عمرو  
ابن عثمان قرشي أصوي توفي في المدينة سنة خمس وثلاثين ومئة، وقيل سنة ثلاث وللاثين، وهو ابن اثنتين وسبعين، وقيل : ثلاث  
وسبعين سنة... يعد في أهل المدينة».

(2) بهامش الأصل : «هو عكرمة وقد صرح باسمه في الحج فأنظر».

قال ابن الخذاء في التعريف 720/3 : «هذا العكر هو عكرمة مولى ابن عباس، وتوفي عكرمة عند داود بن الحصين مستترا».

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 16/1 : «الفَيْءُ الظل إذا رجع من جانب المغرب على جانب المشرق، ولا يقال له قبل الزوال فيء حتى  
ينقلب ويرجع».

(4) في الأصل «الوقوت» وفوقها صح، وعليها «الوقت».

(5) بهامش الأصل : «أهله وماله لابن يزيد». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 321 : «الصواب نصب المال والأهل، وهكذا رويناه في الموطأ  
وغيره، ومن رفعه فقد غلط، لأن معناه أصيب بماله وأهله، وسلب أهله وماله، ففي وتر صغير مرفوع على أنه اسم ما لم يسم فاعله، وأهله  
منصوب لأنه مفعول ثان».

(6) بهامش الأصل : «هو سليمان بن عامر بن حديدة، وقيل : هو سليمان بن عمرو ذكرهما...» وقيل : هو عثمان ابن عفان، ذكره عبد الملك  
ابن حبيب عن مطرف». قال ابن الخذاء في التعريف 713/3 رقم 727 : «هذا الرجل هو عثمان بن عفان، ذكر ذلك عبد الله بن نافع  
وغيره، وقد بين ذلك بعض المحدثين في هذا الحديث».

(7) عند بشار : «فقال عمر».

(8) ساقطة عند بشار.

(9) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 34/1 : «التطفيف في لسان العرب الزيادة على العدل والتقصان منه، وقول مالك : ويقال : لكل شيء  
وفاء وتطفيف، يريد أن هذه تدخل على كل شيء مذموم زيادة ونقصان، وهذا قول من يذهب إلى أن التطفيف يكون بمعنى الزيادة...».



24 - قَالَ يَحْيَى <sup>(11)</sup> قَالَ مَالِكُ : مَنْ أَدْرَكَهُ <sup>(12)</sup> الْوَقْتُ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا، حَتَّى قَدِمَ عَلَى أَهْلِهِ، إِنَّهُ <sup>(13)</sup> إِنْ كَانَ قَدِمَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ فِي الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي <sup>(14)</sup> صَلَاةَ الْمُقِيمِ، وَإِنْ كَانَ قَدِمَ وَقَدْ ذَهَبَ الْوَقْتُ، فَلْيُصَلِّ <sup>(15)</sup> صَلَاةَ الْمُسَافِرِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْضِي مِثْلَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ.

قَالَ مَالِكُ : وَهَذَا <sup>(16)</sup> الْأَمْرُ الَّذِي أَدْرَكَتْ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِلَدِنَا <sup>(17)</sup>.

25 - قَالَ مَالِكُ : الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ الَّتِي فِي الْمَغْرِبِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ الْحُمْرَةُ، فَقَدْ وَجَبَتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَخَرَجَتْ مِنْ وَقْتِ الْمَغْرِبِ.

26 - مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَعْمِيَ عَلَيْهِ، فَذَهَبَ عَقْلُهُ، فَلَمْ يَقْضِ الصَّلَاةَ.

قَالَ مَالِكُ : وَذَلِكَ فِيمَا نَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ <sup>(18)</sup> الْوَقْتَ ذَهَبَ <sup>(19)</sup>، فَأَمَّا مَنْ أَفَاقَ وَهُوَ فِي وَقْتِ <sup>(10)</sup> فَإِنَّهُ يُصَلِّي.

## 6 - التَّوْمُ عَنِ الصَّلَاةِ

27 - مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ <sup>(11)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَفَلَ <sup>(12)</sup> مِنْ حَيْبَرِ أُسْرَى، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ عَرَسَ، وَقَالَ لِبِلَالٍ : «اكْلَأْ <sup>(13)</sup> لَنَا الصَّبِغَ». وَتَأَمَّ

(11) في (ب) : «قال مالك».

(2) في (ش) : «أدرك».

(3) عند بشار : «أنه» بفتح الألف.

(4) عند بشار : «فليصل صلاة المقيم».

(5) رسمت في الأصل «فليصلي» وبالهامش : «فليصل». وهو ما في (ب).

(6) في هذا الموضع من (ج)، وعند بشار، زيادة «هو».

(7) في (ج) : «من بلدنا».

(8) في (ج) : «لأن».

(9) عند بشار : «قد ذهب».

(10) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «وقت/الوقت»، وفي (ب) : «وقت الصلاة» وفي (ج) : «في الوقت».

(11) عند بشار : «المسيب» بالياء المشددة تحتهما كسرة.

(12) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 36/1 : «يقال : قفل من سفره يقفل قفولا وقفلا ويقال : سرى يسري سرى، وأسرى إسراء : إذا سار ليلا».

(13) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 36/1 : «اكلأ لنا الصبغ : أي : ارقبه، وارع، يقال : كلاًه يكلؤه كلاءة، ومنه يقال : اذهب في كلاءة الله».

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ<sup>(1)</sup>، وَكَلَّأَ بِلَالٌ مَا قَدَّرَ<sup>(2)</sup> لَهُ، ثُمَّ اسْتَسْنَدَ<sup>(3)</sup> إِلَى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ مُقَابِلُ الْفَجْرِ، فَعَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(4)</sup> وَلَا بِلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الرُّكْبِ، حَتَّى صَرَبَتْهُمْ الشَّمْسُ، فَفَزِعَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(5)</sup>، فَقَالَ بِلَالٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اِقْتَادُوا»، فَبَعَثُوا رَوَاحِلَهُمْ وَاقْتَادُوا شَيْئًا، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ حِينَ قَضَى الصَّلَاةَ : «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾<sup>(6)</sup>»، [طه : 14].

28 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ قَالَ : عَرَّسَ<sup>(7)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَوَكَّلَ<sup>(8)</sup> بِلَالًا أَنْ يُوقِظَهُمْ لِلصَّلَاةِ، فَرَقَدَ بِلَالٌ وَرَقَدُوا، حَتَّى اسْتَيْقَظُوا وَقَدْ طَلَعَتِ عَلَيْهِمُ الشَّمْسُ، فَاسْتَيْقَظَ الْقَوْمُ وَقَدْ فَرَعُوا<sup>(9)</sup>، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْكَبُوا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي وَقَالَ : «إِنَّ هَذَا وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ»، فَرَكَبُوا حَتَّى خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي، ثُمَّ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْزِلُوا وَأَنْ يَتَوَضَّؤُوا<sup>(10)</sup>، وَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يُنَادِيَ بِالصَّلَاةِ، أَوْ يُقِيمَ<sup>(11)</sup>، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَيْهِمْ وَقَدْ رَأَى مِنْ فَرَعِهِمْ، فَقَالَ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا، وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حِينٍ غَيْرِ هَذَا، فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا، ثُمَّ فَرَعَ إِلَيْهَا، فَلْيُصَلِّهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَفْتِهَا»، ثُمَّ اتَّفَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ

(1) سقطت من (ش).

(2) ضبطت بالتخفيف بهامش الأصل.

(3) عند بشار : «استند».

(4) في (ب) وعند بشار، زيادة التصلية.

(5) التصلية مزيدة في (ب).

(6) في (ب) : «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» وفق رسم المصحف وهو ما عند بشار.

(7) قال ابن حبيب في غريب الموطأ : 186/1 : «التعريس النزول بالليل، لا يسمى نزول المسافر بالتعريس».

(8) ضبطت في الأصل بالوجهين معاً، وفي (ج) بالنشديد.

(9) رسمت في الأصل بالوجهين معاً : «فَرَعُوا، فَرَعُوا»، ورسمت عند بشار بفتح الفاء، وضبطت في (ج) بفتح الفاء.

(10) في (ج) : «يتوضئون».

(11) بهامش الأصل : «ويقيم للقميني يواو العطف»، وهو ما في (ش).



الصدِّيق<sup>(1)</sup> فقال : «إِنَّ الشَّيْطَانَ أَتَى بِلَالًا وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَأَضْجَعُهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَهْدُثُهُ<sup>(2)</sup> كَمَا يَهْدُثُ الصَّبِيَّ<sup>(3)</sup> حَتَّى نَامَ»، ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَالًا، فَأَخْبَرَ بِلَالٌ<sup>(4)</sup> رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ<sup>(5)</sup> الَّذِي أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ.

## 7 - التَّهْيُّ عَنْ الصَّلَاةِ بِالنَّهْجِ<sup>(6)</sup>

29 - مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ<sup>(7)</sup> جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ».

وَقَالَ : «اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ : يَا رَبُّ أَكُلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ فِي كُلِّ غَامٍ، نَفْسٍ<sup>(8)</sup> فِي الشِّتَاءِ، وَنَفْسٍ<sup>(9)</sup> فِي الصَّيْفِ».

30 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ<sup>(10)</sup>، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ<sup>(11)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

(1) كُتِبَ «الصدِّيق» في الأصل يأخر السطر بخط دقيق.

(2) في (ش) : «يهديه».

(3) رُسِمَت الصَّبِي في هامش الأصل بفتح الياء المطبوعة وكتب عليها كلمة (صح).

(4) في (ج) : «فأخبر مثل».

(5) في (ش) : «مثل».

(6) في (ش) : «في وقت الهاجرة».

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/36 : «الفَيْح انتشار الحر وسطوعه، ومعنى الإبراد : تأخير الصلاة إلى أن يسكن الحر، ويقال : أبرد القوم إذا برد عليهم الوقت، وانكسرت عنهم شدة الحر».

(8) ضبطت في الأصل وفي (ج) بالوجهين معا «نفس، نفس»، وكذا في نظيرتها الآية بعدها.

(9) ضبطت في (ج) و (ش) بالضم المنون فيهما.

(10) قال ابن الحذاء في التعريف 2/368 رقم 330 : «عبد الله بن يزيد، مولى الأسود بن سفيان بن عبد الأسد... وهو الأعور، مدني مخزومي، عظيم روايته عن أبي سلمة...» ويقال أيضا : مولى بني تميم، توفي سنة ثمان وأربعين ومئة.

(11) قال ابن الحذاء في التعريف 2/198 رقم 166 : «محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مولى الأخنس بن شريق الثقفي، ويقال : إنه رجل من أهل اليمن حليف لفريش، ويقال : مولى بني عامر بن لؤي، يكنى أبا عبد الله».

وَذَكَرَ : «أَنَّ النَّارَ اشْتَكَّتْ إِلَى رَبِّهَا، فَأَذِنَ لَهَا فِي كُلِّ غَامٍ يَنْفَسِينَ، نَفْسٌ<sup>(1)</sup> فِي الشِّتَاءِ، وَنَفْسٌ<sup>(2)</sup> فِي الصَّيْفِ».

31 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ، فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فُحِّ جَهَنَّمَ».

## 8 - النَّهْيُ عَنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ بِرِيحِ الثُّومِ وَتَغْطِيَةِ الْفَمِ فِي الصَّلَاةِ<sup>(3)</sup>

32 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ أَكَلَ مِنْ<sup>(4)</sup> هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرُبُ<sup>(5)</sup> مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ».

33 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُجَمِّرِ<sup>(6)</sup>، أَنَّهُ كَانَ يَرَى سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(7)</sup> إِذَا رَأَى الْإِنْسَانَ يُغْطِي فَاةَ وَهُوَ يُصَلِّي، جَبَدَ الثُّوبَ عَنْ فِيهِ جَبْدًا شَدِيدًا، حَتَّى يَنْزِعَهُ<sup>(8)</sup> عَنْ<sup>(9)</sup> فِيهِ.

(1) في (ج) : «تنفس في الشتاء، وتنفس في الصيف».

(2) ضبطت في الأصل و(ج) (بالوجهين معا : «نفس» و«نفس» وفي (ش) بالضم فقط.

(3) كتب بهامش الأصل : «وتغطية الفم في الصلاة بخط معابر، وفوقها : «صح لأبي علي وابن ميثاق، وكذلك هي لابن يزيد، ولأحمد في كتاب شريح»، وكتب بهامش (ب) : «وتغطية الفم بخط معابر كذلك، وعليها (نو). وانتهت الترجمة في (ج) «إلى الثوم»، وانتهت عند بشار إلى «الفم». وسقطت من (ش). قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 370/2 : «وفي النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم في الصلاة، كذا الترجمة في كتاب أبي الوليد المكري وأبي علي الجبائي عن يحيى، وكذا عند ابن بكير ومن وافقهما، وسقط قوله : «وتغطية الفم في الصلاة» لبقية رواة يحيى، وإنياته هو الصواب لدخول حديث سالم وفعله ذلك تحت الترجمة. وفي بعض النسخ : «وتغطية الفم والألف في الصلاة».

(4) في الأصل : «من أكل هذه الشجرة». وعلى «هذه» : «صح». وبالهامش : «من»، وعليها «صح».

(5) رسمت «يقرب» بفتح الراء، وجاءت عند بشار مضمومة. وبهامش (ب) : «فلا يقربن مسجدا للفقهي».

(6) بهامش الأصل : «الزبير بن بكار يقول فيه الجبر بتخفيف الباء، و سائر الناس يقولون بتحريك الجيم وتشديد الباء. وضعف ابن معين عبد الرحمن هذا، وليس قوله بشيء، لأنه لا يعرف له حديث منكرو، وقيل لأبيه الجبر، لأنه سقط فتكسر، فجبر فقل له : الجبر، وقيل : كان يقال له : المكسر، فقالت حفصة : بل هو الجبر. وقيل : إن أباه توفي، وهو في بطن أمه، فسمته حفصة الجبر، لعل الله يجبره، قاله أبو عمر». انظر : بسبب قرينش : 356. وتاريخ لابن معين : 195/3. والتعريف لابن الجذام : 406/2 رقم 373.

(7) قال ابن الجذام في التعريف 577/3 رقم 547 : «سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، كنيته أبو عمر، يقال له أبو عبد الله... عظم روايته عن أبيه، وقد روى عن أبي هريرة، وقد حكى عن عائشة ولم يدخل عليها... قال مالك : ولم يكن أحد أشبهه بن مقس من الصالحين في الزهد والفضل في العيش منه، كان يلبس الثوب بدرهمين».

(8) رسمت «ينزعه» بفتح الزاي، وجاءت في (ج) وعند بشار مكسورة.

(9) في (ج) : «من فيه».



## 2 - [كتاب الصمارة]<sup>(1)</sup>

### 1 - الْعَمَلُ فِي الْوُضُوءِ<sup>(2)</sup>

34 - مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ<sup>(3)</sup> أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ<sup>(4)</sup>، وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِينِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(5)</sup> يَتَوَضَّأُ ؟ قَالَ<sup>(6)</sup> عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ<sup>(7)</sup> : نَعَمْ، فَدَعَا بِوُضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ<sup>(8)</sup>، فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ<sup>(9)</sup> رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاءِ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

35 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ<sup>(10)</sup> فِي أَنْفِهِ مَاءً<sup>(11)</sup>، ثُمَّ لِيَنْشُرْ<sup>(12)</sup>، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ<sup>(13)</sup> فَلْيُوتِرْ<sup>(14)</sup>».

(1) زياده يقتضيها السياق.

(2) ضُبِطَتْ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ الْوَاوِ وَفَتْحِهَا، وَفِي (ش) بِضَمِّهَا.

(3) قَالَ ابْنُ الْخُزَّاءِ فِي التَّعْرِيفِ 638/3 رَقْم 604 : «يَحْيَى بْنُ عَمْرَةَ الْمَازِنِيُّ، وَالِدُ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى - رَوَى عَنْهُ ابْنُ عَمْرِو، يَرْوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ».

(4) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ الثَّيَالِغِيِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، الْخَدِيثُ... وَفِيهِ مِنْ رِوَايَةِ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي حَسَنٍ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ، فَبَيَّنَ فِي حَدِيثٍ وَهْبٍ، أَنَّ السَّائِلَ عَمْرُو بْنُ أَبِي حَسَنٍ».

(5) فِي (ش) بِالتَّصْلِيَةِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ بَشَّارِ خُوَادِ.

(6) فِي الْأَصْلِ : «قَالَ»، وَبِالْهَامِشِ : «فَقَالَ» وَعَلَيْهَا «صَح» وَ«ع» وَفِي (ش) : «قَالَ».

(7) عِنْدَ بَشَّارٍ : «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ».

(8) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «يَدَيْهِ»، وَعَلَيْهَا (صَح) وَهُوَ مَا فِي (ش).

(9) رَسَمَتْ فِي الْأَصْلِ - عَلَى وَجْهِهِ : بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمَشْدُودَةِ، وَيَفْتَحُ الْمِيمَ وَسُكُونُ الْغَايَةِ وَفَتْحُ الدَّالِ. وَفِي (ج) : بِتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمَكْسُورَةِ. وَضُبِطَتْ عِنْدَ بَشَّارٍ بِفَتْحِ الدَّالِ الْمَشْدُودَةِ.

(10) فِي (ج) : «فَلْيَفْعَلْ».

(11) ثَبِتَ لَفْظَةُ «مَاءٍ» فِي الْأَصْلِ، وَبِهَامِشِهِ : «سَقَطَ قَوْلُهُ : «مَاءٍ» لِابْنِ وَضَّاحٍ، وَثَبِتَ لِعَبِيدِ اللَّهِ».

(12) فِي (ج) : «لِيَنْشُرْ» وَفِي التَّمْهِيدِ 240/18 : «ثُمَّ لِيَسْتَنْشِرْ» وَلَمْ يَشْرَ إِلَيْهَا بِشَّارٍ وَلَا الْأَعْظَمِيُّ. قَالَ الْوَقَشِيُّ فِي التَّحْلِيلِ عَلَى الْمُوطَأِ 56/1 : «الْإِسْتِنْشَارُ أَخَذَ الْمَاءَ بِالْأَنْفِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الشُّرَّةِ، وَهِيَ الْأَنْفُ، كَأَنَّهُ أَخَذَ الْمَاءَ بِالشُّرَّةِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا مِثْلُةِ الْإِسْتِنْشَاقِ سَوَاءً، وَقِيلَ : الْإِسْتِنْشَارُ رَمَى الْمَاءَ بِالْأَنْفِ بَعْدَ اسْتِنْشَاقِهِ، وَهُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : ثَرَتْ الشَّيْءُ ثَرًا : إِذَا رَمَيْتَهُ مَتَفَرِّقًا، وَيُقَالُ : ثَرَتْ الدَّابَّةُ ثَرًا وَثَرِيرًا إِذَا عَطِشَتْ».

(13) قَالَ الْوَقَشِيُّ فِي التَّحْلِيلِ عَلَى الْمُوطَأِ 56/1 : «التَّسْبِيحُ بِالْأَحْجَارِ، وَهِيَ الْجُمَارُ، وَهِيَ سَمِيَتْ جُمَارًا مَكَّةَ، وَيُقَالُ : حَمَرُ الرَّجُلِ تَجْمِيرًا : إِذَا رَمَى بِالْجُمَارِ، وَوَاحِدَةُ الْجُمَارِ جَمْرَةٌ».

(14) فِي التَّمْهِيدِ 240/18 : «... أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى قَالَ : فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ثَمَّ لِيَسْتَنْشِرْ، وَلَمْ يَقُلْ مَاءً. وَفِي الْإِيْمَاءِ لِأَبِي الْعِيَّاسِ الدَّائِي 351/3 : «... أَنَّهَا عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَأَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَأَنَّ الْأَصَحَّ عَنْهُ سَقَطَ كَلِمَةُ مَاءٍ».

36 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ<sup>(1)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَ يَسْتَنْشِرُ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلَيْتَوِيرُ».

37 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِرُ مِنْ غُرْفَةٍ<sup>(2)</sup> وَاحِدَةً : إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

38 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ قَدْ<sup>(3)</sup> دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، فَدَعَا بِوُضُوءٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

39 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَحْلَاءَ<sup>(4)</sup>، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(5)</sup>، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَتَوَضَّأُ بِالنَّاءِ وَوُضُوءًا لِمَا تَحْتَ إِزَارِهِ.

40 - قَالَ يَحْيَى : سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ<sup>(6)</sup>، فَتَسَبَّى فَعَسَلَ وَجْهَهُ<sup>(7)</sup> قَبْلَ أَنْ يَتَمَضَّمُ<sup>(8)</sup>، أَوْ عَسَلَ ذِرَاعَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ وَجْهَهُ، فَقَالَ : أَمَّا الَّذِي عَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَمَضَّمُ<sup>(9)</sup>، فَلْيَتَمَضَّمْ وَلَا يُعِدْ غَسْلَ وَجْهِهِ<sup>(10)</sup>، وَأَمَّا الَّذِي عَسَلَ ذِرَاعَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَلْيَغْسِلْ وَجْهَهُ، ثُمَّ لِيُعِدْ غَسْلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى يَكُونَ غَسْلُهُمَا بَعْدَ وَجْهِهِ، إِذَا كَانَ فِي مَكَانِهِ<sup>(11)</sup> أَوْ بِحَضْرَةِ ذَلِكَ.

(1) قال ابن الخليل في التعريف 527/3 رقم 501 : «عائذ الله بن عبد الله الخولاني، أبو إدريس الخولاني». واستقصى عبد الملك بن مروان أبو إدريس الخولاني سنة خمس وسبعين، وكان متقدما في العلم والخبرة. وانظر 676/3 رقم 643.

(2) ضبطت في الأصل بفتح العين وضموها وبهامشه : «غرفة بالوجهين وعليها معاء وضبطت في (ج)». وعند بشار بفتح العين فقط.

(3) في (ش) : دون «قد».

(4) قال ابن الخليل في التعريف 640/3 رقم 606 : «يحيى بن محمد بن طحلاء مولى بني ليث، مدني أخو يعقوب، عن أبيه وعثمان بن عبد الرحمن، روى عنه مالك والدراوردي».

(5) قال ابن الخليل في التعريف 456/3 رقم 425 : «عثمان بن عبد الرحمن بن عبيد الله القرشي التيمي أخو معاذ حجازي، روى عنه يحيى بن محمد بن طحلاء. وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن طلحة : حدثني عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله قال : قتل أبي مع ابن الزبير».

(6) في (ج) : «يتوضأ».

(7) بهامش الأصل : «غسيل وجهه».

(8) بهامش الأصل : «يتمضمض وعليها معاء».

(9) كتب بهامش : «يتمضمض» على أنها رواية صحيحة. وهي ما عند بشار.

(10) بهامش الأصل : «فإن طال قدم ما أخر، وأبعد ما بعده، قاله ابن القاسم».

قال ابن حبيب عن مطرف وعبد الملك : «يجد ما بعده طال أو لم يطل إذا ذكر المفروض».

(11) في (ج) : «مكانه».



41 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُمَضِّمَ<sup>(1)</sup> أَوْ يَسْتَنْثِرَ<sup>(2)</sup> ، حَتَّى صَلَّى فَقَالَ<sup>(3)</sup> لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ ، وَلِيُمَضِّمَ أَوْ لِيَسْتَنْثِرَ<sup>(4)</sup> مَا<sup>(5)</sup> يَسْتَقْبِلُ إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ .

## 2 - وَضُوءُ النَّائِمِ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ

42 - مَالِكٌ<sup>(6)</sup> ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» .

43 - مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ<sup>(7)</sup> قَالَ : إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ مُضْطَجِعاً<sup>(8)</sup> فَلْيَتَوَضَّأْ .

44 - مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : أَنَّ تَفْسِيرَ هَذِهِ الْآيَةِ : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ»<sup>(9)</sup> إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴿[المائدة : 6]﴾ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا قُمْتُمْ مِنَ الْمَضَاجِعِ ، يَعْنِي النَّوْمَ .

45 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ<sup>(10)</sup> مِنْ رُعَافٍ ، وَلَا مِنْ دَمٍ ، وَلَا مِنْ قَيْحٍ<sup>(11)</sup> يَسِيلُ مِنَ الْجَسَدِ ، وَلَا يَتَوَضَّأُ<sup>(12)</sup> إِلَّا مِنْ حَدَثٍ يَخْرُجُ مِنْ ذَكَرٍ ، أَوْ دُبُرٍ ، أَوْ نَوْمٍ<sup>(13)</sup> .

(1) عند بشار : «يتمضمض» .

(2) عند بشار : «ويستنثر» .

(3) عند بشار : «قال» .

(4) في (ج) : «وليستنثر» ، وعند بشار «ويستنثر» .

(5) عند بشار : «ما يستقبل» .

(6) في (ج) : «حدثني يحيى عن مالك» .

(7) بهامش الأصل : «أنه» .

(8) بهامش الأصل : «مضطجعا وعليها وض» .

(9) ضبطت في الأصل بفتح اللام وكسرها معاً ، وهما قراءتان ، وفي (ج) بفتح اللام فقط .

(10) عند بشار : «يتوضأ بفتح الياء» .

(11) بهامش الأصل : «ولا من شيء كذا لبعض الرواة وهو أعم» ، وعليها «ن» .

(12) عند بشار : «يتوضأ بفتح الياء» .

(13) بهامش الأصل : «أو مباشرة لابن بكير» .

46 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَنَامُ جَالِسًا، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ.

### 3 - الطَّهُّورُ لِلْوُضُوءِ

47 - مَالِك<sup>(1)</sup>، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ<sup>(2)</sup>، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ، مِنْ آلِ بَنِي الْأَزْرَقِ<sup>(3)</sup>، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ<sup>(4)</sup>، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ<sup>(5)</sup>، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : جَاءَ رَجُلٌ<sup>(6)</sup> إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «هُوَ الطَّهُّورُ مَلَأَهُ، الْحِلُّ مَيِّتُهُ»<sup>(7)</sup>.

48 - مَالِك، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ<sup>(8)</sup> الْأَنْصَارِيِّ<sup>(9)</sup>، عَنْ حُمَيْدَةَ<sup>(10)</sup> ابْنَةِ<sup>(11)</sup> أَبِي

(1) في (ج) و (ش) : «حدثني يحيى عن مالك».

(2) قال ابن الخذاء في التعريف 303/2 رقم 269 : «صفوان بن سليم، مولى حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي، يعد في أهل المدينة. وقال أبو القاسم : وكان من أفاضل أهل زمانه توفي سنة اثنين وثلاثين ومئة».

(3) بهامش الأصل : «بعضهم يقول : «من آل بني الأزرق كما قال يحيى. وبعضهم يقول : من آل الأزرق، وكذلك قال القعنبى، وبعضهم يقول : من آل ابن الأزرق، وكذلك قال ابن القاسم وابن بكير». قال ابن الخذاء : «وهذا كله بعضه قريب من بعض» التعريف : 366/3. وفي مشارق الأنوار : 65/1 : «وفي الموطأ في الوضوء من ماء البحر عن سعيد بن سلمة «من آل الأزرق» : كذا عند القعنبى وعند يحيى : «من آل ابن الأزرق»، وكذا رده ابن وضاح».

(4) قال ابن الخذاء في التعريف 237/2 رقم 206 : «المغيرة بن أبي بردة بن كنانة، وهو من بني عبد الدار بن قصي... روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وسعيد بن سلمة. سمع أبا هريرة».

(5) بهامش الأصل : «طرحه ابن وضاح، وقال : هو خطأ. وبهامش (ب) : «قال أبو علي : طرح ابن وضاح عن المغيرة بن أبي بردة وقال : فهو خطأ».

(6) بهامش الأصل : «هو عبدة العركي، ذكره ابن الغرسي». قال ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة 555/2 رقم 185 «الرجل المذكور هو عبد العركي، ذكره أبو الوليد بن الغرسي، وأخبرني غير واحد من شيوخى عن أبي عمر النعمري الحافظ عن أبي الوليد، ذكره في كتاب : «مشتبه النسبة من خالفه وقيل هو عبد الله المدلجى...». واكتفى الأعظمي بذكر «عبدة العركي» دون بيان.

(7) قال القاضي عياض : «وفي الوضوء من ماء البحر المغيرة بن أبي بردة، وهو من بني عبد الدار، ثبت فوته : وهو من بني عبد الدار عبد يحيى والقعنبى، وسقط عند الثعلبى، وأسقطه ابن وضاح» مشارق الأنوار : 332/2.

(8) قال ابن الخذاء في التعريف 19/2 رقم 13 : «إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، واسم أبي طلحة زيد بن سهل أنصاري، مدني، توفي سنة اثنين وثلاثين ومئة، وقيل سنة ثلاثين ومئة، وقيل سنة أربع وثلاثين ومئة. يكنى أبا نجيع وقيل أبو يحيى، توفي إسحاق بالمدينة... وكان مالك لا يقدم عليه في الحديث أحدا».

(9) لا توجد كلمة «الأنصاري» عند بشار.

(10) ضبطت في الأصل بالتكبير والتصغير. وفي (ش) : بالتصغير.

(11) في (ج) و (ش) : «بنت» وهو ما عند بشار.



عُبَيْدَةُ<sup>(1)</sup> ابْنُ قُرُوءَةَ<sup>(2)</sup> عَنْ خَالَتِهَا كُبَيْشَةَ بِنْتُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(3)</sup> - وَكَانَتْ تَحْتُ ابْنَ أَبِي قَتَادَةَ - أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا :  
أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا<sup>(4)</sup>، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ لِيَشْرَبَ مِنْهُ، فَأَصْنَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى  
شَرِبَتْ، قَالَتْ كُبَيْشَةُ : فَرَأَيْتِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ : أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَتِي<sup>(5)</sup> أَحْيَى ؟ قَالَتْ : فَقُلْتُ نَعَمْ، فَقَالَ : إِنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنَّهَا لَيَسْتَبْجِسُ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ، أَوْ الطَّوَافَاتِ».

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ بِهِ، إِلَّا أَنْ يُرَى<sup>(6)</sup> فِي<sup>(7)</sup> قِمِّهَا<sup>(8)</sup> نَجَاسَةٌ.

49 - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(9)</sup> ابْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِي<sup>(10)</sup>، حَتَّى<sup>(11)</sup> وَرَدُوا  
حَوْضًا، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِي لِصَاحِبِ الْحَوْضِ : يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ، هَلْ تَرُدُّ حَوْضَكَ السَّبَاعُ ؟  
فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ لَا تُخْبِرُنَا، فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَى السَّبَاعِ وَتَرُدُّ عَلَيْنَا.

(1) بهامش الأصل : «حميدة بنت أبي عبيد بن رفاعه بضم الحاء لعبيد الله ويفتحها له (هكذا)، وقال في ج : رواية يحيى حميدة بضم الحاء، كذلك رواه ابن وضاح، وعبيد الله عنه، والقعبي، وسائر الرواة يقولون : بضمها وهو الصواب إن شاء الله» وفي (ج) : «بنت عبيدة بن قُرُوءَةَ»، وانظر التعريف لابن الخذاء 744/3 رقم 780.

(2) قال ابن الخذاء التعريف 744/3 : «... عن حميدة بنت عبيدة بن رفاعه، عن كُبَيْشَةَ... هكذا رواه جل أصحاب مالك، وقال يحيى بن يحيى في روايته عن مالك : حميدة بنت أبي عبيدة بن قُرُوءَةَ، ويقال أيضا : بنت رفاعه. وانقرده يحيى بن يحيى بقوله : عن خالتها كُبَيْشَةَ، وغيره يقول : عن كُبَيْشَةَ...».

وقال أبو العباس الداني الإيماء 203/3 : وقع عند يحيى بن يحيى، حميدة بنت أبي عبيدة بن قُرُوءَةَ وهو غلط لم يتابع عليه، وإنما هي حميدة بنت عبيد بن رفاعه بن رافع، وهي زوج إسحاق بن عبد الله... وحميدة بضم الحاء وفتح الميم على التصغير وقال فيها يحيى : حميدة بفتح الحاء وكسر الميم. وأما قول يحيى في السند : عن خالتها كُبَيْشَةَ، فتابعه محمد بن الحسن الشيباني قال فيه : عن مالك عن إسحاق أن امرأته حميدة بنت عبيد بن رفاعه أخبرته عن خالتها كُبَيْشَةَ، ذكره الدارقطني نفسه 205/3. وانظر : أخبار الفقهاء والمحدثين : 349 - مسند الموطأ : 275 - التمهيد : 318/1 - مشارق الأنوار : 119/2، 307، 224، 332.

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 757/3 رقم 802 : «كُبَيْشَةُ بنت كعب بن مالك».

(4) ضبطت في الأصل بفتح الواو وضمها معا. وفي (ج) بالفتح فقط.

(5) رسمت في الأصل و (ج) : «ابْنَتِي».

(6) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «يُرَى» و «تُرَى» وفي (ج) : «تُرَى»، بضم التاء، وعند بشار «يُرَى» - بضم الياء وفتح الراء - فقط.

(7) عند بشار : «على قممها».

(8) في (ج) : «في قِمِّهَا».

(9) في (ج) : «عن محمد بن أبيهم».

(10) في (ش) : «العاصي» في الموضعين، وكذا عند بشار.

(11) في (ش) : «حتى إذا».

50 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : إِنْ كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي زَمَانٍ <sup>(1)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَتَوَضَّؤُونَ جَمِيعاً <sup>(2)</sup>.

#### 4 - مَا لَا يَحِبُّ مِنْهُ الْوُضُوءُ

51 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ <sup>(3)</sup> إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ <sup>(4)</sup>، أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنِّي امْرَأَةٌ أَطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَذِرِ <sup>(5)</sup>، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يُظْهِرُهُ مَا بَعْدَهُ».

52 - مَالِك : أَنَّهُ رَأَى رِبْعَةَ بِنْتُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقْلِسُ <sup>(6)</sup> مِرَاراً مَاءً <sup>(7)</sup> وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَوَضَّأُ حَتَّى يُصَلِّيَ.

53 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ <sup>(8)</sup> مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ قَلَسَ طَعَاماً، هَلْ عَلَيْهِ وُضُوءٌ ؟ قَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ وُضُوءٌ، وَلَيُتَمَضَّمُ <sup>(9)</sup> مِنْ ذَلِكَ وَلَيَغُسِلَ قَاَهُ.

54 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَنَطَ <sup>(10)</sup> ابْنًا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَحَمَلَهُ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ <sup>(11)</sup>.

(1) رُسِيت «زمن» في الأصل فوق «زمانه» وعليها (ع)، وهي رواية (ب).

(2) بهامش الأصل : «فمن بناء واحد، زوأة هشام عن مالك، ذكره أبو عمر في التهيد» - انظر التهيد : 165/14.

(3) بهامش الأصل : «اسمها حميدة ذكر ذلك النسائي». وذكرها ابن الخفاء في المهمات. انظر التعريف : 784/3 رقم 837.

(4) قال ابن الخفاء في التعريف : 6/2 رقم 1 : «إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، يكنى أبا إسحاق، وقد قيل إن كنيته أبو محمد. توفي سنة ست وتسعين، وقيل ست وسبعين، وهو ابن خمس وسبعين سنة، أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط».

(5) في (ج) : «أطيل ذيلي في المكان القذر».

(6) قال الواقشي في التعليق على الموطأ : 67/1 : «الْقَلَسَ يسكون اللام مصدر قلَسَ قلَسَ يقلَس إذا خرج من فيه أو حلقه شيء مما في جوفه، طعاما كان أو ماء وإذا أردت اسم الشيء الخارج قلت : قلَس مثل الهدم تريد المصدر، والهدم اسم الشيء المتهدم».

(7) ساقطة من طبعة بشار.

(8) في (ش) «سئل» دون «أو».

(9) عند بشار : «وليتضمض».

(10) ضبطت في (ب) بالتشديد والتخفيف معاً. قال البيهقي التلمساني في الاقتصاب : 255/1 : يقال لطيب الميت حنوط وحناط وحناط، والكسر أكثر والفعل منه : حنطته بالتخفيف والتشديد.

(11) في (ج) : «يتوضأ».



55 - قَالَ<sup>(1)</sup> يَحْيَى : وَسَبِيلُ<sup>(2)</sup> مَالِك : هَلْ فِي الْقِيَاءِ وَضُوءٌ ؟ قَالَ : لَا وَلَكِنْ لِيَتَمَضَّمَضُ<sup>(3)</sup> مِنْ ذَلِكَ وَلِيَغْسِلَ قَائَهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ وَضُوءٌ.

## 5 - تَرَكُ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ

56 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

57 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ<sup>(4)</sup> مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَامَ خَيْبَرِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ<sup>(5)</sup> - وَهِيَ مِنْ أَدْنَى خَيْبَرِ - تَرَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ، فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا بِالسُّبُوقِ<sup>(6)</sup>، فَأَمَرَ بِهِ<sup>(7)</sup> فَتَرَى<sup>(8)</sup>، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(9)</sup> وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ، فَمَضَّمَضَ وَمَضَّمَضًا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

58 - مَالِك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ<sup>(10)</sup>، وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ<sup>(11)</sup>، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

(1) في (ج) : «فقال».

(2) في (ش) : «سبيل» دون والو.

(3) بهامش الأصل : «ليتمضمض» وعليها (ق معا)، وفي (ج) : «ليتمضمض».

(4) قال ابن الخذاء في التعريف 48/2 رقم 48 : «بشير بن يسار مولى بني حارثة، وقال ابن معين : وليس هو أخو سليمان بن يسار، هو مولى صبيحة». قال أبو جعفر مولى بني الحارث من الأنصار، وكان شيخا كبيرا فقيها، قد أدرج عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(5) بهامش الأصل : «الصهباء مدود» ذكره ك. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 67/1 : «الصهباء أرض بجهة خيبر، والصهباء بئر لبني سعد، والصهباء أيضا : بئر لسعيد بن العاصي».

(6) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 67/1 : «السبوق طعام يتخذ من قمح يحرق أو شعيرة ثم يدق فيكون شبه الدقيق، فإذا احتيج إلى أكله تری. أي : بل يبل أو ماء، أو رب ونحو ذلك، وقال قوم : هو الكعك».

(7) في (ج) : «فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(8) في الأصل : «تري» بالتشديد والتخفيف معا.

(9) في (ب) و (ج) : «زيادة» صلى الله عليه وسلم، وزادها الأعظمي دون أن يشير إلى أنها ليست في الأصل.

(10) قال ابن الخذاء في التعريف 205/2 رقم 172 : «محمد بن المثندر بن عبد الله بن الهدير بن محرز... قرشي تيمي... توفي سنة ثلاثين ومئة، أو سنة إحدى وثلاثين ومئة، وقد قبل سنة اثنين وعشرين ومئة» كنيته أبو عبد الله، ويقال : أبو بكر وهو أشهر...».

(11) قال ابن الخذاء في التعريف 303/2 رقم 269 : «صفوان بن سليم، مولى حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي يعد في أهل المدينة... مات سنة اثنين وثلاثين ومئة، وكان من العباد بالمدينة».

إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّمِيمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ نَعَشَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

59 - مَالِك، عَنْ ضَمْرَةَ<sup>(2)</sup> بْنِ سَعِيدٍ الْعَازِنِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ<sup>(3)</sup>، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَكَلَ خُبْزًا وَلَحْمًا، ثُمَّ مَضْمَضَ وَغَسَلَ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ<sup>(4)</sup>.

60 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ كَانَا لَا يَتَوَضَّأَانِ<sup>(5)</sup> مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

61 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُصِيبُ طَعَامًا قَدْ مَسَّهُ النَّارُ أَتَوَضَّأُ ؟ فَقَالَ : رَأَيْتُ أَبِي يَفْعَلُ ذَلِكَ<sup>(6)</sup> وَلَا يَتَوَضَّأُ.

62 - مَالِك، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِي يَقُولُ : رَأَيْتُ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ أَكَلَ لَحْمًا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

63 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكَرِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُعِيَ لَطْعَامٍ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزٌ وَلَحْمٌ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى، ثُمَّ أَتَى بِفَضْلِ ذَلِكَ الطَّعَامِ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

64 - مَالِك، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ<sup>(7)</sup>، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(8)</sup>، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَدِيمٌ مِنَ الْعِرَاقِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَقَرَّبَ لَهُمَا<sup>(9)</sup> طَعَامًا<sup>(10)</sup> قَدْ مَسَّهُ النَّارُ، فَأَكَلُوا مِنْهُ،

(1) بهامش الأصل : «قرشي تيمي، ولد ربعة في زمان النبي عليه السلام». ترجمه ابن الخداء في التعريف : 144/2 رقم 117.

(2) ضبطت في الأصل بقسم الميم.

(3) قال ابن الخداء في التعريف 23/2 رقم 17 : «أبان بن عثمان بن عفان : قرشي أموي، كنيته أبو سعيد، ولي أبان الأمر بالمدينة، وكان فقيها وله عقب... وتوفي أبان بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك، وكان من ساكني المدينة».

(4) هذا الأثر ساقط من (ش).

(5) رسمت في الأصل : «يتوضَّآن»، معاً. وفي (ج) : «يتوضَّآن» وعند بشار : «يتوضَّآن».

(6) في (ج)، وعند بشار زيادة : «ويصلي».

(7) قال ابن الخداء في التعريف 270/2 رقم 239 : «موسى بن عفة مولى آل الزبير، أخو إبراهيم بن موسى، يكنى أبا محمد مدني، ويقال : حولى أم خالد بنت خالد بن سعد بن العاصي بن أمية».

(8) بهامش الأصل : «عبد الرحمن بن زيد بن كدير، قيل : هو مجهول، ويقال : إنه يروي عنه موسى بن عفة، ويكنى بن الأشج، وعمره بن يحيى فليس إذا مجهول، ويعرف بأبي البيدق. قاله الدارقطني. وقال ابن الفرضي : يعرف بالبيدق و بأبي البيدق». ترجمه ابن الخداء في التعريف : 402/2 رقم 369.

(9) ضبطت في الأصل بالوجهين معاً، وفي (ج) و (ش) بالقسم.

(10) هكذا في الأصل و (ج) وفي (ب) : «إليهما».

(11) رسمت في الأصل بالوجهين معاً، وفي (ش) بالفتح فقط.



فَقَامَ أَنَسٌ فَتَوَضَّأَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ : مَا هَذَا يَا أَنَسُ، أَعِرَاقِيَّةٌ ؟ فَقَالَ أَنَسٌ : لَيْتَنِي لَمْ أَفْعَلْ،  
وَقَامَ أَبُو طَلْحَةَ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ فَصَلَّيَا، وَلَمْ يَتَوَضَّأَا<sup>(1)</sup>.

## 6 - جَامِعُ التَّوَضُّعِ<sup>(2)</sup>

65 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ  
الِاسْتِطَابَةِ<sup>(3)</sup>، فَقَالَ : «أَوَّلًا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ؟».

66 - مَالِكٌ، عَنْ الْعَلَاءِ<sup>(4)</sup>، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمُقَبَّرَةِ<sup>(5)</sup>، فَقَالَ : «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ  
أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا». فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَسْنَا بِإِخْوَانِكَ ؟ قَالَ<sup>(6)</sup> : «بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ  
يَأْتُوا بَعْدُ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ»<sup>(7)</sup> عَلَى الْحَوْضِ. فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِكَ ؟  
قَالَ : «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ خَيْلٌ غَرٌّ مُحَجَّلَةٌ، فِي خَيْلٍ ذُهُمٌ بِهِمْ<sup>(8)</sup>، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ ؟». قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ  
اللَّهِ. قَالَ : «فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ التَّوَضُّعِ»<sup>(9)</sup>، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ. فَلَا يُدَادَنُ<sup>(10)</sup>

(1) هكذا في الأصل «يتوضأ» وعليها (صح). وبالهامش : «يتوضأ» وعليها. (مع)، وفي (ج) : «يتوضأ». وفي (ش) «يتوضأ».

(2) ضبطت في الأصل بفتح الواو وضمتها معاً، وفي (ج) : «التوضوء» بضم الواو.

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 68/1 : «الاستطابة الاستجاء»، يقال : استطاب الرجل استطابة، وأطاب إطابةً.

(4) رسمت في الأصل دون همزة، وضبطت في (ج) وعند بشار بإثبات الهمزة.

(5) ضبطت في الأصل بضم الياء وفتحها وضبطت في (ج)، وعند بشار بفتح الياء.

(6) يالهامش : «فقال»، وفي ش «قال».

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 72/1 : «الفرط والفاط : الذي يقدمه القوم أمامهم إذا أرادوا ورود الماء ليصلح الأرضية لهم، ويعد

الحوض، ويسقي الماء، فضرِبَ مثلاً لكل من تقدم، ومنه في الدعاء للطفل : «اجعله لنا فرطاً»، أي أجراً نرد عليه».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 73/1 : «الدهم الشديد الخضرة حتى تشبه السواد». واليهيم : جمع بهيم، وهو الذي لا شبة فيه ولا

وضيح أي لون كان، والأصل بهم، فكان لتتابع الضميتين كعُتِقَ وعُتِقَ.

(9) ضبطت في الأصل بفتح الواو وضمتها معاً.

(10) بهامش الأصل : «هكذا يروي يحيى : فلا يدادن على النقي، ونابه على ذلك مطرف، ويرويه غيره : فليدادن رجال، وبرواية يحيى

معنى صحيح خارج على كلام العرب، والمفهوم منه : لا يفعل أحدكم فعلاً يطرده عن الحوض، ومثل هذا الكلام من النهي قوله تعالى :

«وَلَا تَعُوْثُوْا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» لم يتهم عن الموت، ولكن المعنى : الرمو الإسلام، فإذا أدرككم الموت صادفكم مسلمين وعرف المعنى

في قول العرب : لا أرىك هنا، فالتنهي في اللفظ للمتكلم، كأنه نهي نفسه، وهو في المعنى للمتكلم أي : لا تكن هاهنا فإنه من يكن هاهنا،

ومثله : لا أعرفن الرجل متكناً على أريكتك بأنه الأمر من أمرى، مما نهيت عنه أو أمرت به فيقول : لا أدري ما هذا ما وجدنا في كتاب

الله اتباعناه. قرأ الأعظمي لا أرىك على أنها لا أريته. وقرأ : فالتنهي في اللفظ على أنه : «الذي في اللغة». وبهامش (ب) : «كذا رواه

يحيى (فلا يدادن) ويرويه غيره من رواة الموطأ (فليدادن)، وكذا أصلحه ابن وضاح».



رَجُلٌ<sup>(١)</sup> عَنْ حَوْصِي، كَمَا يَذَادُ الْبَعِيرُ الصَّالُ، أَنَادِيَهُمْ أَلَا هَلُمُّ، أَلَا هَلُمُّ<sup>(٢)</sup> فَيُقَالُ : إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ : فَسُحْقًا<sup>(٣)</sup> فَسُحْقًا<sup>(٤)</sup>.

67 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ<sup>(٥)</sup>، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ جَلَسَ عَلَى الْمَقَاعِدِ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ فَأَذَنَهُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا، لَوْلَا أَنَّهُ<sup>(٦)</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ، ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «مَا مِنْ أَمْرٍ يَتَوَضَّأُ فِيهِ حَسْبٌ وَضُوءُهُ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَاةَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ»<sup>(٧)</sup> مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الْآخَرَى، حَتَّى يُصَلِّيَهَا.

يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ<sup>(٨)</sup> أَرَاهُ يُرِيدُ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود : 114].

قال ابن عبد البر في التمهيد 257/20 : «وأما رواية يحيى (فلا يذادن) على النهي، فقيل إنه قد تابعه على ذلك ابن نافع ومطرف، وقد خرج بعض شيوخنا معنى لرواية يحيى ومن تابعه، أي لا يفعل أحد فعلا بطرده... وانظر الاستذكار : 178/2 وبهامش (ب) كلام طويل الذيل في تصويب معنى رواية يحيى وقال الباجي في المستقى 343/1 : «وروى أبو مصعب : «فليذادن»، وتابعه ابن القاسم. وابن وهب، وأكثر رواة الموطأ قال ابن وضاح : ومعنى «فلا يذادن» : لا يفعل رجل فعلا يذاد به عن حوصي كما يذاد البعير الصال، يريد الذي لا رب له فيسقيه».

قال الداني في الإجماع 465/3 : «قال فيه يحيى بن يحيى : فلا يذادن على النهي كقوله تعالى : ﴿فلا تموتن﴾، وتابعه مطرف. وقال سائر الرواة : فليذادن على الخير، وروي عن أم سلمة نحو من هذا الحديث، وفيه : فإياي لا يأبئ أحدكم قبل عني كما يذب البعير الصال. أخرجه مسلم، وهو مطابق لمعنى رواية يحيى ومطرف، لكنهما خالفا للجمهور عن مالك. وفي مشارق الأنوار : 271/1 : «وقوله فليذادن رجال عن حوصي كما يذاد البعير الصال أي يتردون، كذا رواه أكثر الرواة عن مالك في الموطأ بلام التحقيق والتأكيد، ورواه يحيى ومطرف وابن نافع : فلا يذادن بلا التي للنهي، ورده ابن وضاح على الرواية الأولى، وكلاهما صحيح المعنى، والرواية النافية أفصح وأوجه وأعرف، ووجهه فلا تفعلوا فعلا يوجب ذلك، كما قال في الحديث الآخر في الغلول : فلا ألعب أحدكم على رقبة بعير، أي لا تفعلوا ما يوجب ذلك، ومثله قوله : لا ألعبنك تأني القوم فتحدثهم فتسلهم. أي لا تفعل ذلك، فأجرك كذلك، ولا يجوز هنا قصر اللام، لأن الخير هنا لا يصح، والحديثان قبلها يصح فيهما الخير والنهي».

(1) في الأصل رجل بالافراد وعليها «رجال» بعدها «ج».

(2) (ألا هلم) كتبت في الأصل مرتين، وأضيفت الثالثة بالهامش، ومثل ذلك في (ب)، وكتبت في (ج) مرتين فقط، وفي (ش) ثلاث مرات.

(3) ضبطت في الأصل يسكون الحاء وضمها.

(4) قال ابن الخداء في التعريف 104/2 رقم 84 : «حمران مولى عثمان بن عفان، يكنى أبا يزيد، وكان من سبي عين التمر، حين فتحها خالد بن الوليد في أول خلافة عمر، وقيل في أول خلافة أبي بكر...».

(5) بهامش الأصل : «آية لابن بكير والقاسمي». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار : 127/1 : «قوله : لولا أنه في كتاب الله، كذا رواية

يحيى بن يحيى، وابن بكير وجماعة من رواة الموطأ بالتون، وكذا رواه البخاري في الطهارة من غير حديث مالك، وهي رواية ابن ماهان في مسلم، وعند أبي مصعب، وابن وهب، وآخرين من رواة الموطأ : آية بالياء، وهي رواية الجلودي».

(6) هكذا في الأصل وبهامشه : «غفر الله له»، وعليها (ج).

(7) في (ج) وعند بشر : «قال يحيى : قال مالك».



68 - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء<sup>(11)</sup> بن يسار، عن عبد الله الصنابحي<sup>(12)</sup>، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فَمَضْمَضَ<sup>(13)</sup> خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ، وَإِذَا اسْتَنْشَرَ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ» قال : «ثُمَّ كَانَ مَسِيَّهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَصَلَاتُهُ نَافِلَةٌ لَهُ»<sup>(14)</sup>.

69 - مالك، عن سهيل بن أبي صالح<sup>(15)</sup>، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ<sup>(16)</sup>، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ أَوْ نَحْوِ<sup>(17)</sup> هَذَا، فَإِذَا<sup>(18)</sup> غَسَلَ يَدَيْهِ، خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا<sup>(19)</sup> يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

70 - مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، أنه قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ وَضُوءًا<sup>(20)</sup> فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَضُوءٍ فِي إِنَاءٍ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ، ثُمَّ

(11) في الأصل دون همز وضبطت عند بشار بنوت الهمز.

(12) ضبطت في الأصل بفتح الصاد المشددة وضمتها. قال ابن عبد البر في التمهيد 1/4 : «اختلف عن زيد بن أسلم في ذلك من حديث هذا، فطائفة قالت عنه في ذلك : عبد الله الصنابحي كما قال مالك في أكثر الروايات عنه، وقالت طائفة أخرى : عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله الصنابحي : ومن قال ذلك : معمر، وهشام بن سعد، والذراوردي، ومحمد بن مطرف، أبو غسان وغيرهم، وما أظن هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم والله أعلم».

(13) عند بشار : «فتمضمض».

(14) بهامش الأصل : (ع د) : «فإذا غسل رجله خرجت من رجله كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء ع. المحقق عليه سقط ليحيى، فإذا غسل رجله إلى آخر قطر الماء ولجماعة معه، وذكره ابن وهب وغيره ع. وفي رواية عيسى بن سليمان عن سحنون عن ابن القاسم أعني الزيادة المحق عليها، وذكر مسلم هذه الزيادة من حديث ابن وهب... إلى ذكر مسح الرأس».

قال أبو العباس الداني في الإنباء : 355/3 : «قال فيه : أي الصنابحي - وأكثر رواة مالك : عبد الله».

(15) قال ابن الخداء في التعريف 574/3 رقم 545 : «قال البخاري : واسم أبي صالح : ذكوان مولى جويرية، توفي سهيل في أول خلافة أبي جعفر، وكانت ولايته في ذي الحجة سنة ثمان وخمسين».

(16) في (ج) : «العبد المؤمن أو المسلم».

(17) ضبطت في الأصل بفتح الواو وكسرها، معاً، ورسمت في (ج) «ونحو هذا»، وعند بشار بفتح الواو فقط.

(18) ضبطت في الأصل بالوجهين.

(19) بهامش (ش) : «بطشتها»، كذا عند بشار.

(20) ضبطت في الأصل بفتح الواو وضمتها معاً، وفي (ج) وعند بشار بالفتح.

أَمَرَ النَّاسَ يَتَوَضَّؤُونَ مِنْهُ، قَالَ أَنَسٌ : فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَتَّبِعُ مِنْ تَحْتِ<sup>(1)</sup> أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ النَّاسُ، حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ.

71 - مَالِكٌ، عَنْ نُعَيْمٍ<sup>(2)</sup> بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ<sup>(3)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِداً إِلَى الصَّلَاةِ<sup>(4)</sup>، فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَتَعَمَّدُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنَّهُ<sup>(5)</sup> يُكْتَبُ<sup>(6)</sup> لَهُ بِأَحْدَى خَطَوَتَيْهِ حَسَنَةٌ، وَتُمَحَّى<sup>(7)</sup> عَنْهُ بِالْأُخْرَى سَيِّئَةٌ، فَإِذَا سَمِعَ أَحَدَكُمْ الْإِقَامَةَ فَلَا يَسْعَ<sup>(8)</sup>، فَإِنْ أَغْظَمَكُمْ أَجْراً أَبْعَدَكُمْ دَاراً<sup>(9)</sup>، قَالُوا : لِمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ مِنْ أَجْلِ كَثَرَةِ الْخُطَا.

72 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُسْأَلُ<sup>(10)</sup> عَنْ الْوُضُوءِ مِنَ الْغَائِطِ بِالْحَاءِ، فَقَالَ<sup>(11)</sup> سَعِيدٌ : إِنَّمَا ذَلِكَ وَضُوءُ النِّسَاءِ.

73 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا شَرِبَ<sup>(12)</sup> الْكَلْبُ فِي إِيَّاهُ<sup>(13)</sup> أَحَدُكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ».

74 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الاسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا<sup>(14)</sup> وَأَعْمَلُوا، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ».

(1) في (ج) : «من بين».

(2) قال ابن الخذاء في التعريف 296/2 رقم 263 : «نعيم بن عبد الله المجرى - مولى عمر بن الخطاب - مدني، سمع أبا هريرة، وكان أبوه بجرى المسجد إذا قعد عمر على المنبر فيماد ذكر ابن بكير، وأنكر مالك تعمير المسجد».

(3) عند بشار : نعيم بن عبد الله المدني المجرى.

(4) بهامش الأصل و (ب) : «صلاة» وعليها في الأصل «ع»، وفي (ب) : «عبت».

(5) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «وإنه»، وأنه.

(6) رسمت في الأصل بالوجهين معا : «يُكْتَبُ»، نُكْتَبُ»، وفي (ج) : «ويكتب».

(7) عند بشار : «يمحى».

(8) بهامش الأصل : «فلا يسعى» وعليها «ع».

(9) طمس في الأصل، وأثبتها من (ج).

(10) رسمت في الأصل : «بابا».

(11) رسمت في الأصل «يسأل» وبالهامش : «يسئل»، وكتب فوقها «صح»، وهو ما في (ب).

(12) في (ج) : «قال».

(13) في (ش) : «ولغ» وعليها «شرب».

(14) في الأصل : «بأنه».

(15) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 79/1 : «ولن تحصوا الإحصاء في هذا الموضع بمعنى القدرة والطاقة... وحقيقة الإحصاء : إحاطة العلم بالشيء حتى لا يشك عنه شيء»، وذلك مما يشق في أكثر الأمور ويتعذر، فحُضِرَ مثلاً في عدم الطاقة والعجز عن الشيء».



## 7 - مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ وَالْأُذُنَيْنِ

- 75 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْخُذُ الْمَاءَ <sup>(1)</sup> بِأَصْبَعَيْهِ <sup>(2)</sup> لِأُذُنَيْهِ.
- 76 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ سُئِلَ <sup>(3)</sup> عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَقَالَ : لَا، حَتَّى يَمْسَحَ <sup>(4)</sup> الشَّعْرَ <sup>(5)</sup> بِالْمَاءِ.
- 77 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ : أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَتَزَعُ الْعِمَامَةَ، وَيَمْسَحُ <sup>(6)</sup> رَأْسَهُ بِالْمَاءِ.
- 78 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ رَأَى صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ <sup>(7)</sup>، امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ تَتَزَعُ خِمَارَهَا وَتَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا بِالْمَاءِ، وَنَافِعٌ يَوْمَئِذٍ صَغِيرٌ.
- 79 - قَالَ يَحْيَى <sup>(8)</sup> وَسُئِلَ <sup>(9)</sup> مَالِكٌ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ، فَقَالَ : لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَمْسَحَ الرَّجُلُ وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَى عِمَامَةٍ وَلَا خِمَارٍ، وَلَيَمْسَحَا عَلَى رُؤُوسِهِمَا <sup>(10)</sup>.
- 80 - قَالَ يَحْيَى <sup>(11)</sup> وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ، فَنَسِيَ أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ <sup>(12)</sup> حَتَّى جَفَّ وَضُوءُهُ ؟ قَالَ : أَرَى أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى أَنْ يُعِيدَ <sup>(13)</sup> الصَّلَاةَ.

(1) في الأصل «الماء» دون «عمر».

(2) بهامش الأصل «بأصبعيه». وعليها (معا)، وفيه كذلك : «في الأصبع تسع لغات، وعن كراع : أصبوع».

(3) بهامش الأصل : «السائل لجابر هو أبو عبيدة الفقيه بن محمد بن عمار بن ياسر» وقرأها الأعظمي : «الفقيه بن عمر».

(4) ضبطت في الأصل : «يمسح» و«مسح» بفتح التاء والياء، وفي (ج) : «يمسح»، وعند بشار «يمسح» بضم الباء وبهامش (ب) : «يمسح» لطرف.

(5) ضبطت الشعر في الأصل بفتح العين، وعند بشار بضمها.

(6) بهامش الأصل : «ثم»، وعليها «ت». وبهامش (ب) : «يمسح» لطرف.

(7) بهامش الأصل : «اسم أبي عبيد : عمرو بن مسعود قاله عبد الغني».

(8) عند بشار : «سئل مالك» دون «قال يحيى».

(9) في (ش) دون «أو».

(10) هكذا رسمت في الأصل، وفي (ج) : «رؤوسهما».

(11) عند بشار : «وسئل مالك» دون «قال يحيى».

(12) بالهامش : «برأسه» وعليها «ع».

(13) بالهامش : «أعاد» وعليها «ص».

## 8 - مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

81 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ زِيَادٍ<sup>(1)</sup> وَهُوَ مِنْ وَلَدِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ<sup>(2)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ<sup>(3)</sup>، قَالَ الْمُغِيرَةُ : فَذَهَبْتُ مَعَهُ بِمَاءٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَكَبْتُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَيْي حِجَّتِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ مِنْ ضَيْقِ كُمَيْي<sup>(4)</sup> الْجَبَّةَ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجَبَّةِ، فغَسَلَ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ

(1) قال ابن عبد البر في التمهيد 118/11 : «عباد بن زياد، هذا أظنه من ثقيف، من ولد أبي سفيان بن حارثة، وليس ذلك عندي بعلم حقيقة. وقد قيل : إنه عباد بن زياد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية والله أعلم، ويقولون : إن زيادا استلحق عبادا أيضا، فعباد بن زياد مستلحق من مستلحق، ولا أقف له على وفاة، ولا أعرف له حبرا، إلا أن ابن شهاب روى عنه حديثين، أحدهما حديث المسح على الخفين، والآخر قيمن يتصرف من الصلاة على أحد شقيه».

(2) قال ابن الخذاء في التعريف 490/3 رقم 463 : «إن روايته عن ابن القاسم وابن بكير، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، أن رسول الله الحديث... ونقل قول أحمد بن خالد، بأن يحيى بن يحيى، تفرد بقوله عن أبيه المغيرة بن شعبة... وهذا الحديث من الأحاديث التي نعد على مالك، أنه وهم فيها، لأن أصحاب الزهري الثقات، كلهم روه عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه المغيرة بن شعبة». قال أبو العباس الدانقي في الإجماع 242/2 : «وقوله عن أبيه زيادة وهم انفرد بها يحيى بن يحيى في الموطأ، وتابعه خارجة طائفة، منهم ابن مهدي قال فيه : عن مالك : «عباد بن زياد رجل من ولد المغيرة بن شعبة عن أبيه المغيرة». وقال ابن عبد البر في التمهيد 120/11 : «هكذا قال مالك في هذا الحديث : عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة، لم يختلف رواة الموطأ عنه في ذلك، وهو وهم وغلط منه، ولم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب ولا غيرهم عليه، وليس هو من ولد المغيرة بن شعبة عند جميعهم، وزاد يحيى بن يحيى في ذلك أيضا شيئا لم يقله أحد من رواة الموطأ، وذلك أنه قال فيه : «عن أبيه المغيرة بن شعبة»، ولم يقل أحد فيما علمت في إسناد هذا الحديث «عن أبيه المغيرة» غير يحيى بن يحيى، وسائر رواة الموطأ عن مالك يقولون : عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة لا يقولون : عن أبيه المغيرة كما قال يحيى، ولم يتابعه واحد منهم على ذلك ! كنت هذا وأنا أظن أن يحيى بن يحيى وهم في قوله : عن أبيه، حتى وجدته لعبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة عن أبيه كما قال يحيى، ذكره أحمد بن حنبل وغيره عن ابن مهدي، وذكر الدارقطني أن سعد بن عبد الحميد بن جعفر قال فيه : عن أبيه كما قال يحيى ! قال : وهو وهم ! قال : ورواه روح بن عبادة عن مالك عن الزهري عن عباد بن زياد عن رجل من ولد المغيرة عن المغيرة ! قال : فإن كان روح حفظ فقد أثنى بالصواب، لأن الزهري يرويه عن عباد عن المغيرة، وإسناد هذا الحديث من رواية مالك في الموطأ وغيره إسناد ليس بالقائم، لأنه إنما يرويه ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة وحمزة ابني المغيرة بن شعبة عن أبيه المغيرة بن شعبة، وربما حدث به ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة عن أبيه، ولا يذكر حمزة بن المغيرة، وربما جمع حمزة وعروة ابني المغيرة في هذا الحديث عن أبيهما المغيرة، ورواية مالك لهذا الحديث عن ابن شهاب عن عباد بن زياد عن المغيرة مقطوعة، وعباد بن زياد لم ير المغيرة ولم يسمع منه شيئا».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 332/2 : «عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة، عن أبيه المغيرة بن شعبة. وهم العلماء هذا السد من وجهين : أحدهما : قوله : من ولد المغيرة، وكذا قاله يحيى وغيره، وهو خطأ عند جماعة أهل الحديث، وإنما هو عباد بن زياد ابن أبي سفيان بن وهيب، ذكر ذلك البخاري وغيره، وقال البخاري : وقال بعضهم : عن مالك عن الزهري عن عباد عن ابن المغيرة عن أبيه. قال القاضي رحمه الله : وهو الصواب. والثاني : قوله : عن أبيه، لم يقله أحد من أصحاب الموطأ إلا يحيى، وهو خطأ، وإنما يرويه عباد عن حمزة، وعروة ابني المغيرة عن أبيهما».

(3) ضبظت في الأصل بفتح الكاف و التنوين معا.

(4) بالهامش : «حجته» وعليها صح.



برأسه، ومسح على الخفين، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف يؤمهم، وقد صلى لهم<sup>(11)</sup> ركعة، فصلى رسول الله الركعة التي بقيت عليهم<sup>(12)</sup> ففرغ الناس، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : «أحسنتم».

82 - مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار<sup>(13)</sup>، أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد ابن أبي وقاص وهو أميرها، فراه عبد الله بن عمر<sup>(14)</sup> بمسح على الخفين، فأنكر ذلك عليه، فقال له سعد<sup>(15)</sup> : سل أباك إذا قدمت عليه، فقدم عبد الله فنسي أن يسأل عمر عن ذلك، حتى قدم سعد فقال : أسألت أباك ؟ فقال : لا، قال<sup>(16)</sup> فسأله عبد الله<sup>(17)</sup>، فقال عمر : إذا أدخلت رجلك في الخفين<sup>(18)</sup> وهما طاهرتان فامسح عليهما، قال عبد الله<sup>(19)</sup> وإن جاء<sup>(20)</sup> أحدنا من الغائط ؟، فقال<sup>(21)</sup> عمر : نعم<sup>(22)</sup>، وإن جاء<sup>(23)</sup> أحدكم من الغائط.

83 - مالك، عن نافع : أن عبد الله بن عمر بال بالسوق، ثم توضأ وغسل<sup>(24)</sup> وجهه ويديه، ومسح برأسه، ثم دعي لجنزة ليصلي عليها حين دخل المسجد، فمسح على خفيه، ثم صلى عليها.

84 - مالك، عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش الأشعري<sup>(25)</sup>، أنه قال : رأيت أنس بن مالك أتى

(11) بهامش الأصل : «بهم» وهو ما في (ب) و (ج).

(2) بهامش الأصل : «عليه»، وعليها «ط».

(3) قال ابن الخداء في التعريف 383/2 رقم 349 : «عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر، يكنى أبا عبد الرحمن، توفي سنة سبع وعشرين ومئة، ويقال : سنة اثنين وثلاثين ومئة... وكان من سكان المدينة، وبها توفي، وكان كثير الحديث».

(4) بهامش الأصل : «وهو» وعليها : «ع» أي : وهو مسح.

(5) في (ج) : «فقال سعد».

(6) كتبت «قال» في الأصل بخط دقيق فوق «لا فسأله»، ولم يشتمها الأعظمي في المتن فخالف الأصل. وسقطت «قال» بعد «لا» في (ج).

(7) هكذا في الأصل وبهامشه «ابن عمر»، وعليها «ع» وفي (ج) : «سأله عبد الله».

(8) في (ج) : «في الخف».

(9) في (ب) : «فقال».

(10) رسمت في الأصل دون همز.

(11) في (ش) : «قال».

(12) ضبطت في الأصل بفتح النون وكسرها.

(13) رسمت في الأصل دون همز.

(14) بهامش الأصل : «فغسل»، وعليها «ع» و«تحتها واز» وفي (ب) و (ج) و (ش) : «فغسل».

(15) قال ابن الخداء في التعريف 566/3 : «قال يحيى بن يحيى في روايته : عن مالك، عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش الأشعري، وهو بهم».

قَبَاءَ قِبَالٍ، ثُمَّ أُتِيَ بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ<sup>(1)</sup>، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، ثُمَّ جَاءَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى.

85 - قَالَ يَحْيَى : سُئِلَ<sup>(2)</sup> مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ وَوَضَّعَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَبَسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ بَالَ، ثُمَّ نَزَعَهُمَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا فِي رِجْلَيْهِ، أَسْتَأْنَفَ الْوُضُوءَ ؟ قَالَ لِيَنْزِعَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ لِيَتَوَضَّأَ وَلِيُغْسِلَ رِجْلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ مَنْ أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفَّيْنِ وَهُمَا ظَاهِرَتَانِ بِظَهْرِ الْوُضُوءِ، فَأَمَّا<sup>(3)</sup> مَنْ أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفَّيْنِ وَهُمَا غَيْرُ ظَاهِرَتَيْنِ بِظَهْرِ الْوُضُوءِ، فَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

86 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ خُفَّاءُ، فَسَهَا عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ حَتَّى جَفَّ وَضُوءُهُ<sup>(4)</sup> وَصَلَّى، قَالَ : لِيَمْسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، وَلِيُعِيدَ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ<sup>(5)</sup> الْوُضُوءَ.

87 - قَالَ يَحْيَى : سُئِلَ مَالِكٌ<sup>(6)</sup>، عَنْ رَجُلٍ غَسَلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ لَبَسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْوُضُوءَ، قَالَ : لِيَنْزِعَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ لِيَتَوَضَّأَ وَيُغْسِلَ<sup>(7)</sup> رِجْلَيْهِ.

## 9 - الْعَمَلُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

88 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ رَأَى أَبَاهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ، قَالَ : وَكَانَ لَا يَزِيدُ إِذَا مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، عَلَى أَنْ يَمْسَحَ ظُهُورَهُمَا، وَلَا يَمْسَحُ بَطُونَهُمَا.

89 - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ كَيْفَ هُوَ؟ فَأَدْخَلَ ابْنُ شِهَابٍ إِحْدَى يَدَيْهِ تَحْتَ الْخُفِّ، وَالْأُخْرَى فَوْقَهُ، ثُمَّ أَمَرَهُمَا.

(1) في (ج) : «برأسه».

(2) في (ج) : «وسئل».

(3) بهامش الأصل : «وأما»، وعليها «ح».

(4) ضبطت في الأصل بفتح الواو وضعه.

(5) بهامش الأصل : «ولا يعيد»، وعليها «ق» و «صح».

(6) في (ج) و (ش) : «قال» : وسئل مالك».

(7) هكذا في الأصل، وبهامشه : «فليغسل»، وعليها «ت» وفي (ب) و (ج) : «فوليغسل».



قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَقَوْلُ ابْنِ شِهَابٍ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

## 10 - مَا جَاءَ فِي الرُّعَافِ<sup>(1)</sup>

90 - مَالِك، عَنْ نَافِع : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا رَعَفَ أَنْصَرَفَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ فَبَنَى وَلَمْ يَتَكَلَّمْ.

91 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَرَعِفُ<sup>(2)</sup> فَيَخْرُجُ فَيَغْسِلُ الدَّمَ عَنْهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَبْنِي عَلَى مَا قَدْ صَلَّى.

92 - مَالِك، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِيِّ<sup>(3)</sup> أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ رَعَفَ وَهُوَ يُصَلِّي، فَأَتَى حُجْرَةَ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَى بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ فَبَنَى عَلَى مَا قَدْ صَلَّى.

## 11 - الْعَمَلُ فِي الرُّعَافِ

93 - مَالِك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(4)</sup> بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ<sup>(5)</sup> أَنَّهُ<sup>(6)</sup> قَالَ : رَأَيْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَرَعِفُ<sup>(7)</sup> فَيَخْرُجُ مِنْهُ الدَّمُ، حَتَّى تَخْتَضِبَ<sup>(8)</sup> أَصَابِعُهُ مِنَ الدَّمِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ أَنْفِهِ<sup>(9)</sup>، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ.

94 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُجَبَّرِ، أَنَّهُ رَأَى سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَخْرُجُ مِنْ أَنْفِهِ الدَّمُ حَتَّى تَخْتَضِبَ أَصَابِعُهُ، ثُمَّ يَقْتِلُهُ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ.

(1) بهامش الأصل : «والقبي»، وعليها «ج، ط».

(2) ضبطت في الأصل : «يرعف» و«يرعف» : بفتح العين وضمتها معا.

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 628/3 رقم 592 : «يكنى أبا عبد الله، وكان من سكان المدينة، وبها كانت وفاته سنة ثلاثين وعشرين ومئة، ويقال سنة ثنتين وعشرين ومئة».

(4) في (د) : «عبد الله».

(5) قال ابن الخذاء في التعريف 405/2 رقم 372 : «عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، كنيته أبو حرملة، مدني، روى عنه الثوري ومالك، ويحيى القطان، توفي... في خلافة أبي العباس، وقيل سنة خمس وأربعين ومئة».

(6) في (ج) : «الأسلمي قال».

(7) في (ج) : «يرعف» و«يرعف» : بفتح العين وضمتها معا.

(8) بهامش الأصل : «تختضب» وعليها «ع، ت».

(9) بهامش الأصل : «يخرج الدم من أنفه»، وعليها «ج».

## 12 - الْعَمَلُ فِيمَنْ غَلَبَهُ الدَّمُ مِنْ جُرْحٍ أَوْ رُعَافٍ

95 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي طُعِنَ فِيهَا، فَأَيَّقَظُ<sup>(1)</sup> عُمَرَ لِبَصَلَةِ الصُّبْحِ، فَقَالَ عُمَرُ : نَعَمْ، وَلَا حَظُّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ. فَصَلَّى عُمَرُ وَجُرْحُهُ يَتْعَبُ دَمًا.

96 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : مَا تَرَوْنَ فِيمَنْ غَلَبَهُ الدَّمُ مِنْ رُعَافٍ<sup>(2)</sup> فَلَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهُ ؟ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : ثُمَّ قَالَ سَعِيدُ<sup>(3)</sup> : بَيْنَ الْمُسَيَّبِ : أَرَى أَنَّ يَوْمِي بِرَأْسِهِ إِيْمَاءً. قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

## 13 - الْوُضُوءُ مِنَ الْمَذْيِ

97 - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(4)</sup>، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ<sup>(5)</sup>، عَنْ الْمُقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ<sup>(6)</sup> أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ الرَّجُلِ إِذَا ذَا مِنْ أَهْلِهِ، فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ مَاذَا عَلَيْهِ ؟ قَالَ عَلِيٌّ : فَإِنْ عِنْدِي بِنْتُ<sup>(7)</sup> رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

(1) هكذا في الأصل : «فأيقظ»، وبالهامش : «فأوقف عمر» وعليها «ج ط»... مخرمة دخل عليه هو وابن عباس، وفيه أيضا : عبد الرزاق أن المسور بن مخرمة دخل عليه هو وابن عباس، قاله أبو عمر، وفي (ب) و (ج) : «فأوقفه» وبهامش : (س) - (نسخة ابن يوسف) - : «فأوقف» - هكذا - عمر لأبي الوليد من طريق محمد بن وضاح، وفي مصنف عبد الرزاق 150/1 «عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس قال : لما طعن عمر احتملته أنا ونفر من الأنصار حتى أدخلناه منزله، فلم يزل في غشية واحدة حتى أسفر» فقال رجل : إنكم لن تفزعوه بشيء إلا بالصلاة، قال : فقلنا : الصلاة يا أمير المؤمنين، قال : ففتح عينه ثم قال : أصلى الناس ؟ قال : نعم. قال : أما إنه لا حظ في الإسلام لأحد ترك الصلاة، فصلى وجرحه يتعب دما».

(2) في (أ) : «من جرح أو رعاف».

(3) في (ج) : «قال يحيى بن سعيد : قال سعيد».

(4) بهامش الأصل كلام يظهر منه : «أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله واسمه سالم بن أمية محمد بن عبيد الله التيمي وقد كان حليفه، وهو من قرمان أهل زمانه، وكنيته أبو الوليد «ح ص»، ترجمه ابن الخذاء في التعريف 578/3 رقم 549، وابن عبد البر في التمهيد : 143/21. (5) قال ابن الخذاء في التعريف 588/3 رقم 557 : «هو سليمان بن يسار أخو عطاء بن يسار، قال البخاري : مولى ميمونة بنت الحارث بن حزن، مدني، توفي وهو ابن ثلاث وسبعين سنة... وتوفي سليمان سنة ست ومئة، وقيل : سنة ثلاث ومئة، وقيل سنة أربع وتسعين، وقيل سنة سبع ومئة وله أخ أصغر منه...».

(6) بهامش الأصل : «هذا السند متقطع، ولذلك لم يخرج البخاري من هذه الرواية، وأخرجه من طريق محمد بن الحنفية عن أبيه، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن الحنفية، ووصله من حديث ابن وهب عن مخرمة بن بكير عن سليمان بن يسار عن ابن عباس».

(7) هكذا في الأصل : «بنت»، وعليها «ت»، وبالهامش : «ابنة» وعليها «صح»، وفي (ب) : «بنت»، وفي (ج) : «ابنة».



وَأَنَا أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَهُ، قَالَ الْمُقَدَّادُ بْنُ الْأَسود<sup>(1)</sup> : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : « إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْضَحْ<sup>(2)</sup> فَرْجَهُ بِالْمَاءِ، وَلْيَتَوَضَّأْ<sup>(3)</sup> وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ».

98 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : إِنِّي لِأَجِدُهُ يَتَحَدَّرُ مِنِّي مِثْلَ الْخُرْيزَةِ<sup>(4)</sup>، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَغْسِلْ ذَكَرَهُ وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ؛ يَعْنِي<sup>(5)</sup> الْمَذْيَ.

99 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ جُنْدَبِ<sup>(6)</sup> مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ الْخَزْرُمِيِّ<sup>(7)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الْمَذْيِ، فَقَالَ<sup>(8)</sup> : إِذَا وَجَدْتَهُ، فَاغْسِلْ فَرْجَكَ، وَتَوَضَّأْ<sup>(9)</sup> وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ.

#### 14 - الرُّخْصَةُ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَذْيِ

100 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ<sup>(10)</sup> فَقَالَ : إِنِّي لِأَجِدُ الْبَلَلَ وَأَنَا أَصْلِي، أَفَأَنْصَرِفُ ؟ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ : لَوْ سَأَلَ عَلَى فَحِذْيٍ مَا أَنْصَرَفْتُ حَتَّى أَقْضِيَ صَلَاتِي<sup>(11)</sup>.

(1) كتب «ابن الأسود» في الأصل خطأ في الهامش، وغفل عنها الأعظمي فلم يلحها، وفي (ج) : «قال المقداد».

(2) رسمت في الأصل بالوجهين : «فَلْيَنْضَحْ» و «فَلْيَنْضَحْ».

(3) هكذا رسمت في الأصل و (ج).

(4) بهامش الأصل : «الخريزة يفتح الحاء وكسر الراء» وعليها «ب» لأبي مصعب من طريق أبي ذر : «كتب بهامش (س) : «ابن وهب عن

الليث عن كثير بن فرقد عن الأخرج عن عمر : «إني لأجد المذي يتحدّر مني مثل الجمان أو اللؤلؤ». قال الوقشي في التعليق على الموطأ

86/1 : «قوله مثل الخريزة، كذا الرواية، وهي تصغير خرزة، وهي حجارة جمعت سوادا وبياضا، وتسمى الودعة، والودعة تعلق في أعناق

الصبيان، وقد رواه قوم الخرزة».

(5) في (ج) : «ويعني».

(6) ضبطت في الأصل بضم الدال وفتحها وعليها «نعا».

(7) كتبت «الخزومي» بهامش الأصل، وعليها «جد». ولم ترد في (ج). قال ابن الخذاء في التعريف 354/2 رقم 314 «عبد الله بن عياش بن أبي

ربيعه بن الغيرة الخزومي قرشي، كان أبوه من مهاجرة الحبشة، يكنى أبا الحارث... ولد عبد الله بأرض الحبشة، وليست له رواية عن النبي

صلى الله عليه وسلم، وهو من ساكني المدينة».

(8) بهامش الأصل : «قال» بعدها «ح» وعليها «طع». وبهامش (ب) : «قال»، وعليها «طع».

(9) هكذا رسمت في الأصل، و (ج).

(10) بهامش الأصل : «هو عبد الحكم عمر بن عبد الله بن أبي».

(11) بهامش الأصل : «فإذا انصرف إلى أهلك فاغسل ثوبك». لابن القاسم من طريق الحارث».

101 - مَالِك، عَنْ الصَّلْتِ بْنِ زَيْدٍ<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنِ الْبَلَلِ أَجِدُهُ، فَقَالَ :  
أَنْضَحُ<sup>(2)</sup> مَا تَحْتَ ثَوْبِكَ بِالْمَاءِ<sup>(3)</sup> وَاللَّهُ عَنْهُ<sup>(4)</sup>.

## 15 - بَابُ<sup>(5)</sup> الْوُضُوءِ<sup>(6)</sup> مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ

102 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ<sup>(7)</sup> ابْنِ مُحَمَّدٍ<sup>(8)</sup> بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ  
الزُّبَيْرِ يَقُولُ : دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَتَذَكَّرْنَا مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضُوءُ، فَقَالَ مَرْوَانُ : وَمِنْ مَسِّ  
الذِّكْرِ الْوُضُوءُ. قَالَ<sup>(9)</sup> عُرْوَةُ : مَا عَلِمْتُ<sup>(10)</sup> بِهِذَا، فَقَالَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ : أَخْبَرْتَنِي بِسُرَّةِ بَنَاتِ صَفْوَانَ،  
أَنَّهُمَا سَمِعَتَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

(1) ضبطت في الأصل : «زيد» و«زيد» بالفتح و الضم معا ورسمت في نسخة (ج) - «زيد». وفي طبعة بشار زبيد بضم الزاي بعدها ياء مفتوحة بعدها ياء ساكنة. وكذلك رسمت في التعريف لابن الخطأ 164/2. قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 315/1 «(زيد) بياءين جميعا بالثنتين من أسفل وتضم الزاي وتكسر، تصغير زيد، وهو زيد بن الصلت». وانظر الإكمال 171/4. وجاء في هامش الأصل : «زيد بياثين معجمتين بياثين، وليس في الموطأ زيد بياء معجمة واحدة». قال ابن الخطأ : «زيد بن الصلت هو أخو كثير بن الصلت مدني، ولهما أخ ثالث يسمى عبد الرحمن... قال أبو بكر : هو كندي، قاضي المدينة في زمان هشام بن عبد الله».

(2) رسمت في الأصل بالوجهين معا : «انضح» و«انضح»، وفي (ج) : «انضح» بكسر الضاد.

(3) بهامش الأصل : «فإذا انصرف إلى أهلك فاعسل ثوبك لابن القاسم من طريق الخارث»، وبهامش : (س) : «(بالماء)، رواه ابن القاسم والقعبي وغيرهما...».

(4) رسم فوق «وله» بهامش الأصل «صح» ذكر أبو عبيد في غريبه أن هشاما كان يقوله بضم الهاء والة عنه. قال : وليس هذا موضعه، وإنما هو من لحي عن الشيء ومن الشيء إذا أعرض عنه... ولم يقرأ الأعظمي.

(5) في (ش) : «دون» باب.

(6) ضبطت «الوضوء» في الأصل بفتح الواو وضمها : وفي (ب) بفتح الواو فقط.

(7) هكذا في الأصل «عن» ومثله في (ب) وكتب بعدها بخط مغاير «بن» وفي أصل الرواية : «عن»، قال ابن وضاح : وهم في إسناد... وإنما عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وكذلك رواه عامة أصحاب مالك رحمه الله. انظر الحثني : 349-350، والتمهيد : 17/ 183-184 وفيه : «إن يحيى أقصد الإسناد، وجعل الحديث لحمد بن عمرو بن حزم. وهكذا حدث به عنه ابنه عبيد الله بن يحيى، و أما ابن وضاح فلم يحدث به هكذا وحدث به على النسخة... وقال أبو العباس الداني في الإيما : 247/4 : «في كتاب يحيى بن يحيى : عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد، وهو تصحيف انفرد به، تصحيف له «ابن» ب «عن»، والحديث لعبد الله عن عروة، لا مدخل لحمد محمد فيه».

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 249/1 : «في الموطأ في الوضوء من مس الفرج : «مالك عن عبد الله بن أبي بكر، (عن محمد بن حزم) كذا لعبد الله عن يحيى، وهو خطأ، وصوابه ما لكافة رواة الموطأ : (ابن محمد ابن حزم)، وكذا رواية ابن وضاح عن يحيى، ولعله أصلحه».

(8) كتب فوق «محمد» في الأصل : «ابن»، وعليها علامة «صح»، وفي الهامش : «عن محمد، وقع في رواية يحيى، وهذا من الخطأ الذي لا يشك فيه، وإنما هو : ابن محمد، وقد بينه ابن وضاح».

(9) بهامش الأصل : «فقال»، وعليها «هـ».

(10) في الأصل : «علمت» يسكون التاء، وهو تصحيف. وفي (ج) : «هذا».



103 - مالك، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص<sup>(1)</sup>، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص<sup>(2)</sup>، أنه قال : كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص فاحتككت، فقال سعد : لعلك ميسست<sup>(3)</sup> ذكرتك؟ قال : قلت<sup>(4)</sup> : نعم. فقال : فقم<sup>(5)</sup> فتوضأ، فقممت فتوضأت، ثم رجعت.

104 - مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا مس أحدكم ذكره<sup>(6)</sup> فقد وجب عليه الوضوء.

105 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان يقول : من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء<sup>(7)</sup>.

106 - مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أنه قال : رأيت أبي عبد الله بن عمر يغتسل، ثم يتوضأ، فقلت له : يا أبة<sup>(8)</sup> أما يجزئك الغسل من<sup>(9)</sup> الوضوء<sup>(10)</sup>؟ قال<sup>(11)</sup> بلى، ولكني<sup>(12)</sup> أحياناً أمس ذكرى فتوضأ.

107 - مالك، عن نافع، عن سالم بن عبد الله، أنه قال : كنت مع عبد الله بن عمر في سفر، فرأيتُه بعد أن طلعت الشمس توضأ، ثم صلى، قال<sup>(13)</sup> : فقلت له : إن هذه لصلاة<sup>(14)</sup> ما كنت تصلّيها، قال<sup>(15)</sup> : إني بعد أن توضأت لصلاة الصبح ميسست فرجي، ثم نسيت أن أتوضأ، فتوضأت وعدت لصلاتي<sup>(16)</sup>.

(1) قال ابن الخداء في التعريف 12/2 رقم 6 : «إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، وهو قرشي زهري مدني، يكنى أبا محمد، توفي سنة أربع وثلاثين ومئة، وقتل الحجاج أبا محمد بن سعد، لأنه كان مع عبد الرحمن بن الأشعث».

(2) قال ابن الخداء في التعريف 269/2 رقم 235 : «مصعب بن سعد بن أبي وقاص : كنيته أبو زرارة قرشي زهري ... مات سنة ثلاث ومئة».

(3) ضبطت في الأصل بالوجهين : بفتح السين وكسرها. وفي (ج) بكسر السين.

(4) بهامش الأصل : «قلت»، وفوقها «ت». وفيه «قال»، وفوقها «غ».

(5) في (ج) : «قم».

(6) في (ج) : «ذكره فليتوضأ فقد وجب».

(7) كتب بهامش الأصل : فوق «فقد» حرف «غ»، وفوق «وجب» حرف «س» و «فليتوضأ»، وعليها «صح»، «ح»، «صح».

(8) هكذا رسمت في الأصل و (ج) و (د).

(9) في (ج) : «عن».

(10) رسمت في الأصل بالوجهين الوضوء والوضوء، وضبطت في (ج) بالضم فقط.

(11) في (ب) و (د) : «فقال».

(12) بهامش «ولكن» عليها «طع».

(13) في (ج) : «ثم صلى فقلت»، بإسقاط «قال».

(14) في (ج) : «إن هذه الصلاة».

(15) بهامش الأصل : «وقال» «غ».

(16) بهامش الأصل : «ثم عدت»، وفوقها «ت».

## 16 - الْوُضُوءُ مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ

- 108 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ :  
قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَجَسَّهَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَلَامَسَةِ، فَمَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ، فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ<sup>(2)</sup>.
- 109 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ : مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ<sup>(3)</sup>.
- 110 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ<sup>(4)</sup>.

## 17 - الْعَمَلُ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ<sup>(5)</sup>

- 111 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(6)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ<sup>(7)</sup> فِي الْمَاءِ، فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ<sup>(8)</sup>، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ<sup>(9)</sup> بِيَدَيْهِ<sup>(10)</sup>، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ<sup>(11)</sup> كُلَّهُ.
- 112 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنْاءٍ، - هُوَ الْفَرْقُ<sup>(12)</sup> - مِنَ الْجَنَابَةِ.

(1) هكذا في الأصل و (ج) : «عن أبيه عبد الله بن عمر» وفي (ب) «عن أبيه» فقط.

(2) ضبطت في الأصل بضم الواو وفتحها معا.

(3) ضبطت في الأصل بفتح الواو وفي الهامش : «قال ابن نافع، قال مالك : وذلك أحب ما سمعت إلي».

(4) رسمت في الأصل بالوجهين : «الوضوء» و «الوضوء».

(5) بهامش الأصل : «الغسل من الجنابة» وعليها حرف «ح».

(6) بهامش الأصل : «زوج النبي» و فوقها «ص».

(7) رسم فوق أصابعه «ح» و «ح» وفي الهامش : «أصابعه» وعليها «ح» و «ح».

(8) رسمت في الأصل بفتح العين وسكونها معا، وفي (ج) : بفتح العين فقط.

(9) ضبطت في الأصل بفتح الراء، وسكونها معا، وعليها «ح»، وبالهامش : «غرفة»، وعليها «ح».

(10) رسمت في الأصل بالوجهين : «بيديه» و فوقها «بيده»، وفي (ب) : «بيده»، وسقطت من (ج).

(11) في الأصل «جلده» عليها «ح» صح، وبالهامش : «جسده» وعليها «صح».

(12) ضبطت في الأصل وفي (ب) و (ج) بفتح الراء وسكونها معا، وعند بشار يفتح الراء فقط، وبهامش الأصل : «قال ابن وضاح : هو ثلاثة

أصع، ويقال : أصع، وأصله : أصرع. والصاع أربعة أمداد، وبهامش (ب) : «قال ابن وهب : الفرق مكبال من خشب».



113 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَاغْرَغَ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى، فَعَسَلَهَا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَنَضَحَ فِي عَيْنَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اغْتَسَلَ وَأَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ<sup>(1)</sup>.

114 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ سُنِلَتْ عَنْ غُسْلِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَتْ : لِيُخْفِنَ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنَ الْمَاءِ، وَلِتَضَعَتْ<sup>(2)</sup> رَأْسَهَا بِيَدَيْهَا.

### 18 - وَاجِبُ الْغُسْلِ إِذَا انْتَهَى الْخِتَانَانِ<sup>(3)</sup>

115 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَعَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يَقُولُونَ : إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ.

116 - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(4)</sup> مَا يُوجِبُ الْغُسْلُ ؟ فَقَالَتْ : هَلْ تَذَرِي مَا مِثْلُكَ<sup>(5)</sup> يَا أبا سَلَمَةَ ؟ مِثْلُ<sup>(6)</sup> الْفُرُوجِ يَسْمَعُ الدِّيَكَةَ تَصْرُخُ، فَيَصْرُخُ<sup>(7)</sup> مَعَهَا : إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ.

117 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ أَتَى عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ فَقَالَ لَهَا : لَقَدْ شَقَّ<sup>(8)</sup> عَلَيَّ الْخِتْلَافُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَمْرِ، إِنِّي لِأَعْظِمُ أَنْ أَسْتَقْبِلَكَ بِهِ، فَقَالَتْ : مَا هُوَ ؟ مَا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أَمَّاكَ فَسَلْنِي عَنْهُ، فَقَالَ : الرَّجُلُ يُصِيبُ

(1) رسمت في الأصل دون همز، وفي نسخة (ج) بالهمز.

(2) هكذا ضبطت في الأصل، وفي (ب) و (د) بفتح التاء وضمها، وفتح الغين وكسرها معاً، وفي (ج) بضم التاء وكسر الغين فقط، وضبطت عند بشار بفتح التاء والغين معاً.

(3) بهامش الأصل : «ما يوجب الغسل من التقاء الختاتين، وعليها حرف «خ».

(4) بهامش الأصل : «عليه السلام» وعليها «صح».

(5) رسمت في الأصل : بفتح الميم والتاء، وبكسر الميم وسكون التاء معاً، وفي (ج) و (د) وعند بشار بفتح الميم والتاء فقط.

(6) في (ج) : «مثل» بفتح الميم والتاء.

(7) هكذا في الأصل : بكسر الراء وفي (ج) بضم الراء.

(8) ضبطت في الأصل : بضم الشين، وعند بشار بفتحها.

أَهْلَهُ، ثُمَّ يُكْسِلُ<sup>(1)</sup> وَلَا يُنْزِلُ، فَقَالَتْ : إِذَا جَاوَزَ الْخَيْتَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ : لَا أَسْأَلُ عَنْ هَذَا أَحَدًا بَعْدَكَ أَبَدًا.

118 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيَّ<sup>(2)</sup> سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ أَهْلَهُ، ثُمَّ يُكْسِلُ<sup>(3)</sup> وَلَا يُنْزِلُ، فَقَالَ لَهُ<sup>(4)</sup> زَيْدٌ<sup>(5)</sup> : يَغْتَسِلُ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ : إِنَّ أَبِي بْنَ كَعْبٍ كَانَ لَا يَرَى الْغُسْلَ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ : إِنَّ أَبِي بْنَ كَعْبٍ نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ.<sup>(6)</sup>

119 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : إِذَا جَاوَزَ الْخَيْتَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ<sup>(7)</sup>.

(1) ضبطت «يكسل» في (ب) و (ج) بفتح الياء وضمها معا، وفي هامش الأصل : «قال العجاج :

أظنت الدهنا وظن محمل أن الأمير بالقضاء يعجل  
عن كسلاتي والحصان بكسل عن السفاد وهو طريف هيكل

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى : سمعت رواية ينشد بها : يكسل بضم الياء - وسمعت غيره من ربيعة الجوع يرويه : يكسل . من الألفاظ ليعقوب . قال الوقشي في التعليق على الموطأ 92/1 : «يقال : أكسل الرجل يكسل إذا عجز عن الجماع، وهذا هو المشهور في اللغة، وكسل عن الأمر يكسل كسلا». وانظر : لسان العرب لابن منظور : مادة كسل.

(2) قال ابن الحذاء في التعريف 260/2 رقم 230 : «محمود بن لبيد الأنصاري، قال البخاري : أنصاري أشهلي، وقال غيره : هو محمود بن لبيد بن عقبة بن نافع بن امرئ القيس الأنصاري من الأوس، له صحبة، توفي بالمدينة سنة ست وسبعين، وقيل ثلاث وسبعين».

(3) في (ب) و (د) : «يكسل» بضم الياء وفتحها معا. وفي الهامش : «يكسل» فوقها «ع» صبح . قال القاضي عياض مشارق الأتوار 347/1 : «قوله : الرجل يكسل ولا ينزل، ضبطناه على القاضي أبي عبد الله التميمي، عن الجبائي بفتح الياء وضمها ثلاثي ورباعي، وحكى صاحب الأفعال كسل بكسر السين فتر، وأكسل في الجماع ضعف عن الإنزال. وقوله أعوذ بك من العجز والكسل الكسل فترة تقع بالنفس وتبطل عن العمل».

(4) ثبت «له» في الأصل، ورسم فوقها «خ» ولم يشنها الأعظمي.

(5) في (ب) : «زيد بن ثابت».

(6) بهامش الأصل : «روى عبيد الله والقعنبي : قبل يموت، وروى ابن وضاح كما في الكتاب» ووهب الأعظمي فقرأ : (قبل يموت) : (قل أن يموت). ولا توجد (أن) أصلا. وبهامش (ب) : «قبل يموت»، وقال ابن الوضاح : وهو في النص منكز.

قال الوقشي في التعليق على الموطأ 94/1 : «قبل يموت، كذا الرواية، ويروى أيضا قبل أن يموت، والعرب تحذف أن الناصبة للفعل، وترفع الفعل».

(7) ضبطت في (ب) بالوجهين بفتح العين وضمها معا.



## 19 - وَضُوءٌ<sup>(1)</sup> الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطْعَمَ<sup>(2)</sup> قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

120 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَصِيْبُهُ جَنَابَةٌ مِنَ اللَّيْلِ<sup>(3)</sup>، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمَ».

121 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلَا يَتِمُّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

122 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطْعَمَ وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ طَعِمَ أَوْ نَامَ.

## 20 - إِعَادَةُ الْجُنُبِ الصَّلَاةَ، وَغُسْلُهُ إِذَا صَلَّى وَلَمْ يَذْكُرْ، وَغُسْلُهُ ثَوْبَهُ

123 - مَالِك، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ<sup>(4)</sup>، أَنَّ عَطَاءَ<sup>(5)</sup> بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ أَنْ امْكُثُوا<sup>(6)</sup> فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ وَعَلَى جِلْدِهِ أَثَرُ الْمَاءِ.

124 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الصَّلْتِ، أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

(1) رسمت في الأصل دون همز.

(2) بهامش الأصل : «قبل أن يغتسل»، وعليها «ح» وما يشبه «لا» و«ت». وأثبتها الأعظمي في المتن. وعليها عنده : «ح هت»، وفي (د) : «قبل أن يغتسل»، وفي (ش) «دونها».

(3) رسمت كلمة الليل بلام واحدة في (ج).

(4) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى في القسم المتصم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم 318 : «إسماعيل بن أبي حكيم مولى لبيبي عدي بن نوفل بن عبد العزيز بن قصي، من لا يعرف ولاؤهم ولا نسبهم إلى وده آل الزبير بن العوام، وكان كاتباً لعمر بن عبد العزيز، وتوفي سنة ثلاثين ومئة، وكان قليل الحديث». وانظر التعريف لابن الجلاء 212/2.

(5) رسمت في الأصل دون همز.

(6) ضبطت «أن» في الأصل بضم النون وكسرها.

(7) ضبطت في الأصل : «زيد» و«زيد» معاً، ولم يشر الأعظمي إلى ذلك ورسمت في (ج)، وعند بشار : زيد بضم الزاي بعدها ياء مفتوحة بعدها ياء ساكنة، وضبطها ابن ماكولا بياء معجمة باثنتين من تحتها مكررة. انظر الإكمال : 171/4.

إِلَى الْجُرُفِ<sup>(1)</sup>، فَتَنَظَرَ فَإِذَا هُوَ قَدْ احْتَلَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَغْتَسِلْ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أَرَانِي<sup>(2)</sup> إِلَّا قَدْ احْتَلَمْتُ وَمَا شَعَرْتُ، وَصَلَّيْتُ وَمَا اغْتَسَلْتُ، قَالَ : فَأَغْتَسَلْ وَغَسَّلَ مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ، وَنَضَحَ مَا لَمْ يَرِ، وَأَذَّنَ أَوْ أَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ارْتِفَاعِ الصُّحَى<sup>(3)</sup> مُتَمَكِّنًا<sup>(4)</sup>.

125 - مَالِك، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ غَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْجُرُفِ، فَرَأَى فِي ثَوْبِهِ احْتِلَامًا، فَقَالَ : لَقَدْ ابْتَلَيْتُ بِالِاحْتِلَامِ مِنْذُ وَلَيْتُ أَمَرَ النَّاسَ، فَأَغْتَسَلْ وَغَسَّلَ مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ مِنَ الْإِحْتِلَامِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

126 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْجُرُفِ، فَوَجَدَ فِي ثَوْبِهِ احْتِلَامًا فَقَالَ : إِنَّا لَمَّا أَصَبْنَا التَّوَذُّكَ لَأَنَّتِ الْعُرُوقُ، فَأَغْتَسَلْ وَغَسَّلَ الْإِحْتِلَامَ مِنْ ثَوْبِهِ، وَعَادَ لِبَصَلَاتِهِ.

127 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ<sup>(5)</sup>، أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِي<sup>(6)</sup>، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَرَّسَ بِنَعْصِ الطَّرِيقِ، قَرِيبًا مِنْ بَعْضِ الْمِيَاهِ، فَاحْتَلَمَ عُمَرُ وَقَدْ كَادَ أَنْ يُصْبِحَ، فَلَمْ يَجِدْ مَعَ الرُّكْبِ مَاءً، فَرَكِبَ حَتَّى جَاءَ

(1) في (ب) : «الجوف» و بهامش الأصل : «على فرسخ من المدينة، وهي أرض طيبة الزرع، كثيرة الحب والتمير، وأما القناة فحبه بلا تين، والحرار حب بلا تين. كذا». أخر في النهاية في غريب الحديث 117/4 : «القناة واد من أودية المدينة، عليه حرث ومال وزرع وقد يقال فيه : وادي قناة، وهو غير مصروف». وفي مشارق الأنوار 250/1 : «الحرار بفتح الحاء وراثة مهملة أولاهما مشددة، موضع بحير وقال الجوهري موضع بالمدينة وقال عيسى بن دينار ماء بالمدينة وقيل واد من أوديتها».

(2) في (ج) : «أرى» بضم الألف، وفتح الراء.

(3) ضبطت في الأصل بضم الفصاد وفتحها وعليها «في صبح» وبالهامش «الصباح».

(4) قال محمد بن عبد الملك بن أبين : «أسقط يحيى من الإسناد عروة بن الزبير، وإنما انحفظ عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن الصلت. كما رواه الرواة عن مالك» : انظر أخبار الفقهاء والمحدثين : 350.

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 333/2 : «وفي باب إعادة الجنب : هشام بن عروة، عن زيد بن الصلت، كذا رواه يحيى، وسطر الرواة يقولون فيه : هشام بن عروة عن أبيه عن زيد، وفيه عبد الرحمن بن حاطب أنه اعتمر مع عمر، كذا يقوله مالك، وسائر أصحاب هشام يقولون : عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه، ولم يدرك عبد الرحمن عمر».

(5) بهامش الأصل : «هو مقطوع، لم يلق يحيى عمرو، وإنما هو عن أبيه عبد الرحمن عن عمرو، هكذا يقوله جميع أصحاب هشام». وذكر ابن الحذاء في التعريف 636/3 رقم 602، أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة، يقال : إنه ولد في خلافة عثمان بن عفان، ومن قال : عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب سمع عمر فهو خطأ. وانظر : التاريخ لابن معين 99/3 رقم 406 و 254/3 رقم 1195.

(6) عند بشار : «العاص».



الْمَاءُ<sup>(1)</sup> فَجَعَلَ يُغْسِلُ مَا رَأَى مِنْ ذَلِكَ الْإِحْتِلَامِ حَتَّى اسْفَرَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُو بْنُ الْعَاصِي<sup>(2)</sup> أَصْبَحْتَ وَمَعَنَا ثِيَابٌ، فَذَعْ ثَوْبَكَ يُغْسَلُ. فَقَالَ لَهُ<sup>(3)</sup> عُمَرُو بْنُ الْخَطَّابِ : وَاعْجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْعَاصِي<sup>(4)</sup>، لَيْسَ كُنْتُ تَجِدُ ثِيَابًا، أَفَكُلُّ النَّاسِ يَجِدُ ثِيَابًا، وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتُهَا لَكَانَتْ سُنَّةً، بَلْ أُغْسِلُ مَا رَأَيْتُ وَأَنْضِجُ<sup>(5)</sup> مَا لَمْ أَرِ.

128 - قَالَ يَحْيَى<sup>(6)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ وَجَدَ فِي ثَوْبِهِ أَثَرَ احْتِلَامٍ، وَلَا يَذَرِي مَتَى كَانَ، وَلَا يَذْكُرُ شَيْئًا رَأَاهُ<sup>(7)</sup> فِي مَنَامِهِ، قَالَ : لِيُغْتَسِلَ مِنْ أَحَدِثِ نَوْمٍ نَامَهُ، فَإِنْ كَانَ قَدْ<sup>(8)</sup> صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّوْمِ، فَلْيُعِيدَ مَا كَانَ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّوْمِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا احْتَلَمَ، وَلَا يَرَى<sup>(9)</sup> شَيْئًا، وَيَرَى وَلَا يَحْتَلِمُ، فَإِذَا وَجَدَ فِي ثَوْبِهِ مَاءً فَعَلَيْهِ الْغَسْلُ، وَذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَعَادَ مَا كَانَ صَلَّى لِأَخِيرِ نَوْمٍ نَامَهُ، وَلَمْ يُعِيدَ مَا كَانَ قَبْلَهُ.

## 21 - غَسَلَ الْمَرْأَةُ إِذَا رَأَتْ فِي الْمَنَامِ<sup>(10)</sup> مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ

129 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ<sup>(11)</sup> الْمَرْأَةُ تَرَى فِي الْمَنَامِ<sup>(12)</sup> مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ، أَتَغْتَسِلُ؟، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «نَعَمْ فَلْيَغْتَسِلِ».

(1) في هامش الأصل : «ذكر أن الماء الذي جاء هو ماء الروحانيات، وتوقها «ج».

(2) عند بشار : «العاصي».

(3) في (ش) : «فقال عمر».

(4) عند بشار : «العاصي».

(5) رسمت في الأصل بفتح الصاد وكسرها معاً. وعند بشار بكسر الصاد فقط.

(6) في (ب) وعند بشار : «قال مالك» فقط، وبهامش (ب) : «قال يحيى»، وعليها «طع زع سر».

(7) عند بشار : «رأى».

(8) عند بشار : «فإن كان صلى» دون قد.

(9) بهامش الأصل : «فلا يرى»، عليها «عت».

(10) بهامش الأصل : «النوم» وعليها (معاً)، وفي (ج) وعند بشار : المنام فقط. وفي (ب) : «غسل المرأة إذا رأت مثل ما يرى الرجل» دون ذكر النوم أو المنام.

(11) في (ب) و (ج) زيادة التصلة.

(12) بهامش الأصل : «النوم في «ح».





بأن يُصِيبَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَأَمَّا النِّسَاءُ<sup>(1)</sup> الْحَرَائِرُ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ فِي يَوْمِ الْآخَرَى، فَأَمَّا أَنْ يُصِيبَ الْجَارِيَةَ، ثُمَّ يُصِيبَ الْآخَرَى وَهُوَ جُنُبٌ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ<sup>(2)</sup>.

135 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ<sup>(3)</sup> مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ جُنُبٍ، وَضَعَ لَهُ مَاءٌ يَغْتَسِلُ بِهِ<sup>(4)</sup> فَسَهَا، فَأَدْخَلَ أَصْبَعَهُ فِيهِ لِيَعْرِفَ حَرَّ الْمَاءِ مِنْ بَرْدِهِ.

قَالَ مَالِكٌ : إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ أَصَابِعَهُ<sup>(5)</sup> أَذَى<sup>(6)</sup>، فَلَا أَرَى ذَلِكَ يُنَجِّسُ<sup>(7)</sup> عَلَيْهِ الْمَاءَ.

### 23 - التَّيْمُمُ<sup>(8)</sup>

136 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(9)</sup>، أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ<sup>(10)</sup>، أَوْ بَدَاَتِ الْجَيْشِ<sup>(11)</sup>، انْقَطَعَ عَقْدُ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى التَّيْمَامِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ،

(1) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ دُونَ هَذَا : «النِّسَاءُ»، وَفِي (ج)، وَعِنْدَ بَشَّارٍ بِأَنَّهَا التَّيْمَمُ.

(2) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ 146/1 : «وَفِي الْمَوْطَأِ : (لَا بَأْسَ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ). كَذَا الْبُحَّارِيُّ بْنُ يَحْيَى وَلِغَيْرِهِ مِنْ رَوَاةِ الْمَوْطَأِ (جَارِيَتِهِ) عَلَى الثَّنِيَّةِ، وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ وَوَضْعُ الْمَسْأَلَةِ، وَتَخْرُجُ الرِّوَايَةُ الْأُولَى أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الْجَارِيَةَ بَعْدَ وَطْئِهِ زَوْجَتَهُ وَقَبْلَ غَسْلِهِ، فَتُسْقِطُ الرِّوَايَةُ وَتُضَحَّكُ، نَبِهَ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ».

(3) فِي (ج) : «سُئِلَ».

(4) سَقَطَتْ «بِهِ» مِنْ (ج).

(5) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «فِي ع : إِصْبَعُهُ، وَفَوْقَهَا هـ. و «إِصْبَعُهُ وَفَوْقَهَا «أَصْبَعُهُ»، وَكَذَلِكَ : «أَصْبَعِيهِ» وَعَلَيْهَا هـ. وَهِيَ رِوَايَةُ (ج)، وَفِي (ش) بِالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ.

(6) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ بِالْأَلْفِ.

(7) فِي (ج) وَعِنْدَ بَشَّارٍ «يُنَجِّسُ» بِكَسْرِ الْحِيمِ الْمُشَدَّدَةِ.

(8) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ آخِرِهِ وَعَلَيْهِ «صَحَّ»، وَبِهَامِشِ الْأَصْلِ : «مَا جَاءَ فِي «. وَفِي (ج) : «التَّيْمُمُ»، وَفِي هَامِشِ (ب)، وَفِي (ش) : «فِي التَّيْمُمِ».

(9) فِي (ب) : «زِيَادَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(10) فِي (ب) : «بِالْبَيْدَاءِ». قَالَ الْبُيُونِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْمَوْطَأِ 465/1 : «الْبَيْدَاءُ الْكَدْبَةُ الَّتِي تَبْدُو لِلنَّظَرِ». قَالَ الْوُقَشِيُّ فِي التَّلْقِينِ عَلَى الْمَوْطَأِ 99/1 : «الْبَيْدَاءُ الْفَلَاةُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَبِيدُ مِنْ سُلْكِهَا، أَيْ : تَهْلِكُ، وَهِيَ أَحَدُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى فِعْلَاءَ، وَلَا أَفْعَلَ لَهَا كَالشِّبْرَاءِ وَالطَّرْفَاءِ».

(11) قَالَ الْوُقَشِيُّ فِي التَّلْقِينِ عَلَى الْمَوْطَأِ 99/1 : «ذَاتُ الْجَيْشِ فَلَاةٌ بِنَاحِيَةِ مَكَّةَ حَرَسَهَا اللَّهُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لَمَّا جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَنْبَاءِ : أَنَّ جَيْشًا يَغْزُو الْكَعْبَةَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَإِذَا صَارَ بِهِذِهِ الْفَلَاةُ خَسَفَتْ بِهِمُ الْأَرْضُ، فَلَا يَنْجُو مِنْهُمْ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، يَقْلِبُ وَجْهَهُ عَلَى قَفَاءِهِ».

وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا : أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ، أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَالنَّاسَ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ<sup>(1)</sup> : فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاصْبِعُ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ : حَبِستَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسَ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقَاتَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ<sup>(2)</sup> يَدَهُ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْتَنِعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ<sup>(3)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى آيَةَ التِّيمَمِ، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ : مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَتْ : فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ<sup>(4)</sup>.

137 - قَالَ يَحْيَى : سُئِلَ<sup>(5)</sup> مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ لِصَلَاةٍ حَضَرَتْ، ثُمَّ حَضَرَتْ صَلَاةٌ أُخْرَى، أَيْتَمَّمَ لَهَا، أَمْ يَكْفِيهِ تَيَمُّمُهُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : بَلْ يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَنَفَّى الْمَاءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَمَنْ ابْتَنَفَى الْمَاءَ فَلَمْ يَجِدْهُ، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ.

138 - قَالَ يَحْيَى<sup>(6)</sup> : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ، أَيُّوْمُ أَصْحَابِهِ وَهُمْ عَلَى وُضُوءٍ ؟ قَالَ : يَوْمُهُمْ غَيْرُهُ أَحَبُّ<sup>(7)</sup> إِلَيَّ، وَلَوْ أَنَّهُمْ هُوَ لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا.

(1) في الأصل : «عائشة» و«فوقها» ص. وفي (ب) : «قالت عائشة»، وعليها (عت). وفي (ج) و (د) : «قالت» فقط.

(2) هكذا في الأصل و (ب) و (ج) «يطعن» بضم العين، وهو ما عند بشار.

(3) في هامش الأصل : «رواه البخاري في كتاب التفسير، فقام بالقاف. وفيه : حين أصبح على غير ماء، وكذا هو فيه من رواية المروزي من حديث التميمي، وفي رواية الجرجاني : فقام حتى أصبح، وضواية : فقام حتى أصبح كما قال يحيى وغيره».

(4) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 1/179 : «وفي التيمم : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح، وكذا في الموطأ من رواية يحيى والقعنبي، وكذا رواه مسلم عن ابن القاسم عن مالك، ورواه البخاري عنه في التفسير : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أصبح على غير ماء، وكذا رواه عن التميمي في رواية المروزي، وعند الجرجاني : فقام حتى أصبح، وليس شيء، وعند ابن السكيت : فقام حتى أصبح مثل رواية يحيى، وهو الصواب».

(5) في (ب) : «سئل» دون واو، وعليها «ص».

(6) ألحقت بهامش الأصل، وعليها «ص».

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/103 : «كذا الرواية، وكان الوجه أن يؤمهم، ولكن العرب قد يحلفون «أن» في بعض المواضع، يرفعون الفعل المضارع كقوله تعالى : «قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون» [الزمر 64]، وقول مالك هذا كقولهم : «تسمع بالمعدي خير من أن تراه».



139 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(11)</sup> فِي رَجُلٍ تَيَمَّمَ حِينَ لَمْ يَجِدْ مَاءً<sup>(12)</sup> ، فَقَامَ فَكَبَّرَ<sup>(13)</sup> وَدَخَلَ فِي الصَّلَاةِ ، فَطَلَعَ<sup>(14)</sup> عَلَيْهِ إِنْسَانٌ مَعَهُ مَاءٌ ، قَالَ<sup>(15)</sup> : لَا يَقْطَعُ<sup>(16)</sup> صَلَاتَهُ<sup>(17)</sup> بَلْ يُتِمُّهَا بِالتَّيْمُمِ ، وَلْيَتَوَضَّأْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الصَّلَاةِ<sup>(18)</sup> .

140 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(19)</sup> : مَنْ قَامَ<sup>(20)</sup> إِلَى الصَّلَاةِ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً<sup>(21)</sup> ، فَعَمِلَ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ<sup>(22)</sup> مِنَ التَّيْمُمِ ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَلَيْسَ الَّذِي وَجَدَ الْمَاءَ بِأَطْهَرَ مِنْهُ ، وَلَا أَمَّ صَلَاةً ؛ لِأَنَّهُمَا أَمْرَا جَمِيعَا ، فَكُلُّ عَمَلٍ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ ، وَإِنَّمَا الْعَمَلُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْوُضُوءِ<sup>(23)</sup> لِمَنْ وَجَدَ الْمَاءَ ، وَالتَّيْمُمِ<sup>(24)</sup> لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ .

141 - قَالَ<sup>(25)</sup> مَالِكٌ<sup>(26)</sup> فِي الرَّجُلِ الْجُنُبِ : إِنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَيَقْرَأُ حِزْبَهُ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَيَتَنَفَّلُ مَا لَمْ يَجِدْ مَاءً<sup>(27)</sup> ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ بِالتَّيْمُمِ .

(11) في (د) «قال مالك» .

(12) كتب في الأصل فوق كل من «ماء» و «قام» (صح) ، وبالهامش : «الماء فأقام» ؛ وعليها «لاين مقبل» .

(13) أثبت الأعظمي «وكبر» بالواو خلافا للأصل .

(14) بهامش الأصل : «فاطلع» وعليها «ج» و «ص» .

(15) كتب عليها في الأصل : «صح» وبالهامش «فقال» وكتب عليها «صح» أيضا . وفي (ج) : «فقال» .

(16) ضبطت بضم العين وسكونها وكتب عليها «مع» .

(17) بهامش الأصل : «الصلاة» وعليها «غ» ولم يثبت الأعظمي الرمز مع وضوحه .

(18) بهامش الأصل : «الصلاة» وعليها «ج» .

(19) بهامش الأصل : «قال يحيى» ، وفوقها «صح» .

(20) في (د) : «ومن قام» .

(21) في (ب) «ماء» .

(22) كتب في الأصل فوق «أمره» و «الله» «صح» ، وبالهامش : «أمر الله وعليها «ب» ، وقرأها الأعظمي «ج» .

(23) في (ب) : «واقفا العمل في الوضوء لمن وجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة» .

(24) ضبطت الميم في (ج) بالضم .

(25) في طبعة بشار : «وقال مالك» .

(26) بهامش الأصل : «قال يحيى» ، وعليها «صح» .

(27) بهامش الأصل : «الماء» وفوقها «ص» .

## 24 - الْعَمَلُ فِي التَّيْمُمِ

- 142 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنَ الْجُرُفِ<sup>(1)</sup>، حَتَّى إِذَا كَانَ<sup>(2)</sup> بِالْمِرْبَدِ، نَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(3)</sup> فَتَيَمَّمُ ضَعِيدًا طَيِّبًا، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ<sup>(4)</sup> وَنَذِيهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى.
- 143 - مَالِك<sup>(5)</sup>، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَيَمَّمُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.
- 144 - وَسَبِيلُ مَالِكِ<sup>(6)</sup> : كَيْفَ التَّيْمُمُ، وَأَيْنَ يُبْلَغُ<sup>(7)</sup> بِهِ ؟ فَقَالَ : يَضْرِبُ ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ<sup>(8)</sup>، وَضَرْبَةً لِيَدَيْهِ، وَيَمَسُّحُهُمَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

25 - تَيَمُّمُ الْجُنُبِ<sup>(9)</sup>

- 145 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ<sup>(10)</sup>، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَنِ الرَّجُلِ الْجُنُبِ يَتَيَمَّمُ، ثُمَّ يَذْرُكُ الْمَاءَ، فَقَالَ سَعِيدٌ : إِذَا أَذْرَكَ الْمَاءَ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ<sup>(11)</sup> لِمَا يَسْتَقْبِلُ<sup>(12)</sup>.
- 146 - قَالَ يَحْيَى<sup>(13)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِي مَنْ احْتَلَمَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ<sup>(14)</sup> إِلَّا عَلَى<sup>(15)</sup>

(1) لم يقرأ الأعظمي «من الجرف» مع وضوحها في لحن الأصل، وحسبها رواية أخرى، وليست كذلك. وفي (ب) : «الجوف».

(2) بهامش الأصل : «كان»، وعليها «صح»، وقوقها «ح». وفي (ج) وطبعة بشار «كانا».

(3) في (ج) : «عبد الله بن عمر».

(4) في طبعة بشار : «فمسح وجهه».

(5) بهامش الأصل : «قال يحيى» وقوقها «ح» و«ج».

(6) في (ج) و (د) : «قال يحيى» مثل مَالِكِ.

(7) أثبتها الأعظمي بفتح الباء وضبط اللام خلافاً للأصل. وهي في طبعة بشار بفتح الباء.

(8) بهامش الأصل : «لوجه» وعليها «ص».

(9) كتب بهامش الأصل : «في» بخط باهت وعليها (صح).

(10) في (ب) : «زيادة» الأسلمي.

(11) ضبطت في (ج) بفتح العين.

(12) في (ج) : «يستقبل» بضم الياء، وفتح الباء.

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 379/2 : «في الموطأ في باب تيمم الجنب قوله عن الرجل يتيمم ثم يذرك الماء : قال سعيد : عليه

الغسل كذا عند شيوخنا في رواية يحيى، وعند غيره في بعض الروايات عن عبد الله عن يحيى عن الرجل الجنب وهو الصواب».

(13) في (ب) : «قال مَالِك».

(14) في (ب) : «على ماء».

(15) في طبعة بشار إلا قدر الوضوء دون «على».



قَدْرٌ<sup>(1)</sup> الْوُضُوءِ<sup>(2)</sup>، وَهُوَ لَا يَعْطَشُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَاءَ، قَالَ : يَغْسِلُ بِذَلِكَ الْمَاءِ فَرْجَهُ، وَمَا أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ الْأَدَى<sup>(3)</sup>، ثُمَّ يَتِيمَمُ<sup>(4)</sup> صَعِيداً طَيِّباً كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(5)</sup>.

147 - قَالَ يَحْيَى<sup>(6)</sup> : وَسُئِلَ<sup>(7)</sup> مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ جُنِبَ، أَرَادَ أَنْ يَتِيمَمَ، فَلَمْ يَجِدْ تُرَاباً إِلَّا تُرَابَ سَبْخَةٍ<sup>(8)</sup>، هَلْ يَتِيمَمُ<sup>(9)</sup> بِالسَّبَاخِ؟ وَهَلْ تُكْرَهُ<sup>(10)</sup> الصَّلَاةُ فِي السَّبَاخِ؟ قَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي السَّبَاخِ، وَالتَّيْمَمِ<sup>(11)</sup> مِنْهَا، لَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ : «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً». [المائدة : 6] فَكُلُّ مَا كَانَ صَعِيداً، فَهُوَ يُتِيمَمُ بِهِ، سَبَاخاً<sup>(12)</sup> كَانَ أَوْ غَيْرَهُ<sup>(13)</sup>.

## 26 - مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

148 - مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا يَحِلُّ لِي مِنْ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارُهَا، ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا».

(1) رسمت «قدر» في الأصل بفتح الدال وسكونها وكتب عليها «معا».

(2) رسمت في الأصل بالوجهين «الْوُضُوءُ» و«الْوُضُوءُ».

(3) رسمت في الأصل و (ب) بالألف.

(4) ضبطت في الأصل : «يتيمم» بفتح الياء وضمها معا.

(5) سقطت عز وجل من (ب)، ومن طبعة بشار 102/1.

(6) في (ب) «وسئل مالك».

(7) في (ش) دون واو.

(8) في (ب) : «سَبْخَةٌ» سكون الباء. قال اليفرنى التلمساني في الاقتضاب 87/1 : «السبخة» أرض ذات ملح ونوع، وقد سيخت الأرض وأسيخت».

(9) ضبطت في الأصل و (ب) بفتح الياء وضمها معا. وفي طبعة بشار بفتح الياء فقط.

(10) ضبطت تكره في الأصل بالياء والتاء المضمومتين، وكتب فوقها «معا». وفي طبعة بشار بالتاء المضمومة فقط.

(11) ضبطت في الأصل بفتح الميم وكسرهما معا، وفي طبعة بشار بكسر الميم فقط.

(12) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 104/1 : «سباخا كان أو غيره، كذا الرواية، وكان الوجه : أو غيرها، لأن السباخ مؤنثة، وهي جمع سبخة، ولكنه ذكر الضمير على معنى الجمع».

(13) بهامش الأصل : «ابن راهويه وحده ينع من التيمم بالسباخ، وحكاها الباجي عن مجاهد».

149 - مَالِك، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ مُضْطَجِعَةً<sup>(1)</sup> مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّهَا وَثَبَتْ وَثْبَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا لَكَ لَعَلَّكَ نَفِسْتَ<sup>(2)</sup> ؟». يَعْنِي الْحَيْضَةَ<sup>(3)</sup>. قَالَتْ<sup>(4)</sup> نَعَمْ. قَالَ : «شَدَّيْ عَلَى نَفْسِكَ إِزَارَكَ، ثُمَّ عُدِّي إِلَى مُضْجَعِكَ<sup>(5)</sup>».

150 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ<sup>(7)</sup> يَسْأَلُهَا، هَلْ يُبَاشِرُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ؟ فَقَالَ<sup>(8)</sup> لَيْسَ إِزَارُهَا عَلَى أَسْفَلِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا إِنْ شَاءَ<sup>(9)</sup>.

151 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلَا عَنْ الْحَائِضِ، هَلْ يُصَيِّبُهَا زَوْجُهَا إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ ؟ فَقَالَا : لَا حَتَّى تَغْتَسِلَ.

(1) في الأصل : «مضجعة» وعليها «صح».

(2) ضبطت «نفست» في الأصل و(ج) بفتح النون وضمها معاً، وفي طبعة بشار بفتح النون فقط. وبهاش الأصل : «يقال : نفست المرأة ونفست إذا حاضت». ورواه في غريب الحديث لابن قتيبة عن الأصمعي. ابن الفوطي كذلك من النفاس بالضم في النون، والفتح، ومنهم من يقول : نفست بفتح النون في الحيض، وضم النون من النفاس، حكاه الخطابي واختاره. وانظر التعليق على الموطأ للموقشي 1/105.

(3) ضبطت في الأصل بفتح الحاء وكسرها وكتب فوقها «معاً». وفي طبعة بشار بفتح الحاء فقط. وفي (ج) : «يعني الحيض».

(4) في (ج) : «قالت».

(5) ضبطت في الأصل بفتح الجيم وكسرها معاً، وفي طبعة بشار بفتح الجيم فقط.

(6) هكذا في الأصل وعليها «صح» على أنها مسموعة. وفي الهامش «عبيد الله» وكتب فوقها «خ» «لأبي عيسى»، وهي رواية طبعة بشار. قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/116 : «في الموطأ في باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض : مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر أرسل إلى عائشة : كذا عند أكثر شيوخنا، ووقع عند ابن سهل لأبي عيسى أن عبيد الله بن عبد الله، ولأين وضاح كما للجماعة، وهو الصواب. وفي باب تقدم النساء والعبيان : عن نافع، عن سالم وعبد الله بن عبد الله بن عمر، كذا عند كافة الرواة، وعند أبي إسحاق بن جعفر من شيوخنا : عن سالم وعبيد الله مصغراً، قال الجاني : عبد الله رواية يحيى، وعبيد الله لغيره من رواة الموطأ، وكذا رده ابن وضاح».

(7) في (ب) : زوج النبي صلى الله عليه وسلم.

(8) هكذا في الأصل «فقال»، وفي (ج) و(ش)، وطبعة بشار : «فقلت»، على أن القائلة هي عائشة رضي الله عنها.

(9) قال محمد بن عبد الملك بن أمين : «هذا وهم، واخفوض أن عبد الله بن عمر أرسل إلى عائشة يسألها وكذلك رواه القعني وابن بكير وغيرهما». انظر أخبار الفقهاء واحدثين 350.



## 27 - طَهَّرَ الْحَائِضُ

152 - مَالِك، عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ أَبِي عُلُقَمَةَ<sup>(1)</sup>، عَنْ أُمِّهِ<sup>(2)</sup> مَوْلَاةٍ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ النِّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالذَّرَجَةِ<sup>(3)</sup>، فِيهَا الْكُرْسُفُ، فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ، فَيَقُولُ لَهَا : لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَرَيْنِ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ. تُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ.

153 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنِ ابْنَةِ<sup>(4)</sup> زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّهُ بَلَغَهَا، أَنَّ نِسَاءً كُنَّ يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جُوفِ اللَّيْلِ، يَنْظُرُونَ إِلَى الطَّهْرِ، فَكَانَتْ تَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ وَتَقُولُ : مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا.

154 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ<sup>(5)</sup> مَالِكٌ عَنِ الْحَائِضِ تَطَهَّرَ فَلَا تَجِدُ مَاءً<sup>(6)</sup>، هَلْ تَتَيَمَّمُ ؟ فَقَالَ<sup>(7)</sup> نَعَمْ : لَتَتَيَمَّمَنَّ، فَإِنْ مَثَلَهَا<sup>(8)</sup> مَثَلُ<sup>(9)</sup> الْجَنْبِ، إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً تَتَيَمَّمَنَّ.

28 - جَامِعُ الْحَيْضَةِ<sup>(10)</sup>

155 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى الدَّمَ : «إِنَّهَا»<sup>(11)</sup> تَدْعُ الصَّلَاةَ.

(1) قال ابن الخدء في التعريف 503/3 رقم 477 : «علقمة بن أبي علقمة. قال البخاري : وهو ابن بلال، مولى عائشة، مدني، سمع أنس، وأمه وأُمُّ أُمِّهِ مَرْجَانَةُ، رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ، كَانَ يَعْلَمُ الْعَرَبِيَّةَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ الْمَنْصُورِ».

(2) قال ابن الخدء في التعريف 771/3 رقم 818 : «أم علقمة بن أبي علقمة، هي مولاة عائشة، كان اسمها علقمة... وقيل إن اسمها مرجانة، قاله البخاري، وقال ابن معين : إن مالكاً يروي فيه عن علقمة ابن أبي علقمة عن أمه علقمة مولاة عائشة، قال ذلك أيضاً سليمان بن بلال، تروي عن عائشة رضي الله عنها».

(3) بهامش الأصل : «بالدرجة» بفتح الدال المشددة، وعليها «صح». وفيه : الدرجة على ثابث الدرج، وكان الأخفش يرويه بالدرجة، ويقول : هو جمع درج مثل خرج وخرجة. وكذلك رواه «ح». الدرجة أيضاً خرقة تدخل في حيا الناقة. وفي (ج) : «بالدرجة» بالهمزة المشددة المكسورة، وسكون الراء. وقد جعل الأعظمي «ح» جيماً خلاقاً للأصل.

(4) بهامش الأصل : «بت»، وفوقها : «ح» و«صح» في «ح».

(5) أضاف الناسخ في الأصل الواو. سئل بالأحمر وعليها «صح». وفي (ج) «سئل».

(6) بهامش الأصل : «الماء»، ولم يقرأها الأعظمي.

(7) في طبعة بشار قال : «دون قال».

(8) ضبطت في (ب) بفتح الميم والثاء، وكسر الميم وسكون الثاء معاً، وفي طبعة بشار مثلاً بكسر الميم وسكون الثاء المثناة وفتح اللام.

(9) في (ب) «مثل» بفتح الميم والثاء.

(10) بهامش الأصل : «الحيض» وعليها حرف «ح».

(11) هكذا في الأصل بكسر الهمزة، وفي طبعة بشار بفتحها.

156 - مَالِك، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى الدَّمَ ؟ قَالَ : تَكْفُ عَنْ الصَّلَاةِ .

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

157 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا حَائِضٌ .

158 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ<sup>(1)</sup>، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنَّى بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، أَنَّهَا قَالَتْ : سَأَلْتُ<sup>(2)</sup> امْرَأَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ : أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ إِحْدَاكُمُ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُضْهُ»<sup>(3)</sup>، ثُمَّ لِيَتَصَحَّ<sup>(4)</sup> بِالْمَاءِ، ثُمَّ لِيَتَّصِلْ فِيهِ .

## 29 - الْمُسْتَحَاضَةُ<sup>(5)</sup>

159 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ<sup>(6)</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَطْهَرُ، أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ<sup>(7)</sup> بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِي .»

(1) كتب في الأصل فوق «أبيه» «ع» و «صبح». وفي هامشه هكذا روى يحيى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه، وهي رواية ابنه عبيد الله عنه، وأمر ابن وضاح بطرح «عن أبيه»، وقال : فاطمة هي زوج هشام، وهو الراوية عنها لا أبوه. انظر : التقصي : 196.

قال الحنفي في أخبار الفقهاء والمحدثين 350 : «زاد يحيى في إسناده «عروة»، وإنما الحديث لهشام عن فاطمة بنت المنذر، وكانت زوجة هشام بن عروة، وكذلك رواه الرواة عن مالك». وقال ابن عبد البر في التمهيد 229/22 : «... هذا خطأ بين وغلط لاشك فيه، وهو من خطأ اليد، وجعل يحيى بالإسناد، لأن عروة لم يرو فقط عن فاطمة هذه». وانظر الإجماع للداني : 240/4.

(2) ترد في الأصل في مواضع كثيرة دون همز.

(3) ضبطت في الأصل بفتح التاء وضمها وكسر الراء، وضم التاء، وفتح القاف، وتشديد الراء المكسورة، وكتب فوقها «معا». وفي طبعة بشار بفتح التاء وضم الراء. وفي هامش الأصل : رواية يحيى : «فلتقرضه»، بضم الراء وتخفيفها، وتابعه عليه ابن بكير وأكثر الرواة. وقال القعني : «فلتقرضه بكسر الراء وتشديد هاء». أهد وقال الأعظمي بدل «وقال القعني» : «وزواء القعني» خلافا للأصل.

(4) رسمت في الأصل بفتح الضاد وكسرها معا، وأثبت الأعظمي الكسر فقط خلافا للأصل. وفي (ج) و (ب) بضم التاء، وفي طبعة بشار بكسر الضاد فقط.

(5) بهامش الأصل : «ما جاء في المستحاضة» وفوقها : «طع» و «وجه» ولم يقرأ الأعظمي غير «وجه».

(6) قال ابن الخذاء في التعريف 772/3 رقم 820 : «هذه فاطمة ابنة أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد الله بن جحش».

(7) في الأصل «ليس»، ورسم فوقها : «ع» و «ب» و «س»، وفي الهامش : «وليس» وكتب عليها «ص» و «وليس» بحضة. وفي طبعة بشار «ليست». ولم يثبت الأعظمي غير علامة «ع» على ليس، و«ص» على «وليس»، وكذا في (ش).



160 - مالك، عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة<sup>(1)</sup> زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أن امرأة كانت تهرأق الدماء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستقنت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «لتنظر إلى عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن<sup>(2)</sup> من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فتترك<sup>(3)</sup> الصلاة قدر ذلك من الشهر<sup>(4)</sup>، فإذا خلقت ذلك فلتغتسل، ثم لتستفر<sup>(5)</sup> بثوب، ثم لتصلي<sup>(6)</sup>».

161 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت<sup>(7)</sup> أبي سلمة، أنها رأت زينب بنت<sup>(8)</sup> جحش<sup>(9)</sup> التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف<sup>(10)</sup>، وكانت تستحاض، فكانت تغتسل وتصلي<sup>(11)</sup>.

(1) بهامش الأصل: لم يسمع سليمان من أبي سلمة. وأبدل الأعظمي «أبي» بـ «أم» خلافا لأصل.

(2) كتب فوق «تحيضهن» في الأصل رمز «ح»، وفي الهامش: «تحيض»، وفوقها «ح». وجعل الأعظمي الحاء جيما خلافا للأصل.

(3) بهامش الأصل: «فلتترك» وعليها «صح». وفي (ش): «فلتركي».

(4) سقطت «قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر» من (ب).

(5) في (ج): «ثم تستفر».

(6) بهامش الأصل «لتصل» كذا وهي رواية (ب).

(7) كتب فوق «بنت» في الأصل «طع»، وتحتها «ابنة»، وأمامها «صح».

(8) في (ج): «ابنة».

(9) بهامش الأصل «قوله: زينب بنت جحش وهم إنما هي أم حبيبة لا زينب، كانت عند النبي عليه السلام، وأمر ابن وضاح بطرح زينب، ولم يحسن الأعظمي قراءتها فقال: قوله: زينب بنت جحش وهم إنما هي أم حبيبة، زينب كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم، وأمر ابن وضاح بطرح حديث...».

(10) بهامش الأصل: «ابن عبد الرحمن» وفوقها «ح» و«صح» ولم يقرأها الأعظمي.

(11) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 316/1: «في الموطأ في حديث المستحاضة أنها رأت زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد

الرحمن بن عوف، وكانت تستحاض، هكذا رواه يحيى وجل أصحاب مالك عنه، وخالفه الناس وقالوا: ذكر زينب وهم، وزينب بنت جحش هي أم المؤمنين، لم تكن قط تحت ابن عوف، وإنما كانت تحت زيد بن حارثة ثم تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتي كانت تحت عبد الرحمن هي أم حبيبة، وهي المستحاضة. وهكذا روى غير واحد في هذا الحديث، وفي رواية ابن عفير أن ابنة جحش لم يسمها، وكذلك في رواية القاضي إسماعيل عن القعني، فسقطت هذه الرواية من الاعتراض. وقال الحرابي: صوابه أم حبيب بغير هاء، واسمها حبيبة، قال الدارقطني: هو الصواب. قال أبو عمر بن عبد البر: وهو قول الأكثر، قال غير واحد: وبنات جحش ثلاث: أم حبيبة، وزينب، وحمنة. قال أبو عمر: إنهن كلهن كن يستحضن ولا يصح، وقيل: بل أم حبيبة وحدها، وقيل بل هي وحمنة، وقيل بل حمنة وحدها، قال أبو عمر: والصحيح أن حمنة وأم حبيبة كانتا تستحاضان، وحكى لنا شيخنا أبو إسحاق اللواتي، عن القاضي ابن سهل، أن القاضي يونس بن مغيث حكى أن بنات جحش الثلاث اسم كل واحدة منهن زينب، وكلهن يستحضن، ولم يبلغني ذلك عن غيره، وسألت شيخنا أبا الحسن بن مغيث حفيده عما حكى لنا عن جده فصحيحه وأثبتته، وإذا ثبت هذا اتفقت الروايات وسقطت من الاعتراض إن شاء الله.

162 - مَالِك، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ<sup>(1)</sup>، أَنَّ الْقَعْقَاعَ بْنَ حَكِيمٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَسْأَلُهُ، كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ، فَقَالَ : تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ<sup>(2)</sup>، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَشْفَرَتْ.

163 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ غَسْلًا<sup>(3)</sup> وَاحِدًا، ثُمَّ تَتَوَضَّأَ بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

164 - قَالَ يَحْيَى<sup>(4)</sup> : قَالَ مَالِكٌ<sup>(5)</sup> الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ<sup>(6)</sup> إِذَا صَلَّتْ، إِنَّ<sup>(7)</sup> لِرُؤُوسِهَا أَنْ يُصِيبَهَا، وَكَذَلِكَ الثَّفَاءُ إِذَا بَلَغَتْ أَقْصَى مَا يُمَسِّكُ النِّسَاءَ الدَّمُ، فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُصِيبُهَا رُؤُوسُهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ<sup>(8)</sup>.

165 - قَالَ يَحْيَى<sup>(9)</sup> وَ<sup>(10)</sup> قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمُسْتَحَاضَةِ عَلَى حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ<sup>(11)</sup> أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

(1) بهامش الأصل : « ابن عبد الرحمن » وكتب فوقها « ح » و « صح ». قال ابن الخذاء في التعريف 597/3 رقم 565 : « سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، مدني، يكنى أبا عبد الله. قال البخاري : قتل سنة ثلاثين سنة، فتلته الخروية يوم قديد، وكان جميلاً، روى عنه مالك، سمع أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا صالح ». وقال ابن عبد البر في التمهيد 7/22 : « ... مدني ثقة ثبت، لا قول فيه ولا مقال، روى عنه جماعة من الأئمة ولا يختلفون في عدالته وأمانته، إلا أن علي بن المديني قال : قلت ليحيى بن سعيد : أسمى أثبت عندك أو القعقاع بن حكيم ؟ قال : القعقاع أحب إلي منه ».

(2) ضبطت في الأصل بالطاء والطاء، وكتب فوق « ظهر » « معاً ». وفي الهامش : « ظهر إلى طهر » وفوقها « هـ » و « ح »، وفي (ب) و (ش) : « من طهر إلى طهر » وفي طبعة بشار بالطاء فقط. ولم يحسن الأعظمي قراءة النص فأثبت من « من طهر إلى طهر »، و « من طهر إلى طهر »، وجعل علامة « هـ » بدل رمز « هـ » الذي يعني الوقفي. قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 332/1 : « قوله في المستحاضة : « تغتسل من طهر إلى طهر »، كذا رواية مالك وغيره بخلاف بالمعجمة. قال مالك : وأظنه من طهر إلى طهر، يريد بالمهمل، وأنه صحف على سعيد فيه، وكذا رده ابن وضاح. وقد روي عن سعيد ما يصحح تأويل مالك، قال : إذا انقطع عنها الدم. وروى عنه أيضاً ما يصحح الرواية الأولى، قال : عند صلاة الظهر ».

(3) ضبطت في الأصل بفتح الغين وضمها، وفي (ب) و (ج) بفتح الغين، وفي طبعة بشار بضمها فقط.

(4) في (ب) « قال مالك ».

(5) كتب بهامش الأصل « صح » بن يحيى وقال : وقرأها الأعظمي خطأ، إذ جعل مكان رمز التصحيح « صح » علامة « طع » وشتان ما بينهما.

(6) كتب فوق المستحاضة « طع » وكتب الناسخ قبل قال « هـ » بمعنى « قال » ورسم فوقها « ح » وكتب أمامها « صح ».

(7) هكذا ضبطت « إن » في الأصل بالكسر، وفي طبعة بشار بفتحها.

(8) سقط هذا الخبر من (ب).

(9) عليها في الأصل « طع ».

(10) كتبت الواو في الأصل بخط دقيق وعليها « صح ».

(11) في (ش) : « وذلك أحب ».



## 30 - مَا جَاءَ فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ

166 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(1)</sup>، أَنَّهَا قَالَتْ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَاءٍ<sup>(2)</sup> فَاتَّبَعَهُ إِيَّاهُ<sup>(3)</sup>.

167 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ<sup>(4)</sup>، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ<sup>(5)</sup> أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَجْلَسَهُ فِي حَجَرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ بِمَاءٍ<sup>(6)</sup> فَتَصَحَّهْ وَلَمْ يَغْسِلْهُ.

31 - مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا<sup>(7)</sup> وَغَيْرِهِ<sup>(8)</sup>

168 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : دَخَلَ أُعْرَابِيٌّ الْمَسْجِدَ، فَكَشَفَ عَنْ فَرْجِهِ لِيَبُولَ، فَصَاحَ النَّاسُ بِهِ حَتَّى عَلَا الصَّوْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اثْرُكُوهُ». فَتَرَكُوهُ، فَبَالَ، ثُمَّ أَمَرَ<sup>(9)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُنُوبٍ<sup>(10)</sup> مِنْ مَاءٍ، فَصُبَّ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ.

169 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَبُولُ قَائِمًا.

(1) في (ج) : «عائشة أنها».

(2) في (ب) : «ماء».

(3) في الأصل فوق «إياه» «صح» وفي الهامش : «في مسلم» ولم يقبله.

(4) قال ابن الخداء في التعريف 419/2 رقم : 391 : «هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي حليف بني زهرة، كان جده عتبة بن مسعود من مهاجرة الحبشة، ولم يشهد بدرًا، وعظم رواية عبيد الله عن أبي هريرة وابن عباس... وقال البخاري : كنيته أبو عبد الله.. مات قبل علي بن الحسين، ومات علي سنة الثنتين وتسعين... أما أبوه عبد الله فكان من عمال عمر، وله عن عمر رواية. توفي سنة ثلاث أو أربع وسبعين. انظر التعريف 356/2 رقم 316».

(5) قال ابن الخداء في التعريف 776/3 رقم 825 : «أم قيس بنت محصن أخت عكاشة بن محصن بن حزن الحليف بني أمية، وكانت من المهاجرين الأول، اللاتي يابعن رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(6) في (ب) : «ماء».

(7) بالهامش : «قائمًا وقاعدًا : لاين مقبل».

(8) ضبطت «غيره» في الأصل بفتح الراء وكسرها، وكتب فوقها «صح». وفي (ج)، وفي طبعة بشار بكسرها فقط.

(9) في (ج) : «فبال فأمر».

(10) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 108/1 : «الذنوب الدنوا المملوءة ماء وإن كانت فارغة لم تسم ذنوبًا، وهذا أصل الذنوب، ثم يضرب مثلاً للنصب والخط، وإن لم يكن هناك دلو».

170 - قَالَ <sup>(1)</sup> يَحْيَى <sup>(2)</sup> : وَسُئِلَ مَالِكٌ، عَنْ غَسَلِ الْفَرْجِ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ، هَلْ جَاءَ فِيهِ أَثَرٌ ؟  
فَقَالَ : بَلَّغْنِي أَنْ بَعْضَ مَنْ مَضَى كَانُوا يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ الْغَائِطِ، وَأَنَا أَحِبُّ غَسْلَ <sup>(3)</sup> الْفَرْجِ مِنَ الْبَوْلِ <sup>(4)</sup>.

### 32 - مَا جَاءَ فِي السُّوَاكِ

171 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ السَّبَّاقِ <sup>(1)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ : «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا <sup>(2)</sup> يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا فَاغْتَسِلُوا، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ، فَلَا يَضُرُّهُ <sup>(3)</sup> أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسُّوَاكِ».

172 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
«لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتَهُمْ بِالسُّوَاكِ».

173 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ <sup>(1)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ :  
لَوْلَا أَنْ يَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتَهُمْ بِالسُّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ <sup>(2)</sup>.

(1) كتب فوقها في الأصل «ع» وقوف «سئل»، «صح» ولم يقرأ ذلك الأعظمي.

(2) في (ب) «وسئل مالك».

(3) في طبعة بشار : «أن أصل».

(4) في (ج) : «من البول والغائط».

(5) قال ابن عبد البر في التمهيد 209/11 : «ابن السباق هذا عبيد روى عنه ابن شهاب وابنه سعيد بن عبيد بن السباق وهو من ثقات التابعين بالمدينة ومن أشرفهم من بني عبد الدار بن قصي ولم يذكره أهل النسب». وانظر التعريف لابن الحذاء 434/2 رقم 404.

(6) في (ج) : «إن هذا يوم».

(7) في الأصل بضم الراء وفتحها معاً.

(8) قال ابن الحذاء في التعريف 95/2 رقم 77 : «حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قرشي مدني، يكنى أبا زرارة، توفي سنة خمس وتسعين قبل موت عمر بن عبد العزيز، وهو أقرب إلى الصواب. قاله الطبري : وهو ابن ثلاث وسبعين سنة».

(9) في الأصل بفتح الواو وضمها معاً، وبالهامش : «قال ابن وضاح : من كلام ابن شهاب : مع كل وضوء. وقال معن، وجويرية، ومطرف : مع كل صلاة».

قال أبو العباس الداني في الإجماع 364/3 : «هذا موقوف عند يحيى بن يحيى وطائفة، ورفع روح وسعيد بن عفير ومطرف وجماعة عن مالك، رادوا فيه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث الأعرج عنه، وقال فيه بعضهم : مع كل صلاة، وهي رواية معن، ومطرف، وجويرية». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 333/2 : «وفي السواك عن أبي هريرة : لولا أن أشق على أمتي، كذا للقعني، لم يذكر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأسند ابن عفير وسحتون عن ابن القاسم، وغيرهم أوقفوه على أبي هريرة، وقال ابن وهب : لولا أن يشق على أمتي، وكذا قاله يحيى وغيره عن مالك».



### 3 - [كتاب الصلاة الأول]<sup>(1)</sup>

#### 1 - مَا جَاءَ فِي النِّدَاءِ لِلصَّلَاةِ

174 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ خَشْبَتَيْنِ، يُضْرَبُ<sup>(2)</sup> بِهِمَا لِيُجْمَعَ<sup>(3)</sup> النَّاسُ لِلصَّلَاةِ، فَأَرَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِي، ثُمَّ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ<sup>(4)</sup> ابْنَ الْخَزْرَجِ خَشْبَتَيْنِ فِي النَّوْمِ، فَقَالَ : إِنَّ هَاتَيْنِ لَنَحْوُ مِمَّا يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقِيلَ : أَلَا تُؤَذِّنُونَ لِلصَّلَاةِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ اسْتَيْقَظَ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَذَانِ.

175 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عطاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ<sup>(5)</sup> فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ<sup>(6)</sup>».

176 - مَالِك، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّغْفِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ<sup>(7)</sup> لَأَسْتَهَمُوا<sup>(8)</sup>، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ<sup>(9)</sup> لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعِنْمَةِ<sup>(10)</sup> وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا<sup>(11)</sup> وَلَوْ حَبَوًّا».

(1) كتب اسم الكتاب في الأصل بحرف دقيق، غير معناد في عناوين النسخة، وعلى (الأول) «ع»، وخطت منه (ب) (ج) (و) (ش) (م)، وأسقط الأعظمي «الأول» ومثله عبد الباقي، ولم يثبت به بشار، وأثبتناه وفق الأصل.

(2) ضبطت في الأصل بضم الياء وفتح الراء، وفتح الياء وكسر الراء معاً. وكتب في الهامش : «ليجتمع الناس»، لابن القاسم ومطرف.

(3) كتب فوقها في الأصل حرف «ص» وفي (ج) : «ليجي».

(4) ترسم «الحارث» في الأصل دون ألف.

(5) في الأصل و(ب) دون همز، وفي (ج)، وفي طبعة بشار بالهمز.

(6) كتب فوق المؤذن «صح» «ع». وفي الهامش : فقال ابن وضاح : «المؤذن» ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

(7) كتب في الأصل على «عليه» حرف «ع».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/111 : «الاقتراع والسهمة : الفرعة، والسهمة أيضاً، والسهم النصيب، وأسهم الرجلان وتساهما : اقترعا».

(9) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/112 : «التهجير : البدار إلى الصلاة في أول وقتها، ولا يكون ذلك إلا صلاة الظهر، لأنه من السير في الهاجرة، وهي القائلة».

(10) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/23 : «العنمة من الليل قدر ثلثه، وبذلك سميت الصلاة، وقيل سميت عنمة لتأخرها، من قولهم : فلان يأتيها ولا يعتم، أي لا يؤخر، وعنمة الأجل رجوعها من مرعاها بعد ما تحسى».

(11) يهامش الأصل لأتوها، وكتب فوقها «ع» و«صبح».

177 - مَالِك، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ<sup>(1)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، وَإِسْحَاقَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>(2)</sup>، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا تَوَبَّ بِالصَّلَاةِ<sup>(3)</sup> فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأَتُوهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ<sup>(4)</sup>، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا، فَإِنْ أَخَذَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى صَلَاةٍ<sup>(5)</sup>»<sup>(6)</sup>.

178 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ الْحَارِثِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ : «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذْنَتَ بِالصَّلَاةِ، فَرَفَعَ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى<sup>(7)</sup> صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنَّ، وَلَا إِنْسٍ، وَلَا شَيْءٍ، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

179 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ<sup>(8)</sup>، أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ<sup>(9)</sup> ضُرَاطَ<sup>(10)</sup>، حَتَّى لَا يَسْمَعَ النِّدَاءَ، فَإِذَا قُضِيَ النِّدَاءُ أَقْبَلَ،

(1) قال ابن الخطاء في التعريف 504/3 رقم 479 : «العلاء بن عبد الرحمن مولى الحُرقة، روى عن أنس بن مالك، قال البخاري مدني، وحُرقة من جهنم، سمع عبد الله بن عمر وأنسا، وأباه عبد الرحمن». وقال في أبيه عبد الرحمن 401/2 : «سمع أنا سعيد الخدري، وأبا هريرة، سمع منه ابنه العلاء بن عبد الرحمن».

(2) بهامش الأصل : «إسحاق بن عبد الله مولى زائدة أحد». وفي طبعة بشار : «إسحاق بن عبد الله وهو خطأ».

(3) بهامش الأصل : «التوب هاهنا الإقامة».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «صح» و«وخ» و«ص».

(5) رسم في الأصل فوق «إلى صلاة» ص. وفي (ج) وفي طبعة بشار : «إلى الصلاة».

(6) بهامش الأصل : «التمام هو الآخر، والقضاء هو الغائت، وانظر قول المزني : لا فرق بين أتوا وافضوا إلا في القراءة فيما يقتضي كل مأوم قاض في القراءة خاصة».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 64/1 : «وفي باب النداء في الصلاة العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه وإسحاق أبي عبد الله، كذا عند يحيى، وابن بكير، وعند القعني وابن القاسم وإسحاق بن عبد الله، والأول الصواب».

(7) رسمت الألف في الأصل و(ب) و(ج) على الإملاء المغربي القدي. وفي طبعة بشار : «مدى».

(8) بهامش الأصل : «بالصلاة»، وكتب فوقها «ط». ولم يقرأها الأعظمي.

(9) في (ج) : «وله».

(10) سقطت «ضراط» من (ب).



حَتَّى إِذَا تُوبَ<sup>(1)</sup> بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قَضَى التَّوْبَةَ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْضُرَ<sup>(2)</sup> بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ<sup>(3)</sup> :  
اذْكُرْ كَذَا، وَاذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ<sup>(4)</sup> الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي<sup>(5)</sup> كَمْ صَلَّى.

180 - مَالِك، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : سَاعَتَانِ تَفْتَحُ لَهُمَا  
أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَقَدْ دَاعٍ تَرُدُّ عَلَيْهِ دَعْوَتُهُ، حَضْرَةُ النِّدَاءِ لِلصَّلَاةِ، وَالصَّفُّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

181 - قَالَ يَحْيَى<sup>(6)</sup> : سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ النِّدَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، هَلْ يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَحُلَّ<sup>(7)</sup> الْوَقْتُ ؟  
فَقَالَ<sup>(8)</sup> : لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَرُودَ الشَّمْسُ.

182 - قَالَ يَحْيَى<sup>(9)</sup> : وَسُئِلَ<sup>(10)</sup> مَالِكٌ عَنِ تَشْيِيعِ النِّدَاءِ<sup>(11)</sup> وَالْإِقَامَةِ، وَمَتَى يَجِبُ الْقِيَامُ عَلَى  
النَّاسِ حِينَ تَقَامُ الصَّلَاةُ ؟ فَقَالَ : لَمْ يَبْلُغْنِي فِي النِّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ إِلَّا مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ عَلَيْهِ<sup>(12)</sup> ،  
فَأَمَّا الْإِقَامَةُ فَإِنَّهَا لَا تُشْنَى، وَذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَتَلَدَّنَا، وَأَمَّا قِيَامُ النَّاسِ حِينَ

(1) بهامش الأصل : «يعني الإقامة للصلاة، والتوبة الدعاء مرة بعد مرة، قال حسان بن ثابت :  
فِي قَبَةِ كَسُوفِ الْهِنْدِ أَوْجَهُهُمْ لَحْوُ الصَّرِيحِ إِذَا مَا تَوْبُ الدَّاعِي  
ولم يقرأ ذلك الأعظمي.

قال الوفا في المعاني على الوجه 1/112 : «والثوب بالصلاة : إقامتها وأصله تكرير الدعاء وهو تفحولي من الناس يقول : إذا رجع  
والتوب في أذان الفجر أن يقول : الصلاة خير من النوم مرتين».

(2) ضبطت يخطر في الأصل و(ب) بضم الظاء وكسرها. وفي (ج) بالكسر فقط. وفي (ش) بالضم.

(3) بهامش الأصل «فيقول» وكتب فوقها «ط» و«صح».

(4) كتب فوق «يظل» في الأصل رمز «ص» وفي الهامش : «يفضل الرجل إن يذري».

(5) بهامش الأصل : «إن مكسورة الهمزة، وهي حرف - كذا - مع الظاء المشالة، والجملة في موضع خبر يظل، وذكر ابن عبد البر : أن أكثر  
الرواة روي : أن يذري، وقال : معناه : لا يذري، وهو غير صحيح، لأن أن لا يكون نفيًا. والوجه في هذه الرواية أن يفتح الياء من يذري، وأن  
هي الناصبة للفعل، ويفضل بضاد غير مشالة من الضلال الذي هو الحيرة، كما يقال : ضل عن الطريق، فيكون أن في موضع نصب يسقط  
الجار. هذا كله كلام البطلوسي، وفي هذا ضعف من طريق العربية في قوله : الجملة خبر يظل فانظره. أم ولم يحسن الأعظمي قراءة النص  
فحرف «مع الظاء المشالة» إلى «مع الطلب». وحرف «لا تكون نفيًا» إلى «لا يكون نفيًا». وحرف «وإن هي الناصبة» إلى «وإن هي الناصب».

وحرف «غير مشالة» إلى «غير مشابهة».

(6) في (ج) : قال يحيى : وسئل، وفي (ب) وفي طبعة بشار «وسئل مالك» دون «قال يحيى».

(7) ضبطت في الأصل وفي (ب) و(ج) بضم الحاء وكسرها معًا. وفي الهامش : الوجه كسرها لأن معناه : يجب ويحضر، وإذا كان الحلول في  
المكان قيل : يحل، بضم الحاء فانظره. أم وقرأ الأعظمي : «والوجه كسر الحاء»، خلافاً للأصل. ولم يقرأ «فانظره».

(8) بهامش الأصل : «قال» وكتب فوقها «خ».

(9) في طبعة بشار : «وسئل مالك» دون «قال يحيى».

(10) كتب فوق «واو» وسئل، وجعلها الأعظمي فوق «قال يحيى» خلافاً للأصل.

(11) رسمت في الأصل و(ج) بدون همز.

(12) كتب في الأصل على «الناس» رمز «خ» و«ج»، وفوقها «صح». وكتب على «عليه» رمز «ج».

تَقَامُ<sup>(1)</sup> الصَّلَاةُ، فَإِنِّي لَمْ أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ بِحَدِّ يُقَامُ لَهُ، إِلَّا أَنِّي أَرَى ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ طَاقَةِ النَّاسِ<sup>(2)</sup>، فَإِنْ مِنْهُمْ الثَّقِيلُ وَالْخَفِيفُ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَكُونُوا كَرَجُلٍ وَاحِدٍ.

183 - قَالَ يَحْيَى<sup>(3)</sup> : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْمٍ حُضِرَ أَرَادُوا أَنْ يَجْمَعُوا<sup>(4)</sup> الْمَكْتُوبَةَ، فَأَرَادُوا أَنْ يُقِيمُوا وَلَا يُؤَذِّنُوا؟ قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ مُجَرَّى<sup>(5)</sup> عَنْهُمْ، وَإِنَّمَا يَجِبُ النَّدَاءُ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ الَّتِي تُجْمَعُ<sup>(6)</sup> فِيهَا الصَّلَاةُ.

184 - قَالَ يَحْيَى<sup>(7)</sup> : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ تَسْلِيمِ الْمُؤَذِّنِ عَلَى الْإِمَامِ، وَدُعَائِهِ إِيَّاهُ لِلصَّلَاةِ، وَمَنْ أَوَّلُ مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ : لَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ التَّسْلِيمَ كَانَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ<sup>(8)</sup>.

185 - قَالَ يَحْيَى<sup>(9)</sup> : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ مُؤَذِّنٍ أَذَّنَ لِقَوْمٍ، ثُمَّ انْتَبَرَ هَلْ يَأْتِيهِ أَحَدٌ، فَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَلَّى وَحْدَهُ، ثُمَّ جَاءَ النَّاسُ بَعْدَ أَنْ فَرَغَ، أَيْعِيدُ الصَّلَاةُ مَعَهُمْ؟ فَقَالَ : لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَمَنْ جَاءَ بَعْدَ انْصِرَافِهِ فَلْيُصَلِّ لِنَفْسِهِ وَحْدَهُ.

186 - قَالَ يَحْيَى<sup>(10)</sup> : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ مُؤَذِّنٍ أَذَّنَ لِقَوْمٍ، ثُمَّ تَنَقَّلَ<sup>(11)</sup>، فَأَرَادُوا أَنْ يُصَلُّوا بِإِقَامَةِ غَيْرِهِ؟ فَقَالَ<sup>(12)</sup> : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، إِقَامَتُهُ وَإِقَامَةُ غَيْرِهِ سَوَاءٌ.

(1) ضبطت في الأصل بـياء والتاء المضمومتين، وفي طبعة بشار بالتاء المضمومة فقط.

(2) بهامش الأصل «طائفتهم».

(3) في (ج) : «قال يحيى : سئل مالك» وفي طبعة بشار : «وسئل مالك» دون «قال يحيى».

(4) ضبطت في الأصل بضم الياء، وكسر الميم، ويفتح الياء والميم معاً.

(5) ضبطت في الأصل بفتح الميم وضمها معاً ولم يقرأ الأعظمي الوجهين وأثبت الضم فقط. وكتب بهامش «يجزئ» وكتب عليها «معاً».

(6) رسم فوق «يجمع» «صح» «معاً». وفي هامش الأصل : «تُجْمَعُ» وكتب فوقها (خ).

(7) كتب فوق «يحيى» «ع»، وفوق واو «سئل» «صح». وفي (ب) وفي طبعة بشار «وسئل مالك» دون «قال يحيى».

(8) بهامش الأصل : «أول من سَلَّمَ عليه معاوية» السلام عليك أمير المؤمنين ورحمة الله، الصلاة يرحمك الله. ويقال : المغيرة أول من فعل ذلك.

ذلك». وزاد الأعظمي من عنده «يا» وليست في الأصل.

(9) في (ب) : «وسئل مالك».

(10) في (ب) : «وسئل مالك».

(11) كتب فوق «تنقل» في الأصل «صح» : وفي الهامش : «سئل» وكتب فوقها : «ب».

(12) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «قال»، وفوقها «ت».



187 - قَالَ يَحْيَى<sup>(1)</sup>: قَالَ مَالِكٌ : لَمْ تَزَلِ الصُّبْحُ يُنَادِي لَهَا قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَّا غَيْرُهَا مِنْ الصَّلَوَاتِ فَإِنَّا لَمْ نَرَهَا يُنَادِي لَهَا، إِلَّا يَعْدُ أَنْ يَحِلَّ<sup>(2)</sup> وَقْتُهَا.

188 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ الْمُؤَذِّنَ جَاءَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُؤَذِّنُهُ لِبُصْلَةِ الصُّبْحِ، فَوَجَدَهُ نَائِمًا، فَقَالَ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. فَأَمَرَهُ عُمَرُ يَجْعَلُهَا<sup>(3)</sup> فِي نِذَاءِ الصُّبْحِ.

189 - مَالِكٌ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : مَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أُذَرِّكْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ، إِلَّا النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ.

190 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَمِعَ الْإِقَامَةَ وَهُوَ بِالْبَيْعِ<sup>(4)</sup>، فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ إِلَى الْمَسْجِدِ.

## 2 - النِّدَاءُ فِي السَّفَرِ وَعَلَى غَيْرِ وُضوءٍ

191 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَذَّنَ بِالصَّلَاةِ<sup>(5)</sup> فِي لَيْلَةٍ ذَاتَ بَرْدٍ وَرِيحٍ، فَقَالَ : أَلَا صَلُّوا فِي الرُّحَالِ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ، إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ<sup>(6)</sup> بَارِدَةٌ<sup>(7)</sup> ذَاتُ مَطَرٍ يَقُولُ : «أَلَا صَلُّوا فِي الرُّحَالِ».

192 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى الْإِقَامَةِ فِي السَّفَرِ، إِلَّا فِي الصُّبْحِ، فَإِنَّهُ كَانَ يُنَادِي فِيهَا وَيُقِيمُ، وَكَانَ يَقُولُ : إِنَّمَا الْأَذَانُ لِلْإِمَامِ الَّذِي يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ النَّاسُ<sup>(8)</sup>.

(1) كتب فوقها في الأصل «طع». وفي (ب) «قال مالك».

(2) ضبطت في الأصل بضم الحاء وكسرها معاً.

(3) ضبطت في الأصل بضم اللام وفتحها، وكتب فوقها «صح» ولم يقرأ الأعظمي الوجهين. وفي الهامش : «أن» - أي أن يجعلها - لابن بكير، وابن نافع، والقعنبي. وفي (ب) و(ج) : «أن يجعلها» وكذلك في (ش)، وعليها «ع».

(4) قال الواقشي في التعليق على الموطأ 1/252 : «البقيع مذهب الناس وهو مشتق من قولهم : ما أدري أين يقع ؟ أي : أين ذهب، لأن المدفون لا يدري ما صارت حاله إليه. ويجوز أن يكون من قولهم : يفتنهم الباقعة، أي : ذهبتهم الداهية».

(5) كتب فوق «أذن» في الأصل «صح». وفي الهامش : «أذن» وفوقها «ع». ولم يحسن الأعظمي قراءة الهامش فقال : في الأصل : «ج» - «أذن»، وفي «ع» : «أؤذن». وفي (ج) «الصلوة».

(6) ضبطت في الأصل في (ب) بضمين وفتحين، وفي (ج) بفتحين، وفي طبعة بشار بضمين فقط.

(7) ضبطت في الأصل و(ب) بضمين وفتحين، وفي طبعة بشار بضمين فقط.

(8) في طبعة بشار «الذي يجتمع الناس إليه».

193 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ لَهُ : إِذَا كُنْتَ فِي سَفَرٍ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤْذَنَ وَتُقِيمَ فَعَلْتَ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَقِمْ وَلَا تُؤْذَنَ.

194 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذَنَ الرَّجُلُ وَهُوَ رَاكِبٌ<sup>(1)</sup>.

195 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ صَلَّى بِأَرْضٍ فَلَاةٍ<sup>(2)</sup>، صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ، وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ، فَإِذَا أَدَّنَ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ<sup>(3)</sup>، أَوْ أَقَامَ، صَلَّى وَرَاءَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَمْثَالُ الْجِبَالِ.

### 3 - قَدَرُ<sup>(4)</sup> السُّحُورِ مِنَ<sup>(5)</sup> النَّدَاءِ

196 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ<sup>(6)</sup> : «إِنْ بَلَالًا<sup>(7)</sup> يُنَادِي بِلِيلٍ، فَكَلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

197 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنْ بَلَالًا يُنَادِي بِلِيلٍ، فَكَلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»<sup>(8)</sup>. قَالَ : وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا<sup>(9)</sup> أَعْمَى، لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ<sup>(9)</sup>.

(1) بهامش الأصل : «روى ابن وهب جواز الإقامة راكبا للحاج في السير». روى أبو الفرج عن مالك جواز الأذان قاعدا، وهو مذهب «ج». «ذكر النظري عن أشهب عن مالك : إن ترك المسافر الأذان عمدا أعاد الصلاة». ولم يحسن الأعظمي قراءة النص فقال : «روى ابن وهب جواز الإقامة راكبا... في السفر». ولم يقرأ رمز «ج».

(2) كتب تحتها في الأصل «بأرض فلاة» وأمامها «صح»، وفي طبعة بشار ضبطت بكسرين.

(3) كتب فوق «وأقام الصلاة»، «وأقام صلاة»، وفي طبعة بشار : «وأقام الصلاة»، وسقطت «الصلاة» من (ج).

(4) كتب أمام «قدر» في «في» بخط دقيق، وكتب فوقها «ج»، ورسمت «قدر» بضم الراء، دون «في» وكسرها بغي، وجاءت «في» في (ج)، ولم ترد في طبعة بشار.

(5) كتب فوق «من» حرف «في» وعلامة «صح»، وفي الهامش : «في»، وهي المثبتة في طبعة بشار.

(6) سقطت «قال» في (ج).

(7) سقطت «بلالا» في (ج).

(8) في (ج) : «رجل».

(9) قال أبو العباس الداني في الإيلاء 351/3 : «هذا المرسل عند يحيى بن يحيى».



## 4 - افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ

198 - مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا وَقَالَ : «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وَكَانَ لَا يَقْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ<sup>(1)</sup>.

199 - مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَلَمْ تَزَلْ تِلْكَ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ<sup>(2)</sup>.

200 - مَالِكُ<sup>(3)</sup>، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.

201 - مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ، فَيُكَبِّرُ<sup>(4)</sup> كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

202 - مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ، كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ.

203 - مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ<sup>(5)</sup> مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا دُونَ ذَلِكَ.

(1) قال أبو العباس الداني في الإيماء 2/240 : ليس في الموطأ عند يحيى ذكر رفع اليدين، إلا في الافتتاح وعند الرفع من الركوع وتابعه جماعة. قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/298 : «وقوله : ربنا ولك الحمد، وفي بعض الأحاديث : لك الحمد بغير واو، وكذا رواه يحيى في الموطأ، وعند ابن وهاب : ولك الحمد، واختلفت فيه الآثار والروايات في الصحيحين، وكلاهما صحيح، فعلى حذف الواو يكون اعترافاً بالحمد مجرد، ويوافق قول من جعل سمع الله لمن حمده خيراً، وبإثبات الواو تجمع معنيين : الدعاء والاعتراف، أي ربنا استجب لنا، ولك الحمد على هدايتنا لهذا، ويوافق من قرأ سمع الله لمن حمده بمعنى الدعاء».

(2) في (ج) : «والله عز وجل».

(3) في (ج) : «عن مالك».

(4) سقطت «لهم، فيكبر» من (ب).

(5) كتب فوق «رفع» في الأصل «صح» للدلالة على صحة رواية «رفع من الركوع». وفي الهامش : «رأسه»، وكتب فوقها «ت» و«س»، ولم يقرأ ذلك الأعظمي مع وضوحه.

204 - مَالِك، عَنْ أَبِي نَعِيمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ<sup>(1)</sup>، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ. قَالَ : فَكَانَ يَأْمُرُهُ<sup>(2)</sup> تَكْبِيرَ<sup>(3)</sup> كُلَّمَا خَفَضْنَا وَرَفَعْنَا.

205 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِذَا أَدْرَكَ الرَّجُلُ الرَّكْعَةَ، فَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً، أَجْزَأُ<sup>(4)</sup> عَنْهُ تِلْكَ التَّكْبِيرَةَ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَذَلِكَ إِذَا نَوَى بِتِلْكَ التَّكْبِيرَةِ افْتِتَاحَ الصَّلَاةِ.

206 - قَالَ يَحْيَى<sup>(5)</sup> : سُبُل<sup>(6)</sup> مَالِكُ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ، فَنَسِيَ<sup>(7)</sup> تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ وَتَكْبِيرَةَ الرُّكُوعِ، حَتَّى صَلَّى رَكْعَةً<sup>(8)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَبَّرَ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ، وَلَا عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَكَبَّرَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ؟ قَالَ : يَتَنَبَّئُ صَلَاتُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَوْ سَهَا مَعَ الْإِمَامِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، وَكَبَّرَ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، رَأَيْتُ ذَلِكَ مُجْزِئاً عَنْهُ إِذَا نَوَى بِهَا تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ.

207 - قَالَ يَحْيَى<sup>(9)</sup> : قَالَ<sup>(10)</sup> مَالِكُ فِي الَّذِي يُصَلِّي لِنَفْسِهِ، فَيَنْسَى<sup>(11)</sup> تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ : إِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ صَلَاتَهُ.

208 - وَقَالَ مَالِكُ فِي الْإِمَامِ يَنْسَى تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ، حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ؛ قَالَ : أَرَى<sup>(12)</sup> أَنْ يُعِيدَ، وَيُعِيدَ مَنْ كَانَ خَلْفَهُ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ مَنْ خَلْفَهُ قَدْ كَبَّرُوا، فَإِنَّهُمْ يُعِيدُونَ.

(1) قال ابن الخلاء في التعريف 618/3 رقم 582 : وهب بن كيسان أبو نعيم مولى الزبير بن العوام، يقال مولى عبد [الله] بن الزبير، توفي سنة سبع وعشرين ومئة.

(2) بهامش الأصل : «أن»، وفوقها «نص».

(3) ضبطت في الأصل بضم الراء وفتحها، وكتب فوقها «معاً» ولم يقرأ ذلك الأعظمي.

(4) رسم فوقها في الأصل : «صح» وفي الهامش «أجزت»، ورسم فوقها رمز «ح» وأخطأ الأعظمي لما صيرها جيماً.

(5) عليها في الأصل «صح». وقال يحيى : ليست في طبعة بشار.

(6) في (ب) : «وسئل مالك».

(7) كتب فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش «فينسى» وفوقها «صح» و«ط».

(8) كتب فوق الركعة في الأصل «صح».

(9) كتب فوقها في الأصل : «طع». وقال يحيى : ليست في (ب)، ولا في طبعة بشار.

(10) في (ج) : «وقال».

(11) في (ج) : «فنسى».

(12) في (ب) : «أراه».



## 5 - الْقِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

209 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ<sup>(1)</sup>، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ بِالطُّورِ فِي الْمَغْرِبِ.

210 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهِيَ يَقْرَأُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾. [المرسلات : 1]. فَقَالَتْ لَهُ : يَا بُنَيَّ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ<sup>(3)</sup> هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لَأَخْرُ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ.

211 - مَالِك، عَنْ أَبِي عَبْدِ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَبَادٍ<sup>(4)</sup> بْنِ نَسِيٍّ<sup>(5)</sup>، عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ<sup>(6)</sup>، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَابِجِيِّ أَنَّهُ قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ<sup>(7)</sup> الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأَمْرِ<sup>(8)</sup> الْقُرْآنِ، وَسُورَةَ سُورَةٍ مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الثَّلَاثَةِ، فَذَنُوتُ مِنْهُ حَتَّى إِنْ ثَبَابِي لَتَكَادُ أَنْ<sup>(9)</sup> تَمَسَّ ثِيَابَهُ، فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ<sup>(10)</sup> بِأَمْرِ الْقُرْآنِ، وَبِهَذِهِ الْآيَةِ : ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾<sup>(11)</sup>. [آل عمران : 8].

(1) قال ابن الخذاء في التعريف 218/2 رقم 186 : محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف... قال البخاري : يكنى أبا سعيد، ويعد في أهل الحجاز، سمع أباه ومعاوية، وكان من أعلم الناس بأحاديثهما.

(2) كتب فوق «له» في الأصل «ت» و«صح».

(3) ضبطت في الأصل و(ج) «بقراءتك» دون همز.

(4) كتب فوق «عبادة» في الأصل رمز «ع»، وفي الهامش «عبادة» و«فوقها» «ح» و«صح»، وجعل الأعظمي الحاء خاء خلافاً للأصل.

(5) قال محمد بن عبد الملك بن أبين : وهم فيه يحيى فقال : عن عباد بن نسي، وإنما هو عبادة بن نسي قاضي الأردن، هكذا رواه الرواة عن مالك، انظر أخبار الفقهاء وأحدثين 350 وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 110/2 : «واختلف في عباد بن نسي، فقاله يحيى بن يحيى، يفتح العين على ما تقدم، وقاله سائر رواة الموطأ عبادة بضم العين وتخفيف الباء، وزيادة هاء، وكذا رده ابن وضاح وهو الصحيح وكذا قاله البخاري». وقال ابن الخذاء في التعريف 494/3 رقم 467 : «عبادة بن نسي، سمع قيس بن الحارث، روى عنه أبو عبيد مولى سليمان بن عبد الملك. وقال البخاري : الشامي الكندي الأزدي، ويقال البكري سيدهم، مات سنة ثمان عشرة ومئة».

(6) قال ابن الخذاء في التعريف 537/3 رقم 507 : «قيس بن الحارث : روى عنه عبادة بن نسي. قال البخاري : غامدي مذحجي، سمع سلمان وأبا سعيد، روى عن عراك، وعبد الله بن عامر، وأبو عبيد مولى سليمان، وسمع أبا عبد الله الصنابجي».

(7) هكذا رسمت في الأصل دون همزة، وثبت في (ج). وفي طبعة بشار.

(8) كتب فوق أم في الأصل : «ح» ولم يقرأها الأعظمي.

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح» ولم يقرأها الأعظمي. وفي الهامش : «للتوزي» وأنه «وليست لغيره».

(10) بهامش الأصل : «يقرأ».

(11) بهامش الأصل : «قال ابن القاسم : قال مالك : ليس عليه العمل».

212 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَانَ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعًا، فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَسُورَةٍ <sup>(1)</sup> مِنْ <sup>(2)</sup> الْقُرْآنِ، وَكَانَ يَقْرَأُ أَحْيَانًا بِالسُّورَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ، فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ، وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ، كَذَلِكَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ مُنَوَّرَةٍ.

213 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ <sup>(3)</sup>، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّهُ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ فِيهَا بِالثَّنِينَ وَالرَّيْتُونَ.

## 6 - الْعَمَلُ فِي الْقِرَاءَةِ

214 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْتِ بْنِ <sup>(4)</sup> عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ <sup>(5)</sup>، وَعَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ.

215 - مَالِك <sup>(6)</sup>، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ الثَّمِيمِيِّ <sup>(7)</sup>، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الثَّمَارِيِّ <sup>(8)</sup>، عَنْ الْبَيَاضِيِّ <sup>(9)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَقَدْ عَلَتْ

(1) كتب فوق «سورة في الأصل ط».

(2) كتب فوق «من» في الأصل «ك». ولم يقرأها الأعظمي. وفي الهامش : بسورة مع أم القرآن.

(3) بهامش الأصل : «بن ثابت بن المغيرة بن الخطيم، الشاعر الجاهلي». قال ابن الخداء في التعريف 506/3 رقم 481 : «عدي بن ثابت الأنصاري، قال البخاري : جده أبو أمه، عبد الله بن يزيد الخطمي، سمع من جده عبد الله بن يزيد، سمع منه يحيى بن سعيد الأنصاري، وشعبة، وسعير الكوفي».

(4) قال ابن الخداء في التعريف 8/2 رقم 3 : «إبراهيم بن عبد الله بن حنن، مولى عباس بن عبد المطلب الهاشمي» قاله البخاري، ويقال مولى علي بن أبي طالب». وقال في أبيه عبد الله 374/2 رقم 338 : «قال لنا أبو محمد عبد الغني بن سعيد : حنن والد عبد الله بن حنن هو مولى العباس بن عبد المطلب».

(5) بهامش الأصل : «القسي والمعصر لابن نافع، وابن شروس، ومطرف، وابن بكير، والقعبي». قال الوفشي في التعليق على الموطأ 125/1 : «القسي ثياب مضلعة بالحريز تعمل بقس : قرية بما يلي القزما، وقيل : بالصعيد من قرى مصر... ولا وجه لمن كسر القاف وخفف السين».

(6) في (ج) : «عن مالك».

(7) في (ب) : «التميمي».

(8) قال ابن الخداء في التعريف 132/2 رقم 107 : «دينار الثمار هو أبو حازم الثمار، مولى قيس بن سعد بن عباد الأنصاري، ويقال : مولى أبي رهم، ويقال : مولى غفار، ويقال : مولى هذيل، وقال مسلم بن الحجاج : إن أبا حازم مولى أبي رهم، ليس هو أبو حازم الثمار، هو آخر».

(9) بهامش الأصل : «فروة بن عمرو البياضي». قال ابن الخداء في التعريف في ترجمة عبد الله بن جابر البياضي 351/2 رقم 312 : «قال البخاري : يعد في أهل المدينة... قال محمد (ابن الخداء) : عبد الله بن جابر هو رجل آخر، والبياضي اسمه فروة بن عمرو، وقاله لي أبو القاسم (يعني الجوهري)». وانظر مستند الموطأ للجوهري 602.



أَصَوَاتُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ فَقَالَ : «إِنَّ الْمُصَلِّيَ يُتَاجَى رَبَّهُ، فَلْيَنْظُرْ بِمَا يُتَاجَى بِهِ، وَلَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقُرْآنِ».

216 - مَالِك، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ<sup>(1)</sup>، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ : قُمْتُ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ ، فَكُلُّهُمْ كَانَ لَا يَقْرَأُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إِذَا افْتَتَحُوا الصَّلَاةَ.

217 - مَالِك، عَنْ عَمْرِو أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نَسْمَعُ قِرَاءَةَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عِنْدَ دَارِ أَبِي جَهْمٍ بِالْبَلَّاطِ.

218 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ، فِيمَا جَهَرَ بِهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ، قَامَ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(2)</sup> فَقَرَأَ لِنَفْسِهِ فِيمَا يَقْضِي وَجْهَهُ.

219 - مَالِك، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ<sup>(3)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَصَلِّي إِلَى جَانِبِ<sup>(4)</sup> نَافِعِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، فَيَغْمِزُنِي<sup>(5)</sup>، فَأَفْتَحُ عَلَيْهِ<sup>(6)</sup> وَنَحْنُ نَصَلِّي.

## 7 القِرَاءَةُ فِي الصُّبْحِ

220 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ صَلَّى الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا<sup>(7)</sup>.

(1) قال ابن الحذاء في التعريف 98/2 رقم 80 - حميد الطويل : وقال البخاري : حميد بن أبي حميد الطويل البصري ويقال : حميد بن عبد الرحمن، ويقال : هو حميد بن تيريه. مات سنة اثنين وأربعين أو ثلاث وأربعين ومئة بالبصرة، وهو ابن خمس وسبعين سنة.

(2) بهامش الأصل : «بن عمر»، وكتب فوق عمر «صح» وعلامة «ط» و«ح» و«و» و«ب». وقرأ الأعظمي الرموز خطأ فقال : «خ، ط، ج».

(3) قال ابن الحذاء في التعريف 632/3 رقم 597 : يزيد بن رومان مولى الزبير بن العوام. قال البخاري : يعد في أهل المدينة، روى عنه ابن إسحاق. وقال لنا أبو القاسم ... يكنى أبا روح، توفي سنة ثلاثين ومئة.

(4) بهامش الأصل : «جنب» وعليها علامة «صح».

(5) بهامش الأصل : «الغمز ههنا الإشارة باليد، لا بالعين».

(6) بهامش الأصل : «وأفتح عليه يعني : أفتيه. ابن وضاح : فيغمزني، يريد بيده».

(7) كتب فوقها «صح» و«ح». وفي الهامش : «كليهما» وكتب فوقها : «خ». وأخطأ الأعظمي فجعل رمز الحاء جيما.

221 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ يَقُولُ : صَلَّيْنَا وَرَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ يُوسُفَ، وَسُورَةَ الْحَجِّ قِرَاءَةً بَطِيئَةً<sup>(1)</sup>، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ إِذَا لَقَدْتُ كَانَ يَقُومُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ؟ قَالَ<sup>(2)</sup> : أَجَلٌ.

222 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّ الْفَرَاغَةَ<sup>(4)</sup> بْنَ عُمَيْرِ الْحَنْفِيِّ قَالَ : مَا أَخَذْتُ سُورَةَ يُوسُفَ إِلَّا مِنْ قِرَاءَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ إِيَّاهَا فِي الصُّبْحِ، مِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يُرَدِّدُهَا<sup>(5)</sup>.

223 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ فِي السُّفْرِ بِالْعَشْرِ السُّورِ الْأُولِ مِنَ الْمُفْصَلِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ<sup>(6)</sup>.

## 8 - مَا جَاءَ فِي أَمِّ الْقُرْآنِ

224 - مَالِك، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ<sup>(7)</sup> أَخْبَرَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَادَى أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ وَهُوَ يُصَلِّي، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ لِحِقَّةٍ، قَوَّضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَى يَدِهِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ : «إِنِّي لَا أَرْجُو أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى تَعْلَمَ<sup>(8)</sup> سُورَةَ، مَا أُنْزِلَ<sup>(9)</sup> فِي التَّوْرَةِ، وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ، وَلَا فِي الْفُرْقَانِ<sup>(10)</sup>».

(1) بهامش الأصل : «وسورة». وكتب فوقها «صح» و«ع».

(2) رسمت «بطيئة» في الأصل بالضم والفتح معا.

(3) بهامش الأصل : «فقال»، وفوقها حرف «ح»، وفي (ج) : «فقال».

(4) ضبطت في الأصل و(ج) بفتح الفاء وضمها معا، وفي (ج) بكسرها وضمها، وفي (ش) بضمها فقط. قال ابن الخداء في التعريف 334/3 رقم 505 : «الفرافصة بن عمير الحنفي، من بني حنيفة، قال البخاري رأى عثمان، روى عنه القاسم بن محمد، وعبد الله بن أبي بكر، بعد في أهل المدينة».

(5) في طبعة بشار : «يرددها لنا».

(6) رسم بعدها في الأصل حرف «ب» ولم يقرأه الأعظمي.

(7) بهامش الأصل : «عامر بن كُرَيْز، وهو من ولده، بضم الكاف على التصغير فقط، وطلحة بن عبد الله بن كُرَيْز، بفتح الكاف، مع أن يحيى بن يحيى برويه كُرَيْز على التصغير، وليس بشي»، اهـ. وفيه أيضا «كُرَيْز» وفوقها «ص» و«معا» وفيه كذلك : «خزرجي، عقيب، بدري، كاتب، جامع للقرآن».

(8) بهامش الأصل : «تَعْلَمُ» لابن وضاح، وبهامش (ب) : «تَعْلَمُ» وعليها «ح» ومعا.

(9) هكذا في الأصل، وكتب فوقها «صح»، وفي طبعة بشار «أنزل الله».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح».



مِثْلُهَا». فَقَالَ <sup>(11)</sup> أَبِي : فَجَعَلْتُ أَبْطُنُ <sup>(12)</sup> فِي الْمَشْيِ، رَجَاءً <sup>(13)</sup> ذَلِكَ، ثُمَّ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، السُّورَةُ <sup>(14)</sup> الَّتِي وَعَدْتَنِي <sup>(15)</sup>. قَالَ : «كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ». قَالَ : فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ <sup>(16)</sup> ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حَتَّى أَنْتَيْتُ عَلَى آخِرِهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «هِيَ هَذِهِ السُّورَةُ، وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيتُ».

225 - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ <sup>(17)</sup>، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ <sup>(18)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : مَنْ صَلَّى رُكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا وَرَاءَ <sup>(19)</sup> إِمَامٍ.

## 9 - الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا لَا <sup>(10)</sup>، يَجْهَرُ <sup>(11)</sup> فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ

226 - مَالِكٌ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَهِيَ خِدَاجٌ» <sup>(12)</sup>، هِيَ خِدَاجٌ، هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ <sup>(13)</sup>. قَالَ : قُلْتُ <sup>(14)</sup> يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، إِنِّي أَحْيَانًا أَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ، قَالَ : فَغَمَزْ ذِرَاعِي، ثُمَّ قَالَ : اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ يَا فَارِسِيُّ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي

(1) في (ج) وفي طبعة بشار «قَالَ أَبِي» دون قام.

(2) رسمت في الأصل بالوجهين، «أَبْطُنُ»، و«أَبْطُنْ» معا. وفي الهامش «أَبْطُنْ» وفوقها «ح» وفي (ب) و(ش) : «أَبْطُنْ» وفي (م) : «أَبْطُنْ».

(3) رسمت في الأصل و(ب) دون همز، وثبت في (ج).

(4) رسمت في الأصل يفتح التاء وضمها.

(5) في (ش) : «وَعَدْتَنِي بِهَا».

(6) كتب فوق «عليه» في الأصل «ح» وقراها الأعظمي «ج».

(7) ضبطت في الأصل بالقسم والكسر المتونين، وعليها «صح»، وفي (ش) : «عن أبي نعيم وهب بن كيسان».

(8) بهامش الأصل «أبي نعيم»، وكتب فوقها «ط» و«ب» و«ع» و«صح».

(9) رسمت في الأصل و(ب) دون همز، وثبت في (ج).

(10) بهامش الأصل : «لم»، ورسم فوقها «ط»، وفي هامش (ب) : «لم بجهر»، وفوقها «ب ج». وفي (ش) : «لم» وفي (م) : «لا».

(11) بهامش الأصل : «يُجْهَرُ» وكتب فوقها «معا».

(12) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/126 : «خِداج ناقصة، يقال : خِدَجَتِ الْبَاغَةَ خِدَاجًا، إِذَا أَلْقَتْ وَلَدَهَا قَبْلَ التَّمَامِ نَاقِصًا كَانَ أَوْ تَامَ الْخَلْقُ، فَإِذَا أَلْقَتْهُ عِنْدَ التَّمَامِ نَاقِصُ الْخَلْقِ، قِيلَ : أَخْدَجَتْ».

(13) ضبطت التاء في الأصل يفتح التاء وكسرها، وعليها «معا».

(14) بهامش الأصل : «فَقُلْتُ» وفوقها «صح». وحسبها الأعظمي «ح»، وفي (ش) و(م) : «قُلْتُ».

يُصَفِّينَ<sup>(1)</sup>، فَنُصَفِّفُهَا لِي وَنُصَفِّفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «افْرُقُوا، يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يَقُولُ اللَّهُ<sup>(2)</sup> حَمْدِي عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ يَقُولُ اللَّهُ : أَتْنَى عَلَيَّ عَبْدِي ، يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿مَلِكٌ<sup>(3)</sup> يَوْمَ الدِّينِ﴾ يَقُولُ اللَّهُ : مَجْدِي عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فَهَذِهِ الْآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَهَؤُلَاءِ<sup>(4)</sup> لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ.»

227 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ<sup>(5)</sup> بِالْقِرَاءَةِ<sup>(6)</sup>.

228 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ، فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ.

229 - مَالِك، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ : أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ : وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ<sup>(7)</sup>.

(1) رسم فوق «نصفين» رمز «ع»، وكتب في الهامش «نصفين» وكتب فوقها «صح»، وكتب فوقها في (ب) : «دعوه»، وبهامشها : «نصفين» وعليها «صح».

(2) في (ج) : «تبارك وتعالى».

(3) بهامش الأصل : «مالك رواية القاسم، ومعن».

(4) رسمت في (ج) «فهاؤلا».

(5) كتب فوق «الإمام» في الأصل : «طع».

(6) في (ج) «يجهر فيه بالقراءة».

(7) بهامش الأصل : «ذكر عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم، أن ابن عمر كان ينصت للإمام فيما جهر فيه بالقراءة، وهذا تفسير ما في الكتاب».



## 10 - تَرْكُ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْأَمَامِ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ

230 - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ : هَلْ يَقْرَأُ أَحَدُ خَلْفِ الْإِمَامِ ؟ قَالَ : إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ خَلْفَ الْأَمَامِ، فَحَسْبُهُ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ، وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيَقْرَأْ. قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَا يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ.

231 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ يَقْرَأَ الرَّجُلُ وَرَاءَ<sup>(1)</sup> الْإِمَامِ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، وَيَتْرَكَ الْقِرَاءَةَ فِيمَا يَجْهَرُ الْإِمَامُ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ<sup>(2)</sup>.

232 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ<sup>(3)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ : «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَنْفَاءً»<sup>(4)</sup>. فَقَالَ رَجُلٌ<sup>(5)</sup> : نَعَمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ<sup>(6)</sup> : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنِّي أَقُولُ»<sup>(7)</sup> مَا لِي أُتَارَعُ الْقُرْآنَ<sup>(8)</sup>. فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِيمَا جَهَرَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(9)</sup> بِالْقِرَاءَةِ، حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) رُسم فوق «وراء» «صح»، وكتب في الهامش : «خلف» وفوقها «صبح» و«خ».

(2) سقطت «بالقراءة» في (ج).

(3) قال ابن الخلاء في التعريف 465/3 رقم 436 : «عمرو بن أكيمة الليثي، هكذا قال مالك، وغيره يقول : عامر بن أكيمة بن الحارث بن مؤتلف بن هلال بن عوف، لم يرو عنه الزهري غير حديث واحد، وقد قيل اسمه يزيد، وقيل اسمه عمارة، وقال ابن معين : إن اسمه عمارة، ويقال عبادة... وهو ثقة؛ لأن الزهري يقول في غير حديث مالك : ابن أكيمة يحدث عنه سعيد بن المسيب، فكفى بذلك، وسعيد أجل أهل زمانه، وليس له في الموطأ غير حديث واحد».

(4) بهامش الأصل : «أي ما الذي ظهر لكم من...» ولم يقرأها الأعظمي.

(5) بهامش الأصل : «له» وفوقها «خ»، وقرأها الأعظمي «ج» خلافاً للأصل.

(6) في الأصل فوق قال «ج» و«ص»، وكتب أمامهما : «صح».

(7) بهامش الأصل : «إني أقول» وفوقها «صح». وفيه أيضاً : «أي مالي أجاذب القراءة، ولا أفرد بها». ولم يقرأ الأعظمي : «أفرد بها».

(8) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : فانتهى الناس إلى آخر الحديث من قول ابن شهاب».

(9) ثبتت التصلية في (ب) و(ج).

## 11 - مَا جَاءَ فِي التَّأْمِينِ خَلْفَ الْإِمَامِ

233 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي السَّلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(1)</sup> أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّتُوا، فَإِنَّهُ مِنْ وَافِقِ تَأْمِينِهِ تَأْمِينِ الْمَلَائِكَةِ»<sup>(2)</sup>، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «أَمِينَ»<sup>(3)</sup>.

234 - مَالِك، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(4)</sup>، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَقُولُوا : آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

235 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ : آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ : آمِينَ، قَوَّافَتَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(5)</sup>.

236 - مَالِك، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ<sup>(6)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»<sup>(7)</sup>، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ<sup>(8)</sup> لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

(1) فوق «أبي» في الأصل «صح».

(2) بهامش الأصل : «اسمه عبد الله، وقيل : اسمه كنيته». وبهامش (ب) «ابن عوف» وفوقها «طع».

(3) في (ب) «المليكة».

(4) رسمت في الأصل و(ج) : «سامين».

(5) كتب فوق «بن عبد» في الأصل : «طع» و«ع» و«و». وسقطت «بن عبد الرحمن» من (ب) و(ج). وكتب فوقها في هامش (ب) : «ع طع».

(6) كتب هذا الحديث بهامش الأصل خلفه.

(7) كتب فوق «السمان» في الأصل : «صح».

(8) كتب فوقها في الأصل : «صح». وبالهامش فوق قال ابن وهب : «ولك الحمد». وفوقها «ع» و«ط». و«لا بن القاسم ولك». وزاد الأعظمي الواو

«لا بن» وليست في الأصل.

(9) كتب فوق «غفر» في الأصل : «صح». وبالهامش : «غفر».



## 12 - الْعَمَلُ فِي الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ

237 - مَالِك، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِي<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَنَا أَعْبَثُ بِالْحَصْبَاءِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ<sup>(2)</sup> نَهَانِي وَقَالَ : اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ. فَقُلْتُ : وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ؟ قَالَ : إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى، وَفَبِضْ أَصَابِعِهِ كُلِّهَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ<sup>(3)</sup> الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى، وَقَالَ : هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ<sup>(4)</sup>.

238 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَصَلَّى إِلَى جَنْبِهِ رَجُلٌ، فَلَمَّا جَلَسَ الرَّجُلُ فِي أَرْبَعٍ تَرَبَّعَ وَثْنَى<sup>(5)</sup> رِجْلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ<sup>(6)</sup> غَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ : فَإِنَّكَ تَفْعَلُ<sup>(7)</sup> ذَلِكَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : إِنِّي<sup>(8)</sup> أَشْتَكِي.

239 - مَالِك، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ<sup>(9)</sup>، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَكِيمٍ<sup>(10)</sup>، أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَرْجِعُ فِي سَجْدَتَيْنِ<sup>(11)</sup> فِي الصَّلَاةِ، عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ ذَكَرَ<sup>(12)</sup> لَهُ ذَلِكَ<sup>(13)</sup>، فَقَالَ : إِنَّهَا لَيْسَتْ سُنَّةَ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ هَذَا مِنْ أَجْلِ أَنِّي أَشْتَكِي.

(1) بهامش الأصل : «عن بني معاوية، فخذ من الأنصار». وانظر التعريف لابن الخطاء 460/3.

(2) هكذا في الأصل وكتب فوقها «عه»، وفي الهامش : «الابن القاسم : انصرفت»، وفوقها «صح»، وهي رواية (ب). وبهامشها «انصرف»، وفوقها «صح».

(3) في طبعة بشار «بأصبعه» بضم الألف، وسكون الصاد، وضم الباء وكسر العين.

(4) في (ب) و(ج) زيادة : «صلى الله عليه وسلم».

(5) بهامش الأصل : «وثنى» بالتشديد، وكتب فوقها «صح». وفي (ب) «وثنا».

(6) في (ش) : «عبد الله»، وبالهامش : «ابن عمر». وفي (م) : «عبد الله» فقط.

(7) كتب فوق : «إنك تفعل» ط «وهـ». وفي الهامش : «لشفعل» وفوقه رمز «ص».

(8) كتب فوق «إني» في الأصل «صح». وفي الهامش : «قائي». وهو ما في «أمة بشار».

(9) قال ابن الخطاء في التعريف 311/2 رقم 276 : «صدقة بن يسار المكي... توفي في أول خلافة أبي العباس».

(10) قال ابن الخطاء في التعريف 238/2 رقم 207 : «المغيرة بن حكيمة... قال البخاري : مغيرة بن حكيمة صنعاني باني، سمع ابن عمر، روى عنه عمرو بن شعيب، وجريز بن حازم».

(11) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «السجدتين»، وكتب فوقها «ت». وفي (ب) «السجدتين»، وفي (ج) و(ش) و(م) : «سجدتين».

(12) ضبطت في الأصل بالوحيين معا : بالبناء على الفاعل، وبالبناء على المفعول. وفي طبعة بشار بالبناء على الفاعل.

(13) كتبت في الأصل : «ذلك له» وعليها علامة التقديم والتأخير، وفي (ش) : «ذلك له» وفي (م) : «له ذلك».

240 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ<sup>(1)</sup> أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ، قَالَ : فَفَعَلْتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ، فَتَهَانِي عَبْدُ اللَّهِ<sup>(2)</sup> بْنُ عُمَرَ وَقَالَ : إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى، وَتُثْنِي بِرِجْلِكَ<sup>(3)</sup> الْيُسْرَى. قَالَ<sup>(4)</sup> فَقُلْتُ لَهُ : فَإِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ. فَقَالَ : إِنْ رِجْلِي لَا تَحْمِلَانِي<sup>(5)</sup>.

241 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَرَاهُمُ الْجُلُوسَ فِي التَّشَهُّدِ، فَتَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَتُثْنِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَجَلَسَ عَلَى وَرِكِهِ الْاَيْسَرِ، وَلَمْ يَجْلِسْ عَلَى قَدَمِهِ، ثُمَّ قَالَ : أَرَانِي هَذَا عَبْدُ اللَّهِ<sup>(6)</sup> بْنُ عَبْدِ<sup>(7)</sup> اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

### 13 - التَّشَهُّدُ فِي<sup>(8)</sup> الصَّلَاةِ<sup>(9)</sup>

242 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي<sup>(10)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشَهُّدَ يَقُولُ : قُولُوا : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الرَّاكِبَاتُ لِلَّهِ، الطُّيَّاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ<sup>(11)</sup>، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>(12)</sup>، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ<sup>(13)</sup> وَرَسُولُهُ.

(1) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/ 116 : «وفي باب الجلوس في الصلاة : عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر، كذا ليحيى وسائر رواة الموطأ، إلا ابن بكير فعنده : عن عبيد الله بن عبد الله، والصواب الأول».

(2) كتب فوق «عبد الله»، «صبح»، وفوق «عمر» «ح»، وفي الهامش «بط» و«صبح».

(3) في (ب) و(ج) و(ش) و(م) : «رجلك» وكذا عند الأعظمي خلافا للأصل.

(4) لم ترد «قال» في (ش)، وكذا في طبعة بشار.

(5) بهامش الأصل : «يحملاني» بالياء، وفوقها «ص». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/ 131 : «الرواية بنونين، الأولى علامة الرفع، والثانية : نون الضمير التي تسمى نون الوقاية، وفي بعض النسخ لا تحملاني بنون واحدة وهو جائز».

(6) كتب فوق «عبد الله»، «صبح». وفي الهامش : «روى عبيد الله بن عبد الله».

(7) كتب فوق «عبد» في الأصل : «صبح».

(8) كتب فوق «في» في الأصل : «صبح».

(9) بهامش الأصل : «ما جاء» وفوقها «ص».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صبح». وفي الهامش : «منسوب إلى القارة، وهم فخذ من كنانة».

(11) في طبعة بشار زيادة «ويركاه».

(12) في (ش) زيادة «وحده لا شريك له»، وعليها علامة التضييب.

(13) كتب فوقها في الأصل : «صبح»، وفي الهامش : «عبد».



243 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَشَهَّدُ فَيَقُولُ : بِاسْمِ اللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ<sup>(1)</sup>، السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، شَهِدْتُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، شَهِدْتُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. يَقُولُ هَذَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَيَدْعُو إِذَا قَضَى تَشَهُدَهُ بِمَا بَدَأَ لَهُ، فَإِذَا جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ<sup>(2)</sup> تَشَهَّدَ كَذَلِكَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّشَهُدَ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا بَدَأَ لَهُ، فَإِذَا قَضَى تَشَهُدَهُ وَأَرَادَ أَنْ يُسَلِّمَ قَالَ : السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ<sup>(3)</sup> وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ أَخَذَ عَنْ يَسَارِهِ رَدًّا عَلَيْهِ.

244 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ إِذَا تَشَهَّدَتْ : التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا<sup>(4)</sup> عَبْدُ اللَّهِ<sup>(5)</sup> وَرَسُولُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

245 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ تَقُولُ إِذَا تَشَهَّدَتْ : التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>(6)</sup>، وَأَنَّ<sup>(7)</sup> مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

(1) فوقها في الأصل : «أحد وهم»، وفي الهامش : «الزكيات».

(2) رسم فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش : «الصلوة» وفوقها «ش».

(3) في الأصل (ب) : «رحمت».

(4) فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «وأشهد أن»، وفوقها «هه».

(5) بالهامش : «عبد»، وعليها «معاً».

(6) في طبعة بشار زيادة «وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ».

(7) في الأصل : «أن»، وعليها (صح) «بالهامش» : «وأشهد أن»، وعليها «هه»، وهي رواية (ج)، وفي (م) : «وأن».

246 - مَالِك، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ وَنَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ<sup>(1)</sup>، عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ إِمَامٍ<sup>(2)</sup> فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرُكْعَةٍ، أَيْتَشْهَدُ مَعَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَالْأَرْبَعِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَهُ وَتَرَأَى فَقَالَ : نَعَمْ لَيْتَشْهَدُ مَعَهُ. قَالَ يَحْيَى<sup>(3)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَهُوَ<sup>(4)</sup> الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

#### 14 - مَا يَفْعَلُ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

247 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ<sup>(5)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ إِنَّمَا<sup>(6)</sup> نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ<sup>(7)</sup>.

248 - قَالَ يَحْيَى<sup>(8)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ سَهَا فَرَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ فِي رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ : إِنْ السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَرْجِعَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، وَلَا يَنْتَظِرَ الْإِمَامَ، وَذَلِكَ خَطَأٌ مِمَّنْ فَعَلَهُ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ ».

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، إِنَّمَا<sup>(9)</sup> نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ<sup>(10)</sup>.

#### 15 - مَا يَفْعَلُ مَنْ سَلَّمَ فِي رُكْعَتَيْنِ سَاهِيًا

249 - مَالِك، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَّانِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ<sup>(11)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ دُو

(1) في (ش) : «مولى عبد الله بن عمر».

(2) بهامش الأصل : «الإمام» وهي رواية (ب)، وكتب في هامش الأصل الإمام علي أنها رواية صحيحة.

(3) بهامش (ب) : «قال يحيى» وفوقها «طع ب».

(4) في (ج) : «وهذا».

(5) قال ابن الحذاء في التعريف 267/2 رقم 236 : «مليح بن عبد الله السعدي، يعد في أهل المدينة، يروي عن أبي هريرة، روى عنه محمد بن عمر بن علقمة».

(6) بهامش الأصل : «فإنما» وفي (ج) : «الذي رأسه قبل الإمام ويخفذه فإنما ناصيته».

(7) في (ش) و(م) وهامش (ب) : «الشيطان».

(8) في (ب) «قال مالك».

(9) كتب تحتها «فإنما» على أنها رواية صحيحة، وفي طبعة بشار «إنما».

(10) قال أبو العباس الداني في الإجماع 449/4 : «وعند يحيى بن يحيى طرف منه إلى قوله : فلا تختلفوا عليه، احتج به مالك برسالة».

(11) كتب فوقها في الأصل «صح»، وعليها «خ»، وفوقها «من» وعليها «صح» مرتين وفي (ب) و(ج) و(ش) و(م) : «من».

(12) قال ابن الحذاء في التعريف 201/2 رقم 168 : «محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك، مات... سنة عشر ومئة بعد الحسن ستة ليلة. قال مالك : كان ابن سيرين أشبه الناس بأهل المدينة في ناحية ما يأخذ به سمع أبا هريرة وابن عمر».



الْيَدَيْنِ<sup>(1)</sup> : أَقْصَرَتْ<sup>(2)</sup> الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» . فَقَالَ النَّاسُ نَعَمْ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ آخَرَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ<sup>(3)</sup> .

250 - مَالِك ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ ، فَسَلَّمَ فِي<sup>(4)</sup> رَكَعَتَيْنِ ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ : أَقْصَرَتْ<sup>(5)</sup> الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» . فَقَالَ : قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : «أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» . فَقَالُوا نَعَمْ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ<sup>(6)</sup> وَهُوَ جَالِسٌ<sup>(7)</sup> .

251 - مَالِك ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ<sup>(8)</sup> ، قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ مِنْ إِحْدَى صَلَاتَيِ النَّهَارِ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ ، فَسَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، فَقَالَ

(1) بهامش الأصل : «اسم ذي اليدين : الخرياق بن عمرو ، من بني سليم حجازي» وقرأها الأعظمي «الخرياق» بالنون وهو تصحيف .

ووقف أبو عبد الله ابن الخدياء عند ذي اليدين طويلاً مقلداً الأمر على عدة وجوه تلخص فيما يلي :

أ - أنه عمير بن عبد عمرو بن خزيمة ويقال له ذو الشمالين لأنه كان أعور ، وهو حليف لبني زهرة - استشهد يوم بدر - هذا قول البرقي .

ب - أن ذا الشمالين حليف لبني زهرة الذي استشهد يوم بدر ليس هو ذو اليدين المذكور في حديث أبي هريرة . قال ابن الخدياء : في

التعريف 476/3 رقم 449 «وأبو هريرة متأخر الإسلام وهو روى هذا الحديث ، ومن استشهد يوم بدر لم يدركه أبو هريرة ولا شاهده ، وقد

سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديثين ذا اليدين [يعني في هذا الحديث والذي يليه] ، فهذا يدل على أنه رجل واحد ، وأن

الذي استشهد يوم بدر ، هو رجل آخر ، والله أعلم . والنظر التمهيد : 362/1 .

ج - أن اسمه الخرياق وكان في يده طول ، رواه مسلم في كتابه .

(2) ضطت في الأصل و(ب) فتح القاف ، وضم الصاد ، وضم القاف ، وكسر الصاد المشددة معاً ، وفي الهامش : الصواب : تخفيف الصاد

لقوله : «أن تقصروا من الصلاة ، ولا وجه للتشديد ، لأنه ليس للتكثير هنا موضع ، وحكى الهروي ثلاث لغات . وقرأ الأعظمي : «ليس

للتكثير هنا موضع» ، «ليس للتكثير هنا موضع» ولا معنى لذلك . وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 140/1 .

(3) سقط «ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع» من (ش) ، وأُخِذَ في (ج) بالهامش .

(4) في (ب) : «من» .

(5) ضطت في الأصل و(ب) فتح القاف ، وضم الصاد ، وضم القاف ، وكسر الصاد المشددة على أنهما روايتان صحيحتان ، وفي (ج) و(ش)

فتح القاف ، وضم الصاد .

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح» وفي الهامش «السلام» فوقها «بطه» وفيه أيضاً : «في كتاب أبي داود عن أبي هريرة : ولم يسجد رسول

الله سجدتي السهو حتى يقبض الله ذلك» .

(7) أبو العباس الداني في الإيلاء 481/3 : «عند ابن القاسم وطائفة : صلى بنا ، وعند الأكثر ، صلى لنا ، وليس عند يحيى بن يحيى : «لنا» ولا «بنا» .

(8) قال ابن الخدياء في التعريف 679/3 رقم 650 : «أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة بن حذيفة بن غام ، قرشي عدوي ، روى عنه ابن شهاب ،

يروى عن أبي هريرة ، وسعيد بن زيد ، يروي عنه أيضاً : إسماعيل بن محمد بن أبي وقاص . ولم أجد لأبي بكر بن سليمان اسماً» .



لَهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ<sup>(1)</sup> - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ بْنِ كِلَابٍ - : أَقْصَرَتْ<sup>(2)</sup> الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا قَصُرَتْ الصَّلَاةُ وَمَا<sup>(3)</sup> نَسِيتَ». فَقَالَ لَهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : «أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ<sup>(4)</sup>». فَقَالُوا : نَعَمْ<sup>(5)</sup> ، فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

252 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِثْلَ ذَلِكَ.

253 - قَالَ يَحْيَى<sup>(6)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ سَهْوٍ كَانَ نَقْصَانًا مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ سَجُودُهُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَكُلُّ سَهْوٍ كَانَ زِيَادَةً فِي الصَّلَاةِ، فَإِنْ سَجُودُهُ بَعْدَ السَّلَامِ.

## 16 - إِتْمَامُ الْمُصَلِّي مَا ذَكَرَ إِذَا شَكَّ فِي صَلَاتِهِ<sup>(7)</sup>

254 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ<sup>(8)</sup> بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ<sup>(9)</sup>، فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى، أَثَلَاثًا<sup>(10)</sup> أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيُصَلِّ رُكْعَةً، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ<sup>(11)</sup>، فَإِنْ كَانَتِ الرُّكْعَةُ الَّتِي صَلَّى خَامِسَةً، شَفَعَهَا<sup>(12)</sup> بِهَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً، فَالْسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ».

(1) بهامش الأصل : «اسم ذي الشمالين : عمير بن عبد عمرو، حليف بني زهرة، كان يعمل بيديه جميعا، وقتل يوم بدر»، وفي (ش) : «ذو اليدين»، وعليها ضمة، ولم يشر الأعظمي إلى ذلك.

(2) ضبطت في الأصل و(ب) (ج) : بفتح القاف وضم الصاد وضم القاف وكسر الصاد المشددة، على أنهما روايتان صحيحتان، وفي طبعة بشار بفتح القاف وضم الصاد.

(3) كتب فوقها «ع»، وبالهامش «ولا»، وفوقها «صح».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح».

(5) كتب فوق «نعم» في الأصل «صح». وفي الهامش : «يا رسول الله»، وفوقها «ع» و«ع». وفي (ب) و(ج) و(ش) و(م) : «نعم يا رسول الله».

(6) كتب فوق يحيى في الأصل «صح». وفي (ب) وقال مالك.

(7) بهامش الأصل : «الصلاة»، وعليها «ع» و«ع».

(8) كتب في هامش الأصل : «عن أبي سعيد هكذا، قال الوليد بن مسلم عن مالك». وكتبت «عطاء» بدون همزة، ورسم فوقها كلمة «صح».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «الصلاة»، وفوقها «ع».

(10) في (ب) : «الثلاث».

(11) كتب فوق التسليم «صح» وفي الهامش : «السلام».

(12) بهامش الأصل : «شفعها» وفوقها «صح»، ولم يقرأها الأعظمي.



255 - مَالِك، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ<sup>(1)</sup>، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(2)</sup>، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : إِذَا شُكُّ أَعْدَاكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَتَوَخَّ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيَ مِنْ صَلَاتِهِ فَلْيُصَلِّهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَهُوَ جَالِسٌ.

256 - مَالِك، عَنْ عَفِيفِ بْنِ عَمْرٍو السَّهْمِيِّ<sup>(3)</sup>، عَنْ عَطَاءٍ<sup>(4)</sup> بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِي<sup>(5)</sup> وَكَعْبَ الْأَحْبَارِ<sup>(6)</sup> عَنْ الَّذِي يَشُكُّ فِي صَلَاتِهِ، فَلَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَكِلَاهُمَا قَالَ : لِيُصَلِّ رُكْعَةً أُخْرَى، ثُمَّ لِيَسْجُدْ<sup>(7)</sup> سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

257 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الشَّيْءِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ : لِيَتَوَخَّ<sup>(8)</sup> أَحَدُكُمْ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيَ مِنْ صَلَاتِهِ فَلْيُصَلِّهِ.

## 17 - مَنْ قَامَ بَعْدَ الْإِتْمَامِ أَوْ فِي الرُّكْعَتَيْنِ<sup>(9)</sup>

258 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ<sup>(10)</sup> أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ<sup>(11)</sup> فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا<sup>(12)</sup> تَسْلِيمَهُ كَرًّا، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ<sup>(13)</sup>.

(1) بهامش الأصل : «أخو واقد وعاصم وزيد وأبي بكر». وانظر التعريف لأبن الخذاء 446/2.

(2) بهامش الأصل : «ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب مدني».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 507/3 رقم 482 : «عفيف بن عمرو السهمي». روى مالك عن عفيف بن عمرو السهمي، عن رجل من بني أسد.

(4) ضبطت «عطاء» في الأصل بدون همزة، ورسم فوقها كلمة «صح».

(5) في طبعة بشار «العاص» دون ياء.

(6) قال ابن الخذاء في التعريف 187/2 رقم 155 : «كعب الأحبار، هو كعب بن مانع رجل من ميثم، بطن من حمير، أسلم زمن عمر بن الخطاب... قدم المدينة... ثم خرج إلى الشام، فسكن حمص حتى توفي بها سنة اثنين وثلاثين في خلافة عثمان. وقيل سنة أربع وثلاثين، لسنة بقيت من خلافته، كنيته أبو إسحاق».

(7) بهامش الأصل : «يسجد» وفوقها «عت» و«صح».

(8) كتب فوق «ليتوخ» : «صح». وفي الهامش : «التوخى» : الفصد، وهو البناء على اليقين، وهو التحري، وقيل : هو غالب الظن».

(9) كتب فوقها «ركعتين» على أنها رواية صحيحة وفي طبعة بشار الركعتين.

(10) قال ابن الخذاء في التعريف 338/2 رقم 297 : «هو عبد الله بن مالك بن سعيد بن القشب، وهو سعيد بن زيد بن عامر... يقال : إنه من أزد شنوءة، له صحبة، يكنى أبا محمد... وكان ابن بحينة قد نزل ريم، وهي من المدينة على رأس ثلاثين ميلاً، وتوفي بها في خلافة معاوية بوضع يدعي كرزاً، وكان ناسكاً فاضلاً، صالحاً الدهر، وهو من الطبقة الثانية من الصحابة».

(11) في (ش) : «ثم سلم قام»، وعلى «سلم» ضمة وعلى «قام» رمز «صح».

(12) كتب فوق «نظرنا» في الأصل : «صح». وفي الهامش : «في رواية أبي عيسى : ونظرنا، والغيره : وانتظرنا لأبي مصعب».

(13) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 12/2 : فوقوله : «فونظرنا تسليمه» أي انتظرنا، كذا ليحيى وجماعة من رواة التواتر، وعند أبي مصعب انتظرناه.



259 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ<sup>(1)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي<sup>(2)</sup> اثْنَتَيْنِ<sup>(3)</sup>، وَلَمْ يَجْلِسْ فِيهِمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(4)</sup>.

260 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(5)</sup> فِيمَنْ سَهَا فِي صَلَاتِهِ، فَقَامَ بَعْدَ إِتْمَامِهِ الْأَرْبَعِ فَقَرَأَ، ثُمَّ رَكَعَ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِهِ، ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أَمَّ : إِنَّهُ يَرْجِعُ فَيَجْلِسُ، وَلَا يَسْجُدُ، وَلَوْ سَجَدَ إِحْدَى السَّجْدَتَيْنِ لَمْ أَرْ أَنْ يَسْجُدَ الْآخَرَى، ثُمَّ إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

## 18 - النَّظَرُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى مَا يَشْغَلُكَ<sup>(6)</sup> عَنْهَا

261 - مَالِك، عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ أَبِي عُلُقَمَةَ<sup>(7)</sup>، أَنَّ عَائِشَةَ<sup>(8)</sup> زَوْجَ النَّبِيِّ قَالَتْ<sup>(9)</sup> أَهْدَى أَبُو جَهْمٍ بَنُ حَذِيفَةَ إِلَيَّ<sup>(10)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمِيصَةً شَامِيَةً<sup>(11)</sup> لَهَا عِلْمٌ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلَاةَ،

(1) ضبطت في الأصل بفتح الزاي، وبجر الراء بالنون.

(2) في (ش) «من».

(3) رسم فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش : «الثنين» وفوقها «ت».

(4) في (ش) : «تكرر حديث ابن بحنة ثلاث مرات : في الثانية والثالثة، منها اللفظ واحد، وفيهما، إلا أن الثانية زادت على الثالثة : «فقام الناس معه» وليس لابن بحنة في الباب في النسخ المعتمدة سوى حديثين : «ولم يشر الأعظمي إلى ذلك».

(5) في طبعة بشار : «قال مَالِك».

(6) كتب فوقها «شغلك» وعليها «صح».

(7) كتب فوق «علقمة» «صح».

(8) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : «عن أمه عن عائشة، هكذا رواه ابن بكير وغيره». قال ابن عبد البر في التمهيد 108/20 : «حديث أول لعلقمة بن أبي علقمة مالك عن عائشة بن أبي علقمة أن عائشة رضي الله عنها قالت : أهدى أبو جهم بن حذيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم خميصة شامية لها علم، فشهد فيها الصلاة، فلما انصرف قال : ردي هذه الخميصة إلى أبي جهم، فإني نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يقتلني» قال أبو عمر : هكذا قال يحيى عن مالك في إسناده هذا الحديث : عن علقمة بن أبي علقمة أن عائشة، ولم يتابعه على ذلك أحد من الرواة، وكلهم رواه عن مالك في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة، وسقط ليحيى عن أمه، وهو بما عند عليه، والحديث صحيح متصل لمالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة، كذلك رواه جماعة أصحاب مالك عنه، وقد روى هذا الحديث أيضاً الزهري عن عروة عن عائشة». وقال محمد بن عبد الملك بن أيمن : «وهم فيه يحيى فقال : عن علقمة بن أبي علقمة أن عائشة، والصواب عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة كما رواه القعني وابن بكير وابن وهب وغيرهم عن مالك». أخبار الفقهاء والمحدثين 350.

وقال أبو العباس الداني في الإجماع 135 / 5 : «هذا مقطوع عند يحيى بن يحيى، سقط من كتابه قوله : «عن أمه» واستدركه ابن وضاح، وثبت لسائر الرواة، فهو عندهم متصل كإسناده الحديث الذي قبله».

وقال أيضاً : «هو عند يحيى بن يحيى من طريق علقمة مقطوع، وقد تقدم لأمه عن عائشة، ومن طريق عروة مرسل». الإجماع 175/5. وقال القفاصي عياض في مشارق الأنوار 333/2 توفي النظر في الصلاة، أن عائشة كذا عند يحيى، وسائر رواة الموطأ يقولون : عن أمه عن عائشة.

(9) في (خ) : «أنها قالت».

(10) كتب فوق «إلى» في الأصل «صح» وبالهامش : «لرسول الله» وعليها «ج»، وفي النسخ (ج) و(ش) و(م) : «لرسول الله».

(11) كتب فوق «شامية» «صح».



فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : «رُدِّي هَذِهِ الْخَمِيصَةَ»<sup>(1)</sup> إِلَى أَبِي جَهْمٍ، فَإِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عِلْمِهَا فِي الصَّلَاةِ، فَكَادَ يَفْتِشُنِي».

262 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ خَمِيصَةً لَهَا عِلْمٌ، ثُمَّ أَعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ، وَأَخَذَ مِنْ أَبِي جَهْمٍ أَنْبِجَانِيَّةً<sup>(2)</sup> لَهُ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِمَ ؟ فَقَالَ : «إِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عِلْمِهَا فِي الصَّلَاةِ».

263 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطِهِ، فَطَارَ دُبْسِيٌّ<sup>(3)</sup>، فَطَفِقَ<sup>(4)</sup> يَتَرَدَّدُ يَلْتَمِسُ مَخْرَجًا، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُهُ بِصَرَّةٍ سَاعَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ، فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى فَقَالَ : لَقَدْ أَصَابَتْنِي فِي مَالِي هَذَا فِتْنَةٌ. فَجَاءَ<sup>(5)</sup> إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(1) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/141 : «كساء خز له علم، وقال أبو عبيد : هي كساء مربع له علمان».

(2) بهامش الأصل : «أنجانية» و«فوقها معاء» و«ص» وفي أيضا : «أنجانية»، وبهامشه : «ابن قتيبة : كساء منجاني، ولا يقال : أنجاني، لأنه منسوب إلى منج، وفتحت باؤه في النسب لأنه خرج مخرج منطرائي، ومخيراني. ثعلب : الشَّجَانِيَّة، فكسر الباء وفتحها في كل ما كثف والتف. قالوا شاة أنجانية، كثيرة الصوف ملتفة، وغير ابن قتيبة يقول : جازر أنجاني كما جاء في الحديث. اهـ. وفيه أيضا : «ثعلب : الشَّجَانِيَّة، فكسر الباء وفتحها في كل ما كثف والتف. قالوا شاة أنجانية، كثيرة الصوف ملتفة. وعسر على الأعظمي قراءة أول النص، وأخره، وحرف منطرائي إلى منطق أبي. وحرف باؤه إلى بانها. ولم يقرأ مخيراني».

وقال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/143 : «وقع في بعض نسخ الموطأ «أنجانية»، ولا أعرف أحدا حكاها، ولا أبعد أن تكون لغة لشذوذ هذه الكلمة عن القياس في النسب، لأنها منسوبة إلى منج، والقياس فيها منجيجة».

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 1/40 : «قوله في حديث أبي جهم : وأتوني بأنجانية، ضبطناه بالوجهين في الهمة، بالفتح والكسر، وكذلك رويناهما عن شيوخنا في الموطأ، وبكسر الباء وتخفيف الياء آخر أو شدها معاً، وبالناء باثنين فوقها آخر على التأنيث أنجانية له. والذي كان في كتاب التميمي عن الحياتي الفتح والتخفيف، وفتح الياء وكسرها معاً ذكرها ثعلب. وضبطناه في مسلم بفتح الهمة والياء، وفي البخاري رويت بالوجهين في الهمة. وفي الموطأ عن ابن جعفر عن ابن سهل بكسر الهمة والياء معاً، وكذا عند الطرابلسي. وعند ابن عتاب، وابن حمدان بفتح الهمة وتشديد الياء. قال ثعلب : يقال ذلك في كل ما كثف والتف. وقال غيره : إذا كان الكساء ذا علمين، فهو الخميصة، فإن لم يكن له علم فهو الإنجانية. وقال الداودي : هو كساء غليظ بين الكساء والعباء. وقال ابن قتيبة : وذكر عن الأصمعي إنما هو منجاني، منسوب إلى منج، ولا يقال : أنجاني. وفتحت الباء في النسب، أخرجه مخرج منطرائي ومخيراني، قالوا : وهي أكسية تصنع بحلب، فتحمل إلى جسر منج. قال الباقى : وما قاله ثعلب أظهور، لأن النسب إلى منج منججي. قال : القاضي رحمه الله : النسب مسموع فيه تغيير البناء كثيرا، فلا ينكر ما قاله أئمة هذا الشأن، لكن هذا الحديث المتفق على نقل هذه اللفظة فيه بالهمزة، تصحح ما أنكروه».

(3) قال عبد الملك بن حبيب في تفسير عريب الموطأ 1/228 : «الدبسي هو اليمامة بعينها، وإنما ترددت تلتبس مخرجا من خلال النخل لالتفافها...». وانظر التعليق للوقشي 1/144.

(4) ضبطت في الأصل بفتح الفاء وضمتها - وكتب فوقها «معا».

(5) رسمت في الأصل وفي (ب) دون همزة.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ لَهُ الَّذِي أَصَابَهُ فِي حَائِطِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ وَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ صَدَقَةٌ لِلَّهِ، فَضَعَهُ<sup>(1)</sup> حَيْثُ شِئْتَ.

264 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطٍ لَهُ<sup>(2)</sup> بِالْقَفِّ - وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ - فِي زَمَانِ الشَّمْرِ، وَالنَّخْلِ قَدْ ذُلَّتْ<sup>(3)</sup>، فَهِيَ مُطَوَّقَةٌ بِشَمْرِهَا، فَتَنْظَرُ إِلَيْهَا فَأَعْجَبَهُ مَا رَأَى مِنْ تَمَرِهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ، فَإِذَا هُوَ لَا يَذَرِي كَمْ صَلَّى فَقَالَ : لَقَدْ أَصَابَنِي<sup>(4)</sup> فِي مَالِي هَذَا<sup>(5)</sup> فِتْنَةٌ. فَبَاعَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ - وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةً

- فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ وَقَالَ : هُوَ صَدَقَةٌ، فَاجْعَلْهُ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ. فَبَاعَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا، فَسَمَّى<sup>(6)</sup> ذَلِكَ الْمَالَ : الْخَمْسُونَ<sup>(7)</sup>.

(1) كتب فوق القاء في الأصل «صح»، وفوق «ضعه» «صح». وكتب تحت «ضعه» : «ضعه» وفوقها «ت» و«د». ولم يثبت الأعظمي إلا رمز «ت»، مع وضوح الدال.

(2) بهامش الأصل : «حائط له»، وكتب فوقها «معا» ورمز «ع».

(3) بهامش الأصل : «دللت»، بدال غير معجمة، لاين وضاح من كتابه.

(4) بهامش الأصل : «أصابني»، وكتب فوقها «صح».

(5) ليس في (ج) : «هذا».

(6) ضبطت في الأصل بالوجهين، «فيسمى» و«فيسمى»، وكتب عليها : «معا».

(7) بهامش الأصل : «الخمسین» وكتب فوقها «ع». ولم يثبت الأعظمي هذا الرمز مع وضوحه. وفي (ج) و(ش) : «الخمسین» وفي (م) :

«الخمسون». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/351 : «قوله : فسمى ذلك المال الخمسون، ويروى الخمسين بالوجهين، ضبطناه عن كافة شيوخنا : ابن عتاب، وابن حمدان، وابن عيسى وابن جعفر والرفع لاين وضاح عند بعضهم وعند ابن المرباط التنصب لا غير ووجهه المفعول الثاني لسمى والرفع على الحكاية».

قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/146 : «كذا وقع، والوجه : رفع المال ونصب الخمسين، أو رفع الخمسين، ونصب المال، كما تقول : أعطني زيدا درهمًا، وأعطني درهمًا زيدا».



## 4 - [كتاب السهو] <sup>(1)</sup>

### 1 - الْعَمَلُ فِي السَّهْوِ

265 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ <sup>(2)</sup> عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

266 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنِّي لَأَنْسِي، أَوْ أَنْسَى لَأُسْنَ <sup>(3)</sup>».

267 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ : إِنِّي لَأَهِمُّ <sup>(4)</sup> فِي صَلَاتِي، فَيَكْثُرُ ذَلِكَ عَلَيَّ ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ <sup>(5)</sup> امْضُ فِي صَلَاتِكَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَذْهَبَ عَنْكَ حَتَّى تَنْصَرِفَ، وَأَنْتَ تَقُولُ : مَا أَتَمَمْتُ صَلَاتِي.

(1) هذه الزيادة يقتضيها السياق، وتنسجم مع ما ذكر في الأصل وباقي النسخ المتعمدة من عناوين.

(2) ضبطت في الأصل بفتح الباء المخففة، وتشديدها، وكتب فوقها رمز «حد»، وأمامها «معاً»، وبالهامش : «فليس» بتخفيف الباء، حكاه أبو عمر في التمهيد. وأهمل ضبطها في طبعة بشار. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 149/1 : «الرواية بالتخفيف، يقال : لبست عليه الأمر ألبيه لبساً : إذا خلطته عليه، قال الله تعالى : «وللبسنا عليهم ما يلبسون» [الأنعام 9]، وأما الثوب فيقال فيه : لبست ألبيس لبساً».

(3) بهامش الأصل : «هذا أحد الأحاديث التي انفرد بها مالك، ولا يحفظ لغيره».

(4) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي (ب) و(ش) و(م) : «أهم».

(5) في (ج) : «القاسم بن محمد».

## 5 - [كِتَابُ الْجُمُعَةِ] <sup>(1)</sup>

### 1 - الْعَمَلُ فِي غُسْلِ <sup>(2)</sup> يَوْمِ الْجُمُعَةِ

268 - مَالِك، عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ <sup>(3)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

269 - مَالِك، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ <sup>(4)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ.

270 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ : دَخَلَ رَجُلٌ <sup>(5)</sup>، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ، فَقَالَ عُمَرُ : أَيُّهُ سَاعَةٌ هَذِهِ؟ قَالَ <sup>(6)</sup> يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، انْقَلَبْتُ مِنَ الشُّوقِ، فَسَمِعْتُ النَّدَاءَ، فَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ. فَقَالَ عُمَرُ : الْوَضُوءُ <sup>(7)</sup> أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ <sup>(8)</sup>.

(1) زيادة بفتضيتها السياق.

(2) ضبطت في الأصل بضم الغين وفتحها.

(3) بهامش الأصل : «السمان» وكتب فوقها «ع» وفتح «و» هو ما في (ج) و(ش).

(4) المقبري، والمقبري بضم الباء وفتحها. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/155 : «معا حكاهما يعقوب». قال ابن الخلاء 3/563 رقم 532 : «سعيد بن أبي سعيد المقبري، واسم أبي سعيد كيسان، وكان كيسان مكاتباً في زمن عمر، وهو مولى لبني ليت، وإنما قيل له المقبري، لأنه سكن قريباً من المقابر، عظم روايته عن أبي هريرة».

(5) كتب فوقها في الأصل : «صح» وفي الهامش : «هو عثمان رضي الله عنه ... وابن السكن».

(6) في (ش) : «فقال».

(7) كتبت في الأصل بهمزة الاستفهام، ولم يشيها الأعظمي مع وضوحها. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/156 : «الرواية على لفظ الخبر، والصواب المد على الاستفهام، لأنه توبيخ وتعنيف...».

(8) هكذا رسمت في الأصل بفتح الغين.



271 - مالك، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم».

272 - مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل».

273 - قال يحيى : قال مالك : من اغتسل يوم الجمعة أول نهاره<sup>(1)</sup>، وهو يريد<sup>(2)</sup> بذلك غسل الجمعة، فإن ذلك الغسل لا يجزي عنه، حتى يغتسل لرواحه، وذلك أن رسول الله قال في حديث ابن عمر : «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل».

274 - قال مالك : ومن اغتسل يوم الجمعة متجلاً<sup>(4)</sup> أو مؤخراً<sup>(5)</sup>، وهو يتوي بذلك غسل الجمعة، فأصابه ما ينقص وضوءه، فليس عليه إلا التوضوء، وغسله ذلك مجزئ<sup>(6)</sup> عنه.

## 2 - ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب

275 - مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا قلت لصاحبك : انصت، والإمام يخطب يوم الجمعة، فقد نكروا»<sup>(7)</sup>.

276 - مالك، عن ابن شهاب، عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي<sup>(8)</sup>، أنه أخبره، أنهم كانوا في زمان عمر ابن الخطاب يصلون يوم الجمعة، حتى يخرج عمر، فإذا خرج عمر وجلس على المنبر، وأذن

(1) (ش) : «النهار» عليها ضمة، وبالهامش : «نهاره»، وعليها «صح».

(2) كتب فوق «هو» ويريد «ر» «صح». وبالهامش : «مطرف» لا يريد.

(3) في الأصل يفتح الغين.

(4) ضبطت في الأصل يفتح الجيم المشددة وكسرها، وكتب فوقها «صح».

(5) ضبطت في الأصل يفتح الحاء المشددة وكسرها.

(6) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/117 : «كذا الرواية، والمشهور في هذه اللفظة : أجزائي الشيء» يجزئي، أي كفاي، وجزى عني يجزي أي : قضى وأغنى... والذي جاءت به الرواية عن مالك لغة، ولكنها غير مشهورة».

(7) بهامش الأصل : «قال محمد : والإمام يخطب يوم الجمعة ليس للشيء، إذا هو من تفسير مالك، وقال ابن وهب : إذا قلت لصاحبك : انصت، فقد نكروا، يعني يريد بذلك والإمام يخطب يوم الجمعة، وقال جاعة الرواة : قول مالك يريد بذلك والإمام يخطب يوم الجمعة» قال أبو العباس الداني في الإجماع 5/188 : «مذكور ليحيى في مسند أبي هريرة من طريق أبي الزناد عن الأعرج، وهو عند أبي المصعب بهذا الإستاذ مرسل».

(8) قال ابن الخذاء في التعريف 2/64 : «ثعلبة بن أبي مالك القرظي. قال البخاري : مدني هو إمام بني قريظة، سمع عمر وحارثة بن النعمان عن ابن عمر... قال ابن معين : إنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم».

المؤذن<sup>(1)</sup>، قَالَ ثَعْلَبِيَّةٌ : وَجَلَسْنَا نَتَحَدَّثُ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ<sup>(2)</sup> وَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ، أَنْصَتْنَا فَلَمْ يَتَكَلَّمْ مِنَّا أَحَدٌ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَخَرُوجُ الْإِمَامِ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَكَلَامُهُ يَقْطَعُ الْكَلَامَ.

277 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ<sup>(3)</sup>، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ، قَلَمًا يَدْعُ ذَلِكَ إِذَا خُطِبَ : إِذَا قَامَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَاسْتَمِعُوا<sup>(4)</sup> وَأَنْصِتُوا، فَإِنَّ لِلْمُنْصِتِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنَ الْحُظِّ، مِثْلَ مَا لِلْمُنْصِتِ السَّامِعِ، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ فَأَعْدِلُوا<sup>(5)</sup> الصُّفُوفَ وَخَازُوا بِالْمَنَاقِبِ، فَإِنْ اعْتَدَالَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ لَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ رِجَالٌ قَدْ وَكَّلَهُمْ بِشُيُوبَةِ الصُّفُوفِ، فَيُخْبِرُونَهُ<sup>(6)</sup> أَنْ قَدْ اسْتَوَتْ فَيُكَبِّرُ.

278 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ<sup>(7)</sup> يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَحَصَّيْهُمَا أَنَّ<sup>(8)</sup> اصْصَمَّا.

279 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَسَمِعَهُ إِنْسَانٌ<sup>(9)</sup> إِلَى جَنْبِهِ<sup>(10)</sup>، فِسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَتَنَاهَاهُ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ : لَا تَعُدْ.

(1) هكذا رسمت في الأصل بالإفراد، وكتب في الهامش : «المؤذنون» بالجمع، وكتب فوقها رمز «ع» و«هـ»، وهي الرواية المعتمدة، وهي رواية (ج).

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 25/1 : «قوله إذا خرج عمر وحلس على المنبر وأذن المؤذنون، كذا الجحى وجماعة غيره من أصحاب الموطأ في الحرفين، ورواه ابن القاسم والقعنبي وابن بكير ومطرف : المؤذن على الإفراد، وكذا عند ابن وضاح، والصواب الرواية الأولى، فإن ابن حبيب حكى أنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة مؤذنين بالمدينة : يؤذنون واحدا بعد واحد».

(2) بهامش الأصل «المؤذنون» وفوقها (ع).

(3) قال ابن الخذاء في التعريف : 243/2 رقم : 212 : «مالك بن أبي عامر الأصبعي جد مالك بن أنس الفقيه، وهم خلفاء بني تميم في قيس، له رواية عن عثمان».

(4) بهامش الأصل : «فاستمعوا»، وكتب فوقها «صح». وكذا في (ج)، وفي (ب) و(ش) : «فاستمعوا له».

(5) بهامش الأصل : «فاعدلوا»، وكتب فوقها «معاً».

(6) بهامش الأصل : «فيخبرونه»، وكتب فوقها «معاً».

(7) بهامش الأصل : «يخطب»، وكتب فوقها رمز «ع».

(8) هكذا في الأصل يضم النون.

(9) كتب فوقها في الأصل «ع»، وفي (ج) و(ش) : «سَمِعَهُ رَجُلٌ»، وفي (م) : «إِنْسَانٌ» وعليها ضبة، وبالهامش : «رجل».

(10) كتب فوق «جنبه» في الأصل : «صح».



280 - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ <sup>(1)</sup>، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْكَلَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا نَزَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْمِثْبَرِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ : لَا يَأْسُ بِذَلِكَ.

### 3 - مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ

281 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ أَذْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً <sup>(2)</sup>، فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى. قَالَ يَحْيَى <sup>(3)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَهِيَ السَّنَةُ.

282 - قَالَ يَحْيَى <sup>(4)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ أَذْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدِنَا، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً <sup>(5)</sup>، فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ».

283 - قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يُصْبِيهِ زَحَامٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيَرْكَعُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ، أَوْ يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ : إِنَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ، إِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ فَلْيَسْجُدْ إِذَا قَامَ النَّاسُ، وَإِنْ <sup>(6)</sup> لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنْ <sup>(7)</sup> أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَنْتَدِي صَلَاتُهُ ظَهْرًا أَرْبَعًا.

### 4 - مَا جَاءَ فِيْمَنْ رَعَفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

284 - قَالَ يَحْيَى <sup>(8)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : مَنْ رَعَفَ <sup>(9)</sup> يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَخَرَجَ فَلَمْ يَرْجِعْ حَتَّى فَرَغَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي أَرْبَعًا.

(1) ضبطت مالك في الأصل بالرفع والكسر معاً، ليفيد أن الرواية جاءت بإثبات «حدثني عن» ويحذفها معاً ولم يبين الأعظمي وجه ضبط ذلك..

(2) في (ج) : «من أذرك ركعة من صلاة الجمعة».

(3) في (ب) : «قال مالك».

(4) في (ب) : «قال مالك».

(5) كتبت في الأصل : «في من أذرك ركعة من الصلاة»، فكتب على ركعة حرف ح وعلى من الصلاة حرف م على أنه وقع في الجملة تقديم وتأخير.

(6) كتب فوق «وإن» في الأصل : «فإن».

(7) كتب فوق «فإن» في الأصل : «فإنه»، وكتب فوقها «ع».

(8) في (ب) : «قال مالك».

(9) كتب بهامش الأصل : «رعف»، وفوقها لغة.

285 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَرْكَعُ رُكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يَرْعَفُ<sup>(1)</sup> فَيُخْرَجُ، فَيَأْتِي وَقَدْ صَلَّى الْإِمَامَ الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا : أَنَّهُ<sup>(2)</sup> يُبْنِي بِرُكْعَةٍ أُخْرَى مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ.

286 - قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ عَلَى مَنْ رَعَفَ<sup>(3)</sup>، أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْخُرُوجِ، أَنْ<sup>(4)</sup> يَسْتَأْذِنَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ.

### 5 - مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

287 - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة : 9]، فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقْرَأُهَا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ.

288 - قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا السَّعْيُ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَمَلُ وَالْفِعْلُ، يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(5)</sup> [البقرة : 203] وَقَالَ : ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى وَهُوَ يَخْشَى﴾ [عبس : 8 - 9]. وَقَالَ : ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى﴾ [النازعات : 22] وَقَالَ : ﴿إِنْ سَعَيْكُمْ لَسِئَى﴾<sup>(6)</sup> [الليل : 4].

قَالَ مَالِكٌ : فَلَيْسَ السَّعْيُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ بِالسَّعْيِ عَلَى الْأَقْدَامِ، وَلَا الْإِسْتِدَادُ، وَإِنَّمَا عَلَى الْعَمَلِ وَالْفِعْلِ.

### 6 - مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْزِلُ بِقَرْيَةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ

289 - قَالَ يَحْيَى<sup>(7)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا<sup>(8)</sup> نَزَلَ الْإِمَامُ بِقَرْيَةٍ تَجِبُ فِيهَا الْجُمُعَةُ، وَالْإِمَامُ مُسَافِرٌ، فَخُطِبَ وَجُمِعَ<sup>(9)</sup> بِهِمْ، فَإِنْ أَهْلَ تِلْكَ الْقَرْيَةِ وَغَيْرَهُمْ يَجْمَعُونَ<sup>(10)</sup> مَعَهُ.

(1) ضببطت في الأصل بفتح العين وضمتها معا.

(2) ضببطت في الأصل بفتح الهيرة وكسرها معا.

(3) ضببطت في الأصل بفتح العين وكسرها معا، ولم يقرأ الأعظمي ذلك.

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «أنه»، وفوقها «ع» و«و».

(5) في (ج) : «لَيْسَ فِيهَا».

(6) رُسِمَتْ في الأصل و(ب) «شئ».

(7) في (ب) : «قَالَ مَالِكٌ».

(8) في (ب) و(ج) : «وَإِذَا».

(9) في (ج) : «وَجُمِعَ».

(10) في (ج) : «يَجْمَعُونَ» بفتح الياء وسكون الجيم.



290 - وَقَالَ <sup>(11)</sup> مَالِكُ : وَإِنْ جُمِعَ الْإِمَامُ وَهُوَ مُسَافِرٌ بِقَرْيَةٍ لَا تَجِبُ فِيهَا الْجُمُعَةُ، فَلَا جُمُعَةٌ لَهُ، وَلَا لِأَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ، وَلَا لِمَنْ جُمِعَ <sup>(12)</sup> مَعَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَيْتَمَّ <sup>(13)</sup> أَهْلُ تِلْكَ الْقَرْيَةِ وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ <sup>(14)</sup> لَيْسَ بِمُسَافِرٍ الصَّلَاةَ.

291 - قَالَ يَحْيَى <sup>(5)</sup> قَالَ مَالِكُ : لَا <sup>(6)</sup> جُمُعَةٌ عَلَى مُسَافِرٍ <sup>(7)</sup>.

## 7 - مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

292 - مَالِكُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا <sup>(8)</sup> عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ <sup>(9)</sup> يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا، إِلَّا أُعْطَاهُ إِيَّاهُ». وَأَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ بِقُلْلَهَا.

293 - مَالِكُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِي <sup>(10)</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ إِلَى الطُّورِ، فَلَقِيتُ كَتَبَ الْأَحْبَارِ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ، فَحَدَّثَنِي <sup>(11)</sup> عَنِ التَّوْرَةِ، وَحَدَّثَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ <sup>(12)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ فِيهَا

(1) كتب فوق واو فوقال في الأصل «صح» وفي (ب) و(ج) : «قال مالك».

(2) بهامش الأصل : «ويجمع»، ورسم فوقها «صح»، ولم يقرأها الأعظمي.

(3) ضبطت في الأصل بالتشديد والتخفيف معاً، وكتب فوقها «صح».

(4) في (ش) : «عنه».

(5) في (ب) و(ج) : «قال مالك».

(6) كتب تحتها في الأصل واو، وأمامها «ح». ولم يقرأها الأعظمي. وفي (ج) بالواو، وفي السبع الأخرى المعتمدة : «لا».

(7) بهامش الأصل : «المسافر»، وكتب فوقها «ط». وفي هامش (ب) : «المسافر» وعليها «ط»، لمطرف».

(8) بهامش الأصل : «بصادفها، لابن حمدين».

(9) رسم فوق «قائم» في الأصل : رمز «ع» وكتب في الهامش : «طرح ابن وضاح قوله : «قائم»».

قال ابن عبد البر في التمهيد 17/19 : «هكذا يقول عامة رواة الموطأ في هذا الحديث : (وهو قائم يصلي) إلا فتية بن سعيد وأبا مصعب، فإنهما لم يقولوا في روايتهما لهذا الحديث : عن مالك (وهو قائم)، ولا أنه ابن أبي أويس في هذا الحديث عن مالك، ولا قاله التنيسي، وإنما قالوا : (فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله فيها شيئاً إلا أعطاه). وبعضهم يقول : (أعطاه إياه)، والمعروف في حديث أبي الزناد هذا قوله : (وهو قائم) من رواية مالك وغيره، وكذلك رواه ورقاء في نسخة عن أبي الزناد وكذلك ابن سيرين عن أبي هريرة».

(10) في (ب) : «الهادي». قال ابن الخداء في التعريف 631/3 رقم 595 : «هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني، يكنى أبا عبد الله، وكان أعرج ويجمع من رجله، وهو من ساكني المدينة، وبها كانت وفاته. توفي سنة سبع وثلاثين ومئة».

(11) في (ش) : «يحدثني».

(12) في (ب) و(ج) : «عن النبي».

حَدَّثَنِي أَنْ قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ <sup>(1)</sup> الشَّمْسُ ، يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وَفِيهِ أُقْبِطَ ، وَفِيهِ نَسِبَ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ مَاتَ ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ ، وَمَا مِنْ ذَاتِهِ إِلَّا وَهِيَ مُصْبِحَةٌ <sup>(2)</sup> يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ حِينَ تَصْبِحُ <sup>(3)</sup> حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، شَقَقْنَا مِنَ السَّاعَةِ ، إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ ، وَفِيهَا <sup>(4)</sup> سَاعَةٌ لَا يُضَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي ، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أُعْطَاهُ <sup>(5)</sup> اللَّهُ <sup>(6)</sup> إِيَّاهُ . » قَالَ كَعْبٌ : ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ . فَقُلْتُ : بَلْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ . فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ فَقَالَ : صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَلَقِيتُ بَصْرَةَ بْنَ أَبِي بَصْرَةَ <sup>(7)</sup> الْغِفَارِيَّ فَقَالَ : مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ ؟ فَقُلْتُ : مِنَ الطُّورِ ، فَقَالَ : لَوْ أَدْرَكْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ مَا خَرَجْتُ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تَعْمَلُ الْمُطْبِيُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ، إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، أَوْ إِلَى مَسْجِدِي هَذَا ، أَوْ إِلَى مَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ <sup>(8)</sup> ، أَوْ <sup>(9)</sup> بَيْتِ الْمُقَدَّسِ » ، يَشْكُ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ <sup>(10)</sup> فَحَدَّثَنِي بِمَجْلِسِي مَعَ كَعْبِ الْأَحْبَارِ ، وَمَا حَدَّثَنِي <sup>(11)</sup> بِهِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَقُلْتُ : قَالَ كَعْبٌ : ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : كَذَبَ كَعْبٌ ، فَقُلْتُ : ثُمَّ قَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ فَقَالَ : بَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : صَدَقَ كَعْبٌ ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ <sup>(12)</sup> سَاعَةٌ هِيَ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَقُلْتُ لَهُ : أَخْبِرْنِي بِهَا وَلَا تَصْنِ <sup>(13)</sup> عَلَيَّ <sup>(14)</sup> ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَقُلْتُ : وَكَيْفَ تَكُونُ آخِرُ سَاعَةٍ <sup>(15)</sup> فِي <sup>(16)</sup> يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(1) كتب فوقها في الأصل «ح»، وأمامها «صح»، وبالهامش «فيه» وفوقها «ح» كذا في (ش).

(2) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/162 : «مصبخة» أي مستمعة.

(3) ضبطت «تصبح» في الأصل و(ب) بالياء والتاء معاً، وفي (ج) و(ش) بالياء فقط.

(4) كتب فوقها في الأصل «ع» و«صح»، وفي الهامش «وفيه» وفوقها «ص»، وهو ما في (ج) و(ش).

(5) كتب فوق «أعطاه» في الأصل «صح».

(6) كتب فوق اسم «الله» في الأصل «يط»، وقرأه الأعظمي «مط» خلافاً للأصل.

(7) ضبطت «بصرة» الثانية في الأصل بفتح الباء وضمها معاً. وفي (ب) بفتحها، وأوهم الأعظمي أنها ضبطت في الوجهين في الموضعين.

(8) في (ب) : «إبلياء».

(9) سقطت أو في (ب).

(10) كتب فوقها في الأصل : «حقت»، لبيان وجه النطق بهذا الاسم في هذا الموضع.

(11) بهامش الأصل : «فحدثني»، وكتب فوقها «ص».

(12) ضبطت في الأصل بفتح التاء وضمها معاً. وفي (ب) يضمها.

(13) ضبطت بفتح الضاد وكسرها معاً، وفي (ش) : «ولا تظن»، بظاء مثالية مكسورة وتون مضمومة.

(14) في (ب) : «عني»، وعليها «صح» وبالهامش : «علي»، وفوقها «ح»، وفي (م) «عني» وعليها ضبة، وبالهامش : «علي» وفوقها لحذف.

(15) بهامش الأصل : «الساعة» وكتب فوقها «ص» و«ع» و«صح».

(16) بهامش الأصل : «ص»، وكتب فوقها «ح» و«معاً».



وسلم : « لا يصادفها عبدٌ مسلمٌ وهو يصلي » . وتلك ساعة<sup>(1)</sup> لا يصلي فيها ؟ فقال عبدُ الله بنُ سلام : « لم يقل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « من جلس مجلساً ينتظر الصلاة<sup>(2)</sup> ، فهو في صلاة حتى يصلي » . قال أبو هريرة : فقلت بلى ، قال : فهو ذلك<sup>(3)</sup> .

## 8 - الهَيْئَةُ<sup>(4)</sup> وَتَخْطِي الرِّقَابَ وَاسْتِقْبَالُ<sup>(5)</sup> الْإِمَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

294 - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه بلغه : أن رسولَ الله قال : « ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين ليجمعه سيوى ثوبي مهنته<sup>(6)</sup> » .

295 - مالك ، عن نافع : أن عبدَ الله بنَ عمر كان لا يروح إلى الجمعة إلا ادهن وتطيب ، إلا أن يكون حرأما .

296 - مالك ، عن عبدِ الله بنِ أبي بكر بنِ حزم ، عن حدثه ، عن أبي هريرة أنه كان يقول : لأن يصلي أحدكم بظهر الحرة<sup>(7)</sup> ، خير له من أن يقعد حتى إذا قام الإمام يخطب ، جاء يخطي رقاب الناس يوم الجمعة .

297 - قال يحيى<sup>(8)</sup> قال مالك : السنة عندنا أن يستقبل الناس الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخطب ، من كان منهم يلي القبلة<sup>(9)</sup> وغيرها .

(1) كتب فوقها في الأصل «صح»

(2) في (ش) : «ينتظر» .

(3) كتب فوقها في الأصل «صح» .

(4) في (ش) : «الأهبة» .

(5) ضبطها الأعظمي بكسر اللام خلافاً للأصل .

(6) ضبطت في الأصل بفتح الميم وكسرها معاً .

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/ 166 : «الحرة كل أرض سوداء ذات حجارة كأنها محروقة، وجمعها : حرات، وحرار، وحرون، وأحرون» .

(8) في (ب) : «قال مالك» .

(9) كتب في الأصل فوق واو «وغيرها» ، أو «على أنها رواية» .

## 9 - الْقِرَاءَةُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَالْإِحْتِبَاءُ، وَمَنْ تَرَكَهَا<sup>(1)</sup> مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ<sup>(2)</sup>

298 - مَالِك، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْهَازِنِيِّ<sup>(3)</sup>، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ الصَّحَّاءَ بْنَ قَيْسٍ، سَأَلَ التُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ : مَاذَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، عَلَى إِثْرِ<sup>(4)</sup> سُورَةِ الْجُمُعَةِ ؟ قَالَ : كَانَ يَقْرَأُ : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ . [الغاشية : 1] .

299 - مَالِك، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ - قَالَ مَالِكٌ : لَا أَذْرِي أَغْنَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(5)</sup> أَمْ لَا - أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ وَلَا عِلَّةٍ، طَعِبَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ» .

300 - مَالِك، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>(6)</sup>، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَجَلَسَ بَيْنَهُمَا .

(1) بهامش الأصل : «وتركها من غير عذر»، وكتب فوقها «معاً» .

(2) بهامش الأصل : «مالك، أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يحثي يوم الجمعة والإمام يخطب، بهذه الزيادة تتم الترجمة لابن بكير والفهسي» .

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 316/2 رقم 279 : «ضمرة بن سعيد بن أبي حنيفة، واسم أبي حنيفة : عمرو بن غزيرة، وقتل سعيد والد ضمرة يوم الحرة» .

(4) ضبطت في الأصل يفتح الألف وكسرهما، ويفتح الشاء وسكونها معاً .

(5) بهامش الأصل : «عليه السلام» وفوقها «معاً» .

(6) قال ابن الخذاء في التعريف 66/2 رقم 50 : «جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، يكنى أبا عبد الله توفي بالمدينة

سنة ثمان وأربعين ومئة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة، وقيل ابن إحدى وسبعين سنة، ويقال : إنه ولد سنة الحجاج، سنة ثمانين، وكان سبل الحجاج الذي ذهب بالحجاج بمكة» .



## 6 - [كتاب الصلاة في رمضان]<sup>(1)</sup>

### 1 - التَّوْبُخُ فِي الصَّلَاةِ فِي رَمَضَانَ<sup>(2)</sup>

301 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ<sup>(3)</sup>، ثُمَّ صَلَّى الْقَابِلَةَ، فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ : « قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ فَلَمْ<sup>(4)</sup> يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ، إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تَفْرُضَ<sup>(5)</sup> عَلَيَّكُمْ ». وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ<sup>(6)</sup>.

302 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ، فَيَقُولُ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، [ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ]<sup>(8)</sup> فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا<sup>(9)</sup> مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ<sup>(10)</sup>.

(1) زيادة يقتضيها السياق ...

(2) بهامش الأصل : « ثم كتاب الصلاة الأول، كتاب الصلاة الثاني » وفيه أيضا في « شهر رمضان » وفوقها « ض » . وهي رواية (ب) .

(3) في (ج) : « ناس كثير » .

(4) رسم فوق واو « الرابعة » في الأصل : « ع » . وبالهامش : « أو الرابعة » وعليها « ض » وفيه أيضا : « أو لابن وضاح، ولعبيد الله : الثالثة والرابعة » وكذا في (ش) . وكتب في (م) على واو العطف ضمة، وبالهامش : « أو الرابعة » وفوقها محمد، وهي المثبتة في (ج) . وانظر مشارق الأنوار 54/1 .

(5) كتب فوق « فلم » في الأصل : « أو » على أن قولهم « رواية » وبالهامش : قولهم « وفوقها رمز ع » .

(6) ضبطت في الأصل بالقاء والياء معا .

(7) حرق على « وذلك في رمضان » في الأصل، وكتب في الهامش : « من كلام ابن شهاب »، وفوقها « ع » . ولم يقرأ الأعظمي ذلك مع وضوحه .

(8) ما بين معقوفتين ألحق بهامش الأصل - وهو ما في النسخ المتعددة - وفي آخره : « سقط عند « ح » ، وثبت عند « ع » .

(9) كتب فوقها في الأصل : « صح » . وفي الهامش : « وصدر لمطرف » . قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 42/2 « وقوله في خلافة أبي بكر، وصدر من خلافة عمر، كذا ليحيى بن يحيى - وعند الفعني : وصدر بالتصحب على الظرف، وصدر كل شيء أوله » .

(10) قال أبو العباس الداني في الإيماء 307/3 : « هكذا هو الحديث عند يحيى بن يحيى بهذا الإسناد مستندا، وتابعه على إسناده ابن بكير، والنسبي، وابن عفير وغيرهم، وأرسله أكثر رواة الموطأ، فلم يذكروا أبا هريرة . ومنهم من قال في إسناده : الزهري عن حميد، عن أبي » .

## 2 - مَا جَاءَ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ

303 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ :  
خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ <sup>(1)</sup> مُتَفَرِّقُونَ <sup>(2)</sup>، وَيُصَلِّي <sup>(3)</sup>  
الرَّجُلُ <sup>(4)</sup> لِنَفْسِهِ <sup>(5)</sup>، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ، وَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ <sup>(6)</sup> الرَّهْطُ، فَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَانِي <sup>(7)</sup> لَوْ  
جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَكْمَلَ، فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، قَالَ : ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً  
أُخْرَى، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيهِمْ، فَقَالَ <sup>(8)</sup> نِعِمَّتِ <sup>(9)</sup> الْبِدْعَةُ هَذِهِ، وَالتِّي تَنَامُونَ <sup>(10)</sup> عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ  
التِّي تَقُومُونَ. يَعْنِي آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ.

304 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّهُ قَالَ : أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبِي بِنِ  
كَعْبٍ، وَتَمِيمًا الدِّيَرِيَّ <sup>(11)</sup>، أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ بِإِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةً <sup>(12)</sup>، قَالَ : وَ <sup>(13)</sup> كَانَ الْقَارِيُّ يَقْرَأُ  
بِالْمِثْنِ <sup>(14)</sup>، حَتَّى كُنَّا نَعْتَمِدُ عَلَى الْعِصْبِ مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ، وَمَا كُنَّا نَنْصَرِفُ إِلَّا فِي فُرُوعِ الْفَجْرِ.

- هريرة، وحذف أوله، وأسندته جويرية عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة، وحيد معاً عن أبي هريرة، وذكر الدارقطني أن هذا هو  
المحفوظ عن الزهري، والخلاف في متنه كثير. وينظر 306/5

(1) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 169/1 : «الأوزاع : الجماعات المتفرقة من الناس لا واحد لها من لفظها».

(2) بهامش الأصل : «متفرقون» وفوقها «صح».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح».

(5) كتب فوقها «صح».

(6) كتب بين «ويصلي» وبين «بصلاته» «ع»، وبالهامش : فيصلي، وعليها «ع» وفيه أيضاً : «ويصلي الرجل بصلاته الرهط» وعليها «صح».

(7) ضبطت في الأصل بفتح الألف، وضمها معاً.

(8) بهامش الأصل : «عمر» وفوقها : «ع» و«ص». ورمز بينهما غير واضح. وحرف الأعظمي «ع» إلى «ع».

(9) كتب فوقها في الأصل رمز «ت»، التي تدل على صحة الرواية بالتاء الممدودة والتاء المتقبوضة معاً. ولم يقرأها الأعظمي مع وضوحها. قال

القاضي في مشارق الأنوار 18/2 : «بالتاء فينا الحرف هنا وفي الحديث الآخر بعده. قال الباجي : وباللهاء وجدته في أكثر النسخ. قال :

وهو الصواب على مذهب الكوفيين، وباللهاء على مذهب البصريين».

(10) ضبطت في الأصل بالتاء والياء معاً.

(11) هكذا ضبطت في الأصل، وكتب فوقها «صح». وفي الهامش : «قال يحيى بن يحيى : الديري، وسائر رواة الموطأ يقولون : الداري،

والصحيح فيه : أنه الداري، منسوب إلى دار بن غارة بن حنم». وكذا في (م) : وفي (ب) و(ج) و(ش) : «الداري». قال القاضي عياض

في مشارق الأنوار 267/1 : «الداري، ويقال فيه الديري بالياء أيضاً، وكذا ذكره مالك في رواية يحيى وابن بكير ومن تابعهما، وأكثرهم

يقول فيه : الداري بالألف، وهو قول ابن القاسم والقعني، وهو عندهم الصواب، منسوب إلى قومه بني الدار فتحذف من حنم، وقيل : إلى

دارين، والأول أشهر، ومن صوب ديري نسبة إلى دير النصارى، لأنه كان نصرانياً، وقيل قبيلة أيضاً، وصوب هذا آخرون».

(12) بهامش الأصل : «تفرد مالك بقوله : إحدى عشرة، وسائر الناس يقولون فيه : إحدى وعشرون ركعة».

(13) زاد الأعظمي هنا «قد» خلافاً للأصل، فأصبحت : «وقد كان».

(14) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 173/1 : «المثنى ما ولي الطوال، وسميت مثنى، لأن في كل سورة مئة آية أو ما يقرب منها».



305 - مالك، عن يزيد بن رومان، أنه قال : كان الناس يقومون في زمان<sup>(1)</sup> عمر بن الخطاب، في رمضان<sup>(2)</sup> ثلاث<sup>(3)</sup> وعشرين ركعة.

306 - مالك، عن داود بن الحصين، أنه سمع الأعرج يقول : ما أذكرت الناس، إلا وهم يلغنون الكفرة في رمضان. قال : وكان القارئ يقرأ سورة البقرة في ثمان<sup>(4)</sup> ركعات، فإذا قام بها في ثنتي<sup>(5)</sup> عشرة ركعة، رأى الناس أنه قد خفف.

307 - مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، أنه قال<sup>(6)</sup> : سمعت أبي يقول : كنا ننصرف في رمضان، فنتعجل الخدم بالطعام مخافة الفجر.

308 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن ذكوان أبا عمرو - وكان<sup>(7)</sup> عبداً لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(8)</sup> فأعتقته عن ذبر منها - كان يقوم يقرأ لها في رمضان.

(1) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «زمان»، وفوقها «خ»، وحرفها الأعظمي إلى «ج».

(2) ضبطت في الأصل دون ألف.

(3) ضبطت في الأصل دون ألف.

(4) كتب فوق «ثمان» في الأصل «صح»، ونحتها ثمان وفوقها «ت» وفي (ج) و(ش) و(م) : «في ثمان ركعات».

(5) كتب فوقها في الأصل «ص». ولم يقرأ ذلك الأعظمي مع وضوحه.

(6) بهامش (م) : «ابن أبي بكر قال : كنا ننصرف مع أبي هكذا أصله محمد».

(7) كتب فوق واو «وكان» في الأصل : «ع» كذا في (ج) وفي (ش) و(م) دون واو.

(8) بهامش الأصل : «صلى الله عليه وسلم» و«عليه السلام» معا، ولم يقرأه الأعظمي.

## 7 - [كتاب صلاة الليل]<sup>(1)</sup>

### 1 - مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ

309 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ زُجَلٍ عِنْدَهُ رَضًا<sup>(2)</sup>، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(3)</sup> أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَا مِنْ أَمْرٍ تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ بَلِيلٌ، يَغْلِبُهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ، وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً».

310 - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرِجُلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ عَمَزَنِي فَقَبِضْتُ رِجْلِي، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا. قَالَتْ : وَالْيَبُوتُ يَوْمئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَضَابِيحُ.

311 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي، لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ<sup>(4)</sup> نَفْسَهُ».

312 - مَالِك، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ أَمْرًا مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي فَقَالَ : «مَنْ هَذِهِ؟». فَقِيلَ لَهُ : هَذِهِ الْخَوْلَاءُ بَنَاتُ نَوَيْتٍ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ

(1) زيادة يقتضيهما السياق.

(2) بهامش الأصل : «الرجل هو الأسود بن يزيد النخعي الكوفي صاحب عبد الله بن مسعود». وانظر التعريف لابن الحذاء 721/3 رقم 747

(3) بهامش الأصل : «صلى الله عليه وسلم» و«عليه السلام» معاً، ولم يقرأه الأعظمي.

(4) ضبطت في الأصل بفتح الباء وضمها، وكتب فوقها «معاً».



رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى عُرِفَتِ الْكَرَاهِيَةُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (1) لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، أَكَلَفُوا (2) مِنْ الْعَمَلِ مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ (3) ».

313 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ أَقْبَضَ أَهْلَهُ لِلصَّلَاةِ، يَقُولُ لَهُمْ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، ثُمَّ يَتْلُوا (4) هَذِهِ الْآيَةَ : «وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى» . [طه : 131].

314 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ (5) سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ (6) يُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا.

315 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

## 2 - صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (7) فِي الْوُتْرِ

316 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ (8) الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ اضْطَجَعَ عَلَى شِقْوِ الْأَيْمَنِ.

(1) «تبارك وتعالى» لحق في الأصل كتب فوقه «صح» ولم يقرأه الأعظمي.

(2) بهامش الأصل بكسر اللام، وكتب فوقها «ج».

(3) قال أبو العباس الدالي في الإجماع : 468/4 : «وحدث عليكم بما تطيقون من العمل، فإن الله لا يمل حتى تنلوا... وفيه قصة المرأة الأسدية، وهي اخولا، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عند القعنبى وحده خارج الموطأ في الزيادات بهذا الإسناد، وتابعه يحيى بن مالك عن أبيه، وعند يحيى بن يحيى وغيره في الموطأ مرسل إسماعيل بن أبي حكيم بمعناه».

(4) رسمت في الأصل و(ب) بثبوت الألف. وبالهامش : «ثم يقول».

(5) كتب فوق «أن» في الأصل «صح»، وفي الهامش : «عن»، وفوقه رمز لم يثبت.

(6) بهامش الأصل : «رواه ابن نافع، وعطوف، وابن بكير، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب». وفوقها «ع».

(7) في (ب) : «عليه السلام».

(8) رسم فوقها في الأصل : «ع».

317 - مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أنه سأل عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان؟ فقالت: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان، ولا في غيره، على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنة وطولهن، ثم يصلي أربعاً، فلا تسأل<sup>(1)</sup> عن حسنة وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً، فقالت عائشة: فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر؟ فقال: «بأ»<sup>(2)</sup> عائشة، إن عيني تنام ولا يتام قلبي».

318 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة<sup>(3)</sup> أم<sup>(4)</sup> المؤمنين<sup>(5)</sup> أنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث<sup>(6)</sup> عشرة ركعة<sup>(7)</sup>، ثم يصلي<sup>(8)</sup> إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين<sup>(9)</sup>.

319 - مالك عن مخزومة بن سليمان<sup>(10)</sup>، عن كريب مولى ابن عباس، أن عبد الله بن عباس أخبره: أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهي خالته، قال: فاضطجعت<sup>(11)</sup> في عرض<sup>(12)</sup>

(1) رسمت في الأصل دون ألف.

(2) في الأصل فوق «باء» رمز «صبح».

(3) رسمت في الأصل دون همز.

(4) كتب فوق «أم»، وفوق «المؤمنين» رمز «صبح».

(5) بهامش الأصل: «زوج النبي» وفوقها «ب» و«معاً».

(6) في (ب): «ثلاث».

(7) بهامش (ش): «ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين» حتى وكتب في (م) فوق ركعة «ص»، وبالهامش: «فإذا سمع النداء بالصبح ركع ركعتين خفيفتين لابن وضاح».

(8) كتب فوقها في الأصل «عه» و«صبح»، وفي (ش): «ثم ينصرف فإذا سمع النداء».

(9) كتب فوقها في الأصل رمز «عه» وفي الهامش: «ثم ينصرف، فإذا سمع النداء بالصبح ركع ركعتين خفيفتين، صبح لابن وضاح وما في الأصل لعبد الله. ولم يحسن قراءتها الأعظمي».

(10) قال ابن الحذاء في التعريف: 253/2 رقم 222: «مخزومة بن سليمان الواسطي يروي عن كريب مولى ابن عباس. روى عنه مالك. قال البخاري: أسدي أسد خزيمه. وقال أبو القاسم: قتل بقديد سنة ثلاثين ومئة، وهو ابن سبعين سنة فيعيا يقال».

(11) بهامش الأصل: «فاضطجعت» وفوقها «صبح» وقراها الأعظمي «فاضطجعت».

(12) ضبطت في الأصل بضم العين وفتحها معاً. قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 73/2: «قوله في حديث ابن عباس: فتمت في عرض الوسادة بفتح العين عند أكثر شيوخنا وفي أكثر الأمهات، وهو الوجه، لأنه ضد الطول الذي ذكره بعده. ووقع عند الطرابلسي وبعض شيوخنا في الموطأ بضم العين، وكذا وجدت الأصيلي قيداً بخطه في موضع في صحيح البخاري، وبالفتح في موضع آخر، وكذلك ذكره الداودي وغيره، والفتح هنا أصوب من الضم...».



الْوَسَادَةُ<sup>(1)</sup>، وَاضْطَجَعَ<sup>(2)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَتَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَلَسَ يَمْسَحُ<sup>(3)</sup> النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ<sup>(4)</sup>، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ<sup>(5)</sup> مُعَلَّقَةٍ<sup>(5)</sup>، فَتَوَضَّأَ<sup>(7)</sup> مِنْهَا<sup>(8)</sup> فَأَحْسَنَ وُضوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتِلُهَا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ<sup>(9)</sup>، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى أَنَاءَ الْمُؤَذِّنِ<sup>(10)</sup>، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

320 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ بْنِ مَخْرَمَةَ<sup>(11)</sup>، أَخْبَرَهُ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: لَأَرْمُقَنَّ اللَّيْلَةَ<sup>(12)</sup> صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَتَوَسَّدْتُ عَتَبَتَهُ، أَوْ فُسْطَاطَهُ<sup>(13)</sup>، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ<sup>(14)</sup>، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَهُمَا دُونَ الثَّلَاثَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى<sup>(15)</sup> رَكَعَتَيْنِ وَهُمَا دُونَ الثَّلَاثَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ

(1) في (ب): «الوسادة».

(2) بهامش الأصل: «فاضطجع»، وكتب فوقها رمزان «و» و«معا». ولم يحسن قراءتها الأعظمي.

(3) رسم فوقها في الأصل «صح» على الياء والحاء وفي الهامش «فمسح» وعليها «صح» كذا في (ج) و(ش) و(م).

(4) كتب فوقها في الأصل «معا»، وفي الهامش: «بيده» وفوقها «عد»، وحرّفتها الأعظمي إلى «ها» وفي (ج): «بيده»، وفي (ش) و(م): «بيده».

(5) ضبطت في الأصل بفتح الشين، وكسرها معا. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/176: «الشن القرية البالية، يقال: شن وشنة: لثني بيت وأحلقته». وانظر مشارق الأنوار 2/254.

(6) كتب فوقها في الأصل «ت» و«ب» وفي الهامش: «مُتَلَقٌّ» لأحمد بن سعيد بن حزم. وهو ما في (ج) و(م). وفي (ب): «معلق» وعليها «صح» وبالهامش: «معلقة»، وعليها «ب» و«معا».

(7) هكذا رسمت في الأصل دون ثبوت الهمز.

(8) كتب فوقها في الأصل حرف «ب» ليقيد أن «منها» و«بها» كلاهما رواية، وكتب أمامها «صح» و«معا». وفي طبعة بشار «منه».

(9) في (ش): لم تذكر «رَكَعَتَيْنِ» إلا خمسين مرات.

(10) هكذا رسمت في الأصل دون ثبوت الهمز.

(11) قال ابن الحذاء في التعريف 2/359 رقم 320: «عبد الله بن قيس بن مخزومة بن المطلب بن عبيد مناف، كانت لأبيه صحبة، وكان لدة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولد معه عام الفيل».

(12) كتبت «الليلة» بهامش الأصل بخط ياهت، وفوقها «صح»، وذكرت في متن باقي النسخ.

(13) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/178: «ضرب من الأبنية».

(14) بهامش الأصل: «طويلتين» وفوقها «عد» وقرّبها «سقط ليحيى والركعة»، وتكررت «طويلتين» في (ب) و(ج) و(ش) و(م) ثلاث مرات.

(15) في (ب): «صلاة».



وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ أَوْتَرَ فَبَلَكَ ثَلَاثَ (1) عَشْرَةَ رَكَعَةً (2).

### 3 - الأَمْرُ بِالْوُتْرِ (3)

321 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتُ أَحَدَكُمْ الصُّبْحَ، صَلَّى رَكَعَةً وَاحِدَةً، تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».

322 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ (4)، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ (5) أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ يُدْعَى الْمُخْدَجِي (6)، سَمِعَ رَجُلًا بِالشَّامِ يُكْنَى أَبَا

(1) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ دُونَ ثَلَاثٍ، وَثَبَتَ فِي (ب).

(2) بهامش الأصل : وهكذا قال يحيى في هذا الحديث، فقام رسول الله، فصلى ركعتين طويلتين طويلتين، ولم يتابعه أحد على هذا من رواية الموطأ عن مالك، والذي في الموطأ عند جميعهم، فقام رسول الله فصلى ركعتين خفيفتين. ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين، ثلاث مرات، وقال يحيى وحده أيضاً طويلتين طويلتين مرتين، وهذه في رواية ابنه عبيد الله في كتاب أحمد بن سعيد بن حرم : طويلتين ثلاث مرات، وضرب على الكلمة الثالثة، وقال : ليست لأين وضاح، فهذا خلاف ما حكى أبو عمر عن عبيد الله.

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 308/2 : فقولته في باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الوتر : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين طويلتين طويلتين، كذا عند يحيى بن يحيى الأندلسي، وحالقه سائر رواة الموطأ فقالوا في الأولى : فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين، وهو الصواب، وكذا لهم ذكر طويلتين ثلاث مرات في بقية سائر الركعات، واختلف على يحيى في ذلك، فعند عامة شيوخنا وشيوخهم كما عند غيره، ورواه ابن عبيد البر من طريق عبيد الله مرتين.

(3) بهامش الأصل : «ما جاء في» و«فوقها رمز» ص «وب».

(4) في التقصي لابن عبد البر ص 159 : «من بني مازن مالك عنه أربعة أحاديث مستندة صحاح». وقال ابن الخذاء في التعريف 211/2 : «محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ بن عمرو المازني من بني النجار. روى عن أنس وابن عمر وعن الأعرج وعن عمه واسع بن حبان وعن القاسم بن محمد».

روى عنه مالك وروى عن يحيى بن سعيد عنه.

(5) بهامش الأصل : «هو عبد الله بن محيريز قرشي، جمحي، شامي». وعليها رمز «صح» ولم يثبت الأعظمي الرمز.

(6) ضبطت في الأصل (ب) بفتح الدال وكسرها وكتب فوقها «معاً». وفي الهامش : «حكى عن القعنبي على خلاف بفتح الدال من الخدجي»، وفي «ع» : اسمه رفيع، عن بن معين. قال مالك : هو لقب، وليس ينسب في شيء من العرب، قال غيره : «هو نسب». ولم يحسن قراءته الأعظمي. وفي الهامش أيضاً : أبو محمد مسعود بن أوس أنصاري، محاري يدرى. والخدجي اسمه رفيع، وهو رجل من بني مدلج. أخر قلت : قال ابن الخذاء في التعريف 149/2 : «قال ابن القاسم عن مالك في روايته : إن رجلاً من بني كنانة يدعى الخدجي، وكذلك قال بكير ويحيى بن يحيى وغيرهم عن مالك. وقد روي عن سعيد عن محمد عن يحيى بن حبان عن ابن محيريز حدثنا الخدجي رجل من بني مدلج قال : قلت لعبادة : إن أبا محمد شيخ من الأنصار فذكر الحديث. أخر وقال ابن عبد البر في التمهيد 289/23 : «أما ابن محيريز فهو عبد الله بن محيريز وهو من جلة التابعين، وهو معدود في الشاميين، يروي عن معاذ بن جبل، وأبي سعيد الخدري، ومعاوية وأبي مجذورة وغيرهم. توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك. وأما الخدجي فإنه لا يعرف بغير هذا الحديث. وقال مالك : الخدجي لقب وليس ينسب في شيء من قبائل العرب. وقيل : إن الخدجي اسمه رفيع، ذكر ذلك عن يحيى بن معين. وأما أبو محمد فيقال : إنه مسعود بن أوس الأنصاري. ويقال : سعد بن أوس. ويقال : إنه يدرى، وقد ذكرناه في الصحابة».



مُحَمَّدٌ<sup>(1)</sup> يَقُولُ : إِنَّ الْوُتْرَ وَاجِبٌ. فَقَالَ الْمُخَدَّجِيُّ<sup>(2)</sup> فَرَحْتُ إِلَى عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَأَعْتَرَضْتُ لَهُ وَهُوَ رَاحٌ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ، قَالَ عِبَادَةُ : كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ، لَمْ يُصِغْ مِنْهُنَّ شَيْئًا، اسْتَحْقَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذِيبُهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ».

323 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو<sup>(3)</sup>، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ<sup>(4)</sup> أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِطَرِيقِ مَكَّةَ، قَالَ سَعِيدٌ : فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ، نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ، فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : أَتَيْنَ كُنْتَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : خَشِيتُ الصُّبْحَ فَتَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِسْنَةٌ ؟ فَقُلْتُ : بَلَى وَاللَّهِ، قَالَ : فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتِرُ عَلَى التَّبَعِيرِ<sup>(5)</sup>.

(1) قال ابن الخذاء في التعريف 251/2 رقم 219 : «مسعود بن أوس بن زيد بن ثعلبة من بني التجارة، وكان بدريا، وهو الذي قال فيه عبادة بن الصامت في قصة الوتر واجب : أبو محمد، هكذا قال ابن إسحاق صاحب المغازي : أن اسمه مسعود بن أوس، ويقال أيضا : إن اسمه سعد بن أوس، وقد قيل : مسعود بن يزيد، قاله لنا العثماني».

(2) ضبطت في الأصل بفتح الدال وضمها معا، وفي (ب) بضمها فقط.

(3) بهامش الأصل : رمز «ذ» الصواب : ابن عمرو، ثم نقل عن «ع»، وفي رواية : «بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب». وأضاف من «ع» : في رواية عبيد الله بن يحيى - عن أبيه، عن مالك، عن أبي بكر بن عمرو، والصواب فيه - عن مالك وغيره : عن أبي بكر بن عمرو، لا عمرو، وكذلك هو «عمر» عند جميع رواة الموطأ. وفي هامش (ب) : رواية عبد الله عمرو، والصواب عمر. قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 114/2 : «وفي الوتر : مالك، عن أبي بكر بن عمرو، عن سعيد بن يسار، كذا عند عبيد الله بن يحيى، وعند ابن وضاح وبعض رواة يحيى وسائر رواة الموطأ والصحيحين : عن مالك عن أبي بكر بن عمرو، وهو الصواب، وهو أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وكذا جاء مبنيًا منسوبًا عند ابن بكير».

(4) قال ابن الخذاء في التعريف 562/3 رقم 531 : «سعيد بن يسار، مولى بني هاشم، يكنى أبا الخطاب، يقال : إنه توفي سنة سبع عشرة ومئة».

(5) قال محمد بن عبد الملك بن أيمن في إسناده هذا الحديث : هذا وهم، وإنما هو أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عمرو بن الخطاب، وكذلك رواه مالك عنه. أخبار الفقهاء والمحدثين 351.

وقال أبو العباس السدائي في الأيمان 503/2 : «عند يحيى بن يحيى : عن أبي بكر بن عمرو مخففا، وذلك وهم انفرادي، وإنما هو أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرو العبدي ولا يسمى».

قال ابن الخذاء في التعريف 683/3 : «قال يحيى بن يحيى : عن مالك عن أبي بكر بن عمرو، ولم يزد معه في تسميته شيئا، والذي بين أولي، وقد قيل فيه : أبو بكر بن عبد الرحمن، وأسقط عمر، والصحيح ابن عمرو، لا يعرف اسمه».

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 114/2 : «وفي الوتر : مالك عن أبي بكر بن عمرو عن سعيد بن يسار، كذا عند عبيد الله بن يحيى، وعند ابن وضاح وبعض رواة يحيى وسائر رواة الموطأ والصحيحين : عن مالك عن أبي بكر بن عمرو، وهو الصواب، وهو أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرو بن الخطاب، وكذا جاء مبنيًا منسوبًا عند ابن بكير».

324 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ قِرَاسَهُ أُوتِرَ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُوتِرُ آخِرَ اللَّيْلِ . قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : فَأَمَّا أَنَا، فَإِذَا جِئْتُ قِرَاسِي أُوتِرْتُ.

325 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنِ الْوُتْرِ، أَوَاجِبُ هُوَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : قَدْ أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُوتِرَ الْمُسْلِمُونَ . فَجَعَلَ الرَّجُلُ يُرَدِّدُ عَلَيْهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ : أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُوتِرَ الْمُسْلِمُونَ .

326 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ تَقُولُ : مَنْ خَشِيَ أَنْ يَنَامَ حَتَّى يُصْبِحَ، فَلْيُوتِرْ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، وَمَنْ رَجَأَ أَنْ يَسْتَقِظَ آخِرَ اللَّيْلِ، فَلْيُؤَخِّرْ وَتَرَهُ.

327 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ، وَالسَّمَاءُ مُغَيِّمَةٌ<sup>(1)</sup>، فَخَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ الصُّبْحَ، فَأُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْكَشَفَ الْغَيْمُ، فَرَأَى أَنَّ عَلَيْهِ لَيْلًا، فَشَفَعَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا خَشِيَ الصُّبْحَ أُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ.

328 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَالرُّكْعَةِ<sup>(2)</sup> فِي الْوُتْرِ، حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ<sup>(3)</sup>.

329 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ يُوتِرُ بَعْدَ الْعَتَمَةِ بِوَاحِدَةٍ<sup>(4)</sup>.

قَالَ يَحْيَى<sup>(5)</sup> : قَالَ مَالِكُ : وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَنَا، وَلَكِنْ أَذْنَى<sup>(6)</sup> الْوُتْرِ ثَلَاثُ.

(1) ضبطت في الأصل بضم الميم وفتح الغين وتشديد الياء، وبضم الميم وكسر الغين الممدودة وفي (ب) بالتخفيف.

(2) كتب فوق الركعة في الأصل رمز «ع» وفي الهامش : «سقط ليحيى، والركعة».

(3) قال محمد بن عبد الملك بن أيمن : هذا وهم، وإما الصواب أنه كان يأمر يسلم بين الركعتين والركعة، وكذلك روته الرواة عن مالك . أخبار الفقهاء والمحدثين 351.

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/ 380 : «وفي باب الأمر بالوتر : «كان ابن عمر يسلم بين ركعتين والركعة في الوتر» . كذا في الأصول عن يحيى وثبت في كتاب شيخنا ابن عتاب «الركعة» لابن وضاح وحده، وسقط لغيره عن يحيى، وهي ثابتة لابن بكير، والصواب إيجابها».

(4) بهامش الأصل : «عثمان، وابن عمر، وابن الزبير، والأشعري، وابن عباس، ومعاوية، وبه قال ش، وأحمد، وأبو ثور».

(5) في (ب) : «قال مالك».

(6) رسمت في الأصل بالالف.



330 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَتَرُ صَلَاةَ النَّهَارِ.

331 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَوْتَرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَامَ، ثُمَّ قَامَ، فَبَدَأَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيُصَلِّ<sup>(1)</sup> مِثْلِي مِثْلِي، فَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى.

#### 4 - الْوُتْرُ بَعْدَ الضُّجْرِ

332 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ<sup>(2)</sup> الْبَصْرِيِّ<sup>(3)</sup>، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَقَدَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَقَالَ لِمَخْدَمِهِ : انْظُرْ مَا صَنَعَ النَّاسُ. وَهُوَ يَوْمئِذٍ قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ، فَذَهَبَ الْخَادِمُ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : قَدْ انْصَرَفَ النَّاسُ مِنَ الصُّبْحِ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(4)</sup> فَأَوْتَرَ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ.

333 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَعُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، قَدْ أَوْتَرُوا بَعْدَ الضُّجْرِ.

334 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ : مَا أَبَالِي لَوْ أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَأَنَا أُوتِرُ.

335 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ يَوْمٌ قَوْمًا، فَخَرَجَ يَوْمًا إِلَى الصُّبْحِ، فَأَقَامَ الْمُؤَذِّنُ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَأَسْكَنَهُ عُبَادَةُ حَتَّى أَوْتَرَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ.

(1) في (ش) : «فليصلي».

(2) قال ابن عبد البر في التمهيد 65/20 : «عبد الكريم بن أبي الخارق، واسم أبي الخارق طارق، وقيل : قيس؛ هو أبو أمية البصري، لقبه مالك بمكة، فروى عنه، له عنه في الموطأ من مرفوع الأثر حديث واحد فيه ثلاثة أحاديث مرسلّة تتصل من غير روايته وتستند من وجوه صحاح وعبد الكريم هذا ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به على حال، ومن أجل من جرحه وأطرحه أبو العالية، وأيوب السخيتاني تكلم فيه مع ورعه، ثم شعبة، والقطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، روى عن الحسن، وعطاء، ومجاهد، وإبراهيم النخعي، روى عنه الثوري، ومالك، وابن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وكان مؤدب كتاب وكان حسن السمعة غير مالكاً منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه». وانظر التعريف لأبن الخلاء 430/2.

(3) ضبطت «البصري» في الأصل بفتح الباء وكسرهما معاً، واكتفى الأعظمي بإثبات الرواية المشهورة بفتح الباء فقط انظر حديث رقم 411. وفي البصرة ثلاث لغات : بَصْرَةٌ وبُصْرَةٌ وبُصْرَةٌ، واللغة العالية البُصْرَةُ. وقال الزبيدي : «البصرة» بفتح فسكون، وهي اللغة العالية الفصحى. ويقال لها البصيرة بالتصغير... ويكسر ويحرك ويكسر الصاد كأنها صفة، فهي أربع لغات، الأخيرتان عن الصاغاني، وزاد غيره الضم، فتكون مثلاً : انظر مادة [بصر]، في لسان العرب وناج العروس.

(4) كتب فوقها في الأصل «صبح»، وفي الهامش : «بن عباس»، وكتب فوقها «عبد»، وهي رواية (ب) و(ج).

336 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ غَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ يَقُولُ : إِنِّي لَأُوتِرُ وَأَنَا أَسْمَعُ الْإِقَامَةَ أَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ. يَشْكُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَيُّ ذَلِكَ قَالَ.

337 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ : إِنِّي لَأُوتِرُ بَعْدَ الْفَجْرِ.

قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا يُوتِرُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ، حَتَّى يَضَعَ وَتْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ.

### 5 - مَا جَاءَ فِي رُكْعَتِي الْفَجْرِ

338 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ، عَنِ الْأَذَانِ بِصَلَاةٍ <sup>(2)</sup> الصُّبْحِ، صَلَّى رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ.

339 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخَفِّفَ رُكْعَتِي الْفَجْرِ، حَتَّى إِنِّي <sup>(3)</sup> لَأَقُولُ : أَقْرَأُ <sup>(4)</sup> بِأَمِّ الْقُرْآنِ أَمْ لَا.

340 - مَالِك، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ <sup>(5)</sup>، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعَ قَوْمَ الْإِقَامَةِ، فَقَامُوا يُصَلُّونَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «أَصَلَاتَانِ مَعًا، أَصَلَاتَانِ مَعًا <sup>(6)</sup>؟». وَذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، فِي الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ.

(1) كتب فوقها في الأصل : «صبح». وفي (ب) : «قال مالك».

(2) كتب فوقها في الأصل «صبح». وبالهامش : «الصلوة» وكتب فوقها «عه» و«معا». وهي رواية النسخة التي اعتمدها بشار.

(3) كتب بهامش الأصل : «أني» وفوقها «معا».

(4) بهامش الأصل : «ففيهما» وعليها «ع» ولم يقرأ الرمز الأعظمي.

(5) قال ابن الخذاء في التعريف 600/3 رقم 567 : «شريك بن عبد الله بن أبي عمر. قال البخاري : فرشي مدني، سمع أنس وعطاء بن يسار،

روى عنه سعيد المقبري، ومالك بن أنس وسليمان بن بلال... وقال ابن جعفر :... من أنفسهم». توفي بعد سنة أربعين ومئة.

(6) ذكرت «أصلتان معا» في (ج) مرة واحدة.



341 - مالك، أنه بلغه : أن عبد الله بن عمر فاتته ركعتا الفجر، فقضاهما بعد أن طلعت الشمس.

342 - مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن القاسم بن محمد، مثل الذي صنع ابن عمر.

## 8 - [كتاب صلاة الجماعة]<sup>(1)</sup>

### 1 - فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ

343 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ، تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

344 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ، بِخَمْسَةِ<sup>(2)</sup> وَعِشْرِينَ جُزْءًا».

345 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِحُطْبٍ فَيُحْطَبُ، ثُمَّ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ<sup>(4)</sup>، ثُمَّ أُخَالِفُ إِلَى رَجَالٍ فَأُحَرِّقُ<sup>(5)</sup> عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا، أَوْ مَرْمَاتَيْنِ<sup>(6)</sup> حَسَنَتَيْنِ، لَشَهِدَ الْعِشَاءَ».

346 - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ<sup>(7)</sup> مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ<sup>(8)</sup> قَالَ : «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ، صَلَاتُكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ، إِلَّا صَلَاةَ<sup>(9)</sup> الْمَكْتُوبَةِ».

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) كتب فوق «رسول» في الأصل : «ع».

(3) كتب فوق «بخمسة» رمز «صح» وفي الهامش : «بخمس»، وفوقها «ح».

(4) في (ب) : «أفصلي بالناس».

(5) ضبطت «فأحرق» في الأصل بضم الألف، وسكون الحاء، وكسر الراء، وبضم الألف، وفتح الحاء، وتشديد الراء المكسورة معاً.

(6) ضبطت في الأصل و(ب) و(ج) بفتح الميم وكسرها معاً. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/181 : «مرماتين، يروى بكسر الميم وفتحها، وفي العين : المرمأة : سهم يتعلم به الرمي. والمرمأة : ما بين ظلفي الشاة، وهو غير معروف، وقد أنكره أبو عبيد، وقال بعضهم : المرمأة :

حديدة شبه السنان كانوا يجعلونها غرضاً، وهذا أيضاً غير معروف، والمشهور من هذه اللفظة أنه السهم الذي يرمى به والمرمأة - بفتح الميم

الغرض الذي يرمى إليه، وهو الرمي أيضاً.

(7) في (ب) «النضير».

(8) بهامش الأصل : «الأنصاري» وكتب فوقها «ع».

(9) كتب فوقها : «صح»، وفي الهامش : «الصلاة»، وكذا في (ج) و(ش)، ولم يقرأ الأعظمي. وفي (ب) : «صلاة»، وفوقها «صح»، وبالهامش :

«الصلاة»، وعليها «طع» و«معاً».



## 2 - مَا جَاءَ فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ

347 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَزْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «بَيْنَتَا وَبَيْنَ الْمُتَأَفِّقِينَ شُهُودُ الْعِشَاءِ<sup>(1)</sup> وَالصُّبْحِ، لَا يَسْتَطِيعُونَهُمَا». أَوْ نَحْوَ هَذَا<sup>(2)</sup>.

348 - مَالِك، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ<sup>(3)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «بَيْنَتَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ<sup>(4)</sup>، إِذْ وَجَدَ عُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَخْرَعَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ». وَقَالَ : «الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْغَرِقُ، وَصَاحِبُ الْهَذَمِ<sup>(5)</sup>، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ<sup>(6)</sup>»<sup>(7)</sup>.

349 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَدْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَدَا إِلَى الشُّوقِ - وَمَسْكِنٌ<sup>(8)</sup> سُلَيْمَانَ

(1) بهامش الأصل : «العشاء ليحيى، وأصلحه محمد : العتمة، كما لا ين بكيرو وجمهورهم، وكذلك في متن الحديث. رواه يحيى : العشاء، ورواه غيره : العتمة».

(2) بهامش الأصل : «ولو يعلم الناس ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا، ولم يقع لحيى في هذا الباب. وقد ذكرناه في باب النداء مع قوله : ولو يعلم الناس ما في النداء على ما مضى في باب النداء». وذيلت بـ «ع».

وفي التمهيد 11/20 : «قال يحيى في هذا الحديث العشاء والصبح وقال القضي وابن بكيرو وجمهور الرواة للموطأ عن مالك فيه صلاة العتمة والصبح على ما في ترجمة الباب».

(3) لم ترد «السمان» في (ش) وطبعة بشار.

(4) كتب قوفها في الأصل «صبح»، وفي الهامش : «بطريق مكة»، وقوفها رمز «ض».

(5) ضبطت في الأصل بفتح الدال وسكونها معا، وفي (ب) بسكونها فقط.

(6) جاءت بعد هذا الحديث في طبعة بشار وعبد الباقي زيادة : وَقَالَ : «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصُّبْحِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ، لَأَسْتَهْمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ، لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ، لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا».

(7) قال أبو العباس الداني في الإيماة 442/3 : «هذا الحديث فصلان، وليس فيه عند يحيى بن يحيى ما تقتضيه الترجمة، وسائر رواة الموطأ يصلون به الحديث الذي قبله، وبه يطابقها». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 379/2 : «وفي باب العتمة والصبح حديث أبي هريرة في الذي وجد عُصْنَ شَوْكٍ بِطَرِيقٍ، كذا ليحيى وابن بكيرو وغيرهما، وذكر حديث الشهداء، وتم الحديث عند يحيى بن يحيى في رواية ابنه عبيد الله، وليس داخل الباب شيء يتعلق بالترجمة، وعند سائر رواة الموطأ زيادة بعد ذكر الشهداء، ولو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وبه تنتظم الترجمة ويستقيم التأليف»، وقد رواه ابن وضاح عن يحيى كرواية الجماعة، وهذا الفصل جاء مفرداً عند يحيى في باب النداء».

(8) ضبطت «مسكين» في (ب) بفتح الكاف وكسرها معا. وعد الأعظمي الكسر خطأ فقال : في الأصل «مسكين» بكسر الكاف، وهو سهو قلم. قلنا : ليس الأمر كما قال. ففي إصلاح المنطق لابن السكيت 95 : في باب : مَفْعَلٌ وَمَفْعَلٌ : «قال أبو زيد : يقال للسيف : مَقْبِضٌ وَمَقْبِضٌ، وله مَقْبِزٌ وَمَقْبِزٌ، وقالوا : هو الْمَسْكِنُ، وأهل الحجاز يقولون : مِسْكَنٌ».



بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَالسُّوقِ - فَمَرَّ عَلَى الشِّقَاءِ<sup>(1)</sup> أُمُّ سُلَيْمَانَ فَقَالَ لَهَا : لَمْ أَرِ سُلَيْمَانَ فِي الصُّبْحِ، فَقَالَتْ : إِنَّهُ بَاتَ يُصَلِّي فَغَلَبَتْهُ غَيْثَاهُ. فَقَالَ عُمَرُ : لَأَنْ أَشْهَدَ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي الْجَمَاعَةِ<sup>(2)</sup>، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُومَ لَيْلَةً.

350 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(3)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ، فَرَأَى أَهْلَ الْمَسْجِدِ قَلِيلًا، فَاضْطَجَعَ<sup>(4)</sup> فِي مُؤَخَّرِ الْمَسْجِدِ، يَنْتَظِرُ النَّاسَ أَنْ يَكْثُرُوا، فَأَتَاهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَسَأَلَهُ مَنْ هُوَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ : مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ فَأَخْبَرَهُ. فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ : مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ، فَكَأَنَّمَا قَامَ بِصَفِّ لَيْلَةٍ، وَمَنْ شَهِدَ الصُّبْحَ فَكَأَنَّمَا قَامَ لَيْلَةً.

### 3 - إِعَادَةُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ

351 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الدَّبِيلِ يُقَالُ لَهُ بُسْرُ بْنُ مِحْجَنٍ<sup>(5)</sup>، عَنْ أَبِيهِ مِحْجَنٍ<sup>(6)</sup> أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأُذِنَ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

(1) بهامش الأصل : « ابن القوطية في الممدود والمقصود له : والشفا ما شفاك من غم أو مرض، واسم امرأة لها صحبة، والقرآن شفاء لما في الصدور، أدخله في الممدود. وذيها برمز «ع» هي الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس بن خالد، اسمها ليلى، وغلب عليها الشفاء وهي مخزومية، أسلمت قبل الهجرة وهي من المبايعات الأول، وكانت من عقلاء النساء وقول من قال إنها أنصارية ليس بصحيح. وذكر الدارقطني في العلل عن ابن عثيرة : « الشفاء بالفتح ». أهد. ولم يحسن الأعظمي قراءة النص.

وقال ابن عبد البر في التمهيد 303/1 : « والشفاء اسم امرأة من الصحابة من فريش وهي الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس بن خالد من بني عدي بن كعب، وهي أم سليمان ابن أبي عيشة، وقد ذكرناها في كتابنا في الصحابة ».

(2) بهامش الأصل : « جماعة ». وفوقها « ص ». وجعل الأعظمي الضاد ضادا. وفي (ب) « في جماعة ».

(3) قال ابن الخداء في التعريف 340/2 رقم 364 : « عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، من بني مالك بن النجار، قال إسحاق بن أبي طلحة : كان قاص أهل المدينة. أمه هند بنت المقدم بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ».

(4) بهامش الأصل : « فاضجع » وفوقها « ص ».

(5) بهامش الأصل : « لم يختلف رواية الموطأ في اسم هذا الرجل أنه بُسر، إلا بشر بن عمر، فإنه رواه عن مالك، وقال فيه : فليل لمالك : بسر، فقال : عن بسر أو بشر، ثم حدثنا بعد ذلك فقال : عن ابن محجن، ولم يقل بسر ولا بشر، وروى الثوري هذا الحديث فقال فيه : بشر بالشين المشدودة في أكثر الروايات عن الثوري. وقال أحمد بن صالح المصري : سألت جماعة من ولده ورهطه، فما اختلف علي منهم اثنين أنه بشر كما قال الثوري. » وذيها برمز «ع». ولم يقرأ الأعظمي هذا النص. وهو في الاستذكار 149/2. قال ابن الخداء في التعريف 47/2 رقم 37 : « بسر بن محجن الديلمي، وقال مسلم بن الحجاج الولي، وهو حجازي. قاله مالك وغيره ».

(6) قال ابن الخداء في التعريف 264/2 رقم 233 : « محجن الديلمي من بني الدبيل بن بكر مناة، وكان محجن مع زيد بن حارثة في السرية التي وجه فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حسمى، وكانت في جمادى الآخرة سنة ست من الهجرة ».



اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى . ثُمَّ رَجَعَ وَمِخْجَنٌ فِي مَجْلِسِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟» فَقَالَ <sup>(1)</sup> بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ <sup>(2)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا حِثُّتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ».

352 - مالك، عن نافع : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَقَالَ : إِنِّي أَصَلِّي فِي بَيْتِي، ثُمَّ أَذْرِكُ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ، أَفَأَصَلِّي مَعَهُ؟ قَالَ <sup>(3)</sup> لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : نَعَمْ. قَالَ <sup>(4)</sup> الرَّجُلُ : أَيْتَهُمَا <sup>(5)</sup> أَجْعَلُ صَلَاتِي؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ : أُوذِلِكَ إِلَيْكَ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، يَجْعَلُ أَيَّتَهُمَا <sup>(6)</sup> شَاءَ.

353 - مالك، عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ : إِنِّي أَصَلِّي فِي بَيْتِي، ثُمَّ أَتِي <sup>(7)</sup> الْمَسْجِدَ، فَأَجِدُ الْإِمَامَ يُصَلِّي، أَفَأَصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ <sup>(8)</sup> نَعَمْ. فَقَالَ الرَّجُلُ : فَأَيْتَهُمَا <sup>(9)</sup> صَلَاتِي <sup>(10)</sup>، فَقَالَ سَعِيدٌ : أَوَأَنْتَ تَجْعَلُهُمَا، إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

354 - مالك، عن غَفِيفِ بْنِ عَمْرٍو السُّهْمِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ، فَقَالَ : إِنِّي أَصَلِّي فِي بَيْتِي، ثُمَّ أَتِي <sup>(11)</sup> الْمَسْجِدَ، فَأَجِدُ الْإِمَامَ يُصَلِّي، أَفَأَصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ <sup>(12)</sup> نَعَمْ صَلِّ <sup>(13)</sup> مَعَهُ، فَإِنْ مَنَ صَنَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُ سِتْرًا جَمْعًا، أَوْ مِثْلَ سِتْرِهِمْ جَمْعًا <sup>(14)</sup>.

(1) في (ب) و(ش) و(م) : قال وبهامش (ب) : «فقال» وعليها : وخ.

(2) في (ج) و(ش) و(م) دون تصلية.

(3) كتب عليها كلمة «صح» وكتب في الهامش «فقال» وهي رواية (ب) و(ش) و(م).

(4) كتب عليها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «فقال».

(5) ضبطت في الأصل وفي (ب) : يفتح التاء وضمها معا.

(6) كتب فوقها في الأصل «صح».

(7) في (ب) : «أت».

(8) كتبت «بن المسيب» بهامش الأصل، وعليها «صح». ولم ترد في باقي النسخ المعتمدة، ولم يثبتها الأعظمي في المتن.

(9) في (ب) بالضم والفتح وعليها «معا». وفي (ج) و(م) بالضم فقط.

(10) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «أجعل لابن حمدين» وأثبت في (ب) و(ج).

(11) في (ب) : «أت».

(12) بهامش الأصل : «الأنصاري»، وفوقها «ص» و«ت».

(13) بهامش الأصل : «فصل» وأمامها «ت».

(14) بهامش الأصل : «للدودي سترهم جمع ولا يفتح». ولم يقرأه الأعظمي.

355 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ<sup>(1)</sup> مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ فَلَا يَغْدُ لَهُمَا.

356 - قَالَ يَحْيَى<sup>(2)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ، مَنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ، إِلَّا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا كَانَتْ شَفْعًا.

#### 4 - الْعَمَلُ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

357 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ فِيهِمْ الضَّعِيفُ وَالسَّقِيمُ وَالْكَبِيرُ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ، فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ»<sup>(3)</sup>.

358 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ : قُمْتُ وَرَاءَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ غَيْرِي، فَخَالَفَ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(4)</sup> يَدَيْهِ فَجَعَلَنِي حِذَاءَهُ عَنْ يَمِينِهِ.

359 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُؤْمُ النَّاسَ بِالْعَقِيقِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَتَنَاهَا.

قَالَ<sup>(5)</sup> مَالِكٌ<sup>(6)</sup> وَإِنَّمَا نَهَا، لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَعْرِفُ أَبَوَهُ.

#### 5 - صَلَاةُ الْإِمَامِ وَهُوَ جَالِسٌ

360 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكِبَ فَرَسًا، فَصُرِعَ<sup>(7)</sup>، فَجُحِشَ<sup>(8)</sup> شِقَّةُ الْأَيْمَنِ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا

(1) في (ب) : «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ».

(2) في (ب) : «قَالَ مَالِكٌ».

(3) بهامش الأصل : «حديث الشاكي بمعاذ وقوله : إن منكم مغترين» وعليها رمز «ت». ولم يقرأه الأعظمي.

(4) بهامش الأصل : «بن عمر» وكتب فوقها رمز «ق».

(5) رسم فوق «قال»، وفوق واو «وإنما» في الأصل «صح».

(6) سقطت من (ش).

(7) بهامش الأصل : «عنه» وقوقها رمز «خ».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/183 : «الجحش : الخدش، والألم يحدث في العضو عن صدمة وضغط».



انصرف قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائمًا، فصلوا قيامًا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال : سمع الله لمن حمده، فقولوا : ربنا لك الحمد، وإذا صلى جالسًا فصلوا جُلوسًا أجمعون<sup>(12)</sup> ».

361 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي عليه السلام<sup>(13)</sup> أنها قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شاكٍ<sup>(14)</sup>، فصلى جالسًا<sup>(15)</sup>، وصلى وراءه قوم قيامًا، فأشار إليهم أن يجلسوا، فلما انصرف قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالسًا فصلوا جُلوسًا ».

362 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه، فأتى المسجد<sup>(16)</sup> فوجد أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس، فاستأخر أبو بكر، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن كما أنت، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر<sup>(17)</sup>.

(1) رسم فوق «لك» في الأصل «عد». وفي الهامش «ولك لابن وضاح». وفي (ب) «ولك».

(2) رسم فوق «أجمعون» في الأصل : «ع» و«ت» و«ط» و«ص». وفي الهامش «أجمعين» وفوقها رمز «ج» و«م» و«ع» و«ف» أيضا : «في هذا الحديث دليل على ما اختاره مالك من قوله : ربنا ولك الحمد بالواو، وذكره ابن القاسم وغيره عنه». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 1/ 154 : «قوله : إذا صلى جالسًا فصلوا جُلوسًا أجمعون»، هي رواية أكثر الشيوخ، وعند بعضهم : «أجمعين» نصبا على الحال، والأول على نعت الضمير».

(3) في (ب) : «صلى الله عليه وسلم»، وسقطت من (ج).

(4) كتب فوقها في الأصل «صح». وبالهامش «شاكٍ» وهو ما في (ب) و(ش) وفي (م) بالوجهين. وعليها في (ب) : «ع» و«ط» و«ع» و«ف».

(5) بهامش الأصل : «ابن القاسم وابن بكير، في بيته، وكذا لابن قعب إلا أنه لم يذكر وهو شاكٍ»، ولم يقرأه الأعظمي.

(6) كتب فوقها في الأصل «صح»، وسقطت «المسجد» من طعة الأعظمي لأنه حسبها رواية، وهي حق انتضحت إشارته.

(7) قال أبو العباس الداني في الإيلاء 86/5 : «وليس ذلك الحديث عند يحيى بن يحيى وقد تقدم في مرسل ربيعة. يعني أن أبا بكر كان الإمام وأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بصلاته، وليس ذلك الحديث عند يحيى بن يحيى، وقد تقدم في مرسل ربيعة». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/ 379 : «وفي صلاة الجالس خرج في مرضه : فأتى المسجد، فوجد أبا بكر وهو قائم يصلي، سقط لفظ المسجد في رواية القاضي ابن سهل، والقاضي النعماني، وابن عتاب من شيوخنا، وابن بكير، وهو ثابت لغيرهم من الرواة عن يحيى، وثباته الصحيح».

## 6 - فَضْلُ صَلَاةِ الْقَائِمِ عَلَى صَلَاةِ الْقَاعِدِ

363 - مَالِك، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ مَوْلَى لِعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي <sup>(1)</sup> أَوْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي <sup>(2)</sup> عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَهُوَ قَاعِدٌ، مِثْلُ نِصْفِ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَائِمٌ».

364 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي، أَنَّهُ قَالَ : لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ نَالْنَا وَبَاءً <sup>(3)</sup> مِنْ وَعْكِهَا <sup>(4)</sup> شَدِيدٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ، وَهُمْ يُصَلُّونَ فِي سُبُحَتِهِمْ قُعُودًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «صَلَاةُ الْقَاعِدِ مِثْلُ نِصْفِ صَلَاةِ الْقَائِمِ».

## 7 - مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْقَاعِدِ فِي النَّافِلَةِ

365 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ <sup>(5)</sup>، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ، عَنْ خَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي سُبُحَتِهِ قَاعِدًا قَطُّ، حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِعَامٍ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبُحَتِهِ قَاعِدًا، وَيَقْرَأُ بِالشُّورَةِ فَيُرْتِّلُهَا، حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلِ مِثْلِهَا.

366 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَائِثَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ : أَنَّهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ، حَتَّى أَسَنَ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، ثُمَّ رَكَعَ <sup>(6)</sup>.

(1) في (ش) : «العاصي» في المواضع الثلاثة دون ياء وعليها «ح».

(2) بهامش الأصل : «رواه شعبة عن منصور» عن هلال بن يساف، عن أبي يحيى الأعرج، عن عبد الله بن عمر، وأبو يحيى الأعرج هو مولى عمرو بن العاصي، ويمكن أن يكون مولى عمرو بن العاصي الذي روى عنه إسماعيل بن محمد والله أعلم. قاله ابن الخداء. ولم يقرأ الأعظمي هذا النص. وانظر التعريف : 3/709 رقم 720.

(3) هكذا رسمت في الأصل و(ب).

(4) ضبطت في الأصل بفتح العين وسكونها، وكتب فوقها «معاء».

(5) قد رأى السائب بن يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظ عنه، ولد السائب في أول السنة الثالثة. انظر : طبقات ابن سعد 2/224.

(6) كتب فوق «ركع» في الأصل «صح»، وفي الهامش : «يركع» وفوقها «ح» و«ح». ولم يقر الأعظمي رمز «ح».



367 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، <sup>(1)</sup> عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرٌ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ <sup>(2)</sup>.

368 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الرُّبَيْعِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَا يُصَلِّيَانِ النَّافِلَةَ وَهُمَا مُحْتَبِيَانِ.

## 8 - الصَّلَاةُ الْوُسْطَى

369 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ الْقُقْعَاءِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ <sup>(3)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ <sup>(4)</sup> أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا، ثُمَّ قَالَتْ : إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي <sup>(5)</sup> ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾. [البقرة : 236] فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذْنْتُهَا، فَأَمَلْتُ <sup>(6)</sup> عَلَيَّ، حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى <sup>(7)</sup>، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ <sup>(8)</sup>، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ، ثُمَّ قَالَتْ : سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) رسم فوق واو «وعن» في الأصل «خ» وبالهامش «الذي في داخل الكتاب من إصلاح ابن وضاح، وأما عبد الله بن يحيى فرواه : مالك، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي النضر، أسقط الواو وهو خطأ، إما الحديث : مالك عنهما جميعاً، وكذلك رواه سائر رواة الموطأ». وفي الهامش أيضاً : «وعن» بالواو لسائر رواة الموطأ غير يحيى، وهو الصواب، وكذا رده ابن وضاح. وفي (م) : «عن» دون واو، وعليها ضمة. وبالهامش : «المحمد : عن عبد الله بن يزيد وأبي النضر عن أبي سلمة، وكذلك روته الرواة وهو الصواب». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 91/2 : «وفي باب صلاة القاعد : عن عبد الله بن يزيد، عن أبي النضر، كذا ليحيى؛ وسائر رواة الموطأ «وأبي النضر» وكذا رده ابن وضاح، وكذا كان بالواو في كتاب لأبي عيسى من رواية ابن سهل، وهو الصواب».

(2) قال محمد بن عبد الملك بن أين : وهم فيه يحيى، وإنما هو عبد الله بن يزيد وأبي النضر كما رواه أصحاب مالك. أخبار الفقهاء والمحدثين 351. وقال أبو العباس الداني في الإيلاء 88/4 : «سقط الواو العطف ليحيى بن يحيى في قوله : وعن ابن النضر، وثبت لسائر الرواة والصواب ثبوتها». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 91/2 : «وفي باب صلاة القاعد : عن عبد الله بن يزيد عن أبي النضر، كذا ليحيى، وسائر رواة الموطأ : وأبي النضر، وكذا رده ابن وضاح، وكذا كان بالواو في كتاب لأبي عيسى من رواية ابن سهل، وهو الصواب».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 704/3 رقم 713 : «أبو يونس مولى عائشة... قال لي عبد الله بن إبراهيم الفقيه : أبو يونس لا يعرف اسمه، كنت رأيت اسمه في بعض التواريخ قبل أن أجمع هذا الكتاب، ثم بحثت عنه فلم أجده».

(4) في (ب) زيادة «أم المؤمنين».

(5) هكذا رسمت في الأصل، وتقرأ أذني ورسمت على الإملاء المعروف في (ب).

(6) ضبطت في الأصل بفتح الميم وسكونها معا.

(7) في (ب) : «الوسطاء» في هذه والتي قبلها.

(8) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : اصبطوا الواو، فإنها سطرحتها عليكم أهل الرعي، وهذا الحديث لا يوجب أن يكون الوسطى خلاف العصر، كما أن قوله تعالى : ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ لا يوجب أن يكون النخل والرمان خلاف. وقال الشاعر :

النازلين بكل معتزك والطيون معافد الأزر.

370 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ<sup>(2)</sup> قَالَ : كُنْتُ أَكْتُبُ مُصْحَفًا لِحَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ : إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾. [البقرة : 236]، فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذَنْتُهَا، فَأَمَلْتُ<sup>(3)</sup> عَلَيَّ : «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ».

371 - مَالِك، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ ابْنِ يَرْبُوعٍ الْخَزْرُمِيِّ<sup>(4)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَقُولُ : الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ<sup>(5)</sup>.

372 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ كَانَا يَقُولَانِ : الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : وَقَوْلُ عَلِيٍّ<sup>(7)</sup> بْنِ أَبِي طَالِبٍ<sup>(8)</sup> وَابْنِ عَبَّاسٍ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

= وليس الضبيون فيه خلاف المازليين... وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 300/2 : «قوله في حديث الصلاة الوسطى : «وصلاة العصر» لا خلاف بين أصحاب الموطأ والرواة عن مالك في إثبات الواو، وروى عن غيره بإسقاطها، وذكر أن الواو كانت في كتاب عبد الملك بن حبيب من الموطأ محذوكة، وهي بما انتقد عليه، وقد روي من بعض الطرق هذا الحديث : ألا وهي صلاة العصر، وهذا ما يحتاج به من يقول أنها صلاة العصر ومن أسقط الواو. وقد احتج جميع الروايات من يقول أنها الصبح...، وكان ابن وضاح يقول لأصحابه : اضبطوا الواو، فإنه سيطر بها عليكم أهل الزنغ».

(1) يهناش الأصل : «عمر، لابن حمد بن».

(2) قال ابن الخفاء في التعريف 471/3 رقم 442 : «عمر بن رافع... قال البخاري : هو مولى عمر بن الخطاب، سمع حفصة بنت عمر حجازي. وقال بعضهم : عمر بن رافع ولا يصح. والصحيح عمرو».

(3) لم ترد «أنه» في (ش).

(4) ضبطت في الأصل بفتح الميم وسكونها معاً.

(5) في هامش الأصل : «هو عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع، وسعيد له صحبة، كان اسمه. مصرم [الصواب الضَّمْر] فسماه النبي سعيداً». وانظر التعريف لابن الخفاء 410/2.

(6) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 308/2 : «وفي باب الصلاة الوسطى : داود بن الحصين، عن ابن يربوع الخزرمي، كذا يحيى والقعني، وعند ابن بكير... مالك عن يونس بن يوسف، عن عطاء بن يسار، كذا يحيى وابن بكير ورواة الموطأ كلهم، وهو ابن حماس المذكور في الباب قبله، وقيل غيره، والصحيح أنه هو، وكذا جاء مبيناً هنا في رواية القعني، وعن غيره في الحديث الأول في الباب قبله. ولم يسمه يحيى في الباب قبله، وسماه أبو مصعب في ذلك الحديث : يونس بن يوسف بن حماس كما قال يحيى، وكذا قال معن والثنيسي، وقال ابن القاسم : يوسف بن يونس بن حماس، وكذا قال ابن بكير ومطرف وابن أبي مريم وبن نافع وعبد الله بن وهب وابن عفير وابن المبارك وابن برد ومصعب الزبيري، قال أبو عمر : اضطرب في اسمه رواية الموطأ اضطراباً كثيراً، وأظن ذلك من مالك والله أعلم».

(7) رسم بين «علي» و«ابن أبي طالب، وفوق واو «واين» رمز «صح».

(8) في طبعة بشار : «وقول علي بن عباس».



## 9 - الرُّخْصَةُ فِي الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ

373 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ : أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُشْتَمِلًا بِهِ، فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ<sup>(1)</sup>.

374 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ<sup>(2)</sup> وَاحِدٍ<sup>(3)</sup>؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَوَلِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ؟».

375 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ : سُئِلَ أَبُو هُرَيْرَةَ هَلْ يُصَلِّي<sup>(4)</sup> الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ : نَعَمْ. فَقِيلَ لَهُ : هَلْ تَفْعَلُ أَنْتَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ : نَعَمْ، إِنِّي لَأُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ ثَيَّابِي لَعَلَى الْمِشْجَبِ<sup>(5)</sup>.

376 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يُصَلِّي فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ.

377 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ كَانَ يُصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ.

378 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبَيْنِ، فَلْيُصَلِّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ الثُّوبُ قَصِيرًا، فَلْيَتَزَرَّ<sup>(8)</sup> بِهِ».

(1) فوقها في الأصل : «صح» وفي الهامش وفي (ب) : «عاتقه للقميص» وحرفت عند الأعظمي إلى «عاقه».

(2) فوقها في الأصل «صح».

(3) بهامش الأصل و(ب) : «الثوب الواحد» وكتب عليها في الأصل : «صح». ورمز «ب» و«معناه». ولم يقرأ الأعظمي الرمز، وكتب عليها في (ب) : «قطع ع ف».

(4) في (ب) : «يصل».

(5) بهامش الأصل : «قال الزبيدي : المشجب عود تعلق عليه الثياب». ولم يقرأ الأعظمي.

(6) في (ب)، وفي طبعة بشار : «أن جابر».

(7) في (ب) : «ابن».

(8) بهامش الأصل : «فليتززره»، وفوقها «صح» و«معناه». وفيه أيضا : «فليتززره»، وعليها «صح».

379 - قال يحيى : قَالَ مَالِكٌ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَجْعَلَ الَّذِي يُصَلِّي فِي الْقَمْبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى عَاتِقَيْهِ ثَوْباً أَوْ عِمَامَةً.

## 10 - الرُّخْصَةُ فِي صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي الدَّرْعِ وَالْخِمَارِ

380 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ <sup>(1)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَتْ تُصَلِّي فِي الدَّرْعِ وَالْخِمَارِ.

381 - مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قُنْفُلٍ، عَنْ أُمِّهِ : أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَاذَا تُصَلِّي فِيهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَتْ : تُصَلِّي فِي الْخِمَارِ وَالِدَّرْعِ السَّابِغِ، إِذَا غِيبَ <sup>(2)</sup> ظُهُورُ قَدَمَيْهَا.

382 - مَالِكٌ، عَنْ الثَّقَفِ عِنْدَهُ <sup>(3)</sup>، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ <sup>(4)</sup>، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيِّ <sup>(5)</sup>، وَكَانَ فِي حَجَرٍ مَيِّمُونَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ مَيِّمُونَ كَانَتْ تُصَلِّي فِي الدَّرْعِ وَالْخِمَارِ، لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ.

383 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ امْرَأَةً اسْتَفْتَتْهُ فَقَالَتْ : إِنْ الْمِنْطَقَ <sup>(6)</sup> يَشُقُّ عَلَيَّ، أَفَأُصَلِّي فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ؟ فَقَالَ : نَعَمْ <sup>(7)</sup>، إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغاً.

(1) بهامش الأصل : «عليه السلام»، وفوقها «صبح». ولم يقرأها الأعظمي مع وضوحها.

(2) بهامش الأصل (ب) : «غيبته» ورسم فوقها في الأصل : «ح». وعليها في (ب) : «ب» و«معاد» و«صبح».

(3) بهامش الأصل : «هو مخزوم بن بكير» وقيل : الليث بن سعد، وهو أكثر عن غيره». وانظر التعريف لابن الخداء 725/3 رقم 756

(4) قال ابن الخداء في التعريف 51/2 رقم 41 : «بكير بن عبد الله بن الأشج، يكنى أبا عبد الله أخو يعقوب بن عبد الله الأشج، وهم موالي المسور بن مخزوم الزهري، ويقال : إنه مولى مخزوم، وقال الليث ومالك - إن بكير توفي زمن هشام بن عبد الملك».

(5) في طبعة بشار : «عبيد الله بن الأسود الخولاني». قال ابن الخداء في التعريف 423/2 رقم 393 : «عبيد الله الخولاني». قال مسلم : عبيد الله الخولاني مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم... زاد الليث في حديثه فقال : عبيد الله بن الأسود، فسمى أباه، وقال... ربيب ميمونة وهذا إنما هو عندي أنها ربيته، وليس أنه ابن زوجها في حجرها».

(6) ضبطت في الأصل بفتح الميم وكسرها معا.

(7) أحققت «نعم» بهامش الأصل، وعليها «صبح». ولم يقرأه الأعظمي.



## 9 - [كتاب قصر الصلاة]<sup>(1)</sup>

### 1 - اَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ

384 - مَالِك، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ<sup>(2)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ<sup>(3)</sup>.

385 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي<sup>(4)</sup>، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَاةَ تَبُوكَ<sup>(5)</sup>، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، قَالَ : فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، ثُمَّ<sup>(6)</sup> خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، ثُمَّ قَالَ : «إِنَّكُمْ سَتَأْتُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَيْنَ تَبُوكَ<sup>(7)</sup>، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَأْتَوْهَا حَتَّى يُضْحِيَ<sup>(8)</sup> النَّهَارُ، فَمَنْ جَاءَهَا فَلَا يَمَسْ<sup>(9)</sup> مِنْ مَائِهَا شَيْئًا، حَتَّى

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) رسم فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «عن أبي هريرة، ثبت أبو هريرة لابن القاسم، وابن عتاب، وابن حزمين، وهو وهم منهم» وعليها «ع» و«ص». وأثبت «أبو هريرة» في (ب) و(ج) و(ش).

(3) ضبطت في الأصل بالفتح والكسر دون تنوين، وأثبت الأعظمي التنوين للكسر خلافاً للأصل. قال أبو العباس الداني في الإيلاء 420/3 : «هكذا جاء في بعض الطرق عن يحيى بن يحيى صاحبنا مستنداً، والأصح عنه إرساله، وكذلك هو عند جمهور رواة الموطأ مرسل ليس فيه عن أبي هريرة...».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 333/2 : «وفي الجمع بين الصلاتين : داود بن الحصين عن الأعرج، أن النبي صلى الله عليه وسلم، كذا لكافة الرواة للموطأ عن يحيى وغيره، ورواه ابن القاسم فيما حدثناه ابن عتاب عن الأعرج عن أبي هريرة، وكذا عند ابن حزمين، ولم يكن عند غيرهما من شيوخنا، قال أبو علي الحياتي : لا يصح عن يحيى ولا غيره، وقال الجوهري : لا أعلم من قاله إلا ابن المبارك الصوري، وقال الدارقطني : أسنده عن أبي هريرة بطرف وغيره».

(4) قال ابن الخلاء في التعريف 173/2 رقم 173 : «هو محمد بن مسلم بن ندرس، أبو الزبير المكي مولى حاكم بن حزام القرشي... مات قبل عمرو بن دينار سنة، ومات عمرو سنة ست وعشرين ومئة...».

(5) ضبطت في الأصل بالفتح والكسر دون تنوين، وأثبت الأعظمي التنوين للكسر خلافاً للأصل.

(6) كتب فوقها في الأصل «صح».

(7) ضبطت في الأصل بالفتح والكسر دون تنوين، وأثبت الأعظمي التنوين للكسر خلافاً للأصل.

(8) رسم فوقها في الأصل «صح» وبالهامش : «يُضْحِي» وفوقها «ع» و«ت». وصير الأعظمي الحاء حاء. وفي الهامش أيضاً : ابن أبي ربيعة : رَأَتْ رَجُلًا أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيُضْحِي وَأَمَّا بِالْعِشَاءِ فَيُخْضِرُ.

ولم يقرأه الأعظمي.

(9) كتب فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش : «يمس» و«يمسن» معاً، وبهامش (ب) : «يمس».

وعليها «ع» و«ز».

أَتَيْي». فَجِئْنَاهَا وَقَدْ سَبَقْنَا إِلَيْهَا رَجُلَانِ<sup>(1)</sup>، وَالْعَيْنُ تَبْصُرُ<sup>(2)</sup> بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ<sup>(3)</sup>، فَسَأَلَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ مَسِسْتُمَا مِنْ مَائِهَا شَيْئًا؟». فَقَالَا: نَعَمْ. فَسَبَّهُمَا<sup>(4)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ لَهُمَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ غَرَفُوا بِأَيْدِيهِمْ مِنَ الْعَيْنِ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى اجْتَمَعَ فِي شَيْءٍ، ثُمَّ غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(5)</sup> فِيهِ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِيهَا، فَجَرَّتِ الْعَيْنُ بِمَاءٍ كَثِيرٍ، فَاسْتَقَى<sup>(6)</sup> النَّاسُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُوشِكُ<sup>(7)</sup> يَا مُعَاذُ أَنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ، أَنْ تَرَى مَا هَا هُنَا قَدْ قُلِيَ جِئَانَا».

386 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ، يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

387 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ.

(1) بهامش الأصل: «ذكر أبو بشر الدولابي أنهما كانا منافقين».

(2) ضبطت في الأصل (ب) بالوجهين معا: «تبصر» و«تبص». وبهامش الأصل: أيضا في «ج»: «رواه يحيى بن يحيى وجماعة من أصحاب الموطأ تبص بالصاد غير معجمة، ومعناه تبرزق بشيء من الماء، يقال: تبص الشيء يبص، وتبص تبصا إذا أشرق. ورواه القعنبي وابن القاسم: يبص بالصاد المعجمة، ومعناه ينصع يقال: تبص الماء إذا قطر وسال، وصب بماء، وهو من المقلوب. والوجهان صحيحان. الرواية عندنا بالصاد المتفوخة، ومعناه يسيل بشيء من الماء ضعيف. وأما من رَوَاهُ بالصاد من التبصيص فمعناه أنه كانت بشيء فيه الماء يرى له بصيص. والرواية الأولى أكثر. ابن القوطية بص الماء بصاً يقال: وبص الشئ بصيصاً بريق، والماء بصاً سال وجري». أهد. ولم يحسن الأعظمي قراءة النص. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/187: «قال ابن القاسم: قال لي مَالِك وهو البصيص والبصيص أيضا...». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 1/259: «قوله: والعين تبص بشيء من ماء روي بالمهمله وبالمعجمة مشددتين، ومعناهما قريب فالمهمله من البصيص وهو البريق ولعلنا خروج الماء القليل ونشيعه... والشع من الماء ما خبث طعمه. وبالمعجمة مثله، قيل: هو من القطر والسيلان القليل، وقيل: البص: الرشح يقال: بض، وضب، ورواية يحيى الأندلسي في الموطأ بالمعجمة، كذا قيدناه عن شيخنا، ووافقه التنيسي، وابن القاسم، والقعنبي، وعامتهم. وحكى القاضي أبو الوليد الباجي أن رواية يحيى بالمهمله: وهي رواية مطرف».

(3) في (هـامش) الأصل «وقال ابن أبي ربيعة:

رأيت رجلاً أما إذا الشمس عارضت قيصحن وأما بالعشني فيخصن».

وفي (ب) «ماء».

(4) قال ابن عبد البر في التمهيد 207/12: «في هذا الحديث... تقدم الإمام إلى أهل العسكر بالتهي عما يريد وإن خالفه مخالف، كان له معاقبته، بما يكون تأديبا مثله، وردعا عن مثل فعله، ألا ترى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مع حلمه، وما كان عليه من الخلق العظيم، كيف سب الرجلين، فقال لهما ما شاء الله أن يقول...».

(5) كتب فوقها في الأصل «صح».

(6) في (ج) و(ش): «فاستقى الناس».

(7) رسم فوقها في الأصل «ع» و«ص». وفي الهامش: «يوشك» وفوقها «معا». وقرأها الأعظمي بالثناء.

(8) ضبطت في الأصل بفتح العين وكسر الجيم، وفتح العين وفتح الجيم المشددة.



قَالَ يَحْيَى<sup>(1)</sup> : قَالَ<sup>(2)</sup> مَالِكٌ : أَرَى ذَلِكَ كَانَ فِي مَطَرٍ.

388 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَانَ إِذَا جَمَعَ الْأَمْرَاءُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطَرِ، جَمَعَ<sup>(3)</sup> مَعَهُمْ.

389 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ : نَعَمْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ<sup>(4)</sup>، أَلَمْ تَرَ إِلَى صَلَاةِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ.

390 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسِيرَ يَوْمَهُ، جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسِيرَ لَيْلَهُ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

## 2 - قَصْرُ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ

391 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ<sup>(5)</sup>، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ<sup>(6)</sup>، فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّا نَجِدُ صَلَاةَ الْخَوْفِ وَصَلَاةَ الْحَضَرِ فِي الْقُرْآنِ<sup>(7)</sup>، وَلَا نَجِدُ صَلَاةَ السَّفَرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَعَثَ إِلَيْنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نَعْلَمُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا نَفْعَلُ كَمَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ.

392 - مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ : فَرَضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ<sup>(8)</sup>.

(1) في (ب) : «قَالَ مَالِكٌ».

(2) كتب فوقها في الأصل «صح».

(3) ضبطت في الأصل بتخفيف الميم المفتوحة، وفتح الميم المشددة معاً. وفي (ب) بالتخفيف.

(4) كتب فوقها في الأصل «ط». ولم يقرأ الأعظمي.

(5) بهامش الأصل : «الرجل : أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد». ومثله بهامش (م). وجعل الأعظمي خالداً محمداً. وانظر ترجمة أمية في التعريف لابن الجلاء 15/2.

(6) بهامش الأصل : «مرسل، بينهما رجل، وهو عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام».

(7) في (ب) : «القرآن».

(8) بهامش الأصل : «قال الدولابي : زيد في الصلاة في صلاة الظهر يوم الثلاثاء لاثني عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر بعد مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر».

393 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ لِسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : مَا أَشَدُّ مَا رَأَيْتَ أَبَاكَ أَخْرَجَ الْمَغْرِبَ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ سَالِمٌ : غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ بِذَاتِ الْجَيْشِ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِالْعَقِيقِ<sup>(1)</sup>

### 3 - مَا يَحِبُّ فِيهِ قَصْرُ الصَّلَاةِ

394 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، قَصَرَ الصَّلَاةَ بِذِي الْحَلِيفَةِ.

395 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى رِمٍّ<sup>(2)</sup>، فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ<sup>(3)</sup> ذَلِكَ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ نَحْوُ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُودٍ.

396 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَكِبَ إِلَى ذَاتِ الثُّصِبِ، فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ<sup>(4)</sup> ذَلِكَ.

قَالَ يَحْيَى<sup>(5)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَبَيْنَ ذَاتِ الثُّصِبِ وَالْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ بُرُودٍ.

397 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ<sup>(6)</sup> أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ إِلَى خَيْبَرَ فَيَقْصُرُ<sup>(7)</sup> الصَّلَاةَ.

(1) بهامش الأصل : «ابن حبيب عن مطرف : العقيق من المدينة على ثلاثة أميال. وذات الجيش من المدينة على ثلاثة عشر ميلاً، فأصل ما بين العقيق وذات الجيش من المدينة على ثلاثة عشر ميلاً فأمر ما بين العقيق وذات الجيش عشرة أميال، وإنما فعل ذلك لابتغائه الماء لوضوئه، مع جد السير وسرعته، أهد ولم يحسن الأعظمي قراءة النص.

(2) بهامش الأصل : «رثم» ورسم فوقها «معا». وفيه أيضاً روى عقيل عن الزهري عن سالم أن ريم على ثلاثين ميلاً من المدينة، وكذلك روى عبد الرزاق عن مالك. اهـ. ولم يقرأه الأعظمي. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/187 : «اختلف في مسافة ريم من المدينة، فقال مالك : نحو من أربعة برد، وقال ابن شهاب : ثلاثون ميلاً، وريم هذه مكسورة الراء، ويجوز صرفه إذا ذهب به إلى الموضع، وترك صرفه إذا به إلى الأرض».

(3) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «مسيره»، و«مسيرة».

(4) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «مسيره»، و«مسيرة».

(5) في (ب) : «قال مالك».

(6) بهامش الأصل : «عبد الله».

(7) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «فَيَقْصُرُهُ»، و«فَيَقْصُرُ» : وفي (ب) «فَيَقْصُرُ».



398 - مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله : أن عبد الله بن عمر كان يقصر<sup>(1)</sup> الصلاة في مسيره<sup>(2)</sup> اليوم الثام.

399 - مالك، عن نافع، أنه كان يسافر مع عبد الله بن عمر البريد، فلا يقصر<sup>(3)</sup> الصلاة.

400 - مالك، أنه بلغه : أن عبد الله بن عباس كان يقصر<sup>(4)</sup> الصلاة، في مثل ما بين مكة والطائف، وفي مثل ما بين مكة وعسفان، وفي مثل ما بين مكة وجدة.

قال يحيى<sup>(5)</sup> : قال مالك : وذلك أربعة برد، وقال يحيى : قال مالك : وذلك أحب ما تقصر الصلاة فيه إلي.

401 - قال مالك : لا يقصر<sup>(6)</sup> الذي يريد السفر الصلاة، حتى يخرج من بيوت القرية، ولا يتم حتى يدخل أول بيوت القرية، أو يقارب ذلك<sup>(7)</sup>.

#### 4 - صلاة المسافرين ما<sup>(8)</sup> لم يجمع مكثاً

402 - مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر كان يقول : أصلي صلاة المسافرين ما لم أجمع مكثاً، وإن حبسني ذلك اثنتي عشرة ليلة.

(1) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «يقصر»، و«يقصر»، وفي (ب) : «يقصر».

(2) بهامش الأصل : «في مسيرة اليوم الثام».

(3) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «يقصر»، و«يقصر»، وفي (ب) : «يقصر».

(4) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «يقصر»، و«يقصر»، وفي (ب) : «يقصر».

(5) في (ب) : «قال مالك».

(6) ضبطت في الأصل بالوجهين معا : «يقصر»، و«يقصر».

(7) بهامش الأصل : «أي يقارب البيوت، لا الدخول».

(8) رسم فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «إذا لم فوقها صح» و«ط».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «اثنتي»، وكتب فوقها «ع» وفي (ب) : «اثني عشر».

403 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ<sup>(1)</sup> أَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ لَيَالٍ يَقْصُرُ<sup>(2)</sup> الصَّلَاةَ، إِلَّا أَنْ يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ<sup>(3)</sup>، فَيُصَلِّيَهَا بِصَلَاتِهِ.

## 5 - صَلَاةُ الْمُسَافِرِ إِذَا أَجْمَعَ مَكَّنًا

404 - مَالِك، عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسِيِّ، أَنَّهُ<sup>(4)</sup> سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ<sup>(5)</sup> يَقُولُ : مَنْ أَجْمَعَ إِقَامَةَ أَرْبَعِ لَيَالٍ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَتَمَّ الصَّلَاةَ.

قَالَ يَحْيَى<sup>(6)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى.

405 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ صَلَاةِ الْأَسِيرِ ؟ فَقَالَ : مِثْلُ صَلَاةِ الْمُقِيمِ<sup>(7)</sup>.

## 6 - صَلَاةُ الْمُسَافِرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا أَوْ كَانَ وَرَاءَ إِمَامٍ<sup>(8)</sup>

406 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ<sup>(9)</sup> صَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ : يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ.

407 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَ ذَلِكَ.

(1) في (ب) : «عبد الله بن عمر».

(2) ضبطت في الأصل و(ب) بالوجهين معا : «يَقْصُرُ» و«يَقْصُرُ».

(3) كتب فوقها في الأصل : «هه» و«صح» وفي الهامش «إمام».

(4) كتب فوق «أنه» في الأصل «ع» و«وق» وجعل الأعظمي العين غينا والقاف زايًا. وفي (م) فوقها «صح» بعدها ضيف، وبالهامش : «طرح محمد (أنه سمع)، وقال : عطاء عن سعيد».

(5) كتب فوق «عن سعيد بن المسيب» في الأصل «ق» و«صح» وجعل الأعظمي بدل القاف زايًا.

(6) في (ب) : «قال مَالِك».

(7) كتب تحت النص، وبهامش (ب) : «إلا أن يكون مسافرا»، وكتب فوقها في الأصل : «ح» و«وت» و«ص» و«ض» لأحمد بن مطرف، وهو صحيح لمطرف وابن بشير. وكتب فوقها في هامش (ب) : «ح» و«صح» «ه»، وهي رواية (ج)، ورواية ابن مسدي التي اعتمدها بشار.

(8) في (ج) و(ش) : «أو وراء إمام».

(9) في الأصل : «من مكة» وعلى «من» ضبة. ولم ترد «من» في النسخ المعتمدة، ولا في الاستذكار 249/2 لابن عبد البر، وكتب فوق «مكة» في الأصل «صح».



408 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ الْإِمَامِ يَمِينِي أَرْبَعًا، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

409 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صَفْوَانَ، فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقُمْنَا فَأَتَمَمْنَا.

## 7 - صَلَاةُ النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ بِالنَّهَارِ<sup>(2)</sup> وَالصَّلَاةُ عَلَى الدَّابَّةِ

410 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي مَعَ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فِي السَّفَرِ شَيْئًا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، إِلَّا مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ، وَعَلَى رَأْسِهِ حَيْثُ<sup>(3)</sup> تَوَجَّهَتْ<sup>(4)</sup>.

411 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَانُوا يَتَنَفَّلُونَ فِي السَّفَرِ.

412 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ<sup>(5)</sup> مَالِكٌ عَنْ النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ بِاللَّيْلِ<sup>(6)</sup> وَالنَّهَارِ. وَقَدْ بَلَغَنِي<sup>(7)</sup> أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

413 - مَالِك، قَالَ<sup>(8)</sup> بَلَغَنِي<sup>(9)</sup> أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى ابْنَهُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَتَنَفَّلُ فِي السَّفَرِ، فَلَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهِ<sup>(10)</sup>.

(1) قَالَ ابْنُ الْحَدَّادِ فِي التَّعْرِيفِ 303/2 رَقْم 268 : «صَفْوَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ حُلَفٍ، جَمَحِيٌّ... وَأَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ، هُوَ الَّذِي قُتِلَ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ... بَعْدَ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ».

(2) فِي (ج)، وَطَبْعَةً بِشَارٍ، زِيَادَةُ قَوْلِ اللَّيْلِ.

(3) كَتَبَ فَوْقَهَا فِي الْأَصْلِ «صَح» وَبِالْهَامِشِ : «حَيْثُ مَا» وَفَوْقَهَا «ع» وَهِيَ رِوَايَةُ (ب). وَانْتَهَى الْحَدِيثُ فِي (ج) عِنْدَ «رَأْسِهِ».

(4) كَتَبَتْ «بِهِ» بِخَطِّ صَغِيرٍ فَوْقَ سَطْرِ النِّصْنِ، وَكَتَبَ عَلَيْهَا رَمَزُ «ع» وَ«ه» وَهِيَ رِوَايَةُ (ب).

(5) كَتَبَتْ الْوَاوُ فِي الْأَصْلِ صَغِيرَةً تَحْتَ السِّينِ وَفِي بَاقِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ «سُئِلَ» دُونَ «و».

(6) كَتَبَ فَوْقَ يَاءِ «بِاللَّيْلِ» رَمَزُ «صَح» وَفِي الْهَامِشِ : «فِي» أَيْ فِي اللَّيْلِ، وَرَمَزَ فَوْقَهَا «ص» وَ«صَح».

(7) فِي (ب) : قَالَ مَالِكٌ : «وَقَدْ بَلَغَنِي».

(8) فِي (ب) : «أَنَّهُ قَالَ».

(9) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «عَنْ نَافِعٍ» وَفَوْقَهَا «ع» وَفِي (ب) وَ(ج) وَ(ش) : «بَلَغَنِي عَنْ نَافِعٍ». وَبِهَامِشِ (ب) : «ثَبَتَ قَوْلُهُ عَنْ نَافِعٍ لِعَبِيدِ اللَّهِ

وَسَقَطَ لَابِنٌ وَضَاحٌ. «وَفِي (م) : «بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ» وَفَوْقَهَا ضَبَّةٌ، وَعَلَيْهَا «صَح» وَ«ج»، وَبِالْهَامِشِ : «هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ قَالَ : بَلَغَنِي

عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ». قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ 334/2 : «فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ، قَالَ مَالِكٌ : بَلَغَنِي عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ

كَذَا رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، وَلَيْسَ عَنْ نَافِعٍ عِنْدَ ابْنِ وَضَاحٍ، قَالُوا : وَذَكَرَ نَافِعٌ هُنَا خَطَأً وَالصَّوَابُ سَقُوطُهُ».

(10) قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ : «رَوَاهُ يَحْيَى : قَالَ : بَلَغَنِي عَنْ نَافِعٍ، وَرَوَى الْقُتَيْبِيُّ وَابْنُ بَكْرٍ قَالَ : بَلَغَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ».

414 - مَالِك، عَنْ عُمَرُو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ<sup>(1)</sup> سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ :  
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى حِمَارٍ<sup>(2)</sup>، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ<sup>(3)</sup> إِلَى خَيْبَرَ.

415 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ<sup>(4)</sup> تَوَجَّهَتْ بِهِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

416 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي سَفَرٍ<sup>(5)</sup>، وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ،  
وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ<sup>(6)</sup> إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِيمَاءً<sup>(7)</sup>، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضَعَ وَجْهَهُ<sup>(8)</sup> عَلَى شَيْءٍ.

## 8 - صَلَاةُ الصُّحَى<sup>(9)</sup>

417 - مَالِك، عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ<sup>(10)</sup>، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ<sup>(11)</sup>، أَنَّ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ  
أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَامَ الْفَتْحِ ثَمَانِي زَكَّاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ  
وَاحِدٍ.

(1) بهامش الأصل : «أبي الحُبَاب» وفوقها «في».

(2) بهامش الأصل : «الفرد المازني يذكر حماراً، والمعروف على راحلته». وفي الهامش «انصرف» وهو خطأ، وبهامش (م) : قوله على حمار انفراد به عمرو بن يحيى، والناس كلهم يقولون : على راحلته».

(3) رسم فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «وجه»، وعليها «صح».

(4) رسم فوقها «صح»، وبالهامش : «إمءاء» أي حيثما.. وفوقها «خ» و«صح».

(5) رسم فوقها في الأصل «صح». وبالهامش : «السفر»، وفوقها «طع».

(6) رسم فوقها في الأصل «صح».

(7) سقطت «إيماء» في (ب).

(8) رسم فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «جهته»، وتحتها «المطرف».

(9) رسمت في الأصل و(ب) و(ش) بألف مدودة، وضبطت في الأصل بضم الضاء وفتحها، ولم يشر الأعظمي إلى ذلك.

(10) قال ابن الخداء في التعريف 2/ 271 رقم 240 : «قال البخاري : موسى بن ميسرة أبو عروة الديلي، حال ثور بن زيد الديلي، وهو مولى الدليل بن بكر، توفي موسى بن ميسرة سن ثلاث وثلاثين ومئة».

(11) قال ابن الخداء في التعريف 3/ 633 رقم 598 : «يزيد مولى عقيل بن أبي طالب... يروي عن عثمان، وعن أبي هريرة، وعن أم هانئ بنت أبي طالب، روى عنه موسى بن ميسرة. ويقال أيضاً أن اسمه عبد الرحمن بن مرة... والصحيح أنه كان مولى أم هانئ، ولكنه كان يلزم عقيل ابن أبي طالب فنسب إلى ولائه، وهو قديم... ويزيد هذا بعد في أهل المدينة».



418 - مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله، أن أبا مرة مولى عقيل بن أبي طالب أخبره، أنه سمع أم هاني<sup>(1)</sup> بنت أبي طالب تقول: ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح، فوجدته يغتسل، وفاطمة ابنته تسترهُ بثوب، قالت: فسلمت، فقال: «من هذه؟». فقلت: أم هاني بنت أبي طالب، فقال: «مرحبا بأم هاني». فلما فرغ من غسله قام فصلى ثماني<sup>(2)</sup> ركعات ملتجفاً في ثوب واحد، ثم انصرف، فقلت: يا رسول الله، زعم ابن أُمِّي علي، أنه قاتل رجلاً أجرته، فلان بن هبيرة<sup>(3)</sup>. قال<sup>(4)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قد أجرنا من أجرته يا أم هاني». قالت أم هاني: وذلك ضحى<sup>(5)</sup>.

419 - مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أنها قالت: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبعة الضحى<sup>(6)</sup> قط، وإني لأستحبها<sup>(7)</sup>، وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لينزع العمل، وهو يجب أن يعمل، خشية أن يعمل به الناس، فيفرض عليهم<sup>(8)</sup>.

420 - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عائشة أم المؤمنين: أنها كانت تصلي الضحى<sup>(9)</sup> ثمان<sup>(10)</sup> ركعات، ثم تقول: لو نشر<sup>(11)</sup> لي أبواي ما تركتهن.

(1) هكذا رسمت في الأصل وضبطها الأعظمي بالهمز على خلاف الأصل، وثبت الهمز في (ب).

(2) كتب فوقها في الأصل «صح» وتحتها ثمان، وفوقها «ع»، ورمز «صح».

(3) بهامش الأصل: «قال ابن هشام: الرجلان اللذان أجزت أم هاني هم الخارث بن هشام وزهير بن أبي أمية بن المغيرة، قال ابن إسحاق: إن أم هاني بنت أبي طالب قالت: لما نزل رسول الله صلى الله عليه بأعلى مكة قر إلي رجلان من أحسابي من بني مخزوم، وكانت عند هبيرة بن أبي وهب الخزومي». ولم يقرأ الأعظمي هذا النص.

(4) في طبعة بشار «فقال».

(5) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 309/2: «وفي حديث أم هاني أنه قاتل رجلاً أجرته، فلان بن هبيرة، كذا جاء في الموطأ والصحاحين».

(6) رسمت في الأصل بالألف.

(7) بهامش الأصل: «أحبها» وكتب فوقها «صح».

(8) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 206/2: «قوله في صلاة الضحى: وإني لأستحبها أي أصليها، كذا رواه أكثر رواة البخاري ومسلم وعبيد الله عن أبيه يحيى في رواية أبي عمر الحافظ. وأكثر شيوخنا في الموطأ يروونه استحباها من الحبة، وكذا رواه ابن السكن والنسفي وابن مهران، ورواه بعضهم في الموطأ استحباها».

(9) رسمت في (الأصل) بالألف.

(10) كتب فوقها في الأصل: «صح»، وفي الهامش: «ثمان»، وعليها «صح» أيضاً. وفي (ب) «ثمان»، و«ثمانى» معاً.

(11) بهامش الأصل: «نشره بفتح النون والشين، وفوقها «ع».

9 - جَامِعُ سُبْحَةِ الصُّحَى<sup>(1)</sup>

421 - مَالِك، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَطْنِهِ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «قُومُوا فَلَا صَلَواتٍ<sup>(2)</sup> لَكُمْ». قَالَ أَنَسٌ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ، فَتَضَحَّتْهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَفَفْتُ<sup>(3)</sup> أَنَا وَالْيَتِيمَ<sup>(4)</sup> وَرَأَاهُ<sup>(5)</sup>، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا<sup>(6)</sup>، فَصَلَّى لَنَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ<sup>(7)</sup>.

422 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِالْهَاجِرَةِ، فَوَجَدْتُهُ يَسْبُحُ، فَقُمْتُ وَرَأَاهُ، فَقَرَّبَنِي حَتَّى جَعَلَنِي جِدَاءَهُ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا جَاءَ يَرْفَأُ، تَأَخَّرْتُ فَصَفَفْنَا وَرَأَاهُ.

## 10 - الشَّدِيدُ فِي أَنْ يَمُرَّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي

423 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ<sup>(8)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلْيَدْرَأْهُ<sup>(9)</sup> مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ ».

(1) ضبطت بضم الصاد المشددة وفتحها معاً، ولم يشر الأعظمي إلى الروایتين.

(2) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «ولأصل» وفوقها «دع» و«صح». وكتب تحت «ولأصل» و«فلاصلي». وتصحفت «ولأصل» عند الأعظمي إلى «فلاصلي». وفي الهامش أيضاً : لا امر ندخل على الزوائد الأربع ودخولها على الباء قليل. قبل لناخذوا مصافكم كأنهم استغفروا بقولهم اضرب عن يضرب. وقال الشاعر :

وجدت أمن الناس قيس بن عثمت      فإياه قنينا نابني فلأحمد.

ودخولها على التون قول الله تعالى : «ولتحمل خطاياكم». اهـ. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 191/1 : يرويه كثير من الناس : «فلاصلي» بالياء. وإنما الرواية الصحيحة : فلاصل بكسر اللام على معنى الأمر.

(3) في (ج) : «فصفت».

(4) بهامش الأصل : «اليتيم هو ضغيرة وهو جد الحسين بن عبد الله بن ضغيرة. ولم يقرأ ذلك الأعظمي. وانظر التعريف لابن الحداد 317/2.

(5) في (ب) : «وراه».

(6) بهامش (ج) : «والنساء خلف الجميع»، وعليها «دع».

(7) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 45/2 قوله : قوما فلاصل لكم، أكثر روايتنا فيه عن شيوخنا عن يحيى في الموطأ وغيره... وعند ابن وضاح، فلاصلي يفتح اللام والباء ساكنة، وكذا للقعني في رواية الجوهرية عنه وفي رواية غيره : فلفصل، بكسر اللام، أمر للجميع لنفسه، وعند بعض شيوخنا ليحيى، فلاصلي بالياء ولا م كي. قالوا : وهي رواية ليحيى، وكذا لابن السكن، والقاسمي عن البخاري.

(8) قال ابن الحداد في التعريف 403/2 رقم 370 : «عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، يكنى أبا حفص، وقيل أبو محمد، وقيل أبو جعفر روى عنه زيد بن أسلم، توفي سنة اثنتي عشرة ومئة بالمدينة، ويقال : إنه توفي وهو ابن سبع وسبعين سنة».

(9) في (ب) : «وليدراة».



424 - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جَهْمٍ <sup>(1)</sup> يَسْأَلُهُ : مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ؟ فَقَالَ أَبُو جَهْمٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». قَالَ أَبُو النَّضْرِ : لَا أَذْرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا <sup>(2)</sup>، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً.

425 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارِ قَالَ : لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ <sup>(3)</sup> الْمُصَلِّي، مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يُخَسَّفَ بِهِ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ.

426 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ، أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ <sup>(4)</sup> النِّسَاءِ وَهُنَّ يُصَلِّينَ <sup>(5)</sup>.

427 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيِ أَحَدٍ، وَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ.

## 11 - الرُّخْصَةُ فِي الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي

428 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَثَانٍ <sup>(6)</sup> وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ <sup>(7)</sup> الْإِحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي لِلنَّاسِ <sup>(8)</sup> بِمِنَى <sup>(9)</sup>، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ الصَّفِّ <sup>(10)</sup>، فَتَرَلْتُ فَأَرْسَلْتُ <sup>(11)</sup> الْأَثَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُتَكَبَّرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ <sup>(12)</sup>.

(1) بهامش الأصل : «أبو جهيم : عبد الله بن الحارث بن الصمة بن أخت أبي بن كعب». وبدع «صح» و«ع». ولم يحسن الأعظمي قراءة النص.

(2) بهامش الأصل : «روى الثوري عن أبي النضر فقال فيه : أربعين عامًا، وروي من حديث أبي هريرة ولو أن يقف مئة عام خير له من الخطوة التي خطاها». ولم يحسن الأعظمي قراءة النص.

(3) بهامش الأصل «أيدي» وعليها «صح».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح» وبالهامش : «أيدي» وكتب فوقها «ع» و«صح».

(5) سقط هذا البلاغ من (ب).

(6) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/192 : «الأثان الأثنى من الخير دون الذكر. ويقال للذكر العير والمسجل، ومن قال أثناء للأثنى فقد غلط».

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/192 : «ناهزت : فاريت، وأصل المناهزة : تقارب الشبيين حتى يتناطح كل واحد منهما صاحبه».

(8) بهامش الأصل : «بالناس»، وكتب فوقها «صح» و«معناه» وهي رواية (ب).

(9) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/379 : «وفي حديث ابن عباس في المرور بين يدي المصلي ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى، كذا عند يحيى وغيره، وعند أبي مصعب زيادة : قال غير متردد. وبه كملت فائدة الحديث وفقهه».

(10) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «الصفوف»، وفوقها «ع».

(11) في (ش) : «وأرسلت».

(12) بهامش الأصل : «أخذ علي»، وفوقها «معناه». وجعل الأعظمي «معناه» هاء.

429 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصُّفُوفِ وَالصَّلَاةُ قَائِمَةٌ.

قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> قَالَ مَالِكُ : وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ وَاسِعًا، إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَتَعَدَّ أَنْ يُحْرَمَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَجِدِ الْمَرْءَ <sup>(2)</sup> مَدْخُلًا إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا بَيْنَ الصُّفُوفِ.

430 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةُ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي.

431 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةُ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي.

## 12 - سُتْرَةُ الْمُصَلِّي <sup>(3)</sup> فِي السَّفَرِ

432 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَسْتَتِرُ بِرَاحِلَتِهِ إِذَا صَلَّى.

433 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِي الصَّحَرَاءِ إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ.

## 13 - مَسْحُ الْحَصْبَاءِ فِي الصَّلَاةِ

434 - مَالِك، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي <sup>(4)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ إِذَا أَهْوَى لِيَسْجُدَ، مَسَحَ الْحَصْبَاءَ لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ، مَسْحًا خَفِيفًا <sup>(5)</sup>.

(1) في (ب) : «قَالَ مَالِكُ»

(2) في (ب) : «الْمَرْءُ»

(3) كتب فوقها في الأصل : «الْإِمَامُ» ومعها «صَح» ورمز «ج»، وكتب فوقها في (ب) : «صَح» وبهامشها : «الْإِمَامُ» وفوقها «طع».

(4) هكذا رسمت في الأصل، وهو يزيد بن الفقعاء أبو جعفر القاري، مدني، مولى عبد الله بن عياض الخزومي عتاقة.

قال ابن الحذاء في التعريف 629/3 رقم 593 : «قال مالك : كان أبو جعفر القاري، رجلاً صالحاً يقرئ القرآن، ويعلم الناس. توفي في خلافة مروان بن محمد».

(5) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 274/2 : «وفي باب مسح الحصباء : رأيت عبد الله بن عمر إذا أهوى لیسجد، كذا عند جميع شيوخنا، وفي أصولهم، وفي بعض الروايات عند غيرهم إذا هوى، وكذا رأيت في غير رواية يحيى وهو الوجه على ما تقدم».



435 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ أَبَا ذَرٍّ (1) كَانَ يَقُولُ : مَسَحَ الْحَصْبَاءُ مَسْحَةً (2) وَاحِدَةً، وَتَرَكَهَا خَيْرٌ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ.

#### 14 - مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ

436 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَإِذَا جَاءُوهُ (3) فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ قَدِ اسْتَوَتْ، كَبُرَ.

437 - مَالِك، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَقَامَتِ الصَّلَاةُ وَأَنَا أَكَلِمُهُ فِي أَنْ يَفْرِضَ لِي، فَلَمْ أَزَلْ أَكَلِمُهُ، وَهُوَ يُسَوِّي الْحَصْبَاءَ بِنَعْلَيْهِ، حَتَّى جَاءَهُ رِجَالٌ، قَدْ كَانَ وَكَلَهُمْ (4) بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الصُّفُوفَ قَدِ اسْتَوَتْ، فَقَالَ لِي : اسْتَوِيَ فِي الصَّفِّ، ثُمَّ كَبُرَ.

#### 15 - وَضْعُ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي الصَّلَاةِ

438 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ (5) الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ : «إِذَا لَمْ تَسْتَمِعْ بِي (6) فَاصْنَعْ (7) مَا شِئْتَ»، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي الصَّلَاةِ، يَضَعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَتَعْجِيلُ الْفِطْرِ، وَالِاسْتِئْنَاءُ (8) بِالسُّحُورِ.

439 - مَالِك، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى (9) فِي الصَّلَاةِ.

(1) في هامش الأصل : «جندب بن جنادة»، ويقال : ابن السكن». وانظر الاستيعاب 527/1.

(2) ضبطت في الأصل بالفتح والضم معاً، وفي (ب) بالضم.

(3) ضبطت في الأصل وفي (ب) بالوجهين معاً، «جاءوا» و«جاءوا». وفي طبعة يشار «جاءوا» فقط.

(4) بهامش الأصل «قد وكلهم»، وفوقها «ج» ورمز «صح». وجعل الأعظمي الجيم حاءً وضبطت في (ج) بتشديد الكاف.

(5) بهامش الأصل : «اسم أبي المخارق : قيس» وفوقها «ب». ولم يقرأ الأعظمي الرمز.

(6) في (ب) «تستحى»، وبالهامش «تستحيي»، وفوقها «صح».

(7) هكذا في الأصل وعليها «صح» وبالهامش : «فافعل وهو المبتدئ في باقي النسخ». قال الفاضل عياض في مشارق الأنوار 46/2 : قوله :

«إذا لم تستحي فاصنع ما شئت»، وأكثر رواية يحيى في الموطأ يقولون : «فعل ما شئت».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 196/1 : «الاستئناء : التأخر، يريد تأخيرهُ إلى الوقت الذي يحل فيه الأكل».

(9) في (ج) : «على ذراع اليد اليسرى في الصلاة».

وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ : لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ يُنْمَى <sup>(1)</sup> ذَلِكَ <sup>(2)</sup>.

## 16 - الْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ

440 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ <sup>(3)</sup> بْنَ عُمَرَ <sup>(4)</sup> كَانَ لَا يَقُتُّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ <sup>(5)</sup>.

## 17 - النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ وَالْإِنْسَانُ <sup>(6)</sup> يُرِيدُ حَاجَتَهُ

441 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْأَرْقَمِ كَانَ يَوْمَ أَصْحَابِهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ يَوْمًا، فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ <sup>(7)</sup>، فَلْيَبْذَأْ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ».

442 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ <sup>(8)</sup> وَهُوَ ضَامٌّ بَيْنَ وَرِكَيْهِ.

## 18 - انْتِظَارُ <sup>(9)</sup> الصَّلَاةِ وَالْمَشْيُ إِلَيْهَا

443 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَضَلَّةِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

(1) بهامش الأصل : «يُنْمَى» في كتاب أحمد بن سعيد وهو كذلك في (م) وهي رواية (ش)، وفي (ب) «يُنْمَى» و«يُنْمَى» معا وانفردت (ج) بـ«يُنْمَى» بضم الياء وكسر الميم.

(2) قال أبو العباس الداني في الإجماع 118/3 : «عند أحمد بن سعيد من حملة ثقلة رواية يحيى بن يحيى - ينعى بالالف وضم الياء على ما لم يسم فاعله وعند سائر رواة يحيى ينعى بكسر الميم وباء بعدها وفتح الأولى».

(3) كتب فوقها في الأصل «صبح».

(4) كتب فوقها في الأصل «صبح».

(5) بهامش الأصل : «الابن بكير : مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه : أنه كان لا يقنت في شيء من الصلاة إلا في الصبح، فإنه كان يقنت بعد الركعتين. قال مالك : والقنوت قبل الركوع وبعده في صلاة الصبح حسن».

(6) كتب فوق «حاجته» في الأصل «صبح»، وفي الهامش «الحاجة» وفوقها «صبح» و«ش».

(7) هكذا في الأصل دون همزة، وصبطت بالهمزة عند الأعظمي.

(8) كتب فوقها في الأصل «صبح»، وبالهامش : «أحد» وفوقها : «ح».

(9) بهامش الأصل : «في» أي في انتظار.



قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : لَا أَرَى قَوْلَهُ : «مَا لَمْ يُحْدِثْ» إِلَّا الْإِحْدَاثَ الَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

444 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ (1) الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ، لَا يَمْتَنِعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ».

445 - مَالِك، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَ يَقُولُ : مَنْ غَدَا أَوْ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ، لَا يُرِيدُ غَيْرَهُ (2)، لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا، أَوْ لِيُعَلِّمَهُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ، كَانَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ رَجَعَ غَانِمًا.

446 - مَالِك، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِرِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، ثُمَّ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ، لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، فَإِنْ قَامَ مِنْ مُصَلَّاهُ فَجَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، لَمْ يَزَلْ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ.

447 - مَالِك، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ (3)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ بَيْنَ الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ» (4).

448 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : يُقَالُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ (5) أَحَدٌ بَعْدَ النِّدَاءِ - إِلَّا أَحَدٌ (6) يُرِيدُ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ - إِلَّا مُتَافِقٌ.

(1) بهامش (ب) : «ما دامت» لابن القاسم.

(2) «لَا يُرِيدُ غَيْرَهُ» لم ترد في (ش).

(3) في (ب) : «أبيه».

(4) بهامش الأصل : «الرباط، الشيء الذي يربط به، والرباط ملازمة الثغر، والرباط مواظبة على الصلاة، والمعنى يرجع لرباط النفس». ولم يقرأه الأعظمي.

(5) رسم فوق «المسجد» رمز «ج».

(6) بهامش «الأصل» : «أحدا»، وفوقها «صح». وفيه «إلا أحدا»، كذا إعرابه، لأنه مستثنى مفرغ من قوله متافق.

449 - مَالِك، عَنْ غَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ<sup>(1)</sup>، عَنْ عُمَرَوِ بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ<sup>(2)</sup>، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(3)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

450 - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ : أَلَمْ أَرِ صَاحِبَتَكَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَجْلِسُ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ ؟ قَالَ<sup>(4)</sup> أَبُو النَّضْرِ : يَعْنِي بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَيَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، أَنْ يَجْلِسَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ.

قَالَ مَالِك : وَذَلِكَ حَسَنٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

## 19 - وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى مَا يَضَعُ<sup>(5)</sup> عَلَيْهِ الْوُجْهَ<sup>(6)</sup> فِي السُّجُودِ

451 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سَجَدَ، وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ وَجْهَهُ. قَالَ نَافِعٌ : وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْبَرْدِ، وَإِنَّهُ لَيُخْرِجُ كَفَّيْهِ مِنْ تَحْتِ بُرْنِسٍ لَهُ، حَتَّى يَضَعَهُمَا عَلَى الْحَصْبَاءِ<sup>(7)</sup>.

452 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : مَنْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ بِالْأَرْضِ<sup>(8)</sup>، فَلْيَضَعْ كَفَّيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ جَبْهَتَهُ، ثُمَّ إِذَا رَفَعَ فَلْيَرْفَعْهُمَا، فَإِنَّ الْيَدَيْنِ تَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الْوُجْهَ.

(1) قال ابن الخذاء في التعريف 488/3 رقم 462 : «يكنى أبا الحارث، روى عن أبيه، وعن عمر بن سليم الزرقني روى عنه مالك، وهو قليل الحديث في الموطأ. توفي بالشام سنة أربع ومئة، وقيل سنة إحدى وعشرين، وقيل سنة اثنين وعشرين ومئة».

(2) قال ابن الخذاء في التعريف 464/3 رقم 435 : «عمر بن سليم بن خلدة بن غامر بن مخلد بن عمير بن زريق الزرقني... قال البخاري :... سمع أبا قتادة، روى عنه سعيد المقبري، وعامر بن عبد الله بن الزبير، يعد في أهل المدينة».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 375/2 رقم 339 : «عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري، يكنى أبا يحيى، واسم أبي قتادة الحارث بن ربيع الأنصاري السلمي المدني، توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك بالمدينة، يروي عن أبيه».

(4) في (ج) : «فقال».

(5) في الأصل فوق «يضع» رمز «ح». وبالهامش : «يوضع» وعليها «صح» على أنها رواية، ولم يقرأه الأعظمي، وفي (ب) : يضع وعليها «عت» وفوقها : «يوضع» وعليها «صح»، وفي (ج) و(ش) «يوضع» وفي (م) : «يضع».

(6) ضبطت «الوجه» في الأصل بضم الهماء وفتحها معاً.

(7) في (ب) : «الحصبا».

(8) كتب فوق الباء في الأصل «صح».



20 - الِاتِّفَاتُ وَالتَّصْفِيقُ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ<sup>(1)</sup>

453 - مَالِك، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ، وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالَ : أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأَقِيمُ؟ قَالَ<sup>(2)</sup> نَعَمْ. فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ مِنَ التَّصْفِيقِ لَتَفَتَ أَبُو بَكْرٍ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ : «يَا أَبَا بَكْرٍ<sup>(3)</sup>، مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ إِذَا أَمَرْتُكَ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ مِنَ التَّصْفِيقِ<sup>(4)</sup>، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْبِخْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ لَتَفَتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ<sup>(5)</sup> لِلنِّسَاءِ».

454 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ<sup>(6)</sup> عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ.

455 - مَالِك، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَصَلِّي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَرَائِي وَلَا أَشْعُرُ بِهِ، فَالْتَفَتْتُ فَعَمَّرَنِي<sup>(7)</sup>.

(1) بهامش الأصل : «من أي من الالتفات». ولم يقرأه الأعظمي. وفي طبعة بشار : «الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلاة».

(2) كتب فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش : «فقال»، وفوقها «صح».

(3) في الأصل : «يا أبا بكر».

(4) في (ب) : «التصفيق» بالقاف وكتب الناسخ فوقها «لاين القاسم». وبهامش «التصفيق»، وعليها «صح».

(5) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «التصفيق ثبت في الأصل»، وقال : «التصفيق لعبد الله في عرض الكتاب». والتصفيق ضرب اليد على اليد مأخوذ من صفقة البيع، وصفقت رأسه ضربته بتخفيف الفاء. ولم يقرأه الأعظمي. وفي (ب) : «التصفيق».

(6) في (ب) : «ابن».

(7) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 379/2 : «وفي حديث أبي عمر في الالتفات «فالتفت فعمرنى» : كذا يحيى وغيره، وعند ابن بكير، ومطرف، وأبي مصعب. فالتفت فوضع يده في قفائي، وهو تفسير معنى الغمر. وتبين هذه اللفظة المشتركة، ويرفع الاحتمال، وأنه باليد لا ما ذكره ابن وضاح أنه أشار إليه أن توجه إلى القبلة».

## 21 - مَا يَفْعَلُ مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ

456 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، أَنَّهُ قَالَ : دَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ الْمَسْجِدَ، فَوَجَدَ النَّاسَ رُكُوعًا فَرَكَعَ، ثُمَّ ذَبَّ حَتَّى وَضَعَ الصَّفَّ.

457 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَدِبُّ رَاكِعًا.

## 22 - مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

458 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(1)</sup> حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو<sup>(2)</sup> بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو حَمِيدٍ السَّاعِدِيُّ، أَنَّهُمْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَقَالَ : «قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

459 - مَالِك، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(3)</sup>، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : أَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ، أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ : فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تَمَنَّيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْ<sup>(4)</sup>، ثُمَّ قَالَ : «قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، فِي الْعَالَمِينَ»<sup>(5)</sup>، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ<sup>(6)</sup>.

(1) رسم فوق «ين» في الأصل «ع»، وفي الهامش «عمرو بن» و«فوقها» «صح»، و«هامش (ش) : «بن محمد بن عمرو» وعليها «ضم».

(2) كتب فوقها في الأصل «ع».

(3) قال ابن الحذاء في التعريف 227/2 رقم 195 : «محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري، حزر جي مدني وأبوه عبد الله بن زيد الذي أرى الأذان».

(4) هكذا ضبطت في الأصل و(ب) دون ألف.

(5) هكذا ضبطت في الأصل دون ألف.

(6) «هامش الأصل : «يعني قوله في التحيات لله : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، قال ابن مسعود كان رسول الله يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، وذهبت برمز «ع» رسم فوق «علمتم» في الأصل «صح». وفي الهامش : «علمتم، لاين وضاح، مشددة».



460 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ<sup>(1)</sup>.

## 23 - الْعَمَلُ فِي جَامِعِ الصَّلَاةِ

461 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ.

462 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَتُرُونَ<sup>(2)</sup> قِيلَتَنِي هَاهُنَا، قَوْلَ اللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

463 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا<sup>(3)</sup>.

464 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ مُرَّةٍ<sup>(4)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَا تَرَوْنَ فِي الشَّارِبِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي؟» وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِيهِمْ، قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ :

(1) بهامش الأصل : «مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ : كَذَا ذَكَرَهُ ط» عن معن والقنبري وابن بشير وابن مصعب. وقال ابن وهب : ثم يدعو لأبي بكر وعمر. وقال روح بن عبادة : ثم يسلم على أبي بكر وعمر، وقال أيوب بن صالح : يقف على قبر النبي ويدعو لأبي بكر وعمر، وقال محمد بن الحسن عن ابن عمر أنه كان إذا أراد سفرا وقدم من سفر جاء قبر النبي وصلى عليه ودعا ثم انصرف. قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 86/2 : «وفي الموطأ في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر، فيصلّي على النبي وعلى أبي بكر وعمر، كذا ليحيى وغيره : يدعو لأبي بكر وعمر». وقال في موضع آخر في 260/2 : «قوله في الموطأ عن ابن عمر فيصلّي على النبي ويدعو لأبي بكر وعمر، وكذا لكافة رواة الموطأ، ورواه يحيى وعلى أبي بكر وعمر، وعند ابن وضاح كما للجماعة».

(2) رسم فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «أترؤن» وفوقها «صح».

(3) قال أبو العباس الداني في الإيماء 2/ 488 : «ليس عند يحيى بن يحيى إلا لنافع». أي ليس بين نافع وعبد الله بن عمر عبد الله بن دينار، وهو عند ابن بكير وجل الرواة بهذا الإسناد، ورواه القنبري في الموطأ عن ابن دينار وخارجه عن نافع، وهو محفوظ لهما.

(4) قال ابن الحذاء في التعريف 288/2 رقم 255 : «الثعمان بن مرة». قال البخاري : الأنصاري الزرقعي، قال ابن معين : ليست له صحبة.

«هَنْ فَوَاحِشٌ، وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ، وَأَسْوَأُ السَّرْقَةِ<sup>(1)</sup> الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ»، قَالُوا : وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلَاتَهُ<sup>(2)</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : «لَا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا».

465 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ<sup>(3)</sup>».

466 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرِيضُ السُّجُودَ أَوْ مَا بَرَأْسِهِ إِيمَاءً، وَلَمْ يَرْفَعْ<sup>(4)</sup> إِلَى جَبْهَتِهِ شَيْئًا.

467 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا جَاءَ الْمَسْجِدَ، وَقَدْ صَلَّى النَّاسُ، بَدَأَ بِالصَّلَاةِ<sup>(5)</sup> الْمَكْتُوبَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا شَيْئًا.

468 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَقَرَّذَ الرَّجُلُ كَلَامًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ لَهُ : إِذَا سَلَّمَ عَلَى أَحَدِكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلَا يَتَكَلَّمْ، وَلْيُسِّرْ بِيَدِهِ.

469 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ<sup>(6)</sup> كَانَ يَقُولُ : مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا، إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ<sup>(7)</sup>، فَلْيُصَلِّ<sup>(8)</sup> الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لِيُصَلِّ<sup>(9)</sup> بَعْدَهَا الْأُخْرَى.

(1) ضبطت في الأصل بفتح الراء وكسرهما معا. وفي الهامش : «الرواية في الموطأ : أسوأ السرقة، بكسر الراء، والمعنى : وأسوأ السرقة سرقة من يسرق صلاته. وقد جاء في القرآن الكريم ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ أي لكن البر، بر من آمن بالله، ومن روى السرقة بفتح الراء، يريد أسوأ السرقة فعلا فالسرقة جمع سارق انتهى. قلت : ويحتمل أن يكون من الوجه الأول المخلوفا، كما يحتمل قوله : ولكن البر الوجهين». ولم يحسن الأعظمي قراءة النص. وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 213/2 : «قوله وأسوأ السرقة الذي يسرق صلاته كذا الرواية عند الكافة بكسر الراء وخير المبتدأ مضمر تقديره سرقة الذي يسرق صلاته وعند ابن حزم وغيره وبعضهم السرقة بفتح الراء جمع سارق مثل كاتب وكتبة وعندهم أيضا الوجه الأول معا والذي هنا على هذه الرواية الأخرى خير أسوأ».

قال الوقشي في التعليق على الموطأ 199/1 : «من فتح الراء جعله جمع سارق ككافر وكفرة، ومن رواه بكسر الراء لم تصح روايته إلا على حذف مضاف، كأنه قال : سرقة الذي، فيكون نحو ما من قوله تعالى : ﴿الحج أشهر معلومات﴾ أراد حج أشهر، أو أشهر الحج أشهر».

(2) ما بين معكوفين عليه «صح».

(3) بهامش الأصل : «ولا تتخذوها قبورا. كذا في البخاري، ولكن من حديث ابن عمر. وجعل الأعظمي «لكن» «وذلك».

(4) ضبطت في الأصل بفتح الراء وضمها معا.

(5) رسم فوقها في الأصل «صح». وبالهامش : «بصلاة المكتوبة» وعليها «ع».

(6) بهامش الأصل : «عبد الله»، وفوقها «هـ» و«ع». ولم يقرأ الأعظمي «ع».

(7) كتب فوقها في الأصل «صح».

(8) في (ب) : «فصلي».

(9) في (ب) : «فصلي».



470 - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، أنه قال : كنت أصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهره إلى جدار القبلة، فلما قصيت صلاتي، انصرفت إليه من قبل<sup>(1)</sup> شقي الأيسر، فقال عبد الله بن عمر : ما منعك أن تنصرف عن يمينك؟ قال : فقلت رأيتك فانصرفت إليك، قال عبد الله : فإنك قد أصبت، إن قائلًا<sup>(2)</sup> يقول : انصرف على يمينك، فإذا كنت تصلي فانصرف حيث شئت، إن شئت على<sup>(3)</sup> يمينك، وإن شئت على<sup>(4)</sup> يسارك<sup>(5)</sup>.

471 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه<sup>(6)</sup>، عن رجل من المهاجرين<sup>(7)</sup> لم يره بأسا، أنه سأل عبد الله بن عمرو بن العاصي : أأصلي في عطن الإبل؟ فقال عبد الله : لا، ولكن صل في مراح الغنم.

(1) في (ب) : «قلي».

(2) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «قلنا» وفوقها «صح» و«ح».

(3) رسم فوق «عن» في الأصل «صح» و«ح»، وبالهامش : «عن» وفوقها «ع».

(4) رسم فوقها في الأصل «صح» و«ح» و«ع»، وفي الهامش : «عن».

(5) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 158/2 : «قوله في انصرف المصلي عن ابن عمر أن قلنا يقول كذا لاين بكير وغيره من رواية الموطأ ويحيى بن يحيى يقول : إن قائلًا يقول».

(6) بهامش الأصل : رأيت في كتاب أحمد بن سعيد قد حرق على أبيه، وكتب عليه غلط، وكتب في الحاشية : عن ابن وهاب : إنما يقولون هشام عن رجل، ليس يقولون : عن أبيه. ولم يحسن الأعظمي قراءة النص فأسقط منه كثيرا دون أن يشير إلى ذلك، كما أهمل إثبات رمز «ع» وفيه أيضا : في «ع» قال مسلم بن الحجاج : لم يقل عن أبيه في هذا الحديث إلا مالك، وسائر أصحاب هشام يقولون فيه : عن هشام، عن رجل من المهاجرين. وفي الاستذكار 344/2 : «وأما حديثه في هذا الباب عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل من المهاجرين لم يره بأسا أنه سأل عبد الله بن عمرو بن العاصي في عطن الإبل فقال عبد الله لا ولكن صل في مراح الغنم، هكذا هو في الموطأ عند جميع الرواة، ورواه وكيع وعبد بن سليمان عن هشام قال حدثني رجل من المهاجرين، وبعضهم يقول عن هشام عن رجل من المهاجرين لا يذكرون فيه عن أبيه، وزعم مسلم أن مالكا وهم فيه وأن وكيعا ومن تابعه أصابوا وهو عندي ظن وتوهم لا دليل عليه، ومعلوم أن مالكا أحفظ من خالفه في ذلك وأعلم بهشام ولو صح ما نقله غير مالك عن هشام ما كان عندي إلا وهما من هشام والله أعلم. ومالك في نقله حجة».

(7) بهامش الأصل : في «ع» : «قال مسلم بن الحجاج : لم يقل عن أبيه في هذا الحديث إلا مالك، وسائر أصحاب هشام يقولون فيه : عن هشام، عن رجل من المهاجرين». رأيت في كتاب أحمد بن سعيد قد حرق على أبيه، وكتب عليه : غلط، وكتب في الحاشية عن ابن وهاب : إنما يقولون هشام عن رجل ليس يقولون عن أبيه. ولم يحسن الأعظمي قراءة النص فأسقط منه كثيرا دون أن يشير إلى ذلك، كما أهمل إثبات رمز «ع» مصدر النقل الذي يعني ابن عبد البر. وفي الاستذكار 344/2 : «وأما حديثه في هذا الباب عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل من المهاجرين لم يره بأسا أنه سأل عبد الله بن عمرو بن العاصي في عطن الإبل فقال عبد الله لا ولكن صل في مراح الغنم، هكذا هو في الموطأ عند جميع الرواة، ورواه وكيع وعبد بن سليمان عن هشام قال حدثني رجل من المهاجرين، وبعضهم يقول عن هشام عن رجل من المهاجرين لا يذكرون فيه عن أبيه، وزعم مسلم أن مالكا وهم فيه وأن وكيعا ومن تابعه أصابوا وهو عندي ظن وتوهم لا دليل عليه، ومعلوم أن مالكا أحفظ من خالفه في ذلك وأعلم بهشام ولو صح ما نقله غير مالك عن هشام ما كان عندي إلا وهما من هشام والله أعلم. ومالك في نقله حجة».



472 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ : مَا صَلَاةٌ يُجْلَسُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا؟  
ثُمَّ قَالَ سَعِيدٌ : هِيَ الْمَغْرِبُ، إِذَا قَاتَلَتْكَ مِنْهَا رَكْعَةٌ<sup>(1)</sup>.  
قَالَ مَالِكُ<sup>(2)</sup> : وَكَذَلِكَ سُنَّةُ الصَّلَاةِ كُلِّهَا.

## 24 - جَامِعُ الصَّلَاةِ

473 - مَالِك، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ :  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بَنَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَأَبِي الْعَاصِ<sup>(3)</sup> بَنُ رُبَيْعَةَ<sup>(4)</sup> بَنُ عَبْدِ شَمْسٍ<sup>(5)</sup>، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا<sup>(6)</sup>.  
474 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَخْرُجُ  
الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ، كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ،  
وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ»<sup>(7)</sup>.

(1) بهامش الأصل : «مع الإمام»، وفوقها «صح» سقط لأبي عثمان. وفي (ب) : «ركعة» وفوقها «صح». وبالهامش : «مع الإمام»، وعليها «طع».  
(2) في (ب) : «قال مالك» وعلى «قال» «صح» وعلى «مالك» «لاب» وفي (ش) لم ترد «مالك».  
(3) في (ب) «العاصي».

(4) كتب في (ب) تحت ربيعة : «ربيع وهو الصواب». قال ابن الخذاء في التعريف 606/3 : رقم 572 : «هكذا قال مالك : أبو العاصي بن ربيعة... وقد اختلف مالك عنه فقيل : ابن الربيع... وكانت عنده زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم...». وانظر التمهيد : 94/20.  
(5) بهامش الأصل : «بن ربيعة، رواية يحيى، وأصلحه محمد بن وضاح : «ربيع» وبهامشه أيضا : تابع يحيى على قوله : «بن ربيعة : ابن وهب، والفغني، وابن القاسم، ويحيى بن يحيى، والشافعي، وابن بكير، والتميمي، ومطرف، وابن نافع وقال مع، وأبو مصعب، ومحمد بن الحسن، وعبد الله بن عون القزاري، ولأبي العاصي ابن الربيع وعليها «ع» اسم أبي العاصي : معتصم، ويقال لقيط، ويقال القاسم ويعرف بجرو البطحاء، وقال «ع»... وقيل هشيم... ولم يحسن الأعظمي قراءة النص. وانظر التمهيد لابن عبد البر 94/20.

(6) قال أبو العباس الداني في الإجماع 201/3 : «قال فيه يحيى بن يحيى : ولأبي العاصي بن ربيعة، وتابعه جماعة، وقال آخرون : ابن الربيع وهو الصواب». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 307/1 : «وفي حديث أمانة بنت زينب ولأبي العاصي بن ربيعة، كذا ليحيى بن يحيى في الموطأ، وليحيى بن بكير والتميمي والفغني وأكثر رواة مالك، وكذا ذكره البخاري من رواية التميمي وهو خطأ، وغيرهم يقول : ابن الربيع، وكذا رواه بعض رواة يحيى، وكذا رواه ابن عبد البر وهو المضبوط عن ابن وضاح والصواب، واسم أبيه الربيع بلا شك، وقال الأصيلي : السابون يقولون : أبو العاصي بن ربيع ابن ربيعة نسب في إحدى الروايتين إلى جده. قال القاضي رحمه الله : لا أدري من نسبه هكذا، ولم يختلف أصحاب الخبر والنسب والحديث أنه أبو العاصي بن الربيع بن عبد العزي بن عبد شمس بن عبد مناف، وإنما ربيعة عم أبيه والد عتبة وشيبة ابني ربيعة بن عبد شمس، واختلف في اسمه فقيل : لقيط وقيل : القاسم وقيل : مهشم وقيل : مقيم».  
(7) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 57/1 : «وفي حديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله : أتيناكم وهم يصلون، كذا للجمهور وهو الصواب. وللأصيلي في موطأ يحيى أتيتهم على الأفراد وهو وهم».



475 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ<sup>(1)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ<sup>(2)</sup> لِلنَّاسِ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنْ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمَعْ النَّاسُ مِنَ الْبُكَاءِ<sup>(3)</sup>، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ<sup>(4)</sup> لِلنَّاسِ، قَالَ : «مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ». قَالَتْ<sup>(5)</sup> عَائِشَةُ : فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ قَوْلِي لَهُ : إِنْ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمَعْ النَّاسُ مِنَ الْبُكَاءِ<sup>(6)</sup>، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَفَعَلْتُ حَفْصَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنْ كُنْ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ<sup>(7)</sup> يُوسُفَ، مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ<sup>(8)</sup>». فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ : مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا.

476 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْخَيْارِ، أَنَّهُ<sup>(9)</sup> قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَيِ<sup>(10)</sup> النَّاسِ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ<sup>(11)</sup> فَسَارَهُ، فَلَمْ يُدْرِ مَا سَارَهُ بِهِ، حَتَّى جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ يَسْتَأْذِنُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ<sup>(12)</sup> مِنَ الْمُتَنَافِقِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ جَهَرَ : «أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟»، فَقَالَ الرَّجُلُ : بَلَى<sup>(13)</sup>، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ، قَالَ «أَلَيْسَ يُصَلِّي». قَالَ : بَلَى<sup>(14)</sup>، وَلَا صَلَاةَ لَهُ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ».

(1) لم ترد التصلية هنا، وزادها الأعظمي في الحديث.

(2) في (ب) : «فليصلي».

(3) ضبطت في الأصل دون همز.

(4) في (ب) : «فليصلي».

(5) في (ب) : «فقالت».

(6) ضبطت في الأصل دون همز.

(7) بهامش الأصل : «صواحيبات» وفوقها «ع» ولم يثبت الأعظمي الرمز.

(8) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : كانت صلاة العشاء».

(9) لم ترد «أنه» في (ب).

(10) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «ظهراني» وعليها «ع»، وفي (ب) و(ج) و(ش) : «ظهراني وعليها ضبة، وبالهامش : «ظهري» وعليها «ع».

(11) بهامش الأصل : «هو عتيان بن مالك، ذكره ابن أبي شيبة، وبهامشه هو عتيان بن مالك الأنصاري».

(12) في هامش الأصل : «هو مالك بن الدخشم، في مسلم مذكور» وحرف الأعظمي الدخشم إلى الدخشم. قال محمد : كأن هذا الحديث ينظر إلى قول سحنون في الكف عن قتل أهل الأهواء.

(13) في الأصل : «بلا».

(14) هكذا رسمت في الأصل.

477 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، أَشَدَّ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»<sup>(1)</sup>.

478 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(2)</sup>، أَنَّ عَثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّهَا تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالْمَطَرُ وَالسَّيْلُ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرٌ الْبَصَرِ، فَضَلَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَكَانًا اتَّخَذَهُ مُصَلًّى، فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ؟» فَأَشَارَ لَهُ إِلَى مَكَانٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

479 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ<sup>(3)</sup>، أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ، وَاضْبَعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى.

480 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ.

(1) كتب فوقها في الأصل «صح» وفي (ب) «مساجد».

(2) بهامش الأصل : «محمود بن لبید الأنصاري» ورسم فوق «لبید» رمز «عد» وفيه «ربيع» وعليها «ح» : أي ربيع بدل لبید وجعل الأعظمي الحاء خاء. وبهامشه أيضا : «كذا قال يحيى : محمود بن لبید، فغلط فيه، ولم يتابع عليه، وإنما هو محمود بن الربيع. اهـ. وفي هامش (ب) «بن الربيع، وهو الصواب»، وفوقها «طع».

قال ابن عبد البر في التمهيد 227/6 : «قال يحيى في هذا الحديث : (عن مالك عن ابن شهاب عن محمود بن لبید) وهو غلط بين، وخطأ غير مشكل، وهم صريح لا يعرج عليه. وهذا الحديث لم يروه أحد من أصحاب مالك ولا من أصحاب ابن شهاب إلا عن محمود بن الربيع لا يحفظ إلا لمحمود بن الربيع، وهو حديث لا يعرف إلا به...». وانظر التمهيد 245/6. وعند عبد الباقي : محمود بن الربيع خلاف رواية يحيى بن يحيى الليثي. قال أبو العباس الداني في الإجماع 60/3 : «وقال فيه يحيى بن يحيى : محمود بن لبید، وهو من غلطه، لم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه».

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 370/1 : «في حديث : «عن ابن شهاب عن محمود بن لبید» كذا رواه يحيى بفتح اللام، وخالفه سائر رواة الموطأ وسائر الناس فقالوا فيه : «محمود بن ربيع» وهو الصواب. ووجدت معلقا عن ابن وضاح أنه قال : يقال هو محمود بن ربيع بن لبید، ولم يذكر أبو عمر الحافظ في نسب محمود هذا لبیدا، وهو محمود بن ربيع الأشهلي، عقل من النبي صلى الله عليه وسلم مجة مجها في وجهه من يبر في دارهم، وذكره البخاري والاختلاف في نسبه، وذكر من قال فيه محمود بن رافع، ومحمد بن رافع، ثم ذكر محمود بن لبید الأشهلي عن رافع».

(3) بهامش الأصل : «هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، ذكره الترمذي». اهـ. وفي جامع الترمذي عقب الحديث رقم 556 : «وعمد عباد بن تميم هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني».



481 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ لِلْإِنْسَانِ : إِنَّكَ فِي زَمَانٍ كَثِيرٍ<sup>(1)</sup> فَقَهَاؤُهُ، قَلِيلٌ<sup>(2)</sup> قُرْأُوهُ، تُحْفَظُ فِيهِ حُدُودُ الْقُرْآنِ، وَتُضَيَّعُ حُرُوفُهُ، قَلِيلٌ مَنْ يَسْأَلُ، كَثِيرٌ مَنْ يُعْطَى، يُضِلُّونَ فِيهِ الصَّلَاةَ، وَيَقْصُرُونَ الْخُطْبَةَ، يُبْذَوْنَ<sup>(3)</sup> أَعْمَالُهُمْ قَبْلَ أَهْوَائِهِمْ، وَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، قَلِيلٌ فَقَهَاؤُهُ، كَثِيرٌ قُرْأُوهُ، تُحْفَظُ فِيهِ حُرُوفُ الْقُرْآنِ، وَتُضَيَّعُ حُدُودُهُ، كَثِيرٌ مَنْ يَسْأَلُ، قَلِيلٌ مَنْ يُعْطَى، يُضِلُّونَ فِيهِ الْخُطْبَةَ، وَيَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ، يُبْذَوْنَ فِيهِ أَهْوَاءَهُمْ قَبْلَ أَعْمَالِهِمْ<sup>(4)</sup>.

482 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ أَوَّلَ مَا يُنْظَرُ فِيهِ مِنْ عَمَلِ الْعَبْدِ الصَّلَاةَ، فَإِنْ قُبِلَتْ مِنْهُ، نُظِرَ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عَمَلِهِ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ، لَمْ يُنْظَرْ فِي شَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ.

483 - مَالِك<sup>(5)</sup>، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ.

484 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَجُلَانِ أَخَوَانِ، فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ، بَارِئَتَيْنِ لَيْلَةً، فَذُكِرَتْ فَضِيلَةُ الْأَوَّلِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ : « أَلَمْ يَكُنِ الْآخَرُ مُسْلِمًا؟ » قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَانَ لَا بَأْسَ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَمَا يُذَرِّبُكُمْ مَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَاتُهُ، إِنَّمَا مَثَلُ الصَّلَاةِ، كَمَثَلِ نَهْرِ عَمْرِ<sup>(6)</sup> بِنَابِ

(1) في (ب) : «كثير» بالرفع والكسر معاً.

(2) في (ب) : «قليل» بالرفع والكسر معاً.

(3) كتب فوقها في الأصل «صح». وبالهامش : «يبذون» بضم الدال وفتحها، وكتب فوقها «معاً». ولم يبين الأعظمي الوجهين. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 204/1 : «كذا الرواية بغير همز، والقياس يبذون بالهمز لكنه جاء على لغة من يبدل الهمزة بـاء محضة». فيقولون في قرأت: قريت، وفي أخطأت: أخطيت، وكثير ما يجيء ذلك في الشعر...».

(4) وقع في (ب) بتر في الحديث.

(5) كتب في الأصل فوق «ميم» مَالِك : «صح».

(6) بهامش الأصل : «عذب». وعليها «ع». ولم يثبت الأعظمي الهمز. وهي رواية نسخة بن مسدي التي اعتمدها بشار، وفي (ب) : «نهر عمر عذب». وفي (ج) و(ش) و(م) : «نهر عذب عمر». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 204/1 : «العمر : الماء الكثير الذي يغمر من دخل فيه، أي يغطيه».

أَحَدِكُمْ، يَنْتَحِمُ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَمَا تُرَوْنَ<sup>(1)</sup> ذَلِكَ يُبْقِي<sup>(2)</sup> مِنْ دَرْتِهِ<sup>(3)</sup>؟ فَإِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ<sup>(4)</sup> مَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَاتُهُ.

485 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ كَانَ إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ بَعْضُ مَنْ يَبِيعُ فِي الْمَسْجِدِ، دَعَاهُ فَسَأَلَهُ مَا مَنَعَكَ<sup>(5)</sup> وَمَا تُرِيدُ؟ فَإِنْ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ، قَالَ : عَلَيْكَ بِسُوقِ الدُّنْيَا، فَإِنَّمَا<sup>(6)</sup> هَذَا سُوقُ الْآخِرَةِ.

486 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ<sup>(7)</sup> بَنَى رَحْبَةً<sup>(8)</sup> فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ تُسَمَّى الْبُطِيحَاءَ وَقَالَ : مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْغَطَ<sup>(9)</sup>، أَوْ يُنْشِدَ شِعْرًا، أَوْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ، فَلْيَخْرُجْ إِلَى هَذِهِ الرَّحْبَةِ<sup>(10)</sup>.

## 25 - جَامِعُ التَّرْغِيبِ فِي الصَّلَاةِ

487 - مَالِك، عَنْ عَمْرِو أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ : جَاءَ رَجُلٌ<sup>(11)</sup> إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، نَائِرٌ<sup>(12)</sup> الرَّأْسُ<sup>(13)</sup> يُسْمَعُ<sup>(14)</sup>

(1) في الأصل وفي (ش) : «تروون» يضم أوله وفي (ب) و(ج) وطبعة بشار «تروون» يفتح التاء، ووضيحتها الأعظمي يفتح التاء، خلافا لشكل الأصل.

(2) في الأصل وفي (ب) : «يبقي» بالياء، و«ينقي» بالنون بالوجهين معا، ووسط الأعظمي «يبقي» يفتح الياء، وفتح القاف خلافا للمشكول في الأصل. وفي الهامش : والرواية المحفوظة في الموطأ وغيره : «يبقي» بالياء.

(3) في (ج) : «شيء». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 204/1 : «الدرن : الوسخ».

(4) في (ج) : «لا تروون»، و«فوقها» نحو.

(5) كتب فوقها في الأصل «ع» وفي الهامش : «ما معك» وعليها «صح». وجاء في (ج) : «ما للرجل معك وما تريد»، وفي (ب) و(ش) و(م) : «ما معك».

(6) في (ش) : «إنما».

(7) «قال محمد بن عبد الملك بن أمين : «كذا رواه يحيى عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب، ورواه أصحاب مالك عن أبي النضر، عن

سالم بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب»، انظر أخبار الفقهاء والمحدثين 351

(8) ضبطت في الأصل بفتح الحاء وسكونها معا. وفي الهامش : «في كتاب سيبويه رحة بفتح الحاء، وحكى السيرافي عن أبي ريد : رحية

ورحية». وفي (ب) «رحية» بفتح الحاء فقط.

(9) رسمت في الأصل بفتح الياء والغين، وبضم الياء وكسر الغين معا.

(10) هكذا ضبطت في الأصل «وضيبت في طبعة بشار بسكون الحاء».

(11) بهامش الأصل : «هو ضمام بن ثعلبة السعدي، ذكر ذلك ابن إسحاق والبخاري والنسائي، وجماعة سواهم» وحرف الأعظمي ضمام

إلى تمام، ولم يقرأ النص كله.

قال ابن عبد البر في الاستذكار 360/2 : «هذا الأعرابي النجدي هو ضمام بن ثعلبة السعدي، من بني سعد بن بكر، روى حديثه ابن

عباس، وأبو هريرة، وأنس يمان متفقة وألفاظ متقاربة».

(12) ضبطت في الأصل بفتح الراء، وضمها معا.

(13) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «الشعر»، وعليها رمز «ع».

(14) ضبطت في الأصل وفي (ب) بالنون المفتوحة، والياء المضمومة معا.



دَوِيٍّ<sup>(1)</sup> صَوْتِهِ، وَلَا يُفْقَهُ<sup>(2)</sup> مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا<sup>(3)</sup>، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(4)</sup> «وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». قَالَ وَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّكَاةَ<sup>(5)</sup>. قَالَ<sup>(6)</sup> هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ»<sup>(7)</sup>. قَالَ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أُرِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(8)</sup>: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

488 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ<sup>(9)</sup> رَأْسِ أَحَدِكُمْ، إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ، يَضْرِبُ مَكَانَ كُلِّ عُقْدَةٍ، عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ»<sup>(10)</sup>، فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانًا»<sup>(11)</sup>.

(1) في (ب): «دوي» و«دوي».

(2) في (ش) وطبعة بشار: «ولا يفقه» بالنون المفتوحة.

(3) في (ب): «حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(4) في (ب) و(ج) و(ش) وفي طبعة بشار زيادة التصلية في هذا الموضع.

(5) في (ب): «الصلوة».

(6) في (ب) و(ش) و(ج): «فقال».

(7) بهامش الأصل: «ليس فيه ذكر الجمع، وذكر في حديث أبي هريرة وأنس وابن عباس».

(8) في (ج) و(ش) زيادة التصلية في هذا الموضع.

(9) بهامش الأصل: «القافية، والقفا، والقفو لغات في القفا و«جد أيضا، والجمع أقفاء وأقفيه وقفي وقفو، وقفي». وانتهى النص عند الأعظمي إلى «لغات» دون أن يشير إلى أن للنص تنمة. وانظر التعليق على الموطأ 206/1 وفي هامش (ج): «القافية وسط الرأس».

(10) بهامش الأصل: «عقده» لاين وضاح. وبهامش (ب) «عقده»، وعليها «ع عت ب»، وعليها «معاء».

(11) رسم فوقها في الأصل «صبح» و«عد». وبالهامش: «كسلان». وهي رواية (ب).

## 10 - [كتاب العيدين]<sup>(1)</sup>

### 1- الْعَمَلُ فِي غَسْلِ الْعِيدَيْنِ وَالنِّدَاءِ فِيهِمَا وَالْإِقَامَةُ

489 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ وَاحِدَ مِنْ عُلَمَائِهِمْ<sup>(2)</sup> يَقُولُ : لَمْ يَكُنْ فِي الْفِطْرِ، وَالْأَصْحَى نِدَاءً، وَلَا إِقَامَةً، مُنْذُ زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَوْمِ.

قَالَ مَالِكٌ : وَتِلْكَ السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا.

490 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى.

### 2 - الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فِي الْعِيدَيْنِ

491 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَصْحَى قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

492 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ<sup>(3)</sup>.

493 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ<sup>(4)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ، فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ : إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صِيَامِهِمَا، يَوْمَ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْآخِرُ يَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ.

(1) ما بين معقوفين زيادة اقتضاها السياق.

(2) رسم قوفها في الأصل «ع»، ولم يشهدها الأعظمي.

(3) بهامش الأصل : «أول من خطب قبل الصلاة عثمان بعد صدر من خلافته، قاله يوسف بن عبد الله بن سلام، وقال ابن شهاب : أول من فعله معاوية، وقيل مروان».

(4) قال ابن الجلاء في التعريف 554/3 رقم 523 : «سعد مولى ابن أزهر بن عبد عوف، وهو أبو عبيد، مولى ابن أزهر بن عبد عوف بن الحارث بن زهرة، توفي بالمدينة سنة ثمان وتسعين... بعد في أهل المدينة».



قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : ثُمَّ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَجَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَخَطَبَ وَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ<sup>(1)</sup> أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ فَلْيَنْتَظِرْهَا، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَهُ<sup>(2)</sup>.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : ثُمَّ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعُثْمَانَ مَحْضُورًا، فَجَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَخَطَبَ.

### 3 - الْأَمْرُ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الْغَدُوِّ فِي الْعِيدِ

494 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو<sup>(3)</sup>.

495 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُؤْمَرُونَ<sup>(4)</sup> بِالْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْغَدُوِّ.

قَالَ يَحْيَى<sup>(5)</sup> قَالَ مَالِكٌ : وَلَا أَرَى ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ فِي الْأَضْحَى.

### 4 - مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

496 - مَالِكٌ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ : أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ مَا كَانَ يَقْرَأُ<sup>(6)</sup> بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ : كَانَ يَقْرَأُ بِقَافٍ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ. [ق : 1]، وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ. [القمر : 1]<sup>(7)</sup>.

(1) بهامش الأصل : «العالية على ثلاثة أميال من المدينة»، قال ابن القاسم : ليس العمل على إذن عثمان. وروى ابن وهب، ومطرف، وابن الماجشون، عن مالك خلاف ذلك، وأنكروا رواية ابن القاسم.

(2) كتب فوقها في الأصل «عه» وفي الهامش : لعله عن لا تلزمه الجمعة. ولم يقرأه الأعظمي.

(3) في (ب) : «يغدوا».

(4) ضبطت في الأصل دون هيز.

(5) في (ب) : «وفي طبعة بشار : «قال مالك» دون «قال يحيى».

(6) في (ب) : «يقرأ».

(7) بهامش الأصل : «وروي أن أبا بكر قرأ بالبقرة في صلاة العيد».

497 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ : شَهِدْتُ الْأَضْحَى وَالْفِطْرَ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَكَبَّرَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسَ (1) تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ (2).  
قَالَ يَحْيَى (3) : قَالَ مَالِكٌ : وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا (4).

498 - قَالَ يَحْيَى (5) : قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ وَجَدَ النَّاسَ قَدْ انْصَرَفُوا مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْعِيدِ : إِنَّهُ لَا يَرَى عَلَيْهِ صَلَاةَ فِي الْمُصَلَّى وَلَا فِي بَيْتِهِ، وَإِنَّهُ إِنْ صَلَّى فِي الْمُصَلَّى، أَوْ فِي بَيْتِهِ، لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا، وَيُكَبِّرُ سَبْعًا فِي الْأُولَى قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَخَمْسًا فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ.

### 5 - تَرْكُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدَيْنِ وَبَعْدَهُمَا

499 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا.  
500 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَغْدُو (6) إِلَى الْمُصَلَّى، بَعْدَ أَنْ يُصَلِّيَ الصُّبْحَ قَبْلَ (7) طُلُوعِ الشَّمْسِ (8).

### 6 - الرُّخْصَةُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدَيْنِ وَبَعْدَهُمَا

501 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ : أَنَّ أَبَاهُ (9) كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

502 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ.

(1) كتب فوق «خمس» في الأصل «صح». ولم يقرأها الأعظمي.

(2) بهامش الأصل : «سوى تكبيرة القيام».

(3) كتب فوق «يحيى» في الأصل «صح»، وفي (ب)، وطبعة بشار : «قال مالك» دون «قال يحيى».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح».

(5) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي طبعة بشار : «قال مالك» دون «قال يحيى».

(6) في (ب) : «يغدوا».

(7) بين «قبل» و«طلوع» في الأصل علامة، وبالهامش : «المعلم عليه ثبت لعبيد الله، وسقط لابن وضاح».

(8) في (ب) : «قبل الصلاة في المسجد» وبالهامش : «قبل طلوع الشمس ثبت لعبيد الله وسقط لابن وضاح».

(9) بهامش الأصل : «القاسم»، وكتب فوقها «ح»، وجعل الأعظمي الحاء جيما، وعليها في (ج) ضبة.



## 7 - عُدُّوْا الْإِمَامَ يَوْمَ الْعِيدِ<sup>(1)</sup> وَانْتَظَرُوا الْخُطْبَةَ.

503 - قَالَ يَحْيَى<sup>(2)</sup> قَالَ مَالِكُ : مَضَتْ السَّنَةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا، فِي وَقْتِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، أَنَّ الْإِمَامَ يَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ، قَدْ رَمَى مَا يَبْلُغُ مَصْلَاةً، وَقَدْ حَلَّتِ الصَّلَاةُ.

504 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ<sup>(3)</sup> مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ يَوْمَ الْفِطْرِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ الْخُطْبَةَ ؟ فَقَالَ : لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ.

(1) كُتِبَ قَوْفُهَا فِي الْأَصْلِ «صَحَّ»، وَفِي الْهَامِشِ : «الْفِطْرَةُ وَعَلَيْهَا «صَحَّ».

(2) فِي (ب) : «قَالَ مَالِكُ».

(3) فِي (ج) وَ(ش) : «سُئِلَ» دُونَ وَارٍ.

## 11 - [كتاب صلاة الخوف]<sup>(1)</sup>

### 1- صلاة الخوف

505 - مَالِك، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خُثَاتٍ، عَمَّنْ<sup>(2)</sup> صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ<sup>(3)</sup> صَلَاةَ الْخَوْفِ : أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ<sup>(4)</sup> مَعَهُ، وَصَفَّتْ طَائِفَةٌ وَجَّاهُ<sup>(5)</sup> الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَاتَّمَمُوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَصَفُّوا وَجَّاهُ<sup>(6)</sup> الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْآخَرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَاتَّمَمُوا<sup>(7)</sup> لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ<sup>(8)</sup>.

506 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خُثَاتٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَنْظَلَةَ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ : أَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ، أَنَّ يَقُومَ الْإِمَامُ وَمَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ<sup>(9)</sup>، وَطَائِفَةٌ مُوَاجِهَةٌ<sup>(10)</sup> الْعَدُوَّ، فَيَرْكَعُ الْإِمَامُ رُكْعَةً، وَيَسْجُدُ بِالَّذِينَ مَعَهُ، ثُمَّ يَقُومُ، فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا ثَبَتَ، وَاتَّمَمُوا لَأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الْبَاقِيَةَ<sup>(11)</sup>، ثُمَّ يُسَلِّمُونَ وَيَنْصَرِفُونَ، وَالْإِمَامُ قَائِمٌ، فَيَكُونُونَ<sup>(12)</sup> وَجَّاهُ<sup>(13)</sup> الْعَدُوَّ، ثُمَّ يُقْبَلُ

(1) ما بين معقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(2) في الأصل «عن من».

(3) قال الواقفي في التعليق على الموطأ 213/1 : «غزوة ذات الرقاع سنة خمس، ومعنى ذات الرقاع، أنه جمل فيه ألوان مختلفة حمر وسود وبهض، وبه سمي ذات الرقاع، وأنت على معنى الأرض والبقة، أو الأكمة، أو الهضبة، وقيل : سميت بذلك للرايات المختلفة الألوان. وقيل : سميت بذلك، لأن كثيراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشوا حتى تغطرت أقدامهم بالدم، فكانوا يشدون عليها الخرق».

(4) في (ب) : «صلت».

(5) ضبطت في الأصل، وفي (ب) بضم الواو وكسرهما معا. وكتب وفي هامش الأصل : «نجاه، رواه الشافعي» قال أبو علي : الوجه بكسر الواو، والنجاء بضم التاء لفتان، وهما ما استقبل شيء شيئاً.

(6) ضبطت في الأصل بضم الواو وكسرهما معا.

(7) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «حتى أتوا لابن وهب».

(8) بهامش الأصل : «وبه قال الشافعي لأنه مرفوع وهو أقرب إلى ظاهر الكتاب».

(9) في (ج) «أصحابه».

(10) ضبطت كلمة «مواجهة» في (ب) بفتح الجيم وكسرهما معا.

(11) كتب فوقها في (ب) : «ج». وبهامشها : «الثانية»، وفوقها «صح».

(12) بهامش الأصل : «فيكبروا لابن أبين».

(13) في (ب) : «وجهاء بضم الواو وكسرهما معا».



الآخرون الذين لم يصلوا، فيكبرون<sup>(1)</sup> وراء الإمام، فيركع بهم الركعة ويسجد، ثم يسلم، فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الثانية<sup>(2)</sup>، ثم يسلمون<sup>(3)</sup>.

507 - مالك، عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال : يتقدم الإمام وطائفة من الناس، فيصلي بهم الإمام ركعة، وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو لم يصلوا، فإذا صلى الذين معه ركعة، استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون، ويتقدم الذين لم يصلوا، فيصلون معه ركعة، ثم ينصرف الإمام، وقد صلى ركعتين، فيقوم<sup>(4)</sup> كل واحد<sup>(5)</sup> من الطائفتين فيصلون لأنفسهم ركعة ركعة، بعد أن ينصرف الإمام، فيكون كل واحد<sup>(6)</sup> من<sup>(7)</sup> الطائفتين قد صلوا<sup>(8)</sup> ركعتين، فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك، صلوا رجلاً<sup>(9)</sup> قياماً على أقدامهم، أو ركباناً مستقبلي القبلة، أو غير مستقبلها. قال يحيى : قال مالك : قال نافع : لا أرى<sup>(10)</sup> عبد الله<sup>(11)</sup> حدثه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(12)</sup>.

508 - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه قال : ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر يوم الحندق، حتى غابت الشمس.

(1) بهامش الأصل : « فيكبروا لا بن أمين ».

(2) كتب فوقها في الأصل « صح » وفي الهامش : « الباقية » وفوقها « ع ».

(3) بهامش الأصل : « هذا موقوف، فتركه الشافعي، وأخذ بحديث يزيد بن رومان لأنه مستند مرفوع ».

(4) هكذا رسمت في الأصل (ج) بالياء، وضبطت عند بشار بالياء.

(5) بهامش (ب) : « واحدة » وعليها « ع ».

(6) بهامش الأصل « واحدة » وعليها « ع ».

(7) سقطت « من » في (ج).

(8) كتب فوقها في الأصل « ع » وبالهامش : « صلى » وفوقها « ع ».

(9) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/ 214 : « صلوا رجلاً أي رجالة واحد هم رجل، ويجمع على رجال ورجال ورجل ورجل ».

أيضا : « وقالوا أيضا : رجل يكسر الراء والجهيم ».

(10) ضبطت « أرى » في (ب) بفتح الألف وضمتها معا.

(11) بهامش الأصل : « بن عمر » وعليها « ع » ولم يقرأ الأعظمي الرمز، وهي رواية (ج).

(12) بهامش الأصل : « قال ابن القاسم : قال مالك : وهذا الحديث أحب إلي، وبه قال جماعة أصحاب مالك إلا أنه قد أخذ بحديث

ابن عمر » وفي (ش) : « عن النبي ».

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَحَدِيثُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ<sup>(1)</sup> أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

## 2 - اَلْعَمَلُ فِي صَلَاةِ كُسُوفِ الشَّمْسِ.

509 - مَالِك<sup>(2)</sup>، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَسَفَتْ<sup>(3)</sup> الشَّمْسُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ : «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ : لَا يَخْسِفَانِ<sup>(4)</sup> لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَتَصَدَّقُوا» ثُمَّ قَالَ : «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ : وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ<sup>(5)</sup> مِنْ اللَّهِ أَنْ يَرْزِي عَبْدَهُ أَوْ تَرْزِي أُمَّتَهُ، يَا «أُمَّةَ» مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً».

510 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عطاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ : خَسَفَتْ الشَّمْسُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ<sup>(6)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَاماً طَوِيلًا، قَالَ<sup>(7)</sup> : «نَحْوُ<sup>(8)</sup> مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، قَالَ : ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَاماً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَاماً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَاماً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا،

(1) قال ابن الخذاء في التعريف 306/2 رقم 271 : «صالح بن خوات بن جبير بن النعمان أنصاري مدني، هو أخو عمرة أم بنت خوات».

(2) من هنا في (ج) : ابتدئت الأحبار : «وحدثني عن مالك»، إلى باب «من لا تجب عليه زكاة الفطر» من كتاب الزكاة.

(3) ضبطت في (ج) بفتح الخاء وضمها معاً.

(4) ضبطت في الأصل بفتح الياء وكسر السين، وبضم الياء وفتح السين، وأعملت في (ج)، وضبطت في طبعة بشار بفتح الياء وكسر السين.

(5) ضبطت «أغيرة» في الأصل و(ب) بفتح الراء وضمها معاً، وبهامش الأصل : «أي ما أحد أضع من الفواحش من الله».

(6) في (ش) : «خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه».

(7) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «قرأ» وعليها «صح» و«خ».

(8) كتب فوقها في الأصل : «ش»، وبهامش : «نحو»، وعليها «صح» و«خ». وفي (ج) «نحو»، وفي (ب) «نحو» و«نحو» معاً..



وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ : «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ». فَقَالُوا<sup>(1)</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّمَكْتَ<sup>(2)</sup>، فَقَالَ : «إِنِّي رَأَيْتُ<sup>(3)</sup> الْجَنَّةَ فَنَنَاوَلْتُ مِنْهَا عَنْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ». قَالُوا : لِمَ<sup>(4)</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : «يَكْفُرْنَ<sup>(5)</sup>». قِيلَ : أَيْكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ : «وَيَكْفُرْنَ<sup>(6)</sup> الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ<sup>(7)</sup>».

511 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ شَرِيكٍ الرَّحْمَنِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ : أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَائِذًا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ غَدَاةٍ<sup>(8)</sup> مَرَكِبًا، فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَرَجَعَ

(1) كتبت الفاء في الأصل بخط دقيق.

(2) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 219/1 : «قوله تكعمكت يعني تأخرت».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «أريت» وعليها «صح» و«ع».

(4) في (ب) : «م».

(5) ضبطت في طبعة بمثل باللام.

(6) كتب فوق واو ويكفرن «ع» وفي الهامش : «يكفرن» وعليها «ع». وفي (ش) : «يكفرن» و«واو» وعليها ضبة، وبالهامش : «يكفرن بالواو».

عند ٥٤٥ وهـ.

قال الوقشي في التعليق على الموطأ 221/1 : «رواية يحيى : بواو. أما رواية غير يحيى فبغير واو».

(7) وقال القاضي عياض مشارق الأنوار 298/2 : «قوله : في النساء وأنتن أكثر أهل النار، فقيل : أيكفرن بالله؟ قال : ويكفرن العشير».

كذا رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عند أكثر الرواة عنه، ونابعه على ذلك بعض رواة الموطأ، والمعروف عند عامة رواة الموطأ : ابن القاسم،

والقاضي، وابن وهب، وغيرهم قال : يكفرن العشير بغير واو، وكذا كانت في رواية ابن عثاب من طريق يحيى، وغلط أكثر المتكلمين على

الحديث والرواة رواية إثبات الواو، لأنه زعموا أنه فيه إثبات الكفر لهم، ولم يكفرن كلهم، والصواب غير هذا، وإثبات الواو، والمعنى أن

فيهن كافات استوجبن النار بذلك، فلماذا أقر صلى الله عليه وسلم سؤال السائل بقوله : أيكفرن بالله؟ فصاوين الرجال في هذه الخصلة،

ثم زدن عليهم يكفرن العشير، فلهذا قال : ويكفرن العشير، ولهذا كن أكثر أهل النار، وكأنه قال له : نعم منهن من يكفر بالله، ومنهن

من يكفر العشير، فعند الرجل كفر واحد، وعندهن كفران، وقد كان بعض شيوخنا يستحسنه ويستصوبه.

(8) كتب فوق غداة في الأصل «صح»، وفي الهامش : «غداة» لابن سهل.



صَحَّى، فَمَرَّ بَيْنَ ظَهْرَيَّ<sup>(1)</sup> الْحَجَرِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ<sup>(2)</sup>، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ<sup>(3)</sup>، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

### 3 - مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ<sup>(4)</sup>

512 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنَّرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(5)</sup>، أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامًا<sup>(6)</sup> يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: آيَةُ<sup>(7)</sup>؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ، قَالَتْ: فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّأَنِي الْغُشْيُ<sup>(8)</sup>، وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ، فَحَمِدَ اللَّهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةُ<sup>(9)</sup> وَالنَّارُ<sup>(10)</sup>، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تَفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ<sup>(11)</sup> مِثْلَ، أَوْ قَرِيبًا،

(1) هكذا رسمت في الأصل، وكتب فوقها «صح»، وفي طبعة بشار ظهري، وضبطت بالوجهين في (ب).

(2) في (ب): «وراء».

(3) في هامش (ب): «فسجدها، وعليها «ح».

(4) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 217/1: «الكسوف والخسوف سواء وهما يكونان في الشمس والقمر جميعا ولا وجه لمن فرق بينهما فجعل أحدهما للشمس والآخر للقمر، وقد سوى مالك بينهما إذ جعل الترجمة بالكاف وخرج تحتها بالخاء، والاشتقاق يوجب أن يكون الخسوف بالخاء أشد من الكسوف...».

(5) بهامش الأصل: «الصادق» وعليها «ع». وفي طبعة بشار زيادة «الصادق».

(6) في (ج): «وفي طبعة بشار قيام». قال القاضي في مشارق الأنوار 354/2: قوله: «فإذا الناس قيام يصلون» فهذا وجهه، وهي رواية الكافة، وعند ابن المشاط وابن فطيس: قياما، وهو تغيير إلا على تقديره.

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 223/1: «الرواية بالرفع على خبر مبتدأ مضمرة كأنه قال: هذه آية».

(8) ضبطت في الأصل و(ب) بسكون الشين وكسرها، وضبطت في طبعة بشار بفتح الغين وسكون الشين. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 224/1: «الغشي ساكن الشين، مصدر غشي عليه، وكان قياس هذه الكلمة غشوا، لأن أصل الباء في غشي واو، فأبدلت لانكسار ما قبلها».

(9) ضبطت في الأصل و(ب) بفتح التاء وكسرها معا وفي (ج) بكسر التاء.

(10) ضبطت في الأصل و(ب) بفتح الراء وكسرها معا، وفي (ج) بكسر الراء.

(11) بهامش الأصل: «قبوركم»، وعليها «س».



مِنْ فِتْنَةِ الدُّجَالِ - لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا<sup>(1)</sup> قَالَتْ أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيُقَالُ لَهُ : مَا عَلِمْتَ بِهَذَا<sup>(2)</sup> الرَّجُلِ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، أَوِ الْمُؤَقِنُ - لَا أَذْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ ؟ فَيَقُولُ : هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا<sup>(3)</sup> بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَأَمَنَّا وَاتَّبَعْنَا، فَيُقَالُ لَهُ : نَمْ صَلَاحًا، قَدْ عَلِمْنَا إِنَّ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ، أَوِ الْمُرْتَابُ - لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا<sup>(4)</sup> قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ : لَا أَذْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ.

(1) كتب فوقها في الأصل «ح» وفي الهامش : «أي ذلك» وعليها «ع».

(2) في (ج) : «بهذا».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش : «جاء»، وعليها «صح معاً» وفي (ج) : «جاء» وفي (ب) بالوجهين معاً.

(4) كتب فوقها في الأصل : «ح» وبالهامش : «أيتهماء» وعليها «صح» وهي رواية «ب».

## 12 - [كتاب الاستسقاء]<sup>(1)</sup>

### 1- الْعَمَلُ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ

513 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ <sup>(2)</sup> حَزْم <sup>(3)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْمَازِنِيَّ يَقُولُ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى وَحَوْلَ رِذَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

514 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ كَمْ هِيَ ؟ فَقَالَ : رَكَعَتَانِ، وَلَكِنْ يَبْدَأُ الْإِمَامُ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَخْطُبُ قَائِمًا وَيَدْعُو، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيُحَوِّلُ رِذَاءَهُ حِينَ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَجْهَرُ فِي الرُّكَعَتَيْنِ بِالْقِرَاءَةِ، وَإِذَا حَوَّلَ رِذَاءَهُ، جَعَلَ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، وَالَّذِي عَلَى شِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، وَيُحَوِّلُ النَّاسُ أَرْدِيَّتَهُمْ إِذَا حَوَّلَ الْإِمَامُ رِذَاءَهُ، وَيَسْتَقْبِلُونَ الْقِبْلَةَ وَهُمْ قُعُودٌ.

### 2 - مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ

515 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ <sup>(4)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ : «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَنَهَيْمَكَ، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأَخْصِي بِلَدِّكَ الْمَيِّتَ».

(1) زيادة يقتضيهما السياق.

(2) كتب فوق «بن» «صح»، وفي الهامش : «بن محمد بن عمرو»، وعليها «ع».

(3) في طبعة بشار عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم.

(4) قال ابن الخذاء في التعريف 466/3 رقم 438 : «عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي»، روى عنه الليث وابن لهيعة، وقد روى عنه الأكابر. قال يحيى بن معين : كان عمرو بن شعيب ثقاتاً، وإنما كانوا يرون ما روى عن أبيه عن جده كتاباً وجده... وكان ابن حنبل، وعلي بن عبد الله، والحميدي، وإسحاق بن إبراهيم، يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده... وعمرو إنما يروي عن أبيه شعيب عن جده عبد الله بن عمرو، وأما محمد بن عبد الله جد عمرو الأدنى فلا تعلم له رواية.



516 - مَالِك، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ <sup>(1)</sup> قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْمَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ <sup>(2)</sup> اللَّهَ. فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ. قَالَ : فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهْدَمَتِ الْبُيُوتُ، وَانْقَطَعَتِ <sup>(3)</sup> السُّبُلُ، وَهَلَكْتَ الْمَوَاشِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اللَّهُمَّ ظُهِورَ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ، وَبُطُونَ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَايِتِ الشَّجَرِ». قَالَ : فَانْجَايَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ أَنْجِيَابٌ <sup>(4)</sup> الثُّوبِ.

517 - قَالَ يَحْيَى <sup>(5)</sup> قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَاتَهُ صَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَأَذْرَكَ الْخُطْبَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَهَا فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ فِي بَيْتِهِ إِذَا رَجَعَ، قَالَ مَالِكٌ : هُوَ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةٍ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ أَوْ تَرَكَ <sup>(6)</sup>.

### 3 - مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِمْطَارِ بِالشُّجُومِ <sup>(7)</sup>

518 - مَالِك، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ <sup>(8)</sup>، عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : «أَتَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ : «قَالَ : أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي <sup>(9)</sup>، فَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ

(1) أخرج الأعمشي «أنه» من النص، وهي منه وجعل «صح» التي على حق الهامش رمز «ح».

(2) في (ب) : «فادعوا».

(3) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «وتقطعت» وعليها «صح».

(4) في (ج) : «انجياب».

(5) في (ب) و(ج) : «قال مالك».

(6) في (ج) : «وان شاء ترك».

(7) في (ب) و(ج) و(د) و(هـ) : «الاستمطار بالشُّجُوم».

(8) بهامش الأصل : «الجمرة بكسر الجيم والعين وتشديد الراء كذا يقول العراقيون، والحجازيون يخفون فيقولون الجمرة بتسكين العين وتخفيف الراء وكذلك الحديثية الحجازيون يخفون الياء، والعراقيون يقولونها ذكر ذلك عبد الله بن المديني في كتاب العلل والشواهد، وقال الأصمعي هي الجمرة بإسكان العين وتخفيف الراء وكذلك قال الخطابي» من كتاب معجم ما استعجم للمكزي. وفي الهامش أيضا : «الحديثية بالتخفيف للياء كذلك قال الشافعي وهو أعلم بالمكان واسمه لأنه مكّي» وذيل النص برمز «ع». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 228/1.

(9) بهامش (د) : «في الثانية سقطت لابين عبد البر وحده».

وَرَحْمَتِهِ<sup>(1)</sup>، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي، كَافِرٌ بِالْكُوكِبِ<sup>(2)</sup>، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطِرْنَا بِنُوءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي، مُؤْمِنٌ بِالْكُوكِبِ<sup>(3)</sup>.

519 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : «إِذَا أُنْشِأتُ<sup>(4)</sup> بَحْرِيَّةً<sup>(5)</sup>، ثُمَّ تَشَاءَ مَتَّ، فَتِلْكَ عَيْنٌ<sup>(6)</sup> غَدِيقَةٌ<sup>(7)</sup>».

520 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ وَقَدْ مُطِرَ النَّاسُ : مُطِرْنَا بِنُوءِ الْفُتَحِ، ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾. [فاطر : 2].

(1) بهامش الأصل : «برحمته» وعليها «ج» وفي (د) : «وبرحمته»، وعليها «صح يحيى»، وبالهامش : «ورحمته أصلاً».

(2) في (د) : «بالكواكب»، وعليها «صح»، وبالهامش «بالكوكب»، وعليها «صح عنده».

(3) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 28/2 : «قوله : أنشأ يحدث، ونشأت سحابة، وأنشأ رجل من المسجد، ونشأت بحرية، كله ابتداء، يقال : نشأت السحابة تنشأ إذا ابتدأت في الارتفاع، وأنشأت بدأت بالمطر، وضبطنا في بحرية وجهين : الرفع على الفاعل والنصب على الحال، وأنكر بعض أهل اللغة أنشأت السحابة، وقال : إنما يقال : نشأت، ولم يختلف النقل في هذا الحديث على ما ذكرناه، وقد صححه أهل اللسان...».

(4) ضبطت في الأصل بالفتح والضم المنونين، قال الوقشي في التعليق على الموطأ 231/1 : «البحرية - سحابة تظهر من جهة البحر، وتشاءمت أخذت نحو الشام، إذا كان كذلك كان أغزر لمائها لأن الجنوب تسوقها والجنوب الرياح للمطر يا حجاز».

(5) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 231/2 : «العين ناحية القبلة، تقول العرب : مطرنا بالعين، ومن العين، إذا كان السحاب ناشئاً من ناحية القبلة، وقيل بل العين : ماء عن يمين قبلة العراق».

(6) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي بهامش «ع» «غديقة»، هكذا سمعت أبا الوليد يقول بفتح العين وكسر الدال، وقال : هكذا حدثني أبو عبد الله الصوري، وكان من الحفاظ، عن عبد الغني بن سعيد، عن حمزة، «ج» عين غديقة مطر أيام لا يطلع، وأهل بلدنا يروون غديقة على التصغير، وحدثني به أبو عبد الله الصوري الحفاظ، وضبطه لي بخط يده بفتح العين وبهامش (د) : «ويروى غديقة - بفتح الدال - وهي لغة قضيحة، وهذا أحد الأحاديث الأربعة التي لا تؤخذ عن غير مالك».

(7) سقط هذا الحديث من (ب).



## 13 - [كتاب القبلة]<sup>(1)</sup>

### 1 - التَّهْيُّ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَالْإِنْسَانُ عَلَى حَاجَتِهِ

521 - مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ إِسْحَاقَ مَوْلَى لَالِ الشَّفَاءِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ : مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ صَاحِبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِمِصْرَ يَقُولُ : وَاللَّهِ مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ بِهَذِهِ الْكُرَايِسِ<sup>(2)</sup>، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ لِعَاظٍ<sup>(3)</sup> أَوْ بُولٍ<sup>(4)</sup>، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِفَرْجِهِ».

522 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ<sup>(5)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ<sup>(6)</sup> رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى أَنْ تُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةُ لِعَاظٍ أَوْ بُولٍ<sup>(8)</sup>.

(1) زيادة بقصدها السابق.

(2) بهامش الأصل : «غير مهموز لأن واحدها كرايس وهي المراحض، وقيل إنها مراحض الغرف، وأما مراحض البيوت فهي الكنف».

(3) كتب فوقها في الأصل «صع»، وفي الهامش : «العاظ أو البول»، وفوقها «صع» و«صع».

(4) كتب فوقها في الأصل : «صع».

(5) في (ج) وفي طبعة بشار العاظم أو البول، وفي (ب) «عاظ أو بول».

(6) بهامش (م) : «محمد» يقولون : عن رجل من الأنصار، عن أبيه أن رسول الله قال ابن الخزاز في التعريف 718/3 : رقم 736 «قال لنا أبو القاسم العثماني : يقال إن هذا الرجل هو عمرو العجل من أهل المدينة».

قال محمد بن عبد الملك بن أمين : «رواه أصحاب مالك عن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم» أخبار الفقهاء والمحدثين 351.

وقال ابن عبد البر التميمي 125/16 : «هكذا روى هذا الحديث يحيى... وأما سائر الرواة عن مالك، فإنهم يقولون فيه : عن مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن أبيه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا أنه اختلف عن ابن بكير في ذلك فروي عنه كرواية يحيى ليس فيها «عن أبيه»، وروي عنه كما روت الجماعة عن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن أبيه، وهو الصواب إن شاء الله».

(7) كتب فوقها في الأصل «صع» و«عد» وفي الهامش : «عن رجل من الأنصار أنه سمع رسول الله «ع» كذا لجمهور الرواة ولأحمد بن مطرف أنه سمع رسول الله ثم يذكر أيضا عن أبيه».

(8) في (ب) و (ج) : «بول»، قال أبو العباس الداني في الإجماع 577/3 : «هذا المشهور، أي عن رجل من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى، في رواية يحيى بن يحيى عن مالك، وفي بعض الطرق عن يحيى أن الرجل سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعند ابن القاسم وجمهور الرواة عن مالك عن نافع أن رجلا من الأنصار أخبره عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالحديث على هذا معلول، لأن الرجل الراوي عن أبيه مجهول، وهو في رواية يحيى مقطوع...».

وقال القاضي عياض مشارق الأنوار 334/2 : «وفي التهي عن استقبال القبلة عند الحاجة : مالك عن نافع عن رجل من الأنصار، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذا ليحيى، وعند ابن القاسم وابن بكير زيادة عن أبيه أنه سمع، وكذا في روايتنا عنه بإسقاط سمع، فقال : عن رجل من الأنصار، أن رسول الله، وكذا في روايتنا عن ابن المشاط».

## 2 - الرُّخْصَةُ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ<sup>(1)</sup>

523 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وَاسِعٍ بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنْ أَنَا سَأَلْتُ يَقُولُونَ: إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ، فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ ارْتَفَعْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لِبْنَتَيْنِ مُسْتَقْبِلِ<sup>(2)</sup> بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْزَاكِهِمْ. قَالَ: قُلْتُ<sup>(3)</sup> لَا أَذْرِي وَاللَّهِ. قَالَ: يَعْنِي الَّذِي يَسْجُدُ وَلَا يَرْتَفِعُ عَنِ الْأَرْضِ، يَسْجُدُ وَهُوَ لَاصِقٌ بِالْأَرْضِ<sup>(4)</sup>.

## 3 - النَّهْيُ عَنِ الْبُصَاقِ فِي الْقِبْلَةِ

524 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى».

525 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ بُصَاقًا أَوْ مُخَاطًا<sup>(5)</sup> فَحَكَّهُ.

## 4 - مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ

526 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ<sup>(6)</sup> فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ أَتٍ<sup>(7)</sup> فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ

(1) في (ج): «لغائط».

(2) كتب فوقها في الأصل، وقوف «بيت» «صح» وبالهامش: «مستقبلاً بيت»، وعليها «صح، معاً» وهي رواية (ج).

(3) في (ب): «فقلت».

(4) بهامش الأصل: «هذا على وجه التحذير له من ذلك، والعبء على من يفعله».

(5) في (ب): «أو نجاسة فحكه».

(6) ضبطت في الأصل بفتح الهمزة، وبكسرها مع التنوين.

(7) بهامش الأصل: «الأتي عباد بن بشر، وقيل عباد بن نهيك الخطمي والأول أصح».



قُرْآن، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يُسْتَقْبَلَ<sup>(1)</sup> الْكَعْبَةُ، فَاسْتَقْبَلُوهَا<sup>(2)</sup>، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ<sup>(3)</sup>.

527 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى<sup>(4)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ أَنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، مِئَةَ عَشْرٍ شَهْرًا<sup>(5)</sup>، نَحْوَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، ثُمَّ حَوَّلَتِ الْقِبْلَةُ قَبْلَ بَدْرِ بِشَهْرَيْنِ.

528 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ، إِذَا تَوَجَّهَ<sup>(6)</sup> قِبَلَ الْبَيْتِ.

## 5 - مَا جَاءَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>(7)</sup>

529 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاحٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ<sup>(8)</sup>، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْمَرِ<sup>(9)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

(1) في (ب) و (ش): «يستقبل».

(2) ضبطت في الأصل يفتح الباء وكسرها معاً، وفي الهامش: «ع» رواية ابن وضاح يفتح الباء، ولعبيد الله بن يحيى بكسرها. وفي الهامش أيضاً «ع» قال أبو عمر: أكثر الروايات على فتح الباء وعلى لفظ الخبر، وقد رواها بعضهم على لفظ الأمر. اهـ في البخاري ألا فاستقبلوها، وهذا يقوي الأمر. و ضبطت في (ب) بفتح الباء وكسرها معاً، وبهامشها: «فتح الباء لاين وضاح، وكسرها لعبيد الله. وبهامش (م): «فاستقبلوها بفتح الباء على الإخبار محمد وبالكسر لعبيد الله». ومثله في (د).

(3) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 171/2: وقوله: «قد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها». رواية عبيد الله عن يحيى بكسر الباء على الأمر، وكذا رواه الأصبلي في البخاري، ورواية ابن وضاح بفتحها على الخبر، وكذا لبقية رواية البخاري، وضبطناه في مسلم بالفتح على أبي بكر وبالكسر على غيره.

(4) في (ش): «صلى لنا».

(5) بهامش الأصل: «وقبل سبعة عشر، وقبل ثمانية عشر، وقبل: بعد سبعة أشهر أو عشرة: وقبل سنتين».

(6) ضبطت في الأصل بالوجهين، وفي (ج) «توجه» بضم التاء والواو وكسر الجيم المشددة.

(7) في (ج) زيادة «وسلم»، وفي (ب): «صلى الله عليه وسلم».

(8) قال ابن الخداء في التعريف 425/2 رقم 348: «قال البخاري: هو عبيد الله بن سلمان الأعمر المدني مولى جبهة وهو ابن أبي عبد الله ويقال أيضاً أصله من أصبهان، وقال بعضهم: عبيد الله، ويقال أيضاً أصله من أصبهان: عبيد الله بن أبي عبد الله وعبيد الله أصح. يروي عن أبيه أبي عبد الله الأعمر. وقال يحيى بن معين عبد الله بن سلمان ثقة».

(9) قال ابن الخداء في التعريف 596/3 رقم 564: «سلمان الأعمر الأصبهاني، هو أبو عبد الله الفر مولى جبهة مدني، روى عنه الزهري وابنه عبيد الله، وقد قيل: ابن الأعمر، قاله عطاء بن السائب وطلحة بن مصرف».

530 - مَالِك، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ<sup>(1)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِثْبَرِي، رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِثْبَرِي عَلَى حَوْضِي ».

531 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عِيَادِ بْنِ نُمَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِثْبَرِي، رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ».

## 6 - مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسْجِدِ<sup>(2)</sup>

532 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ».

533 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فَلَا تَمْسِ<sup>(3)</sup> طَبِيبًا ».

534 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَاتِكَةَ بِنْتِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، امْرَأَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَأْذِنُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَسْكُتُ، فَتَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أُخْرَجَنَّ إِلَّا أَنْ تَمْتَعَنِي، فَلَا يَمْنَعُهَا.

535 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ<sup>(4)</sup> الْمَسَاجِدَ<sup>(5)</sup>، كَمَا مَنَعَهُ<sup>(6)</sup> نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : فَقُلْتُ لِعُمَرَ : أَوْ مَنَعَ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْمَسَاجِدَ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ.

(1) قال ابن الخلاء في التعريف 1116/2 رقم 85 : « حفص بن غاصم بن عمر بن الخطاب، يروي عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وابن عمر، قرشي عدوي مدني ».

(2) كتب فوقها في الأصل : «صح معاً» وبالهامش : «المساجد» وعليها «صح معاً».

(3) كتب فوقها في الأصل : «عداء وصح» وفي الهامش : «تمس» وعليها «ح» وفي (ب) و (ج) و (د) و (ش) «تمس» وفي هامش (ب) : «تمس لعبيد الله» وفي (م) : «تمس» وبالهامش : «تمس لمحمد».

(4) بهامش الأصل : «ع» سائر رواة الموطأ يقولون في هذا الحديث : «لمنعهن المسجد» ولم يقل : «المساجد» غير يحيى بن يحيى، والله أعلم. «ع» ذكره الدارقطني عن جماعة رواة الموطأ وغيرهم : «المساجد على الجمع» ولم يذكر خلافاً.

(5) كتب فوقها في الأصل : «عداء» وبالهامش : «المساجد» وعليها «ح».

(6) كتب فوقها في الأصل «صح».



## 14 - [كتاب القرآن]<sup>(1)</sup>

### 1 - الأمر بالوضوء لمن مس القرآن

536 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ<sup>(2)</sup> «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ».

537 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَلَا يَحْمِلُ الْمُصْحَفَ أَحَدٌ<sup>(3)</sup> بِعِلَاقَتِهِ، وَلَا عَلَى وِسَادَةٍ، إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.

قَالَ مَالِك : وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَحْمِلَ فِي أَخْبَتِهِ، وَلَمْ يُكْرَهْ ذَلِكَ لِأَنْ يَكُونَ فِي يَدَيِ الَّذِي يَحْمِلُهُ شَيْءٌ يُدْنَسُ بِهِ الْمُصْحَفُ، وَلَكِنْ إِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ لِمَنْ يَحْمِلُهُ وَهُوَ غَيْرٌ<sup>(4)</sup> طَاهِرٍ، إِكْرَامًا لِلْقُرْآنِ، وَتَعْظِيمًا لَهُ.

538 - قَالَ مَالِك : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» . [الواقعة : 82] إِنَّمَا

هِيَ بِمَنْزِلَةِ هَذِهِ<sup>(5)</sup> الْآيَةِ الَّتِي فِي «عَبَسَ وَتَوَلَّى»<sup>(6)</sup> [عبس : 1]، قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : «كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ» . [عبس : 11 - 16].

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) بهامش الأصل : «ع : بن محمد بن عمرو يعني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو حزم .

(3) في طبعة بشار : «لا يحمل أحد المصحف» .

(4) سقط هذا المقطع : «يُدْنَسُ بِهِ الْمُصْحَفُ، وَلَكِنْ إِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ لِمَنْ يَحْمِلُهُ، وَهُوَ غَيْرٌ» من (ب) .

(5) في (ج) : «عائده» .

(6) في (ج) : «وتولاه» .

## 2 - الرُّخْصَةُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ

539 - مَالِك، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَبْرِينَ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ فِي قَوْمٍ وَهُمْ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ وَهُوَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ <sup>(1)</sup> : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْتُمْ أَنْتُمْ عَلَى وُضُوءٍ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : مَنْ أَفْثَاكَ بِهَذَا <sup>(2)</sup> ، أَسْئِلُكَ ؟ !

## 3 - مَا جَاءَ فِي تَحْزِيرِ الْقُرْآنِ

540 - مَالِك، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ الْأَعْرَجِ <sup>(3)</sup>، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : مَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَرَأَهُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفُتْهُ ، أَوْ كَأَنَّهُ أَذْرَكَهُ .

541 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ جَالِسَيْنِ ، فَدَعَا مُحَمَّدٌ رَجُلًا فَقَالَ : أَخْبِرْنِي بِالَّذِي سَمِعْتَ مِنْ أَبِيكَ . فَقَالَ الرَّجُلُ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، أَنَّهُ أَتَى زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ، فَقَالَ لَهُ : كَيْفَ تَرَى فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي سَبْعٍ ، فَقَالَ <sup>(4)</sup> زَيْدٌ : حَسَنٌ ، وَلَأنَّ أَقْرَأَهُ فِي نِصْفِ شَهْرِ أَوْ عَشْرِ <sup>(5)</sup> أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَسَلِّنِي لِمَ ذَاكَ ؟ قَالَ : فَإِنِّي أَسْأَلُكَ .

قَالَ زَيْدٌ : لِكَيْ أَتَدَبَّرَهُ ، وَأَقِفَ <sup>(6)</sup> عَلَيْهِ .

(1) بهامش الأصل : «هو أبو مريم الحنفي، إياس بن ضبيح، بضاد معجمة، من قوم مسيلمة الكذاب من أتباع مسيلمة، ثم تاب الله عليه، ويقال : إنه قتل زيد بن الخطاب باليمامة رحمه الله. وأبى ذلك آخرون لأن أبا مريم قد ولاء عمر بعض ولاياته أهد وحرف الأعظمي أتباع إلى تباع وقرأ النص إلى رحمه الله».

(2) في (ج) : «بهذا».

(3) في ب : «داود بن الحصين، عن عبد الله بن عبد الرحمن».

(4) كتبت الفاء في الأصل بخط دقيق، وفي (ب) (ج) (د) (و) (م) : «قال».

(5) كتب فوقها في الأصل : «صبح»، و«ع»، وفي الهامش : «أو عشرين» «ع»، أو «عشر»، وعليها «صبح» و«ع» : لا بين وضاح. اختلف هذان الشخصان كما ترى، فهشام يروي عن ابن وضاح أو عشر، ويروي عن عبد الله عشرين، وهو وهم عنهما، والصواب أن رواية يحيى عشر، كما يقول أبو عمر. «ع» : «كلهم قال فيه عشرين أو نصف شهر»، وكذلك رواه ابن وهب وابن بكير وابن القاسم عن مالك، وأظن يحيى وهم في قوله أو عشر».

(6) في (ب) : «واقف» بضم الفاء.



## 4 - مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

542 - عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ، عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَهَا<sup>(1)</sup>، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَ نَبِيَهَا، فَكِدْتُ أَنْ أُعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَيْتُهُ<sup>(2)</sup> بِرِذَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ، عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتُ نَبِيَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْسِلْهُ، ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ<sup>(3)</sup>». فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ». ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ». فَقَرَأْتُهَا فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا<sup>(4)</sup> الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مِنْهُ<sup>(5)</sup> مَا تَيْسَّرَ».

543 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ، كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ».

544 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ الْحَارِثَ ابْنَ هِشَامٍ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي فِي مِثْلِ صَلَصلة<sup>(6)</sup> الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ، فَيُقْصَمُ<sup>(7)</sup> عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا، فَيَكَلِّمُنِي، فَأَعْيِي مَا يَقُولُ». قَالَتْ عَائِشَةُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ<sup>(8)</sup> عَلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ، فَيُقْصَمُ<sup>(9)</sup> عَنْهُ، وَإِنْ جَبِينُهُ لَيَتَفَصَّدُ<sup>(10)</sup> عَرَقًا.

(1) في (ب) و(ج): «أقرأها».

(2) بهامش الأصل: «قال أبو علي في البارع لببت فلانا مخفقا إذا جمعت ثيابه على صدره ونحوه، ثم جرته».

(3) في طبعة بشار: «اقرأ يا هشام».

(4) في (ج): «عاهدا».

(5) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش: «ما تيسر منه» وعليها «صح» و«ض». ولم ترد «عنه» في طبعة بشار.

(6) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/237: «صلصلة الجرس صوته».

(7) هكذا ضبطت في الأصل و(ب) بضم الياء وفتح الصاد، وفتح الياء وكسر الصاد معا. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/237: «يفصم عني أي ينزل».

(8) ضبطت في الأصل على أوجه: «ينزل» و«ينزل» و«ينزل» بضم الياء وتشديد الزاي المفتوحة. وفي (ب) بثلاثة «ينزل».

(9) هكذا ضبطت في الأصل و(ب) بضم الياء وفتح الصاد، وفتح الياء وكسر الصاد.

(10) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/237: «تفصد العروق والماء تفصداً: إذا سال».



545 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: أُنْزِلَتْ عَبَسَ وَتَوَلَّى فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمٍّ مَكْتُومٌ، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ اسْتَدْنِي، وَعِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ<sup>(1)</sup> مِنْ عَظَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُغْرِضُ عَنْهُ، وَيُقْبِلُ عَلَى الْآخَرِ وَيَقُولُ: «يَا أَبَا<sup>(2)</sup> فُلَانٍ، هَلْ تَرَى بِمَا أَقُولُ بِأَسَاءَ»، فَيَقُولُ: لَا وَالِدُمَاءِ<sup>(3)</sup> مَا أَرَى بِمَا تَقُولُ بِأَسَاءَ، فَأُنْزِلَتْ ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾<sup>(4)</sup> [عبس 1 - 2].

546 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ عُمَرُ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ. فَقَالَ عُمَرُ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا<sup>(5)</sup> عُمَرُ، نَزَرْتُ<sup>(6)</sup> رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ، قَالَ عُمَرُ: فَحَرَكْتُ بَعِيرِي، حَتَّى إِذَا كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَمَا نَشِيتُ<sup>(7)</sup> أَنْ سَمِعْتُ صَارِحًا يَصْرُخُ بِي، قَالَ<sup>(8)</sup> فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ<sup>(9)</sup> فِي قُرْآنٍ،

(1) بهامش الأصل: «جاء» يقال: إنه أبي بن خلف، ويقال أمية بن خلف، وذكر ابن إسحاق أنه الوليد بن المغيرة، وقيل عنه أو شبة بن ربيعة.

(2) رُصِيت في الأصل و(ج): «يا يا فلان».

(3) ضبطت في الأصل يضم الدال المشددة وكسرها معا. وفي الهامش: «يضم الدال محمد بن وضاح» من قال الدماء بالرفع فيريد الأنصاب، ومن قال الدماء بالكسر فيريد ذبح الجزور للأنصاب. وبهامش (د): «الدماء أصلحه ابن وضاح».

قال عبد الملك بن حبيب في تفسير غريب الموطأ 269/1: «منهم من يرويه: «لا والدماء» بكسر الدال على معنى جماع الدم. ومنهم من يقول: «لا والدمى» برفع الدال على معنى جماع الدمية وهي النمل، وأما كان مشركا فكان يحلف بأيمان أهل الشرك».

(4) في (ج) زيادة: «وما يدريك لعله يزكى».

(5) كتب فوقها في الأصل «خ»، وكتب فوق عين «ع»: «عمر» صح، وفي (ب) و(ج) و(د) و(ش): «عمره فقط دون «يا»

(6) كتب بهامش الأصل: «نزلت» بالتخفيف وكتب عليها «معا». قال ابن وهب: معنى نزلت أكرهته، إذا أتيت من المسألة بما يكره، قال ابن

حبيب عن مالك، معنى نزلت... والمعاني متقاربة. من كتاب نواذر الأصمعي، ما أفادني الشيخ... قد نكد فلان فلانا وقد نرره فهو ينكده نكدا، وينرره ينكد وحتى ينزر، وحتى ينكد. «ع»: سئل أبو ذر سنة... من لقيته فما قرأته... بالتخفيف نزلت حفيها - وأنشد فيه ثعلب.

فخذ عفو من أمالك لا تنزرنه فبعثد لموع الكند رنن المشارب

ويقال للرجل الذي لا يعطي في... مسألة: ما يعطي فلان حتى ينزر. الهروي: عن نزلت أيعفف أم ينفل فقال: قد سألت عنه أربعين...

كذا وقع نزلت مشددا والمعروف فيه عند أهل اللسان وانظر ما حكى في الدودي. ولم يقرأ الأعظمي هذا النص

«سئل عبد الملك بن حبيب عن شرح قول عمر هذا فقال: معناه ألححت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام» انظر غريب الموطأ: 269/1.

(7) بهامش الأصل: «وقولهم لم أنشب أن كان كذا وكذا، أي لم أتعلق بشيء حتى كان كذا وكذا». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 239/1.

(8) في (ج): «يصرخ بي فقلت».

(9) كتبت فوق «نزل» بالفتح «صح»، وكتب فوق «نزل» بالتشديد والبناء «جهول» «صح» أيضا.



قَالَ : فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ قَالَ <sup>(1)</sup> «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ، لَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ». ثُمَّ قَرَأَ : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ <sup>(2)</sup>. [الفتح : 1].

547 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «يُخْرَجُ فِيكُمْ قَوْمٌ، يَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، أَوْ صِيَامَكُمْ <sup>(3)</sup> مَعَ صِيَامِهِمْ، أَوْ أَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَلَا <sup>(4)</sup> يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الَّذِينَ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، تَنْظُرُ فِي النُّصْلِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، وَتَنْظُرُ فِي الْقِدْحِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، وَتَنْظُرُ فِي الرِّيشِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، وَتَسْمَرُ فِي الْفُوقِ».

548 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ مَكَثَ عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثَمَانِي <sup>(5)</sup> سَنِينَ يَتَعَلَّمُهَا.

## 5 - مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

549 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ أَنَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق : 1] فَسَجَدَ فِيهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ <sup>(6)</sup> أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ فِيهَا.

550 - مَالِك، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ <sup>(7)</sup>، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ سُورَةَ الْحَجِّ فَسَجَدَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ <sup>(8)</sup>، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ هَذِهِ السُّورَةُ فَضَّلْتُ بِسَجْدَتَيْنِ.

(1) كتب فوقها في الأصل «صبح»، وفي الهامش : «فقال»، وكتب عليها «صبح» و«مساء».

(2) بهامش الأصل : «كان هذا يوم الحذبية».

(3) كتب فوق ألف «أو صيامكم» و«أو أعمالكم» «صبح»، وفي الهامش : «ألف لعبيد الله، كذا قال ابن عتاب». وفي أصل ابن سهل بلا «أو».

(4) ضبطت في الأصل بالغاء والواو معاً.

(5) في (ب) و(ج) و(ش) : «ثمان».

(6) كتب بهامش الأصل : «يعني من الصلاة»، وكانت صلاة العشاء.

(7) في الأصل : «حج» : «عبد الله»، وفي (ج) : «مولى عبد الله بن عمر».

(8) كتب فوقها في الأصل «صبح»، وبهامش : «وهو قول أبي «ح» و«ش» و«ب» قال ابن وهب، وابن خبيب».

551 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ <sup>(1)</sup> يَسْجُدُ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ.

552 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ بِالنَّجْمِ <sup>(2)</sup> إِذَا هَوَى، فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ بِسُورَةِ أُخْرَى <sup>(3)</sup>.

553 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ سَجْدَةَ <sup>(4)</sup> وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَتَزَلَّ <sup>(5)</sup> فَسَجَدَ، وَسَجَدْنَا <sup>(6)</sup> مَعَهُ، <sup>(7)</sup> ثُمَّ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْآخِرَى، فَتَهَيَّأَ النَّاسُ لِلْسُجُودِ، فَقَالَ <sup>(8)</sup> عَلَى رَسُولِكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْتُبْهَا عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ تَشَاءَ. فَلَمْ يَسْجُدْ، وَمَنْعَهُمْ أَنْ يَسْجُدُوا <sup>(9)</sup>.

554 - قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى أَنْ يَتَزَلَّ الْإِمَامُ إِذَا قَرَأَ السَّجْدَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَيَسْجُدَ.

555 - قَالَ يَحْيَى <sup>(10)</sup> قَالَ مَالِك: الْأَمْرُ عِنْدَنَا <sup>(11)</sup>، أَنَّ غَزَائِمَ سُجُودِ الْقُرْآنِ إِحْدَى <sup>(12)</sup> عَشْرَةَ سَجْدَةً، لَيْسَ فِي الْمَقْصَلِ مِنْهَا شَيْءٌ <sup>(13)</sup>.

(1) بهامش الأصل: «عن أبي هريرة ابن القاسم وغيره». وفي (ش) و (م): «سجد».

(2) بهامش الأصل: «والنجم»، وعليها «ج».

(3) بهامش الأصل: «هي إذا رزقت». قال القاضي عياض مشارق الأنوار 332/2: «من ذلك في الموطأ سوى ما دخل في تراجم الحروف في سجدة النجم عن الأعرج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كذا عند يحيى وجماعة غيره من رجال الموطأ، وفي كتاب ابن عتاب عن أبي القاسم الحافظ عن ابن المشاط الأعرج عن أبي هريرة أن عمر، وكذا عند مطرف وابن بكير».

(4) بهامش الأصل: «يعني سورة النحل».

(5) بهامش الأصل: «قال أشهب: فإن قرأها فليزل وليسجد».

(6) ضطت في الأصل بالواو والقاء معا، وعليها «صح». وفي هامش (ب): «فسجد الناس معه». وفي (ج) و (ش): «وسجد الناس معه». وفي هامش (ج): «وسجدنا»، وفوقها «ح».

و بهامش (م): «فسجد وسجد الناس معه لابن وضاح».

(7) بهامش الأصل: «وسجد الناس»، وهي أصوب، لأن عروة ولد في خلافة عثمان».

(8) بهامش (ج): «فقال عمر»، وفوقها «ح».

(9) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 208/2: «في الموطأ في سجود القرآن، عن عروة: إن عمر سجد وسجدنا معه، كذا لعبيد الله عن يحيى، وهو وهم، لأن عروة إنما ولد بعد موت عمر في خلافة عثمان، ورواه ابن وضاح وسجد الناس معه، وعند ابن بكير وسجدوا معه. إلا أنه يخرج قول عروة سجدنا معه يعني المسلمين لا نفسه».

(10) في (ج): «قال مَالِك». وبهامشها: «قال يحيى»، وفوقها: «ح».

(11) بهامش الأصل: «الجمع عليه عندنا كذا لابن القاسم وابن وهب وابن بكير والشافعي عن مَالِك».

(12) في (ب) و (ج): «إحدى عشرة».

(13) كتب في (ج) في نهاية الحديث: «من الحجرات إلى الناس، أي المفضل».



556 - قال يحيى<sup>(1)</sup> قال مالك : لا ينبغي لأحد أن يقرأ<sup>(2)</sup> من سجود القرآن شيئا بعد صلاة الصبح ولا بعد صلاة<sup>(3)</sup> العصر، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، والسجدة من الصلاة، فلا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة<sup>(4)</sup> في بينك الساعتين.

557 - قال يحيى : سئل<sup>(5)</sup> مالك عمّن<sup>(6)</sup> قرأ سجدة، وامرأة حائض تسمع، هل لها أن تسجد؟ قال مالك : لا يسجد الرجل ولا المرأة، إلا وهما طاهران.

558 - قال يحيى : سئل<sup>(7)</sup> مالك عن امرأة قرأت سجدة، ورجل معها يسمع، أعليه أن يسجد معها؟ قال مالك : ليس عليه أن يسجد معها، إنما تجب السجدة على القوم يكونون مع الرجل، يأتئون به، فيقرأ السجدة<sup>(8)</sup> فيسجدون معه، وليس على من سمع سجدة، من إنسان يقرأها<sup>(9)</sup> ليس له بإمام، أن يسجد تلك السجدة.

## 6 - ما جاء في قراءة قل هو الله أحد وتبارك<sup>(10)</sup>

559 - مالك، عن عبد الرحمن<sup>(11)</sup> بن عبد الله بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، أنه سمع رجلاً<sup>(12)</sup> يقرأ قل هو الله أحد يردّها، فلما أصبح غدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،

(1) في (ج) وقال مالك.

(2) في (ج) : «لأحد يقرأ».

(3) كتب فوق «صلاة» في الأصل «صبح».

(4) في (ب) و (ج) : «سجدة».

(5) في (ج) «وسئل».

(6) في (ج) : «عن من».

(7) في (ج) : «وسئل».

(8) كتب فوقها في الأصل «سجدة»، وعليها «صبح».

(9) في (ب) : «يقرأها».

(10) كتب بهامش الأصل : «الذي بيده الملك»، وعليها «ت» و «ع» و «صح». وفيه أيضا : «سقط عند بن أبي ثريد» وفي (ج) زيادة «الذي بيده».

الملك. وبهامش (د) : «الذي بيده الملك»، وعليها «لا بن ثابت».

(11) في هامش الأصل : «غلط في القعني فقال فيه» «عن مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن، كذلك مطرف، تابعهما على غلطهما أحمد

بن خالد فظنه عبد الله بن عبد الرحمن أبا طولة، وليس به».

(12) بهامش (ج) : «فتادة بن النعمان».

فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ<sup>(1)</sup> الرَّجُلُ يَتَقَالَّهَا<sup>(2)</sup>، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ».

560 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(3)</sup> بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ مَوْلَى آلِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ<sup>(4)</sup>، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: 1]. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَجَبَتْ». فَسَأَلْتُهُ مَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «الْجَنَّةُ». فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَذْهَبَ إِلَيْهِ فَأُبَشِّرَهُ، ثُمَّ فَرَّقْتُ أَنْ يَقُوتَنِي الْغَدَاءُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ<sup>(5)</sup>، فَأَثَرْتُ الْغَدَاءَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ فَوَجَدْتُهُ قَدْ ذَهَبَ<sup>(6)</sup>.

561 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: 1] ثَلَاثُ الْقُرْآنِ. وَأَنَّ «تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ» [الملك: 1] تُجَادِلُ عَنْ صَاحِبِهَا<sup>(7)</sup>.

(1) في (ب): «وكان» و«كان» معا.

(2) في الأصل: «وكان الرجل يتقالها»، وكتب فوقها «صح معناه» وبالهامش: «الرجل: قتادة بن النعمان. أخو أبي سعيد الخزرجي لأمه، ذكره ابن وهب. اهـ».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/184: «وقوله كان الرجل يتقالها بتشديد التلام، كذا يحيى والقنعيني، أي يراها قليلا، وجاء هنا بهذه اللفظة بصيغة فاعل من الواحد، وقد رواه ابن بكير بتقلها بلامين بمعناه، وهو أوجه». وقال في موضع آخر 2/380: «وفي باب قراءة قل هو الله أحد عن أبي سعيد أنه سمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد، كذا عند يحيى والقنعيني ومن وافقهما من رواة الموطأ، وعند ابن بكير عند أبي سعيد أنه سمع رجلا، وهو الصواب، بدليل قوله: فلما أصبح غدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله كان الرجل يتقالها». (3) كتب فوقها في الأصل «صح».

(4) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/123: «وقال في الموطأ: مولى آل زيد بن الخطاب، كذا لكافة رواية الموطأ، وفي كتاب ابن المربط: مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب».

(5) سقطت عبارة مع رسول الله من طبعة الأعظمي، وهي واضحة في الأصل، و(ب).

(6) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/116: «وفي فضل قل هو الله أحد: مالك عن عبيد بن عبد الرحمن، كذا يحيى وجميعهم، إلا بعض رواية القنعيني فقال فيه: عن عبد الله بن عبد الرحمن وهو خطأ، وظنه أبا طوالة، والصواب عبيد الله بن عبد الرحمن». وقال في موضع آخر 2/123: «وقال في الموطأ: مولى آل زيد بن الخطاب كذا لكافة رواية الموطأ وفي كتاب ابن المربط مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب».

(7) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/380: «وفي حديث حميد قل هو الله أحد ثلاث القرآن كذا في أصول شيوخنا عن يحيى وكذا لابن بكير ورواه بعضهم عن يحيى تعدل ثلاث القرآن وهو آيين بدليل قوله في الحديث الآخر أنها تعدل ثلاث القرآن».



## 7 - مَا جَاءَ فِي ذِكْرِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى

562 - مَالِك، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فِي يَوْمٍ مِثْلَ مَرَّةٍ، كَانَتْ لَهُ عِدَّةُ عَشْرٍ<sup>(1)</sup> رِقَابٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِئَةٌ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتُ عَنْهُ مِئَةٌ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَمُوتَ»، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ، إِلَّا أَخَذَ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ<sup>(2)</sup>.

563 - مَالِك، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِثْلَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

564 - مَالِك، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ<sup>(3)</sup> مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ<sup>(4)</sup> دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ<sup>(5)</sup> ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَخَتَمَ الْمِئَةَ بِلا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عُفِرَتْ ذُنُوبُهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ.

565 - مَالِك، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ صِيَادٍ<sup>(6)</sup>، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ فِي الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ : إِنَّهَا قَوْلُ الْعَبْدِ : اللَّهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(1) في (ب) : «عشرة».

(2) قال أبو العباس الداني في الإيعاء 446/3 : «هذا الحديث مفرد عند يحيى بن يحيى ليس فيه ذكر التسبيح».

(3) بهامش الأصل : «اسمه حي وقيل : حوي، وقيل : حيي، ابن أبي عمير، المدحجي، وأخبر دهنه 9 - كذا - غيره، ولم يقرأ الأعظمي هذا النص». وانظر الجرح والتعديل 275/3.

(4) لم يثبت لفظ الله في (ش) و(م). وبهامش (د) : «الله»، و فوقها «خ». وحالف الأعظمي الأصل فأسقط اسم الجلالة.

(5) في (ب) : «كبر الله».

(6) قال ابن الحذاء في التعريف 511/3 رقم 486 : «روى مالك عن عمارة بن صياد، أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا أيوب الأنصاري أخبره في الصلوات فذكره... قال أبو جعفر : يكنى أبا أيوب، قال : وكان مالك بن أنس لا يقدم عليه أحدا في الفضل... ومات عمارة بن عبد الله في خلافة مروان بن محمد، وكان من أصحاب سعيد بن المسيب».

566 - مَالِك، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ <sup>(1)</sup> قَالَ <sup>(2)</sup> : قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ <sup>(3)</sup> : أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ لَكُمْ <sup>(4)</sup> ، أَرْفَعُهَا <sup>(5)</sup> فِي دَرَجَاتِكُمْ ، وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِكِكُمْ ، وَخَيْرٌ لَكُمْ مِنْ إِعْطَاءِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ <sup>(6)</sup> ، وَخَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ ، فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ ، وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : ذِكْرُ اللَّهِ <sup>(7)</sup> .

قَالَ زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ : وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ : مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ مِنْ عَمَلٍ ، أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ، مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ .

567 - مَالِك، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى الزُّرْقِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ <sup>(8)</sup> ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا <sup>(9)</sup> يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ وَقَالَ : «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» . قَالَ رَجُلٌ <sup>(10)</sup> وَرَاءَهُ <sup>(11)</sup> رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ . فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ أَنْفًا ؟» فَقَالَ <sup>(12)</sup> الرَّجُلُ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعَةَ <sup>(13)</sup> وَثَلَاثِينَ <sup>(14)</sup> مَلَكًا يَتَنَدَّرُونَهَا ، أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا» <sup>(15)</sup> . أَوَّلًا <sup>(16)</sup> .

(1) قال ابن الحذاء في التعريف 166/2 رقم 139 : زياد بن أبي زياد مولى عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة.

(2) بهامش الأصل : «أنه» وعليها «ع» . وفي طبعة بشار «أنه قال» .

(3) كتب فوقها في (ج) بخط دقيق : «عمير بن قيس الأنصاري» .

(4) في (ج) ، وفي طبعة بشار : «خير أعمالكم» .

(5) ضبطت في الأصل بضم العين وكسرها معاً ، وفي الهامش : «وأرفعها» ، وعليها «ضع» . وفي (ج) بالكسر فقط .

(6) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 67/2 : «الورق بكسر الراء المال من الدراهم ، فإن كان من الحيوان فهو ورق فتح الراء» .

(7) بهامش الأصل : «قيل ولا الجهاد في سبيل الله» قال : ولا الجهاد في سبيل الله» .

(8) كتب فوقها في الأصل : «ع» ، وسقطت من (ش) .

(9) في الأصل : «كنت» ، وعليها ضمة . وبالهامش : «كنا» ، وعليها «ضع» .

(10) بهامش الأصل : «هذا الرجل هو رفاعه بن رافع سماء الترمذي إلا أنه قال فطس في الصلاة ، فقال : الحمد لله إلى آخر الكلام ، وكذا في النسائي» .

(11) في (ب) : «وراء» .

(12) في باقي النسخ المعتمدة : «قال الرجل» ، دون «ع» .

(13) كتب فوقها في الأصل : «ع» . وبالهامش : «بضعا» وعليها «صح» ، وفي (د) : «بضعة» ، وفوقها «صح ليحيى» .

(14) فمكدا ضبطت في الأصل .

(15) بهامش الأصل : «أيهم يصعد بها» ، وفيه أيضا : «يكتبها» وعليها «صح» لابن سهل . في (ب) : «يكتبها» يسكون الياء وبالهامش : «يكتبها» ، وعليها «طع» .

(16) كتب أمام «أولا» «أول» على أنها رواية ، وبهامش (د) : «يكتبها أول صح أيضا» .



## 8 - مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ

568 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَاد، عَنِ الْأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو<sup>(1)</sup> بِهَا، فَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي، شَفَاعَةً لَأُمْنِي فِي الْآخِرَةِ».

569 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ فَالِقَ الْإِصْبَاحِ، وَجَاعِلَ اللَّيْلِ سَكَنًا، وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا، أَفْضِلْ عَنِّي الدُّيْنَ، وَأَغْنِنِي مِنَ الْفَقْرِ، وَأَمْتِنْنِي بِسَمْعِي وَبَصَرِي، وَقُوَّتِي<sup>(2)</sup> فِي سَبِيلِكَ».

570 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَاد، عَنِ الْأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ إِذَا دَعَا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ<sup>(3)</sup>، فَإِنَّهُ لَا مُكْرَمَ لَهُ».

571 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، فَيَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي».

572 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ<sup>(4)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُنْزَلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ<sup>(5)</sup> الدُّنْيَا<sup>(6)</sup>، حِينَ يَبْقَى<sup>(7)</sup> ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي<sup>(8)</sup> فَأَسْتَجِيبَ<sup>(9)</sup> لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي<sup>(10)</sup> فَأُعْطِيَهُ<sup>(11)</sup>، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ<sup>(12)</sup> لَهُ».

(1) في (ب) «يدعوا».

(2) كتب فوقها «صح»، وبالهامش: «فقوتي» وعليها «صح» و «معاً». وفيه أيضاً: «يروي وقوتي، وقوتي»، وهو الأكثر عند الرواة.

(3) في (ب): «المسئلة».

(4) بهامش الأصل: «بن عبد الرحمن»، وعليها «صح»، و«معاً».

(5) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش: «سماء»، وعليها «ت» و «ح»، وهي رواية (م).

(6) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 243/1: «كذا الرواية، وهو الوجه والقياس، ورواه بعضهم: إلى سماء الدنيا فيكون على هذا من باب صلاة الأولى، ومسجد الجامع».

(7) بهامش الأصل: «حين يمضي ثلث الليل» وعند «ع»: حين يبقى.

(8) كتب فوقها في الأصل: «صح» و«ع».

(9) ضبطت في الأصل بالضم والفتح معاً.

(10) كتب فوقها في الأصل «ع».

(11) كتب فوقها في الأصل «ع».

(12) ضبطت في الأصل (ب) بفتح الراء وضمها، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي. وفي (ج) بفتحها فقط.

573 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّيمِيِّ، أَنَّ غَائِثَةَ<sup>(1)</sup> أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ : كُنْتُ نَائِمَةً إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَقَدْتُهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَسْتُهُ بِيَدِي، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُوَ سَاجِدٌ يَقُولُ : «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ».

574 - مَالِك، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كُرَيْزٍ<sup>(2)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»<sup>(3)</sup>.

575 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ، كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»<sup>(4)</sup>.

576 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ<sup>(5)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَقُولُ : «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قِيَامُ»<sup>(6)</sup> السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ

(1) قال أبو العباس الداني في الإنباء 143/4 : «هكذا قال فيه يحيى بن يحيى وجمهور رواة الموطأ أن غائشة»، وقال فيه معن : عن غائشة.

(2) ضبطت في الأصل (ج) بضم الكاف، وفتح الراء، وسكون الياء، وفتح الكاف، وكسر الراء وعليها «معا». وبالهامش : «ابن وضاح الفتح ورواية يحيى كُرَيْزٍ بالقسم، الصواب فتح الكاف». قال ابن الخداء في التعريف 174/2 رقم 144 : «طلحة بن عبد الله بن كُرَيْزٍ كان بالشام، توفي سنة ثمان عشرة ومئة فيما يقال».

(3) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 351/1 : «عامر بن كُرَيْزٍ، وابنه عبد الله بن عامر بن كُرَيْزٍ ومولاه أبو سعيد وبلت الحارث بن كُرَيْزٍ، هؤلاء بضم الكاف والتصغير والراء أولا والزاي آخر، وطلحة بن عبيد الله بن كُرَيْزٍ مثله، إلا أنه مكبر بفتح الكاف وكسر الراء، وكان بعض شيوخنا يقيده بقوله : التكبير مع التصغير، والتصغير مع التكبير. عبد الله مكبرا ابن عامر بن كُرَيْزٍ مصغرا، وعبيد الله مصغرا ابن كُرَيْزٍ مكبرا، لكن جاء من رواية عبد الله بن يحيى عن أبيه في الموطأ فيهما كُرَيْزٍ بالتصغير وهو خطأ، وبعضهم يقول التصغير في قریش، والتكبير في خزاعة».

(4) قال أبو العباس الداني في الإنباء 449/4 : «وعند يحيى بن يحيى وغيره حديث ابن عباس : كان يعلمهم هذا الدعاء، كما يعلمهم السورة من القرآن».

(5) قال ابن الخداء في التعريف 178/2 رقم 148 : «طاووس بن أبي حنيفة، واسم أبي حنيفة كيسان وهو طاووس اليماني ... توفي بمكة سنة ست ومئة، قبل التروية بيوم، وصلى عليه هشام بن عبد الملك وهو ابن بضع وستين سنة».

(6) ضبطت في الأصل (ب) بفتح القاف وكسرها معا، وبالهامش : «ع : قيام لابن وضاح، وقيام لعبيد الله».



وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفُ لِي مَا قَدَّمْتُ وَآخَرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ.

577 - مالك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِي بَنِي مُعَاوِيَةَ، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: هَلْ تَذَرُونَ أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَسْجِدِكُمْ هَذَا؟<sup>(2)</sup>، فَقُلْتُ لَهُ: نَعَمْ، وَأَشْرَفْتُ<sup>(3)</sup> إِلَى نَاحِيَةٍ مِنْهُ، فَقَالَ لِي: هَلْ تَذَرِي مَا الثَّلَاثُ الَّتِي دَعَا بِهِنَ فِيهِ<sup>(4)</sup>، فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي بِهِنَ<sup>(5)</sup>، فَقُلْتُ: دَعَا بِأَنْ لَا يُظْهَرَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يُهْلِكَهُمْ بِالسِّنِينَ، فَأَعْطِيَهُمَا، وَدَعَا بِأَنْ لَا يَجْعَلَ بِأَسْمِهِمْ بَيْنَهُمْ فَمَنْعَهَا، قَالَ: صَدَقْتَ.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَلَنْ يَزَالَ الْهَرَجُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(6)</sup>.

(1) بهامش الأصل: «عن عتيك بن الحارث بن عتيك» وكتب «وقها» «ع» و«ح». كان محمد بن وضاح رحمه الله يقول في إسناده هذا الحديث: مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك قال: جاءنا عبد الله بن عمر، قال ابن وضاح على أنه قد روي نحو هذا عن مطرف بن عبد الله، ورواه القعني وموسى بن أعين التنيسي عن مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر، عن جابر بن عتيك. قال: فأولى هذه الزيادة بالصواب ما رواه يحيى، وتابعه على ذلك ابن وهب، وأبو مصعب وابن بكير. وقال البخاري: عبد الله بن عبد الله بن جابر سمع ابن عمر، وأنس بن مالك. قاله عبد الله بن عمر وابن أبي الزناد، وتابع يحيى على روايته: معن، وابن بكير، والقعني من رواية إسماعيل القاضي، وإسحاق بن الحسن الحربي، وابن القاسم من رواية الحارث بن مسكين، ومحمد بن خالد بن عتمة «ع» في التقصي: هو خلاف الاسماء الذي ذكر في كتاب الجنازة، وجعله ابن وضاح عن يحيى عن مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر، عن عتيك بن الحارث بن عتيك فأخطأه على يحيى، وغرته في ذلك روايته عن سحنون عن ابن القاسم عن مالك، كذلك من خط «ع» نقلته. و بهامش (م): «عن عتيك بن الحارث بن عتيك هذه الزيادة لحمد، وليست بصحيحة».

(2) بهامش الأصل: «له» وعليها «ح»، كذا في باقي النسخ و بهامش (ب): «له»، وعليها: «ح» و«ب».

(3) بهامش الأصل: «رسول الله»، وعليها رمز «ح».

(4) في (ج) زيادة: «فولا تضن علي قال: فقلت...».

(5) قال أبو العباس الداني في الإجماع 489/2: «الحديث عند يحيى بن يحيى لعبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن ابن عمر، وقال البخاري: سمع منه، وأدخل ابن وضاح بينهما عتيك بن الحارث بن عتيك فغلط، وهي رواية مطرف عن مالك، ومنهم من أدخل بينهما جابر بن عتيك، وقال الدارقطني: الأول أصح». وقال في 376/4: «وهو عند يحيى ومن تابعه لابن عمر وحده، ليس فيه ذكر جابر، والمسؤول هناك هو عبد الله بن عبد الله بن جابر، وقوله مرسل».

وقال ابن الخداء التعريف في 364/2: «روى مالك عن عبد الله بن جابر بن عتيك عن جابر بن عتيك أنه قال: جاءنا عبد الله بن عمر في بني معاوية من قرى الأنصار فقال: هل تدري أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مسجدكم هذا؟ فقلت: نعم، فذكر الحديث. ثم قال: هكذا رواه أكثر أصحاب مالك، ورواه ابن بكير، ويحيى عن مالك فقال: «عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك قال: جاءنا عبد الله بن عمر، زرواه ابن القاسم عن مالك فقال: «عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك بن الحارث قال: جاءنا عبد الله بن عمر. والصحيح ما روى أكثر أصحاب مالك فالراوي للحديث، والم شاهد للقصة هو جابر بن عتيك والله أعلم».

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 334/1: «وفي باب الدعاء عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، رواه ابن وضاح أنه قال: جاءنا عبد الله بن عمر، كذا رواه يحيى، وابن بكير، وأبو مصعب، وابن وهب، ومعن، والقعني على اختلاف عته، وكذلك عن ابن



578 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو<sup>(11)</sup> إِلَّا كَانَ بَيْنَ إِحْدَى فَلَاتٍ، إِمَّا أَنْ يُسْتَجَابَ لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُدْخَرَ<sup>(12)</sup> لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ.

## 9 - الْعَمَلُ فِي الدُّعَاءِ

579 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَنَا أَدْعُو<sup>(13)</sup> وَأُشِيرُ بِأَصْبَعَيْنِ<sup>(14)</sup>، أَصْبَعٍ مِنْ كُلِّ يَدٍ، فَتَهَانِي.

580 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِنْ الرَّجُلُ لَيَرْفَعُ بِدُعَاءٍ وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَالَ بِيَدَيْهِ نَحْوَ السَّمَاءِ، فَرَفَعَهُمَا.

581 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 90] فِي الدُّعَاءِ.

582 - قَالَ يَحْيَى<sup>(15)</sup> سَمِعْتُ مَالِكََ عَنِ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ فِيهَا<sup>(16)</sup>.

583 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَإِذَا أَرَدْتُ<sup>(17)</sup> فِي النَّاسِ فِتْنَةً فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُفْتُونٍ<sup>(18)</sup>».

= القاسم، وعند مطرف، والقعقبي في رواية عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، ورواه ابن وضاح، عن سحنون، عن ابن القاسم عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عتيك بن الحارث بن عتيك، وكذا رواه ابن وضاح عن يحيى، وأراه من إصلاحه قال أبو عمر، وقد أخطأ فيه على يحيى، والصحيح ما تقدم ليحيى ومن وافقه.

(1) كتب فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش: «الله» وعليها «خ» وفي (ب) «يدعوا».

(2) قسّطت بالتشديد والتخفيف معاً، وأثبت الأعظمي التشديد فقط.

(3) في (ب) «أدعوا».

(4) هكذا في الأصل، وفي (ب): «بأصبعين» بكسر الألف، وسكون الصاد، وفتح الباء.

(5) في (ج): «قال سئل»، وفي (ب): «وسئل».

(6) قال أبو العباس الداني في الإيعاء 392/5: «هذا مزيد ليس عند يحيى بن يحيى إلا قول مَالِك لا غير، قال: سئل مَالِك عن الدعاء في الصلاة المكتوبة».

(7) كتب فوقها في الأصل «صح» وبالهامش: «أردت» وعليها «ح» و«صح» وهو ما في (د) و(ش) و(م)، وبالهامش (م): «ولا بن بكير: أردت».

(8) قال أبو العباس الداني في الإيعاء: 370/5: «هذا الحديث عند يحيى بن يحيى وطائفة من مرسل مَالِك».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 257/1: «وقوله: وإذا أردت بالناس فتنة، كذا ليحيى عند أكثر شيوخنا، ورواه القاضي الباجي، وبعضهم عنه أردت بتقديم الراء، وهي رواية ابن بكير». وقال في موضع آخر 264/1: «وقوله وإذا أردت بالناس فتنة، كذا عندنا ليحيى وعند ابن بكير ومطرف أردت وكذا رواه الباجي».



584 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ<sup>(1)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ، إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهِمْ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا».

585 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَيْمَةِ الْمُتَّقِينَ.

586 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَقُومُ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فَيَقُولُ: نَامَتِ الْعُيُونُ، وَغَارَتِ النُّجُومُ، وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ.

## 10 - النُّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ

587 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَابِجِيِّ<sup>(2)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارَنَهَا، فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا ذَنَبَ لِلْغُرُوبِ قَارَنَهَا، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا». وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ<sup>(3)</sup>.

588 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ، حَتَّى تَبْرُرَ<sup>(4)</sup>، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ».

589 - مَالِك، عَنْ الْعَلَاءِ<sup>(5)</sup> بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَقَامَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، ذَكَرْنَا تَعْجِيلَ الصَّلَاةِ أَوْ ذَكَرَهَا، قَالَ<sup>(6)</sup> سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(1) بهامش الأصل: «روته طائفة من رواة الموطأ عن مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «ع».

(2) في هامش (ب): «الصواب فيه أبو عبد الله الصنابجي». وفي هامش (ج): «صوابه عن أبي عبد الله».

(3) قال أبو العباس الداني في الإجماع 18/5: «أخر بابه عند يحيى بن يحيى وهو مقدم عند غيره في جملة أبواب الصوت. هكذا قال يحيى وجمهور رواة الموطأ في هذين الحديثين عن عبد الله الصنابجي اسم لا كنية. وقال مطرف وطائفة: عن أبي عبد الله وهو الصواب. وهكذا جاء في عن يحيى وغيره في موضع ثالث من الموطأ، حيث ذكر قدومه المدينة في خلافة أبي بكر وصلاته المغرب معه في باب القراءة في المغرب». وانظر 302/5 و355/5.

(4) بهامش الأصل: «قوله حتى تبرر يعني مرتفعة مستقلة عن الأفق مبيضة، بدليل قوله في الجنازة: حتى ترتفع الشمس».

(5) رسمت في الأصل (ب): «العلبي».

(6) بهامش الأصل: «فقال»، وعليها «صح» و«ع» و«ثم قال» وعليها «ع» و«ه».

وَسَلَّمَ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَافِقِينَ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَافِقِينَ، يَجْلِسُ أَحَدُهُمْ حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتِ <sup>(1)</sup> الشَّمْسُ، وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ، أَوْ عَلَى قَرْنِ <sup>(2)</sup> الشَّيْطَانِ <sup>(3)</sup>، قَامَ فَتَقَرَّرَ أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا <sup>(4)</sup>».

590 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَتَحَرَّ <sup>(5)</sup> أَحَدُكُمْ فَيُصَلِّيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا».

591 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ <sup>(6)</sup>.

592 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: لَا تَحَرُّوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَطْلُعُ قَرْنَاهُ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَيَغْرُبَانِ مَعَ غُرُوبِهَا، وَكَانَ يَضْرِبُ النَّاسَ عَلَى <sup>(7)</sup> تِلْكَ الصَّلَاةِ <sup>(8)</sup>.

593 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَضْرِبُ الْمُتَكَذِّرَ فِي <sup>(9)</sup> الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ <sup>(10)</sup>.

كَمَلَ كِتَابُ الصَّلَاةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا <sup>(11)</sup>.

(1) في (ب) : «أصفرّت».

(2) كتب فوقها في الأصل «صبح»، وبالهامش: «قَرْنِي» وعليه «ع».

(3) في (ب) : «شيطان».

(4) قال أبو العباس الداني في الإيماء 85/2 : «باب تأخر عند يحيى بن يحيى، وتقدم عند سائر الرواة، وهو من أحاديث الوقت».

(5) كتب فوقها في الأصل «صبح»، وفي الهامش: «يتحرى»، وفوقها «صبح».

(6) قال أبو العباس الداني في الإيماء 407/3 : «تأخر عند يحيى بن يحيى وتقدم لغيره». واحتج به مالك مرسلاً في باب سجود القرآن».

(7) كتب فوقها في الأصل «صبح»، وبالهامش: «عن»، وعليها «عه». وهي رواية (ش).

(8) في (ج) : «يضرب الناس عن الصلاة في تلك الساعات».

(9) في (ب) : «على».

(10) قال القاضي عياض مشارق الأنوار 85/2 : «وقوله عن عمر، وكان يضرب الناس عن تلك الصلاة، يعني بعد العصر، كذا ليحيى ومن وافقه، أي على تلك الصلاة ومن أجلها، وكذا رواه ابن بكير، على، وكذا سمعناه على ابن حمدان في موطأ يحيى، وكذا ذكرهما الباجي».

(11) في (ج) : «ثم كتاب الصلاة بحمد الله وعونه». وفي (ب) : «بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا». وفي (د) : «ثم كتاب الصلاة الثاني بحمد الله وحسن عونه بثلوه كتاب الزكاة».



## 15 - كتاب الجنائز<sup>(1)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله

### 1 - غَسْلُ<sup>(2)</sup> الْمَيِّتِ<sup>(3)</sup>

594 - مَالِكٌ<sup>(4)</sup>، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسِّلَ فِي قَمِيصٍ<sup>(5)</sup>.

595 - مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السُّخْتِيَانِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ غَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ<sup>(6)</sup> أَنَّهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُوْفِّيتِ ابْنَتُهُ<sup>(7)</sup> فَقَالَ : «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا،

(1) وضع كتاب الجنائز بتمامه في (ب) بين «الدفن في قبر واحد» من كتاب الجهاد، وبداية «كتاب الضحايا»، كما وضع متأخرا في (ج)، حيث وضع بعد كتاب الزكاة وفي آخره : «ثم كتاب الزكاة والحمد لله كثيرا يتلوه كتاب الجنائز» ومثله في (د) وفي آخره : «ثم جميع كتاب الزكاة بحمد الله وحسن عونه وصلى الله على محمد وآله يتلوه كتاب الجنائز».

(2) كتب في الأصل بجانب «غسل» : «ما جاء في»، وضبطت عين «غسل» بالفتح، وكتب فوقها «صح». وضبطها الأعظمي بالضم خلافا للأصل. وفي (ج) : «في غسل الميت»، وفي (ب) : «ما جاء في غسل الميت». وبهامش (د) : «ما جاء في غسل الميت» عليها «لا بن سكرة وابن ثابت».

(3) في (ج) : «ما جاء في غسل الميت».

(4) كتب فوق مالك في الأصل «بن أنس» بخط دقيق.

(5) قال ابن عبد البر في التمهيد 2/158 : «هكذا رواه سائر رواة الموطأ مرسلًا إلا سعيد بن عفير فإنه جعله عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة، فإن صححت روايته فهو متصل، والحكم عندي فيه أنه مرسل عند مالك لرواية الجماعة له عن مالك كذلك، إلا أنه حديث مشهور عند أهل السير والمغازي وسائر العلماء، وقد روي مسندا من حديث عائشة من وجه صحيح والحمد لله». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 3/334 : «وفي غسل الميت جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل في قميص كذا ليحيى والقضي وسائر أصحاب الموطأ مرسلًا. قال الجوهري : إلا ابن عفير فأسنده فقال : عن أبيه، عن عائشة. وقد رواه الضباع عن مالك فقال : عن جابر. وهو عن عائشة أصح».

(6) بهامش الأصل : «اسمها نسبية».

(7) بهامش الأصل : «هي زينب كذا في مسلم، وقيل إنها أم كلثوم، كذا في مسند الأوزاعي من رواية ابن الخداء عن أبيه».

قال ابن الخداء في التعريف 3/752 رقم 793 : «هذه هي زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم... قد بين ذلك في هذا الحديث جماعة» وبعد أن ساق حديث مسلم قال : «وهذا الحديث ترويه أم عطية واحتاج الناس إليها فيه... وأكثر ما يأتي من طريق ابن سيرين وأخته حفصة عن أم عطية، وقد قيل : إن التي غسلتها أم عطية هي أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم...».

أَوْخَمَسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ<sup>(1)</sup> بِمَاءٍ وَسِدْرٍ<sup>(2)</sup>، وَاجْعَلْنِي فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتُنْ فَأَذِنْتَنِي». قَالَتْ : فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذَنًا، فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ<sup>(3)</sup>، فَقَالَ : «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ». تَعْنِي بِحِقْوِهِ إِزَارَةً<sup>(4)</sup>.

596 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ : أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ امْرَأَةَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ حِينَ تُوُفِّيَ، ثُمَّ خَرَجَتْ فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ : إِنِّي ضَائِمَةٌ، وَإِنْ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبَرْدِ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غَسَلٍ؟ فَقَالُوا : لَا.

597 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَلَيْسَ مَعَهَا نِسَاءٌ يَغْسِلُهَا، وَلَا مِنْ ذَوِي الْمَحْرَمِ<sup>(5)</sup> أَحَدٌ يَلِي ذَلِكَ مِنْهَا، وَلَا زَوْجٌ يَلِي ذَلِكَ مِنْهَا، يُمَمَّتْ فَمَسَحَ بِوَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا مِنَ الصَّعِيدِ. قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ<sup>(6)</sup> : وَإِذَا هَلَكَ الرَّجُلُ، وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ إِلَّا نِسَاءٌ،<sup>(7)</sup> يُمَمُّهُ أَيْضًا.

598 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ : وَلَيْسَ لِيَغْسِلَ الْمَيِّتَ عِنْدَنَا شَيْءٌ<sup>(8)</sup> مَوْصُوفٌ، وَلَيْسَ لِذَلِكَ صِفَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَلَكِنْ<sup>(9)</sup> يُغْسَلُ فَيُظَهَرُ.

## 2 - مَا جَاءَ فِي كَفْنِ الْمَيِّتِ<sup>(10)</sup>

599 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ<sup>(11)</sup> سَحُولِيَّةٍ<sup>(12)</sup>، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ<sup>(13)</sup>.

(1) هامش الأصل : «أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ» سقط ليحيى، وهو ما اعتد عليه.

(2) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 247/1 : «السدر ورق النبق، وهو على ثلاثة أنواع : ما كان فيه على الماء قبل له غفري وغفري، وما كان منه يربا قبل له : ضال. وما توسط بينهما قبل له : أشكل، لأنه لم يستحق أن يسمى غفريا ولا ضالا، وأشكل أمره».

(3) ضبطت في الأصل بفتح الحاء وكسرها معا، واكتفى الأعظمي بالثبات الفتح فقط. والحق الإزار، وأصله الخصر... وهذيل نقول حقه - بكسر الحاء - انظر التعليق على الموطأ 247/1.

(4) قال أبو العباس الداني في الإيعاء 305/4 : سقط ليحيى بن يحيى من متن هذا الحديث «إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ»، وثبتت هذه الزيادة لسائر الرواة، ولغير مالك فيه زيادات.

(5) بهامش الأصل : «أغارم» وعليها «صح» وهي رواية (ج).

(6) في (ب) : «قال مالك».

(7) كتب عليها في الأصل «صح»، وعليها «ج».

(8) كتب عليها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «حده»، وعليها «ع» و«صح».

(9) في (ج) : «ولاكن».

(10) في (د) : «في كفن الميت» وبالهامش : «ما جاء»، وعليها «صح»، وفوقها «لا ابن مسكوة وابن ثابت».

(11) كتب فوق «بيض» في (ج) بخط مغاير : «من قطن».

(12) نقل الجوهري في مسند الموطأ 567 : قول اليربوعي : قال لنا ابن كثير : سحول قرية باليمن، قال ابن وهب : هو قطن ليس بالجيدة. وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 247/1.

(13) بهامش الأصل : «قوله ليس فيها قميص ولا عمامة من قول هشام، ليس لعائشة» لابن وضاح.





### 3 - الْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ<sup>(1)</sup>

603 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَالْخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرًّا، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.

604 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَتَقَدَّمُ<sup>(2)</sup> النَّاسَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ، فِي جَنَازَةِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ.

605 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ<sup>(3)</sup> : مَا رَأَيْتُ أَبِي قَطُّ فِي جَنَازَةٍ<sup>(4)</sup> إِلَّا أَمَامَهَا، قَالَ : ثُمَّ يَأْتِي الْبَقِيعَ فَيَجْلِسُ حَتَّى يَمُرُّوا عَلَيْهِ.

606 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ : الْمَشْيُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ مِنْ حَظِّ السُّنَّةِ<sup>(5)</sup>.

### 4 - النَّهْيُ عَنْ أَنْ تُتَّبَعَ<sup>(6)</sup> الْجَنَازَةُ بِالنَّارِ<sup>(7)</sup>

607 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ،<sup>(8)</sup> أَنَّهَا قَالَتْ لِأَهْلِهَا : أَجْمِرُوا<sup>(9)</sup> نِيَابِي إِذَا مِتُّ، ثُمَّ خَطُّونِي، وَلَا تَذَرُونِي<sup>(10)</sup> عَلَى كَفَنِي جَنَاطًا،<sup>(11)</sup> وَلَا تُتَّبِعُونِي<sup>(12)</sup> بِنَارٍ.

(1) ضبطت في الأصل بفتح الجيم وكسرها معاً، وفي (ش) : «المشي أمام الجنائز».

(2) في (ب) : «يقدم» بضم الياء وفتحها معاً، وفي (ج) : بفتح الياء وسكون القاف، وضم الدال؛ وضم الياء وفتح القاف، وضم الدال المشددة.

(3) في (ج) و(د) و(ش) : «أنه قال».

(4) في (ب) : «في جنازة عشي»، وفي (ج) : «يمشي في جنازة».

(5) بهامش الأصل : «الثوري وأبو حنيفة يقولان : المشي خلفها أفضل، وهو قول علي».

(6) ضبطت في الأصل بسكون التاء، وفتحها مع التشديد.

(7) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفوقها «بنار»، وعليها «صح» أيضاً، وفي (م) : «بالنار»، وفي باقي النسخ : «بنار».

(8) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 335/2 : «قوي النهي عن أن تتبع الجنائز بنار : هشام ابن عروة عن أسماء، كذا عند جميعهم، وفي كتاب القاضي التميمي : عن أبيه عن أسماء».

(9) كتب فوقها في الأصل «صح». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 253/1 : «أجمرت الثوب إجماراً، وجمعته تجميراً : إذا بخرتها بالجمر».

(10) ضبطت في الأصل بفتح التاء وضم الدال وضم الراء المشددة، وفتح التاء وسكون الراء وضم الراء المخففة معاً.

(11) ضبطت في الأصل و(ب) و(ج) بضم الخاء وكسرها معاً، وفيها : «وَلَا تَذَرُونَا جَنَاطًا عَلَى كَفَنِي».

(12) ضبطت في الأصل بسكون التاء، وفتحها مع التشديد.



608 - مَالِك، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُتَّبَعَ (1) بَعْدَ مَوْتِهِ بِشَارٍ.  
قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَكْرَهُ ذَلِكَ.

## 5 - مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَائِزِ (2)

609 - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَى النَّجَاشِيَّ لِلنَّاسِ، فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

610 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْتِفٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّ مِسْكِينَةَ (4) مَرَضَتْ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَرَضِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُ الْمَسَاكِينَ وَيَسْأَلُ (5) عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا مَاتَتْ فَأَذِنُونِي بِهَا». فَأُخْرِجَ (6) بِجَنَازَتِهَا (7) لَيْلًا، فَكَرِهُوا أَنْ يُوقِفُوا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ (8) أَخْبَرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا (9)، فَقَالَ : «أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤَذِّنُونِي بِهَا؟». فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ لَيْلًا وَنُوقِظَكَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى صَفَّ بِالنَّاسِ عَلَى قَبْرِهَا، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ (10).

(1) ضبطت في الأصل بالتشديد، وعليه «صح». وفي (ب) و(ج) : «يتبع» بالتخفيف والتشديد معاً.

(2) في (ب) «في التكبير على الجنائز» وفي (ج) و(د) و(ش) و(م) : «التكبير على الجنائز».

(3) كتب فوقها في الأصل «ع» أي أن «عن رسول الله» رواية.

(4) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح هذه المسكينة كانت مولاة لزيد بن ثابت وكانت سوداء وكانت تقم مصلى رسول الله». وهو ما بهامش (م).

(5) هكذا ضبطت في الأصل و(ج).

(6) رسم فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «فخرج» وعليها معاً «صح». وفي (ب) و(ش) : «فخرج»، وفي (د) «فأخرج» وبالهامش : «فخرج»، وعليها «صح». وبه أيضاً : «فأخرج، ليحس وخرج بإصلاح لابن وضاح».

(7) في (ج) : «فخرجوا بجنازتها». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/254 : قوله : «فأخرج بجنازتها» كذا الرواية، وكان الوجه : «فخرج» لأن النحويين لا يجيزون اجتماع الهمزة والباء في نقل الفعل». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 1/232 : «في الموطأ في حديث المسكينة : فخرج بجنازتها ليلًا، كذا في أكثر الموطآت، وكذا سمعناه من غير واحد في رواية يحيى بن يحيى وغيره من هذه الأصول وغيرها، وكان عند القاضي أبي عبد الله ابن حمدان، والفقهاء أبي محمد بن غلبان : فأخرج بجنازتها. ويقال : وجه هذا أيضاً : أن تكون الباء هنا مقحمة زائدة، كما قيل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك».

(8) في (ج) و(م) : «صلى الله عليه وسلم».

(9) هكذا ضبطت في الأصل و(ب).

(10) بهامش الأصل : «قال ابن نافع : قال مالك : وذلك الأمر عندما ما لم يرفع الجنائز، فإن لم يدرك تكبيراً دعا للميت».

611 - مَالِك، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ، عَنِ الرَّجُلِ يَذُرُكَ بَعْضَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجِنَازَةِ وَيُقُوهُ بَعْضُهُ<sup>(1)</sup> ؟  
فَقَالَ : يَقْضَى مَا قَاتَهُ مِنْ ذَلِكَ<sup>(2)</sup>.

## 6 - مَا يَقُولُ الْمُصَلِّي عَلَى الْجِنَازَةِ

612 - مَالِك، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ كَيْفَ يُصَلِّي<sup>(1)</sup> عَلَى  
الْجِنَازَةِ ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَا لَعَمْرُ اللَّهِ أَخْبَرُكَ، أَتَبِعُهَا مِنْ<sup>(2)</sup> أَهْلِهَا، فَإِذَا وَضِعَتْ كَبُرَتْ وَحَمِدَتْ اللَّهَ،  
وَصَلَّيْتُ عَلَى نَبِيِّهِ، ثُمَّ أَقُولُ<sup>(3)</sup> اللَّهُمَّ عَبْدُكَ<sup>(4)</sup>، وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ، كَانَ يَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْ  
مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ  
عَنْ<sup>(7)</sup> سَيِّئَاتِهِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ<sup>(8)</sup>.

613 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي  
هُرَيْرَةَ عَلَى صَبِيٍّ لَمْ يَعْمَلْ خَطِيئَةً قَطُّ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

614 - مَالِك، عَنْ تَائِفٍ<sup>(1)</sup>، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ.

\* قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 232/1 : «في الموطأ في حديث المسكينة : فخرج بجازتها ليلا، كذا في أكثر الموطأ، وكذا سمعناه من غير واحد في رواية يحيى بن يحيى وغيره من هذه الأصول وغيرها، وكان عند القاضي أبي عبد الله ابن حمدين، والفقهاء أبي محمد بن عثاب فأخرج بجازتها، ويقال وجه هذا أيضا أن تكون الباء هنا مقحمة زائدة كما قيل في قوله تعالى : «اقرأ باسم ربك».

(1) في (ب) : «بعضها».

(2) بهامش الأصل : «قال ابن القاسم : سألت مالكا عن هذا فقال : ليس عليه العمل».

(3) بهامش الأصل : «تصلي، وعليها «صح». وضبطت في الأصل و(ب) بضم التاء وفتح الصاد وتشديد اللام المكسورة، وضم الباء وفتح الصاد وكسر اللام المشددة معا، وعليها في (ب) : «ج»، وفي (ج) و(د) : «تصلي».

(4) في (ج) : «مع».

(5) في (ب) : «يقول».

(6) في (ب) : «عبدك».

(7) رسم فوقها في الأصل «صح»، وكتب فوقها «عنه»، وعليها «ع». وفيه أيضا : «فتجاوز عنه اللهم»، وفوقها «ح».

(8) في (ب) : «من بعده».

(9) في (ب) : «تألف بن عبد الله»، وعليها صبة.



## 7 - الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ <sup>(1)</sup> بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ <sup>(2)</sup>

615 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ <sup>(3)</sup>، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ <sup>(4)</sup> تُوُفِّيَتْ، وَطَارِقُ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ <sup>(5)</sup>، فَأَتَى <sup>(6)</sup> بِجَنَازَتِهَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَوَضِعَتْ بِالْبُقْعِ، قَالَ : وَكَانَ طَارِقُ يُغَلِّسُ بِالصُّبْحِ. قَالَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ : فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ لِأَهْلِهَا : إِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الْآنَ، وَإِمَّا أَنْ تَتْرَكُوهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ.

616 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : يُصَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ إِذَا صَلَّيْنَا لَوَقْتَيْهِمَا <sup>(7)</sup>.

## 8 - الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ فِي الْمَسْجِدِ

617 - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ <sup>(8)</sup>، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ <sup>(9)</sup>، أَنَّهَا أَمَرَتْ أَنْ يُعْمَرَ عَلَيْهَا بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِي الْمَسْجِدِ، حِينَ مَاتَ لِيَدْعُو لَهُ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : مَا أَسْرَعَ <sup>(10)</sup> النَّاسُ <sup>(11)</sup>، مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سُهَيْلٍ <sup>(12)</sup> بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

(1) بهامش (ب) : «في هذا الباب واللذين بعده الحسرة، وعليها هـ».

(2) عند بشار : «الصلوة على الجنائز بعد العصر، وبعد الصبح». وذكر أن في نسخة أخرى بعد الصبح إلى الإسفار، وبعد العصر إلى الإصفرار.

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 230/2 رقم 199 : «محمد بن أبي حرملة، مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب بن عبد العزى، مدني... كتبه أبو عبد الله، وكان كاتباً لسلیمان بن يسار، إذ كان بالسوق، وتوفي في أول خلافة أبي جعفر».

(4) قال ابن الخذاء في التعريف 752/3 رقم 794 : «زينب بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، كان اسمها برة، فسمّاها رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب».

(5) قال ابن الخذاء في التعريف 182/2 رقم 151 : «هو طارق بن عمرو مولى عثمان بن عفان، وكان أمير المدينة في زمن عبد الملك بن مروان، وهو الذي قدم على الحجاج بالمد من الشام في حين قتال ابن الزبير، قدم في أربعة آلاف فارس».

(6) في (ب) : «فأوتي».

(7) في (ج) : «لوقتيهما».

(8) بهامش الأصل : «عن أبي سلمة كذا يتصل». قال ابن الخذاء في التعريف 578/3 رقم 549 : «سالم مولى عمر بن عبد الله بن عمر التميمي... قال البخاري : سالم بن أبي أمية أبو النضر مولى عمر بن حميد الله، مدني، تيممي، قرشي، سمع أبا سلمة ويسر بن سعد، سمع منه مالك والثوري. ويقال : إنه أيضا : سالم بن أبي أمية، توفي سنة ثلاثين ومئة. وقال غيره : في خلافة مروان بن محمد... مثل سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر فقال : ثقة».

(9) لم ترد التصلية في هذا الموضع في الأصل، ووردت في (ب) و(ج)، وزيدت في طبعة الأعظمي خلافا للأصل.

(10) في (ب) : «ما أسرع» بالصاد.

(11) كتب فوقها في الأصل «صح». وبالهامش : «قال مالك : ومعنى قولها ما أسرع الناس، أي ما أسرع ما نسوا» وقال ابن وهب : ما أسرعهم إلى الطعن والعيب. وقال مالك : أصبح وقد جاء عنها نساء».

(12) بهامش الأصل : «هو سهيل بن وهب، قرشي، فهري، بديري، وأمه دعد بنت أسد، توفي سنة تسع».

618 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الْمَسْجِدِ<sup>(1)</sup>.

## 9 - جَامِعُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ<sup>(2)</sup>

619 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْجَنَائِزِ<sup>(3)</sup> بِالْمَدِينَةِ، الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ<sup>(4)</sup>، فَيَجْعَلُونَ الرِّجَالُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ، وَالنِّسَاءُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ<sup>(5)</sup>.

620 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَائِزِ، يُسَلِّمُ حَتَّى يُسْمِعَ مَنْ يَلِيهِ.

621 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : لَا يُصَلِّي<sup>(6)</sup> الرَّجُلُ عَلَى الْجَنَازَةِ إِلَّا وَهُوَ

طَاهِرٌ.

622 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ<sup>(7)</sup> مَالِكًا يَقُولُ : لَمْ أَرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى وَلَدِ الزَّوْنِ

وَأُمِّهِ.

## 10 - مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الْمَيِّتِ

623 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوفِّيَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ<sup>(8)</sup>، وَدُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ، وَصَلَّى النَّاسُ عَلَيْهِ أَفْذًا<sup>(9)</sup> لَا يَوْمُهُمْ أَحَدٌ، فَقَالَ نَاسٌ : يُدْفَنُ عِنْدَ الْمَيْثِرِ، وَقَالَ آخَرُونَ : يُدْفَنُ بِالْبَقِيعِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ<sup>(10)</sup> : «مَا دُفِنَ نَبِيٌّ قَطُّ، إِلَّا

(1) بهامش الأصل : «صهيب كان المصلي على عمرة».

(2) رسم عليها في الأصل «صح»، وبهامش : «الجنائز» وعليها «ه».

(3) رسمت «الجنائز» في الأصل بالياء، وفي (ب) : «بالهمزة». وترسم في (ج) بالوجهين، وفي (د) بالهمزة.

(4) قال الوقشي في التعليق على الوطأ 257/1 : «الرواية بالرفع على الابتداء، والنساء معطوف عليه، والخبر محذوف مقدر، وتقديره : الرجال والنساء مجموعون أو مقرونون فحذف الخبر، ودلت عليه الواو بما فيها من معنى مع».

(5) بهامش الأصل : «الحسن يرى تقديم النساء إلى الإمام وابن سيرين يرى أن يصلي على كل أحد على حدة».

(6) قال الوقشي في التعليق على الوطأ 258/1 : «كذا الرواية بإثبات الياء في «يصلي» على جهة الخبر، وتكون «لا» بمعنى «ليس»، ويكون فيه معنى النهي كقوله تعالى : «يرضعن أولادهن».

(7) في (ب) : «وسمعت».

(8) بهامش الأصل : «لا خلاف في وفاته يوم الإثنين عند الزوال».

(9) قال الوقشي في التعليق على الوطأ 258/1 : «الأفذا : الأفراد».

(10) بهامش الأصل : «شيئا ما نسبته، ما قبض الله نيا قط إلا في الموضع الذي يجب أن يدفن فيه، ادفنوه في موضع فراشه أخرجه أبو عيسى».



فِي مَكَانِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ». فَحُفِرَ لَهُ فِيهِ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ غَسْلِهِ<sup>(1)</sup>، أَرَادُوا تَرْجَ قَمِيصِهِ، فَسَمِعُوا صَوْتًا يَقُولُ: لَا تَنْزِعُوا<sup>(2)</sup> الْقَمِيصَ، فَلَمْ يَنْزِعِ<sup>(3)</sup> الْقَمِيصَ<sup>(4)</sup>، وَغَسِلَ وَهُوَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

624 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا يَلْحَدُ، وَالْآخَرُ لَا يَلْحَدُ<sup>(5)</sup>، فَقَالُوا: أَيُّهُمَا جَاءَ أَوَّلُ<sup>(6)</sup> عَمِلَ غَسْلَهُ. فَجَاءَ الَّذِي يَلْحَدُ، فَلَحَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

625 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ تَقُولُ: مَا صَدَّقْتُ بِمَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سَمِعْتُ وَقَعَ الْكَرَازِينَ<sup>(7)</sup>.

626 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ<sup>(8)</sup> قَالَتْ: رَأَيْتُ ثَلَاثَةَ أَقْمَارٍ سَقَطْنَ فِي حَجْرِي<sup>(9)</sup>، فَقَصَصْتُ رُؤْيَايَ<sup>(10)</sup> عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَتْ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدُفِنَ فِي بَيْتِهَا، قَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: هَذَا أَحَدُ أَقْمَارِكَ، وَهُوَ خَيْرُهَا<sup>(11)</sup>.

627 - مَالِك، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَثْبِقُ بِهِ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَسَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ بَنِي عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، تَوَفَّيَا بِالْعَقِيقِ، وَحُمِلَا إِلَى الْمَدِينَةِ وَدُفِنَا<sup>(12)</sup> بِهَا.

(1) في (ب): «غسله».

(2) بهامش الأصل: «ينزعوا» وعليها «ع».

(3) في (ب): «ينزعوا».

(4) ضبطت الصاد في الأصل، بالضم والفتح معاً.

(5) بهامش الأصل: «يلحد ولحد وألحد في الدين أفصح. وفيه أيضاً الذي كان يلحد أبو طلحة زيد بن سهل والذي كان لا يلحد أبو عبيدة بن الجراح ذكر ذلك ابن إسحاق» وبهامش (م): «قال محمد: كان أهل مكة في الجاهلية لا يلحدون، وكان أهل المدينة يلحدون».

(6) في (ج): «أولاً». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/299: «الرواية بضم وأولس وهو ظرف بني على الضم لما قطع عن الإضافة...».

(7) بهامش الأصل: «الكرازين جمع كرزين وهو الفأس» وعليها «صح».

(8) لم ترد التصلة في هذا الموضع في الأصل، وزيدت في طبعة الأعظمي.

(9) هكذا في النسخ الثلاث، وعند بشار: «حجرتي»، وبهامش الأصل: «ع». «قال ابن وضاح: نا زيد بن الشتر فذكره قال: بحجرتي.» «ح» «حجرتي»، وكذا لابن قتيب. ليعقوب «حجر وحجر»، ولثعلب هو حجر الإنسان مفتوح.

(10) رُسمت في الأصل: «رؤيتي».

(11) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 1/182: «قول عائشة رأيت ثلاثة أقمار سقطت في حجرتي بفتح الحاء وكسرها، أي في حوض نوبي، وكذا رواه أكثر شيوخنا عن يحيى، وكذا لابن بكير، وعند ابن وضاح: سقطت في حجرتي، أي منزلي وبني، وهو أظهر في الباب، وعبارة أبي بكر وكذا عند القعني وأكثر الرواة».

(12) في (ب): «ودفن».

628 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ أُدْفَنَ بِالنَّبِيِّ، لَأَنْ أُدْفَنَ فِي غَيْرِهِ <sup>(1)</sup> أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُدْفَنَ فِيهِ، إِنَّمَا هُوَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ، إِمَّا ظَالِمٌ فَلَا أَحِبُّ أَنْ أُدْفَنَ مَعَهُ، وَإِمَّا صَالِحٌ فَلَا أَحِبُّ أَنْ تُنْبَشَ لِي عِظَامُهُ.

## 11 - الْوُقُوفُ لِلْجَنَائِزِ <sup>(2)</sup> وَالْجُلُوسُ عَلَى الْمَقَابِرِ

629 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ سَعْدٍ <sup>(3)</sup> بْنِ مُعَاذٍ، <sup>(4)</sup> عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، <sup>(5)</sup> عَنْ سَعْدُودِ بْنِ الْحَكَمِ، <sup>(6)</sup> عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُومُ فِي الْجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ.

630 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَتَوَسَّدُ الْقُبُورَ وَيَضْطَجِعُ عَلَيْهَا.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَإِنَّمَا نَهَى عَنِ الْقُعُودِ عَلَى الْقُبُورِ <sup>(7)</sup> فِيمَا نَرَى <sup>(8)</sup> لِنَمْدَاهِبٍ <sup>(9)</sup>.

631 - مَالِك، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ <sup>(10)</sup> عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْظَلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنِ حَنْظَلٍ يَقُولُ : كُنَّا نَشْهَدُ الْجَنَائِزَ، فَمَا يَجْلِسُ أَحَدُ النَّاسِ حَتَّى يُؤْذَنُوا.

(1) في طبعة بشار : «غيره».

(2) هكذا في الأصل : (ج) و(م) : «للجنائز»، وهو ما عند عبد الباقي وبنار، وفي (ب) : «على الجنائز».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 251/2 : «اختلف في اسم واقد بن عمرو فقال أكثر أصحاب مالك : واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، وقال إسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن يحيى الأندلسي عن مالك : واقد بن سعد بن معاذ، وقد يمكن أن ينسب مرة إلى أبيه، ومرة إلى جده، وأصحاب الحديث يفعلون هذا كثيرا يميلون في النسبة إلى الأشهر، وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 302/2 : «واقداً بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن واقد بن عمر ابن سعد بن معاذ بالقاف»، وقال فيه يحيى بن يحيى في الموطأ : واقد بن سعد، كأنه نسبته إلى جده، وسائر رواة الموطأ يقولون فيه : بن عمرو وكذا لابن وضاح، وكذا سمعناه على القاضي أبي عبد الله التعلبي وكذا ترجم عليه البخاري. وكذا قاله الليث، وحكى البخاري عن ابن أبي أويس مثل رواية يحيى».

(4) بهامش الأصل : «هكذا قال يحيى عن مالك عن واقد بن سعد بن معاذ، وتابعه على ذلك أومصعب وغيره، وسائر الرواة وهم الأكثر عن مالك يقولون عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ وهو الصواب. وفي (ب) : عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ. وفي الهامش : قال أبو عمر : سائر الرواة يقولون فيه عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ وهو الصواب». وبهامش (د) : «روى أصحاب مالك كلهم عنه، فقالوا فيه : عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ إلا يحيى». وبهامش (م) : «واقداً بن عمرو بن سعد».

(5) قال ابن الخذاء في التعريف 290/2 رقم 258 : «نافع بن جبير بن مطعم، توفي في زمن سليمان بن عبد الملك، يروي عن عبد الله بن عباس، وسعد بن الحكيم، وأبي هريرة، وعثمان بن أبي العاصي، وأبيه».

(6) قال ابن الخذاء في التعريف 251/2 رقم 220 : «سعدود بن الحكم يكنى أبا مروان، ولد في عهد النبي عليه السلام، وكان سرياً من الرجال، وكان من ساكني المدينة، أوبها كانت وفاته».

(7) بهامش (د) : «المقابر» وعليها (ت).

(8) في (ب) و(ج) : «والله أعلم».

(9) بهامش (ج) : «القضاء الحاجة».

(10) في (ب) : «عن، والصواب «ابن»». وأبو بكر بن عثمان المذكور ذكره ابن الخذاء في التعريف 682/3 رقم 653. وقال : «أبو بكر هذا هو ابن أخي أبي أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنِ حَنْظَلٍ وَلَا يَعْرِفُ لَهُ اسْمٌ».



## 12 - التَّهْيُّ عَنْ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

632 - مالك، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ،<sup>(1)</sup> عَنْ عَتِيكِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَتِيكٍ وَهُوَ حَدَّثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرٍ<sup>(2)</sup> أَبُو أُمِّهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَتِيكٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَابِتٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ غَلِبَ عَلَيْهِ،<sup>(3)</sup> فَصَاحَ بِهِ قَلَمٌ يُحْيِيهِ، فَاسْتَرْجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : « غَلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ ». فَصَاحَ الشَّوْءُ وَتَكَيَّنَ، فَجَعَلَ جَابِرُ يُسَكِّتُهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دَعْنَهُنَّ، فَإِذَا وَجِبَ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً ». قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْوُجُوبُ ؟ قَالَ : « إِذَا مَاتَ ». فَقَالَتْ ابْنَتُهُ<sup>(4)</sup> وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ شَهِيدًا، فَإِنَّكَ قَدْ كُنْتَ<sup>(5)</sup> فَضَيْتَ جَهَارَكَ،<sup>(6)</sup> فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ اللَّهُ قَدْ أَوْفَعَ أَجْرَهُ عَلَى قَدَرِ نَيْتِهِ، وَمَا تَعْدُونَ الشَّهَادَةَ ؟ » قَالُوا : الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(7)</sup> : « الشَّهَادَةُ سَبْعَةٌ سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ، وَالْغَرِقُ<sup>(8)</sup> شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ<sup>(9)</sup> شَهِيدٌ، وَالْمَنْطُونُ شَهِيدٌ، وَالْخَرِقُ<sup>(10)</sup> شَهِيدٌ، وَالَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ الْهَذَمِ شَهِيدٌ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجَمْعٍ<sup>(11)</sup> شَهِيدٌ<sup>(12)</sup> ».

633 - مالك، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ : وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : إِنْ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ،

(1) قال ابن الخذاء في التعريف 363/2 رقم 325 : « عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، قال البخاري : أنصاري مدني، سمع ابن عمر وأنساء ».

(2) في (ج) : « بن عتيك ».

(3) هكذا في الأصل « غلب عليه »، وهو ما عند عبد الباقي، وفي (ب) و(ج) : « غلب » فقط، وهو ما عند بشار.

(4) سقطت « ابنته » من (م).

(5) كتب فوقها في الأصل « صح ».

(6) ضبطت في الأصل و(ب) و(ج) « بفتح الجيم وكسرها معاً، وفوقها في الأصل « جهادك »، وعليها « ح ».

(7) لم يرد التصلية في هذا الموضع في الأصل، ونبتت في (ب) و(ج) (أ) وزيدت في طبعة الأعظمي.

(8) ضبطت في الأصل بفتح الغين، وكسر الراء، وبكسر الغين وفتح الراء معاً، وبهامش الأصل : « الخرق »، وكتب عليها « معاً »، والخرق

وكتب عليها « صح »، وفي (ب) بالوجهين : « الغرق »، « الغريق ».

(9) بهامش الأصل : « رجل جنب ».

(10) ضبطت في الأصل و(ب) بفتح الخاء وكسرها معاً، وكتب فوق « الخرق » « صح »، وبالهامش « الخريق »، وكتب عليها « صح ».

(11) ضبطت في الأصل و(ب) بفتح الجيم وضمها معاً، وبهامش الأصل : « ع » بجمع بفتح الجيم لعبيد الله بن يحيى، وفيه أيضاً : « مات

بجمع أي وفي بطنها ولد »، وعليها « صح ». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 262/1.

(12) في (ب) و(م) : « شهيدة ».



فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ : «إِنَّكُمْ لَتَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذِّبُ فِي قَبْرِهَا».

### 13 - الْحِسْبَةُ فِي الْمُصِيبَةِ

634 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، فَتَمْسُهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ».

635 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ<sup>(1)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ<sup>(2)</sup> السَّلَمِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَيَحْتَسِبُهُمْ، إِلَّا كَانُوا لَهُ جُنَّةً مِنَ النَّارِ». فَقَالَتْ امْرَأَةٌ<sup>(3)</sup> عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوَاثْنَانِ؟ قَالَ : «أَوْ اثْنَانِ<sup>(4)</sup>».

(1) هكذا في الأصل (ج) و(د). وفي (ب) : محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وبهامش (د) : وابن محمد بن عمرو، وعليها «زادة ابن أبي تليد».

قال ابن الخداء في التعريف 654/3 : «محمد بن أبي بكر هذا هو محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، وقد بينه ابن القاسم، ويحيى بن يحيى عن مالك، ورواه القعني عن مالك كما رواه ابن بكير، فقال عن أبي النضر، ورواه ابن وهب عن مالك عن محمد بن أبي بكر بن حزم، عن عبد الله مثله. وهذا غريب، لم يقله إلا ابن وهب فيما علمت».

(2) في الأصل : «عن أبي النضر، وعليها عدة، وهي رواية (ج) و(ش) و(م)». وبهامش الأصل : «عن أبي النضر، وعليها ح» وفيه : «اضطرب فيه رواية الموطأ، فطالفة تقول كما قال يحيى : عن أبي النضر، وطالفة تقول : عن أبي النضر. منهم القعني، وهو رجل لا يوقف له على نسب، ولا يدري أصحاب هو أم تابع، وهو مجهول ظلمة من الظلمات، قيل فيه : محمد بن النضر وقيل عبد الله بن النضر. وقال فيه أكثرهم : السلمي يفتح السين واللام كأنه من بني سلمة في الأنصار وقال بعض المتأخرين فيه : أنس بن سلمة بن النضر. نسب إلى جده النضر وكنية أنس بن مالك بن النضر أبو النضر، وهذا جهل وغباء، وذلك أن أنس بن مالك بن النضر ليس من بني سلمة وإنما هو من بني عدي بن النجار، ولم يكن من بني النضر، وإنما كنيته أبو حمزة». وانظر ترجمة أبي النضر هذا في التعريف لابن الخداء 654/3 رقم 616.

(3) بهامش الأصل : «المرأة هي أم مبشر قاله ابن بكير روائي هذا الحديث، ولم يأت على ذلك بشاهد. وقيل : هي أم سليم، ذكر ذلك أبو يحيى بن أبي مسرة في مستنده».

(4) قال ابن الخداء في التعريف 654/3 رقم 616 : «ومحمد بن أبي بكر هذا هو محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، وقد بينه ابن القاسم، ويحيى بن يحيى عن مالك، ورواه القعني عن مالك كما رواه ابن بكير، فقال عن أبي النضر، ورواه ابن وهب عن مالك عن محمد بن أبي بكر بن حزم، عن عبد الله فذكر مثله. وهذا غريب، لم يقله إلا ابن وهب فيما علمت». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 64/3 : «وفي الجناز عن أبي النضر السلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد... الحديث. كذا للقعني. وعند يحيى وسائر الرواة عن ابن النضر كذا لجميع شيوخوا عن يحيى، وقد حكى بعضهم عن يحيى فيه اختلافاً مثل قول القعني، وكذلك اختلف فيه على ابن القاسم، واختلف في نسبه بضم السين وفتحها على ما سنده في السين وهو رجل مجهول بكل حال وقيل هو محمد بن النضر ولا يصح». وقال في موضع آخر 241/2 : «واختلف في أبي النضر». ويقال ابن النضر السلمي فضبطناه من طريق يحيى بن يحيى بالفتح، وكذا ذكره أبو عمر، وقيدناه من طريق القعني وابن القاسم بالضم، وكذا قيد الجوهري، وهو مجهول لا تتحقق صحة اسمه ولا نسبه».



636 - مَالِك، أَنَّهُ يَلْعَنُ : عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ يُصَابُ فِي وَلَدِهِ وَحَامَتِهِ»<sup>(1)</sup> حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَتْ لَهُ خَطِيئَةٌ.

## 14 - جَامِعُ الْحَسْبَةِ فِي الْمُصِيبَةِ

637 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>(2)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لِيُعْرِىَ<sup>(3)</sup> الْمُسْلِمِينَ فِي مَصَائِبِهِمْ، الْمُصِيبَةُ بِي».

638 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ»<sup>(4)</sup> فَقَالَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ أَجْرِي<sup>(5)</sup> فِي مُصِيبَتِي، وَأَعْقِبْنِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا فَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ بِهِ<sup>(6)</sup>. قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ ذَلِكَ، ثُمَّ قُلْتُ : وَمَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، فَأَعْقَبَهَا اللَّهُ رَسُولَهُ<sup>(7)</sup> فَتَزَوَّجَهَا<sup>(8)</sup>.

(1) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 263/1 : «الحامة : القرابة». وقال القفاصي عياض في مشارق الأنوار 201/1 : «وقوله : يصاب الرجل في ولده وحامته بتشديد الميم، أي قرابته ومن بهمه أمره ويحزنه، مأخوذ من الماء الحميم وهو الحار، ومنه : توضع بالحميم، أي الماء الحار يفتح الحاء».

(2) كتب عليها في الأصل : «صح». وبالهامش : «عن أبيه عبد الرزاق عن مالك» وعليها «صح». وفي (ج) «عن أبي بكر الصديق»، وبهامش (د) : «سقط بن محمد بن أبي بكر الصديق ليحيى وغيره، وهو مضروب في رواية يحيى». وسقطت «محمد» من طبعة الأعظمي.

(3) بهامش الأصل : «العري» وعليه «صح»، كذا في (ج) وفي (ب) : «ليعز» وبالهامش : «يعزي» وعليها «ب»، وفوقها «معاء» وفي (د) : «ليعز»، وبالهامش : «يعزي لابن ثابت، إصلاح لابن وضاح».

(4) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 264/1 : «وقوله في أول الحديث : من أصابته مصيبة، ذكر جميع الرواة إلا القعنبي، فإنه قال فيه : ما من أحد تصيبه... وساق الحديث».

(5) كتب عليها في الأصل : «صح» وبالهامش : «الكسر مع اللد والقصر مع القسم». وفي (ج) و(ش) : «أجرتي» بضم الجيم وسكون الراء، وبهامش الأصل أيضا : «أوجرتي».

(6) في (ب) : «ذلك له».

(7) في (ب) و(ج) : «فأعقبها الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها».

(8) قال أبو العباس الداني في الإجماع 436/4 : «وهو عند يحيى بن يحيى وطائفة لأم سلمة وحدها، ليس فيه ذكر أبي سلمة، وهو مشهور له من رواية ابنه عمر عن أمه أم سلمة عنه».

ساق ابن الخطاء إسناده يحيى بن بكير هكذا : مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ : دَخَلَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ ابْنَةِ أَبِي أُمَيَّةَ فَقَالَ لَهَا : لَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَامًا لَيْسَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ حِمْرِ النَعَمِ، فَقَالَتْ : وَمَا هُوَ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ : مَنْ أَصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَقَالَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ أَجْرِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَعْقِبْنِي خَيْرًا مِنْهَا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ وَغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ، رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الْأَنْدَلُسِيُّ وَابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فَقَالَا : عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. انظر التعريف 321/2.

٦٣٩ - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، أنه قال : هلكَت امرأة لي، فأتاني محمد بن كعب القرظي<sup>(١)</sup> يعزبني بها<sup>(٢)</sup>، فقال : إنه كان في بني إسرائيل رجلٌ فقيه، عالمٌ عابدٌ مجتهدٌ، وكانت له امرأة، وكان بها مُعجِباً لها<sup>(٣)</sup> محبباً، فماتت فوجد عليها وجداً شديداً، ولقي عليها أسفاً<sup>(٤)</sup>، حتى حلا في بيتٍ وعلق<sup>(٥)</sup> على نفسه، واحتجب من<sup>(٦)</sup> الناس، فلم يكن يدخل عليه أحدٌ، وإن امرأة سمعت به فجاءته، فقالت : إن لي إليه حاجة أستفتيه فيها، ليس يجزئني فيها إلا مشافهته<sup>(٧)</sup>، فذهب<sup>(٨)</sup> الناس ولمت بابه، وقالت : ما لي منه بُدٌ، فقال له قائل : إن ها هنا امرأة أرادت أن تستفتيك، وقالت : إن أردت إلا مشافهته، وقد ذهب الناس وهي لا تفارق الباب، فقال : ائذنوا لها، فدخلت عليه، فقالت : إني جئتك أستفتيك في أمر، قال : وما هو؟ قالت : إني استعرت من جارة لي حلياً<sup>(٩)</sup>، فكنت ألبسه وأعيره زماناً، ثم إنهم أرسلوا إلي فيه، أفأؤديه<sup>(١٠)</sup> إليهم؟ فقال<sup>(١١)</sup> : نعم والله. فقالت : إنه قد مكث<sup>(١٢)</sup> عندي زماناً، فقال : ذلك أحق ليردك<sup>(١٣)</sup> إياه إليهم حين أعاروكه<sup>(١٤)</sup> زماناً، فقالت : أي يرحمك الله، أفأستفسر على ما أعارك الله، ثم أخذه منك، وهو أحق به منك. فأبصر ما كان فيه، ونفعه الله بقولها.

(١) قال ابن الخذاء في التعريف 202/2 رقم 169 : «محمد بن كعب القرظي». ويقال محمد بن كعب بن سليم القرظي أبو حنيفة مديني... ويقال سنة سبع عشرة، ويقال سنة ثمان عشرة ومئة، ويقال سنة عشرين ومئة، ويقال سنة ثمان ومئة، وهو ابن اثنين وسبعين سنة. وكان من أعلم الناس بالقرآن.

(٢) في (ب) : «يعزبني» فقال.

(٣) في (ب) و(ج) : «ولها».

(٤) في (د) : «أسفاً بالكسر، وعليها صبح»، وبالهامش : «ولقي»، وعليها «أسفاً بالفتح، وعليها صبح»، وفتح.

(٥) بهامش الأصل : «وأعلق» وعليها «معا».

(٦) وضعت في الأصل على «من» علامة «عد» و«ش»، وعليها «صبح». وفي رواية «عد» و«صبح» «عن».

(٧) بهامش الأصل : «إني أردت مشافهته».

(٨) في (ب) : «بالواو الغاء».

(٩) ضبطت في الأصل و(ب) يفتح الحاء، وسكون اللام ويضم الحاء، وسكون اللام وتشديد الياء المفتوحة معاً.

(١٠) بهامش الأصل : «أأؤديه».

(١١) كتب فوقها في الأصل «صبح»، وبالهامش : «قال»، وفوقها «طع».

(١٢) ضبطت في (ب) يضم الكاف وفتحها معاً.

(١٣) بهامش الأصل : «يردك»، وعليها «صبح»، وفوقها «ح».

(١٤) كتب فوقها في الأصل «صبح»، وبالهامش : «أعاروكه» وعليها «عد».



15 - مَا جَاءَ فِي الْإِخْتِفَاءِ<sup>(1)</sup> وَهُوَ النَّبَاشُ<sup>(2)</sup>

640 - مَالِك، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَهَا تَقُولُ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(3)</sup> الْإِخْتِفِيَّ وَالْمُخْتَفِيَّةَ. يَعْنِي<sup>(4)</sup> نَبَاشُ<sup>(5)</sup> الْقُبُورِ.

641 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ تَقُولُ : كَسَرُ عَظْمِ الْمُسْلِمِ مَيْتًا،<sup>(6)</sup> كَكَسْرِهِ وَهُوَ حَيٌّ. تَعْنِي فِي الْإِثْمِ<sup>(7)</sup>.

## 16 - جَامِعُ الْجَنَائِزِ

642 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، وَهُوَ مُسْتَبِدٌّ إِلَى صَدْرِهَا، وَأَصْغَتْ إِلَيْهِ يَقُولُ : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي»<sup>(8)</sup>، وَالْحَقْنِي بِالرَّفِيقِ<sup>(9)</sup>.

643 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(10)</sup> قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ حَتَّى يُخَيَّرَ». قَالَتْ : فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ<sup>(11)</sup> يَقُولُ : «اللَّهُمَّ الرَّفِيقُ»<sup>(12)</sup> الْأَعْلَى. فَعَرَفْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ.

(1) بهامش الأصل : «الختفي لابن حديد» وكتب فوقها «ت» وفيه أيضا : «في الختفي» وهو النباش، وكتب عليها «معناه» وبهامش (د) : «قال ابن وضاح : صوابه : الختفي».

(2) ضبطت في الأصل بكسر النون المشددة، وكتب فوقها «خف» للدلالة على صحة رواية التخفيف. ولم يشر الأعظمي إلى هذا الرمز. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 265/1 : «هكذا وقعت هذه الترجمة في بعض الروايات، وهي خطأ لأن الاختفاء مصدر، والنباش اسم فاعل النبش، وليس أحدهما الآخر فيفسر به، الصواب : ما جاء في الختفي وهو النباش، وكذا روينا عن ابن عبد البر، ووقع في بعض النسخ : «ما جاء في الاختفاء» وهو النباش بكسر النون، وهذا كلام ملثم بعضه ببعض، غير أنني لا أحفظ النباش بكسر النون مصدرا لنبش، إنما المصدر نبش».

(3) ثبت التصلي في (ش) و(م).

(4) في (ب) : «تعني».

(5) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «نباش»، وفوقها «ت»، وفيه أيضا : «نباشي» وعليها «صح»، ورمز «هه» و«ش». ولم يقرأ الأعظمي رمز الشين.

(6) في (ج) : «وهو ميت»، وكتب في ذيل الحديث : «وهو ميت».

(7) في (ج) : «قال مالك : تعني...».

(8) في (ب) : «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَاغْفِرْ لِي».

(9) هكذا في الأصل و(ج) و(د) و(ش) و(م) و(ب) : «بالرفيق الأعلى». وهو ما عند عبد الباقي، وبشار عواد. وبهامش الأصل : «الأعلى»، وعليها «صح».

(10) لم ترد التصلي في (م).

(11) في طبعة بشار : «فسمعتُهُ يَقُولُ».

(12) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 267/1 : «الرواية بالتصنيف، والعامل فيه فعل مضمر».



644 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ، عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقَالُ لَهُ : هَذَا مَقْعَدُكَ، حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ<sup>(1)</sup> إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(2)</sup>».

645 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «كُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ الْأَرْضُ، إِلَّا عَجَبَ الدُّنْبِ<sup>(3)</sup>، مِنْهُ خَلْقٌ، وَفِيهِ يَرْكَبُ».

646 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ<sup>(4)</sup> الْأَنْصَارِيِّ،<sup>(5)</sup> أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَاهُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنَّمَا نَسَمَةٌ<sup>(6)</sup> الْمُؤْمِنِ طَيْرٌ<sup>(7)</sup> يَغْلِقُ<sup>(8)</sup> فِي<sup>(9)</sup> شَجَرِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَرْجِعَهُ اللَّهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ».

(1) بهامش الأصل : «إليه»، وكتب عليها علامة «صح» و«معناه» وبالهامش : كذا «ح»، وكذا رواه ابن القاسم، قاله أبو علي، وهو أيضاً لابن عتاب. وبهامشه أيضاً «رواه القعني : حتى يبعثك الله يوم القيامة».

(2) قال ابن عبد البر في التمهيد 104/14 : «خالف يحيى الليثي جماعة الرواة عن الموطأ، فقال : (حتى يبعثك الله يوم القيامة) ولم يوافق يحيى أحد من أصحاب مالك على ذلك، بل روه عنه واختلفوا فمنهم من قال : (حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة) ومنهم من قال : (حتى يبعثك الله يوم القيامة) ولم يرووا عن مالك غير ذلك».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 32/1 : «قوله هذا مقعدك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة كذا عند يحيى الأندلسي، وهذا التفسير لقوله حتى يبعثك الله قسر جملة بجملة، وسقط «إلى» في رواية القعني وهذا، وعند ابن القاسم وابن بكير حتى يبعثك الله يوم القيامة، وهذا بين، والهاء في «إليه» ترجع إلى المقعد أو إلى الله».

(3) «قال ابن عبد البر في الاستدكار 84/3 : «عجب الدنْب معروف، وهو العظم في الأسفل بين الإليتين الهابط من الصلب، يقال لظرفه : العصعص، ويقال : عجب الدنْب، وعجم الدنْب، وهو أصله. وظاهر هذا الحديث وعمومه يوجب أن يكون بنو آدم في ذلك كلهم سواء، إلا أنه قد روي في أجساد الأنبياء وأجساد الشهداء أن الأرض لا تأكلهم، وحسبك ما جاء في شهداء أحد وغيرهم، وهذا دليل على أن اللفظ في ذلك لفظ عموم، يراد به الخصوص» وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 268/1.

(4) لم يثبت الأعظمي «بن مالك» في الأصل، لأنه حسبها رواية، وهي فيه لحق ظاهر.

(5) قال ابن الخلد في التعريف 408/2 رقم 375 : «عبد الرحمن بن كعب بن مالك روى عنه ابن شهاب... هكذا قال ابن بكير، وابن القاسم، ويحيى بن يحيى الأندلسي في روايتهم عن مالك، وبعض الرواة يقول فيه : عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه كعب، وبعضهم يقول : عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وبعضهم يقول : عن ابن لكعب بن مالك عن أبيه... وقال محمد بن يحيى الذهلي : إنما روى الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك، وهو الذي يقال : إنه كان قائد كعب من بنيه إذ كف بصره، وروى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، واختلف في سماعه من بشير بن كعب، فهو إذا قال : عبد الرحمن بن كعب، فإنما هو عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك. وإذا قال ابن كعب بن مالك، فرما كان عبد الله، وربما كان عبد الرحمن بن عبد الله على قدر ما يستدل به من قول الرواة والله أعلم. وأما عبد الرحمن بن كعب بن مالك، فتوفي قديماً في خلافة سليمان بن عبد الملك، وأما ابن أخيه عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، فتوفي في خلافة هشام بن عبد الملك بالمدينة، ويكنى عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أبا الخطاب».

(6) في (ب) : «نَسَمَةٌ» يسكون السين.

(7) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفوقها «طائر»، وعليها : «صح» وهي رواية (ج)، وفي الهامش : «طير كذا في رواية يحيى»، وفيه أيضاً : «ع» أجاز أبو عبيدة أن يقال للمواحد : طير وجمعه طيور».

(8) في الأصل و(ب) : «يغلق ويغلق» بفتح اللام وضمها وكتب عليها «معناه» وبهامش الأصل : في «ع» بفتح اللام : يشرح، وضم اللام يأكل». وفيه أيضاً : «ع» في التمهيد يروى بفتح اللام وهو الأكثر، ويروى بضم اللام، والمعنى واحد، وهو الأكل والرعي، يقول : تأكل من ثمار الجنة وترعى وترعى بين أشجارها، والغُلُوق، والغُلُاق، والغُلُوق الأكل والرعي. تقول العرب : ما ذاق علوقاً أي طعاماً. هذا نصه، وترأ الأعظمي «ما ذاق علوقاً» : «عائق علوقاً». وانظر التمهيد 59/11.

(9) كتب في الأصل فوق : «في الجنة» شجرة أي في شجر الجنة، وفوقها «صح».



647 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي، أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي، كَرِهْتُ لِقَاءَهُ ».

648 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « قَالَ رَجُلٌ <sup>(1)</sup> لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ لِأَهْلِهِ : إِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ، ثُمَّ أَذَرُوا نَصْفَهُ فِي النَّبْرِ، وَنَصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَيُنْ قَدَرٌ <sup>(2)</sup> اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، فَأَمَرَ اللَّهُ النَّبْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ <sup>(3)</sup> : لِمَ فَعَلْتِ هَذَا؟ قَالَ : مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبُّ، <sup>(4)</sup> وَأَنْتَ أَعْلَمُ » قَالَ : « فَعَفَّرَ لَهُ <sup>(5)</sup> ».

649 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، <sup>(6)</sup> فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تَنَاجَى <sup>(7)</sup> الْإِبِلُ <sup>(8)</sup> مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ <sup>(9)</sup>، هَلْ تُحِسُّ <sup>(10)</sup> مِنْ جَدْعَاءَ <sup>(11)</sup> ». قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الَّذِي يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ : « اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ ».

650 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ : يَا لَيْسَنِي مَكَانَهُ ».

(1) بهامش الأصل : « لأهله، لعبيد الله تقدم عنده ». ولم يقرأ الأعظمي النص.

(2) بهامش الأصل : « فقدره، وفوقها » خف، أي بالتخفيف.

(3) في (ب) « قال له ».

(4) رسمت في الأصل « يرب » دون ألف.

(5) في (ج) : « فغفر الله له ».

(6) كتب فوقها في الأصل « صح »، وبالهامش : « أي على خلقه يعرف بهاريه إذا بلغ، ولم يخلق خلقه بهيمية ».

(7) في (ج) : « تناجى » بضم الناء.

(8) في (ب) : « البهيمية، وكتب بالهامش الإبل ».

(9) في (ج) : « جمعاء »، قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/269 : « الجمعاء المجتمعة الخلق، التي لم ينقص من خلقها شيء ». واجدعاء :

المقطوعة الأذن، ويستعمل الجدع أيضا في الأنف.

(10) ضبطت في الأصل بفتح السين وضمها معا.

(11) في (ج) : « جدعاء ».

651 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ الدَّبَلِيِّ<sup>(1)</sup>، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ فَقَالَ : «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ». قَالُوا<sup>(2)</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا<sup>(3)</sup> الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟ قَالَ : «الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يُسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا وَأَذَاهَا إِلَى رَحْمَةِ<sup>(4)</sup> اللَّهِ، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يُسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ، وَالْبِلَادُ، وَالشَّجَرُ، وَالذُّوَابُ».

652 - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ وَمَرَّ بِجَنَازَتِهِ : «ذَهَبَتْ<sup>(5)</sup> وَلَمْ تَلَيْسْ مِنْهَا بِشَيْءٍ».

653 - مَالِك، عَنْ عُلْقَمَةَ بِنِ أَبِي عُلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ<sup>(6)</sup> : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَيْسَ ثِيَابُهُ، ثُمَّ خَرَجَ، قَالَتْ : فَأَمَرْتُ جَارِيتِي بَرِيرَةَ تَتَّبِعُهُ<sup>(7)</sup>، فَتَبِعَتْهُ حَتَّى جَاءَ الْبَيْعُ، فَوَقَفَ فِي أَدْنَاهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقِفَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَسَبَقَتْهُ بَرِيرَةُ فَأَخْبَرْتَنِي، فَلَمْ أَذْكُرْ لَهُ شَيْئًا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : «إِنِّي بُعِثْتُ<sup>(8)</sup> إِلَى أَهْلِ الْبَيْعِ<sup>(9)</sup> لِأَصْلِي عَلَيْهِمْ».

654 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : أَسْرِعُوا بِجَنَائِزِكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ تَقْدُمُونَهُمْ<sup>(10)</sup> إِلَيْهِ، أَوْشَرُ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ.

كَمُلَ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا<sup>(11)</sup>.

(1) سقطت من (ش). قال ابن الخذاء في التعريف 216/2 رقم 182 : «محمد بن عمرو بن حلحة الدبلي»، وقال ابن إسحاق الدولي مدني يروي عنه مالك.

(2) بهامش الأصل : «فقالوا» وهي رواية (ب).

(3) بهامش الأصل : «وما» وفوقها «ت».

(4) في (ب) : «رحمت».

(5) بهامش الأصل : «فقال»، وفوقها «ع» و«د»، ولم يقرأه الأعظمي.

(6) في (ب) : «يقول».

(7) في (ج) : «وفي طبعة بشار «تتبعه»».

(8) نلست الشاء في الأصل.

(9) كتب في (ب) : «القبور» وفوقها «البيع».

(10) كتب عليها في (د) : «صح»، وبالهامش : «تقدمونه إليهم»، وعليها «لا ين ثابت».

(11) في آخر (ج) : «ثم كتاب الجنائز بحمد الله وعونه، يتلوه كتاب الصيام إن شاء الله». وفي (د) : «ثم جميع كتاب الجنائز بحمد الله وحسن عونه، يتلوه كتاب النذور والأيمان». وفي (ش) : «جاء بعد كتاب الجنائز، كتاب التكاثر».



## 16 - كتاب الزكاة<sup>(1)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم

### 1 - مَا تَجِبُ<sup>(2)</sup> فِيهِ الزَّكَاةُ

655 - مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ دَوْدَ<sup>(3)</sup> صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ<sup>(4)</sup> صَدَقَةٌ».

656 - مَالِكُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الدَّهْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الثُّورِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ دَوْدَ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ»<sup>(5)</sup>.

(1) جاء كتاب الزكاة في (ش) بعد كتاب الصلاة.

(2) كتب بهامش (ب) : «باب»، وفي (ج) : «ما يجب».

(3) في (ب) : «خمس دود من الإبل»، وبهامش الأصل : «من الإبل، لعبيد الله». وفيه أيضا : «وقد كان بعض الشيوخ لا يرويه إلا خمس دود على التتوين، لا على الإضافة. وعلى هذا الصحيح ما قاله أهل اللغة». وفيه كذلك : «هي ألف وستة مئة، وهي خمسة وعشرون قميرا قرطبية، كل قمير ثمانية وأربعون مدا». وقال ابن حبيب : «هي كذا بالحرف». وفي تفسير غريب الموطأ لابن حبان 271/1 : «والوسق الواحد : ستون صاعا، والصاع أربعة أمداد عبد النبي صلى الله عليه وسلم، وهي ثلاثون قميرا بالقمير القرطبي، على أن فيه عشرة أصع وهي أربعون مدا، فإن زاد أُنقص فعلى ذلك من الحساب في الزيادة والنقصان».

(4) قال الواقشي في التعليق على الموطأ 272/1 : «الوسق : ستون صاعا. والوسق أيضا قر البعير. أوسقت البعير : إذا أوفرته. والوسق العدل، والوسق يفتح السين مشتق من قولهم : وسقت الشيء سبقا : إذا ضمنت بعضه إلى بعض».

(5) قال ابن عبد البر في التمهيد : 114/13 : «وأما محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعْصَعَةَ، وأبوه وأخوه عبد الرحمن، فليسا بالشاهير، ولم يخرج أبو داود ولا البخاري، حديث مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صَعْصَعَةَ هذا في الزكاة للاختلاف عليه فيه، وخرجا حديث عمرو بن يحيى، عن أبيه عن أبي سعيد من رواية مالك وغيره...».

قال الدكتور بشار عواد معروف : «في كلام ابن عبد البر هذا أوهام، منها : قوله : إن مالكاً قد أخطأ في هذا الاستناد... وهذا ليس بالضراب فإن روايته عن الثلاثة جائزة، وأن هذه الطرق محفوظة جميعا كما قرره محمد بن يحيى الذهلي، فيما نقله عنه البيهقي

657 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى غَامِلِهِ عَلَى دِمَشْقَ<sup>(1)</sup> فِي الصَّدَقَةِ : إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْحَرْثِ وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ. قَالَ مَالِكُ<sup>(2)</sup> وَلَا تَكُونُ الصَّدَقَةُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : فِي الْحَرْثِ، وَالْعَيْنِ، وَالْمَاشِيَةِ.

## 2 - الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ

658 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَفْوَةَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَكَاتِبِ لَهُ قَاطَعَةٍ بِمَالٍ عَظِيمٍ، هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ زَكَاةٌ، فَقَالَ الْقَاسِمُ : إِنْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ مِنْ مَالٍ زَكَاةً حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ<sup>(3)</sup> إِذَا أُعْطِيَ النَّاسَ أُعْطِيَتِهِمْ يَسْأَلُ الرَّجُلَ : هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ؟<sup>(4)</sup> فَإِنْ قَالَ : نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَائِهِ زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قَالَ : لَا، أَسْلَمَ إِلَيْهِ عَطَاءَهُ،<sup>(5)</sup> وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا.

659 - مَالِك، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ،<sup>(6)</sup> عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ قُدَامَةَ، عَنْ أَبِيهَا، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ إِذَا جِئْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ أَقْبِضُ عَطَائِي سَأَلَنِي : هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ قَالَ : فَإِنْ قُلْتُ : نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَائِي<sup>(7)</sup> زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قُلْتُ : لَا، دَفَعَ إِلَيَّ عَطَائِي.

(4/134) وابن حجر في الفتح (3/412) ... أما قوله : إن محمدا وأباه وأخاه ليسوا بالمشاهير، فمردود عليه أيضا، فهم ثقات معروفون في كتب العلم، وأما قوله : إن البخاري لم يخرج حديث مالك عن محمد عن أبيه في الزكاة للاختلاف عليه فيه، فهو خطأ فاحش منه رحمه الله، فقد أخرجه البخاري في موضعين من الصحيح ... وقد ساق الروايات جميعا في ترجمة محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة من تاريخه الكبير. وزعم ابن عبد البر أنه لم يروهذا الحديث أحد من الصحابة بإسناد صحيح غير أبي سعيد الخدري، وهو كلام فيه ما فيه، فقد أخرجه مسلم، 3/67 وابن خزيمة برقم 2299، من طريق أبي الزبير عن جابر به ... ينظر الموطأ بتحقيقه 1/334.

(1) بهامش الأصل : «دمشق»، وكتب فوقها «صح» و«عه».

(2) في (ش) : «قال يحيى : قال مالك».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش «الصديق»، وفوقها «ح».

(4) كتب فوقها في (ج) : «ومر عليها الحول».

(5) في (ج) : «عطا».

(6) قال ابن الخداء في التعريف 2/444 رقم 413 : «عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة بن مظعون». قال البخاري : يروي عن عائشة بنت قدامة، وعن نافع مولى ابن عمر، وقال ابن إسحاق : حدثني عمر مولى حاطب أبو قدامة. روى ابن القاسم عن مالك قال : كان عمر بن حسين من أهل الفقه والفصل، وكان عابدا، ولقد أخبرني رجل أنه قال : سمعته يقرأ القرآن كل يوم إذا راح فليل له : كان يختم في كل يوم وليلة، قال : نعم في رأيي. يروي عن مالك».

(7) كتب في (ج) و(د) : «عطائي»، هنا وفي التي بعدها.



660 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : لَا تَجِبُ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

661 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَعْطِيَةِ الزَّكَاةَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ.

662 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، <sup>(2)</sup> كَمَا تَجِبُ فِي مِثْقَلِ دِرْهَمٍ.

663 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ <sup>(3)</sup> فِي عِشْرِينَ دِينَارًا، نَاقِصَةٌ بَيِّنَةُ النُّقْصَانِ <sup>(4)</sup> زَكَاةً، فَإِنْ زَادَتْ، حَتَّى تَبْلُغَ بِزِيَادَتِهَا عِشْرِينَ دِينَارًا وَازِنَةً، فَفِيهَا الزَّكَاةُ قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(5)</sup> وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا زَكَاةً، <sup>(6)</sup> قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْسَ فِي مِثْقَلِ دِرْهَمٍ نَاقِصَةٌ بَيِّنَةُ النُّقْصَانِ زَكَاةً، <sup>(7)</sup> فَإِذَا <sup>(8)</sup> زَادَتْ، حَتَّى تَبْلُغَ بِزِيَادَتِهَا مِثْقَلِ دِرْهَمٍ وَافِيَةً، فَفِيهَا الزَّكَاةُ، فَإِنْ كَانَتْ تَجُوزُ بِجَوَازِ الْوَازِنَةِ، رَأَيْتُ فِيهَا الزَّكَاةَ، ذَنَائِيرَ كَانَتْ أَوْ دَرَاهِمَ

664 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(9)</sup> فِي رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ سِتُّونَ وَمِثْقَلُ دِرْهَمٍ وَازِنَةً، وَصَرَفَ الدَّرَاهِمَ يَبْدُو ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمَ بِدِينَارٍ : أَنَّهَا لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، أَوْ مِثْقَلِ دِرْهَمٍ.

665 - قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ خَمْسَةُ ذَنَائِيرَ، مِنْ فَائِذَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، فَتَجَرَّ فِيهَا فَلَمْ يَأْتِ الْحَوْلُ حَتَّى بَلَغَتْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ : أَنَّهُ يُزَكِّيْهَا، وَإِنْ لَمْ تَتِمَّ إِلَّا قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا <sup>(10)</sup> الْحَوْلُ يَوْمَ وَاحِدٍ، أَوْ بَعْدَ مَا يَحُولُ عَلَيْهَا الْحَوْلُ يَوْمَ وَاحِدٍ، ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ زَكِّيَتْ.

(1) كتبت «قال يحيى» في (ب) بالهامش.

(2) ليس في (ش) «عيناً».

(3) في (ج) : «وليس».

(4) بهامش الأصل : «أصل ذر : النقص» وبهامش (ب) : «النقص»، وفوقها «صح».

(5) في (ج) : «قال يحيى» وقال مالك، وبهامش (ب) : «قال مالك» وفي (د) و(ش) : «قال مالك».

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبهامش : «الزكاة»، وفوقها «صح». وفي (ش) : «الزكاة».

(7) في (ب) : «الزكاة».

(8) بهامش الأصل : «فإن»، وفوقها «صح»، وهي رواية (ش).

(9) في (ج) : «قال» قال مالك.

(10) «عليها» ساقطة من (ب)، وتوجد علامة اللحق مكانها.

666 - قال : وقال مالك في رجل كانت له عشرة ذنانير، فتجرّ فيها، فحال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً : أنه يزكيها مكانه، ولا ينتظر بها أن يحول عليها الحول من يوم بلغت ما تجب فيه الزكاة؛ لأن الحول قد حال عليها، وهي عنده عشرة ذنانير،<sup>(1)</sup> ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت.

667 - قال يحيى : قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا،<sup>(2)</sup> في إجارة العبيد وخراجهم، وكراء المساكين، وكتابة المكاتب : أنه لا تجب<sup>(3)</sup> في شيء من ذلك الزكاة، قل ذلك أو أكثر، حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه<sup>(4)</sup>.

668 - قال مالك<sup>(5)</sup> في الذهب والورق يكون بين الشركاء : إن<sup>(6)</sup> من بلغت حصته منهم عشرين ديناراً غنياً، أو مئتي درهم، فعليه فيها الزكاة، ومن نقصت حصته من ما<sup>(8)</sup> تجب فيه<sup>(9)</sup> الزكاة، فلا زكاة عليه،<sup>(10)</sup> وإن بلغت<sup>(11)</sup> حصصهم جميعاً ما تجب فيه الزكاة، وكان بعضهم في ذلك أفضل نصيباً من بعض، أخذ من كل إنسان<sup>(12)</sup> بقدر حصته، إذا كان في حصة كل إنسان منهم ما تجب فيه الزكاة، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة».

(1) كتب فوق «عشرة» في الأصل «صح». وفي الهامش : «عشرون ديناراً غير عيد الله وهو الصواب». وفوق «عشرون» : «ع». وفي (ب) : «عشرة ذنانير»، ونحوه «ع» من عشرة قول وفي (ج) : «عشرون ديناراً».

(2) كتب فوق «عندنا» في الأصل «صح» و«ع». وفي الهامش : «عندنا» و«ع». أي عندنا عند ابن وضاح وليس عند عبيد الله. ولم يقرأ الأعمشي.

(3) في (ج) : «وكرائ»، وفي (ش) : «وكرأ».

(4) في (ش) : «يجب».

(5) بهامش الأصل : «أنفرد مالك بإيجاب الزكاة في هاتين المسألتين : إذا غر بخمسة أو عشرة فكمالت بربحها نصيباً عند الحول وغيره، من سائر فقهاء الأمصار لا يوجب فيها ربحاً إلا أن يكون رأس المال نصيباً، ثم يختلف في الربح هل يزكى على حول رأس المال أو يستأنف له حول». وفي الهامش أيضاً : «وقول علي وعمر بن عبد العزيز والمشيخة السبعة».

(6) في (د) : «قال» : قال مالك.

(7) بهامش الأصل : «فإن»، وعليها «ع».

(8) في (ش) : «ع».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(10) كتب فوقها في الأصل : «ع». وبهامش : «خالقه زشر». وهو قول الحسن البصري.

(11) كتب فوقها في (ش) : «ع» و«ز».

(12) بهامش الأصل : «قال»، وعليها «ع» و«ز».



قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَىَّ.

669 - قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا كَانَتْ<sup>(1)</sup> لِرَجُلٍ ذَهَبٌ، أَوْ وَرَقٌ مُتَفَرِّقَةٌ، بِأَيْدِي نَاسٍ<sup>(2)</sup> شَتَّى فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُحْصِيَهَا جَمِيعًا، ثُمَّ يُخْرِجَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ زَكَاتِهَا كُلِّهَا.

670 - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَفَادَ مَالًا<sup>(3)</sup> ذَهَبًا، أَوْ وَرَقًا، فَإِنَّهُ<sup>(4)</sup> لَا زَكَاتَ عَلَيْهِ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ<sup>(5)</sup> الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا.

### 3 - الزَّكَاةُ فِي الْمَعَادِنِ

671 - مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ<sup>(6)</sup> غَيْرِ وَاحِدٍ<sup>(7)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَطَعَ<sup>(8)</sup> لِبِلَالِ بْنِ الْخَارِثِ الْمُزَنِيِّ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ،<sup>(9)</sup> فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَى الْيَوْمِ إِلَّا الزَّكَاةُ.

(1) في (د) : «إِذَا كَانَ».

(2) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش أناس، وعليها «معاد».

(3) في (ش) : «أَفَادَ ذَهَبًا».

(4) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش «أنه»، وعليها «عد»، وفي الهامش أيضا : «فيمس» وعليها «عد» و«ح». وفي (ش) «أنه».

(5) كتب فوقها في الأصل : «عد»، وقربها «صح». وفي الهامش : «عليها» وفوقها «س».

(6) كتب «أبي» في (ب) : «بالحامش».

(7) كتب فوقها في الأصل : «ح» و«صح». وبالهامش : «ح» لأن وضاح وغير واحد وعن غير واحد، وعليها «ح». وبهامش (ب) : «وعن»، وفوقها «ح». وفي (م) : «وعن غير واحد بواو المعطف، رده محمد، وكذلك روى ابن وهب وابن القاسم وغير واحد، وروى القعني ومطرف مثل رواية يحيى».

(8) قال الداني في الإيحاء 518/4 : «هكذا عند يحيى بن يحيى : ربيعة عن غير واحد، كأن ربيعة حدث عنهم. و«ح» ابن وضاح : وعن غير واحد بواو المعطف على معنى الاشتراك، وهكذا عند سائر الرواة. وقال فيه ابن وهب : عن مالك عن ربيعة وغيره».

قال ابن الخذاء في التعريف 44/2 : «هكذا في رواية ابن بكير عن مالك، وقال يحيى بن يحيى عن مالك عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم، وفي رواية ابن وهب عن مالك عن ربيعة وغيره، ورواه القعني عن مالك كما رواه يحيى بن يحيى، ورواه أبو عبيد عن إسحاق عن يحيى، ويحيى بن بكير عن مالك، كما رواه يحيى بن يحيى». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 91/2 : «وفي زكاة المعادن : ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد، كذا ليحيى ومطرف والقعني، وعند ابن القاسم وابن وهب : وغير واحد، وكذا رده ابن وضاح، وهو الصواب. في رواية أبي عمر وعن غير واحد».

(9) في (ج) : «أقطع».

(10) بهامش (ج) بخط دقيق : «الفرع يسكون الراء موضع بين مكة والمدينة».

672 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> أَرَى وَاللَّهِ أَغْلَمُ، أَنْ <sup>(2)</sup> لَا يُؤْخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ، حَتَّى يَبْلُغَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا قَدْرُ عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، أَوْ مِئْتَيْ دِرْهَمٍ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَفِيهِ الزَّكَاةُ مَكَانَهُ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ أُخِذَ مِنْهُ بِحِسَابِ ذَلِكَ، <sup>(3)</sup> مَا دَامَ فِي الْمَعْدِنِ نَيْلٌ، فَإِنْ انْقَطَعَ عِرْقُهُ، <sup>(4)</sup> ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ نَيْلٌ، فَهُوَ مِثْلُ الْأَوَّلِ يُبْتَدَأُ <sup>(5)</sup> فِيهِ الزَّكَاةُ، كَمَا ابْتَدِئْتُ فِي الْأَوَّلِ. <sup>(6)</sup>

673 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْمَعْدِنُ <sup>(7)</sup> بِمَنْزِلَةِ الزَّرْعِ، يُؤْخَذُ مِنْهُ مِثْلُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ، يُؤْخَذُ مِنْهُ إِذَا خَرَجَ <sup>(8)</sup> مِنَ الْمَعْدِنِ <sup>(9)</sup> مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَلَا يُنْتَظَرُ <sup>(10)</sup> الْحَوْلُ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ إِذَا حُصِدَ الْعُشْرُ، وَلَا يُنْتَظَرُ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

#### 4 - زَكَاةُ الرُّكَازِ <sup>(11)</sup>

674 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «فِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ».

675 - قَالَ <sup>(12)</sup> قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، <sup>(13)</sup> وَالَّذِي سَمِعْتُ <sup>(14)</sup> مِنْ <sup>(15)</sup> أَهْلِ <sup>(16)</sup> الْعِلْمِ يَقُولُونَ : أَنَّ الرُّكَازَ، إِنَّمَا هُوَ دَفْنٌ يُوْجَدُ مِنْ دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ، مَا لَمْ يُطْلَبْ بِمَالٍ، وَلَمْ تُتْكَلَفْ <sup>(17)</sup> فِيهِ

(1) في (ج) و(ش) : «قال يحيى : قال مالك».

(2) في (ش) : «أنه».

(3) ليس في (ش) : «منه».

(4) بهامش الأصل : «عرفه لابن يزيد».

(5) في (ج) و(د) و(ش) : «يتبدأ» بالناء.

(6) قال البيهقي في تفسير الموطأ 394/1 : «فإن انقطع عرقه، ثم عاد بعد ذلك نيل، فإنه يبتدئ فيه الزكاة، لأن ذلك بمنزلة الزرع يؤدي زكاته، ثم يزرع غيره، فإنه يؤخذ منه الزكاة إذا أحصر» أيضًا.

(7) في (ج) : «والمعدن» وفي (ش) : «المعدن» دون واو.

(8) في (ش) و(م) : «إذا أخرج».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(10) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبهامش : «به»، وعليها «ب» وفوقها «ط»، وتحتها «صح»، وفي (ش) : «ولا ينتظر به».

(11) قال عبد الملك بن حبيب في غريب الموطأ 275/1 : «الرُّكَازُ المال المدفون العادي الذي دفن قبل الإسلام».

(12) في (ب) : «قال يحيى»، وفي (د) : «قال مالك».

(13) بهامش الأصل : «قال مالك : وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا للقبضي».

(14) في تفسير الموطأ للبيهقي 394/1 : «سمعت بعض».

(15) كتب فوقها في الأصل «صح» و«خ».

(16) ضبطت «أهل» بفتح اللام وكسرها، وعليها «معاً» وفي الهامش : «بعض»، وعليها «ع» و«صح».

(17) في (ب) و(ج) و(د) : «تُتْكَلَفُ».



نَفَقَةً، وَلَا كَبِيرُ عَمَلٍ، وَلَا مُؤُونَةٌ، <sup>(11)</sup> فَأَمَّا مَا طَلِبَ بِعَالٍ، وَتُكَلَّفَ <sup>(12)</sup> فِيهِ كَبِيرُ عَمَلٍ، فَأُصِيبَ مَرَّةً، وَأُخْطِئَ مَرَّةً، فَلَيْسَ بِرِكَازٍ.

## 5 - مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْحَلِيِّ <sup>(3)</sup> وَالتَّبَرِّ وَالْعَتَبَرِ

676 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَتْ تَلْبِي بَنَاتٍ <sup>(14)</sup> أَحْيَاهَا يَتَامَى فِي حَجَرِهَا، لَهْنُ الْحَلِيِّ، <sup>(15)</sup> فَلَا تُخْرَجُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ <sup>(16)</sup> الزُّكَاةُ.

677 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُحَلِّي بَنَاتِهِ وَجَوَارِيَهُ الذَّهَبَ، ثُمَّ لَا يُخْرَجُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ <sup>(17)</sup> الزُّكَاةُ.

678 - قَالَ <sup>(18)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : مَنْ كَانَ عِنْدَهُ تَبَرٌّ، أَوْ حَلِيٌّ <sup>(19)</sup> مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، لَا يُنْتَفَعُ بِهِ لِلْبَّسِ، <sup>(10)</sup> فَإِنْ عَلَيْهِ فِيهِ الزُّكَاةُ، فِي كُلِّ عَامٍ يُوزَنُ، فَيُؤْخَذُ رُبْعُ عَشْرَةٍ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنْ وَزْنِ عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، <sup>(11)</sup> أَوْ مِئْتَيْ دِرْهَمٍ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ، <sup>(12)</sup> وَإِنَّمَا تَكُونُ فِيهِ الزُّكَاةُ، إِذَا كَانَ إِنَّمَا يُمَسِّكُهُ لِغَيْرِ اللَّبْسِ، <sup>(13)</sup> فَأَمَّا التَّبَرُّ وَالْحَلِيُّ <sup>(14)</sup> الْمَكْسُورُ، <sup>(15)</sup> الَّذِي يُرِيدُ أَهْلُهُ إِصْلَاحَهُ <sup>(16)</sup> وَلِبْسَهُ، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَتَاعِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ أَهْلِهِ، فَلَيْسَ عَلَى أَهْلِهِ فِيهِ زَكَاةٌ.

(1) رسمت في الأصل و(ج) دون مد، وليس في (ش) : «ولا مؤونة».

(2) في (ب) : «أو تكلف».

(3) في (ج) : «الحلي»، وفي (ب) : «من التبر والحلي» بتقديم التبر.

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «بنات لغة».

(5) في (ج) و(د) : «الحلي».

(6) ضبطت في الأصل و(ب) بفتح الحاء وسكون اللام وكسر الياء المخففة. وبضم الحاء، وكسر اللام وكسر الياء الشديدة معاً. وفي الهامش : «حلي وحلي. حلي لغة».

(7) ضبطت في الأصل و(ب) و(د) بفتح الحاء وضمها معاً، وفي (ج) : بفتح الحاء وسكون اللام.

(8) في (ب) و(ج) : «قال يحيى» : قال مالك، وفي (د) : «مالك».

(9) ضبطت في الأصل بكسر الحاء، وفي (ب) و(ج) بفتحها.

(10) ضبطت لام «لبس» بالضم في (ب) و(ج) و(د).

(11) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفوق الألف «صح» وفي الهامش : «الوس لابن أمين، ولا لابن بكير، وللفقيني : عينا».

(12) بهامش الأصل : «الزكاة»، وعليها «صح» ورمز «ش»، وفي (ب) : «الزكاة» وكتب فوقها «صح» أيضاً، وفي (ب) : «قال يحيى». وبهامش

وفي (ج) : «قال يحيى» : قال مالك.

(13) في (ج) و(د) : «اللبس» بضم اللام.

(14) ضبطت في الأصل بفتح الحاء وضمها معاً، وفي (ج) بفتح الحاء.

(15) بهامش الأصل : «فأما الحلي المكسور كذا للفقيني، ولا ابن بكير» : فأما التبر، المكسور.

(16) في (ش) : «إصلاحه».

679 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ <sup>(1)</sup> فِي اللَّوْثِ وَلَا <sup>(2)</sup> فِي الْمِسْكِ وَلَا الْعَنْبَرِ <sup>(3)</sup> زَكَاةٌ.

## 6 - زَكَاةُ أَمْوَالِ الْيَتَامَى <sup>(4)</sup> وَالتَّجَارَةُ لَهُمْ فِيهَا

680 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : اتَّجَرُوا <sup>(5)</sup> فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الزَّكَاةُ.

681 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَتْ عَائِشَةُ تَلِينِي أَنَا وَأَخَا لِي يَتِيمَيْنِ فِي حَجَرِهَا، فَكَانَتْ تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ.

682 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَتْ تُعْطِي أَمْوَالَ الْيَتَامَى <sup>(6)</sup>، مَنْ يَتَجَرُّ <sup>(7)</sup> لَهُمْ فِيهَا.

683 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ اشْتَرَى لِبْنِي أَخِيهِ يَتَامَى فِي حَجَرِهِ مَالًا، فَبِيعَ ذَلِكَ الْمَالُ بَعْدَ بَعَالٍ كَثِيرٍ <sup>(8)</sup>.

684 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(9)</sup> : لَا بَأْسَ بِالتَّجَارَةِ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَهُمْ، إِذَا كَانَ الْوَالِي <sup>(10)</sup> مَأْمُونًا، فَلَا أَرَى <sup>(11)</sup> عَلَيْهِ ضَمَانًا.

(1) في (ج) : «وليس».

(2) بهامش الأصل : «وع : ولا في المسك».

(3) بهامش الأصل : «وع : ولا في العنبر» وفي هامش (ب) : «ولا في المسك» وعليها «طع ح عت» وفيه أيضا : «ولا في العنبر» وعليها «طع».

«وع» وفي (ج) و(ش) : «ولا في العنبر».

(4) سقطت «اليتامى» من (م).

(5) ضبطت في الأصل و(د) بسكون التاء وضم الراء، وبسكون التاء وكسر الراء، وكتب فوقها «معاء».

(6) هكذا في الأصل و(ب) و(ج)، وهو ما عند بشار عواد. وعند عبد الباقي بزيادة : «الذين في حجرها».

(7) ضبطت في الأصل بالتخفيف والتشديد معاً، وفي (د) بالتشديد، وفي (ب) بتسكين التاء وضم الجيم.

(8) ضبطت في الأصل و(ب) بالتاء والباء معاً، وكتبت نقطة الباء بالأحمر وعليها «صح» وفي هامش الأصل : «بالتاء الثلاثة لأحمد، ولعبيد الله، وبالباء لغيرهما» وفي (ش) : «كبير».

(9) في (ب) و(د) و(ش) : «قال مالك»، وفي (ج) و(م) : «قال يحيى» قال مالك :

(10) كتب فوقها في الأصل «ع» وفي (ب) : «الولي»، وبهامشها : «الوالي»، وعليها : «فب طع حو».

(11) في (ش) : «ولا أرى».



7 - زَكَاةُ الْمِيرَاثِ<sup>(1)</sup>

685 - مَالِكٌ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا هَلَكَ<sup>(2)</sup> وَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاةَ مَالِهِ، إِنِّي<sup>(3)</sup> أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ، وَلَا يُجَاوَزُ بِهَا الثَّلَاثُ، يُبْدَأُ<sup>(4)</sup> عَلَى الْوَصَايَا، وَأَرَاهَا بِمَثَرَةِ الدِّينِ عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ رَأَيْتُ أَنْ يُبْدَأَ<sup>(5)</sup> عَلَى الْوَصَايَا.

قَالَ<sup>(6)</sup> : وَذَلِكَ إِذَا أَوْصَى بِهَا الْمَيِّتُ. قَالَ : فَإِنْ لَمْ يُوصَ بِذَلِكَ الْمَيِّتُ، فَفَعَلَ<sup>(7)</sup> ذَلِكَ أَهْلُهُ، فَذَلِكَ حَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَهْلُهُ، لَمْ يُلْزَمَهُمْ ذَلِكَ.

686 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَالسُّنَّةُ<sup>(8)</sup> عِنْدَنَا<sup>(9)</sup> الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا، أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى وَارِثِ زَكَاةٍ فِي مَالٍ وَرِثَهُ فِي دَيْنٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا دَارٍ، وَلَا عَبْدٍ، وَلَا وَلِيدَةٍ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِ مَا بَاعَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ اقْتَضَى الْحَوْلُ، مِنْ يَوْمِ بَاعَهُ وَقَبِضَهُ.

687 - قَالَ<sup>(10)</sup> قَالَ مَالِكٌ : السُّنَّةُ عِنْدَنَا : أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى وَارِثٍ فِي مَالٍ وَرِثَهُ الزَّكَاةَ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

## 8 - الزَّكَاةُ فِي الدِّينِ

688 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَرِيدٍ : أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ : هَذَا<sup>(11)</sup> شَهْرُ زَكَاتِكُمْ<sup>(12)</sup>، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّ دَيْنَهُ، حَتَّى تَحْصُلَ أَمْوَالُكُمْ، فَتَقْدُونَ<sup>(13)</sup> مِنْهَا<sup>(14)</sup> الزَّكَاةَ.

(1) بهامش الأصل: وبهامش (ب) : «في» وعليها في الأصل «خو».

(2) في (ب) : «إذا هلك الرجل».

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 277/1 : «ولم يؤد زكاة ماله، أنه كذا الرواية والوجه».

(4) رسمت في الأصل بالياء والتاء معاً، وفي (ب) و(ج) بالتاء فقط. وفي (ش) : «ويبدأ» اهـ. قال الوقشي في التعليق على الموطأ : 277/1 :

«وتبدي الوصايا - بكسر الدال المشددة - يقال بدأت الشيء وبدأت به ولا يجتمع التشديد والياء ويجوز بدأته - بكسر الباء - بالتخفيف».

(5) رسمت في الأصل بالياء والتاء معاً، وفي (ب) و(ج) و(ش) : «بالتاء فقط».

(6) في (ب) و(ش) : «قال مالك».

(7) كتبت في (ب) : «وفعل» ثم عدلت إلى «ففعَلَ»، وكتب فوقها «صح».

(8) في (ب) : «السنة».

(9) «عندنا» كتبت في (ب) بالهامش.

(10) في (ب) و(ج) و(د) و(ش) : «قال مالك» دون «قال» الأولى.

(11) في (د) : «هَذَا».

(12) في (ب) : «زكوتكم».

(13) بهامش (ب) : «فتقْدُوا»، وعليها «ب».

(14) عند عبد الباقي : «منه».

689 - مَالِك، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِي، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي مَالٍ، قَبَضَهُ بَعْضُ الثُّلَاةِ ظُلْمًا، بِأَمْرٍ بَرَدَهُ إِلَى أَهْلِهِ، وَتَوَخَّذَ<sup>(1)</sup> زَكَاتَهُ لِمَا قَضَى مِنَ السَّنِينَ، ثُمَّ عَقَبَ بَعْدَ ذَلِكَ بِكِتَابٍ<sup>(2)</sup> أَنْ لَا يُؤْخَذَ<sup>(3)</sup> مِنْهُ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنَّهُ إِنْ<sup>(4)</sup> كَانَ ضِمَارًا<sup>(5)</sup>.

690 - مَالِك، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ،<sup>(6)</sup> أَنَّهُ سَأَلَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَالٌ، وَعَلَيْهِ ذَيْنُ مِثْلِهِ، أَعْلَيْهِ زَكَاةٌ؟ فَقَالَ : لَا<sup>(7)</sup>.

691 - قَالَ<sup>(8)</sup> : قَالَ مَالِكٌ<sup>(9)</sup> : الْأَمْرُ<sup>(10)</sup> الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا<sup>(11)</sup> فِي الدَّيْنِ : أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يُزَكِّيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَإِنْ أَقَامَ عِنْدَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ سِتِينَ ذَوَاتِ عَدَدٍ، ثُمَّ قَبَضَهُ صَاحِبُهُ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ<sup>(12)</sup> إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ قَبِضَ مِنْهُ شَيْئًا،<sup>(13)</sup> لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ إِنْ<sup>(14)</sup> كَانَ لَهُ مَالٌ سِوَى<sup>(15)</sup> الَّذِي قَبِضَ تَجِبُ فِيهِ<sup>(16)</sup> الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يُزَكِّي مَعَ مَا قَبِضَ مِنْ دَيْنِهِ ذَلِكَ.

قَالَ : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَاصٌ غَيْرُ الَّذِي اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ، وَكَانَ الَّذِي اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلَكِنْ لِيَحْفَظَ عَدَدَ مَا اقْتَضَى، فَإِنْ اقْتَضَى بَعْدَ ذَلِكَ مَا تَتِمُّ بِهِ الزَّكَاةُ، مَعَ مَا

(1) عند عبد الباقي : «ويؤخذ منه» في هذه وفي التي بعدها، وعند نشار : «وتؤخذ منه» في هذه، «ويؤخذ منه» في الثانية.

(2) في (ج) : «بكتاب آخر».

(3) رسمت في الأصل بالتاء والياء معاً، وفي (ب) و(ج) بالياء.

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وسقطت من (ش).

(5) بهامش الأصل : «الضمار من المال ما لا يرجى رجوعه». قال عبد الملك بن حبيب في غريب الموطأ 276/1-277 : «وقد قال مالك في

تفسير الضمار : إنه المال المحبوس عن أهله، وسمعت علي بن محمد يقول في تفسيره : إنه المستهلك. قال عبد الملك : والضمار في كلام

العرب : الغائب الغيبة الطويلة التي لا ترجى مالا كان أو غيره، وما رجى فليس بضمار».

(6) قال ابن الحذاء 630/3 رقم 594 : «يزيد بن عبد الله بن خصيفة، روى عنه مالك، ويقال فيه : يزيد بن خصيفة، وقال البخاري : يزيد بن

عبد الله بن خصيفة، سمع السائب بن يزيد، ويسر بن سعيد، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان».

(7) كتب فوقها في الأصل «صح». ولم يشر إلى ذلك الأعظمي.

(8) كتب فوقها في الأصل «صح». ولم يشر إلى ذلك الأعظمي، وفي (ش) : «قال يحيى : قال مالك

(9) في (ب) : «قال مالك» وفي (ج) : «قال يحيى : قال مالك».

(10) كتب فوقها في الأصل «صح».

(11) بهامش الأصل : «الاجتمع عليه». وعليها «عه» وبهامش (م) : «الأمر عندنا محمد ولا بن بكير وغيره».

(12) بهامش الأصل : «فيه». وعليها «ع». وعند عبد الباقي : «تجب عليه فيه» بزيادة «فيه».

(13) ترسم في الأصل «شياء» دون همز.

(14) في (ب) : «إن».

(15) كتبت في الأصل و(ب) : «سواء».

(16) في (ب) : «تجب عليه فيه»، وكتبت «عليه» بخط دقيق.



قَبْضَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ. فَإِنْ <sup>(11)</sup> كَانَ قَدْ اسْتَهْلَكَ مَا اقْتَضَى أَوَّلًا، أَوْ لَمْ يَسْتَهِلْكُهُ، فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ مَعَ مَا اقْتَضَى مِنْ ذَنْبِهِ، فَإِذَا بَلَغَ مَا اقْتَضَى <sup>(12)</sup> عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، أَوْ مِئَتِي دِرْهَمًا، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، <sup>(13)</sup> ثُمَّ مَا اقْتَضَى بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ <sup>(14)</sup> بِحِسَابِ ذَلِكَ <sup>(15)</sup>.

قَالَ مَالِكٌ <sup>(16)</sup> وَالِدُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنْ <sup>(17)</sup> الدَّيْنُ يَغِيبُ أَعْوَامًا، ثُمَّ يُقْتَضَى فَلَا يَكُونُ <sup>(18)</sup> فِيهِ <sup>(19)</sup> إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، أَنْ الْعَرُوضُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لِلتَّجَارَةِ <sup>(20)</sup> أَعْوَامًا، ثُمَّ يَبِيعُهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي أَثْمَانِهَا إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الدَّيْنِ أَوْ الْعَرُوضِ <sup>(21)</sup> أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةَ ذَلِكَ الدَّيْنِ أَوْ الْعَرُوضِ مِنْ مَالٍ سِوَاهُ، وَإِنَّمَا تُخْرِجُ زَكَاةَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ.

692 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(12)</sup> : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ ذَيْنٌ، <sup>(13)</sup> وَعِنْدَهُ مِنَ الْعَرُوضِ مَا فِيهِ وَفَاءٌ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ النَّاضِ سِوَى <sup>(14)</sup> ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يَزْكِي مَا بِيَدِهِ مِنْ نَاضٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

قَالَ <sup>(15)</sup> قَالَ مَالِكٌ <sup>(16)</sup> وَإِذَا <sup>(17)</sup> لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْعَرُوضِ <sup>(18)</sup> وَالنَّقْدِ إِلَّا وَفَاءُ ذَنْبِهِ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ مِنَ النَّاضِ فَضْلٌ عَنْ ذَنْبِهِ، مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَزْكِيَهُ.

(11) في (ش) : «قال مالك».

(12) في (ب) زيادة : «بعد ذلك».

(13) في (ج) و(ب) و(ش) : «عليه فيه الزكاة بحساب ذلك»، و«لوقها في (ج) «صح».

(14) «ثم ما اقتضى بعد ذلك من قليل أو كثير، فعليه فيه الزكاة» ساقط من (ش).

(15) عند عبد الباقي وبشار عواد : «بحسب».

(16) في (ج) : «قال يحيى : قال مالك».

(17) بهامش الأصل : «على الدين»، وعليها «س»، وهي رواية (ش).

(18) في (ب) و(ج) و(د) : «فلا تكون».

(19) بهامش الأصل : «عليه» وعليها رمز «ح» وجعلها الأعظمي طاء.

(20) كتب في الأصل فوق «للتجارة»، رمز «خ».

(21) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/277 : «العرض من المال ما ليس بنقد، واشتقاقه من عارضت الشيء بالشيء» : إذا قابله به، أو من عرض الشيء بقرض : إذا اتسع، لأن المراد به غناء النقد وكثرته...».

(12) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(13) في (ج) : «الدين».

(14) في (ب) و(ج) : «سواء».

(15) كتب فوقها في الأصل «صح»، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي.

(16) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(17) ثبت «قال مالك» في الأصل و(ب) و(ج)، ولا توجد عند عبد الباقي وبشار عواد.

(18) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «العرض».

## 9 - زَكَاةُ الْعُرُوضِ

693 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زُرَيْقٍ<sup>(1)</sup> بْنِ حَيَّانَ، وَكَانَ زُرَيْقٌ عَلَى جَوَارِ مِصْرَ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ وَسُلَيْمَانَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَذَكَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ : أَنْ انْظُرْ مَنْ مَرَّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، مِمَّا يُدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَاراً دِينَاراً،<sup>(2)</sup> فَمَا نَقَصَ فِي حِسَابِ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ<sup>(3)</sup> عِشْرِينَ دِينَاراً،<sup>(4)</sup> فَإِنْ نَقَصَتْ ثَلَاثَ دِينَارٍ فَدَعَهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئاً، وَمَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ، فَخُذْ مِمَّا يُدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ، مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَاراً دِينَاراً،<sup>(5)</sup> فَمَا نَقَصَ فِي حِسَابِ ذَلِكَ، حَتَّى يَبْلُغَ<sup>(6)</sup> عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، فَإِنْ نَقَصَتْ ثَلَاثَ دِينَارٍ<sup>(7)</sup> فَدَعَهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئاً، وَاكْتُبْ لَهُمْ بِمَا تَأْخُذُ مِنْهُمْ كِتَاباً إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوْلِ.

694 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ<sup>(8)</sup> : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا يُذَارُ مِنَ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَاتِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ مَالَهُ، ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ عَرَضاً بَرّاً أَوْ رَقِيقاً أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ،<sup>(9)</sup> ثُمَّ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُوَدِّي مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ زَكَاةً حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ صَدَّقَهُ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبِعْ ذَلِكَ الْعَرَضَ سِنِينَ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْعَرَضِ<sup>(10)</sup> زَكَاةً، وَإِنْ طَالَ زَمَانُهُ، فَإِذَا بَاعَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ<sup>(11)</sup> إِلَّا زَكَاةُ وَاحِدَةٍ.

(1) هكذا في الأصل : «زريق» بتقديم الزاي على الراء وهو ما في (ب) و(ج) وكذا عند عبد الباقي. وعند ابن الخذاء : زريق بتقديم الراء وهو ما عند بشار عواد. وترجمه ابن الخذاء في باب من اسمه زريق فقال : «زريق بن حيان مولى أبي قزارة يكنى أبا المقدام، قاله ابن الجارود وقاله لي عبد الغني بن سعيد...» انظر التعريف 147/2 رقم 121.

(2) في (ب) : «دينارا دينارا».

(3) في (ب) : «بالتاء والياء» وفي (ج) وعند بشار عواد بالتاء. وعند عبد الباقي بالياء.

(4) في (ب) : «دنانير» وبالهامش : «دينارا».

(5) في (ب)، «دينارا دينارا».

(6) عند عبد الباقي : «يلغ» بالياء.

(7) في (ب) و(ج) : «دينارا».

(8) في (ب) و(د) : «قال مالك». وفي هامش (ب) : «قال يحيى : قال مالك»، وهي رواية (ش).

(9) «ذلك» ساقط من (ب).

(10) في (ش) : «عليه من ذلك العرض».

(11) في (د) : «عليه فيه».



695 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي بِالذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ حِنْطَةً أَوْ تَمْرًا لِلتَّجَارَةِ، <sup>(2)</sup> ثُمَّ يَمْسِكُهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ يَبِيعُهَا أَنْ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا إِذَا بَلَغَ ثَمَنُهَا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِثْلُ الْحِصَادِ <sup>(3)</sup> يَحْصِدُهُ <sup>(4)</sup> الرَّجُلُ مِنْ أَرْضِهِ، وَلَا مِثْلُ الْجِدَادِ <sup>(5)</sup>.

696 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(6)</sup> : وَمَا كَانَ مِنْ مَالٍ عِنْدَ رَجُلٍ يَدِيرُهُ لِلتَّجَارَةِ، وَلَا يَنْصُ <sup>(7)</sup> لِصَاحِبِهِ مِنْهُ شَيْءٌ تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ لَهُ شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ يُقَوِّمُ فِيهِ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عَرْضٍ لِلتَّجَارَةِ، <sup>(8)</sup> وَيُخَصِّي فِيهِ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَيْنٍ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ.

697 - قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ تَجَرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ لَمْ يَتَجَرَ سِوَاهُ، <sup>(9)</sup> لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا صَدَقَةٌ وَاحِدَةٌ فِي كُلِّ عَامٍ، تَجَرُّوا فِيهِ أَوْ لَمْ يَتَجَرُّوا <sup>(10)</sup>.

## 10 - مَا جَاءَ فِي الْكَثْرِ

698 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْكَثْرِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ : هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا يُؤَدَّى مِنْهُ الزَّكَاةُ <sup>(11)</sup>.

(1) في (د) و(ش) : «قال مالك».

(2) عند عبد الباقي زيادة : «أو غيرهما».

(3) ضبطت «الحصاد» في (ب) بفتح الحاء وكسرها معاً، وضبطت في (ج) و(د) بفتح الحاء.

(4) ضبط «الحصاد» في (ب) بفتح الحاء وكسرها، وفوقها «معاً» وضبط «يحصده» بفتح الصاد وكسرها، وفوقها «معاً». وعند عبد الباقي بضمها. قال صاحب المصباح المتبوع : «من بابي ضرب وقتل».

(5) ضبطت في الأصل بفتح الجيم وضمها معاً. والجداد : مصدر جددت الثمر : إذا قطعه. انظر التعليق على الموطأ للموفشي 278/1.

(6) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(7) ضبطت في الأصل بفتح التون وكسرها معاً.

(8) في (ب) : «التجارة».

(9) في (ب) : «سواء».

(10) ضبطت في الأصل بضم الجيم وكسرها معاً وتشديد التاء، ولم يقرأ الأعظمي وجه كسر الراء. وفي (ج) و(د) بفتح الياء وسكون التاء.

وضم الجيم والراء، وفتح الياء والتاء المشددة وكسر الجيم وضم الراء.

(11) في (د) : «زكاة».

699 - مَالِك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(1)</sup> أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعٌ أَقْرَعٌ،<sup>(2)</sup> لَهُ زَبَيَّتَانِ<sup>(3)</sup> يَطْلُبُهُ، حَتَّى يُمَكِّنَهُ يَقُولُ : أَنَا كَثْرُكَ.

## 11 - صَدَقَةُ الْمَاشِيَةِ

700 - مَالِك، أَنَّهُ قَالَ<sup>(4)</sup> قَرَأَ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الصَّدَقَةِ<sup>(5)</sup> قَالَ : قَوَّجَدْتُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. هَذَا<sup>(6)</sup> كِتَابُ الصَّدَقَةِ : فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، فَذَوْنَهَا الْغَنَمُ فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ، وَفِيهَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ بَيْتٌ<sup>(7)</sup> مَخَاضٌ،<sup>(8)</sup> فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ابْنَةُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، وَفِيهَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خُمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بَيْتٌ<sup>(9)</sup> لَبُونٌ، وَفِيهَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ، حِقَّةٌ<sup>(10)</sup> طَرَوْقَةُ الْفَحْلِ، وَفِيهَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خُمْسٍ وَسَبْعِينَ جَذَعَةٌ، وَفِيهَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى ثَمَانِينَ ابْنَتَا لَبُونٍ، وَفِيهَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى عِشْرِينَ

- (1) بهامش (م) «أسنده البخاري وغيره [عن ...] ابن دينار عن ابن عمر عن النبي ص ؟ كذا - [ صلى الله عليه وسلم ]»  
 قال البوني في تفسير الموطأ 385/1 : «روى مالك هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة، وأسنده غير مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم».  
 (2) بهامش الأصل : «شجاعاً أقرع»، وعليها «صح». وهي رواية (ب) و(ش). وبالهامش أيضاً : «بالرفع وقع في كتاب الوقشي، وكانت بنسخة الغلمنكي». وفي تفسير الموطأ للبوني 385/1 : «شجاعاً». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 357/2 «قوله : مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع، كذا لأكثر الرواة، وهو الوجه، نصب على المفعول الثاني، والأول ماله المذكور أول الحديث، بهذه الصفة ورواه الطبرالسي، وبعضهم شجاعاً بالقسم، وله وجه أي مثل له هذا الشخص لبعده...»  
 (3) بهامش الأصل : «الشجاع الحية والأقرع المسقط شعر الرأس جمع السم فيه، والزبيتان زبدتان في شذيقه». ولم يقرأ الأعظمي هذا النص ولم يشر إلى وجوده. وفي هامش النسخة (د) : «شجاع أقرع، كذا لابن وضاح، ورواه يحيى ومطرف : شجاعاً أقرعاً، وابن مسكوة : شجاعاً أقرع، وهو الصواب».  
 قال عبد الملك بن حبيب في غريب الموطأ 281/1 - 283 : «الشجاع الحية الذكر الأقرع الذي لا شعر على رأسه، لأنه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى يتمعط منه شعره... أما الزبيتان، فسمعت فيها ثلاثة أوجه «فذكر :

1 - له زبيتان في حلقه بمنزلة زغني العنز ؛

2 - هما التكتتان السودوان فوق عنتيه ؛

3 - هما الزبدتان اللتان تكونان عند الغضب بجانب الفم».

قال عبد الملك : وهو أشبه ذلك عندي.

وقال البوني في تفسير الموطأ 385/1 : «وروى علي بن زياد عن مالك في تفسير الموطأ لابن سحنون، قال : قلت لمالك : ما الزبيتان ؟ قال : أزاهما شيئاً يكون على رأسه كالقرنين» - وانظر التعليق على الموطأ 278/1.

(4) كتب في هامش الأصل : «قال» بخط دقيق. ولم يتبين ذلك الأعظمي. والمراد أنه جاء في رواية : «مالك أنه قال».

(5) بهامش الأصل : «الصدقات»، وعليها «ع».

(6) «هذا» ساقطة من نسخة عبد الباقي.

(7) كتب فوقها في الأصل «صح».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 278/1 : «ابن عياض وأبنة مخاض، الذي قد أكمل سنة، ودخل في الثانية، لأن أمه فيها في المخاض، وهي الحوامل، فإذا دخل في الثالثة فهو ابن لبون وأبنة لبون، لأن أمه ذات لبن، فإذا دخل في الرابعة فهو حن، والأنثى حقة، لأنه يستحق الحمل عليه، فإذا دخل في الخامسة فهو جذع وجذعة. والطروقة التي يطرقها الفحل، يقال : طرق الفحل الناقة يطرقها طرقة، ويقال للفحل إذا كثر ذلك منه طروق».

(9) في (ب) : «ابنة»، وهو ما في غريب الموطأ لابن حبيب. وبهامش (د) : «ابنة مخاض لابن مسكوة».

(10) بهامش الأصل : «ذلك إلى متين شاتان».



وَمِئَةُ حَقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْإِبِلِ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَشْتٌ<sup>(1)</sup> لَبُونٌ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ<sup>(2)</sup>، وَفِي سَائِمَةٍ<sup>(3)</sup> الْعُثْمُ، إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِئَةُ شَاةٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ، ثَلَاثُ شِبَاهٍ<sup>(4)</sup>، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَفِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ نِيسٌ، وَلَا هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ<sup>(5)</sup>، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ<sup>(6)</sup>، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ<sup>(7)</sup> مُتَفَرِّقٍ<sup>(8)</sup>، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْبَةِ الصَّدَقَةِ. وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَفِي الرِّقَةِ إِذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أَوَاقٍ، رُبْعُ الْعُشْرِ.

## 12 - مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ<sup>(9)</sup> الْبَقَرِ<sup>(10)</sup>

701 - مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ<sup>(11)</sup>، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ الْأَنْصَارِيَّ<sup>(12)</sup>، أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا<sup>(13)</sup>، وَمِنْ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً مُسِنَّةً، وَأَتَى بِمَا دُونَ ذَلِكَ، فَأَبَى<sup>(14)</sup> أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا،

(1) بهامش الأصل : «أبنة». وهي رواية (ب).

(2) بهامش الأصل : «قال مالك : إذا زادت الإبل على عشرين ومئة فالساعي مخير بين ثلاث بنات لبون أو حقتين. قال الزهري : ليس فيها إلا ثلاث بنات لبون، دون تخيير إلى أن تبلغ ثلاثين ومئتين، ففيها حقة وابتنا لبون. قال ابن القاسم : ورأيت على قول الزهري رحمه الله. وقال المغيرة : إذا زادت الإبل على عشرين ومئة ففيها حقتان دون تخيير، وبه قال ابن الماجشون. ومتى بلغت ثلاثين ومئة لم يكن فيها خلاف بينهم أن فيها حقة وابتني لبون».

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/279 : «السائمة اسم يقع على ما يسرح من الماشية ويرعى» والسوم : الذهب في كل وجه».

(4) في (ب) - «شبه».

(5) ضبطت «عوار» في الأصل بفتح العين وضمها وعليها «معا». وفي الهامش «عوار» بكسر العين عند «ش». وفيه أيضا : «ع» : العوار بفتح العين وضمها ذهب العين، وقد قيل في ذلك بالصد. ابن حبيب : التي أراد عمر هنا بفتح العين. اهـ ووقف الأعظمي عند قوله : «وقد قيل». وفي (ب) بفتحها فقط، وفي (ش) بكسرها.

(6) بهامش الأصل : «يعني إذا رأى الهرمة وذات العوار خيرا للمساكين من التي أخرج إليه صاحب المال، وعلى هذا يتجه».

(7) هكذا في الأصل : «متفرق». وبالهامش : في «ع» : متفرق، وفوقها (صح). وفي (ب) : «متفرق» بالفتح، وفوقها (معا) وبالهامش : «متفرق وبهامش (د) : «لاين ثابت : متفرق».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح» و«ط»، وفي الهامش : «متفرق» وعليها «ع» و«صح». وضبطت في (ب) بتقديم التاء على الفاء، بتقديم الفاء على التاء، وعليها «معا». وبالهامش : «متفرق وبهامش (د) : «لاين ثابت : متفرق». وهي رواية (ش).

(9) كتب فوقها في الأصل «صح». وبالهامش : «صدقة»، وعليها «ع».

(10) في (ب) و(د) و(ش) : «ما جاء في صدقة البقرة». وفي (ج) و(م) : «ما جاء في البقرة». وفي (ب) : «في صدقة». وفي (ج) : «ما جاء في البقرة». وفي (د) : «في صدقة»، وعليها «لاين ثابت» وبالهامش من فوق : «ما جاء في البقرة»، وعليها «صح».

(11) قال ابن الخلاء في التعريف 2/97 رقم 79 : «هو أخو عمر بن قيس»، ويقال : هو حميد بن قيس بن عبد العزيز الأعرج المكي من قريش ويقال : مولى الزبير بن العوام. وقال لنا أبو القاسم بن الجوهري : حميد بن قيس الأعرج المكي مولى بن فزارة، ويقال هو مولى الزبير بن العوام... وتوفي في خلافة مروان بن محمد سنة اثنتين وأربعين ومئة.

(12) قال البوني في تفسير الموطأ 1/386 : «لم يدرك طاووس معاذًا فحدثه عنه فرسل».

(13) قال البوني في تفسير الموطأ 1/387 : «والتابع من البقر : العجل الخلع، وهو ابن سنتين، ويجوز أن يؤخذ ذكر أو أنثى، والسنة ابنة أربع سنين».

(14) في (ب) و(ج) و(د) : «فأبى».



وَقَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ شَيْئًا، حَتَّى أَلْقَاهُ فَأَسْأَلُهُ. فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(1)</sup> قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ.

702 - قَالَ يَحْيَى<sup>(2)</sup> قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيمَنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ عَلَى رَاعِيَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ<sup>(3)</sup>، أَوْ عَلَى رِعَاءٍ مُتَفَرِّقَيْنِ فِي بُلْدَانٍ شَتَّى<sup>(4)</sup>، أَنَّ ذَلِكَ يُجْمَعُ كُلُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَيُؤَدِّي<sup>(5)</sup> صَدَقَتَهُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَكُونُ<sup>(6)</sup> لَهُ الذَّهَبُ أَوِ الْوَرَقُ، مُتَفَرِّقَةً<sup>(7)</sup> فِي أَيْدِي نَاسٍ<sup>(8)</sup> شَتَّى، أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَجْمَعَهَا، فَيُخْرِجَ مِنْهَا مَا وَجِبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنْ زَكَاتِهَا.

703 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ<sup>(9)</sup> فِي الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الضَّأْنُ وَالْمَعَزُ : أَنَّهَا تُجْمَعُ عَلَيْهِ فِي الصَّدَقَةِ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا<sup>(10)</sup> مَا تَجِبُ فِيهِ<sup>(11)</sup> الصَّدَقَةُ صُدِّقَتْ، وَقَالَ<sup>(12)</sup> إِنَّمَا هِيَ غَنَمٌ كُلُّهَا، وَفِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً<sup>(13)</sup>.

704 - قَالَ<sup>(14)</sup> فَإِنْ كَانَتْ الضَّأْنُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْمَعَزِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، أَخَذَ الْمُصَدِّقُ تِلْكَ الشَّاةَ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنَ الضَّأْنِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَعَزُ<sup>(15)</sup> أَكْثَرَ<sup>(16)</sup> مِنَ الضَّأْنِ<sup>(17)</sup> أَخَذَ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَى الْمَعَزُ وَالضَّأْنُ<sup>(18)</sup> أَخَذَ مِنْ أَيْتِهَمَا شَاةً.

(1) سقط من (ش) : «صلى الله عليه وسلم فيه شيئا، حتى ألقاه فأسأله، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(2) بهامش (ب) : «قال يحيى». وفي (ش) : «قال : وقال مالك».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح». وبالهامش «متفرقين» بفتح الراء والقاف على التنبيه، وجعلها الأعظمي جمعا خلافا للأصل، وعليها «صح» معا. ونحوها «متفرقين» بالجمع وعليها «هـ». وفي (ب) و(ش) و(م) «متفرقين». وبالهامش : «متفرقين». وفي (د) : «الذين عبيد البر : متفرقين».

(4) في الأصل و(ب) و(ج) : «شاة» بالالف.

(5) عند عبد الباقي : «فيؤدي منه».

(6) (د) و(ش) : «تكون».

(7) كتب فوقها في الأصل «صح». وبالهامش : «متفرقة» وعليها «معا».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح». وبالهامش : «أناس»، وعليها «صح».

(9) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(10) هكذا في (ب). وبالهامش : «فيه»، وفوقها «س».

(11) في (ب) : «فيها».

(12) كتب فوقها في الأصل «صح».

(13) بهامش الأصل «ح» : «شاة»، وعليها «صح». وفي (ب) و(ج) : «إذا بلغت أربعين شاة، شاة».

(14) لم ترد «قال» في (ب)، وعند عبد الباقي وبنو عواد : «قال مالك».

(15) كتب بهامش الأصل : «المعزى» وعليها «صح». وضبط الأعظمي «المعز» في أماكن ورود العين خلافا للأصل.

(16) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «هي» وعليها «ح» و«صح». أي هي أكثر.

(17) في (ب) و(ش) : «أكثر أخذ منهما» وفي (د) : «أخذ منهما».

(18) في (ب) : «استوى الضأن والمعز». وفي (د) : «استوت الضأن والمعز».



705 - قال : قال مالك<sup>(11)</sup> : وكذلك الإبل العراب والبُخت<sup>(12)</sup> يُجمَعان<sup>(13)</sup> على رُبهما في الصدقة . قال<sup>(14)</sup> : إنما هي إبل كُلُّها، فإن كانت العراب هي أكثر<sup>(15)</sup> من البُخت، ولم يجب على ربها إلا بغير واحد، فليأخذ من العراب صدقتها<sup>(16)</sup>، فإن كانت البُخت<sup>(17)</sup> أكثر، فليأخذ منها، فإن استوت فليأخذ من أتيهما شاء .

706 - قال : قال مالك<sup>(18)</sup> وكذلك البقر والجواميس تُجمع<sup>(19)</sup> في الصدقة على رُبهما<sup>(20)</sup> . وقال : إنما هي بقر كُلُّها، فإن كانت البقر هي أكثر من الجواميس، ولا يجب<sup>(21)</sup> على ربها إلا بقرة واحدة، فليأخذ من البقر صدقتها<sup>(22)</sup>، وإن كانت الجواميس أكثر فليأخذ منها، فإن استوت فليأخذ من أتيهما شاء، فإذا وجبت في ذلك الصدقة صدق<sup>(23)</sup> الصنفان<sup>(24)</sup> جميعاً .

707 - قال : قال مالك<sup>(25)</sup> : من أفاد ماشية من إبل، أو بقر، أو غنم، فلا صدقة عليه فيها، حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها، إلا أن يكون له قبلها نصاب ماشية، والنصاب ما يجب فيه الصدقة، إما خمس ذؤ من الإبل، وإما ثلاثون بقرة، وإما أربعون شاة، فإذا كان للرجل<sup>(26)</sup> خمس ذؤ من الإبل، أو ثلاثون بقرة، أو أربعون شاة، ثم أفاد إليها إبلاً، أو بقرًا، أو غنماً، باشتراء أو هبة أو ميراث، فإنه يصدقها مع

(11) في (ب) و(ج) : «قال يحيى : قال مالك»، وفي (ش) : «قال مالك» .

(12) قال عبد الملك بن حبيب في غرب الموطأ 296/1 : «البخت من الإبل صنف منها جسام غلاظ ثقيلة الحركة وهي إبل فارس، والجواميس صنف من البقر، جسام عظام الخلق فوق خلق بقرة هذه، وهي بقر مصر» .

(13) رسمت في الأصل بالياء والناء .

(14) في (ج) و(ش) و(م) : «وقال» .

(15) رسمت في الأصل بالفتح والضم .

(16) عند عبد الباقي وبنار عواد «صدقتها» .

(17) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «التجب»، وعليها «ح» .

(18) في (ب) : «قال مالك»، وفي (ج) : «قال يحيى : مالك»، وفي (د) : «قال» .

(19) كتب فوقها في الأصل «يجمعان»، وفي (ش) : «يجمعان» .

(20) كتب فوقها في الأصل «ع» و«معا»، ولم يقرأ الأعظمي الرمز، وبالهامش «ربها»، وعليها «صح» .

(21) في (ش) : «ولم يجب» .

(22) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «صدقتها»، وبالثنية عند عبد الباقي، وبنار عواد .

(23) ضبطت في الأصل بفتح الصاد وضمها معاً، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي .

(24) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «الصنفين»، وعليها «ط» .

(25) في (ب) و(ج) و(د) و(ش) : «قال مالك» .

(26) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «الرجل»، وعليها «ت» .

مَا شَيْئِهِ حِينَ يُصَدَّقُهَا، وَإِنْ لَمْ يَحُلْ عَلَى الْفَائِدَةِ الْحَوْلُ، وَإِنْ<sup>(1)</sup> كَانَ مَا أَفَادَ مِنَ الْمَاشِيَةِ إِلَى مَا شَيْئِهِ،<sup>(2)</sup> قَدْ صَدَّقْتُ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرْتَهَا بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يُصَدَّقُهَا مَعَ مَا شَيْئِهِ حِينَ يُصَدَّقُ مَا شَيْئِهِ<sup>(3)</sup>.

قَالَ : قَالَ<sup>(4)</sup> مَالِكٌ<sup>(5)</sup> : وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ،<sup>(6)</sup> الثَّوْبُ يُزَكِّيهِمَا الرَّجُلُ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ عَرَضًا، وَقَدْ وَجَبَتْ<sup>(7)</sup> عَلَيْهِ فِي عَرَضِهِ ذَلِكَ إِذَا بَاعَهُ الصَّدَقَةَ، فَيُخْرِجُ الرَّجُلُ الْآخَرَ صَدَقَتَهَا، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ قَدْ صَدَّقَهَا هَذَا الْيَوْمَ، وَيَكُونُ الْآخَرُ قَدْ صَدَّقَهَا مِنَ الْغَدِ.

708 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ<sup>(8)</sup> فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ لَا تَجِبُ فِيهَا الصَّدَقَةُ، فَاشْتَرَى إِلَيْهَا غَنَمًا كَثِيرَةً تَجِبُ فِي دُونِهَا<sup>(9)</sup> الصَّدَقَةُ، أَوْوَرَّتْهَا : إِنَّهُ لَا يَجِبُ<sup>(10)</sup> عَلَيْهِ فِي الْغَنَمِ كُلِّهَا صَدَقَةُ،<sup>(11)</sup> حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ أَفَادَهَا، بِاشْتِرَائِهِ<sup>(12)</sup> أَوْ مِيرَاثِهِ، وَذَلِكَ أَنْ كُلُّ مَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مِنْ مَاشِيَةٍ لَا تَجِبُ فِيهَا الصَّدَقَةُ، مِنْ إِبِلٍ، أَوْ بَقَرٍ، أَوْ غَنَمٍ، فَلَيْسَ يُعَدُّ ذَلِكَ نِصَابَ مَالٍ،<sup>(13)</sup> حَتَّى يَكُونَ فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَذَلِكَ النِّصَابُ الَّذِي يُصَدَّقُ<sup>(14)</sup> مَعَهُ مَا أَفَادَ إِلَيْهِ صَاحِبُهُ، مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ.

709 - قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ إِبِلٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ غَنَمٌ، يَجِبُ فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا الصَّدَقَةُ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا بَعِيرًا، أَوْ بَقَرَةً، أَوْ شَاةً، صَدَّقَهَا مَعَ مَا شَيْئِهِ حِينَ يُصَدَّقُهَا.

(1) في (ش) : «أَنْ كَانَ».

(2) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «ماشية» وعليها «هـ».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش «خالفة»، وفوقها «ش»، ولم يقرأها الأعظمي.

(4) كتب فوقها في الأصل «صح».

(5) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(6) بهامش الأصل : «وإنما ذلك مثل» وعليها «خ».

(7) كتب فوقها في الأصل «ع» وفي الهامش : «وجب» وعليها «ذ» و«ر» و«صح».

(8) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(9) «تجب في دونه» غير واضحة في (ب).

(10) في (ج) : «تجب».

(11) بهامش الأصل : «الصدقة»، وعليها «ع»، وهي رواية (ش).

(12) في الأصل : «باشترأ».

(13) بهامش الأصل : «ش» : لا يضم فائدة إلى غيرها، وقرأها الأعظمي : «لا يضم زيادة إلى غنمها» وهو خطأ.

(14) ضبطت في الأصل بفتح الدال المشددة وكسرها معاً، وكتب فوقها «ش». ولم يقرأ الأعظمي الرمز.



قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> وَهَذَا <sup>(2)</sup> أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي هَذَا <sup>(3)</sup>.

710 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(4)</sup> فِي الْفَرِيضَةِ تَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ، فَلَا تُوجَدُ عِنْدَهُ : إِنْهَا إِنْ كَانَتْ ابْنَةً <sup>(5)</sup> مَخَاضٍ، فَلَمْ تُوجَدَ أُخِذَ مَكَانَهَا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، وَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ لَبُونٍ، أَوْ حَقَّةً، أَوْ جَذَعَةً، كَانَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ <sup>(6)</sup> أَنْ يَبْتَاعَهَا لَهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ <sup>(7)</sup> : وَلَا أَحَبُّ <sup>(8)</sup> أَنْ يُعْطِيَ قِيمَتَهَا.

711 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْإِبِلِ الشَّوْاضِحِ <sup>(9)</sup> وَالْبَقَرِ السَّوَانِي، وَبَقَرِ الْخَرْتِ : إِنِّي أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا وَجِيتَ فِيهِ الصَّدَقَةُ <sup>(10)</sup>.

### 13 - مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْخُلَطَاءِ <sup>(11)</sup>

712 - قَالَ يَحْيَى <sup>(12)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِي الْخُلَيْطَيْنِ : إِذَا كَانَ الرَّاعِي وَاحِدًا، وَالْفَحْلُ وَاحِدًا، وَالْمَرَّاحُ <sup>(13)</sup> وَاحِدًا، وَالذَّلْوُ وَاحِدًا، فَالرَّجُلَانِ خُلَيْطَانِ، وَإِنْ عَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالَهُ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ. قَالَ <sup>(14)</sup> : وَالَّذِي لَا يَعْرِفُ مَالَهُ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ لَيْسَ <sup>(15)</sup> بِخُلَيْطٍ، إِنَّمَا هُوَ شَرِيكٌ.

(1) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(2) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «ذلك» وعليها «ع». وجعل الأعظمي الحاء حاء. وفي الهامش أيضا : «وهو» وعليها «ت».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح» و«ع». وفي الهامش : وكذلك الغنم كلها إذا كانت هكذا. مثل مالك عن الرجل يشتري صدقته بعد أن يدفعها ويقبض منه قال تركها أحب إليّ. هذا للقتبي. اهـ. وحرف الأعظمي يدفعها إلى يدفعه، وزاد واو على مثل. وفي (ب) «في ذلك»، وفوقها «هذا» و«صح».

(4) في (ب) : «وقال» بزيادة الواو.

(5) في (ب) و(د) و(ش) : «بنت».

(6) كتب فوقها «صح»، وفي الهامش : «الإبل» وفي (ب) و(د) و(ش) : «الإبل». وكتب في هامش (ب) : «المال»، ورسم فوقها رمز «صح».

(7) «قال مالك»، ساقطة من نسخة عبد الباقي.

(8) بهامش الأصل : «له» وأمامها «ع» و«ص». وهي رواية (ب)، وفوقها «بر».

(9) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/280 : «الإبل التي تخرج الماء من البئر، والغرب الذلوة العظيمة».

(10) بهامش الأصل : «لم يقل به أحد من فقهاء الأمصار غير مالك والليث».

(11) في (ب) و(ج) و(د) و(ش) و(م) : «صدقة الخلطاء».

(12) كتبت «يحيى» في (ب) بالهامش.

(13) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/281 : «المراح يفتح الميم وضمها، الموضع الذي تروح الإبل إليه، فمن فتح الميم جعله من راح يروح، ومن ضمه جعله من أراح الرجل إبله يريح : إذا ردها من المرعى، ويكون المراح مصدرا أو يكون اسم المكان الذي تروح إليه الماشية».

(14) في (ب) : «قال يحيى : قال مالك».

(15) كتب فوقها في الأصل : «ع» وبهامش : «فليس»، وعليها «صح».

قَالَ مَالِكُ : وَلَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ عَلَى الْخَلِيطَيْنِ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ.

قَالَ مَالِكُ : وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ <sup>(11)</sup> إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الْخَلِيطَيْنِ أَرْبَعُونَ شاةً فَصَاعِدًا، وَلِلْآخَرِ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعِينَ شاةً، كَانَتِ الصَّدَقَةُ عَلَى الَّذِي لَهُ أَرْبَعُونَ شاةً، وَلَمْ تَكُنْ <sup>(12)</sup> عَلَى الَّذِي لَهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ صَدَقَةً.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ <sup>(13)</sup> : فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، جُمُعًا فِي الصَّدَقَةِ، وَوَجِبَتِ الصَّدَقَةُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، <sup>(14)</sup> فَإِنْ كَانَتْ <sup>(15)</sup> لِأَحَدِهِمَا أَلْفُ شاةٍ، أَوْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَلِلْآخَرِ أَرْبَعُونَ شاةً أَوْ أَكْثَرُ، فَهُمَا خَلِيطَانِ، يَتَرَادَانِ الْفَضْلَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ عَلَى قَدَرِ عَدَدِ <sup>(16)</sup> أَمْوَالِهِمَا، عَلَى الْأَلْفِ بِحَصَّتِهَا، وَعَلَى الْأَرْبَعِينَ بِحَصَّتِهَا.

713 - قَالَ <sup>(17)</sup> : وَقَالَ مَالِكُ <sup>(18)</sup> : الْخَلِيطَانِ <sup>(19)</sup> فِي الْبَابِلِ بِمَنْزِلَةِ الْخَلِيطَيْنِ فِي الْغَنَمِ يُجْمَعَانِ <sup>(10)</sup> فِي الصَّدَقَةِ جَمِيعًا إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَيْسَ فِيمَا ذُوْنُ خُمْسٍ ذُوْدٌ مِنَ الْبَابِلِ صَدَقَةٌ». وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شاةً شاةً <sup>(11)</sup>.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ <sup>(12)</sup> : وَهَذَا <sup>(13)</sup> أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي هَذَا <sup>(14)</sup>.

(11) بهامش الأصل : «أنه»، وعليها «خ» و«صح». وسقطت «قال مالك» في نسخة عبد الباقي.

(12) ضبطت في الأصل بالتاء والياء معاً، وفي (ب) : «بالتاء».

(13) في (ب) و(ج) و(د) و(ش) : «قال مالك»، ولم ترد في نسخة عبد الباقي.

(14) في (ب) : «قال».

(15) عند عبد الباقي وشار عواد : «كان».

(16) كتبت «عدد» في (ب) بهامش، وعليها «صح».

(17) بهامش (ب) : «قال يحيى»، وفي (ش) : «قال يحيى : قال مالك».

(18) في (ب) : «قال يحيى : قال مالك»، وفي (ج) و(د) : «قال مالك».

(19) وفي (ب) و(ج) : «والخليفة» بزيادة الواو، وثبت عند عبد الباقي وشار عواد

(10) عند عبد الباقي : «تجتمعان».

(11) في (د) و(ش) و(م) : «إذا بلغت أربعين شاة».

(12) في (ج) : «قال مالك».

(13) كتب فوقها في الأصل «صح» وبهامش : «وهو» وعليها «صح».

(14) في (ج) : «هذا»، وفي (ب) : «ذلك»، وفوقها «هذا».



714 - وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ <sup>(1)</sup> وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ . أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْنِي بِذَلِكَ أَصْحَابَ الْمَوَاشِي .

قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(2)</sup> وَتَفْسِيرُ <sup>(3)</sup> لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ <sup>(4)</sup> . أَنَّهُ <sup>(5)</sup> يَكُونُ النُّفَرُ <sup>(6)</sup> الثَّلَاثَةُ <sup>(7)</sup> الَّذِينَ <sup>(8)</sup> يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ شَاةً ، وَقَدْ <sup>(9)</sup> وَجِبَتْ عَلَى كُلِّ <sup>(10)</sup> وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي غَنَمِهِ الصَّدَقَةُ ، فَإِذَا أَظْلَهُمُ <sup>(11)</sup> الْمُسَدِّقُ جَمَعُوها لِئَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِمْ فِيهَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ ، فَفُتِّهُوا عَنْ ذَلِكَ .

وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ : وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، أَنَّ الْخَلِيطَيْنِ يَكُونُ <sup>(12)</sup> لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةٌ شَاةٍ وَشَاةٌ ، فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا <sup>(13)</sup> فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، فَإِذَا أَظْلَهُمَا <sup>(14)</sup> الْمُسَدِّقُ فَرَقًا عَنْهُمَا ، فَلَمْ يَكُنْ <sup>(15)</sup> عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ ، فَتُهِبِي عَنْ ذَلِكَ قَلِيلٌ : لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ . قَالَ : فَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ .

(1) كتب فوقها في الأصل «صح» و«ع» وبالهامش : «متفرق» وعليها «ع» أيضا . وضبطت بتقديم الناء على الفاء ، بتقديم الفاء على الناء ، معا . وفي (ج) و(د) : «مفروق» . وكتب فوقها «صح» ، وبالهامش : «قائمين ناسب» . وعند عبد الباقي وبنار عواد : بتقديم الناء .

(2) في (ج) و(د) : «قال مالك» .

(3) في (د) : «وتفسير الجمع بين متفرق» . وعند عبد الباقي : «وتفسير قوله» .

(4) كتب فوقها في الأصل «صح» و«ع» وبالهامش : «مفروق» وعليها «ع» . وضبطت في الأصل بتقديم الناء على الفاء ، بتقديم الفاء على الناء ، معا . وقدمت الفاء في (ج) .

(5) في (د) : «أنه» .

(6) في (ب) : «النفر» يسكون الفاء .

(7) ترسم في الأصل بدون ألف ، وفي (ب) بالألف .

(8) كتب فوقها في الأصل «صح» و«ع» وبالهامش : «الذين» وعليها «صح» و«ع» .

(9) كتبت فوقها في الأصل : «ع» و«صح» . وفي (د) : «وقد» .

(10) في (ع) : «وجبت لكل» .

(11) كتب فوقها في الأصل : «صح» . وفي الهامش : «أظلمهم بالمسألة دنا منهم كأنه ألقى ظله» ، والمصدق الذي يأخذ صدقات الغنم . كما أن المصدق الذي يعطيها ، وليس له بالصاد هنا معنى في اللغة . ولم يقرأ الأعظمي النص ولم يشر إلى وجوده .

(12) في (ب) (ب) بالناء والياء ، وفوقها «معا» . وفي (ج) : «تكون» .

(13) كتب فوقها في الأصل «صح» . وفي الهامش : «عليه» وعليها «صح» و«ع» . وحرقها الأعظمي إلى جيم .

(14) في (ج) : «أظلمهم» .

(15) في (ب) و(ج) : «تكن» بالناء ، وهي كذلك عند عبد الباقي وبنار .

14 - بِمَا جَاءَ فِيْمَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ السُّخْلِ<sup>(1)</sup>

715 - مَالِك، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ<sup>(2)</sup>، عَنْ<sup>(3)</sup> ابْنِ لَعْبَدِ اللَّهِ بْنِ سَفْيَانَ الثَّقَفِيِّ<sup>(4)</sup>، عَنْ جَدِّهِ سَفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(5)</sup>، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا، فَكَانَ يُعَدُّ عَلَى النَّاسِ بِالسُّخْلِ، فَقَالُوا : أَتَعَدُّ عَلَيْنَا بِالسُّخْلِ وَلَا تَأْخُذُ مِنْهُ<sup>(6)</sup> شَيْئًا. فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ<sup>(7)</sup>، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : نَعَمْ<sup>(8)</sup> نَعُدُّ<sup>(9)</sup> عَلَيْهِمُ بِالسُّخْلَةِ<sup>(10)</sup> يَحْمِلُهَا الرَّاعِي وَلَا نَأْخُذُهَا<sup>(11)</sup> وَلَا نَأْخُذُ الْأَكُولَةَ، وَلَا الرَّبْئِي، وَلَا الْمَاخِضَ، وَلَا فَحْلَ الْغَنَمِ، وَنَأْخُذُ الْجَذْعَةَ، وَالشَّيْئَةَ، وَذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ غِذَاءِ الْغَنَمِ<sup>(12)</sup> وَخِيَارِهِ<sup>(13)</sup>. السُّخْلَةُ<sup>(14)</sup> الصَّغِيرَةُ حِينَ تُنْتَجِجُ. وَالرَّبْئِي الَّتِي قَدْ وَضَعَتْ فِيهِ تَرْبِي وَلَدَهَا، وَالْمَاخِضُ هِيَ الْحَامِلُ، وَالْأَكُولَةُ هِيَ شَاةُ اللَّحْمِ الَّتِي تُسَمَّنُ لِتُؤْكَلَ.

- (1) كتب فوقها في الأصل «ع» و«صح». وفي الهامش : «في الصدقة». وليست «في الصدقة» في الباب، وزادها الأعظمي خلافا للأصل. وفي الهامش أيضا : «ضم السين - أي السخل - وقع في كتاب عيد الله. وفي (ب) و(ج) : «في الصدقة». وهو ما عند عبد الباقي وبنار. وفي (د) : «بما جاء فيما يعتد به من السخل». وفي الهامش : «في الصدقة»، وعليها «ه».
- (2) قال ابن الخذاء في التعريف 62/2 رقم 47 : «ثور بن زيد الديلي ويقال : مولاهم وهو ابن أخت موسى بن ميسرة، مدني توفي سنة خمس وثلاثين ومئة بالمدينة...».
- (3) في الأصل «عن»، وعليها «ع».
- (4) قال ابن الخذاء في التعريف 657/3 رقم 621 : «ابن لعبد الله بن سفيان الثقفي... قال البخاري : سفيان بن عبد الله بن ربيعة الثقفي، له صحبة، وله ابنان : عاصم وعبد الله، ولعاصم ابن يقال له : بشر. روى عن أبيه عاصم».
- (5) بهامش الأصل : «سفيان بن عبد الله بن ربيعة له صحبة، استعمله عمر على الطائف إذ نقل عثمان بن أبي العاصي الثقفي إلى ولاية البحرين».
- (6) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «منها»، وعليها «ح».
- (7) في (ب) و(ج) : «ذلك له».
- (8) ضبطت في الأصل بكسر التون.
- (9) بهامش الأصل : «تعد».
- (10) بهامش الأصل : «يقال سخله أنش، وسخله ذكر وهو الخروف». ولم يقرأها الأعظمي ولم يشر إلى وجودها. قال عبد الملك بن حبيب في غريب الموطأ : 301/1 : «السخله المولودة من الخرقان... والكثير سخال».
- (11) بهامش الأصل : «تا»، وعليها «قه». أي تأخذها وتأخذها، وضبطت في (ب) بالتاء والياء، وقوقها «معا».
- (12) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «قال لأبن مطرف، وعليها «صح» و«ع».
- (13) في (ج) : «قال مالك».
- (14) في طبعة الأعظمي : «والسخله» بزيادة الواو، وفي (ب) : «قال مالك في الرجل».



716 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> فِي الرَّجُلِ تَكُونُ <sup>(2)</sup> لَهُ الْغَنَمُ لَا تَجِبُ <sup>(3)</sup> فِيهَا الصَّدَقَةُ، فَيُؤَدُّ <sup>(4)</sup> قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهَا الْمُصَدَّقُ يَوْمَ وَاحِدٍ، فَيَبْلُغُ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ. <sup>(5)</sup> قَالَ مَالِكٌ : إِذَا بَلَغَتْ الْغَنَمُ بَوْلَادَتِهَا <sup>(6)</sup> مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، <sup>(7)</sup> فَعَلَيْهِ فِيهَا الصَّدَقَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ وَلَادَةَ <sup>(8)</sup> الْغَنَمِ مِنْهَا، وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِمَا أُفِيدَ مِنْهَا بِاشْتِرَاءٍ، أَوْ هَبَةٍ، أَوْ مِيرَاثٍ، <sup>(9)</sup> وَمِثْلُ <sup>(10)</sup> ذَلِكَ الْغَرَضُ لَا يَبْلُغُ ثَمَنُهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، ثُمَّ يَبِيعُهُ صَاحِبُهُ فَيَبْلُغُ بِرَبْحِهِ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَيُصَدَّقُ بِرَبْحِهِ مَعَ رَأْسِ الْمَالِ، <sup>(11)</sup> وَلَوْ كَانَ رِبْحُهُ فَائِذَةً أَوْ مِيرَاثًا لَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ، <sup>(12)</sup> حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهُ أَوْ وَرَثَتِهِ.

قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(13)</sup> فَعِذَاءُ الْغَنَمِ مِنْهَا، كَمَا رِبْحُ الْمَالِ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ <sup>(14)</sup> غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ فِي وَجْهِ آخَرَ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ مَا تَجِبُ <sup>(15)</sup> فِيهِ الزَّكَاةُ، <sup>(16)</sup> ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهِ مَالًا، تَرَكَ مَالَهُ الَّذِي أَفَادَ، فَلَمْ يُزَكِّهِ مَعَ مَالِهِ الْأَوَّلِ حِينَ يُزَكِّيه، حَتَّى يَحُولَ عَلَى الْفَائِذَةِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ غَنَمٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ إِبِلٌ، تَجِبُ فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا الصَّدَقَةُ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا بَعِيرًا، أَوْ بَقَرَةً، أَوْ شَاةً، صَدَّقَهَا مَعَ صِنْفٍ مَا أَفَادَ مِنْ ذَلِكَ حِينَ يُصَدَّقُ، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنْفِ الَّذِي أَفَادَ نَصَابٌ مَاشِيَةً.

(1) في (ش) : «قال يحيى : قال مالك».

(2) في (ب) و(ج) : «تكون»، وبالنسبة عند عبد الباقي، وبتشديد عواد.

(3) في (ب) : «لا تكون» وكتب فوقها «تجب».

(4) بهامش الأصل : «فتؤاد» وعليها «صح» و«فتؤاد» وعليها «ع» ولم يشر الأعظمي إلى الرمز. وفي (ب) و(د) : «فتؤاد».

(5) بهامش الأصل : «بوالدتها» وعليها «ع» و«ع». وفي (ب) و(ج) و(د) و(ش) زيادة «بوالدتها»، وأثبتها الأعظمي في صلب المتن، وليست في الأصل المتعمد.

(6) كتب فوقها في الأصل «صح» مرتين و«ع». وحرف الأعظمي «بوالدتها» إلى «بأولادها» وفي (م) : «بوالدتها». وفي (ج) و(ش) : «بأولادها».

(7) كتب فوقها في (ب) : «فيها»، وبالهامش : «فيه»، وهي رواية (ج).

(8) بهامش الأصل : «قال : وأما ما ع» وش يستأنف بها الحول». ولم يقرأه الأعظمي.

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «بوالدتها»، وعليها «ع» و«صح».

(10) بهامش الأصل : «سلم ش إذا اشترى بنته درهم سلعة قيمتها مثله درهم، ثم باعها بمئتين - كذا - درهم بعد أن حال عليها حول من يوم اشتراها فإن الزكاة فيها، وعلى هذا التسليم يصح قياس مالك». وقال الأعظمي خلافاً للأصل : «بعد أن يحال عليها الحول».

(11) ضبطت في الأصل بفتح الهم وكسرها معاً.

(12) كتب فوقها في الأصل : «ماله».

(13) بهامش الأصل : «يعني : أن النصاب يكمل بالولادة، ولا يكمل بالإفادة».

(14) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي (ب) و(ج) و(د) و(ش) : «قال مالك».

(15) لم تثبت «قال مالك» عند عبد الباقي، وبتشديد عواد.

(16) في الأصل : «تجب» بالنسبة والياء معاً.

(17) بهامش الأصل : «الزكاة» وعليها «ع»، وفيه أيضاً «الصدقة»، وعليها «ش».

قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> وَهُوَ <sup>(2)</sup> أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا كَلَّهُ <sup>(3)</sup>.

## 15 - الْعَمَلُ فِي صَدَقَةِ عَامِينَ إِذَا اجْتَمَعَا <sup>(4)</sup>

717 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(5)</sup> الْأَمْرُ : عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ، وَإِبْلُهُ مِثْلُ بَعِيرٍ، فَلَا يَأْتِيهِ السَّاعِي حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ صَدَقَةُ أُخْرَى، فَيَأْتِيهِ الْمُصَدَّقُ وَقَدْ هَلَكَتْ إِبْلُهُ إِلَّا خُمْسَ دَوْدٍ. قَالَ مَالِكٌ : يَأْخُذُ الْمُصَدَّقُ مِنَ الْخُمْسِ دَوْدَ الصَّدَقَتَيْنِ اللَّثْنِ وَجَبَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ شَاتَيْنِ فِي كُلِّ عَامٍ <sup>(6)</sup> شَاةٌ، لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ يَوْمَ <sup>(7)</sup> يُصَدَّقُ مَالُهُ، فَإِنْ هَلَكَتْ مَاشِيَتُهُ أَوْ نَمَتْ، فَإِنَّمَا يُصَدَّقُ الْمُصَدَّقُ مَا يَجِدُ <sup>(8)</sup> يَوْمَ يُصَدَّقُ، وَإِنْ تَطَاهَرَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَدَّقَ إِلَّا مَا وَجَدَ الْمُصَدَّقُ عِنْدَهُ، فَإِنْ هَلَكَتْ مَاشِيَتُهُ أَوْ وَجَبَتْ <sup>(9)</sup> عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَاتٌ، فَلَمْ يُوْخَذْ مِنْهُ <sup>(10)</sup> شَيْءٌ مِنْهَا <sup>(11)</sup> حَتَّى هَلَكَتْ مَاشِيَتُهُ <sup>(12)</sup> كُلُّهَا، أَوْ صَارَتْ إِلَى مَا لَا تَجِبُ فِيهِ <sup>(13)</sup> الصَّدَقَةُ، فَإِنَّهُ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ، وَلَا ضَمَانَ <sup>(14)</sup> فِيمَا هَلَكَ، أَوْ مَضَى <sup>(15)</sup> مِنْ مَالِهِ <sup>(16)</sup>.

(1) في (د) : «قال».

(2) بهامش الأصل : «غذا»، وعليها «صح»، وفي الهامش : أيضا : «ذلك» وعليها «ع»، وفي (ج) : «وهذا».

(3) في نسخة عبد الباقي : «في ذلك».

(4) بهامش الأصل : «اجتمعنا»، وعليها «صح».

(5) في (ج) : «قال يحيى : قال مالك».

(6) بهامش (ب) : «عن كل»، وفوقها «طع».

(7) بهامش الأصل : «حين»، وعليها «صح» و«مع»، ولم يثبت الأعظمي معاً.

(8) عند عبد الباقي : «زكاة ما يجد».

(9) عليها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «أو وجب» وعليها «ع» و«ط»، وفي هامش (ب) : «أو وجب»، وعليها «عت».

(10) كتب فوق «منه» في الأصل «ها»، على أن «منها» رواية. وهي رواية طيبة بشار عواد.

(11) سقطت «منها» عند عبد الباقي وبشار.

(12) سقط من (ش) قوله : «أو وجبت» عليه فيها صدقات، فلم يؤخذ منه شيء منها حتى هلك ماشيته».

(13) كتب فوق «فيه» «ها» على أن «فيها» رواية.

(14) في (ب) : «ظمان».

(15) في (ب) و(ج) و(د) و(ش) و(م) : «ومضى» بالالف، وفوقها في الأصل «صح»، وبهامش : «وما»، وفوقها «عت»، وفي (د) : «وما مضى».

وفي (ب) : «ومضى»، وفوقها «صح»، وفي الهامش : «وما»، وفوقها «حت»، وعند عبد الباقي وبشار عواد : «أو مضى».

(16) بهامش الأصل : «وسواء تلفت بأمر من اللد، أو من سببه ما لم يكن فراراً». ولم يقرأه الأعظمي.



16 - النَّهْيُ عَنِ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ<sup>(1)</sup>

718 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : مَرُّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَغْتَمٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَرَأَى فِيهَا شَاةً خَافِلًا، ذَاتَ صُرْعٍ عَظِيمٍ، فَقَالَ عُمَرُ<sup>(2)</sup> : « مَا هَذِهِ »<sup>(3)</sup> الشَّاةُ ؟ فَقَالُوا : شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ عُمَرُ : « مَا أُعْطِيَ هَذِهِ أَهْلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ، لَا تَقْتِنُوا النَّاسَ، لَا تَأْخُذُوا حَزْرَاتِ<sup>(4)</sup> الْمُسْلِمِينَ، تَكْبُوا عَنِ الطَّعَامِ<sup>(5)</sup> ».

719 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ مِنْ أَشْجَعٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَأْتِيهِمْ مُصَدَّقًا، فَيَقُولُ لِرَبِّ الْمَالِ : أَخْرِجْ إِلَيَّ صَدَقَةً مَالِكٌ، فَلَا يَقْوَذُ إِلَيْهِ شَاةٌ، فِيهَا وَفَاءٌ مِنْ حَقِّهِ إِلَّا قَبْلَهَا.

720 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ<sup>(6)</sup> السُّنَّةُ عِنْدَنَا<sup>(7)</sup> وَالَّذِي أَدْرَكْتُ<sup>(8)</sup> عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ<sup>(9)</sup>، أَنَّهُ لَا يُضَيِّقُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي زَكَاتِهِمْ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا دَفَعُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ<sup>(10)</sup>.

(1) بهامش (ب) : «الصدقات».

(2) بهامش الأصل : «عمر بن الخطاب»، وعليها «ع»، وهي رواية (ب)، وعليها «عت».

(3) في (ج) : «هذه».

(4) بهامش الأصل : «الهروي» : حَزْرَاتٍ وَحَزْرَاتِ الْحَزْرَةِ خِيَارُ الْمَالِ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَحْزُرُهَا فِي نَفْسِهِ وَحَزْرَاتٍ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَحْزُرُهَا. وذكر البوني في تفسير الموطأ 387/1 : عن مالك أنه قال : «هي ضنائن أموالهم يريد النبي يبتخلون بها». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 284/1.

(5) قال البوني في تفسير الموطأ 387/1 : «يعني بقوله : تَكْبُوا عَنِ الطَّعَامِ» : اللِّينُ : لِأَنَّهُ طَعَامُ أَهْلِهَا، وَمِنْهَا يَعِيشُونَ».

(6) في (ب) و(ج) : «قال يحيى : قال مالك».

(7) كتب عليها في الأصل «صح» و«ع»، وكتب في هامش (ب) : «المعلم عليه ثبت لعبيد الله»، يريد : «والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا». وبهامش (م) : «عند عبيد الله» : «السنة عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم، وضرب عليه ابن وضاح، وقال : لم يروه ابن القاسم وليس عند ابن بكير ولا مطرف».

(8) كتب فوقها في الأصل «ص» و«ع»، وفي الهامش : «المعلم عليه ثبت لعبيد الله وسقط لابن وضاح». اهـ. والمعلم عليه هو «والذي أدركت عليه أهل العلم». وعلم على النص بدائرة صغيرة حمراء في بدايته، وأخرى مثلها في نهايته.

(9) بهامش الأصل : «سقطت هذه المسألة في بعض النسخ» «ش»، الذي سقط قوله : «الذي أدركت عليه أهل العلم». وفيه ببلدنا، وكتب فوقها «ع». وهو ما عند عبد الباقي. وفي (ش) : «أهل العلم ببلدنا».

(10) كتب عليها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «رفعوا».

## 17 - أَخَذُ<sup>(1)</sup> الصَّدَقَةَ<sup>(2)</sup> وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا<sup>(3)</sup>

721 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِلْغَنِيِّ، إِلَّا لِخَمْسَةٍ<sup>(4)</sup> لِيُغَارَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِيُغَارِمَ، أَوْ لِرَجُلٍ<sup>(5)</sup> اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِرَجُلٍ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ، فَتُصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ، فَأَهْذَى الْمِسْكِينُ لِلْغَنِيِّ».

722 - قَالَ مَالِكُ<sup>(6)</sup> الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ، أَنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْاجْتِهَادِ مِنَ الْوَالِيِّ، فَأَيُّ الْأَصْنَافِ كَانَتْ فِيهِ الْحَاجَةُ وَالْعَدَدُ، أُوتِيَ ذَلِكَ الصَّنْفُ بِقَدْرِ مَا يَرَى الْوَالِيُّ، وَعَسَى أَنْ يَنْتَقِلَ ذَلِكَ إِلَى الصَّنْفِ الْآخَرِ، بَعْدَ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ أَوْ أَعْوَامٍ، فَيُؤْتَى أَهْلُ الْحَاجَةِ وَالْعَدَدِ حَيْثُمَا كَانَ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا<sup>(7)</sup> أَذْرَكْتُ مَنْ أَرْضَى<sup>(8)</sup> مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(9)</sup>.

قَالَ مَالِكُ : وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَرِيضَةٌ مُسَمَّاةٌ، إِلَّا عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ.

## 18 - مَا جَاءَ فِي أَخْذِ<sup>(10)</sup> الصَّدَقَاتِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهَا

723 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَالَ : لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا<sup>(11)</sup> لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَيْهِ.

(1) كتب فوقها في الأصل «صح».

(2) في تفسير الموطأ للبوني 388/1 : «أخذ الصدقات».

(3) بهامش الأصل : «يعني عن السن والصفة التي تترجمهم». وحرف الأعظمي تترجمهم إلى تستلزمهم. وفي هامش (ب) : «منهم». أي أخذها منهم، وفوقها «ح».

(4) في (ب) : «إلا لغاز».

(5) في (ب) : «أو رجل»، وبالهامش : «أو لرجل»، وعليها : «طلع ز سراج». وفي (ش) : «أو رجل».

(6) في (ش) : «قال يحيى : قال مالك»، وعليها «ح».

(7) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «كذلك»، وعليها «ح». وفي (ج) : «هكذا». وفي (ب) : «ذلك».

(8) في (ب) و(ج) : «أرضاء».

(9) قال البوني في تفسير الموطأ 390/1 : «في هذا جواز إخراج العروض في الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم : أما خالد فقد حبس أذراعه وإنما منع مالك من إخراج العروض في الزكاة، خيفة ألا تستوعب الزكاة في قيمة العروض؛ لما دخل الناس من التشاح».

(10) كتبت لحقا بهامش (ب)، وعليه «صح».

(11) بهامش الأصل : «العقال زكاة الإبل هنا»، ولم يقرأ الأعظمي هذا النص. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 288/1 : «أراد بالعقال هنا ما يعقل به البعير، وهذا هو الصحيح، لأنه إنما ذهب إلى التحقير والتقليل مبالغة».



724 - مالك، عن زيد بن أسلم، أنه قال : شرب عمر بن الخطاب لبناً فأعجبته، فسأل الذي سقاه من أين هذا اللبن، فأخبره أنه ورد على ماء قد سقاه، فإذا نعم من نعم الصدقة، وهم يسقون فحلبوا<sup>(1)</sup> من ألبانها، فجعلته في سقائي فهو هذا،<sup>(2)</sup> فأدخل عمر بن الخطاب يده فاستقاءه<sup>(3)</sup>.

725 قال : قال مالك<sup>(4)</sup> : الأمر عندنا، أن كل من منع فريضة من فرائض الله،<sup>(5)</sup> فلم يستطع المسلمون أخذها، كان حقاً عليهم جهادها، حتى يأخذوها منه.

726 - مالك، أنه بلغه، أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب إليه، يذكر له أن رجلاً منع زكاة ماله، فكتب إليه عمر : أن دعه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين، قال : فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه، فأدى<sup>(6)</sup> بعد ذلك زكاة ماله، فكتب عامل<sup>(7)</sup> عمر إليه يذكر له ذلك، فكتب إليه عمر أن خذها منه.

## 19 - زكاة ما يخرص من ثمار التخليل والأغتاب

727 - مالك، عن الثقة عنه،<sup>(8)</sup> عن سليمان بن يسار، وعن بسر بن سعيد،<sup>(9)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «فيما سقت السماء، والعيون، والبعل»<sup>(10)</sup> العشر. وما سقي<sup>(11)</sup> بالتضح : نصف العشر.

(1) كتب فيها في الأصل «صح»، وبالهامش «له»، وعليها «ص» و«و»، ونحتها «و».

(2) في (ج) : «هكذا».

(3) في (ب) و(ج) : «فاستقاء».

(4) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك»، وفي (ش) : «قال يحيى : قال مالك».

(5) في (ج) : «تعالى»، وفي هامش (ب) : «عز وجل» وعليها «صح».

(6) رسمت في (ب) و(ج) : «فأدى» وعند عبد الباقي، وبشار عواد : «وآدى».

(7) في الأصل تحت عامل «ع».

(8) بهامش الأصل : «يقال : إنه مخرم، ويقال : معن بن عيسى». وبهامش (ب) : «الثقة عنه هو مخرم بن بكير». قال ابن الخداء في التعريف 724/3 : «قال لنا أبو القاسم الجوهري : يقال : إنه إذا قال مالك : عن الثقة ولم يأت بعده بكير بن عبد الله بن الأشج فإنه يريد بذلك زيد بن عبد الله بن الهاد والله أعلم». وانظر مستند الموطأ 620.

(9) بهامش الأصل : «حكى الدارقطني أنه الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذياب، قلت : وما يشهد له ما خرجه الترمذي في باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأهوار وغيرها. قال : حدثنا أبو موسى الأنصاري، حدثنا عاصم بن عبد العزيز المدني، حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذياب، عن سليمان بن يسار وسر بن سعيد، عن أبي هريرة، الحديث، اهـ».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 301/2 : «وفي باب زكاة ما يخرص من الثمار : مالك عن الثقة عنه، عن سليمان بن يسار وعن بسر بن سعيد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «فيما سقت السماء... الحديث. كذا يحيى من جميع الطرق، وعند جميع شيوخنا من غير خلاف عنه ولا عن غيره من أصحاب الموطأ. وكان في كتاب شيخنا أبي إسحاق، رواه عن ابن سهل، عن بسر بن سعيد بغير أولاين وضاح، ولم يكن عند غيره من شيوخنا، ولا ذكره أبو عمر ولا الحياتي ولا غيرهما...».

(10) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 290/1 : «يقال... لما شرب يعرفه من ثرى الأرض ورطوبتها وتداها من غير سقي ولا سماء ولا غيرها. لا عيون ولا ماء مسرب، ولكنه يستمد من رطوبة الثرى، ويمضي من لدونه : بعل، هذا قول الأصمعي».

(11) في الأصل : «وما» وعليها «صح»، وبهامش الأصل : «وفيما»، وعليها «ع». وبهامش (ب) : «وما سقي»، وعليها «صح».



728 - مَالِك، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ<sup>(1)</sup> عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُؤْخَذُ فِي صَدَقَةِ النَّحْلِ الْجَعْرُورُ، وَلَا مُضْرَانُ الْقَارَةِ، وَلَا عَذَقُ<sup>(2)</sup> ابْنِ حَبِيقٍ. قَالَ : وَهُوَ يُعَذُّ<sup>(3)</sup> عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الصَّدَقَةِ.

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ، الْغَنَمُ<sup>(4)</sup> تُعَذُّ عَلَى صَاحِبِهَا بِسِخَالِهَا، وَالسَّخْلُ لَا يُؤْخَذُ<sup>(5)</sup> فِي الصَّدَقَةِ،<sup>(6)</sup> وَقَدْ تَكُونُ فِي الْأَمْوَالِ ثِمَارًا لَا تُؤْخَذُ<sup>(7)</sup> الصَّدَقَةُ مِنْهَا، مِنْ ذَلِكَ الْبَرْدِيُّ<sup>(8)</sup> وَمَا أَشْبَهَهُ، لَا يُؤْخَذُ مِنْ أَذَنَاهُ كَمَا لَا يُؤْخَذُ مِنْ خِيَارِهِ. وَإِنَّمَا<sup>(9)</sup> تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْ أَوْسَاطِ<sup>(10)</sup> الْمَالِ.

729 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ<sup>(11)</sup> : الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ<sup>(12)</sup> عِنْدَنَا : أَنَّهُ لَا يُخْرَصُ<sup>(13)</sup> مِنَ الشُّمَارِ إِلَّا النَّخِيلُ<sup>(14)</sup> وَالْأَعْتَابُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُخْرَصُ حِينَ يَبْدُو<sup>(15)</sup> صَلَاحُهُ، وَيَجْلُ بَيْعُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ ثَمَرَ النَّخِيلِ وَالْأَعْتَابِ يُؤْكَلُ رُطْبًا وَعَنْبًا، فَيُخْرَصُ عَلَى أَهْلِهِ لِلتَّوَسُّعَةِ عَلَى النَّاسِ، وَلِكَلَّا يَكُونَ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ<sup>(16)</sup> ضَيْقٌ،<sup>(17)</sup> فَيُخْرَصُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ،<sup>(18)</sup> ثُمَّ يُخْلَى<sup>(19)</sup> بَيْنَهُمْ وَيَبْنَهُ يَأْكُلُونَهُ كَيْفَ شَاءُوا، ثُمَّ يُؤَدُّونَ مِنْهُ الزَّكَاةَ عَلَى مَا خَرَصَ عَلَيْهِمْ.

(1) قال ابن الحذاء في التعريف : 165/2 رقم 837 : «زياد بن سعد الخراساني، سكن مكة، هو من العرب، يكنى أبا عبد الرحمن». وقال الذهلي أصله خراساني، سكن المدينة، وخرج مع الزهري إلى الشام، ثم عاد على المدينة، ولكن عاجله الموت، فلم ينشر عنه من علم الزهري إلا قليل.

(2) ضبطت في (ج) بفتح العين، وكسرها معا.

(3) ضبطت في الأصل بفتح العين، وكسرها معا، ولم يقرأ الأعظمي الوجهين.

(4) ضبطت «الغنم» في (ب) بضم الميم وكسرها معا.

(5) ضبطت في الأصل بالياء والتاء. ولم يشر إلى ذلك الأعظمي. وعند عبد الباقي وبشار : «يؤخذ منه».

(6) في (ب) و(ج) : «لا يؤخذ في الصدقة».

(7) في (ش) : «لا يؤخذ».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «لا ين أمن بفتح الباء». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 291/1 : «البردي بضم الباء، قر وسط، والبرني صنف جيد منه».

(9) في (ب) : «قال إنما».

(10) كتب فوقها في الأصل «ع»، ولم يقرأ الأعظمي الرمز. وبالهامش : «أوسط» وعليها «هـ». وفي (ج) و(د) : «أوسط».

(11) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك»، وفي (ش) : «قال يحيى قال مالك».

(12) كتب فوق «الاجتمع» رمز «صح». وبالهامش (د) : «ضرب ابن وضاح على المجتمع عليه».

(13) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 108/1 : «قيل : الخرص بكسر الصاد مخروص نفسه، والخرص بفتحها : التخمين والخرز والتفدير الذي ليس معه يقين، يقال خرص الرجل وتخرص : إذا قال بالظن».

(14) بهامش الأصل : «النخل» وعليها «صح».

(15) في (ج) : «يبذوا».

(16) في (ب) : «على أهله»، وفوقها : (ض) و(أحد).

(17) بهامش الأصل : «ضيق بفتح الصاد ش». وفي (ج) : «ولئلا يكون في ذلك على أحد ضيق».

(18) في (د) : «بينهم».

(19) في (ب) و(ج) : «يخلأ»، وفي (د) : «يخلى» بضم الميم وسكون الخاء.



730 - قال : قال مالك<sup>(1)</sup> : فأما ما لا يؤكل رطباً، وإنما يؤكل بعد حصاده<sup>(2)</sup> من الحبوب كلها، فإنه لا يخرص، وإنما على أهلها فيها إذا حصدوها ودقوها وطبوها<sup>(3)</sup> وخلصت<sup>(4)</sup> حباً، وإنما على أهلها فيها الأمانة، يؤدون زكاتها إذا بلغ ذلك ما تجب فيه<sup>(5)</sup> الزكاة.

قال مالك : وهذا<sup>(6)</sup> الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا.

731 - قال : قال مالك<sup>(7)</sup> : الأمر المجمع عليه عندنا<sup>(8)</sup>، أن النخيل تخرص<sup>(9)</sup> على أهلها وثمرها في رؤوسها إذا طاب وحل بيعه<sup>(10)</sup>، ويؤخذ<sup>(11)</sup> منه صدقته تَمراً عند الجداد<sup>(12)</sup>، فإن أصابت الثمرة جائحة بعد أن تخرص على أهلها، أو قبل<sup>(13)</sup> أن تجد<sup>(14)</sup>، فأحاطت الجائحة بالثمر كله، فليس عليهم صدقة، فإن بقي من الثمر شيء يبلع خمسة أوسق، فصاعداً يصاع النبي عليه السلام<sup>(15)</sup>، أخذ منهم زكاته، وليس عليهم فيما أصابت الجائحة زكاة.

قال مالك<sup>(16)</sup> : وكذلك العمل في الكرم أيضاً<sup>(17)</sup>.

(1) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(2) في (ب) : «فتح الحاء وكسرهما معاً، وفي (ج) : بكسر الحاء».

(3) جاء في (ب) : «إذا حصدوها وطبوها ودقوها».

(4) ضبطت في الأصل بالتحقيق والتشديد معاً، ولم يشر الأعظمي إلى الوجهين.

(5) كتب فوق «فيه» «ها»، على أن «فيها» رواية. وفي (ب) «فيها».

(6) في (ج) : «وهذا».

(7) كتب في الأصل : «قال : قال مالك»، وعلى «قال» الأولى ضمة، وعلى الثانية «صح» ولم ينتبه الأعظمي للتضبيب فأثبت قال في النص.

وفي (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(8) كتب فوقها في الأصل «عد»، وفي الهامش : «قال مالك الأمر المجمع عليه أن النخيل كذا لابن إبراهيم».

(9) عند عبد الباقي : «يخرص» بالياء.

(10) هكذا في الأصل و(ج).

(11) رست في الأصل بالياء والياء معاً، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي. وفي (ب) و(ج) و(د) وعند الباقي وبشار عواد : «يؤخذ» بالياء. وفي (ش) : «تؤخذ»، بدون واو.

(12) في (ب) : «الجداد» بكسر الجيم وفتحها معاً.

(13) كتب فوق «أو» في الأصل «عد».

(14) في (م) و(م) : «وقبل».

(15) رسمت في (ج) بالياء والياء معاً.

(16) في (ب) و(د) : «صلى الله عليه وسلم».

(17) في (ش) : «قال : قال مالك»، وسقطت «قال مالك» من طبعة عبد الباقي.

(18) كتب فوقها في الأصل «صح» و«ح»، وفي الهامش : «الكروم» وعليها «عد» و«صح».

732 - قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> : قَالَ مَالِكٌ <sup>(2)</sup> : وَإِذَا كَانَ <sup>(3)</sup> لِرَجُلٍ قِطْعُ أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةً <sup>(4)</sup>، أَوْ أَشْرَاكَ <sup>(5)</sup> فِي أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةٍ <sup>(6)</sup>، لَا يَبْلُغُ مَالُ كُلِّ شَرِيكَ مِنْهُمْ <sup>(7)</sup> أَوْ قِطْعَتُهُ مَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ <sup>(8)</sup>، وَكَانَتْ إِذَا جُمِعَ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ يَبْلُغُ مَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُهَا وَيُؤْذِي زَكَاتَهَا <sup>(9)</sup>.

## 20 - زَكَاةُ الْحُبُوبِ وَالزَّيْتُونِ

733 - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الزَّيْتُونِ ؟ فَقَالَ : فِيهِ الْعُشْرُ.

734 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّيْتُونِ الْعُشْرُ بَعْدَ أَنْ يُعَصَّرَ، وَيَبْلُغُ زَيْتُونُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ <sup>(2)</sup>، فَمَا لَمْ يَبْلُغْ زَيْتُونُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ <sup>(3)</sup>، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

735 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَالزَّيْتُونُ بِمِثْرَةِ النُّخِيلِ، مَا كَانَ مِنْهُ سَقَتُهُ <sup>(4)</sup> السَّمَاءَ <sup>(5)</sup> وَالْعِيُونَ <sup>(6)</sup>، أَوْ كَانَ <sup>(7)</sup> بَعْلًا، فَفِيهِ <sup>(8)</sup> الْعُشْرُ، وَمَا كَانَ يُسْقَى <sup>(9)</sup> بِالنَّضْحِ، فَفِيهِ <sup>(10)</sup> نِصْفُ الْعُشْرِ، وَلَا يُخْرَصُ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْتُونِ فِي شَجَرِهِ.

(1) «قال يحيى» ألحق بهامش الأصل.

(2) في (د) : «قال مالك».

(3) في (ب) : «كانت».

(4) كتب فوقها «متفرقة» على أنها رواية، وهي رواية (ج).

(5) بهامش الأصل : «أو شرك» وعليها «ح»، وهي رواية (ش).

(6) في الأصل : «متفرقة»، وعليها : «متفرقة» وفي (ج) : «متفرقة».

(7) كتب فوق «كل» «ع»، وبالهامش : «ما في كل شرك منه أوقعة وهذا هو الوجه» وعليها «ح»، وهي رواية (ش).

(8) سقطت «منهم» من طبعة عبد الباقي.

(9) في (ب) : «الزكوة».

(10) في (ب) : «زكوتها كلها».

(11) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك»، وفي (ش) : «قال يحيى قال مالك».

(12) بهامش الأصل : «ابن عبد الحكم : يؤخذ زكاة الزيتون من حبه إذا بلغ خمسة أوسق. قيل له : إن مالكا قال : يؤخذ من زيته، فقال : ما اجتمع الناس على حبه، فكيف يريته، اختلف قول الشافعي في زكاة الزيتون».

(13) «فما لم يبلغ زيتونه خمسة أوسق»، ألحق في هامش (ب).

(14) بهامش الأصل : «سقيه» وعليها «معاً» و«صح» و«ش». وفيه أيضاً : «سقيه» وعليه «عت». وهي رواية (د)، وبهامش (ب) : «سقيه» وعليها، «عت» وهي رواية (د)، وفوقها «صح».

(15) ضبطت في الأصل بضم الهمزة وفتحها معاً.

(16) عند عبد الباقي : «وما سقته العيون».

(17) عند عبد الباقي وبشار عواد : «وما كان».

(18) لم ترد «ففيه» عند عبد الباقي، وبشار عواد.

(19) في (ج) : «يسقاه»، وعند عبد الباقي وبشار : «وما سقى بالنضح».

(20) لم ترد «ففيه» في (ج).



736 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : «السَّنةُ عِنْدَنَا فِي الْحُبُوبِ الَّتِي يَدْخُرُهَا النَّاسُ وَيَأْكُلُونَهَا» <sup>(2)</sup> أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْعُيُونُ <sup>(3)</sup>، وَمَا كَانَ بَعْلًا : الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بِالنَّضْحِ : نِصْفُ الْعُشْرِ، إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، بِالصَّاعِ الْأَوَّلِ، صَاعَ رَسُولِ اللَّهِ <sup>(4)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ بِحِسَابِ ذَلِكَ.

737 - قَالَ <sup>(5)</sup> : «وَالْحُبُوبُ الَّتِي فِيهَا» <sup>(6)</sup> الزَّكَاةُ : الْحِنْطَةُ، وَالشَّعِيرُ، وَالسَّلْتُ، وَالذَّرَّةُ، وَالذُّخْنُ، وَالْأَرْزُ <sup>(7)</sup>، وَالْعَدَسُ، وَالْجُلْبَانُ <sup>(8)</sup>، وَاللُّوبِيَاءُ <sup>(9)</sup>، وَالْجُلْجُلَانُ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ الَّتِي تُصَيِّرُ طَعَامًا، فَالزَّكَاةُ تُؤْخَذُ مِنْهَا كُلُّهَا <sup>(10)</sup> بَعْدَ أَنْ تُخَصَّدَ وَتُصَيَّرَ حَبًّا.

قَالَ <sup>(11)</sup> : «وَالنَّاسُ مُصَدِّقُونَ فِي ذَلِكَ، وَيُقْبَلُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ مَا رَفَعُوا» <sup>(12)</sup>.

738 - قَالَ يَحْيَى : سُئِلَ مَالِكٌ <sup>(13)</sup> مَتَى يُخْرَجُ مِنَ الزَّيْتُونِ، الْعُشْرُ، <sup>(14)</sup> أَقْبَلَ النَّفَقَةَ أَمْ بَعْدَهَا ؟ فَقَالَ : لَا يُنْظَرُ إِلَى النَّفَقَةِ، وَلَكِنْ <sup>(15)</sup> يُسْأَلُ عَنْهُ <sup>(16)</sup> أَهْلُهُ، كَمَا يُسْأَلُ أَهْلُ الطَّعَامِ عَنِ الطَّعَامِ، وَيُصَدِّقُونَ <sup>(17)</sup> بِمَا <sup>(18)</sup> قَالُوا : فَمَنْ رَفَعَ مِنْ زَيْتُونِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا، أَخَذَ مِنْ زَيْتِهِ الْعُشْرَ بَعْدَ أَنْ يُعَصَّرَ، وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ مِنْ زَيْتُونِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ لَمْ تَجِبْ <sup>(19)</sup> عَلَيْهِ فِي زَيْتِهِ الزَّكَاةُ <sup>(20)</sup>.

(1) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك». وعند عبد الباقي : «السنة عندنا» دون «قال مالك».

(2) كتب فوقها في الأصل «قيا» أي فياكلونها.

(3) في (ب) و(ج) و(د) : «سقت السماء من ذلك والعيون». وعند عبد الباقي : «وما سقته العيون».

(4) في (ش) : «صاع النبي صلى الله عليه وسلم».

(5) بهامش الأصل : «مالك» وعليها «لا» و«ز» و«ص» . ولم يقرأ الأعظمي رمز «لا». وكتب «مالك» صغيرة في (ب) بعد «قال».

(6) كتب فوقها في الأصل «تجب» وعليها «ت».

(7) كتب بعد «الأرز» في (ب) : «الخص» وعليها «ض».

(8) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «الجلبان بتشديد اللام، حكاه أبو حنيفة، ثم قال : وما أكثر التخفيف ولعلها لغة».

(9) في (ب) : «اللوبياء».

(10) سقطت «كلها» من طبعة عبد الباقي.

(11) في (ب) : «قال مالك».

(12) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «دفعوا»، وعليها «ح» و«صح». وهو ما في (ش)، وطبعة عبد الباقي، ونشرة بشار عواد.

(13) في (د) : «وسئل مالك».

(14) عند عبد الباقي : «العشر أو نصفه».

(15) في (ب) : «لاكن».

(16) كتب فوقها في الأصل «فيه».

(17) في (ب) : «فيصدقون».

(18) بهامش الأصل : «فيها»، وعليها ضبة، وجعلها الأعظمي حاء. وفي (ب) : «يسأل أهل الطعام ويصدقون بما».

(19) ضبطت في الأصل بالتاء والياء.

(20) في (ج) : «لم تجب عليه الزكاة».

739 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(11)</sup> : وَمَنْ بَاعَ زَرْعَهُ وَقَدْ صَلَحَ وَيَسَّرَ فِي أَكْمَامِهِ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ، وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ زَكَاةٌ.

740 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(12)</sup> : لَا يَصْلُحُ بَيْعُ الزَّرْعِ، حَتَّى يَبْسُ <sup>(13)</sup> فِي أَكْمَامِهِ وَيَسْتَعْنِي مِنَ الْمَاءِ <sup>(14)</sup>.

741 - قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ <sup>(15)</sup> : فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى <sup>(16)</sup> : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام : 124] أَنَّ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ <sup>(17)</sup>.

742 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَ <sup>(18)</sup> مَنْ بَاعَ أَصْلَ حَائِطِهِ، أَوْ أَرْضَهُ، <sup>(19)</sup> وَذَلِكَ <sup>(20)</sup> فِي <sup>(21)</sup> زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ، لَمْ يَنْدُ صَلَاحُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْمُبْتَاعِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَابَ وَحُلَّ بَيْعُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ الثَّمَرِ أَوِ الزَّرْعِ عَلَى الْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْطُرَّهُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُبْتَاعِ <sup>(22)</sup>.

## 21 - مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الثَّمَارِ

743 - مَالِكٌ <sup>(23)</sup> : إِنْ <sup>(24)</sup> الرَّجُلُ إِذَا كَانَ لَهُ مَا يَجُدُ <sup>(25)</sup> مِنْهُ، أَرْبَعَةٌ <sup>(26)</sup> أَوْ سَقَى مِنَ الثَّمَرِ، أَوْ <sup>(27)</sup> مَا <sup>(28)</sup> يَقْطُفُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقَى مِنَ الرَّيْبِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقَى مِنَ الْحِنْطَةِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقَى

(1) في (ب) (ج) و(د) : «قال مالك».

(2) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(3) ضبطت في الأصل و(ب) بفتح الباء وكسرها معاً، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي.

(4) بهامش الأصل : «حتى لو سقى لم ينفعه».

(5) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(6) في (ج) و(د) : «الله عز وجل»؛ وعند عبد الباقي : «الله عز وجل».

(7) بهامش الأصل : «لأن وجوب الزكاة يتعلق به، حيث صار فيه الحب فهو حين باع، باع حظه وحظ المساكين».

(8) كتب فوقها في الأصل : «س»، وفوقها : «ع».

(9) ضبطت في الأصل بضم الهاء وكسرها معاً.

(10) كتب فوقها في الأصل : «ع»، ولم يقرأ ذلك الأعظمي.

(11) كتب فوقها في الأصل : «م»، ولم يقرأها الأعظمي.

(12) بهامش الأصل : «لأن الثمرة كانت في ملكه حين تعلق الزكاة بها، وهو وقت الزهر»؛ وفي (ب) : «إلا أن يشترطه البائع على المشتاع».

(13) في (ب) : «قال يحيى»؛ قال مالك، وكتبت «يحيى» خطأ في الهامش، وعليها «صح».

(14) ضبطت في الأصل بفتح الألف وكسرها معاً، ولم يثبت الأعظمي إلا الكسر.

(15) ضبطت في الأصل بضم الباء وفتح الجيم، وفتح الباء وضم الجيم معاً.

(16) ضبطت في الأصل بالضم والفتح معاً.

(17) كتب فوقها في الأصل : «س»، وعليها «ع». وفي (ش) و(م) و(و).

(18) في (ب) : «وما»، وفي الهامش : «أو ماء وعليها «حو»».



من القِطْبِيَّةِ،<sup>(1)</sup> إِنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، وَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ زَكَاةٌ،<sup>(2)</sup> حَتَّى يَكُونَ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنَ الثَّمَرِ، أَوْ فِي الرُّبَيْبِ، أَوْ فِي الْحِنْطَةِ، أَوْ فِي الْقِطْبِيَّةِ،<sup>(3)</sup> مَا يَبْلُغُ الصَّنْفَ الْوَاحِدَ مِنْهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،<sup>(4)</sup> كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةٌ».

744 - قَالَ<sup>(5)</sup> : وَإِنْ كَانَ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنْ تِلْكَ الْأَصْنَافِ مَا يَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

قَالَ مَالِكٌ<sup>(6)</sup> : وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنْ يَجِدَ الرَّجُلُ مِنَ الثَّمَرِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهُ وَالْوَانَةُ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهَا<sup>(7)</sup> فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

745 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ<sup>(8)</sup> : وَكَذَلِكَ الْحِنْطَةُ كُلُّهَا : السَّمْرَاءُ، وَالْبَيْضَاءُ، وَالشَّعِيرُ، وَالسُّلْتُ، ذَلِكَ كُلُّهُ صِنْفٌ وَاحِدٌ،<sup>(9)</sup> فَإِذَا حَصَدَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، جُمِعَ عَلَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، وَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ<sup>(10)</sup> ذَلِكَ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

746 - قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ الرُّبَيْبُ كُلُّهُ أَسْوَدُهُ وَأَحْمَرُهُ، فَإِذَا قَطَفَ الرَّجُلُ مِنْهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ<sup>(11)</sup> لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

(1) بهامش الأصل : «قِطْبِيَّةٌ، بكسر القاف مشددة الياء، لغة شامية، وتسمى أيضا الخلفاء». ولم يحسن الأعظمي قراءة النص. فقال : بهامش الأصل : «القِطْبِيَّةُ، بكسر القاف ... لغة ... تسمى أيضا». وضبطت القِطْبِيَّةَ عند عبد الباقي وبنار بكسرها. قال الوفا في التعليق على الموطأ 1/294 : «القِطْبِيَّةُ بكسر القاف مشددة الياء لغة شامية، وهي من الأسماء التي جاءت على صورة المنسوب، ولم ينسب إلى شيء»، ومنه الكرسي، واشتقاقها من قطن بالمكان إذا عميره وتسمى الخلفة بواحدة وكسر الحاء». وانظر : مشكلات موطأ مالك بن أنس لابن السيد البطليوسي : 177، والاقتضاب في غريب الموطأ للبغلي 316/1.

(2) بهامش الأصل : «الزكاة». وهي رواية (د).

(3) في (ج) : «أَوْ فِي الرُّبَيْبِ، أَوْ فِي الْحِنْطَةِ، أَوْ فِي الْقِطْبِيَّةِ».

(4) في (ج) : «بِصَاعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(5) في (ج) : «قَالَ مَالِكٌ»، وفي (د) : «قَالَ».

(6) سقطت «قَالَ مَالِكٌ» عند عبد الباقي.

(7) بهامش الأصل : «يَبْلُغُ ذَلِكَ لَابِنِ عَتَابٍ»، وزاد الأعظمي من عنده «فَإِنْ لَمْ»، وفي (د) : «فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ».

(8) في (ب) و(ج) و(د) : «قَالَ مَالِكٌ».

(9) عند عبد الباقي وبنار عواد : «كُلُّ ذَلِكَ صِنْفٌ وَاحِدٌ».

(10) في (ش) : «وَعِنْدَ عَبْدِ الْبَاقِيِّ : «يَبْلُغُ»».

(11) ضبطت في الأصل بالفاء والواو معا، ولم يقرأ الأعظمي إلا الفاء. وفي (ب) و(ج) و(م) و(ش) : «فَإِنْ».

747 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : وَكَذَلِكَ الْقِطْنِيَّةُ، هِيَ صِنْفٌ وَاحِدٌ، مِثْلُ الْحِنْطَةِ، وَالْتَمْرِ، وَالزَّيْبِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ <sup>(2)</sup> أَسْمَاؤُهَا <sup>(3)</sup> وَالْوَانِهَا، وَالْقِطْنِيَّةُ <sup>(4)</sup> الْجِمَصُ، وَالْعَدَسُ، وَاللُّوبِيَا، وَالْجُلْبَانُ، وَكُلُّ مَا ثَبَتَ <sup>(5)</sup> مَعْرِفَتُهُ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهُ <sup>(6)</sup> قِطْنِيَّةٌ، <sup>(7)</sup> فَإِذَا حَصَدَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ بِالصَّاعِ الْأَوَّلِ، صَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْنَافِ الْقِطْنِيَّةِ كُلِّهَا، لَيْسَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقِطْنِيَّةِ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ ذَلِكَ <sup>(8)</sup> بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَعَلَيْهِ فِيهِ الزُّكَاةُ.

قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(9)</sup> : وَقَدْ فُرِّقَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَيْنَ الْقِطْنِيَّةِ، <sup>(10)</sup> وَالْحِنْطَةِ، فِيمَا أُخِذَ مِنَ النَّبَطِ، <sup>(11)</sup> وَرَأَى أَنَّ الْقِطْنِيَّةَ <sup>(12)</sup> صِنْفٌ وَاحِدٌ، <sup>(13)</sup> فَأَخَذَ مِنْهَا الْعُشْرَ، وَأَخَذَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّيْبِ <sup>(14)</sup> يَصْفَ الْعُشْرِ.

748 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(15)</sup> : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يُجْمَعُ <sup>(16)</sup> الْقِطْنِيَّةُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي الزُّكَاةِ، حَتَّى تَكُونَ صَدَقَتُهَا وَاحِدَةً، وَالرَّجُلُ يَأْخُذُ مِنْهَا اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ يَدًا يَدًا، وَلَا يُؤْخَذُ <sup>(17)</sup> مِنَ الْحِنْطَةِ

(1) بهامش (ب) : «قال يحيى».

(2) بهامش الأصل : «طرحه زحى» يختلف لأحمد» وخالف الأعظمي السياق فقدم يختلف لأحمد.

(3) في (د) : «أسماءها».

(4) ضبطت في (ج) بفتح القاف وكسرها معاً.

(5) بهامش الأصل : «ثبت»، وعليها «خ»، وفي (م) : «فكل».

(6) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وفي الهامش : «أنها»، وعليها «ط».

(7) ضبطت في (ج) بفتح القاف وكسرها معاً.

(8) بهامش الأصل : «كله» وعليها «صح» و«خ». وجعل الأعظمي «خاء» عيناً.

(9) في (ج) و(د) : «قال مالك».

(10) ضبطت في (ج) بفتح القاف وكسرها معاً.

(11) قال الواقفي في التعليق على الموطأ 299/1 : «النبط : جنس من العجم يسكنون بالشام والعراق، ومنزلتهم هناك منزلة القبط بمصر،

ويقال لهم أيضاً : نبط، وسموا نبطاً وتببطاً : لأنباطهم المياه».

(12) بهامش الأصل : «كلها» وعليها «ت» و«ذر».

(13) في (م) : «صنفاً واحداً».

(14) رسمت في الأصل الزيت، وبالهامش : «صوابه الزيب»، وأثبت الأعظمي في المتن الخطأ.

(15) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(16) عند عبد الباقي : «يجمع».

(17) كتب فوقها في الأصل «يا» أي «ياخذ»، وفي هامش (ب) : «ياخذ»، وعليها «عت».



اثنان<sup>(1)</sup> بواحد يبدأ بيد ؟ قيل له : فإن الذهب والورق يُجمعان<sup>(2)</sup> في الصدقة<sup>(3)</sup> ، وقد يؤخذ بالدينار أضعافه<sup>(4)</sup> في العدة من الورق يبدأ بيد.

749 - قال : قال مالك<sup>(5)</sup> في النخل<sup>(6)</sup> يكون<sup>(7)</sup> بين الرجلين فيجذبان منها ثمانية أوسق من التمر : إنه لا صدقة عليهما فيها ، وإنه إن كان لأحدهما منها<sup>(8)</sup> ما يجذ منه<sup>(9)</sup> خمسة أوسق ، ولآخر ما يجذ<sup>(10)</sup> أربعة أوسق<sup>(11)</sup> أو أقل من ذلك في أرض واحدة ، كانت الصدقة على صاحب الخمسة<sup>(12)</sup> وليس على الذي جذ أربعة أوسق ، أو أقل منها صدقة.

750 - قال : قال مالك<sup>(13)</sup> : وكذلك العمل في الشركاء<sup>(14)</sup> كلهم ، في كل زرع من الحبوب<sup>(15)</sup> كلها<sup>(16)</sup> تحصد<sup>(17)</sup> أو نخل يجذ ، أو كرم<sup>(18)</sup> يقطف ، فإنه إذا كان كل رجل<sup>(19)</sup> منهم يجذ من التمر ، أو

(1) كتب فوقها في الأصل «صح» ، وفي الهامش : «اثنين» وعليها «صح» . ورسمت في (ب) بشكل يحتمل وجهين : «الثنان» و«اثنين» ، وذلك حسب «يؤخذ» أو «يأخذ» ، وكتب فوقها «صح» ، وفي (ش) : «اثنين» .

(2) رسمت في الأصل بالتاء والياء .

(3) بهامش الأصل : «على ربها» ، وعليها «صح» و«ش» .

(4) في (ج) : «بالدينار الواحد» .

(5) في (د) و(أ) و(ج) و(د) : «قال مالك» .

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح» ، وفي الهامش : «النخل» ، وعليها «ع» ، وعلى «النخل» بهامش (ب) : «طع» و«سر» ، وهي رواية (ش) .

(7) في (ج) و(د) و(ش) : «يكون» .

(8) بهامش الأصل : «فيها» ، وعليها «ح» .

(9) كتب فوقها في الأصل : «ها» أي منها .

(10) في (ب) : «منها» ، وكتب فوقها «خو» و«طع» .

(11) في (ب) : «من التمر» .

(12) بهامش الأصل : «الأوسق» ، وعليها «ع» و«صح» ، وهي رواية (ب) و(ج) .

(13) في (ج) و(د) : «قال مالك» .

(14) في (ب) و(ج) : «الشركاء» .

(15) هكذا في الأصل : «كلها» ، وعليها «عت» . وبالهامش : «أصل ذر كل ما يحصد» ، وفي (ب) : «كل ماء» ، وعليها «صح» . وبالهامش : «كلها» ، وعليها «عت» .

(16) كتب فوقها في الأصل : «عت» ، وفي الهامش : «كل ما يحصد» ، وعليها «صح أصل ذر» ، وحرف الأعظمي يحصد إلى يحصل . وفي أيضا : «كلها بما تحصد» ، وعليها «طع» ، وفي (ب) : «كل ماء» ، وعليها «صح» ، وفي الهامش : «كلها» ، وعليها «عت» .

أحد . قال الوقشي في التعليق على الموطأ 294/1 قوله : في كل زرع من الحبوب كلها يحصد ، كذا وقع في الروايات : «كلها» بالهاء . وكان ابن وضاح يقول : «كل ماء بالميم» .

(17) في (ج) : «يحصد» .

(18) عند عبد الباقي : «النخل يجذ أو الكرم يقطف» .

(19) كتب فوقها في الأصل : «صح» و«ع» ، وفي الهامش : «واحد» ، وعليها «صح» .

يَقْطِفُ مِنَ الزَّيْبِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، أَوْ يَحْصُدُ مِنَ الْحِنْطَةِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ <sup>(1)</sup> الزَّكَاةُ، وَمَنْ كَانَ حَقُّهُ أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، فَلَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ عَلَى مَنْ بَلَغَ <sup>(2)</sup> جَدَاذُهُ، <sup>(3)</sup> أَوْ قِطَافُهُ، <sup>(4)</sup> أَوْ حَصَادُهُ <sup>(5)</sup> خَمْسَةَ أَوْسُقٍ <sup>(6)</sup>.

751 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(7)</sup> وَالسُّنَّةُ <sup>(8)</sup> عِنْدَنَا : أَنْ كُلَّ مَا أُخْرِجَتْ <sup>(9)</sup> زَكَاةُ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا، الثَّمَرِ وَالْحِنْطَةِ وَالزَّيْبِ وَالْحُبُوبِ <sup>(10)</sup> كُلِّهَا، ثُمَّ أَمْسَكَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ أَنْ أَدَّى صَدَقَتَهُ سَنِينَ، ثُمَّ بَاعَهُ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهِ زَكَاةٌ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِ الْحَوْلِ مِنْ يَوْمٍ بَاعَهُ، إِذَا كَانَ أَصْلُ تِلْكَ الْأَصْنَافِ مِنْ فَائِدَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ، <sup>(11)</sup> وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ وَالْحُبُوبِ وَالْعُرُوضِ، يُفِيدُهَا الرَّجُلُ، ثُمَّ يُمَسِّكُهَا سَنِينَ، ثُمَّ يَبِيعُهَا بِذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهَا زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا <sup>(12)</sup> الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ <sup>(13)</sup> بَاعَهَا، فَإِنْ كَانَ أَصْلُ تِلْكَ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَةِ، فَعَلَى صَاحِبِهَا فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا، إِذَا كَانَ قَدْ حَسِبَهَا سَنَةً، مِنْ يَوْمٍ <sup>(14)</sup> زَكَّى <sup>(15)</sup> الْمَالُ الَّذِي ابْتَاغَهَا بِهِ.

(1) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «فيها»، وعليها «ح» و«ها».

(2) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «يلغ»، وعليها «صح» و«ش»، وفي (ش) : «يلغ».

(3) ضبطت في الأصل بفتح الجيم وكسرها.

(4) ضبطت في الأصل بفتح الجيم وكسرها.

(5) ضبطت في الأصل بفتح الحاء وكسرها.

(6) بهامش الأصل : «أو حصد من الحنطة خمسة أوسق».

(7) في (أب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(8) في (م) : «وعند عبد الباقي، وبشار عواد : «السنة».

(9) ضبطت في (ج) بالبناء للمعلوم والمجهول معا.

(10) ضبطت «الثمر والحنطة والزيب والحبوب» كلها بالفتح والكسر معا في (ج) «الثمر والزيب والحنطة والحبوب». وعند عبد الباقي وبشار

عواد : «الحنطة والتمر والزيب».

(11) في (أب) و(ج) و(د) و(م) : «ولم تكن للتجارة»، وعند عبد الباقي «وأنه لم يكن للتجارة».

(12) كتب فوقها في الأصل : «عليه»، وحرف الأعظمي «عليه» إلى : «رمز» لا وجود لهما هنا : «ع ج».

(13) ضبطت «يوم» في (ب) بفتح الميم وكسرها معا.

(14) ضبطت «يوم» في (ب) بفتح الميم وكسرها معا.

(15) رسمت في الأصل بالألف وعليها «طع» و«ع»، وفي الهامش : «يزكي»، وعليها «أصل ذر».



## 22 - مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْفَوَاكِهِ وَالْقَضَبِ<sup>(1)</sup> وَالْبُقُولِ<sup>(2)</sup>

752 - مالك<sup>(3)</sup> أَنَّهُ قَالَ : السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا،<sup>(4)</sup> وَالَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَوَاكِهِ كُلِّهَا صَدَقَةٌ، الرُّمَّانُ، وَالْفَرَسِيكُ،<sup>(5)</sup> وَالتَّيْنُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَا لَمْ يُشَبَّهِهُ إِذَا كَانَ مِنَ الْفَوَاكِهِ.

753 - قَالَ : وَلَا فِي الْقَضَبِ،<sup>(6)</sup> وَلَا الْبُقُولِ<sup>(7)</sup> كُلُّهَا صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَثْمَانِهَا إِذَا بَاعَتْ<sup>(8)</sup> صَدَقَةٌ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى أَثْمَانِهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ يَبِيعُهَا وَيَقْبِضُ صَاحِبُهَا ثَمَنَهَا.

## 23 - مَا جَاءَ<sup>(9)</sup> فِي صَدَقَةِ<sup>(10)</sup> الرَّقِيقِ<sup>(11)</sup> وَالْخَيْلِ وَالْعَسَلِ

754 - مالك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَ<sup>(12)</sup> عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ،<sup>(13)</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ»،<sup>(14)</sup> وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ.

(1) كتب فوقها في الأصل : «صبح» و«ش»، وبالهامش : «القضب القصفصة الرطبة»، وحرف الأعظمي القصفصة إلى القصفعة

(2) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفوقها «والقضب»، وعليها «صح»، إشارة إلى صحة رواية تقديم القضب على البقول.

(3) في (ب) : «قال مالك».

(4) في (أ) : «السنة عندنا التي لا اختلاف فيها».

(5) قال النوقشي في التعليق على الموطأ : «الفرسك» الخوخ. والقضب : الرطبة، وسمي أيضا القصفصة، وأصلها بالفارسية المسفت بكسر الفاءين. وانظر الإقناع : 318/1.

(6) بهامش الأصل : «القضب» بالصاد وحرفه الأعظمي إلى الضاد.

(7) بهامش الأصل : «في» وعليها «صح» وفي (ب) : «ولا في البقول».

(8) في (أ) و(ج) و(د) : «باعت». وفي (ب) : «بلغت».

(9) جعلت «ما جاء» في الأصل بين قوسين، وهو دليل على سبق المتقدمين في استعمال علامات التنصيص.

(10) ضبطت «صدقة» في الأصل بضم آخره وكسره.

(11) قال النوقشي في التعليق 97/2 : «الرقيق اسم يقع على العبيد المسترقين، واحدهم، وجمعهم، مذكروهم، ومؤنثهم، حسنهم وفيئتهم... ويجمع أرقاء».

(12) كتب فوق الواو في الأصل ضمة، وفوق «عن» «ع»، وفي الهامش : «كذا ذكره»، وعن «الواو ليحيى»، وطرحها «ح». ولم يقرأه الأعظمي. وفي الهامش أيضا : «ثبت الواو لابن وضاح، وسقط لعبد الله. وفيه كذلك : أسقط ابن وضاح الواو فقال : عن عراك، وقال : ثبت الواو غلط من يحيى، ولم يختلف فيه أحد من أصحاب مالك ولا غيره إلا يحيى». ولم يقرأه الأعظمي أيضا. وبهامش (ب) : «أسقط ابن وضاح الواو فقال» عن عراك، وقال لإثبات الواو غلط ليحيى». وبهامش (م) : «عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك... رده محمد وهو الصواب».

(13) بهامش الأصل : «قال أحمد بن خالد : هكذا رواه يحيى بن يحيى : وعن عراك، وهو خطأ، إنما هو لسليمان بن يسار عن عراك، فكلاهما بروى عن أبي هريرة، ولكن هذا الحديث انفرد به عراك وهو ثقة، فأخذ الناس عنه». أم قال أبو العباس الداني في الإيما 325/3 : في كتاب يحيى بن يحيى «وعن عراك» بواو العطف وهو غلط انفرد به : وسائر الرواة يقولون : سليمان عن عراك، وهو الصواب. وقال ابن عبد البر في التمهيد : 123/17 : «هذا الحديث أيضا أخطأ فيه يحيى بن يحيى... وأدخل بين سليمان وعراك بن مالك (واو) فجعل الحديث لعبد الله بن دينار وعراك وهو خطأ غير مشكل، و هذان الموضعان مما عد عليه من غلظه في الموطأ، والحديث محفوظ في الموطآت كلها وغيرها لسليمان بن يسار عن عراك بن مالك...».

(14) بهامش الأصل : «ح» : يعني إلا صدقة الفطرة».

755 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ :  
خُذْ مِنْ خَيْلِنَا<sup>(1)</sup> وَرَقِيقَنَا صَدَقَةً، فَأَبَى، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَبَى<sup>(2)</sup> عُمَرُ، ثُمَّ كَلَّمُوهُ أَيْضاً  
فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ<sup>(3)</sup> فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ : إِنْ أَحْبَبُوا، فَخُذْهَا مِنْهُمْ، وَارْزُقْهَا عَلَيْهِمْ، وَارْزُقْ رَقِيقَهُمْ<sup>(4)</sup>.

قَالَ : قَالَ مَالِكُ<sup>(5)</sup> : مَعْنَى<sup>(6)</sup> قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَارْزُقْهَا عَلَيْهِمْ، يَقُولُ : عَلَى فَقَرَائِهِمْ.

756 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(7)</sup> بْنِ حَزْمٍ<sup>(8)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ كِتَابٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
إِلَى أَبِي وَهْبٍ يَمْنَى<sup>(9)</sup> : أَلَا<sup>(10)</sup> يَا خُذْ<sup>(11)</sup> مِنَ الْعَسَلِ وَلَا مِنَ الْخَيْلِ صَدَقَةً<sup>(12)</sup>.

757 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ صَدَقَةِ الْبَرَّادِينَ  
فَقَالَ<sup>(13)</sup> : وَهَلْ فِي الْخَيْلِ مِنْ صَدَقَةٍ !.

## 24 - جَزِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ<sup>(14)</sup>

758 - مَالِك،<sup>(15)</sup> عَنْ ابْنِ شِهَابٍ<sup>(16)</sup> قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْ  
مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ فَارِسَ، وَأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَخَذَهَا مِنَ الْبَرَبَرِ<sup>(17)</sup>.

- (1) في (ب) : «عليها».
- (2) رسمت في (ب) بالالف.
- (3) في (ب) : «عمر بن الخطاب»، وعليها «هي».
- (4) بهامش الأصل : «يعني من بيت المال، وكان أبو بكر وعمر يرزقان السادات وعبيدهم من الفيء».
- (5) في (ج) و(د) : «قال مالك».
- (6) في (ج) : «معناه».
- (7) بهامش الأصل : «عمرو»، وعليها «ع».
- (8) في (ب) و(ج) و(د) : «عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو» وقد ترجمه ابن الخلاء في التعريف : 367/2 رقم 328، وأباه أبا بكر في 681/3 رقم 1652، وجده محمد في 196/2 رقم 163، وجد أبيه عمرو بن حزم في 463/3 رقم 433.
- (9) ترسم في الأصل بالالف.
- (10) هكذا رسمت في الأصل و(ب) و(ج)، «ألا» وفك إدغامها عند عبد الباقي، وبنار عواد، والأعظمي.
- (11) كتب فوقها في الأصل : «تأخذ»، وعليها «هـ»، وتحتها «ع» ولم يقرأها الأعظمي.
- (12) بهامش الأصل : «أبو حنيفة يوجبها، وكذلك الأوزاعي، وزبيدة، وابن شهاب».
- (13) في (ب) و(ج) و(د) : «فقال سعيد».
- (14) بهامش الأصل : «والمجوس»، وعليها «صح» و«ع». وفي (ب) و(ج) زيادة «والمجوس»، وفي هامش (ب) : «طع سر المجوس».
- (15) بهامش الأصل : «سمعت»، وعليها «ع».
- (16) بهامش الأصل : «أنه» وعليها «صح» و«ق». وفيه أيضا «سمعت»، وعليها «ع».
- (17) بهامش الأصل : «مقطوع». يشير إلى البلاغ المتعلق بالبربر الذي كان لا يرصاه سكان البربر من الأندلس، ولم يفهم الأعظمي القصد من مقطوع. والبربر هم سكان المغرب الأول وقد تأخر التفكير في فتح المسلمين لبلدان المغرب والأندلس إلى أواخر عهد الخليفة عمر ابن الخطاب حين استأذنه واليه على مصر عمرو بن العاص في ذلك سنة 22 هـ بعد أن وصل إلى بركة، فقال له : «لا إن إفريقية غادرة».



759 - مالك، عن جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب ذكر المحوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم. فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «سئوا بهم سنة أهل الكتاب»<sup>(1)</sup>.

760 - مالك، عن نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب<sup>(2)</sup> أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل الذهب : أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهما، مع ذلك أرزاق المسلمين وصيافة ثلاثة أيام<sup>(3)</sup>.

761 - مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أنه قال لعمر بن الخطاب : إن في الظهر ناقة غمياء، فقال عمر : أدفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها، قال : فقلت وهي<sup>(4)</sup> غمياء ؟ قال عمر : يقطرونها<sup>(5)</sup> بالإبل. قال : فقلت كيف تأكل من الأرض<sup>(6)</sup> ؟ قال<sup>(7)</sup> : فقال عمر : أم من نعم الصدقة ؟ فقلت : بل من نعم الجزية<sup>(8)</sup>. فقال عمر : أردتم والله أكلها. فقلت : إن عليها وسم نعم<sup>(9)</sup> الجزية. فأمر بها<sup>(10)</sup> عمر فنجرت، وكان<sup>(11)</sup> عنده صحاف تسع، فلا تكون فاكهة ولا طريفة<sup>(12)</sup> إلا جعل منها في تلك

معدورة... لا يعرفها أحد ما بقيت». وفي عهد الخليفة عثمان تم فتح إفريقية حتى يد عبد الله بن أبي سرح سنة 25 بعد ثم تزلزلت الفتح بعد إلى أن تم فتح جميع بلاد الغرب الإسلامي كما هو مبسوط في المصادر و المراجع دون استبعاد إسلام عدد من المغاربة قبل الفتح. انظر فتوح مصر و المغرب لابن عبد الحكم : 200، 215، 220، 230 وطبقات علماء إفريقية وتونس : 7، 45، 72.

(1) بهامش الأصل : «يعني في الجزية خاصة، لا في الذبائح والكناح» وفيه أيضا : «ابن المسيب وحده يجيز أكل ذبائح الخوس»  
(2) قال ابن الخلاء في التعريف 34/2 رقم 25 : «أسلم مولى عمر بن الخطاب : ابتاعه عمر بمكة بسوق ذي الحجاز أسود مشرطا سنة إحدى عشرة... بعد من أهل المدينة، يكنى أبا خالد، وقيل كنيته أبو زيد، توفي وهو ابن عشرة ومئة سنة، يروي عن عمر بن الخطاب»  
(3) بهامش الأصل : «يزيد وقد أبناء السبيل، وعونهم، وإنزاهم في الكن، وصونهم من البرد والحر»  
(4) قال الوفشي في التعليق على الموطأ 298/1 : «لو قال أو هي غمياء فراد في الهمزة لكان أثيق بالكلام، لأن هذه الهمزة للتفريق كقوله تعالى : «أولوا كنا كارهين»، ولكن كذا جاءت الرواية»

(5) بهامش الأصل : «يقطرونها» بالتشديد، وعليها ما يشبه النون، صوابه «ش» يقطرونها «در» : ولم يشر الأعظمي إلى وجود الرمز. ومعنى يقطرونها : يقدونها معها. انظر التعليق على الموطأ 298/1.

(6) كتب فوقها في الأصل «ع»، ولم يقرأ ذلك الأعظمي

(7) كتب فوقها في الأصل «ح»، ولم يقرأ ذلك الأعظمي

(8) سقط من (ب) : «بل من نعم الجزية»

(9) سقطت «وسم» عند عبد الباقي.

(10) في (د) : «فأمر عمر»

(11) كتب فوقها في الأصل «نت»، أي كانت، وفي (ب) : «عت»، وفي الهامش : «كانت»، وفوقها «صح»

(12) في (د) : «طريفة» بفتح الطاء.

الصَّخَّافِ، فَبِعَثَ بِهِ<sup>(11)</sup> إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَكُونُ الَّذِي يَبْعَثُ بِهِ إِلَى حَفْصَةَ ابْنَتِهِ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ النِّقْصَانُ<sup>(12)</sup> كَانَ فِي حِظِّ حَفْصَةَ، قَالَ : فَجَعَلَ فِي تِلْكَ الصَّخَّافِ مِنْ لَحْمٍ تِلْكَ الْجَزُورِ،<sup>(13)</sup> فَبِعَثَ بِهِ إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،<sup>(14)</sup> وَأَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ تِلْكَ الْجَزُورِ<sup>(15)</sup> فَصَنَعَ، قَدَعًا عَلَيْهِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ.

762 - قَالَ<sup>(16)</sup> يَحْيَى<sup>(17)</sup> : قَالَ<sup>(18)</sup> مَالِكٌ<sup>(19)</sup> : لَا أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ<sup>(20)</sup> النَّعَمُ<sup>(21)</sup> مِنْ أَهْلِ الْجَزْيَةِ إِلَّا فِي جَزَيَّتِهِمْ.

763 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ أَنْ يَضَعُوا الْجَزْيَةَ عَنْ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْجَزْيَةِ حِينَ يُسْلِمُونَ.

764 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ<sup>(22)</sup> : مُضَتْ السَّنَةُ، أَلَا جَزْيَةٌ عَلَى نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا عَلَى صِبْيَانِهِمْ<sup>(23)</sup>، وَأَنَّ الْجَزْيَةَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنْ الرُّجَالِ الَّذِينَ قَدْ بَلَغُوا الْحُلُمَ.

765 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ<sup>(24)</sup> : وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَلَا عَلَى الْمَجُوسِ<sup>(25)</sup> فِي تَحْيِلِهِمْ وَلَا كُرُومِهِمْ<sup>(26)</sup> وَلَا زُرُوعِهِمْ وَلَا مَوَاشِيَهُمْ صَدَقَةٌ، لَأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا وَضِعَتْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَطْهِيرًا لَهُمْ، وَرَدًّا

(1) كتب فوقها في الأصل «ع» و«صح»، وفي الهامش : «بها» وعليها «ع» و«هـ» ومعها، وعند عبد الباقي، وبنار عواد : «فبعث بها».

(2) كتب فوق «أل» في الأصل : «ع»، وعلى الكلمة «صح»، وفي (ج) و (م) : «نقص».

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطن 298/1 : «الجزور الناقة التي تنحر وأما الجزرة فهي من الغنم».

(4) في (ش) : «عليه السلام».

(5) سقط من (ب) : «فبعث به إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وأمر بما بقي من لحم تلك الجزور».

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(7) «قال يحيى» : ملحق في (ب) بالهامش.

(8) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(9) في (ب) و (ج) : «قال مالك».

(10) بهامش الأصل : «لا أرى يؤخذ»، وعليها «صح» و«ع». وفي (ب) : «يؤخذ»، وفوقها : «صح»، وفي الهامش : «لا أرى يؤخذ»، وعليها «ع».

(11) في (ب) : «والغنم».

(12) في (أ) و (ج) : «وقال مالك»، وفي (د) : «مالك».

(13) في نسخة البوني : «ولا صبيانهم»، انظر تفسير الموطن 412/1.

(14) في (ب) و (ج) و (د) : «قال مالك».

(15) بهامش (م) : «بقوله» : «ولا على المجوس لم يروه غير يحيى».

(16) بهامش الأصل : «في» وعليها «ع»، وفوقها «ت». ولم يقرأه الأعظمي. وكتب فوقها في (ب) «صح»، وبالهامش «في»، وعليها «عت». يعني :

ولا في كرومهم.



على فقرائهم، ووضعت الجزية على أهل الكتاب صغاراً لهم،<sup>(1)</sup> فهم ما كانوا يتلدهم الذي<sup>(2)</sup> صالحوا عليه، ليس عليهم شيء سوى<sup>(3)</sup> الجزية في شيء من أموالهم، إلا أن يتجروا<sup>(4)</sup> في بلاد المسلمين، ويختلفوا فيه،<sup>(5)</sup> فيؤخذ منهم العشر<sup>(6)</sup> فيما يديرون من التجارات،<sup>(7)</sup> وذلك أنهم إنما وضعت عليهم الجزية، وصالحوا عليها، على أن يقرؤا بلادهم،<sup>(8)</sup> ويقاتل عنهم عدوهم، فمن خرج منهم من بلاده إلى غيرها يتجر<sup>(9)</sup> إليها، فعليه العشر، من تجر منهم من أهل مصر إلى الشام، ومن أهل الشام إلى العراق، ومن أهل العراق إلى المدينة، أو إلى اليمن،<sup>(10)</sup> أو ما أشبه هذا<sup>(11)</sup> من البلاد، فعليه العشر، ولا صدقة على أهل الكتاب،<sup>(12)</sup> ولا المجوس في شيء من مواشيهم ولا ثمارهم، ولا زروعهم.<sup>(13)</sup> قصت بذلك السنة.<sup>(14)</sup> ويقرؤون على دينهم، ويكونون على ما كانوا عليه، وإن اختلفوا في<sup>(15)</sup> العام الواحد مراراً إلى<sup>(16)</sup> بلاد المسلمين، فعليهم كلما اختلفوا العشر،<sup>(17)</sup> لأن ذلك ليس مما صالحوا<sup>(18)</sup> عليه، ولا مما شرط لهم، وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم بتلدين.

(1) سقطت «لهم» من (ب).

(2) عند عبد الباقي «الذين».

(3) في (ب) و(ج) «سوى».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش «يتجروا» بالتشديد وعليها «توزري». وفي (ب) «يتجروا» بضم الياء، وسكون التاء، وكسر الحيم.

وفي (ج) «يتجروا» بتشديد التاء.

(5) كتب فوقها في الأصل «ع»، وفي الهامش «فيها» وعليها «صح».

(6) كتب فوقها في الأصل «ح» و«هـ» و«ص»، ولم يقرأ الأعظمي ذلك. وبالهامش «العشر»، وعليها «ع» و«ص». وصبط الأعظمي العشر بالضم خلافاً للأصل. وفي (أ) و(د) و(ش) «العشر». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 2/1: «العشر جمع عشر، كجند وجنود... ويقال: عشرت الدراهم عشراً وعشوراً: إذا كانت عشرة فأخذت منها واحداً».

(7) في (ب): «التجارة».

(8) كتب فوقها في الأصل «في» و«ع» و«ت». وفي الهامش «يتلدهم» وعليها «ط». ولم يقرأ الأعظمي رمز «ع» وفي (د): «في بلادهم».

(9) في (ب) و(ج): «يتجر».

(10) عند عبد الباقي: «أو اليمن»، وهو ما أثبت الأعظمي خلافاً للأصل.

(11) في (ج): «هاذا».

(12) رسم «الكتاب» في (د) دون ألف.

(13) بهامش الأصل: «زرعهم»، وعليها «ز».

(14) بهامش الأصل: «خالقه»، وعليها «ح» و«ش».

(15) في (ب): «إلى العام».

(16) عند عبد الباقي: «في».

(17) بهامش الأصل: «تمن العشر، أو قيمة العشر، أو عشر ما باع أو اشتري من عبده».

(18) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش «صالحوا» وعليها «صح».

## 25 - عُشُورُ أَهْلِ الذِّمَّةِ

766 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ، مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّيْتِ نِصْفَ الْعُشْرِ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكْثُرَ<sup>(1)</sup> الْحَمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَأْخُذَ مِنَ الْقِطْنِيَّةِ الْعُشْرَ.

767 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ عَامِلًا<sup>(2)</sup> مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى سُوقِ الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ الْعُشْرَ.

768 - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ، عَلَى أَيِّ وَجْهِ<sup>(3)</sup> كَانَ يَأْخُذُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنَ النَّبْطِ الْعُشْرَ، فَقَالَ<sup>(4)</sup> ابْنُ شِهَابٍ : كَانَ ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَلْزَمَهُمْ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ<sup>(5)</sup>.

26 - اشْتِرَاءُ الصَّدَقَةِ وَالْعَوْدُ فِيهَا<sup>(6)</sup>

769 - مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ<sup>(7)</sup> قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَقُولُ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَنِيْقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَانَ الرَّجُلُ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ قَدْ أَضَاعَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، قَالَ<sup>(8)</sup> فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا تَشْتَرِهِ، وَإِنْ أَعْطَاكَه بِدِرْهَمٍ وَاحِدٍ»<sup>(9)</sup> فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ، كَالْكَلْبِ يَغُودُ فِي قَيْئِهِ<sup>(10)</sup>.

(1) في (ج) : «يريد أن يكثر».

(2) هكذا في الأصل (أ) و(ب) و(ج) : و(د) : وبهامش الأصل : «في من ع : غلاما في كتاب أبي عيسى، وغلما لابن بكير عكس».

(3) الساجي : يقال : إن رواية يحيى : غلاما، وكذلك «ش»، قال : إنه مصحح عليه لعبيد الله. وبهامشه أيضا : «والصواب : عميلا» وبهامش

(د) : «غلما لعبيد [الله]»، وعند الساجي : غلاما عاملا. وقال في الشرح : «هكذا رواه يحيى غلاما، يريد بذلك شأنا، ورواه مطرف وأبو

مصعب : كنت عاملا يريد أنه كان عاملا على أخذ العشر من أهل الذمة القادمين من سائر الأقاليم، فأخبر عما كان يأخذ هو وعبد الله

ابن عتبة بن مسعود من النبط وهو العشر، وأضاف ذلك إلى زمن عمر بن الخطاب، لأن ما كان يفعل فيه كان بإجماع الصحابة لشورتهم،

فإذا لم يثبت فيه خلاف، ولا يظهر فهو إجماع، وحجة يجب المصير إليها والعمل بها... وانظر المنتقى 286/3. قال القاضي عياض في

مشارك الأنوار 89/2 : «وفي عشور أهل الذمة : كنت عاملا مع عبد الله بن عتبة، كذا عبد جماعة من شيوخنا عن يحيى في الموطأ، وهي

رواية أبي مصعب، وعند الأصملي وابن الفخار وبعض رواة أبي عيسى : غلاما قيل : يعني شأنا».

(3) في نسخة البوني : «على أي شيء»، انظر تفسير الموطأ 413/1.

(4) في (د) : «قال».

(5) فصل الأعظمي «بن الخطاب» عن المتن، وعندها رواية، وهي من صلب النص في النسخة الأصل. وفي (ج) و(ش) و(م) : «عمر».

(6) في نسخة البوني : «اشتراء الرجل الصدقة، والعودة فيها». انظر تفسير الموطأ للبوني 413/1.

(7) لم ترد «أنه» في (م).

(8) كتب فوقها في الأصل : «ح».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صحح»، وبهامش : «طرحه ح».

(10) «كل الرجوع يكون بالخيار المرتجع فهو عوده بخلاف الإرت».



770 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَنَاعَهُ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «لَا تَتَنَعَهُ»<sup>(1)</sup> وَلَا تَعُدَّ فِي صَدَقَتِكَ<sup>(2)</sup>.

771 - قَالَ يَحْيَى : سَبَّلَ<sup>(3)</sup> مَالِك، عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَوَجَدَهَا مَعَ غَيْرِ الَّذِي تَصَدَّقَ<sup>(4)</sup> بِهَا عَلَيْهِ نُبَاعٌ، أَيْشَرِيهَا ؟ فَقَالَ : تَرَكُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

## 27 - مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ

772 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ غُلَمَائِهِ الَّذِينَ بِوَادِي الْقُرَى وَيُخَيِّرُ.

773 - مَالِك، أَنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِيمَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ، أَنَّ الرَّجُلَ يُؤْذِي ذَلِكَ عَنْ كُلِّ مَنْ يَضْمَنُ نَفَقَتَهُ، وَلَا يُدِّ لَهُ مِنْ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ، وَالرَّجُلُ يُؤْذِي عَنْ مَكَاتِبِهِ، وَمُدِيرِهِ، وَرَقِيقِهِ كُلِّهَا،<sup>(5)</sup> غَائِبِهِمْ وَشَاهِدِهِمْ، مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ لِنَجَارَةٍ،<sup>(6)</sup> أَوْ لغيرِ تِجَارَةٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مُسْلِمًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ.

774 - قَالَ يَحْيَى<sup>(7)</sup> : قَالَ مَالِكُ فِي الْعَبْدِ الْأَبِي : إِنْ سَيِّدُهُ إِنْ عَلِمَ مَكَانَهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، وَكَانَتْ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةً، وَهُوَ تُرْجَى<sup>(8)</sup> حَيَاتُهُ وَرَجَعَتُهُ، فَإِنِّي أَرَى أَنْ يُزَكِّي عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ إِبَانُهُ قَدْ طَالَ، وَيُسَّ<sup>(9)</sup> مِنْهُ، فَلَا أَرَى أَنْ يُزَكِّي عَنْهُ.

(1) في (ش) : «لا يتناعه».

(2) بهامش الأصل : «فإن عاد فاشترى، ما تصدق به كره ذلك ولم يفسخ، وقال ابن شعبان : يفسخ الشراء».

(3) في (ب) : «وسئل».

(4) ضبطت في (ب) بفتح التاء والصاد وفتح الدال المشددة، وبضم التاء والصاد وكسر الدال المشددة.

(5) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «كلهم»، وعليها «صح». وفي (ب) : «كلهم» أيضا وعليها «صح»، وفي (د) : «كلهم».

(6) كتب فوقها في الأصل «ع»، وفي الهامش : «للتجارة»، وعليها «صح».

(7) في (د) : «قال مالك».

(8) في (ب) و(ج) و(ش) : «ترجاء»، وعند عبد الباقي : «وهو يرجو».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وعليها «ع». وفي الهامش : «وأيس» وعليها «صح»، وهذه، ولم يقرأ الأعظمي رمز الهاء.

775 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ <sup>(2)</sup> عَلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ، كَمَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى <sup>(3)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرَ <sup>(4)</sup> أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

## 28 - مَكِيلَةُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

776 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى النَّاسِ <sup>(5)</sup> : مِنْ رَمَضَانَ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ <sup>(6)</sup> صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

777 - مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ <sup>(7)</sup> الْغَامِرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، <sup>(8)</sup> أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، وَذَلِكَ بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

778 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يُخْرِجُ فِي <sup>(9)</sup> زَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَّا الشَّمْرَ، إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ أَخْرَجَ شَعِيرًا.

(1) في (ب) و(ج) : «قال مالك»، وفي (د) : «قال» : وقال مالك.

(2) في (ش) : «أرى زكاة الفطر على أهل البادية».

(3) بهامش الأصل : «كما هي وكذا لأحمد عن «ح» وفي أصل كتاب أحمد كما نجب» وفي حاشيته : قال «ح» : اجعله كما هي.

(4) في (ب) : «ذكر».

(5) ليس في رواية البوني : «على الناس». انظر تفسير الموطأ للبوني 415/1.

(6) كتب فوقها في الأصل «ح» وبالهامش : «صاعاً من شعير» بلا «أوه» لابن «ح»، كذا بخط عياض.

(7) بهامش الأصل : «اسم أبي سرح الحسام بن الحارث»، وزاد الأعظمي التعريف لسرح خلافاً للأصل. قال ابن الخذاء في التعريف 505/3

رقم 480 : «عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، واسم أبي سرح الحسام بن الحارث العامري، قرشي، يعد في أهل المدينة، وأبوه

عبد الله بن سعد بن أبي سرح وفي مصر في زمن عثمان، وفتح إفريقية، وغزا الروم في البحر وغير ذلك».

(8) بهامش (ب) : «سقط من رواية يحيى وأبيه ابن وضاح». اهـ. وفي (ش) و(م) : «صاعاً من طعام صاعاً من شعير». قال القاضي عياض

في مشارق الأنوار 54/1 : «وقوله» : وفي حديث أبي سعيد في زكاة الفطر : «صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير». كذا لجماعة من رواة

الموطأ. وعند يحيى، وابن القاسم، والقعقي، صاعاً من شعير. وكذا رده ابن وضاح، وكلاهما صحيح ! وجه الأول، أنه أراد بالطعام البر،

وهو مذهب أكثر الفقهاء ! وأوهنا للتخيير والتقسيم».

(9) في الأصل عليها : «ح».



779 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> وَالْكَفَّارَاتُ كُلُّهَا، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ، وَزَكَاةُ الْعُشُورِ، <sup>(2)</sup> كُلُّ ذَلِكَ بِالْمُدِّ الْأَصْغَرِ، مُدُّ النَّبِيِّ <sup>(3)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الظَّهَارَ، <sup>(4)</sup> فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ فِيهِ بِمُدِّ هِشَامٍ، <sup>(5)</sup> وَهُوَ الْمُدُّ الْأَعْظَمُ.

## 29 - وَقْتُ <sup>(6)</sup> إِرْسَالِ زَكَاةِ الْفِطْرِ

780 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَبْعَثُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَى الَّذِي تُجْمَعُ عنده قَبْلَ الْفِطْرِ بِبُيُوتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ.

781 - مَالِكٌ، أَنَّهُ رَأَى أَهْلَ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُخْرِجُوا زَكَاةَ الْفِطْرِ، إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى.

782 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُؤَدُّوا <sup>(7)</sup> قَبْلَ الْغَدُومِ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَعْدَهُ <sup>(8)</sup>.

(1) في (ج) : «قال مالك».

(2) خُصِّطَ فِي الْأَصْلِ بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَضَمِّهَا مَعًا.

(3) في (ش) : «عليه السلام».

(4) قَالَ الْوَقْشِيُّ فِي التَّحْلِيقِ عَلَى الْمَوْطَأِ 33/2 : «ظَاهَرُ الرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ، وَتَظَاهَرُ، وَتَقْطَعُ بِعَيْنِي وَاحِدًا، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا».

(5) بِهَاشِمِ الْأَصْلِ : «هَاشِمٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزْرُمِيُّ أَمِيرٌ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، وَمِنْهُ مُدَّانٌ إِلَّا ثَلَاثًا بِمُدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ.

وَقِيلَ : بَلْ هُوَ مُدَّانٌ مِنْ مَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَعْنٍ. وَقِيلَ : مَدٌّ وَثَلَاثٌ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَحَرْفُ الْأَعْظَمِيِّ «بِنِ حَبِيبٍ» إِلَى

«حَبِيبٍ». قَالَ ابْنُ الْخُذَّاءِ فِي التَّعْرِيفِ 608/3 : «هَاشِمٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ خَزْرُمِيٌّ. كَانَ وَالِيًا بِالْمَدِينَةِ

لِعَبْدِ الْمَلِكِ، وَهُوَ الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ مَدُّ هَاشِمٍ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَثَارِ».

قَالَ الْبَاجِي فِي الْمُنْتَقَى 308/3 : «وَأَمَّا الظَّهَارُ، فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ فِيهِ بِمُدِّ هَاشِمٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ اختلف أصحابنا في مقدارِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ :

مُدَّانٌ إِلَّا ثَلَاثَ مَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ مُدَّانٌ بِهِ، وَإِنَّمَا قَدَّرَ مَالِكٌ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ بِهِ لِمَا رَأَى أَنَّهُ مَقْدَارٌ يَجْزِي، لَا أَنَّ

الشَّرْعَ وَرَدَّ بِمُدِّ هَاشِمٍ، لِأَنَّ الشَّرْعَ كَانَ قَبْلَ هَاشِمٍ».

(6) كَتَبَ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ «فِي»، وَعَلَيْهَا «ح».

(7) عِنْدَ عَبْدِ الْبَاقِيِّ : «يُؤَدُّ».

(8) كَتَبَ فَوْقَ الْوَاوِ فِي الْأَصْلِ «صَحَّ»، وَبِالْهَاشِمِ : «أَوْ».

30 - مَنْ<sup>(1)</sup> لَا يَحِبُّ<sup>(2)</sup> عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ

783 - قَالَ<sup>(3)</sup> يَحْيَى<sup>(4)</sup> قَالَ مَالِكُ<sup>(5)</sup> لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عَيْدِ عَيْدِهِ، وَلَا فِي أَجِيرِهِ، وَلَا فِي رَقِيقِ امْرَأَتِهِ زَكَاةٌ<sup>(6)</sup> إِلَّا مَا<sup>(7)</sup> كَانَ مِنْهُمْ يَخْدُمُهُ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فِي أَحَدٍ مِنْ رَقِيقِهِ<sup>(8)</sup> مَا لَمْ يُسْلِمِ، لِيَتَجَارَعَ كَانُوا أَوْلِيَغَيْرِ تِجَارَةٍ.

كَمُلَ كِتَابُ الزَّكَاةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ،

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ<sup>(9)</sup>.

(1) في (ب) : «فمن».

(2) في (ش) : «تحب».

(3) كتب عليها في الأصل : «صح».

(4) لم يثبت الأعظمي : «قال يحيى».

(5) كتب عليها في الأصل : «صح» وفي (ج) و(د) : «قال مالك».

(6) لم يثبت الأعظمي في النص «زكاة»، وهي من صلب النص، وأدخلها في كلام ابن عبد البر «من كان» وليست منه.

(7) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «ع» : «من كان»، وهي رواية (ب).

(8) عند عبد الباقي، ويشار عواد : «من رقيقه الكافر».

(9) في (ج) : «ثم كتاب الزكاة، والحمد لله كثيرا، يتلو كتاب الجنائز. وفي (د) : «ثم جميع كتاب الزكاة بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله

على محمد وآله» يتلو كتاب الجنائز. وفي (ش) : «ثم كتاب الزكاة بحمد الله وعونه». وفي (م) : «ثم كتاب الزكاة والحمد لله».



## 17 - كتاب الصيام<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ<sup>(2)</sup> وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

### 1 - مَا جَاءَ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ لِلصِّيَامِ<sup>(3)</sup> وَالْفِطْرِ<sup>(4)</sup> فِي<sup>(5)</sup> رَمَضَانَ

784 - مَالِك،<sup>(6)</sup> عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ»<sup>(7)</sup> فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ<sup>(8)</sup> فَأَقْدُرُوا<sup>(9)</sup> لَهُ.

785 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الشَّهْرُ تِسْعَةٌ<sup>(10)</sup> وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا<sup>(11)</sup> لَهُ».

(1) جاء كتاب الصيام في (ش) بعد كتاب الجهاد. وفيه «بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب الصيام».

(2) في (ب) : «وآله».

(3) كتب عليها في الأصل «صح». وكتب فوق «الصيام» من «أي من الصيام». وبالهامش : «للصائم والقطر» وعليها «صح» و«ش». وفيه أيضا :

للصائم والقطر، وفي آخرها «ح». وفي (ج) و«ش» : «للصائم». وكتب فوقها في (ج) بخط دقيق : «للصيام».

(4) كتب عليها في الأصل «صح».

(5) في (ب) : «من رمضان»، وفوقها «صح». وبالهامش : «في» وفوقها : «خروجت».

(6) في (ب) : «مالك بن أنس».

(7) سقطت «ولا تفطروا حتى تروه» من (ب).

(8) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 135/2 : «قوله في الهلال : فإن غم عليكم فاقدروا له، بضم الغين، وشد الميم، أي ستره الغمام، كذا روينا في الموطأ بغير خلاف، وفي كتاب مسلم في حديث يحيى بن يحيى أغشى، وعند بعضهم غمى بتخفيف الميم وكسرها وفتح الياء».

(9) ضبطت في الأصل بضم الدال وكسرها معا، وفي الهامش : «قدرت الشيء وقدرته وأقدرته لغات فيه».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «تسع»، وعليها «صح». وهو ما عند عبد الباقي وشار. وفي (ب) و«ش» : «تسع».

وعليها «ح». وبالهامش : «تسعة».

(11) في (ب) : بضم الدال وكسرها وعليها «معا».

786 - مَالِك، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ<sup>(1)</sup> ثَلَاثِينَ<sup>(2)</sup>».

787 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ الْهِلَالَ رَيْنٌ<sup>(3)</sup> فِي زَمَانِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ بَعْشِيٍّ، فَلَمْ يُفْطِرْ عُثْمَانُ حَتَّى أَصْبَى، وَغَابَتِ الشَّمْسُ.

788 - قَالَ يَحْيَى<sup>(4)</sup> : وَسَمِعْتُ<sup>(5)</sup> مَالِكًا يَقُولُ فِي الَّذِي يَرَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ : إِنَّهُ يَصُومُ : لِأَنَّهُ<sup>(6)</sup> لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُفْطِرَ،<sup>(7)</sup> وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ.

789 - وَمَنْ<sup>(8)</sup> رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ<sup>(9)</sup> لَا يُفْطِرُ، لِأَنَّ النَّاسَ يَتَّهِمُونَ عَلَى أَنْ يُفْطِرَ مِنْهُمْ مَنْ لَيْسَ بِمَأْمُونًا،<sup>(10)</sup> وَيَقُولُ<sup>(11)</sup> أُولَئِكَ، إِذَا ظَهَرَ<sup>(12)</sup> عَلَيْهِمْ : قَدْ رَأَيْنَا الْهِلَالَ، وَمَنْ<sup>(13)</sup> رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ نَهَارًا فَلَا يُفْطِرُ، وَلَيْسَ<sup>(14)</sup> صِيَامُ يَوْمِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ هِلَالُ اللَّيْلَةِ<sup>(15)</sup> الَّتِي تَأْتِي<sup>(16)</sup>.

(1) كتب فوقها في الأصل تاء مربوطة «ذ» أي العدة. وفوقها «ح».

(2) ترسم في الأصل دون ألف، وفي (ج) بالألف.

(3) جعلها الأعظمي «رئي» خلافاً لشكل الأصل. وفي (ب) : «رئي» و«رئي» يضم الراء وكسرها معاً.

(4) هكذا في الأصل و(ب)، وكتب على الواو في (ب) : «ع» وسقطت الواو في (ج).

(5) كتب فوق الواو «وسمعت» في الأصل : «ع» وفي (ج) و(د) : «سمعت»، وهو ما عند عبد الباقي وشار.

(6) سقطت «لأنه» عند عبد الباقي، وشار عواد.

(7) بهامش الأصل : «فإن أظفر فعلية القضاء والكفارة». وحرف الأعظمي «أظفر» إلى «أظفر».

(8) جاءت «قال» عند عبد الباقي قبل «ومن».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «بأمن»، وعليها «صح».

(11) كتب بعدها في الأصل «ون» وعليها «ع» أي «يقولون». وفي الهامش «يقال» وعليها «ع».

(12) ضبقت في الأصل و(ب) و(ج) بالياء للمجهول، وعند عبد الباقي وشار عواد على البناء للمعلوم.

(13) محرقت «ومن» عند الأعظمي إلى : «ذومن».

(14) ضبقت في الأصل بالتخفيف والتشديد معاً، وعليها «ط» وفي الهامش : «وليتم»، وعليها «صح» و«وليتم»، وفي آخرها : «صح» أيضاً. وفي

(ب) : «وليتم» وعليها ضبة، وفي الهامش : «وليتم»، وعليها «ب» و«طع» و«سرة».

(15) بهامش الأصل : «الليلة»، وفي (ب) : «الليلة» وعليها «عت».

(16) بهامش الأصل : «على هذا جميع أصحاب مالك إلا ابن حبيب، فإنه كان يفتي أنه إذا رين قبل الزوال، أنه لليلة الماضية، فإن رين بعد الزوال فهو للآتية، وهو قول ابن وهب». وحرف الأعظمي «رين» إلى «رئي» في الموضعين.



790 - قَالَ يَحْيَى : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ<sup>(1)</sup> : إِذَا صَامَ النَّاسُ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَهُمْ يَفْطُونَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، فَجَاءَهُمْ نَيْتٌ<sup>(2)</sup> أَنْ هِلَالَ رَمَضَانَ قَدْ<sup>(3)</sup> رَيْنَ<sup>(4)</sup> قَبْلَ أَنْ يَصُومُوا بِيَوْمٍ، وَأَنْ يَوْمَهُمْ ذَلِكَ أَحَدٌ وَثَلَاثُونَ،<sup>(5)</sup> فَإِنَّهُمْ يَفْطَرُونَ مِنْ<sup>(6)</sup> ذَلِكَ الْيَوْمِ آيَةً<sup>(7)</sup> سَاعَةً جَاءَهُمُ الْخَبَرُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَصَلُّونَ صَلَاةَ الْعِيدِ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ جَاءَهُمْ بَعْدَ زَوَالِ<sup>(8)</sup> الشَّمْسِ.

## 2 - مَنْ أَجْمَعَ الصَّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ

791 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصَّيَامَ<sup>(9)</sup> قَبْلَ الْفَجْرِ.

792 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ<sup>(10)</sup> مِثْلَ<sup>(11)</sup> ذَلِكَ.

## 3 - مَا جَاءَ فِي الْفِطْرِ<sup>(12)</sup>

793 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَمِلُوا الْفِطْرَ».

(1) في (ب) : «قال مالك»، وأمام كاف «مالك» ألف، وفوقها «يقول». وفي الهامش : «سمعت»، أي أن الرواية جاءت بما ثبت في الأصل.  
(2) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش «الثبت» وفوقها «ت». وعليها «صح» وفي أيضا : «نيت»، بفتح الناء المثناة، وبعدها الباء المفتوحة المعجمة من تحتها بواحدة، وبعدها الباء المنقوطة، - كذا - فوقها نقطتين، كذا ضبط وكذا بخط يده. وزاد الأعظمي «وكذلك بهامش الأصل بخط يده»، وليست في الأصل.

(3) سقطت «قد» من (ب).

(4) جعلها الأعظمي «رئي» خلافا للأصل. وفي (ب) «رئي» و«رين» بضم الراء وكسرها معاً.

(5) نرسم في الأصل من دون ألف، وفي (ج) : «بالألف». وفي (ب) : «ثلاثون يوماً»، وعليها «خو» و«عت».

(6) عند عبد الباقي «في».

(7) رسمت في (ب) بما جعلها تقرأ «آية» و«أي»، وبالهامش «معاً».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «الزوال» وعليها «صح» و«ب». وفي هامش الأصل : «الزوال» وعليها «معاً».

(9) بهامش الأصل : «الصيام»، وعليها «صح» و«ع». وفيه أيضاً «سقط ليحيى»، وصح لأبي مصعب، وابن بكير، وابن وهب. وعلى الصيام في (ب) ضبة، وفي الهامش : «الصيام لابن بكير».

(10) لم تره التصلية في الأصل، وأثبتها الأعظمي.

(11) بهامش الأصل : «مثل» وهي رواية (ب).

(12) بهامش الأصل : «تعجيل» وعليها «صح» و«ب». وكتب في (ب) على «في» و«صح»، وعلى «الفطر» و«صح» أيضاً. وفي هامشها : «في تعجيل» وفوقها «ب سر»، وفي (ج) : «ما جاء في تعجيل الفطر» وبهامشها : «ما جاء في الفطر» وفوقه «خ». وهي رواية البيهقي : انظر تفسير الموطأ له : 417/1.

794 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ».

795 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، كَانَا يُصَلِّيَانِ الْمَغْرِبَ حِينَ يَنْظُرَانِ إِلَى اللَّيْلِ الْأَسْوَدِ، قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَا، ثُمَّ يُفْطِرَانِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

#### 4 - مَا جَاءَ<sup>(1)</sup> فِي صِيَامِ الَّذِي يُصْبِحُ جُنُبًا<sup>(2)</sup>

796 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ،<sup>(3)</sup> عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى<sup>(4)</sup> عَائِشَةَ<sup>(5)</sup> أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ وَقِفٌ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا أَسْمَعُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ<sup>(6)</sup> إِنِّي أَصْبِحُ جُنُبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ ؟ فَقَالَ<sup>(7)</sup> رَسُولُ اللَّهِ<sup>(8)</sup> «وَأَنَا أَصْبِحُ جُنُبًا وَأَنَا أُرِيدُ<sup>(9)</sup> الصِّيَامَ، فَأَغْتَسِلُ وَأَصُومُ». فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَسْتَ مِثْلَنَا، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو<sup>(10)</sup> أَنْ أَكُونَ أَحْشَاكُمُ لِلَّهِ،<sup>(11)</sup> وَأَعْلَمَكُمُ بِمَا أَتَقِي<sup>(12)</sup>».

(1) كتب فوق «ما» رمز «لا»، وفوق «جاء» رمز «ج».

(2) عند عبد الباقي بزيادة : «في رمضان».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 366/2 رقم 327 : «عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري هو أبو طوالة قاضي المدينة، وقد قبل إن اسمه الطويل... قال ابن معين : أبو طوالة ثقة».

(4) في (ب) و(ج) : «مولا».

(5) بهامش الأصل : «عن عائشة»، وعليها «ح» و«صح». وبه أيضا : «في رواية عبيد الله عن أبيه مرسل»، وفي رواية ابن وضاح وجعله مستنداً عن عائشة، وكذلك هو مستند عند جميع رواة الموطأ، وسقط عن عائشة ليحيى فيما علمت، والله أعلم. وفي (ب) و(ج) : «روح النبي صلى الله عليه وسلم». وعليها في (ب) «صح» في أولها وآخرها. وبهامشها : «سقط ليحيى عن عائشة، وزاده ابن وضاح من رواية القعقبي وغيره». اهـ. قال أبو العباس الداني في الإجماع 83/4 : «هذا مرسل عند يحيى بن يحيى، سقط من كتابه عن عائشة، واستدركه ابن وضاح، وثبت لابن وهب، وابن القاسم، والقعقبي، وسائر الرواة، وهو الصحيح، وأبو يونس لا يسمى». وقال في 307/5 : «أرسله يحيى بن يحيى، وأسنده ابن بكير، وسائر رواة الموطأ إلى عائشة». وقال ابن عبد البر في الاستذكار 288/3 «سقط ليحيى في هذا الحديث «عن عائشة» كذلك رواه عنه عبيد الله ابنه، وذكر ابن وضاح فيه عائشة كما رواه سائر الرواة عن مالك».

(6) نرسم في الأصل و(ب) بدون ألف.

(7) في (ج) : «قال» فقال». وفي (د) : «قال».

(8) خالف الأعظمي الأصل وزاد النصلية في هذا الموطأ.

(9) في (ب) : «وأريد الصيام».

(10) بهامش الأصل : «أرجوه»، وعليها «صح».

(11) في (د) : «تعالى».

(12) كتب تحتها في الأصل «ح». وفي الهامش : «ما اتبع» كذا في السنن. وفيه أيضا «أني» وعليها «ح». ولم يثبت الأعظمي الهامش الثاني.



797 - مالك، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ<sup>(1)</sup> بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُمَا قَالَتَا : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ فِي رَمَضَانَ<sup>(2)</sup>، ثُمَّ يَصُومُ.

798 - مالك، عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ<sup>(3)</sup> بْنِ الْخَارِثِ<sup>(4)</sup> بْنِ هِشَامٍ،<sup>(5)</sup> أَنَّهُ<sup>(6)</sup> سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ الْخَارِثِ ابْنَ هِشَامٍ<sup>(7)</sup> يَقُولُ : كُنْتُ أَنَا وَأَبِي عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَذَكَرَ لَهُ<sup>(8)</sup> أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ. فَقَالَ مَرْوَانُ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، لَتَذْهَبَنَّ إِلَى أُمِّي الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ،<sup>(9)</sup> فَلْتَسْأَلَنِيهِمَا عَنْ ذَلِكَ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَذَهَبَتْ مَعَهُ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ : يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا كُنَّا عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَتْ عَائِشَةُ : لَيْسَ كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، أَتُرْغَبُ عَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : لَا وَاللَّهِ. قَالَتْ عَائِشَةُ : فَأَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَ : ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ. قَالَ : فَخَرَجْنَا حَتَّى جِئْنَا مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَا قَالَتَا، فَقَالَ مَرْوَانُ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَتُرَكِّبَنَّ ذَاتِي، فَإِنِّي بِالْبَابِ، فَلْتَذْهَبَنَّ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنَّهُ بِأَرْضِهِ بِالْعَقِيقِ، فَلْتُخْبِرَنَّهُ

(1) في (د) : «عبد الله».

(2) لم يثبت الأعظمي في رمضان، وهي من الأصل، وظنها رواية مستقلة والأمر ليس كذلك.

(3) يهملش الأصل : «ابن عبد الرحمن»، وعليها «ح». وحرف الأعظمي الحاء إلى الخاء.

(4) ترسم في الأصل من دون ألف، وفي (ب) بالألف.

(5) في (ب) و(ج) : «أبي بكر بن عبد الرحمن بن الخارث بن هشام» وهو ما عند عبد الباقي وشار عواد. وقد ترجمه ابن الخذاء في التعريف:

678/3 رقم 649 فقال : «أبو بكر بن عبد الرحمن بن الخارث بن هشام قرشي مخزومي مدني، عظم روايته عن أبي هريرة، وقد روى عن

عائشة، وأم سلمة، وعن أبيه حديث عثمان في الحجرة».

(6) في (ب) : «أنه قال».

(7) في (ب) : «سمع أبا بكر بن عبد الرحمن بن الخارث».

(8) كتبت «له» في الأصل بخط دقيق وعليها «صح».

(9) في (ج) : «زوجي النبي صلى الله عليه وسلم».

(10) في (ج) : «بهذا».

ذَلِكَ. <sup>(10)</sup> فَرَكِبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَرَكِبْتُ مَعَهُ، حَتَّى أَتَيْنَا <sup>(11)</sup> أَبَا هُرَيْرَةَ، فَتَحَدَّثَ مَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَاعَةً، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَا عَلِمَ لِي بِذَلِكَ، <sup>(12)</sup> إِنَّمَا أَخْبَرْتَنِيهِ مُخْبِرٌ. <sup>(13)</sup>

799 - مَالِك، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَتَيْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُمَا قَالَتَا : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصْبِحَ جُنُبًا، مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ.

## 5 - مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ

800 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَجُلًا <sup>(14)</sup> قَبِلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ، فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَجْدًا شَدِيدًا، فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ تَسْتَلُّ لَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهَا، فَأَخْبَرَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَارْجَعَتْ فَأَخْبَرَتْ زَوْجَهَا ذَلِكَ، فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا وَقَالَ : لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اللَّهُ <sup>(15)</sup> يُحِلُّ لِرَسُولِهِ <sup>(16)</sup> مَا شَاءَ، ثُمَّ رَجَعَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَوَجَدَتْ عِنْدَهَا رَسُولَ اللَّهِ <sup>(17)</sup> فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «مَا لِهَذِهِ <sup>(18)</sup> الْمَرْأَةُ ؟» فَأَخْبَرَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَقَالَ : «أَلَا أَخْبَرْتَيْهَا <sup>(19)</sup> أَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ». فَقَالَتْ : قَدْ أَخْبَرْتُهَا، فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ، فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا وَقَالَ : لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ

(1) كتبت «أتينا» في (ب) لحقا في الهامش.

(2) عند الباقي : «هذا».

(3) بهامش الأصل : «ع : قيل : إنه الفضل بن عباس، وقيل : إنه أسامة بن زيد. ذكر أنه الفضل بن عباس أيضاً أحمد بن خالد، وذكر النسائي وابن أبي ذئب في موطأ أنه أسامة بن زيد». قال ابن عبد البر في التمهيد 43/22 : «ذكره النسائي عن جعفر بن مسافر عن ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب...». وقال ابن الخذاء في التعريف 720/3 رقم 746 : «هذا الخبر هو عكرمة مولى ابن عباس، وتوفي عكرمة عند داود بن الحصين مستترا».

(4) بهامش الأصل : «ذكر مسلم أن السائل هو عمر بن أبي سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم».

(5) كتب فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش : «يحل الله» وعليها «ع». وفي (د) : «تعالى».

(6) في (ج) : «يحل الله لرسوله»، وعند عبد الباقي ويشار : «لرسول الله صلى الله عليه وسلم».

(7) ثبت التصلي في (ب) و(ج).

(8) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «ما بال» وعليها «صح».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «ألا أخبرتها»، وعليها «ع».



اللَّهُ، <sup>(1)</sup> يُحِلُّ اللَّهُ <sup>(2)</sup> لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ، <sup>(3)</sup> فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَقَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَعْلَمُكُمْ بِحُدُودِهِ».

801 - مالك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، <sup>(4)</sup> أَنَّهَا قَالَتْ : «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُقْبَلُ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَضَحَّكَ» <sup>(5)</sup>.

802 - مالك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ عَاتِكَةَ بِنْتَ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ <sup>(6)</sup> بِنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، امْرَأَةُ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ، كَانَتْ تُقْبَلُ رَأْسَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَا يَنْهَاهَا.

803 - مالك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ <sup>(7)</sup> أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا كَانَتْ <sup>(8)</sup> عِنْدَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ، <sup>(9)</sup> فَدَخَلَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا هُنَالِكَ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، <sup>(10)</sup> وَهُوَ صَائِمٌ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ : مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدْخُلَ مِنْ أَهْلِكَ فَتَقْبِلَهَا وَتَتَلَاعِبَهَا، <sup>(11)</sup> فَقَالَ أَقْبِلُهَا <sup>(12)</sup> وَأَنَا صَائِمٌ ؟ فَقَالَتْ <sup>(13)</sup> نَعَمْ.

(1) ثبتت التصلية في (ج).

(2) بهامش الأصل : «اللَّهُ يحل» وعليها «صح» و«ذر» وثبتت التصلية في (ج).

(3) في (ب) : «ما يشاء».

(4) عند عبد الباقي وشارع عواد بزيادة : «رضي الله عنها». وفي (ب) : «زوج النبي».

(5) عند عبد الباقي : «ثم ضحككت».

(6) في (ج) : «عاتكة بنت زيد الخ...» وألحقت سعيد بهامش، وعند عبد الباقي وشارع : «عاتكة بنت زيد الخ...» إلا أنه بصيغة : «بنة» بدل «بنت».

(7) بهامش (ب) : «قال ابن وضاح : الصواب عاتكة بنت زيد وهي أخت سعيد بن زيد، والذي في داخل الكتب رواية عبيد

الله وهو وهم». بهامش (م) : «طرح محمد سعيد، وأيضاً بنت زيد بن عمرو، كذا ذكره محمد». قال ابن الخداء في التعريف 765/3 رقم

811 : «عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى... كانت زوج عمر بن الخطاب، وهي أخت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل... لها

صحية». وانظر الاستيعاب : 1876/4 رقم 4024.

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 68/1 : «وفي قلة الصائم. أن عاتكة أخت سعيد بن زيد، كذا الرواة الموطأ، وعند يحيى، ابنة سعيد

بن زيد، وهو وهم، وعند ابن وضاح ابنة زيد، وأراه أصلحه وأسقط سعيداً، وهو موافق للصواب».

(7) قال ابن الخداء في التعريف 764/3 رقم 816 : «عائشة هذه هي عائشة بنت طلحة بن عبيد الله، أمها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق

أخت عائشة رضي الله عنها، كانت زوج عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر ثم مات عنها، وخلف عليها بعده مصعب بن الزبير، فلما

قتل مصعب تزوجها عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي... وهي التي يقال لها الموصولة، لأنها كانت موصولة بالجمال، كل جارية منها

جميلة فهي موصولة بالأعضاء بالجمال».

(8) بهامش الأصل : «قالت : من القائلة وفيه أيضاً : من القيلولة» وعليها «ع» وحرف الأعظمي «القيلولة» إلى «القائلة».

قال الوقشي في التحليق على الموطأ 301/1 : «في رواية عبيد الله : أن عائشة بنت طلحة أخبرته أنها قالت، من القائلة. وفي بعضها كانت».

(9) في (ب) : «أم المؤمنين». وبهامش : «زوج النبي». وفي (ج) و(د) زيادة التصلية.

(10) قال ابن الخداء في التعريف 358/2 رقم 319 : «عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، مات... قبل ابن ذكوان مولى عائشة،

ومات ابن ذكوان قبل ابن الزبير، وعبد الله، هو ورت عائشة... وقال مسلم : كنية عبد الله : أبو عتيق».

(11) لم يدخل الأعظمي «تلاعبها» في الأصل، وهي منه.

(12) في (د) : «أقبلها» وهو ما عند عبد الباقي وشارع عواد.

(13) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وفي الهامش : «قالت : نعم»، وعليها «صح».

804 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ كَانَا يَرْخَصَانِ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ.

## 6 - مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ

805 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(1)</sup> كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ تَقُولُ : وَأَيُّكُمْ أَمْلَكَ لِنَفْسِهِ<sup>(2)</sup> مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟.

806 - قَالَ مَالِكُ : قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ : قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : لَمْ أَرِ الْقِبْلَةَ لِلصَّائِمِ تَدْعُو<sup>(3)</sup> إِلَى خَيْرٍ.

807 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَأَرْخَصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ، وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ.

808 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقِبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ.

## 7 - مَا جَاءَ فِي الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ

809 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ،<sup>(4)</sup> عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ<sup>(5)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ

(1) جعل الأعظمي مكان «عليه السلام» : «صلى الله عليه وسلم».

(2) كتب فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش : «لأربه» وعليها «مع» و«هه» وفي الهامش أيضا : «الخطابي : الأرب مفتوحة الألف والراء وهو الوطر وحاجة النفس، وقد يكون الأرب الحاجة أيضا، والأول أبين. الهروي : الأرب والأرب» وفي (ب) : «لأربه»، وكتب في الهامش «لنفسه». قال الوفشي في التعليق على الموطأ 301/1 : «في الموطأ : «لنفسه» وفي غيره لأربه ولأربه، والأرب الذكاء، وجودة العقل، والأرب أيضا العضو... والأربة : الحاجة». وقال التلمساني في الاقتصاب 328/1 : «روى مالك في حديث عائشة : وأيكم أملك لنفسه، ورواه غيره : لأربه وكذلك في كتاب البخاري ومسلم». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 42/1 : «وقوله : أيكم أملك لأربه من رسول الله كذا روينا عن كافة شيوخنا في هذه الأصول بكسر الهمزة وسكون الراء... وقد جاء في الموطأ في رواية عبيد الله : أيكم أملك لنفسه، ورواه ابن وضاح لأربه».

(3) في (ج) : «تدعوا».

(4) لم يدخل الأعظمي «بن مسعود» في المتن، وهي منه.

(5) في (ج) : «ومالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن رسول الله».



الكديد،<sup>(11)</sup> ثُمَّ أَفْطَرَ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ، وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْذَثِ فَلَا أَحْذَثَ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(12)</sup>.

810 - مَالِك، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،<sup>(13)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ النَّاسَ فِي سَفَرِهِ عَامَ الْفَتْحِ بِالْفِطْرِ وَقَالَ : «تَقَوُّوا لِعَذْوِكُمْ». وَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ : قَالَ الَّذِي حَدَّثَنِي : لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ<sup>(14)</sup> بِالْعُرْجِ<sup>(15)</sup> يَصُبُّ<sup>(16)</sup> الْمَاءَ<sup>(17)</sup> عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْعَطَشِ، أَوْ مِنَ الْحَرِّ. ثُمَّ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ<sup>(18)</sup> إِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ قَدْ صَامُوا حِينَ صُمْتَ، قَالَ : فَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ بِالْكَدِيدِ، دَعَا بِقَدَحٍ فَشَرِبَ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ.

811 - مَالِك، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : سَافَرْنَا<sup>(19)</sup> مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ<sup>(20)</sup> يَتَعَبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ<sup>(21)</sup>.

(11) قال الباقى في المتن 3/ 34 : «الكديد ما بين عسفان وقديد». وقال التلمساني في الاقتصاب 329/1 : «الكديد بفتح أوله وكسر ثانيه بعده ياء ودال مهملة : موضع بين مكة والمدينة بين منزلي أمج وعسفان».

(12) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : وكانوا يأخذون إلى آخر الحديث من كلام ابن شهاب». ومثله بهامش (م).

(13) بهامش الأصل : «هو أبو سعيد الخدري».

(14) لم ترسم التصلية في الأصل، وأثبتها الأعظمي.

(15) زاد الأعظمي هنا «صلى الله عليه وسلم».

(16) ضبطت في الأصل بفتح الياء وضم الصاد، وبضم الياء وفتح الصاد، وكتب فوقها «معاً» وبحواها رمز «ع». وبالهامش : «ع» : قال ابن

وضاح : العرج على رأس ثلاث مراحل من المدينة». ومثله بهامش (م). وضبطت في (ب) بفتح العين وضمها وعليها «معاً». وانظر التعليق

على الموطأ للوقشي 306/1.

(17) ضبطت في الأصل و(ب) بفتح الياء وضم الصاد وبضم الياء وفتح الصاد وعليها «معاً».

(18) ضبطت في الأصل و(ب) بضم الهجزة وفتحها معاً، وعند عبد الباقي وبشار : «يصب الماء على رأسه».

(19) لم ترسم التصلية في المتن، وأثبتها الأعظمي خلافاً للأصل. وثبتت في (ب).

(20) كتب فوقها في الأصل : «صح» و«ع»، وبالهامش : «ع» : قال ابن وضاح ينكر سافراً، ورده سافر أصحاب رسول الله، وليس ما قال ابن

وضاح بالقوي». ولم يقرأ الأعظمي هذا النص. وبهامش (م) : «سافر أصحاب رسول الله، كذا ذكره محمد بن وضاح». وهو ما في (ش).

وفي (ب) : «سافراً»، وعليها «صح»، وفي الهامش «سافر أصحاب»، أي أصحاب رسول الله. وعليها «ع».

(21) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «ولم يعب» وعليها «ع».

(22) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 227/2 : «قوله في باب الصيام في السفر : عن أنس بن مالك، سافراً مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم، فلم يعب الصائم على المفطر. كذا رواية يحيى بن يحيى وجماعة رواة الموطأ عن مالك، وكذا قاله الحفاظ من أصحاب حميد :

أبو إسحاق الفزاري، والثقفى، والأنصاري، وغيرهم. وعند ابن وضاح، سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي رواية أخرى، سافر

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالوا : ورواية الجماعة الصواب، ولم يقل ما قال ابن وضاح إلا يحيى بن سعيد القطان عن

حميد».

812 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ حَمْرَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ، <sup>(1)</sup> قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ أَصُومُ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ : «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ».

813 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ كَانَ لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ <sup>(2)</sup>.

814 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ وَنُسَافِرُ مَعَهُ، فَيَصُومُ عُرْوَةُ، <sup>(3)</sup> وَنَفْطَرُ نَحْنُ، فَلَا يَأْمُرُنَا بِالصِّيَامِ.

## 8 - مَا يَفْعَلُ مَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ أَرَادَهُ فِي رَمَضَانَ

815 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ <sup>(4)</sup> فِي رَمَضَانَ، فَعَلِمَ أَنَّهُ دَاخِلُ الْمَدِينَةِ <sup>(5)</sup> مِنْ أَوَّلِ يَوْمِهِ، دَخَلَ وَهُوَ صَائِمٌ.

816 - قَالَ يَحْيَى <sup>(6)</sup> : قَالَ مَالِكٌ <sup>(7)</sup> : مَنْ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَعَلِمَ أَنَّهُ دَاخِلٌ عَلَى أَهْلِهِ <sup>(8)</sup> مِنْ أَوَّلِ يَوْمِهِ، وَطَلَعَ لَهُ الْفَجْرُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ، دَخَلَ وَهُوَ صَائِمٌ.

(1) رواه يحيى الليثي عن مالك فقطصر فيه، ورواه الرواة عن مالك عنه عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي الحديث... قال الداني في الإيماة 77/3 : «هكذا عند يحيى بن يحيى مرسل لعروة، وأسنده القعني، وعامة رواية الموطأ، فزادوا فيه عن عائشة».

قال ابن عبد البر في التمهيد 146/22 : «هكذا قال يحيى : عن مالك، عن هشام، عن أبيه، أن حمزة بن عمرو - وقال سائر أصحاب مالك : عن هشام، عن أبيه، أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال : يا رسول الله، أصوم في السفر، وكان كثير الصيام».

(2) بهامش الأصل : «ابن عمر وابن عباس : الفطر أفضل».

(3) كتبت عروة في الأصل فوق «ويصوم» بخط دقيق - ولم يثبتها الأعظمي في المتن - ولم ترد في (ج).

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «سفره»، وعليها «ع». و«صح»، وفي (ب) : «إذا كان في سفره»، ووضعت عليها «صح»، وكتب في الهامش : «كان في سفره»، وعليها : «صح» و«طع» و«سره».

(5) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 308/1 : «كذا الرواية، ويجوز داخل المدينة».

(6) كتبت «يحيى» في الأصل بخط دقيق بين «قال» الأولى والثانية، وعليها «ع». وكتبت «قال يحيى» في (ب) خطأ بالهامش.

(7) في (د) : «قال مالك» دون «قال يحيى».

(8) في (د) : «داخل أهله». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 308/1 : «قوله : فعلم أنه داخل أهله، كذا الرواية، وفي بعض النسخ : داخل على أهله. والقياس في دخول أن تتعدى بحرف الجر».



قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ فِي رَمَضَانَ، فَطَلَعَ لَهُ الْفَجْرُ وَهُوَ بِأَرْضِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، فَإِنَّهُ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

817 - قَالَ مَالِكٌ فِي <sup>(2)</sup> الرَّجُلِ يَقْدُمُ مِنْ سَفَرِهِ وَهُوَ مُفْطِرٌ، وَأَمْرَأَتُهُ مُفْطِرَةٌ حِينَ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا فِي رَمَضَانَ : أَنْ لِرَوْحِهَا أَنْ يُصِيبَهَا إِنْ شَاءَ.

## 9 - كَفَّارَةُ <sup>(3)</sup> مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ

818 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَجُلًا <sup>(4)</sup> أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ <sup>(5)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُكْفِّرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا. فَقَالَ : لَا أَحَدُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ بِعَرَقٍ <sup>(6)</sup> تَمْرًا، فَقَالَ : «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ». فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَحَدٌ <sup>(7)</sup> أَحَدًا أَحْوَجَ <sup>(8)</sup> مِنِّي. فَصَحَّحَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ : «كُلْهُ».

(1) ليس في (د) «قال مالك».

(2) سقطت «في» من (ب).

(3) ضبطت في الأصل بالقسم والكسر معاً، وفي الهامش : «ما جاء في» وعليها «ع» وكتب فوق العنوان في (ب) «ما جاء في» وعليها «طع» و«ع» و«حو».

(4) بهامش الأصل : «هو سلمة بن صخر البياضي» في منتقى ابن جازود، وفي مسند ابن أبي تيبة. ويقال فيه أيضاً : سلمان بن صخر، ذكره ابن السكن. ولم يقرأ الأعظمي من النص : «ذكره ابن السكن»، وحرف سلمان إلى سليمان. أحد. وانظر تهذيب الكمال 244/11. قال ابن بشكوال في كتاب غوامض الأسماء المهمة 211 - 214 : «الرجل المفسر في رمضان هو سلمة بن صخر البياضي» ثم ذكر الحجة في ذلك بما رواه في الموضوع، ثم ساق قول ابن الجارود في ذلك أنه يقال فيه أيضاً : «سليمان بن صخر».

(5) لم ترد التصلية في (ش).

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «عرق ساكن الراء عند أحمد بن سعيد» وعليها «ح». ولم يقرأ الأعظمي النص. وفي (ب) يسكون الراء أيضاً، لكنها ضبطت بالهامش بفتح العين وسكون الراء.

قال عبد الملك بن حبيب في غريب الموطأ 360/1 - 361 : «العرق بفتح الراء هو المكتل... وإنما سمي العرق لصفوه». وقال التلمساني في الاقتصاب 332/1 «العرق بفتح الراء : المكتل العظيم وهو الزنبيل... ويقال عرق - يسكون الراء - أيضاً، والأشهر الفتح». وقال الباجي في المنتقى 47/3 : «وقال بعض رواة الموطأ : العرق وهو عندي وهم على اللغة المشهورة، وإنما العرق بإسكان الراء، العظم الذي عليه لحم». قال عياض في مشارق الأنوار 76/2 : «ضبطه بعضهم بسكون الراء، والأشهر الفتح، جمع عرقة، وهي الضفيرة التي تحاط منها القففة».

(7) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وبالهامش : «ما أحد أحوج لابن وضاح». وفي (ب) : «ما أحد» وعليها «ح» وبالهامش : «أحد أحد» وعليها «صح». وفي (ج) : «ما أحد أحوج مني». قال التلمساني في الاقتصاب 333/1 : «إن (ما أحد أحوج)، هي رواية ابن وضاح».

(8) قال التوفسي في التعليق على الموطأ 309/1 «ما أحد أحوج»، ومن روى ما أحد أحوج مني بالرفع، وهي رواية ابن وضاح، جاز رفع أحوج على اللغة التميمية، وجاز نصبه على اللغة الحجازية، وانظر الاقتصاب للتلمساني 333/1.

819 - مَالِك، عَنْ غَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ <sup>(1)</sup> إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْرِبُ نَحْرَهُ وَيَنْتِفِ شَعْرَهُ <sup>(2)</sup> وَيَقُولُ : هَلْكَ الْأَبْعَدُ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ <sup>(3)</sup> « وَمَا ذَلِكَ » <sup>(4)</sup> ؟ فَقَالَ : أَصَبْتُ أَهْلِي وَأَنَا صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ : « هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً » ؟ فَقَالَ : لَا. قَالَ : « هَلْ » <sup>(5)</sup> تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً ؟ قَالَ : لَا. قَالَ : « فَاجْلِس ». فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ <sup>(6)</sup> بِعَرَقٍ <sup>(7)</sup> نَمْرٍ، فَقَالَ : « خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ ». فَقَالَ : مَا أَحَدٌ أَحْوَجَ مِنِّي. فَقَالَ : « كُلَّهُ، وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَ مَا أَصَبْتُ » <sup>(8)</sup>.

قَالَ مَالِكٌ : قَالَ غَطَاءٌ : فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، كَمْ فِي ذَلِكَ الْعَرَقِ مِنَ الثَّمَرِ؟ فَقَالَ : مَا بَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا، إِلَى عِشْرِينَ.

820 - قَالَ مَالِكٌ : سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ <sup>(1)</sup> : لَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ قِضَاءِ رَمَضَانَ، بِإِصَابَةِ أَهْلِهِ نَهَارًا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ : الْكُفَّارَةُ الَّتِي تُذَكَّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَمْنُ أَصَابَ أَهْلَهُ نَهَارًا فِي رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ قِضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ <sup>(2)</sup>.

قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ فِيهِ إِلَيَّ.

(1) قال ابن الخذاء في التعريف 717/3 رقم 732 : « قيل إن هذا الرجل هو سلمة بن صخر الزرقى، وقيل : سليمان بن صخر، روى عن سليمان بن يسار، وعن سعيد بن المسيب ».

(2) ضبطت في الأصل (و) بفتح العين وسكونها، وعليها «معاء».

(3) لم ترد التصلية في (ش).

(4) كتب فوقها في الأصل «صح» وبالهامش «ذاك»، وعليها «صح» أيضا.

(5) في (ج) و(د) : «فهل».

(6) لم ترسم التصلية في الأصل، وأثبتها الأعظمي.

(7) بهامش الأصل «ع» أكثرهم يرويه بسكون الراء، والصواب عند أهل اللغة فتح الراء. وزعم ابن حبيب أنه رواه مطرف عن مالك بتحريك الراء، قال : والعرق يتسكين الراء هو العظم، والعرق يفتح الراء المكنتل العظيم الذي يسع قدر خمسة عشر صاعا، وحرف الأعظمي «العرق» إلى «الفرق» بالفاء في الموضعين.

(8) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وفي الهامش : «ما أجد أحوج مني». وفي (د) : «ما أجده». وفي (ب) : «ما أخذ أحوج» وعلى «أجده» رمز «ع».

(9) بهامش الأصل : «انفرد به غطاء عن سعيد، وقد أنكره سعيد، وقال : كذب الخراساني، إنما قلت له : تصدق، تصدق. حكى ذلك القاسم بن عاصم».

(10) في هامش الأصل : «يقول»، وعليها «صح»، ولم يقرأها الأعظمي.

(11) بهامش الأصل : «مشد فتادة فأوجب عليه الكفارة».



10 - حِجَامَةُ<sup>(1)</sup> الصَّائِمِ

821 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، قَالَ<sup>(2)</sup> : ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدُ، فَكَانَ إِذَا صَامَ لَمْ يَحْتَجِمْ حَتَّى يُفْطِرَ<sup>(3)</sup>.

822 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَانَا يَحْتَجِمَانِ وَهُمَا صَائِمَانِ.

823 - مَالِك،<sup>(4)</sup> عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ لَا يُفْطِرُ<sup>(5)</sup>. وَمَا رَأَيْتُهُ احْتَجِمَ قَطُّ إِلَّا وَهُوَ صَائِمٌ.

824 - قَالَ مَالِك : لَا تُكْرَهُ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ، إِلَّا خَشْيَةً مِنْ<sup>(6)</sup> أَنْ يَضْعَفَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تُكْرَهُ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا احْتَجِمَ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُفْطِرَ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَلَمْ أَمُرْهُ بِالْقَضَاءِ<sup>(7)</sup> لِذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي احْتَجِمَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحِجَامَةَ إِنَّمَا تُكْرَهُ لِلصَّائِمِ، لِمَوْضِعِ التَّغْيِيرِ بِالصَّيَامِ، فَمَنْ احْتَجِمَ وَسَلِمَ مِنْ أَنْ يُفْطِرَ حَتَّى يُمِيبَ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

11 - صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ<sup>(8)</sup>

825 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ فِي

(1) بهامش الأصل : «ما جاء في»، وعليها «ع». وفي (ب) : «ما جاء في حِجَامَةِ الصَّائِمِ». وهو ما عند عبد الباقي، وبنار عواد. وما في الأصل رواية البوني أيضا. انظر تفسير الموطأ 432/1.

(2) ليس في (د) : «قال».

(3) قال البوني في تفسير الموطأ 432/1 : «والما كان يحتجم في حالة قوة يأمن فيها من الضعف، ثم ترك ذلك بعد خيفة أن يضعف عن ذلك».

(4) بهامش الأصل : «قال»، وعليها «ع» و«صحيح».

(5) في (ب) و(ج) : «قال».

(6) لم يثبت الأعظمي «من» في الأصل، وجعلها في الهامش على أنها رواية.

(7) بهامش الأصل : «وقال أحمد : عليه القضاء. وقال عطاء : والكفارة».

(8) كتب بهامش (ب) : «ما جاء في»، وعليها «ذا» و«و». قال التلمساني في الاقتصاب 334/1 : «عاشوراء اسم إسلامي، لا يعرف في الجاهلية».

الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ، وَتُرِكَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

826 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجٍّ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ : يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَتَيْنَ عَلَمًاؤُكُمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِهَذَا<sup>(1)</sup> الْيَوْمَ : «هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ<sup>(2)</sup> فَلْيَصُمْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَفْطِرْ».

827 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرْسَلَ إِلَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنْ غَدَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَصُمْ، وَأَمَرَ<sup>(3)</sup> أَهْلَكَ أَنْ يَصُومُوا.

## 12 - صِيَامُ<sup>(5)</sup> يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى<sup>(6)</sup> وَالذَّهْرِ

828 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ، يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى.

829 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : لَا بَأْسَ بِصِيَامِ الذَّهْرِ، إِذَا أَفْطَرَ الْإِيَّامَ الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صِيَامِهَا، وَهِيَ أَيَّامُ مِئْتَى، وَيَوْمُ الْأَضْحَى، وَالْفِطْرِ<sup>(7)</sup> فِيمَا بَلَغْنَا. وَذَلِكَ<sup>(8)</sup> أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.

(1) في (ب) و(ج) : «لهذا».

(2) بهامش الأصل : «والله»، وعليها «ص»، أي : «ولَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ»، وهي رواية (ب).

(3) في (ب) : «فمن شاء منكم».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «ومر» وعليها «نوزري».

(5) بهامش الأصل : «صوم»، وعليها «صح» و«ع».

(6) كتب فوقها في (ب) «صح»، وبالهامش : «ويوم»، أي ويوم الأضْحَى، وعليها «طع» و«عت».

(7) بهامش الأصل : «يوم»، وعليها «ن» أي يوم الفطر.

(8) بهامش الأصل : «وقال مالك»، وعليها «خ»، ولم يقرأه الأعظمي.



### 13 - التَّهْيُ عَنْ الْوِصَالِ فِي الصِّيَامِ

830 - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال، فقالوا : يا رسول الله فإنك تواصل ؟ فقال : «إني لست كهيتبتكم، إني أطعم وأسقى».

831 - مالك، عن أبي الرناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إياكم والوصال، إياكم والوصال». قالوا<sup>(1)</sup> : فإنك تواصل يا رسول الله ؟ فقال<sup>(2)</sup> : «إني لست كهيتبتكم، إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني».

### 14 - صِيَامٌ<sup>(3)</sup> الَّذِي يَقْتُلُ خَطَأً أَوْ يَتَظَاهَرُ

832 - قال يحيى<sup>(4)</sup> : سمعت<sup>(5)</sup> مالكا يقول : أحسن ما سمعت فيمن وجب عليه صيام شهرين متتابعين، في قتل خطأ، أو تظاهر، فعرض له مرض يغلبه ويقطع عليه صيامه : أنه إن صح من مرضه، وقوي على الصيام، فليس له أن يؤخر ذلك، وهو يئني على ما قد مضى من صيامه.

833 - وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل النفس، إذا حاضت بين ظهري<sup>(6)</sup> صيامها، أنها<sup>(7)</sup> إذا طهرت لا تؤخر الصيام وهي تئني على ما قد صامت.

834 - وليس لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله،<sup>(8)</sup> أن يفطر إلا من علة مرض، أو حيضة، وليس له أن يسافر فيفطر.

قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت في ذلك.

(1) في (ب) : «فقالوا».

(2) كتب فوقها في (ب) : «صح». وفي الهامش : «قال»، وعليها : «ب» و«طع» و«ذر» في (ج) : «قال» وهو ما عند عبد الباقي وبنار عواد وهو ما بهامش (ب) وعليه : «طع...».

(3) بهامش الأصل : «ما جاء في «روبعها»».

(4) كتب فوقها الأصل «صح».

(5) بهامش الأصل : «قال مالك : أحسن» وعليها «عت»، وفي (ب) «وسمعت».

(6) في (ج) : «ظهرني».

(7) في (د) : «فإنها».

(8) ليس في (ب) : «في كتاب الله».

## 15 - مَا يَفْعَلُ الْمَرِيضُ فِي صِيَامِهِ

835 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ <sup>(1)</sup> : الْأَمْرُ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا أَصَابَهُ الْمَرَضُ الَّذِي يَشْقُ عَلَيْهِ الصِّيَامُ مَعَهُ، وَيَتَعَبُهُ وَيَبْلُغُ مِنْهُ ذَلِكَ، <sup>(2)</sup> فَإِنْ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ، وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ، وَيَبْلُغُ <sup>(3)</sup> مِنْهُ، وَمَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِعُذْرٍ ذَلِكَ <sup>(4)</sup> مِنَ الْعَبْدِ، <sup>(5)</sup> وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَبْلُغُ صِفَتَهُ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهُ <sup>(6)</sup> صَلَّى وَهُوَ جَالِسٌ، وَدِينَ اللَّهُ يُسَرُّ. وَقَدْ أَرَخَصَ <sup>(7)</sup> اللَّهُ لِلْمُسَافِرِ فِي الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ أَقْوَى عَلَى الصِّيَامِ مِنَ الْمَرِيضِ، قَالَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ <sup>(8)</sup> : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. [البقرة : 381] فَأَرَخَصَ اللَّهُ <sup>(9)</sup> لِلْمُسَافِرِ فِي الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، <sup>(10)</sup> وَهُوَ أَقْوَى عَلَى الصِّيَامِ <sup>(11)</sup> مِنَ الْمَرِيضِ، فَهَذَا <sup>(12)</sup> أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ، وَهُوَ الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ <sup>(13)</sup>.

16 - التَّذَرُّ <sup>(14)</sup> فِي الصِّيَامِ وَالصِّيَامُ <sup>(15)</sup> عَنِ الْمَيِّتِ

836 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ <sup>(16)</sup> سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَذَرُ صِيَامَ شَهْرٍ، هَلْ لَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ : لِيَبْدَأُ بِالتَّذَرِّ قَبْلَ أَنْ يَتَطَوَّعَ.

837 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(17)</sup> وَبَلَغَنِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلُ ذَلِكَ.

- (1) في (ج) : «قال مالك».
- (2) في (ج) و (د) : «ويبلغ ذلك منه» وهو ما عند عبد الباقي، ويشار عواد.
- (3) كتب فوقها في الأصل : «ح». وفي الهامش : «ويبلغ» وعليها «ع».
- (4) كتب فوقها في الأصل «ع»، وبالهامش : «يقدر»، وعليها «ح».
- (5) كتب فوق «بلغ» في الأصل : (ج)، وبالهامش : «ع» ويبلغ وما الله أعلم، وعليها «صح». وفي (ب) : «ويبلغ منه وما الله أعلم بعذر ذلك من العبد»، وعلى كل كلمة من الكلمات الخمس الأولى علامة التصحيح، وفي (ج) : «ويبلغ منه وما الله أعلم بعذر...»، وهو ما عند عبد الباقي ويشار عواد. قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 71/2 : «قوله : وما الله أعلم بعذر ذلك من العبد، كذا رواه أصحاب يحيى عن مالك في موطأ، وعند ابن وضاح : يقدر بالقاف والذال المهملة».
- (6) سقطت «منه»، من نسخة عبد الباقي قال : «وإذا بلغ ذلك صلى...».
- (7) ضبطت «أرخص» في الأصل بفتح الألف وفتح الحاء، وبضم الألف، وكسر الحاء معاً. وفي (ج) : «يفتح الألف»، ولم يبين الأعظمي الوجهين فأثبت وجهها واحداً.
- (8) في (ب) و (ش) : «قال الله تبارك وتعالى» وفي (ج) : «قال الله عز وجل».
- (9) في (ب) : «تبارك وتعالى».
- (10) ليس في (ب) : «في السفر».
- (11) عند عبد الباقي ويشار : «الصوم».
- (12) في (ج) : «فهذا».
- (13) بهامش الأصل : «عندنا» وعليها «ع»، وهي رواية (ج).
- (14) بهامش الأصل : «التذور» وعليها «صح» «ز».
- (15) ضبطت في (ب) «بضم الميم وكسرها معاً».
- (16) كتب في (ب) على «عن سعيد بن المسيب أنه سئل» رمز «صح». وبالهامش : «أن سعيد بن المسيب سئل»، وعليها «عت».
- (17) في (ج) : «قال» قال مالك».



838 - قَالَ<sup>(11)</sup> وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : مَنْ<sup>(12)</sup> مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ، مِنْ رَقَبَةٍ يُعْتَقُهَا، أَوْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ بَذَنَةٍ، فَأَوْصَى بِأَنْ يُؤْفَى ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ<sup>(13)</sup> وَالْبَذَنَةَ فِي ثَلَاثٍ، وَهُوَ يُبَدَأُ<sup>(14)</sup> عَلَى مَا سِوَاهُ مِنَ الْوَصَايَا، إِلَّا مَا كَانَ مِثْلَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مِنَ النَّذْرِ وَغَيْرِهَا، كَهَيْئَةِ مَا يَتَطَوَّعُ بِهِ مِمَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ<sup>(15)</sup>، وَإِنَّمَا يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي ثَلَاثٍ خَاصَّةٍ دُونَ رَأْسِ مَالِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ جَارَ ذَلِكَ لَهُ فِي رَأْسِ مَالِهِ، لِأَخْرِ الْمُتَوَفَّى مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاءُ، وَصَارَ الْمَالُ لِيُورَثَ، سَمِيَ<sup>(16)</sup> مِثْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَتَقَاضَاها مِنْهُ مُتَقَاضٍ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا لَهُ، أَخَّرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ مَوْتِهِ سَمَاهَا، وَعَسَى أَنْ يُحِيطَ بِجَمِيعِ مَالِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ<sup>(17)</sup>.

839 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسْأَلُ : هَلْ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ؟ أَوْ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ؟ فَيَقُولُ : لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

## 17 - مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَاتِ<sup>(18)</sup>

840 - مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَخِيهِ<sup>(9)</sup>، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَفْطَرَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي رَمَضَانَ، فِي يَوْمِ ذِي غَيْمٍ، وَرَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمْسَى وَغَابَتِ الشَّمْسُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَطْلَعَتِ الشَّمْسُ. قَالَ<sup>(10)</sup> عُمَرُ : الْخَطْبُ بِسِيرٍ، وَقَدْ اجْتَهَدْنَا.

(11) بهامش الأصل : «قال مالك»، وعليها «صح». وفيه أيضا «قال يحيى سمعت مالكا يقول»، وعليها «طع» و «ذر». وفيه أيضا : «لا ين قاسم : قال سمعت مالكا يقول». ولم يقرأ الأعظمي : «طع» و «ذر». وعرف قاسم وهو متكرر في الأصل. وفي (ب) : «قال يحيى : سمعت مالك» وعليها «طع». وفي الهامش : «قال يحيى : وقال مالك». وفوق «قال يحيى» «ب» و «صح». وفوق «قال» «صح»، وفوق «مالك» «صح». وفي (ج) : «قال يحيى : قال مالك».

(2) في (ج) : «ومن».

(3) بهامش الأصل : «الرقبة»، وعليها «صح».

(4) هكذا رسمت في الأصل، ورسمت في طبعة الأعظمي «يبدى» على خلاف الأصل.

(5) في (ج) : «بواجب عليه».

(6) في (ج) : «سماه».

(7) في (ب) : «فلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ».

(8) سقطت «قضاء» من درج الكلام في (ب)، وألحقت بالهامش وفيها : «فوق الكفارات».

(9) كتب فوقها في الأصل : «ح»، وبالهامش : «سقط خالد بن أسلم ليحيى وابن بكير وابن مصعب، وصح لابن وهب» وحرف الأعظمي «ابن مصعب» إلى «أبو مصعب». وكتب فوق كل من «أخيه»، و «أن» في (ب) «صح».

قال ابن الحذاء في التعريف 120/2 رقم 96 : «روى مالك، عن زيد بن أسلم، عن أخيه خالد بن أسلم، أن عمر بن الخطاب... هكذا رواه أكثر أصحاب مالك. ورواه يحيى، عن مالك فقال : عن زيد بن أسلم، عن أخيه خالد بن أسلم، عن أبيه أسلم، أن عمر... ولا أعلم أحدا من أصحاب مالك تابعه عليه».

(10) كتب فوق «قال» في الأصل «صح». وبالهامش : «فقال»، وعليها «صح».

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : يُرِيدُ <sup>(2)</sup> بِقَوْلِهِ الْخُطْبُ نَسِيرٌ، الْقَضَاءُ فِيمَا تُرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَخِيفَةُ مَوْؤَنَتِهِ  
وَيَسَارَتِهِ يَقُولُ : يَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ.

841 - مَالِكٌ، <sup>(3)</sup> عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : يَصُومُ رَمَضَانَ مُتَتَابِعًا، مَنْ أَفْطَرَهُ مِنْ مَرَضٍ  
أَوْ فِي سَفَرٍ.

842 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ اخْتَلَفَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، فَقَالَ  
أَحَدُهُمَا : يُفَرِّقُ <sup>(4)</sup> بَيْنَهُ. وَقَالَ الْآخَرُ <sup>(5)</sup> : لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ. لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ : يُفَرِّقُ بَيْنَهُ <sup>(6)</sup>.

843 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، <sup>(7)</sup> أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ،  
وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ <sup>(8)</sup>.

844 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُسْأَلُ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ فَقَالَ  
سَعِيدٌ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُفَرَّقَ قَضَاءُ رَمَضَانَ، وَأَنْ يَوَاطَرَ.

845 - قَالَ يَحْيَى <sup>(9)</sup> وَسَمِعْتُ <sup>(10)</sup> مَالِكًا يَقُولُ : فِيمَنْ فَرَّقَ <sup>(11)</sup> قَضَاءَ رَمَضَانَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وَذَلِكَ  
مُجْزِي عَنْهُ، وَأَحَبُّ ذَلِكَ إِلَيَّ أَنْ يَتَابَعَهُ <sup>(12)</sup>.

(1) كتب في (ب) فوق مالك «إثابة صغيرة».

(2) في (ب) : «إنما يريد».

(3) عُلِمَ في الأصل من قوله «مالك إلى قوله أو في سفر» وبالهامش : «لم يكن المعلم عليه عند قاسم بن أصبغ قاله زر. هذا الحديث المعلم عليه ثبت لابن وضاح وليس لعبد الله» - كذا - والنصواب لعبد الله. وفيه أيضا المعلم عليه لوهب بن مسرة، ومقطئ لقاسم بن أصبغ. ولم يقرأه الأعظمي.

(4) هكذا ضبطت في الأصل بفتح الراء المشددة، وضبطت بالكسير والتشديد في طبعة الأعظمي.

(5) في (ب) : «آخر».

(6) في (د) : «ولا أدري أيهما قال : لا يفرق بينه» وبهامش (م) : «قال محمد : كان أبو هريرة يقول : يفرق بينه في قضاء رمضان».

(7) كتب فوقها في (ب) «ن» و«طع» وعلى «ابن عمر» «سرة» وبالهامش عبد الله، وعليها «صح».

(8) كتب عليها الأصل : «صح»، وفي الهامش : «قضاء» كذا لأحمد بن مطرف وابن عيسى - كذا - والنصواب أبي عيسى.

(9) فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «قال مالك» ولم يقرأه الأعظمي.

(10) في (ج) : «سمعت»، وفي (د) : «قال» و«سمعت».

(11) بهامش الأصل : «فيم من فرق»، وبعدها «ع»، وفي (ج) : «من فرق».

(12) الحق «وذلك مجزئ عنه، وأحب ذلك إلي أن يتابعه» في (ب) بالهامش، وبآخره علامة «صح».



846 - قَالَ يَحْيَى<sup>(11)</sup> : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فِي رَمَضَانَ سَاهِيًا، أَوْ نَامِيًا، أَوْ مَا كَانَ<sup>(12)</sup> مِنْ صِيَامٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ، أَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمٍ مَكَانَهُ<sup>(13)</sup>.

847 - مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ،<sup>(14)</sup> أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ مُجَاهِدٍ<sup>(15)</sup> وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَجَاءَهُ إِنْسَانٌ فَسَأَلَهُ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ الْكُفَّارَةِ، أُمْتَتَابِعَاتٍ<sup>(16)</sup>، أَوْ<sup>(17)</sup> يَقْطَعُهَا ؟ قَالَ حُمَيْدٌ : فَقُلْتُ لَهُ : نَعَمْ<sup>(18)</sup>، يَقْطَعُهَا<sup>(19)</sup> إِنْ شَاءَ. قَالَ مُجَاهِدٌ : لَا يَقْطَعُهَا، فَإِنَّهَا فِي قِرَاءَةِ أَبِي بَنِي كَعْبٍ : ثَلَاثَةٌ<sup>(10)</sup> أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ.

848 - قَالَ مَالِكٌ : وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ مَا سَمَى اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ بِصَامٍ<sup>(11)</sup> مُتَتَابِعًا.

849 - قَالَ : سُئِلَ<sup>(12)</sup> مَالِكٌ<sup>(13)</sup> عَنِ الْمَرْأَةِ تُصْبِحُ صَائِمَةً فِي رَمَضَانَ، فَتَذْفَعُ ذَفْعَةً مِنْ دَمٍ عَبِيْطٍ،<sup>(14)</sup> فِي غَيْرِ أَوَانٍ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ تَنْتَظِرُ حَتَّى تُمْسِيَ أَنْ تَرَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَا تَرَى شَيْئًا، ثُمَّ تُصْبِحُ يَوْمًا آخَرَ، فَتَذْفَعُ ذَفْعَةً أُخْرَى، وَهِيَ ثَوْنُ الْأُولَى، ثُمَّ يَنْقَطِعُ ذَلِكَ عَنْهَا قَبْلَ حَيْضَتِهَا بِأَيَّامٍ، فَسُئِلَ<sup>(15)</sup> كَيْفَ تَصْنَعُ

(1) في (ج) : «قال». وفي (د) : «قال : وسمعت».

(2) في (ب) : «أو كان».

(3) بهامش الأصل : «هذه المسألة سقطت لغاسم بن أصح وهي لعبيد الله». وفيه أيضا : «سقط لابن وضاح وثبت لعبيد الله». وهذا القول سقط من (ب)، وأثبت حقا بهامش.

(4) في (ب) : «المكي»، وعليها علامة التصويب، وهي مثبتة عند عبد الباقي ومشار عواد.

(5) هو مجاهد بن جبير ويقال مجاهد بن جبر توفي سنة 303، وكان عالما بالتفسير والقرآن، قرأ القرآن على ابن عباس مرات، ويقال : ثلاثين مرة. قال ابن معين : مات مجاهد سنة ثنتين ومئة، وقيل سنة ثلاث ومئة، وقيل سنة أربع ومئة... قال يحيى القطان : «مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بكثير» انظر التعريف لابن الجذاء 268/2 رقم 237.

(6) ضبطت في (ب) بالوجهين : بالكسر والضم المتونين وعليها «معاً».

(7) كتب فوقها في الأصل : «صح» وهذه. وفي الهامش : «أم»، وعليها «ع» و «صح». وفي (ب) : «أم» قال الوقشي في التعليق على الموطأ 313/1 «وقع في أكثر النسخ «أو يقطعها» والوجه «أم» لأنها العديلة لألف الاستفهام». وقال النلمساني في الاقتضاب 338/1 : «وقع عندي وفي أكثر النسخ «أو يقطعها» والوجه «أم» لأنها عديلة لألف استفهام، وعطف قوله «أم يقطعها» على الفعل المحذوف العامل في «متتابعات» أم يقطعها، ومن رواد بالرفع جعله خير مبتدأ مضمرة قال : هي متتابعات».

(8) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وفي الهامش : «قلت له يقطعها وعليها «صح» و «ع» و «ع»».

(9) في (ج) : «يقطعها» بالتشديد هنا وفي التي بعدها.

(10) في (ج) : «ثلاثة».

(11) بهامش الأصل : «أن»، وعليها «ع».

(12) في (ج) و (د) : «وسئل».

(13) في (ب) : «قال يحيى : ومثل مالك».

(14) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 313/1 : «العبيط : الطري لحم عبيط، واعتبط الفتى : إذا مات شايها، اعتبطت الناقة : تحررت من غير علة». وانظر الاقتضاب للبقرني 339/1.

(15) بهامش الأصل : «سئل مالك وعليها «ع» وهي رواية (ج)».

فِي صِيَامِهَا وَصَلَاتِهَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَإِنْ رَأَتْهُ فَلْتَفْطِرْ، <sup>(1)</sup> وَلْتَقْصِرْ <sup>(2)</sup> مَا أَفْطَرَتْ، فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهَا الدَّمُ، فَلْتَغْتَسِلْ <sup>(3)</sup>، وَلْتَصُمْ <sup>(4)</sup>.

850 - قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ <sup>(5)</sup> عَمَّنْ <sup>(6)</sup> أَسْلَمَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ : هَلْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْيَوْمِ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ <sup>(7)</sup> مَا مَضَى، وَإِنَّمَا يُسْتَأْنَفُ الصِّيَامَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْضِيَ الْيَوْمَ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ بَعْضُهُ <sup>(8)</sup>.

## 18 - قَضَاءُ التَّطَوُّعِ

851 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ <sup>(9)</sup> عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ، فَأَهْدِي لهُمَا طَعَامًا، فَأَفْطَرَتَا عَلَيْهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَالَتَا عَائِشَةُ : فَقَالَتْ حَفْصَةُ وَبَدَرْتَنِي بِالْكَلَامِ، وَكَانَتْ بَثَّتْ أَبْيَهَا <sup>(10)</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصْبَحْتُ أَنَا وَعَائِشَةُ صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ فَأَهْدِي لَنَا <sup>(11)</sup> طَعَامًا، فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَقْضِيَا مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَ ».

(1) بهامش الأصل : « في وقت يمكن أن يكون حيضاً ».

(2) في (ب) : « ولتقصم ».

(3) في (ب) : « فلتغتسل الدم ».

(4) كتب فوقها في الأصل : « صبح » وفي الهامش : « وتصوم » وعليها « صبح »، و« تصم » وعليها « صبح » أيضاً. وكتب فوقها في (ب) : « صبح » وفي الهامش : « وتصوم » وعليها « صبح »، وفيه أيضاً : « تصم » وعليها « ص » و« ز » و« ط » و« ح ».

(5) في (ب) : « قال يحيى : وسئل مالك ».

(6) في (ب) : « عن من ».

(7) كتب فوقها في الأصل : « صبح » وفي الهامش : « خلاف الحسن وعطاء وعكرمة » وفيه أيضاً : « وعندنا قول في الصبي إذا احتلم في بعض رمضان ».

(8) كتب فوق « بعضه » في الأصل : « فيه » وعليها « ح ».

(9) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 47/1 : « وفي قضاء التطوع في الموطأ ابن شهاب أن عائشة وحفصة، كذا للرواة، وعند ابن المرباط عن عائشة وحفصة، والحديث على الوجهين مرسل ».

(10) في هامش الأصل : « آينة » وعليها « ص »، وفيه أيضاً : « تعنى حرمًا ونفوذًا، وجراة على الكلام مبادرة إلى البحث والسؤال ».

(11) عند عبد الباقي : « فأهدي إلينا ».



852 - قَالَ يَحْيَى <sup>(11)</sup> : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا أَوْ سَاهِيًا <sup>(12)</sup> فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَلَيْسَ يَوْمُهُ <sup>(13)</sup> الَّذِي أَكَلَ فِيهِ أَوْ شَرِبَ، وَهُوَ مُتَطَوُّعٌ وَلَا يُفْطَرُ، <sup>(14)</sup> وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ أَمْرٌ يَقْطَعُ صِيَامَهُ، وَهُوَ مُتَطَوُّعٌ قَضَاءً، إِذَا كَانَ إِنَّمَا أَفْطَرَ مِنْ عَذْرِ غَيْرٍ مُتَعَمِّدٍ لِلْفِطْرِ، وَلَا أَرَى عَلَيْهِ قَضَاءَ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ، إِذَا هُوَ قَطَعَهَا مِنْ حَدَثٍ لَا يَسْتَطِيعُ حَبْسَهُ، مِمَّا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْوُضوءِ.

853 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(15)</sup> : لَا يَنْتَبِهُ <sup>(16)</sup> أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، <sup>(7)</sup> الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ، وَمَا أَشَبَهَ هَذَا مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي يَتَطَوُّعُ بِهَا النَّاسُ، فَيَقْطَعُ حَتَّى يُتِمَّهُ عَلَى سُنَّتِهِ : إِذَا كَبَّرَ لَمْ يَنْصَرِفْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ. وَإِذَا صَامَ لَمْ يُفْطِرْ حَتَّى يُتِمَّ صَوْمَ يَوْمِهِ. <sup>(8)</sup> وَإِذَا أَهَلَ، لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى يُتِمَّ حَجَّهُ. وَإِذَا <sup>(9)</sup> دَخَلَ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَقْطَعْهُ حَتَّى يُتِمَّ سُبُعَهُ، <sup>(10)</sup> لَا يَنْتَبِهُ أَنْ يَتَرَكَ شَيْئًا مِنْ هَذَا إِذَا دَخَلَ فِيهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ، إِلَّا مِنْ أَمْرٍ يَعْزِضُ لَهُ، مِمَّا يَعْزِضُ لِلنَّاسِ مِنَ الْأَسْقَامِ الَّتِي يُعْذَرُونَ بِهَا، وَالْأُمُورِ الَّتِي يُعْذَرُونَ بِهَا. <sup>(11)</sup> وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾. [البقرة : 681].

(11) في (ج) و(د) : «قاله دون يحيى».

(2) في (ب) و(ج) و(د) : «ساهيا أو ناسيا». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 35/1 «فقد فرق قوم بين السهو والنسيان، وعلى هذا يرى مالك كلامه، فقالوا النسيان عدم الذكر، والسهو الغلط والغفلة، وذهب قوم إلى أنهما سواء، والقول الأول أظهر».

(3) كتب فوقها في الأصل : «صح» و«هه».

(4) كتب فوقها في الأصل : «هه» وبالهامش : «ولا يفطر» وهي رواية (د).

(5) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(6) كتب فوقها في الأصل : «هه» وبالهامش : «لا ينتبه للرجل أن يدخل في» وعليها «هه».

(7) ترسم في الأصل بدون ألف، وفي (ب) بالألف.

(8) كتب على «صوم يومه» في (ب) : «طع» و«خو» و«ب» و«ع»، وفي الهامش : «صومه»، وعليها : «صح».

(9) في (ب) : «فإذا دخل».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «سبوعه»، وعليها «صح». وفي (د) : «مثل ما في الأصل، وفي هامشه : «سبوعه»، وعليها

«ت». وعند عبد الباقي، وبشار عواد «سبوعه». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 35/1 : «حتى يتم سبوعه»، وقع في بعض النسخ :

«حتى يتم سبوعه». وفي بعضها : «سبوعه» بالواو، والوجه في هذه الرواية أن يكون جمع سبع كبرد وبرود، وجند وجنود. وقال التلمساني

في الاقتضاب 340/1 : «وقع في بعض النسخ : حتى يتم سبوعه وفي روايتنا : سبوعه والوجه فيه أن يكون جمع سبع كبر وبرود وجند

وجنود، ومن قال إنه أراد الأسبوع فهو خطأ، إنما يقال : طاف بالبيت أسبوعا... وليس يبعد أن يكون الراوي استعمله على لغة العامة...».

(11) عند بشار عواد : «والأسقام، والأمور التي يعذرون بها».

فَعَلَيْهِ إِمَامُ الصَّيَّامِ<sup>(1)</sup>، كَمَا قَالَ اللَّهُ<sup>(2)</sup> : ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. [البقرة : 591]. فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَهَلَ بِالْحَجِّ تَطَوُّعًا، وَقَدْ قَضَى الْفَرِيضَةَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ الْحَجَّ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ فِيهِ، وَيَرْجِعَ حَلَالًا مِنَ الطَّرِيقِ، وَكُلُّ أَحَدٍ<sup>(3)</sup> دَخَلَ فِي نَافِلَةٍ، فَعَلَيْهِ إِمَامُهَا إِذَا دَخَلَ فِيهَا، كَمَا يُتِمُّ الْفَرِيضَةَ، وَهَذَا<sup>(4)</sup> أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

## 19 - فِدْيَةُ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ مِنْ عِلَّةٍ

854 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَبِرَ حَتَّى كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّيَّامِ، فَكَانَ يَفْتَدِي.

855 - قَالَ مَالِكٌ : وَلَا أَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا، وَأَحَبُّ إِلَيَّ<sup>(5)</sup> أَنْ يَفْعَلَهُ إِنْ<sup>(6)</sup> كَانَ قَوِيًّا عَلَيْهِ، فَمَنْ فَدَى<sup>(7)</sup>، فَإِنَّمَا يُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِدًّا بِمُدِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

856 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ، إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا، وَاشْتَدَّ عَلَيْهَا الصَّيَّامُ ؟ فَقَالَ<sup>(8)</sup> : تَفْطِرُ وَتُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، مِدًّا مِنْ حِنْطَةٍ، بِمُدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) يهامش الأصل : «إلى الليل» وعليها «صبح» ومع.

(2) في (ب) : «يقول»، وعليها «طع» و«سبر» و«خو». وبالهامش : «قال»، وعليها «صح». وفي (ج) : «كما قال الله تعالى». وفي (ش) : «كما قال الله تبارك وتعالى، وقال وأتموا الحج».

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 315/1 : «قوله : وكل أحد دخل في نافلة، كذا الرواية، وليس يجيز سبويه وأصحابه وقوع أحد الذي يراد به العموم في الإيجاب، وإنما هو عندهم من الألفاظ التي خص بها النفي، يقال : ما جاء أحد، ولا يجوز : جاء أحد والوجه أن يجعل في هذا الموضع «أحد» هو الذي يراد به معنى الواحد، فإن أحدًا الذي بهذه الصفة يستعمل في النفي والإيجاب كقوله تعالى : «قل هو الله أحد». وإن أحد من المشركين استجارك»، وهذا هو المستعمل في قولهم : أحد عشر وأجناسه».

(4) في (ج) : «فهذا».

(5) في (ب) و(ج) : «وأحب إلي». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 316/1 : «قوله : وأحب إلي أن يفعله كذا الرواية، وكان الوجه أن يقول : والأحب، لأن أفعل التي للمفاضلة إنما تستعمل بغير ألف ولام إذا كان مضافا كقولك : هو أحسن الناس، أو كانت معه «من» كقولك : زيد أحسن من عمرو، فإذا لم يكن كذلك فلا بد من فيه من الألف واللام».

(6) في (ج) : «إذا» وهو ما عند عبد الباقي، وبشار عواد.

(7) رسمت في النسخ الأربع : «فدأ».

(8) عند عبد الباقي : «قال».



857 - قَالَ مَالِكٌ : وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَزُورُونَ عَلَيْهَا الْقَضَاءَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ<sup>(1)</sup> : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. [البقرة : 381] وَيَزُورُونَ ذَلِكَ مَرَضًا مِنَ الْأَمْرَاضِ، مَعَ الْخَوْفِ عَلَى وَلَدِهَا.

858 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ رَمَضَانَ فَلَمْ يَقْضِهِ، وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى صِيَامِهِ، حَتَّى جَاءَ رَمَضَانُ آخَرُ، فَإِنَّهُ يُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ [مِسْكِينًا، مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ]<sup>(3)</sup>، وَعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ الْقَضَاءُ.

859 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مِثْلُ ذَلِكَ.

## 20 - جَامِعُ قَضَاءِ الصِّيَامِ<sup>(4)</sup>

860 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ<sup>(5)</sup> : إِنْ كَانَ كَانَ لِيَكُونَ عَلَيَّ الصِّيَامُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَصُومُهُ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ.

## 21 - صِيَامُ الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ

861 - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَنْتَهَوْنَ عَنْ أَنْ يُصَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ مِنْ شَعْبَانَ، إِذَا نَوَى<sup>(6)</sup> بِهِ صِيَامَ<sup>(7)</sup> رَمَضَانَ، وَيَزُورُونَ أَنْ عَلَى مَنْ صَامَهُ<sup>(8)</sup> عَلَى غَيْرِ رُقُوتَةٍ، ثُمَّ جَاءَ الثَّبْتُ، أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُهُ<sup>(9)</sup>، وَلَا يَزُورُونَ بِصِيَامِهِ تَطَوُّعًا بَأْسًا.

(1) في (ب) : «قال الله تبارك وتعالى». وفي (ج) و(د) : «قال الله تعالى». وعند عبد الباقي، وشار عواد : «قال الله عز وجل».

(2) سقطت «منكم» في الأصل، وألحقت بالهامش، وعليها «هـ» و«صح». وفيه أيضا : «ومن كان مريضا، وعليها «ع» و«صح».

(3) بهامش الأصل : «أشهب مدا ونصفا في غير المدينة» وحرف الأعظمي المدينة إلى الفريضة وهو خطأ يأباه السياق.

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «رمضان»، وعليها «ع» و«صح». وكتب على «الصيام» في (ب) «صح»، وفوق الصيام «رمضان»، وعليها «ج».

(5) ضبطت في الأصل بالياء والثاء معا.

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «نوى» وعليها «صح»، وفيه أيضا : «نوى»، لأحمد وأبي عيسى. وفي (ج) : «نوى» بضم النون وكسر الواو.

(7) رسمت في الأصل بضم آخره وفتح.

(8) في (ج) : «ويزورون من من صامه».

(9) في (ب) : «أن عليه قضاؤه».

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا، وَالَّذِي أَذْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِلَدِنَا.

## 22 - جَامِعُ الصَّيَامِ

862 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ <sup>(2)</sup> بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ <sup>(3)</sup> لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ <sup>(4)</sup> لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ، إِلَّا رَمَضَانَ، <sup>(5)</sup> وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ.

863 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الصَّيَامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا، فَلَا يَرْفُثُ» <sup>(6)</sup> وَلَا يَجْهَلُ، فَإِنْ أَمْرُو قَاتَلَهُ، أَوْ شَاتَمَهُ، <sup>(7)</sup> فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ.

864 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَخُلُوفٌ <sup>(8)</sup> فَمِ الصَّائِمِ، أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، إِنَّمَا يَذُرُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، مِنْ أَجْلِي. فَالصَّيَامُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرَةٍ <sup>(9)</sup> أَمْثَالِهَا، إِلَى سَبْعِ <sup>(10)</sup> مِئَةٍ ضِعْفٍ، إِلَّا الصَّيَامَ، فَهُوَ <sup>(11)</sup> لِي <sup>(12)</sup>، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» <sup>(13)</sup>.

(1) في (ب) : «قال مالك» وفي (ج) : «قال : قال مالك».

(2) في (ب) : «ابن أبي سلمة».

(3) ضبطت «نقول» في (ب) بالنون والياء معا.

(4) ضبطت «نقول» في (ب) : بالنون والياء معا.

(5) بهامش الأصل : «صيام» وعليها «ع» و«عد» أي إلا صيام رمضان.

(6) ضبطت «يرفث» في الأصل، بفتح الفاء وكسرها وعليها معا، وفي الهامش : «يرفث وعليها «ع» و«صح» وفي أيضا : «طاهر» و«أبو علي» يرفث بكسر الفاء عن «ابن سراج». قال القاضي عياض في مشرق الأنوار 296/1 «الرفث أي يأتي يرفث الكلام وفحشه، رفث الرجل بفتح الفاء والراء يرفث ويرفث بالكسر والضم رفثا بالسكون في المصدر وبالفتح الاسم. وقد قيل : رفث بكسر الفاء يرفث بالفتح. قال أبو مروان بن سراج : وقد روى فلم يرفث بالكسر، وأرفث أيضا إذا فحش في كلامه، ويكون الرفث الجماع أيضا، والرفث ذكر الجماع والتحدث به. وقيل : هو مذاكرة ذلك مع النساء».

(7) في (ب) : «وشاتمته».

(8) بهامش الأصل : «خلوف لعبيد الله، هو تغير طعم الفم وريحته لتأخر الطعام عنه». وحرف الأعظمي «تغير» إلى «تغيير». التعليق على الموطأ للوقشي 318/1.

(9) كتب فوقها في الأصل : «ع».

(10) كتب فوقها في الأصل : «سبع».

(11) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «فإنه لي وعليها «ع» و«صح».

(12) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(13) قال الداني في الإجماع 386/3 : «هكذا قال فيه يحيى بن يحيى وطائفة، وصلوا قوله : «إنما يذُر شهوته»، بأول الحديث، وجعلوا الكل نسفا

وأحدا، وقضاه ابن وهب وجماعة، قالوا فيه : «قال الله تعالى : إنما يذُر شهوته»، وهو الصحيح».



865 - مَالِك، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِك، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ، فَتُخْتِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ<sup>(1)</sup> الشَّيَاطِينُ.

866 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يَكْرَهُونَ السَّوَاكَ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ، فِي سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ، لَا فِي أَوَّلِهِ، وَلَا فِي آخِرِهِ. قَالَ<sup>(2)</sup> : وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ ذَلِكَ، وَلَا يَنْتَهِي عَنْهُ.

867 - وَقَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ : إِنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ يَصُومُهَا، وَلَمْ يَتَلَعَّنِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنْ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ، وَيَخَافُونَ بِدْعَتَهُ، وَأَنْ يُلْحَقَ بِرَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ أَهْلُ الْجَهَالَةِ وَالْجَفَاءِ، لَوْ رَأَوْا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَرَأَوْهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ.

868 - وَقَالَ يَحْيَى : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ، وَمَنْ يُقْتَدَى بِهِ، يَنْتَهِي عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ<sup>(3)</sup> وَصِيَامِهِ حَسَنٌ<sup>(4)</sup>، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ<sup>(5)</sup> أَهْلِ الْعِلْمِ يَصُومُهُ وَأَرَاهُ كَانَ يَنْتَحِرَاهُ<sup>(6)</sup>.

تَمَّ كِتَابُ الصِّيَامِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ،  
وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ.

(1) قال الواقشي في التعليق على الموطأ 1/319 : «صفدت الشياطين : غلقت، ويقال : صفدت الرجل، وصفدته، مخفقا ومشددا، إذا غلته والغل الصفد والصفاد».

(2) في (ب) : «قال» وهي ساقطة من (ب) و(ج) و(د)، وهو ما عند عبد الباقي وشار عواد، وكتب في الأصل بين السطرين : «قال».

(3) قال البوي في تفسير الموطأ 1/444 : «وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن صيام يوم الجمعة، وإنما ذلك - والله أعلم - لأن الجمعة أفضل الأيام، فتحشي النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم الناس على صيامه لفضله، ويكثر ذلك منهم فيقرض عليهم، كما خاف عليهم في رمضان لما اجتمعوا وكثروا أن يقرض عليهم، فامتنع من الخروج من أجل ذلك، فلما توفي صلى الله عليه وسلم وانقطع القرض، جمع عمر رضي الله عنه الناس على قيامه. فكذلك نهى صلى الله عليه وسلم عن الصيام يوم الجمعة، لما أمنا من القرض، قضايه جائز مرغوب فيه».

(4) كتب فوقها في الأصل : «لم قوي عليه». ولم يتمكن الأعظمي من قراءته بشهادته.

(5) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «قيل هو محمد بن المنكدر وقيل إنه صفوان بن سليم».

(6) في الأصل : «تم كتاب الصيام والحمد لله كما هو أهله، وصلواته على محمد عبده ورسوله. وفي (ج) : «تم كتاب الصيام، والحمد لله وحده، يثله كتاب الحج إن شاء الله تعالى. وفي (د) «تم جميع كتاب الصيام بحمد الله وحسن عونه، ويتلوه كتاب الاعتكاف».

## 18 - [كتاب ليلة القدر]<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ  
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا<sup>(2)</sup>

### 1 - مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ<sup>(3)</sup>

869 - مَالِك،<sup>(4)</sup> عَنْ يَزِيدَ<sup>(5)</sup> بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصَامَةَ<sup>(6)</sup> بْنِ الْهَادِي<sup>(7)</sup> عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْوُسْطَ<sup>(8)</sup> مِنْ رَمَضَانَ، فَأَعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ فِيهَا مِنْ صُبْحِهَا<sup>(9)</sup> مِنْ اعْتِكَافِهِ<sup>(10)</sup> قَالَ : «مَنْ كَانَ<sup>(11)</sup> اعْتَكَفَ مَعِيَ، فَلْيَعْتَكِفْ

(1) زيادة تنسجم مع ما في غيره : «تم كتاب ليلة القدر».

(2) لم يشنها الأعظمي.

(3) قدم الأعظمي كتاب الاعتكاف على كتاب القدر خلافا للأصل دون أن يشير إلى ذلك، ووضع آخر كتاب الاعتكاف، وهو ما في (ب) (م) وفي (ج) بعد كتاب الحج.

(4) في (ج) : «مالك بن أنس».

(5) في الأصل : «يزيد» والصواب ما أثبتناه.

(6) كتب فوق «عبد الله» في الأصل : «بن أسامة»، بخط دقيق. وفي باقي النسخ «يزيد بن عبد الله بن الهادي». وانظر التعريف لابن الخذاء : 631/3 رقم 595.

(7) كتبت الياء في «الهادي» في الأصل بخط دقيق.

(8) كتب فوقها في الأصل : «صبح» و«ج» وفي الهامش : «الوسط الوسط الأوسط» وعليها «ع» و«صبح». وحرف الأعظمي الوسط الأخيرة إلى الوسط بضم السين خلافا للأصل. وجعل الجيم الممدودة جيما مقبوضة. وفي الهامش أيضا : «ج» هكذا وقع في كتابي مقيداً بضم الواو والسين، ج : ويحتمل عندي أن يكون جمع واسط، قال صاحب العين : واسط الرجل ما بين قدمته وأخترته. قال أبو عبيد : وسط البيوت وسطها إذا نزل وسطها. واسم الفاعل من ذلك واسط، ويقال جمعه وسط كيازك وبزل، ونازل وبزل. وأما الوسط بفتح الواو والسين فيحتمل أن يكون جمع أوسط، والذي قيد بضم الواو وفتح السين جمع وسطى... وحرف الأعظمي «كتابي» إلى «كتابه»، و«وسطها» إلى «وسطهم»، و«يقال» إلى «يقول»، وضبطت في (ج) بفتح الواو والسين، بضم الواو والسين معا.

(9) في (ج) و(د) : «صباحتها»، وبهامش (م) : «من صباحها طرحة محمد، وجل الرواة يقولون : يخرج فيها من صباحها وهو قول...».

(10) كتب بهامش (ب) : «لابن وضاح : يخرج فيها من «صباحتها من اعتكافه». وبهامش (د) : «الرواية لحيبي : «صباحتها»، لابن أبي نليل «ومن «صباحها، لابن ثابت، إصلاح لابن وضاح».

(11) سقطت «كان» من (د)، وهو ما عند عبد الباقي وشارعوا.



الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ، وَقَدْ رَأَيْتُ<sup>(1)</sup> هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ أَنْسَبْتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أُسْجِدُ مِنْ صُبْحِهَا<sup>(2)</sup> فِي مَاءٍ وَطِينٍ<sup>(3)</sup>، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، وَالْتَمِسُوهَا<sup>(4)</sup> فِي كُلِّ وَتْرٍ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمْطَرَتْ<sup>(5)</sup> السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ<sup>(6)</sup>، فَوَكَّفَ الْمَسْجِدُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْصَرَفَ، وَعَلَى جَبِينِهِ<sup>(7)</sup> وَأَنْفِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ، مِنْ صُحِّحِ لَيْلَةٍ إِحْدَى<sup>(8)</sup> وَعِشْرِينَ.

870 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ<sup>(9)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تَحَرَّوْا<sup>(10)</sup> لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ».

871 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ».

(1) بهامش الأصل: «رأيت»، وهي رواية (د).

(2) كتب فوقها في الأصل: «صح»، وعليها «ع». وفي الهامش: «صحبها» وعليها «ع» و «صح». وفيه أيضا: «طرحه ابن وضاح. صحيحها لأحمد بن مطرف. وفي (ج) و(د): «صحبها». قال أبو العباس الداسي في الإيضاح 227/3: «وقال يحيى بن يحيى في صدر هذا الحديث: فاعتكف عاما حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج فيها من صبحتها من اعتكافه. وثابته طائفة من رواة الموطأ على قوله فيه في صبحتها، وأكثر الرواة لا يذكرون هذه الكلمة، يقولون: وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه...».

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 38/2: «قوله في الاعتكاف: ليلة إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج فيها من صبحتها من اعتكافه، كذا ليحيى بن يحيى، وابن بكير، وسائر رواة الموطأ، يقولون: يخرج فيها، ولا يقولون من صبحتها، وهو الصحيح. إنما يخرج من صبحه ليلة في اعتكافه العشر الأواخر من رمضان لشهود صلاة العيد مع الناس، ثم بعد ذلك ينقضي اعتكافه، وأما في غيرها فمغيب الشمس من آخر يوم اعتكافه، يخرج من معتكفه».

(3) رسمت في (ب) «فيماء وطين».

(4) في (د): «التمسوها».

(5) بهامش الأصل: «أمطرت أي سالت، وأمطرت قطرت. قاله أبو عمرو الشيباني. قلت: وقال غيره: مطرف - كذا والصواب مطرت - وأمطرت بمعنى». وحرف الأعظمي «أبو عمرو» إلى «أبو عمرو».

(6) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 324/1: «قوله على عرش، يروي: «عرش»، وهما ههنا سواء، وحقيقة العريش أنه المعروش. وحقيقة العرش: المصدر من عرشت الكرم وغيره، ثم يسمى المعروش عرشا بالمصدر مبالغة، كما قالوا: رجل عدل».

(7) كتب فوقها في الأصل «جبهته» وعليها «ع» و «صح». وفي (ج): «جبهته»، وبالهامش: «جبهته»، وعليها «ع»، وفي (د): «جبهته»، وعليها «صح». وبالهامش: «جبهته»، وعليها «ت». وعند عبد الباقي وشارع عواد: «جبهته».

(8) في (ب): «إحدى».

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (ش)، وهو بمقدار عشرة أحاديث في ورقة.

(10) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 324/1: «تحروا: قصدوا».

872 - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ<sup>(1)</sup> بْنَ أَنَسٍ الْجُهَنِيَّ<sup>(2)</sup> قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ شَاسِعُ الدَّارِ، فَمُرَّنِي<sup>(3)</sup> لَيْلَةً<sup>(4)</sup> أَنْزَلَ<sup>(5)</sup> لَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْزَلَ لَيْلَةً ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ».

873 - مَالِك، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك، أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا<sup>(6)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ<sup>(7)</sup> فَقَالَ: «إِنِّي أُرَيْتُ<sup>(8)</sup> هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي<sup>(9)</sup> رَمَضَانَ، حَتَّى تَلَاخِيَ<sup>(10)</sup> رَجُلَانِ فَرَفِغَتْ<sup>(11)</sup>، فَأَلْتَمِسُوهَا فِي الثَّامِنَةِ، وَالسَّابِعَةِ، وَالْخَامِسَةِ»<sup>(12)</sup>.

874 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ<sup>(13)</sup> أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَرَوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ، فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتْ<sup>(14)</sup> فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبَهَا، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ».

(1) قال أبو العباس الداني في الإيماء 30/3: «هكذا عند يحيى بن يحيى: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ، وقال فيه بعض رواة مالك: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وهو مقطوع في الموطأ».

(2) بهامش الأصل: «هذا الحديث مقطوع، ثم يلق أبو النضر عبد الله بن أنس».

(3) في (ب): «فأمرني».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش: «ليلة» وعليها «ت».

(5) ضبطت في الأصل بضم اللام وتسكينها، وعليها «معا».

(6) بهامش الأصل: «عليهم» وعليها «ش».

(7) سقطت «في رمضان» من (ب).

(8) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش: «أرأيت»، وعليها «ح».

(9) كتب فوقها في الأصل «هه»، وبالهامش: «من» وعليها «ح».

(10) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 325/1: «تلاخي: تشام وتشاب».

(11) بهامش الأصل: «أي ألهمت»، وعليها ميم مبسوطة. حرقها الأعظمي إلى رمز «هه».

(12) قال السوني في تفسير الموطأ 449/1: «فالتاسعة ليلة إحدى وعشرين، بقول تسع ليال بقين سواها من رمضان، والسابعة ليلة ثلاث وعشرين يقول تسع ليال بقين سواها من رمضان». وقال ابن حبيب: «فما يستوي ذلك على نقصان الشهر».

(13) عند عبد الباقي: «عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا».

قال الداني في الإيماء 357/5: «هذا مرسل عند يحيى بن يحيى وطائفة من رواة الموطأ، وهو عند القعنبي، وابن القاسم، وابن بكير، وجمهور الرواة، لمالك عن نافع، عن ابن عمر مسنداً. وهكذا يخرج في الصحيحين عنه».

وفي التمهيد 382/24: «مالك أنه بلغه أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أروا ليلة القدر في المنام بالسبع الأواخر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني أرى رؤياكم قد تَوَاطَّاتْ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبَهَا، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ»».

(14) بهامش الأصل: «رواه القعنبي والشافعي [وابن] وهب، وابن القاسم، وابن بكير وأكثر الرواة عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رجلاً من أصحاب رسول الله، وهو حديث مالك محفوظ من حديث نافع عن ابن عمر». وحرق الأعظمي: «أحد» إلى «آخر»، «والأحاديث» إلى «أحاديث». وفي (ج): «أصحاب».

(15) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش: «تَوَاطَّاتْ»، وعليها «معا». وصير الأعظمي «معا» شدة، وشدد بها طاء «تَوَاطَّاتْ».



875 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَتَّقِي بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَى أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ تَقَاصَّرَ<sup>(1)</sup> أَعْمَارُ أَهْلِهِ، أَنْ لَا يَتْلُغُوا مِنَ الْعَمَلِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ غَيْرُهُمْ فِي طُولِ الْعُمُرِ، فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ<sup>(2)</sup>.

876 - مَالِك،<sup>(3)</sup> أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَدْ أَخَذَ بِحِفْظِهِ مِنْهَا<sup>(4)</sup>.

تَمَّ كِتَابُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ<sup>(5)</sup>.

(1) كتب فوقها في الأصل «صح» وبالهامش : «تصاغر» وعليها «ح» و«ت».

(2) بهامش الأصل : «وهذا أحد الأحاديث الأربعة التي لا تحفظ لغير مالك». وقال ابن عبد البر في التمهيد 373/2 : «لا أعلم هذا الحديث يروى مسنداً من وجه من الوجوه، ولا أعرفه في غير الموطأ مرسلاً ولا مسنداً، وهذا أحد الأحاديث التي انفرد بها مالك، ولكنها رغائب وفضائل وليست أحكاماً، ولا ينسب عليها في كتابه ولا في موطئه حكماً».

(3) بهامش الأصل : «وحدثني عن مالك» وعليها «صح» و«ذر».

(4) في (د) : «تم كتاب ليلة القدر، بحمد الله وحسن عونه، يثله كتاب الضحايا».

(5) في (ش) : «تم كتاب ليلة القدر بحمد الله وعونه».

## 19 - كتاب الاعتكاف<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا<sup>(2)</sup>

### 1 - ذِكْرُ الْإِعْتِكَافِ<sup>(3)</sup>

877 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اعْتَكَفَ، يُذْنِبِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ<sup>(4)</sup>.

878 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا اعْتَكَفَتْ، لَا تَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ إِلَّا وَهِيَ تَمْشِي، لَا تَقِفُ.

879 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : لَا يَأْتِي الْمُعْتَكِفُ حَاجَةً<sup>(5)</sup>، وَلَا يَخْرُجُ لَهَا، وَلَا يُعِينُ أَحَدًا، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَلَوْ كَانَ خَارِجًا لِحَاجَةِ أَحَدٍ، لَكَانَ أَحَقُّ مَا يُخْرَجُ إِلَيْهِ عِيَادَةً<sup>(6)</sup> الْمَرِيضِ، وَالصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَائِزِ وَاتِّبَاعَهَا<sup>(7)</sup>.

(1) وضع الاعتكاف في (ب) و(د) و(م) بعد كتاب الصيام، وللعلاقة الاعتكاف بليلة القدر، أعدنا رقم الكتاب ومعه «م» التي تعني مكرر.

(2) في (د) «صلى الله على محمد وآله وسلم».

(3) «ذكر الاعتكاف» غير موجود في (م).

(4) علم في الأصل على «وكان»، وعلى «الإنسان». وبالهامش: «ابن وضاح: وكان لا يدخل البيت من كلام ابن شهاب»، ومثله بهامش (م).

(5) عند عبد الباقي، وبشار عواد: «حاجته».

(6) ضبطت في الأصل بضم الناء وفتحها معاً، ولم تتبين للأعظمي.

(7) ضبطت في الأصل بضم العين وفتحها معاً، ولم يتبصرها الأعظمي.



880 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : وَلَا <sup>(2)</sup> يَكُونُ الْمُعْتَكِفُ مُعْتَكِفًا، حَتَّى يَجْتَنِبَ مَا يَجْتَنِبُ الْمُعْتَكِفُ، مِنْ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ، وَدُخُولِ الْبَيْتِ <sup>(3)</sup>، إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

881 - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ، عَنِ الرَّجُلِ يَعْتَكِفُ، هَلْ يَدْخُلُ لِحَاجَتِهِ تَحْتَ سَقْفٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

882 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(4)</sup> : الْأَمْرُ <sup>(5)</sup> عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ : أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ الْإِعْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ <sup>(6)</sup>، وَلَا أَزَاهُ كَرَهُ الْإِعْتِكَافُ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي لَا يُجْمَعُ <sup>(7)</sup> فِيهَا، إِلَّا كَرَاهِيَةً أَنْ يَخْرُجَ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مَسْجِدِهِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ، إِلَى الْجُمُعَةِ، أَوْ يَدْعُهَا <sup>(8)</sup>، فَإِنْ كَانَ مَسْجِدًا لَا تُجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَلَا يَجِبُ <sup>(9)</sup> عَلَى صَاحِبِهِ اثْنَانِ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدٍ سِوَاهُ، فَإِنِّي لَا أَرَى بَأْسًا بِالْإِعْتِكَافِ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ : ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾. [البقرة : 186] فَعَمَّ اللَّهُ الْمَسَاجِدَ كُلَّهَا، وَلَمْ يَخْصُصْ <sup>(10)</sup> شَيْئًا مِنْهَا <sup>(11)</sup>.

قَالَ مَالِكٌ <sup>(12)</sup> : فَمِنْ هُنَاكَ <sup>(13)</sup> جَازَ لَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي لَا تُجْمَعُ <sup>(14)</sup> فِيهَا الْجُمُعَةُ، إِذَا كَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي تُجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ.

(1) في (ب) : «قال مالك».

(2) في (ج) : «الاء غير مسبوقة بالواو، وهو ما عند عبد الباقي».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح»، وعليها «ض» وبالهامش : «اليوت» وعليها «خ» و«صح» و«معناه». وهي رواية (ب)، وكتب فوقها «ج» أو رمز آخر يشبه «ح»، وبالهامش : «البيت»، وعليها «صح».

(4) في (ب) : «وقال مالك»، وفي (د) : «قال مالك».

(5) في (ب) : زيادة «المجتمع عليه».

(6) بهامش الأصل : «الجمعة». وعليها «خ». ولم يقرأها الأعظمي. وفي رواية البوني : «تجمع فيه الجمعة». انظر تفسير الموطأ للبوني 444/1.

(7) رسمت في الأصل بالياء والتاء معاً.

(8) ضبطت في الأصل بضم العين وفتحها معاً، ولم يشر الأعظمي إلى ذلك.

(9) رسمت في الأصل بالتاء والياء معاً.

(10) ضبطت في الأصل بضم الياء وسكون الخاء وكسر الصاد، وفتح الياء وسكون الخاء وضم الصاد معاً.

(11) عند عبد الباقي : «ولم يخص شيئاً منها».

(12) في (ب) : «قال يحيى : قال مالك».

(13) كتب فوقها في الأصل «خ»، وعليها «صح» و«ب»، وعليها «خ». ولم يقرأها الأعظمي. وفي الهامش : «هناك وعليها «صح». وفي (ب) و(د) : «فمن هنالك».

(14) ضبطت في الأصل بالتخفيف والتشديد معاً، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(1)</sup> : «لَا يَبِيتُ»<sup>(2)</sup> الْمُعْتَكِفُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ خِيَاؤُهُ فِي رَحْبَةٍ<sup>(3)</sup> مِنْ رَحَابِ الْمَسْجِدِ.

قَالَ مَالِكٌ : وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يَضْطَرُّ بِنَاءَ بَيْتٍ فِيهِ، إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ فِي رَحْبَةٍ<sup>(4)</sup> مِنْ رَحَابِ الْمَسْجِدِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبِيتُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ، قَوْلُ عَائِشَةَ<sup>(5)</sup> : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اعْتَكَفَ، لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

883 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(6)</sup> : لَا يَعْتَكِفُ أَحَدٌ فَوْقَ ظَهْرِ الْمَسْجِدِ، وَلَا فِي الْمَنَارِ، يَعْنِي الصُّومَعَةَ.

884 - قَالَ يَحْيَى<sup>(7)</sup> قَالَ مَالِكٌ<sup>(8)</sup> : يَدْخُلُ الْمُعْتَكِفُ، الْمَكَانَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ، قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا، حَتَّى يَسْتَقْبِلَ<sup>(9)</sup> بِاعْتِكَافِهِ أَوَّلَ اللَّيْلَةِ، الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا.

885 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(10)</sup> : وَالْمُعْتَكِفُ مُشْتَغِلٌ بِاعْتِكَافِهِ، لَا يَعْزِضُ لِغَيْرِهِ مِمَّا يَسْتَنْغِلُ<sup>(11)</sup> بِهِ، مِنَ التَّجَارَاتِ أَوْ غَيْرِهَا، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْمُرَ الْمُعْتَكِفُ بِضَيْعَتِهِ<sup>(12)</sup>، وَمَصْلَحَةِ أَهْلِهِ، وَبَيْعِ مَالِهِ<sup>(13)</sup>، أَوْ بِشَيْءٍ لَا يُشْغِلُهُ فِي نَفْسِهِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ خَفِيفًا، أَنْ يَأْمُرَ بِذَلِكَ مَنْ يَكْفِيهِ إِيَّاهُ.

(1) في (د) : «قال مالك».

(2) في (ب) : «لا يبيت».

(3) ضبطت في الأصل بفتح الحاء وسكونها معاً، وفي (ب) : يسكون الحاء. وفي (د) : بفتح الحاء.

(4) ضبطت في الأصل بفتح الحاء وسكونها معاً.

(5) بهامش الأصل : «رضي الله عنها»، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي. وهي رواية (ب) و(ج).

(6) في (ج) و(د) : «قال مالك».

(7) كتب فوقها في الأصل : «خ» في أولها، وفي آخرها.

(8) في (د) : «قال مالك».

(9) ضبطت في الأصل بضم الياء وفتحها معاً، ولم يقرأها الأعظمي.

(10) بهامش الأصل : «قال مالك»، وعليها «س»، وجعل الأعظمي هذا الهامش على «أو لا بأس».

(11) رسمت «يستغل» في (ب) بضم الياء وفتح الغين، ويقع الياء وكسر الغين معاً.

(12) عند عبد الباقي وبنار عواد : «ببعض حاجته بضييعته».

(13) عند عبد الباقي وبنار عواد : «أو أن يأمر ببيع ماله».



886 - قَالَ يَحْيَى : وَقَالَ <sup>(1)</sup> مَالِك <sup>(2)</sup> : وَلَمْ <sup>(3)</sup> أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُ فِي الْإِعْتِكَافِ شَرْطًا، وَإِنَّمَا الْإِعْتِكَافُ عَمَلٌ مِنَ الْأَعْمَالِ، مِثْلُ الصَّلَاةِ، وَالصَّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ؛ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فَرِيضَةً، أَوْ نَافِلَةً، فَمَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِمَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْدِثَ فِي ذَلِكَ غَيْرَ مَا مَضَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، لَا مِنْ شَرْطٍ يَشْتَرِطُهُ، وَلَا يَتَدَعِيهِ، وَقَدْ اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَرَفَ الْمُسْلِمُونَ سُنَّةَ الْإِعْتِكَافِ.

887 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك <sup>(4)</sup> : وَالْإِعْتِكَافُ وَالْجَوَارِ <sup>(5)</sup> سَوَاءٌ، وَالْإِعْتِكَافُ لِلْقُرْوَیِّ وَالْبَدَوِيِّ سَوَاءٌ.

## 2 - مَا لَا يَجُوزُ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا بِهِ.

888 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَنَافِعًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَا : لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ. يَقُولُ <sup>(6)</sup> اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾. [البقرة : 186] فَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ <sup>(7)</sup> الْإِعْتِكَافَ مَعَ الصِّيَامِ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا، أَنَّهُ لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ.

(1) كتب فوق واو «وقال» «خ».

(2) في (ج) : «قال مالك».

(3) في (د) : «لم أسمع».

(4) في (ب) : «وقال مالك». وفي (ج) و(د) : «قال : مالك».

(5) ضبطت في (د) و(ب) بضم الجيم وكسرهما، وعليها «معاً».

(6) بهامش الأصل : «يقول الله»، وعليها «صح» و«معاً».

(7) في (ب) : «تبارك وتعالى».

3 - خُرُوجُ الْمُعْتَكِفِ إِلَى الْعِيدِ<sup>(1)</sup>

889 - يَحْيَى<sup>(2)</sup>، عَنْ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(3)</sup>، عَنْ مَالِكٍ<sup>(4)</sup>، عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اعْتَكَفَ، فَكَانَ يَذْهَبُ<sup>(5)</sup> لِحَاجَتِهِ<sup>(6)</sup> تَحْتَ مَقِيفَةٍ فِي حُجْرَةٍ مُعَلَّقَةٍ<sup>(7)</sup>، فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَشْهَدَ الْعِيدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

890 - مَالِكٌ<sup>(8)</sup>، أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِذَا اعْتَكَفُوا<sup>(9)</sup> الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ، لَا يَرْجِعُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ، حَتَّى يَشْهَدُوا الْفِطْرَ مَعَ النَّاسِ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ<sup>(10)</sup> : وَيَلْغَنِي ذَلِكَ عَنْ أَهْلِ الْفَضْلِ الَّذِينَ مَضَوْا.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ<sup>(11)</sup> : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

(1) في (د) : «العيد». وهو ما عند عبد الباقي وبشار عواد.

(2) زاد الأعظمي «حدثني»، وليست في الأصل.

(3) هو زياد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بزياد شبطون (ت 204) من روى من أهل الأندلس عن الإمام مالك، سمع منه الموطأ وله عنه سماع معروف بسماع زياد، وعنه روى يحيى بن يحيى الليثي الموطأ قبل أن يرحل إلى الإمام مالك، ثم رحل فأدرك الإمام، فرواه عنه إلا أبواباً من كتاب الاعتكاف (خروج المعتكف إلى العيد، وباب قضاء الاعتكاف وباب النكاح في الاعتكاف) شك في سماعها من مالك فأبقى روايته فيها عن زياد عن مالك... انظر تاريخ العلماء لابن الفرضي : 1/ 182، وإتحاف السالك لابن ناصر الدين : 137.

(4) بهامش (م) : «قال أحمد بن سعيد بن حزم، وأحمد بن مطرف عن عبيد الله بن يحيى كان يحيى قد سمع الموطأ من زياد... ومالك يومئذ حي ثم رحل فسمعه من مالك حاشاً... الورقة [...] مقدار سطرين غير مقروءة بوضوح». ولعل كلام ابن عبد البر الأنلي نسخة طبق الأصل لما بهذا الهامش أو قريبة منه على الأقل.

قال ابن عبد البر في التمهيد 11/ 189-190 : «كان يحيى بن يحيى قد سمع الموطأ منه بالأندلس، ومالك يومئذ حي، ثم رحل فسمعه من مالك حاشاً ورقة في الاعتكاف لم يسمعهما أو شك في سماعها من مالك فرواهما عن زياد عن مالك، وفيها هذا الحديث. فلا أدري من جاء هذا الغلط في هذا الحديث أم يحيى أم من زياد ؟ ومن أيهما كان ذلك فلم يتابعه أحد عليه».

(5) كتب فوقها في الأصل : «صح». وبالهامش : «يخرج لأحمد».

(6) كتب فوقها في الأصل : «ع». وبالهامش : «على حاجته»، وعليها «صح» و«ط».

(7) ضبطت في الأصل بالتحقيق والتشديد وعليها «معاً». وفي الهامش : «معلقة»، وعليها «ع». وبهامش أيضاً : «لأحمد يعين معجزة، ولابن ع» بالمهمل، وهو الصواب، وعليه فسر أبو عمر.

(8) في (ب) : «زياد عن مالك». وفي (ج) و(د) : «يحيى عن زياد، عن مالك». وعند الأعظمي : «حدثني عن زياد عن» وبالهامش : «الزيادة من نسخة عند الأصل، وفي (ب) : «زياد عن مالك...». وفي (ج) : «قال زياد : «قال مالك». وفي (د) : «يحيى، عن زياد، عن مالك».

(9) بهامش الأصل : «في»، وعليها «ع» أي في العشر.

(10) بهامش الأصل : «حدثني عن زياد عن». وفي (ج) و(د) : «قال زياد : قال مالك».

(11) في (ب) و(ج) : «قال مالك». وفي (د) : «قال زياد : قال مالك».



## 4 - قِصَاةُ الْإِعْتِكَافِ

891 - مَالِكٌ <sup>(1)</sup>، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ <sup>(2)</sup>، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ <sup>(3)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ، وَجَدَ أَخِيْبَةً، خِيَاءَ عَائِشَةَ، وَخِيَاءَ حَفْصَةَ، وَخِيَاءَ زَيْنَبَ <sup>(4)</sup>، فَلَمَّا رَأَاهَا <sup>(5)</sup> سَأَلَ عَنْهَا، فَقِيلَ لَهُ : هَذَا خِيَاءُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْبِرُّ تَقُولُونَ بِهِنَّ ؟» ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ سُؤَالِ : 892 - قَالَ <sup>(6)</sup> يَحْيَى : قَالَ زِيَاد : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِعُكُوفٍ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَقَامَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ مَرِضَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، أُنْجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ إِذَا صَحَّ، أَمْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَفِي أَيِّ شَهْرٍ يَعْتَكِفُ إِنْ وَجِبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ <sup>(7)</sup> ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : يَقْضِي مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ عُكُوفٍ إِذَا صَحَّ، فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ <sup>(8)</sup>، قَالَ مَالِكٌ <sup>(9)</sup> : وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ

(1) في (ب) و(ج) : «يحيى، عن زياد، عن مالك».

(2) في (ب) : «يحيى عن زياد عن مالك». وفي (ج) : «وحدثني عن مالك عن ابن شهاب». قال الحنفي في أخبار الفقهاء والمحدثين : 348 : قال أحمد بن حنبل : «وقع في باب من تلك الأبواب غلط من إسناده حديث رواه يحيى بن يحيى، عن زياد بن عبد الرحمن، عن مالك بن أنس، عن الزهري، ورواه أصحاب مالك كلهم عن يحيى بن سعيد عن عمرة». قال أحمد : فأردت أن أثبت وأعرف إن كان الغلط من زياد بن عبد الرحمن أو من يحيى بن يحيى فسألت بعض آل زياد، فأخرج إلي الكتاب الذي رواه زياد عن مالك، فوجدت الورقة التي فيها تلك الأبواب قد نزع من كتاب زياد، فتأولت أن زياداً فعل ذلك إعظاماً ليحيى بن يحيى لئلا يشركه أحد في روايته عنه. ثم قال ص 352 : والمحفوظ أنه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، كما رواه أصحاب مالك عنه، فلا أدري إن كان الوهم فيه من قبل يحيى أو زياد. قال ابن الحذاء في التعريف 768/3 رقم 813 : «قال محمد : هكذا رواه أصحاب مالك، لا أعلم منهم أحداً أسنده، وكذلك لا أعلم أحداً أسنده عن الزهري». وقد رواه يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكركم».

قال ابن عبد البر في التمهيد 189/11 : «هكذا هذا الحديث ليحيى في الموطأ عن مالك عن ابن شهاب، وهو غلط وخطأ مفرط لم يتابعه أحد من رواة الموطأ فيه عن ابن شهاب، وإنما هو في الموطأ لمالك عن يحيى بن سعيد».

(3) قال الداني في الإجماع 268/5 : «شك يحيى بن يحيى صاحبنا في سماع هذا الحديث عن مالك، فرواه عن زياد بن عبد الرحمن القرطبي المعروف بشبطون، عن مالك عن أنس، عن ابن شهاب، عن عمرة. وهذا غلط، وإنما يرويه مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، هكذا قال سائر الرواة عن مالك».

(4) في (ب) : «وخِيَاءُ زَيْنَبَ، وَخِيَاءُ حَفْصَةَ».

(5) بهامش الأصل : «رسول الله، وعليها «ح». كرر الناسخ «فلما رآها»، إلى قوله : «وزينب» مع حذف خيأ بالنسبة لحفصة وزينب.

(6) كتب فوق «قال يحيى» رمز «ح». وفي الهامش : سقط هذا عن محمد بن وضاح في رواية ابن سهل، وثبت لجمعهم.

(7) في (ب) و(ج) : «إن وجب عليه ذلك»، وهو ما عند عبد الباقي.

(8) في (ب) و(ج) : «أو في غيره».

(9) في (ب) و(ج) : «قال يحيى : قال زياد : قال مالك». وفي (ب) : «على يحيى» «صح»، وعلى «قال زياد»، رمز «طع» و«ح» و«صر». وفي (د) :

«قال زياد : قال مالك : وقد بلغني»، وعند عبد الباقي، وبشار عواد : «وقد بلغني».

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ الْعُكُوفَ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ رَمَضَانُ، اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ<sup>(1)</sup>.

893 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ زِيَادُ<sup>(2)</sup> : قَالَ مَالِكُ<sup>(3)</sup> : وَالْمُتَطَوُّعُ فِي الْإِعْتِكَافِ<sup>(4)</sup>، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْإِعْتِكَافُ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ، فِيمَا يَحِلُّ لَهُمَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا، وَلَمْ يَتْلُغْنِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ اعْتِكَافَهُ إِلَّا تَطَوُّعًا.

894 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ زِيَادُ : قَالَ مَالِكُ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اعْتَكَفَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ فِي اعْتِكَافِهَا : إِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا، فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ آيَةً سَاعَةً طَهَّرَتْ، وَلَا تُؤَخَّرُ ذَلِكَ<sup>(5)</sup>، ثُمَّ تُبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهَا.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ زِيَادُ : قَالَ مَالِكُ<sup>(6)</sup> : وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ يَجِبُ عَلَيْهَا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَتَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ فَتُبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صِيَامِهَا، وَلَا تُؤَخَّرُ ذَلِكَ.

895 - مَالِكُ<sup>(7)</sup>، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَذْهَبُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْبُيُوتِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ<sup>(8)</sup>.

896 - قَالَ زِيَادُ : قَالَ مَالِكُ<sup>(9)</sup> : لَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مَعَ جَنَازَةِ أَبَوَيْهِ، وَلَا مَعَ غَيْرِهِمَا<sup>(10)</sup>.

(1) كتب فوقها في الأصل «ع» إشارة إلى أن «ع» التي على «قال يحيى»، إلى «ع» التي على شوال، إشارة لما سقط عند ابن وضاح في رواية ابن سهل.

(2) في (د) : «قال زياد : قال مالك».

(3) عليها في (ب) رمز «صح» و«طع» و«ع» و«سر»، وفي (ج) : «دون «قال يحيى»، وهو ما في (د)، وما عند بشار عواد، ولا شيء من ذلك عند عبد الباقي».

(4) بهامش (ب) : «بالاعتكاف» وعليها «خو».

(5) ليس عند عبد الباقي : «ولا تؤخر ذلك».

(6) هكذا في الأصل و(ب) و(ج) : «قال يحيى : قال زياد : قال مالك»، وعند بشار عواد : «قال مالك» فقط، ولا شيء عند عبد الباقي.

(7) في (ب) و(ج) : «زياد عن مالك»، وفي (د) : «حدثني زياد عن مالك».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح». قال الداني في الإيماء 325/5 : «شك يحيى بن يحيى صاحبنا في سماع هذا الحديث من مالك، فرواه عن زياد عنه».

(9) في (ب) و(ج) : «قال مالك».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «غيرها»، وعليها «ع».



## 5 - النكاح في الاعتكاف

897 - قال يحيى : قال زياد<sup>(1)</sup> : قال مالك : لا بأس بنكاح المعتكف، نكاح المليك، ما لم يكن المسيس<sup>(2)</sup>.

898 - والمرأة المعتكفة أيضاً تنكح<sup>(3)</sup> نكاح الخطبة، ما لم يكن المسيس.

899 - قال<sup>(4)</sup> : ويحرم على المعتكف من أهله بالليل، ما يحرم عليه منهم<sup>(5)</sup> بالنهار.

900 - قال مالك<sup>(6)</sup> : ولا يحل لرجل أن يمسه امرأته<sup>(7)</sup> وهو معتكف، ولا يتلذذ منها بشيء بقبلة ولا غيرها<sup>(8)</sup>.

قال زياد : قال مالك<sup>(9)</sup> : لم أسمع أحداً يكره للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكحها<sup>(10)</sup> في اعتكافيهما، ما لم يكن المسيس، ولا يكره للصائم أن ينكح في صيامه، وفرق<sup>(11)</sup> بين نكاح المعتكف، وبين نكاح المحرم، أن المحرم يأكل ويشرب، ويعود المريض، ويشهد الجنائز، ولا يتطيب، والمعتكف<sup>(12)</sup> والمعتكفة يذهنان ويتطيبان، ويأخذ كل واحد منهما من شعره، ولا يشهدان الجنائز، ولا يصليان عليها، ولا يعودان المرضى، فأمرهما في النكاح مختلف. قال زياد : قال مالك<sup>(13)</sup> : وذلك لما مضى من السنة، في نكاح المحرم والمعتكف والصائم<sup>(14)</sup>.

كَمَلَ كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى حُسْنِ عَوْنِهِ<sup>(15)</sup>.

(1) في (د) : «قال زياد : قال مالك».

(2) ضبطت في الأصل بضم السين وفتحها وعليها «معا»، ولم يبينها الأعظمي. وفي (ب) : «ميسا»، وفي الهامش : «الميس».

(3) ضبطت في الأصل بفتح التاء وضمها معا. ولم يقرأها الأعظمي.

(4) في (ب) : «قال مالك».

(5) كتب فوقها في الأصل «منهن»، وعليها «خ» و«صح». ولم يقرأ الأعظمي الرمزتين.

(6) في (د) : «قال زياد : قال مالك».

(7) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «أهله».

(8) بهامش (ب) : «غيرها»، وعليها «طع».

(9) في (ب) و(ج) : «قال يحيى : قال زياد : قال مالك».

(10) قرأها الأعظمي : «ينكحها» بخلاف الأصل.

(11) ضبطت في الأصل بفتح القاف، وسكون الراء، وفتح القاف وفتح الراء المشددة معا. ولم يقرأ الأعظمي. وفي (ج) : بالتشديد فقط.

وفي (ب) : «وقد فرق».

(12) سقطت «المعتكف» من الأصل، والسياق يقتضيها. ولبتت في باقي النسخ المعتمدة.

(13) في (ج) : «زياد قال مالك».

(14) في (ب) : «والصائم والمعتكف».

(15) في (د) : «تم كتاب الاعتكاف بحمد الله وحسن عونه، بتلوه كتاب ليلة القدر».

## 20 - كتاب الحج<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا<sup>(2)</sup>

### 1 - الْغُسْلُ<sup>(3)</sup> لِلْإِهْلَالِ

- 901 - مَالِك<sup>(4)</sup>، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ<sup>(5)</sup>، أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدَاءِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ : «مُرَّهَا فَلْتُغْتَسِلْ»، ثُمَّ لِيُتَهَلَّلَ<sup>(6)</sup>.
- 902 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، وَلَدَتْ مُحَمَّدَ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ بِدِي الْحُلَيْفَةِ، فَأَمَرَهَا أَبُو بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ، ثُمَّ تَهَلَّلَ<sup>(7)</sup>.
- 903 - مَالِك<sup>(8)</sup>، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِيَدْخُلَ مَكَّةَ، وَلِيُؤَوِّفَهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ<sup>(9)</sup>.

(1) جاء بعد الاعتكاف في (ب) كتاب : «ما جاء في ليلة القدر»، وجاء بعد الاعتكاف في (ج) كتاب النذور. وفي (د) بعد كتاب الجهاد. وفي (ش) بعد كتاب الصيام. ووضعه الأعظمي بعد كتاب ليلة القدر خلافا للأصل. وفي (م) بعد كتاب الجنائز.

(2) وردت في الأصل فقط. وابتدأ في (ش) بالبسملة فحسب.

(3) ضبطت في (ب) بضم الغين وفتحها، وفي (د) بفتح الغين.

(4) في (ش) : «يحيى، عن مالك».

(5) قال الداني في الإجماع 243/4 : «هكذا قال فيه يحيى بن يحيى وجماعة من رواة الموطأ : «عن أسماء»، وقال فيه القسبي في آخرين : «عن أسماء»».

(6) عند عبد الباقي : «تهلل».

(7) بهامش الأصل : «تهلل».

(8) في (ج) : «وحدثني عن مالك».

(9) قال الياحي في المنتقى 192/2 : «قوله : يغتسل لإحرامه على حسب ما تقدم ذكره من أنه مشروع للإحرام ويقدم له، وقوله : لدخوله مكة، أضاف الغسل إلى دخول مكة، وإن كان مقصوده الطواف ؛ لأنه يفعل عند دخول مكة ليتصل الدخول بالطواف، والغسل في الحقيقة للطواف دون الدخول ؛ ولذلك لا تغتسل الحائض ولا النساء لدخول مكة لتعذر الطواف عليهما».



2 - غَسْلُ<sup>(1)</sup> الْمُحْرَمِ

904 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ نَافِعٍ<sup>(2)</sup>، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْتِنَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ<sup>(3)</sup>، وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ<sup>(4)</sup>، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(5)</sup> : يَغْسِلُ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ. وَقَالَ الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ : لَا يَغْسِلُ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ. قَالَ : فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(6)</sup>، قَالَ : فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ<sup>(7)</sup>، وَهُوَ يُسْتَرُّ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا<sup>(8)</sup> ؟ فَقُلْتُ<sup>(9)</sup> : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْتِنَ، أُرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ؟ قَالَ : فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَا لِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ يَضْبُ عَلَيْهِ : اصْضَبْ<sup>(10)</sup>. فَضَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذِيرَ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ.

(1) كتب بهامش (ب) : «في»، وعليها «نحو»، وعلى «غسل» «صح»، وبهامش (د) : «عن نافع يحيى، وضرب عليه ابن وضاح».  
(2) كتب فوقها في الأصل : «عنه»، وفي الهامش : «ذكر نافع في إسناده هذا الحديث خطأ، وغلط من يحيى، وقد أدركه - كذا - عليه ابن وضاح وغيره»، وقدم الأعظمي بين يدي النص رمز «د» وليس في الأصل. وكتب فوق «نافع» في (د) «يحيى». وبهامش (م) : «ذكر نافع في هذا الإسناد خطأ بين في رواية يحيى، وأمر ابن وضاح بطرحه».

قال اللدائي في الإيماء 143/3 : «عند يحيى بن يحيى : زيد، عن نافع، عن إبراهيم. وذكر نافع هامنا غلط الفرد به لم يتابعه عليه أحد». وقدم مالك، عن نافع، عن إبراهيم حديث آخر عن علي في القنطرة في المكنع، وما نص من نسخة، ليس فيه ذكر زيد بن أسلم.  
قال محمد بن الحارث الحنفي في أخبار الفقهاء والمحدثين 352 : «... وهم فيه يحيى فراد في إسناده نافعا، وليس فيه اسم نافع، وكذلك رواه القفطي وابن بكير وابن وهب وعامة أصحاب مالك».

وقال ابن الحذاء في التعريف 161/2 رقم 132 : «هكذا رواه أصحاب مالك، وكذلك رواه البخاري ومسلم في الصحيح، وقد رواه يحيى، عن مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنن، وهو وهم، ولم يذكره أحد غيره فيما علمت...».

وقال ابن عبد البر في التمهيد 268/4 : «روى يحيى بن يحيى هذا الحديث عن مالك عن زيد بن أسلم، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنن، عن أبيه فذكره». ولم يتابعه على إدخال نافع بين زيد بن أسلم وبين إبراهيم بن عبد الله بن حنن أحد من رواة الموطأ عن مالك فيما علمت، وذكر نافع في هذا الإسناد عن مالك خطأ عندي لا أشك فيه، فلذلك لم أر لذكره في الإسناد وجهها وطرحته منه كما طرحه ابن وضاح وغيره، وهو الصواب إن شاء الله، وهذا مما يحفظ من خطأ يحيى بن يحيى في الموطأ وغلطه».

(3) في (ب) و(ج) و(د) : «عبد الله بن عباس».

(3) بهامش (ب) : «بن عباس»، وعليها «يد نحو طع».

(4) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 353/1 : «موضع بجهة مكة، وهو محدود».

(5) بهامش الأصل : «بن عباس»، وعليها «نحو» و«صح». وفي (ب) و(ج) و(د) : «بن عباس».

(6) كتب فوقها في الأصل : «أسأله»، وعليها «نحو». ولم يقرأها الأعظمي.

(7) سئل عبد الملك بن حبيب عن شرح القرنين في هذا الحديث فقال : «هما العمودان اللذان تكون عليهما سانية البئر» غريب الموطأ : 315/1.

(8) في (ج) : «هكذا».

(9) كتب فوقها في الأصل : «الله»، وعليها «هذا» و«نحو».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبهامش : «اصب» و«صح» و«أصل ذره». وبه أيضا «ي» وعليها فتحة. «أصب على الاستفناء والسؤال، وهو أظهر، يدلل قول الآخر له : أتريد أن تجعلها بي، إن أمرتني صبيت». ولم يقرأ الأعظمي رمز «ي».



905 - مَالِك، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ<sup>(1)</sup>، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِيَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ<sup>(2)</sup>، وَهُوَ يَصُبُّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَاءً، وَهُوَ يَغْتَسِلُ : اصْصِبْ<sup>(3)</sup> عَلَى رَأْسِي. فَقَالَ لَهُ يَعْلَى : أَتُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِي إِنْ أَمَرْتَنِي صَبَبْتُ. فَقَالَ لَهُ<sup>(4)</sup> عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : اصْصِبْ، فَلَنْ يَزِيدَهُ<sup>(5)</sup> الْمَاءُ إِلَّا شَعَثًا.

906 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مَكَّةَ بَاتَ بِذِي طُوًى<sup>(6)</sup> بَيْنَ الشَّيْثَيْنِ، حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ يُصَلِّي الصُّبْحَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الشَّيْثَةِ<sup>(7)</sup> الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ<sup>(8)</sup>، وَلَا يَدْخُلُ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، حَتَّى يَغْتَسِلَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، إِذَا دَنَا مِنْ مَكَّةَ بِذِي طُوًى<sup>(9)</sup>، وَيَأْمُرُ مَنْ مَعَهُ فَيَغْتَسِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا.

907 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، إِلَّا مِنْ إِحْتِلَامٍ.

908 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(10)</sup> : سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ الْمُحَرَّمُ رَأْسَهُ بِالْغَسُولِ، بَعْدَ أَنْ يَرْمِيَ جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَقَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ، وَخَلْقُ الشَّعْرِ، وَالْقَاءُ التُّفَثِ<sup>(11)</sup>، وَلُبْسُ الثِّيَابِ.

(1) قال ابن الحذاء في التعريف 500/3 رقم 475 : «عطاء بن أبي رباح يكنى أبا محمد، واسم أبي رباح أسلم مولى بني فهر، ويقال مولى بني جمح، وكان مولداً من مولدي الجند، قدم به أبوه مكة وهو غلام، فنشأ بمكة وعلم الكتاب وكان أسود أعور أفطس أشل أعرج، ثم عمي بعد ذلك».

(2) بهامش الأصل : «منية، ابنة غزوان أمه، وأميه أبوه» قاله «ع»، وقد قيل : «إن أمه : منية بنت جابر. وقيل : منية بنت الحارث بن جابر، فهي عمه عتبة بن غزوان على هذا». وحرف الأعظمي «أمه» إلى «أمة» وبهامش (م) «هو يعلى بن أمية فحسي وأميه منية بنت غزوان حليف لعريقش من مسلمة الفتح». قال ابن الحذاء في التعريف 647/3 رقم 615 : «هو يعلى بن أمية، أمه منية بنت غزوان، ويقال : منية بنت الحارث... ويقال : إن منية جدته...».

(3) بهامش (ب) : «أصيب»، وعليها «ع طع ب سر» و«مع».

(4) كتب فوقها في الأصل «ع».

(5) ضبطت في الأصل بضم الدال وفتحها، والصواب الفتح.

(6) في (ج) : «طوى». و«طوى» واد بمكة. انظر التعليق على الموطأ للوقشي 354/1.

(7) في (ج) : «الشيتين».

(8) قال الباجي في المنتقى 319/3 : «هي كداء بفتح الكاف، والتي بأسفل مكة كدئ بضم الكاف».

(9) بهامش الأصل : «طوى» متون على فعل، قيده أبو علي البغدادي في المقصور والممدود له».

(10) في (د) : «قال مالك».

(11) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 355/1 : «التفت : الأخذ من الشارب، وتنف الإبط، وقص الأظافر، والاستجداء».



### 3 - مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ لُبْسٍ<sup>(11)</sup> الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ.

909 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(12)</sup> : «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدًا<sup>(13)</sup> لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقُطْعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا<sup>(14)</sup> مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِثْلَ الرُّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ<sup>(15)</sup>».

910 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكَ<sup>(16)</sup> عَنْ مَا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلًا<sup>(17)</sup>». فَقَالَ : لَمْ أَسْمَعْ بِهَذَا<sup>(18)</sup>، وَلَا أَرَى أَنَّ يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ سَرَاوِيلًا : لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُبْسِ السَّرَاوِيلَاتِ، فِيمَا نَهَى عَنْهُ مِنَ لُبْسِ الثِّيَابِ، الَّتِي لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَهَا<sup>(19)</sup>، وَلَمْ يَسْتَنْ فِيهَا كَمَا اسْتَنْتَى فِي الْخُفَيْنِ<sup>(20)</sup>.

### 4 - لُبْسُ<sup>(11)</sup> الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ فِي الْإِحْرَامِ.

911 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ : نَهَى<sup>(12)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِرُغْفَرَانٍ، أَوْ وَرْسٍ، وَقَالَ : «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقُطْعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

(11) كتب فوقها في الأصل : «وع» و«صح»، وفي الهامش : «لباس» وعليها «ع». وبهامش (ب) : «لباس»، وعليها : «طع ع ز».

(2) لم ترد النصلية في هذا الموضع من (ش).

(3) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «أخذ» وعليها «ع». وبهامش (ب) : «أخذ»، وعليها : «طع ع سر».

(4) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «لبس» بالتاء والياء، وعليها «صح». وقرأ الأعظمي التاء دون الياء.

(5) بهامش الأصل : «الورس نبات باليمن صبغه بين الصفرة والحمرة»، وحرف الأعظمي «صبغه» إلى «صبغة».

(6) في (د) : «وسئل مالك».

(7) قال التلمساني في الاقتصاب 361/1 : وقع في بعض النسخ «سراويل» «صروف»، وفي روايتنا غير مصروف، وكلاهما جائز.

(8) في (ج) : «بهذا».

(9) في تفسير الموطأ للبوني 457/1 : «أن يلبس السراويل».

(10) قال البوني في تفسير الموطأ 457/1 : «وإنما قال ذلك : لأن ابن عمر لم يذكر في حديثه : «فمن لم يجد مثرا فليلبس سراويل»، كما

قال : «فمن لم يجد نعلين فليلبس خفين».

(11) قال التلمساني في الاقتصاب 359/1 : «اللبس يضم اللام مصدر لبست الثوب، واللبس بكسرها إلباس بعينه».

(12) في (ج) : «فها».

912 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ : أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَوْبًا مَصْبُوعًا، وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ<sup>(1)</sup> : مَا هَذَا<sup>(2)</sup> الثَّوْبُ الْمَصْبُوعُ يَا طَلْحَةُ ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّمَا هُوَ مَذْرُ. فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ أُمَّةٌ يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوْبَ، لَقَالَ : إِنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَدْ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمَصْبُوعَةَ فِي الْأَحْرَامِ، فَلَا تَلْبَسُوا أَيُّهَا الرَّهْطُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمَصْبُوعَةِ.

913 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ<sup>(3)</sup> أَبِي بَكْرٍ : أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَاتِ الْمُشْبِعَاتِ<sup>(4)</sup>، وَهِيَ مُحْرَمَةٌ، لَيْسَ فِيهَا زَعْفَرَانٌ.

914 - قَالَ يَحْيَى : سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ ثَوْبٍ مَسَّهُ طَيْبٌ، ثُمَّ ذَهَبَ رِيحُ الطَّيْبِ مِنْهُ، هَلْ يُحْرَمُ فِيهِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ صِبَاغٌ<sup>(5)</sup> زَعْفَرَانٌ<sup>(6)</sup>، أَوْ وَرْسٌ<sup>(7)</sup>.

## 5 - لَيْسَ الْمُحْرَمُ الْمِنْطَقَةُ<sup>(8)</sup>

915 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ لَيْسَ الْمِنْطَقَةَ لِلْمُحْرَمِ.

916 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ فِي الْمِنْطَقَةِ يَلْبَسُهَا الْمُحْرَمُ تَحْتَ ثِيَابِهِ : أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، إِذَا جَعَلَ فِي طَرَفَيْهَا جَمِيعًا سُيُورَةً<sup>(9)</sup>، يَعْقِدُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.

(1) بهامش الأصل : « ابن الخطاب » وعليها « ع » و « ه » . ولم يقرأ الأعظمي رمز « ع » .

(2) في (ج) : « ماذا » .

(3) كتب فوقها في الأصل « ابنة » وعليها « ع » . وبهامش (م) : « لم يتابع مالك على هذا الإسناد، وخالفه جماعة أصحاب هشام بن عروة، فرووه عن هشام، عن قاطمة بنت المنذر، عن ابن شهاب » .

(4) ضبطت في الأصل بالتخفيف والتشديد، وعليها « معاً » . وبهامش (ب) : « المُشْبِعَاتِ، والمُشْبِعَاتِ » .

(5) ضبطت صباغ بالضم والضم المتون، ولم يبين الأعظمي الوجهين .

(6) ضبطت « زعفران » بالضم والكسر المتون .

(7) ضبطت « ورس » بالضم والكسر المتون .

(8) في (ب) : « ليس المنطقة المحرم » . قال الباجي في المنتقى 198/2 : « قوله : كان يكره ليس المنطقة للمحرم، يحتمل أن يريد ليسها لغير حاجة إليها : لأن المنطقة بما تستعمل وتشد على الجسد ليترفه ليسها، فلا يجوز للمحرم ليسها على ذلك الوجه فإن ليسها لحاجته إليها كحمل نفقته ولم يترفه في ليسها بشد إزاره، وإنما شدها تحت إزاره فلا بأس بذلك ولا فدية عليه : لأن ذلك بما تدعو الضرورة إليه، ولا يدل لها من اللبوس المعتاد كالسراويل والتعلين اللذين لهما بدل من اللبوس المعتاد، وإن شد المنطقة لغير الوجه الذي ذكرناه، أو شدها لذلك فوق إزاره فعليه الفدية » .

(9) كتب فوقها في الأصل « صح » وفي الهامش : « سيورة » وعليها « ع » . وفي (د) : « في طرفيها سيورة » وبهامش : « سيورة » وعليها « لا بين سكرة » . قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 233/2 : « وفي ذكر المنطقة للمحرم إذا جعل في طرفيها سيورة، ويروى سيورة، وهذه =



قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا <sup>(1)</sup> أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى قِي ذَلِكَ.

## 6 - تَحْمِيرُ الْمُحْرَمِ وَجْهَهُ

917 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي الْفَرَاغِصَةُ بْنُ عُمَيْرِ الْحَنْظَلِيِّ : أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعُرْجِ يُعْطِي وَجْهَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ.

918 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : مَا فَوْقَ الذَّقْنِ مِنَ الرَّأْسِ، فَلَا يُحْمَرُهُ الْمُحْرَمُ.

919 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَتَهُ وَقَيْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحْرَمًا، وَحَمَرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَقَالَ : لَوْلَا أَنَا حَرَّمَ لَطَيَّبْنَاهُ.

920 - قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ، فَقَدْ انْقَطَعَ <sup>(2)</sup> الْعَمَلُ.

921 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : لَا تَنْتَقِبُ <sup>(3)</sup> الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُقَارِيزَ.

922 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنَّبِ، أَنَّهَا قَالَتْ : كُنَّا نُحْمَرُ وُجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ، وَنَحْنُ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصُّدَيْقِ <sup>(4)</sup>.

## 7 - مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ فِي الْحَجِّ <sup>(5)</sup>

923 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

= رواية أحمد بن سعيد، وكذا عند جماعة من شيوخنا، وكذا لابن وضاح، وابن القاسم، وغيرهم سيورا. قالوا : وهي رواية يحيى، وعند ابن بكير : سيرين. وفي الاقتضاب 362/1 : بعد أن ذكر سيورا : «وفي روايتنا سيورة وهما واحد».

(1) في (د) : «وذلك».

(2) بهامش الأصل : «انقضى» وعليها «هـ». وهي رواية ياقبي النسخ المعتمدة، وبهامش (ب) : «انقطع» و«وقتها طلع» و«سر» فوطرف. وبهامش (ج) : «انقطع» و«وقتها» و«بهامش» (د) : «انقطع» لأحمد، وهو رواية مطرف.

(3) بهامش الأصل : «تنتقب»، وعليها «صح». وفي (ج) : «لا تنتقب». وبهامشها : «لا تنتقب»، و«وقتها» و«هـ».

(4) بهامش (م) : «فلا تذكره علينا...»، وفيه أيضا : «قال مالك : ليس عليه العمل إلا أن يسدل من فوق...».

(5) بهامش الأصل : «ترك الطيب في الحج»، وعليها «ذره». وبهامش (ب) : «ترك الطيب»، وعليها «خو».

924 - مَالِك، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ غَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَحْتَنِي، وَعَلَى الْأَعْرَابِيِّ قَمِيصٌ وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اتْرَعْ قَمِيصَكَ، وَاغْسِلْ هَذِهِ الصُّفْرَةَ عَنْكَ، وَافْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ مَا تَفْعَلُ فِي حَجِّكَ».

925 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ، فَقَالَ : مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيْبِ ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ<sup>(1)</sup> : بِنُ أَبِي سُفْيَانَ : مِثِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَ : مِثْلَكَ لِعَمْرِ اللَّهِ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ طَيَّبَتْنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ عُمَرُ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَرْجِعَنَّ<sup>(2)</sup> فَلْتَغْسِلَنَّهُ<sup>(3)</sup>.

926 - مَالِك، عَنْ الصَّلْتِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ، وَآلَى جَنْبِهِ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ<sup>(4)</sup>، فَقَالَ عُمَرُ : مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيْبِ<sup>(5)</sup> ؟ فَقَالَ كَثِيرُ : مِثِّي<sup>(6)</sup>، لَبِذْتُ رَأْسِي وَأَرَدْتُ أَنْ أَحْلِقَ<sup>(7)</sup>. فَقَالَ عُمَرُ : فَادْهَبْ إِلَى شَرَبَةِ<sup>(8)</sup>، فَادْلُكْ رَأْسَكَ حَتَّى تَنْقِيَهُ<sup>(9)</sup>. فَفَعَلَ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ<sup>(10)</sup>.

قَالَ مَالِكُ : الشَّرَبَةُ حَفِيرٌ يَكُونُ<sup>(11)</sup> عِنْدَ أَصْلِ النَّخْلَةِ.

(1) في الأصل (د) : «معاوية» منصوب الآخر.

(2) في (د) : «فلتغسلنه».

(3) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : يعني أم حبيبة، لتغسله كما فعلته». وحرف الأعظمي «لتغسله» إلى «لتغسلنه».

(4) قال ابن الخلاء في التعريف 192/2 رقم 159 : «كثير بن الصلت كندي حجازي أخو زيد بن الصلت، أدرك عثمان، وهو عم الصلت بن زيد... وكثير يكنى أبا عبد الله ولد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي هو وأخوه زيد بالمدينة وبها مساكنهم...».

(5) بهامش الأصل : «هذا الريح»، وعليها «خ» و«صح».

(6) في طبعة عبد الباقي، ويشار عواد زيادة «يا أمير المؤمنين».

(7) في رواية البوني : «أردت أن أحلق». انظر تفسير الموطأ للبوني 462/1. وعند عبد الباقي : «أن لا أحلق».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 361/1 : «الشربة : حفير يكون أسفل النخل، يملأ ماء فيكون ريها، وجمعه شربات، وشرب».

(9) ليس في رواية البوني «حتى تنقيه». انظر تفسير الموطأ 462/1. وعند بشار «تنقيه» بضم الناء، وفتح النون، وتشديد القاف المكسورة.

(10) قال البوني في تفسير الموطأ 463/1 : «وإنما أمر عمر معاوية وكثيرا بغسل الطيب، لقول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي : اغسل الصفرة عنك، وكان حاضرا حين سأل الأعرابي النبي صلى الله عليه وسلم، ففهم المراد. ولم يذكر أن عمر أمر معاوية وكثيرا بعد غسلهما الطيب بغذية ولا غيرها، فيحتمل أن يكون لم يأمرهما بشيء، لأنهما فلنا أن ذلك جائز لهما».

(11) في طبعتي عبد الباقي ويشار : «تكون».



927 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَزَيْدَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ الْوَلِيدَ ابْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ، سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَخَارِجَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ<sup>(1)</sup>، بَعْدَ أَنْ رَمَى الْجُمُرَةَ وَحَلَّقَ رَأْسَهُ، وَقَبِلَ أَنْ يُفِيضَ عَنِ الطَّيْبِ فَتَهَاةَ سَالِمٍ<sup>(2)</sup>، وَأَرْخَصَ لَهُ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

928 - قَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ بِأَنْ<sup>(3)</sup> يَذْهَبَ الرَّجُلُ يَدُهُنِ لَيْسَ فِيهِ طَيْبٌ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَقَبْلَ أَنْ يُفِيضَ مِنْ مَيْئَةٍ، بَعْدَ رَمَى الْجُمُرَةِ.

929 - قَالَ يَحْيَى<sup>(4)</sup> : سُبُلَ مَالِكٍ عَنْ طَعَامٍ فِيهِ زَعْفَرَانٌ، هَلْ يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا مَا مَسَّتْهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَأْكُلَهُ الْمُحْرِمُ، وَأَمَّا مَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ.

## 8 - مَوَاقِيتُ الْإِهْلَالِ

930 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيُهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيُهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ<sup>(5)</sup> : وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ».

931 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَمَّا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ فَسَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُخْبِرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ<sup>(6)</sup> قَالَ : «وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ».

(1) قال ابن الخلاء في التعريف 125/2 رقم 102 : «خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، أمه أم سعد، وهي جميلة بنت سعد بن الربيع، بن عمرو، مدني أدرك زمن عثمان بن عفان، وهو أخو إسماعيل بن زيد بن ثابت. توفي خارجة سنة مئة، يكنى أبا زيد... وكان فقيها، وكان يكتب للناس الوثائق بالمدينة، وينتهي الناس إلى قوله، وهو أحد السبعة الفقهاء».

(2) بهامش (ب) : «بين عبد الله، وعليها زرع طع خمر».

(3) في (ب) و(ج) و(د) : «أذنه وهو ما عند عبد الباقي ويشار».

(4) «قال يحيى» كتبت في الأصل فوق السطر بخط دقيق، وهي في (ب) و(ج) و(د).

(5) أضيفت «بن عمرو» بخط دقيق تحت «عبد الله»، وفي الهامش و(ب) : «فوق عبد الله «صبح»، وفوق ابن عمرو «سره». وفي (ج) : «عبد الله

بن عمرو». وفي (د) : «عبد الله فقط».

(6) في (ج) : «زيادة «صلى الله عليه وسلم»».

932 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهْلَ مِنَ الْفُرْعِ<sup>(1)</sup>.

933 - مَالِك، عَنْ الثَّقَفِ عِنْدَهُ<sup>(2)</sup>، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهْلٌ مِنْ إِبِلِيَاءَ.

934 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلٌ مِنَ الْجِعْرَانَةِ<sup>(3)</sup> بِعُمْرَةَ.

## 9 - الْعَمَلُ فِي الْإِهْلَالِ<sup>(4)</sup>

935 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ<sup>(5)</sup> الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ». قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا : لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ، وَالرَّغْبَاءُ<sup>(6)</sup> إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

936 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَهْلًا.

937 - مَالِك، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ : يَبْدَأُوكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا، مَا أَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ. يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

(1) في (ج) و(د) : «الْفُرْع».

(2) قال ابن الخلاء في التعريف 724/3 رقم 753 : «قال لنا أبو القاسم الجوهري : يقال : إنه إذا قال مالك عن الثقة عنده، ولم يأت بعده بكبير بن عبد الله بن الأشج فإنه يريد بذلك، يزيد بن عبد الله بن الهادي والله أعلم».

(3) ضبطت في الأصل و(ب) بتشكين العين والتخفيف، وبكسر العين وتشديد الراء. ولم يقرأ الأعظمي التخفيف في الأصل. وبهامش (ب) : «الجعرة» بكسر الجيم والعين. وهو ما في (د). قال البيهقي في تفسير الموطأ 476/1 : «وقيل لعمرة الجعرة عمرة الجعرة» لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر فيها من موضع تسمى الجعرة في منصرفه من غزاة الطائف، وهو أيضا منصرفه من حنين، وحنين واد في جهة من جهات الطائف».

(4) بهامش الأصل : «التلبية»، وعليها «صح». وقال الأعظمي : هي غير مقروءة. وفي (م) : «ضرب على التلبية».

(5) في الأصل «إن» و«أن» بالفتح والكسر معاً. وبهامش : «ع» : «اختلفت الرواية في فتح أن وكسرها في قوله : أن الحمد، وأهل العربية يختارون في ذلك الكسر. وكان ثعلب يقول : إن بالكسر في قوله : إن الحمد والنعمة لك أحب إلي، لأن الذي يكسرها يذهب إلى أن الحمد والنعمة لك على كل حال. والذي يفتح يذهب إلى المعنى : لبيك لأن الحمد لك أي لبيك لهذا السبب». وقال الوقشي في التعليق على الموطأ : 363/1 : «يجوز فتح إن وكسرها، وبالحسين جاءت الرواية».

(6) كتب فوقها في الأصل «الرغى» بالفتح والضم، وعليها «معاً». ولم يقرأ الأعظمي الوجهين. وبهامش (م) : «الرغى، والرغى، فُعلى وفُعلى».



938 - مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبيد بن جريح<sup>(1)</sup>، أنه قال لعبد الله بن عمر : يا أبا عبد الرحمن، رأيتك تصنع أربعا، لم أر أحدا من أصحابك يصنعها<sup>(2)</sup>. قال : وما هن يا ابن جريح ؟ قال : رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين، ورأيتك تلبس النعال السبئية<sup>(3)</sup>، ورأيتك تصنع بالصفرة<sup>(4)</sup>، ورأيتك إذا كنت بمكة، أهل الناس إذا رأوا الهلال، ولم تهل أنت حتى كان يوم التروية، فقال عبد الله بن عمر : أما الأركان، فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس إلا اليمانيين، وأما النعال السبئية، فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها، فأنا أحب أن ألبسها، وأما الصفرة، فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها، فأنا أحب أن أصنع بها، وأما الإهلال، فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تتبع به راحلته.

939 - مالك، عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان يضي في مسجد ذي الحليفة، ثم يخرج فيركب، فإذا استوت به راحلته أحرم.

940 - مالك، أنه بلغه : أن عبد الملك بن مروان أهل من عند<sup>(5)</sup> مسجد ذي الحليفة، حين استوت به راحلته، وأن أبا بن عثمان أشار<sup>(6)</sup> عليه بذلك.

(1) قال ابن الخداء في التعريف 434/2 رقم 403 : «قال البخاري : عبد بن جريح مولى بني نيم، وقال ابن إسحاق : مولى بني عيم». حديثه في أهل المدينة.

(2) يهاشمي الأصل : «يصنعهن»، وعليها «صنع» و«معا».

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 364/1 : «النعال السبئية المتخذة من السبت وهو جلود البقر المدبوغة بالقرط...».

(4) قال ابن الخداء في التعريف 434/2 : «قوله في هذا الحديث : ورأيتك تصنع بالصفرة، يريد صبغ الثياب : لأنه قد روى عن ابن عمر في غير هذا الحديث أنه كان يصنع ثيابه بالزعفران فمثل عن ذلك فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها، وليس الحديث في أصباغ الشعر، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصنع، ولا أدرك ذلك، وهكذا فسر من لقيناه من أهل العلم، وقد نقله إلينا بعض شيوخنا عن يحيى بن عمر وغيره».

(5) يهاشمي (د) : «عنده سقط لابن أبي نبيد».

(6) كتب الناسخ وأشار مرفعين.

10 - رَفْعُ الصَّوْتِ <sup>(1)</sup> بِالْإِهْلَالِ

941 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ <sup>(2)</sup> بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ <sup>(3)</sup> بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ <sup>(4)</sup>، عَنْ <sup>(5)</sup> خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيِّ <sup>(6)</sup>، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أُمِرَ أَصْحَابِي، أَوْ مَنْ مَعِيَ، أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ، أَوْ بِالْإِهْلَالِ <sup>(7)</sup>». يُرِيدُ أَحَدَهُمَا.

942 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، لِتُسْمَعَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا <sup>(8)</sup>.

943 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(9)</sup> : لَا يَرْفَعُ الْمُحْرِمُ صَوْتَهُ بِالْإِهْلَالِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ <sup>(10)</sup>، يُسْمَعُ <sup>(11)</sup> نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ، إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ <sup>(12)</sup>، وَ <sup>(13)</sup> مَسْجِدِ مَنَى <sup>(14)</sup>، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِيهِمَا.

944 - قَالَ مَالِكٌ : سَمِعْتُ <sup>(15)</sup> بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ التَّلْبِيَةَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَعَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ.

(1) بهامش الأصل : «الأصوات، وعليها «ع» و«ه».

(2) في (د) : «أبي بكر بن عمرو بن حزم».

(3) بهامش الأصل : «ابن عبد الرحمن»، وعليها «ع». وفي (ب) : «عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن»، وعلى «ع» و«طع» وعلى «الرحمن» «س».

وكتب بهامش الأصل : «ابن عبد الرحمن»، وبهامش (د) : «ابن عبد الرحمن»، وعليها «ب».

(4) في (ب) : «عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث».

(5) كتب فوقها في الأصل «ع»، وفي الهامش : «وعن خلاد»، في كتاب أبي عيسى «عن» بغير واو.

(6) قال ابن الخضاء في التعريف 124/2 رقم 101 : «خلاد بن السائب بن سويد الأنصاري، من بلحارث بن الخزرج، روى عن أبيه السائب... ولم يذكر البخاري إن كانت له صحة أم لا... وأدخله مسلم في الطبقات في جملة الصحابة، وأما أبوه السائب، فلا شك أن له صحة».

(7) (ب) : «وبالإِهْلَال».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «لا ين نافع : ومن يليها».

(9) في (ج) و(ب) و(د) : «قال مالك».

(10) بهامش الأصل : «الجماعة»، وعليها «صح». ولم يقرأه الأعظمي.

(11) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وعليها «ع». وفي الهامش : «يسمع»، وعليها «ع». وفي (ب) : «يسمع»، وبهامش : «يسمع» وعليها : «ب» و«خو» و«عت» و«طع».

(12) بهامش الأصل : «مسجد الحرام»، وعليها «ص».

(13) فوق الواو «صح»، وفي الهامش : «وفي» وعليها «صح» و«ه».

(14) في (ش) : «في مسجد منى وفي المسجد الحرام».

(15) في (د) : «وسمعت».



## 11 - إِفْرَادُ الْحَجِّ

945 - مَالِك، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(1)</sup>، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ، وَأَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يُحَلُّوا<sup>(3)</sup> حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ.

946 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ الْحَجَّ<sup>(4)</sup>.

947 - مَالِك، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(5)</sup> - قَالَ : وَكَانَ يَتِيمًا فِي حَجَرِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

948 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ<sup>(6)</sup>، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَهْلَ بَعْدَ بَعْثِ عُمْرَةٍ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ.

قَالَ مَالِكُ : وَذَلِكَ الَّذِي أَفْرَدْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِبَلَدِنَا.

(1) بهامش (ب) : «بن نوفل»، قال ابن الخذاء في التعريف 215/2 رقم 180 : «هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل قد بينه عبد الرحمن بن القاسم عن مالك في روايته... قال محمد - ابن الخذاء - : بعض أهل الحديث يقول فيه : محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، وبعضهم يقول : محمد بن عبد الرحمن بن الأسود بن نوفل».

(2) في (ب) : «لعمرة».

(3) في (ب) : «يحلوا بفتح الهمزة».

(4) في (د) : «بالحج».

(5) (ب) : زيادة «بن نوفل».

(6) كتب فوقها في الأصل و(ب) «صح»، وبهامشها «مفرد»، وعليها في الأصل «ح» و«صح». وكتبت فوق (ب) على «مفرد» - بفتح الراء «صح» وبالهامش : «مفرد» - بكسر الراء - وعليها «طع». وفي (م) «بالحج مفرد»، وعلي كل لفظ منهما «ص» وبالهامش : «بحج مفرد».

## 12 - الْقِرَانُ فِي الْحَجِّ

949 - مَالِك، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ، دَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِالسَّقِيَا<sup>(1)</sup>، وَهُوَ يَنْجَعُ<sup>(2)</sup> بِكَرَاتٍ لَهُ، دَقِيقًا وَخَبْطًا<sup>(3)</sup>، فَقَالَ : هَذَا<sup>(4)</sup> عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ يَنْتَهِي عَنْ أَنْ يُقَرْنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. فَخَرَجَ عَلَيَّ وَعَلَى يَدَيْهِ أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبْطِ<sup>(5)</sup> - فَمَا أَنْسَى<sup>(6)</sup> أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبْطِ<sup>(7)</sup> عَلَى ذِرَاعَيْهِ - حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فَقَالَ : أَنْتَ تَنْتَهِي عَنْ أَنْ يُقَرْنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ : ذَلِكَ رَأَيْي. فَخَرَجَ عَلَيَّ مُغَضِّبًا، وَهُوَ يَقُولُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ<sup>(8)</sup> مَعًا.

950 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا، أَنَّ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ<sup>(9)</sup> شَيْئًا، وَلَمْ يَحْلُلْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَنْحَرَ هَذِيًّا إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَيَحْلُلُ بِمَنْىَ يَوْمَ النَّحْرِ.

951 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(10)</sup>، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ، خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ، فَمِنْ أَصْحَابِهِ مِنْ أَهْلِ بَحَجٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةٍ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَحَجٍّ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحْلُلْ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلُ بَعْمُرَةٍ فَحَلَّ.

952 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ : مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةٍ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ مَعَهَا، فَذَلِكَ لَهُ، مَا لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ صَنَعَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حِينَ قَالَ : إِنْ صُدِدْتُ

(1) ضبطت في الأصل بالفتح، والصواب بالضم. قال باقوت في معجم البلدان 228/3 : سَقِيَا : بضم أوله، وسكون ثانيه، يقال : سقيت فلانا وأسقيته أي قلت له سقيا، بالفتح، وسقاء الله الغيث وأسقاء. والاسم السقيا، بالضم، ومثل كثير لم سميت السقيا سقيا ؟ فقال : لأنهم سقوا بها عذبا.

(2) بهامش الأصل : «ينجع»، وعليها «صح». وضبطت في (ب) و(د) بفتح الحيم وكسرها معا. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 365/1 : يقال : نجع البعير ينجعه، وأنجعه وينجعه : إذا ألقاه النجوع، وهو دقيق يعجن بوزق الشجر المدقوق، وتطعمه الإبل لقما.

(3) ضبطت في (د) بفتح الباء وسكونها معا.

(4) في (ج) : «هَذَا».

(5) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 366/1 : «الخبط بفتح الباء : ما يسقط من ورق الشجر إذا خبطه».

(6) في الأصل : «أنسى». وفي (ج) : «أنسى».

(7) في (د) : «أثر الخبط والدقيق».

(8) كتب فوق «حجة» في الأصل «عه». وبالهامش : «بعمرة وحجة وعليها «ح»». وكتب فوق «بعمرة» صح ليحيى، وبالهامش : الصواب «بعمرة وحجة»، وإذا وجدت «بحجة وعمرة» فهو خطأ. قاله ابن وضاح. وكتب فوق «بحجة وعمرة» في (ب) : «صح». وبهامش (د) : «من تحت، الصواب بعمرة وحجة، وأنه إذا وجدت بحجة وعمرة فهو خطأ، قاله ابن وضاح رحمه الله». وبهامش (م) : «بعمرة وحجة»، وعليها (ح).

(9) ضبطت في (ب) بفتح العين وتسكينها، وعليها «معا».

(10) في (ب) زيادة «بن نوفل»، وعليها «طع»، وبهامش (د) : «ابن نوفل»، وعليها «ت».



عَنِ النَّبِيِّ، صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ.

953 - قَالَ : وَقَدْ<sup>(1)</sup> أَهْلُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ<sup>(2)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً».

### 13 - قَطْعُ التَّلْبِيَةِ<sup>(3)</sup>

954 - مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ<sup>(4)</sup>، أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مِثْنَى إِلَى عَرَفَةَ، كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : كَانَ يَهْلِلُ الْمُهْلُ مِنْهَا فَلَا يُتَكْرَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمَكْبَرُ فَلَا يُتَكْرَرُ عَلَيْهِ<sup>(5)</sup>.

955 - مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يُلَبِّي فِي الْحَجِّ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(6)</sup> : وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ عِنْدَنَا<sup>(7)</sup>.

956 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَاحَتْ<sup>(8)</sup> إِلَى الْمَوْقِفِ.

(1) في (ب) : «قال : وقد...»، وعليها «صح»، وبالهامش : «مالك»، وعليها «خو».

(2) عند عبد الباقي : «ثم قال لهم».

(3) بهامش (ب) : «في» قبل «قطع التلبية»، وعلى «في» «ذو»، وبهامش (د) : «ما جاء في قطع»، وعليها «ت».

(4) قال ابن الخذاء في التعريف 213/2 رقم 179 : «محمد بن أبي بكر بن عوف بن رباح الثقفي، له رواية عن أنس».

(5) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 269/2 : «وقوله : قمنا المكبر، ومنا المهل، كذا في الموطأ، وفي مسلم في حديث يحيى بن يحيى بلام واحدة، أي منا الرفع صوته بذكر الله. أهل الرجل، إذا رفع صوته بذكر الله. وجاء في كتاب مسلم في حديث محمد بن حاتم وسريج بن النعمان : ومنا المهل بلامين، وهو عندي أولى هنا، لقوله قمنا المكبر، ومعناه هنا : أي القائل : لا إله إلا الله، لأن المكبر أيضا رفع صوته بذكر الله، فلا وجه لذكر رفع الصوت في غيره بالذكر دولة».

(6) في (د) : «قال مالك».

(7) كتب عليها في الأصل «صح»، وبالهامش : «يبلى»، وفي (ب) «يبلى»، وعليها «و» «وع» «واعت» «وطع». وفي (ج) و(د) «يبلى» كما في (ب)، وهو ما عند عبد الباقي وشار عواد، وفي (م) : «اعتدنا»، وعليها «ص» «ح»، وبالهامش : «يبلى» لعبيد الله».

(8) عند عبد الباقي وشار عواد : «رجعت». وبهامش (د) : «رجعت» لأحمد».

957 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَبْنِ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ يَلْبِي، حَتَّى يَغْدُو مِنْ مِثْنَى إِلَى عَرَفَةَ، فَإِذَا غَدَا تَرَكَ التَّلْبِيَةَ، وَكَانَ يَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ<sup>(1)</sup>.

958 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَا يَلْبِي وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ.

959 - مَالِك، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَنْزِلُ مِنْ عَرَفَةَ بِنَمِرَةٍ، ثُمَّ تَحُولُ إِلَى الْأَرَاكِ. قَالَتْ : وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَهْلُ مَا كَانَتْ فِي مَنَازِلِهَا وَمَنْ كَانَ مَعَهَا، فَإِذَا رَكِبَتْ فَتَوَجَّهَتْ إِلَى الْمَوْقِفِ، تَرَكَّتِ الْإِهْلَالَ. قَالَتْ : وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَعْتَمِرُ بَعْدَ الْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ تَرَكَّتْ ذَلِكَ، فَكَانَتْ تَخْرُجُ قَبْلَ هِلَالِ الْمُحَرَّمِ، حَتَّى تَأْتِيَ الْجُحْفَةَ فَتَقِيمُ بِهَا<sup>(2)</sup>، حَتَّى تَرَى الْهِلَالَ، فَإِذَا رَأَتْ الْهِلَالَ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ.

960 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَدَا يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ مِثْنَى، فَسَمِعَ التَّكْبِيرَ عَالِيًا، فَبَعَثَ الْحَرَسَ يَصِيحُونَ فِي النَّاسِ : أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهَا التَّلْبِيَةُ.

#### 14 - إِهْلَالَ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ بِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ

961 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ<sup>(3)</sup> قَالَ : يَا أَهْلَ مَكَّةَ، مَا شَأْنُ النَّاسِ يَأْتُونَ شُعْثًا، وَأَنْتُمْ مُدْهِنُونَ، أَهْلُوا إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ<sup>(4)</sup>.

962 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ<sup>(5)</sup>، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَقَامَ بِمَكَّةَ تِسْعَ سِنِينَ، يُهْلُ بِالْحَجِّ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ مَعَهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

(1) بهامش الأصل : «ذكر عنه عبد الوهاب رواية أخرى، أنه لا يقطع التلبية حتى يرمي جمرَةَ الْعَقْبَةِ، وَهَذَا يَقُولُ : ح ش. وَهِيَ رَوَايَةُ أَشْهَبَ، وَرَوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِذَا رَاحَ إِلَى الْمَصَلَّى. وَرَوَايَةُ ابْنِ الْمَوَازِ : إِذَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ، وَالَّذِي فِي الْمَوْطَأِ قَوْلُ رَابِعٍ، وَيَذْكُرُ عَبْدُ الْوَهَّابِ قَوْلًا خَامِسًا، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَلَابِ سَادِسًا، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِحْرَامَهُ بِعَرَفَةَ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ، وَحَرَفَتِ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ الْأَعْظَمِيِّ إِلَى التَّلْبِيَةِ، وَجَمْرَةَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ إِلَى جَمْرَةِ، وَجَمْرَةَ.

(2) ضَبَطْتُ فِي (ب) بِضَمِّ آخِرِهِ وَفَتْحَتِهَا، وَعَلَيْهَا «مَعَا».

(3) فِي (ب) : «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(4) بهامش (م) : «وَح» : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : «وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَهْلُوا إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ».

(5) بهامش (م) : «رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ...».



963 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : وَإِنَّمَا يُهَلُّ أَهْلُ مَكَّةَ <sup>(2)</sup> بِالْحَجِّ إِذَا كَانُوا بِهَا، وَمَنْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ، لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ.

964 - قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ أَهْلٌ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ <sup>(3)</sup>، فَلْيُؤَخِّرِ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِئَى <sup>(4)</sup>، وَكَذَلِكَ صَنَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.

965 - وَسُئِلَ مَالِكٌ <sup>(5)</sup> عَمَّنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ <sup>(6)</sup> مِنْ مَكَّةَ، لِهَيْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، كَيْفَ يَصْنَعُ فِي الطَّوَافِ <sup>(7)</sup>؟ قَالَ <sup>(8)</sup> مَالِكٌ <sup>(9)</sup> : أَمَّا الطَّوَافُ الْوَاجِبُ فَلْيُؤَخِّرْهُ، وَهُوَ الَّذِي يَصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَطْفِ مَا بَدَأَ لَهُ، وَلْيُصِلْ رَكْعَتَيْنِ كُلَّمَا طَافَ سَبْعًا <sup>(10)</sup>، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، فَأَخَّرُوا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى رَجَعُوا مِنْ مِئَى <sup>(11)</sup>، وَفَعَلَ <sup>(12)</sup> ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَكَانَ يُهَلُّ لِهَيْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، وَيُؤَخِّرُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِئَى <sup>(13)</sup>.

966 - وَسُئِلَ مَالِكٌ <sup>(14)</sup> عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، هَلْ يُهَلُّ مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ؟ قَالَ <sup>(15)</sup> بَلْ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ فَيَحْرِمُ مِنْهُ.

(1) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(2) عند عبد الباقي وشارعوا : «أهل مكة وغيرهم».

(3) في (ج) : «ومن أهل بالحج فليؤخر».

(4) بهامش (م) : «حتى يرمي الجمرة و يرجع من مئى هذا للقعني».

(5) في (ب) : «قال يحيى : وسئل» وفي (ج) : «قال يحيى : سئل» وعند يشارعوا : «قال : وسئل مالك».

(6) كتب علي «أو غيرهم» في (ب)، «صح» وبالهامش : «من» وعليها «نو».

(7) كتب فوقها في (ب) «صح» وبالهامش من فوق : «بالطواف» وعليها «طع» و«ب» وفوقها «معاً» وفي (د) «في الطواف».

(8) في (ج) : «فقال».

(9) في (د) : «قال».

(10) بهامش الأصل : «سبعاء» ولحقها «سبعاء» وفوقها «خ» وفي (ب) «سبعاء» و«سبعاء» وعليها «معاً» وضبطت في (ج) بفتح السين وضمها معاً. وفي (د) : «سبعاء» وبالهامش : «سبعاء» لأحمد بن مطرف.

(11) في (ج) و(ب) : «مئى».

(12) في (ب) : «وقد» وعليها «عت» و«وفعل» وعليها «صح».

(13) في (ج) و(ب) : «مئى».

(14) في (ج) : «قال يحيى : سئل مالك» وفي (ب) : «قال يحيى : وسئل مالك».

(15) في (ج) : «فقال».

15 - مَا لَا<sup>(1)</sup> يُوجِبُ الْإِحْرَامَ مِنْ تَقْلِيدِ الْهَدْيِ

967 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(2)</sup> بْنِ حَزْمٍ<sup>(3)</sup>، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ زَيْادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ أَهْدَى هَدْيًا، حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِدْيٍ : فَأَكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ، أَوْ مَرِّي صَاحِبَ الْهَدْيِ. قَالَتْ عَمْرَةُ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَتَلْتُ فَلَا تَذِ هَدْيَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ<sup>(4)</sup> بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ<sup>(5)</sup> شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُحْرَ الْهَدْيُ<sup>(6)</sup>.

968 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الَّذِي يَبْعَثُ بِهِدْيِهِ وَيُقِيمُ، هَلْ يَحْرُمُ<sup>(8)</sup> عَلَيْهِ شَيْءٌ ؟ فَأَخْبَرْتَنِي أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ<sup>(9)</sup> : لَا يَحْرُمُ إِلَّا مَنْ أَهْلُ وَلِيِّ.

969 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ الثَّمِيمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ، أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا<sup>(10)</sup> مُتَجَرِّدًا<sup>(11)</sup> بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ، فَقَالُوا : أَمَرَ بِهِدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ. قَالَ رَبِيعَةُ : فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ<sup>(12)</sup>، فَقَالَ : بَدْعَةٌ وَرَبُّ الْكُفَّةِ.

(1) كتب فوق «لا» في (ش) «مع» و«ذر».

(2) بهامش الأصل : «بن محمد بن عمرو»، وعليها «ذر».

(3) في (ب) و(د) : «عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم»، وعليها في (ب) : «سر» و«ولأبي عمرو». وبهامش (د) : «ابن عمرو لابن عبد البر واحدة»، وعليها «ير» وفي (ج) : «عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم».

(4) في (ج) : «صلى الله عليه وسلم».

(5) زاد الأعظمي التصلية في هذا الموضع، خلافا للأصل. وثبت في (ج).

(6) ضبطت في الأصل بفتح النون وضمها معا.

(7) ضبطت في الأصل، بضم آخره وفتح.

(8) بهامش الأصل : «كذا في كتاب أبي عيسى يحرم»، وعليها «صح»، وفيه أيضا : «يحرم»، وعليها «صح» و«ذر». ثم يهتد الأعظمي إلى موضع التعليق في الأصل. وفي هامش (ب) : «لا يحرم»، وكذا في كتاب أبي عيسى.

(9) كتبت «تقول» في الأصل بخط دقيق.

(10) بهامش (د) : «المتجرد هنا هو عبد الله بن عباس رحمه الله وغفر له».

(11) كتب فوقها في الأصل «ع» : المتجرد هو ابن عباس، وبهامش (م) : «رواه الشافعي وعلي بن المديني عن عبد الوهاب الثقفي قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : أخبرنا محمد بن إبراهيم، أن ربعة بن عبد الله بن الهدير... أنه رأى عبد الله بن عباس وهو أمر على البصرة في زمان علي متجردا يسأل الناس عنه فقالوا : إنه أمر يهديه أن يقلد، فلذلك تجرد». قال : فلقيت عبد الله بن الزبير فذكرت ذلك له، فقال : بدعة ورب الكعبة».

(12) في (د) : «فذكرت له ذلك» وهو ما عند عبد الباقي.



970 - قال يحيى : وسئل <sup>(11)</sup> مالك عمن خرج بهدي لنفسه، فأشعره وقلده بذي الخليفة، ولم يحرم هو حتى جاء الجحفة فقال <sup>(12)</sup> : لا أحب ذلك، ولم يصب من فعله، ولا ينبغي له أن يقلد الهدي ولا يشعره، إلا عند الإقلال، إلا رجل لا يريد الحج، فيبعث به ويقيم في أهله.

971 - قال يحيى : وسئل <sup>(13)</sup> مالك : هل يخرج بالهدي غير محرم ؟ فقال : نعم، لا بأس بذلك. وسئل <sup>(14)</sup> مالك عن ما اختلف فيه الناس من الإحرام لتقليد الهدي ممن لا يريد الحج ولا العمرة، فقال : الأمر عندنا الذي نأخذ به في ذلك، قول عائشة أم المؤمنين : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه، ثم أقام فلم يحرم عليه شيء مما أحل الله له، حتى نحر الهدي <sup>(15)</sup>.

## 16 - مَا تَفْعَلُ الْحَائِضُ فِي الْحَجِّ

972 - مالك، عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان يقول : المرأة الحائض التي تهل بالحج أو العمرة <sup>(16)</sup>، إنها تهل بحجتها أو عمرتها إذا أرادت، ولكن <sup>(17)</sup> لا تطوف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، وهي تشهد المناسك كلها مع الناس، غير أنها لا تطوف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، ولا تقرب المسجدة حتى تطهر.

## 17 - الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ <sup>(8)</sup>

973 - مالك، أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثاً : عام الحديبية <sup>(9)</sup>، وعام القضية، وعام الجعرانة <sup>(10)</sup>.

(11) في (ج) - «سئل». وفي (د) «وسئل».

(12) في (ج) و(ب) و(د) : «قال».

(13) في (ج) : «سئل» وفي (د) : «وسئل».

(14) في (ج) : «قال» وسئل».

(15) عند عبد الناقى : «حتى نحر هديه».

(16) وقع في (ب) تقديم وتأخير.

(17) في الأصل و(د) : «لاكن».

(8) بهامش (د) : «ما جاء في العمرة»، وعليها هـ.

(9) كتب فوقها في الأصل «خف»، وعليها معاً يعني بالتخفيف والتشديد. وضبطت في (ب) بالوجهين أيضاً. قال البيهقي في تفسير الموطأ

476/7 : «وسميت عمرة الحديبية - ولم يكن فيها طواف ولا سعي - لأن الله تعالى قبلها منهم، وكتب لهم أجرها».

(10) ضبطت في الأصل بتشكين العين والتخفيف، وبكسر العين وتشديد الراء، وفي (د) : بكسر العين وتشديد الراء فقط.

974 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَغْتَمِرْ إِلَّا ثَلَاثًا (1) : إِحْدَاهُنَّ فِي سُؤَالٍ، وَالثَّانِي فِي ذِي الْقَعْدَةِ (2).

975 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرَمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ : أَعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ أَحُجَّ ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ (3) نَعَمْ، قَدْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ.

976 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَغْتَمِرَ فِي سُؤَالٍ، فَأَذِنَ لَهُ فَأَعْتَمَرَ، ثُمَّ قَفَلَ إِلَى أَهْلِهِ وَلَمْ يَحُجَّ (4).

## 18 - قَطْعُ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ

977 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ : عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ.

978 - قَالَ يَحْيَى (5) : قَالَ مَالِكٌ (6) فِي مَنْ اعْتَمَرَ مِنَ الشَّعْبِ : إِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَرَى الْبَيْتَ (7).

979 - قَالَ يَحْيَى (8) : وَسُئِلَ مَالِكٌ (9) عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَمِرُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ، مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ ؟ فَقَالَ : أَمَّا الْمُهْلُ مِنَ الْمَوَاقِيتِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ. قَالَ : وَتَلَفَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ (10).

(1) نرسم في (د) من دون ألف.

(2) ضبطت في الأصل بفتح القاف وكسرها معا.

(3) في (د) : «بن المسيب».

(4) بهامش الأصل : «يحج»، وعليها «صح» وفوقها «هـ». وفي (ج) و(ب) و(د) : «ولم يحج».

(5) كتبت «قال يحيى» في الأصل بخط دقيق.

(6) في (ج) : «قال يحيى» قال مالك.

(7) بهامش الأصل : «لا يقطع التلبية حتى» وعليها «صح» و«ط».

(8) كتبت «قال يحيى» في الأصل بخط دقيق.

(9) في (ب) : «وسئل مالك».

(10) بهامش الأصل : «فيه» عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل التلبية في العمرة إذا دخل الحرم، صح من كتاب أبي تليد ومقطط للجميع.

ولم يثبت الأعظمي «تليد».



## 19 - مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

980 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَالضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ عَامَ حَجِّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ الضَّحَّاكَ بْنُ قَيْسٍ: لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ<sup>(2)</sup> إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللَّهِ. قَالَ سَعْدٌ: بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي. فَقَالَ الضَّحَّاكَ: فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ<sup>(3)</sup>. فَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَنَعْنَاهَا سَعَةً.

981 - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ<sup>(4)</sup>، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَأَنْ أُعْتَمِرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَأَهْدِي، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتَمِرَ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ<sup>(5)</sup>.

982 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي شَوَالٍ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ<sup>(6)</sup>، أَوْ ذِي الْحِجَّةِ، قَبْلَ الْحَجِّ<sup>(7)</sup>، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُدْرِكَهُ الْحَجُّ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ، وَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ<sup>(8)</sup>، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ<sup>(9)</sup>.

(1) قال الدامي في الإيماة 77/3 - وهكذا ساق يحيى بن يحيى نسب محمد هذا جعل الحارث حده الأقرب، ذكره بين عبد الله وتوفل، ولم يعد ذكره بين توفل وبين عبد المطلب، ومن الرواة من ذكره كذلك قبل توفل، ومنهم من ذكره بعد توفل، ومنهم من أسقط ذكره في الموضوعين. وهكذا قال فيه البخاري في التاريخ: عن إسماعيل، عن مالك، وذكر الخلاف فيه عن غيره.

(2) عند عبد الباقي: «لا يفعل ذلك».

(3) قال البوصي في تفسير الموطأ 477/1: «قيل المتعة التي نهى عنها عمر رضي الله عنه أن يعتصر الرجل في أشهر الحج، لم يحج من عامه. قاله مالك وغيره».

(4) في (ب) و(د) «مالك عن صدقة...».

(5) كتب فوق «الحجّة» في الأصل «معاً»، ولم يثبتها الأعظمي وفي الهامش: «قد استمتع ووجب عليه الهدى أو الصيام إن لم يجد هدياً»، وبأخوه «صح». وكتب في أول الهامش ووسطه وأخوه «عده».

(6) ضبطت في الأصل بفتح القاف وكسرها معاً.

(7) بهامش (م): «... قبل الحج... أقام حتى الحج ثم حج، هكذا روى ابن القاسم، وابن وهب، وابن نافع، وابن بكير، ومطرف، وكذلك أصلحه محمد بن وضاح. والذي في داخل الكتاب من هذا الحديث هو غلط، إنما هو من حديث يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب الذي في آخر الباب، ووقع هنا في رواية يحيى في غير موضعه، فإن إبراهيم بن محمد بن ياز...».

(8) كتب فوقها في الأصل: «ح».

(9) كتب فوقها في الأصل: «ح».

(10) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش: «يجده»، وعليها «ح»، وجعل الأعظمي الحاء خاء.

(11) كتب فوقها في الأصل «ح» و«إلى»، أي أن ما بين «ثم» إلى «رجع» ساقط من طريق ابن وضاح.

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ إِذَا أَقَامَ حَتَّى الْحَجِّ، ثُمَّ حَجَّ.

983 - قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، انْقَطَعَ إِلَى غَيْرِهَا وَسَكَنَ سِوَاهَا، ثُمَّ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا : إِنَّهُ مُتَمَتِّعٌ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ أَوْ الصِّيَامُ، إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ<sup>(1)</sup>.

984 - وَسُئِلَ<sup>(2)</sup> مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ، حَتَّى يُنْشَأَ الْحَجَّ، أَمْتَمَتَّعَ هُوَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ، هُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِقَامَةَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا الْهَدْيُ، أَوْ الصِّيَامُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ، وَلَا يَدْرِي مَا يَبْدُو<sup>(3)</sup> لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

985 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ، أَوْ ذِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُذْرِكُهُ الْحَجُّ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ، وَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ.

## 20 - مَا لَا يَجِبُ فِيهِ التَّمَتُّعُ

986 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(4)</sup> : مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ، أَوْ ذِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ غَيْرِهِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، إِنَّمَا الْهَدْيُ عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى الْحَجِّ، ثُمَّ حَجَّ.

987 - قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ مَنْ انْقَطَعَ إِلَى مَكَّةَ مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَسَكَنَهَا، ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا، فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَلَا صِيَامٌ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ إِذَا كَانَ مِنْ سَاكِنِيهَا.

(1) بهامش الأصل : « لا خلاف في هذا »، وبهامش (د) : « فقد استمتع ووجب عليه الهدي أو الصيام إن لم يجد هدياً »، قال مالك : وذلك إذا أقام بمكة حتى الحج. صح هذا عند القعني وابن بكير وابن وهب وابن القاسم عوضاً عن ما في متن الكتاب ليحيى بن يحيى الليثي.

(2) في (ج) : « قال : وسئل ».

(3) في (ب) : « يبدو ».

(4) في (ب) : « قال مالك ».



988 - وسئل مالك<sup>(1)</sup> عن رجل من أهل مكة، خرج إلى الرباط<sup>(2)</sup> أو إلى سفر من الأسفار، ثم رجع إلى مكة وهو يريد الإقامة بها، كان له أهل بمكة، أو لا أهل<sup>(3)</sup> له بها، فدخلها بعمرته في أشهر الحج، ثم أنشأ الحج، وكانت عمرته التي دخل بها من ميثقات النبي صلى الله عليه وسلم، أو دونه، أتممت من كان على تلك الحال ؟ فقال مالك : ليس عليه ما على المتمتع من الهدى، أو الصيام، وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . [البقرة : 195] .

## 21 - جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ

989 - مالك، عن سمي مؤلى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح الشَّمال، عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» .

990 - مالك، عن سمي مؤلى أبي بكر<sup>(4)</sup>، أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول : جاءت امرأة<sup>(5)</sup> إلى رسول الله فقالت : إني<sup>(6)</sup> كنت<sup>(7)</sup> تجهزت للحج، فاعترضني لي، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اعتمرني في رمضان، فإن عمره فيه كحجة» .

991 - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال : أفصلوا بين حجكم وعمرتكم، فإن ذلك أتم لحج أحدكم، وأتم لعمرته، أن يعتمر في غير أشهر الحج .

(1) في (ج) : قال : وسئل مالك .

(2) كتب فوقها في الأصل «صح» لقاسم، وبالهامش «طرح ابن وضاح ذكر الرباط، وثبت لعبد الله وعليها «ذره» وبهامش (د) : «طرح ابن وضاح ذكر الرباط جميلة، وهو ثابت في رواية يحيى وغيره» وبهامش (م) : «ذكر ابن وضاح ذكر الرباط» .

(3) في (ج) : «أهل» .

(4) كتب فوق «ابن عبد الرحمن» «صح» وعليها «خ» و«صح» . وفي (ب) : «مولى أبي بكر أنه سمع» . وفي (ج) : «مولى أبي بكر بن عبد الرحمن» وهو ما عند عبد الباقي .

(5) بهامش الأصل : «هي أم سنان، كذا في صحيح مسلم . وقيل : إنها أم معقل الأسدية زوج أبي معقل هيثم، كذا في النسائي . وقيل : إنها أم سليم زوج أبي طلحة، كذا في مسند ابن أبي شبة . وقيل : إنها أم طليق زوج أبي طليق، في كتاب ابن السكن» .

(6) بهامش الأصل : «قد» وعليها «هـ» و«صح» . وهي رواية التبرني، انظر تفسير الموطأ 1/480 .

(7) في (ب) و(ج) : «إني قد كنت» وهو ما عند عبد الباقي، وكتب على «قد» في (ب) «عت»، وعلى «كنت» رمز «صح» .

992 - مَالِكٌ <sup>(1)</sup> أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، كَانَ إِذَا اعْتَمَرَ، رُبَّمَا لَمْ يَحْطُطْ عَنْ رَاحِلَتِهِ حَتَّى يَرْجِعَ <sup>(2)</sup>.

993 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(3)</sup> : الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا.

994 - قَالَ مَالِكٌ : وَلَا أَرَى <sup>(4)</sup> لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي السَّنَةِ مَرَارًا.

995 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُعْتَمِرِ يَقَعُ بِأَهْلِهِ <sup>(5)</sup> : إِنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْهَدْيِ وَعُمْرَةٌ أُخْرَى يَبْتَدِئُهَا بَعْدَ إِمْتَامِهِ النَّبِيِّ أَفْسَدَ، وَيُحْرِمُ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ بِعُمْرَتِهِ <sup>(6)</sup> الَّتِي أَفْسَدَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ مِنْ مَكَانٍ أَبْعَدَ مِنْ مِيقَاتِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ إِلَّا مِنْ مِيقَاتِهِ.

996 - قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهُوَ جُنُبٌ، أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ، ثُمَّ وَقَعَ بِأَهْلِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ، قَالَ : يَغْتَسِلُ أَوْ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيَعْتَمِرُ عُمْرَةً أُخْرَى، وَيُهْدِي، وَعَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ.

997 - قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا الْعُمْرَةُ <sup>(7)</sup> مِنَ التَّنْعِيمِ، فَإِنَّهُ مِنْ <sup>(8)</sup> شَاءَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ، ثُمَّ يُحْرِمَ فَإِنْ ذَلِكَ مُجَزَّئٌ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنْ الْفَضْلُ أَنْ يَهْلُ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي وَقَّتَ <sup>(9)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ <sup>(10)</sup> أَبْعَدُ مِنَ التَّنْعِيمِ <sup>(11)</sup>.

(1) في (ج) : «قال مالك».

(2) قال البوني في تفسير الموطأ 482/1 : «إنما فعل ذلك كراهية للقاء في البلدة التي هاجر منها، ولفضل البقاء في المدينة».

(3) في (ب) و(ج) : «قال مالك».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح» وبالهامش : «خالفة مطرف، وابن المواز، وهو قول «ح» و«ش».

(5) في (ب) : «يقع أهله».

(6) كتب فوقها في الأصل «صح». وبالهامش : «العمرته» وعليها «ح».

(7) في (ج) : «فأما المعتمر» وبهامشها : «العمره» وعليها «ح».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «إن شاء» وعليها «توزري».

(9) بهامش (ج) : «فيه» وعليها «ح».

(10) كتب فوقها في الأصل «عد»، وفوقها «صح»، وفي الهامش : «أو ما هو»، وعليها «صح» و«ح». وفي هامش (د) : «أو ما هو أبعد» وعليها «ت».

وفي (ب) و(ج) : «أو ما هو»، وعلى «ت» و«ح» : «ب» و«خ» وعليها «ح» و«ر» «صح».

(11) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 309/2 : «وفي العمره : لكن الفضل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه

وسلم، وهو أبعد من التنعيم، كذا عند يحيى، وأصلحه ابن وضاح : أو ما هو أبعد من التنعيم، وكذا في رواية أحمد بن سعيد الصديقي،

عن عبيد الله، وهو الوجه».



## 22 - نِكَاحُ الْمُحْرَمِ

998 - مَالِكٌ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ<sup>(1)</sup>، وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَرَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ، وَرَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(2)</sup> بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يُخْرَجَ<sup>(3)</sup>.

999 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبَيْهَةَ بْنِ وَهَبٍ أَخِي بَنِي عَبْدِ الدَّارِ<sup>(4)</sup> أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(5)</sup> أَرْسَلَ<sup>(6)</sup> إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، وَأَبَانَ<sup>(7)</sup> يُؤَمِّدُ أَمِيرَ الْحَاجِّ، وَهُمَا مُحْرَمَانِ، إِنِّي<sup>(8)</sup> قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْكَحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ<sup>(9)</sup> بِنْتِ جَبْرِ<sup>(10)</sup>، وَأَرَدْتُ أَنْ تَخْضَرَ. فَانْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبَانُ وَقَالَ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا يَنْكَحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ»<sup>(12)</sup>.

(1) سقطت «مولاه» من طبعة عبد الباقي.

(2) أثبت الأعظمي التصنية خلافا للأصل، وفي (ج) و(د) : «صلى الله عليه وسلم».

(3) قال البوتى في تفسير الموطأ 480/1 : «يريد ولم يحرم بعده».

(4) قال ابن الخداء في التعريف 296/2 رقم 264 : «نبيه بن وهب بن عامر بن عكرمة قرشي من بني عبد الدار... توفي نبيه في فتنة الوليد بن يزيد بن عبد الملك».

(5) قال ابن الخداء في التعريف 445/2 رقم 414 : «هذا هو عمر بن عبيد الله بن معمر، قد بين هذا أيوب عن نافع في رواية هذا الحديث، وكذلك بينه أيضاً سعيد بن أبي هند عن نبيه بن وهب، ذكر ذلك مسلم بن الحجاج في الصحيح. وقال البخاري : عن عبيد الله بن معمر التيمي القرشي».

(6) بهامش الأصل : «الرسول إليه هو نبيه بن وهب أخو بني عبد الدار، وعليها ق».

(7) ضبطت في الأصل بالضم وبالتنوين معا.

(8) ضبطت في (ب) بفتح الهمزة وكسرها معا.

(9) كتب «ابنة» في الأصل بخط دقيق عن عيينة بنت «كتب فوق بنت» : «صح» ولم يقرأ الأعظمي «ابنة».

(10) قال ابن الخداء في التعريف 746/3 رقم 785 : «هي أمة الحميد ابنة شيبَةَ بن جبير بن عثمان بن طلحة من بني عبد الدار بن قصي، ويقال : جبير بن شيبَةَ وهو الصحيح، وكذلك ذكره الزبير بن بكار، وذكره البخاري...».

(11) بهامش الأصل : «يقال : إن مالكا يقول : بنت شيبَةَ بن جبير. وغيره يقول بنت شيبَةَ بن عثمان». كتب في أول النص «ع» وفي آخره «إلى» إشارة إلى انتهاء كلام «ع». جاء بعده : وجبير أيضاً هو ابن شيبَةَ بن عثمان، فيشبه أن يكون نسب شيبَةَ إلى جده الأكبر، وإلا فهكذا يتصل عمود نسب، ومن وهم مالكا في قوله : بنت شيبَةَ بن جبير، فقد وهم. وجعل الأعظمي الهامش كله من كلام «ع». وفي الهامش كذلك : «اسمها أمة الحميد، ذكرها الزبير في كتاب الأنساب». و بهامش (م) مثل مطلع هامش الأصل إلى قوله : بنت شيبَةَ بن عثمان. قال ابن الخداء في التعريف 601/3 رقم 568 : «شيبَةَ بن جبير هذا هو شيبَةَ بن جبير بن عثمان بن أبي طلحة من بني عبد الدار بن قصي، ويقال أيضاً : جبير بن شيبَةَ وهو أصح، وكذلك قال سفيان بن عيينة وغيره، وكذلك ذكره الزبير بن بكار، وله ابن يقال له : عبيد الحميد، روى عنه الحديث، وهما من أهل مكة».

(12) في (ب) زيادة «على نفسه ولا على غيره».

1000 - مَالِك، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ : أَنَّ أَبَا<sup>(1)</sup> غَطْفَانَ<sup>(2)</sup> بْنَ طَرِيفِ الْمُرِّي<sup>(3)</sup>، أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهِيَ مُحْرَمٌ<sup>(4)</sup>، فَرَدَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِكَاحَهُ.

1001 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : لَا يَنْكَحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ.

1002 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، سُئِلُوا عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ فَقَالُوا : لَا يَنْكَحُ الْمُحْرَمُ<sup>(5)</sup> وَلَا يَنْكَحُ<sup>(6)</sup>.

1003 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(7)</sup> فِي الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ : إِنَّهُ يُرَاجِعُ امْرَأَتَهُ إِنْ شَاءَ، إِذَا كَانَتْ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ.

### 23 - حِجَامَةُ الْمُحْرَمِ

1004 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَوْقَ رَأْسِهِ، وَهُوَ يُؤَمِّدُ بِلَحْيَيْهِ<sup>(8)</sup> جَمَلًا، مَكَانَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ.

1005 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرَمُ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَيْهِ<sup>(9)</sup> مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ.

1006 - قَالَ يَحْيَى<sup>(10)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرَمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ.

(1) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «سعد».

(2) كتب فوق «أبا غطفان» في الأصل كلمة «سعد»، وفوقها بخط باهت : «شنتها»، وبعدها ما يشبه رقم «7»، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي.

(3) قال ابن الخديء في التعريف 554/3 رقم 524 : «سعد بن طريف المري، هو أخو غطفان بن طريف المري، ومرة فخذ من قيس، يروي عنه داود بن الحصين، قاله مسلم بن الحجاج. وقال ابن الجارود : كان أبو غطفان كاتباً لمروان، ويقال : اسمه سعد، ويروي عن عبد الله بن عباس». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 403/1 : «واختلف في أبي غطفان ابن طريف المري، فالصحيح وأكثر الروايات والمعروف أنه مري بضم الميم وتشديد الراء المكسورة، منسوب إلى مرة بن قيس، ووقع عند ابن المرباط لبعض شيوخه فيه في كتاب الحج من الموطأ المزني بالزاي والتون، وهو وهم وغلط».

(4) بهامش الأصل : «مكة».

(5) أخطت «بالهامش»، وعليها «صح»، ولم يدخلها الأعظمي في النص.

(6) كتب فوقها في الأصل «ت»، وحرف الأعظمي التاء إلى «ع».

(7) في (د) : «قال» وقال مالك.

(8) ضبطت في الأصل يفتح اللام وكسرها معاً، وبالهامش : «ويكسر اللام أيضاً».

(9) «أن يضطر إليه» ساقطة من طبعة عبد الباقي.

(10) كُتِبَتْ «قال يحيى» بخط دقيق، ولم يشتمها الأعظمي.



## 24 - مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ

1007 - مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله التميمي<sup>(1)</sup>، عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري<sup>(2)</sup>، عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كانوا ببعض طريق مكة، تخلف مع أصحاب له محرمين، وهو غير محرم، فرأى جماراً وحشياً، فاستوى على فرسه<sup>(3)</sup>، فقال أصحابه: «أن تناولوه سوطه»، فأتوا عليه، فقال لهم: «رمح»، فأتوا فأخذوه، ثم شد على الجمار فقتله، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى<sup>(4)</sup> بعضهم<sup>(5)</sup>، فلما أذركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك، فقال: «إنما هي طعمة<sup>(6)</sup> أعطكموها الله».

1008 - مالك، عن هشام بن عروة<sup>(7)</sup>، عن أبيه: أن الزبير بن العوام كان يتزوّد صفيّف الظباء في الإحرام<sup>(8)</sup>.

قال مالك: الصفيّف القديد.

1009 - مالك، عن زيد بن أسلم، أن<sup>(9)</sup> عطاء<sup>(10)</sup> بن يسار أخبره<sup>(11)</sup>، عن أبي قتادة في الجمار الوحشية مثل حديث أبي النضر، إلا أن في حديث زيد بن أسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «هل معكم من لحمه شيء؟».

(1) هكذا في الأصل. وفي (ب) و(م): عبد الله التميمي. وعند الأعظمي التميمي خلافاً للأصل.

(2) قال ابن الخلاء في التعريف 2/244 رقم 261: «نافع مولى أبي قتادة الأنصاري» قال البخاري: «نافع أبو محمد مولى أبي قتادة» وقال ابن إسحاق: مولى بني عفار الأقرع. وقال ابن أبي ذئب: عن أسيد، عن نافع أبي محمد مولى عقيلة الغفارية حجازي... وأكثر الحديثين على ما قاله مالك، وهو الصحيح إن شاء الله، روى عنه صالح بن كيسان.

(3) بهامش الأصل: «في البخاري فركب فرساً يقال له الجرداء، ويوب عليه: باب اسم الفرس والحمارة، وبهامش (م): «في غير رواية مالك: «فركب فرساً يقال له: الجرداء».

(4) في النسخ الثلاث: «أبى».

(5) بهامش الأصل: «في البخاري وعيات العصد له معي».

(6) قال البيهقي في تفسير الموطأ 1/482: «يريد: إما هو شيء أحله الله لكم». وفيه أن الحرم يأكل ما صاده الحلال، إذا لم يصدّه من أجل الحرم، لقوله عليه السلام: «هل معكم من لحمه شيء»، وإنما قال ذلك استجابة لأصحابهم على وجه المسألة.

(7) بهامش الأصل: «قال هشام بن عروة».

(8) عند عبد الباقي: «وهو محرم».

(9) هكذا في الأصل وهو ما عند عبد الباقي وشار، وفي (ج) و(د): «عن»، وعليها في (د) علامة التصحيح. وفي (ب): «أن»، وبعدها «عن» وعليها ضمة، وبهامش (د): «وأخبره عن»، هكذا أصله ابن وضاح، وقال لأن بن عطاء وقاتة رجلاً، ورواية يحيى أن عطاء بن يسار أخبره عن أبي قتادة، وفي (م): «أن عطاء»، وفوقها «عن».

(10) كتب فوقها في الأصل «طه وزه»، وبهامش: «ع: عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة، هكذا لأن وضاح، ولعبد الله كما في داخل الكتاب».

(11) بهامش (م): «قال محمد: بين عطاء وبين قتادة رجل، وطرح (أخبره) من روايته».



1010 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِي، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ<sup>(1)</sup>، عَنْ عَمِيرِ بْنِ سَلَمَةَ<sup>(2)</sup> الضَّمَرِيِّ<sup>(3)</sup>، عَنْ الْبَهْرِيِّ<sup>(4)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرُّوحَاءِ<sup>(5)</sup>، إِذَا حِمَارٌ وَحَشِيٌّ عَقِيرٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «دَعُوهُ، فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ صَاحِبُهُ». فَجَاءَ الْبَهْرِيُّ وَهُوَ<sup>(6)</sup> صَاحِبُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(7)</sup>، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَأْنُكُمْ بِهَذَا<sup>(8)</sup> الْحِمَارِ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(9)</sup> أَبَا بَكْرٍ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرَّفَاقِ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْإِثْيَاءِ<sup>(10)</sup> بَيْنَ الرُّوَيْثَةِ وَالْعُرْجِ، إِذَا ظَبْيٌ

(1) قال ابن الحذاء في التعريف 524/3 رقم 490 : «عيسى بن طلحة بن عبيد الله، أمه سعدى ابنة عوف بن خارجة بن سنان المزني، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز... يكنى أبا محمد».

(2) ضبطت في الأصل بفتح اللام وكسر هاء، وعليها «معاً»، وأثبت الأعظمي وجهها واحداً وبالهامش : «بالكسر رواه يحيى» وبالفتح ابن وضاح وبالهامش أيضاً : «وقع في النسائي عن عمير بن سلمة الضمري قال كنا نسير مع رسول الله ببعض أنابا الروحاء وهم حرم الحديث». وقرأ الأعظمي إلى «كنا نسير»، ولم يقرأ الباقي. وفيه أيضاً : «ع» : في أصل كتاب أحمد بن سعيد بن حرم : «عن عمير بن سلمة بكسر اللام». وقال في الحاشية : «بصب اللام لعبد الله ومحمد بن وضاح». وقرأ هذا الكتاب على إبراهيم بن محمد بن ياز وعطوف بن قيس وابن وضاح وعبد الله، كلهم عن يحيى. قال أحمد بن خالد، رواه لنا إبراهيم بن محمد بن ياز عن يحيى بن يحيى ويحيى بن بكير جميعاً عن مالك بكسر اللام. ورواه لنا يحيى بن عمر عن ابن بكير سلمة بالفتح، وهو الصواب. ولم يقرأ الأعظمي «تنصب» الذي تعني عند المغاربة الفتح. وضبطت في (د) بكسر اللام وعليها «الحى». وبالهامش : «رواية يحيى بكسر اللام وأصلحه ابن وضاح رحمه الله بالفتح في اللام».

(3) ضبطت «سلمة» في (د) بكسر اللام، وكتب فوقها لويحيى. «قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 234/2 : «واختلف في عمير بن سلمة الضمري، فهو عند الكفاية بفتح اللام، وفيه عن يحيى بكسر اللام، وهو وهم عند الحفاظ، وكان في كتاب شيخنا التميمي وحده في الموطأ بالوجهين».

(4) كتب فوقها في (ج) بخط دقيق : «زيد بن كعب». قال ابن الحذاء 666/3 رقم 631 : «كتب إلي أبو الطاهر محمد بن أحمد القاضي قال : قال لنا أبو هارون موسى بن هارون الخمال : اتفق حماد بن زيد وهشيم وعلي بن مسهر وغيرهم، روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه يزيد بن الهاد، ورواه جماعة عن يحيى بن سعيد فقالوا في إسناده : عن عمير بن سلمة، عن رجل من بهز، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال موسى : وليس الوهم فيه عندي من الجماعة الذين روى عن يحيى وقالوا في إسناده : عن البهزي، لأن فيهم مالكاً وغيره من الرفعاء، ولكن يحيى بن سعيد كان فيما أرى يرويه أحياناً فلا يقول فيه عن البهزي، ويرويه أحياناً فيقول فيه عن البهزي، وكان هذا عند المشيخة الأول جازراً عن فلان، وليس هو عن رواية فلان، وإنما هو عن قصة فلان، والصحيح عندنا أن هذا الحديث رواه عمير بن سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس بينه وبين النبي عليه السلام أحد... قال لنا أبو القاسم الحسين بن عبد الله العثماني : كان اسم البهزي : زيد بن كعب». وذكر ابن عبد البر في التمهيد مثل هذا 343-344/23.

(5) بهامش (ج) بخط دقيق : «موضع من المدينة».

(6) في (د) : «وهو بسكون الهاء».

(7) عند عبد الباقي وبشار «إلى النبي صلى الله عليه وسلم».

(8) في (ج) : «بهذا».

(9) في (ج) و(ب) و(د) : «صلى الله عليه وسلم».

(10) كتب فوقها في الأصل «معاً». وفي الهامش : «قال ابن سراج : هي وثاية من أثيث به، إذا وثيث به». وقال يعقوب : «ثاية الأيل وثاية الغنم مأواها وهي عازية، ومأواها حول البيوت». وانتهى الأعظمي من النص إلى «قال يعقوب» وأغلق النص دون أن يشير إلى تمتعه النبي لم يقرأها. والنص عند ابن السكيت في إصلاح المنطق 232. وعند عبد الباقي وبشار عواد : «الأنثاء». «بالياء بدل الياء».



حَاقِفٌ<sup>(1)</sup> فِي ظِلِّ<sup>(2)</sup> وَفِيهِ سَهْمٌ<sup>(3)</sup>، فَرَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ رَجُلًا يَقِفُ<sup>(4)</sup> عِنْدَهُ، لَا يَرِيئُهُ<sup>(5)</sup> أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يُجَاوِزَهُ<sup>(6)</sup>.

1011 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ<sup>(7)</sup>، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّبَذَةِ وَجَدَ رَكْبًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مُحْرَمِينَ، فَسَأَلُوهُ عَنْ لَحْمٍ<sup>(8)</sup> صِيدَ وَجَدُوهُ عِنْدَ أَهْلِ الرَّبَذَةِ، فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ : ثُمَّ إِنِّي شَكَّكْتُ فِيمَا أَمَرْتُهُمْ بِهِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ عُمَرُ : مَاذَا أَمَرْتُهُمْ بِهِ ؟ فَقَالَ<sup>(9)</sup> : أَمَرْتُهُمْ بِأَكْلِهِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ<sup>(10)</sup> : لَوْ أَمَرْتُهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَفَعَلْتُ بِكَ<sup>(11)</sup>، يَتَوَاعَدُهُ<sup>(12)</sup>.

1012 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ<sup>(13)</sup> أَنَّهُ مَرَّ بِهِ قَوْمٌ مُحْرَمُونَ بِالرَّبَذَةِ، فَاسْتَفْتَوْهُ فِي لَحْمٍ صِيدَ، وَجَدُوا نَاسًا أُحِلَّ<sup>(14)</sup> يَأْكُلُونَهُ، فَأَفْتَاهُمْ بِأَكْلِهِ،

(1) بهامش الأصل مع : معنى حاقف منتش، وفي حديث ابن وهب عن مالك، ظني حاقف يعني ناكس الرأس. ولم يقرأ الأعظمي من النص : «وفي» و«منتش» و«الرأس» وأوهم أن النص ينتهي إلى ناكس. وبهامش (م) : «حاقف أي نائم، قد انشأ في نومه» قال عبد الملك بن حبيب في غرب الموطأ 325/1 : «الحاقف الذي اتحنم وانشم في نومه، ولهذا قيل للرجل إذا كان منحنيا : حقف وكثيره أحقاف...» وانظر تفسير الموطأ للبوني 484/1، والتعليق على الموطأ للوقشي 371/1.

(2) في (ج) : «في ظل شجرة».

(3) ضبطت الفاء في الأصل بالضم والفتح معا وكتب فوقها «أن» وعليها مع : لوهم.

(4) في (ب) : «يريه» بضم الياء. قال البوني في تفسير الموطأ 483/1 : «يريد : لا يسهه أحد».

(5) كتب فوقها في الأصل : «عه» وبالهامش : «مجاوزه» بالناء والياء، وعليها مع «صح» وفي (م) : «يجاوزوه» وعليها «محمده» وبالهامش : «يجاوزه لعبيد الله».

(6) بهامش (ج) : بخط دقيق : «موضع بين البصرة ودمان».

(7) كتبت في الأصل بخط دقيق، وعليها : «عه» ولم يشتمها الأعظمي في المتن، وهي منه.

(8) كتب فوق الفاء في الأصل : «عه».

(9) في (ج) و(ب) : «قال» وبالهامش «فقال» وعليها «طع» و«خو».

(10) قال البوني في تفسير الموطأ 485/1 : «قال بعض العلماء : يريد : لو أمرتهم وأنت شاك لعاقبتك على ذلك. وقيل : يحتمل أن يريد : لو أمرتهم في هذا الأمر الجلي بغير ذلك لفعلت بك، يريد : لأنك أغلقت أن تقضي في هذا الأمر بغير ما أفتيت به، على معنى الإيجاب من عمر بما أفتاهم به».

(11) قال التلمساني في الاقتضاب 393/1 : «وقع في نسخ الموطأ يتواعده» بالألف، والمعروف في مثل هذا يتوعدة بتشديد العين وإسقاط الألف».

(12) في (ج) : «عن عبد الله بن عمر».

(13) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 372/1 : «الأحلة جمع حلال، كما أن الحرمة : جمع حرام في القليل، وحرم في الكثير، ولا يقال : في حلال إلا أحلة لا غيره».

قال : ثم إنني <sup>(11)</sup> قدمت المدينة على عمر بن الخطاب، فسألته عن ذلك، فقال : هم أفتيتهم ؟ قال : فقلت أفتيتهم بأكله. قال : فقال عمر : لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتك <sup>(12)</sup>.

1013 - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار : أن كعب الأحبار أقبل من الشام في ركب محرمين <sup>(13)</sup>، حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد، فأفتاهم كعب بأكله، قال : فلمّا قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك له، فقال : من أفتاكم بهذا ؟ قالوا : كعب. قال : فإنني قد أمرته عليكم حتى ترجعوا، ثم لما كانوا ببعض طريق مكة، مرت بهم رجل <sup>(14)</sup> من جرادة، فأفتاهم كعب أن يأخذوه ويأكلوه <sup>(15)</sup>، قال : فلمّا قدموا على عمر بن الخطاب، ذكروا ذلك له، فقال : ما حملك على أن تفتيهم بهذا ؟ قال <sup>(16)</sup> : هو من صيد البحر. قال : وما يدريك ؟ قال : يا أمير المؤمنين، والذي نفسي بيده، إن هي إلا ثرة حوت، ينثره <sup>(17)</sup> في كل عام مرتين <sup>(18)</sup>.

1014 - وسئل مالك <sup>(19)</sup> عما يوجد من لحوم الصيد على الطريق، هل يتأعنه المحرم ؟ فقال : أما ما كان من ذلك يعترض به الحاج، ومن أجلهم صيد، فإنني أكرهه وأنهى عنه، وأما <sup>(20)</sup> أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين، فوجده محرم فابتاعه، فلا بأس به.

(1) كتبت «إني» بخط دقيق، ولم يشنها الأعظمي في المتن وهي منه.

(2) كتب هذا الحديث في (ب) بالهامش، وعليه «صح».

(3) «محرمين» غير واردة عند عبد الباقي وشار عواد.

(4) «الرجل» القطعة من الجراد. انظر الاقتصاب 394/1.

(5) عند عبد الباقي وشار «يأكلوه».

(6) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «أفتيتهم» وعليها «معاً» و«ذره». ولم يقرأ الأعظمي الرأي في (ب) : «أن أفتيتهم» وعليها «عت» و«خوة» و«هامش (د) : «أفتيتهم» وعليها : «عتاب» و«و» و«ت». وعند بشار عواد : «أفتيتهم».

(7) بهامش الأصل : «كعب» وفوقها «ذره». ولم يقرأ الأعظمي الرمز.

(8) ضبطت في الأصل بضم التاء وكسرها وعليها «معاً». وحرف الأعظمي «معاً» إلى «ت» لأنه حسب نقطتي ياء صيد فوقها نقطتي تاء. وقال

مفسراً قراءته بأن رمز «ت» تأكيد لينتزه بالتاء المتناهية وكذلك أثبتنا في المتن خلافاً للأصل : قال الوقفي في التعليق على الموطأ 372/1

«النثر ماء يلقيه الإنسان من أنفه عند الامتناع، يقال : نثر ينثر وينثر نثراً ونثيراً». وانظر الاقتصاب للتلمساني 395/1.

(9) بهامش (م) : «ح قال ابن القاسم : قال مالك : كره عمر قول كعب في الجراد، ولم يرضه... عن سحنون». قال ابن عبد البر في الاستذكار

4/131 : «وما ذكره كعب لم يوقف على صحته، ولم يكنه في ذلك عمر، ولا رد عليه قوله ولا صدقه فيه، لأنه خشي أن يكون عنده فيه

علم من التوراة، وهي السنة فيما حدث به أهل الكتاب عن كتابهم ألا يصدقوا ولا يكذبوا، لئلا يكذبوا في حق جلاؤا به، أو يصدقوا في

باطل اختلقوا في دليبه، لأن عندهم الحق في التوراة وعندهم الباطل فيما حرفوه عن مواضعه، وكتبوه بأيديهم، وقالوا هو من عند الله وما

هو من عند الله».

(10) بهامش الأصل، في (ب)، و(ج)، وعند عبد الباقي، وشار عواد : «قال يحيى».

(11) في (ب) و(ج) و(د) : «فأما» وهو ما عند عبد الباقي، وشار عواد.



1015 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> فِيمَنْ أَحْرَمَ وَعِنْدَهُ صَيْدٌ قَدْ صَادَهُ أَوْ ابْتَاغَهُ : فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَهُ، وَلَا يَأْسَ أَنْ يَجْعَلَهُ <sup>(2)</sup> عِنْدَ أَهْلِهِ.

1016 - قَالَ مَالِكٌ فِي صَيْدِ الْحَيْتَانِ فِي الْبَحْرِ <sup>(3)</sup> وَالْأَنْهَارِ وَالْبِرَكِ <sup>(4)</sup>، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ : إِنَّهُ حَلَالٌ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَصْطَادَهُ.

## 25 - مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ.

1017 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ، أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارًا وَحَشِيئًا <sup>(5)</sup> وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ <sup>(6)</sup> أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ <sup>(7)</sup> : فَلَمَّا رَأَى <sup>(8)</sup> رَسُولُ اللَّهِ <sup>(9)</sup> مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : «إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ» <sup>(10)</sup> عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حَرُمٌ.

1018 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ : رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرَجِ <sup>(11)</sup>، وَهُوَ مُحْرَمٌ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ، قَدْ غَطَّى <sup>(12)</sup> وَجْهَهُ بِقُطَيْفَةٍ <sup>(13)</sup> أَرْجَوَانٍ <sup>(14)</sup>، ثُمَّ أُنْبِيَ بِلَحْمِ صَيْدٍ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُوا، فَقَالُوا : أَوْلَا تَأْكُلُ أَنْتَ ؟ فَقَالَ : إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنَّمَا صِيدَ مِنْ أَجْلِي <sup>(15)</sup>.

(1) في (ب) : «قال يحيى : قال مالك».

(2) بهامش (ب) : «يخلفه»، وعليها «خو».

(3) كتب فوقها في الأصل : «البحار».

(4) ضبطت «والبرك» في (د) يسكون الراء.

(5) بهامش الأصل : «روى ابن نافع عن مالك قال : بلغني أن هذا الحمار كان حياً». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش مع وضوحه. ولم يشر إلى وجوده.

(6) في (ج) و(ب) : «بالأبواء».

(7) «قال» ساقطة عند عبد الباقي.

(8) في (ب) : «ري».

(9) زاد الأعظمي التصلية في هذا الموضع خلافاً للأصل، وهي ثابتة في (ج).

(10) كتب فوقها في الأصل «فردده»، وعليها : «لقاسم».

(11) لم ترد «بالعرج» في رواية البوذي. انظر تفسير الموطأ له 487/1.

(12) في (ج) و(ب) : «غطا».

(13) ضبطت في الأصل متونة وبغير تنوين.

(14) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 372/1 : «الأرجوان : الشديد الحمرة يضم الهمزة، ولا يقال لغير الأحمر. والبهمران دونه في الحمرة، وإذا اشتدت الحمرة قيل : مُقَدَّمٌ ومُقَدَّمٌ».

(15) بهامش الأصل : «لم يأخذ مالك بقول عثمان، وقال : كل ما صيد من أجل محرم بأمره أو بغير أمره فهو ميتة لا يحل أكله، لا لحرم ولا لحلال. وروى عنه أشهب أنه قال : معنى قول عثمان : إنما صيد من أجل، أي وهو قد أحرم. قال مالك : ولو صيد له وذبح =

- 1019 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ لَهُ : يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّمَا هِيَ عَشْرُ لَيَالٍ، فَإِنْ تَخَلَّجَ<sup>(1)</sup> فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ، فَدَعَهُ. قَالَ مَالِكٌ<sup>(2)</sup> : تَعْنِي أَكَلَ لَحْمِ الصَّيْدِ<sup>(3)</sup>.
- 1020 - قَالَ<sup>(4)</sup> مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ يُصَادُ<sup>(5)</sup> مِنْ أَجْلِهِ صَيْدٌ، فَيُصْنَعُ لَهُ ذَلِكَ الصَّيْدُ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ<sup>(6)</sup> مِنْ أَجْلِهِ صَيْدٌ : فَإِنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ ذَلِكَ الصَّيْدِ كُلِّهِ.
- 1021 - وَسُئِلَ مَالِكٌ<sup>(7)</sup> عَنِ الرَّجُلِ<sup>(8)</sup> يُضْطَرُّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَهُوَ مُحْرَمٌ، أَيْصِيدُ الصَّيْدُ فَيَأْكُلُهُ، أَمْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ ؟ فَقَالَ : بَلْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُرَخِّصْ لِلْمُحْرَمِ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ وَلَا فِي أَخْذِهِ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَقَدْ أُرَخِّصَ فِي الْمَيْتَةِ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ.
- 1022 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(9)</sup> : وَأَمَّا مَا قَتَلَ الْمُحْرَمُ أَوْ ذَبَحَ مِنَ الصَّيْدِ، فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لِحَلَالٍ وَلَا لِمُحْرَمٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذَكِيٍّ، كَانَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، فَأَكْلُهُ لَا يَحِلُّ. وَقَالَ مَالِكٌ<sup>(10)</sup> : وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ<sup>(11)</sup>.
- 1023 - قَالَ مَالِكٌ : الَّذِي<sup>(12)</sup> يَقْتُلُ الصَّيْدَ، ثُمَّ يَأْكُلُهُ : إِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، مِثْلُ مَنْ قَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ.

= قبل إحرامه يحل له أكله». وحرف الأعظمي «ميتة» إلى «ميتته». اهـ. قال الباجي في المنتقى 426/3 : «في المبسوط عن ابن القاسم : وكان مالك لا يأخذ بحديث عثمان بن عفان حين قال لأصحابه : كلوا وأبى أن يأكل. وما روي عن عثمان رضي الله عنه، وهذه المسألة مبينة على أن ما صاده المحرم وذبحه ميتة لا يجوز لحلال ولا لحرام أكله». وانظر تفسير الموطأ للبوني 478/1.

(1) ضبطت في الأصل بالخاء والخاء وعليها «معا». وبالهامش : بالخاء المعجمة لابن وضاح، وبالمهملة لعميد الله وعليها «ع». وفيه أيضا «الصواب الخاء» قاله ذره، ورسمت في (ب) بشكل يحتمل الوجهين - الخاء والخاء - وعليها «معا». وبهامش (د) : «تخلج بالخاء معجمة أصلحه ابن وضاح». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 373/1 : «فإن تخلج : كذا لأكثر الرواة يروونه، ورواية عميد الله «تخلج» وليس بالمعروف، أعني بخاء معجمة، إلا أن أهل اللغة حكوا : ما يتخلج في صدري بخاء مهملة في الأولى، أعني لا أشك فيه، وحكوا أصلح بخاء معجمة في الأولى في صدره الهم، أي اضطرب وتحرك، وتعالجه الهم، أي نازعه وجاذبه، وهو راجع إلى ذلك المعنى، لأن الشك في الشيء اضطراب ومنازعة، وكلا الروايتين صحيحة». وانظر مشكلات الموطأ لابن السيد ص 137، والاقتضاب للتلساني 396/1.

(2) كتبت «قال مالك» في الأصل بخط دقيق، ولم يقرأه الأعظمي، فأخرجه من المتن.

(3) في (د) : «صيد».

(4) كتبت «قال» في الأصل بخط دقيق.

(5) كتبت فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «يصطاد» وعليها «صح».

(6) عند عبد الباقي، وشار عواد : «أنه».

(7) في (ج) : «قال يحيى» : وسئل مالك.

(8) ألحقت بالهامش، وعليها «صح».

(9) في (ج) : «قال» : قال مالك، وفي (ب) : «وقال مالك».

(10) في (ب) : «قال».

(11) قال الباجي في المنتقى 430/3 : «ومن قال إن ما ذبحه المحرم ميتة لا يأكله لحلال ولا حرام، سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وعطاء، والقاسم، وسالم».

(12) في (ج) : «في الرجل الذي» : وعند عبد الباقي : «والذي».



## 26 - أَمْرُ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ

1024 - قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ شَيْءٍ صِيدَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ كَلْبٌ<sup>(1)</sup> فِي الْحَرَمِ، فَقُتِلَ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْحِلِّ، فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَزَاءُ ذَلِكَ الصَّيْدِ، فَأَمَّا الَّذِي يُرْسِلُ كَلْبَهُ عَلَى الصَّيْدِ فِي الْحِلِّ، فَيُطْلَبُهُ حَتَّى يَصِيدَهُ فِي الْحَرَمِ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ جَزَاءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أُرْسِلَهُ عَلَيْهِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ، فَإِنْ أُرْسِلَهُ قَرِيباً مِنَ الْحَرَمِ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ.

27 - الْحُكْمُ فِي الصَّيْدِ<sup>(2)</sup>

1025 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِه﴾. [المائدة : 97].

قَالَ مَالِكٌ : فَالَّذِي يَصِيدُ<sup>(3)</sup> الصَّيْدَ وَهُوَ خَلَالٌ، ثُمَّ يَقْتُلُهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، بِمَثَلَةِ الَّذِي يَتَنَاقَشُهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، ثُمَّ يَقْتُلُهُ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ.

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا : أَنَّهُ<sup>(4)</sup> مَنْ أَصَابَ الصَّيْدَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ<sup>(5)</sup> حَكِمَ<sup>(6)</sup> عَلَيْهِ.

1026 - قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فَيَحْكُمُ عَلَيْهِ فِيهِ : أَنْ يَقُومَ الصَّيْدُ الَّذِي أَصَابَ، فَيَنْتَظِرَ كَمْ ثَمَنُهُ مِنَ الطَّعَامِ ؟ فَيُطْعِمَ كُلَّ مِسْكِينٍ مِدًّا<sup>(7)</sup>، أَوْ يَصُومَ مَكَانَ كُلِّ مِدٍّ يَوْمًا، وَيَنْتَظِرَ كَمْ عِدَّةُ الْمَسَاكِينِ ؟ فَإِنْ كَانُوا عَشْرَةَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامًا<sup>(8)</sup>، وَإِنْ كَانُوا عِشْرِينَ مِسْكِينًا، صَامَ عِشْرِينَ يَوْمًا، عَدَدَهُمْ مَا كَانُوا، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ مِسْكِينًا.

(1) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «الكلب» وعليها «ع».

(2) في (ب) : «إذا أصابه المحرم».

(3) في (ب) : «يصيده». وفي (ج) : «الذي يصيب»، وبهامشها : «يصيد»، وعليها : «ع».

(4) عند عبد الباقي وشار عواد : «أن».

(5) في (د) : «يحكم»، وعليها «صح».

(6) في (د) : «يحكم» وعليها «صح» وفي هامش (ب) «يحكم»، وعليها «عت»، وما يشبه «طع».

(7) في (ب) : «بعد النبي صلى الله عليه وسلم».

(8) في (ج) : «عشرة وإن».

1027 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> سَمِعْتُ أَنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ، بِمِثْلِ مَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْمُحَرَّمِ الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

## 28 - مَا يَقْتُلُ الْمُحَرَّمُ مِنَ الدَّوَابِّ

1028 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحَرَّمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ : الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ <sup>(2)</sup>، وَالْعُقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

1029 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ سَنُ قَتْلِهِنَّ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ : الْعُقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ <sup>(3)</sup>».

1030 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «خَمْسٌ قَوَاسِقٌ <sup>(4)</sup> يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ : الْفَأْرَةُ، وَالْعُقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ <sup>(5)</sup>، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

1031 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ فِي الْحَرَمِ.

1032 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(6)</sup> فِي الْكَلْبِ الْعَقُورِ الَّذِي أُمِرَ بِقَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ : إِنْ كُلُّ مَا عَقَرَ النَّاسَ وَغَدَا عَلَيْهِمْ وَأَخَافَهُمْ، مِثْلُ الْأَسَدِ، وَالنَّمِرِ، وَالْفَهْدِ، وَالذَّنَبِ، فَهُوَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَأَمَّا <sup>(7)</sup> مَا كَانَ مِنَ السَّبَاعِ لَا يَعْدُو، مِثْلُ الضَّبُعِ <sup>(8)</sup>، وَالْتَّعْلَبِ، وَالْهَرِّ، وَمَا أَشَبَّهُهُنَّ مِنَ السَّبَاعِ <sup>(9)</sup>، فَلَا يَقْتُلُهُنَّ الْمُحَرَّمُ، فَإِنْ قَتَلَهُ فِدَاءٌ.

(1) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(2) في (ب) : «الحدأت».

(3) في (ب) : «الحدأت» عند عبد الباقي وبشار : «العقرب، والفأرة، والغراب، والحدأة، والكلب العقور».

(4) في (ج) : «قواسق» بفتح القاف.

(5) في (ب) : «الحدأت».

(6) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(7) في (ب) : «فأما».

(8) كتب فوقها في الأصل «صع» وفي الهامش : «الضبع الأنثى والذكر ضبعان».

(9) ما بين «السباع» السابقة، و«السباع» هذه اللاحقة، ساقط من (ب).



1033 - قال مالك : وأما ما ضُرَّ<sup>(11)</sup> من الطير، فإنَّ المُحَرَّم لا يَقْتُلُهُ، إِلَّا مَا سَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(12)</sup> الْغُرَابَ، وَالْحِدَاةَ<sup>(13)</sup>، وَإِنْ<sup>(14)</sup> قُتِلَ الْمُحَرَّمُ شَيْئًا مِنَ الطَّيْرِ سِوَاهُمَا فَدَاهُ.

## 29 - مَا يَجُوزُ لِلْمُحَرَّمِ أَنْ يَفْعَلَهُ

1034 - مالك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ : أَنَّهُ رَأَى<sup>(15)</sup> عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقْرُدُ<sup>(16)</sup> بَعِيرًا لَهُ، فِي طِينٍ بِالسُّقْمَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ. قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(17)</sup> : وَأَنَا أَكْرَهُهُ.

1035 - مالك، عَنْ غُلَقَمَةَ بْنِ أَبِي غُلَقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُسْأَلُ عَنِ الْمُحَرَّمِ، يَحْكُ<sup>(18)</sup> جَسَدَهُ فَقَالَتْ : نَعَمْ، فَلْيَحْكُكُهُ وَلْيَشْدُدْ<sup>(19)</sup>، قَالَتْ عَائِشَةُ : وَلَوْ رُبِطَتْ يَدَايَ وَلَمْ أَجِدْ إِلَّا رَجُلِي لَحَكَّكَتُ<sup>(20)</sup>.

1036 - مالك، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى<sup>(21)</sup>، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي الْمِرْآةِ لِشَكْوَى<sup>(22)</sup> كَانَ بِعَيْنَيْهِ<sup>(23)</sup>، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

(11) في (ب) : «أضر».

(12) في (د) : «عليه السلام».

(13) في (ب) : «الخدات».

(14) (ب) «وإن» وفي (ش) «فإن».

(15) في (ب) : «أراه».

(16) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «يقرد» بالتخفيف وعليها «ع». قال عبد الملك بن حبيب في غريب الموطأ 331/1 «معنى يقرد بغير آله : يطرح عنه القراد». وقال التلمساني في الاقتصاب 399/1 : «ويروى «تقرده»، وبالأوجهين ضبطناه».

(17) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(18) في (ب) : «يحيك».

(19) في (ج) : «وليشدده».

(20) في (ب) : «بهما» وبهامش (م) : «ع قال ابن القاسم : قال مالك : وينبغي على هذا العمل».

(21) قال ابن الخلاء في التعريف 16/2 رقم 10 : «أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاصي، قرشي مكِّي، جده عمرو بن العاص المعروف بالأشدق الذي قتله عبد الملك بن مروان، وإسماعيل بن أمية ابن عمه. وكان أيوب كثير الرواية والفقه».

(22) كتب فوقها في الأصل «صح»، وعليها «هـ» و«ع»، وفي الهامش : «الشكوى»، وعليها «ح» و«ع»، وهي رواية (د)، وفي (د) : «الشكوى». وبالهامش : «لشكوه» وعليها «ت».

(23) في (ب) و(د) : «بعينه».

1037 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْزِعُ الْمُحْرِمَ حَلْمَةً، أَوْ قُرَادًا عَنْ بَعِيرِهِ.

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ <sup>(1)</sup>.

1038 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدٍ <sup>(2)</sup> بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْثَمٍ <sup>(3)</sup>، أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ طُفْرِ لَهُ

انْكَسَرَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ : سَعِيدٌ أَقْطَعُهُ.

1039 - قَالَ يَحْيَى <sup>(4)</sup> : وَسُئِلَ مَالِكٌ <sup>(5)</sup> عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَكِي أُذُنَهُ، أَيْقُطِرُ فِي أُذُنِهِ مِنَ الْبَيَانِ الَّذِي لَمْ

يُطِيبُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟ فَقَالَ <sup>(6)</sup> : لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، وَلَوْ جَعَلَهُ فِي فِيهِ <sup>(7)</sup> لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا.

1040 - قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ <sup>(8)</sup> بِأَنْ <sup>(9)</sup> يَبْطُ الْمُحْرِمُ جِرَاحَهُ <sup>(10)</sup>، وَيَنْقَأَ دُمْلَهُ، وَيَقْطَعَ عِرْقَهُ إِذَا احتَاجَ

إِلَى ذَلِكَ.

### 30 - الْحَجُّ عَنْ مَنْ <sup>(11)</sup> يُحَجُّ عَنْهُ

1041 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ الْفَضْلُ بْنُ

عَبَّاسٍ <sup>(12)</sup> رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَقْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ

إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الْأَخْرِ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ

(1) قال البوني في تفسير الموطأ 489/1 : «وإنما استحجب مالك قول ابن عمر، لنهي الله عز وجل المحرم عن قتل الصيد، فمنع الله تعالى من أكل كل ما اصطاده الإنسان، إلا ما قامت الأدلة على إباحة قتله».

(2) في (د) : «موسى».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 217/2 رقم 183 : «محمد بن عبد الله بن أبي مريم مولى بني سليم. وقال البخاري : مولى بني خزاعة».

(4) كتبت «قال يحيى» بخط دقيق، ولم يقرأه الأعظمي.

(5) في (ج) : «قال يحيى» وسئل مالك. وفي (ب) : «وسئل مالك».

(6) في (د) : «قال».

(7) كتب فوقها في الأصل «فمه»، وعليها «صح» و«خ».

(8) في (ب) و(د) : «لا بأس».

(9) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش «أن» وعليها «فزع» عند عبد الباقي ويشار عواد : «أن».

(10) بهامش الأصل : «خراجه»، وعليها «صح». وفيه أيضا «الخراج» وعليها «خ». وفي (د) : مثل ما في الأصل، وبالهامش : «خراجه».

أصلحه. وفي (م) : «خراجه»، وبالهامش «قرأ عبيد الله جراحه»، وعليها «ض».

(11) كذا في الأصل، ورسمتها الأعظمي مدغمة.

(12) في (ج) : «الفضل رديف».



فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ :  
«نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ<sup>(1)</sup>.

### 31 - مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحْصَرَ<sup>(2)</sup> بَعْدُو

1042 - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ حُبِسَ بَعْدُو فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ<sup>(3)</sup>،  
وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ حُبِسَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ.

1043 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، فَنَحَرُوا  
الْهَدْيَ، وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ، وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ، ثُمَّ  
لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا  
وَلَا يَعُودُوا لِشَيْءٍ.

1044 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ حِينَ خَرَجَ مِنْ<sup>(4)</sup> مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ<sup>(5)</sup> :  
إِنْ صُدِّدْتُ عَنْ الْبَيْتِ، صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَهْلَ بَعْمُرَةَ، مِنْ أَجْلِ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ بَعْمُرَةَ غَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ. ثُمَّ إِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ  
فَقَالَ : مَا أَمَرَهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، فَالْتَقَيْتُ إِلَى أَصْحَابِهِ<sup>(6)</sup> فَقَالَ : مَا أَمَرَهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ  
الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ نَفَذَ حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ، فَطَافَ طَوَافًا وَاحِدًا، وَرَأَى ذَلِكَ مُجْزِيًا عَنْهُ<sup>(7)</sup> وَأَهْدَى<sup>(8)</sup>.

(1) بهامش (م) : «قال محمد : قوله : وذلك في حجة الوداع، هو من كلام ابن شهاب». قال البيهقي في تفسير الموطأ 1/479 : «ومالك يكره ذلك كله، لأنه خاف في ذلك أن يكون الرجل يؤخر الحج، ثم يوصي بذلك، ولا يباشر ذلك نفسه، والواجب في عمل الأبدان أن يباشرها المرء بنفسه، فمنع مالك أن يحج أحد عن أحد، فريضة أو تطوعاً، غلقاً للباب، لكي يباشر الناس عمل الحج بأنفسهم، ولا يتراخوا في ذلك رجاء أن يوصوا بذلك عند موتهم، أو رجاء أن يفعل عنهم ذلك ورثتهم، فيكثر ذلك، فلا يكاد يحج كثير من الناس بأنفسهم، فمنع ذلك لما ذكرناه».

(2) بهامش الأصل : «قال أبو عبيد وإسماعيل القاسمي : «الإحصار بالمرض، والحصير بالعدو، وقال ابن قتيبة : الإحصار بهما جميعاً، والحصير بالعدو خاصة، وحكى أبو علي : حصير وأحصير بمعنى».

(3) بهامش الأصل : «يعني بقوله : وينحر هديه، كان قد ساق معه هدياً، وإلا فلا هدي عليه من أجل التحلل، وخالفه أشهب، فقال : عليه الهدي، لقول الله تعالى : «فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي»، وفيه أيضاً : «قال أشهب : لا يحل حتى إلى يوم النحر، ولا يقطع تلبسته إلى وقت زواج الناس إلى عرفة، وفيه : قال عبد الملك : ويجزى من حجة الإسلام».

(4) كتب فوقها في الأصل «إلى»، وعليها «صح». وفي الهامش : «معتمراً في الفتنة، يعني نزول الحجاج على ابن الزبير سنة الثنتين وسبعين».

(5) وفي (ب) و(ج) و(د) : «إلى» وهو ما عند عبد الباقي ويشار عواد.

(6) قال عبد الملك بن حبيب في الموطأ 1/322 : «فيعني أيام ابن الزبير والحجاج».

(7) في (ج) : «أصح».

(8) بهامش الأصل «عليه طوافان وسبعان». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش ولم يشر إلى وجوده.

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «شاة، كذا للفتني وحده، وهو غير معروف من مذهب ابن عمر».

1045 - قَالَ مَالِكٌ : فَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ أُحْصِرَ بَعْدُو، كَمَا أُحْصِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ<sup>(1)</sup>، فَأَمَّا مَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دُونَ الْبَيْتِ.

### 32 - مَا جَاءَ فِيمَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ

1046 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ قَالَ : الْمُحْصَرُّ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ<sup>(2)</sup> وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنْ<sup>(3)</sup> اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا، أَوِ الدَّوَاءِ<sup>(4)</sup>، صَنَعَ ذَلِكَ وَاقْتَدَى<sup>(5)</sup>.

1047 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : الْمُحْرِمُ لَا يُحِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ.

1048 - مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِي، عَنْ رَجُلٍ<sup>(6)</sup> مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ<sup>(7)</sup> كَانَ قَدِيمًا<sup>(8)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ الطَّرِيقِ كُسِرَتْ فَخِذِي، فَأَرْسَلْتُ إِلَى مَكَّةَ، وَبِهَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَالنَّاسُ، فَلَمْ يُرَخَّصْ<sup>(9)</sup> لِي أَحَدٌ أَنْ أَحِلَّ. فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ، حَتَّى حَلَلْتُ<sup>(10)</sup> بِعُمْرَةٍ.

(1) في (ب) : «قال مالك».

(2) بهامش الأصل : «ويسعى»، وعليها «صح» و«ح». وهي رواية (ج) و(ب). وتحرفت الحاء عند الأعظمي إلى العين ورسمت في (ب) و(ج) : «يسعاء»، وبهامش (ب) : «وبين»، وعليها «طع» وفي (د) : «يسعى»، وعليها «صح». وفي الهامش : «ليس عند أبي بكر يسعى».

(3) عند عبد الباقي : «فإذا».

(4) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «الدواء» : لغة، وفي (ب) : «الدواء».

(5) بهامش الأصل : «هو وأحصر سواء يتحلل» وعليها : «ح». ولم يقرأه الأعظمي. وفي (ج) و(ب) : «واقْتَدَى».

(6) بهامش الأصل : «ح» : الرجل القديم هو أبو قلابة عبد الله بن زيد الحرمي. وقال أبو علي : هو أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، ذكره إسماعيل القاضي، فانظر «ح». وحرف الأعظمي «الشخير» إلى «السخيرة».

(7) في (ب) : «البصرة».

(8) قال ابن بشكوال في كتاب غوامض الأسماء المبهمة 264/1 رقم 72 : «رواية عن ابن عتاب : «الرجل البصري هو أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، وقيل : هو أبو قلابة عبد الله بن زيد الحرمي. قاله أبو عمر بن عبد البر الحافظ».

(9) ضبطت في الأصل بالتخفيف والتشديد وعليها «معاً».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح» و«ح». وبالهامش : «أحللت» وعليها «صح» و«ح». وبهامش (ب) : «أحللت»، وفوقها «ح» و«طع».



1049 - مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، أنه قال : من حبس دون البيت بمرض، فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت، وبين الصفا والمروة.

1050 - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار : أن معبد بن حزيمة المخزومي<sup>(1)</sup>، صرع بنقض طريق مكة، وهو محرم، فسأل عن الماء<sup>(2)</sup> الذي كان عليه، فوجد عبد الله بن عمر، وعبد الله ابن الزبير، ومروان بن الحكم، فذكر لهم الذي عرض له، فكلهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه ويقتدي، فإذا صح، اعتمر فحل من إحرامه، ثم عليه حج قابل، ويهدي ما استيسر من الهدى.

قال مالك : وعلى ذلك<sup>(3)</sup>، الأمر عندنا فيمن أخصر بغير عدو.

1051 - قال يحيى : قال مالك : وقد أمر عمر بن الخطاب أبا أيوب الأنصاري وهيار بن الأسود، حين فاتهما الحج<sup>(4)</sup>، وأتيا يوم النحر أن يحلا بعمره، ثم يرجعا حلالا، ثم يحججا عاما قابلا ويهديان، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله<sup>(5)</sup>.

1052 - قال مالك : وكل من حبس عن الحج بعد ما يحرم، إما بمرض، أو بغيره، أو بخلط من العدة، أو خفي عليه الهلال، فهو محضر، عليه ما على المحضر.

1053 - وسئل مالك<sup>(6)</sup> عن من أهل من أهل مكة بالحج، ثم أصابه كسر<sup>(7)</sup>، أو بطن متحرق أو امرأة

(1) عند عبد الباقي، وبشار عواد : «سعيد» قال ابن الجداء في التعريف 279/2 رقم 249 : «هكذا رواه يحيى بن يحيى عن مالك وقال غيره : عن مالك عن ابن حزيمة لم يذكر اسمه، وقد بين اسمه الوليث وحماد بن زيد عن يحيى بن سعيد في هذا الحديث : قال محمد :

هو معبد بن حزيمة بن معبد بن وهب بن عمرو بن خالد بن عمران بن مخزوم، أمه أروى بنت وجرة بن أبي عمرو».

(2) بهامش الأصل : «لعبد الله بريد عن الماء». وفيه «على»، أي وعلى الماء، وأمامها «هـ» و «ح»، وفيه أيضا : «صح أصل» ولعله يريد «عن ذلك الماء». وفي (ب) و (د) : «على»، وفي (ج) : «فسأل على ذلك الماء»، وعند عبد الباقي وبشار : «فسأل من يلي على الماء».

(3) عند عبد الباقي : «وعلى هذا».

(4) بهامش الأصل : «كان أبو أيوب أصل رواجه حتى مضى يوم عرفة، وكان حار أخطأ العدة وجاء يوم النحر وهو يظنه يوم عرفة». وحرف الأعظمي العدة إلى «الغرة».

(5) من «وسبعة» إلى «عن الحج» حتى.

(6) في (ب) : «قال يحيى : وسئل مالك»، وفي (ج) : «قال : وسئل...».

(7) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 347/1 : «قوله في الحاج فأصابه كسر، كذا ضبطه بفتح السين».

تَطْلُقُ<sup>(11)</sup> ؟ قَالَ : مَنْ أَصَابَهُ هَذَا<sup>(12)</sup> مِنْهُمْ فَهُوَ مُحْضَرٌ، يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ<sup>(13)</sup> مَا يَكُونُ<sup>(14)</sup> عَلَى أَهْلِ الْأَفَاقِ إِذَا هُمْ أَخْصِرُوا<sup>(15)</sup>.

1054 - قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَدِيمٍ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، حَتَّى إِذَا قَضَى<sup>(16)</sup> عُمْرَتَهُ أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ كُسِرَ، أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمُتَوَقِّفِ. قَالَ : أَرَى أَنْ يُقِيمَ حَتَّى إِذَا بَرَأَ<sup>(17)</sup> خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، ثُمَّ يَرْجِعُ<sup>(18)</sup> إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَبِينُ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ يَحِلُّ، ثُمَّ عَلَيْهِ<sup>(19)</sup> حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

1055 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ<sup>(10)</sup> فِيمَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى<sup>(11)</sup> بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ مَرِضَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمُتَوَقِّفِ. قَالَ<sup>(12)</sup> : إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ، فَإِنَّهُ إِنْ اسْتَطَاعَ<sup>(13)</sup> خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ فَدَخَلَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِأَنَّ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ نَوَاهُ لِلْعُمْرَةِ، فَلِذَلِكَ يَعْمَلُ بِهِذَا، وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ، وَالْهَدْيُ.

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ<sup>(14)</sup> كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، فَأَصَابَهُ مَرَضٌ خَالَ بَيْتَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ، وَطَافَ<sup>(15)</sup> بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَلَّ بِعُمْرَةٍ<sup>(16)</sup>، وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِأَنَّ طَوَافَهُ الْأَوَّلَ، وَسَعْيَهُ إِنَّمَا كَانَ نَوَاهُ لِلْحَجِّ، وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ، وَالْهَدْيُ.

(11) كتب فوقها في الأصل «صحيح». وفي الهامش : «تطلق» رواية، وتطلق هو الصواب. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 374/1 : «روى عبيد الله وابن الصباح راوية تطلق ضم اللام وفتح الشاء بالثين. وروى غيرهما «تطلق» بضم الشاء وفتح اللام، وهو الصحيح المعروف، لأنه إنما يقال : طلقت المرأة : إذا أصابها وجع الولادة، ولا يقال طلقت تطلق إلا من الطلاق». ونظر الاختصاص للشمساني 405/1.

(12) في (ج) : «هَذَا».

(13) في (ج) : «مِثْلُ مَا يَكُونُ عَلَى أَهْلِ الْأَفَاقِ».

(14) كتبت في الأصل بخط دقيق، ولم يقرأها الأعظمي.

(15) بهامش الأصل : «لقوله تعالى : «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ».

(16) في (ج) و(ب) : «قضاء».

(17) قرأها الأعظمي «بدأ» بحسبانه الرأى المغربية دالا، وعده سهوا والواقع خلاف ذلك.

(18) في (د) : «ثم رجع».

(19) في (ج) : «وعليه».

(10) في (ج) و(ب) و(د) : «قال مالك».

(11) في (ج) : «وسعى».

(12) عند عبد الباقي، ويشار عواد : «قال مالك».

(13) عند عبد الباقي : «فَإِنْ اسْتَطَاعَ».

(14) رسمت في الأصل بالفاء والواو معا، ولم يثبت ذلك الأعظمي. وفي (د) : «فإن».

(15) في (د) : «طَافَ».

(16) في (ج) : «بالعمرة».



## 33 - مَا جَاءَ فِي بِنَاءِ الْكَعْبَةِ

1056 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقَ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ<sup>(1)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ<sup>(2)</sup> قَالَ : «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا<sup>(3)</sup> عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ». قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُرَدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَوْلَا حَدِّثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ<sup>(4)</sup>». قَالَ<sup>(5)</sup> : فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : لَيْتَنِي كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ تَرَكَ اسْتِیْلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَ، إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ لَمْ يَتِمَّ<sup>(6)</sup> عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

1057 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ<sup>(7)</sup> عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ : مَا أَبَالِي، أَصَلَّيْتُ فِي الْحِجْرِ، أَمْ فِي الْبَيْتِ.

1058 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ بَعْضَ عُلَمَائِنَا يَقُولُ : مَا حَجَرَ الْحِجْرَ، فَطَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ، إِلَّا إِرَادَةً<sup>(8)</sup> أَنْ يَسْتَوْعِبَ النَّاسُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ كُلِّهِ.

34 - الرَّمْلُ<sup>(9)</sup> فِي الطَّوْفِ

1059 - مَالِك، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَلَ مِنَ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ<sup>(10)</sup>.

(1) في (ب) : «زوج النبي صلى الله عليه وسلم».

(2) زاد الأعظمي «التصلي» في هذا الموضع خلافا للأصل. وهي ثابتة في (ج).

(3) عند عبد الباقي وشارعوا : «على».

(4) بهامش الأصل : «الفعالت»، وعليها «عه» و«س» و«صح». ولم يقرأ الأعظمي رمز «عه».

(5) في (م) : «قال»، وعليها : «ض». وبالهامش : «فقلت».

(6) بهامش الأصل : «يتم» وعليها : «صح». (ب) و(د) : «يتم» وعليها في (ب) : «ع». وعليها في (د) علامة تشبه ضبة : «ص».

(7) بهامش (د) : «عن»، وعليها «صح»، و«خط».

(8) في (ب) : «إرادت».

(9) في (د) : «الرمل»، يسكون الميم.

(10) قال البوني في تفسير الموطأ 492/1 : «وكان بدء الرمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم في عام القضية، قال المشركون : يقدم عليكم قوم أوهنتهم حمى يثرب، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا ثلاثا، ليروا المشركين قوتهم».

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُونَ.

1060 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرْمُلُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَيَمْسِي أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ<sup>(1)</sup>.

1061 - [مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ : أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ<sup>(2)</sup> كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ يَسْعَى الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ يَقُولُ :

اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَا<sup>(3)</sup>  
وَأَنْتَ تَحْيِي بَعْدَ مَا أَمَّا

يَخْفِضُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ<sup>(4)</sup>]

1062 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَحْرَمَ بَعْضَرَةَ مِنَ التَّعْمِيمِ. قَالَ : ثُمَّ رَأَيْتُهُ سَعَى<sup>(5)</sup> حَوْلَ الْبَيْتِ الْأَشْوَاطَ<sup>(6)</sup> الثَّلَاثَةَ<sup>(7)</sup>.

1063 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا يَبْنِي الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِئِي<sup>(8)</sup>، وَكَانَ لَا يَرْمُلُ إِذَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ.

### 35 - الْإِسْتِلَامُ فِي الطَّوَافِ.

1064 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ، وَرَكَعَ الرُّكْعَتَيْنِ، وَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ<sup>(9)</sup> قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ<sup>(10)</sup>.

(1) قال الدانسي في الإجماع : 411/4 : رفعه مطرف وحده في الموطأ بهذا الإسناد وتابعه جماعة خارجيه، وهو عند يحيى بن يحيى وسائر الرواة من قول نافع، حكى فعل ابن عمر موقوفاً غير مرفوع.

(2) كتب فوقها في الأصل : «ت». وأسقطها الأعظمي من المتن وهي منه. وفي هامش (د) : «عروة»، وعليها : «ت».

(3) كتب فوقها في الأصل : «ت» وعده و«صح».

(4) ما بين المعقوفين أُلحق بالهامش، وكتب عليه «ت».

(5) كتب فوقها في الأصل «يسعى» بخط دقيق، وهي رواية (ج). وفي (ب) و(د) : «يسعى» وكذلك في (ج) و«رسمت» فيها «سما».

(6) بهامش الأصل : «كره فجاهد أن يقول : الأشواط».

(7) بهامش الأصل : «ابن حبيب : ليس عليه العمل عند مالك».

(8) في (ج) و(ب) : «مئاة».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(10) بهامش الأصل : «رواه الوليد بن مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، وهو محفوظ من حديث جابر من طرق صحاح من رواية مالك وغيره». هكذا في هامش الأصل. ولا يفسره إسقاط «مالك» بين الوليد بن مسلم، وجعفر بن محمد خلافاً لما ذهب إليه الأعظمي.



1065 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن ابن عوف : «كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن»<sup>(11)</sup> فقال عبد الرحمن : استلمت وتركت. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أصببت»<sup>(12)</sup>.

1066 - مالك، عن هشام بن عروة : أن أبا عروة<sup>(13)</sup> كان إذا طاف بالبيت، يستلم الأركان كلها، وكان<sup>(14)</sup> لا يدع اليماني، إلا أن يغلب عليه.

### 36 - تقبيل الركن الأسود في الاستلام

1067 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت للركن الأسود : إنما أنت حجر، ولولا أنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلك، ثم قبله<sup>(15)</sup>.

1068 - قال مالك : سمعت بعض أهل العلم يستحب<sup>(16)</sup> إذا رفع الذي

يطوف بالبيت يده عن الركن اليماني<sup>(17)</sup>، أن يضعها على فيه<sup>(18)</sup>.

(11) رواه ابن الأثير : مع : «لابن وضاح الأسود» هي رواية ابن القاسم، وابن وهب، وابن القاسم، وحمل الأعظمي (34) إياه بن في الحديث الذي يليه عند قول مالك : عن هشام بن عروة أن أبا، كان عروة هو الأسود ولا علاقة له به. قال الداني في الإجماع 338/2 : «عند ابن القاسم وأكثر الرواة في الموطأ، الركن الأسود، وليس في رواية يحيى ذكر الأسود، وتابعه علي إسقاطه أبو المصعب وطائفة» وبهامش (د) : «الأسود لابن وضاح وعند أحمد بن مطرف ولا...».

(12) قال النووي في تفسير الموطأ 493/1 : «إذا استحب له استلام الركن في أول ما يبدأ بالطواف، وأما سائر الطواف فإن شاء استلم، وإن شاء ترك».

(13) لم يست الأعظمي في المتن «عروة» وهي منه. وبهامش (ب) : «عروة» و«فوقها» نحو».

(14) بهامش (ب) : «وقال كان»، وعليها «مر» و«معا». وهي رواية (ج).

(15) قال النووي في تفسير الموطأ 492/1 : «إنما قال ذلك، لأنهم كانوا قريبين عهد بعبادة الحجارة وغيرها، فقال ذلك، لئلا يظن أحد أن الحجر يعبد، أو ينفع، أو يضر، والله تعالى هو الذي يطاع في تقبيل الحجر، لأن ذلك من طاعته وطاعة رسوله عليه السلام، والله تعالى يستعبد عباده بما شاء».

(16) بهامش الأصل : «يستحبون».

(17) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «الأسود» وعليها «ح». وحرف الأعظمي الحاء إلى الخاء. وكتب فوق اليماني في (د) : «ليحيى». وعليها في (ب) «صح». وبالهامش : «الأسود» وعليها «ح». وبهامش (د) : «قال ابن وضاح يطرح اليماني إنما أراد الأسود» وبهامش (م) : «طرح مجاهد اليماني».

(18) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 49/1 : «قول مالك سمعت بعض أهل العلم، يستحب إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن اليماني أن يضعها على فيه. كذا رواه يحيى، وابن وهب، وابن القاسم، وغيرهم. ورواه مطرف، والقعنبي، وأكثر الرواة الركن الأسود، وكذا ابن وضاح، وكلاهما صحيح...» وقال في موضع آخر 232/2 وقوله : يستحب للذي يطوف إذا وصل الركن اليماني أن يمسه بيده ويضعها على فيه، كذا رواية يحيى، وابن القاسم، وابن وهب، وابن بكير، وأكثر رواة الموطأ. ورواه القعنبي، ومطرف، الأسود مكان اليماني، وكذا رده ابن وضاح».

## 37 - رَكَعَتَا الطَّوَافِ (1)

1069 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ السَّبْعَيْنِ (2) لَا يُصَلِّي (3) بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ كُلِّ سَبْعٍ (4) رَكَعَتَيْنِ : فَرُبَّمَا (5) صَلَّى عِنْدَ الْمَقَامِ، أَوْ (6) عِنْدَ غَيْرِهِ (7).

1070 - قَالَ يَحْيَى (8) : سُئِلَ (9) مَالِكٌ عَنِ الطَّوَافِ، إِنْ كَانَ أَخْفَ (10) عَلَى الرَّجُلِ (11) أَنْ يَتَطَوَّعَ (12)، فَيَقْرُنَ (13) بَيْنَ الْأُسْبُوعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ يَرْكَعُ مَا عَلَيْهِ مِنْ رُكُوعِ تِلْكَ السَّبْعِ (14) ؟ قَالَ : لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا السُّنَّةُ أَنْ يُتْبَعَ كُلُّ سَبْعٍ (15) رَكَعَتَيْنِ.

1071 - وَقَالَ (16) مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ (17) الطَّوَافَ فَيَسْهُو، حَتَّى يَطُوفَ ثَمَانِيَةً أَوْ تِسْعَةً أَطْوَافٍ. قَالَ : يَقْطَعُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ زَادَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَلَا يَعْتَدُ بِالَّذِي كَانَ زَادَ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ

(1) في (ب) : «ما جاء في ركعتي الطواف».

(2) ضبطت في الأصل و (ب) بفتح السين وضمها معاً، وكتب فوقها في الأصل «ع»، وفي الهامش : «السبعين» وعليها «ع». وكتب في (د) فوق «السبعين» «ليحيى». وفي الهامش : «صوابه السبعين بإسكان الباء وفتح السين، وليحيى بضمهما». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 45/2 : «وقوله : عن عروة، كان لا يجمع بين السبعين لا يصلي بينهما، كذا عند رواية يحيى، وابن بكير، وعامة أصحاب الموطأ. وعند ابن عثاب عن يحيى، لا يصل بفتح الباء، وهي رواية الفغني. وبعده من قول مالك، ولا ينبغي له أن ينسب على السبعة حتى يصل بينهما، كذا هو لجماعة زواة يحيى، وعند ابن وضاح : يصلي من الصلاة».

(3) كتب فوقها في الأصل : «صح». وبالهامش : «يصل»، وعليها : «ع».

(4) ضبطت في الأصل بفتح السين وتسكين الباء وضم السين والياء وعليها «معاً» وبالهامش : «سبع»، وتحتها «أسبوع»، وفوقها «ج».

(5) في (د) : «وربما».

(6) رسمت الهمزة والسين في الأصل بالأحمر وعليها «صح»، وضبطت الواو بالفتح وعليها «صح» أيضاً. أي «أو عنده» و«وعنده» كلاهما رواية.

(7) في (ج) : «أو غيره».

(8) كتبت في الأصل بخط دقيق، ولم يثبتها الأعظمي.

(9) في (ج) و(ب) و(د) : «وسئل».

(10) في (د) : «خف».

(11) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(12) عند عبد الباقي : «يتطوع به».

(13) ضُيِبَ عليها في الأصل. وفي الهامش : «يفرق»، وعليها «صح». وسكت الأعظمي عن النصيب والتفريق.

(14) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «السبع». وفيه أيضاً «الأسباع لابن أبي نعيم، قال أبو عمر : الصواب، «السباع». وفي (ج) «الأسبوع».

(15) في الأصل بفتح السين وضم الباء وتسكينها وعليها «معاً». وضبطهما الأعظمي بضم السين وفتحها وضم الباء. خلافاً للأصل.

(16) بهامش الأصل : «قال»، وهي رواية (ج).

(17) عند عبد الباقي : «يدخل في».



أَنْ يَبْنِيَ عَلَى السَّبْعَةِ<sup>(1)</sup>، حَتَّى يُصَلَّ<sup>(2)</sup> سَبْعِينَ<sup>(3)</sup> جَمِيعًا، لِأَنَّ السَّنَةَ فِي الطَّوَافِ : أَنْ يُسَبِّحَ كُلُّ سَبْعٍ<sup>(4)</sup> رَكْعَتَيْنِ.

1072 - قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ شَكَّ فِي طَوَافِهِ بَعْدَ مَا يَرْكَعُ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، فَلْيُعِدَّ فَلْيَتِمِّمْ<sup>(5)</sup> طَوَافَهُ عَلَى الْيَقِينِ، ثُمَّ لْيُعِدَّ الرَّكْعَتَيْنِ، لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَطَوَافٍ إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ<sup>(6)</sup> السَّبْعِ<sup>(7)</sup>.

1073 - قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ يَنْقُصُ<sup>(8)</sup> وَضُوءَهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، أَوْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَوْ بَيْنَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مِنْ أَصَابِهِ ذَلِكَ وَقَدْ طَافَ بَعْضَ الطَّوَافِ أَوْ كُلَّهُ، وَلَمْ يَرْكَعِ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ، وَيَسْتَأْنِفُ الطَّوَافَ وَالرَّكْعَتَيْنِ.

1074 - قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا<sup>(9)</sup> السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَهُ مِنَ انْتِقَاصِ وَضُوءِهِ<sup>(10)</sup>، وَلَا يَدْخُلُ السَّعْيَ إِلَّا وَهُوَ ظَاهِرٌ بِوَضُوءٍ.

### 38 - الصَّلَاةُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدُ<sup>(11)</sup> الْعَصْرِ فِي الطَّوَافِ<sup>(12)</sup>

1075 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِي أُنْذِرَهُ، أَنَّهُ طَافَ بِالْبَيْتِ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى عُمَرُ طَوَافَهُ، نَظَرَ فَلَمْ يَرَ الشَّمْسَ، فَرَكِبَ حَتَّى أَتَاخَ بِذِي طُوًى<sup>(13)</sup>، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

(1) عند عبد الباقي : «يبنى على السبعة».

(2) في (د) : «يصل». وعند عبد الباقي وشار : «يُصَلِّي». وضبطها الأعظمي بفتح الياء وكسر الصاد خلافا للأصل، ولما جزم به في الهامش حيث قال : «في الأصل «حتى يصل» بخذف حرف العلة من الأخير».

(3) ضبطت في الأصل يضم السين وفتحها.

(4) ضبطت في الأصل يضم السين وفتحها.

(5) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «فلينم وعليها «صح أصل ذر»، وفيه أيضا «وليتم»، وعليها «عت». وفي (ج) و(د) : «فلينم».

(6) كتب فوقها في الأصل بخط دقيق : «استكمال». ولم يشر إلى ذلك الأعظمي.

(7) ضبطت في الأصل يضم السين المشددة وفتحها معا.

(8) بهامش الأصل : «فانقص». وعليها «هـ» و«ج». ولم يقرأها الأعظمي.

(9) كتب فوق الواو «صح» وفي الهامش : «فأما»، وعليها «عت» و«ذر». وكسر الأعظمي الهمزة في «فأما» خلافا للأصل. وبهامش (ب) : «فأما»، وفوقها «عب».

(10) في (ج) : «وضوء»، وكتب فوقها «هـ» وعليها «حـ». أي «وضوئه».

(11) كتبت «بعده» في الأصل بخط دقيق. في (ب) : «الصلوة بعد الصبح والعصر في الطواف» وهو ما عند عبد الباقي وشار، وبهامش (د) : «سقط بعد الثاني لابن ثابت» - رحمه الله -.

(12) في (ش) : «للطواف».

(13) قال أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم 896/3 : «ذو طوى يفتح أوله، مقصور منون، على وزن فعل : واد بككته».

1076 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي، أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَطُوفُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَدْخُلُ<sup>(1)</sup> حُجْرَتَهُ، فَلَا أَدْرِي مَا يَصْنَعُ ؟

1077 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي، أَنَّهُ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ يَخْلُو<sup>(2)</sup> بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، مَا يَطُوفُ بِهِ أَحَدٌ.

1078 - قَالَ مَالِك : وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْضُ أُسْبُوعِهِ<sup>(3)</sup>، ثُمَّ أَقَامَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ يَتَنَبَّهُ عَلَى مَا طَافَ حَتَّى يُكْمِلَ سُبْعًا<sup>(4)</sup>، ثُمَّ لَا يُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، أَوْ حَتَّى تَغْرُبَ.

قَالَ مَالِك<sup>(5)</sup> : وَإِنْ أَخَّرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

1079 - قَالَ مَالِك : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ طَوَافًا وَاحِدًا بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ، لَا يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ<sup>(6)</sup> وَاحِدٍ، وَيُؤَخِّرُ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، كَمَا صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَيُؤَخِّرُهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ<sup>(7)</sup> حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ صَلَّاهُمَا إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَّرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

### 39 - وَدَاعُ الْبَيْتِ

1080 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : لَا يَصْدُرُنْ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَإِنْ أَخَّرَ التُّسُوكَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ.

(1) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «في» وعليها «ع» و«طع» و«ز» و«ذر». ولم يقرأ الأعظمي «ذر» وبهامش (ب) : «في» وعليها «طع» و«خجرت»، وعليها «ز».

(2) كتب فوقها في الأصل : «ع» و«صح». وبهامش (د) : «يخلو طريقه ابن وضاح».

(3) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «سبوعه» وعليها «ع». وبهامش (ب) : «سبوعه»، وفوقها «سرة» و«معا».

(4) ضبطت في الأصل و(ب) بقسم السين، والباء، ويفتح السين وسكون الباء معا.

(5) عند عبد الباقي وبنار عواد : «قال» دون مالك.

(6) ضبطت في الأصل بفتح السين وسكون الباء، وبضمهما.

(7) بهامش الأصل : «صلاته»، وعليها «ع».



- 1081 - قَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : فَإِنْ أَخِرَ النَّسْكَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ : إِنْ ذَلِكَ فِيمَا نَرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى <sup>(1)</sup> : ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾. [الحج : 30].  
وَقَالَ : ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج : 31] فَمَحِلُّ الشَّعَائِرِ كُلِّهَا وَانْقِصَاؤُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ.  
1082 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَدَّ رَجُلًا مِنْ مَرَّ ظَهْرَانِ <sup>(2)</sup>، لَمْ يَكُنْ وَدَّعَ الْبَيْتَ، حَتَّى وَدَّعَ.

- 1083 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى <sup>(3)</sup> اللَّهُ <sup>(4)</sup> حَجَّهَ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ، فَهُوَ حَقِيقٌ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، وَإِنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ، أَوْ عَرَضَ <sup>(5)</sup> لَهُ، فَقَدْ قَضَى اللَّهُ <sup>(6)</sup> حَجَّهَ.

- 1084 - قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ <sup>(7)</sup> أَنْ رَجُلًا <sup>(8)</sup> جَهِلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوْفُ <sup>(9)</sup> بِالْبَيْتِ، حَتَّى صَدَرَ <sup>(10)</sup>، لَمْ أَرِ عَلَيْهِ شَيْئًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا، فَيَرْجِعَ فَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَنْصَرِفَ إِذَا كَانَ قَدْ أَفَاضَ.

#### 40 - جَامِعُ الطَّوْافِ

- 1085 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ : «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ». قَالَتْ : فَطُفْتُ <sup>(11)</sup> وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَانِبِ الْبَيْتِ <sup>(12)</sup>، وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ <sup>(13)</sup>.

(1) في (ج) : «عز وجل».

(2) بهامش الأصل : «ثمانية عشر ميلاً» - أي من مكة - انظر التعليق على الموطأ للوقشي 378/1. وعند عبد الباقي، وبشار عواد : «الظهران».

(3) في (ج) و(ب) : «قضا».

(4) كتب فوقها في الأصل : «عه» وفي الهامش : «ليس عليه العمل لأنه تعبد».

(5) ضبطت في (ب) بفتح العين والراء، وبضم العين وكسر الراء معاً. وفات ذلك نظر الأعظمي، فأثبت وجهاً واحداً وجه الفتح.

(6) كتب فوقها في الأصل : «عه» وفي الهامش : «ليس الاسم في الموضعين لابين وضاح» - يريد اسم الجلالة.

(7) كتب فوق واو «ولو» رمز «صح».

(8) بهامش الأصل : «وان رجل» وعليها «صح» و«ت» وبهامش (د) : «وان رجل، لابين بكير».

(9) ضبطت في الأصل بالضم والفتح معاً.

(10) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «بصدرة»، وعليها «ب» - وهي رواية (ج).

(11) عند عبد الباقي وبشار : «طُفْتُ رَاكِبَةً بغيري».

(12) بهامش الأصل : «هي صلاة الصبح، ذكرها البخاري».

(13) هكذا في الأصل، وتصرف الأعظمي فجعلها «وهو يقرأ ب» الطور وكتاب مسطور».

1086 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي : أَنَّ أَبَا مَاعِزٍ الْأَسْلَمِيَّ <sup>(1)</sup> عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سُفْيَانَ <sup>(2)</sup> أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْتَفْتِيهِ فَقَالَتْ : إِنِّي أَقْبَلْتُ أُرِيدُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ <sup>(3)</sup> الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ <sup>(4)</sup> الدَّمَاءَ، فَرَجَعْتُ حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي <sup>(5)</sup>، ثُمَّ أَقْبَلْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ <sup>(6)</sup> الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ <sup>(7)</sup> الدَّمَاءَ <sup>(8)</sup>، فَرَجَعْتُ حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي <sup>(9)</sup>، ثُمَّ أَقْبَلْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ <sup>(10)</sup> الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ <sup>(11)</sup> : إِنَّمَا ذَلِكَ <sup>(12)</sup> رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَأَغْتَسِلِي، ثُمَّ اسْتَفْرِي <sup>(13)</sup> بِتَوْبٍ، ثُمَّ طُوفِي <sup>(14)</sup>.

1087 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ <sup>(15)</sup> مَرَاهِقًا، خَرَجَ إِلَى عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ أَنْ يَرْجِعَ.  
قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ <sup>(16)</sup>.

- (1) وضعت «الأسلمي» في (م) بين قوسين، وعليها «صح ع». وبالهامش : «افرد يحيى بقوله : «الأسلمي»».
- (2) قال ابن الحذاء في التعريف 326/2 : «روى مالك، عن أبي الزبير المكي : أن أبا ماعز الأسلمي عبد الله بن سفيان أخبره : أنه كان جالساً مع عبد الله بن عمر، فجاءته امرأة تستفتيه فقالت : إني أقبلت أريد أن أطوف بالبيت، حتى إذا كنت بباب المسجد هرفت الدماء، فذكر الحديث. قال : ورواه ابن وهب عن مالك، عن أبي الزبير، أن أبا ماعز عبد الرحمن بن سفيان، وقال يحيى بن يحيى الأسلمي : عن مالك، عن أبي الزبير، أن أبا ماعز الأسلمي عبد الله بن سفيان».
- وقال في موضع آخر 657/3 : «قال يحيى بن يحيى : إن أبا ماعز الأسلمي، ولم يقله أحد من أصحاب مالك فيما علمت».
- (3) كتب فوقها في الأصل : «صح» و«ع»، وفي الهامش : «باب» وعليها «ع» و«صح». وفي (د) : «باب المسجد». وحرف الأعظمي «ع» إلى «ع» وبينهما فرق واضح.
- (4) ضبطت في الأصل بضم الراء وكسرها معاً.
- (5) عند البوني «ذهب عني». انظر تفسير الموطأ له : 494/1.
- (6) بهامش الأصل : «باب» وعليها «ع» و«صح».
- (7) ضبطت في الأصل بثلاثة أوجه : بضم الراء وفتحها وكسرها وعليها «معاً». ولم يقرأ الأعظمي الفتح.
- (8) في (ب) : «الدماء».
- (9) عند البوني «ذهب عني». انظر تفسير الموطأ له : 494/1.
- (10) في (د) : «باب» وعليها «صح» وهو ما عند عبد الباقي، ويشار عواد.
- (11) في رواية البوني : «فقال ابن عمر». انظر تفسير الموطأ : 494/1.
- (12) ضبطها الأعظمي بفتح الكاف خلافاً للأصل.
- (13) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 380/1 : «يقال : استفر الكلب والسيح : إذا أدخل ذنبه بين فخذه حتى يلصقه ببطنه».
- (14) ليس عند البوني : «ثم طوفي». انظر تفسير الموطأ له : 494/1.
- (15) في (ش) : «من مكة».
- (16) في (ج) : «عز وجل».



1088 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكَ<sup>(1)</sup>، هَلْ يَقِفُ الرَّجُلُ فِي الطُّوَافِ بِالْبَيْتِ الْوَاحِبِ عَلَيْهِ يَتَحَدَّثُ مَعَ الرَّجُلِ ؟ فَقَالَ : لَا أَحِبُّ ذَلِكَ لَهُ.

1089 - قَالَ مَالِكُ : لَا يَطُوفُ أَحَدٌ بِالْبَيْتِ، وَلَا يَبْنِي الصُّفَا وَالْمَرَوَةَ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.

#### 41 - الْبَدْءُ بِالصُّفَا فِي السَّغْيِ

1090 - مَالِكُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(2)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ حِينَ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ يُرِيدُ الصُّفَا وَهُوَ يَقُولُ : «نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»<sup>(3)</sup>. فَبَدَأَ بِالصُّفَا.

1091 - مَالِكُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى الصُّفَا يُكَبِّرُ ثَلَاثًا<sup>(4)</sup> وَيَقُولُ : «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». يَصْنَعُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَدْعُو<sup>(5)</sup>، وَيَصْنَعُ عَلَى الْمَرَوَةِ مِثْلَ ذَلِكَ.

1092 - مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَهُوَ عَلَى الصُّفَا يَدْعُو يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ : «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ» [خاف : 60]. وَإِنَّكَ لَا تُخَلِّفُ الْمِيعَادَ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ كَمَا هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ، أَنْ لَا تَنْزِعَهُ مِنِّي<sup>(6)</sup> حَتَّى تَتَوَفَّانِي وَأَنَا مُسْلِمٌ.

#### 42 - جَامِعُ السَّغْيِ

1093 - مَالِكُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنَنِ : أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى<sup>(7)</sup> : «إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ

(1) في (ب) و(د) : «سَمِعْتُ مَالِكَ».

(2) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 92/1 : «وفي باب البداية بالصفا : مالك، عن جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، عن جابر، كذا لعبد الله عن يحيى ولسائر رواة الموطأ، وروى عن ابن وضاح، عن علي، عن أبيه. وهو وهم».

(3) في (ج) : «بما بدأ الله عز وجل به».

(4) في (ب) : «ثلاث».

(5) في (ج) : «يدعو».

(6) في (ج) : «عني»، وبهامشها : «مني»، ولوقها «خه»، و«صح».

(7) في (ج) : «عز وجل».

اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴿ [البقرة : 157] فَمَا عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ أَنْ لَا يَطُوفَ <sup>(1)</sup> بِهِمَا. قَالَتْ عَائِشَةُ : كَلَّا، لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا نَزَلَتْ <sup>(2)</sup> هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا يَهْلُونَ لِمَنَاءٍ <sup>(3)</sup>، وَكَانَتْ مَنَاءٌ حَذُو قُدَيْدٍ <sup>(4)</sup>، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾. [البقرة : 157].

1094 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ : أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَتْ عِنْدَ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَخَرَجَتْ تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي حَجٍّ <sup>(5)</sup> أَوْ عُمْرَةٍ مَاشِيَةً، وَكَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً، فَجَاءَتْ حِينَ انْصَرَفَ النَّاسُ مِنَ الْعِشَاءِ، فَلَمْ تَقْضِ طَوَافَهَا حَتَّى تُودِيَ بِالْأُولَى <sup>(6)</sup> مِنَ الصُّبْحِ، فَقَضَتْ طَوَافَهَا فِيمَا بَيْنَهُمَا <sup>(7)</sup> وَبَيْنَهُ <sup>(8)</sup>. وَكَانَ عُرْوَةُ إِذَا رَأَاهُمْ يَطُوفُونَ عَلَى الدُّوَابِّ، يَنْتَاهُهُمْ أَشَدُّ النَّهْيِ، فَيَعْتَلُونَ لَهُ بِالْمَرَضِ حَيَاءً مِنْهُ، فَيَقُولُ لَنَا فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ : لَقَدْ خَابَ هَؤُلَاءِ وَخَسِرُوا.

1095 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : مَنْ نَسِيَ السَّغْيَ <sup>(9)</sup> بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي عُمْرَةٍ، فَلَمْ يَذْكُرْ <sup>(10)</sup> حَتَّى يَسْتَبْعِدَ مِنْ مَكَّةَ، إِنَّهُ يَرْجِعُ فَيَسْغِي، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَصَابَ النِّسَاءَ، فَلْيَرْجِعْ فَلْيَسْغِ <sup>(11)</sup> بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ أُخْرَى وَالْهَدْيُ.

(1) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «هذا النص هي في مصحف أبي»، وحرف الأعظمي «بهذا» إلى «هذا».

(2) بهامش الأصل : «أنزلت» وعليها «صح». وهي رواية (ب) و(ج) و(د) و(ش). وهو ما عند عبد الباقي، وبنار عواد.

(3) في (ب) : «لنات».

(4) بهامش (ج) : «قرية جامعة بين الحرمين».

(5) بهامش (ج) : «حجة»، وعليها «أخ».

(6) بهامش الأصل : «بالأولى» وعليها «صح»، وهي رواية (ب).

(7) كتب فوقها في الأصل «صح».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «بينه وبينها، وعليها «كذا ذر». وفي (د) «بينه وبينه». ورسمت في (ب) : «بينها

وبينها». وضبطت بما يحتمل قراءتها : «بينها وبينه» و«بينه وبينها». وفي (د) : «فيمما بينه وبينه». وبالهامش : «بينها وبينه»، وعليها «ت».

(9) في (ب) : «من نسي العشاء»، وعليها ضبة.

(10) بهامش (ج) : «يذكره»، وعليها «أخ».

(11) في (ب) : «فليسغى».



1096 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> عَنِ الرَّجُلِ يَلْقَاهُ الرَّجُلُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ، فَيَقِفُ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ <sup>(2)</sup> فَقَالَ : لَا أَحِبُّ لَهُ <sup>(3)</sup> ذَلِكَ <sup>(4)</sup>.

1097 قَالَ مَالِكٌ <sup>(5)</sup> : وَمَنْ <sup>(6)</sup> نَسِيَ مِنْ طَوَافِهِ شَيْئًا، أَوْ شَكَّ فِيهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ سَعْيَهُ، ثُمَّ <sup>(7)</sup> يَتِمُّ طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عَلَى مَا يَسْتَيْقِنُ، وَيَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ سَعْيَهُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ.

1098 - مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ <sup>(8)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا نَزَلَ مِنْ <sup>(9)</sup> الصُّفَا <sup>(10)</sup> وَالْمُرْوَةِ <sup>(11)</sup> مَشَى، حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ <sup>(12)</sup> فِي بَطْنِ الْوَادِي <sup>(13)</sup> سَعَى، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ.

(1) في (ج) : «سئل مالك». وفي (د) : «وسئل مالك».

(2) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «فحدثته»، وعليها «ع».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح»، و«ع». وفي الهامش : «لا أحب ذلك». وعليها «صح» ورمز «ك».

(4) في (ب) : «لا أحب ذلك له»، وعليها «ع» و«ع» و«طع». وفي (د) : «لا أحب ذلك». وبالهامش : «له لابن عتاب».

(5) في (ش) : «قال يحيى» : قال مالك.

(6) في (ج) : «ومن نسي».

(7) كرر نسخ الأصل «ثم».

(8) كتب «بن علي» في الأصل بخط «دقيق». ولم يدخلها الأعظمي في المتن.

(9) كتب فوقها في الأصل : «ع» وكتبت تحتها «بين»، وفي الهامش «نزل بين الصفا والمروة»، وعليها «صح». وفي (ب) «بين»، وعليها «صح»، وبالهامش : «بين الصفا ويحيى»، وسائر الرواة يقولون : «من الصفا». وبهامش (د) : «بين»، وعليها «ث».

(10) بهامش الأصل : «هكذا في كتاب أحمد بن سعيد بن حزم، ولم يذكر المروة». وقرئ هذا الكتاب على إبراهيم بن باز وابن وضاح ومطرف بن قيس وعبد الله بن يحيى، لم نرو عن أحد منهم خلافا لما وقع في الأصل، وكلهم يروي عن يحيى بن يحيى. وبهامش الأصل أيضا : «هكذا في كتاب يحيى : نزل بين الصفا»، وسائر رواة الموطأ يقولون : نزل من الصفا. وحرف الأعظمي «بن باز» إلى «بن باز» بالراء، وحرف «مطرف بن قيس» إلى «غاز بن قيس»، وحرف «أحده» إلى «واحد»، وحرف «لم نروه» إلى «لم ينقل» دون أن ينتبه إلى نصب «خلافا»، وحرف «الصفا» إلى «الصفا». وأشد تحريفاته تحريف مطرف بن قيس إلى غاز بن قيس.

وقال ابن عبد البر في التمهيد 93/2 : «هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث : إذا نزل بين الصفا والمروة، وغيره من رواة الموطأ يقول : إذا نزل من الصفا مشى حتى انصبت قدماه في بطن المسيل سعى حتى يخرج منه، ولا أعلم لرواية يحيى وجهًا، إلا أن تحمل على ما رواه الناس. لأن ظاهر قوله : نزل بين الصفا والمروة، يدل على أنه كان راكبًا فنزل بين الصفا والمروة، وقول غيره : نزل من الصفا والصفا جبل - لا يحتمل إلا ذلك، وقد يمكن أن يكون شبه على يحيى رواية ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طاف في حجة الوداع على راحته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراه الناس، وليشرف لهم ليسألوه، لأن الناس عشوه». مصحح عند عبد الباقي 373/1.

(11) «المروة» : غير واردة في (م).

(12) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 109/1 : «وقوله في الحج : كان إذا نزل بين الصفا مشى، حتى إذا انصبت قدماه». قال أبو عمر : كذا رواية يحيى «بين»، ولم يكن عند جميع شيوخنا إلا «من»، كما جاء في غير موضع، هكذا في الأصل.

(13) في (ب) : «الوادي».

1099 - قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ جَهْلٍ فَبَدَأَ بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. قَالَ : لِيَرْجِعَ فَلْيُطِفْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لِيَسْعَ<sup>(1)</sup> بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنْ جَهْلَ ذَلِكَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ وَيَسْتَبْعِدَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَ النَّسَاءَ، رَجَعَ قَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَبْقَى عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ أُخْرَى وَالْهَدْيُ.

#### 43 - صِيَامُ<sup>(2)</sup> يَوْمِ عَرَفَةَ

1100 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ<sup>(3)</sup> مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ<sup>(4)</sup> عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ<sup>(5)</sup>، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ : أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأُرْسِلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرٍ<sup>(6)</sup> بِعَرَفَةَ<sup>(7)</sup>، فَشَرِبَ<sup>(8)</sup>.

1101 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَرَفَةَ. قَالَ الْقَاسِمُ : وَلَقَدْ رَأَيْتُهَا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ يَذْفَعُ الْإِمَامُ، ثُمَّ تَقِفُ حَتَّى يَبْيَضَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَدْعُو<sup>(9)</sup> بِشَرَابٍ فَتَفْطُرُ.

#### 44 - مَا جَاءَ فِي صِيَامِ أَيَّامٍ مِنْهُ

1102 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صِيَامِ أَيَّامٍ مِنْهُ.

(1) في (ب) : «ليسعى»، وبهامش (د) : «ليسعى»، وعليها (بر).

(2) في (ج) : «صوم»، وبهامشها : «صيام»، وفوقها «أحد».

(3) في (ب) : «النظر».

(4) في (ب) : «عبيد الله بن عمير».

(5) قال ابن الخذاء في التعريف 479/3 رقم 451 : «عمير مولى ابن عباس، ويقال : مولى أم الفضل وأم الفضل هي أم عبد الله بن عباس وكلا القولين صحيح». قال ابن إسحاق : كان ثقة مولى عبد الله بن عباس. قال لنا أبو القاسم : توفي سنة أربع ومئة يكنى أبا عبد الله».

(6) كتب فوقها في الأصل : «ع» و«صح»، وبهامش : «على بعيره لابن وضاح» وعليها «صح». وبهامش (ب) : «بعيره»، وعليها «ج». وفي (ج) : «بعيره». وهو ما عند عبد الباقي ويشار عواد. وفي (د) : «بعير له». وبهامش (م) : «بعيره محمد».

(7) كتب فوقها في الأصل : «صح». وسقطت «عرفة» من طبعة عبد الباقي.

(8) كتب فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش : «ع» بعير بعرفة، فشرب، كذا رواه يحيى، صح لأحمد بن سعيد، وعليها «صح»، و«عبيد الله» و«صح أصل ذر». ولم يقرأ الأعظمي «عبيد الله».

(9) في (ب) : «تدعوا».



1103 - مالك، عن ابن شهاب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذافة أيام منى يظوف يقول: إنما هي أيام أكل وشرب وذكر لله<sup>(1)</sup>.

1104 - مالك، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين، يوم الفطر، ويوم الأضحى.

1105 - مالك، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي<sup>(2)</sup>، عن أبي مرة مولى أم هانئ<sup>(3)</sup>، امرأة<sup>(4)</sup> عقيل<sup>(5)</sup> ابن أبي طالب، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي، أنه أخبره: أنه دخل على أبيه عمرو بن العاصي، فوجده يأكل، قال: فدعاني<sup>(6)</sup>، فقلت له: إني صائم. فقال لي<sup>(7)</sup>: هذه<sup>(8)</sup> الأيام التي نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهن، وأمرنا<sup>(9)</sup> بفطرنهن. قال مالك: وهي أيام التشريق.

(1) بهامش الأصل: «وذكر الله». وهو المثلث عند عبد الباقي، وبشار عواد.

(2) كتبت الياء في الأصل «يخط دقيق»، وعليها «س» و«ع». ولم يقرأ الأعظمي الرمزين. وفي (ج) و(ب) و(د): «الهادي».

(3) بهامش الأصل: «بنت أبي طالب» وعليها «ح». في المتن: «بنت أبي طالب، فأصلحه ابن وضاح: بنت عقيل. ولم يسمها أبو عمرو. رسمت في الأصل بالياء خطأ، وأنتها الأعظمي كما هي دون أن ينسبها إلى أنها تصحيف. وفيه أيضا: «ع»: روى يحيى مولى أم هانئ امرأة عقيل، وأدركه ابن وضاح عليه، وأمر بطرحه، قال: «والصواب أنها أخته لا امرأته. وعليها «كذا ذكره. وبهامش (ب): «لعبيد الله امرأة عقيل، وهو خطأ، وفي الأصل المزعوم إلى أبي عيسى، ابنة أبي طالب، وهو صواب». وبهامش (د): «رواية يحيى: امرأة عقيل، وأصلحه ابن وضاح: أخت عقيل، وهو الصواب إن شاء الله». فاخته وقيل هذه. قال الحديثي من 257: «وهي قد رويت». قال: «أم هانئ امرأة عقيل، وإنما هي أخته وليس امرأته واسمها فاختة». وفي طبعة عبد الباقي: «أخت علي، غير رواية يحيى، وهو تصرف غير صائب. قال ابن عبد البر في الاستيعاب 638: «أم هانئ بنت أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم. أخت علي بن أبي طالب شقيقته، أمها فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي أم طالب، وعقيل، وجعفر، وحمنة. اختلف في اسمها: فقيل: هند. وقيل: فاختة، كانت تحت هيرة بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، أسلمت عام الفتح، فلما أسلمت أم هانئ وفتح الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة، هرب هيرة إلى نجران».

(4) كتب فوقها في الأصل: «ع». وبهامش (م): «أخت»، وعليها «صح». وفيه أيضا: «وقال: هي أخته، لا امرأته».

(5) كتب فوقها في الأصل: «ع». وعليها «صح». قال ابن عبد البر في التمهيد 67/23: «هكذا يقول يحيى في هذا الحديث: عن أبي مرة مولى أم هانئ، عن عبد الله بن عمرو، وأنه أخبره أنه دخل على أبيه عمرو بن العاصي، فجعل الحديث عن أبي مرة عن عبد الله بن عمرو عن أبيه، ثم يذكر سماع أبي مرة من عمرو بن العاصي، وقال يحيى أيضا: مولى أم هانئ امرأة عقيل، وهو خطأ فاحش، أدركه عليه ابن وضاح، وأمر بطرحه، قال: «والصواب أنها أخته لا امرأته. وإن سائر الرواة عن مالك، منهم القعني، وابن القاسم، وابن وهب، وابن بكير، وأبو مصعب، ومعن، والشافعي، وروح بن عباد، ومحمد بن الحسن، وغيرهم في هذا الحديث: عن يزيد بن الهادي، عن أبي مرة مولى أم هانئ، أنه دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاصي. وروى ابن وهب وغيره عن محمرة بن بكير بن الأشج عن أبيه، قال: سمعت أبا مرة». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 185/1: «في الموطأ في الحج: عن أبي مرة مولى أم هانئ امرأة عقيل كذا عند يحيى وهو غلط: وصوابه ما للرواة: «أخت عقيل، وكذا رده ابن وضاح». وانظر الإجماع لأبي العباس الهادي 57/3.

(6) في (د): «دعاني فقلت».

(7) في (ب) و(ج): «فقال: هذه الأيام».

(8) في (ج): «هذه».

(9) بهامش (ب): «وأمر» وعليها «دو».



## 45 - مَا يَجُوزُ مِنَ الْهَدْيِ

1106 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ<sup>(1)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(2)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ<sup>(3)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ<sup>(4)</sup>.

1107 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ : «ارْكَبْهَا». فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ. فَقَالَ : «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ»<sup>(5)</sup>. فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ<sup>(6)</sup>.

1108 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ : أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُهْدِي<sup>(7)</sup> فِي الْحَجِّ بَدَنَتَيْنِ بَدَنَتَيْنِ، وَفِي الْعُمْرَةِ بَدَنَةً بَدَنَةً. قَالَ : وَرَأَيْتُهُ فِي الْعُمْرَةِ يَنْحَرُ بَدَنَةً<sup>(8)</sup> وَهِيَ قَائِمَةٌ، فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ<sup>(9)</sup>، وَكَانَ فِيهَا مَنَزَلُهُ. قَالَ : وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ طَعَنَ فِي لَبَةِ بَدَنَتِهِ، حَتَّى خَرَجَتْ الْحَرِيَّةُ مِنْ تَحْتِ كَتِفِهَا.

(1) كتب فوقها في الأصل (ب) - «صح» - وبهامش الأصل : «ذكر نافع في هذا الإسناد خطأ، لم يقله أحد من الرواة عن مالك، غير يحيى» وأمر ابن وضاح بطرح نافع، ومثله بهامش (ب) و(م). وجعل الأعظمي «غير» بين معقوفين وهي واضحة في الأصل. وبهامش (ب) : «قال ابن وضاح : ذكر نافع في هذا الإسناد خطأ لم يأت به غير يحيى» وعليها «ح» و «هـ». وكتب فوق نافع في (د) : «يحيى» وبالهامش : «روى ابن القاسم، وابن كنانة، وابن بكير، وابن وهب، ومطرف، وابن نافع : مالك عن عبد الله، لم يذكرُوا نافعاً. وثبت ليحيى بن يحيى الليثي، وأمر ابن وضاح بطرحه». قال الحسني في طبقات الفقهاء ص 353 «هذا وهم، ليس في الإسناد نافع، وإنما هو عن مالك» عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم.

وقال ابن عبد البر في التمهيد 413/17 : «وقع عندما وعند غيرنا في كتاب يحيى في الموطأ في هذا الحديث : مالك عن نافع عن عبد الله بن أبي بكر، وهذا من الغلط البين، ولا أدري ما وجهه، ولم يختلف الرواة للموطأ عن مالك فيما علست قديماً وحديثاً أن هذا الحديث في الموطأ لمالك عن عبد الله بن أبي بكر، وليس لنافع فيه ذكر ولا وجه لذكر نافع فيه، ولم يرو نافع عن عبد الله بن أبي بكر قط شيئاً، بل عبد الله بن أبي بكر عن يصلح أن يروي عن نافع، وقد روى عن نافع من هو أجل منه، وهذا الحديث في الموطأ عند جماعة رواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر».

(2) بهامش الأصل : «محمد بن عمرو»، وعليها «ب» و «هـ».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 367/2 رقم 328 : «عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. قال البخاري : أنصاري مدني له رواية عن أسد بن مالك، وعروة بن الزبير، والزهري، روى عنه الزهري أيضاً كنيته أبو محمد، روى عنه مالك. توفي بالمدينة سنة ست وثلاثين ومئة، وقيل : ستة وخمسين وثلاثين ومئة وهو ابن سبعين سنة».

(4) قال الداني في الإيلاء 31/5 : «قال يحيى بن يحيى في هذا الحديث : مالك، عن نافع، عن عبد الله بن أبي بكر. وزيادة نافع هنا وهم وغلط انقره به يحيى، وإنما رواه مالك عن شيوخه عبد الله بن غير واسطة، وأصلحه ابن وضاح في كتابه، وأزال منه ذكر نافع».

(5) في (ب) : «وَيْلَكَ ارْكَبْهَا»

(6) في (ب) : «أَوَّلِي الثَّالِثَةَ» وهو ما عند بشار عواد.

(7) ضبطت في الأصل بالوجهين بفتح الباء وضمها معاً.

(8) ضبطت «بَدَنَةً» بفتح الباء وضمها وعليها «معاً». وفي (د) : «بَدَنَةً».

(9) قال ابن الخذاء في التعريف 120/2 رقم 97 : «هذا هو أخو عتاب بن أسيد الذي استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على مكة، وهو خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، ومات خالد بمكة وابنه عبد الله بن خالد بن أسيد زوجه عثمان بن عفان من ابنته...».



1109 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَهْدَى جَمَلًا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

1110 - مَالِك، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ بْنُ أَبِي<sup>(1)</sup> رُبَيْعَةَ الْمَخْزُومِيَّ أَهْدَى بَدَنَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا نَجِيبَةٌ<sup>(2)</sup>.

1111 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : إِذَا تُنْجَتِ<sup>(3)</sup> الْبَدَنَةُ<sup>(4)</sup>، فَلْيُحْمَلْ وَلَدُهَا حَتَّى يَنْحَرَّ مَعَهَا، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مُحْمَلٌ، حُمِلَ عَلَى أُمِّهِ<sup>(5)</sup> حَتَّى يَنْحَرَّ مَعَهَا.

1112 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : إِذَا اضْطُرَّتْ إِلَى بَدَنَتِكَ فَارْكَبْهَا وَكُوبًا غَيْرَ فَادِحٍ<sup>(6)</sup>، وَإِذَا<sup>(7)</sup> اضْطُرَّتْ إِلَى لَبَنِيهَا فَاشْرَبْ بَعْدَ مَا يَرَوَى فَصِيلُهَا، فَإِذَا<sup>(8)</sup> نَحَرَتْهَا فَانْحَرْ فَصِيلُهَا مَعَهَا.

#### 46- الْعَمَلُ فِي الْهَدْيِ حِينَ يُسَاقُ

1113 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهْدَى هَدِيًّا مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ وَأَشْعِرَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يُقْلَدُهُ قَبْلَ أَنْ يُشْعِرَهُ، وَذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَوْجَةُ الْقَبِيلَةِ<sup>(9)</sup>، يُقْلَدُهُ بِنَعْلَيْنِ، وَيُشْعِرُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ، حَتَّى يُوقِفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ يَذْفَعُ بِهِ مِنْهُمْ إِذَا دَفَعُوا، فَإِذَا قَدِمَ مِنْ خِدَاةِ الشَّحْرِ نَحْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ أَوْ يُنْقِصَ، وَكَانَ هُوَ يَنْشُرُ هَدْيَهُ بِيَدِهِ، يَنْسُتُهُنَّ قِيَاسًا، وَيُؤَبِّسُهُنَّ الْقَبِيلَةَ<sup>(10)</sup>، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ<sup>(11)</sup>.

(1) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «اسم أبي ربيعة - عمر بن المغيرة».

(2) كتب فوقها في الأصل : «عه» وبالهامش : «بخنية». وعليها «ح» و«صح». وكتب في (د) فوق «نجيبة» «ليحيى». وعليها في (ب) «صح» وعليها في (د) : «ليحيى». وفي (ج) : «بخنية»، وفوقها «خ»، وهو ما عند عبد الباقي، وبشار عواد. وبهامش (م) : «بخنية لحده».

(3) في (د) : «أُنْجَت». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 383/1 : «يقال تُنْجَت الناقة على صيغة ما لم يسم فاعله : إذا ولدت. وأُنْجَت بفتح الهمزة والياء، إذا حَانَ نَاجِهَا، وَنَجَّهَا صَاحِبُهَا : إِذَا تَوَلَّى أَمْرَ نَاجِهَا، هَذَا قَوْلُ الْجُمْهُور».

(4) عند عبد الباقي وبشار : «نُجَّتِ النَّاقَةُ».

(5) بهامش الأصل : «إن لم يكن في أمه ما تحمله، كلف حمله». وحرف الأعظمي «يحملة» إلى «تحملة».

(6) بهامش الأصل : «بهذا قال مالك. إنما يركبها إذا احتاج إليها، ثم ليس عليه أن ينزل عنها إذا استراح». وفيه أيضا : «قال مالك في «م» : لا يشرب من لبن الهدى، ولا ما فضل عن ولده». فإن شرب لم يكن عليه شيء».

(7) في (ب) : «فَإِذَا».

(8) رسمت في الأصل «وفاذا»، إشارة إلى رواية «وفاذا» و«فاذا» معا. ولم يشر الأعظمي إلى الوجهين.

(9) كتب فوقها في الأصل «هه» و«صح». وفي الهامش : «إلى القبلة»، وعليها «ع» و«صح». وكتبت في (ب) «إلى»، ثم شطب عليها وكتب بعدها «القبلة». وفي (ج) و(د) : «إلى القبلة» وهو ما عند عبد الباقي.

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «القبلة» وعليها «ذره». وفيه أيضا : «إلى» وعليها «عه» و«صح». وفي (ب) و(ج) و(د) : «إلى القبلة»، وهو ما عند عبد الباقي وبشار عواد. وبهامش (ب) : «إلى القبلة»، وعليها «طع» و«سره» و«معا».

(11) ضبطت في الأصل و(ج) بفتح العين وكسرها معا.

1114 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا طَعَنَ فِي سَنَامِ هَدْيِهِ، وَهُوَ يُشْعِرُهُ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

1115 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : الْهَدْيُ مَا قُلِدَ، وَأَشْعِرَ، وَوُقِفَ بِهِ بَعْرَقَةٌ.

1116 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُجَلِّلُ<sup>(1)</sup> بُدْنَهُ الْقَبَاطِيَّ، وَالْأَنْطَاطَ، وَالْحَلَّلَ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ فَيَكْسُوها بِهَا.

1117 - مَالِك، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ : مَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَصْنَعُ بِجِلَالِ بُدْنِهِ حِينَ كُسِبَتِ الْكَعْبَةُ هَذِهِ<sup>(2)</sup> الْكِسْوَةُ ؟ فَقَالَ : كَانَ يَتَصَدَّقُ بِهَا.

1118 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ<sup>(3)</sup> كَانَ يَقُولُ : فِي الضُّحَايَا وَالْبُدُنِ، الشَّيْءُ فَمَا فَوْقَهُ.

1119 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَشُقُّ جِلَالَ بُدْنِهِ، وَلَا يُجَلِّلُهَا حَتَّى يَغْدُو مِنْ مِثْنَى إِلَى عَرَفَةَ.

1120 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِبَنِيهِ : يَا بَنِي لَا يُهْدَيْنَ أَحَدُكُمْ لِلَّهِ مِنَ الْبُدُنِ شَيْئًا يَسْتَحْيِي أَنْ يُهْدِيَهُ لِكَرِيمِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ الْكَرَمَاءِ، وَأَحَقُّ مِنَ اخْتِيرَ لَهُ.

#### 47 - الْعَمَلُ فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ أَوْ ضَلَّ

1121 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ صَاحِبَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(4)</sup> قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا<sup>(5)</sup> عَطِبَ مِنَ الْهَدْيِ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كُلْ بُدْنَةَ عَطِبْتَ مِنَ الْهَدْيِ فَانْحَرَهَا، ثُمَّ أَلْقِ قِلَادَتَهَا<sup>(6)</sup> فِي ذِمَّهَا، ثُمَّ خَلْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا».

(1) قال الواقسي في التعليق على الموطأ 384/1 : «تحليل الشيء تغطيته وستره، ويقال لما يستر به الدابة، جلال، والجمع أحلة وجل».

(2) في (ج) : «هذه».

(3) في (ج) : «بن عمر».

(4) بهامش الأصل : «هو ناجية الخزاعي، كذا في مصنف الثنائي ومسنند الحميدي. وقيل : هو ذؤيب أبو قبصة، كذا في مسلم، وقيل : هو ذؤيب بن حلحلة الخزاعي، قاله العثماني. وقيل عمرو الثمالي، ذكره ابن رشد في كتاب الصحابة». ووضع الأعظمي نقط الحذف بين «ذؤيب» و«أبو قبصة» ولا وجه لها، وحرف «التمالي» إلى «العمرى»، وحرف «رشد» إلى «وشرين». ورشد بن هو الذي كتب في الصحابة، أما «وشرين» فلم يخلق. وبهامش (د) : «قيل ناجية، وقيل : ذكوان، وقيل : ذؤيب».

(5) في (ب) : «فيها».

(6) كتب فوقها في الأصل «صح» وعليها «ع»، وفي الهامش : «قلايدها» وعليها «ح». وهي رواية (ج) و(د). وبهامش (د) : «قلايدها» وعليها «ت» وفي (ب) «قلايدها» وعليها «صح»، وبهامش : «قلايدها» وعليها «ع» وبهامش (د) : «قلايدها» وعليها «ت».



- 1122 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ سَاقَ بَدَنَةً تَطَوُّعًا فَعَطَبَتْ فَتَحَرَّهَا، ثُمَّ خَلَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهَا، أَوْ أَمَرَ مَنْ يَأْكُلُ مِنْهَا غَرِمَهَا<sup>(1)</sup>.
- 1123 - مَالِك، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ.
- 1124 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً، جَزَاءً<sup>(2)</sup> أَوْ نَذْرًا، أَوْ هَدْيٍ تَمْتَعُ<sup>(3)</sup>، فَأَصِيبَ<sup>(4)</sup> فِي<sup>(5)</sup> الطَّرِيقِ، فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ.
- 1125 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً، ثُمَّ ضَلَّتْ أَوْ مَاتَتْ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ نَذْرًا أَبْدَلَهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا، فَإِنْ شَاءَ أَبْدَلَهَا، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا.
- 1126 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : لَا يَأْكُلُ صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنَ الْجَزَاءِ وَالنُّسْكِ<sup>(6)</sup>.

#### 48 - هَدْيُ الْمُحْرَمِ إِذَا أَصَابَ أَهْلَهُ

- 1127 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ سُئِلُوا عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ أَهْلَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ بِالْحَجِّ ؟ فَقَالُوا : يَنْفُذَانِ، لَوْجْهَهُمَا<sup>(7)</sup> حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا، ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ. قَالَ : وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : وَإِذَا أَهْلًا بِالْحَجِّ مِنْ عَامٍ قَابِلٍ تَفَرَّقَا حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا.
- 1128 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : مَا تَرَوْنَ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ ؟ فَلَمْ يَقُلْ لَهُ الْقَوْمُ شَيْئًا : فَقَالَ سَعِيدُ<sup>(8)</sup> : إِنْ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَبَعَثَ إِلَى
- (1) بهامش الأصل : «هذا بخلاف الهدي الواجب إذا عطب قبل محله فإنه يأكل». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش. وفيه أيضا : «وهذا بخلاف ما لو فعل ذلك رسوله بغير أمره لم يكن عليه ولا على الرسول شيء»، لأن صاحبه قد خلى بينه وبين الناس فلم يزد على هذا أن قسمه عليهم.
- (2) ضبطت في الأصل بفتح الجيم وكسرها، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي.
- (3) في (ج) : «وهو تمتع»، وبهامشها : «هدي تمتع» وفوقها «عد» و«صح».
- (4) كتب فوق باء «فأصيب» و«صح». وبهامش : «فأصببت»، وعليها «صح».
- (5) وكتب فوق باء «بالطريق» و«صح». وبهامش أيضا : «في» وعليها «صح». وفي (ب) : «بالطريق».
- (6) بهامش الأصل : «يعني فدية الأذى». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.
- (7) عند عبد الباقي : «يَنْفُذَانِ يَقْضِيَانِ، لَوْجْهَهُمَا».
- (8) بهامش الأصل : «بن السيب»، وعليها «صح» و«عد» و«ج». ولم يقرأ الأعظمي رمز «عد». ولا رمز التصحيح، وزاد الألف في «بن» وليست في الأصل.

الْمَدِينَةِ يُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا إِلَى عَامِ قَابِلٍ . فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ :  
لَيَنْفُذَا لَوُجْهِهِمَا فَلْيَتِمَّا حَجَّهُمَا الَّذِي أَفْسَدَا، فَإِذَا فَرَعَا رَجَعَا، فَإِنْ<sup>(1)</sup> أَذْرَكَهُمَا قَابِلٌ فَعَلَيْهِمَا الْحَجُّ  
وَالْهُدْيُ، وَيُهْلَانُ مِنْ حَيْثُ أَهْلًا بِحَجَّهُمَا الَّذِي أَفْسَدَا. وَيَتَفَرَّقَانِ حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا.

قَالَ مَالِكٌ : يُهْدِيَانِ<sup>(2)</sup> جَمِيعًا بَدَنَةً بَدَنَةً.

1129 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(3)</sup> فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ فِي الْحَجِّ، مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ عَرَفَةَ وَيَرْمِيَ الْجَمْرَةَ،  
إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهُدْيُ وَحَجٌّ<sup>(4)</sup> قَابِلٌ<sup>(5)</sup>، قَالَ : فَإِنْ كَانَتْ إِيصَابُهُ<sup>(6)</sup> أَهْلَهُ بَعْدَ رَمَى الْجَمْرَةِ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ  
يَعْتَمِرَ وَيُهْدِيَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ<sup>(7)</sup>.

1130 - قَالَ مَالِكٌ : الَّذِي<sup>(8)</sup> يُفْسِدُ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، حَتَّى يَجِبَ فِي ذَلِكَ الْهُدْيُ<sup>(9)</sup> فِي الْحَجِّ أَوْ<sup>(10)</sup>  
الْعُمْرَةِ، التَّيَقَاءُ الْخِثَانَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءٌ دَافِقٌ.

1131 - قَالَ<sup>(11)</sup> : وَيُوجِبُ<sup>(12)</sup> ذَلِكَ أَيْضًا الْمَاءُ الدَّافِقُ، إِذَا كَانَ مِنْ مُبَاشَرَةٍ<sup>(13)</sup>، فَأَمَّا رَجُلٌ ذَكَرَ  
شَيْئًا<sup>(14)</sup> حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ مَاءٌ دَافِقٌ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا<sup>(15)</sup>.

(1) في (ب) : «وإن».

(2) في (د) : «ويهديان».

(3) في (ج) : «قال» : قال مالك» وفي (د) : «وقال مالك».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح».

(5) كتب فوقها في الأصل «صح» وبالهامش : «ويحج قابلاً» وعليها «ح» ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

(6) في (ج) : «إصابة».

(7) بهامش الأصل : «روى عنه أبو مصعب أنه رجع عن هذا إلى أن حجه صحيح وعليه الهدى والعمره لا غيره».

(8) في (ج) : «في الذي».

(9) عند عبد الباقي : «حتى يجب عليه في ذلك الهدى».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح» وفي الهامش : «والعمره» وعليها «ح» ولم يقرأ الأعظمي الرمز.

(11) في (ج) : «قال مالك».

(12) في (د) : «فوق» قال : «ويوجب» ليحيى».

(13) كتب في (د) فوق «من مباشرة» ك «صح ليحيى».

(14) كتب فوق «ذكر شيئاً» في (د) : «صح ليحيى».

(15) في أول القوس وآخره رمز «ح» وبالهامش : «هذا المعلم عليه ثبت لعبد الله وطرحه ابن وضاح، وقال : ليس عند سائر الرواة» وفيه

أيضاً : «ثبت ما بين العلامتين لأبي عيسى، وسقط لابن وضاح» ولم يظهر من العلامتين إلا «العلاء» وبعدها بياض على قدر لفظة «متين»

والسياق يقتضي ذلك. ولم يثبت منها الأعظمي إلى «العلاء» ولا معنى لها هنا. وفصر رمز «ح» على كلمة «قال» وعلى «شيئاً»، والرمز

على المعلم عليه كله. وبهامش (ب) : «هذا المعلم عليه، ثبت لعبد الله، وطرحه ابن وضاح وقال : ليس عند سائر الرواة» ووضعت =



1132 - قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَبِلَ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ مَاءٌ دَافِقٌ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي الْقَبْلَةِ إِلَّا الْهَدْيُ<sup>(1)</sup>.

1133 - قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ<sup>(2)</sup> عَلَى الْمَرْأَةِ النَّبِيِّ يُصِيبُهَا زَوْجُهَا وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ مِرَارًا، فِي الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ، وَهِيَ لَهُ فِي ذَلِكَ مُطَاوَعَةٌ، إِلَّا الْهَدْيُ وَحَجٌّ قَابِلٌ<sup>(3)</sup> إِنْ أَصَابَهَا فِي الْحَجِّ<sup>(4)</sup>. قَالَ<sup>(5)</sup> : وَإِنْ كَانَ<sup>(6)</sup> أَصَابَهَا فِي الْعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا عَلَيْهَا قِضَاءُ الْعُمْرَةِ النَّبِيِّ أَفْسَدَتْ وَالْهَدْيُ.

#### 49 - هَدْيٌ مِّنْ فَاتَةِ الْحَجِّ

1134 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ : أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ خَرَجَ حَاجًّا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّازِيَةِ<sup>(7)</sup> مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ أَضَلَّ رَوْاحِلَهُ، وَإِنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ<sup>(8)</sup>، فَقَالَ عُمَرُ : اصْنَعْ مَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ، ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ، فَإِذَا أَدْرَكَكَ الْحَجُّ قَابِلًا فَاحْجُجْ، وَأَهْدِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.

1135 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ هُبَيْرَ بْنَ الْأَسْوَدِ جَاءَ يَوْمَ النَّحْرِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَنْحَرُ هَدْيَهُ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْطَأْنَا الْعِدَّةَ، كَمَا نَرَى<sup>(9)</sup> أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ. فَقَالَ عُمَرُ : اذْهَبْ إِلَى مَكَّةَ، فَطُفْ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ، وَانْحَرُوا هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ، ثُمَّ احْلِقُوا أَوْ قَصِّرُوا وَارْجِعُوا، فَإِذَا كَانَ عَامًا<sup>(10)</sup> قَابِلًا<sup>(11)</sup> فَحُجُّوا وَأَهْدُوا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ.

= هذه الجملة في (م) بين قوسين، وعليها في أولها وآخرها «صح». وبالهامش : «ورواية ابن بكير : وأما رجل ذكر شيئاً حتى يخرج منه ماء دافق، فلا أرى عليه حج قابل - كذا - وهو أصح». وروى سحنون عن ابن القاسم عن مالك : «إن هو ليس، أو قيل أو ياشر فأنزل، فعليه الحج قابل، وقد فسد حجه... فأنزل المني ولم يدم النظر فحري ماء دافق... ولم يتبع النظر... فحجه تام، وعليه الدم».

(1) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «قال عنه محمد يهدي بدنة». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

(2) في (ب) : «وليس».

(3) كتب فوقها في الأصل : «صح» و«ح». وبالهامش : «إذ».

(4) بهامش الأصل : «سواء كفر عن الوطء أو لم يكفر».

(5) لم ترد في (ب).

(6) في (ش) : «إن أصابها».

(7) بهامش الأصل «النون والراي المعجمة». وفيه أيضا : «مخفقة الباء»، وهي عين ثرة، بين مكة والمدينة، وهي إلى المدينة أقرب. انظر معجم

ما استعجم 99/1، ومعجم البلدان 251/5.

(8) في (ب) : «فذكر له ذلك».

(9) ضبطت «نرى»، في كل النسخ بضم النون.

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «عام قابل» وعليها «صح».

(11) في (ب) و(د) : «عام قابل». وبهامش الأصل : «عام قابل». وفوقها «ح». ولم يقرأ الأعظمي الرمز.

1136 - قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، ثُمَّ قَاتَهُ الْحَجُّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ قَابِلًا، وَيَقْرَنَ<sup>(1)</sup> بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَيُهْدِي هَدْيَيْنِ هَدْيًا لِقِرَائِهِ : الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَهَدْيًا لِمَا قَاتَهُ مِنَ الْحَجِّ<sup>(2)</sup>.

### 50 - هَدْيٌ مَنِ أَصَابَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ

1137 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِأَهْلِهِ وَهُوَ بِمِنَى<sup>(3)</sup> قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَحَرَّ بِذَنَّةٍ.

1138 - مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ<sup>(4)</sup> مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَا أَظُنُّهُ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ يَعْتَمِرُ وَيُهْدِي<sup>(5)</sup>.

1139 - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَمِعَ<sup>(6)</sup> رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ فِي ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

1140 - وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْإِفَاضَةَ حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَرَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ فَقَالَ : أَرَى إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ النِّسَاءَ<sup>(7)</sup> أَنْ يَرْجِعَ فَيُفِيضَ، وَإِنْ كَانَ<sup>(8)</sup> أَصَابَ<sup>(9)</sup> النِّسَاءَ، فَلْيَرْجِعْ فَلْيُفِيضَ<sup>(10)</sup>، ثُمَّ لِيَعْتَمِرْ

(1) بهامش الأصل «يفرق» وعليها «صح».

(2) بهامش الأصل : «واختلف المذهب في الهدى الثالث للقران، فقليل : يسقط بالقوات، وقيل : لا يسقط، وهو قول مالك». ولم يقرأ الأعظمي من الهامش الأول.

(3) في (ج) : «مِنَى».

(4) بهامش الأصل : «رواية ثور عن عكرمة في هذا ضعيفة؛ لأن أيوب روى عن عكرمة أنه قال : ما أفتيت برأي قط إلا في ثلاث مسائل، إحداها هذه المسألة». في الأصل : «إحداها» والصواب ما أثبتنا.

وقال البوني في تفسير الموطأ 523/1 : «قال الأصملي : في حديث عكرمة هذا عن ابن عباس في الذي يقطأ بعد الرمي قبل الإفاضة من قول ابن عباس في المسألة ما روى عنه عطاء، لا ما روى عنه عكرمة. وقد روى أيوب عن عكرمة أنه قال : ما أفتيت برأي قط، إلا في ثلاثة مسائل : إحداها الذي يصيب أهله قبل أن يطوف للإفاضة أنه يعتمر ويهدي. فرواية أيوب عن عكرمة تبين ما حكاه عن ابن عباس في هذه المسألة، أنه ليس من قول ابن عباس، وأن المعروف عنه ما رواه عن عطاء».

(5) بهامش الأصل : «رواية ثور عن عكرمة في هذا ضعيفة، لأن أيوب روى عن عكرمة أنه قال : ما أفتيت برأي قط إلا في ثلاث مسائل : إحداها هذه المسألة».

(6) كتب فوقها في الأصل «عه» وبالهامش : «قال كان» وعليها «ح» و«ع» «كذا ذره». وبهامش (م) : «قال : كان ربعة محمد».

(7) رسمت في الأصل (ب) من دون همزة.

(8) بهامش الأصل : «قد» وعليها «صح» و«ذره». وفي (ب) : «وان كان قد». وبهامش الأصل : «في ذره».

(9) في (د) : «كان أصاب».

(10) خطت في الأصل بفتح الياء.



وَلْيَهْدِ، وَلَا يَبْقِيَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ هَدْيَهُ مِنْ مَكَّةَ وَيَنْحَرَهُ بِهَا، وَلَكِنَّهُ<sup>(1)</sup> إِنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَهُ مَعَهُ مِنْ حَيْثُ اعْتَمَرَ، فَلْيَشْتَرِهِ بِمَكَّةَ، ثُمَّ لِيُخْرِجْهُ إِلَى الْحِلِّ، فَلْيُسْقِهِ مِنْهُ إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ يَنْحَرُهُ<sup>(2)</sup> بِهَا.

## 51 - مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ

1141 - مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَقُولُ : مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ<sup>(3)</sup> شَاءَ.

1142 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ : مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاءَ.

1143 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾<sup>(4)</sup>. [المائدة : 97]. فَمِمَّا يُحْكَمُ بِهِ فِي الْهَدْيِ شَاءَ، وَقَدْ سَمَّاهَا اللَّهُ هَدْيًا، وَذَلِكَ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، وَكَيْفَ يَشُكُّ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ ؟ وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَبْلُغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِبَعِيرٍ أَوْ بَقَرَةٍ، فَالْحُكْمُ فِيهِ شَاءَ، وَمَا لَا يَبْلُغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِشَاءٍ<sup>(5)</sup> فَهُوَ كَفَّارَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ إِطْعَامٍ<sup>(6)</sup> مَسَاكِينَ.

1144 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ بَذَنَةً أَوْ بَقَرَةً<sup>(7)</sup>.

1145 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ مَوْلَاةً لِعُمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُقَالُ لَهَا رُقِيَّةٌ، أَخْبَرَتْهُ<sup>(8)</sup> أَنَّهَا خَرَجَتْ مَعَ عُمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(9)</sup> إِلَى مَكَّةَ، قَالَتْ : فَدَخَلْتُ عُمْرَةَ مَكَّةَ يَوْمَ التَّروِيَةِ وَأَنَا مَعَهَا،

(1) كتب فوقها في الأصل : «صح» و«هـ». ولم يقرأه الأعظمي. وفي الهامش : «ولكن» وعليها : «ع». وعند عبد الباقي وبشار عواد : «ولكن».

(2) في (ج) : «وينحره بها».

(3) هكذا في الأصل وكتبها الأعظمي - هنا وفي التي بعدها بالفاء، كما هي في الآية، «فما استيسر من الهدي».

(4) عند عبد الباقي، وبشار عواد بإتمام الآية : «أو كفارة طعام مساكين، أو عدل ذلك صياماً».

(5) في (د) : «شاة».

(6) عند البوني في تفسير الموطأ 1/ 502 : «طعام».

(7) قال البوني في تفسير الموطأ 1/ 502 : «إنما أراد ابن عمر بالبقر والبقرة أهل الجدة، واستحب لهم البقر أو البقرة، واستحب ذلك مالك أيضاً».

(8) كتب فوقها في الأصل : «ع». وبالهامش : «أخبرت» وعليها «ح». وفي (ب) : «أخبرت»، وعليها «صح». وكذلك في (د) «أخبرت» وبالهامش : «أخبرته»، وعليها «ت».

(9) في (م) : «أنها خرجت مع عمرة إلى مكة».

فَطَافَتْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ دَخَلَتْ صُفَّةً<sup>(1)</sup> الْمَسْجِدِ فَقَالَتْ : أَمَعَكَ مِقْصَانٌ ؟ فَقُلْتُ : لَا ، قَالَتْ<sup>(2)</sup> : فَأَتَمِّسْ بِهِ لِي<sup>(3)</sup> ، فَأَتَمَسَّتُهُ حَتَّى جِئْتُ بِهِ ، فَأَخَذَتْ<sup>(4)</sup> مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ ذَبَحَتْ شَاةً .

## 52 - جَامِعُ الْهَدْيِ

1146 - مَالِكٌ ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ الْمَكِّي : أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ جَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَقَدْ ضَفَرَ<sup>(5)</sup> رَأْسَهُ فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنِّي قَدِمْتُ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ<sup>(6)</sup> . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : لَوْ كُنْتُ مَعَكَ أَوْ سَأَلْتَنِي لِأَمْرَتِكَ أَنْ تَقْرَنَ<sup>(7)</sup> . فَقَالَ الْيَمَانِي : قَدْ كَانَ ذَلِكَ . فَقَالَ<sup>(8)</sup> عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : خُذْ مَا تَطَايَرُ مِنْ رَأْسِكَ ، وَاهْدِ<sup>(9)</sup> ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ : وَمَا هَذِهِ<sup>(10)</sup> يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ<sup>(11)</sup> : هَذِي<sup>(12)</sup> . فَقَالَتْ لَهُ : مَا هَذِي ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : لَوْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا أَنْ أُذْبِحَ شَاةً ، لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ .

1147 - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ إِذَا حَلَّتْ لَمْ تَمْتَسِطْ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا ، وَإِنْ كَانَ لَهَا هَدْيٌ ، لَمْ تَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا شَيْئًا حَتَّى تَنْحَرَ هَدْيًا<sup>(13)</sup> .

(1) بهامش الأصل : «قال أحمد بن حنبل : الصفة بمكة داخل المسجد ، والصفة بالمدينة خارج المسجد ، فانظره» . وحرف الأعظمي «فانظره» إلى «فانظره» .

(2) كتب فوقها في الأصل «طع» ، وفي الهامش : «فقال» ، وعليها «صح» . وهي رواية (د) ، وهو ما عند عبد الباقي وبشار عواد .

(3) ليس في (ج) «لي» .

(4) ضبطت في الأصل يسكون الدال ورفع الراء ، ويفتح الدال وسكون التاء معا .

(5) ضبطت في الأصل مشددة الغاء ، وضبطها الأعظمي بالتخفيف . وفي (ج) : «ظفر» .

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح» . وفي الهامش : «مفردة» ، وعليها : «ع» و«صح» .

(7) قال البيهقي في تفسير الموطأ 503/1 : «ومعنى قول ابن عمر لليماني الذي سأله : «لو كنت معك أو سألتني لأمرت أن تقرن» ، يريد : أعلمتك بالإباحة في ذلك ، وأن القرآن مثل التمتع ، وأنه سأله اليماني بعد أن طاف وسعى لعمرته ، وقد كان ضفر رأسه ، فسأله ماذا عليه ؟ الخلاق أم التقصير ، فقال له ابن عمر : «خذ ما تطاير من رأسك واهد ، يريد هدي التمتع . فأمره بالتقصير لعمرته ، ويبقى شعره ليحلقة لحجه ، وأمره بالهدي لتمتعه» .

(8) في (ب) : «فقال له» .

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح» . وفي الهامش : «أهل الحجاز يقولون : هدي بتخفيف الدال ، وبنو نعيم يكسرونها ، ويشدون الياء ، وهو ما يهدي إلى البيت من النعم . الواحدة هدية وهدية» .

(10) في تفسير الموطأ للبيهقي 503/1 : «هدية» في الموضعين .

(11) في (ب) : «فقال» .

(12) في (د) : «هدية» يفتح الهاء ، وكسر الدال ، وفتح الياء المشددة . وعند عبد الباقي ، وبشار عواد في هذه والتي بعدها «هدية» ، وبهامش (د) : «أصلحه ابن وضاح ، هدي في الكل ، وتابعه أبو عمر على الأول» .

(13) في (ب) و(د) و(ج) و(ش) : «هديها» ، وهو ما عند عبد الباقي ، وبشار عواد .



1148 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ : لَا يَشْتَرِكُ الرَّجُلُ وَامْرَأَتُهُ فِي بَدَنَةٍ وَاحِدَةٍ، لِيُهْدَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةً بَدَنَةً.

1149 - قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> : وَسُئِلَ مَالِكٌ <sup>(2)</sup> عَنْ مَنْ بَعَثَ مَعَهُ هَدْيٌ <sup>(3)</sup> يَنْحَرُهُ فِي حَجٍّ وَهُوَ مُهْلٌ بِعُمْرَةٍ، هَلْ يَنْحَرُهُ إِذَا حَلَ، أَمْ يُؤَخِّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ، وَيُحِلُّ هُوَ مِنْ عُمْرَتِهِ ؟ فَقَالَ : بَلْ يُؤَخِّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ، وَيُحِلُّ هُوَ مِنْ عُمْرَتِهِ.

1150 - قَالَ مَالِكٌ : وَالَّذِي يُحَكِّمُ عَلَيْهِ بِالْهَدْيِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ هَدْيٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ هَدَيْتَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ هَدْيًا بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾. [المائدة : 97]. فَأَمَّا <sup>(4)</sup> مَا عُدِلَ بِهِ الْهَدْيُ مِنَ الصِّيَامِ أَوْ الصَّدَقَةِ، فَإِنْ ذَلِكَ <sup>(5)</sup> يَكُونُ بِغَيْرِ مَكَّةَ، حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ.

1151 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ <sup>(6)</sup> عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، فَخَرَجَ مَعَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَمَرُّوا عَلَى حُسَيْنِ ابْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(7)</sup> وَهُوَ مَرِيضٌ بِالسَّقْيَا <sup>(8)</sup>، فَأَقَامَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ حَتَّى إِذَا خَافَ الْقَوْتَ خَرَجَ، وَبَعَثَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ وَهُمَا بِالْمَدِينَةِ، فَقَدَمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ حُسَيْنًا أَشَارَ إِلَى رَأْسِهِ، فَأَمَرَ عَلِيٌّ بِرَأْسِهِ فَحُلِقَ، ثُمَّ نَسَكَ عَنْهُ بِالسَّقْيَا، فَتَحَرَ عَنْهُ بَعِيرًا <sup>(9)</sup>.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : وَكَانَ حُسَيْنٌ خَرَجَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ <sup>(10)</sup> فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ إِلَى مَكَّةَ.

(1) ألحقت «قال يحيى» بالهامش، وعليها «صح».

(2) في (ج) : «قال يحيى : وسئل».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «يهدي»، وعليها «صح».

(4) عند عبد الباقي، وبشار عواد : «وأما».

(5) ألحقت بالهامش، وعليها «صح».

(6) قال ابن الخداء في التعريف 643/3 رقم 611 : «يعقوب بن خالد اغزومي، قال البخاري : ...يعقوب بن خالد بن المسيب، يروي عن إسماعيل بن إبراهيم، روى عنه يحيى بن سعيد، وعمر بن أبي عمر، ويروي عنه يحيى بن سعيد».

(7) كتب الترمذي بخط دقيق، ولم يرد في (ج) و(د).

(8) يهامش الأصل : «قرية جامعة من عمل الفرع، بينهما ما يلي الجحفة سبعة عشر ميلاً».

(9) قال البيهقي في تفسير الموطأ 504/1 : «إنما نحر عنه بالسقيا لحلق رأسه، لأنه أماط بذلك أذى، ونحر عنه بعيراً أخذاً بالأفضل، والشاة تحزى عن إمطة الأذى عنه، وكل من أحضر بمرض فاحتاج إلى حلق رأسه وإمطة الأذى عنه فعل ذلك. وأهراق دماً حيث شاء من البلاد».

(10) ليس في (ش) : «بن عفان».



## 53 - الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَالْمُرْدَلِفَةُ

1152 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةِ<sup>(1)</sup>، وَالْمُرْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ<sup>(2)</sup>».

1153 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : اَعْلَمُوا أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةِ<sup>(3)</sup>، وَأَنَّ الْمُرْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ.

1154 - قَالَ مَالِكٌ : قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : «فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» [البقرة : 196] قَالَ : فَالْرَفْثُ إِصَابَةُ النِّسَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : «أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ» [البقرة : 186]. قَالَ : وَالْفُسُوقُ<sup>(4)</sup> الذَّبْحُ<sup>(5)</sup> لِلْأَنْصَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : «أَوْ فِسْقًا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ» [الأنعام : 146]. قَالَ : وَالْجِدَالُ فِي الْحَجِّ، أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَقِفُ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُرْدَلِفَةِ يَفْرَحُ<sup>(6)</sup>، وَكَانَتِ الْعَرَبُ وَغَيْرُهُمْ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَكَانُوا يَتَجَادَلُونَ، يَقُولُ هَؤُلَاءِ : نَحْنُ أَصُوبٌ، وَيَقُولُ هَؤُلَاءِ : نَحْنُ أَصُوبٌ، فَقَالَ اللَّهُ<sup>(7)</sup> : «لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ» [الحج : 65]. فَهَذَا الْجِدَالُ فِي الْحَجِّ فِيمَا تَرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

## 54 - وَقُوفُ الرَّجُلِ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ، وَوُقُوفُهُ عَلَى دَابَّتِهِ

1155 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ<sup>(8)</sup> مَالِكٌ هَلْ يَقِفُ أَحَدٌ بِعَرَفَةَ، أَوْ<sup>(9)</sup> بِالْمُرْدَلِفَةِ<sup>(10)</sup>، أَوْ يَرْمِي الْجِعَارَ، أَوْ

(1) ضبطت في الأصل و(ب) بضم الراء وفتحها معا. وفي الهامش : «ع : عرنة بفتح الراء، رأيت مضيوطا بخط أبي عمر الظلمنكي، وقد فنده عن أبي بكر بن إسماعيل المصري من التبارع. قال أبو حاتم : ثرية موضع في وزن عرنة». وضبطت في (ب) بفتح الراء وضمها، وعليها «معا».

(2) سقط هذا الأثر من (ج)، وألحق بالهامش.

(3) ضبطت في (ب) بضم الراء وفتحها معا.

(4) كتب فوقها في الأصل : «صح»

(5) بهامش الأصل : «والذبيح» وعلى الواو ثلاث نقط، الدالة على خطأ رسم الواو، والسياق يقتضي حذفها، ولم ترد في (د)، ولا في (ب)، ولا في الاستذكار 276/4، ولا في المنتقى 17/3. وأثبت الأعظمي الواو للذبيح، ولم يلتفت إلى السياق، ولا إلى علامة التضييب.

(6) ضبطت في (ب) بفتح الحاء، وكسرهما بالتنوين معا. وبهامش (ج) : «موضع جبل» - قريب من المردلفة - انظر التعليق للوقشي 393/1.

(7) في (ج) : «عز وجل» وفي (ب) و(د) : «تبارك وتعالى».

(8) كتب فوق واو «وسئل» رمز «ج»، ولم يقرأ الأعظمي هذا الرمز. وفي (ج) : «سئل». وفي (د) : «قال وسئل».

(9) كتب فوق «أو» في الأصل «صح».

(10) كتب فوق «بالمردلفة» في الأصل : «ع»، وفي الهامش : «وبالمردلفة»، وعليها «ح».



يَسْعَى بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ ؟ فَقَالَ : كُلُّ أَمْرٍ تَصْنَعُهُ الْحَائِضُ مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ، فَالرَّجُلُ يَصْنَعُهُ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ، ثُمَّ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ، وَالْفَضْلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ طَاهِرًا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ.

1156 - قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> عَنِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لِلرَّاكِبِ أُنْزِلُ، أَمْ يَقِفُ رَاكِبًا ؟ فَقَالَ : بَلْ يَقِفُ رَاكِبًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ <sup>(2)</sup> بِهِ أَوْ بِذَاتِهِ عِلَّةٌ، فَالِلَّهِ أَعْذَرُ بِالْعَذْرِ.

### 55 - وَقُوفُ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ بِعَرَفَةَ

1157 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : مَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ.

1158 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَذْرَكَ <sup>(4)</sup> الْفَجْرَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ، وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ <sup>(5)</sup> أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ.

1159 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(6)</sup> فِي الْعَبْدِ يُعْتَقُ فِي الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ : فَإِنْ ذَلِكَ لَا يُجْزِي <sup>(7)</sup> عَنْهُ مِنْ <sup>(8)</sup> حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يُحْرِمَ، فَيُحْرِمُ بَعْدَ أَنْ يُعْتَقَ، ثُمَّ يَقِفُ بِعَرَفَةَ مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَجْزَأُ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُحْرِمَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ، إِذَا لَمْ يَذْرِكِ الْوُقُوفَ <sup>(9)</sup> بِعَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ، وَيَكُونُ <sup>(10)</sup> عَلَى الْعَبْدِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ بِقَضَائِهَا.

(1) في (ج) و(ب) و(د) : «وسئل مالك».

(2) في (ب) : «تكون» بالتاء.

(3) كتب بهامش الأصل : «من» وعليها «ع»، أي من قبل. وحرف الأعظمي «ع» إلى «عه»، وبينهما فرق كبير إذ الأولى لاين عبد البر والثانية لعبد الله. وبهامش (ب) : «من قبل»، وعليها «طع سر».

(4) كتب فوقها في الأصل : «جه»، وفي الهامش «أذرك» وعليها «عه». ولم يقرأ الأعظمي الرمز ولا الهامش.

(5) كتب بهامش الأصل : «من» وعليها «عه» في (ج) : «من قبل».

(6) في (ج) و(ب) و(د) : «قال مالك».

(7) لم تهمز في (ج)، وخالف الأعظمي الأصل فهمز.

(8) كتب فوق حرف «من» في الأصل حرف «ع» و«صح».

(9) كتب فوق «الوقوف» في الأصل حرف «ع»، وفوق «ع» كلمة «الموقف» على أنها رواية صحيحة. وبهامش (ب) : «الوقوف، لأبي عيسى».

(10) في (ب) و(ج) : «وتكون» بالتاء.

56 - تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ إِلَى مَنِيٍّ<sup>(1)</sup>

1160 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ<sup>(2)</sup> ابْنَيْ<sup>(3)</sup> عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ<sup>(4)</sup> أَنَّ أَبَاهُمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ<sup>(5)</sup> أَهْلَهُ وَصَبِيَّانَهُ مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ إِلَى مَنِيٍّ، حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِمَنِيٍّ، وَيَرْمُوا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ.

1161 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ غُضَّاءِ بِنْتِ أَبِي رَبَاحٍ : أَنَّ مَوْلَاهُ<sup>(6)</sup> لَأَسْمَاءَ<sup>(7)</sup> بِنْتُ<sup>(8)</sup> أَبِي بَكْرٍ<sup>(9)</sup> أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ : جِئْنَا مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتُ<sup>(10)</sup> أَبِي بَكْرٍ مَنِيٍّ بِغَلَسٍ، قَالَتْ : فَقُلْتُ لَهَا : لَقَدْ جِئْنَا مَنِيٍّ بِغَلَسٍ، فَقَالَتْ : قَدْ كُنَّا نَصْنَعُ<sup>(11)</sup> ذَلِكَ مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ.

1162 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَ يُقَدِّمُ نِسَاءَهُ وَصَبِيَّانَهُ مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ إِلَى مَنِيٍّ.

1163 - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ رَمْيَ الْجُمُرَةِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَمَنْ رَمَى فَقَدْ حَلَّ لَهُ النَّحْرُ.

(1) كتبت من المردلفة إلى مني في الأصل بخط دقيق، وعليها «صح»، وهي رواية (د)، وكتب فوقها «ت»  
(2) كتب فوقها في الأصل «ح» و«صح»، وبهامش : «وعبد الله» وعليها «ح». وفي (ب) : «عبد الله»، وبهامشها : «عبد الله ابني»، وعليها : «ح» طع «ح». وفي (م) : «عبد الله»، وعليها ضمة. وبهامش : «وعبد الله محمد»  
(3) قال الحاشي في أخبار الفقهاء والمحدثين 353 : «هكذا رواه يحيى فقال : عن سالم وعبد الله، وإنما هو عبد الله وكذلك روته الرواة عن مالك». وبهامش (د) : «عبد الله ليحيى». وعبد الله لابن ثابت، أصلحه ابن وضاح.  
(4) في (ج) : «ابني».

(5) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 116/2 : «وفي باب تقديم النساء والصبيان، عن نافع، عن سالم وعبد الله ابني عبد الله بن عمر، كذا عند كافة الرواة، وعند أبي إسحاق بن جعفر من شيوخنا عن سالم وعبيد الله مصغرا. قال الحاشي : عبد الله رواية يحيى وعبيد الله لغيره من رواية الموطأ، وكذا رده ابن وضاح».

(6) بهامش الأصل : «ضعفة»، وعليها «صح» و«ت». وهي رواية (د). وفيه أيضا : «ضعفته وأهله». ولم يقرأ الأعظمي إلا «ضعفة». ولم يشر إلى وجود ما لم يقرأ.

(7) بهامش الأصل : «صوابه مولى»، واسمه عبد الله، كذا ذكره البخاري. بعد. قال الداني في الإيماء 241/4 : «قال يحيى بن يحيى : عن مالك في سنده عن مولاة بالهاء على التأنيث، وعند ابن بكير وغيره، أن مولى لأسماء أخيرة، وهو الصحيح». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 288/2 : «وقوله : «باب تقديم النساء والصبيان أن مولاة لأسماء»، كذا ليحيى، وصوابه مولى لأسماء، وكذا ذكره البخاري في الحديث، وسماه عبد الله».

(8) في (ج) : «الاسم».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «ابنة»، وعليها «طع». وهي رواية (د). وبهامش (ب) : «ابنة»، وعليها «طع سر».

(10) بهامش (د) : «الصدق» وعليها «ص».

(11) بهامش (ب) : «ابنة»، وعليها «طع» و«سر». وفي (د) : «ابنة» وهو ما عند عبد الباقي وشارعوا.

(12) بهامش الأصل و(ب) : «نقل»، وعليها بهامش (ب) : «طع سر معنا».



1164 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ قَاطِمَةَ بِنْتَ<sup>(1)</sup> الْمُثَنِّرِ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّهَا كَانَتْ تَرَى أَسْمَاءَ بِنْتَ<sup>(2)</sup> أَبِي بَكْرٍ بِالْمَرْذَلَةِ، تَأْمُرُ الَّذِي يُصَلِّي لَهَا وَلَا صَاحِبَهَا الصُّبْحَ، يُصَلِّي لَهُمُ الصُّبْحَ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، ثُمَّ تَرْكِبُ فَتَسِيرُ<sup>(3)</sup> إِلَى مَنَى وَلَا تَقِفُ.

## 57 - السَّيْرُ فِي الدَّفْعَةِ.

1165 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : سِئِلَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَأَنَا جَالِسٌ [مَعَهُ] : كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ<sup>(4)</sup> رَسُولُ<sup>(5)</sup> اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(6)</sup> فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، حِينَ دَفَعَ ؟ فَقَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعُنُقُ<sup>(7)</sup>، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً<sup>(8)</sup> نَصَّ<sup>(9)</sup>.

قَالَ مَالِكُ : قَالَ هِشَامٌ<sup>(10)</sup> : وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعُنُقِ.

1166 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُحْرِكُ رَاحِلَتَهُ فِي بَطْنٍ مُحْتَسِرٍ قَدَرُ رَمِيَّةٍ بِحَجَرٍ.

## 58 - مَا جَاءَ فِي التَّحْرِ فِي الْحَجِّ<sup>(11)</sup>

1167 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَنَى<sup>(12)</sup> : «هَذَا الْمَنْحَرُ، وَكُلُّ مَنَى مَنَحَرٌ». وَقَالَ فِي الْعُمْرَةِ : «هَذَا الْمَنْحَرُ». يَعْنِي الْمَرْوَةَ، «وَكُلُّ فَجَاحٍ مَكَّةَ وَطَرُقَهَا مَنَحَرٌ».

(1) في (ش) : «النة».

(2) بهامش الأصل : «النة» وعليها «طع». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش. وهي رواية (ش). وبهامش (ب) : «النة»، وعليها «طع مرة».

(3) في (ج) : «وتسير».

(4) كتب فوقها في الأصل «دعه» و«صبح». وفي الهامش : «سير» وعليها «ح». وبهامش (د) : «سير» وعليها «ت».

(5) ضبطت «رسول» في الأصل بضم اللام وكسره. للدلالة على صحة الروایتين : «كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم»، و«كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(6) في (ج) : «كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير». وبهامش (ب) : «كيف كان رسول الله يسير»، وعليها «ج نحو»، وفيه أيضا : «يسير رسول الله وفوقها : «خ».

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/394 : «سير تستعين فيه الدابة بعنقها، يقال أعنت إعتاقا».

(8) بهامش الأصل : «فجوة». وعليها «ق». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش. قال القاضي عياض مشارق الأنوار 147/2 قوله : «فإذا وجد فجوة نص بفتح الفاء، أي سعة من الأرض أسرع». قال ابن دريد : الفجوة والفجوة المتسع من الأرض، يخرج إليه من ضيق، وهو بمعنى فرجة بضم الفاء. وقد روي معنا في حديث مالك في الموطأ، فعند القعبي، وابن القاسم، وابن وهب، فجوة. وعند ابن بكير، وابن عفير، ويحيى ابن يحيى، وأبي مصعب، فرجة».

(9) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/394 : «أرفع السير، يقال منه : نص ينص».

(10) بهامش الأصل : «ابن عروة»، وعليها «س» و«دعه». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

(11) في (ب) : «بالحج».

(12) بهامش الأصل : «مَنَى» وعليها «ح»، وفي (ج) : «مَنَى»، وفي (د) «مَنَى» وعليها «يحيى»، وبالهامش : «مَنَى في الحج لابن أبي نليل»، وكذلك أصلحه ابن وضاح، وهو لابن بكير، ومطرف. وبهامش (م) : «مَنَى محمد».

1168 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحُمْسٍ لَيْالٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ<sup>(1)</sup>، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ. قَالَتْ عَائِشَةُ : فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا<sup>(2)</sup> نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَزْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ<sup>(3)</sup> : فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ : أَتَيْتُكَ وَاللَّهُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

1169 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(4)</sup> مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلِّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ<sup>(5)</sup> ؟ فَقَالَ : «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرُ».

## 59 - الْعَمَلُ فِي النَّحْرِ

1170 - مَالِك، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ<sup>(6)</sup> بْنِ أَبِي طَالِبٍ<sup>(7)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيِهِ بِيَدِهِ، وَنَحَرَ غَيْرَهُ<sup>(8)</sup> بَعْضُهُ<sup>(9)</sup>.

(1) بهامش (ج) : «أي أنهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج».

(2) عند النوني «ف قيل» : أنظر تفسير الموطأ له 496/1.

(3) في (د) : «قال يحيى».

(4) قال الداني في الإيحاء 180/4 : «قال يحيى بن يحيى، وجماعة من رواة الموطأ في هذا الحديث : ابن عمر» عن حفصة، أنها قالت».

(5) في (ج) : «وأنت لم تحللي» قال النوني في تفسير الموطأ 509/1 : «قال الأصيلي : «انفرد مالك في حديث حفصة بقولها : ولم تحللي أنت من عمرتك»».

(6) كتب فوقها في الأصل : «عنه» وبالهامش : «جابر»، وعليها «صح» و«ح». وفيه أيضا : «تابع يحيى القعني فجعله عن علي أيضا» ورواه ابن بكير، وممن، وابن وهب، باختلاف عنه. وسعيد بن عفير، وابن القاسم، وابن نافع، وأبو مصعب، والشافعي كلهم عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر. «ح : جعل الدارقطني رواية القعني وهما، والصواب : عن جابر». وفيه كذلك «أمر ابن وضاح بطرح «عن علي»، وقال : اجعله عن جابر، ومرة أخرى قال : اجعله عن... (كذا)». وسقط للناسخ «علي» حسب اقتضاء السياق. وفيه أيضا : «ورواه وهب عن ابن وضاح، فجعله عن جابر».

وبهامش (م) : «محمد» عن أبيه عن جابر بن عبد الله... لابن بكير وابن نافع ومطرف وكذلك هو محقق عند المصريين... قول جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله قال الحسن في أخبار الفقهاء 353 : «وهذا إغفال شديد من يحيى، إما الحديث لجعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، وهو حديث جابر [في] الحج لم يختلف على مالك فيه من رواه مختلف».

وقال ابن عبد البر في التمهيد 107/2 : «هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث عن علي، وتابعه القعني فجعله عن علي أيضا كما رواه يحيى، ورواه ابن بكير، وسعيد بن عفير، وابن القاسم، وعبد الله بن نافع، وأبو مصعب، والشافعي، فقالوا فيه : عن مالك، عن جعفر».



1171 - مالك، عن نافع : أن عبد الله بن عمر قال : من نذر بدنة، فإنه يقلدُها نعلين ويُسعرُها، ثم ينحرُها عند البيت، أو يمضي يوم النحر، ليس لها محلٌ دون ذلك، ومن نذر جزوراً من الإبل والبقر<sup>(1)</sup>، فليُنحرها حيث شاء.

1172 - مالك، عن هشام بن عروة : أن أباه كان ينحر بدنة قياماً.

1173 - قال مالك : لا يجوز لأحد أن يخلق رأسه، حتى ينحر هديته، ولا يتبعي لأحد أن ينحر قبل الفجر يوم النحر، وإنما العمل كله يوم النحر، الذبح، وليس الثياب، وإلقاء الثفت، والخلق<sup>(2)</sup>. ولا يكون شيء من ذلك قبل يوم النحر<sup>(3)</sup>.

## 60 - الخلاق<sup>(4)</sup>

1174 - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «اللهم ارحم المخلقين». قالوا : والمُقصرين يا رسول الله. قال : «اللهم ارحم المخلقين». قالوا : والمُقصرين يا رسول الله. قال : «والمُقصرين»<sup>(5)</sup>.

= ابن محمد، عن أبيه، عن جابر. وأرسله ابن وهب عن مالك، عن جعفر، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث. لم يقل عن جابر، ولا عن علي. قال أبو عمر : الصحيح فيه : جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر.  
وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 336/2 : «وفي العمل في النحر : جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بعض بدنة، الحديث. كذا قال يحيى عندنا من طريق أبي عمرو بن حمد بن وابن سهل، وكذا في كتاب ابن حبيب. وهي صحيح رواية يحيى والقاسمي، ورده ابن وضاح : عن أبيه عن جابر بن عبد الله، وكذا في كتاب ابن عثاب عن يحيى، وكذا رواه مطرف، وابن نافع، وابن بكير، وابن عفير، والشافعي، وابن القاسم، وأبو مصعب. قال الجوهري وهو الصواب.  
(7) بهامش (د) : «عن علي بن أبي طالب عوضاً... لابن وضاح عن جابر بن عبد الله». (8) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «هو علي بن أبي طالب، قاله ابن وضاح». (9) بهامش الأصل : «والنقص سبع وثلاثون، والذي نحر النبي ثلاث وثلاثون، فالجملة ستة». (10) عند الأعظمي : «أو البقرة» خلافاً للأصل - وبهامش (ب) : «أو البقرة، وعليها : «سر» نحو طع»، وهي رواية (ج). (12) كتب فوق «أو» «ولا»، «صح»، وبهامش : «لا يكون»، وعليها «صح» أصح ذرء. وفي (ب) : «لا يكون». وبهامش : «ولا»، وفوقها «هو طع سر».

(3) وخالف الأعظمي الأصل فقال : «لا يكون شيء من ذلك يفعل قبل يوم النحر».

(4) في (ج) و (ب) : «فما جاء في الخلاق»، وهو ما عند عبد الباقي.

(5) بهامش الأصل : «هذا قاله يوم الحديبية، رواه ابن عباس، وأبو هريرة، وأبو سعيد، وحبيشي بن جنادة، حين توقف الناس عن الخلق والتفصير حتى خلق النبي فخلقوا إلا رجلين عثمان وأبا قتادة» اهـ. قال الداني في الإجماع 394/2 : «هكذا عند يحيى وجماعة، وفي رواية ابن بكير وطائفة الدعاء للمخلقين ثلاثاً، وذكر المفسرين في الرابعة، وهو المحفوظ».

1175 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ لَيْلاً وَهُوَ مُعْتَمِرٌ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَبْنِي الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، وَيُؤَخِّرُ الْحِلَاقَ <sup>(1)</sup> حَتَّى يُصْبِحَ. قَالَ : وَلَكِنَّهُ <sup>(2)</sup> لَا يَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ <sup>(3)</sup> فَيَطُوفُ بِهِ حَتَّى يَخْلُقَ <sup>(4)</sup> رَأْسَهُ. قَالَ : وَرَبَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَأَوْتَرَ فِيهِ، وَلَا يَقْرُبُ الْبَيْتَ.

1176 - قَالَ مَالِكٌ : التَّقْتُ : حِلَاقُ الشَّعْرِ، وَلُبْسُ الثِّيَابِ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ.

1177 - وَسُئِلَ <sup>(5)</sup> مَالِكٌ عَنْ <sup>(6)</sup> رَجُلٍ <sup>(7)</sup> نَسِيَ الْحِلَاقَ بِمَنَى <sup>(8)</sup> فِي الْحَجِّ، هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَخْلُقَ بِمَكَّةَ ؟ قَالَ <sup>(9)</sup> ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَالْحِلَاقُ بِمَنَى أَحَبُّ إِلَيَّ <sup>(10)</sup>.

1178 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ <sup>(11)</sup> أَنْ أَحَدًا لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيًا <sup>(12)</sup> إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَلَا يَجِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ حَتَّى يَجِلَّ بِمَنَى يَوْمَ النَّحْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ <sup>(13)</sup> : ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة : 195].

## 61 - التَّقْصِيرُ <sup>(14)</sup>

1179 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَقْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ رَأْسِهِ وَلَا مِنْ لِحْيَتِهِ شَيْئًا، حَتَّى يَحُجَّ.

(1) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «لعله لم يجد خالقا».

(2) رسمت في الأصل و(ب) بالالف.

(3) في (ج) : «البيت»، وبالهامش : «إلى»، وفوقها «غ».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «خوفا من أن ينسى فيطوف».

(5) في (ج) : «سئل».

(6) كتب فوقها في الأصل : «عن».

(7) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «ج» : عن الرجل، وعليها «صح».

(8) كتب في هامش الأصل، وكتب عليها كلمة «صح» على أنها حق، ولم يشنها الأعظمي في المتن لأنه حسبها رواية.

(9) في (ج) : «قال مالك».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «لأنه موضع النحر، والحلق للحاج».

(11) بهامش الأصل : «عندنا»، وعليها «غ»، وهي رواية (ج) و(ب).

(12) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «فإن حلق قبل أن ينحر، فلا شيء عليه، بخلاف أن لو حلق قبل أن يرمي فعليه دم، وألحقت العبارة نفسها بهامش (ج)، وعليها : «أصل».

(13) لم ترد في كتابه عند عبد الباقي.

(14) في (ج) : «العمل في التقصير»، وبهامش (د) : «العمل في»، وعليها «ت».



قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ .

1180 - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا خَلَقَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ .

1181 - مَالِكٌ ، عَنْ زَيْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ رَجُلًا أَتَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ : إِنِّي أَفْضْتُ وَأَفْضْتُ مِنِّي بِأَهْلِي<sup>(1)</sup> ، ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى شُعْبٍ ، فَذَهَبْتُ لِأَدْنُو<sup>(2)</sup> مِنْ أَهْلِي فَقَالَتْ : إِنِّي لَمْ أَقْصُرْ مِنْ شَعْرِي بَعْدُ ، فَأَخَذْتُ مِنْ شَعْرِهَا بِأَسْنَانِي ، ثُمَّ وَقَعْتُ بِهَا ، قَالَ : فَضَحِكَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>(3)</sup> وَقَالَ : مَرَّهَا فَلْتَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا بِالْجَلَمَيْنِ<sup>(4)</sup> .

1182 - قَالَ مَالِكٌ : اسْتَحَبُّ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُهْرَقَ<sup>(5)</sup> دَمًا ، وَذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ نَسِيَ مِنْ بُسْكِهِ شَيْئًا فَلْيَهْرِقْ دَمًا<sup>(6)</sup> .

1183 - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ<sup>(7)</sup> عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ<sup>(8)</sup> لَفِي رَجُلًا مِنْ أَهْلِهِ يُقَالُ لَهُ الْمُجَبَّرُ<sup>(9)</sup> ، قَدْ أَقْضَى وَلَمْ يَحْلِقْ وَلَمْ يَقْصُرْ ، جَهِلَ ذَلِكَ ، فَأَمَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(10)</sup> أَنْ يَرْجِعَ فَيَحْلِقَ أَوْ يَقْصُرَ ، ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى الْبَيْتِ فَيُقْبِضَ .

(1) في (ج) : «أهلي» .

(2) في (ب) : «لأدنو» .

(3) بهامش الأصل : «محمداً وعليها» . ولم يثبت الأعظمي «محمداً» في المتن وهي بيته فيه .

(4) قال البوذي في تفسير الموطأ 511/1 : «يريد بالمقصين» .

(5) عند عبد الباقي ، ومشار عواد : «يُهْرَقُ» .

(6) قال البوذي في تفسير الموطأ 510/1 : «ولم ير عليه القاسم هدياً ، لأن ذلك بعد تمام المناسك كلها . وإنما استحَبَّ مالك ذلك ، لأنه لم يأت بالتقصير على وجهه ، لأنه كان حكمه أن يقصر قبل الوطء ، على هذا مضى عمل الناس ، فلما خالف ذلك استحَبَّ له الهدى ، ليَجْبِرَ بذلك ما دخل عليه من نقص إيقاعه التقصير قبل الوطء» .

(7) في (ج) : «أن» .

(8) بهامش الأصل : «أن» وعليها «صح» . والمراد «أن رجلاً من أهله» . ولم يدرك الأعظمي المقصد من «أن» .

(9) قال ابن الخلاء في التعريف 278/2 رقم 246 : «أهل النسب يقولون : المجبر بتخفيف الباء ، وأهل الحديث يقولون : المجبر بتشديد الباء هكذا سمعته من لقيناه من أهل الحديث ، وكذلك قاله لي عبد الغني بن سعيد وغيره . وترجمه فقال «هو المجبر بن عبد الرحمن الأصغر بن عمر بن الخطاب ، وقد قيل إن اسمه عبد الرحمن بن عبد الرحمن سمي باسم أبيه لأنه ولد بعده ، ولقبته بذلك عمته حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لعل الله يجبره وكان لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاثة أولاد كلهم يسمى عبد الرحمن : عبد الرحمن الأكبر وعبد الرحمن الأوسط ، وهو الذي جلده عمر في الحضر ، وعبد الرحمن الأصغر وهو والد المجبر المذكور» .

(10) في (د) : «عبد الله بن عمر» .

1184 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ دَعَا بِالْجَلْمَيْنِ، فَقَصَّ شَارِبَهُ، وَأَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ، قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ، وَقَبْلَ أَنْ يَهْلَ مُحْرِمًا.

## 62 - التَّلْبِيدُ

1185 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : مَنْ ضَفَرَ<sup>(1)</sup> فَلْيَحْلِقْ، وَلَا تَشَبَّهُوا<sup>(2)</sup> بِالتَّلْبِيدِ.

1186 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : مَنْ عَقَصَ<sup>(3)</sup> رَأْسَهُ<sup>(4)</sup>، أَوْ ضَفَرَ<sup>(5)</sup>، أَوْ لَبَّدَ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِلَاقُ.

## 63 - الصَّلَاةُ فِي الْبَيْتِ، وَقَصْرُ<sup>(6)</sup> الصَّلَاةِ

### وَتَعْجِيلُ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ

1187 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ<sup>(7)</sup>، هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ<sup>(8)</sup>، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ وَمَكَثَ فِيهَا. فَقَالَ<sup>(9)</sup> :

(1) عند عبد الباقي وشار عواد : «ضفر رأسه» بتخفيف الفاء وزيادة «رأسه». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 386/2 : «يرى بالتشديد والتخفيف».

(2) بهامش الأصل : «تشبهوا»، وعليها «هه» و«صح». وضبطت في (د) بفتح التاء والشين والياء المشددة، وبضم التاء وفتح الشين وكسر الياء المشددة معاً. وعليها «معاً»، وبالهامش : «وَلَا تَشَبَّهُوا» وقال ابن عبد البر : «وَلَا تَشَبَّهُوا بِصَمِ التَّاءِ أَهـ». وجاء في الاستذكار 319/4 : «قال أبو عمر : قد روي مثل قول بن عمر هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه حسن، ويروى في هذا الحديث : تَشَبَّهُوا وَتَشَبَّهُوا بِصَمِ التَّاءِ وَفَتْحُهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ بِمعنى تشبه. ومن روى (تشبهوا) أراد لا تشبهوا عليها فتفعلوا أفعالاً تشبه التلبيد الذي من سنة فاعله أن يحلق». وانظر تفسير الموطأ للبوتوي 511/1.

(3) ضبطت في الأصل بالتخفيف والتشديد معاً، وكتب فوقها «حف». وفي (ج) بضم العين وتشديد القاف المكسورة.

(4) كتب فوقها في الأصل : «س» و«ع». وفي الهامش : «شعره»، وعليها «عه». وحرف الأعظمي الحاء، فجعلها حاء.

(5) ضبطت في الأصل و (ب) بالتخفيف والتشديد معاً، وكتب فوقها «حقة».

(6) بهامش الأصل : «تقصير»، وعليها «صح»، وفيه : «وتقصير الخطبة، وتعجيل الصلاة، وعليها «صح». وضبطت في (ب) بضم الراء وفتحها معاً، وبهامشها : «وتقصير»، وفوقها «عفت نحو». وفي (ج) و (د) : «تقصير».

(7) قال البوتوي في تفسير الموطأ 513/1 : «وفي هذا الحديث إحارة صلاة النافلة في البيت، ولا تصلى فيه ولا في الحجر الفريضة، ولا ركعتا الطواف الواجب، ولا التور، ولا ركعتا الفجر. ولا بأس أن تصلى فيه ركعتا طواف التطوع».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 394/1 : «الحجبي» مسوب إلى الحُجَبِ، ويروى الحُجَبِيُّ على أن يكون منصوباً إلى الحُجَبِ، وكان القياس حجابي أو حاجبي... قال ابن الخذاء في التعريف 453/3 رقم 421 : «وهو صاحب مغانيح مكة، دفعها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي ولاية تولده إلى اليوم».

(9) في (ب) و (ج) و (د) : «قال»، وهو ما عند عبد الباقي وشار عواد.





فَنَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ <sup>(1)</sup> حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ، فَسَارَ <sup>(2)</sup> بَيْنِي <sup>(3)</sup> وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ لَهُ : إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ  
السَّنَةَ الْيَوْمَ، فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ <sup>(4)</sup>، قَالَ : فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَيْ مَا يَسْمَعَ  
ذَلِكَ مِنْهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ <sup>(5)</sup> قَالَ : صَدَقَ <sup>(6)</sup>.

## 64 - صَلَاةٌ مِنْ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَالْجُمُعَةِ بِمَنَى وَعَرَفَةَ

1189 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ  
بِمَنَى، ثُمَّ يَغْدُو <sup>(8)</sup> إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى عَرَفَةَ.

1190 - قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا <sup>(9)</sup>، أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ يَوْمَ  
عَرَفَةَ، وَأَنَّهُ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنَّمَا هِيَ ظَهْرٌ، وَإِنْ وَافَقَتِ الْجُمُعَةُ فَإِنَّمَا هِيَ  
ظَهْرٌ، وَلَكِنَّهَا قُصِرَتْ مِنْ أَجْلِ السَّفَرِ.

1191 - قَالَ مَالِكٌ فِي إِمَامِ الْحَجَّاجِ إِذَا وَافَقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، أَوْ يَوْمَ النُّحْرِ، أَوْ بَعْضَ أَيَّامِ  
التَّشْرِيقِ : إِنَّهُ لَا يَجْمَعُ <sup>(10)</sup> فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَيَّامِ.

## 65 - صَلَاةُ الْمُزْدَلِفَةِ

1192 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

- (1) في (ج) : «عبد الله بن عمر».  
(2) بهامش (ب) : «فصار»، وفوقها «طع».  
(3) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وفي الهامش : «بين أبي وبيني»، وعليها : «ع».  
(4) كتب فوقها في الأصل : «ص»، وفي الهامش : «عجل الوقوف»، هكذا اللقيني وأذهب، بدلًا من الصلاة، وبهامش (ب) : «صلاة منى»،  
وفوقها : «ج خ».  
(5) كتب في الأصل «بن عمر»، وعليها ضبة، وأثبتها الأعظمي في المتن وليست منه. وفي (د) : «عبد الله» فقط، وهو ما عند عبد الباقي.  
(6) كتب فوق «صدق» في (د) : «ابن عمر»، وعند عبد الباقي : «صدق سالم».  
(7) كتب فوقها في الأصل «ع» و«ص» و«ج»، وبالهامش : «الصلاة منى»، وعليها «ع»، وفي (د) «صلاة منى» وفي (ب) «الصلاة منى»، وعليها  
«ص».  
(8) في (ج) «يغدو».  
(9) كتب فوقها في الأصل : «ع» وفي الهامش : «فيه أنه»، وعليها : «ع»، وفيه أيضًا : «طرح ابن وضاح قوله : «عندنا»، وقال : ليس فيه خلاف».  
(10) بهامش الأصل : «لا يجمع» وعليها «ع».



1193 - مالك، عن موسى بن عتبة، عن كريب بن مولى ابن عباس، عن أسامة بن زيد، أنه سمعه يقول : دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان بالشعب، نزل فبال فتوضأ، فلم يسبح الوضوء، فقلت له : الصلاة يا رسول الله، فقال : « الصلاة أمامك ». فركب، فلما جاء المزدلفة، نزل فتوضأ فأسبح الوضوء، ثم أقيمت الصلاة فصلّى المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت العشاء فصلاها، ولم يصل بينهما شيئاً.

1194 - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عدي بن ثابت الأنصاري : أن عبد الله بن يزيد الخطمي<sup>(1)</sup> أخبره، أن أبا أيوب الأنصاري : أخبره أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً.

1195 - مالك، عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً<sup>(2)</sup>.

## 66 - صلاة منى

1196 - قال يحيى : قال مالك<sup>(3)</sup> في أهل مكة : إنهم يصلون بمنى إذا حجوا ركعتين ركعتين، حتى ينصرفوا إلى مكة.

1197 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلاة<sup>(4)</sup> بمنى ركعتين، وأن أبا بكر صلاها بمنى ركعتين، وأن عمر بن الخطاب صلاها بمنى ركعتين، وأن عثمان بن عفان<sup>(5)</sup> صلاها بمنى ركعتين سطر إمارته، ثم أتمها بعد.

1198 - مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب لما قدم مكة، صلى بهم [ركعتين] ثم انصرف فقال : يا أهل مكة، أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر، ثم صلى عمر بن الخطاب ركعتين بمنى<sup>(6)</sup>، ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئاً.

(1) قال ابن الخداء في التعريف 341/2 رقم 300 : «هو عبد الله بن يزيد بن الحصين بن عمرو بن الحارث بن خطمة، وهو عبد الله بن جشم ابن مالك بن الأوس شهد أحداً، وهلك قبل فتح مكة».

(2) سقط من الأصل ولم يشر إلى ذلك الأعظمي.

(3) في (د) : «قال مالك».

(4) عند عبد الباقي : «الرابعة».

(5) عند عبد الباقي : «وأن عثمان صلاها».

(6) كتب فوقها في الأصل : «صلى»، وبالهامش : «بمنى ركعتين»، وعليها «هـ».

1199 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى لِلنَّاسِ <sup>(1)</sup> بِمَنْى <sup>(2)</sup> رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ <sup>(3)</sup> : يَا أَهْلَ مَكَّةَ، أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ، ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ رَكْعَتَيْنِ بِمَنْى <sup>(4)</sup>، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ شَيْئًا <sup>(5)</sup>.

1200 - وَسُئِلَ مَالِكٌ <sup>(6)</sup> عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ، كَيْفَ صَلَاتُهُمْ بِعَرَفَةَ، أَرْكَعَتَانِ أَمْ أَرْبَعٌ <sup>(7)</sup>، وَكَيْفَ بِأَمِيرِ الْحَاجِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أَيْصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِعَرَفَةَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، أَوْ رَكْعَتَيْنِ، وَكَيْفَ صَلَاةُ أَهْلِ مَكَّةَ بِمَنْى فِي إِقَامَتِهِمْ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : يُصَلِّي أَهْلُ مَكَّةَ بِعَرَفَةَ وَبِمَنْى مَا أَقَامُوا بِهَا <sup>(8)</sup> رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ يَقْصُرُونَ <sup>(9)</sup> الصَّلَاةَ، حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى مَكَّةَ. قَالَ مَالِكٌ <sup>(10)</sup> : وَأَمِيرُ الْحَاجِّ أَيْضًا إِذَا <sup>(11)</sup> كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَصَرَ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ وَأَيَّامَ <sup>(12)</sup> مَنْى.

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمَنْى مُقِيمًا بِهَا <sup>(13)</sup>، فَإِنْ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِمَنْى <sup>(14)</sup>. قَالَ <sup>(15)</sup> : وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِعَرَفَةَ مُقِيمًا بِهَا، فَإِنْ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِهَا أَيْضًا <sup>(16)</sup>.

(1) بهامش الأصل : «يا أي بالناس، وعليها «ح».

(2) خالف الأعظمي الأصل فجعل بدل «مَنْى» : «مَكَّة» ولم يصب. وهي رواية (ب) و(ج).

(3) بهامش : (ب) : «فلما انصرف قال»، وعليها «طع ب عت خو».

(4) في (ج) : «صلى عمر بمَنْى رَكْعَتَيْنِ».

(5) كتب هذا الحديث في الهامش لحقا.

(6) في (ج) : «قال يحيى». وفي (ب) : «سئل».

(7) ضبطت في الأصل بالضم المجرى والمنون. وفي الهامش : «رَكَعَات» وعليها : «عه».

(8) عند عبد الباقي : «بهما».

(9) في (ج) : «يفتح القاف، وتشديد الصاد المكسورة».

(10) في (ج) : «قال» دون مالك.

(11) في (ب) : «وإن كان».

(12) في (ب) : «يفتح اليم وكسرها معا».

(13) لم ترد «مقيما بها» في (ب).

(14) علم في الأصل بين المعفوفين بدالترتين صغيرتين. وفي الهامش : «صح المعلم عليه لوهب وأحمد». ولم يلتفت الأعظمي للدالترتين، ووضع

الهامش في غير محله. وقال : وبهامشه : «وعليها علامة التصحيح المعلم عليه».

(15) لم ترد «قال» في (ب).

(16) كتب النص من «ساكناء» إلى آخره، لحقا بالهامش.



67 - صَلَاةُ<sup>(1)</sup> الْمُقِيمِ بِمَكَّةَ وَمِنَى<sup>(2)</sup>

1201 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ<sup>(3)</sup> : مَنْ قَدِمَ مَكَّةَ لِهَيْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَأَمَّلَ بِالْحَجِّ، فَإِنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِنَى فَيَقْصُرَ<sup>(4)</sup>، وَذَلِكَ، أَنَّهُ قَدْ أَجْمَعَ عَلَى مُقَامِ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ لَيَالٍ.

## 68 - تَكْبِيرُ أَيَّامِ الشَّرِيقِ

1202 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ شَيْئًا فَكَبَّرَ، فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ<sup>(5)</sup>، ثُمَّ خَرَجَ الثَّانِيَةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ<sup>(6)</sup> فَكَبَّرَ، فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ، ثُمَّ خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ فَكَبَّرَ، فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ<sup>(7)</sup>، حَتَّى يَتَّصِلَ التَّكْبِيرُ وَيَتْلُعَ النَّبْتُ، فَيَعْرِفَ<sup>(8)</sup> أَنَّ عُمَرَ قَدْ خَرَجَ يَرْمِي.

1203 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا : أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَيَّامِ الشَّرِيقِ، ذُبُرَ الصَّلَوَاتِ، وَأَوَّلُ ذَلِكَ، تَكْبِيرُ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ مَعَهُ، ذُبُرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَآخِرُ ذَلِكَ، تَكْبِيرُ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ مَعَهُ، ذُبُرَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ، ثُمَّ يَقْطَعُ<sup>(9)</sup> التَّكْبِيرُ<sup>(10)</sup>.

1204 - قَالَ مَالِكُ<sup>(11)</sup> : وَالتَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ الشَّرِيقِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، مَنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ، أَوْ وَحْدَهُ يَمْنَى، أَوْ بِالْأَفَاقِ كُلِّهَا وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا يَأْتُمُّ النَّاسُ فِي ذَلِكَ بِإِمَامِ الْحَاجِّ وَبِالنَّاسِ يَمْنَى، لِأَنَّهُمْ إِذَا

(1) كتب فوقها في الأصل : «ح».

(2) كتب فوقها في الأصل : «ح»، وحرف الأعظمي الحاء على جيم.

(3) في (د) : «قال مالك».

(4) ضطت في الأصل بالتخفيف والتشديد معاً، وأثبت الأعظمي التخفيف فقط، ورسمت بالتشديد في (ج). وفي (ب) بكسر الصاد فقط.

(5) في (ب) : «معه».

(6) في (د) : «النهر».

(7) من «ثم خرج» إلى «بتكبيره» لحق بهامش الأصل وفي آخره «صح».

(8) كتب فوقها : «ع»، وفي الهامش : «يعلم» وعليها «ح» و «صح». وحرف الأعظمي الحاء إلى خاء : وفي (ب) «يعلم» وعليها «ع».

وبهامشها : «يعرف»، وفوقها «صح». وفي (ج) : «يعلم» وبهامشها : «يعرف»، وعليها «ع».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «يقطع»، وعليها «ح». وحرف الأعظمي الحاء إلى خاء. وفي (ب) : «يقطع». بضم الباء وكسر الطاء.

(10) بهامش الأصل : «أي خمس عشرة صلاة، أولها الظهر يوم النحر، وآخرها الصبح رابع يوم النحر».

(11) في (د) : «قال».

رَجَعُوا وَانْقَضَى الْإِحْرَامُ أَثْمُوا بِهِمْ، حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَهُمْ فِي الْحِلِّ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًّا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِهِمْ إِلَّا فِي تَكْبِيرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

قَالَ مَالِكٌ : الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ<sup>(1)</sup> أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

## 69 - صَلَاةُ الْمُعْرَسِ<sup>(2)</sup> وَالْمُحْصَبِ<sup>(3)</sup>

1205 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَاخَ بِالْبُطْحَاءِ الَّتِي بِيَدِي الْحُلَيْفَةِ، فَصَلَّى بِهَا.

قَالَ نَافِعٌ<sup>(4)</sup> وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

1206 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(5)</sup> : لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُجَاوِزَ الْمُعْرَسَ إِذَا قَفَلَ، حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ، وَإِنْ مَرَّ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ<sup>(6)</sup> فَلْيَقِمْ حَتَّى تَحِلَّ الصَّلَاةُ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْتَمِسُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَسَ بِهِ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَنَاخَ بِهِ<sup>(7)</sup>.

1207 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُحْصَبِ<sup>(8)</sup>، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ.

## 70 - الْبَيْتُوتَةُ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنَى

1208 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ<sup>(9)</sup> : رَعَمُوا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَتَّبِعُ رِجَالًا يُدْخِلُونَ النَّاسَ مِنْ وَرَاءِ الْعَقَبَةِ.

(1) في (ج) : وهي.

(2) قال الواقشي في التعليق على الموطأ 1/397 : «المعرس : موضع التعريس، وهو : أن ينزل المسافر نزلة خفيفة ثم يرحل، وأكثر ما يستعمل إذا نزل في آخر الليل».

(3) قال الواقشي في التعليق على الموطأ 1/397 : «المحصب : موضع التحصيب، وهو الرمي بالحصباء، وهي الحجارة. ويقال : أحصب الحمار : إذا عدا فطير الحصباء في عدوه».

(4) في (ج) : «قال مالك : قال نافع».

(5) في (ج) : «قال : قال مالك».

(6) في (ج) : «الصلاة».

(7) بهامش الأصل : «لم تكن عائشة، ولا أسماء، ولا ابن عباس يحصبون، وكان عمر يحصب».

(8) بهامش الأصل : «هو خيف بني كنانة من مكة، ومنى، وهو أقرب إلى مكة».

(9) بهامش الأصل : «أن عبد الله بن عمر قال : وفي أولها «ح» وفي آخرها «ع».



1209 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ : رَعِمُوا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ : لَا يَبِيتُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ لَيْلِي مِثْلِي مِنْ وَرَاءِ الْعَقَبَةِ.

1210 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَيْتُوتَةِ بِمَكَّةَ لَيْلِي مِثْلِي : لَا يَبِيتُنَّ أَحَدٌ إِلَّا بِمِثْلِي<sup>(1)</sup>.

## 71 - رَمَى الْجِمَارِ

1211 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَقُوفًا<sup>(2)</sup> طَوِيلًا، حَتَّى يَمْلَأَ الْقَائِمَ<sup>(3)</sup>.

1212 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَقُوفًا طَوِيلًا، يُكَبِّرُ اللَّهَ، وَيُسَبِّحُهُ وَيُحَمِّدُهُ، وَيَدْعُو اللَّهَ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

1213 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ رَمَى الْجَمْرَةِ، كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ.

1214 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ : الْحَصَى الَّذِي<sup>(4)</sup> تُرْمَى<sup>(5)</sup> بِهِ الْجِمَارُ<sup>(6)</sup> مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ.

قَالَ مَالِك : وَأَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلًا أَعْجَبُ إِلَيَّ.

1215 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : مَنْ غَرَبَتْ لَهُ الشَّمْسُ مِنْ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ بِمِثْلِي، فَلَا يَنْفِرَنَّ حَتَّى يَرْمِيَ الْجِمَارَ مِنَ الْغَدِ.

(1) بهامش الأصل : «من بات منى ليلة من غير عذر فعليه دم». كذا، وقد سها الناس فأسقط «بغيره» بين «بات» و«منى».

(2) في (ج) و (د) : «الجمرتين وقوفاً».

(3) كتب فوقها في الأصل : «عه» و«صح» وفي الهامش : «القيام» وعليها «ح». وحرف الأعظمي «القيام» إلى «القوم». وكتب في (د) فوق «يمل» القائم «ليحیی». وسقط هذا الخبر من (ب).

(4) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(5) بهامش الأصل : «يرمى بها»، وعليها «ح». وهي رواية البوني كما في تفسير الموطأ له 519/1. وجعل الأعظمي الياء في «يرمى» ناءً خلافاً للأصل. وفي (ب) «يرمى» بالياء.

(6) في (د) : «الحصى الذي يرمى به الجمرة».

1216 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ النَّاسَ كَانُوا إِذَا رَمَوْا الْجِمَارَ مَشُّوا، ذَاهِبِينَ وَرَاجِعِينَ، وَأَوَّلُ مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ.

1217 - مَالِك : أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ مِنْ أَيْنَ كَانَ الْقَاسِمُ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ؟ فَقَالَ : مِنْ حَيْثُ تَسْرَ.

1218 - سُئِلَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> هَلْ يُرْمَى عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَرِيضِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ، وَيَتَحَرَّى الْمَرِيضُ حِينَ يُرْمَى عَنْهُ، فَيَكْبُرُ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ، وَيَهْرِيْقُ دَمًا، فَإِنْ صَحَّ الْمَرِيضُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَمَى الَّذِي رُمِيَ عَنْهُ، وَأَهْدَى.

1219 - قَالَ مَالِكٌ : لَا أَرَى عَلَى الَّذِي يَرْمِي الْجِمَارَ، أَوْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مَتَوَضِّعٍ، إِعَادَةً، وَلَكِنْ لَا يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ.

1220 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : لَا تُرْمَى الْجِمَارُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

## 72 - الرُّخْصَةُ فِي رَمَى الْجِمَارِ

1221 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَا الْبِدَاحِ عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ <sup>(2)</sup> أَخْبَرَهُ،

(1) في (ج) : «قال يحيى : سئل مالك» وفي (ب) و(د) : «وسئل».

(2) بهامش الأصل : «روى يحيى عن مالك، أن أبا البداح عاصم بن عدي، ورده ابن وضاح أن أبا البداح بن عاصم، وهو الصواب» وبه أيضا : «اسم أبي البداح عبد الله بن عاصم بن عدي بن العجلان، صاحب حديث اللعان. له صحبة. وقد ذكر أنه الذي طلق أخت معقل بن يسار فعضلها عنه. وأبو البداح لقب غلب عليه، ويكنى أبوه : أبا عبد الله، وقيل : أبا عمرو» وفي (ب) : «أبا البداح بن عاصم ابن عدي» وبهامش (ب) : «سقطت لفظة «بن» ليحيى، وثبتت لابن وضاح، وإثباتها هو الصواب» اهـ. قال أحمد بن خالد المعروف بابن الجباب : «غلط يحيى بن يحيى في روايته في هذا الحديث، فرواه عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه أن أبا البداح عاصم بن عدي، فغلط في قوله : إن أبا البداح عاصم بن عدي. وإنما الصحيح فيه : أن أبا البداح بن عاصم بن عدي. أخبره عن أبيه» انظر تفسير الموطأ للبوتى 518/1. والتعليق على الموطأ للوقشي 339/1.

وقال الداني في الإيلاء 65/3 : «في كتاب يحيى بن يحيى : أن أبا البداح عاصم بن عدي أخبره، سقط له كلمة ابن، وأخفها ابن وضاح وهو الصواب».

قال الخشنى في أخبار الفقهاء والمحدثين 353 : «كذا قال يحيى : أن أبا البداح عاصم بن عدي وإنما هو عن أبي البداح بن عاصم بن عدي كما رواه الفعني ومطرف وابن بكير وغيرهم عن مالك» وقال ابن الخضاء : قال أحمد بن خالد : إن يحيى بن يحيى قال : إن أبا البداح بن عاصم ابن عدي فأخطأ فيه... وجدته أنا في روايتي عن يحيى بن يحيى كما روى غيره من أصحاب مالك، فإله أعلم».



عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي السَّيْتُونَ عَنْ مِئَى، يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَوْمَ الْغَدِ<sup>(1)</sup>، وَمِنْ بَعْدِ<sup>(2)</sup> الْغَدِ<sup>(3)</sup> لِيَوْمَيْنِ<sup>(4)</sup>، ثُمَّ يَوْمَ النَّفَرِ.

1222 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ : أَنَّهُ أَرْخَصَ<sup>(5)</sup> لِلرَّعَاءِ<sup>(6)</sup> أَنْ يَوْمُوا بِاللَّيْلِ، يَقُولُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ :

1223 - قَالَ مَالِكٌ : وَتَفْسِيرُ<sup>(7)</sup> الْحَدِيثِ، الَّذِي أَرْخَصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ، فِي رَمِي الْجِمَارِ<sup>(8)</sup>، فِيمَا نَرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ : أَنَّهُمْ يَوْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِذَا مَضَى الْيَوْمُ الَّذِي يَلِي يَوْمَ النَّحْرِ، رَمَوْا مِنَ الْغَدِ، وَذَلِكَ يَوْمُ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، يَوْمُونَ لِلْيَوْمِ الَّذِي مَضَى، ثُمَّ يَوْمُونَ لِيَوْمِهِمْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْضِي أَحَدٌ شَيْئًا حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَمَضَى، كَانَ الْقَضَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُمُ النَّفَرُ<sup>(9)</sup>، فَقَدْ فَرَّغُوا، وَإِنْ أَقَامُوا إِلَى الْغَدِ، رَمَوْا مَعَ النَّاسِ يَوْمَ النَّفَرِ الْآخِرِ وَتَفَرَّوْا.

1224 - مَالِك، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ<sup>(10)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ بَنْتَ<sup>(11)</sup> أَخٍ لِصَفِيَّةَ بَنَتْ أَبِي عُبَيْدٍ نَفْسَتْ<sup>(12)</sup> بِالْمَرْذَلِفَةِ، فَتَخَلَّقَتْ هِيَ وَصَفِيَّةُ حَتَّى أَتَتْهُ مِئَى، بَعْدَ أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَأَمَرَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ أَنْ تَرْمِيَا الْجَمْرَةَ حِينَ أَتَتْهُ، وَلَمْ يَرَّ عَلَيْهِمَا شَيْئًا.

التعريف لابن الحذاء 481/3 رقم 452 و685/3. وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 95/1 : «وفي باب رمي الجمار، أن أبا اليزداد بن عاصم بن عدي هذا هو الصواب، وكذا عند ابن القاسم، وابن وهب، والقاسمي، وابن بكير، ورواه يحيى عن أبي اليزداد عاصم بن عدي، وهو خطأ، وأصلحه ابن وضاح على رواية الجماعة».

(1) كتب فوقها «ع» و«صح» وفي الهامش : «الغد، أو من» لابن وضاح، وعليها «ذر» و«صح» يريد «أو من بعد الغد».

(2) في (د) : «أو من بعد».

(3) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «الغد ومن بعد، ليحيى»، وعليها «ع».

(4) بهامش الأصل : «يومين»، وعليها «ع»، وهي رواية (د)، وحرف الأعظمي العين إلى جيم.

(5) ضبطت في الأصل بالبناء للمعلوم والمجهول معا، وفي (ب) و(ج) بفتح الألف.

(6) في (د) : «لرعاء الإبل»، وكتب فوقها «ليحيى»، وكتب في الهامش : «لرعاء»، أصلحه ابن وضاح رحمه الله.

(7) عند عبد الباقي : «تفسير».

(8) عند عبد الباقي : «في تأخير رمي الجمار».

(9) ضبطت في الأصل بفتح الفاء وسكونها وعليها «معا»، وفي (ب) : «بدا لهم في النفر».

(10) بهامش الأصل : «ذكر الحاكم أنه عبد الله، وقال غيره اسمه كنيته. ولنا نافع مولى ابن عمر بنون ثلاثة : أبو بكر هذا، وعمر، وعبد الله».

وكتب الأعظمي بعد عبد الله الأولى «كذا» ولا وجه لها. وانظر كتاب الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم الكبير 117/2.

(11) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش : «أينة» وعليها «ع»، ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش ولا رمزه، وفي (ب) «أينة».

(12) ضبطت «نفست» في (ب) بفتح النون، وفي (ج) : «بفتحها وضمتها معا».

1225 - سُئِلَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> عَنْ مَنْ نَسِيَ رَمَى <sup>(2)</sup> جُمْرَةٍ <sup>(3)</sup> مِنْ الْجِمَارِ فِي بَعْضِ أَيَّامِ مِنَى حَتَّى يُمَسِيَ .  
 قَالَ : لِيَرْمِ أَيَّ سَاعَةٍ ذَكَرَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، كَمَا يُصَلِّي الصَّلَاةَ إِذَا نَسِيَهَا ، ثُمَّ ذَكَرَهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ <sup>(4)</sup> بَعْدَ مَا صَدَرَ وَهُوَ بِمَكَّةَ ، أَوْ بَعْدَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَعَلَيْهِ الْهَدْيُ .

### 73 - الْإِفَاضَةُ

1226 - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ <sup>(5)</sup> ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ ، وَعَلَّمَهُمْ أَمْرَ الْحَجِّ ، وَقَالَ <sup>(6)</sup> لَهُمْ فِيمَا قَالَ : إِذَا جِئْتُمْ مِنَى ، فَمَنْ رَمَى الْجُمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَى الْحَاجِّ ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالطُّيْبَ <sup>(7)</sup> ، لَا يَمَسُّ <sup>(8)</sup> أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طِيبًا ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

1227 - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : مَنْ رَمَى الْجُمْرَةَ <sup>(9)</sup> ، ثُمَّ <sup>(10)</sup> حَلَّقَ أَوْ قَصَّرَ وَنَحَرَ <sup>(11)</sup> هَدْيًا ، إِنْ كَانَ مَعَهُ ، فَقَدْ <sup>(12)</sup> حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ ، إِلَّا النِّسَاءَ <sup>(13)</sup> وَالطُّيْبَ <sup>(14)</sup> ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

(1) بهامش الأصل : «قال يحيى» ، وعليها «ع» . وهي رواية (ش) . وخالف الأعظمي الأصل فقال من عنده : «قال يحيى : سئل مالك» . وفي (ج) و(ب) : «قال يحيى : وسئل مالك» وفي (د) : «وسئل مالك» .

(2) كتب فوقها في الأصل «صح» و«لا» و«ت» .

(3) ضبطت «جمرة» بالفتح والكسر المتونين ، ووجه فتحها أنها مفعول نسي أيضا ، للإشارة إلى حذف «رمي» في رواية . وبالهامش : «الجمرة» وعليها «خ» و«ك» . ولم يقرأ الأعظمي الهامش ، ولم يشر إلى وجوده ، وانظر معجم ما استعجم 392/2 .

(4) في (ب) : «كان بعدما صدر» .

(5) في (ج) «عن نافع عن عبد الله بن عمر» ، وعن نافع وعبد الله بن عمر معا ، وكتب فوقهما «صح» .

(6) رسمت في الأصل بالفاء والواو معا ، وعليها «صح» ، أي أن الرواية جاءت ب «وقال» و«فقال» .

(7) ضبطت «النساء» و«الطيب» في الأصل بالضم والفتح معا .

(8) بهامش الأصل : «لا يمس» وعليها «صح» . وهي رواية (ب) .

(9) بهامش الأصل : «من رمى الجمرة ونحر هديا إن كان معه» ، ثم حلق أو قصر فقد . وفي آخره «صح» و«خ» . وحرف الأعظمي الحاء إلى عين . وهي رواية (ش) .

(10) كتب فوقها في الأصل «ع» ، وعليها «صح» .

(11) كتب فوق «قصر ونحر» في (د) «ليحيى» .

(12) وضع الناسخ رمز «ع» على «ثم» وعلى «إن» وعلى «فقد» . أي النص من «ثم» إلى «فقد» لعبيد الله . ولم يعلق الأعظمي على النص ، ولم يدرك وجه وضع الرمز عليه .

(13) ضبطت في الأصل بالفتح والضم .

(14) ضبطت في الأصل بالفتح والضم .



## 74 - دُخُولُ الْحَائِضِ مَكَّةَ

1228 - مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ<sup>(1)</sup>، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(2)</sup>، أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا». قَالَتْ : فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ<sup>(3)</sup>، فَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «انْقِضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي<sup>(4)</sup> الْعُمْرَةَ». قَالَتْ : فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا<sup>(5)</sup> الْحَجَّ، أُرْسِلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ فَقَالَ : «هَذَا<sup>(6)</sup> مَكَانُ عُمْرَتِكَ»، فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ<sup>(7)</sup>، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهَلُّوا بِالْحَجِّ، أَوْ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

(1) قال أبو المطرف القنازعي في تفسير الموطأ 2/662 : «حديث عائشة حين حاضت وهي محرمة بعمره، قال أحمد بن خالد : أخطأ يحيى بن يحيى في سند حديثه عن عائشة، ذكره عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأهللنا بعمره وذكر الحديث إلى آخره». ورواه ابن بكير وغيره من أصحاب مالك عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا، قالت : فقدمت مكة وأنا حائض فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «انقضي رأسك وامتشطي، وأهلي بالحج ودعي العمرة»، قالت : ففعلت، ثم ذكر عروة هذا الحديث إلى آخره. قال أحمد بن خالد : فجعل يحيى بن يحيى متن هذا الحديث في سند حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، وأخطأ في ذلك والذي في حديث عبد الرحمن بن القاسم : عن أبيه عن عائشة قالت : قدمت مكة وأنا حائض فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أفعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت، ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري». وانظر التمهيد : 199/8.

قال ابن عبد البر في التمهيد 200/8 : «فحصل ليحيى حديث هذا الباب بإسنادين، ولم يفعل ذلك أحد غيره، وإنما هو عند جميعهم عن مالك بإسناد واحد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، وهو المحفوظ المعروف عن مالك، وسائر رواة ابن شهاب».

(2) قال الداني في الإيما 9/4 : «انفرد يحيى بن يحيى بهذا المتن ساقه عليه كاملا وقال بعده : مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، فجمع بين الإسنادين معا، وسائر رواة الموطأ رَوَوْهُ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ الثَّانِي وَحْدَهُ أَعْنَى ابْنَ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا عِنْدَ الْجَمْعِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَوْلَهَا : قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ فَلَمْ أَطِفْ... وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْحَدِيثِ الْوَاقِعِ هُنَا قَبْلَهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ آخَرٌ لَمْ يَخْتَلَفْ فِي إِسْنَادِهِ». وقال في 59/4 : «بهذا السند وحده، هو عند سائر رواة الموطأ، وأما يحيى بن يحيى، فساقه بسند آخر، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، ثم جرد هذا السند، وأحال في آخره على المتن، ولم يعد ذكره، انفرد بجمع الإسنادين معا».

(3) في (ب) : «حائضاء».

(4) في (ب) : «إلى النبي».

(5) في (ج) : «ودع».

(6) كتب فوقها في الأصل «صح» وفي الهامش : قضيت، وعليها معناه أصل ذكره. وهي رواية (ج). وعليها في (ب) «عت» و«دخو». وفي

(ج) : «قضيت». وكتب فوقها في (د) «صح». وبالهامش : «قضيت»، وعليها علامة شبيهة بحرف «ب».

(7) في (ج) : «هذه».

(8) كتب فوقها في الأصل «عه واس». ولم يقرأ الأعظمي رمز «س».



1229 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ<sup>(1)</sup> بِمِثْلِ ذَلِكَ<sup>(2)</sup>.

1230 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(3)</sup> أَنَّهَا قَالَتْ : قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ<sup>(4)</sup>، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «الْفَعْلَى مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ»<sup>(5)</sup>، حَتَّى تَطْهَرِي<sup>(6)</sup>.

1231 - قَالَ يَحْيَى<sup>(6)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي تَهْلُ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ تَدْخُلُ مَكَّةَ مُوَافِيَةً لِلْحَجِّ وَهِيَ حَائِضٌ<sup>(7)</sup>، لَا تَسْتَطِيعُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ : إِنَّهَا إِذَا خَشِيتِ الْفَوَاتِ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ وَأَهْدَتْ، وَكَانَتْ مِثْلَ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَأَجْزَأُ<sup>(8)</sup> عَنْهَا طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، وَصَلَّتْ قَبْلَ أَنْ تُحِضَ، فَإِنَّهَا تَسْمَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرْفَةِ وَالْمُزْدَلِفَةِ، وَتَرْمِي الْجِمَارَ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُفِضُ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا.

## 75 - إِفَاضَةُ الْحَائِضِ

1232 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ : أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ حَاضَتْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(9)</sup> فَقَالَ : «أَحَابِسْتُنَا هِيَ ؟». فَقِيلَ : إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ. فَقَالَ : «فَلَا إِذَا».

(1) في (ب) : «أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ».

(2) في (د) : «مِثْلُ ذَلِكَ».

(3) عليها في (ب) : «طَع» وبالهامش من فوق : «زَوْجِ النَّبِيِّ» وعليها «صَحَّ»، وفي (د) : «عَائِشَةُ» فقط.

(4) بهامش (د) : «هَكَذَا رَوَى يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، انْفَرَدَ بِزِيَادَةِ «وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ» عَنْ رِوَاةِ الْمُوطَأِ عَنْ مَالِكٍ قَالَهُ أَبُو عَمْرٍ...». قَالَ الدَّانِي فِي الْإِيْمَاءِ 6/4 : «انْفَرَدَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالنَّهْيِ عَنِ الطَّوْافِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهُوَ وَهْمٌ لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ، وَلَا جَاءَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَثَرِ أَنَّ الْحَائِضَ مَنُوعَةَ مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّمَا مَنَعَتْ مِنَ الطَّوْافِ بِالْبَيْتِ لِأَنَّ الطَّوْافَ بِهِ مِثْلُهُ بِالصَّلَاةِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ وَضوءٍ، وَلَأنَّ الْبَيْتَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَلَيْسَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةُ كَذَلِكَ»، وَانْظُرِ التَّمْهِيدَ : 263/19، وَالْمَسَالِكَ فِي شَرْحِ مُوطَأِ مَالِكٍ : 460/4. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ 309/2 : «وَفِي بَابِ دُخُولِ الْحَائِضِ مَكَّةَ : غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، وَلَا فِي الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَانْفَرَدَ يَحْيَى مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الرِّوَاةِ بِذِكْرِ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهُوَ وَهْمٌ».

(5) بهامش الأصل : «وَانْفَرَدَ يَحْيَى بِقَوْلِهِ : «وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ»، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ مَالِكٍ غَيْرَهُ». وَلَمْ يَضَعْ الْأَعْظَمِيُّ الْهَامِشَ فِي مَوْضِعِهِ.

(6) كَتَبْتُ «قَالَ يَحْيَى» فِي الْأَصْلِ بِحُطٍّ دَقِيقٍ. وَلَمْ يَدْخُلْهَا الْأَعْظَمِيُّ فِي الْمَتْنِ، وَلَمْ يَشِرْ إِلَى وَجُودِهَا.

(7) في (ب) : «حَائِضًا».

(8) بهامش الأصل : «وَأَجْزَأُ» وعليها «س».

(9) في (ب) : «لِلنَّبِيِّ».



1233 - مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة أم المؤمنين، أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله، إن صفيّة بنت حيي قد حاضت، فقال رسول الله (1) : «لعلها تحببنا، ألم تكن طافت معك بالبَيْتِ ٩»، قلن : بلى، قال : «فاخرجن».

1234 - مالك، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن عمرة بنت عبد الرحمن : أن عائشة أم المؤمنين كانت إذا حجت، ومعها نساء تخاف أن يحضن، فدمتتهن يوم النحر فأفعلن، فإن حضن بعد ذلك لم تنتظرن، تنفر بهن وهن حيص، إذا كن قد أفعلن.

1235 - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفيّة بنت حيي فقيل، له : إنها قد حاضت، فقال رسول الله : «لعلها حابستنا ٩»، فقالوا : يا رسول الله، إنها قد طافت، فقال رسول الله : «فلا إذا».

1236 - قال مالك : قال هشام : قال عروة : قالت عائشة : ونحن نذكر ذلك، فلم يقدم الناس نساءهم، إن كان ذلك لا ينفعهن (3)، ولو كان الذي يقولون، لأصبح يمشي أكثر من ستة آلاف امرأة حائض، كلهن قد أفاضت (4).

1237 - مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره : أن أم سليم بنت ملحان استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاضت، أو ولدت، بعد ما أفاضت يوم النحر، فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت.

1238 - قال مالك : والمرأة التي تحيض يمشي تقيم حتى تطوف بالبَيْتِ، لا بد لها من ذلك، وإن كانت قد أفاضت فحاضت بعد الإفاضة، فلتنصرف إلى بلدها، فإنه قد بلغنا (5) في ذلك رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض (6).

(1) «فقال لها».

(2) (ب) و(ج) : «صلى الله عليه وسلم».

(3) كتب فوقها في الأصل «ع» و«صح»، وفي الهامش : «ينفعهم» وعليها «ج» و«ت» و«صح»، وفي هامش (ب) : «لا ينفعهم»، وفوقها «ج» وفي (د) و(ش) «ينفعهم»، وكتب فوقها في (د) «صح».

(4) كتب فوقها في الأصل «س» و«ت»، ولم يقرأ الأعظمي التاء، وفي الهامش : «أفعلن»، وعليها «ع» وفيه أيضا : «أفاض». وفي (ب) و(ج) : «أفعلن». وبهامش (ب) : «أفاضت»، وفوقها : «ت ب معاً» وفي (د) : «أفاض».

(5) بهامش الأصل : «بلغني»، وعليها «ع» و«خ»، وهي رواية (د). ولم يقرأ الأعظمي الهامش، ولا رمزيه.

(6) كتب قبلها في الأصل : «في».



1239 - قال : وَإِنْ خَاصَتِ الْمَرْأَةُ بِمَنْى قَبْلَ أَنْ تُفَيْضَ، فَإِنْ <sup>(1)</sup> كَرِيهَا يُحْبَسُ عَلَيْهَا، أَكْثَرَ مَا يُحْبَسُ النِّسَاءُ الدَّمُ.

## 76 - فِدْيَةُ مَا أُصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ وَالْوَحْشِ

1240 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبُعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بَعَنْزٍ، وَفِي الْأَرْنَبِ بَعَنَاقٍ <sup>(2)</sup>، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِحَفْرَةٍ <sup>(3)</sup>.

1241 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ <sup>(4)</sup> بْنِ <sup>(5)</sup> قُرَيْرٍ <sup>(6)</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، أَنَّ رَجُلًا <sup>(7)</sup> جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ : إِنِّي أَجَزَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي لِي فَرَسَيْنِ، نَسْتَقِي إِلَى <sup>(8)</sup> ثُعْرَةٍ <sup>(9)</sup> ثَنِيَّةٍ، فَأَصَبْنَا طَبِيبًا <sup>(10)</sup> وَنَحْنُ

(1) ضبط الأعظمي «فإن» يسكون التون خلافا للأصل.

(2) قال الوقيشي في التعليق على الموطأ 402/1 : «قال القتيبي : يقال لولد الماعز حين تصعه أمه ذكرًا كان أو أنثى سحلة وبهمة، فإذا بلغ أربعة أشهر، وفصل عن أمه، قيل له حفر والأنثى حفرة... فإذا رعى وقوى... جدي، والأنثى عناق».

(3) قال عبد الملك بن حبيب في تفسير غريب الموطأ 336/1 : «الجفرة : الجدي الذي قد نال الشجر حين بدا أن يجتمع الرعي فيه والذين ولا يكون من الضأن. والعناق من المعز أيضا وهو فوق الحفرة، وهولم يستن بعد. وكان مالك يقول : ليس العمل عندنا من حديث عمر هذا على ما قال في الأرنب واليربوع، لأنه لا يجزئ في الهدي في الجزاء إلا ما يجزئ في الضحايا، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يجزئ منها إلا المسن، فالمسن من المعز التي فصاعدا، ومن الضأن الخلع فصاعدا، فلا يحكم في الجزاء بدون المسن فهما في الأرنب واليربوع عنزا مستة».

(4) كتب فوقها في الأصل : «ع» وجعل الناسخ «عبد الملك» بين دائرتين صغيرتين. ولم يقرأ الأعظمي ذلك.

(5) جعل الناسخ على «بن» ألفا بخط أحمر؛ أي أن الرواية جاءت بإثبات الاسم وإسقاطه.

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «قريب» وعليها «صح»، وفيه أيضا : «علي بن قريز»، «ع» وفيه كذلك : «أمر ابن وضاح بطرح عبد الملك اسم شيخ مالك، وقال : اجعله عن : ابن قريز، وكذلك رواه عن يحيى عن مالك. ورواية عبيد الله عن أبيه، عن مالك، عن عبد الملك بن قريز، وهو عند أكثر العلماء خطأ، لأن عبد الملك بن قريز لا يعرف. قال يحيى بن معين : وهم مالك في اسمه لا في اسم أبيه وإنما هو عبد العزيز بن قريز رجل بصرى يروي عن ابن سيرين أحاديث هذا منها. وقال يحيى بن عبد الله بن بكير : لم يهم مالك في اسمه ولا في اسم أبيه، وإنما هو عبد الملك بن قريز كما قال مالك، أخو عبد العزيز، «ع» : الرجل مجهول، والحديث معروف، محفوظ من رواية البصريين والكوفيين عن عمر. قال الدارقطني في تصحيح الحفاظ : يحيى بن معين يقول : قد روى مالك بن أنس عن شيخ يقال له : عبد الملك بن قريب، وهو الأصمعي، ولكن في كتاب مالك : عبد الله بن قريز، وهو خطأ، وإنما هو الأصمعي. قال الدارقطني : هذا عبد الملك بن قريز شيخ قديم ثم أدرك عطاء بن أبي رباح وابن سيرين، وهما يحيى بن معين في أنه الأصمعي، وله أخ، يقال له : عبد العزيز بن قريز، يروي عن عطاء. وجعل الأعظمي بين يدي الهامش «ع»، ولا وجود لها في الأصل. وانظر التعريف لابن الخضاء 427/2، والتعليق على الموطأ للوقشي 400/1.

(7) بهامش الأصل : «قيصة بن جابر» وفي أيضا : «قول أبي عبيد عن قبيصة أنه أصاب طيباً ليس كما قال، وإنما أصابه رجل من رفاقه وأصحابه، كما روى سعيد بن منصور بسنده عن قبيصة بن جابر، قال : خرجنا حجاجاً فسمعنا لنا طبيبا فرماه رجل فما أخطأ حشيشاه، الحديث». وانظر غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام 362/3، وحرف الأعظمي «حشيشاه» إلى «حشيشاه».

(8) كتبت «إلى ثعرة» في الأصل بخط دقيق، ولم يقرأها الأعظمي وأثبتها من نسخة أخرى.

(9) ضبطت بالهامش في الأصل بالكسر المجرد، وفي المتن بالكسر المتون.

(10) في (ج) : «ضبيا».



مُحَرِّمَانِ، فَمَاذَا تَرَى <sup>(1)</sup> ؟ فَقَالَ عُمَرُ <sup>(2)</sup> لِرَجُلٍ <sup>(3)</sup> إِلَى جَنْبِهِ : تَعَالَ حَتَّى أَحْكُمَ أَنَا وَأَنْتَ، قَالَ : فَحَكَمَا عَلَيْهِ بِعَنْزٍ، فَوَلَّى الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ : هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْكُمَ فِي ظَنِّي، حَتَّى دَعَا رَجُلًا يَحْكُمُ <sup>(4)</sup> مَعَهُ، فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ الرَّجُلِ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ : هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ ؟ فَقَالَ : لَا، قَالَ فَهَلْ تَعْرِفُ هَذَا <sup>(5)</sup> الرَّجُلَ الَّذِي حَكَمَ مَعِيَ ؟ فَقَالَ : لَا، فَقَالَ : لَوْ أَخْبَرْتَنِي <sup>(6)</sup> أَنَّكَ تَقْرَأُ سُورَةَ <sup>(7)</sup> الْمَائِدَةِ لَأَوْجَعْتُكَ ضَرْبًا، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِمَّنْكُمْ هَذَا بِالنِّعَةِ﴾ [المائدة : 97] وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ.

1242 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ : أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ : فِي الْبَقَرَةِ مِنَ الْوَحْشِ، بَقَرَةٌ، وَفِي الشَّاةِ <sup>(8)</sup> مِنَ الطُّبَاةِ، شَاةٌ.

1243 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : فِي حِمَامٍ مَكَّةَ إِذَا قُتِلَ شَاةٌ.

1244 - قَالَ مَالِكُ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ أَوْ بِالْعُمْرَةِ، وَفِي بَيْتِهِ فِرَاحٌ مِنْ حِمَامٍ مَكَّةَ <sup>(9)</sup>، فَيُغْلَقُ عَلَيْهَا فَتَمُوتُ، فَقَالَ : أَرَى بِأَنْ يَفْدِيَ <sup>(10)</sup> ذَلِكَ عَنْ كُلِّ فِرَاحٍ بِشَاةٍ <sup>(11)</sup>.

1245 - قَالَ مَالِكُ : وَلَمْ <sup>(12)</sup> أَزَلْ أَسْمَعْ أَنَّ فِي النُّعَامَةِ إِذَا قَتَلَهَا الْمُحْرِمُ بَذَنَةً.

(1) وضع الناسخ في الأصل فوق الألف المفصورة نقطتين. ولم يشر إلى ذلك الأعظمي. وفي (ج) : «تراه».

(2) في (ج) : «بن الخطاب».

(3) بهامش الأصل : «هو عبد الرحمن بن عوف».

(4) من قوله : «في ظني»، إلى قوله : «يحكم»، لحق في الأصل.

(5) في (ج) : «هؤلاء».

(6) في (ش) : «... قال : لا، فقال عمر : لو أخبرتنني».

(7) كتب فوقها في الأصل : «صبح»، وفي الهامش : «بسورة»، وعليها «هـ» و«ح».

(8) بهامش الأصل : «شاة»، وعليها «ج».

(9) في (ب) : «فراخ من حمام».

(10) في (د) : «يفدي» بضم الياء، وسكون الفاء، وكسر الدال.

(11) في (ج) : «شاة».

(12) عند عبد الباقي : «لم».

1246 - قَالَ مَالِكٌ : أَرَى<sup>(1)</sup> فِي بَيْضَةِ التَّعَامَةِ عَشْرَ ثَمَنِ الْبَدَنَةِ<sup>(2)</sup>، كَمَا يَكُونُ فِي جَنِينِ الْحَرَّةِ غُرَّةً<sup>(3)</sup> عَبْدٌ<sup>(4)</sup>، أَوْ وَلِيدَةٌ<sup>(5)</sup>. قَالَ مَالِكٌ : وَقِيمَةُ الْغُرَّةِ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَذَلِكَ عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ.

1247 - قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ النَّسُورِ، أَوْ الْعِقْبَانِ، أَوْ الْبَزَاقِ، أَوْ الرَّخَمِ، فَإِنَّهُ صَيْدٌ يُوْدَى، كَمَا يُوْدَى الصَّيْدُ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ.

1248 - قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ شَيْءٍ فُدِيَ، فَمِنْ صِغَارِهِ مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي كِبَارِهِ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ دِيَّةِ الْحَرِّ الصَّغِيرِ<sup>(6)</sup> وَالْكَبِيرِ<sup>(7)</sup>، فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ سَوَاءً<sup>(8)</sup>.

## 77 - فِدْيَةُ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنَ الْجَرَادِ وَهُوَ مُحْرِمٌ

1249 - مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أَصَبْتُ جَرَادَاتٍ بِسَوْطِي وَأَنَا مُحْرِمٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَطْعِمُ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ.

1250 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ<sup>(9)</sup> عُمَرُ لِكَعْبٍ : تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ، فَقَالَ كَعْبٌ : دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ : إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ، لَتَمْرَةً خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

(1) بهامش الأصل : «أن» وعليها «ع».

(2) كتب فوقها في الأصل : «صح» وهذه.

(3) ضبطت في الأصل بالضم المحرد، وبالضم المتون.

(4) ضبطت في الأصل بالضم والكسر المتونين. وفي (ج) : «عرة عبد، أو وليدة».

(5) ضبطت في الأصل بالضم والكسر المتونين.

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبهامش : «والصغير» وعليها «ت».

(7) في (ج) : «الكبير والصغير».

(8) ضبطت في الأصل دون هـمز.

(9) في (ج) : «فقال».



78 - فِدْيَةُ مَنْ حَلَقَ <sup>(1)</sup> قَبْلَ أَنْ يَتَحَرَّ

1251 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ الْجَزَرِيِّ <sup>(2)</sup>، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى <sup>(3)</sup> عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ : أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْرِمًا، فَأَذَاهُ الْقَمَلُ <sup>(4)</sup> فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ وَقَالَ لَهُ <sup>(5)</sup> «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ أَنْسُكْ بِشَاةٍ، أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْرًا عَنْكَ <sup>(6)</sup>».

1252 - مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ <sup>(7)</sup> الْحَجَّاجِ <sup>(8)</sup>، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ <sup>(9)</sup> : «لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُّكَ». فَقُلْتُ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «احْلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُكْ <sup>(10)</sup> بِشَاةٍ».

(1) بهامش الأصل : «رأسه» وبعدها «ه» و«ش»، ولم يقرأ الأعظمي الدال، وحرف الشين إلى سين.

(2) قال ابن الخذاء في التعريف 429/2 رقم 399 : «عبد الكريم بن مالك الجزري مولى قيس بن عيلان، وقال البخاري : مولى لعثمان أو معاوية، أصله من إسطنخر، تحول إلى حران، ابن عم خصيف، مات سنة سبع وعشرين ومئة».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 397/2 رقم 363 : «عبد الرحمن بن أبي ليلى يكنى أبا عيسى، واسم أبي ليلى داود، ويقال يسار من الأنصار، وقال مسلم بن الحجاج : اسم أبي ليلى داود بن بلال، كان مسكنه الكوفة، روى عن عمرو بن أبي بن كعب، وعن أبيه أبي ليلى، وكانت لأبيه ليلى صحبة... قال أبو نعيم : مات سنة ثلاث وثمانين في الحجاج مع عبد الرحمن بن الأشعث. ويقال : إنه شهد الحمل مع علي بن أبي طالب، وكان صاحب رايته».

(4) ضبطت في الأصل بفتح الميم وتسكينها.

(5) سقطت «له» عند عبد الباقي.

(6) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : أي ذلك فعلت أجراً عنك، من كلام مالك». وعليها «ع».

(7) كتب فوقها في الأصل : «ع». وبالهامش : «ع : مجاهد بن الحجاج، وقع في رواية يحيى، وأصلحه محمد بن وضاح : مجاهد أبي الحجاج، وهو الصواب، وهو مجاهد بن جبر أو جبير، يكنى أبا الحجاج». وفيه أيضاً : أبي الحجاج، وعليها «ح».

(8) في (ج) و(د) : «أبي الحجاج». قال الداني في الإيما 192/2 : «قال يحيى بن يحيى في سننه : «مجاهد بن الحجاج» وهو تصحيف، والصواب مجاهد أبو الحجاج، يكنى غير منسوب، وهكذا عند سائر الرواة، وهو مجاهد بن جبر، ويقال : ابن جبر يكنى أبا الحجاج». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 65/1 : «وفي الموطأ في باب فدية من حلق قبل أن يتحرر، حميد بن قيس عن مجاهد أبي الحجاج عن ابن أبي ليلى، كذا لابن وضاح، وما أصلحه، وهو الصواب، وعند يحيى بن يحيى «مجاهد بن الحجاج»، وهو وهم».

(9) عند عبد الباقي : «قال له».

(10) كتب فوقها في الأصل «ضج»، ولم يشنها الأعظمي.



1253 - مَالِك، عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَاسَانِيِّ<sup>(1)</sup> أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثَنِي شَيْخٌ<sup>(2)</sup> بِسُوقِ الْبَرَمِ<sup>(3)</sup> بِالْكُوفَةِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَتَفُخُ تَحْتَ قِدْرٍ لِأَصْحَابِي، وَقَدْ امْتَلَأَ رَأْسِي وَلِحْيَتِي قَمَلًا، فَأَخَذَ بِجَبْهَتِي، ثُمَّ قَالَ : «أَخْلَقَ هَذَا الشَّعْرَ، وَصُمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أُطِيعَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ». وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَنْسُكَ بِهِ.

1254 - قَالَ يَحْيَى<sup>(4)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِي فِدْيَةِ الْأَذَى : إِنْ الْأَمْرُ فِيهِ<sup>(5)</sup> أَنْ أَحَدًا لَا يَفْتَدِي حَتَّى يَفْعَلَ مَا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَإِنْ الْكَفَّارَةُ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ وَجُوبِهَا عَلَى صَاحِبِهَا، وَإِنَّهُ يَضَعُ فِدْيَتَهُ حَيْثُ مَا شَاءَ، الشُّسْكُ<sup>(6)</sup>، أَوْ صِيَامٌ<sup>(7)</sup>، أَوْ صَدَقَةٌ<sup>(8)</sup> بِمَكَّةَ، أَوْ بِغَيْرِهَا مِنَ الْبِلَادِ.

1255 - قَالَ مَالِكٌ : لَا يَصْلُحُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَنْتِفِ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئًا، وَلَا يَخْلِقَهُ، وَلَا يَقْصُرَهُ حَتَّى يَحِلَّ، إِلَّا أَنْ يُصِيبَهُ أَدَى فِي رَأْسِهِ، فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ<sup>(9)</sup> وَتَعَالَى، وَلَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَقْلَمَ أَظْفَارَهُ، وَلَا يَقْتُلَ قَمَلَةً، وَلَا يَطْرَحَهَا مِنْ رَأْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَلَا مِنْ جِلْدِهِ، وَلَا مِنْ ثَوْبِهِ، فَإِنْ طَرَحَهَا الْمُحْرَمُ مِنْ جِلْدِهِ، أَوْ مِنْ ثَوْبِهِ، فَلْيُطْعِمْ حَفْنَةً مِنْ طَعَامٍ.

1256 - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ نَتَفَ شَعْرًا مِنْ أَنْفِهِ، أَوْ مِنْ إِبْطِهِ، أَوْ أَطْلَى<sup>(10)</sup> جَسَدَهُ بِتَوْرَةٍ، أَوْ يَخْلُقُ عَنْ شَجَّةٍ فِي رَأْسِهِ لِضَرُورَةٍ<sup>(11)</sup>، أَوْ يَخْلُقُ<sup>(12)</sup> قَفَاهُ لِمَوْضِعِ الْمَحَاجِمِ، وَهُوَ مُحْرَمٌ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، إِنْ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْفِدْيَةُ، وَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَخْلُقَ مَوْضِعَ الْمَحَاجِمِ.

(1) بهامش الأصل : «ع» : عطاء الخراساني، أبو عثمان، وهو عطاء بن أبي مسلم، وقيل : عطاء بن عبد الله، وقيل : عطاء بن ميسرة، مولى المهلب بن أبي صفرة، وقيل : مولى لهذيل، والأول أكثر، قال بعض أهل العلم : عطاء ليس اسم أبيه عبد الله إنما كنى عنه مالك وهو فارسي، وهو عطاء بن ميسرة، ووقف الأعظمي بهامش إلى «ليس»، ولم يقرأ بقية الكلام، وزعم أنه غير مفهوم، مع أنه في غاية الوضوح، وانظر ترجمة عطاء الخراساني في التعريف لابن الجذاء 500/3.

(2) بهامش الأصل : «هو ابن أبي ليلى».

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 405/1 : «البرم القدور، ويريد : سوق الفخارين، وأحدها برمة، والبرم يفتح الباء : ثمر الأراك».

(4) كتبت «يحيى» في الأصل بخط دقيق، وعليها «صح»، وكتبت «قال» التي بعدها في الهامش، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي.

(5) في (د) : «فيها».

(6) ضبطت في الأصل بالضم والفتح، ولم يتبين ذلك الأعظمي.

(7) ضبطت بالفتح والضم، وكتب فوقها في الأصل «صح» وعليها «ع».

(8) كتب فوقها في الأصل : «ع» و«صح»، وفي الهامش : «أو الصيام»، يفتح آخره وضمه، وهو الصدقة، يفتح آخرها وضمه، وعليها «صح». ولم يشر الأعظمي إلى وجه ضبط الكلمات، وفي (ب) و(د) : «أو الصيام أو الصدقة». بهامش (ب) : «أو صيام أو صدقة، وفوقها : «ع» طع».

(9) أُلحقت «تبارك» في هامش الأصل، ولم يشتمها الأعظمي.

(10) رسمت في الأصل بالالف الممدودة، وكتب فوقها في «صح» و«ع». وفي الهامش : «أو أطلَى»، وعليها «ع».

(11) في (ج) : «للضرورة».

(12) كتب فوقها في الأصل : «ع» وبالهامش : «خلق»، وعليها «ع».



1257 - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ جَهِلَ <sup>(1)</sup> فَخَلَقَ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ الْجُمُرَةَ افْتَدَى .

## 79 - مَا يَفْعَلُ مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا <sup>(2)</sup>

1258 - مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ <sup>(3)</sup>، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّ <sup>(4)</sup> عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا، أَوْ تَرَكَهُ، فَلْيَهْرِقْ <sup>(5)</sup> دَمًا، قَالَ أَيُّوبُ : لَا أَدْرِي، أَقَالَ : تَرَكَ، أَمْ <sup>(6)</sup> نَسِيَ .

1259 - قَالَ مَالِكٌ : مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ هَذِيًا، فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ نُسْكًَا، فَهُوَ يَكُونُ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُ النُّسْكِ <sup>(7)</sup> .

## 80 - جَامِعُ الْفِدْيَةِ

1260 - قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، أَوْ يَقْصُرَ شَعْرَهُ، أَوْ يَمْسُ طَبِيبًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، لِيَسَارَةَ مُؤَنَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ، قَالَ <sup>(8)</sup> : لَا يَنْبَغِي <sup>(9)</sup> لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أُرْحِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِدْيَةُ .

1261 - قَالَ يَحْيَى : وَسُئِلَ <sup>(10)</sup> مَالِكٌ <sup>(11)</sup> عَنِ الْفِدْيَةِ مِنَ الصِّيَامِ أَوِ الصَّدَقَةِ أَوِ النُّسْكِ، أَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ، وَمَا النُّسْكَ، وَكَمْ الطَّعَامُ، وَبِأَيِّ مَدَّةٍ هُوَ، وَكَمْ الصِّيَامُ، وَهَلْ يُؤَخَّرُ <sup>(12)</sup> شَيْءٌ <sup>(13)</sup> مِنْ ذَلِكَ، أَمْ <sup>(14)</sup> يَفْعَلُهُ فِي قُوْرِهِ ذَلِكَ ؟ قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ <sup>(15)</sup> فِي الْكُفَّارَاتِ، كَذَا أَوْ كَذَا،

(1) كتب فوقها في الأصل : «صح» وفي الهامش : «من نسي» وعليها «ح» .

(2) في (ج) : «ما يفعل من نسي شيئا من نسكه» .

(3) بهامش الأصل : «السخياني» وعليها «ح» . وهي رواية (ج) .

(4) حرف الأعظمي «أن» إلى «عن» . كما هي عند عبد الباقي، مع وضوحها في رسم الأصل .

(5) في (ج) : «فليهرق» .

(6) كتب فوق «أم» في الأصل رمز «ح» . وفوقها واو ساكنة، وعليها «ع» . أي أن الرواية جاءت ب «أم» و «أو» معا .

(7) في (ب) : «حيث أحب صاحبه أن يفعله ففعله» .

(8) في (ب) : «قال مالك» .

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «ينبغي» وعليها «ح» .

(10) كتب فوق «أو» وسئل «س» و«ع» . ولم يقرأ ذلك الأعظمي .

(11) في (ج) و(ب) و(د) : «قال» وسئل مالك» .

(12) ضبطت في الأصل بكسر الحاء .

(13) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «شيئا» وعليها «صح» . وفي (ب) : «لا يؤخر» بضم الياء، وكسر الحاء المشددة .

(14) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «أو» وعليها : «صح» .

(15) في (ج) : «عز وجل» .

فَصَاحِبُهُ مُخِيرٌ فِي ذَلِكَ، أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ، فَعَلَ : <sup>(1)</sup> وَأَمَّا الشُّكُّ فَشَاءَ، وَأَمَّا الصَّيَامُ فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَمَّا الطَّعَامُ فَيُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِدَّانٍ، بِالصَّدِّ الْأَوَّلِ، مَدَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

1262 - قَالَ مَالِكٌ : وَسَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ <sup>(2)</sup> إِذَا رَمَى الْمُحْرِمُ شَيْئًا، فَأَصَابَ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ لَمْ يُرِدْهُ فَقَتَلَهُ : إِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتَدِيَهُ <sup>(3)</sup> : وَكَذَلِكَ الْخَلَالُ يَرْمِي فِي الْحَرَمِ شَيْئًا، فَيُصِيبُ صَيْدًا لَمْ يُرِدْهُ فَيَقْتُلُهُ، إِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتَدِيَهُ <sup>(4)</sup>، لَأَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ سَوَاءٍ.

1263 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوْمِ يُصِيبُونَ الصَّيْدَ جَمِيعًا وَهُمْ مُحْرِمُونَ، أَوْ فِي الْحَرَمِ، قَالَ : أَرَى أَنْ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ جَزَاءٌ، إِنْ حَكِمَ عَلَيْهِمْ بِالْهَدْيِ، فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ، وَإِنْ حَكِمَ عَلَيْهِمْ بِالصَّيَامِ، كَانَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ الصَّيَامُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْقَوْمُ يَقْتُلُونَ الرَّجُلَ خَطَأً، فَتَكُونُ كَفَّارَةُ ذَلِكَ عِتْقَ رَقَبَةٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ، أَوْ صِيَامَ <sup>(5)</sup> شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ.

1264 - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ رَمَى صَيْدًا، أَوْ صَادَهُ بَعْدَ رَمِيهِ <sup>(6)</sup> الْجَمْرَةَ، وَحَلَّاقَ رَأْسِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُقِضْ : إِنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ ذَلِكَ الصَّيْدِ، لَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ : ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾. [المائدة : 3] وَمَنْ لَمْ يُقِضْ، فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مَسُّ النِّسَاءِ وَالطَّبِيبِ.

1265 - قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِيمَا قَطَعَ مِنَ الشَّجَرِ فِي الْحَرَمِ شَيْءٌ، وَلَمْ يَتْلَعْنَا أَنَّ أَحَدًا حَكِمَ عَلَيْهِ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَبِئْسَ مَا صَنَعَ.

1266 - قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَجْهَلُ، أَوْ يَنْسَى <sup>(7)</sup> صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، أَوْ يَمْرُضُ فِيهَا فَلَا <sup>(8)</sup> يَصُومُهَا حَتَّى يَقْدُمَ بَلَدُهُ، قَالَ : لِيُهِدَ إِنْ وَجَدَ هَدْيًا، وَإِلَّا، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَهْلِهِ، وَسَبْعَةً <sup>(9)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ.

(1) في (ب) : «قال مالك».

(2) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «يقولون»، وعليها «صح» وهي رواية (ج).

(3) كتب فوقها في الأصل : «عه» وفي الهامش : «يقديه» وعليها : «ح».

(4)كرر الأعظمي كتابة الهامش السابق، وأنه في هذا الموضع خلافاً للأصل.

(5) ضبطت في الأصل بالفتح والقسم.

(6) رسمت في الأصل بالهاء والتاء معاً، وعليها «صح»، ولم يقرأ ذلك الأعظمي.

(7) في (ج) : «نسي».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبالهامش «فلم» وعليها «صح».

(9) في (ب) : «سبعة بالكسر».



## 81 - جَامِعُ الْحَجِّ

1267 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِمْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي، أَنَّهُ قَالَ : وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنَّاسِ بِمِنَى وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ <sup>(1)</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْغُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(2)</sup> : «انْحَرْ وَلَا حَرَجَ»، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْغُرْ، فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ <sup>(3)</sup> : «ارْمِ وَلَا حَرَجَ»، قَالَ : فَمَا سُبِّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ <sup>(4)</sup>، إِلَّا قَالَ : «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

1268 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ، أَوْ حَجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ، يَكْبُرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ : «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ».

1269 - مَالِك، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ <sup>(5)</sup>، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(6)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مَحْضِهَا <sup>(7)</sup>، فَتَبَّلَ لَهَا : هَذَا رَسُولُ اللَّهِ <sup>(8)</sup>، فَأَخَذَتْ بِصَبْتِي <sup>(9)</sup> سَبِيٍّ كَانَ مَعَهَا فَقَالَتْ : أَلَيْهَا <sup>(10)</sup> حَجٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

(1) في (ب) و(د) : «فقال يا رسول الله».

(2) في (د) : «عليه السلام».

(3) في (ب) و(د) : زيادة التصلية.

(4) بهامش الأصل : «أو أخره» وعليها «ح».

(5) قال ابن الخذاء في التعريف 10/2 رقم 4 : «إبراهيم بن عقبة أخو موسى بن عقبة بن أبي عياش مولى لآل الزبير بن العوام الأسدي، مدني، يروي عن كريب مولى ابن عباس، وعن سعيد بن المسيب، روى عنه مالك».

(6) قال الداني في الإيعاء 562/4 : «هكذا عند يحيى بن يحيى وطائفة من رواة الموطأ مرسلاً، وأسند ابن وهب، والشافعي، ومطرف، وجماعة عن مالك. زادوا فيه : عن ابن عباس. وخرجه مسلم من طريق كريب عنه». وانظر التعريف لابن الخذاء 10/2.

(7) ضبطت في الأصل بفتح الميم وكسرهما معاً، وتحتها «ع». وهي رواية (د). ولم يقرأ الأعظمي الرمز. وأثبت الفتح فقط. وفي (ج) : «محفة لها».

(8) عند الأعظمي زيادة «صلى الله عليه وسلم». وليست في الأصل.

(9) يعني يهاطن ساعده. انظر تفسير الموطأ للبوني 534/1.

(10) في (ج) : «لهاذا».

1270 - مَالِك، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ<sup>(1)</sup>، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيرٍ<sup>(2)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَا رَأَى<sup>(3)</sup> الشَّيْطَانُ يَوْمًا، هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ وَلَا أَدْحَرُ وَلَا أَحْقَرُ وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ، إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزِيلِ الرَّحْمَةِ، وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ» قِيلَ وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ ؟ قَالَ : «أَمَا إِنَّهُ قَدْ<sup>(4)</sup> رَأَى جِبْرِيلَ يَزْعُ<sup>(5)</sup> الْمَلَائِكَةَ».

1271 - مَالِك، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غِيَاثِ بْنِ أَبِي زَبِيْعَةَ الْمَخْزُومِي، عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيرٍ<sup>(7)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ».

1272 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ<sup>(8)</sup> ابْنُ<sup>(9)</sup> خَطْلٍ<sup>(10)</sup> : «مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكُعْبَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اقْشُرُوهُ».

(1) قال الدانني في الإيماة 4/ 559 : قال يحيى بن يحيى في هذا الإسناد : إبراهيم بن عبد الله بن أبي عبيلة، ونسبة إبراهيم إلى عبد الله، وهم انفرد به يحيى، وإنما هو إبراهيم بن أبي عبيلة، وأبو عبد الله اسمه شعير بن يقطان، والحديث مرسل في الموطأ. قال ابن الخداء في التعريف 7/ 2 رقم 2 : وقال يحيى بن يحيى عن مالك في الحديث : عن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عبيلة، ولم يقل ذلك أحد من أصحاب مالك فيما علمت، ولا أعلم أحدا أسند هذا الحديث، وهو من الأحاديث التي لم يوجد لها إسناد. وانظر التمهيد 1/ 115-119. وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/ 336 : «في جامع الحج : زمالك، عن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عبيلة. قاله يحيى بن يحيى، وهو خطأ، إنما هو إبراهيم ابن أبي عبيلة، واسم أبي عبيلة شعير، وليس ابن عبد الله عند غير يحيى، وطرحه ابن وضاح».

(2) ضبطت في الأصل بالتكبير والتصغير وعليها معناه. وبهامشه : «ع» بضم الكاف تعبيد الله، وبالفتح لابن وضاح، وهو الصواب إن شاء الله، وضبط في (د) بالتصغير فقط.

(3) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «يريد» وعليها «صح» وفي (ج) و(ب) «راء» وفي (د) : «رئي».

(4) في (د) : «لقد»، وكتب فوقها : «صح».

(5) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/ 407 : «يزع الملائكة : يهينها للحرب». والوزاع الذي يقوم العسكر، وهو مثل الشرطي».

(6) سقطت «أبي» من (د).

(7) ضبطت في الأصل و (ب) بالتكبير والتصغير معاً. وكتب فوقها في (ج) «بالتكبير» وفي (د) بالتصغير فقط.

(8) كتبت «له» في الأصل لحقا بالهامش، ولم يشبهها الأعظمي.

(9) في (ب) : «بن».

(10) بهامش الأصل : «ابن خطل» قيل : اسمه عبد الله، وقيل : عبد العزيز، وقيل : هلال، ذكر ذلك كله الدارقطني، وقتله أبو برزة

الأسلمي، وسعيد بن حريث المخزومي، اشتركا في ذمه. قاله ابن إسحاق. وقال في التمهيد عن ابن أبي شيبة فاستيق إليه سعيد بن

حريث وعمار بن ياسر، فسبق سعيد عماراً، وكان أشد الرجلين فقتله». وانظر التعريف لابن الخداء 2/ 345.



قَالَ مَالِكُ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ<sup>(1)</sup> : وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ مُحَرَّمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(3)</sup>.

1273 - مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِقُدَيْدٍ، جَاءَهُ خَبَرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَرَجَعَ فَدَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

1274 - مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

1275 - مَالِكُ : عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ الدَّبَلِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : عَدَلَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَنَا نَازِلٌ تَحْتَ سَرْحَةٍ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ : مَا أَنْزَلْتَكَ تَحْتَ هَذِهِ السَّرْحَةِ ؟ فَقُلْتُ : أَرَدْتُ ظِلَّهَا، فَقَالَ : هَلْ غَيْرُ<sup>(4)</sup> ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ : لَا، مَا أَنْزَلَنِي إِلَّا ذَلِكَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْأَخَشِيِّينَ<sup>(5)</sup> مِنْ مَنَى، وَنَفَخَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِيًا يُقَالُ لَهُ السَّرَرُ<sup>(6)</sup>، بِهِ سَرْحَةٌ، سُرٌّ<sup>(7)</sup> تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا».

1276 - مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ<sup>(8)</sup>، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَرَّ بِامْرَأَةٍ مَجْدُومَةٍ، وَهِيَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ فَقَالَ لَهَا : يَا أُمَّةُ<sup>(9)</sup> اللَّهُ، لَا تُؤْذِي النَّاسَ، لَوْ جَلَسْتَ فِي بَيْتِكَ. فَجَلَسَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ لَهَا : إِنَّ الَّذِي كَانَ قَدْ نَهَاكَ قَدْ مَاتَ فَأَخْرَجِي، فَقَالَتْ : مَا كُنْتُ لِأُطِيعَهُ حَيًّا وَأَعْصِيَهُ مَيِّتًا.

(1) كتب فوقها في الأصل : «ع».

(2) في (ش) : «قال مالك : «ولم يكن رسول الله... دون ابن شهاب».

(3) جعل الناسخ «والله أعلم» بين دائرتين صغيرتين، وعليها «ع». ولم يشر الأعظمي إلى الدائرتين.

(4) ضبطلت في (ب) بضم الراء وفتحها معا.

(5) قال البيهقي في تفسير الموطأ 393/1 : قوله : «بين الأخشيين يريد الجبلين الخشبيين، وهما الجبلان اللذان بمنى، ومنى بينهما». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 407/1.

(6) ضبطلت في الأصل بضم السين وكسرها معا، وفي الهامش : «قال ابن وهب، قال مالك بن أنس : قطع سرهم من موطأ مالك رواية ابن وهب، وقال في الهروي : سرحتها من السرور، أي البشري، فذكر القولين، وبهامشه أيضا : «قال ابن وضاح : يقرأ السرر، والسرر، بالضم والكسر، وبالكسر روينا في شعر أبي ذؤيب».

بأية ما وقفت والركنا... ب بين الحجون وبين السرر.

ولم يقرأ الأعظمي «أبي ذؤيب»، ولم يقرأ أيضا «بأية ما وقفت» من صدر البيت.

(7) ضبطلت في الأصل بفتح السين وضمها معا، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي وهي واضحة في الأصل. والسرح شجر يطول ويرتفع، واحدته : سرحة، انظر التعليق على الموطأ للوقشي 407/1.

(8) قال ابن الحذاء في التعريف 360/2 رقم 322 : «عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، واسم أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان، قرشي تميمي أجول، وقيل مكفوف... وكان قاضيا على عهد ابن الزبير».

(9) في (ب) : «يامة».

1277 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ : مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ <sup>(1)</sup> الْمَلْتَزِمُ <sup>(2)</sup>.

1278 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ : أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى أَبِي ذَرٍّ <sup>(3)</sup> بِالرَّبَذَةِ، وَأَنَّ أَبَا ذَرٍّ سَأَلَهُ : أَبِنْ تُرَيْدُ ؟ فَقَالَ : أَرَدْتُ الْحَجَّ، فَقَالَ : هَلْ نَزَعَكَ <sup>(4)</sup> غَيْرُهُ ؟ قَالَ : لَا، قَالَ فَأَتَيْتُ <sup>(5)</sup> الْعَمَلَ، قَالَ الرَّجُلُ : فَخَرَجْتُ حِينَ <sup>(6)</sup> قَدِمْتُ مَكَّةَ، فَمَكَثْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِالنَّاسِ مُنْقَصِيْفِينَ عَلَى رَجُلٍ، فَصَاغَطْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ، فَإِذَا الشَّيْخُ الَّذِي وَجَدْتُ بِالرَّبَذَةِ، يَعْنِي أَبَا ذَرٍّ، قَالَ : فَلَمَّا رَأَيْتَنِي عَرَفَنِي فَقَالَ : هُوَ الَّذِي حَدَّثْتُكَ.

1279 - مَالِك : أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ فَقَالَ : أَوْ يَصْنَعُ ذَلِكَ أَخَذَ.

وَأَنْكَرَ ذَلِكَ !

1280 - قَالَ يَحْيَى <sup>(7)</sup> : سُئِلَ <sup>(8)</sup> مَالِكٌ : هَلْ يَحْتَسُّ الرَّجُلُ لِدَابَّتِهِ <sup>(9)</sup> مِنَ الْحَرَمِ ؟ فَقَالَ : لَا.

(1) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وبالهامش : «والباب»، وعليها «ع». وفيه أيضا : قال ابن وضاح : إنما هو ما بين الركن والباب». وكتب في (د) فوق «المقام» «ليحيى». وجعل الأعظمي «الباب» مكان «المقام» فخالف الأصل.

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 105/1 : «قوله : ما بين الركن والباب الملتزم، كذا ليحيى بن يحيى من رواية ابن وضاح وأبي عيسى، وعنه أيضا : ما بين الركن والمقام الملتزم، وهو وهم، والصواب الأول».

قال الخشن في أخبار الفقهاء : 353... هكذا رواه يحيى، وإنما هو : «ما بين الركن والباب الملتزم»، كما رواه القعني وابن بكير وغيرهما. قال ابن عبد البر في التمهيد 408/4 : «رواية عبيد الله عن أبيه ما بين الركن والمقام الملتزم خطأ لم يتابعوا عليه، وأمر بن وضاح برده : ما بين الركن والباب، وهو الصواب. وكذلك الرواية في الموطأ وغيره، وهو الركن الأسود، وباب البيت».

(2) في (ش) : «ما بين الركن، والباب، والمقام».

(3) قال ابن عبد البر في الاستيعاب 75/1 : «جندب بن جنادة أبو ذر الغفاري... اختلف في اسمه، فقبل ما ذكرنا، وقيل برير بن جندب». ويقال : برير بن عسرة، وبرير بن جنادة، ويقال : برير بن جنادة، واختلف فيما بعد جنادة أيضا، فقبل : جنادة بن قيس بن عمرو بن صمير بن عبيد بن حرام بن غفار، وقيل : جندب بن جنادة بن صمير بن عبيد بن حرام بن غفار، وقيل : جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار.

(4) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «رواه عبد الرزاق عن مالك فقال : ما نهرك غيره». وحرف الأعظمي «نهرك» إلى «ينزعك». وهي واضحة في الأصل، وثابتة في مصنف عبد الرزاق، في كتاب الحج، باب : فضل الحج 5/5 برقم 8805.

(5) رسمت في الأصل : «فيتنّف».

(6) بهامش الأصل : «حتى»، وعليها «صح».

(7) كتبت بهامش الأصل، وعليها «صح». وهي من الأصل، ولم يشنها الأعظمي.

(8) في (ش) : «وسئل».

(9) بهامش الأصل : «شيئا»، وعليها «ت» و«ع»، ولم يقرأ الأعظمي الهامش، ولم يتبين زومزاة.



## 82 - حَجُّ الْمَرْأَةِ بِفَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ

1281 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ فِي الصَّرُورَةِ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَمْ تَخْرُجْ<sup>(1)</sup> قَطُّ : إِنَّهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا ذُو مَحْرَمٍ يَخْرُجُ مَعَهَا، أَوْ كَانَ لَهَا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا، أَنَّهَا لَا تَتْرُكُ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ، وَلَتَخْرُجَ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ<sup>(2)</sup> النِّسَاءِ.

## 83 - صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ

1282 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : الصِّيَامُ لِمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، لِمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، مَا بَيْنَ أَنْ يَهْلُ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ لَمْ يَصُمْ، صَامَ أَيَّامَ مَنَى.

1283 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ، مِثْلَ قَوْلِ عَائِشَةَ<sup>(3)</sup>.

كَمَلَ كِتَابُ الْحَجِّ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا،  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَسَلَّم تَسْلِيمًا<sup>(4)</sup>.

(1) بهامش الأصل «تخرج»، وعليها «صح». وقرأها الأعظمي «لم تخرج»، فخالف الأصل، وهي رواية (د).

(2) كتب فوقها في الأصل «ح»، وبالهامش : «في جماعة النساء»، وهو ما عند عبد الباقي.

(3) في (ج) : «رضي الله تعالى عنها»، وهو ما عند عبد الباقي، ويشار. وفي (د) : «نجز جميع كتاب الحج بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على محمد، يثله كتاب البيوع».

(4) في (ش) : «كمل كتاب الحج بحمد الله وعونه، .... وصلى الله على النبي محمد وآله».

## 21 - [كتاب الجهاد]<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ      عَوْنُكَ<sup>(2)</sup> اللَّهُمَّ<sup>(3)</sup>

### 1 - التَّوَعُّبُ فِي الْجِهَادِ

1284 - مَالِك<sup>(4)</sup>، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الدَّائِمِ، الَّذِي لَا يَقْتَرُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ حَتَّى يَرْجِعَ».

1285 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ، أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ».

1286 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الْحَيْلُ لِرَجُلٍ أَجَرَ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ، فَرَجُلٌ رَتَبَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ<sup>(5)</sup> فِي طِيلِهَا<sup>(6)</sup> ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ،

(1) ما بين معقوفين زيادة يقتضيها السياق، وقد جاء هذا الكتاب في (ب) : بعد كتاب الصيام. وفي (د) و(م) : بعد كتاب العقيقة. وفي (ش) : بعد كتاب الزكاة.

(2) ضبطها الأعظمي بضم التون والأصل بخلاف ذلك.

(3) في (ج) : «ثم كتاب الحج بحمد الله وعونه. وافتتح الكتاب في (ش) : بالجملة فقط».

(4) في (ش) : «مالك بن أنس».

(5) بهامش (ب) : «أصابته»، وعليها (ب).

(6) أي الحبل الذي ربطت به. انظر : غريب الموطأ لابن حبيب 345/1.



كَانَتْ<sup>(1)</sup> لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيلَهَا ذَلِكَ، فَاسْتَنْتَ شَرْفًا أَوْ شَرْفَيْنِ<sup>(2)</sup> كَانَتْ<sup>(3)</sup>، أَثَارُهَا وَأَرْوَاهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ، لَمْ يَرُدَّ<sup>(4)</sup> أَنْ يَسْقِيَ بِهِ، كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٍ، فَهِيَ لَهُ أَجْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْتِيًا<sup>(5)</sup> وَتَعَفُّفًا، وَلَمْ يَتَسَّ حَقُّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا، فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَبَوَاءً<sup>(6)</sup> لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزُرٌّ. وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحُمْرِ، فَقَالَ : «لَمْ يَنْزِلْ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْقَادَةُ»<sup>(7)</sup> : «فَمَنْ<sup>(8)</sup> يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» [الزلزلة : 8 - 7].

1287 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَنَزَلًا»<sup>(9)</sup> ؟ رَجُلٌ أَخَذَ بَعِثَانِ فَرَسِهِ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَنَزَلًا<sup>(10)</sup> بَعْدَهُ ؟ رَجُلٌ مَعْتَزِلٌ فِي غَنِيمَةٍ<sup>(11)</sup> يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا.

1288 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرِهِ، وَأَنْ لَا تُنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، وَأَنْ نَقُولَ أَوْ نَقُومَ بِالْحَقِّ<sup>(12)</sup> حَيْثُ مَا<sup>(13)</sup> كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً<sup>(14)</sup>.

(1) كتب فوقها «ع»، وفي الهامش : «كان»، وعليها «ح» و«صح»، وبهامش (ب) : «كان»، وعليها «طع»، «عت»، «ع».

(2) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 335/1 : «الشرف : الموضع المرتفع من الأرض، وهو هنا موضع الطلق، ولذلك شاء فقال : أو شرفين، كما يقال : جرى طلقاً أو طلقين».

(3) ما بين معقوفين سقط من الأصل، وفي (ش) : «كان».

(4) «ولم يرد» ساقط من درج الكلام في (ب)، ملحق بالهامش.

(5) قال عبد الملك بن حبيب في غريب الموطأ 346/1 : «يعني بالتغني الاستغناء بها عن الناس».

(6) كتب بهامش الأصل : «ونوى»، كذا في أصله، وكتب في طرته : «نوى لابن يزيد، ونوى لإبراهيم، ونوى لابن وضاح، والصواب الكسر والمد». ورسمت في (ب) : «نوى». قال ابن حبيب في غريب الموطأ 346/1 : «وأما قوله : «نواء لأهل الإسلام» فيعني مناواة لهم، وعدة عليهم». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 336/1.

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 181/1 : «الغاذ والغد : الفرد، وقال : كلمة فاذة وفذة : إذا كانت شاذة عن نظائرها».

(8) في (د) و(ش) : «من».

(9) كتب فوقها في الأصل : «ح»، وبالهامش منزلة، وعليها «ع»، وهي رواية (ب)، وعليها «صح»، وبالهامش : «منزلاً». وفي (ش) : «يوم القيامة».

(10) كتب فوقها في الأصل : «ح» وفي الهامش : «منزلة» وعليها «ع»، وهي رواية (ب) أيضاً، وفي (ش) : «منزلاً» ساقط.

(11) هكذا في الأصل و(ب). وعند عبد الباقي : «غنيمة».

(12) في (ب) : «في الحق».

(13) بهامش الأصل : «حيث كان للفتني».

(14) قال أبو العباس الداني في الإجماع 45/3 : «جوده يحيى بن يحيى، وفيه خلف، وهذا هو الصواب. قاله الدارقطني».



1289 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ : كَتَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَذْكُرُ لَهُ جُمُوعاً مِنَ الرُّومِ، وَمَا يَتَخَوَّفُ مِنْهُمْ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ<sup>(1)</sup> أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ مَهْمَا<sup>(2)</sup> يَنْزِلُ بِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ مِنْ مُتَزَلٍّ<sup>(3)</sup> شِدَّةً<sup>(4)</sup> يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ<sup>(5)</sup> بَعْدَهُ قَرَجاً، وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ، وَإِنَّ اللَّهَ<sup>(6)</sup> يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران : 200].

## 2 - النَّهْيُ عَنْ<sup>(7)</sup> أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ

1290 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ<sup>(8)</sup> الْعَدُوِّ. قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخَافَةٌ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

## 3 - النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ<sup>(9)</sup> فِي الْغُرُو

1291 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ لِكْعَبٍ<sup>(10)</sup> بِنِ مَالِكٍ قَالَ : حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ<sup>(11)</sup> بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ<sup>(12)</sup> : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ قَتَلُوا ابْنَ أَبِي الْحَقِيقِ<sup>(13)</sup>

(1) بهامش الأصل : «بن الخطاب» وعليها «خ».

(2) رسمت في الأصل بالالف المقصورة.

(3) ضبطت في الأصل و(د) : «بفتح الميم، وسكون التو، وكسر الزاي». وبضم الميم، وسكون النون، وفتح الزاي معاً.

(4) كتبت فوق «شدة» في الأصل : «صح». وضبطت في (د) : «بالضم والكسر النونين معاً».

(5) «لم» ساقطة من (ش).

(6) في (ش) : «تبارك وتعالى».

(7) كتبت فوقها في الأصل : «ش».

(8) كتبت فوقها في الأصل : «صح»، وجعل قوله : «إلى أرض العدو» بين دائرتين صغيرتين. وحرف الأعظمي «إلى»، فجعلها «على». وبالهامش : «انتهى الحديث، قاله ابن وضاح»، أي انتهى الحديث عند ابن وضاح إلى «القرآن». ولم يبين الأعظمي وجه التحقيق.

(9) كتبت فوقها في الأصل : «صح». وبالهامش : «والصبيان والولدان» وعليها «خ» و«صح». وفي (ش) : «النساء والولدان».

(10) كتبت فوقها في الأصل : «خ»، وبهامش (ب) : «ابن لكعب»، وعليها «خ».

(11) عند عبد الباقي : «عن عبد الرحمن».

(12) قال أبو العباس الندائي في الإيضاح 52/5 : «هكذا قال في رواية يحيى بن يحيى، لم يذكر فيه من ولد كعب غير عبد الرحمن خاصة...».

(13) بهامش الأصل : «هو كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق، كان زوج صفية بنت يحيى بن أخطب، وكانت قبل عند سلام بن مشكم». وفيه أيضاً : «عبد الله بن عتيك، عبد الله بن أنيس، أبو قتادة، وخزاعي بن أسود، مولى مسعود بن سنان، كلهم من الخزرج، من بني سلمة وكان يخبر. أي أن هؤلاء هم الذين قتلوا ابن أبي الحقيق». وكتب الأعظمي الهامش وقال : لا أدري سبب هذا التعليق !! - وأسقط واو «وخزاعي» فأوهم أن أبا قتادة هو خزاعي بن أسود.



عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ، قَالَ : فَكَانَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقُولُ : بَرَحْتُ<sup>(1)</sup> بِنَا امْرَأَةً ابْنُ أَبِي الْحَقِيقِ بِالصَّبِيحِ، فَأَرْفَعُ عَلَيْهَا السَّيْفَ، ثُمَّ أَذْكَرُ نَهْيَ رَسُولِ اللَّهِ<sup>(2)</sup> فَأَكْفُفُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ اسْتَرْحْنَا مِنْهَا.

1292 - مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ<sup>(3)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ امْرَأَةً مَقْتُولَةً، فَأَذْكَرَ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ<sup>(4)</sup>.

1293 - مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ بَعَثَ جِيُوشًا إِلَى الشَّامِ، فَخَرَجَ يَعْشِي مَعَ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ - وَكَانَ أَمِيرَ رُبْعٍ<sup>(5)</sup> مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَاعِ<sup>(6)</sup> فَرَعَمُوا أَنْ يَزِيدَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ : إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ، وَإِمَّا أَنْ أَتْرَلَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ<sup>(7)</sup> مَا أَنْتَ بِنَازِلٍ، وَمَا<sup>(8)</sup> أَنَا بِرَاكِبٍ، إِنِّي احْتَسَبْتُ<sup>(9)</sup> خُطَايَ<sup>(10)</sup> هَذِهِ عُدَّةٌ<sup>(11)</sup> فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : إِنَّكَ سَتَجِدُ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لِلَّهِ، فَذَرَهُمْ وَمَا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ، وَسَتَجِدُ قَوْمًا فَحَصُوا<sup>(12)</sup> عَنْ أَوْسَاطِ رُلُوسِهِمْ مِنَ الشَّعْرِ، فَاضْرِبْ مَا فَحَصُوا عَنْهُ بِالسَّيْفِ، وَإِنِّي مُوَصِّيكُ بِعَشْرٍ : لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً، وَلَا صَبِيًّا، وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا مُشِيرًا، وَلَا تُخْرِتَنَّ عَامِرًا، وَلَا تَعْقِرَنَّ شَاةً وَلَا بَعِيرًا، إِلَّا لِمَا كَلَّهَ<sup>(13)</sup>، وَلَا تُحْرِقَنَّ<sup>(14)</sup> نَحْلًا<sup>(15)</sup>، وَلَا تُغْرِقَنَّهُ<sup>(16)</sup>، وَلَا تَغْلُلَ، وَلَا تَجَبِّنَ.

(1) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 336/1 : يقال : برح بي الأمر نهرحما : إذا شق علي وجهدي، ولقيت منه الترح والبرحاء والتبريح والترحين والبرحين.

(2) في (ب) و(د) : «ثبتت النصيلة».

(3) عند عبد الباقي زيادة : «عن ابن عمر».

(4) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «والولدان» وعليها «ح». وحرف الأعظمي الحاء إلى الخاء. قال أبو العباس الداني في الإيلاء 464/2 : «مذكور ليحيى بن يحيى في مرسل نافع». وفي (ب) : «والصبيان»، وعليها «صح»، وبالهامش : «والولدان»، وعليها «ح».

(5) ضبطت في (ب) : «بضم الباء وسكونها»، وبالهامش : «معاً». وضبطت في (ش) : «بالسكون فقط».

(6) بهامش الأصل : «كان جند البصرة أخصاساً، وجند الكوفة أسباعاً، وجند الشام أرباعاً». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش، ولم يشر إلى وجوده.

(7) كتبت «الصديق» لحقا في هامش الأصل، وحسبها الأعظمي رواية، فلم يثبتها في المتن، وهي ساقطة من (ش).

(8) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «ولا»، وعليها «معاً»، وفوقها «ب». وحرف الأعظمي الباء إلى التاء. وبهامش (ب) : «ولا»، وعليها «سر» و«معاً».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح». وفي الهامش : «أحتسب». وفي (ب) : «أحتسبت، وأحتسب» معاً.

(10) في (ب) : «خطائي».

(11) كتبت لحقا بهامش الأصل، وهي من المتن، ولم يقرأها الأعظمي، وأدخل السياق منها. ولم ترد في (ش).

(12) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 181/1 : «فحصوا : أي : فصلقوا الشعر عنها، حتى بدا بياض جلودها». وانظر الاقتصاب للتلمساني 11/2.

(13) ضبطت في الأصل و(ب) : «بضم الكاف وفتحها معاً».

(14) ضبطت في الأصل : «بضم التاء وفتح الحاء وكسر الراء المشددة»، ويفتح التاء وسكون الحاء وكسر الراء المخففة. ولم يقرأ الأعظمي هذا الضبط، ولم يشر إلى وجوده.

(15) بهامش الأصل : «نحلا». ولم يقرأ الأعظمي. وفي (ب) و(د) : «نحلا»، وهو ما عند عبد الباقي وشار عواد. قال الباجي في المنتقى 341/4 : «يريد ذهاب النحل...».

(16) عند عبد الباقي : «ولا تغرقنه». وهي قراءة تخالف الرواية والسياق.



1294 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ لَهُ <sup>(1)</sup> مِنْ عَمَالِهِ، أَنَّهُ <sup>(2)</sup> بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ : «اغْزُوا» <sup>(3)</sup> بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تُقَاتِلُونَ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، لَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا <sup>(4)</sup>، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا. وَقُلْ ذَلِكَ لِجِيُوشِكُمْ وَسَرَايَاكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

#### 4 - مَا جَاءَ فِي الْوَفَاءِ بِالْأَمَانِ

1295 - مَالِك، عَنْ رَجُلٍ <sup>(5)</sup> مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ جَيْشٍ، كَانَ بَعَثَهُ : إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْكُمْ يَطْلُبُونَ الْعِلَجَ، حَتَّى إِذَا أُسْنَدَ <sup>(6)</sup> فِي الْجَبَلِ وَامْتَنَعَ، قَالَ رَجُلٌ : مَطْرَسٌ <sup>(7)</sup> يَقُولُ : لَا تَخَفْ، فَإِذَا أَدْرَكَهُ قَتَلَهُ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَعْلَمُ مَكَانَ أَحَدٍ <sup>(8)</sup> فَعَلَ ذَلِكَ، إِلَّا ضَرَبْتُ عُنُقَهُ.

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ <sup>(9)</sup> مَالِكًا يَقُولُ : لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ <sup>(10)</sup> الْقَمَلُ.

(1) لم يقرأ الأعظمي «له»، وأصلها منها المتن.

(2) في (ب) : «أنه قال».

(3) كتب فوقها في الأصل : «عه». وبالهامش : «اغزوا»، وعليها «صح» و«ع». وفي (ش) : «اغزوا». وبهامش (م) : «اغزوا للقتني».

(4) بهامش الأصل : «تُمَثِّلُوا».

(5) بهامش الأصل : «هو سفيان الثوري»، وعليها «ع». ولم يقرأ الأعظمي الرمز.

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح». وبالهامش : «اشند»، وعليها «صح» و«ع».

(7) كتب فوقها في الأصل : «صح» وعليها «ع». وبالهامش : «مطرَس»، وعليها «ش». وفيه أيضا : «مطرَس» و«مطرَس»، وعليها «عه» و«عت».

وضبطت في (ب) : يفتح الميم والطاء وكسر الراء المشددة وسكون السين وعليها «صح»، ويفتح الميم وسكون الطاء وفتح الراء وسكون

السين. وبالهامش : «مطرَس»، وعليها «ع»، وفوقها «معاء» وتحتها : «مطرَس»، وعليها «عت». وفي (د) : «مطرَس». وضبطت في (ب) :

بالوجهين : «مطرَس» و«مطرَس»، وعليها «معاء» وبالهامش : «مطرَس» - بالثاء - وعليها «ع» و«معاء» وتحتها «مطرَس» بكسر الراء، وعليها

«عت». وفي (د) : «مطرَس». وضبطت في (م) : بتشديد الطاء وسكون الراء وبالهامش : «مطرَس» خفيفة لعبيد الله. قال الواقشي في

التعليق على الموطأ 338/1 : ذكر ابن وهاب أن رواية عبید الله «مطرَس». وقال ابن عبد البر في الاستذكار 36/5 : «مطرَس» بلسان

العرب والفارسية : لا تخف فإن قتلتموها لمن لا يفهم لسانكم فهو آمن. وانظر الاختصاص : 12/2.

(8) في (ب) : «أحد»، وعند عبد الباقي وشار عواد : «واحد».

(9) في (ب) : «وسمعت»، وفي (د) : «قال» و«سمعت».

(10) كتبت «عليه» حقا بهامش الأصل، ولم يشتمها الأعظمي في المتن.



1296 - قال : وسئل مالك عن الإشارة بالأمان، أهي بمنزلة الأمان<sup>(1)</sup> ؟ فقال : نعم، وإنني أرى أن يتقدم<sup>(2)</sup> إلى الجيوش : أن لا يقتلوا<sup>(3)</sup> أحداً أشاروا إليه بالأمان ؛ لأن الإشارة عندي بمنزلة الكلام، ولأنه بلغني أن عبد الله بن عباس قال : ما ختر<sup>(4)</sup> قوم بالعهد<sup>(5)</sup> إلا سُلط<sup>(6)</sup> عليهم العدو.

## 5 - الْعَمَلُ فِيمَنْ أُعْطِيَ<sup>(7)</sup> شَيْئًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

1297 - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر : أنه كان<sup>(8)</sup> إذا أعطى شيئاً في سبيل الله، يقول لصاحبه : إذا بلغت وادي القرى فشأنك به.

1298 - مالك، عن يحيى بن سعيد، أن سعيد بن المسيب كان يقول : إذا أعطى الرجل الشيء في الغزو، فبلغ به<sup>(9)</sup> رأس مغازاته<sup>(10)</sup> فهو له.

1299 - قال يحيى : سئل<sup>(11)</sup> مالك عن رجل أوجب على نفسه الغزو، فتجهز حتى إذا أراد أن يخرج متعة أبواه، أو أحدهما، فقال : لا أرى أن يكابرهما<sup>(12)</sup>، ولكن يؤخر ذلك إلى عام آخر، فأما الجهاز<sup>(13)</sup>

(1) بهامش الأصل : «الكلام»، وعليها «ع» : ليحيى. ولم يقرأ الأعظمي «ليحيى». وفي هامش (د) : «منزلة الأمان ليحيى، وأصلحه ابن وضاح : بمنزلة الكلام»، وهو ما في (ش)، وبهامش (م) : «الكلام لمحمد».

(2) ضبطها الأعظمي بضم الياء خلافاً للأصل. وفي الهامش : «في ذلك» وعلى «في عه»، وعلى «ذلك» : «ع». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش ولا رمزيه.

(3) في (د) : «يقتلوا» بالياء. وعند عبد الباقي، وبشار عواد : «لا تقتلوا».

(4) قال التلمساني في الاقتصاب 12/2 : «الختر : أسوأ الغدر».

(5) كتب فوقها في الأصل : «صح». وبالهامش : «بعهد»، ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح». وبالهامش : «سلط الله». وعليها «صح». وهي رواية (ش). ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

(7) رست «أعطى» في الأصل بالالف الممدودة والمفصورة ولعلها ياء. للدلالة على مجيء الرواية بالبناء للمعلوم وانجهول معنا. وبالهامش : «أعطى» وعليها «صح». وبالوجهين ضبطت في (ب).

(8) في (ب) : «أن عبد الله بن عمر كان».

(9) عند عبد الباقي : «فبلغ».

(10) بهامش الأصل : «في مغازاته» وعليها «ع». ولم يقرأها الأعظمي.

(11) في (ب) و(د) : «وسئل».

(12) بهامش الأصل : «لا يكابرهما» وعليها «ع». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش. وفيه أيضاً : «فقال أرى أن لا يكابرهما» وعليها «ع» و«صح».

وفي (ب) على : «فقال : لا أرى أن» رمز «صح»، وهو ما عند بشار عواد. وعند عبد الباقي : «فقال : لا يكابرهما».

(13) ضبطت في (ب) : «يفتح الجيم وكسرهما، وعليها : «معاً».

فَأَنبَى أَرَى أَن يَرْفَعَهُ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ، فَإِنْ خَشِيَ أَن يَفْسُدَ، بَاعَهُ وَأَمْسَكَ ثَمَنَهُ، حَتَّى يَشْتَرِيَ بِهِ مَا يَصْلِحُهُ<sup>(1)</sup> لِلْغَزْوِ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا<sup>(2)</sup> يَجِدُ مِثْلَ جِهَازِهِ<sup>(3)</sup> إِذَا خَرَجَ، فَلْيَصْنَعْ بِجِهَازِهِ مَا شَاءَ.

## 6 - جَامِعُ النَّفْلِ فِي الْغَزْوِ

1300 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً، فَكَانَ سَهْمَانَهُمْ<sup>(4)</sup> اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقْلًا<sup>(5)</sup> بَعِيرًا بَعِيرًا.

1301 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : كَانَ النَّاسُ فِي الْغَزْوِ إِذَا اقْتَسَمُوا غَنَائِمَهُمْ، يَغْدِلُونَ الْبَعِيرَ بِعَشْرِ شِيَاهٍ.

1302 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ<sup>(6)</sup> فِي الْأَجِيرِ فِي الْغَزْوِ : إِنَّهُ إِنْ كَانَ شَهِدَ الْقِتَالَ، وَكَانَ مَعَ النَّاسِ عِنْدَ الْقِتَالِ، وَكَانَ حُرًّا، فَلَهُ سَهْمُهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَا سَهْمَ لَهُ.

قَالَ<sup>(7)</sup> يَحْيَى :<sup>(8)</sup> سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ<sup>(9)</sup> يَقُولُ<sup>(10)</sup> : أَرَى أَن لَا يُقَسَّمُ<sup>(11)</sup> إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ<sup>(12)</sup>.

(1) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «بصلح»، وعليها «معاً».

(2) بهامش (د) : «ميسرا لابن سكرة».

(3) ضبطت في (ب) : «يفتح الجيم وكسرها معاً».

(4) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 339/1 : «سهمانهم - السهمان : جمع سهم، وهو النصيب والحض، ويجمع أيضاً على أسهم وسهام، وسمي سهاماً لأنهم يتقارعون على الأنصبة بالسهام، فسويت الأنصبة سهاماً، على مذهبهم في تسمية الشيء باسم سبه».

(5) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 338/1 : «نقلوا بعيراً : النفل : الغنيمة، والنفل أيضاً ما ينقله الإمام من شاء من الخمس، وهو مشتق من النافلة، وهي كل عطية لا تلزم، فالغنيمة نفل، لأنها لم تحمل لأحد غير هذه الأمة، فهي فضل من الله تفضل بها علينا».

(6) في (د) : «وسعت مالكا يقول». وعند عبد الباقي : «قال مالك في الأجير...».

(7) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(8) كتب فوقها في الأصل : «صح».

(9) في (ب) و(ج) و(د) : «وسعت مالكا يقول».

(10) جملة فقال يحيى : سمعت مالكا يقول، ساقطة عند عبد الباقي.

(11) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «ألا يسهم»، وعليها : «مع».

(12) بهامش الأصل : «القتال من الأحرار»، وعليها : «مع». وهي رواية (ب). وكتب فوقها : «الأي صر».



## 7 - مَا لَا يَحِبُّ فِيهِ الْخُمْسُ

1303 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ<sup>(1)</sup> مَالِكًا يَقُولُ فِيمَنْ وَجَدَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ بِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ، فَرَعَمُوا أَنَّهُمْ تُجَارٌ، وَأَنَّ الْبَحْرَ لَقَطْهُمْ<sup>(2)</sup>، وَلَا يَعْرِفُ الْمُسْلِمُونَ تَصَدِيقَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ مَرَّ كِبَهُمْ تَكَسَّرَتْ، أَوْ عَطِشُوا<sup>(3)</sup> فَنَزَلُوا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُسْلِمِينَ : أَرَى<sup>(4)</sup> ذَلِكَ لِلْإِمَامِ<sup>(5)</sup> يَرَى<sup>(6)</sup> فِيهِمْ رَأْيَهُ، وَلَا أَرَى لِمَنْ أَخَذَهُمْ فِيهِمْ خُمْسًا<sup>(7)</sup>.

8 - مَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَكْلُهُ قَبْلَ الْخُمْسِ<sup>(8)</sup>

1304 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ<sup>(9)</sup> مَالِكًا يَقُولُ : لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ<sup>(10)</sup> يَأْكُلَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ مِنْ طَعَامِهِمْ، مَا وَجَدُوا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، قَبْلَ<sup>(11)</sup> أَنْ تَقَعَ الْمَقَاسِمُ<sup>(12)</sup>.

1305 - قَالَ مَالِكٌ : وَأَنَا أَرَى الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ، يَأْكُلُ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ، كَمَا يَأْكُلُونَ مِنَ الطَّعَامِ. قَالَ مَالِكٌ<sup>(13)</sup> : وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ حَتَّى يَحْضُرَ النَّاسُ الْمَقَاسِمَ،

(1) في (ب) : «وسمعت».

(2) بهامش الأصل : «لفظة البحر بالفتح، وكذلك لفظ الكلام بالفتح أيضا».

(3) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وفي الهامش : «أو عطشوا» وعليها : «ع». وفيه أيضا : يروى أو عطشوا، ويروى أو عطشوا، وهو أول، ليختلف معنى اللفظين، لدخول «أو» بينهما. وبهامش (ب) : «عطشوا، لأبي عمر».

(4) عند عبد الباقي : «أرى أن».

(5) في (ش) : «إلى الإمام».

(6) في (ب) : «يرأ».

(7) ضبطت في الأصل بضم الميم وسكونها. وبهامش : «وقع الخمس مكان السهم فكانه قال : ولا أرى من أخذ فيهم سهما».

(8) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبهامش : «يقول هنا بعضهم : إن الصواب في الترجمة قبل القسم».

(9) في (ب) : «وسمعت».

(10) بهامش (ب) : «بأن»، وعليها «مت».

(11) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبهامش : «من» وعليها «ع» و«صح». وبهامش (ب) : «من قبل»، وعليها «سر» ولأبي عمر.

(12) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 241/1 : «في الموطأ ما لا يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس، كذا في جميع النسخ في رواية يحيى، وهو وهم منه، وصوابه قبل القسم، وكذا في موطأ ابن بكير، ولعل رواية يحيى قبل الخمس بفتح الحاء وسكون الميم، أي قبل القسمة والخمس، يقال : رُبعت إذا أخذت الربع، وخمست، إذا أخذت الخمس، ومنه قول عدي بن حاتم : ربعت في الجاهلية : وخمست في الإسلام. ومصدر ذلك ربعا وخمسة. وانظر الاقتضاب : 14/2».

(13) «قال مالك» خلت منها (ب)، وطبعة عبد الباقي.

وَتَقْسَمُ بَيْنَهُمْ، أَضْرَ ذَلِكَ بِالْجِيُوشِ. قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : فَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَكَلَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى وَجْهِ <sup>(2)</sup> الْمَعْرُوفِ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَلَا أَرَى أَنْ يَذْخِرَ أَحَدٌ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا <sup>(3)</sup> يَرْجِعُ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ.

1306 - قَالَ يَحْيَى <sup>(4)</sup> : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَيَتَزَوَّدُ، فَيَقْضِلُ مِنْهُ شَيْئًا، أَيْضَلُحْ لَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ فَيَأْكُلَهُ فِي أَهْلِهِ، أَوْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ بِلَادَهُ <sup>(5)</sup> فَيَنْتَفِعَ بِشَيْئِهِ؟ قَالَ مَالِكٌ : إِنْ بَاعَهُ وَهُوَ فِي الْغَزْوِ، فَإِنِّي أَرَى <sup>(6)</sup> أَنْ يَجْعَلَ ثَمَنَهُ <sup>(7)</sup> فِي غَنَائِمِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ بَلَغَ بِهِ بِلَدَهُ، فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَهُ وَيَنْتَفِعَ بِهِ، إِذَا كَانَ يَسِيرًا تَافِهُا.

## 9 - مَا يُرَدُّ <sup>(8)</sup> قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الْقَسْمُ <sup>(9)</sup> مِمَّا أَصَابَ الْعَدُوَّ

1307 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَتَى، وَأَنْ قَرَسَا لَهُ عَارٌ <sup>(10)</sup>، فَأَصَابَهُمَا الْمُشْرِكُونَ، ثُمَّ غَنِمَهُمَا الْمُسْلِمُونَ، فَرَدَّ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُصِيبَهُمَا الْمَقَاسِمُ <sup>(11)</sup>.

1308 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًَا <sup>(12)</sup> يَقُولُ فِيمَا يُصِيبُ الْعَدُوَّ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ : إِنَّهُ إِنْ أُذِرَكَ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ <sup>(13)</sup> فِيهِ الْمَقَاسِمُ، فَهُوَ رَدٌّ عَلَى أَهْلِهِ. وَأَمَّا مَا وَقَعَتْ فِيهِ الْمَقَاسِمُ، فَلَا يُرَدُّ عَلَى أَحَدٍ <sup>(14)</sup>.

(1) «قال مالك» لحق بالهامش، ولم يشتهر الأعظمي في المتن.

(2) كتب فوق «على» و«وجه» في الأصل : «صح» وفي الهامش : «كُلُّهُ بِالْمَعْرُوفِ» وعليها «ح» و«هـ».

(3) بهامش الأصل : «حتى» وعليها : «صح» و«هـ» وفي (ب) : «قال يحيى : وسئل» وفي (د) : «وسئل مالك».

(4) لم يشتهر الأعظمي «يحيى»، وهي ظاهرة في الأصل.

(5) بهامش (ب) : «بلاده»، وعليها «خ».

(6) في (ب) : «أرى»، وبالهامش : «فإني أرى». وفوقها : «صح»، وما يشبه «ع».

(7) في (ب) : «ذلك».

(8) في (ب) : «ما رده».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح» وفي الهامش : «في القسم»، وعليها «ب» و«ذر». وحرف الأعظمي الباء إلى التاء. وفي (ب) و«ج» و«د» : «في القسم».

(10) قال الوفا في التعليق على الموطأ 339/1 : «يقال : عار الغرض يعبر عيارا فهو عائر : إذا أفلت فذهب على وجهه».

(11) بهامش (م) : «ح» قال ابن وضاح : كان هذا يوم اليرموك مع خالد بن الوليد».

(12) في (د) : «قال» وسمعت مالكا».

(13) في (ب) : «تقطع» وبهامشه : «تقع»، وعليها : «صح».

(14) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «أهله»، وعليها «ح». وهي رواية (ب).



1309 - قال : وسئل مالك<sup>(1)</sup> عن رجل حاز المشركون غلامه، ثم غنمه المسلمون، قال مالك : صاحبه أولى به بغير ثمن، ولا قيمة، ولا غرم، ما لم تُصِبه المقاسم. قال<sup>(2)</sup> : فإن وقعت المقاسم فيه<sup>(3)</sup>، فإني أرى<sup>(4)</sup> أن يكون الغلام لسيده بالثمن إن شاء.

1310 - قال مالك في أم ولد رجل<sup>(5)</sup> من المسلمين حازها المشركون، ثم غنمها المسلمون، فقيمت في المقاسم، ثم عرفها سيدها بعد القسم : إنها لا تُسرق وأرى أن يفتديها<sup>(6)</sup> الإمام لسيدها<sup>(7)</sup>، فإن لم يفعل فعلى سيدها أن يفتديها<sup>(8)</sup> ولا يدعها، ولا أرى للذي صارت له<sup>(9)</sup> أن يسرقها، ولا يستحل فرجها، وإنما هي بمنزلة الحرّة، لأن سيدها يكلف أن يفتديها<sup>(10)</sup> إذا جرحته، فهذا<sup>(11)</sup> بمنزلة ذلك، فليس له أن يسلم أم ولده تُسرق ويستحل فرجها.

1311 - قال يحيى : وسئل مالك<sup>(12)</sup> عن الرجل يخرج إلى<sup>(13)</sup> العدو في المفاداة<sup>(14)</sup>، أو التجارة<sup>(15)</sup>، فيشتري العبد أو الحر<sup>(16)</sup>، أو يوهب له. فقال : أما الحر، فإن ما اشتراه به دين عليه ولا يسرق، وإن كان وهب له فهو حر وليس عليه شيء، إلا أن يكون الرجل أعطى فيه شيئاً مكافأة<sup>(17)</sup>، فهو دين على الحر،

(1) في (ب) و(د) : «سئل مالك».

(2) بهامش الأصل : «مالك»، وعليها «ع». وفي (ب) و(د) : «قال مالك».

(3) كتب فوق المقاسم : «فيه» في الأصل «صح». وبالهامش : «فيه المقاسم» وعليها «هـ». وسقطت «فيه» من (ب).

(4) في (ب) : «أرى ذلك».

(5) بهامش الأصل : «ولد لرجل»، وعليها «صح». وبهامش (ب) : «ولد لرجل»، وعليها «عت».

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح» و«ع» و«هـ». وفي الهامش : «يفديها» وعليها «ع» و«صح». وفي (ب) : «يفديها» وعليها «صح». وبالهامش : «يفديها» وعليها «ع» و«ع» و«هـ» و«ز».

(7) بهامش الأصل : «قال»، وعليها «صح» و«ع».

(8) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «يفديها» وعليها «هـ». وقد قدم الأعظمي وآخر بهامش «يفديها» الأولى والثانية.

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «إليه»، وعليها «ع». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «يفديها» وعليها «ع» و«هـ».

(11) بهامش الأصل : «فهي». وبهامش (ب) : «فهي»، وعليها «هـ». وفي (ش) : «فهذه».

(12) في (د) : «وسئل مالك».

(13) بهامش الأصل : «أرض» وعليها «صح» و«س» و«ع». وحرف الأعظمي العين إلى الهاء. وهي رواية (ب).

(14) في (ب) : «المفادات».

(15) عند الأعظمي «أو في التجارة» خلافاً للأصل، ووفقاً لعبد الباقي.

(16) في (ب) : «الحر والعبد». وفي (ج) و(م) و(د) و(ش) : «الحر أو العبد».

(17) في (ب) : «مكافآت». وفي (د) : «مكافأة».



يَمْتَرِلُهُ مَا اشْتَرَى بِهِ، وَأَمَّا الْعَبْدُ، فَإِنْ سَيِّدُهُ الْأَوَّلُ مُخَيَّرٌ فِيهِ، إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَهُ وَيَدْفَعَهُ إِلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ ثَمَنَهُ فَذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْلِمَهُ أَسْلَمَهُ. وَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ، فَسَيِّدُهُ الْأَوَّلُ أَحَقُّ بِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ أُعْطِيَ فِيهِ شَيْئًا مُكَافَأَةً<sup>(1)</sup>، فَيَكُونَ مَا أُعْطِيَ فِيهِ غُرْمًا عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ<sup>(2)</sup> أَحَبَّ أَنْ يَفْتَدِيَهُ.

## 10 - مَا جَاءَ فِي السَّلْبِ<sup>(3)</sup> فِي النَّفْلِ<sup>(4)</sup>

1312 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو<sup>(5)</sup> بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ<sup>(6)</sup>، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رِبْعِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ<sup>(7)</sup>. قَالَ : قَرَأْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ : فَاسْتَدْرْتُ لَهُ حَتَّى أَتَيْتُهُ<sup>(8)</sup> مِنْ وَرَائِهِ، فَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي صَعَةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَذْرَكُهُ الْمَوْتَ فَأَرْسَلَنِي، قَالَ : فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ : مَا بَالُ النَّاسِ؟ فَقَالَ : أَمَرَ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا<sup>(9)</sup>، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا،

(1) في (د) : «مكافأة».

(2) في (ب) : «وان».

(3) ضبطها الأعظمي بكون اللام خلافا للأصل.

(4) يريد ما جاء في كون السلب في النفل فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. انظر الاقتضاب 17/2. وضبط الأعظمي «النفل» بكون الفاء خلافا لضبط الأصل.

(5) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «عمر» وعليها «ح» و«صح». وبهامش الأصل، وهامش (ب) : «عمر» لعبيد الله، وأصلحه ابن وضاح : عمر. وهو الصواب. وفي (ش) : «عمر» وفي (م) : «عمر بن كثير». وبالهامش : «عمر بن كثير رواية يحيى» و«عمر بن محمد : عمر». قال الحشني في أخبار الفقهاء والمحدثين 352 : «وهم فيه يحيى فقال : عن عمرو بن كثير، والمخطوط : عمر بن كثير كما روت الرواة عن مالك». وانظر التعريف لابن الحذاء 446/2.

(6) بهامش الأصل : «هكذا قال يحيى : عن مالك عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن كثير بن أفلح، وتابعه قوم. وقال الأكثر : عمر بن كثير ابن أفلح، وهو الصواب إن شاء الله. وقال الشافعي فيه : عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن ابن أفلح، ولم يسمه». أهد. وقال الداني في الإجماع 208/3 : «قال يحيى بن يحيى وطائفة في هذا الإسناد عمرو بن كثير مخففا وقال الأكثر عمر بضم العين وهو الأصح هاهنا وذكر البخاري في التاريخ عمرا وعمرا فقلعهما أنحوان وعمر هو المشهور». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 114/2 وفي باب السلب : «عمر بن كثير بن أفلح، كذا قال يحيى وجماعة من رواة الموطأ، وقال ابن القاسم والقنعيني وأكثرهم : عمر بضم العين، قال الحافظ أبو عمر : وهو الصواب».

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 340/1 : «الجولة : الاضطراب والروغان والفرار».

(8) في (ب) : «أدأت».

(9) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال : من قتل قتيلا، كذا للقنعيني». وهي زيادة مفيدة، كون ذلك بعد أن برز القتال، كما قال مالك رحمه الله.



لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ». قَالَ : فَقُمْتُ، ثُمَّ قُلْتُ : مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ. ثُمَّ قَالَ : «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا،  
لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ». قَالَ : فَقُمْتُ، ثُمَّ قُلْتُ : مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةُ،  
فَقُمْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ ؟» قَالَ<sup>(11)</sup> : «فَاقْتَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ.  
فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَلَبَ ذَلِكَ الْقَتِيلَ عِنْدِي، فَأَرْضِهِ مِنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ  
أَبُو بَكْرٍ : لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا<sup>(12)</sup> لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ، يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ. فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ<sup>(13)</sup> : «صَدَقَ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ». فَأَعْطَانِيهِ، فَبَعْتُ الدَّرْعَ، فَاشْتَرَيْتُ بِهِ مَخْرَفًا<sup>(14)</sup> فِي بَنِي سَلِمْ، فَإِنَّهُ  
لَأَوَّلُ مَالٍ تَأَقَّلْتُهُ<sup>(15)</sup> فِي الْإِسْلَامِ».

1313 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
عَبَّاسٍ عَنِ الْأَنْفَالِ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ<sup>(6)</sup> : الْقَرَسُ مِنَ الثَّقَلِ، وَالسَّلْبُ مِنَ الثَّقَلِ. قَالَ<sup>(7)</sup> : ثُمَّ غَادَ<sup>(8)</sup> الرَّجُلُ  
لِإِسْأَلِيهِ<sup>(9)</sup>، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ أَيْضًا. ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ : الْأَنْفَالُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ<sup>(10)</sup> فِي كِتَابِهِ مَا هِيَ ؟

(11) كُتِبَ «قَالَ» خِطًّا بِهَامِشٍ.

(12) كُتِبَ «فَوْقَهَا فِي الْأَصْلِ» : «صَحَّحَ» وَبِهَامِشٍ : «وَلَمْ يَزِدْ» يَقُولُ : أَصْلُ الْكَلَامِ «لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا» بِفَتْحِ الْهَاءِ. وَأَسْقَطَ الْأَعْظَمِي «إِذَا» وَبِهَامِشٍ :  
«وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَرَمٍ مِنَ الْمَوْطَأِ فِي الْحَاشِيَةِ : سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ الْمَازَنِي يَقُولُ :  
مَنْ قَالَ : لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا، وَإِيَّاهُ اللَّهُ إِذَا، فَقَدْ أَخْطَأَ. إِنَّمَا هُوَ : لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا، أَوْ إِيَّاهُ اللَّهُ إِذَا، أَوْ إِذَا يَمِينِي وَذَا قِسْمِي، وَوَجَدْتُ هَذَا أَيْضًا فِي شَرْحِ  
الْحَدِيثِ لِثَابِتٍ، لَا أَدْرِي مِنَ الْقَاتِلِ، سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ : وَحَرَفَ الْأَعْظَمِي «إِذَا» إِلَى «إِذَا»، وَفِي (د) : «لَا هَاءَ». وَبِهَامِشٍ (م) : «لَا هَاءَ اللَّهُ  
إِذَا، كَذَا الصَّوَابُ». قَالَ الْوَقْشِيُّ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى الْمَوْطَأِ 341/1 : «لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا لَا يَحْدُثُ... كَذَا الرِّوَايَةُ، وَهُوَ خَطَأٌ، لَا وَجْهَ لِدُخُولِ «إِذَا»  
هَهُنَا. وَالصَّوَابُ : «لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا، دُونَ أَلْفِ إِذَا، وَالْمَعْنَى : إِذَا مَا أَقْسَمَ بِهِ، وَمَنْ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَقْدِرُهُ : الْأَمْرُ إِذَا، فَيَكُونُ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ  
مَبْتَدَأً مَحْدُوفٍ الْخَبَرِ، وَعَلَى الثَّانِي خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ».

(13) زَادَ الْأَعْظَمِي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» خِلَافًا لِلْأَصْلِ.

(14) كُتِبَ فَوْقَهَا فِي الْأَصْلِ : «صَحَّحَ» وَبِهَامِشٍ : «قَالَ الْأَصْمَعِيُّ» الْخَارِفَ وَاحِدَهَا «مَخْرَفٌ»، وَفِي الْحَدِيثِ : «عَائِدَ الْمَرِيضِ عَلَى مَخَارِفِ الْجَنَةِ».  
وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ عَلَى الْمَوْطَأِ لِلْوَقْشِيِّ 341/1.

(15) قَالَ الْوَقْشِيُّ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى الْمَوْطَأِ 342/1 : «ثَانِلَةٌ» : اتَّخَذَتْهُ أَصْلُ مَالٍ، وَالْأَثْلَةُ، وَالْأَثْلَةُ : أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ».

(6) فِي (ج) : «عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ».

(7) كُتِبَ فَوْقَ الْفَاءِ فِي الْأَصْلِ : «ع»، وَتَحْتَهَا مَا يَشْبَهُ «ب». وَفَوْقَ «قَالَ» «صَحَّحَ» وَهَذَا. وَلَمْ يَقْرَأِ الْأَعْظَمِي الْفَاءَ، وَلَمْ يَتَّبِعْ رِوَايَةَ، وَحَرَفَ  
«صَحَّحَ» الَّتِي عَلَى «قَالَ» إِلَى «ح». وَفِي (ش) : «قَالَ».

(8) كُتِبَ فَوْقَهَا فِي الْأَصْلِ : «صَحَّحَ» وَبِهَامِشٍ : «الرَّجُلُ»، وَعَلَيْهَا «ح». وَفِي (م) : «ثُمَّ غَادَ لِإِسْأَلِيهِ».

(9) وَضَعْتُ الْهَمْزَةَ فِي الْأَصْلِ عَلَى الْيَاءِ.

(10) فِي (ب) : «اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

قَالَ الْقَاسِمُ : فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يُخْرِجَهُ<sup>(1)</sup>، فَقَالَ<sup>(2)</sup> ابْنُ عَبَّاسٍ : أَتَذَرُونَ مَا مِثْلُ هَذَا، مِثْلُ صَبِيعِ الَّذِي ضَرَبَتْهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

1314 - قَالَ يَحْيَى : سُئِلَ<sup>(3)</sup> مَالِكٌ عَنْ مَنْ<sup>(4)</sup> قَتَلَ قَتِيلًا مِنَ الْعَدُوِّ، أَيْكُونُ لَهُ سَلْبُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ : لَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْجِهَادِ، وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، فَلَهُ سَلْبُهُ»، إِلَّا يَوْمَ حُنَيْنٍ.

### 11 - مَا جَاءَ فِي إِعْطَاءِ النَّفْلِ<sup>(5)</sup> مِنَ الْخُمْسِ<sup>(6)</sup>

1315 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يُعْطُونَ النَّفْلَ مِنَ الْخُمْسِ. قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ<sup>(7)</sup>.

1316 - قَالَ يَحْيَى<sup>(8)</sup> : سُئِلَ<sup>(9)</sup> مَالِكٌ عَنِ النَّفْلِ، هَلْ يَكُونُ فِي أَوَّلِ مَغْنَمٍ<sup>(10)</sup>؟ قَالَ : ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْجِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مَوْقُوفٌ<sup>(11)</sup> إِلَّا اجْتِهَادُ السُّلْطَانِ، وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَلَ فِي مَغَارِيزِهِ كُلِّهَا، وَقَدْ بَلَغْنِي أَنَّهُ نَفَلَ فِي بَعْضِهَا يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْجِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ فِي أَوَّلِ مَغْنَمٍ، وَفِيمَا بَعْدَهُ<sup>(12)</sup>.

(1) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 342/1 : وقع في رواية يحيى : حتى كاد أن يخرج، وهو خطأ، وصوابه : «كاد يخرج»، لأن «أن» لا تدخل في خبر «كاد» إلا في ضرورة الشعر.

(2) بهامش الأصل : «ثم قال» : وعليها «ح» وهو ما في (ش). وفي (م) : «فقال».

(3) في (ب) : «وسئل»، وفي (د) : «قال» : وسئل مالك.

(4) في (د) : «عن».

(5) ضبطها الأعظمي بسكون الفاء خلافاً للأصل.

(6) ضبطت في الأصل : بضم الميم وسكونها، ولم يتبين ذلك الأعظمي.

(7) عند عبد الباقي : «وذلك أحسن ما سمعت إلي في ذلك».

(8) في (ب) : «قال» : وسئل، وفي (د) : «وسئل مالك».

(9) بهامش الأصل : «وه» وعليها «ح» و«طع» أي «وسئل».

(10) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «المغنم» وعليها «عت» وفي (د) : «هل يكون أول مغنم».

(11) كتب فوقها في الأصل : «صح». وبالهامش : «موقوف» وعليها «صح»، وفي «موقت»، وفي (ب) : «موقوف».

(12) بهامش الأصل : «الأوزاعي يقول : لا يكون النفل إلا في ثاني مغنم وما بعده». وفيه أيضاً : «يعني أن يكون النفل من الخمس بعد أن نخمس الغنائم كلها».



## 12 - الْقَسَمُ لِلْخَيْلِ فِي الْفَرَسِ

1317 - مَالِكُ قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَقُولُ : لِلْفَرَسِ سَهْمَانِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمٌ<sup>(1)</sup>. قَالَ مَالِكُ : وَلَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ ذَلِكَ<sup>(2)</sup>.

1318 - قَالَ يَحْيَى : وَ<sup>(3)</sup> سُئِلَ مَالِكُ عَنْ رَجُلٍ حَضَرَ<sup>(4)</sup> بِأَفْرَاسٍ كَثِيرَةٍ، فَهَلْ يُقَسَمُ لَهَا كُلُّهَا ؟ فَقَالَ : لَمْ أَسْمَعْ بِذَلِكَ، وَلَا أَرَى أَنَّ يُقَسَمُ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ<sup>(5)</sup>، الَّذِي يُقَاتِلُ<sup>(6)</sup> عَلَيْهِ.

1319 - قَالَ مَالِكُ : لَا أَرَى الْبَرَادِينَ وَالْهَجْنَ إِلَّا مِنَ الْخَيْلِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾<sup>(7)</sup>. [النحل : 8] وَقَالَ<sup>(8)</sup> : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال : 60]. قَالَ مَالِكُ : فَأَنَا<sup>(9)</sup> أَرَى الْبَرَادِينَ وَالْهَجْنَ مِنَ الْخَيْلِ، إِذَا أُجَارَها الْوَالِي. وَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَسُئِلَ عَنِ الْبَرَادِينَ : هَلْ فِيهَا مِنْ صَدَقَةٍ ؟ فَقَالَ : وَهَلْ فِي الْخَيْلِ مِنْ صَدَقَةٍ.

## 13 - مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ

1320 - مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ<sup>(10)</sup>، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ صَدَرَ مِنْ حَنْثِينَ وَهُوَ يُرِيدُ الْجِعْرَانَةَ سَأَلَهُ النَّاسُ حَتَّى دَنَتْ بِهِ نَاقَتُهُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَتَشَبَّكَتْ بِرِدَائِهِ

(1) بهامش الأصل : «يحيى عن مالك». قال : بلغني أن عمر بن عبد العزيز كان يقول : للفارس سهمان، وللرجل سهم. هكذا رواية يحيى عن مالك. قال أبو عمر : وفي أكثر الموطأت : مالك، أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كان يقول : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : للفارس سهمان، وللرجل سهم.

(2) قال الدانقي في الإجماع 65/5 : «هكذا هو عند يحيى بن يحيى، موقوف».

(3) كتبت الواو في الأصل : يخط دقيق، وفي (م) : دونها.

(4) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «بحضره» وعليها «ع». وهي رواية (ج)، وبهامشها : «حضره»، وفوقها «أحد».

(5) بهامش الأصل : «خالفه ابن وهب»، فقال : سهم لفارسين لا غيره. وبهامش (م) : «قال محمد : انفرد مالك بهذا القول بالألا يقسم إلا لفارس واحد».

(6) ضبطها الأعظمي بكسر التاء خلافا لضبط الأصل.

(7) بهامش الأصل : «وزينة»، وعليها : «ع». وهي رواية (ج).

(8) عند عبد الباقي : «عز وجل».

(9) في (ب) : «وأننا».

(10) قال ابن الخذاء في التعريف 498/3 رقم 472 : «هو عبد ربه بن سعيد، روى عنه مالك، يروي عن عمرو بن شعيب، عن أنس بن مالك وعن محمد بن إبراهيم بن الحارث، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. توفي سنة تسع وثلاثين ومئة، وقيل : سنة إحدى وأربعين ومئة».



حَتَّى تَزَعَّتْ عَنْ ظَهْرِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي، أَتَخَافُونَ أَنْ لَا أَقْسِمَ بَيْنَكُمْ»<sup>(1)</sup> مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمَرِ بَهَامَةَ<sup>(2)</sup> نَعْمًا، لَقَسَمْتُ بَيْنَكُمْ»<sup>(3)</sup>، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي<sup>(4)</sup> بَخِيلًا وَلَا جَبَانًا وَلَا كَذَابًا. فَلَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ : «أَدُّوا الْخَائِطَ وَالْمِخْيَطَ»<sup>(5)</sup>، فَإِنَّ الْفُلُولَ عَارٌ، وَنَارٌ، وَشَنَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ : ثُمَّ تَنَازَلُ مِنَ الْأَرْضِ وَبَرَّةٌ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ شِبَعًا<sup>(6)</sup>، ثُمَّ قَالَ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا مِثْلَ هَذِهِ، إِلَّا الْخُمْسُ»<sup>(7)</sup>، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ.

1321 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ<sup>(8)</sup> قَالَ : تَوَفَّى رَجُلٌ يَوْمَ حَنْثِينَ<sup>(9)</sup>، وَإِنَّهُمْ ذَكَرُوهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَزَعَمَ

(1) في (ج) : «عليكم». وبهامشها : «بينكم» وفوقها «دع».

(2) قال الواقسي في التعليق على الموطأ 343/1 : «الشَّر شجر طوال له شوك، وهو من أنواع العضاء، وهو كثير بتهامة، والعرب تشبه الإبل والخيوش بالشَّر والنخل والأثل، يربدون التفافها وكثرة عندها، ويقال : إن السمر جمع سمر، وهي شجر الصنغ العربي لطولها والتفافها».

(3) كتب فوقها في الأصل : «صح» و«ه» و«ش»، وبالهامش : «عليكم» وعليها «صح».

(4) بهامش الأصل : «ع» قال أبو عبيد في الحديث : محمدوني، والصواب : محمدوني. قلت : جاء في كتاب الله تعالى : «أتعاجوني»، وهو شاهد على قوله : محمدوني على من ذب به أعني أتعاجوني. ووقف الأعظمي بالنص عند قوله : «محمدوني». وكتب فوق «بينكم» في (ب) : «صح». وبهامشها : «عليكم». وعليها «دع». وفي (د) : «ه» و«ش»، وبالهامش (ب) : «لا محمدوني»، وعليها في (ب) : «دع».

(5) بهامش الأصل : «الخياط والخيط، صوابه عن «ه» و«ب» أيضا : «ع» يروى الخياط والخيط، فالخياط، واحد الخيوط، والخيط الإبرة. وحرف الأعظمي الإبرة في الرضعين إلى الأجرة، وهي واضحة في الأصل والسياق يقتضيها. وفيه : «ومن روى الخياط فقد يكون الخياط الخيوط، ويكون الخياط الخيط، وهي الإبرة. ولا خلاف أن الرواية الخيط بكسر الميم. قال الفراء : يقال : خياط ومخيط، كما يقال : لحاف وملحف». ووقف الأعظمي بالنص إلى «كما يقال»، ولم يقرأ «الحاف وملحف»، وهي واضحة بالأصل. وبهامش (م) : «لا بن بكير : الخياط».

(6) كتب فوقها في الأصل : «صح». وبالهامش : «شاة»، وعليها «صح». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

(7) ضبطت في الأصل بضم الميم وسكونها، وبضم السين وفتحها، وعلى فتحة السين «ع».

(8) بهامش (م) : «سائر رواة الموطأ يدخلون بين محمد بن يحيى بن حبان، وزيد بن خالد بن أبي عمرة أو ابن أبي عمرة».

(9) بهامش الأصل : «خخير»، وعليها «ح» وهي رواية (ش). وبهامش الأصل أيضا : «يوم حنثين رواية عبيد الله، وثابته على يوم حنثين أبو مصعب، وفي آخره «ه». ولم يقرأ الأعظمي الرمز وحرف «عبيد الله» إلى «عبد الله» و«هم يحيى الليثي في موضعين من الحديث : في إسناده حين أسقط (أبا عمرة أو ابن أبي عمرة) بين محمد بن يحيى بن حبان وزيد بن خالد الجهني، خلاف ما رواه أصحاب مالك. و«هم في مثنه، في قوله : (يوم حنثين)، والصواب يوم خخير كما رواه أصحاب مالك». قال محمد بن الحارث الحنثلي في طبقات الفقهاء والحدثين 352 : «كذا رواه يحيى وهم في إسناده ومثنه، وإنما المحفوظ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي عمرة أو ابن أبي عمرة عن زيد بن خالد، وقال (يوم حنثين)، وإنما هو يوم خخير». وبهامش (م) : «خخير لمحمد، وهو الصواب». وقال ابن الحذاء في التعريف 158/2 : «رواه يحيى بن يحيى عن مالك، فأسقط أبا عمرة من الإسناد، وقد وهم، لم يقله غيره». وقال يحيى بن يحيى : (حنثين)، وهو وهم، وقال غيره : (خخير)، وهو الصحيح».



زَيْدٌ أَنَّهُ<sup>(1)</sup> قَالَ : «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَتَغَيَّرَ<sup>(2)</sup> وَجْهُ النَّاسِ لِذَلِكَ، فَرَعِمَ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ غُلِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ : فَفَتَحْنَا مَتَاعَهُ، فَوَجَدْنَا<sup>(3)</sup> خُرَزَاتٍ<sup>(4)</sup> مِنْ خُرَزِ يَهُودَ، مَا يَسَاوِينَ دِرْهَمَيْنِ<sup>(5)</sup>.

1322 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ الْكِنَانِيِّ<sup>(6)</sup>، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى النَّاسَ فِي قَبَائِلِهِمْ يَدْعُو لَهُمْ، وَأَنَّهُ تَرَكَ قَبِيلَةً مِنَ الْقَبَائِلِ، قَالَ : وَإِنَّ الْقَبِيلَةَ وَجَدُوا فِي بَرْدَعَةٍ رَجُلٍ مِنْهُمْ عَقْدَ جَزَعٍ غُلُولًا، فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ عَلَيْهِمْ، كَمَا يَكْبَرُ<sup>(7)</sup> عَلَى الْمَيِّتِ<sup>(8)</sup>.

= وقال ابن عبد البر في التمهيد 285/23 : «هكذا في كتاب يحيى وروايته عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن زيد بن خالد، لم يقل عن أبي عمرة، ولا عن ابن أبي عمرة، وهو غلط منه وسقط من كتابه ذكر أبي عمرة». وقال أيضا 286/23 : «وكان عند أكثر شيوخنا في الموطأ عن يحيى في هذا الحديث : (توفي رجل يوم حنين)، وهو وهم، إنما هو يوم خيبر، وعلى ذلك جماعة الرواة، وهو الصحيح، والدليل على صحته قوله : (فوجدنا خُرَزَاتٍ من خُرَزَاتِ يَهُودَ)، ولم يكن يحيى يهود، والله أعلم». وقال الذاهبي في الإيضاح 168/2 : «هذا مقطوع عند يحيى بن يحيى، لم يذكر فيه بين محمد بن يحيى، وبين زيد بن خالد أجداء، ووصله سائر رواة الموطأ، إلا أنهم اختلفوا في أبي عمرة، وابن أبي عمرة، وهذا يرويه محمد بن يحيى عن أبي عمرة مولى زيد بن خالد الجهني، عن زيد بن خالد. قاله : الترمذي وغيره، وأبو عمرة هذا، لا يسمى. ومن قال فيه عن أبي عمرة من رواة الموطأ : ابن وهب، ومطرف، ومصعب الزبيري، وقال يحيى بن يحيى في نسخة : «يوم حنين»، ووجدت في شهر الرواة خيبر، وهو الصواب. يؤيده ما جاء فيه من ذكر خُرَزَاتِ الْيَهُودِ، وهم أهل خيبر».

(1) بهامش الأصل : «أن رسول الله، وعليها : «خ» و«ص».

(2) في (ج) و(ش) و(م) : «تغَيَّرَتْ».

(3) في (ش) : «فوجدنا فيه»، وفوقها «ود».

(4) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 345/1 : «الخرز : حجارة مجزعة بسواد وبياض، تنظم نظم العقود، ويقال لها : الخرز».

(5) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 66/1 : «وفي باب الغلول عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي عمرة أن زيد بن خالد قال : توفي رجل يوم حنين... الحديث. كذا للقعني وابن القاسم في رواية عنه، ومعن، وسعيد بن عفير، وأبي مصعب، وأكثر الرواة عن ابن بكير. وقال ابن وهب، ومصعب : عن أبي عمرة وكذا في رواية عن ابن القاسم، ولم يذكر هذا يحيى بن يحيى، وقال : عن محمد بن يحيى بن حبان، أن زيد بن خالد، وقال في موضع آخر : وقوله في الموطأ في حديث زيد بن خالد في الغلول : توفي رجل يوم حنين، كذا رواه يحيى بن يحيى الأندلسي، وهو غلط، وغيره يقول : «خيبر»، وكذا أصله ابن وضاح».

(6) قال ابن الخذاء في التعريف : 372/2 رقم 334 : «عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكِنَانِي، روى عنه يحيى بن سعيد».

(7) ضبطها الأعظمي بكسر الباء المشددة خلافاً للأصل.

(8) قال ابن عبد البر في التمهيد 429/23 : «هذا الحديث لا أعلمه في حقيقي أنه روى مسنداً يوحى من الوجوه والله أعلم. وأما تركه الدعاء للقوم الذين وجد عند بعضهم الغلول فعلى وجه العقوبة والتشديد، والإعلام بعظيم ما حثوه... وهذا الحديث عندي لا يوجب حكماً لأنه منقطع عن لا يعرف بكبير علم، وليس مثل هذا ما يحتاج به، لأن عبد الله بن المغيرة هذا مجهول، قوم يقولون فيه : عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة، وقوم يقولون : المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة، وأما تكبيره عليهم فإلله أعلم به، وحملة القول، أن هذا حديث لا يحتاج بمثله، فلا وجه للاشتغال بتخريج معانيه».



1323 - مَالِك، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ سَالِمٍ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ<sup>(1)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حُنَيْنٍ<sup>(2)</sup>، فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرَقًا، إِلَّا الْأَمْوَالَ، الثِّيَابَ وَالْمَتَاعَ، قَالَ<sup>(3)</sup> فَأَهْدَى رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامًا أَسْوَدَ، يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ، فَوَجَّهَ<sup>(4)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى وَادِي الْقُرَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِوَادِي الْقُرَى، بَيْنَمَا مِدْعَمٌ يَخْطُ رَجُلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ<sup>(5)</sup> فَأَصَابَهُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ النَّاسُ : هَنِيئًا لَهُ الْجَنَّةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي<sup>(6)</sup> أَخَذَ يَوْمَ حُنَيْنٍ<sup>(7)</sup> مِنْ الْمَغَانِمِ لَمْ تُصِبْهَا<sup>(8)</sup> الْمَقَاسِمُ، لَتَشْتَعِلَ<sup>(9)</sup> عَلَيْهِ نَارًا». قَالَ<sup>(10)</sup> فَلَمَّا سَمِعَ النَّاسُ ذَلِكَ، جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(11)</sup>، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(12)</sup> «شِرَاكِ، أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ»<sup>(13)</sup>.

(1) قال ابن الخداء في التعريف 578/3 رقم 548 : «سالم مولى ابن مطيع، هو أبو الغيث مولى ابن مطيع، كذلك يقول مالك، وقال غيره : هو سالم مولى عبد الله بن مطيع بن الأسود القرشي العدوي يروي عن أبي هريرة، روى عنه ثور بن زيد الدبلي... وقال مسلم بن الحجاج : هو سالم مولى عبد الله بن مطيع، وقال البخاري : سالم بن أبي الغيث مولى عبد الله بن مطيع بن الأسود القرشي»

(2) كتب فوقها في الأصل : «صح»، وبالهامش : «خير» وعليها «ع» و«صح» وهي رواية (ش)، وبهامشها : «حنين»، وعليها : «ع» وفي الأصل أيضا : «عام حنين رواية عبد الله عن أبيه في الموضعين جميعا، ورده ابن وضاح : خير، وهو الصواب»، وبهامش (ج) : «خير»، وفوقها «خط»، وبهامش (م) : «خير نعمد وهو الصواب».

(3) ليس في (ش) : «قال».

(4) في (ب) : «فوجه».

(5) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «غار السهم بعير إذا مضى قاصداً يذهب منه وبسرة قال أبو العيال الهذلي :

وتزى النبال تعير في أقطارنا شمسنا كأن نصالهن السنبل

فعرّف الأعظمي «العبال» إلى «القبال»، و«وترى» إلى «فترى»، و«نصالهن» إلى «نصالهن»، و«السنبل» إلى «الشمس» وانظر البيت في الأغاني 164/24

(6) في الأصل : «الذي»، وعليها ضبة. وفي الهامش : «التي». وأثبت الأعظمي في المتن الخطأ، ولم ينتبه لعلامة التضييب.

(7) في (ش) : «خير». وبهامش (م) : «خير» وعليها «ع».

(8) في (ش) : «لم تصبه».

(9) بهامش الأصل : «لتشتعل» وعليها «صح» وهو ما في (ش).

(10) ليس في (ش) : «قال».

(11) في (ج) و(ش) : «صلى الله عليه وسلم».

(12) لم ترد التصلية في (ش) في هذا الموضع.

(13) قال الداني في الإيما 527/3 : «خير مذكور في الموضعين من هذا الحديث، وتصحف ليحيى بن يحيى في كلا الموضعين بحنين بنونين، وأصلحه ابن وضاح، فرد خير بالراء والخاء المعجمة كما عند سائر الرواة، وهكذا خرج في الصحيحين من طريق مالك، وهو الصواب، لأن فتح وادي القرى كان لإثر خير، وكانت غزوة حنين بعدها بنحو العشرين شهرا. وقال أبو هريرة في هذا الحديث : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهولم يدرك الخروج إلى خير».



1324 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ : مَا ظَهَرَ الْغُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ، إِلَّا أَلْفِي فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ، وَلَا فَشَا الزَّنَا فِي قَوْمٍ قَطُّ، إِلَّا كَثُرَ فِيهِمُ الْمَوْتُ، وَلَا نَقَصَ قَوْمٌ الْمَكِيَّاتِ وَالْمِيزَانَ، إِلَّا قُطِعَ عَنْهُمْ الرِّزْقُ، وَلَا حَكَمَ قَوْمٌ بِغَيْرِ الْحَقِّ، إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الدَّمُ، وَلَا خَتَرَ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ، إِلَّا سُلِّطَ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ.

#### 14 - الشَّهَادَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

1325 - مَالِكٌ <sup>(1)</sup>، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوِدِدْتُ أَنِّي أُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا فَأُقْتَلُ» <sup>(2)</sup>. فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ ثَلَاثًا : أَشْهَدُ لِلَّهِ <sup>(3)</sup>.

1326 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ، فَيُقَاتِلُ فَيُسْتَشْهِدُ».

1327 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ <sup>(4)</sup> وَجُرْحُهُ يَشْعَبُ» <sup>(5)</sup> دَمًا، الثَّلَاثُونَ لَوْنُ دَمٍ، وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكٍ <sup>(6)</sup>.

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 390/1 : «قوله فلم نغتم ذهاب ولا فلسة إلا الأموال المتاع والثياب، كذا رواية يحيى بن يحيى وكافة رواة الموطأ، وفي رواية ابن القاسم : إلا الأموال والمتاع بواو العطف، وعند القعني نحوه». وقال في موضع آخر : وقوله : فلم نغتم ذهاب ولا ورقا إلا الأموال الثياب والمتاع، كذا عند يحيى ومن وافقه، وعند الشافعي، وابن القاسم : إلا الأموال والمتاع بزيادة واو، ونحوه عند القعني».

وقال في 204/1 : وفي حديث مدغم : «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين : وفيه إن الشملة التي أصابها يوم حنين، كذا روى عن يحيى أيضا عند أكثر الرواة، وعند ابن عبد البر في الأول خير، وكذا أصلحه ابن وضاح، وكذا رواه أصحاب الصحيحين خير فيهما جميعا، وكذا رواية الموطأ غير يحيى، وهو الصواب، بدليل قوله في رواية أبي إسحاق الفزاري عن مالك بعد هذا : فلم نغتم ذهابا ولا فلسة، إنما غنمنا البقر، والأبل، والمتاع، والحوائط. ولم يكن في حنين حوائط حملة».

(1) في (ش) : «يحيى عن مالك».

(2) في (ب) : «ثم أحياء».

(3) عند ابن عبد البر في التمهيد 340/18 : «أشهد بالله»، وهو ما عند عبد الباقي، وبنار عواد.

(4) في (د) : «القيامة».

(5) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 347/1 : «يشعب دما : أي يتفجر ويندفع، ويقال : نفبت الماء أنفعبه نفبا، وماء نفب ونفب».

(6) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وبالهامش : «المسك»، وعليها «صح». ولم يقرأ الأعظمي.

1328 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَتْلِي بِيَدِ رَجُلٍ صَلَّى<sup>(1)</sup> لَكَ سَجْدَةً وَاحِدَةً، يُحَاجُّنِي بِهَا عِنْدَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

1329 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ<sup>(2)</sup>، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْيَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، صَابِرًا مُحْتَسِبًا، مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ، أَتُكْفَرُ اللَّهُ عَنْيَ خَطَايَايَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «نَعَمْ». فَلَمَّا أَذْبَرَ الرَّجُلُ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(3)</sup>، أَوْ أَمَرَهُ فَنُودِيَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «كَيْفَ قُلْتَ ؟». فَأَعَادَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «نَعَمْ إِلَّا الدُّنْيَى، كَذَلِكَ<sup>(4)</sup>» قَالَ لِي جَبْرِيلُ.

1330 - مَالِك<sup>(5)</sup>، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِشُهَدَاءِ أُحُدٍ : «هَؤُلَاءِ أَشْهَدُ عَلَيْهِمْ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ : أَلَسْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ بِإِخْوَانِهِمْ<sup>(6)</sup>، أَسَلَّمْنَا كَمَا أَسَلَّمُوا، وَجَاهَدْنَا كَمَا جَاهَدُوا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «بَلَى، وَلَكِنْ لَا أَذْرِي مَا تُحَدِّثُونَ بَعْدِي». قَالَ : فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ بَكَى، ثُمَّ قَالَ : أَيْنَا لَكَائِثُونَ بَعْدَكَ<sup>(7)</sup>.

1331 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا وَقَبْرٌ يُحْفَرُ بِالْمَدِينَةِ، فَاطَّلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ، فَقَالَ : بِئْسَ مَضْجَعٌ<sup>(8)</sup> الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «بِئْسَ مَا قُلْتَ». فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ

(1) كتب فوقها في الأصل : «ص»، وفي الهامش : «سجدة» وعليها «هـ» و«ن».

(2) بهامش (م) : «كذا قال جمهور رواة الموطأ، كما قال يحيى، وقال القعنبي ومعن : عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد لم يذكر يحيى بن سعيد».

(3) زاد الأعظمي : «صلى الله عليه وسلم».

(4) في (د) : «كذلك».

(5) في (ب) : «قال : وأحدثني مالك».

(6) في (ب) : «ألسنا بإخوانهم يا رسول الله».

(7) في (ب) : «بعدك يا رسول الله».

(8) ضبطت في (ب) : «يفتح الجيم وكسرها معا».



رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا مِثْلَ لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا عَلَى الْأَرْضِ بُقْعَةٌ مِنَ الْأَرْضِ<sup>(1)</sup> أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا مِنْهَا<sup>(2)</sup>»، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ<sup>(3)</sup>.

## 15 - مَا تَكُونُ فِيهِ الشَّهَادَةُ

1332 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَوَفَاةً يَبْدُلُ رَسُولُكَ<sup>(4)</sup>.

1333 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : كَرَّمَ الْمُؤْمِنُ<sup>(5)</sup> تَقْوَاهُ، وَدِينَهُ حَسْبَهُ، وَمَرْوَةَ تَهْ خَلْقَهُ، وَالْجُرْأَةَ<sup>(6)</sup> وَالْجَبْنَ غَرَائِزُ يَضَعُهَا اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ<sup>(7)</sup>، فَالْجَبَانُ يَقِرُّ عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، وَالْجَرِيءُ يُقَاتِلُ عَمَّا لَا يُؤُوبُ<sup>(8)</sup> بِهِ إِلَى رَحْلِهِ، وَالْقَتْلُ حَتْفٌ مِنَ الْحُثُوفِ، وَالشَّهِيدُ مَنْ احْتَسَبَ نَفْسَهُ عَلَى اللَّهِ.

## 16 - الْعَمَلُ فِي غَسْلِ الشَّهْدَاءِ

1334 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ غَسَلَ وَكُفِّنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَكَانَ شَهِيداً بِرَحْمَةِ اللَّهِ<sup>(9)</sup>.

1335 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ : الشَّهْدَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُغْسَلُونَ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ<sup>(10)</sup>، وَإِنَّهُمْ يُدْفَنُونَ فِي الثِّيَابِ الَّتِي قَتِلُوا فِيهَا.

(1) بهامش (م) : «بقعة هي أحب إلي لأبي عمر». وهو ما عند عبد الباقي. وأصله في التمهيد 92/24.

(2) بهامش الأصل : «يعني المدينة». وفيه أيضا : «ع : ما على الأرض بقعة هي أحب إلي أن يكون»، وفوقه : «كذا لأبي عمر». وفيه أيضا «الذي في الكتاب ليحيى وما خارج الكتاب ج». وجمع الأعظمي بين الهامشين، ولم يثبت «كذا لأبي عمر».

(3) في (ب) : «يعني المدينة». وبهامش (ج) : «وهذا من الأدلة الدالة على تفصيل المدينة المنورة على مكة المشرفة».

(4) بهامش (م) : «ورواه أبو قرة عن مالك، وزاد في آخره : قسمته ابنته «قصبة يدعو بذلك فقالت...».

(5) في (ش) : «المرد»، وبالهامش : «المؤمن»، وعليها ما يشبه «خ» : «بهمش (م) : «المرد لابن وضاح». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 377/1 : «قوله : كرم المرء تقواه، كذا عند ابن وضاح وابن المرباط، وعند غيرهم «كرم المؤمن»».

(6) في (د) : «والجُرْأَةُ».

(7) عند عبد الباقي : «حيث شاء».

(8) في الأصل : «يؤوب».

(9) كتب في الأصل : فوق «برحمته» رمز «هـ».

(10) في (ب) : «ولا يصلى عليهم».

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> وَتِلْكَ السَّنَةُ فِيمَنْ قُتِلَ بِالْمُعْتَرِكِ <sup>(2)</sup> فَلَمْ يُدْرَكَ حَتَّى مَاتَ . قَالَ : وَأَمَّا مَنْ حُمِلَ مِنْهُمْ فَعَاشَ مَا شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يُغْسَلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، كَمَا عُمِلَ <sup>(3)</sup> يَوْمَ بَنِي الْخَطَّابِ <sup>(4)</sup> .

## 17 - مَا يُكْرَهُ مِنَ الشَّيْءِ يُجْعَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ <sup>(5)</sup>

1336 - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَحْمِلُ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ بَعِيرٍ ، يَحْمِلُ الرَّجُلُ إِلَى الشَّامِ عَلَى بَعِيرٍ ، وَيَحْمِلُ الرَّجُلَانِ إِلَى الْعِرَاقِ عَلَى بَعِيرٍ ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَقَالَ : احْمِلْنِي وَسُحَيْمًا . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : أَسَدْتُكَ <sup>(6)</sup> اللَّهُ <sup>(7)</sup> أَسْحَبُ زَقِ <sup>(8)</sup> ؟ فَقَالَ <sup>(9)</sup> نَعَمْ .

## 18 - التَّرْغِيبُ فِي الْجِهَادِ <sup>(10)</sup>

1337 - مَالِكٌ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا ذَهَبَ إِلَى قُبَاءٍ ، يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ <sup>(11)</sup> ، فَتُطْعِمُهُ ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ <sup>(12)</sup> بَنِي الصَّامِتِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>(13)</sup> يَوْمًا ، فَأَطْعَمَتْهُ وَجَلَسَتْ تَقْلِي فِي

(1) في (ب) و(د) و(ش) : «قال مالك» .

(2) كتب فوقها في الأصل : «صح» وبالهامش : «من معرك» وفي (ش) : «معرك» .

(3) كتب فوق «عمل» في (ب) : «فعل» .

(4) في (ب) : «رضي الله عنه» .

(5) بهامش (م) : «هكذا وقعت هذه الترجمة عند يحيى وعبد القيسي وابن بكير باب ما يكره من الرجعة في الشيء يجعل في سبيل الله ، وأدخل فيه حديث عمر في الفرس الذي ... يتاعه» .

(6) كتب فوقها في الأصل : «عه» وعند عبد الباقي ، ويشار عواد : «تشدتلك» .

(7) كتب فوقها في الأصل : «عه» ، وكتب فوقها : «عه و«ش» وفيه أيضا : «تشدتلك الله» وهو وجهه . أي صوابه . وحسب الأعظمي وهو وجهه رواية .

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 347/1 : «سحيم تصغير أسحيم على وجه التصغير للترخيم» والأسحيم : الأسود ، والعرب تسمي الزق الأسحيم أسود ، لأنه يسود إذا قدم ، وأكثر ما يقعون ذلك على زق الخمر ...» .

(9) بهامش الأصل : «له» ، وعليها : «عت» .

(10) سبق مثل هذا العنوان في الباب الأول من كتاب الجهاد .

(11) بهامش الأصل : «اسمها الغميصاء» واسم ملحان مالك . قال ابن وضاح : ابن حرام خالة النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة . كذا . والصواب أم حرام . وحرف الأعظمي «الغميصاء» إلى «غميصاء» . وانظر التعريف : 744/3 .

(12) في الأصل : «عبد الله» وعليها ضبة . وفي الهامش : عبادة ، وأخطأ الأعظمي فأثبت الخطأ في المتن ، وترك الصواب في الهامش .

(13) في (ب) و(ج) : «صلى الله عليه وسلم» .



رَأْسِهِ، فَتَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(1)</sup>، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ<sup>(2)</sup>، قَالَتْ : فَقُلْتُ<sup>(3)</sup> : مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرَكِبُونَ لَبِيجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ». يَشْكُ<sup>(4)</sup> إِسْحَاقُ. قَالَتْ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَضْحَكُ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «نَاسٌ<sup>(5)</sup> مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ». كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى، قَالَتْ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَقَالَ<sup>(6)</sup> «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ». قَالَ<sup>(7)</sup> فَرَكِبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُفْيَانَ<sup>(8)</sup>، فَصُرِّغَتْ عَنْ ذَائِبَتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكَتْ<sup>(9)</sup>.

1338 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ عَنْ سَرِيَّةٍ<sup>(10)</sup> تَخْرُجُ فِي سَبِيلِ

(1) ولم ترد التصلية في (ش) و(م).

(2) عند عبد الباقي : «استيقظ يضحك».

(3) بهامش الأندلس : «لله» وعليها «ح» و«مع».

(4) كتب فوقها في الأصل : «عنه» وبالهامش : «شك» وعليها «ح».

(5) في (ب) : «نأسي».

(6) في (د) : «قال».

(7) في (ب) : «قال : قالت».

(8) بهامش الأصل : «يعني زمان إمارته لا وقت خلافته. وفيه «ح» : أهل السير يقولون : كان ذلك في خلافة عثمان رحمه الله. وختم كلام ابن عبد البر به إلى، أي إلى هنا انتهى كلامه، ولم يشر إلى ذلك الأعظمي. ثم قال سنة ثمان وعشرين، قاله الكلبي. كان معاوية قد استشار عمر في غزو البحر فنهاه، ثم عثمان فنهاه، ثم استأذنه مرة ثانية فأذن له على أن يركبه بأهله وولده، فحينئذ ركب بزوجته. ولم يخرج البخاري هذا الحديث في مناقب معاوية، وهو من مناقب رضي الله عنه. وفي (ب) : «معاوية بن أبي سفيان». وبهامش (م) : «أهل السير يقولون : كان ذلك في خلافة عثمان بن عفان».

(9) بهامش (م) : «قبرها بقبرس وهي جزيرة، وكان زوجها عبادة بن الصامت». واستدل ابن حزم بهذا الحديث على فضل الأندلس فقال : «وَأَنَا أَقُولُ : لَوْلَمْ يَكُنْ لِأَنْدَلُسِنَا إِلَّا مَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْرِيهِ، وَأَسْلَقْنَا الْمُجَاهِدِينَ فِيهِ بِصِفَاتِ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمْرَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ خَالَته أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ زَوْجِ أَبِي الْوَلِيدِ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَخْبَرَهَا بِذَلِكَ لَكَفَى شَرَفًا بِذَلِكَ يَسِرُّ عَاجِلُهُ وَيَغِيطُ آجِلُهُ» : ثم ذكر أن أُمَّ حَرَامَ كَانَتْ مِنَ الْغَزَاةِ إِلَى قَبْرِصَ وَخَرَتْ عَنْ بَغْلَتِهَا هُنَاكَ فَتَوَفَّيَتْ رَحِمَهَا اللَّهُ وَهِيَ أَوَّلُ غَزْوَةٍ رَكِبَ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ الْبَحْرَ. رسائل ابن حزم 173/2. وقال ابن عبد البر في الاستيعاب 1931/4 رقم 4132 : «خَرَجَتْ مَعَ زَوْجِهَا عَبَادَةَ، غَازِيَةً فِي الْبَحْرِ، فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَى جَزِيرَةِ قَبْرِصَ، خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَفَرِغَتْ إِلَيْهَا دَابَّةٌ لِرُكْبِهَا، فَمَاتَتْ وَدَفِنَتْ مَوْضِعَهَا».

(10) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 347/1 : «السرية فعيلة بمعنى فاعلة، سميت بذلك لأنها تسري بالليل».

اللَّهُ، وَلَكِنِّي <sup>(1)</sup> لَا أَحَدٌ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِدُونَ مَا يَتَحَمَّلُونَ عَلَيْهِ، فَيَخْرُجُونَ، وَيَشْقُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا بَعْدِي، قَوِّدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلُ <sup>(2)</sup>، ثُمَّ أَحْيَا فَأُقْتَلُ <sup>(3)</sup>، ثُمَّ أَحْيَا فَأُقْتَلُ <sup>(4)</sup>.

1339 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمَ أُحُدٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «مَنْ يَأْتِينِي بِخَبَرِ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ؟» فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَطُوفُ <sup>(5)</sup> بَيْنَ الْقَتْلَى، فَقَالَ لَهُ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ : مَا شَأْنُكَ، فَقَالَ الرَّجُلُ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ <sup>(6)</sup> إِلَيْكَ <sup>(7)</sup> لِأَتِيَهُ بِخَبَرِكَ. قَالَ : فَادْهَبْ إِلَيْهِ فَأَقْرِهْ <sup>(8)</sup> مِنْي السَّلَامَ <sup>(9)</sup>، وَأَخْبِرْهُ إِنِّي قَدْ طَعِمْتُ ثَنِي <sup>(10)</sup> عَشْرَةَ طَعْمَةً، وَأَنِّي قَدْ أَنْفَذْتُ مَقَاتِلِي، وَأَخْبِرْ قَوْمَكَ أَنَّهُ لَا عُدْرَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ، إِنْ قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ <sup>(11)</sup> وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ حَيٌّ.

1340 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَغِبَ فِي الْجِهَادِ، وَذَكَرَ الْجَنَّةَ وَرَجُلٌ <sup>(12)</sup> مِنَ الْأَنْصَارِ يَأْكُلُ تَمْرَاتٍ فِي يَدِهِ، فَقَالَ : إِنِّي لَحَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا إِنْ جَلَسْتُ حَتَّى أَفْرَغَ مِنْهُنَّ، فَرَمَى مَا بِيَدِهِ <sup>(13)</sup>، وَحَمَلَ <sup>(14)</sup> بِسَيْفِهِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ.

1341 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّهُ قَالَ : الْغَزْوُ غَزَوَانِ، فَغَزَوُ تَنْفُقٍ فِيهِ الْكُرْمَةُ <sup>(15)</sup>، وَيُبَاسِرُ فِيهِ الشَّرِيكَ، وَيُطَاعُ فِيهِ ذُو الْأَمْرِ، وَيُجْتَنَبُ فِيهِ الْفَسَادُ، فَذَلِكَ الْغَزْوُ خَيْرٌ كُلُّهُ، وَغَزَوُ

(1) كتب بهامش (ب) : «لاكن».

(2) ضبطت اللام في (ب) بالضم والفتح معا.

(3) ضبطت اللام في (ب) بالضم والفتح معا.

(4) لم ترد «يطوف» في (ش).

(5) في (ب) و(ج) أثبتت التصلية.

(6) إليك «ساقطة من (ب) و(ج) و(ش)».

(7) في (ب) : «فأقره».

(8) في (ش) : «فأقره السلام مني».

(9) كتب فوقها في الأصل : «خ»، وبالهامش : «الثني» وعليها : «صح» وفي (ب) و(د) و(ش) : «الثني».

(10) ثبتت التصلية في (ب) و(ج).

(11) بهامش الأصل : «هو عمير بن الحمام». وكتب الأعظمي على «الحمام» : «كذا والرسم صواب». قال ابن عبد البر في الاستيعاب 1/ 136.

«أنفقت رواية الرواة وأصحاب المقازي والسير أنه : عمير بن الحمام من بني حزام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلعة».

(12) في (ش) : «في يده» وعند عبد الباقي : «فرمى ما في يده».

(13) في (ش) : «فحمل».

(14) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 1/ 348 : «الكرمة كل ما تكرم على الإنسان من ماله، وكرمه قومه : شريفهم».



لَا تُنْفَقُ فِيهِ الْكَرِيمَةُ، وَلَا يُبَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ، وَلَا يُطَاعُ فِيهِ ذُو الْأَمْرِ، وَلَا يُجْتَنَبُ فِيهِ الْفَسَادُ، فَذَلِكَ الْغَرَوُ، لَا يَرْجِعُ صَاحِبُهُ كَفَافًا.

## 19 - مَا جَاءَ فِي الْخَيْلِ وَالْمُسَابَقَةِ<sup>(1)</sup> بَيْنَهَا وَالتَّفَقَّةِ فِي الْغَرَوِ<sup>(2)</sup>

1342 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الْخَيْلُ فِي تَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

1343 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمِرَتْ، مِنَ الْخَفِيَاءِ<sup>(3)</sup>، وَكَانَ أَمَدُهَا ثَلَاثَةَ الْوُدَاعِ، وَسَأَلَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّيِّئَةِ، إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ مِمَّنْ<sup>(4)</sup> سَأَلَ بِهَا.

1344 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : لَيْسَ بِرَهَانِ الْخَيْلِ بِأَسُّ إِذَا دَخَلَ فِيهَا مُحَلَّلٌ، فَإِنْ سَبَقَ أَخَذَ السَّبْقَ، وَإِنْ لَمْ يُسَبِّقْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

1345 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُبِّي بِمَسْحِ وَجْهِ قَرْبِهِ بِرِدَائِهِ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : «إِنِّي عَوَّيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْخَيْلِ».

1346 - مَالِك، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ أَتَاهَا لَيْلًا، وَكَانَ إِذَا أَتَى قَوْمًا بَلِيلٌ، لَمْ يُغَيِّرْ<sup>(5)</sup> حَتَّى يُصْبِحَ، فَخَرَجَتْ<sup>(6)</sup> يَهُودُ بِمَسَاحِيهِمْ

(1) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وبالهامش : «ما جاء في المسابقة بين الخيل والتفقه في الغزو وعليها» «هـ». وبهامش (ب) : «في سبيل الله»، وفوقها «عت».

(2) بهامش (ب) : «في سبيل الله»، وفوقها «عت».

(3) بهامش الأصل : «ع» : قال محمد بن وضاح : بين الخفاء وثنية الوداع ستة أعيال. ومن ثنية الوداع ومسجد بني زريق ميل أو نحوه. ويقال : الخفاء والخفاء بالياء والغاء كما يقال : حارث، وحارف، ومغاثير ومغابير. ثم كتب «إلى» أي إلى هنا انتهى كلام ابن عبد البر. انظر التمهيد : 83/14. ثم قال : وذكرها الكري في الممدود. قال «ط» : «لم أر من تكلم على الممدود والممدود تكلم عليها. ابن وضاح يمد ويقصره. وحرف الأعظمي النص إلى : «قال : كلام أرمن تكلم في القصور والممدود تكلم عليها». ثم قال : «كلام غير مفهوم عندي». وهو في غاية الوضوح. وانظر التمهيد : 83/14.

(4) بهامش (ب) : «فيمن»، وعليها : «ع طع سر معاء».

(5) في (ج) : «يغز» وبهامشها : «يغير»، وفوقها : «ح».

(6) كتب فوقها في الأصل «ع» وبالهامش : «فلما أصبح خرجت»، وعليها «صح» «و» «و» وهي ثابتة في (ب) و(ج). وبهامش (ب) : «فلما أصبح، خرجت» وعليها «ع ز سر طع معاء».

وَمَكَاتِلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا : هَذَا مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ، مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ<sup>(11)</sup>. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبْتُ خَيْرٌ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ».

1347 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ اتَّفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ : يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ<sup>(12)</sup>». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَلَى مَنْ يُدْعَى مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ<sup>(13)</sup> مِنْ ضَرُورَةٍ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ<sup>(14)</sup> : «نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ».

## 20 - إِحْرَازُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَرْضَهُ

1348 - قَالَ يَحْيَى<sup>(15)</sup> : سَبَّلَ مَالِكٌ عَنْ إِمَامٍ قَبْلَ الْحِزْبَةِ مِنْ قَوْمٍ، فَكَانُوا يُعْطُونَهَا، أَرَأَيْتَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ، أَيْكُونُ<sup>(16)</sup> لَهُ أَرْضُهُ، أَوْ تَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَيَكُونُ لَهُمْ مَالُهُ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ يَخْتَلِفُ، أَمَّا أَهْلُ الصُّلْحِ، فَإِنَّ مَنْ<sup>(17)</sup> أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ وَمَالِهِ؛ وَأَمَّا أَهْلُ الْعُنُوتِ، الَّذِينَ أُخِذُوا عُنُوتًا، فَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ، فَإِنَّ أَرْضَهُ وَمَالَهُ لِلْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّ أَهْلَ الْعُنُوتِ قَدْ غَلِبُوا عَلَى بِلَادِهِمْ، وَصَارَتْ فَيْئًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا

(11) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 241/1 : قوله : محمد والخميس، كذا في أكثر الأحاديث، أي الجيش، وكذا رواه أكثر رواة البخاري في كتاب الأذان محمد والجيش مفسراً، وعند أبي الهيثم : والخميس، سمي خميساً لقسمه على خمسة أقسام، قلب وميمنة وميسرة ومقدمة وساقة، وقيل لأنه يجمع، والأول أولى، لأن اسمه كان معروفاً قبل ورود الشرع بالخميس، والعرب تقول للخميس : خميس، وللنصف : نصيف، وللعشر : عشير، وفي سببه ضبطان : الرفع على العطف وهو أكثر رواياتنا، والنصب على المفعول معه أي مع الخميس. وانظر التعليق على الموطأ 351/1.

(2) في (ب) : «الصيام».

(3) في (ب) : «كلها».

(4) في (ب) : «فقال».

(5) في (ب) : «قال : سئل مالك».

(6) في (ب) و(ج) : «أنكون».

(7) بهامش الأصل : «فمن»، وعليها غناه بزيادة الألف خلاف المعتاد، ولم يثبت الأعظمي الألف.



أَهْلُ الصَّلْحِ، فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ يَمْنَعُوا<sup>(1)</sup> أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ<sup>(2)</sup> حَتَّى<sup>(3)</sup> صَالَحُوا عَلَيْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا صَالَحُوا<sup>(4)</sup> عَلَيْهِ.

## 21 - الدَّفْنُ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ مِنْ ضَرُورَةٍ وَإِنْفَادُ أَبِي بَكْرٍ<sup>(5)</sup> عِدَّةُ الشَّيْبِ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(6)</sup>

1349 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَمْرُوَ ابْنَ الْجُمُوحِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّينَ، ثُمَّ السَّلَمِيِّينَ<sup>(7)</sup>، كَانَا قَدْ حَفَرَ السَّيْلَ قَبْرَهُمَا، وَكَانَ قَبْرُهُمَا مِمَّا<sup>(8)</sup> يَلِي السَّيْلَ، وَكَانَا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَكَانَا<sup>(9)</sup> مِمَّنْ اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَحُفِرَ عَنْهُمَا لِيُغَيَّرَا مِنْ مَكَانِهِمَا، فَوَجِدَا لَمْ يَتَغَيَّرَا، كَانَمَا<sup>(10)</sup> مَا نَا بِالْأَمْسِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ جُرِحَ قَوْضَعُ يَدِهِ عَلَى جُرْحِهِ، فَدُفِنَ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَأَمِيطَتْ يَدُهُ عَنْ جُرْحِهِ، ثُمَّ أُرْسِلَتْ، فَرَجَعَتْ كَمَا كَانَتْ، وَكَانَ بَيْنَ أَحَدِهِمَا وَبَيْنَ يَوْمِ<sup>(11)</sup> حُفْرِ عَنْهُمَا سِتٌّ<sup>(12)</sup> وَأَرْبَعُونَ سَنَةً.

1350 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ<sup>(13)</sup> : لَا بَأْسَ أَنْ يُدْفَنَ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ مِنْ ضَرُورَةٍ، وَيُجْعَلَ الْأَكْبَرُ مِمَّا يَلِي الْقَبِيلَةَ.

(1) بهامش الأصل : «قد يمنعون» وعليها «صح». وهو ما طبعه بشار.

(2) بهامش الأصل : «ع» : أنفسهم وأموالهم.

(3) في (د) : «حين».

(4) في (ب) : «صلحوا».

(5) في (ب) : «وعند عبد الباقي» : «رضي الله عنه».

(6) بهامش الأصل : «وفاته صلى الله عليه وسلم» وزاد الأعظمي «بعده»، وليست في الأصل - وفي (ب) : «بعد وفاته منها».

(7) ضبطت في الأصل بفتح اللام وكسرها، وعليها «معا». ولم يقرأها الأعظمي.

(8) بهامش الأصل : «وماء»، وعليها «صح».

(9) بهامش الأصل : «وهما».

(10) بهامش الأصل : «كأنهما». وهو ما عند عبد الباقي.

(11) ضبطت اليم في (ب) : بالفتح والكسر معا.

(12) في (ب) : «سته».

(13) في (ب) و(د) : «قال مالك».

1351 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ قَالَ : قَدِمَ عَلَيَّ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقُ مَالًا مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ : مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُيٌّ، أَوْ عِدَّةٌ، فَلْيَأْتِنِي. فَجَاءَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَحَفَنَ لَهُ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ<sup>(1)</sup>.

تَمَّ كِتَابُ الْجِهَادِ، بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ<sup>(2)</sup>

(1) في الأصل : «تم كتاب الجهاد بحمد الله وحسن عونه». وفي (د) : «تم جميع كتاب الجهاد بحمد الله وحسن عونه». يتلوه كتاب الحج.

(2) في (ش) زيادة : «وصلني الله على محمد وآله».



## 22 - كتاب الضحايا<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### 1 - مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ<sup>(2)</sup> الضَّحَايَا

1352 - مَالِك، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ<sup>(3)</sup>، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ فَيْرُوزٍ<sup>(4)</sup>، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ مَاذَا يُتَّقَى مِنَ الضَّحَايَا ؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَقَالَ : «أَرْبَعٌ»<sup>(5)</sup>. وَكَانَ الْبَرَاءُ<sup>(6)</sup> يُشِيرُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ : يَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا»<sup>(7)</sup>، وَالْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرَتُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي<sup>(8)</sup>».

(1) قدم الأعظمي كتاب النذور على كتاب الضحايا اتباعاً لنسخة فؤاد عبد الباقي، وخالف نظام النسخة التي جعلها أصلاً لعمله. وجاء في (م) بعد كتاب الذكاة.

(2) في (ب) : «في» وبهامشها «من» وبه أيضاً «والعقيقة»، وعليها «صح».

(3) قال ابن الخداء في التعريف 470/3 رقم 441 : «عمرو بن الحارث بن يعقوب مولى قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري. وقد قيل : إن عمرو بن الحارث من الأنصار صريح النسب، وكان من الرواة الحفاظ، وكان مع ذلك خطيباً بليغاً شاعراً. وقد روى عنه قتادة بن دعامه حديثاً واحداً وهو مصري. يكتنى أبا أمية، يروي عن الزهري، ويكبر بن الأشج».

(4) بهامش الأصل : «هذا الحديث منقطع، إنما يرويه عمرو بن الحارث عن سليمان بن عبد الرحمن، مولى بني أسد عن عبيد بن فيروز، رواه عنه شعبة وابن وهب. كلاهما عن عمرو بن سليمان، عن عبيد». ولم يقرأ الأعظمي «كلاهما عن عمرو». قال ابن الخداء في التعريف 436/2 رقم 405 في عمرو بن الحارث : «قال البخاري : كنيته أبو الضحاك مولى شيبان. وقال أسامة بن زيد : عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبيد بن فيروز، عن البراء. وروى مالك عن عمرو بن الحارث، عن عبيد بن فيروز عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحايا». وقال ابن عبد البر في التمهيد 164/20 : «هكذا روى مالك هذا الحديث عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز، لم يختلف الرواة عن مالك في ذلك، والحديث إنما رواه عمرو بن الحارث، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء بن عازب. فسقط لذلك ذكر سليمان بن عبد الرحمن، ولا يعرف هذا الحديث إلا لسليمان بن عبد الرحمن هذا، ولم يروه غيره عن عبيد بن فيروز، ولا يعرف عبيد بن فيروز إلا بهذا الحديث، ورواية سليمان عنه. ورواه عن سليمان جماعة من الأئمة، منهم : شعبة، والليث، وعمرو بن الحارث، ويزيد بن أبي حبيب، وغيرهم».

(5) بهامش الأصل : «أربعاء»، وعليها «صح». ولم يقرأ الأعظمي هذا الرمز. وفي (ج) : «أربعاء»، وبهامشها : «أربع»، وعليها «خ».

(6) في (ب) : «البراء بن عازب».

(7) ضبطت في الأصل بفتح اللام وسكونها معاً. قال التلمساني في الاقتصاب 43/2 : «الرواية بفتح اللام، وقال ابن السيد : الظلع بالطاء ساكن اللام لا يجوز غيره، وإنما قاله، لأن الظلع بالفتح داء في قوائم الدابة تغمز منه، والظلع بالإسكان : العرج».

(8) قال التلمساني في الاقتصاب 44/2 : «يريد أنها عذيمة النقي، وهو المخ، وإنما يعدم المخ عند إفراط الهزال، فيصير المخ ذائباً كأنه ماء».

1353 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ : كَانَ يُتَّقَى <sup>(1)</sup> مِنَ الصُّحَايَا وَالْبُدُنِ الَّتِي لَمْ تُسَنَّ <sup>(2)</sup>،  
وَالَّتِي تَقْصُ <sup>(3)</sup> مِنْ خَلْقِهَا.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك <sup>(4)</sup> : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ.

## 2 - النُّهْيُ عَنْ ذَبْحِ الصَّحِيَّةِ قَبْلَ انْصِرَافِ الْإِمَامِ <sup>(5)</sup>

1354 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ أَبَا بُرْدَةَ <sup>(6)</sup> بْنَ نَبَارٍ <sup>(7)</sup> ذَبَحَ صَحِيَّةً قَبْلَ  
أَنْ يَذْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَضْحَى، فَرَزَعَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ  
أَنْ يَعُودَ <sup>(8)</sup> بِصَحِيَّةٍ أُخْرَى. فَقَالَ <sup>(9)</sup> أَبُو بُرْدَةَ : لَا أَجِدُ إِلَّا جَذَعًا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ لَهُ <sup>(10)</sup> : «وَأِنْ لَمْ تَجِدْ  
إِلَّا جَذَعًا فَادْبَحْ».

1355 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، أَنَّ عُثَيْمِرَ بْنَ أَشْقَرَ ذَبَحَ صَحِيَّةً قَبْلَ أَنْ يَغْدُو  
يَوْمَ الْأَضْحَى، وَأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَعُودَ بِصَحِيَّةٍ أُخْرَى.

(1) في طبعة الأعظمي : «يُتَّقَى» بفتح الياء على خلاف الأصل.

(2) بهامش الأصل : «تسبب بكسر السين، ويرويه بعضهم بفتح السين، فمن كسر يجعله من السن. ويقول : إن مذهب ابن عمر أنه كان لا يضحى إلا بالثني من الضأن والمعر والأبل والسنن في الهدايا والضحايا، ويفتح السين لم تعط أسنانا وهي الهتاء. مع : وابن قتيبة يقول : ليس الصواب في حديث ابن عمر هذا، إلا قول من رواه تسنن بنونين، أي لم تعط أسنانا بمنزلة لم يسمن إذا لم تعط سمنا وهذا في كلام العرب يقولون : لم تسنن لم تخرج أسنانه، كما يقولون : لم تلين إذا لم تعط لبناء. وملا الأعظمي النص فراغا فلم يقرأ : «كسر يجعله». ولم يقرأ : «من الضأن والمعر والأبل والسنن في الهدايا والضحايا، ويفتح السين لم تعط أسنانا وهي الهتاء». ولم يقرأ : «إذا لم تعط سمنا». وحرف «إلا قول من رواه» إلى «لا قول من رواه». قال التلمساني في الاقتصاب : 45/2 : «وقوله «لم تسنن» هكذا رواه. ورواه أبو عمر التي لم تسنن بفتح النون تبعاً لابن قتيبة...».

(3) ضبطت «نقص» في الأصل و(ب) بالوجهين، وعليها «معاً» : أي بفتح النون والقاف، ويضم النون وكسر القاف.

(4) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(5) جاء هذا الباب في الأصل و(ب) من حيث الترتيب الثاني، وهو في (د) و(ش) و(م) الثالث. قبله : «ما يستحب من الضحايا».

(6) قال الداني في الإيماة 153/3 : «هكذا قال فيه يحيى بن يحيى وجماعة من رواة الموطأ : أن أبا بردة، وقال آخرون، منهم ابن القاسم، ومعن : «عن أبي بردة».

(7) قال ابن الخذاء في التعريف 604/3 رقم 570 : «هاتين بن نيار بن عمرو بن عبيد بن كلاب بن دهقان بن غنم حليف بني حارثة بن الخزرج ابن عمرو بن مالك بن عمرو بن مالك بن الأوس، وهو أبو بردة بن نيار يقال شهد بدرًا، ويقال : لم يشهد بدرًا وهو أول من بايع ليلة العقبة... ومات أبو بردة في أول خلافة معاوية بن أبي سفيان».

(8) بهامش الأصل : «يعيد»، وعليها «صح». ولم يقرأ الأعظمي.

(9) قرأها الأعظمي «قال» ولم يلحظ رسم الفاء.

(10) كتب عليها في الأصل «ع». ولم يقرأها الأعظمي.



3 - مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الصَّحَايَا<sup>(1)</sup>

1356 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ صَحَّى مَرَّةً بِالْمَدِينَةِ. قَالَ نَافِعٌ : فَأَمَرَنِي أَنْ أَشْتَرِيَ لَهُ كَبْشًا فَحِيلًا أَقْرَنَ، ثُمَّ أَذْبَحَهُ يَوْمَ الْأَضْحَى<sup>(2)</sup> فِي مُصَلَّى النَّاسِ. قَالَ نَافِعٌ : فَفَعَلْتُ، ثُمَّ حَمَلْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ حِينَ ذَبَحَ الْكَبْشَ، وَكَانَ مَرِيضًا لَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ مَعَ النَّاسِ. قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ : لَيْسَ حِلَاقُ الرَّأْسِ بِوَاجِبٍ عَلَى مَنْ صَحَّى. وَقَدْ فَعَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(3)</sup> بْنُ عُمَرَ.

4 - إِذْخَارُ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ<sup>(4)</sup>

1357 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(5)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الصَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ<sup>(6)</sup> أَيَّامٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ : «كُلُوا، وَتَزَوَّدُوا، وَادْخَرُوا»<sup>(7)</sup>.

1358 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ<sup>(8)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الصَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثِ<sup>(9)</sup>. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَتْ : صَدَقَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ تَقُولُ : دَفَّ<sup>(10)</sup> نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيَادِيَةِ

(1) جاء هذا الباب في (د) و(ش) يعد باب : «ما ينهى عنه من الصحايا».

(2) في (ب) و(د) : «الأضحى».

(3) كتبت «عبد الله» بهامش الأصل.

(4) رسم على أول الباب وآخره في الأصل «عه»، وعليها «صح». وفي الهامش : «لحم الأضحى»، وعليها «ح». وفيه أيضا : «الصحايا»، وعليها «صح». ولم يحسن الأعظمي قراءة الهامش، وحرف الحاء إلى خاء. وفي (ب) : «الأضاحي». وهو ما عند عبد الباقي، وبشار عواد. وفي (د) : «الصحايا». وبالهامش : «الصحايا» وعليها «ت» و«عتاب»، والأضاحي، وعليها «س» و«ت».

(5) في (د) زيادة «الأنصاري».

(6) كتب فوقها في الأصل «عه»، وبالهامش : «ثلاث»، وعليها «ح». وبهامش (ب) : «ثلاث». وبهامش (م) : «بعد ثلاث لحمة».

(7) بهامش الأصل : «كلوا، وتصدقوا، وادخروا، كذا لابن وضاح، وأكثر رواية الموطأ على لفظ عبيد الله». وبهامش (ب) : «قوله : «وتصدقوا» ثبت لعبيد الله، وطرحه ابن وضاح». وفي (د) : «كلوا، وتزودوا، وتصدقوا، وادخروا».

(8) وفي (م) : «تصدقوا لحمة»، وكتبت فوق «تزدودوا». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 314/1 : «قوله : كلوا، وتزودوا، وادخروا : كذا رواه يحيى بن يحيى عن مالك : وكذا عند ابن القاسم : والقعبي : ويحيى بن يحيى التعبي : وكذا رواه ابن جريج : وعند ابن وضاح فتصدقوا مكان تزودوا، وكذا رواه روح عن مالك، وقد أدخل أهل الصحيحين الروایتين عن مالك وغيره».

(9) بهامش الأصل : «بن عبد الله بن عمر»، وعليها «عه». وانظر التعريف لابن الحذاء 381/2.

(10) في (ب) : «ثلاثة أيام».

(11) «الذيف»، مشي ضعيف في جماعة من ثقل، لا يستطيع على النهوض، أو من مرض أو عارض، يقال : دف يدف دفيفاً. انظر الاقتضاب : 48/2.

حَضْرَةَ الْأَضْحَى<sup>(1)</sup> فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(2)</sup>، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «ادْخِرُوا ثَلَاثَ، وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ». قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَسْتَفْعُونَ بِضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمِلُونَ<sup>(3)</sup> مِنْهَا الْوَدَّ، وَيَتَّخِذُونَ مِنْهَا الْأَسْقِيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «وَمَا ذَاكَ<sup>(4)</sup> ؟» أَوْ كَمَا قَالَ : قَالُوا : نَهَيْتَ عَنْ لُحُومِ<sup>(5)</sup> الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي ذَفْتُ عَلَيْكُمْ، فَكُلُوا، وَتَصَدَّقُوا<sup>(6)</sup>»، وَادْخِرُوا». يَعْنِي بِالْدَّافَةِ : قَوْمًا مَسَاكِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ.

1359 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَهْلُهُ لَحْمًا. فَقَالَ : انْظُرُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ لُحُومِ الْأَضْحَى. فَقَالُوا : هُوَ مِنْهَا. فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : أَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ نَهَى عَنْهُ<sup>(7)</sup> ؟ فَقَالُوا : إِنَّهُ قَدْ كَانَ<sup>(8)</sup> مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا<sup>(9)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرٌ<sup>(10)</sup>. فَخَرَجَ أَبُو سَعِيدٍ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضْحَى بَعْدَ ثَلَاثَ، فَكُلُوا، وَتَصَدَّقُوا<sup>(11)</sup>»، وَادْخِرُوا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِتْيَادِ، فَاتَّبِعُوا، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُزُّوْهَا، وَلَا تَقُولُوا : هُجْرًا». يَعْنِي لَا تَقُولُوا سُوءًا.

(1) ضبطت «حاضرة» في (م) : يسكنون الضاد وفتحها، وعليها معاد والمراد بحضرة الأضحى : وقت حضوره. انظر الافتضاب : 48/2.

(2) في (ب) : «صلى الله عليه وسلم».

(3) في الأصل «يجملون»، بضم الميم وكسرها معاً، وفي (د) بضمها فقط.

(4) في (د) : «وما ذلك»، وهو ما عند عبد الباقي وشار عواد.

(5) في (ب) : «عن أكل لحوم». وفي (د) : «عن إمساك لحوم».

(6) بهامش (ب) : «قوله : وتصدقوا ثبت لعبيد الله، وطرحه ابن وضاح».

(7) كتب فوق هام «عنه» هاماً على أنها رواية صحيحة وهي رواية (ب) و(د).

(8) في (ب) : «كان فيها».

(9) لم ترد «فيها» عند عبد الباقي.

(10) في (ب) و(د) : «فقالوا : إنه قد كان فيها من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أمره». وهو ما عند عبد الباقي وشار عواد.

(11) بهامش (م) : «وتصدقوا لعبيد الله، وطرحه محمد».



## 5 - الشَّرِكَةُ<sup>(1)</sup> فِي الضُّحَايَا وَعَنْ كَمْ تَذْبِيحُ الْبَقَرَةِ، وَالشَّاةُ<sup>(2)</sup> وَالْبَدَنَةُ<sup>(3)</sup>

1360 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(4)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

1361 - مَالِك، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ صَيَّادٍ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِي أَخْبَرَهُ قَالَ : كُنَّا نَضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ، يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ بَعْدُ، فَصَارَتْ مِبَاهَاةً.

1362 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ<sup>(5)</sup> وَأَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ<sup>(6)</sup> الْوَاحِدَةِ<sup>(7)</sup>، أَنَّ الرَّجُلَ يَنْحَرُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْبَدَنَةَ<sup>(8)</sup>، وَيَذْبِيحُ الْبَقَرَةَ وَالشَّاةَ الْوَاحِدَةَ، هُوَ يَمْلِكُهَا، وَيَذْبَحُهَا عَنْهُمْ وَيَشْرِكُهُمْ فِيهَا، فَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ النَّفَرُ الْبَدَنَةَ، أَوْ الْبَقَرَةَ أَوْ الشَّاةَ، يَشْتَرِكُونَ فِيهَا فِي الشُّسْكِ وَالضُّحَايَا، فَيُخْرِجُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ<sup>(9)</sup> حِصَّتَهُ<sup>(10)</sup> مِنْ تَمْنِيهَا، وَيَكُونُ<sup>(11)</sup> لَهُ حِصَّتُهُ مِنْ لَحْمِهَا، فَإِنْ ذَلِكَ يُكْرَهُ، وَإِنَّمَا سَمِعْنَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَكُ فِي الشُّسْكِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَنْ<sup>(12)</sup> أَهْلِ الْبَيْتِ الْوَاحِدِ.

(1) هكذا في الأصل و(م) مع زيادة «عنه» في الأصل - وبهامشه : «ع» : باب ما يجزيء عنه البدنة والبقرة والشاة في الأصحى». وفي (د) : «باب ما تجزيء عنه البقرة والشاة في الأصحى ولا بن أبي تليد : الشراكة في الضحايا»، وسقطت «ترجمة» عند الجميع، وعند بشار : «الشراكة في الضحايا».

(2) ثبتت «الشاة» لحقا في الأصل، ولم يقرأها إلا أعظمي.

(3) بهامش الأصل : «باب جامع الأصاحي»، وعليها «طع». وفي (ب) : «باب ترجمة الشراكة في الضحايا، وعن كَمْ تَذْبِيحُ الْبَقَرَةِ وَالْبَدَنَةِ، وعلى كلماتها «عت». وبهامشها : «باب ما تجزيء عنه البدنة والبقرة والشاة في الأصحى : وعليها : لأبي عمر». وبه أيضا : «باب جامع الأصاحي»، وفوقها «طع». وفي (ج) : «الشراكة في الضحايا، وعن كَمْ تَذْبِيحُ الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ»، وفوق «الضحايا» «عنه». وبهامشها : «ما تجزيء عنه البقرة والبدنة في الأصحى»، وفوقها «عنه». وسقط عنوان الباب من (د) و(ش).

(4) بهامش الأصل : «الأنصاري»، وعليها «صح».

(5) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(6) في (ب) : «في البدنة أو البقرة، أو الشاة».

(7) لم ترد «الواحدة» في (ب) و(د).

(8) في (د) : «أن الرجل ينحر البدنة عنه وعن أهل بيته».

(9) في (م) : «خط على «منهم»، وكتب فوقها «محمد».

(10) في (ب) : «حصة»، وهو ما عند عبد الباقي هنا وفي التي تليها.

(11) في (د) : «ونكون».

(12) في (ب) : «على».

1363 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ : مَا نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ إِلَّا بَدَنَةً وَاحِدَةً، أَوْ بَقَرَةً وَاحِدَةً.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ.

## 6 - الصَّحِيَّةُ عَمَّا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ <sup>(2)</sup>

1364 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : الْأَصْحَى يَوْمَانِ <sup>(3)</sup> بَعْدَ يَوْمِ الْأَصْحَى.

1365 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ <sup>(4)</sup> مِثْلُ ذَلِكَ.

1366 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَصْحَى عَمَّا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ.

1367 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : الصَّحِيَّةُ سُنَّةٌ، وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ <sup>(5)</sup>. وَلَا أَحَبُّ لِأَحَدٍ مِمَّنْ قُوِيَ عَلَى تَمْنِيهَا أَنْ يَتْرُكَهَا <sup>(6)</sup>.

تَمَّ كِتَابُ الصَّحَايَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ <sup>(7)</sup>.

(1) في (ب) و(د) : «قال مالك»، هنا وفي مثيلتها الآية.

(2) وكتب قريبها في الأصل : «وذكر أيام الأضحى، وعليها «ع». وفي (د) : زيادة : «وذكر أيام الأضحى» وبالهامش : «صواب هذا الباب : باب أيام الأضحى والضحية عما في بطن المرأة» وفي هامش (ب) : «وذكر أيام الأضحى، وفوقها «سر» ولأبي عمر». وذكرت العبارة نفسها في هامش (ج)، وعليها «نح» و«صح». وعند عبد الباقي ويشار عواد أيضا بزيادة : «وذكر أيام الأضحى».

(3) بهامش الأصل : «أيام» وعليها «ع» و«ذر» و«ع». ولم يقرأ الأعظمي الرموز.

(4) في (ب) : «رضي الله عنه».

(5) في (ب) : «وليس بواجب».

(6) بهامش (م) : «قال ابن نافع : قال مالك : وذلك الأمر عندنا وهو أحب...».

(7) كتب بعده في الأصل : «تم كتاب الصحايا والحمد لله رب العالمين»، وفي (د) : «تم كتاب الصحايا بحمد الله، وحسن عونه، يتوه كتاب الذبائح».



## 23 - كتاب الحقيقة<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ<sup>(2)</sup>، وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

### 1 - مَا جَاءَ فِي الْحَقِيقَةِ

1368 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ<sup>(3)</sup>، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحَقِيقَةِ، فَقَالَ : «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ<sup>(4)</sup>». وَكَانَتْهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْإِسْمَ، وَقَالَ : «مَنْ وَلِدَ لَهُ وَلَدًا، فَأَحَبَّ أَنْ يَتَّسِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ».

1369 - مَالِك، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : وَرَزَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَعْرًا<sup>(5)</sup> حَسَنًا وَحُسَيْنًا، وَرَزَيْتَبَ وَأُمَّ كُلثُومَ، فَتَصَدَّقَتْ بِرِزْتِهِ ذَلِكَ فِضَّةً<sup>(6)</sup>.

1370 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ<sup>(7)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : وَرَزَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَعْرًا حَسَنًا وَحُسَيْنًا، فَتَصَدَّقَتْ بِرِزْتِهِ فِضَّةً.

### 2 - الْعَمَلُ فِي الْحَقِيقَةِ

1371 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَقِيقَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ يَعْنُ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاءٍ شَاءَ، عَنْ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ<sup>(8)</sup>.

(1) وضع الأعظمي كتاب الحقيقة بعد كتاب الصيد، مخالفًا لترتيب الأصل المعتمد، كما أن كتاب الحقيقة ساقط بأكمله من (ش)، باستثناء البسط الأخير منه.

(2) بهامش الأصل : «بينا».

(3) قال ابن الخدّاء في التعريف 708/3 رقم 718 : «لم أعرف هذا الرجل، ولعلني أجده إن شاء الله».

(4) في (ب) : «العقيق»؛ وبهامشها : «العقوق» وفوقها «صح». وفي (ج) : «لا أحب»؛ وبهامشها : «لأحد»، وفوقها «أحد».

(5) في (ب) : «يسكون العين وفتحها».

(6) بهامش الأصل : «كان وزنه درهمًا أو بعض درهم».

(7) في (ب) و(د) : «الحسين».

(8) كتب في (ب) : «عن الذكر والأنثى»؛ وعليه علامة التضييق، وبهامشها : «الذكور والإناث»، وعليها «صح».

1372 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي <sup>(1)</sup> يَقُولُ : تُسْتَحَبُّ الْعَقِيْقَةُ <sup>(2)</sup> وَلَوْ بَعْضُفُورٍ <sup>(3)</sup>.

1373 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّهُ عَقٌّ عَنْ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ ابْنَيْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ <sup>(4)</sup>.

1374 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ : أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَعُقُّ عَنْ بَنِيهِ <sup>(5)</sup>، الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ بِشَاةٍ شَاةٍ.

1375 - قَالَ مَالِكُ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَقِيْقَةِ : أَنَّ مَنْ عَقَّ، فَإِنَّمَا يَعُقُّ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةٍ، الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ، وَلَيْسَتْ الْعَقِيْقَةُ بِوَاجِبَةٍ، وَلَكِنَّهَا <sup>(6)</sup> يُسْتَحَبُّ الْعَمَلُ بِهَا، وَهِيَ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ <sup>(7)</sup> النَّاسُ عِنْدَنَا، فَمَنْ عَقَّ عَنْ وَلَدِهِ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الشُّكِّ وَالضَّحَايَا، لَا يَجُوزُ فِيهَا عَوْرَاءٌ، وَلَا عَجَفَاءٌ، وَلَا مَكْسُورَةٌ، وَلَا مَرِيضَةٌ <sup>(8)</sup>، وَلَا يَبَاعُ مِنْ لَحْمِهَا شَيْءٌ وَلَا جِلْدُهَا <sup>(9)</sup>، وَتُكْسَرُ <sup>(10)</sup> عِظَامُهَا، وَيَأْكُلُ أَهْلُهَا مِنْ لَحْمِهَا <sup>(11)</sup>، وَيَتَصَدَّقُونَ مِنْهَا، وَلَا يُمْسَسُ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنْ دَمِهَا <sup>(12)</sup>.

تَمَّتِ الْعَقِيْقَةُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(1) بهامش الأصل : «ع : يقول»، وعليها «صح». وفيه أيضاً «سمعت أبي : يستحب، صح لأحمد». ولم يقرأ الأعظمي «صح لأحمد»، وفيه «يستحب بالياء معاً، ولم تصبط إلا بالسكون على السين. وفيه كذلك : «مطرف وابن القاسم وعلى يقولون : عن محمد بن إبراهيم أنه قال : تُسْتَحَبُّ الْعَقِيْقَةُ، وليس يقولون : عن أبيه». وبهامش (م) : «ما يقاربه».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 15/1 : «وفي العقيقة قول محمد بن إبراهيم التيمي : سمعت أبي يستحب العقيقة ولو بعصفور، كذا رواه يحيى بن يحيى الأندلسي من رواية الموطأ. قالوا : وهو وهم، وغيره من رواية الموطأ يقولون : سمعت أنه يستحب، وكذا رده ابن وضاح». (2) في (د) : «يستحب للعقيقة».

(3) قال ابن حبيب في غريب الموطأ 82/2 : «لا يجزيء في العقيقة إلا ما يجزيء في الضحية، وليس معنى قوله في الحديث : «ولو بعصفور، أن يكون العصفور يجزيء، إنما ذلك تحقيق وتمثيل لاستحباب العقيقة، وأن لا تترك على كل حال».

(4) كتب بأخرها في (ب) بحرف صغير : «رضي الله عنه».

(5) في (ب) : «ولده».

(6) في (د) : «ولا كنها».

(7) في (د) : «عليها».

(8) في (ب) : «ولا مريضة ولا مكسورة».

(9) في (هامش (ب) : «من جلدتها»، وفوقها «طع».

(10) عند عبد الباقي : «أو يكسر».

(11) في (ب) : «من لحمها أهلها».

(12) في الأصل : «تمت العقيقة وأحمد لله». وفي (د) زيادة : «إن شاء الله تعالى» وعليها «صح». وفي آخر الباب : «تم كتاب العقيقة بحمد الله وحسن عونه، يثلوه كتاب الجهاد».



## 24 - كتاب الذبائح<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا<sup>(2)</sup>

### 1 - التَّسْمِيَةُ فِي<sup>(3)</sup> الذَّبِيحَةِ<sup>(4)</sup>

1376 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ : سُبِّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَأْتُونَنَا بِلُحْمَانٍ وَلَا نَدْرِي هَلْ سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا، ثُمَّ كُلُّوْهَا».

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ.

1377 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيَّ، أَمَرَ غُلَامًا لَهُ أَنْ يَذْبَحَ ذَبِيحَةً، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهَا قَالَ لَهُ : سَمِّ اللَّهَ<sup>(5)</sup>. فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ : قَدْ سَمَّيْتُ<sup>(6)</sup>. فَقَالَ لَهُ : سَمِّ اللَّهَ وَيَحْك. فَقَالَ لَهُ : قَدْ سَمَّيْتُ اللَّهَ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ : وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهَا أَبَدًا<sup>(7)</sup>.

(1) كتب «الصيد» بعد الذبائح في الأصل بخط دقيق. وفي (ج) : «كتاب الذبائح»، وفوقها «حد»، و«صح»، وفي هامش (ب) : «كتاب الذكاة»، وفوقها «خو»، وقد وضع هذا الكتاب في الأصل بعد كتاب العقيقة، وجاء في (ش) و(م) بعد كتاب الحج.

(2) في (ش) : «بسم الله الرحمن الرحيم».

(3) في (د) : «على».

(4) بهامش الأصل : «ما جاء في»، وعليها «ع» و«صح»، وهي رواية (ش). وفي الأصل أيضا : «الذكاة»، وحرفها الأعظمي إلى «الزكاة»، والسياق يأباه.

(5) في (د) : «عليها».

(6) بهامش الأصل : «الله»، وعليها «ع».

(7) بهامش الأصل : «مالك عن يحيى بن سعيد أن عبد الله بن عباس مثل عن الذي نسي أن يسمي الله على ذبيحته، قال : يسمي الله ويأكل، ولا يأكل عليه. في رواية ابن بكير عن مالك».

## 2 - مَا يَجُوزُ مِنَ الذَّكَاةِ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ

1378 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ كَانَ يَرْغَى لِقْحَةً<sup>(1)</sup> لَهُ بِأَحَدٍ، فَأَصَابَهَا الْمَوْتُ، فَذَكَّاهَا بِشِطَّاطٍ<sup>(2)</sup>، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : «لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ، فَكُلُّوهَا».

1379 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ، أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ : أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرْغَى عَتَمًا لَهَا بِسَلْعٍ<sup>(3)</sup>، فَأَصَابَتْ شَأَةً مِنْهَا، فَأَذْرَكَتْهَا فَذَكَّتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : «لَا بَأْسَ بِهَا فَكُلُّوهَا»<sup>(4)</sup>.

1380 - مَالِك، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدِ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَبَائِحِ نَصَارَى الْعَرَبِ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهَا، وَقَالَ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة : 53].

1381 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ : مَا فَرَى الْأَوْدَاجَ فَكَلَّه<sup>(5)</sup>.

1382 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَا ذُبِحَ بِهِ إِذَا بَضِعَ<sup>(6)</sup>، فَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا اضْطُرَّتْ إِلَيْهِ.

(1) ضَبَطَتْ فِي (د) يَفْتَحُ اللَّامَ وَكَسَرَهَا مَعًا.

(2) قَالَ فِي مَشْكَلَاتِ مَوْطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ 149 : «وَالْتَذَكِّيَّةُ بِالشِّطَّاطِ إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا يَنْحَرُ لَا فِيمَا يَذْبَحُ». قَالَ الْخَلِيلُ : الشِّطَّاطُ عَشْمَةٌ عَقَاءٌ مَحْدُودَةُ الطَّرْفِ.

(3) ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ بِسُكُونِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَبُكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُنُونِ وَالْفَتْحِ، وَعَلَيْهَا «مَعًا». قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ 233/2 : «يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَسُكُونُ ثَانِيهِ وَأَخْرَجَهُ عَيْنَ مِهْمَلَةٍ، حَبِلٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ، وَقَدْ فَسَّرَهُ الْبُخَارِيُّ فَقَالَ : الْجَبِيلُ الَّذِي بِالسُّوقِ، وَهُوَ سَلْعٌ وَكَفَا فَيْدَنَاهُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ. وَوَقَعَ عِنْدَ الْقَاضِي ابْنِ سَهْلٍ فِي الْمَوْطَأِ سَلْعٌ يَفْتَحُ اللَّامَ وَسُكُونُهَا مَعًا، وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَلَهُ خَطَأً».

(4) كَتَبَ قَوْفَهَا فِي الْأَصْلِ «ع»، وَفِي الْهَامِشِ : «فَكُلُّوهَا»، وَعَلَيْهَا «ح».

(5) كَتَبَ قَوْفَهَا فِي الْأَصْلِ : «ح»، وَفِي الْهَامِشِ : «فَكُلُّوهَا» وَعَلَيْهَا «ع».

(6) رَسَمَتْ فِي (د) مُشَدَّدَةٌ.



### 3 - مَا يُكْرَهُ مِنَ الذَّبِيحَةِ فِي<sup>(1)</sup> الذَّكَاءِ<sup>(2)</sup>

1383 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ<sup>(4)</sup>، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ شَاةٍ ذُبِحَتْ، فَتَحَرَّكَ بَعْضُهَا، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَهَا، ثُمَّ سَأَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ<sup>(5)</sup>، فَقَالَ : إِنَّ الْمَيْتَةَ لَتَتَحَرَّكَ وَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ<sup>(6)</sup>.

1384 - وَسُئِلَ مَالِكٌ<sup>(7)</sup>، عَنْ شَاةٍ تَرَدَّتْ فَكُسِرَتْ، فَأَذْرَكَهَا صَاحِبُهَا فَذَبَحَهَا، فَسَالَ الدَّمُ مِنْهَا وَلَمْ تَتَحَرَّكَ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ ذَبَحَهَا وَنَفَسَهَا<sup>(8)</sup> يَجْرِي، وَهِيَ تَطْرَفُ فَلْيَأْكُلَهَا.

### 4 - ذَكَاةُ مَا فِي بَطْنِ الذَّبِيحَةِ

1385 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِذَا نُحِرَتِ الشَّاقَةُ، فَذَكَاةُ مَا فِي بَطْنِهَا فِي ذَكَائِهَا، إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ، وَنَبَتَ شَعْرُهُ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ ذُبِيعٌ، حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ.

1386 - مَالِك، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : ذَكَاةُ مَا فِي بَطْنِ الذَّبِيحَةِ فِي ذَكَاةِ أُمِّهِ، إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ<sup>(9)</sup>.

(1) كتب فوقها في الأصل : «في»، وعليها «عه»، وفي هامش (ب) : «ما يكره في الذبيحة»، وعليها «معا». وفيها أيضا : «ما يكره من الذكاة»، وعليها «خو»، وعليها ما يشبه «معا». وفي (م) كتب فوق «من» : «في».

(2) كتب فوقها في الأصل «من»، وعليها «عه».

(3) في (ج) : «ما يكره في الذبيحة من الذكاة». وبهامشها : «من الذبيحة في الذكاة»، وفوقها «عه».

(4) بهامش (م) : «قال محمد : إن ما يرويه يحيى بن سعيد عن محمد بن محمد بن حبان عن أبي مرة».

(5) عند عبد الباقي : «ثم سأل عن ذلك زيد بن ثابت».

(6) بهامش الأصل : «وع : لا أعلم أحدا من الصحابة قال بقول زيد هذا».

(7) في (ب) و(ج) و(ش) : «قال يحيى : سئل مالك».

(8) ضبطت «نفسها» في الأصل وفي (ب) و(ج) و(د) : «يسكون الفاء وتحتها». وعليها «معا».

(9) في هامش الأصل : «ذكاة الجنين ذكاة أمه، قد روي مسندا من حديث جابر، وابن عمر، وأبي سعيد، وأبي أيوب، بأسانيد حسنة، ليس في شيء منها ذكر شعر، ولا تمام خلق». وفي (د) : «ثم كتاب الذبائح بحمد الله وحسن عونه، يتلوه كتاب الصيد».

## 25 - كتاب الصيد<sup>(1)</sup>

### 1 - ترك<sup>(2)</sup> أكل ما قتل المِعْرَاضُ<sup>(3)</sup> والحَجَرُ

1387 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ : رَمَيْتُ طَيْرَيْنِ<sup>(4)</sup> بِحَجَرٍ وَأَنَا بِالْجُرْفِ، فَأَصَبْتُهُمَا، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَمَاتَ، فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ<sup>(5)</sup> يُذَكِّيهِ بِقُدُومِ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُذَكِّيَهُ، فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا.

1388 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَكْرَهُ مَا قَتَلَ الْمِعْرَاضُ وَالْبَنْدُوقَةُ<sup>(6)</sup>.

1389 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ تُقْتَلَ الْإِنْسِيَّةُ، بِمَا يُقْتَلُ بِهِ الصَّيْدُ مِنَ الرَّمْيِ وَأَشْبَاهِهِ.

1390 - قَالَ مَالِك : وَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَصَابَ الْمِعْرَاضُ، إِذَا خَسَقَ وَبَلَغَ الْمُقَاتِلُ أَنْ يُؤْكَلَ<sup>(7)</sup>. قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ مِنْ

(1) كتب «كتاب الصيد» في الأصل بخط دقيق وعليه «ع»، وحرفها الأعظمي إلى «ح». وهو في (ب) و(د)، وقبله فيهما السلسلة والتعليق، وفوق الباء من «كتاب» في (د) : «بر»، وعليها «كتاب الصيد لابن عبد البر». ولم يذكر هذا العنوان في (ج) و(ش) و(م).

(2) بهامش (د) : «باب» وعليها «ت».

(3) بهامش (م) : «المعراض : سهم طويل له أربع قُذُودٍ إذا فاق إذا رمى به اعتراض قاله ابن دريد، وقال غيره : هو سهم بلا ريش يرمى به - انظر : الجوهرة مادة (رض ع)».

قال التلمساني في الاقتصاب 58/2 : «المعراض : سهم لا ريش عليه يرمى به الأغراض، ويتعلم به الرمي وجمعه معارض، وقيل : هي خشية محدودة الطرف، وقيل بل فيه حديدية». وانظر مشكلات موطأ مالك بن أنس : 150.

(4) كتب فوقها في الأصل «ع»، وبالهامش «طائرين»، وهو ما في (م)، وبهامشها : «طيرين»، وهو ما في (د) أيضا، وعليها «ت».

قال التلمساني في الاقتصاب 57/2 : «وقع في روايتنا وفي غيرها : رميت طيرين بحجر»، والصواب : طائرين، لأن الواحد طائر، والجمع طير».

(5) ابن عمر» أخى بهامش الأصل، ولم يثبت الأعظمي لأنه عده رواية.

(6) كتبت في الأصل لحقا بالهامش.

(7) بهامش الأصل : «الصيد»، وعليها «ت»، و«صح».



الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ». [المائدة : 96]. قَالَ : فَكُلْ شَيْءَ نَالَةٍ<sup>(1)</sup> الْإِنْسَانُ بِيَدِهِ أَوْ رُمَحِهِ<sup>(2)</sup> أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ سِلَاحِهِ فَأَنْفَذَهُ وَبَلَغَ مَقَاتِلَهُ : فَهُوَ صَيْدٌ كَمَا قَالَ اللَّهُ<sup>(3)</sup>.

1391 - مَالِكُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : إِذَا أَصَابَ الرَّجُلُ الصَّيْدَ، فَأَعَانَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، مِنْ مَاءٍ، أَوْ كَلْبٍ غَيْرِ مُعَلِّمٍ، لَمْ يُؤْكَلْ ذَلِكَ الصَّيْدُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَهْمُ الرَّامِي قَدْ قَتَلَهُ، أَوْ يَلْغَ مَقَاتِلُ الصَّيْدِ، حَتَّى لَا يَشُكَّ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ هُوَ قَتَلَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلصَّيْدِ حَيَاةٌ بَعْدَهُ<sup>(4)</sup>.

1392 - قَالَ : وَسَمِعْتُ<sup>(5)</sup> مَالِكًا يَقُولُ : لَا يَأْسُ بِأَكْلِ الصَّيْدِ، وَإِنْ غَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ، إِذَا وَجَدْتَ بِهِ<sup>(6)</sup> أَثَرًا مِنْ كَلْبِكَ<sup>(7)</sup>. أَوْ كَانَ بِهِ سَهْمُكَ، مَا لَمْ يَبْتَ، فَإِذَا بَاتَ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُهُ.

## 2 - مَا جَاءَ فِي صَيْدِ<sup>(8)</sup> الْمُعَلِّمَاتِ

1393 - مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْكَلْبِ الْمُعَلِّمِ<sup>(9)</sup> : كُلْ مَا أَفْسَنَكَ عَلَيْهِ إِنْ قَتَلَ، أَوْ<sup>(10)</sup> لَمْ يَقْتُلْ.

1394 - مَالِكُ، أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا يَقُولُ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : وَإِنْ أَكَلَ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ<sup>(11)</sup>.

1395 - مَالِكُ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلْبِ الْمُعَلِّمِ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ، فَقَالَ سَعْدٌ : كُلْ وَإِنْ لَمْ تَبْقَ إِلَّا بَضْعَةٌ<sup>(12)</sup> وَاحِدَةٌ.

(1) بهامش الأصل : «تناله»، وعليها «ط».

(2) في (د) : «أو برمح».

(3) في (د) : «عز وجل».

(4) كتب فوقها في الأصل «هـ»، وبالهامش : «عنده»، وعليها «ع».

(5) في (ش) : «قال يحيى : وسمعت مالكا».

(6) في (ب) : «فيه».

(7) بهامش الأصل : «أثر كلبك»، وعليها «ع»، ولم يقرأها الأعظمي. وفيه أيضا : «قال ابن وضاح، قال سحنون : أصحابنا يقولون في الصيد : إذا وجد سهمه وإن بات فكله».

(8) بهامش (ب) : «في الكلب المعلم»، وعليها «صح»، وبهامش (ج) : «الكلاب»، وفوقها «صح».

(9) سقطت في الكلب المعلم من (ش).

(10) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وفي الهامش : «وإن لم يقتل»، وعليها «هـ».

(11) كتب هذا القول في هامش الأصل، ولم يتبين جزء منه، وحسبه الأعظمي هامشا وهو لحق ظاهر. وأثبت النص من نسخ أخرى ولم يشر إلى ذلك.

(12) ضبطت في (د) يفتح الضاد وسكونها معا.

1396 - مَالِك، أَنَّهُ سَمِعَ<sup>(1)</sup> أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ فِي الْبَارِ وَالْعُقَابِ وَالصَّقْرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُعَلِّمًا، يَفْقَهُ كَمَا تَفْقَهُ<sup>(2)</sup> الْكِلَابُ الْمُعَلِّمَةُ، فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ مَا قَتَلَتْ، مِنْ مَا<sup>(3)</sup> صَادَتْ، إِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَى إِرْسَالِهَا.

1397 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك<sup>(4)</sup> : أَحْسَنُ<sup>(5)</sup> مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَتَخَلَّصُ<sup>(6)</sup> الصَّيْدَ مِنْ مَخَالِبِ الْبَارِي، أَوْ مِنْ فِي الْكَلْبِ، ثُمَّ يَتَرَبَّصُ بِهِ فَيَمُوتُ، أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.

1398 - وَقَالَ مَالِك : وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا قُدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ، وَهُوَ فِي مَخَالِبِ الْبَارِي، أَوْ فِي فِي الْكَلْبِ، فَيَتَرَكُهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَبْحِهِ، حَتَّى يَقْتُلَهُ الْبَارِي أَوْ الْكَلْبُ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.

1399 - وَقَالَ<sup>(7)</sup> مَالِك : وَكَذَلِكَ أَيْضًا الَّذِي يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَنَالُهُ وَهُوَ حَيٌّ فَيَفْرُطُ فِي ذَبْحِهِ حَتَّى يَمُوتَ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.

1400 - قَالَ مَالِك<sup>(8)</sup> : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا : أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَرْسَلَ كَلْبَ الْمَجُوسِيِّ الضَّارِي، فَصَادَ أَوْ قَتَلَ<sup>(9)</sup>، إِنَّهُ إِذَا كَانَ مُعَلِّمًا، فَأَكَلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ حَلَالًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُسْلِمُ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ الْمُسْلِمِ يَذْبَحُ بِشَفَرَةِ الْمَجُوسِيِّ، أَوْ يَرْمِي بِقَوْسِهِ، أَوْ بِنَبْلِهِ<sup>(10)</sup> فَيَقْتُلُ بِهَا، فَصَيْدُهُ ذَلِكَ وَذَبِيحَتُهُ حَلَالٌ، لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ.

(1) بهامش الأصل : «بعض»، وعليها «ح».

(2) ضبطت في الأصل بالياء والفاء معا.

(3) في (ش) : «ما».

(4) في (ب) و(ج) و(د) : «قال مالك».

(5) في (د) : «أحسن».

(6) بهامش الأصل : «يتخلص» وعليها «ع»، و«صح». وفيه أيضا : «يتخلص»، وعليها «ح».

(7) في (ب) و(ج) : «قال». وفي (ش) : «قال يحيى : وسمعت مالكا».

(8) في (د) و(م) : «وقال مالك».

(9) بهامش (م) : «وقتل لعبيد الله».

(10) بهامش الأصل : «نبله»، وعليها «ع»، وفيه أيضا : «الواحدة سهم، وقيل : نيلة، وهو غريب، حكاه أبو حنيفة».



وَقَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : وَإِذَا أُرْسِلَ الْمَجُوسِيُّ كَلْبُ الْمُسْلِمِ الضَّارِي عَلَى صَيْدٍ فَأَخَذَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ ذَلِكَ الصَّيْدُ إِلَّا أَنْ يُذَكَّى، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْسِ الْمُسْلِمِ وَنَبْلِهِ، يَأْخُذُهَا الْمَجُوسِيُّ فَيَرْمِي بِهَا الصَّيْدَ فَيَقْتُلُهُ، وَيَمْنَزِلُهُ شَفَرَةَ الْمُسْلِمِ يَذْبَحُ بِهَا الْمَجُوسِيُّ، فَلَا يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

### 3 - مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ

1401 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ <sup>(2)</sup> عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ مَا لَفَظَ الْبَحْرُ، فَتَنَاهَا عَنْ أَكْلِهِ <sup>(3)</sup>.

قَالَ نَافِعٌ : ثُمَّ انْقَلَبَ عَبْدُ اللَّهِ <sup>(4)</sup> فَدَعَا بِالْمُصْحَفِ فَقَرَأَ : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ <sup>(5)</sup> ﴾ .  
[المائدة : 98] قَالَ نَافِعٌ : فَأُرْسِلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ : إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ.

1402 - مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ سَعْدِ الْجَارِي <sup>(6)</sup> مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الْحَيْثَانِ يَقْتُلُ بَعْضُهَا بَعْضًا، أَوْ تَمُوتُ صَرْدًا <sup>(7)</sup> فَقَالَ : لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ. قَالَ سَعْدٌ : ثُمَّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَبْنَ الْعَاصِي، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

1403 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرَيَانِ بِمَا لَفَظَ الْبَحْرُ بَأْسًا.

1404 - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْجَارِ قَدِمُوا، فَسَأَلُوا مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ عَنْ مَا لَفَظَ الْبَحْرُ، فَقَالَ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ : أَذْهَبُوا إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ

(1) لم يرد «وقال مالك» عند عبد الباقي.

(2) كتب فوق «أن» في الأصل «ع» وبالهامش : «عن» وعليها «ط».

(3) بهامش الأصل : «عن ذلك»، وعليها «ع».

(4) في (ب) : «عبد الله بن عمر»، وبهامش (ج) : «عبد الله بن عمر عن ذلك»، وفوقها «ع».

(5) في (ج) : زيادة : «مما لكم».

(6) بهامش الأصل : «سعد الجار»، وعليها «ب» و«صح». ولم يقرأ الأعظمي علامة التصحيح.

(7) بهامش الأصل : «صرد» بفتح الصاد والراء، أي برد، والصاد مهملة، ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش، وزعم أنه غير مقروء. وضبطت

«صرد» في (ج) بفتح الراء، وسكونها معاً، وفوقها بخط دقيق : «بفتح الراء هو الصحيح»، وتحتها بخط دقيق أيضاً : «بالبردة». قال

الشمساني في الاقتصاب 62/2 : «قوله : «توت صرداً» أي برداً من صرد صرداً، وقوم صرداء، وقوم صرداء، وقوم صرداء، والاسم الصرد».

فَسَلُّوهُمَا<sup>(1)</sup>، ثُمَّ إِثْنُونِي فَأَخْبِرُونِي مَاذَا يَقُولَانِ، فَأَتَوْهُمَا فَسَأَلُوهُمَا، فَقَالَا : لَا بَأْسَ بِهِ<sup>(2)</sup>، فَأَتَوْا مَرْوَانَ<sup>(3)</sup> فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ مَرْوَانُ : قَدْ قُلْتُ لَكُمْ.

1405 - قَالَ مَالِكُ : لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْحَيْثَانِ بِصِيدِهَا الْمَجُوسِيِّ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الْبَحْرُ هُوَ الظُّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ».

1406 - قَالَ مَالِكُ : وَإِذَا<sup>(4)</sup> أَكَلَ ذَلِكَ مَيْتًا، فَلَا يَضُرُّهُ مِنْ صَادَةٍ.

#### 4 - تَحْرِيمُ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ

1407 - مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَثَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ»<sup>(5)</sup>.

(1) في (ج) : «عن ذلك».

(2) بهامش (ب) : «ليس به بأس»، وفوقها «ج».

(3) في (ب) و(ج) و(د) : «مروان بن الحكم».

(4) في هامش (ب) : «إذا»، وفوقها «عت»، وفي (ج) : «إذا»، وبهامشها : «وإذا كان ذلك ميتا»، وفوقها «خ» و«ضح».

(5) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : اجعله في حديث أبي ثعلبة : نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، وهكذا رواه أصحاب مالك عنه؛ وهذا وهم». وبهامش (م) : «هكذا رواية يحيى في حديث أبي ثعلبة أكل كل ذي ناب من السباع، وإنما هذا لفظ حديث أبي هريرة والمعروف في لفظ حديث أبي ثعلبة أن رسول الله نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، وهكذا رواه محمد بن وضاح، وكذلك رواه سائر رواة الموطأ».

قال الذاهبي في الإيما 156/3 : «هذا هو متن الإسناد عند يحيى بن يحيى، وذلك غلط الفردية، وعند سائر الرواة بهذا الإسناد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع».

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 308/2 : «وفي كتاب الصيد من حديث أبي ثعلبة : أكل كل ذي ناب من السباع حرام، كذا رواه يحيى، ولم يتابعه أحد على هذا اللفظ في الحديث من أصحاب الموطأ كلهم يقولون فيه : نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، وكذا أصله ابن وضاح». قال القزازعي في تفسير الموطأ 302/1 : «روى يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخثني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أكل لحوم كل ذي ناب من السباع حرام. ثم أوصى بهذا الحديث، قال مالك : وهو الأمر عندنا، وروى ابن بكير هذا الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخثني، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، وكذلك رواه ابن القاسم في موطئه وأوصل بهذا الحديث. قال مالك : وهذا الأمر عندنا، قال أبو المطرف : وهذه الرواية أصح من رواية يحيى بن يحيى لأن الحرام ما حرم الله في كتابه وأجمع المسلمون على تحريمه، ولحوم السباع مكروهة غير محرمة، انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب ودخل مدخلها لحوم الخيل والبغال والحمير، لقول الله تبارك وتعالى : «لَتَرْكَبُوها وَزِينَةً» [الحمل : 8]. قال ابن عبد البر في التمهيد 6/11 : «هكذا قال يحيى في هذا الحديث هذا الإسناد (أكل كل ذي ناب من السباع حرام)، ولم يتابعه على هذا أحد من رواة الموطأ في هذا الإسناد خاصة، وإنما لفظ حديث مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، وأما اللفظ الذي جاء به يحيى في هذا الإسناد فإنه هو لفظ حديث مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن أبي سفيان، عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد ذكرناه في باب إسماعيل من هذا الكتاب».

(6) في (ج) : «في هذا الموضع زيادة» - «قال مالك : وهذا الأمر عندنا».



1408 - مَالِك، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سَفْيَانَ الْحَضْرَمِيِّ<sup>(1)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ»<sup>(2)</sup>.  
قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

## 5 - مَا يُكْرَهُ مِنْ أَكْلِ الدَّوَابِّ

1409 - مَالِك : إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ، أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ : وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل : 8]. وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْأَنْعَامِ : ﴿لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [غافر : 78]. وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾. [الحج : 32]. ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾<sup>(3)</sup> [الحج : 34].

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك<sup>(4)</sup> : سَمِعْتُ أَنَّ الْبَائِسَ هُوَ الْفَقِيرُ، وَأَنَّ الْمُعْتَرَّ هُوَ الزَّائِرُ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك<sup>(5)</sup> : فَذَكَرَ اللَّهُ<sup>(6)</sup> الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِلرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ، وَذَكَرَ الْأَنْعَامَ لِلرُّكُوبِ وَالْأَكْلِ.

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك<sup>(7)</sup> : وَالْقَانِعُ هُوَ الْفَقِيرُ أَيْضًا.

(1) قال ابن الخداء في التعريف 512/3 رقم 487 : «عبد بن سفيان الحضرمي. قال البخاري : يروي عن أبي الجعد وأبي هريرة، حديثه في أهل المدينة».

(2) بهامش (م) : «أطرحه محمد، وكتب بأنه حديث ابن شهاب».

(3) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 329/2 : «في الموطأ في باب ما يكره أكله من الدواب قوله تعالى : ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾، كذا وقع في الموطأ عند يحيى وابن بكير وابن عفير وكافتهم، وإنما تلاوته وصوابه : البائس الفقير. وأراه سقط على الرواية تمام الآية، واستداء الآية الأخرى التي فيها ذكر القانع والمُعْتَرَّ، وقال بعد قوله البائس الفقير والقانع والمُعْتَرَّ على طريق التنبيه على ما في الآية الأخرى لا على طريق التلاوة، وبدليل أن مالكا رحمه الله، فسر بأثر ذلك في رواية يحيى وابن عفير، البائس الفقير، والمُعْتَرَّ بالزائر، ولولا أنه ذكر البائس قبل ما فسر، وفي رواية ابن بكير، اقتصر على تفسير القانع والمُعْتَرَّ».

(4) في (ب) و(د) : «قال مالك : سمعت».

(5) في (ب) و(د) : «قال مالك».

(6) في (ب) : «تبارك وتعالى».

(7) في (ب) و(د) : «قال مالك».

## 6 - مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ

1410 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ، كَانَ أَعْطَاهَا مَوْلَى لِمَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «أَفَلَا انْتَفَعْتُمْ بِجُلْدِهَا؟» فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّمَا حَرَّمَ<sup>(2)</sup> أَكْلُهَا».

1411 - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ وَهْلَةَ الْمِصْرِيِّ<sup>(3)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا دُبِغَ الْبَاهِبُ فَقَدْ طَهَّرَ».

1412 - مَالِك، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ<sup>(4)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ.

7 - مَا جَاءَ فِيْمَنْ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ<sup>(5)</sup>

1413 - مَالِك : أَنَّ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ، أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهَا حَتَّى يَشْبَعَ، وَيَتَزَوَّدَ مِنْهَا، فَإِنْ<sup>(6)</sup> وَجَدَ عَنْهَا غَنَى طَرَحَهَا.

(1) قال الدانسي في الأعيان 531/2 : «جوده يحيى بن يحيى فأسنده إلى ابن عباس، وتابعه جماعة، وخرج هكذا في الصحيح، وأرسله القعسي وطائفة، ولم يذكروا فيه ابن عباس...». وقال في 536/2 : «عند يحيى بن يحيى : كان أعطاه ليمونة، جعل المعطى ذكرا، وعند مائير الرواة «مولاة» بزيادة تاء التأنيث».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 337/2 : «وفي حديث الشاة : عبید الله بن عبد الله : عن ابن عباس : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة كان أعطاه مولاة ليمونة، كذا ليحيى، وابن القاسم، وابن وهب، وابن عفير، ومعين، وابن برد مستند، وغيرهم أرسله، لم يذكروا فيه ابن عباس».

(2) خُصِصَتْ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ الْحَاءِ، وَكُسِرَ الرَّاءُ الْمَشْدُودَةُ، وَفُتِحَ الْحَاءُ وَضُمَّ الرَّاءُ، وَعَلَيْهَا «مَعَا».

(3) قال ابن الخداه في التعريف 416/2 رقم 387 : «عبد الرحمن بن وهلة المصري... يقول مالك فيه في رواية ابن بكير : ابن وهلة المصري ولا يسميه. وقد روى ابن وهب عن مالك فقال : عن عبد الرحمن بن وهلة السبائي عن أهل مصر، وصحاه سليمان بن بلال وغيره عن زيد بن أسلم».

(4) ثبتت التصليية في (ب) و(ج).

(5) بهامش الأصل : «إلى أكل الميتة». وهي رواية (ب) و(ج).

(6) بهامش الأصل : «فإن»، وعليها «ع»، وفيه أيضا : «فإذا»، وعليها «ع» و«صح».



1414 - قَالَ يَحْيَى : سَأَلَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup>، عَنْ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ، أَيْأَكُلُ مِنْهَا وَهُوَ يَجِدُ ثَمَرَ الْقَوْمِ، أَوْ زَرْعًا، أَوْ غَنَمًا بِمَكَانِهِ ذَلِكَ ؟ قَالَ مَالِكٌ : إِنْ ظَنُّ أَنْ أَهْلَ ذَلِكَ الشَّعْرَ أَوْ الزَّرْعَ أَوْ الْغَنَمَ يُصَدِّقُونَهُ بِضُرُورَتِهِ، حَتَّى لَا يُعَدَّ سَارِقًا فَتُقَطَّعَ يَدُهُ، رَأَيْتُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَيْ ذَلِكَ وَجَدَ مَا يَرُدُّ جُوعَهُ، وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا، وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ، وَإِنْ هُوَ خَشِيَ أَنْ لَا يُصَدِّقُوهُ، وَأَنْ يُعَدَّ سَارِقًا بِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدِي، وَلَهُ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ سَعَةٌ، مَعَ أَنِّي أَخَافُ أَنْ يُعَدَّوْا عَادٍ، مِمَّنْ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ، يُرِيدُ اسْتِجَارَةَ أَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ، وَزُرُوعِهِمْ وَثِمَارِهِمْ بِذَلِكَ.

قَالَ يَحْيَى <sup>(2)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا <sup>(3)</sup> أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ <sup>(4)</sup>.

عَمَّ كِتَابُ الزَّكَاةِ <sup>(5)</sup>، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ.

(1) في (ب) و(د) : «سئل مالك».

(2) لم ترد «قال يحيى» في (ب).

(3) بهامش الأصل : «هو ذلك أحسن»، وعليها «ح»، ولم يقرأها الأعظمي. وهي رواية (ج) و(د) و(م).

(4) في (ب) زيادة «في ذلك». في الأصل : «عم كتاب الزكاة والحمد لله كثيرا كما هو أهله، وصلواته على محمد عبده ورسوله».

(5) قرأ الأعظمي «الزكاة» على أنها «الزكاة».

## 26 - كتاب النذور<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

### 1 - مَا يَجِبُ مِنَ النَّذْرِ فِي الْمَشْيِ<sup>(2)</sup>

1415 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى<sup>(3)</sup> رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ : إِنَّ أُمِّي<sup>(4)</sup> مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ<sup>(5)</sup> وَلَمْ تَقْضِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَقْضِهِ عَنْهَا »<sup>(6)</sup>.

1416 - مَالِكٌ<sup>(7)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ<sup>(8)</sup> أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ عَنْ جَدَّتِهِ<sup>(9)</sup> : أَنَّهَا

(1) في (ب) : كتاب الأيمان والنذور في المشي، وفي (ج) : كتاب النذور، بما يجب من النذور في المشي. وابتدأ الكتاب في (ش) : بالسلسلة. جاء في التعليق على الموطأ للوقشي 327/1 : «النذور جمع نذر، والنذر مصدر نذرت أنذر وأنذرت، ثم سمي ما يجعله الإنسان على نفسه نذرا...». وانظر الاقتضاب للبيهقي التلمساني 69/2.

(2) قال أبو بكر ابن العربي المعافري في القيس 7/3 : «وأما إجماع الأمة، فلا خلاف بينهم في وجوب الوفاء به، كما لا خلاف بينهم في كراهية التزامه لما ثبت من الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «إن النذر لا يرد من القدر شيئا، وإنما يستخرج به من البخيل». وقال فيه أيضا : «والنذر على ضربين مطلق ومقيد، والمطلق على ضربين : مفسر ومبهم، فالمفسر فمثل أن يقول علي نذر، وهذا يجزئ فيه كفارة يمين...». وأما المقيد ففيه من المذاهب تفسير طويل.

(3) قال الباجي في المنتقى 455/4 : «يريد سألته سؤال المتنزم حكمه الراجع إلى قوله وذلك مستغنيا، وقول المفتي له يسمى فتوى، وذلك إما يكون لجميع الأمة مع النبي صلى الله عليه وسلم، وللإمامي مع العالم على وجه الاختيار له، والمذاكرة، أو على وجه الاستفتاء».

(4) بهامش الأصل : «اسمها حرة بنت سعد بن عمرو بن زيد مناة، ذكره ابن الحذاء». وفي (ج) : «اسمها حرة».

(5) قال القاضي عياض في المشرق 8/2 : «يقال بفتح النون وحسبها وسكون الدال فيهما، هو ما ينذره الإنسان على نفسه، أي يوجهه ويلتزمه من طاعة، لمنيب موجب له لا تبرعا».

(6) قال ابن عبد البر في الاستذكار 163/5 : «كذا هذا الحديث في الموطأ عند جميع رواة فيما علمت ورواه حماد بن خالد عن مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس. وقال : ذكره الدارقطني عن عبد العزيز بن محمد بن الوائلي بالله، عن البيهقي». وقال في التمهيد 26/9 : «اختلف أهل العلم في النذر وفي حكمه، فقال أهل الظاهر : كل من كان عليه نذر وتوفي ولم يقضه، كان على أقعد أوليائه فضاؤه عنه، وأجبا بظاهر هذا الحديث، وسواء كان في بدن أو مال. وقال فقهاء الأمصار : ليس ذلك على وليه إلا أن يوصي به، ومحصل هذا الحديث عندهم على التندب لا على الإيجاب».

(7) في (ج) : «وحدثني يحيى عن مالك».

(8) قال ابن الحذاء في التعريف 748/3 رقم 789 : «عمرة بنت خالد، وكانت تحت سعد بن الربيع فقتل عنها يوم أحد...» (أو هي عمه أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم بن القعد...).

(9) قال ابن الحذاء في التعريف 748/3 رقم 789 : «خالدة بنت أنس... هي جدة عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم... يقال : إنها خالدة بنت أنس أم بني حزم الساعدية».



كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَشْيًا إِلَى مَسْجِدِ قُبَاءٍ فَمَاتَتْ وَلَمْ تَقْضِهِ، فَأَفْتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاسٍ ابْنَتَهَا أَنْ تَمْشِيَ عَلَيْهَا<sup>(11)</sup>.

1417 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ<sup>(2)</sup> مَالِكًا يَقُولُ : لَا يَمْشِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ<sup>(3)</sup>.

1418 - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ<sup>(4)</sup> قَالَ : قُلْتُ لِرَجُلٍ وَأَنَا<sup>(5)</sup> حَدِيثُ السَّنِّ : مَا عَلَى الرَّجُلِ<sup>(6)</sup> أَنْ يَقُولَ : عَلَيَّ مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ : عَلَيَّ نَذْرٌ مَشْيٍ<sup>(7)</sup>، فَقَالَ لِي رَجُلٌ : هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ هَذَا الْجِرْوَ<sup>(8)</sup> لَجِرْوٍ قَتَاءٍ فِي يَدِهِ<sup>(9)</sup> وَتَقُولُ<sup>(10)</sup> : عَلَيَّ مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ؟ قَالَ : فَقُلْتُ : نَعَمْ، فَقُلْتُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ، ثُمَّ مَكَثْتُ حَتَّى عَقَلْتُ فَقِيلَ لِي : إِنَّ لِي عَلَيْكَ مَشْيًا، فَجِئْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ<sup>(11)</sup> فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ<sup>(12)</sup> : عَلَيْكَ مَشْيٌ<sup>(13)</sup>، فَمَشَيْتُ. قَالَ يَحْيَى<sup>(14)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا<sup>(15)</sup> الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

(11) نص ابن عبد البر في الاستذكار على أن هناك آثارا تدل على إتيان مسجد قباء ترعيبا فيه، وأن صلاة واحدة فيه كعمرة. 167/5. وقال أبو بكر ابن العربي في المسالك 367/5 : «فإن قالوا إن المشي يتعلق بالمكان، قلنا : هو على ثلاثة أصرب : ضرب إذا علق المشي به وجب السير إليه والمشي فيه، وضرب إذا علق المشي به لم يجب السير إليه ولا المشي، وضرب إذا علق المشي به وجب السير إليه ولم يجب المشي إليه».

(2) في (ب) : «وسمعت».

(3) رسم في الأصل على «قال» «قصة»، وعلى أحد «إلى»، وفي الهامش : «المعلم عليه للصدفي وأبي محمد عند توزري» وعلى المعلم عليه : «صح».

(4) قال ابن الخلاء في التعريف 382/2 رقم 347 - «عبد الله بن أبي حبيب»، روى عنه مالك في كتاب البزور... قال محمد - هو مولى الزبير بن العوام - وأبو حبيبة والد عبد الله يروي عنه موسى بن عفة...».

(5) في (ج) : «وأنا يومئذ».

(6) في (ج) : «رجل»، وبهامشها «الرجل»، وعليها «خ».

(7) قال أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار 172/5 : «جعل ابن عمر قوله : «عليّ المشي» كقوله : «عليّ نذر مشي إلى الكعبة... هذا قول مالك وجماعة من العلماء، إلا أن المعروف عن سعيد بن المسيب غير ما ذكره عنه عبد الله بن أبي حبيبة».

(8) قال التلمساني في الاقتضاب 70/2 : «والجرو من القتاء الصغير منه، وقيل الطويل منه، وقيل الواحد منه»؛ لقوله في الحديث فكسرت، وهذا يدل على كبره. ويقال قتاء وقَتَاء بكسر القاف وضمها...» وقال في موضع آخر 443/2 : «... قال أبو عبيد : الجرو صغير القتاء والرمال، وجمعه أجراء، وجمع الجمع أجرو. وقيل : الأجر في جمع جرو نفسه، والأجواء جمع الجمع» وقال القاضي عياض في المشارق 145/1 : «جرو قتاء بكسر الجيم، قيل : هو صغارها، وقيل : الطويل منها، وقيل : هو الواحد منها...».

(9) بهامش الأصل : «بيده»، وفيه أيضا : «قال مالك في العتبية كانت بين عبد الله بن أبي حبيبة في الجرو بعد بلوغه».

(10) في (ب) و(ج) : «تقول».

(11) تضبط الياء بالفتحة وبالكسرة، وضبطها بالفتحة أعلم لموافقتها صنيع الحديثين، وبالكسرة أسلم : لما ورد من أنه قال : «سبب الله من سبني».

(12) في (ب) : «فقال لي».

(13) في (ج) : «فقال : إن عليك مشيا»، وفي (ب) : «فقال لي : عليك مشي».

(14) لم ترد «قال يحيى» في (ب) و(ج).

(15) في (ب) و(ج) : «وهو».

## 2 - مَا جَاءَ فِي مَنْ<sup>(1)</sup> نَذَرَ مَشْيًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ<sup>(2)</sup>

1419 - مَالِك، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَذِينَةَ اللَّيْثِيِّ<sup>(3)</sup> ؛ أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ جَدَّةٍ لِي، عَلَيْهَا مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ<sup>(4)</sup>، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِنَعْصِ<sup>(5)</sup> الطَّرِيقِ عَجَزْتُ فَأَرْسَلْتُ مُوَلَّى لَهَا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(6)</sup> : مَرَّهَا فَلْتَرْكَبْ، ثُمَّ لَتَمَشِ<sup>(7)</sup> مِنْ<sup>(8)</sup> حَيْثُ عَجَزْتُ، قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ<sup>(9)</sup> مَالِكًا يَقُولُ : وَزَرَى عَلَيْهَا مَعَ ذَلِكَ الْهَدْيِ.

1420 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَا يَقُولَانِ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ.

1421 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ عَلِيٌّ مَشْيًى، فَأَصَابَتْهُ خَاصِرَةٌ<sup>(10)</sup> فَرَكِبْتُ، حَتَّى أَتَيْتُ مَكَّةَ، فَسَأَلْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرَهُ، فَقَالُوا : عَلَيْكَ هَدْيٌ<sup>(11)</sup>، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ سَأَلْتُ، فَأَمَرُونِي أَنْ أَمْشِيَ مَرَّةً أُخْرَى مِنْ حَيْثُ عَجَزْتُ، فَمَشَيْتُ.

(1) في (ب) : «فيمس».

(2) كتب في الأصل بخط دقيق : «ثم عجز».

(3) بهامش الأصل : «أبو عامر، عروة بن يحيى بن مالك، شاعر مجيد خير قاضل». قال ابن الخداء في التعريف 495/3 رقم 469 : «عروة بن أذينة الليثي، الشاعر، قال البخاري : مدني روى عنه مالك، وعبد الله بن عمر، روى مالك عن عروة بن أذينة الليثي قال وساق الحديث».

(4) قال الباجي في المنتقى 466/4 : «يقضي اعتقاد وجوب ذلك عليها، والأظهر أنها لا تتكلف ذلك، وتبلغ ما يشق عليها أن تعجز عن إقامه إلا بعد أن توجب ذلك على نفسها إن كانت من أهل العلم، أو تسأل عن ذلك غيرها من يعتقد أنه يلزمها تقليده، فأفتاها بذلك بوجوب المشي، قاله علي ابن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس».

(5) في (ب) : «لنعص».

(6) في (ب) و(ج) : «عبد الله بن عمر».

(7) وفي الأصل، و(د) : «لتمشي»، وفي هامش (د) «لتمش»، وعليها «صح».

(8) لفظ «من» لم يرد في (ب).

(9) في (ب) و(ج) : «وسمعت».

(10) بهامش الأصل : «الخاصرة عرق في الكتلة، إذا تحرك أذى صاحبه، دواءه الماء المحرق والغسل...». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 328/1 قال الباجي في المنتقى 473/4 : «يريد وجع خاصرة منعه المشي، فركب حتى أكمل سفره بالوصول إلى مكة، ثم سأل عطاء أو من وجد بمكة من العلماء، فأفتوه بأن عليه الهدى، وهذا يقتضي أنهم لم يوجبوا عليه العودة لجبر ما ركب في سفره، ولذلك خالفهم أهل المدينة وأوجبوا عليه جبر المشي».

(11) قال القاضي عياض في المشارك 389/1 : «فقالوا عليك مشي». كذا وقع للفتحي، وعند يحيى بن يحيى، ويحيى بن بكير وغيرهما : هدي وهو الصواب بدليل ما بعده من مخالفة علماء أهل المدينة لهم».



1422 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : قَالَ أَمْرٌ<sup>(1)</sup> عِنْدَنَا فِي مَنْ<sup>(2)</sup> يَقُولُ عَلَى مَشْيٍ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ رَكِبَ ثُمَّ عَادَ فَمَشَى مِنْ حَيْثُ عَجَزَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ فَلْيَمْشِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَرْكَبْ، وَعَلَيْهِ هَدْيُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ أَوْ شَاةٍ<sup>(3)</sup> إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ<sup>(4)</sup>.

1423 - وَسُئِلَ مَالِكٌ<sup>(5)</sup> عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ : أَنَا أَحْمِلُكَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ نَوَى أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى رَقَبَتِهِ يُرِيدُ بِذَلِكَ الْمَشَقَّةَ وَتَعَبَ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلْيَمْشِ<sup>(6)</sup> عَلَى رَجْلَيْهِ وَلْيَهْدِ<sup>(7)</sup> وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى شَيْئًا فَلْيَحْجِجْ<sup>(8)</sup> وَلْيَرْكَبْ وَلْيَحْجِجْ بِذَلِكَ الرَّجُلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : أَنَا أَحْمِلُكَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْجِجَ مَعَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ<sup>(9)</sup>.

1424 - قَالَ يَحْيَى<sup>(10)</sup> : سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِنُذُورٍ مُسَمَّاةٍ : مَشْيًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، أَنْ لَا يُكَلِّمَ أَخَاهُ، وَ<sup>(11)</sup> أَبَاهُ بِكَذَا وَكَذَا، نَذْرًا لَشَيْءٍ<sup>(12)</sup> لَا يَقْوَى<sup>(13)</sup> عَلَيْهِ، وَلَوْ تَكَلَّفَ ذَلِكَ كُلُّ عَامٍ لَعَرِفَ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ عُمْرُهُ مَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لَهُ : هَلْ يُجْزِيهِ<sup>(14)</sup> مِنْ ذَلِكَ نَذْرٌ وَاحِدٌ أَوْ نُذُورٌ مُسَمَّاةٌ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : مَا أَعْلَمُهُ يُجْزِيهِ<sup>(15)</sup> مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْوَفَاءُ بِمَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ، فَلْيَمْشِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ مِنَ الرَّمَانِ، وَلْيَتَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْخَيْرِ.

(1) في (ب) : «الأمر».

(2) في (ب) و«ج» : «فيمش».

(3) ضبطت «بدنة»، «بقرة»، و«شاة» في الأصل بالوجهين : بضم الشاء المثونة وكسرها معًا.

(4) في هامش (د) : «إلا هي، أي : إلا إياها». قال محمد الطاهر بن عاشور في كشف المغطى، ص 229 : «ف قوله : «إن لم يجد إلا هي» أي : الإشارة، يقتضي أنه لا ينتقل إلى هدي الشاة إلا عند العجز عن البدنة والبقرة، ومعنى ذلك : أن البدنة والبقرة أفضل من الشاة، وهو الحكم في الهدايا، وليس معناه أن الشاة لا تجزئ إن استطاع بدنة أو بقرة».

(5) في (ب) و«ج» : «قال يحيى».

(6) في (ش) : «وليمش».

(7) في (ب) و«ش» : «وليهدي» وفي (ج) : «وليهدي هديًا».

(8) في (د) : «وليج»، وفي الهامش : «فليحجج وليحجج» وعليها ضبة.

(9) قال ابن عبد البر في الاستذكار 176/5 : «السنة الثابتة في هذا الباب دالة على طرح المشقة فيه عن كل متقرب إلى الله بشيء منه».

(10) في (ج) : «قال : وسئل».

(11) في (ب) : «أو».

(12) بهامش الأصل : «بشيء»، وكتب عليها «معناه».

(13) في (ج) : «لا يقدر». وبهامشها : «لا يقوى»، و«فوقها» ح. وكتب فوقها في (ب) : «صح»، وفي الهامش : «يقدر» وعليها «طع».

(14) في الأصل و«ج» : «هل يجزيه».

(15) في (ب) : «يجزيه».

### 3 - الْعَمَلُ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ<sup>(1)</sup>

1425 - مَالِك : إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ<sup>(2)</sup> مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَخْلِفُ بِالْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ الْمَرْأَةِ<sup>(3)</sup>، فَيَحْتَثُّ أَوْ تَحْتَثُّ<sup>(4)</sup>، أَنَّهُ إِنْ مَشَى الْحَاثُّ مِنْهُمَا فِي عُمْرَةٍ، فَإِنَّهُ يَمْشِي حَتَّى يَسْقَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِذَا سَقَى فَقَدْ فَرَّغَ، وَأَنَّهُ إِنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ مَشْيًا فِي الْحَجِّ يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ مَكَّةَ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الْمَنَاسِكَ كُلِّهَا، وَلَا يَزَالُ مَاشِيًا حَتَّى يُفِيضَ، قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَكُونُ<sup>(5)</sup> مَشْيٌ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

### 4 - مَا لَا يَجُوزُ<sup>(6)</sup> مِنَ التَّذَوُّرِ<sup>(7)</sup> فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ

1426 - مَالِك، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ وَثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ<sup>(8)</sup> الدَّيْلِيِّ<sup>(9)</sup>، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَخَذَهُمَا يَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى صَاحِبِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا<sup>(10)</sup> قَائِمًا فِي الشَّمْسِ<sup>(11)</sup>، فَقَالَ : «مَا بَالُ هَذَا ؟» قَالُوا : نَذَرْنَا أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ وَلَا يَسْتَظِلُّ وَلَا يَجْلِسَ وَيَصُومَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَرَّةٌ<sup>(12)</sup> فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَجْلِسْ، وَلْيُتِمِّمْ<sup>(13)</sup> صِيَامَهُ»<sup>(14)</sup>، قَالَ

(1) وفي المسالك لأبي بكر بن العربي المعافري 388/5 : «في الرجل والمرأة تحلف بالمشي إلى بيت الله فيحنت... إلى آخر المسألة يقتضي أنها بين تلزم، لم يختلف في ذلك أصحابنا، وما يعزى في ذلك إلى ابن القاسم أنه أفتى في النذر بكفارة بين لا يصح، وبهذا قال جماعة من العلماء».

(2) حرفها الأعظمي إلى «سمعت»، اتباعا لعبد الباقى.

(3) بهامش الأصل «المرأة».

(4) في (ب) : «تحتت ويحتت».

(5) بهامش (ب) : «لا يجوز»، وعليها «صح».

(6) في (ب) : «ما لا يجب».

(7) بهامش الأصل : «التذوّر».

(8) في (ب) و(ج) : «يزيد الديلي».

(9) «الديلي»، لم ترد في (د)، وأخفت في الهامش، وعليها «ت».

(10) بهامش الأصل : «هو أبو إسرائيل العمري، واسمه يسير، كذا لابن الجارود».

(11) قال الباجي في المنتقى 429/4 : «يريد - والله أعلم - أنه رأى ملازما لذلك دون فعود مع الصمت من الاستقلال والعود وخارجا فيه عن عادة الناس، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن سببه، فأعلم أنه نذر هذه المعاني من القيام للشمس والصيام والصمت، وهذه المعاني منها ما يلزم بالنذر لكونه طاعة وهو الصوم، ومنها ما لا يلزم لما لم يكن فيه طاعة كالقيام للشمس والصمت، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعلمه ما يلزمه من ذلك ليقي بنذره فيه، ويعلمه بما لا يلزمه، فيترك إتيان نفسه فيه، وإلزامها إياه».

(12) رسم في الأصل على «مرة» علامة «ت»، وفي الهامش : «مرود»، وهي رواية (ب) و(ج).

(13) بهامش الأصل : «وليتم».

(14) قال ابن عبد البر في التقيص ص 24 : «قال مالك : ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة، وقد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتم ما كان لله طاعة، وأن يترك ما كان لله معصية».



مَالِكُ : وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَمَرَ بِكَفَّارَةٍ، وَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُتِمَّ مَا كَانَ لِلَّهِ طَاعَةً، وَيَتْرَكَ مَا كَانَ لِلَّهِ مَعْصِيَةً.

1427 - مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : أَنْتَ امْرَأَةٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَتْ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَتَحَرَّيَ ابْنِي، فَقَالَ<sup>(11)</sup> ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا تَتَحَرَّيَ ابْنَكَ، وَكَفَّرِي عَنْ يَمِينِكَ. فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَكَيْفَ يَكُونُ<sup>(12)</sup> فِي هَذَا كَفَّارَةٌ<sup>(13)</sup>؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّ اللَّهَ<sup>(14)</sup> قَالَ<sup>(15)</sup> : ﴿الَّذِينَ يَظْهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المحاذلة : 2] ثُمَّ جَعَلَ فِيهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ<sup>(17)</sup> مَا رَأَيْتَ<sup>(18)</sup>.

1428 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ<sup>(19)</sup> مَالِكًا يَقُولُ : مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَعْصِهِ»<sup>(20)</sup>، إِنْ نَذَرَ<sup>(21)</sup> أَنْ يَمُوتَ إِلَى الشَّامِ، أَوْ إِلَى مِصْرَ، أَوْ إِلَى

(11) في (ج) : «قال : لا تحري».

(12) في (ب) : «الكون».

(13) ذكر أبو بكر بن العربي المعافري أن في هذا الحديث من القصة ثلاث مسائل : المسألة الأولى : قول ابن عباس : «كفري عن يمينك» اختلف العلماء فيه. فقليل : هو مذنبه خاصة، وهذه معصية لا كفارة فيها. وقيل : تهدي هديا، وعليه قول علماؤنا. وقيل : تكفر كفارة اليمين بالله... انظر المسالك : 391/4.

(14) قال عبد الملك بن حبيب في تفسير غريب الموطأ 43/2 : «معناه أنه إن قال : نحررت ابني عند مقام إبراهيم، أو قال : بمكة أو في النحر، أو قال : نحررت ابني لله، أو قال : أهديت ابني لله، فليس يحريه في هذا كله إلا هدي بذنه بفقدائها وبشعرها، ثم ينحرها لله في النحر بمكة أو بمي، فإن لم يجد بذنه فيهره، وإن لم يجد بقره فشاء، وكذلك إذا لم يقل شيئا من هذا، أو لم يزد على قوله : نحررت ابني وسكت، إلا أنه قد نوى أن يجعله هديا كان في بيته مثله في اللفظ، ووجب عليه من الهدي ما فسرت لك...».

(15) في (ب) و(ج) زيادة «تبارك وتعالى».

(16) زيدت في كتابه في (ج).

(17) بهامش الأصل : «الكفارات» وعليها «ع».

(18) زاد الأعظمي في هذا الموضع حديث : مالك، عن طلحة بن عبد الملك الأيلي، عن القاسم بن محمد بن الصديق، عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «من نذر أن يطيع الله، فليطعه. ومن نذر أن يعصي الله، فلا يعصه». ولم يثبت في كل الأصول المعتمدة وقد ساقه ابن عبد البر في التمهيد 89/6 ثم قال : روى عنه مالك - أي طلحة بن عبد الملك - حديثا واحدا مستندا صحيحا، وليس عند يحيى عن مالك، وقد رواه القعنبي، وأبو مصعب، وابن بكير، والنيسبي، وابن وهب، وابن القاسم، وجماعة من الرواة للموطأ... وما أظنه سقط عن أحد من الرواة إلا عن يحيى بن يحيى فإني رأيت لاكثرهم. وقال في نهاية شرح الحديث 100/6 : «لم يفت يحيى بن يحيى في الموطأ، حديث من أحاديث الأحكام، مما رواه غيره في الموطأ إلا - أدت طلحة بن عبد الملك. هذا... وقد توبع يحيى، تابعه جماعة من رواة الموطأ على سقوط كل ما أسقط من تلك الأحاديث من الموطأ إلا حديث طلحة هذا وحده، وما عداه فقد تابعه على سقوطه من الموطأ قوم، وخالفه آخرون... وما سقط من روايته فمن اختيار مالك وتخصيصه».

(19) في (ج) : «وسمعت».

(20) في (ب) : «أن يعص».

(21) قال أبو العباس الداني في الإيماء 463/4 : «عن طلحة بن عبد الملك الأيلي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة : عند ابن القاسم وابن بكير، والقعنبي، ومطرف، ويحيى البسابوري، وعامة الرواة، وعند يحيى بن يحيى صاحبنا منه ذكر المعصية خاصة مرسلا، ذكر ذلك مالك وفسره، ولم يكمله هناك ولا أسند الطرف المذكور منه».

(22) بهامش الأصل و(ب) و(ج) : «مثل أن ينذر الرجل».



الرَّبِذَةُ<sup>(1)</sup> أَوْ مَا أَشَبَّهَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ لِلَّهِ بِطَاعَةٍ<sup>(2)</sup> إِنْ كَلَّمَ فُلَانًا أَوْ مَا أَشَبَّهَ ذَلِكَ. فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِنْ هُوَ كَلَّمَهُ أَوْ حَنَثَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ طَاعَةٌ، وَإِنَّمَا يُؤْفَى لِلَّهِ بِمَا لَهُ فِيهِ طَاعَةٌ.

## 5 - اللُّغُو فِي الْيَمِينِ<sup>(3)</sup>

1429 - مَالِك<sup>(4)</sup>، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : لَغُو الْيَمِينِ<sup>(5)</sup> قَوْلُ الْإِنْسَانِ : لَا وَاللَّهِ لَا وَاللَّهِ<sup>(6)</sup>.

1430 - قَالَ يَحْيَى<sup>(7)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا، أَنَّ اللَّغُوَ حَلْفُ<sup>(8)</sup> الْإِنْسَانِ عَلَى الشَّيْءِ يَسْتَيْقِنُ<sup>(9)</sup> أَنَّهُ كَذَلِكَ ثُمَّ يُوَجِّدُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَهُوَ اللَّغُو.

(1) بهامش الأصل : «طرح ابن وضاح أو على الربذة»، ولم يقرأ ذلك الأعظمي. قال التلمساني في الاقتصاب 203/2 : «الرَبِذَةُ بفتح أوله وثانيه، بالذال المعجمة التي جعلها عمر حمى لإبل الصدقة، وكان يريدا في يريده، وبالربذة مات أبو ذر كما أخبره الرسول صلى الله عليه وسلم».

(2) قال الباجي في المنتقى 484/4 : «وما ليس لله بطاعة، ينقسم قسمين : محذور كاللعنية، ومباح كالنسي إلى الشام وغيرها، ومثل ذلك بالنسي إلى المدينة، ويحتمل وجهين : أحدهما أن يريده مدينة من المدن، فحكمها حكم الشام، والثاني : أن يريده مدينة النبي صلى الله عليه وسلم فهذا إذا علق بالمدينة لا يتعلق به البذر، إلا أن ينوي المسجد للصلاة».

(3) جاء في التعليق على الموطأ للوقشي 329/1 : «وأصل اليمين : اليد، ثم سميت القوة يمينا : لأن قوة كل شيء في يمينه، وعلى معنى القوة، تأول في قوله تعالى : «مطويات بيمينه» [الزمر : 46]. ثم سمي الحلف على الشيء يمينا : لأن الخالف يستعين بها على ما يريده». وانظر الاقتصاب في غريب الموطأ للبغزني التلمساني : 74/2.

(4) في (ج) : «قال يحيى قال مالك».

(5) قال ابن عبد البر في التمهيد 249/21 : «قال ابن حواز منبذ حاكيا عن أصحاب مالك ومذهبه، الأيمان عندنا ثلاثة : لغو وغموس لا كفارة فيهما، ويمين معفودة فيما يستقبل فيها الاستثناء والكفارة : قال : وصفة اللغو أن يحلف الرجل على الماضي أو الحال في الشيء يظن أنه صادق، ثم ينكشف له بخلاف ذلك، فلا كفارة عليه قال : والغموس هو أن يعدد للكذب في يمينه على الماضي. قال : ولا لغو في عتق ولا طلاق، وإنما اللغو في اليمين بالله وفيها الاستثناء».

(6) بهامش الأصل : «الابن بكير : لا، والله، ويلى، والله، وكذا لابن قتيبة». وقال ابن عبد البر في الاستذكار : «هكذا رواه يحيى عن مالك، وتابعه القعني وطائفة. ورواه ابن بكير وجماعة عن مالك بإسناده، فقالوا فيه : لا، والله، ويلى، والله، وكذلك رواه جمهور الرواة عن هشام بن عروة» : 188/5. وقال الطاهر بن عاشور في كشف المغطى ص 234 : «ومحمل كلام مالك هذا، أنه حمل ما قالته عائشة على أنه كان رخصة في أول الإسلام، وأنه مورد الآية، ثم انتهى عنه المسلمون، فوجب تعظيم اليمين على أصل الدلالة اللغوية. وأخذ أبو بكر الأبهري من المالكية بظاهر قول عائشة كما حكاه الباجي عنه».

(7) في (ب) : «قال مالك».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 329/1 : «والحلف، من قولهم : سنان حليف : إذا كان شديدا، سميت بذلك : لأنها تعرض عند حدة الأخلاق وتوران الغضب، وسميت قسما : لأن الخالف بها كثيرا ما يحاول بها تحسين الشيء وتزيينه، فهي مشتقة من قولهم : رجل قسيم : إذا كان جميلا. وانظر الاقتصاب في غريب الموطأ للبغزني التلمساني : 75/2».

(9) في (ب) : «وهو يستيقن».



1431 - قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَعَقْدُ الْيَمِينِ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَبِيعَ ثَوْبَهُ بِعَشْرَةِ <sup>(2)</sup> دَنَانِيرٍ ثُمَّ يَبِيعُهُ بِذَلِكَ، أَوْ يَحْلِفَ لِيَضْرِبَ غَلَامَةً ثُمَّ لَا يَضْرِبَهُ وَنَحْوَ هَذَا. فَهَذَا <sup>(3)</sup> الَّذِي يُكْفَرُ صَاحِبُهُ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَيْسَ فِي اللَّغْوِ كُفَّارَةٌ.

1432 - قَالَ يَحْيَى <sup>(4)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا الَّذِي يَحْلِفُ عَلَى الشَّيْءِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَثِمٌ، وَيَحْلِفُ <sup>(5)</sup> عَلَى الْكُذِبِ وَهُوَ يَعْلَمُ لِيَرْضَى بِهِ أَحَدًا، أَوْ لِيَعْتَذِرَ بِهِ إِلَى مُعْتَذِرٍ إِلَيْهِ، أَوْ لِيَقْطَعَ <sup>(6)</sup> بِهِ مَالًا، فَهَذَا أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ كُفَّارَةٌ <sup>(7)</sup>.

## 6 - مَا لَا تَحِبُّ فِيهِ الْكُفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ

1433 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ قَالَ : وَاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ <sup>(8)</sup> الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْتِثْ <sup>(9)</sup>.

1434 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ <sup>(10)</sup> : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الثَّنَاءِ <sup>(11)</sup> أَنَّهَا لِصَاحِبِهَا مَا لَمْ يَقْطَعْ كَلَامَهُ، وَمَا كَانَ مِنْ <sup>(12)</sup> ذَلِكَ نَسَقًا يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا قَبْلَ أَنْ يَسْكُتَ، فَإِذَا سَكَتَ وَقْطَعَ كَلَامَهُ فَلَا ثَنِيَاءَ لَهُ.

(1) في (ب) : «قال مالك».

(2) في (ب) : «لعشرة».

(3) في (ب) : «وهذا» وفي (ج) : «فهو»، وبهامشها : «فهذا الذي»، وفوقها «خ».

(4) في (ب) : «قال مالك».

(5) في (ج) : «أو يحلف».

(6) بهامش الأصل : «ليقطع».

(7) قال النووي في تفسير الموطأ 623/2 : «الذي قال مالك أحوط، وإنما يكون لغو اليمين عند مالك فيما مضى، ولا يكون لغو اليمين عنده في المستقبل».

(8) في (ب) : «ثم فعل».

(9) قال ابن عبد البر في الاستذكار 193/5 : «وكذلك رواه عبد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفًا، ورواه أيوب عن موسى عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وساق الحديث بمعناه. ورواه أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر، فمرة يرفعه، ومرة لا يرفعه، يقول : لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وساق حديثًا بلقط مقارب».

(10) في (ب) و(ج) و(ش) : «قال مالك».

(11) قال التلمساني في الافتصاب 77/2 : «والثناء والثنوى، بمعنى الاستثناء، إذا ضمنت أولها فهي بالياء، وإذا فتحت أولها فهي بالواو».

(12) رسم في الأصل على «من» علامة «خ».

1435 - وَقَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> فِي الرَّجُلِ يَقُولُ : كَفَرَ بِاللَّهِ وَأَشْرَكَ <sup>(2)</sup> بِاللَّهِ ثُمَّ يَحْتَسِبُ <sup>(3)</sup> : إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ <sup>(4)</sup>، وَلَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُشْرِكٍ <sup>(5)</sup>، حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْمِرًا عَلَى الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ، وَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ، وَلَا يَعُدُّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَيُشَسَّ مَا صَنَعَ.

## 7 - مَا تَحِبُّ <sup>(6)</sup> فِيهِ الْكَفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ

1436 - مَالِكٌ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ <sup>(7)</sup>، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ، فَرَأَى <sup>(8)</sup> خَيْرًا مِنْهَا <sup>(9)</sup>، فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ <sup>(10)</sup>، وَلْيَفْعَلْ <sup>(11)</sup> الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

1437 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ <sup>(12)</sup> مَالِكًا يَقُولُ : مَنْ قَالَ : عَلَيَّ نَذْرٌ وَلَمْ يُسَمِّ شَيْئًا إِنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ : قَالَ مَالِكٌ <sup>(13)</sup> فَأَمَّا التَّوَكُّيدُ فَهُوَ حَلْفُ الْإِنْسَانِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ يُرَدُّ فِيهِ الْإِيمَانُ يَمِينًا بَعْدَ يَمِينٍ، كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ لَا أَنْقُصُهُ مِنْ كَذَا أَوْ <sup>(14)</sup> كَذَا، يَحْلِفُ بِذَلِكَ مَرَارًا ثَلَاثًا <sup>(15)</sup> أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ : فَكَفَّارَةُ <sup>(16)</sup> ذَلِكَ وَاحِدَةٌ <sup>(17)</sup> مِثْلُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ .

(1) في (ش) : قال : «وقال مالك».

(2) في (ج) : «أو أشرك».

(3) في جميع النسخ، وبهامش الأصل : «ثم حنت».

(4) في (ب) : «ليس عليه شيء».

(5) في (ج) : «بمشارك».

(6) في (ب) : «ما يجب».

(7) بهامش الأصل : «السمان»، وعليها «ح»، وحرف الأعظمي الحاء إلى جيم. وهي رواية (ب) و(ج). وفي الهامش من (د) : «السمان»، وعليها حرف «ت». وقال ابن عبد البر في التفتي ص 66 : «واسم أبي صالح ذكوان، ويقال له الزيات : لأنه كان يبيع السمن والزيت، ويختلف بهما من العراق إلى الحجاز».

(8) بهامش الأصل : «من حلف يميناً رأى خيراً منها، وكتب عليها «معاً».

(9) قال الباجي في المنتقى 4/496 : «يريد : والله أعلم - من حلف أن لا يفعل شيئاً، ثم رأى أن فعله أفضل في الدين، أو أنفع في الدين، فإن له أن يكفر عن يمينه، ويفعل الذي هو خير».

(10) بهامش الأصل : «عن يمينه، انتهى حديث النبي صلى الله عليه وسلم، قاله محمد بن وضاح».

(11) بهامش الأصل : «انتهى الحديث عن ابن وهب، والقاسمي، ومطرف : وليفعل، وليس عندهم : الذي هو خير».

(12) في (ب) : «وسمعت».

(13) في (ب) : «وقال مالك»، وفي (ش) : «قال يحنى» : «قال مالك».

(14) في (ج) : «وكذا».

(15) في (ب) : «ثلاثة»، وعليها «ح».

(16) كتب بهامش الأصل : «كفارة»، وعليها «ع».

(17) في (ج) : «كفارة واحدة».



1438 - قَالَ مَالِكٌ : فَإِنْ حَلَفَ رَجُلٌ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكُلُ هَذَا الطَّعَامَ، وَلَا أَلْبَسُ هَذَا<sup>(1)</sup> الثَّوبَ، وَلَا أَدْخُلُ هَذَا<sup>(2)</sup> الْبَيْتَ، فَكَانَ هَذَا فِي يَمِينٍ وَاحِدَةٍ<sup>(3)</sup>، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(4)</sup>، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَقَوْلِ الرَّجُلِ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ الطَّلَاقُ<sup>(5)</sup>، إِنْ كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوبَ، وَلَا أَذِنْتُ لَكَ إِلَى الْمَسْجِدِ، يَكُونُ ذَلِكَ<sup>(6)</sup> نَسَقًا مُتَابِعًا فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ. فَإِنْ حَنَثَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَاحِدًا<sup>(7)</sup> فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيْمَا فَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ حَنْثٌ، إِنَّمَا الْحَنْثُ فِي ذَلِكَ حَنْثٌ وَاحِدٌ.

1439 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نَذْرِ الْمَرْأَةِ، أَنَّهُ جَائِزٌ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا بِحَبِّ عَلَيْهَا ذَلِكَ<sup>(8)</sup> وَيَنْتِثُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي حَسَنَدِهَا، وَكَانَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِزَوْجِهَا<sup>(9)</sup>، وَإِنْ<sup>(10)</sup> كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِزَوْجِهَا كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى تَقْضِيَهُ.

## 8 - الْعَمَلُ فِي كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ

1440 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ فَوَكَّدَهَا ثُمَّ حَنَثَ، فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ كِسْوَةُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ. وَمَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ فَلَمْ يُوَكِّدْهَا ثُمَّ حَنَثَ فَعَلَيْهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِدَّةً<sup>(11)</sup> مِنْ حِنْطَةٍ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

1441 - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يُكْفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ بِإِطْعَامِ<sup>(12)</sup> عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِدَّةً مِنْ حِنْطَةٍ. وَكَانَ يَغْتِقُ الْمِرَارَ إِذَا وَكَّدَ الْيَمِينَ.

(1) في (ج) : «واحدة».

(2) في (ج) : «ويكون هذا لك».

(3) كلمة «واحدة» : سقطت من (ب) و(ج) «.

(4) قال الباجي في المنتقى 503/4 : «وهذا كما أن من حلف بيمين واحدة تضمنت أشياء أن لا يأكل طعاما معيناً، ولا يلبس ثوباً، ولا يدخل بيتاً ولا يكلم رجلاً، فإنها عين واحدة يجرى في حلها بالاستثناء، استثناء واحد، وفي حلها بالكفارة كفارة واحدة».

(5) بهامش الأصل : «الطلاق».

(6) في (ج) : «يجب ذلك عليه، وينتث».

(7) كلمة «ذلك» حذف في (ب). ولم ترد «واحدة» في (ب) و(ج) و(ش).

(8) في (ج) : «يجب ذلك عليها».

(9) في (ب) : «زوجها».

(10) في (ج) : «فإن».

(11) بهامش الأصل : «مدّة».

(12) في (ج) : «إطعام».

1442 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ : أَدْرَكْتُ النَّاسَ وَهُمْ إِذَا أُعْطُوا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أُعْطُوا مَدًّا مِنْ حِنْطَةٍ بِالْمُدِّ الْأَصْغَرِ، وَرَأَوْا ذَلِكَ مُجْزِئاً عَنْهُمْ<sup>(1)</sup>.

1443 - قَالَ يَحْيَى<sup>(2)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ بِالْكِسْوَةِ أَنَّهُ إِنْ كَسَا الرَّجُلُ كَسَاهُمْ تَوْباً تَوْباً، وَإِنْ كَسَا النِّسَاءَ كَسَاهُنَّ<sup>(3)</sup> ثَوْبَيْنِ ثَوْبَيْنِ : دُرْعاً وَخِمَاراً، وَذَلِكَ أَذْنَى مَا يُجْزِي كَلًّا فِي صَلَاتِهِ.

### 9 - جَامِعُ الْإِيمَانِ<sup>(4)</sup>

1444 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ<sup>(5)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ<sup>(6)</sup>»، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ<sup>(7)</sup> أَوْ<sup>(8)</sup> لِيَصْنُمْتُ<sup>(9)</sup>.

(1) قال ابن عبد البر في الاستذكار 200/5 : «اختلف العلماء في مقدار الإطعام في كفارة اليمين، فذهب أهل المدينة إلى ما حكاه مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار، والمدة الأصغر عندهم مد النبي صلى الله عليه وسلم، وهو قول ابن عمر، وابن عباس، وزياد بن ثابت، والفقهاء السبعة، وسالم بن عبد الله بن عمر، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعطاء بن أبي رباح، وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما. ثم قال : من ذهب إلى مد مد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين، تأول قول الله عز وجل : «مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ» المائدة 91 أنه أراد الوسط من الشبع ؛ ومن ذهب إلى مدين من البر أو صاع من شعير أو تمر، ذهب إلى الشبع وتأول في «أوسط ما تطعمون أهليكم» المائدة 91 الخبز والتين أو الخبز والسمن أو الخبز والزيت. قالوا : والأعلى الخبز واللحم فالأدنى خبز دون إدام، فلا يجوز عندهم للأدنى لقول الله عز وجل : «مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ» المائدة 91.

(2) «قال يحيى» لم ترد في (ب).

(3) في (ب) : «كساهم».

(4) في (ش) : «باب جامع الإيمان». قال أبو بكر ابن العربي المعافري في المسالك 415/5 : «هذا باب عظيم، ربطه مالك بما لم يتقدم لأحد فيه مثل نظره، وكل ما ذكره فيه حسن صحيح».

(5) في (ب) و(ج) : «عبد الله بن عمر».

(6) قال البيهقي في تفسير الموطأ 623/2 : «أحسب أنه نهي عن ذلك لمن يحلف به على وجه التعظيم، وأما على غير وجه التعظيم وما يجري به اللسان فلا يدخل في النهي، وذلك مثل قول أبي بكر رضي الله عنه في السارق : «وأيك ما لي بك بليل سارق».

(7) بهامشي الأصل : «انتهى حديث رسول الله : فليحلف بالله».

(8) في (ب) : «ثم».

(9) قال ابن عبد البر في الاستذكار 202/5 : «لم يختلف عن مالك في هذا الباب أنه من مسند ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه العمريان عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر عن عمر قال : سمعتي رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلف بأبي الحديث، وساق الحديث بعطاء، من طريق عبد الرزاق عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر، وذكر رواية أخرى للزهري بلفظ مقارب».



1445 - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ».

1446 - مَالِكُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ<sup>(1)</sup>، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا لُبَابَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُنْذِرِ حِينَ قَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهَجِرُ<sup>(2)</sup> دَارَ قَوْمِي الَّتِي أَصَبْتُ فِيهَا الدَّنْبَ وَأَجَاوَرْتُ، وَأَتَخَلَعُ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الثَّلَثُ».

1447 - مَالِكُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَنصُورِ<sup>(3)</sup> الْحَجَبِيِّ<sup>(4)</sup>، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ قَالَ : مَالِي فِي رِثَاجِ الْكُعْبَةِ<sup>(5)</sup>، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يُكْفَرُ<sup>(6)</sup> مَا يُكْفَرُ الْيَمِينِ<sup>(7)</sup>.

1448 - قَالَ يَحْيَى<sup>(8)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي<sup>(9)</sup> يَقُولُ : مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ يَحْتَثُ. قَالَ : يَجْعَلُ ثَلَاثَ مَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَذَلِكَ لِلَّذِي<sup>(10)</sup> جَاءَ مِنْ<sup>(11)</sup> رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَبِي لُبَابَةَ<sup>(12)</sup>.

كَمُلَ كِتَابُ النَّذُورِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا<sup>(13)</sup>.

(1) قال ابن الخلاء في التعريف 420/3 رقم 424 : «عثمان بن حفص بن عمرو بن خلد بن الأنصاري» وقال البخاري : «الرحمي من معاوية، وعنده عمرو بن خلد»؛ ولي قضاء المدينة في خلافة عبد الملك بن مروان، وكان رجلاً صالحاً.

(2) بهامش الأصل : «أهجر»، وكتب عليها : «معاً، توزري».

(3) بهامش الأصل : «ابن عبد الرحمن»، وعليها «ع»، وهي رواية (ب) و(ج).

(4) بهامش الأصل : «منسوب إلى حجابة البيت».

(5) قال أبو بكر بن العربي في المسالك 420/3 : «قال ابن حبيب : فإن توى أن يكون ماله للكعبة فليدفع ثلثه إلى خزانها بصرف في مصالحها، فإن استغني عنه بما أقام السلطان من ذلك، تصدق به، وإن قال : لم أتو شيئاً من ذلك، فكفارته كفارة يمين، وسواء كان ذلك في نذر أو يمين فأما إذا قال : أنا أضرب بمالي في رِثَاجِ الكعبة، أو الخطيم، أو الركن، فإن عليه الحج والعمرة، ولا شيء عليه غير ذلك».

(6) بهامش الأصل : «يكفر بما يكفر».

(7) قال ابن حبيب في تفسير غريب الموطأ 91/2 : «كان مالك لا يرى فيها كفارة يمين ولا شيئاً، وكان يقول : إنما الرِثَاجُ الباب، فما يباب الكعبة حاجة إلى مالها، وإنما الكفارة في اليمين بالله». وانظر تفسير الموطأ للذوني 625/2.

(8) في (ب) : «قال مالك».

(9) في (ب) : «الذي».

(10) في (ب) : «الذي».

(11) بهامش الأصل : «عن»، وهي رواية (ب) و(ج).

(12) بهامش الأصل : «أمر»، وهي رواية (ب).

(13) في (ج) : «تم كتاب النذور بحمد الله وعونه». وفي (شر) : «كمل الكتاب بحمد الله وعونه». ووقع كتاب الأيمان والنذور في (د) قبل كتاب الصيام.

## 27 - كتاب الفرائض<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(2)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا<sup>(3)</sup>

### 1 - ميراث الصُّلب<sup>(4)</sup>

1449 - مَالِك<sup>(5)</sup>، أَنَّ الْأَمْرَ الْمُجْتَمِعَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا<sup>(6)</sup>، وَ<sup>(7)</sup>الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَلْتَدِنَا فِي فَرَائِضِ الْمَوَارِيثِ : أَنَّ مِيرَاثَ الْوَلَدِ مِنَ وَالِدِهِمْ<sup>(8)</sup> أَوْ وَالِدَتِهِمْ، أَنَّهُ إِذَا تُوَفِّيَ الْأَبُ أَوْ الْأُمُّ وَتَرَكَ<sup>(9)</sup> وَلَدًا رَجُلًا وَنِسَاءً، فَلِلذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ، فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ<sup>(10)</sup>، فَإِنْ شَرِكَهُمْ أَحَدٌ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ وَكَانَ فِيهِمْ ذَكَرٌ، بُدِيَ بِفَرِيضَةٍ مِنْ شَرِكِهِمْ، وَكَانَ مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ<sup>(11)</sup>. وَمَنْزِلَةُ وَلَدِ الْأَبْنَاءِ

(1) جاء كتاب الفرائض في (ش) بعد كتاب المساقاة، وابتدئ بالبسملة.

(2) كتبت البسملة والتصلية قبل كتاب الفرائض في (ب).

(3) وفي (ب) : «صلى الله على محمد وآله وسلم».

(4) بهامش الأصل : «ميراث الولد للصلب» وعليها «ح» قال البيهقي التلمساني في الاقتضاب 351/2 : «ميراث الصلب كلمة بدعية، مالك أول من تلقفها من القرآن في قوله تعالى : «ويخرج من بين الصلب والترائب» [الطارق 7]. فذكر قراءة الأب التي هي الأصل وبدأ بها...».

(5) في (ب) : «قال يحيى : قال مالك بن أنس».

(6) سقط لفظ «عندنا» من (ب) وأُخِلَّ بالهامش، وفيه : «طرح ابن «ح» «عندنا» وفي كشف المغشى ص 241 «الأمر المجتمع عليه عندنا» والذي عليه أهل العلم إلخ، مقصود به حكم جميع المسائل التي دخلت تحت ترجمة الباب، وإلا فإن ما في صدر كلامه عقب ذكر الأمر المجتمع عليه ثابت بنص القرآن على أنه قد يفيد أيضا أن العمل دل على أن ذلك محكم لا نسخ فيه».

(7) في (د) فوق الواو ضمة، وفي الهامش : «... ابن وضاح بواو».

(8) في (ب) : «والديهم».

(9) بهامش الأصل : «وتركا»، وعليها «صح».

(10) قال ابن عبد البر في الاستدكار 27/5 : «وما أعلم في هذا خلافا بين علماء المسلمين إلا رواية شاذة لم تصح عن ابن عباس قال : للأنثيين النصف، كما للبت واحدة حتى تكون البنات أكثر من الثنتين فيكون لهن الثلثان. وهذه الرواية منكورة عند أهل العلم فاطية، كلهم ينكروها، ويدفعها ما رواه ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه جعل للبتين الثلثين، وعلى هذا جماعة الناس».

(11) في (ب) : «قال مالك قبل «ومنزلة...» قال الباجي في المنتقى 225/8 : «فإن ورثوا بالتعصيب، وكانوا رجلا، فالمراث بينهم بالسواء لتساويهم في سبب استحقاتهم، وصفتهم في أنفسهم، وإن كانوا رجلا ونساء، فللذكر مثل حظ الأنثيين...» وأما إن ورث البنات بالفرض لأفرادهن، فلا يخلو أن يكن واحدة أو أكثر من ذلك، فإن كانت واحدة فلها النصف، وإن كن الثنتين فالذي عليه جماعة الصحابة ومن بعدهم أن فرض البنتين، فمما زاد الثلثان».



الذكور<sup>(1)</sup> إذا لم يكن ذوتهم ولد كمنزلة الولد سواء، ذكرهم كذكرهم، وأنثاهم كأنثاهم، يرثون كما يرثون، ويحجبون كما يحجبون. فإن اجتمع الولد<sup>(2)</sup> للمصلب وولد الابن<sup>(3)</sup>، فكان في الولد للمصلب ذكر<sup>(4)</sup>، فإنه لا ميراث معه لأحد من ولد الابن<sup>(5)</sup>. وإن<sup>(6)</sup> لم يكن في الولد للمصلب ذكر وكانت ابنتين<sup>(7)</sup> فأكثر من ذلك من البنات للمصلب، فإنه لا ميراث لبنات الابن معهن، إلا أن يكون مع بنات الابن ذكر هو من المتوفى بمنزلتهم، أو هو أطرف منهن، فإنه يرث على من هو بمنزلة، ومن هو فوقه<sup>(8)</sup> من بنات الأبناء، فضلاً إن فضل، فيقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين. فإن<sup>(9)</sup> لم يفضل شيء، فلا شيء لهم. وإن لم يكن الولد<sup>(10)</sup> للمصلب إلا ابنة واحدة فلها النصف، ولابنة ابنه واحدة<sup>(11)</sup> إن<sup>(12)</sup> كانت أو أكثر من ذلك من بنات الأبناء، ممن هو من المتوفى بمنزلة واحدة الشدس، فإن كان مع بنات الابن ذكر هو من المتوفى بمنزلتهم، فلا فريضة ولا سدس لهن. ولكن إن فضل<sup>(13)</sup> بعد الفرائض أهل الفرائض كان ذلك الفضل لذلك الذكر ولين هو بمنزلة، ومن فوقه<sup>(14)</sup> من بنات الأبناء،

(1) قال ابن عبد البر في الاستذكار 325/5 : «يرث البنات والبنات من الأبناء الذكور، فإن الابن كالابن عند عدم الابن، وبنت الابن كالبنت عند عدم البنت، وليس أولاد البنات من ذلك في شيء».

قال الشافعي :

بنو نائسوا بنائنا وبنائنا بنو نائسوا بنائنا وبنائنا

وانظر أوضح المسالك : 106/1

(2) في (ب) : «فإن اجتمع في الولد».

(3) في (ب) : «الولد بدل الابن».

(4) في هامش (د) : «في ولد الابن للمصلب لابن وضاح».

(5) قال الباجي في المنقذ 229/8 : «وهذا كما أنه لا ميراث لابن الابن لأنه أقرب سبيته إلى الميت، وهما يدلان بالبنوة، ولأن ابن الابن يدل بالابن» ومن يدل بعاصب، فإنه لا يرث معه».

(6) في (ج) و(ش) : «فإن» وفي هامش (ج) : «وإن» وفوقها «أحد».

(7) بهامش الأصل : «ابنتان».

(8) كتب في الأصل على «فوقه» حرف «ع».

(9) في (ب) و(ج) : «وإن».

(10) في (ب) : «الولد».

(11) كتب فوقها في الأصل «صح».

(12) رسم في الأصل على «إن» علامة «ه».

(13) بهامش الأصل «فضل» وعليها «ع» أي إن فضل.

(14) رسم في الأصل على «فوقه» علامة «ه»، وفي هامشه : «أسقط ابن وضاح (ومن فوقه)، قال محمد بن وضاح : أنكر سحتون من فوقه، ولمن هو فوقه، وهو كما ذكره وعليها «ع» فصح» ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَلَيْسَ لِمَنْ هُوَ أَطْرَفُ مِنْهُمْ شَيْءٌ. فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ<sup>(1)</sup> فِي كِتَابِهِ : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء : 11]. وَالْأَطْرَفُ<sup>(2)</sup> هُوَ الْأَيْعَدُ<sup>(3)</sup>.

## 2 - مِيرَاثُ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ، وَالْمَرَأَةِ مِنْ زَوْجِهَا

1450 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(4)</sup> : وَمِيرَاثُ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ إِذَا لَمْ تَرَكَ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنِ النِّصْفِ. فَإِنْ تَرَكَتْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَلِزَوْجِهَا الرَّبْعُ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي<sup>(5)</sup> بِهَا، أَوْ ذَيْنِ. وَمِيرَاثُ<sup>(6)</sup> الْمَرَأَةِ مِنْ زَوْجِهَا<sup>(7)</sup> إِذَا لَمْ يَتَرَكَ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنِ الرَّبْعِ. فَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَلِامْرَأَتِهِ الثُّمْنُ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرَّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنِ وَلَهُنَّ الرَّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ ذَيْنِ﴾<sup>(8)</sup> [النساء : 12].

(1) سقطت «قال» من (ب). وفي (ج) : «يقول».

(2) في (ب) : «قال مالك». وفي (ج) : «قال مالك : والأطراف الأبعد». قال القاضي عياض في المشرق 318/1 «فسره مالك بالأبعد، من طرف الشيء» : يفتح الزاء - أي : آخرة. كأنه آخر العصابة.

(3) بهامش الأصل : «أسقط زعمس : قال مالك، قاله ابن وضاح». وحرفته الأعظمي إلى : «أسقط لح، قاله ابن وضاح». وزاد «قال مالك» قبل «والأطراف هو الأبعد».

(4) في (ج) : «قال يحيى : قال مالك».

(5) ضبطت «يوصي» في (ش) بالناء والياء معاً، وفوقها «ش».

(6) في (ج) : «قال : وميراث».

(7) كتب في هامش (ب) : «من».

(8) أسقط الأعظمي من المتن «أو ذين»، وهي ثابتة في الأصل.

(9) قال ابن عبد البر في الاستذكار 328/5 : «هذا إجماع من علماء المسلمين، لا خلاف بينهم فيه، وهو من الحكم الذي ثبتت حجته، ووجب العمل به، والتسليم له».



### 3 - مِيرَاثُ الْأُمِّ وَالْأَبِ مِنْ وَلَدِهِمَا<sup>(1)</sup>

1451 - يَحْيَى<sup>(2)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : الْأُمُّ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ<sup>(3)</sup> الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَالَّذِي أُذِرَتْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِلَدِّهَا : أَنَّ مِيرَاثَ الْأَبِ مِنْ ابْنِهِ أَوْ<sup>(4)</sup> ابْنَتِهِ، أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ<sup>(5)</sup>، فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لِلْأَبِ السُّدُسُ، فَرِيضَةٌ. فَإِنْ لَمْ يَتْرِكِ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ ذَكَرًا فَإِنَّهُ يُبْدَأُ بِمَنْ شَرَكَ الْأَبَ مِنْ أَهْلِ الْفَرَائِضِ، فَيُعْطَوْنَ فَرَايِضَهُمْ. فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ لِلْأَبِ. وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنْهُمْ<sup>(6)</sup> السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ، فَرَضَ لِلْأَبِ السُّدُسُ فَرِيضَةً<sup>(7)</sup>.

1452 - وَمِيرَاثُ الْأُمِّ مِنْ وَلَدِهَا إِذَا تَوَفَّى ابْنُهَا أَوْ ابْنَتُهَا، فَتَرَكَ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ ابْنَتِي، أَوْ تَرَكَ مِنَ الْإِخْوَةِ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إُنَاثًا، مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ أَوْ مِنْ أَبٍ أَوْ مِنْ أُمٍّ، فَالسُّدُسُ لَهَا.

1453 - وَإِنْ لَمْ يَتْرِكِ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا، وَلَا وَلَدَ ابْنٍ، وَلَا اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ فَصَاعِدًا، فَإِنَّ لِلْأُمِّ الثُّلُثَ كَامِلًا، إِلَّا فِي فَرِيضَتَيْنِ فَقَطْ. وَاحِدَى الْفَرِيضَتَيْنِ : أَنْ يَتَوَفَّى رَجُلٌ<sup>(8)</sup>، وَيَتْرِكُ امْرَأَتَهُ وَأَبَوَيْهِ. فَلَا مِرَاثَ الرِّبْعِ، وَلَأُمُّهُ الثُّلُثُ مِمَّا بَقِيَ. وَهُوَ الرِّبْعُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. وَالْأُخْرَى : أَنْ تَتَوَفَّى امْرَأَةٌ، وَتَتْرِكُ زَوْجَهَا وَأَبَوَيْهَا<sup>(9)</sup>، فَيَكُونُ لِرِزْوَجِهَا النِّصْفُ، وَلَأُمُّهَا الثُّلُثُ مِمَّا بَقِيَ، وَهُوَ السُّدُسُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ،

(1) في (ب) و(ج) و(ش) : «ميراث الأب والأم من ولدهما».

(2) لفظ «قال يحيى» سقط من (ب).

(3) ألحقت «عندنا» بهامش الأصل، وعليها «ع» وهي ثابتة في نسخة (ب) و(ج). وألحقت في (د) بالهامش، ورسم فوقها «ير».

(4) في (ب) «وابنته».

(5) بهامش الأصل : «ذكر»، وفوقها «ع»، و«ص»، وذكر، طرحه «ع». وهي رواية (ب) و(ج). قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 365/2 :

«في باب ميراث الأب والأم أن ميراث الأب من ابنه أو ابنته أنه إن ترك المتوفى ولدا أو ولد ابن ذكرا، كذا عند القليعي وكافة الرواة عن يحيى في هذا الموضع واللفظ الآخر بعده أيضا، وعند الطرابلسي فيهما ذكر بالحذف، وله وجه بين، وطرح اللفظة كلها ابن وضاح».

(6) بهامش الأصل : «عنده».

(7) قال ابن عبد البر في الاستدكار 329/5 : «الأب عاصب وذو فرض، إذا انفرد أخذ المال كله، وإن شركه ذو فرض كالابنة والزوجة،

أخذ ما فضل عن ذوي الفروض. فإن كان معه من ذوي الفروض من يجب لهم أكثر من خمسة أسداس المال، فرض له السدس، وصار

ذا فرض وسهم مستحق منهم، ودخل العول على جميعهم إذا ضاق المال عن سهامهم».

(8) بهامش الأصل : «الرجل»، وفوقها «ط».

(9) رسم في الأصل على زوجها وأبويها رمز «ع» على كل منهما وبهامشه في «أبويها وزوجها»، وفوقها «ع».

تَبَارَكَ وَتَعَالَى، يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَلَا بُوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلأُمِّهِ السُّدُسُ﴾<sup>(11)</sup> [النساء : 11]. فَمَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الْإِخْوَةَ اثْنَانِ، فَصَاعِدًا.

#### 4 - مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلأُمِّ<sup>(12)</sup>

1454 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : الْأُمُّ عِشْرَتَانِ<sup>(3)</sup>، أَنَّ الْإِخْوَةَ<sup>(4)</sup> لِلأُمِّ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْوَلَدِ<sup>(5)</sup>، وَلَا مَعَ وَلَدِ الْأَبْنَاءِ<sup>(6)</sup>، ذُكْرَانًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا شَيْئًا<sup>(7)</sup>. وَلَا يَرِثُونَ مَعَ الْأَبِ، وَلَا مَعَ الْجَدِّ أَبِي<sup>(8)</sup> الْأَبِ شَيْئًا. وَأَنْهُمْ يَرِثُونَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، يُفْرَضُ لِلوَاحِدِ مِنْهُمْ السُّدُسُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى. فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ، يُقْسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ، لِلذَّكَرِ<sup>(9)</sup> مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ أُمَّةً، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء : 12]. فَكَانَ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي هَذَا بِمِثْلِيَّةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(10)</sup>.

(1) قَالَ الْبَاحِي فِي الْمُنْتَقَى 223/8 : «وهذا كما أن ميراث الأم من ابنها يتنوع بتوعين على مذهب مالك وجمهور الفقهاء، أحدهما بالفرض وهو على ضربين : الثلث مع عدم الولد وولد الابن والاثنتين من الإخوة فصاعدا، فأما مع وجود أحد من ذكركنا، ففرضها السدس».

(2) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ 333/5 : «ميراث الإخوة للأم نصي مجتمع عليه، لا خلاف فيه، للواحد منهم السدس، وللأثنين فما زاد الثلث».

(3) بِأَسْفَلِ الصَّفْحَةِ مِنَ الْأَصْلِ، «الاجتمع عليه» وعليه «صح» و«ع» وهي رواية (ب) و(ج). وفي هامش (م) : «قال مالك : الأمر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه، والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، هكذا لابن القاسم، والقعنبي وابن بكير، وغيرهم».

(4) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «إخوة، وأخوة، وإخوان، وأخوان»، ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

(5) فِي (ب) : «الذكر».

(6) فِي (ب) : «الابن».

(7) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «شيئا» وعليها «ج».

(8) أَخَذْتُ «أبي» بِهَامِشِ الْأَصْلِ. وَفِي (ج) : «في».

(9) رَسَمَ فِي الْأَصْلِ عَلَى «الذَّكَرِ» عَلَامَةً «ع»، وَبِهَامِشِ الْأَصْلِ : «الذَّكَرُ فِيهِ وَالْأُنْثَى سِوَاهُ»، وَعَلَيْهَا «ج» ههـ.

(10) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ 333/5 : «ويستقط ميراث الإخوة للأم بأربعة يحجبونهم عن الميراث وهم : الأب، والجد أبو الأب وإن علا، والبنون ذكراهم وإناثهم، وبنو البنين، وإن سفلوا أو بنات البنين وإن سفلوا، لا يرث الإخوة للأم مع واحد من هؤلاء شيئا».



5 - مِيرَاتُ الْإِخْوَةِ لِأُمِّ وَأَبٍ<sup>(1)</sup>

1455 - قَالَ يَحْيَى<sup>(2)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : الْأُمُّ<sup>(3)</sup> عِنْدَنَا، أَنَّ الْإِخْوَةَ<sup>(4)</sup> لِلْأَبِ وَالْأُمِّ لَا يَرْتُونَ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَورِ<sup>(5)</sup> شَيْئًا، وَلَا مَعَ وَلَدِ الْإِبْنِ الذَّكَرِ<sup>(6)</sup>، وَلَا مَعَ الْأَبِ دُنْيَا<sup>(7)</sup> شَيْئًا. وَهُمْ يَرْتُونَ مَعَ الْبَنَاتِ، وَبَنَاتِ الْأَبْنَاءِ، مَا لَمْ يَتْرِكِ الْمُتَوَفَّى جَدًّا أَبَا أَبٍ مَا فَضَّلَ<sup>(8)</sup> مِنَ الْمَالِ، يَكُونُونَ<sup>(9)</sup> عَصَبَةً<sup>(10)</sup>، يُبْدَأُ بِمَنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فَرِيضَةً مُسَمَّاءَ، فَيُعْطُونَ فَرَاتِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلًا، كَانَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ يَفْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ<sup>(11)</sup> ذَكَرْنَا كَانُوا أَوْ إِنَاءًا، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ<sup>(12)</sup>. وَإِنْ لَمْ يَتْرِكِ<sup>(13)</sup> الْمُتَوَفَّى أَبًا وَلَا جَدًّا أَبَا أَبٍ، وَلَا وَلَدًا، وَلَا وَلَدًا<sup>(14)</sup> ابْنًا، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَإِنَّهُ

(1) في بهامش الأصل : «ميراث الإخوة للأب والأم». وعليها «صح». وهي رواية (ب) و(ج).

(2) لم ترد «قال يحيى» في (د).

(3) بهامش الأصل : في «ع» : المجتمع عليه» وعليها «ع» و«صح». وهي رواية (ج).

(4) في (ب) : «أن ميراث الإخوة».

(5) في (ب) و(ج) : «الذكور».

(6) بهامش الأصل : «شيء»، وعليها «ج». وهي رواية (ج) و(ب).

(7) بهامش الأصل : «يقال هو ابن عمه دنية، ودنيا، وأجاز الكسائي التنوين مع كسر الدال». قال في كشف المغضى ص 241 : «هو بكسر الدال وسكون النون، ويجوز أيضًا ضم الدال، والمشهور الكسر، وعليه روي قول النابغة :

يَبْنُو عَمَهُ دُنْيَا وَعَمْرُو بْنُ عَامِرٍ  
أُولَئِكَ قَوْمٌ بِأَسْهَمٍ خَيْرٌ كَاذِبٍ

ومعناه : القرابة القريبة، فيقع وصف دليا بعد لفظ العم فالعمة، والخال والحالة، باتفاق أهل اللغة، وبعد لفظ الأخ والأخت على قول جمهورهم.

وعن الأصمعي والكسائي : لا يعرف هذا الوصف إلا في العم والخال، ولم يذكرها أهل اللغة في وصف الأباء والأمهات، والقياس لا يمنع لأنه مشتق من الدنو. قال اليعربى التلمساني في الاقتضاب 351/2 : «قوله دنيا : أراد الأدنى في النسب، وإذا كسر أوله جاز فيه التنوين وغير التنوين، فإن ضم أوله، لم يجر تنوينه، وأصله من دنا يدنو فقلبت الواو ياء لكسرة الدال، ولم يعتد بالسكون». بهامش الأصل في «ع» : «شيء».

(8) في (ب) : «يرتُونَ مَا فَضَّلَ».

(9) بهامش الأصل : «فيه»، وعليها «ع».

(10) في (ب) : «عصبة فيه». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 74/2 : «العصبة جمع عاصب، وأصل العصب جمع الشيء من جوانبه وحضره، سموا بذلك لإحاطتهم بالإنسان، يقال : عصب به القوم : إذا اجتمعوا حولة».

(11) في (ب) : «تبارك وتعالى»، وفي (ج) «عز وجل».

(12) قال الباجي في المنتقى 237/8 : «وهذا كما أن الإخوة للأب والأم لا يرتون مع الابن ولا مع ابن الابن ولا مع الأب شيئًا، وذلك أنهم يرتون بالتعصيب ويدلون بالأب فلا يرتون معه بالتعصيب، وتعصيب النوة أقوى من تعصيب الأبوة، بدليل أن تعصيب الابن يبطل ميراث الأب بالتعصيب».

(13) في (ج) : «قال مالك : وإن لم يترك».

(14) بهامش الأصل : «ولا ابن ولده»، وعليها «ج».

يُفْرَضُ لِلأُخْتِ الْوَاحِدَةِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخَوَاتِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ ؛ فُرِضَ لَهُنَّ الثَّلَاثَانِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ أَخٌ ذَكَرٌ، فَلَا فَرِيضَةَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَخَوَاتِ، وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَيَبْدَأُ بِمَنْ شَرَكَهُمْ بِفَرِيضَةِ مُسَمَّاءَ<sup>(1)</sup>، فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَمَا فَضَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ إِلَّا فِي فَرِيضَةِ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ<sup>(2)</sup> فِيهَا شَيْءٌ، فَأُشْرِكُوا<sup>(3)</sup> مَعَ بَنِي الْأُمِّ<sup>(4)</sup> وَبِئَلَى الْفَرِيضَةِ : امْرَأَةٌ تُوَفِّيَتْ، وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمُّهَا وَأَخَوَاتِهَا<sup>(5)</sup> لِأُمِّهَا وَإِخْوَتِهَا لِأَبِيهَا وَأُمِّهَا. فَكَانَ لِزَوْجِهَا النِّصْفُ، وَلَأُمِّهَا السُّدُسُ، وَلِإِخْوَتِهَا لِأُمِّهَا الثَّلَاثُ. فَلَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَيُشْرِكُ بَنُو الْأَبِ وَالْأُمِّ فِي هَذِهِ الْفَرِيضَةِ مَعَ بَنِي الْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ. فَيَكُونُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ إِخْوَةُ الْمُتَوَفَّى لِأُمِّهِ. وَإِنَّمَا وَرِثُوا بِالْأُمِّ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ<sup>(6)</sup> : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَا أُمِّهِ وَآبِئِهِ أَوْ امْرَأَةٌ وَهِيَ آخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ [النساء : 12]. فَلِذَلِكَ شُرِكُوا فِي هَذِهِ الْفَرِيضَةِ، لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ إِخْوَةُ الْمُتَوَفَّى لِأُمِّهِ.

## 6 - مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ

1456 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : الْأُمُّ عِنْدَنَا، أَنَّ مِيرَاثَ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ أَحَدٌ مِنْ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ، كَمَثَلَةِ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ سَوَاءً ؛ ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُشْرَكُونَ<sup>(7)</sup> مَعَ بَنِي الْأُمِّ فِي الْفَرِيضَةِ الَّتِي شَرَكَهُمْ<sup>(8)</sup> فِيهَا بَنُو الْأَبِ وَالْأُمِّ ؛ لِأَنَّهُمْ خَرَجُوا مِنْ وَلَادَةِ الْأُمِّ الَّتِي جَمَعَتْ أَوْلَادَها.

(1) بهامش الأصل : «مسما».

(2) رسم في الأصل على «لهم» علامة «عد»، وبهامشه في «ع» : «لهن».

(3) بهامش الأصل : «فيها».

(4) بهامش الأصل و(ج) : «في ثلثهم».

(5) في (ج) : «وإخوتها».

(6) في (ب) : «يقول في كتابه»، وفي الهامش : «قال في كتابه»، وفي (ج) : «قال في كتابه العزيز». وخالف الأعظمي الأصل فقال : «... أن

الله، تبارك وتعالى، يقول في كتابه».

(7) بهامش الأصل : «يشركون» وعليها «صح»، وجعل الأعظمي «صح»، جاء.

(8) رسم في الأصل على «شركهم» علامة «عد»، وبهامشه : «يشركهم» وعليها «ع»، وضبطت في (ش) بالتخفيف.



1457 - فَإِنْ اجْتَمَعَ الْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ، فَكَانَ فِي بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ ذَكَرٌ، فَلَا مِيرَاثَ لِأَحَدٍ مِنْ بَنِي الْأَبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَنُو الْأَبِ وَالْأُمِّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، أَوْ أَكْثَرُ<sup>(1)</sup> مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْإِنَاثِ، لَا ذَكَرَ مَعَهُنَّ. فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لِلْأُخْتِ الْوَاحِدَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ، وَيُفْرَضُ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ السُّدُسُ تَبَعًا الثَّلَاثِينَ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ ذَكَرٌ فَلَا فَرِيضَةٌ لَهُمْ<sup>(2)</sup>، وَيَبْدَأُ بِأَهْلِ الْفَرَائِضِ الْمُسَمَّاةِ فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلٌ، كَانَ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ. فَإِنْ<sup>(3)</sup> لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ. فَإِنْ كَانَ الْإِخْوَةُ<sup>(4)</sup> لِلْأَبِ وَالْأُمِّ امْرَأَتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْإِنَاثِ، فُرِضَ لَهُنَّ الثَّلَاثَانِ، وَلَا مِيرَاثَ مَعَهُنَّ لِلْأَخَوَاتِ<sup>(5)</sup> لِلْأَبِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لَأَبٍ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ أَخٌ لَأَبٍ، يُدْئِي بِمَنْ شَرَكَهُمْ بِفَرِيضَةِ مُسَمَّاةٍ، فَأَعْطُوا فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلٌ كَانَ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَإِنْ<sup>(6)</sup> لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ. وَلِبَنِي الْأُمِّ مَعَ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ وَمَعَ بَنِي الْأَبِ، لِلْوَاحِدِ السُّدُسُ، وَلِلْأُنثَيْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثُ، لِلذَّكَرِ مِنْهُمْ<sup>(7)</sup> مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، هُمْ فِيهِ<sup>(8)</sup>، بِمِثْلَةِ وَاحِدَةٍ، سَوَاءٌ.

## 7 - مِيرَاثُ الْجَدِّ

1458 - مَالِكُ<sup>(9)</sup>، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْجَدِّ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : إِنَّكَ كَتَبْتَ إِلَيَّ تَسْأَلُنِي عَنِ الْجَدِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَذَلِكَ مَا

(1) قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في كشف المغشى ص 242 : «جاء كلامه على تغليب الذكر هنا تبعاً للتغليب في قوله : قبيله : فكان في بني الأب والأم ذكر» واستثنى «امرأة» وهي مفرد من «بنو الأب» وهو جمع : لأن بنو الأب أريد به الجنس فلا التفات فيه إلى أفراد ولا جمع.

(2) في (ب) و(ج) و(ش) : «لهن».

(3) بهامش الأصل : «قال»، وعليها ضمة. ولم يقرأ ذلك الأعظمي.

(4) رسم في الأصل على «الإخوة» علامة «عد»، وبهامشه : في «مع الأخوات» وعليها «صح»، وهي رواية (ج) و(ش).

(5) بهامش الأصل : «ولا ميراث لأحد مع الأخوات» وعليها : «مع».

(6) في (ب) و(ج) : «فإن».

(7) لم ترد في (ج) و(ش) : «منهم».

(8) في ب : «وهم فيه».

(9) في (ج) : «حدثني عن مالك».

لَمْ<sup>(1)</sup> يَقْضَ فِيهِ إِلَّا الْأُمَرَاءُ. يَعْنِي : الْخُلَفَاءُ، وَقَدْ حَضَرَتْ الْخَلِيفَتَيْنِ قَبْلَكَ، يُعْطِيَانِهِ التَّصَفَّعَ مَعَ الْأَخِ الْوَاحِدِ، وَالثَّلْثَ مَعَ الْأَثْنَيْنِ، فَإِنْ كَثُرَ الْإِخْوَةُ، لَمْ يُنْقَضُوا<sup>(2)</sup> مِنَ الثَّلْثِ<sup>(3)</sup>.

1459 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ<sup>(4)</sup>، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَضَ لِلْجَدِّ الَّذِي يَفْرِضُ النَّاسُ لَهُ الْيَوْمَ<sup>(5)</sup>.

1460 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ : قَرَضَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، لِلْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ، الثَّلْثَ.

1461 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَالْأُمَرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا<sup>(6)</sup>، وَالَّذِي أَذْرَكَتْ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدَنَا، أَنَّ الْجَدَّ أَبَا الْأَبِ، لَا يَرِثُ مَعَ الْأَبِ دُنْيَاً شَيْئاً. وَهُوَ يَفْرِضُ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ، وَمَعَ ابْنِ الْإِثْنِ الذَّكَرِ السُّدُسُ فَرِيضَةٌ، وَهُوَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مَا لَمْ يَتْرَكِ الْمُتَوَفَّى أَخاً أَوْ أُخْتاً لِأَبِيهِ، يُبْدَأُ بِأَحَدٍ إِنْ شَرَكَهُ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاءَ، فَيُعْطَوْنَ قَرَائِصَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ (كَانَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ<sup>(7)</sup>)، فَرَضَ لِلْجَدِّ السُّدُسُ، فَرِيضَةٌ.

1462 - قَالَ<sup>(8)</sup> : وَالْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، إِذَا شَرَكَهُمْ أَحَدٌ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاءَ، يُبْدَأُ بِمَنْ شَرَكَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْفَرَائِضِ، فَيُعْطَوْنَ قَرَائِصَهُمْ، فَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلُ لِيَحْظَ الْجَدُّ أُعْطِيَهُ<sup>(9)</sup> الْجَدُّ، (الثَّلْثُ مِمَّا بَقِيَ لَهُ وَالْإِخْوَةُ، أَوْ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ مِنَ الْإِخْوَةِ، فِيمَا

(1) وبهامش الأصل : «يكن».

(2) بهامش الأصل : «لم ينقص»، وضبطت «ينقصوه» في (ش) بالتخفيف.

(3) قال ابن عبد البر في الاستدكار 340/5 : «في هذا الخبر من العلم فضل زيد بن ثابت وإمامته في علم الفرائض، وأنه كان المسؤول عما أشكل منها، والمكتوب إليه من الأفاق فيها لعلمه بها، وأن المدينة كان يفرغ إلى أهلها من الأفاق في العلم».

(4) قال ابن الخداء في التعريف 542/3 رقم 571 : «قبصة بن ذؤيب بن حنحلة بن عمرو بن كليب بن عبد الله بن قيس خزاعي كعبي، وكان معلماً، ويقال أيضاً كنيته : أبو إسحاق وكان على خاتم عبد الملك بن مروان، وكان أعور، ذهبت يوم الحرة عينه... وتوفي قبصة بالشام سنة ست وثمانين أو سبع وثمانين».

(5) قال الساجي في المنتقى 243/8 : «يحتاج في معرفته إلى أن يعلم ما كان يفرض الناس له من يوم قاله قبصة بن ذؤيب، ومعنى ذلك والله أعلم، ما تقدم من قول زيد فيه : لأن قبصة مدني، وقال ذلك بالمدينة، ويقول زيد كان حكم أهل المدينة في ذلك والله أعلم».

(6) ألحقت «عندنا» بهامش الأصل، ولم يدخلها الأعظمي في المتن.

(7) ما بين القوسين، ألحق بهامش الأصل.

(8) سقطت كلمة «قال» من (ج)، وفي (ب) و(ش) : «قال مالك».

(9) رسم في الأصل على «أعطيته» علامة «ج» و«صح».



يَحْصُلُ لَهُ وَلَهُمْ<sup>(11)</sup>، وَيُقَاسِمُهُمْ<sup>(12)</sup> بِمِثْلِ حِصَّةِ أَحَدِهِمْ، أَوْ الثُّلُثُ<sup>(13)</sup> مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، أَيْ ذَلِكَ كَانَ أَفْضَلَ لِحَظِّ الْجَدِّ، أُعْطِيَ الْجَدُّ<sup>(14)</sup>، وَكَانَ مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلِإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، إِلَّا فِي فَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ، تَكُونُ قِسْمَتُهُمْ<sup>(15)</sup> فِيهَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَتِلْكَ الْفَرِيضَةُ : امْرَأَةٌ تُوُفِّيَتْ، وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا، وَأُمُّهَا، وَأَخْتَهَا لِأُمِّهَا وَأَبِيهَا، وَجَدَّهَا، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ، وَلِلْأَخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ<sup>(16)</sup>، ثُمَّ يُجْمَعُ سُدُسُ الْجَدِّ وَنِصْفُ الْأَخْتِ، فَيُقَسَّمُ أَثْلَاثًا، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، فَيَكُونُ لِلْجَدِّ ثُلَاثًا، وَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةٌ.

1463 - قَالَ يَحْيَى<sup>(17)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَمِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ مَعَ الْجَدِّ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ إِخْوَةٌ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ<sup>(18)</sup>، كَمِيرَاثِ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ سَوَاءً. ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأَنْشَأَهُمْ كَأَنْشَأَهُمْ. فَإِذَا اجْتَمَعَ الْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، [وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ، فَإِنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ<sup>(19)</sup>] يُعَادُونَ الْجَدَّ بِإِخْوَتِهِمْ لِأَبِيهِمْ. فَيَمْنَعُونَهُ بِهِمْ كَثْرَةُ الْمِيرَاثِ بَعْدَهُمْ، وَلَا يُعَادُونَهُ بِالْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الْجَدِّ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَرِثُوا مَعَهُ شَيْئًا، وَكَانَ الْمَالُ كُلُّهُ لِلْجَدِّ<sup>(20)</sup>، فَمَا حَصَلَ لِلِإِخْوَةِ مِنْ بَعْدِ<sup>(21)</sup> حَظِّ الْجَدِّ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلِإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ (دُونَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، وَلَا يَكُونُ لِلِإِخْوَةِ لِلْأَبِ مَعَهُمْ شَيْءٌ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ امْرَأَةً وَاحِدَةً. فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً وَاحِدَةً)<sup>(22)</sup>، فَإِنَّهَا تُعَادُ الْجَدَّ بِإِخْوَتِهَا لِأَبِيهَا مَا كَانُوا. فَمَا حَصَلَ لَهُمْ وَلَهَا<sup>(23)</sup> مِنْ

(11) فِي (ش) : «يَحْصُلُ لَهُمْ».

(12) فِي (ج) وَ(ش) : «يُقَاسِمُهُمْ».

(13) فِي (ب) وَ(ج) : «الْثُلُثُ».

(14) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ أَخْبَرَ بِهَامِشِ الْأَصْلِ.

(15) فِي (ش) : «قِسْمَتُهُمْ».

(16) فِي (ج) : «وَالْأَخْتِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ، بِدَلِّ وَلِلْأَخْتِ لِلْأُمِّ وَالْأَبِ النِّصْفُ».

(17) فِي (ب) : «قَالَ مَالِكٌ».

(18) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «الْأَبِ وَأُمِّ» وَكُتِبَ عَلَيْهَا «مَعًا» وَصَحِّحَ.

(19) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَنْشَأَهُ مِنَ النِّسْخِ الْمُعْتَمَدِ.

(20) قَالَ الْبَاجِي فِي الْمُنْتَقَى 249/8 : «يُرِيدُ أَنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ لَا يَحْتَسِبُونَ عَلَى الْجَدِّ بِالْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ. وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا احْتَجَّوْا بِهِ مِنْ أَنَّ الْجَدَّ يَحْجِبُهُمْ عَنِ الْمِيرَاثِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُعَادَ بِهِمْ، وَلَمْ يَدْخُلُوا عَلَيْهِ نَقْصًا، وَلَيْسَ الْإِخْوَةُ لِلْأَبِ، فَإِنَّ الْجَدَّ لَا يَحْجِبُهُمْ، فَجَازَ أَنْ يَدْخُلُوا نَقْصًا عَلَيْهِ».

(21) فِي (ج) : «فَمَا حَصَلَ لِلِإِخْوَةِ مِنْ شَيْءٍ مِنْ بَعْدِ».

(22) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ أَخْبَرَ بِهَامِشِ الْأَصْلِ.

(23) فِي (ب) وَ(ج) : «لَهَا وَلَهُمْ».

شَيْءٌ، كَانَ لَهَا دُونُهُمْ، مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَنْ تَسْتَكْمَلَ فَرِيضَتُهَا، وَفَرِيضَتُهَا النِّصْفُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَإِنْ كَانَ فِيمَا يُحَارَزُ لَهَا وَلَا إِخْوَتَهَا لِأَبِيهَا فَضْلٌ عَنْ نِصْفِ<sup>(1)</sup> رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَهُوَ لِإِخْوَتِهَا لِأَبِيهَا، لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَإِنْ<sup>(2)</sup> لَمْ يُفْضَلْ شَيْءٌ، فَلَا شَيْءَ لَهُمْ.

## 8 - مِيرَاثُ الْجَدَّةِ

1464 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُرْشَةَ<sup>(3)</sup>، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَتِ الْجَدَّةُ<sup>(4)</sup> إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ : مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ. وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ<sup>(5)</sup>، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ. ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ<sup>(6)</sup> الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ لَهَا : مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لِعَیْرِكَ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيُّكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا<sup>(7)</sup>.

1465 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ : أَتَتْ الْجَدَّتَانِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ. فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ السُّدُسَ لِلَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ<sup>(8)</sup> مِنْ

(1) سَفَطَتِ «نِصْف» مِنْ (ب).

(2) فِي (ب) وَ(ج) : «فَإِنْ».

(3) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «أَهْلُ النَّسَبِ يَقُولُونَ فِيهِ : ابْنُ أَبِي خُرْشَةَ». قَالَ ابْنُ الْخُزَّازِ فِي التَّعْرِيفِ 454/3 رَقْم 423 : «عُثْمَانُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُرْشَةَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ بِالشَّامِ، رَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ... بَعْدَ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ».

(4) قَالَ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ فِي كَشَفِ الْمَغْضَى ص 244 : «الْمُرَادُ بِالْجَدَّةِ الَّتِي جَاءَتْ أَبَا بَكْرٍ أُمُّ الْأُمِّ وَقَوْلُهُ لِلْمُغِيرَةِ : «هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ ؟» بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ شَهَادَةٍ، لَا مَقَامُ رَاوِيَةٍ ؛ لِأَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ نَازِلَةً فِيهَا حَقٌّ لِعَيْنٍ، وَلَهُ مِنْ يِعَارِضِهِ، فَحَصَلَتْ فِيهَا حَقِيقَةُ مَقَامِ الشَّهَادَةِ مِنْ حَيْثُ وَجُودُ التَّرَافُعِ الْمَقْدَرِ».

(5) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «بَنِ شُعْبَةَ أَيْ : الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ».

(6) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ : كَانَتْ الْجَدَّةُ لِلْأَبِ».

(7) قَالَ الْحَاجِي فِي الْمُنْتَظَى 251/8 : «يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ تَسْأَلُهُ الْحُكْمَ لَهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ : تَسْأَلُهُ بِمَعْنَى تَسْتَفْتِيهِ فِي مَسْأَلَتِهَا».

(8) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيُّ، ذَكَرَهُ الذَّكَرِيُّ قَطْنِي فِي الْعِلَلِ».



الأنصار : أما أنك تترك النبي لو ماتنا<sup>(1)</sup> وهو حي، كان إياها يرث، فجعل أبو بكر السدس بينهما<sup>(2)</sup>.

1466 - مالك، عن عبد ربه بن سعيد، أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، كان لا يفرض إلا للجدتين.

1467 - قال يحيى<sup>(3)</sup> : قال مالك : والأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه، والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، أن الجدة أم الأم لا ترث مع الأم شيئاً، وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة<sup>(4)</sup>، وأن الجدة أم الأب لا ترث مع الأم، ولا مع الأب شيئاً. وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة.

1468 - فإذا اجتمعت الجدتان، أم الأب وأم الأم، وليس للمتوفى ذونهما أب ولا أم قال مالك : فإنني سمعت أن أم الأم، إن كانت أقعدهما، كان لها السدس دون<sup>(5)</sup> أم الأب، وإن كانت أم الأب أقعدهما، أو كانتا في القعد من المتوفى، بمنزلة سواء، فإن السدس بينهما يصفين<sup>(6)</sup>.

1469 - قال يحيى<sup>(7)</sup> : قال مالك : ولا ميراث لأحد من الجدات إلا للجدتين ؛ لأنه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورث الجدة، ثم سأل أبو بكر عن ذلك، حتى أتاه<sup>(8)</sup> الثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه ورث الجدة، فأنفذه لها. ثم أتت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب

(1) كتب فوقها في الأصل «صح»، وهذا. وفي الهامش : «ماتنا»، وهي رواية (ب) و(ج).

(2) قال البيهقي في تفسير الموطأ 652/2 : «يحتمل أن يكون الوهم في حديث القاسم بن محمد، والحديث المسند الأول أولى بالصواب، وهو الذي أخذ به مالك واحتج به، فإن كان الحديث محفوظاً، فيحتمل أن يكون لم يبلغ عمر بن الخطاب أن أبا بكر قضى في الجدة الأخرى بشيء»، والله أعلم.

(3) في (ب) : «قال مالك».

(4) بهامش الأصل : «عندنا» وعليها : «وه» ولم يقرأ ذلك الأعظمي.

(5) في (ب) : «من دون».

(6) ما بين القوسين ألحق بهامش الأصل، وقبه : «نصفان»، وعليها «صح» و«خ».

(7) في (ب) : «قال مالك».

(8) في (ب) : «جاء»، وفي الهامش : «أتاه».

فَقَالَ : مَا أَنَا بِرَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيُّكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا<sup>(1)</sup>. قَالَ يَحْيَى<sup>(2)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : لَمْ<sup>(3)</sup> نَعْلَمْ أَحَدًا وَرَثَ غَيْرَ جَدَّتَيْنِ مُنْذُ كَانَ الْإِسْلَامُ إِلَى الْيَوْمِ.

## 9 - مِيرَاثُ الْكَلَالَةِ<sup>(4)</sup>

1470 - مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ<sup>(5)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «تَكْفِيكَ»<sup>(6)</sup> مِنْ ذَلِكَ الْآيَةِ الَّتِي أُنْزِلَتْ<sup>(7)</sup> فِي الصِّيفِ فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ<sup>(8)</sup>.

1471 - قَالَ يَحْيَى<sup>(9)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ<sup>(10)</sup> عِنْدَنَا، الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَالَّذِي أَذْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِنَدْنَاهُ، أَنَّ الْكَلَالَةَ<sup>(11)</sup> عَلَى وَجْهَيْنِ : فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي أُنْزِلَتْ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ

(1) بهامش الأصل : «قال أشهب : سئل مالك عن الأب أجمع الجدتين ؟ فقال : أي الجدتين ؟ قيل : الجدة من قبل الأب، والجدة من قبل الأم، فقال : أما الجدة من قبله فهو بمنها، وأما الجدة من قبل الأم فلا بمنها».

(2) في (ب) : «قال مالك».

(3) في (ب) و(ج) و(ش) : «لم نعلم».

(4) قال البيهقي في تفسير الموطأ 2/ 654 : «الكلالة كل وارث للميت دون الولد والوالد والجدة، هو مصدر كلل فلان النسب، إذا أحاط به، ومنه سمي الإكليل إكليلا : لإحاطته بالرأس، وتحليله إياه، فسمى المتقطعين عن الرجل بأرحامهم كلاله، لتكليلهم إياه بأرحامهم».

(5) في (ب) و(ش) : «فقال له».

(6) في (ب) و(ج) : «تكفيك».

(7) رسم في الأصل على «أنزلت» علامة «هـ»، وفي الهامش «نزلت» وعليها «صح».

(8) قال ابن عبد البر في التمهيد 5/ 182 : «منقطع في رواية يحيى، وهو مستند صحيح من رواية القعني وغيره : مالك، عن زيد بن أسلم، أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلالة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يكفيك من ذلك الآية التي نزلت في الصيف في سورة النساء. هكذا روى يحيى مرسلا، وتابعه أكثر الرواة على إرساله، ووصله القعني، وابن القاسم على اختلاف عنه فقالا فيه : عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب. ورواه ابن وهب ومطرف وابن بكير وأبو المصعب ومصعب ومعن وابن عوف كما روى يحيى، لم يقولوا عن أبيه. وقد تقدم القول في رواية أسلم عن مولاة أنها محمولة عند أهل العلم على الاتصال، وقد روى البخاري بن مسكين عن ابن القاسم عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر كما قال يحيى وغيره».

(9) لم ترد «قال يحيى» في (د).

(10) بهامش الأصل : «اجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه عندنا»، وعليها «صح» و«ج» و«هـ». وفيه أيضا : «والأمر اجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه». وعلى أولها وآخرها «هـ». ولم يقرأ كل ذلك إلا أعظمي. وفي (ب) و(ج) : «فالأمر اجتمع عليه عندنا». وسقطت الجملة من (د)، وأخفقت في هامشها، ورسم عليها «هـ».

(11) في (ب) : «أن الكلالة تكون على وجهين».



فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴿ [النساء<sup>(1)</sup> : 12] . قَالَ يَحْيَى<sup>(2)</sup> : قَالَ مَالِكُ : فَهَذِهِ الْكَلَالَةُ الَّتِي لَا يَرِثُ فِيهَا الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ، حَتَّى لَا يَكُونَ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ.

1472 - قَالَ يَحْيَى<sup>(3)</sup> : قَالَ مَالِكُ : وَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ<sup>(4)</sup> النَّسَاءِ<sup>(5)</sup> الَّتِي<sup>(6)</sup> قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيهَا<sup>(7)</sup> : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ [النساء : 175] . قَالَ مَالِكُ<sup>(8)</sup> : فَهَذِهِ الْكَلَالَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْإِخْوَةُ عَصَبَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ<sup>(9)</sup>، فَيَرِثُونَ مَعَ الْجَدِّ فِي الْكَلَالَةِ.

1473 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكُ : فَالْجَدُّ<sup>(10)</sup> يَرِثُ مَعَ الْإِخْوَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَرِثُ مَعَ ذَكَورٍ وَلَدِ الْمُتَوَفَّى الشُّدُسَ، وَالْإِخْوَةُ لَا يَرِثُونَ مَعَ ذَكَورٍ<sup>(11)</sup> وَلَدِ الْمُتَوَفَّى شَيْئًا، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَأَحَدِهِمْ، وَهُوَ يَأْخُذُ الشُّدُسَ مَعَ وَلَدِ الْمُتَوَفَّى ؟ فَكَيْفَ لَا يَأْخُذُ الثَّلَاثُ مَعَ الْإِخْوَةِ، وَيَتَوَّ الْأُمُّ يَأْخُذُونَ مِنْهُمْ الثَّلَاثُ ؟ فَالْجَدُّ هُوَ الَّذِي حَجَبَ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ، وَمَنْعَهُمْ مَكَانَهُ الْمِيرَاثِ، فَهُوَ أَوْلَى بِالَّذِي كَانَ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ سَقَطُوا مِنْ أَجْلِهِ، وَلَوْ أَنَّ الْجَدَّ لَمْ يَأْخُذْ ذَلِكَ الثَّلَاثَ، أَخَذَهُ بَنُو الْأُمِّ، فَإِنَّمَا أَخَذَ مَا لَمْ يَكُنْ يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، وَكَانَ الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ هُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ الثَّلَاثِ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، وَكَانَ الْجَدُّ هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ.

(1) في نسخة عند الأصل «سورة» يعني : سورة النساء.

(2) «قال يحيى» سقطت من (ب).

(3) «قال يحيى» سقطت من (ب).

(4) أخفت «سورة» بالهامش، وعليها «صح» وفي (ب) و(ج) : «آخر النساء».

(5) في «ش» : «المسورة».

(6) «التي» سقطت من (ج).

(7) لم ترد «فيها» في (ج).

(8) في (ب) و(ج) : «قال يحيى» قال مالك.

(9) بهامش الأصل : «ولا والده» وفيه أيضا : في «ع» : هذا تمامه، وقد بينه في باب الأخوة للأم فانظره. ولم يقرأ الأعظمي الهاء في كلمة «فانظره».

(10) في (ب) و(ج) : «والجد».

(11) لم ترد «ذكور» في (ج).

10 - مَا جَاءَ<sup>(1)</sup> فِي الْعَمَّةِ<sup>(2)</sup>

1474 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ<sup>(3)</sup>، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مَوْلَى لِقْرِيشٍ كَانَ قَدِيمًا يُقَالُ لَهُ : (ابْنُ مِرْسَى)<sup>(4)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا صَلَّى الظُّهْرَ، قَالَ : يَا يَرْفَا، هَلُمَّ ذَلِكَ الْكِتَابَ<sup>(5)</sup>، لِكِتَابِ كَتَبَهُ فِي شَأْنِ الْعَمَّةِ يُسْأَلُ<sup>(6)</sup> عَنْهَا، وَيُسْتَخِيرُ<sup>(7)</sup> فِيهَا<sup>(8)</sup>، فَأَتَنِي<sup>(9)</sup> بِهِ يَرْفَا، فَدَعَا بِثَوْرٍ أَوْ قَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَمَحَا ذَلِكَ الْكِتَابَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ : لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ أَفْرَكَ<sup>(10)</sup>.

1475 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ كَثِيرًا يَقُولُ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ : عَجَبًا لِلْعَمَّةِ ثَوْرَتْ وَلَا تَرْتُ !.

(1) كتب فوقها في الأصل «حو» و«ع» و«طع» و«يز»، ولم يقرأه الأعظمي. وفوقها في (ب) : «ع» و«زة» و«خو» و«طع». وفي هامشها : «ميراث» وعليها «صح». وفي (ج) «ميراث العممة». وفي هامشها : «ما جاء في العممة»، وفوقها «نحو».

(2) بهامش الأصل : «ميراث العممة»، وعليها «ح» و«صح أصل ذكر».

(3) قال ابن الخذا، في التعريف 412/2 رقم 379 : «عبد الرحمن هذا هو ولد حنظلة بن قيس الزرقبي، الذي يروي عنه ربيعة ويحيى بن سعيد، وهو مدني ولم يذكره البخاري في التاريخ». وقال في 109/2 رقم 89 : «حنظلة بن قيس بن عمرو بن حصن بن خلدة بن مخلد بن عامر ابن زريق. روي عن الزهري أنه قال : ما رأيت رجلا أحزم، ولا أجود رأيا من حنظلة الزرقبي. وكان رجلا من قيس، زرقبي أنصاري مدني».

(4) ضبطت في الأصل بفتح الميم وكسرها، ورسم عليها علامة «هـ».

(5) قال الناجي في المنتقى 261/8 : «يحتمل أنه خص ذلك الوقت بهذا المعنى لخصوص فقهاء الصحابة الصلاة، ولعله أن يكون قد تبين حيثئذ إليه من حكمها ما عفي عليه قبل ذلك، فأراد أن يشاورهم فيما ظهر إليه من ذلك».

(6) في (ب) : «سأل». وفي هامش (د) : «يستل» ورسم عليها حرف «ت».

(7) بهامش الأصل : «ويستخير» وعليها «ت» و«صح»، وبهامشه، أيضا «يسأل عنها ويستخير فيها قول الناس» وعليها «ح» و«صح». قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 229/1 : «وقوله في ميراث العممة : «ويستخير فيها»، كذا بالياء بواحدة لغير واحد من الرواة، وكذا عند شيخنا أبي إسحاق وغيره، وكذا عند ابن وضاح، وزاد في روايته «فيها قول الناس». من الاختصار أو طلب الخبر عن حكمها، وعند ابن عتاب، وابن حزمين : «ويستخير فيها» لا غير، بكسر الحاء بعدها ياء اثنتين تحتها، من الخيرة، وكذا عند ابن بكير، وكذا لابن وضاح عن ابن عيسى».

(8) في (ب) و(ج) : «زيادة قول الناس»، أي يستخير فيها قول الناس.

(9) وفي (ب) : «فأتاه».

(10) كتب : «لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ أَفْرَكَ» في (ش) مرتين.



## 11 - مِيرَاتُ وَلَايَةِ الْعَصْبَةِ

1476 - قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ <sup>(2)</sup> الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا <sup>(3)</sup> الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ <sup>(4)</sup> ، وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا فِي وَلَايَةِ الْعَصْبَةِ ، أَنَّ الْأَخَ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ أُولَى بِالْمِيرَاتِ مِنَ الْأَخِ لِلْأَبِ ، وَالْأَخُ لِلْأَبِ ، أُولَى بِالْمِيرَاتِ مِنْ بَنِي الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ ، وَبَنُو الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ أُولَى <sup>(5)</sup> مِنْ بَنِي الْأَخِ لِلْأَبِ ، وَبَنُو الْأَخِ لِلْأَبِ <sup>(6)</sup> أُولَى مِنْ بَنِي ابْنِ الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ ، وَبَنُو الْأَخِ لِلْأَبِ ، أُولَى مِنَ الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ <sup>(7)</sup> ، وَالْعَمُّ أَخُو الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ أُولَى مِنَ الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلْأَبِ ، وَالْعَمُّ أَخُو الْأَبِ لِلْأَبِ <sup>(8)</sup> أُولَى مِنْ بَنِي الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ ، وَابْنُ الْعَمِّ لِلْأَبِ أُولَى مِنْ عَمِّ الْأَبِ أَخِي أَبِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ <sup>(9)</sup> .

1477 - قَالَ يَحْيَى <sup>(10)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ شَيْءٍ سُئِلْتُ عَنْهُ مِنْ مِيرَاتِ الْعَصْبَةِ ، فَإِنَّهُ عَلَى نَحْوِ هَذَا : انْتَسِبَ الْمُتَوَفَّى ، وَمَنْ تَنَازَعَ فِي وَلَايَتِهِ مِنْ عَصْبَتِهِ ، فَإِنْ وَجَدْتَ أَحَدًا مِنْهُمْ يَلْقَى السُّتَوَفَى إِلَى أَبِي ، وَلَا يَلْقَاهُ <sup>(11)</sup> أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى أَبِي دُونَهُ ، فَاجْعَلْ مِيرَاثَهُ لِلَّذِي يَلْقَاهُ إِلَى الْأَبِ الْأَدْنَى ، دُونَ مَنْ يَلْقَاهُ إِلَى فَوْقِ ذَلِكَ ، فَإِنْ وَجَدْتَهُمْ كُلُّهُمْ يَلْقَوْنَهُ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ يَجْمَعُهُمْ جَمِيعًا ، فَانْظُرْ أَقْعَدَهُمْ فِي النَّسَبِ ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ

(1) «قال يحيى» سقطت من (ب).

(2) بهامش الأصل : «عندنا» وهي رواية (ب) و(ج).

(3) ألحقت «عندنا» بهامش. ولم يشتمها الأعظمي في صلب المتن.

(4) بهامش الأصل : «عندنا»، وعليها «خ».

(5) في (ج) : «أولى بالميراث».

(6) في الأصل : «وبنو الأخ للأب»، وألحقت (الأم) في الهامش.

(7) ألحقت كلمة «الأم»، في الهامش.

(8) ألحقت كلمة «الأب» في الهامش.

(9) قال الباجي في المنتقى 263/8 : «فأما اختلاف الدرجات مع اختلاف الأسباب فكل الإخوة مع الأعمام وبني الأعمام، فالإخوة أقرب لأنهم يدلون بالأب، والأعمام يدلون بالجد، وكذلك بنو الأعمام يدلون بالجد فكان الإخوة أولى، إخوة كانوا لأب وأم أو لأب لأنهم يدلون بالأب وهو أقرب من الجد، وإن كانوا أعماما كلهم أو بنو عم كلهم، واختلقت درجاتهم فكان الأعمام إخوة الأب مع الأعمام إخوة الجد، فإن الأعمام إخوة الأب أولى بالميراث وهو معنى قول مالك : إن من يلقى الميت إلى أب لا يلقاه غيره إلى أقرب منه، فله الميراث، ومعنى ذلك : أن الأعمام يدلون بالجد أبي الأب، والأعمام إخوة الجد يدلون بالجد أبي أبي الأب، وكل من أدلى بالأقرب، فله الميراث دون من أدلى بأب أبعد».

(10) «قال يحيى» سقطت من (ب).

(11) في (ج) : «لا يلقاه».

أَبٍ فَقَطُّ، فَاجْعَلِ الْمِيرَاثَ لَهُ دُونَ الْأَطْرَفِ وَإِنْ كَانَ ابْنُ أَبِي وَأُمٍّ. وَإِنْ وَجَدْتَهُمْ مُسْتَوِينَ يَنْتَسِبُونَ مِنْ عَدَدِ الْأَبَاءِ إِلَى عَدَدِ وَاحِدٍ حَتَّى يَلْقُوا نَسَبَ الْمُتَوَفَّى جَمِيعاً، وَكَانُوا كُلُّهُمْ جَمِيعاً بَنِي أَبِي أَوْ بَنِي أَبِي وَأُمٍّ، فَاجْعَلِ الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمْ سَوَاءً، وَإِنْ كَانَ وَالِدُ بَعْضِهِمْ أَخَا وَالِدِ الْمُتَوَفَّى لِلأَبِ وَالْأُمِّ، وَكَانَ مِنْ سِوَاهُ مِنْهُمْ إِنَّمَا هُوَ أَخُو أَبِي الْمُتَوَفَّى لِأَبِيهِ فَقَطُّ، فَإِنَّ الْمِيرَاثَ لِبَنِي أَخِي الْمُتَوَفَّى لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ دُونَ بَنِي الْأَخِ لِلأَبِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال : 76].

1478 - قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : وَالْجَدُّ أَبُو الْأَبِ، أَوْلَى مِنْ بَنِي الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، وَأَوْلَى مِنَ الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ بِالْمِيرَاثِ، وَابْنُ الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ بِلَوَاءِ الْمُتَوَلَّى.

## 12 - مَنْ لَا مِيرَاثَ لَهُ

1479 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : الْأُمُّرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا <sup>(2)</sup> الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَتْلُونَهُ، أَنَّ ابْنَ الْأَخِ لِلْأُمِّ وَالْجَدُّ أَبَا الْأُمِّ، وَالْعَمُّ أَخَا الْأَبِ لِلْأُمِّ، وَالْخَالَ، وَالْجَدَّةُ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ، وَابْنَةُ الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْعَمَّةُ، وَالْخَالَةُ، لَا يَرِثُونَ بِأَرْحَامِهِمْ شَيْئاً. (قَالَ : وَإِنَّهُ لَا تَرِثُ امْرَأَةٌ هِيَ أَبْعَدُ نَسَباً مِنَ الْمُتَوَفَّى) <sup>(3)</sup> مِمَّنْ سُمِّيَ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِرَحِمَتِهَا شَيْئاً، وَإِنَّهُ لَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ شَيْئاً إِلَّا حَيْثُ سُمِّيَ، وَذَكَرَ <sup>(4)</sup> اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ <sup>(5)</sup> مِيرَاثَ الْأُمِّ مِنْ وَلَدِهَا، وَمِيرَاثَ الْبَنَاتِ مِنْ أَبَيْهِنَّ، وَمِيرَاثَ الزَّوْجَةِ مِنْ زَوْجِهَا، وَمِيرَاثَ الْأَخَوَاتِ لِلأَبِ، وَمِيرَاثَ الْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ، وَوَرِثَتِ الْجَدَّةُ بِالَّذِي جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَالْمَرْأَةُ تَرِثُ مَنْ أَعْتَقَتْ هِيَ نَفْسُهَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ : ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ <sup>(6)</sup> [الأحزاب : 5].

(1) قَالَ يَحْيَى : سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(2) أَخَذْتُ «عِنْدَنَا» بِالْهَامِشِ.

(3) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ أَخَذْتُ بِهَامِشِ الْأَصْلِ.

(4) فِي (ج) : «وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ».

(5) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ، لِابْنِ عَتَابٍ».

(6) قَالَ الْبَاجِي فِي الْمُنْتَقَى 273/8 : «إِنَّ زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ وَأَهْلَ الْمَدِينَةِ لَا يَرِثُونَ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَهَمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأُمِّ، وَالْجَدُّ أَبُو الْأُمِّ، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ، وَالْخَالَةُ فَائِئَةً لَا يَرِثُونَ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَهْلُ فَرْصٍ، فَيَحْجِبُونَ الْعَصْبَةَ، وَلَا أَهْلُ تَعْصِيبٍ، وَمِنْ النِّسَاءِ الْجَدَّةُ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ، وَابْنَةُ الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ وَالْعَمَّةُ وَالْخَالَةُ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ».



## 13 - مِيرَاثُ أَهْلِ الْمِلَّةِ

1480 - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو<sup>(1)</sup> بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ<sup>(2)</sup>، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»<sup>(3)</sup>.

1481 - مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : إِنَّمَا وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ عَلِيٌّ. قَالَ : فَلِذَلِكَ تَرَكْنَا نَصِيبَنَا مِنَ الشَّعْبِ.

1482 - مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْأَشْعَثِ<sup>(4)</sup> أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَمَّةً لَهُ يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ تُوَفِّيتُ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْأَشْعَثِ ذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَقَالَ لَهُ : مَنْ يَرِثُهَا؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : يَرِثُهَا أَهْلُ دِينِهَا، ثُمَّ أَتَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ : أَتُرَانِي نَسِيتُ مَا قَالَ لَكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ؟ يَرِثُهَا أَهْلُ دِينِهَا.

(1) قال ابن عبد البر في التمهيد 160/9 : «هكذا قال مالك : عمرو بن عثمان، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون عمرو بن عثمان، وقد رواه ابن بكير عن مالك على الشك فقال فيه : عن عمر بن عثمان أو عمرو بن عثمان، والثالث عن مالك، عمر بن عثمان كما روى يحيى، وبنو العنسي وأبو الرواق، وقال ابن القاسم فيه : عن عمرو بن عثمان، وذكر ابن معين عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال له : قال لي مالك بن أنس : ترائي لا أعرف عمر من عمرو، هذه دار عمرو، وهذه دار عمرو : قال أبو عمر : أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان ابن عفان ابناً يسمى عمر وله أيضاً ابن يسمى عمراً، وله أيضاً أباان والوليد وسعيد، وكلهم بنو عثمان بن عفان».

(2) رسم في الأصل على الواو من عمر ضية، وكتب عليها «عمر» و«صح». وبهامش الأصل : «قال أبو عمر هكذا يقول فيه مالك عمر، وسائر الرواة عن ابن شهاب يقولون عمرو». وبهامشه أيضاً : «مالك يقول عمر، وأصحاب الزهري كلهم يخالفونه فيقولون : عمرو، والصواب مع الجماعة. وقد ذكر أبو عمر بن عبد البر نحو هذا، وزاد : وقد وقف مالك على هذا فلم يرجع من كتاب أبي بكر رضي الله عنه». وبهامشه أيضاً في «ع» : قال أحمد بن خالد : رواه ابن وهب وابن القاسم، ويحيى بن يحيى : عمرو بن عثمان بلا شك، وابن بكير : عمرو بن عثمان أو عمر بن عثمان على الشك، والمعروف لمالك عمر، كما روى القعنبني... غير أنا لا نعلم أحداً قال عن عمر غير مالك. الدارقطني، نا أبو بكر النيسابوري، حدثنا يوسف بن سعيد بن مسلم، حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع، قال مالك : أنا أعرف به كان عمر بن عثمان جاري... وقد أخطأ من سماه عمراً. قال الدارقطني : الصواب عن مالك عمر هكذا قال يحيى : عمرو، والحفوظ عن مالك : عمرة. وانظر التعريف لابن الخضاء 464/

(3) قال البيهقي في تفسير الموطأ 655/2 : «هذا الحديث مما لا يعد على مالك، لأن أصحاب الزهري رواه عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان بن عفان، ومالك رواه عن عمر. قال يحيى بن بكير : الذي روى عنه علي بن الحسين : عمر أو عمرو الشك مني، وقد روي عن مالك : عمر، وكان مالك إذا ذكر له قال : إني لأعرف عمر وعمرو، وأشار مالك إلى دار عمرو بن عثمان، والرواة غير مالك يقولون : لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم : لا يتوارث أهل ملتين، واختلف في ثبوته».

(4) قال ابن الخضاء في التعريف 223/2 رقم 193 : «قال البخاري : محمد بن الأشعث بن قيس الكندي أبو القاسم، عداؤه في الكوفيين سمع عائشة، روى عنه سليمان بن يسار والزهري... وقال غير البخاري : كنية الأشعث أبو محمد، وله صحبة ؟، وتوفي سنة أربعين قبل قتل علي رضي الله عنه بسير».



1483 - مَالِك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّ نَصْرَانِيًّا، أَعْتَقَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ هَلَكًا. قَالَ إِسْمَاعِيلُ : فَأَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ أَجْعَلَ مَالَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ .

1484 - مَالِك، عَنْ الثَّقَفِ عِنْدَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ : أَمَرْتُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يُورَثَ أَحَدًا مِنَ الْأَعَاجِمِ، إِلَّا أَحَدًا وُلِدَ فِي الْعَرَبِ <sup>(1)</sup>.

1485 - قَالَ مَالِكُ <sup>(2)</sup> : وَإِنْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ حَامِلٌ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ، فَوَضَعَتْ فِي أَرْضِ <sup>(3)</sup> الْعَرَبِ فَهِيَ وَلَدُهَا، يَرِثُهَا إِنْ مَاتَتْ وَتَرِثُهُ إِنْ مَاتَ مِيرَاثُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ <sup>(4)</sup>.

1486 - قَالَ مَالِكُ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَالسُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا، وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا : أَنَّهُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ بِقَرَابَةٍ، وَلَا وَلَاءً، وَلَا رَحِمًا، وَلَا يَحْجُبُ أَحَدًا عَنْ مِيرَاثِهِ. قَالَ : وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ لَا يَرِثُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُ وَارِثٌ، فَإِنَّهُ لَا يَحْجُبُ أَحَدًا عَنْ مِيرَاثِهِ.

#### 14 - مَنْ <sup>(5)</sup> جَهِلَ امْرَأَةً، بِالْقَتْلِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ

1487 - مَالِك عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَ <sup>(6)</sup> عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ : أَنَّهُ لَمْ يَتَوَارَثْ مَنْ قُتِلَ يَوْمَ الْجَمَلِ وَيَوْمَ صِفِّينَ <sup>(7)</sup>، وَيَوْمَ الْحَرَّةِ. ثُمَّ كَانَ يَوْمَ قُدَيْدٍ، فَلَمْ يَوْرَثْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا،

(1) قال النووي في تفسير الموطأ 657/2 : «روى ابن القاسم عن مالك في تفسير قول عمر : لا يتوارث بوراة الأعاجم، أن ذلك بدعوى القرابة، وإقرار بعضهم لبعض. فأما إذا عرف ذلك، وثبت بعدول المسلمين، فذلك كالولادة في أرض الإسلام يتوارثون بذلك. قال ابن القاسم : إذا قتل أهل بلد، فادعى بعضهم قرابة بعض، فإن كان النفر اليسير لم تقبل شهادة بعضهم لبعض، وإن كان النفر الكثير جازت شهادة بعضهم لبعض».

(2) في (ج) و(ش) : «قال يحيى : قال مالك».

(3) ألحقته «أرض» بالهامش.

(4) بهامش الأصل : «بولادة الأعاجم في الدعوى خاصة. وأما أن يثبت ذلك بعدول المسلمين، كانوا عندهم فهم كولادة الإسلام، وقال ربعة، وابن هرمز، وعبد الملك بن الماجشون : ولو ثبت بالعدول ما توارثوا، وقال عبد الملك بن الماجشون : كان أبي ومالك والمغيرة وابن دينار يقولون بقول ابن هرمز، ثم رجع مالك عن ذلك قبل موته بيسير، فقال بقول ابن شهاب، أنهم يورثون إذا كانت لهم بيعة، ولم يقرأ الأعظمي من هذا الهامش شيئاً واكتفى بقوله : بهامش الأصل تعليق غير مقروء».

(5) في (ج) : «فمن جهل».

(6) رسم في الأصل على «الواو» علامة «ح»، وعليها «صح»، وبهامشه : «عن بغير واو»، وعليها «ح».

(7) قال ياقوت في معجم البلدان 414/3 : «بكرتين وتشديد الفاء، وحالها في الإعراب حال صريفيين، وقد ذكرت في هذا الباب أنها تعرب إعراب الجعوم وإعراب ما لا يتصرف، وقيل لأبي وائل شقيق بن سلمة : أشهدت صفين ؟ فقال : نعم وبشتت الصفون : وهو موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس، وكانت وقعة صفين بين علي، رضي الله عنه، ومعاوية في سنة 37 في غرة صفر».



إِلَّا مَنْ عُلِمَ أَنَّهُ قُتِلَ قَبْلَ صَاحِبِهِ. قَالَ <sup>(1)</sup> : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَلَا شَكَّ <sup>(2)</sup> عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَبْلَدِنَا.

1488 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(3)</sup> : وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي كُلِّ مُتَوَارِثِينَ هَلَكَا بِغَرَقٍ <sup>(4)</sup> أَوْ قُتِلَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوْتِ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، لَمْ يَرِثْ أَحَدٌ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا. وَكَانَ مِيرَاثُهُمَا لِمَنْ بَقِيَ مِنْ وَرَثَتِهِمَا، يَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَرَثَتَهُ مِنَ الْأَحْيَاءِ.

1489 - قَالَ <sup>(5)</sup> : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَرِثَ أَحَدٌ أَحَدًا بِالشَّكِّ، وَلَا يَرِثَ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَّا بِالْيَقِينِ مِنَ الْعِلْمِ وَالشَّهَادَةِ. وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَهْلِكُ هُوَ وَمَوْلَاةُ الَّذِي أَعْتَقَهُ أَبُوهُ، فَيَقُولُ بَنُو الرَّجُلِ الْعَرَبِيِّ : قَدْ وَرَثَهُ أَبُوْنَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُمْ أَنْ يَرِثُوهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا شَهَادَةٍ إِنَّهُ مَاتَ قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا يَرِثُهُ أَوْلَى <sup>(6)</sup> النَّاسِ بِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ.

1490 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْأَخْوَانُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، يَمُوتَانِ وَلِأَحَدِهِمَا وَلَدٌ وَالْآخَرُ لَا وَلَدَ لَهُ، وَلَهُمَا أَخٌ لِأَيُّهُمَا فَلَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ، فَمِيرَاثُ الَّذِي لَا وَلَدَ لَهُ لِأَخِيهِ لِأَيُّهُ، وَلَيْسَ لِبَنِي أَخِيهِ لِأَيُّهُ وَأُمُّهُ شَيْءٌ.

1491 - قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ تَهْلِكَ الْعَمَّةُ وَابْنُ أَخِيهَا وَابْنَةُ <sup>(7)</sup> الْأَخِ وَعَمَّتُهَا، فَلَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ، لَمْ يَرِثِ الْعَمُّ مِنْ ابْنَةِ أَخِيهِ شَيْئًا، وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْأَخِ <sup>(8)</sup> مِنْ عَمَّتِهِ شَيْئًا.

(1) في (ش) : «قال يحيى».

(2) بهامش الأصل : «والذي لا شك».

(3) في (ج) : «قال يحيى» قال مالك».

(4) ضبطت في الأصل بفتح الراء وسكونها، وكتب عليها «معاً».

(5) في (ج) : «قال يحيى».

(6) في (ج) : «أولاد».

(7) بهامش الأصل : «أو بنت».

(8) في (ش) : «ولا يرث الأخ».

15 - مِيرَاثُ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ<sup>(1)</sup>، وَوَلَدِ الزَّانَا<sup>(2)</sup>

1492 - مَالِك<sup>(3)</sup> أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بِنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَقُولُ فِي وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ، وَوَلَدِ الزَّانَا : إِنَّهُ إِذَا مَاتَ وَرِثَتْهُ أُمُّهُ حَقُّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ. وَإِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقُهُمْ، وَيَرِثُ الْبَقِيَّةَ مَوَالِي أُمِّهِ إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً. وَإِنْ كَانَتْ<sup>(4)</sup> عَرَبِيَّةً، وَرِثَتْ حَقُّهَا، وَوَرِثَ إِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقُهُمْ. وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْمُسْلِمِينَ. قَالَ مَالِكٌ : وَيُلْغَنِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ أَذَرْتُكَ رَأْيِي<sup>(5)</sup> أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا<sup>(6)</sup>.

(1) ضبطت في الأصل يفتح العين وكسرها.

(2) «ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا» جاء هنا في موضعه، وذلك بعد باب : «من جهل أمره بالقتل»، وقبل «كتاب العتاقة والولاء»، لكنه كتب بنصه في موضع آخر من الأصل، وذلك بعد «طلاق المختلعة» : وقبل طلاق اليكر، ما جاء في اللعان.

(3) في (ش) : «يحيى عن مالك».

(4) بهامش الأصل : «أمه».

(5) «رأي» : سقطت من (د).

(6) قال في كشف المغص 245 : «اقتصر في هذا الباب على كون ابن اللعان موروثا، ولم يذكر كونه وارثا، لأنه معلوم من عكسه، لأن أمه وإخوته لأمه ورثوه بوجه نسب، فهو يرثهم أيضا بذلك الوجه، ولم يذكر ميراث ولد الزنا : لظهور أنه بمنزلة ولد اللعان». وقد فرق الباجي بين ولد الملاعن وبين ولد المعتصبة وولد الزانية فقال في المنتقى 283/8 : «والفرق بينهما أو ولد الملاعنة عن وطء شبهة درأت الحد عنها، فلذلك تراث ولدها على ما قدمناه، وأما ولد المعتصبة وولد الزانية، فليس في الوطء الذي هما عنه شبهة، وإنما هو محض الزنا، فليس بينهما نسب إلا بالأمومة».



## 28 - كِتَابُ الْعِتَاقَةِ<sup>(1)</sup>، وَالْوَلَاءِ<sup>(2)</sup>

### 1 - مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ<sup>(3)</sup> لَهُ فِي مَمْلُوكٍ

1493 - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ<sup>(4)</sup>، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِي<sup>(5)</sup> شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ<sup>(6)</sup> عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ<sup>(7)</sup> مَا عَتَقَ<sup>(8)</sup>».

1494 - قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يُعْتَقُ سَيِّدُهُ مِنْهُ شِقْصاً<sup>(9)</sup> : ثَلَاثَةً، أَوْ رُبْعَةً،

(1) بهامش الأصل : «العتق»، وعليها «صح»، وبالهامش : «في أصل أحمد بن سعيد». وفي (ب) كتاب العتاقة وبهامشها : «كتاب العتق والولاء» وفوقها «صح»، وفيه أيضاً «كتاب العتاقة» وعليها «طع سوع».

(2) جاء كتاب العتاقة في (ش) بعد كتاب الأصاحي. قال ثعلب : يقال : أعتق الغلام فهو معتق ونخصت الرقبة بذلك : لأنها تملك الجسد كله ومعنى أعتقه، أي : جعله عتيقاً والعتيق : الكرم. انظر المسالك لأبي بكر بن العربي المعافري : 500/6.

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 2/79 : «من أعتق شركاً له في عبده أصل الشرك أن يكون مصدراً من شركته في الأمر، أشركه ثم سمي الشيء المشترك فيه شركاء...».

(4) في (د) : «مملوك»، وفي الهامش : «عبده»، وعليها «ت».

(5) رسم فوقها في الأصل «ع»، وفي الهامش «فأعطي شركاء»، وعليها «ط» و «ز» و «صح». وفي (ب) و (د) «فأعطى» بالبناء للمعلوم.

(6) في (ب) و (د) : «وأعتق» وفي (ج) : «ومعتق».

(7) سقطت «من» من (ب).

(8) قال ابن عبد البر في التمهيد 14/265 : «هكذا قال يحيى في هذا الحديث من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ به ثمن العبد» وتابعه ابن القاسم وابن وهب وابن بكير، في بعض الروايات عنه. وقال القنصبي : من أعتق شركاً له في مملوك، أقيم عليه قيمة عدل ولم يقل فكان له مال يبلغ ثمن العبد، تابعه بعضهم أيضاً عن مالك... ولم يختلف أهل العلم أن هذه اللفظة مستعملة صحيحة...».

وقال أيضاً في التمهيد 14/268 : «... وإلا فقد عتق منه ما عتق» قال أبووب : فلا أدري أهو في الحديث أو قول نافع ؟... كان أبووب يشك في هذه الكلمة من هذا الحديث، قوله : «ولا فقد عتق منه ما عتق» وهذه كلمة توجب حكماً كثيراً، وقد اختلفت فيها الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/66 : «ولا فقد عتق ما عتق» - بفتح العين والياء في البارع، يقال : عتق المملوك يعتق عتقا وعتاقاً، بالفتح فيهما، قال الخليل : وعتاقاً : بالفتح أيضاً... قال الطاهر بن عاشور في كشف القنصبي ص 315 «فقد عتق منه ما عتق فهو بفتح العين فيهما، يقال : عتق العبد إذا صار حراً فهو بمنزلة المطلق لفعل أعتق يقال : أعتق السيد عبده، أي : أخرجته من الرق إلى الحرية، فعتق، وينبغي التنبيه لمواقع حسن استعمال هذين الفعلين، فإن كثيراً من الناس لا يحسنون استعمال ذلك... فإذا أريد الإخبار بأن السيد أخرج عبده من الرق إلى الحرية يقال : أعتق فلان عبده، وإذا أريد الإخبار بأن العبد صار حراً بدون إعتاق كاتب... يقال : عتق العبد... وبهذا تعلم أن عتق المخرّد لا ينبغي للمجهول إذ لا يستعمل متعدداً وإن فعل «اعتق» المهموز يبنى للفاعل ويبنى للمجهول».

(9) قال الوقشي في التعليق 2/170 : «الشقص : النصيب والقطعة من الشيء» كما يقال : القسم للجزء... وانظر الاقتصاب في غريب الموطأ :

أَوْ نَصْفَهُ، أَوْ سَهْمًا مِنَ الْأَسْهُمِ بَعْدَ مَوْتِهِ، أَنَّهُ لَا يُعْتَقُ مِنْهُ إِلَّا مَا أُعْتِقَ سَيِّدُهُ وَاسْمَى مِنْ ذَلِكَ الشَّقْصِ. وَذَلِكَ أَنَّ عَقَاقَةَ ذَلِكَ الشَّقْصِ، إِنَّمَا وَجِبَتْ وَكَانَتْ بَعْدَ وَفَاةِ الْمَيِّتِ، وَأَنْ سَيِّدُهُ كَانَ مُخَيَّرًا فِي ذَلِكَ مَا عَاشَ، فَلَمَّا وَقَعَ الْعِتْقُ لِلْعَبْدِ عَلَى سَيِّدِهِ <sup>(1)</sup> الْمُوصِي <sup>(2)</sup>، لَمْ يَكُنْ لِلْمُوصِي إِلَّا مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يُعْتَقْ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ، لِأَنَّ مَالَهُ قَدْ صَارَ لِغَيْرِهِ. فَكَيْفَ يُعْتَقُ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ لَيْسُوا <sup>(3)</sup> هُمْ ابْتَدَأُوا الْعَقَاقَةَ وَلَا أَثْبَتُوهَا <sup>(4)</sup>، وَلَا لَهُمُ الْوَلَاءُ، وَلَا يَنْبَغُ لَهُمْ <sup>(5)</sup>. وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ الْمَيِّتُ، هُوَ <sup>(6)</sup> الَّذِي أُعْتِقَ وَأَثْبَتَ <sup>(7)</sup> لَهُ الْوَلَاءَ. فَلَا يُحْمَلُ ذَلِكَ فِي مَالِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُوصِي بِأَنْ يُعْتَقَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ ذَلِكَ لَزِمَ لِشُرَكَائِهِ وَوَرَثَتِهِ <sup>(8)</sup>، وَلَيْسَ لِشُرَكَائِهِ أَنْ يَأْبُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي ثُلْثِ مَالِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَرَثَتِهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ.

1495 - قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ أُعْتِقَ <sup>(9)</sup> الرَّجُلُ ثُلْثَ عَبْدِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَبِتَّ عِتْقُهُ، أُعْتِقَ <sup>(10)</sup> عَلَيْهِ كُلُّهُ فِي ثُلْثِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُعْتَقُ ثُلْثَ عَبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ؛ (لِأَنَّ الَّذِي يُعْتَقُ ثُلْثَ عَبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ <sup>(11)</sup>)، لَوْ عَاشَ رَجَعَ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُذْ عِتْقُهُ، وَأَنْ الْعَبْدَ الَّذِي يَبِيتُ لَهُ سَيِّدُهُ عِتْقُ ثُلْثِهِ فِي مَرَضِهِ، يُعْتَقُ عَلَيْهِ كُلُّهُ إِنْ عَاشَ، وَإِنْ مَاتَ أُعْتِقَ عَلَيْهِ فِي ثُلْثِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ الْمَيِّتِ جَائِزٌ فِي ثُلْثِهِ، كَمَا أَمَرَ <sup>(12)</sup> الصَّحِيحُ جَائِزٌ <sup>(13)</sup> فِي مَالِهِ كُلِّهِ <sup>(14)</sup>.

(1) بهامش الأصل : «السيد» وهي رواية (ب).

(2) بهامش الأصل : «له» أي : الموصي له.

(3) بهامش الأصل : «ليس».

(4) بهامش الأصل : «أثبتوها». وعليها «ع» وفيه أيضا : «أثبتوها»، وعليها «ع» و«ص» وحرف الأعظمي «أثبتوها» إلى «أثبتوها»، و«ع» إلى «ع».

(5) بهامش الأصل : «ولا ثبت».

(6) في (ب) : «هو».

(7) بهامش الأصل : «وثبت».

(8) في (ب) : «ولورثته».

(9) بهامش الأصل : «عق» وعليها «ع».

(10) بهامش (ب) : «عق» وعليها «ع».

(11) ما بين القوسين الحق بهامش الأصل.

(12) في (ب) : «أن أمر».

(13) بهامش الأصل : «عليه» وعليها «ع» و«ص».

(14) قال الباجي في المنتقى 297/8 : «وروى أشهب عن مالك في العتبية والموازية : «من أعتق شقصا له في عبد في صحته لم يقوم عليه حتى مات بعد ثلث ذلك، فإنه يقوم عليه»، قال في العتبية : يعتق عليه جميعه من رأس ماله... وروى ابن حبيب عن مطرف مثل رواية أشهب، وقال : هو كالمتنع بموت ولم يهد، فإن لم يفرط أهدي عنه من رأس ماله، وبه قال ابن الماجشون وابن عبد الحكم، وهو بخلاف معنى بعض عبده، فإنه لا يتم عليه باقية».



## 2 - الشَّرْطُ فِي الْعِتْقِ

1496 - قَالَ يَحْيَى، قَالَ مَالِكُ : لَيْسَ <sup>(1)</sup> مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ فَبِتَّ عِتْقُهُ حَتَّى تَجُوزَ شَهَادَتُهُ وَتَبَيَّنَ حُرْمَتُهُ وَيُثْبِتَ مِيرَاثُهُ، فَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا يَشْتَرِطُ عَلَى عَبْدِهِ، وَلَا يَحِيلَ <sup>(2)</sup> عَلَيْهِ شَيْئًا <sup>(3)</sup> مِنَ الرِّقِّ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَعْتَقَ شَرِكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى <sup>(4)</sup> شَرِكَاؤُهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ.

1497 - قَالَ مَالِكُ : فَهُوَ إِذَا كَانَ لَهُ الْعَبْدُ خَالِصًا أَحَقَّ بِاسْتِكْمَالِ عِتْقَتِهِ، وَلَا يَخْلُطُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الرِّقِّ.

## 3 - مَنْ أَعْتَقَ رَقِيقًا لَا يَمْلِكُ مَالًا غَيْرَهُمْ <sup>(5)</sup>

1498 - مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ <sup>(6)</sup> غَيْرِ وَاحِدٍ <sup>(7)</sup>، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ <sup>(8)</sup> <sup>(9)</sup> عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ، سِتَّةَ عَشْرَ مِائَةً، فَأَسْنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ ثَلَاثَ تَلْكَ الْعَبِيدِ. قَالَ مَالِكُ : وَتَلْغِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الرَّجُلِ مَالٌ غَيْرَهُمْ <sup>(10)</sup>.

(1) سقطت «ليس» من (ب).

(2) كتب فوقها في الأصل «ح» وبالهامش : «يحمل».

(3) بهامش الأصل : «شيء». ولم يقرأه الأعظمي.

(4) بهامش الأصل : «فأعطى شركاءه»، وعليها «صح».

(5) في (ب) : «فما جاء في من أعتق رقيقا لا يملك مالا غيرهم».

(6) كتب فوق «عن» في الأصل «عن»، وفي الهامش : «وغيره»، وعليها «ح» و«صح».

(7) قال أبو العباس الداني في الإجماع 512/4 : «عن يحيى بن سعيد، وعن غير واحد، عن الحسن بن أبي الحسن، ومحمد بن سيرين، سقط

ليحيى بن يحيى وأبو العطف في الموضعين وذلك وهم وإنما الحديث ليحيى بن سعيد وغيره عن الحسن وابن سيرين معا. ومن رواية مالك من

لم يذكر فيه يحيى بن سعيد، ورواه يزيد بن إبراهيم التستري، عن الحسن وابن سيرين معا. وقال البوني في تفسير الموطأ 892/2 : هذا

الحديث مرسل عند مالك، وقد أسنده غير مالك، فذكره عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين، أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرج بينهم.

(8) بهامش الأصل : «البصري»، وعليها «ح» و«صح». وهي رواية (ب) و (د). ولم يقرأ الأعظمي هامش الأصل.

(9) كتب الواو بالأحمر فوق «أي» و«عن»، وفوقها : «لابن وضاح». وبهامشه أيضا : «عن بلا وأبو، رواية يحيى». وفيه كذلك : «ح» في كتاب أحمد

بن سعيد بن حزم : مالك عن يحيى بن سعيد، عن غير واحد، عن الحسن بن أبي الحسن البصري، عن محمد بن سيرين، هكذا صحيح

رواية يحيى. وأصلحه ابن وضاح، فقال : عن يحيى وغير واحد عن الحسن، وعن محمد، وهذا الصواب.

(10) في (ب) : «فمن».

(11) بهامش الأصل : «ولم يكن له مال غيرهم».

1499 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَجُلًا فِي إِمَارَةِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ، كُلَّهُمْ جَمِيعًا. فَأَمَرَ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ بِتِلْكَ<sup>(1)</sup> الرِّقِيقِ، فَقُسِمَتْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَسْهَمَ عَلَى أَيِّهِمْ يَخْرُجُ سَهْمُ الْمَمْتِ فَيَعْتِقُونَ<sup>(2)</sup>، فَوَقَعَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِ الْأَثْلَاثِ. فَعَتَقَ<sup>(3)</sup> الثَّلَاثُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ السَّهْمُ.

#### 4 - مَالُ الْعَبْدِ إِذَا أُعْتِقَ<sup>(4)</sup>

1500 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أُعْتِقَ تَبِعَهُ مَالُهُ<sup>(5)</sup>. قَالَ مَالِكُ : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَتَقَ تَبِعَهُ مَالُهُ، أَنَّ الْمُكَاتَبَ يَتَّبِعُهُ<sup>(6)</sup> مَالُهُ وَذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ الْكِتَابَةِ هُوَ عَقْدُ التَّوَلَّى إِذَا تَمَّ ذَلِكَ. وَلَيْسَ مَالُ الْعَبْدِ وَالْمُكَاتَبِ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ لِهَمَا مِنْ وَلَدٍ، إِنَّمَا أَوْلَادُهُمَا بِمَنْزِلَةِ رِقَابِهِمَا، لَيْسُوا بِمَنْزِلَةِ أَمْوَالِهِمَا، لِأَنَّ السَّنَةَ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَتَقَ تَبِعَهُ مَالُهُ، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَدُهُ، وَأَنَّ الْمُكَاتَبَ إِذَا كَاتَبَ<sup>(7)</sup> تَبِعَهُ مَالُهُ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَدُهُ.

1501 - قَالَ مَالِكُ : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ الْعَبْدَ وَالْمُكَاتَبَ إِذَا أَفْلَسَا أَخَذَتْ أَمْوَالُهُمَا، وَأَمْهَاتُ أَوْلَادِهِمَا، وَلَمْ يُؤْخَذْ أَوْلَادُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَمْوَالٍ لِهَمَا.

1502 - قَالَ مَالِكُ : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَطَ الَّذِي ابْتِاعَهُ مَالَهُ، لَمْ يَدْخُلْ وَلَدُهُ فِي مَالِهِ.

1503 - قَالَ مَالِكُ : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَرَحَ، أَخَذَ هُوَ وَمَالُهُ، وَلَمْ يُؤْخَذْ وَلَدُهُ.

(1) بهامش الأصل : «ذلك».

(2) بهامش الأصل «يعتق»، وعليها «صح»، وفيه أيضًا : «يعتقه».

(3) بهامش الأصل : «فأعتق».

(4) بهامش الأصل : «ثبت في أخرى : القضاء في مال العبد إذا أعتق»، وهي رواية (ب) و (ج). ولم يقرأ الأعظمي من الهامش «إذا أعتق».

(5) بهامش الأصل : «أن المكاتب إذا كتب تبعه ماله وإن لم بشرطه»، و فوقها «ح»، و «صح».

(6) في (ب) : «تبعه».

(7) بهامش الأصل : «كتب»، وحرف الأعظمي «كتب»، في الأصل إلى «كانت».



## 5- عِتْقُ<sup>(1)</sup> أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَجَامِعُ الْقَضَاءِ فِي الْعِتَاقَةِ

- 1504 - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : أَيْمًا وَلِيدَةً وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهَا، وَلَا يَهْبِئُهَا، وَلَا يَوْرَثُهَا، وَهُوَ يَسْتَمْتِعُ بِهَا، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ<sup>(2)</sup>.
- 1505 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَّتَهُ وَلِيدَةً قَدْ ضَرَبَهَا<sup>(3)</sup> سَيِّدُهَا بِسَارٍ، أَوْ أَصَابَهَا بِهَا، فَأَعْتَقَهَا.
- 1506 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِتَاقَةُ رَجُلٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ، وَأَنَّهُ لَا تَجُوزُ عِتَاقَةُ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، أَوْ يَبْلُغَ<sup>(4)</sup> مَبْلَغَ الْمُحْتَلِمِ. وَلَا يَجُوزُ<sup>(5)</sup> عِتَاقَةُ الْمُؤَلَّى<sup>(6)</sup> عَلَيْهِ مَالٌ<sup>(7)</sup> وَإِنْ بَلَغَ الْحُلُمَ حَتَّى يَلْبِي مَالَهُ.

## 6 - مَا يَجُوزُ مِنَ الْعِتْقِ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ.

- 1507 - مَالِكٌ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَامَةَ<sup>(8)</sup>، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ<sup>(9)</sup> أَنَّهُ قَالَ : أَتَيْتُ

(1) بهامش الأصل : «عتاق»، وفي (ش) : «باب عتق...».

(2) قال البيهقي في المصنف 300/8 : مسألة : إذا أسلمت أم ولد القسي عرضت على أن يسلم، فإن أسلم فهي أم ولد على 300/8... وإن لم يسلم، ففي الموازية يعتق عليه بالحكم وهو قول مالك وأصحابه وابن القاسم وغيره...».

(3) بهامش (ج) : «ضربها»، وعليها «خدم».

(4) في (ب) : «ويبلغ بدل أو يبلغ».

(5) في (ب) و (ش) : «ولا تجوز».

(6) بهامش الأصل : «المؤلى» يكسر اللام، وفوقها «صح» في نسخة عند الأصل «المؤلى»، وبهامشه : «قال أبو حاتم : العامة تقول : مؤلى عليه، والصواب : مؤلى عليه لا غير، قلت : وكلاهما جائز، أحدهما من مؤلى عليه، والآخر من أولى عليه السلطان وليا».

(7) بهامش الأصل : «في ماله»، وعليها «صح».

(8) بهامش الأصل : «هو هلال بن أبي ميمونة، وأبو ميمونة هو أسامة. ومنهم من يقول : هلال بن علي بن أبي ميمونة، وعلي هو أبوه دنیا، وأبو ميمونة جده، فهو هلال بن علي بن أسامة، مولى بني عامر بن لؤي»، وانظر التعريف لابن الخذاء 611/3 رقم 576.

(9) بهامش الأصل : «صوابه : معاوية بن الحكم، وليس في الصحابة خبر بن الحكم»، وفيه أيضا : «قال أبو عمر : الصواب : عن معاوية بن الحكم، والغلط فيه من هلال بن أسامة». قال ابن عبد البر في التيجان ص 187 : «هكذا يقول مالك في هذا الحديث : عمر بن الحكم ولم يتابع عليه وهو ثاقد من وهبه، وسائر الناس يقولون فيه : معاوية بن الحكم وليس في الصحابة عمر بن الحكم، وقد ذكرنا في التشديد ما فيه مخرج لذلك إن شاء الله وأن الوهم فيه من شيخه لا منه». وقال الشيخ الطاهر بن عاشور في كشف المغطى ص 315 «ودعوى الوهم فيه خطأ : لأن الوهم إن كان من مالك، فلا يظن به مع شدة ضبطه وعلمه بأهل بلده، وإن كان من شيخه هلال، فكذلك، وهو مدني وإن كان من عطاء بن يسار فأبعد، فتلعل أحد رجال إسناد هذا الحديث رواه عن عمر بن الحكم وعن أخيه معاوية وحدث به في هذه الرواية عن عمر وحدث به في غيرها عن معاوية... ألم تر أن ابن شهاب حدث به كما في الموطأ عقب هذا عن رجل من الأنصار ولم يسمه : لأنه وجد الحديث مترددا بين عمر بن الحكم وأخيه معاوية».



رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَرَعَى غَنَمًا لِي، فَجِئْتُهَا وَقَدْ فَقَدْتُ شَاةً مِنَ الْغَنَمِ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا، فَقَالَتْ : أَكَلَهَا الذِّئْبُ، فَأَسِيفْتُ عَلَيْهَا<sup>(1)</sup>، وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا<sup>(2)</sup>، وَعَلَيَّ رَقَبَةٌ، أَفَأَعْتِقُهَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَيْنَ اللَّهُ؟»<sup>(3)</sup> فَقَالَتْ : فِي السَّمَاءِ. فَقَالَ : «مَنْ أَنَا؟» فَقَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَعْتِقُهَا».

1508 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ<sup>(4)</sup> جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ. فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ عَلَيَّ رَقَبَةٌ مُؤَمِّنَةٌ. فَإِنْ كُنْتُ تَرَاهَا مُؤَمِّنَةً أَعْتَقْتُهَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَتَشْهَدِينَ<sup>(5)</sup> أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» فَقَالَتْ<sup>(6)</sup> : نَعَمْ. قَالَ : «أَتَشْهَدِينَ<sup>(7)</sup> أَنْ مُحَمَّدًا<sup>(8)</sup> رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَتْ : نَعَمْ. قَالَ : «أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟»<sup>(9)</sup> قَالَتْ : نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَعْتَقُهَا»<sup>(10)</sup>.

(1) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 84/2 : «الأسف على ضربين : الأسف : الحزن المفرط، والأسف : الغضب، فإن جعلت الأسف هنا بمعنى الحزن، كان الضمير في «عليها» يرجع إلى الشاة، وإن جعلته بمعنى الغضب عاد على الجارية». وانظر مشارق الأنوار 80/1، مادة (أ س ف).

(2) في (ب) : «فلطمت على وجهها». وفي (ج) : «فلطمت حر وجهها» وعليه بخط مغاير دقيق «صبح»، و«أخ دم».

(3) قال أبو بكر بن العربي المعافري في المسالك 518/6 : «فإن قيل : فهل يثبت الإيمان عندكم بهذه الصفات التي اعتبرها النبي صلى الله عليه وسلم أم غيرها؟ قلنا : يثبت الإيمان بما أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وهي شهادة الحق لا إله إلا الله محمد رسول الله، والنبي صلى الله عليه وسلم قد احتبر هذا كله من حالها وعلم من حالها أنها كانت متعلقة بعبود في الأرض، فأراد أن يقطع علاقة قلبها بكل إله في الأرض». وانظر القيس : 14-13/4. وقال الطاهر بن عاشور في كشف المغطى ص 316 : «... وهو مشكل من جهة لزوم الجهة، والوجه في الجواب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم أنها لا تحسن تحقيق الصفات الإلهية : لأنها قريبة عهد بشرك فافتنع منها بأنها لا تعتقد إلهية الأصنام التي في الأرض وأنها تعلم أن الإله واحد، وأنه بعيد عن مكان خلقه، فاكتفى منها بذلك : لأن السماء مكان رفعة ولا يحيط بشيء».

(4) قال ابن عبد البر في التمهيد 114/9 : «لم يختلف رواة الموطأ في إرسال هذا الحديث ورواه الحسين بن الوليد عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ حديث الموطأ سواء، وجعله متصلا عن أبي هريرة مستندا، ورواه الحسين هذا أيضا عن المسعودي، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن عبيد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، إلا أنه زاد في حديث المسعودي : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتقها فإنها مؤمنة، وليس في الموطأ فإنها مؤمنة. وهذا الحديث وإن كان ظاهرة الانقطاع في رواية مالك، فإنه محمول على الاتصال، للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة».

(5) في (ب) : «أششهد».

(6) في (ب) و (د) : «قالت».

(7) بهامش الأصل : «أششهدين». وفيه أيضا : «أششهدين»، وعليه «دع» و«صبح معا».

(8) بهامش الأصل : «أني محمدا».

(9) وفي التنقيص ص 138 «أتوقنين بالبعث؟».

(10) قال ابن عبد البر في الاستذكار 339/7 : «وليس في الموطأ من قول النبي صلى الله عليه وسلم : (فإنها مؤمنة)، ولكن فيه ما يدل على ذلك». وقال فيه أيضا : «ورواه معمر، عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله، عن رجل من الأنصار، أنه جاء بأمة له سوداء فقال يا رسول الله إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها...» وساق الحديث مثل رواية يحيى إلى آخرها».



1509 - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : سُئِلَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ، هَلْ يُعْتَقُ فِيهَا ابْنُ زَنًا ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : نَعَمْ. ذَلِكَ يُجْزِيهِ<sup>(1)</sup>.

1510 - مَالِكُ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ قُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ وَلَدُ زَنًا ؟ قَالَ : نَعَمْ، ذَلِكَ يُجْزِي عَنْهُ<sup>(2)</sup>.

## 7 - مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْعِتْقِ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ

1511 - مَالِكُ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ. هَلْ تُشْتَرَى بِشَرْطٍ ؟ فَقَالَ : لَا.

1512 - قَالَ مَالِكُ : وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ، أَنَّهُ لَا يَشْتَرِيهَا الَّذِي يُعْتِقُهَا بِشَرْطٍ عَلَى أَنْ يُعْتِقَهَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ بِرَقَبَةٍ تَامَةٍ، لِأَنَّهُ يَضَعُ<sup>(3)</sup> مِنْ ثَمَنِهَا لِلَّذِي يَشْتَرِي مِنْ عِتْقِهَا.

1513 - قَالَ مَالِكُ : وَلَا بَأْسَ<sup>(4)</sup> أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّقَبَةَ فِي التَّطَوُّعِ. وَيَشْتَرِي بِشَرْطٍ أَنَّهُ يُعْتِقَهَا.

1514 - مَالِكُ<sup>(5)</sup> : إِنْ<sup>(6)</sup> أَحْسَنَ مَا سَمِعَ<sup>(7)</sup> فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ فِيهَا نَصْرَانِيٌّ وَلَا يَهُودِيٌّ، وَلَا يُعْتَقَ فِيهَا مُكَاتَّبٌ وَلَا مُدَبَّرٌ، وَلَا أُمٌّ وَلَدٍ، وَلَا مُعْتَقٌ إِلَى سِنِينَ، وَلَا أَعْمَى.

1515 - وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْتَقَ النَّصْرَانِيُّ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي الْكِتَابِ<sup>(8)</sup> : ﴿فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَا فِدَاءً﴾. [سورة محمد : 4] فَالْمَنْ الْعَتَاقَةُ.

(1) بهامش الأصل : «يجزي عنه»، وفيه أيضا : «يجوز أن يعتق فيها ولد زنى»، وفوقها «عده» و «عر»، و «صح» و «ح». ولم يقرأ الأعظمي هذا الهامش.

(2) بهامش الأصل : «فيها»، وفوقها «صح» و «ح» أسقطه ابن وضاح.

(3) بهامش الأصل : «يضع».

(4) «لا بأس»، منقطعت من : (ب).

(5) في (ب) : «قال مالك».

(6) بهامش الأصل : «قال هو أحسن».

(7) وكتب في الأصل فوقها «سمعت»، وفي الهامش : «قال مالك : أحسن».

(8) بهامش الأصل : «في كتابه». وخالف الأعظمي الأصل فقال : «في كتابه».

1516 - قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا الرِّقَابُ الرَّاجِيَةُ النَّبِيِّ ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْكِتَابِ<sup>(1)</sup>، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَقُ فِيهَا إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ.

1517 - قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ فِي إِطْعَامِ الْمَسَاكِينِ فِي الْكُفَرَاتِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْعَمَ فِيهَا إِلَّا الْمُسْلِمُونَ<sup>(2)</sup>، وَلَا يُطْعَمُ فِيهَا أَحَدٌ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ.

### 8 - عِتْقُ الْحَيِّ عَنِ<sup>(3)</sup> الْمَيِّتِ

1518 - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(4)</sup>، أَنَّ أُمَّهُ أَرَادَتْ أَنْ تُوصِيَّ ثُمَّ أَخَّرَتْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُصْبِحَ<sup>(5)</sup> فَهَلَكَتْ، وَقَدْ كَانَتْ هَمَّتْ بِأَنْ تُعْتَقَ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : أَيْنَفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ : إِنْ سَعَدَ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ أُمِّي هَلَكَتْ، فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «نَعَمْ».

1519 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ : تُؤْفَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي نَوْمِ نَامَةٍ<sup>(6)</sup>، فَأَعْتَقَتْ عَنْهُ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِقَابًا كَثِيرَةً. قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.

### 9 - فَضْلُ الرِّقَابِ<sup>(7)</sup>، وَعِتْقُ زَانِيَةٍ<sup>(8)</sup>، وَابْنِ زَنَاءٍ

1520 - مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ<sup>(9)</sup> زَوْجِ النَّبِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(1) في (ب) و(ج) : «في كتابه».

(2) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش : «المسلمين».

(3) في (ب) : «على».

(4) قال ابن الخطاء في التعريف 400/2 رقم 365 : «عبد الرحمن بن أبي عمرة هذا من التابعين، روى عنه عبد الله بن عامر بن ربيعة، وقد روى عن أبيه أبي عمرة الأنصاري... وهو من الشيوخ الذين اكتفى في معرفتهم برواية مالك رحمه الله عنهم».

(5) بهامش الأصل «تصح»، وفوقها «هـ» و«صح». وحرف الأعظمي «هـ» إلى «ع».

(6) بهامش الأصل : «في نومة نامها»، وفوقها «طع»، «وصح».

(7) في (أش) : «فضل عتق الرقاب...».

(8) كتب فوق «زانية»، «الزنا» وفوقها «ج» و«صح». وفي الهامش «الزانية» وفوقها «ع» و«صح». وقبل الباب «ما جاء»، وهي رواية (ب)، و(د). وفي الهامش من (د) : «قوله الزنا وأمه».

(9) رسم في الأصل على «عن عائشة»، «ع». وبهامشه : «أسقط ابن وضاح : عن عائشة» وفيه أيضا في «هـ» : صحيح إسناده : عروة، عن أبي مرواح، عن أبي ذر الغفاري، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ويحيى غلط في ذكر عائشة، وغيره بجملة مرسل، وهو أولى.



وَسَلَّمَ سُبُلَ عَنِ الرَّقَابِ أَتَيْهَا أَفْضَلَ<sup>(11)</sup> ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَغْلَاهَا ثَمَنًا<sup>(12)</sup> وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا».

1521 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ أَعْتَقَ وَلَدَ زَنًا وَأُمَّهُ.

## 10 - مَصِيرُ<sup>(3)</sup> الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ<sup>(4)</sup>

1522 - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ<sup>(5)</sup>، أَنَّهَا قَالَتْ : جَاءَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ : إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوْاقٍ<sup>(6)</sup>، فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينَنِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنْ أَحَبُّ أَهْلِكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عَدَدْتُهَا وَيَكُونَ لِي وَلَاؤُكَ فَعَلْتُ، فَذَهَبَتْ بِرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ<sup>(7)</sup>، فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا وَرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ، فَقَالَتْ لِعَائِشَةَ : إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فَأَبَوْا عَلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهَا، فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَخْذِيهَا<sup>(8)</sup> وَاشْتَرِي لِي لَهُمُ الْوَلَاءُ<sup>(9)</sup>»، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ<sup>(10)</sup>، فَفَعَلْتُ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى

(11) قال أبو العباس الداني في الإيعاء 37/4 : «هذا عند يحيى بن يحيى وأبي المصعب مسنداً عن عائشة، ورواه جمهور الرواة عن مالك مرسلاً، لم يذكروا فيه عن عائشة» ويقال : إن مالكا انفرد بروايته عن عائشة، وغيره يرويه عن هشام عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر الغفاري، وهكذا خرج في الصحيح، وقد رواه سعيد الزبيري الكاتب عن مالك خارج الموطأ كذلك. وقال الدارقطني : «المرسل هو المحفوظ عن مالك».

(12) قال الباجي في المنتقى 329/8 : «أغلاها ثمناً يقتضي الاعتبار بزيادة الثمن، وقد يكون ذلك على وجهين : أحدهما : أن يزيد الثمن على القيمة. والثاني : أن يزيد الثمن بزيادة القيمة، فأما زيادة الثمن على القيمة، فعندي أنه لا اعتبار به إلا أن يأبى أهلها من بيعها إلا بزيادة على قيمتها، ويرغب في عتقها : لأن الميت أوصى بذلك أولعنى يخصها».

(3) كتب فوقها وفوقه «أعتق» في الأصل «عده» وبالهامش : «سقطت» وفوقها «ح».

(4) بهامش الأصل كتب : «بسم الله الرحمن الرحيم» كتاب الولاء.

(5) في (ش) زيادة التصلية.

(6) بهامش الأصل : «أواق»، وكتب عليها «صح».

(7) في (ب) : «فقال ذلك لهم».

(8) في (ب) «أخذيها» بالبدال المهملة.

(9) قال القاضي عياض في المشرق 363/1 : «واشترطي لهم الولاء»، قيل : معناه عليهم كما قال تعالى : «ولهم اللعنة» [غافر : 52]. أي : عليهم، وقيل : معناه على وجهه، أي : افعلتي ذلك ليسن سنته لهم وإن مثل هذا الشرط باطل».

(10) وفي القيس لأبي بكر بن العربي المعافري 18/4 : «الولاء، كما جاء في الحديث : «لعنة النسب» لأنه أخرجه بالحرية إلى الوجود حكماً كما أخرجه الأب بالنطقية إلى الوجود حياً فإن العبد كان محروماً في حق الأحكام شرعاً، لا يشهد، ولا يفتي، ولا يلي، ولا يؤم، ولا يحج، ولا يعطي، عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء»، فأخرجه الله تعالى بالحرية على يدي سيده عن عدم هذه الأحكام إلى وجودها كما أخرجه على يدي أبيه بالنطقية إلى الوجود الحسي، والكل لله خلقاً وحكماً، وله الحكمة في هذه النسب والإضافات...».

عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ ! فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

1523 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ <sup>(1)</sup> أَهْلُهَا : تَبِيعُكِيهَا <sup>(2)</sup> عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «لَا يَمْنَعُكَ <sup>(3)</sup> ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

1524 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تُسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَصِبَ لَهُمْ ثَمَنُكَ صَبَّةً وَاحِدَةً، وَأُعْتِقَكَ، فَعَلْتُ. فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ لِأَهْلِهَا فَقَالُوا : لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا وَلَؤُكَ <sup>(4)</sup>.

1525 - قَالَ يَحْيَى <sup>(5)</sup> : قَالَ مَالِكٌ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ <sup>(6)</sup> : فَرَعَمَتْ عُمَرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ <sup>(7)</sup> : «اشْتَرِيهَا وَأُعْتِقِهَا، فَإِنْ <sup>(8)</sup> الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

1526 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ.

1527 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَبْتَاعُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ، عَلَى أَنَّهُ يُوَالِي مَنْ شَاءَ : إِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أُذِنَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يُوَالِي مَنْ شَاءَ مَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(1) بهامش الأصل : ولها.

(2) في (ب) : «تبيعك»، وفي (ب).

(3) في (ب) : «تبيعك».

(4) قال ابن عبد البر في التقيص ص 277 : «قال مالك قال يحيى فرعمت عمرة أن عائشة ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا يمنعك ذلك، اشتريها واعتقيها، فإنما الولاء لمن أعتق» ليس عند ابن بكير في الموطأ ولا عند الفغني ؛ لأنه لم يحدث بكتاب العتق وهذا أيضا عند معن دون غيره.

(5) لم نرد قال يحيى في (ب) و(ج).

(6) ابن سعيدة ألحقت بهامش، ولم يثبتها الأعظمي في المتن.

(7) في (ب) و (ج) : «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(8) بهامش الأصل : «إنما»، وعليها «صح».



عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ. فَإِذَا جَازَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ لَهُ، وَأَنْ يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يُوَالِيَ مَنْ شَاءَ، فَتِلْكَ الْهَبَةُ.

## 11 - جَرُّ الْعَبْدِ الْوَلَاءَ إِذَا أُعْتِقَ<sup>(1)</sup>

1528 - مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ، وَلِذَلِكَ الْعَبْدُ يَتَوَلَّى مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةً، فَلَمَّا أَعْتَقَهُ الزُّبَيْرُ قَالَ : هُمْ مَوَالِي، وَقَالَ مَوَالِي أُمَّهُمْ : بَلْ<sup>(2)</sup> هُمْ مَوَالِيُنَا. فَاجْتَصَمُوا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَقَضَى عُثْمَانُ لِلزُّبَيْرِ بَوَالِيَهُمْ<sup>(3)</sup>.

1529 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سُئِلَ عَنْ عَبْدٍ لَهُ وَلَدٌ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ، لِمَنْ وَلَاءُهُمْ ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ : إِنْ مَاتَ أَبُوهُمْ وَهُوَ عَبْدٌ لَمْ يُعْتَقْ، فَوَلَاءُهُمْ<sup>(4)</sup> لِمَوَالِي أُمِّهِمْ.

1530 - قَالَ مَالِكٌ : وَمِثْلُ ذَلِكَ، وَلَدُ الْمُلَاعِنَةِ مِنَ الْمَوَالِي، يُنْسَبُ<sup>(5)</sup> إِلَى مَوَالِي أُمِّهِ، فَيَكُونُونَ هُمْ مَوَالِيَهُ، إِنْ مَاتَ وَرِثُوهُ، وَإِنْ جَرَّ جَرِيرَةً عَقَلُوا عَنْهُ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ أَبُوهُ الْحَقُّ بِهِ، وَصَارَ وَلَاءُهُ إِلَى مَوَالِي أَبِيهِ، وَكَانَ مِيرَاثُهُ لَهُمْ، وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ، وَجُلِدَ أَبُوهُ الْحَدَّ<sup>(6)</sup>.

1531 - قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْمُلَاعِنَةُ مِنَ الْعَرَبِ، إِذَا اعْتَرَفَ زَوْجُهَا الَّذِي لَاعَنَهَا بِوَلَدِهَا، صَارَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْمَثَرَةِ، إِلَّا أَنَّ بَقِيَّةَ مِيرَاثِهِ بَعْدَ مِيرَاثِ أُمِّهِ وَإِخْوَتِهِ<sup>(7)</sup> لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، مَا لَمْ يُلْحَقْ بِأَبِيهِ.

(1) بهامش الأصل : «ما جاء». وكتب فوق «أعتق»، «لا من عتاب». وفيه أيضا : «جر ولد العبد الولاء لمن أعتق». وفوقها «ش»، وفيه كذلك : «جر الولاء العبد إذا أعتق».

(2) سقط حرف «بل» من (ب).

(3) بهامش الأصل : «ابن أبي خيشمة، نا يحيى بن أيوب، قال : نا إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن مولى الحرق، عن أبيه أن أبا يعقوب تزوج أم عبد الرحمن، فولدت [ه]، وكان يعقوب مكافأ لأوس بن الحدثان، وكانت أم عبد الرحمن مولاة لرجل من الحرق فاختصما [في ولاية] عثمان إلى عثمان، فقصي أن ما ولدت أم عبد الرحمن ويعقوب مكاتب فهو للحرق، وما ولدت بعد [عتقه] فهو لأوس». وانظر النص في تاريخ ابن أبي خيشمة 295/2. ومنه كملنا ما لم يتبين في سياق النص، وجعلناه بين معقوفين، وتغير من النص عند الأعظمي : «فولدت إلى [ه] فولدت»، و«من الحرق» إلى «عن الحرق»، و«في ولاية» إلى «في زمن».

(4) في (ب) : «فولدوهم».

(5) بهامش الأصل : «وينسب».

(6) بهامش الأصل : «ع» : عند أبي مصعب هنا. قال مالك : في الحرة إذا ولدت من العبد ثم عتق العبد بعد ذلك فإنه يجر ولده إلى من أعتقه. قال مالك : ومثل ذلك ولد الملاعنة.

(7) بهامش الأصل : «لأمة»، وفوقها «ع».

وَأَمَّا وَرَثَ وَلَدِ الْمُلَاعَنَةِ<sup>(1)</sup> الْمَوْلَاةَ، مَوَالِي أُمِّهِ قَبْلَ أَنْ يَعْتَرِفَ بِهِ أَبُوهُ، لِأَنَّهُ<sup>(2)</sup> لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ وَلَا عَصَبَةٌ، فَلَمَّا ثَبِتَ نَسَبُهُ صَارَ إِلَى عَصَبَتِهِ.

1532 - قَالَ مَالِكٌ : الْأُمُّ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ<sup>(3)</sup> عِنْدَنَا فِي وَلَدِ الْعَبْدِ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ، وَأَبُو الْعَبْدِ حُرٌّ، أَنَّ الْجَدَّ أَبَا الْعَبْدِ يَجُرُّ وَلَاءَ وَلَدِ ابْنِهِ الْأَحْرَارِ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ<sup>(4)</sup>، يَرِثُهُمْ مَا دَامَ أَبُوهُمْ عَبْدًا، فَإِنْ عَتَقَ<sup>(5)</sup> أَبُوهُمْ رَجَعَ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِيهِ، وَإِنْ مَاتَ وَهُوَ عَبْدٌ كَانَ الْمِيرَاثُ وَالْوَلَاءُ لِلْجَدِّ<sup>(6)</sup>، وَإِنْ الْعَبْدُ كَانَ لَهُ ابْنَانِ حُرَّانِ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَأَبُوهُ عَبْدٌ، جَرَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ الْوَلَاءَ وَالْمِيرَاثَ<sup>(7)</sup>.

1533 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْأُمَةِ تُعْتَقُ وَهِيَ حَامِلٌ، وَزَوْجُهَا مَمْلُوكٌ، ثُمَّ يُعْتَقُ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، أَوْ بَعْدَ مَا تَضَعُ : إِنْ وَلَاءَ مَا كَانَ فِي بَطْنِهَا لِلَّذِي أَعْتَقَ أُمُّهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ قَدْ كَانَ أَصَابَهُ الرِّقُّ قَبْلَ أَنْ تُعْتَقَ<sup>(8)</sup>، وَلَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي تَحْمِلُ أُمُّهُ بِهِ بَعْدَ الْعِتَاقَةِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي تَحْمِلُ بِهِ أُمُّهُ بَعْدَ الْعِتَاقَةِ، إِذَا عَتَقَ أَبُوهُ، جَرَّ وَلَاءَهُ.

1534 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ، يَسْتَأْذِنُ سَيِّدَهُ أَنْ يُعْتَقَ عَبْدًا لَهُ، فَيَأْذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ : إِنْ وَلَاءُ الْمُعْتَقِ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ، لَا يَرْجِعُ وَلَاؤُهُ إِلَى سَيِّدِهِ الَّذِي أَعْتَقَهُ وَإِنْ عَتَقَ.

(1) بهامش الأصل : «ولاء أمه»، وفوقها «عد»، «لا» و«ح» و«صح».

(2) في (ب) : «لأنهم».

(3) «كتب فوق» «اجتمع عليه» «عد»، وفي الهامش : «طرحه»، وفوقها «ح».

(4) في (ب) : «حرة لهم».

(5) بهامش الأصل : «أعتق»، وفوقها «صح».

(6) بهامش الأصل : «جر الجد الولاء وكان الميراث بينهما، كذا لأبي مصعب ومطرف». وفيه أيضا : «الولاء إنما يكون للأخ على مذهب مالك، فالعبارة ناقصة، والصواب أن يقول : إن الجد أخ مع الأخ فيرثه، والولاء للأخ دون الجد. هذا مذهب مالك، وطرح ابن وضاح الميراث لأجل رواية أبي مصعب ومطرف، وفي العتية قال ابن القاسم من سماع عيسى : الميراث بين الجد والأخ نصفان، وهو ما لم يختلف فيه الأمة، وهو وارث معه، وكما في داخل الكتاب رواه ابن بكير وطائفة». قال ابن عبد البر في الاستدكار 363/7 : «هكذا رواه يحيى وابن بكير، وطائفة». ورواه مطرف وأبو مصعب وغيرهما عن مالك بأبين من هذا، قالوا : جر الجد الولاء، وكان الميراث بينهما. وهذا صحيح ؛ لأنه ميراث مال، لا ميراث ولاء».

(7) بهامش الأصل : «الميراث»، وفوقها : «طرحه ابن وضاح».

(8) بهامش الأصل : «أمه» وعليها «ح» و«صح»، وفيه أيضا : «أن يعتق»، زاد ابن وضاح أمه».



## 12 - مِيرَاثُ الْوَلَاءِ

1535 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(1)</sup>، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْعَاصِيَّ بْنَ هِشَامٍ<sup>(2)</sup> هَلَكَ، وَتَرَكَ بَيْنَ لَهُ ثَلَاثَةً، اثْنَانِ<sup>(3)</sup> لَأُمٍّ، وَرَجُلٌ لِعَلَّةٍ. فَهَلَكَ أَحَدُ اللَّذَيْنِ<sup>(4)</sup> لَأُمٍّ، وَتَرَكَ مَالًا وَمَوَالِي، فَوَرِثَهُ أَخُوهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ مَالَهُ<sup>(5)</sup> وَمَوَالِيهِ، ثُمَّ هَلَكَ الَّذِي وَرِثَ الْمَالَ وَوَلَاءَ الْمَوَالِي، وَتَرَكَ ابْنَةً وَأَخَاهُ لِأَبِيهِ. فَقَالَ ابْنُهُ: قَدْ أَحْرَزْتُ مَا كَانَ أَبِي أَحْرَزَ مِنَ الْمَالِ وَوَلَاءَ الْمَوَالِي. وَقَالَ أَخُوهُ: لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا أَحْرَزْتُ<sup>(6)</sup> الْمَالَ، وَأَمَّا وَلَاءُ الْمَوَالِي فَلَا. أَرَأَيْتَ لَوْ هَلَكَ أَحْيَى الْيَوْمِ<sup>(7)</sup>، أَلَسْتُ أَرِثُهُ أَنَا؟ فَاخْتَصَمَا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَقَضَى لِأَخِيهِ بِوَلَاءِ الْمَوَالِي<sup>(8)</sup>.

1536 - مَالِك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَبُوهُ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، فَاخْتَصَمَ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ جُهَيْنَةَ<sup>(9)</sup> وَنَفَرٌ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ<sup>(10)</sup> الْخَزْرَجِ. وَكَانَتِ امْرَأَةٌ مِنْ جُهَيْنَةَ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ يُقَالُ لَهُ إِبرَاهِيمُ بْنُ كَلْبٍ<sup>(11)</sup>، فَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ، وَتَرَكَتْ مَالًا وَمَوَالِي، فَوَرِثَهَا ابْنُهَا وَزَوْجُهَا، ثُمَّ مَاتَ ابْنُهَا، فَقَالَ وَرِثْتُهُ: لَنَا وَلَاءُ الْمَوَالِي قَدْ كَانَ ابْنُهَا أَحْرَزَهُ. فَقَالَ<sup>(12)</sup> الْجُهَيْنِيُّونَ:

(1) بهامش الأصل: «محمد بن عمرو بن حزم» وعليها «ح» و«لا» و«ع» و«ص».

(2) قال ابن الخلاء في التعريف 517/3 رقم 493: «العاصي بن هشام هذا أخو الحارث بن هشام، جد أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وهو أخو أبي جهل بن هشام أيضاً، وهم من بني مخزوم من قريش، وتسميهم مشهور».

(3) بهامش الأصل: «اثني لأم ورجلا»، و«فوقها» «ص».

(4) في (ب): «فهلك الذي لأم».

(5) كتب فوقها في الأصل: «ع» و«ص» وبهامش: «ماله وولاء مواليه»، وفوقها «ح» و«ذ».

(6) في (ب): «حرزت».

(7) في (ش): «زيادة» يعني المعتق».

(8) قال الباجي في المستقى 332/8: «قوله: إن عثمان رضي الله عنه قضى بالولاء لمن هو أحق به يوم الاستحقاق، ولا يجري في ذلك مجرى المال ليتعجل أمره موت من يورث عنه، وأمر الولاء باق بعد ذلك باعتبار بحال الاستحقاق. ولذلك إذا مات أحد الأخوين الشقيقين، ورثه أخوه شقيقه، دون الأخ للأب، وتعجل الأخ المال ثم مات الثاني من الشقيقين ورث بنوه ما انتقل إليه من المال، ولم يرثوا الولاء، لأنه أمر باق بعد، فمن مات من موالى أولئك الشقيقين موتاً ورثه أخوه لأبيه دون ولد الشقيقين؛ لأنه يعتبر في الأحق به من كان أحق بمعتقهم يوم موت المولى، ولا خلاف أن الأخ للأب أحق بأخيه من ولد أخيه الشقيق يوم مات المولى والله أعلم وأحكم».

(9) في (ب): «من جهينة».

(10) في (ب): «من».

(11) قال ابن الخلاء في التعريف 10/2: «قال محمد: هذا هو إبراهيم بن كليب، بن مسلم بن عزيز بن عامر بن مخلد، وبعض الناس يقول فيه: كليب أو ابن كليب، وذكرناه وإن كان ليس في إسناد ليعرف».

(12) في (ب): «وقال».

لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هُمْ مَوَالِي صَاحِبَيْنَا، فَإِذَا<sup>(1)</sup> مَاتَ وَلَدَهَا فَلَنَا وَلَاؤُهُمْ وَنَحْنُ نَرِثُهُمْ، فَقَضَى أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ لِلجَّهَنِيِّينَ بَوْلَاءَ الْمَوَالِي.

1537 - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ، فِي رَجُلٍ هَلَكَ وَتَرَكَ بَنِينَ لَهُ ثَلَاثَةً، وَتَرَكَ مَوَالِيَ أَعْتَقَهُمْ هُوَ عَتَاقَةً، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَيْنِ مِنْ بَنِيهِ هَلَكََا وَتَرَكََا أَوْلَادًا. فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : يَرِثُ الْمَوَالِي<sup>(2)</sup> الْبَاقِي مِنَ الثَّلَاثَةِ، فَإِذَا هَلَكَ هُوَ، فَوَلَدُهُ وَوَلَدُ أَخَوَيْهِ<sup>(3)</sup> فِي الْمَوَالِي شَرَعٌ<sup>(4)</sup> سَوَاءٌ.

### 13 - مِيرَاثُ السَّائِبَةِ<sup>(5)</sup>، وَوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ الْيَهُودِيَّ أَوْ النَّصْرَانِيَّ

1538 - مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ السَّائِبَةِ فَقَالَ : يُوَالِي مَنْ شَاءَ، فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُوَالِ أَحَدًا، فَمِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ.

1539 - مَالِكٌ : إِنْ أَحْسَنَ<sup>(6)</sup> مَا سُمِعَ فِي السَّائِبَةِ، أَنَّهُ لَا يُوَالِي أَحَدًا، وَأَنْ مِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ.

1540 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ يُسْلِمُ عَبْدٌ أَحَدَهُمَا<sup>(7)</sup> فَيُعْتَقُهُ قَبْلَ أَنْ يُبَاعَ عَلَيْهِ، إِنْ وَلَاءَ الْعَبْدِ الْمُعْتَقَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ أَسْلَمَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ الْوَلَاءُ أَبَدًا. قَالَ<sup>(8)</sup> : وَلَكِنْ إِذَا أَعْتَقَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ عَبْدًا عَلَى دِينِهِمَا<sup>(9)</sup>، ثُمَّ أَسْلَمَ الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ الْيَهُودِيُّ أَوْ

(1) بهامش الأصل : «فإن»، وفوقها «هه» و«صح»، وفيه أيضا : «فإذا»، وفوقها «صح»، وهي رواية (ب).

(2) كتب فوقها في الأصل «هه» و«صح»، وبهامش : «المال».

(3) بهامش الأصل : «إخوانه».

(4) كتب فوقها في الأصل : «هه»، وفي الهامش : «شرعا سواء».

(5) قال في كشف المغطى ص 316 : «السائبة وصف غلب إطلاقه على عبد يعتقه مالكة بلفظ : «أنت سائبة» ونحوه، وهو يعني بذلك أنه لا ولاء بينهما، فالسائبة في العبد بمنزلة الخلع في الأحرار، لم تبق صلة بينه وبين معتقه، يريد معتقه بذلك أن يتبرأ من تبعاته، ولعل ذلك كان منهم فيمن خبثت أعمالهم من عبيدهم، ولما وقع ذلك في الإسلام جرى على ما كانوا يقصدون منه في الجاهلية، ولم يختلف علماء الإسلام أن ذلك لفظ يقتضي حرية ذلك العبد وإنما وقع الخلاف في ترتيب أثر هذا القصد وعدمه، ولذلك وقع في رواية أصبغ عن ابن القاسم في العتبية أن مالكا كره العتق بلفظ السائبة. قال : لأنه كهيبة الولاء، ولكن الرواية المشهورة عن مالك أن ولاء السائبة للمسلمين وجعله بمنزلة أنه أعتقه عن جماعة المسلمين».

(6) بهامش الأصل : «أحسن ما سمعت».

(7) في (ب) : «أحدهما».

(8) في (ب) و (ج) : «قال مالك».

(9) في (ب) : «دينها».



النَّصْرَانِيَّ الَّذِي أَعْتَقَهُ، ثُمَّ أَسْلَمَ الَّذِي أَعْتَقَهُ، رَجَعَ إِلَيْهِ الْوَلَاءُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ<sup>(1)</sup> كَانَ ثَبَتَ لَهُ الْوَلَاءُ يَوْمَ أَعْتَقَهُ.

1541 - قَالَ مَالِكُ<sup>(2)</sup> : وَإِنْ كَانَ لِلنَّصْرَانِيِّ أَوْ الْيَهُودِيِّ وَلَدٌ مُسْلِمٌ، وَرِثَ مَوْلَى<sup>(3)</sup> أَبِيهِ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ، إِذَا أَسْلَمَ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ الَّذِي أَعْتَقَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ حِينَ أَعْتَقَ مُسْلِمًا لَمْ يَكُنْ لَوْلَدِ النَّصْرَانِيِّ أَوْ الْيَهُودِيِّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وَلَاءِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْيَهُودِيِّ وَلَا لِلنَّصْرَانِيِّ وَلَاءٌ، فَوَلَاءُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لِحِقْمَةِ الْمُسْلِمِينَ.

### كَمُلَ كِتَابُ الْعِتَاقَةِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقٌّ حَمْدِهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ<sup>(4)</sup>

(1) «قد» سقطت من (ب).

(2) ألحق لفظ «مالك» بهامش الأصل.

(3) بهامش الأصل : «مولى».

(4) في (ب) : «وَبِعَمْدِ اللَّهِ وَغَوِيهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

## 29 - كِتَابُ الْمُكَاتَبِ<sup>(1)</sup>

### 1 - الْقَضَاءُ فِي الْمُكَاتَبِ

1542 - مَالِك<sup>(2)</sup>، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ

شَيْءٌ<sup>(3)</sup>.

1543 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ<sup>(4)</sup> وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَّارٍ، كَانَا يَقُولَانِ<sup>(5)</sup> : الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ

عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ<sup>(6)</sup>، قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِك : وَهُوَ رَأْيِي<sup>(7)</sup>.

1544 - قَالَ مَالِك<sup>(8)</sup> : فَإِنْ هَلَكَ الْمُكَاتَبُ، وَتَرَكَ مَالًا أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَلَهُ وَلَدٌ وَلِدُوا

فِي كِتَابَتِهِ، أَوْ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ وَرِثُوا مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ بَعْدَ قَضَاءِ كِتَابَتِهِ.

(1) جاء كتاب المكاتب في (ش) بعد كتاب الأفضية.

قال أبو بكر بن العربي المعافري في المسالك 531/6 : «أذن الله تعالى في الكتابة رحمة للمخلق، وحالة متوسطة بين السادة والعبيد : لأن السيد ربما شق عليه أن يخرج قيمة العبد عن ملكه، وربما لم يثق بالعبد في أداء خراجته، فبريد أن يجتهد العبد في أداء المال لقصد الحرية فيحصل لكل واحد منهما مقصوده...».

(2) في (ش) : «حدثني يحيى بن يحيى عن مالك».

(3) في (ب) : «إن عروة بن الزبير كان يقول : وسليمان بن يسار كانا يقولان».

(4) قال ابن الحذاء في التعريف 495/3، رقم 470 : «يكنى أبا عبد الله، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ويقال : إن الزبير قتل وعروة ابن ثمان سنين وكانت وفاة الزبير سنة ست وثلاثين، وقال ابن بكير : ولد عروة فيما أقدر سنة : اثنتين وعشرين وتوفي عروة ثلاث أو أربع وتسعين وقيل : سنة خمس وتسعين، وهو ابن سبع وستين سنة».

(5) «قال يحيى» : سقطت من (ب).

(6) «شيء» سقطت من (ب).

(7) قال ابن عبد البر في الاستذكار 371/7 : «على هذا رأي جماعة فقهاء الأمصار، أن المكاتب عيد ما بقي عليه من كتابته شيء» وقال في التمهيد 371/7 : «قولهما : لكان عيد ما بقي عليه من كتابته شيء» دليل على أنه حر إذا لم يبق عليه شيء».

(8) في (ش) : «قال يحيى : قال مالك».



1545 - مالك، عن حميد بن قيس المكي، أن مكاتباً كان لأمين المتوكل هلك بمكة، وترك عليه بقية من كتابته، ودُّيونا للناس، وترك ابنته، فأشكل على عامل مكة القضاء فيه، فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك، فكتب إليه عبد الملك : أن ابداً بدُّيُونِ الناس، ثم اقض ما بقي من كتابته، ثم اقسِمَ ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه<sup>(1)</sup>.

1546 - قال<sup>(2)</sup> يحيى : قال مالك : الأمر عندنا، أنه ليس على سيد العبد أن يكتبه إذا سأله ذلك. ولم أسمع أن أحداً من الأئمة أكره رجلاً على أن يكتب عبده، وقد سمعت بعض أهل العلم إذا<sup>(3)</sup> سئل عن ذلك، فقبل له : إن الله يقول<sup>(4)</sup> : ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور : 33]، يتلوا هاتين الآيتين : ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة : 3]، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة : 10] قال مالك : فإنما ذلك أمرٌ أذن الله فيه للناس، وليس عليهم<sup>(5)</sup> بواجب<sup>(6)</sup>.

1547 - قال مالك : وسمعت بعض أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى في كتابه : ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾. [النور : 33] : إن ذلك أن يكتب الرجل غلامه، ثم يضع عنه من آخر كتابته شيئاً مسمى. قال مالك : فهذا<sup>(7)</sup> الذي سمعت<sup>(8)</sup> من أهل العلم، وأدرجت عمل الناس على ذلك عندنا.

(1) قال عبد الملك بن حبيب في تفسير غريب الموطأ 87/2 : «معناه أن ابنته التي ذكر في هذا الحديث ولدت في كتابته، أو كان كاتب عليها، فذلك التي تورث ما بقي من كتابة أبيها بعد قضاء الكتابة» لأن المكاتب إذا يورث عند ذلك بالحرية...»

(2) سقطت «قال يحيى» من (ب).

(3) في (ش) : «يقول إذا سئل».

(4) في (ب) : «يقول في كتابه».

(5) سقطت «عليهم» من (ب).

(6) قال أبو بكر بن العربي المعافري في المسالك 531/6 : «قال بعض المفسرين : الكتابة واجبة» لأن الله تعالى أمر بذلك أمراً مطلقاً، والأمر المطلق محمول على الوجوب. قال علماؤنا، كذلك يقول إذا لم تقم قرينة تصرفه عن الوجوب، أو يدل على سقوط الوجوب دليل، وهما قرينة، وهي قوله تعالى : ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور : 33]، فصرف الأمر إلى علم المأمور، والتكاليف اخراصة والأوامر الواجبة لا تنف على خيرة المكلف وعلمه. وأما الدليل الذي دل على سقوط الوجوب فيها، فهو أن العتق - وهو الأصل - لا يجب فضلاً عن الفسخ وهي الكتابة، ولذلك قال علماؤنا إنها رخصة مستثناة من جميع المعاملات».

(7) كتب فوقها في الأصل «عه» وفي الهامش : «هذا أحسن»، وفوقها «ج». وفي (د) : «قال مالك : فهذا أحسن ما سمعت من أهل العلم». وفي الهامش : «أحسن صبح للكل»، وهذا الذي لعبد الله بن يحيى - وعليها «ط» - وفي (ش) : «قال : فهذا».

(8) بهامش الأصل : «فماذا ما سمعت»، وفوقها «ص» أصل ذره.

1548 - قَالَ مَالِكٌ : وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَاتَبَ غُلَامًا لَهُ عَلَى خُمُسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ وَضَعَ عَنْهُ مِنْ آخِرِ كِتَابَتِهِ خُمُسَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ.

1549 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا، أَنَّ الْمُكَاتَبَ إِذَا كَاتَبَهُ سَيِّدُهُ تَبِعَهُ مَالُهُ، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَدُهُ إِلَّا أَنْ يَشْرِيَهُمْ فِي كِتَابَتِهِ.

1550 - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ<sup>(1)</sup> فِي الْمُكَاتَبِ يُكَاتَبُ سَيِّدُهُ وَلَهُ جَارِيَةٌ بِهَا حَبْلٌ<sup>(2)</sup> مِنْهُ، لَمْ يَعْلَمْ بِهِ هُوَ وَلَا سَيِّدُهُ يَوْمَ كَاتَبَهُ : فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ ذَلِكَ الْوَلَدُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ وَهُوَ لِسَيِّدِهِ، فَأَمَّا الْجَارِيَةُ فَإِنَّهَا لِلْمُكَاتَبِ لِأَنَّهَا<sup>(3)</sup> مِنْ مَالِهِ.

1551 - قَالَ مَالِكٌ، فِي رَجُلٍ وَرِثَ مُكَاتَبًا، مِنْ امْرَأَتِهِ هُوَ وَابْنُهَا : إِنْ الْمُكَاتَبُ إِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ كِتَابَتَهُ، اقْتَسَمَا مِيرَاثُهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَإِنْ أَدَّى كِتَابَتَهُ ثُمَّ مَاتَ، فَمِيرَاثُهُ لِابْنِ الْمَرْأَةِ، لَيْسَ لِلرَّوْجِ مِنْ مِيرَاثِهِ شَيْءٌ.

1552 - قَالَ : وَقَالَ<sup>(4)</sup> فِي مُكَاتَبٍ<sup>(5)</sup> يُكَاتَبُ عَبْدُهُ، قَالَ : يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا أَرَادَ الْمُتَحَابَّةَ لِعَبْدِهِ، وَعُرِفَ ذَلِكَ مِنْهُ بِالْتَّخْفِيفِ عَنْهُ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا كَاتَبَهُ عَلَى وَجْهِ الرُّعْبَةِ وَطَلَبِ الْمَالِ، وَابْتِغَاءِ الْفَضْلِ وَالْعَوْنِ عَلَى كِتَابَتِهِ، فَذَلِكَ جَائِزٌ<sup>(6)</sup> لَهُ.

1553 - قَالَ مَالِكٌ، فِي رَجُلٍ وَطِئَ مُكَاتَبَةً<sup>(7)</sup> لَهُ : إِنَّهَا إِنْ حَمَلَتْ فَهِيَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَتْ كَانَتْ أُمًّا وَلَدٍ، وَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ عَلَى كِتَابَتِهَا، فَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ فَهِيَ عَلَى كِتَابَتِهَا<sup>(8)</sup>.

(1) في (ش) : «قال مالك في المكاتب...».

(2) بهامش الأصل : «حبل».

(3) بهامش الأصل : «مال»، وفوقها «هذه» و«خ»، وهي رواية «ب».

(4) بهامش الأصل : «مالك».

(5) بهامش الأصل : «المكاتب».

(6) كتب فوقها في الأصل «طلع».

(7) بهامش الأصل : «عند غير يحيى قال مالك : لا ينبغي أن يطأ الرجل مكاتبته، فإن جهل فوطئ» و«حرقها الأعظمي إلى : «لا ينبغي أن يطأ الرجل مكاتبته، فإن جهل فوطئ».

(8) قال ابن عبد البر في الاستذكار 388/7 : «عند غير يحيى في هذا الموضع، قال مالك : لا ينبغي أن يطأ الرجل مكاتبته، فإن جهل ووطئ، ثم ذكر المسألة هذه بعينها».



1554 - قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ : إِنْ أَحَدُهُمَا لَا يَكْتَابُ نَصِيبَهُ مِنْهُ، أَدِنَ بِذَلِكَ صَاحِبُهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ، إِلَّا أَنْ يَكْتَابَهُ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعْقِدُ لَهُ عِتْقًا، وَيَصِيرُ إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ إِلَّا <sup>(2)</sup> أَنْ يُعْتَقَ بَصْفُهُ، وَلَا يَكُونُ عَلَى الَّذِي كَاتَبَ بَعْضَهُ أَنْ يَسْتَتِمَّ عِتْقَهُ، فَذَلِكَ خِلَافُ لِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قُومَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ».

1555 - قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ <sup>(3)</sup> : فَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ حَتَّى يُؤَدِّيَ الْمُكَاتَبُ، أَوْ قِيلَ أَنْ يُؤَدِّيَ <sup>(4)</sup> الَّذِي كَاتَبَهُ مَا قَبِضَ مِنَ الْمُكَاتَبِ، فَاقْتَسَمَهُ هُوَ وَشَرِيكُهُ عَلَى قَدَرِ حِصَصِهِمَا، وَبَطَلَتْ كِتَابَتُهُ، وَكَانَ عَبْدًا لَهُمَا عَلَى حَالِهِ الْأَوَّلِ <sup>(5)</sup>.

1556 - قَالَ مَالِكٌ فِي مُكَاتَبٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَأَنْظَرَهُ أَحَدُهُمَا بِحَقِّهِ الَّذِي عَلَيْهِ، وَأَبَى <sup>(6)</sup> الْآخَرُ أَنْ يُنْظَرَهُ، فَاقْتَضَى الَّذِي أَبَى <sup>(7)</sup> أَنْ يُنْظَرَهُ بَعْضَ حَقِّهِ، ثُمَّ مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَتَرَكَ مَالًا لَيْسَ فِيهِ وَفَاءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ ؛ قَالَ مَالِكٌ : يَتَخَاصَّنَ <sup>(8)</sup> بِقَدَرِ مَا بَقِيَ لَهُمَا عَلَيْهِ، يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدَرِ حِصَّتِهِ. فَإِنْ تَرَكَ الْمُكَاتَبُ فَضْلًا عَنْ كِتَابَتِهِ، أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدَرِ حِصَّتِهِ، فَإِنْ تَرَكَ الْمُكَاتَبُ فَضْلًا عَنْ كِتَابَتِهِ أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا بَقِيَ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَكَانَ مَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوَاءِ. فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ، وَقَدْ اقْتَضَى الَّذِي لَمْ يُنْظَرَهُ أَكْثَرَ مِمَّا اقْتَضَى <sup>(9)</sup> صَاحِبُهُ، كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا يَصْفَيْنَ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ فَضْلٌ مَا اقْتَضَى ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْتَقَهُ الَّذِي لَهُ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، وَإِنْ وَضَعَ عَنْهُ أَحَدُهُمَا الَّذِي لَهُ <sup>(10)</sup>، ثُمَّ اقْتَضَى صَاحِبُهُ بَعْضَ

(1) سقطت «قال يحيى» من (ب).

(2) بهامش الأصل : «إلى»، وعليها «صح». وهي رواية (ب).

(3) في (ب) و (ش) : «قال مالك».

(4) في (ب) : «رد إليه».

(5) بهامش الأصل : «حالته الأولى»، وعليها : «خ»، و «معناه» و «صح».

(6) في (ب) و «ج» : «أبى».

(7) في (ب) و «ج» : «أبى».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 2/68 : «يخاص يفاعل من الخص، وهي النصب وأصله يخاصص، فأدغمت إحدى الصادين في الأخرى».

(9) بهامش الأصل : «اقتضى».

(10) بهامش الأصل : «عليه» و «فوقها» و «ج» و «صح».

الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَجَزَ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا. وَلَا يَرُدُّ الَّذِي اقْتَضَى عَلَى صَاحِبِهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَضَى الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ لِلرَّجُلَيْنِ بِكِتَابٍ وَاحِدٍ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَيَنْظُرُهُ أَحَدُهُمَا، وَيَشِيعُ الْآخَرُ فَيَقْتَضِي (1) بَعْضُ حَقِّهِ (2)، ثُمَّ يَفْلِسُ الْغَرِيمُ، فَلَيْسَ عَلَى الَّذِي اقْتَضَى أَنْ يَرُدَّ شَيْئًا مِمَّا أَخَذَ.

## 2 - الْحَمَالَةُ فِي الْكِتَابَةِ

1557 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَاتَبُوا (3) جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً فَإِنَّ بَعْضَهُمْ حَمَالَةٌ (4) عَنْ بَعْضٍ، وَإِنَّهُ لَا يَوْضَعُ عَنْهُمْ، لِمَوْتِ أَحَدِهِمْ، شَيْءٌ، فَإِنْ (5) قَالَ أَحَدُهُمْ : قَدْ عَجَزْتُ، وَأَلْقَى يَدَيْهِ، فَإِنْ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَسْتَعْمِلُوهُ فِيمَا يُطِيقُ مِنَ الْعَمَلِ، وَيَتَعَاوَنُونَ بِذَلِكَ فِي كِتَابَتِهِمْ، حَتَّى يَغْتَنِيَ بِعَتَقِهِمْ (6)، أَوْ يَرِقَّ بِرِقِّهِمْ إِنْ رَقُوا.

1558 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَاتَبَهُ سَيِّدُهُ، لَمْ يَنْبَغِ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَتَحَمَّلَ (7) لَهُ بِكِتَابَةِ عَبْدِهِ أَحَدٌ إِنْ مَاتَ الْعَبْدُ أَوْ عَجَزَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ تَحَمَّلَ رَجُلٌ لِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ، بِمَا عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، ثُمَّ اتَّبَعَ ذَلِكَ سَيِّدُ الْمُكَاتَبِ قَبْلَ الَّذِي حَمَلَ (8) لَهُ، أَخَذَ مَالَهُ بَاطِلًا، لَا هُوَ ابْتِغَاءَ الْمُكَاتَبِ، فَيَكُونُ (9) مَا أَخَذَ مِنْهُ مِنْ ثَمَنٍ شَيْءٌ هُوَ لَهُ وَلَا الْمُكَاتَبُ عَتَقَ، فَيَكُونُ فِي ثَمَنٍ حَرْمَةٌ تَنْبُتُ (10) لَهُ، فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ، وَكَانَ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَهُ. وَذَلِكَ أَنَّ الْكِتَابَةَ لَيْسَتْ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ يَتَحَمَّلُ (11) لِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ بِهَا، إِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ إِنْ أَدَاهُ الْمُكَاتَبُ عَتَقَ، وَإِنْ مَاتَ

(1) بهامش الأصل : «فيقبض»، وعليها «صح».

(2) بهامش الأصل : «بحقه لأن يكبره».

(3) كتب فوقها في الأصل : «ح»، وفي الهامش : «كاتبوا»، وعليها «صح».

(4) قال البيهقي في الاقتصاب 336/2 : «حماله» : جمع حميل، وهو الكفيل.

(5) كتب فوق «فإن» «أو» و «ذرة» أي للذر «وإن».

(6) بهامش الأصل : «إن عتقوا»، وعليها «ح»، و «صح»، وفي (ب) : «إن اعتقوا».

(7) بهامش الأصل : «يحمل».

(8) بهامش الأصل : «يحمل».

(9) في (ب) : «فيكون ثمن».

(10) بهامش الأصل : «تنبت».

(11) بهامش الأصل : «فيحمل» وفيه أيضا : «يحمل بمعنى : يتحمل».



المُكَاتِبُ وَعَلَيْهِ ذِينَ<sup>(1)</sup>، لَمْ يُخَاصَّ الْغُرَمَاءُ سَيِّدُهُ بِكِتَابَتِهِ، وَكَانَ الْغُرَمَاءُ أَوْلَى بِدَلِكٍ مِنْ سَيِّدِهِ. وَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ وَعَلَيْهِ ذِينَ لِلنَّاسِ رَدَّ عَبْدًا مَمْلُوكًا لِسَيِّدِهِ، وَكَانَتْ ذُنُوبُ النَّاسِ فِي ذِمَّةِ الْمُكَاتِبِ، لَا يَدْخُلُونَ مَعَ سَيِّدِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ رَقَبَتِهِ<sup>(2)</sup>.

1559 - قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ<sup>(3)</sup> : إِذَا كَاتَبَ الْقَوْمُ جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً، وَلَا رَحِمَ بَيْنَهُمْ يَتَوَارَثُونَ بِهَا، فَإِنْ بَعْضُهُمْ حُمَلَاءُ<sup>(4)</sup> عَنْ بَعْضٍ، وَلَا<sup>(5)</sup> يُعْتَقُ بَعْضُهُمْ ذُونَ بَعْضٍ حَتَّى يُؤْذُوا الْكِتَابَةَ كُلَّهَا. فَإِنْ مَاتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ<sup>(6)</sup> وَتَرَكَ مَالًا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ جَمِيعِ مَا عَلَيْهِمْ، أَدَّى عَنْهُمْ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ فَضْلُ الْمَالِ لِسَيِّدِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِمَنْ كَاتَبَ مَعَهُ<sup>(7)</sup> مِنْ فَضْلِ الْمَالِ شَيْءٌ، وَيَتَّبِعُهُمُ السَّيِّدُ بِحَضْرَتِهِمْ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ الْكِتَابَةِ الَّتِي قُضِيَتْ مِنْ مَالِ الْهَالِكِ<sup>(8)</sup>، إِنَّمَا كَانَ حَمْلٌ<sup>(9)</sup> عَنْهُمْ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُؤْذُوا مَا عَتَقُوا بِهِ مِنْ مَالِهِ. وَإِنْ كَانَ لِلْمُكَاتِبِ الْهَالِكُ وَلَدٌ حُرٌّ لَمْ يُولَدْ فِي الْكِتَابَةِ، وَلَمْ يُكَاتَبْ عَلَيْهِ، لَمْ يَرِثْهُ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتِبَ لَمْ يُعْتَقْ حَتَّى مَاتَ.

### 3 - الْقَطَاعَةُ<sup>(10)</sup> فِي الْكِتَابَةِ

1560 - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ تُقَاطِعُ مُكَاتِبِيهَا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ.

1561 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(11)</sup> : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْمُكَاتِبِ يَكُونُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ. فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقَاطِعَهُ عَلَى حِصَّتِهِ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ وَمَالَهُ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ

(1) في (ب) : «دين للناس».

(2) في (ب) و (ج) : «في شيء من ثمن رقبته».

(3) في (ش) : «وقال مالك».

(4) في (ب) و (ج) : «حملاء».

(5) في (ب) : «ولا».

(6) سقطت «منهم» من (ب).

(7) بهامش الأصل : «في عبده» وعليها «ع».

(8) بهامش الأصل : «في «لأن الهالك»، وعليها «ع» و «صح».

(9) كتب فوقها في الأصل : «ع» وبالهامش : «يحمل كذا»، وعليها «ع».

(10) قال البيهقي التلمساني في الاقتضاب 337/2 : «القطاعة بفتح القاف، وكذلك العتاقة بفتح العين، لا أعلم في ذلك خلافا». وقال الباجي

في المنتقى 376/8 : «القطاعة هو أن يجعل عتق المكاتب على شيء يقطع عليه، معجل أو مؤجل».

(11) في (ش) : «قال يحيى : قال مالك».

يَأْخُذُ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، وَلَوْ قَاطَعَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ ثُمَّ جَارَ<sup>(1)</sup> ذَلِكَ لَهُ<sup>(2)</sup>، ثُمَّ مَاتَ الْمُكَاتِبُ وَلَهُ مَالٌ أَوْ عَجْزٌ، لَمْ يَكُنْ لِمَنْ قَاطَعَهُ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرُدَّ مَا قَاطَعَهُ عَلَيْهِ. وَيَرْجِعُ حَقُّهُ فِي رَقَبَتِهِ. وَلَكِنْ مَنْ قَاطَعَ مُكَاتِبًا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ ثُمَّ عَجَزَ<sup>(3)</sup> الْمُكَاتِبُ، فَإِنْ<sup>(4)</sup> أَحَبَّ الَّذِي قَاطَعَهُ أَنْ يَرُدَّ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ مِنَ الْقِطَاعَةِ، وَيَكُونُ عَلَى نَصِيبِهِ مِنْ رَقَبَةِ الْمُكَاتِبِ، كَانَ ذَلِكَ لَهُ. وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتِبُ وَتَرَكَ مَالًا اسْتَوْفَى الَّذِي بَقِيََتْ لَهُ الْكِتَابَةُ حَقُّهُ الَّذِي بَقِيََ لَهُ عَلَى الْمُكَاتِبِ مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ كَانَ مَا بَقِيََ مِنْ مَالِ الْمُكَاتِبِ بَيْنَ الَّذِي قَاطَعَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِهِ عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِمَا فِي الْمُكَاتِبِ. وَإِنْ أَخَذَهُمَا قَاطَعُهُ وَتَمَسَّكَ صَاحِبُهُ بِالْكِتَابَةِ، ثُمَّ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ، قِيلَ لِلَّذِي قَاطَعَهُ : إِنْ شِئْتَ أَنْ تَرُدَّ عَلَى صَاحِبِكَ نِصْفَ الَّذِي أَخَذْتَ وَيَكُونَ الْعَبْدُ بَيْنَكُمَا بِشَطْرَيْنِ<sup>(5)</sup>، وَإِنْ أَبَيْتَ، فَجَمِيعُ الْعَبْدِ لِلَّذِي تَمَسَّكَ بِالرُّقْ خَالِصًا.

1562 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُقَاطَعُهُ أَحَدُهُمَا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ يَقْبِضُ<sup>(6)</sup> الَّذِي تَمَسَّكَ بِالرُّقْ مِثْلَ مَا قَاطَعَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يَعْجِزُ<sup>(7)</sup> الْمُكَاتِبُ ؛ قَالَ مَالِكٌ : فَهُوَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا افْتَضَى الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ افْتَضَى أَقْلٌ مِمَّا أَخَذَ الَّذِي قَاطَعَهُ، ثُمَّ عَجَزَ<sup>(8)</sup> الْمُكَاتِبُ، فَأَحَبُّ الَّذِي قَاطَعَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ نِصْفَ مَا يَفْضُلُهُ<sup>(9)</sup> بِهِ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، فَذَلِكَ لَهُ. وَإِنْ أَبَى، فَجَمِيعُ الْعَبْدِ لِلَّذِي لَمْ يَقَاطَعَهُ. وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتِبُ وَتَرَكَ مَالًا فَأَحَبُّ<sup>(10)</sup> الَّذِي قَاطَعَهُ

(1) بهامش الأصل : «أجاز لعبيد الله». وفيه : الرواية بالحاء، وصوابه بالجيم، قاله الأصيلي، وكذا أصلحه بالجيم، وقاله «هـ». وفي هامش (د) : «أجاز بالجيم، وهو الصواب، وصح لابن وضاح».

(2) سقطت «له» من (ب) و (ش).

(3) كررت «عجز» في (ج).

(4) في (ب) : «إن».

(5) كتب فوقها في الأصل «عت». وبالهامش «شطرين» وعليها «صح»، وهي رواية (ش).

(6) كتب فوق «يقبض» في الأصل «عد»، وبهامشه : «يقبضي»، وعليها «عد» و «صح».

(7) كتب في الأصل فوق «يعجز» علامة «عد». وبهامشه في «عجز»، وعليها «ع».

(8) كتب في الأصل فوق «عجز» علامة «عد». وبالهامش : «يعجز»، وعليها «صح».

(9) ضبطت في الأصل بالوجهين : «يَفْضُلُهُ» و «تَفْضُلُهُ»، وعلى الأولى «نعا»، وعلى الثانية «صح».

(10) رسم في الأصل على «فأحب» «عد»، وفي الهامش : «طرح ابن وضاح من قوله : «فأحب» إلى قوله : «فإنما أخذ حقه»، وهو وهم من مالك، وإنما هو جواب العجز، وليس جواب الموت، فقف عليه».



أَنْ يَرُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ نِصْفَ مَا تَفَضَّلَهُ بِهِ، وَيَكُونُ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا، فَذَلِكَ لَهُ. وَإِنْ كَانَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِالْكِتَابَةِ قَدْ أَخَذَ مِثْلَ مَا قَاطَعَ عَلَيْهِ شَرِيكُهُ أَوْ أَفْضَلَ، فَالْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ حَقَّهُ<sup>(1)</sup>.

1563 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيَقَاطَعُ أَحَدُهُمَا عَلَى نِصْفِ حَقِّهِ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ يَقْبِضُ<sup>(2)</sup> الَّذِي تَمَسَّكَ بِالرُّقِّ أَقْلَ مِمَّا قَاطَعَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، ثُمَّ يَعْجِزُ الْمُكَاتِبُ. قَالَ مَالِكٌ : إِنْ أَحَبَّ الَّذِي قَاطَعَ الْعَبْدُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ نِصْفَ مَا تَفَضَّلَهُ بِهِ، كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا شَطْرَيْنِ<sup>(3)</sup>، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَرُدَّ، فَلِلَّذِي تَمَسَّكَ بِالرُّقِّ حِصَّةُ صَاحِبِهِ الَّذِي كَانَ<sup>(4)</sup> قَاطَعَ عَلَيْهِ الْمُكَاتِبُ، قَالَ مَالِكٌ<sup>(5)</sup> : وَتَقْسِيرُ ذَلِكَ، أَنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا شَطْرَيْنِ، فَيُكَاتِبَانِهِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَقَاطَعُ أَحَدُهُمَا الْمُكَاتِبُ عَلَى نِصْفِ حَقِّهِ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ. وَذَلِكَ الرَّبْعُ مِنْ جَمِيعِ الْعَبْدِ، ثُمَّ يَعْجِزُ الْمُكَاتِبُ، فَيَقَالُ لِلَّذِي قَاطَعَهُ : إِنْ شِئْتَ فَارْدُدْ عَلَى صَاحِبِكَ نِصْفَ مَا تَفَضَّلْتَهُ بِهِ<sup>(6)</sup>، وَيَكُونُ الْعَبْدُ بَيْنَكُمَا شَطْرَيْنِ. وَإِنْ أَبَى، كَانَ لِلَّذِي تَمَسَّكَ بِالْكِتَابَةِ رُبْعُ صَاحِبِهِ الَّذِي قَاطَعَ الْمُكَاتِبُ عَلَيْهِ خَالِصًا، وَكَانَ لَهُ نِصْفُ الْعَبْدِ، فَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعَبْدِ، وَكَانَ لِلَّذِي قَاطَعَ رُبْعُ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ أَبَى أَنْ يَرُدَّ ثَمَنَ رُبْعِهِ الَّذِي قَاطَعَ عَلَيْهِ.

1564 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يَقَاطَعُهُ سَيِّدُهُ فَيَعْتِقُ<sup>(7)</sup> وَيَكْتُوبُ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ مِنْ قِطَاعَتِهِ دَيْنًا عَلَيْهِ، ثُمَّ يَمُوتُ الْمُكَاتِبُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ ؛ قَالَ مَالِكٌ : فَإِنْ سَيِّدُهُ لَا يُحَاصُّ غُرْمَاءَهُ بِالَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنْ قِطَاعَتِهِ، وَلِغُرْمَائِهِ أَنْ يَبْدُوُوا عَلَيْهِ.

(1) بهامش الأصل : «ح» : استوفى الذي لم يقاطعه ما بقي له عليه ح. وكان ما فضل بعد ذلك بينهما بنصفين. وكذا لأبي جعفر بن عون الله، حاشية. وقال الباجي في المنتقى 379/7 : «وكذلك روى عيسى عن ابن القاسم في الموازية أن المتمسك يستوفي بقية كتابته من مال المكاتب الذي توفي، ثم يقسمان الباقي، وكذلك فرق بين العجز والموت».

(2) رسم في الأصل على «يقبض» علامة «هـ»، وبهامشه : «في ح» : يقتضى.

(3) وبهامش الأصل : «شطرين»، وعليها «جر».

(4) رسم في الأصل على «كان» علامة «ع».

(5) في (ش) : «قال» : وتفسيره.

(6) سقطت «به» من (ب).

(7) ضبطت في الأصل بضم الياء وفتحها، ويفتح الراء وضمها.

1565 - قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ أَنْ يَقَاطِعَ سَيِّدَهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ فَيَعْتِقُ<sup>(1)</sup> وَيَصِيرَ لَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الدِّينِ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ سَيِّدِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِجَائِزٍ لَهُ.

1566 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ بِكُتَابَتِهِ عَبْدَهُ، ثُمَّ يَقَاطِعُهُ بِالذَّهَبِ، فَيَضَعُ عَنْهُ مِمَّا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ، عَلَى أَنْ يُعْجَلَ لَهُ مَا قَاطَعَهُ عَلَيْهِ ؛ أَنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسٌ، وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مِنْ كَرِهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ أَنْزَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ<sup>(2)</sup> يَكُونُ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ<sup>(3)</sup> فَيَضَعُ عَنْهُ، وَيَتَّقِدُهُ، وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ الدِّينِ<sup>(4)</sup>، إِنَّمَا قِطَاعُهُ<sup>(5)</sup> الْمُكَاتَبِ سَيِّدَهُ، عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مَالًا فِي أَنْ يَتَّعَجَلَ الْعِتْقَ، فَيَجِبُ لَهُ الْمِيرَاثُ وَالشَّهَادَةُ وَالْحُدُودُ، وَتَثَبَّتْ لَهُ حُرْمَةُ الْعَتَاقَةِ، وَلَمْ يَشْتَرِ دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمٍ، وَلَا ذَهَبًا بِذَهَبٍ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ قَالَ لِغُلَامِهِ : ائْتِنِي بِكَذَا وَكَذَا دِينَارًا وَأَنْتَ حُرٌّ، فَوَضَعَ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ : إِنْ جِئْتَنِي بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَلَيْسَ هَذَا دَيْنًا ثَابِتًا، وَلَوْ كَانَ دَيْنًا ثَابِتًا لَحَاصَّ بِهِ السَّيِّدُ غُرْمَاءَ الْمُكَاتَبِ، إِذَا مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ، فَدَخَلَ مَعَهُمْ فِي مَالِ مُكَاتَبَةٍ.

#### 4 - جِرَاحُ<sup>(6)</sup> الْمُكَاتَبِ

1567 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الْمُكَاتَبِ يَجْرَحُ الرَّجُلَ جُرْحًا يَقَعُ فِيهِ الْعَقْلُ عَلَيْهِ ؛ أَنَّ الْمُكَاتَبَ إِنْ قَوِيَ عَلَى أَنْ يُؤْذِيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجُرْحِ مَعَ كِتَابَتِهِ أَذَاهُ، وَكَانَ عَلَى كِتَابَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقَوْ<sup>(7)</sup> عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ عَجَزَ عَنْ كِتَابَتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْذِيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجُرْحِ قَبْلَ الْكِتَابَةِ، فَإِنْ هُوَ عَجَزَ عَنْ أَذَاءِ عَقْلِ ذَلِكَ الْجُرْحِ، خَيْرٌ سَيِّدُهُ، فَإِنْ أَحَبَّ<sup>(8)</sup> أَنْ يُؤْذِيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجُرْحِ فَعَلَّ وَأَمْسَكَ

(1) ضبطت في الأصل بضم الياء وفتحها، وفتح التاء وضمتها أيضا.

(2) بهامش الأصل : «الذي»، وفيه أيضا : «الدِّين» لأن قِطَاعَةَ الْمُكَاتَبِ لَدَيْنِ سَيِّدِهِ.

(3) بهامش الأصل : «إلى أجل» وعليها «ح» و«هـ» و«ص» وهي رواية (ب) و (ج).

(4) بهامش الأصل : «مثل الذي» أي قِطَاعَةُ وَفَوْقَهَا «هـ».

(5) كتب في الأصل فوق «قِطَاعَةَ» بخط أحمر دقيق : «كانت»، وأدخلها الأعظمي في الأصل وليست هي لحقاقة.

(6) بهامش الأصل : «ما جاء في»، وعليها «خ».

(7) بهامش الأصل : «لم يكن يقوى»، وفوقها «هـ».

(8) في هامش (د) : «سَيِّدُهُ».



عَلَامَةٌ وَهَازِلٌ عَبْدٌ مَمْلُوكًا، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُسَلَّمَ الْعَبْدُ إِلَى الْمَجْرُوحِ أَسْلَمَهُ، وَلَيْسَ عَلَى السَّيِّدِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُسَلَّمَ عَبْدُهُ.

1568 - قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> : قَالَ مَالِكٌ <sup>(2)</sup> فِي الْقَوْمِ يُكَاتِبُونَ جَمِيعًا، فَيَجْرَحُ أَحَدُهُمْ جَرْحًا فِيهِ عَقْلٌ، قَالَ مَالِكٌ : مَنْ جَرَحَ مِنْهُمْ جَرْحًا فِيهِ عَقْلٌ، قِيلَ لَهُ وَلِلَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ : أَذُوا جَمِيعًا عَقْلُ ذَلِكَ الْجَرْحِ، فَإِنْ أَذَوْه <sup>(3)</sup> تَبَيَّنُوا عَلَى كِتَابَتِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يُؤْذَوْهُ فَقَدْ عَجَزُوا، وَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُمْ. فَإِنْ شَاءَ أَذَى عَقْلُ ذَلِكَ الْجَرْحِ وَرَجَعُوا عِبِيدًا لَهُ جَمِيعًا، وَإِنْ شَاءَ أَسْلَمَ الْجَارِحُ وَحْدَهُ وَرَجَعَ الْآخَرُونَ عِبِيدًا لَهُ جَمِيعًا يَعْجِزُهُمْ <sup>(4)</sup> عَنْ أَدَاءِ عَقْلِ ذَلِكَ الْجَرْحِ الَّذِي جَرَحَ صَاحِبِهِمْ <sup>(5)</sup>.

1569 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، أَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا أَصِيبَ بِجَرْحٍ يَكُونُ لَهُ فِيهِ عَقْلٌ، أَوْ أَصِيبَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ الْمُكَاتِبِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ، فَإِنْ عَقَلَهُمْ عَقْلُ الْعَبْدِ فِي قِيَمَتِهِمْ، وَأَنْ مَا أَخَذَ لَهُمْ مِنْ عَقْلِهِمْ يُدْفَعُ إِلَى سَيِّدِهِمْ الَّذِي لَهُ الْكِتَابَةُ <sup>(6)</sup>، وَيُحَسَبُ ذَلِكَ لِلْمُكَاتِبِ فِي آخِرِ كِتَابَتِهِ، فَيُوضَعُ عَنْهُ مَا أَخَذَ سَيِّدُهُ مِنْ دِيَةِ جَرْحِهِ. قَالَ : وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّهُ كَأَنَّهُ كَاتِبُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَكَانَ <sup>(7)</sup> دِيَةِ جَرْحِهِ الَّذِي أَخَذَ سَيِّدُهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَإِذَا أَذَى الْمُكَاتِبُ إِلَى سَيِّدِهِ أَلْفِي دِرْهَمٍ فَهُوَ حُرٌّ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَكَانَ الَّذِي أَخَذَ مِنْ دِيَةِ جَرْحِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَقَدْ عَتَقَ، وَإِنْ كَانَ عَقْلُ جَرْحِهِ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَى الْمُكَاتِبِ، أَخَذَ سَيِّدُ الْمُكَاتِبِ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ وَعَتَقَ، وَكَانَ مَا فَضَّلَ <sup>(8)</sup> بَعْدَ أَدَاءِ كِتَابَتِهِ لِلْمُكَاتِبِ. وَلَا <sup>(9)</sup> يَنْبَغِي أَنْ يُدْفَعَ إِلَى الْمُكَاتِبِ شَيْءٌ مِنْ دِيَةِ جَرْحِهِ فَيَأْكُلَهُ

(1) سقطت «قال يحيى» من (ب).

(2) في (ش) : «قال مالك».

(3) بهامش الأصل : «أذوا، عبيد الله».

(4) بهامش الأصل : «يعجزهم».

(5) قال الساجي في المنتقى 383/8 : «وهذا على ما قال مالك، وذلك أن عقل الجرح مقدم على ملك العبد» لأن العبد قبل الكتابة لو جنى لزوم السيد أن يؤدي أرض الجنابة أو يسلمه، فكذلك بعد الكتابة، وملك السيد لعبده قبل الكتابة أثبت من حكم الكتابة الذي لم يتقرر بعد، ولا يتقرر إلا بالأداء أو العتق، فإن افتدى العبد نفسه، فهو على كتابته».

(6) في (ب) : «المكاتبة».

(7) بهامش الأصل : «وكان»، وأثبت الأعظمي في المتن «كان» خلافا للأصل.

(8) في (ش) : «فضل» بكسر الصاد.

(9) في (ش) : «فلا»، وعليها «ع»، وفي الهامش : «ولا» وعليها «صح».

وَيُسْتَهْلِكُهُ. فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ أَعْوَرَ أَوْ مَقْطُوعَ الْيَدِ، أَوْ مَعْضُوبٌ<sup>(1)</sup> الْجَسَدِ، وَإِنَّمَا كَاتِبُهُ سَيِّدُهُ عَلَى مَالِهِ وَكُتِبَ، وَلَمْ يُكَاتَبْ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ ثَمَنَ وَلَدِهِ، وَلَا مَا أَصِيبَ مِنْ عَقْلِ جَسَدِهِ فَيَأْكُلَهُ وَيُسْتَهْلِكُهُ، وَلَكِنْ عَقْلُ جِرَاحَاتِ الْمُكَاتَبِ وَوَلَدِهِ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ، أَوْ كَاتِبٌ عَلَيْهِمْ يُدْفَعُ إِلَى سَيِّدِهِ، وَيُحَسَبُ ذَلِكَ لَهُ فِي آخِرِ كِتَابَتِهِ<sup>(2)</sup>.

## 5 - بَيْعُ<sup>(3)</sup> الْمُكَاتَبِ<sup>(4)</sup>

1570 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(5)</sup> : إِنْ أَحْسَنَ<sup>(6)</sup> مَا سَمِعَ<sup>(7)</sup> فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مُكَاتَبَ الرَّجُلِ : أَنَّهُ لَا يَبِيعُهُ إِذَا كَانَ كَاتِبُهُ بِدَنَانِيرٍ أَوْ دَرَاهِمٍ<sup>(8)</sup> إِلَّا بَعْرُضٍ مِنَ الْعُرُوضِ يُعَجِّلُهُ وَلَا يُؤَخِّرُهُ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَّرَهُ كَانَ دَيْنًا بِدَيْنٍ ؛ وَقَدْ نَهَى عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ.

1571 - قَالَ : وَإِنْ كَاتَبَ الْمُكَاتَبُ<sup>(9)</sup> سَيِّدَهُ<sup>(10)</sup> بَعْرُضٍ مِنَ الْعُرُوضِ، مِنْ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ أَوْ الرَّقِيقِ، فَإِنَّهُ يَصْلُحُ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ عَرَضٍ مُخَالَفٍ لِلْعُرُوضِ الَّتِي كَاتَبَهُ سَيِّدُهُ عَلَيْهَا، يُعَجِّلُ ذَلِكَ وَلَا يُؤَخِّرُهُ<sup>(11)</sup>.

1572 - قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الْمُكَاتَبِ : أَنَّهُ إِذَا بَاعَ<sup>(12)</sup> كَانَ أَحَقَّ بِاشْتِرَائِهِ مِمَّنْ

(1) قال الوقفي في التعليق على الموطأ 71/2 : «يقال عصب الشيء عصباً فأنا عاصب وهو معضوب : إذا قطعت، ومنه : سيف عصب، ويستعمل ذلك في القرن إذا كسر».

(2) قال ابن عبد البر في الاستذكار 403/7 : «ما ذكره مالك في هذا الباب ملهه كل من قال : «المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء»، يعنون في جراحاته وحدوده».

(3) بهامش الأصل : «ما جاء في» وفوقها «صح»، وفيه : معناه : بيع كتابته المكاتب».

(4) بهامش الأصل : «ما جاء في».

(5) في (ب) : «قال يحيى» وفي الهامش : وفي (ش) : «حدثني يحيى عن مالك».

(6) بهامش الأصل «قال مالك : أحسن»، وعليها «ع».

(7) كتب فوقها بخط أحمر دقيق : «سمعت»، وهي رواية (ب).

(8) في (ب) : «دراهم»، وفي (ج) : «أو بدراهم».

(9) ضبطت في (ش) بضم الباء.

(10) ضبطت في الأصل بضم الدال وفتحها، وضبطت في (ش) بفتح الدال :

(11) قال ابن عبد البر في الاستذكار 404/8 : «منع من ذلك لما يدخله من النسبة في بيع الدنانير، أو دراهم بعضها ببعض : لأن ما على

المكاتب يؤخذ لحوماً، فلا يحل بيعه بالنقد ولا بالنسيئة : لأنه صرف إلى أجل».

(12) بهامش الأصل : «بيعت كتابته»، وفوقها «ع»، و«صح» وفي هامش (د) : «إذا بيعت كتابته»، وعليها حرف «ت».



اشْتَرَاهَا، إِذَا قَوِيَ أَنْ يُؤَدَّى إِلَى سَيِّدِهِ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَهُ بِهِ نَقْدًا<sup>(1)</sup>، وَذَلِكَ أَنْ اشْتَرَاهُ نَفْسَهُ عَتَاقَةً<sup>(2)</sup>، وَأَنْ  
الْعَتَاقَةُ تُبَدَأُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهَا مِنَ الرِّصَالَةِ. وَإِنْ بَاعَ بَعْضُ مَنْ كَاتِبَ الْمُكَاتِبِ نَصِيْبَهُ مِنْهُ، فَبَاعَ نَصْفَ  
الْمُكَاتِبِ أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ رُبْعَهُ أَوْ سَهْمًا مِنْ أَسْهُمِ الْمُكَاتِبِ، فَلَيْسَ لِلْمُكَاتِبِ فِيهَا بَيْعٌ مِنْهُ شَفْعَةً. وَذَلِكَ أَنَّهُ  
إِنَّمَا يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْقِطَاعَةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُفَاطَعَ بَعْضُ مَنْ كَاتِبَهُ إِلَّا بِإِذْنِ شُرَكَائِهِ. وَأَنْ مَا بَيْعَ مِنْهُ لَيْسَتْ  
لَهُ بِهِ حُرِّيَّةٌ<sup>(3)</sup> تَامَّةٌ، وَأَنْ مَالَهُ مُحْجُوزٌ<sup>(4)</sup> عَنْهُ، وَأَنْ اشْتَرَاهُ بَعْضُهُ يُخَافُ عَلَيْهِ مِنْهُ الْعَجْزُ لِمَا يَذْهَبُ مِنْ  
مَالِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ اشْتِرَاءِ الْمُكَاتِبِ نَفْسَهُ كَامِلًا، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَنْ بَقِيَ لَهُ فِيهِ كِتَابَةٌ، فَإِنْ أَذِنُوا  
لَهُ، كَانَ أَحَقَّ بِمَا بَيْعَ مِنْهُ.

1573 - قَالَ مَالِكٌ : لَا يَحِلُّ بَيْعُ نَجْمٍ مِنْ نُجُومِ الْمُكَاتِبِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عَجَزَ إِنْ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ بَطْلَ مَا  
عَلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ وَعَلَيْهِ دَيُونٌ لِلنَّاسِ، لَمْ يَأْخُذِ الَّذِي اشْتَرَى نَجْمَهُ بِحِصَّتِهِ مَعَ عُرْمَانِهِ شَيْئًا. وَإِنَّمَا  
الَّذِي يَشْتَرِي نَجْمًا مِنْ نُجُومِ الْمُكَاتِبِ بِمَنْزِلَةِ سَيِّدِ الْمُكَاتِبِ. فَسَيِّدُ الْمُكَاتِبِ لَا يُحَاصُّ بِكِتَابَةِ غُلَامِهِ  
عُرْمَانِ الْمُكَاتِبِ، وَكَذَلِكَ الْخَرَجُ أَيْضًا يَجْتَمِعُ لَهُ عَلَى غُلَامِهِ، فَلَا يُحَاصُّ، بِمَا اجْتَمَعَ لَهُ مِنَ الْخَرَجِ  
عُرْمَانِ غُلَامِهِ.

1574 - قَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الْمُكَاتِبُ كِتَابَتَهُ بَعِيْنٍ أَوْ عَرَضٍ مُخَالَفٍ لِمَا كُتِبَ بِهِ مِنْ  
الْعَيْنِ أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ غَيْرِ مُخَالَفٍ<sup>(5)</sup> مُعْجَلٍ أَوْ مُؤَخَّرٍ.

1575 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يَهْلِكُ وَيَبْرُكُ أُمُّ وَلَدٍ، وَوَلَدُ لَهُ صِغَارًا مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَا يَقْوُونَ  
عَلَى السَّعْيِ، وَيُخَافُ عَلَيْهِمُ الْعَجْزُ عَنْ كِتَابَتِهِمْ. قَالَ : تَبَاعُ أُمُّ وَلَدٍ أَبِيهِمْ إِذَا كَانَ فِي ثَمَنِهَا مَا يُؤَدَّى بِهِ

(1) «نقدًا» منقطت من (د) وفي الهامش : «نقدًا ثبت عند ابن القاسم وعلي ومطرف وليس عند عبيد الله بن يحيى».

(2) قال البغوي في الافتضاب 325/2 : «يقال للتخلص من العبودية، والرق يكسر العين، وعتاق وعتاقة يفتح العين، والفعل عتق يفتح التاء من الماضي، وأما المستقبل فيجوز فيه ضم التاء وكسرها».

(3) كتب فوقها في الأصل «عد»، وفي الهامش : «حرمة»، «وعليها «صح».

(4) بهامش الأصل : «محجوب»، بالراء والراء «عد»، والياء محمد. قال القاضي عياض في المشرق 182/1 : «فإن ماله محجوب عنه»، كذا  
لأمن وضاح، وابن المشاط بالياء، ومحجوز بالراء لأبي عيسى عن عبيد الله، وروي محجوز بالراء لغيرهم، والمعنى متقارب.

(5) في (ش) : «أو غير ذلك».

عَنْهُمْ جَمِيعُ كِتَابَتِهِمْ، أَمْهُمْ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ أَمْهُمْ. يُؤَدِّي عَنْهُمْ وَيَعْتَقُونَ ؛ لِأَنَّ أَبَاهُمْ كَانَ لَا يَمْنَعُ بَيْعَهَا إِذَا خَافَ الْعَجْزَ عَنْ كِتَابَتِهِ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا خِيفَ عَلَيْهِمُ الْعَجْزُ بَيْعَتْ أُمُّ وَلَدِ أَبِيهِمْ قُودِي عَنْهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ثَمَنِهَا مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ، وَلَمْ تَقْوْ هِيَ وَلَا هُمْ عَلَى السَّعْيِ، رَجَعُوا جَمِيعاً رَقِيقاً لِسَيِّدِهِمْ.

1576 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَتَنَاجُ كِتَابَةَ الْمُكَاتِبِ، ثُمَّ يَهْلِكُ الْمُكَاتِبُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّي كِتَابَتَهُ، أَنَّهُ يَرِثُهُ الَّذِي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ، وَإِنْ عَجَزَ فَلَهُ رَقَبَتُهُ، وَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتِبُ كِتَابَتَهُ إِلَى الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ<sup>(1)</sup> وَعَتَى، قَوْلَاؤُهُ لِلَّذِي عَقَدَ كِتَابَتَهُ، لَيْسَ لِلَّذِي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ مِنْ وَلَانِهِ<sup>(2)</sup> شَيْءٌ.

### 6 - مَا جَاءَ فِي سَعْيِ الْمُكَاتِبِ<sup>(3)</sup>

1577 - مَالِكٌ<sup>(4)</sup>، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بِنَ الزُّبَيْرِ، وَسَلَيْمَانَ بِنَ يَسَارٍ، سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ كَاتَبَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى بَنِيهِ، ثُمَّ مَاتَ، هَلْ يَسْعَى بَنُو الْمُكَاتِبِ فِي كِتَابَةِ أَبِيهِمْ أَمْ هُمْ عَبِيدٌ ؟ فَقَالَا : بَلَى يَسْعَوْنَ فِي كِتَابَةِ أَبِيهِمْ وَلَا يُوضَعُ عَنْهُمْ، لِمُتِّ أَيْهِمْ شَيْءٌ. قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ كَانُوا صِبْغَاراً لَا يُطَبِّقُونَ السَّعْيَ، لَمْ يَنْتَظَرْ بِهِمْ أَنْ يَكْبُرُوا، وَكَانُوا رَقِيقاً لِسَيِّدِ أَبِيهِمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ الْمُكَاتِبُ مَا يُؤَدِّي<sup>(5)</sup> بِهِ عَنْهُمْ نُجُومَهُمْ إِلَى أَنْ يَتَكَلَّفُوا السَّعْيَ. فَإِنْ كَانَ فِيمَا تَرَكَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ، أُدِّيَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَتَرَكَوا عَلَى حَالِهِمْ<sup>(6)</sup> حَتَّى يَبْلُغُوا السَّعْيَ. فَإِنْ أَدَّوْا عَتَقُوا، وَإِنْ عَجَزُوا رَقُّوا.

1578 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ<sup>(7)</sup> يَمُوتُ وَيَتْرُكُ مَالاً لَيْسَ فِيهِ وَفَاءُ الْكِتَابَةِ<sup>(8)</sup>، وَيَتْرُكُ<sup>(9)</sup> وَلِداً مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ، وَأُمُّ وَلَدٍ فَأَرَادَتْ أُمُّ وَلَدِهِ أَنْ تَسْعَى عَلَيْهِمْ، إِنَّهُ يُدْفَعُ إِلَيْهَا الْمَالُ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً عَلَى ذَلِكَ، قُوَّةً

(1) رَسَمَ فِي الْأَصْلِ عَلَى «مَتْنِهِ» رَمَزَ «ع».

(2) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «وَلَانَتِهِ».

(3) سَقَطَتْ «مَا جَاءَ» مِنْ (ب) وَ (ش).

(4) فِي (ش) : «حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ».

(5) ضَبَطْتُ فِي الْأَصْلِ بِالْيَاءِ وَالنَّاءِ.

(6) كَتَبَ بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «حَالَتِهِمْ»، وَعَلَيْهَا : «أَصْلُ ذَر».

(7) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «قَالَ مَالِكٌ : الْمُكَاتِبُ».

(8) فِي (د) : «وَفَاءُ لِكِتَابَتِهِ»، وَفِي الْهَامِشِ : «لِلْكِتَابَةِ»، وَعَلَيْهَا «ع».

(9) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «وَتَرَكَ»، وَرَسَمَ عَلَيْهَا «ع».



عَلَى السَّعْيِ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُوَّةٌ عَلَى السَّعْيِ، وَلَا مَأْمُونَةٌ عَلَى الْمَالِ<sup>(1)</sup>، لَمْ تُعْطَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ<sup>(2)</sup>، وَرَجَعَتْ هِيَ وَوَلَدُ الْمُكَاتَبِ<sup>(3)</sup> لِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ.

1579 - قَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَاتَبَ<sup>(4)</sup> الْقَوْمُ جَمِيعاً كِتَابَةً وَاحِدَةً، وَلَا رَحِمَ بَيْنَهُمْ، فَعَجَزَ بَعْضُهُمْ وَسَعَى بَعْضُ<sup>(5)</sup> حَتَّى عَثَقُوا جَمِيعاً، فَإِنَّ الَّذِينَ سَعَوْا يَرْجِعُونَ عَلَى الَّذِينَ عَجَزُوا بِحِصَّةِ مَا أَدَّوْا<sup>(6)</sup> عَنْهُمْ، لَأَنْ بَعْضُهُمْ حُمَلَاءُ عَنْ بَعْضٍ.

## 7 - عَثَقَ الْمُكَاتَبُ إِذَا أَدَّى مَا عَلَيْهِ قَبْلَ مَحَلِّهِ<sup>(7) (8)</sup>

1580 - مَالِكٌ<sup>(9)</sup> أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرَهُ يَذْكُرُونَ أَنَّ مُكَاتَباً كَانَ لِلْفَرَاغِصَةِ<sup>(10)</sup> بْنِ عُمَيْرِ الْحَنْظَلِيِّ<sup>(11)</sup>، وَأَنَّهُ عَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، فَأَبَى الْفَرَاغِصَةُ، فَأَتَى الْمُكَاتَبُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَدَعَا مَرْوَانُ الْفَرَاغِصَةَ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ فَأَبَى، فَأَمَرَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ<sup>(12)</sup> بِذَلِكَ الْمَالِ أَنْ يُقْبَضَ مِنَ الْمُكَاتَبِ، فَوُضِعَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَقَالَ لِلْمُكَاتَبِ : اذْهَبْ فَقَدْ عَثَقْتَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْفَرَاغِصَةُ قَبْضَ الْمَالِ.

(1) بهامش الأصل : «من المال».

(2) بهامش الأصل : «من مال».

(3) بهامش الأصل : «رفيقاه» وعليها «ح».

قال الباسي في المتن 394/8 «يريد أنها إذا لم يكن في سعيها ما يتأدى منه التجوز، أو كانت قوية على السعي ولم تكن مأمونة عليه، ولم يكن في المال ما تتأدى منه الكتابة أو يتأدى من تجزئتها ما يبلغون به السعي دفع المال كله إلى السيد ورق الولد وأم الولد».

(4) كتب فوقها في الأصل «صح»، وبهامش : «كاتب» وعليها «صح».

(5) بهامش الأصل : «بعضهم»، وعليها «عد»، و«صح».

(6) بهامش الأصل : «أدى».

(7) ضبطت في الأصل بفتح الحاء وكسر هاء وعليه «معاً».

(8) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 71/2 : «منجل الشيء ومنخله : وقته الذي يجب فيه، وكذلك موضعه، يقال : هو منجل آخر، ومنجل آخر... بكسر الحاء وفتحها».

(9) في (ش) : «حدثني يحيى عن مالك».

(10) بهامش الأصل بخط أحمر : «بفتح الفاء لا غير». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 72/2 «حكى أبو حاتم السجستاني الفرافصة

- بفتح الفاء - اسم رجل، والفرافصة - بضم الفاء - الأسد. وحكى ابن الأثير عن أشياخه قالوا : كل ما في العرب فرافصة - بضم الفاء

- إلا فرافصة أبا نائلة امرأة عثمان بن عفان رضي الله عنه فإنه بفتح الفاء. وقال ابن قتيبة : الفرافصة - بضم الفاء - اسم رجل، ولا يجوز فتحها...».

(11) بهامش الأصل : «الفرافصة بن الأحوص، أبو نائلة، صهر عثمان بن عفان».

(12) أخطت «بن الحكم» بهامش الأصل. ولم يثبتها الأعظمي في المتن وهي منه.

1581 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(1)</sup> : قَالَ أَمْرٌ عِنْدَنَا، أَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا أَدَّى جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ مِنْ نُجُومِهِ قَبْلَ مَحَلِّهَا، جَازَ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَأْبَى ذَلِكَ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ يَضَعُ عَنِ الْمُكَاتِبِ بِذَلِكَ كُلَّ شَرْطٍ أَوْ خِدْمَةٍ أَوْ سَفَرٍ، لِأَنَّهُ لَا تَبِمَ عِتَاقَةُ رَجُلٍ وَعَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنْ رِقٍّ، وَلَا تَبِمَ حُرْمَتُهُ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَلَا يَجِبُ مِيرَاثُهُ، وَلَا أَشْبَاهُ هَذَا مِنْ أَمْرِهِ، وَلَا يَتَّبَعِي لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ <sup>(2)</sup> خِدْمَةً بَعْدَ عِتَاقِهِ <sup>(3)</sup>.

1582 - قَالَ مَالِكٌ فِي مُكَاتِبٍ مَرَضٍ مَرَضًا شَدِيدًا، فَأَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ نُجُومَهُ كُلَّهَا إِلَى سَيِّدِهِ لِأَنَّ بَرِّثَهُ وَرَثَتُهُ لَهُ أَحْرَارٌ <sup>(4)</sup>، وَلَيْسَ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ وَلَدٌ لَهُ؛ قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَبِمَ بِذَلِكَ حُرْمَتَهُ وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَتَجُوزُ اعْتِرَافُهُ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ دِيُونِ النَّاسِ، وَتَجُوزُ وَصِيَّتُهُ <sup>(5)</sup>، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَأْبَى ذَلِكَ عَلَيْهِ بِأَنْ يَقُولَ : فَرُّ مِنِّي بِمَالِهِ.

## 8 - مِيرَاثُ الْمُكَاتِبِ إِذَا عَتَقَ <sup>(6)</sup>

1583 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سُئِلَ عَنْ مُكَاتِبٍ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ، فَمَاتَ الْمُكَاتِبُ وَتَرَكَ مَالًا كَثِيرًا؛ فَقَالَ : يُؤَدَّى إِلَى الَّذِي تَمَسَّكَ <sup>(7)</sup> بِكِتَابَتِهِ الَّذِي بَقِيَ لَهُ، ثُمَّ يَفْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ بِالسُّوِيَّةِ <sup>(8)</sup>.

1584 - قَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَاتَبَ الْمُكَاتِبُ فَعَتَقَ، فَإِنَّمَا بَرِّثَهُ أَوْلَى النَّاسِ بِمَنْ كَاتَبَهُ مِنَ الرِّجَالِ يَوْمَ تُوُفِّيَ الْمُكَاتِبُ مِنْ وَلَدٍ أَوْ عَصَبَةٍ. قَالَ : وَهَذَا أَيْضًا فِي كُلِّ مَنْ أُعْتِقَ، فَإِنَّمَا مِيرَاثُهُ لِأَقْرَبِ النَّاسِ بِمَنْ أُعْتَقَهُ مِنَ وَلَدٍ أَوْ عَصَبَةٍ مِنَ الرِّجَالِ، يَوْمَ يَمُوتُ الْمُعْتَقُ بَعْدَ أَنْ يُعْتَقَ، وَيَصِيرَ مَوْرُوثًا بِأَوَّلَاءِهِ.

(1) في (ش) : «قال يحيى : قال مالك».

(2) بهامش الأصل : «عملاً، ولأ»، وعليها «ع» و «ذر» و «صح».

(3) بهامش الأصل : «عتاقته» وعليها «ع» وفيه «عتاقه» وعليها «ع».

(4) رسم في الأصل على «أحرار» علامة «ع»، ولم ترد في (ش).

(5) ألحققت «تجوز وصيته» بهامش، وحسبها الأعظمي رواية مستقلة عن الأصل وهي منه.

(6) بهامش (ب) : «إذا عتق»، «خو طع».

(7) رسم في الأصل على «تمسك» علامة «ع»، وفي الهامش : «تماسك».

(8) قال الوقشي في الشطرنج على الموطأ 73/2 : «السوية والسواء اسمان لا مصدران، وإنما المصدر الاستواء، ويسمى به الشيء المستوي».

ولذلك قالوا للعدل والإنصاف : سواء وسوية، ويقال لوسط الشيء : سواء لأنه عادل بين الطرفين... وتستعمل سواء بمعنى غيره، لأن

اعتدال كل شيء موجود، إما يكون بأن يكون له غير، إذ كانت الوحدةانية الحظية إنما هي لله تعالى.



1585 - قَالَ مَالِكٌ : الإِخْوَةُ فِي الْمُكَاتَبَةِ<sup>(1)</sup> بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ إِذَا كَاتَبُوا جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَدٌ، كَاتَبَ عَلَيْهِمْ، أَوْ وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ<sup>(2)</sup>، فَإِنَّ الإِخْوَةَ يَتَوَارَثُونَ، فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِنْهُمْ وَلَدٌ وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ هَلَكَ أَحَدُهُمْ وَتَرَكَ مَالًا، أَذَى عَنْهُمْ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ كِتَابَتِهِمْ وَعَقْتُوا، وَكَانَ فَضْلُ الْمَالِ بَعْدَ ذَلِكَ لَوَلَدِهِ دُونَ إِخْوَتِهِ.

## 9 - الشَّرْطُ فِي الْمُكَاتَبِ<sup>(3)</sup>

1586 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدُهُ بِذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ، وَاشْتَرَطَ<sup>(4)</sup> عَلَيْهِ فِي كِتَابَتِهِ سَفَرًا أَوْ خِدْمَةً أَوْ أَصْحَبَةً<sup>(5)</sup> : إِنْ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ سُمِّيَ بِاسْمِهِ، ثُمَّ قَوِيَ الْمُكَاتَبُ عَلَى أَداءِ نَجْوَمِهِ كُلِّهَا قَبْلَ مَحِلِّهَا : قَالَ : إِذَا أَذَى نَجْوَمُهُ كُلِّهَا وَعَلَيْهِ هَذَا الشَّرْطُ عَتَقَ فَتَمَّتْ حُرْمَتُهُ، وَنُظِرَ إِلَى مَا شَرَطَ عَلَيْهِ مِنْ خِدْمَةٍ أَوْ سَفَرٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُعَالِجُهُ هُوَ بِنَفْسِهِ، فَذَلِكَ مَوْضُوعٌ عَنْهُ، لَيْسَ لِسَيِّدِهِ فِيهِ شَيْءٌ ؛ وَمَا كَانَ مِنْ صَحْبَةٍ أَوْ كِسْوَةٍ أَوْ شَيْءٍ يُوْذِيهِ، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الدَّائِبِ وَالْدَّرَاهِمِ، يَقُومُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَيُدْفَعُ مَعَ نَجْوَمِهِ، وَلَا يَعْتَقُ حَتَّى يَدْفَعَ ذَلِكَ مَعَ نَجْوَمِهِ.

1587 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِتْدَانَا، الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، أَنَّ الْمُكَاتَبَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ خِدْمَةِ عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا هَلَكَ سَيِّدُهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ قَبْلَ عَشْرِ سِنِينَ، فَإِنْ مَا بَقِيَ مِنْ خِدْمَتِهِ لَوَرَثَتِهِ، وَكَانَ وَلَاؤُهُ لِلَّذِي عَقَدَ عِتْقَهُ، وَلَوَلَدِهِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْعَصَبَةِ.

1588 - قَالَ مَالِكٌ : فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِطُ عَلَى مُكَاتَبِهِ أَنَّكَ لَا تُسَافِرُ وَلَا تُنْكِحُ وَلَا تَخْرُجُ مِنْ أَرْضِي إِلَّا بِإِذْنِي، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بَغَيْرِ إِذْنِي، فَمَحَوُ كِتَابَتِكَ بِيَدِي. قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ مَحْوُ كِتَابَتِهِ بِبَدَلِهِ

(1) بهامش الأصل : «الكتابة».

(2) كتب في الأصل فوق «كتابتِهِ» ش، ط. وفي الهامش «الكتابة».

(3) بهامش الأصل : «ما جاء في الشرط في المكاتب». وبهامش (ب) : «إذا عتق»، و«وقتها» تحت.

(4) بهامش الأصل : «ذكر ابن عبد الحكم في المختصر الصغير عن مالك أنه لا بأس أن يشترط الرجل على مكاتبه سفراً، أو خدمة يودعي إليه ذلك مع كتابته، وزعم ابن الجهم أن هذا خلاف لما في الموطأ، وليس ذلك عندي بخلاف، لأن ما ذكر ابن عبد الحكم إنما هو جواز ما انعقد عليه الكتابة، والذي ذكر مالك في الموطأ حكم ذلك في تعجيل المكاتب كتابته».

(5) كتب في الأصل «أصْحَبَةً» و«صَحْبَةً». وكتب عليها معاً. وبهامش الأصل : «قال محمد : إنما تقوم هذه الأشياء مثل الضحية، والكسوة على ما يساوي ذلك معجلاً بالنقد».

إِنْ فَعَلَ الْمُكَاتَبُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَيَرَفَعُ سَيِّدُهُ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ<sup>(1)</sup>، وَلَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ أَنْ يُسَافِرَ، وَلَا يَنْكِحَ<sup>(2)</sup>، وَلَا يَخْرُجَ مِنْ أَرْضِ سَيِّدِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، اشْتَرَطَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يُكَاتِبُ عَبْدَهُ بِمِثْلَةِ دِينَارٍ، وَلَهُ أَلْفٌ دِينَارٍ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَيَنْطَلِقُ فَيَنْكِحُ الْمَرْأَةَ، فَيُصَدِّقُهَا الصَّدَاقَ الَّذِي يُجْحِفُ بِمَالِهِ، وَيَكُونُ فِيهِ عَجْزُهُ، فَيَرْجِعُ إِلَى سَيِّدِهِ عَبْدًا لَا مَالَ لَهُ. أَوْ يُسَافِرُ فَتَحِلُّ لُجُومُهُ وَهُوَ غَائِبٌ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ، وَلَا عَلَى ذَلِكَ كِتَابَتُهُ، وَذَلِكَ بَيْنَ سَيِّدِهِ، إِنْ شَاءَ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ.

### 10 - وَلَاءُ الْمُكَاتَبِ إِذَا أُعْتِقَ<sup>(4)</sup>

1589 - مَالِكٌ<sup>(5)</sup> إِنْ الْمُكَاتَبُ إِذَا أُعْتِقَ عَبْدُهُ، إِنْ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، فَإِنْ أَجَازَ ذَلِكَ سَيِّدُهُ لَهُ ثُمَّ عَتَقَ الْمُكَاتَبَ، كَانَ وَلَاءُهُ لِلْمُكَاتَبِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ، كَانَ وَلَاءُ الْمُعْتَقِ لِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ الْمُكَاتَبُ وَرِثَهُ سَيِّدُ الْمُكَاتَبِ.

1590 - قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ كَاتَبَ الْمُكَاتَبُ عَبْدًا، فَعَتَقَ الْمُكَاتَبُ الْآخَرَ قَبْلَ سَيِّدِهِ الَّذِي كَاتَبَهُ فَإِنَّ وَلَاءَهُ لِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ مَا لَمْ يَعْتَقِ الْمُكَاتَبُ الْأَوَّلُ الَّذِي كَاتَبَهُ، فَإِنْ عَتَقَ<sup>(6)</sup> الَّذِي كَاتَبَهُ، رَجَعَ إِلَيْهِ وَلَاءُ مُكَاتَبِهِ الَّذِي كَانَ أُعْتِقَ<sup>(7)</sup> قَبْلَهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ الْأَوَّلُ قَبْلَ أَنْ يُؤْذِيَ أَوْ عَجَزَ عَنْ كِتَابَتِهِ، وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ<sup>(8)</sup>، لَمْ يَرِثُوا وَلَاءَ مُكَاتَبِ آبِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ لَأَبِيهِمْ الْوَلَاءُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ الْوَلَاءُ<sup>(9)</sup> حَتَّى يُعْتَقَ.

(1) قال الشيخ الطاهر بن عاشور في كشف المغطى ص 317-318 : «إنما لم يجعل للمسيد محو كناية مكاتبه حسب شرطه ؛ لأن إبطال تلك المكاتبه إبطال عقدة بين شخصين فهي في معنى الخصومة، فلا يتولى نقض تلك العقدة إلا الحاكم، إذ ليس لأحد المتعاقدين أن يكون خصماً وحكماً، وما نصب القضاة إلا لكي لا يحكم الناس لأنفسهم بأنفسهم، ونظير هذا قول المدونة في كتاب النكاح الأول : ولا ينهي أن يثبت نكاح عقده غير ولي في ذات الحال والقدر. قال ابن القاسم، وإن أراد الولي أن يفرق بينهما، فعند الإمام إلا أن يرضى الزوج بالفراق دونه» فالرفع للحاكم في مثل هذا لازم عند الاختلاف ؛ لأن الشروط والحقوق والصكوك لا تنطق بالقضاء ؛ ولأن كثيراً من تلك الأنواع يحتاج إلى تحقيق كونه موافقاً لما خول الشرع القائم به من الحق، وقد زال في فهم هذا كثير من ضعفاء المتفقهين عندنا».

(2) في (ب) و(ش) : «وليس للمكاتب أن ينكح، ولا يسافر».

(3) بهامش الأصل : «أرضه».

(4) بهامش الأصل : «صوابه ولأه عتق المكاتبه وعليها هـ» وفي (ب) : «إذا عتق عبده»، وفي هامش (د) : «ولأه عتق المكاتبه».

(5) في (ش) : «يحيى عن مالك» وفي (ب) «قال مالك» وبهامشها : «مالك أنه قال»، وعليها «هو».

(6) بهامش الأصل : «أعتق».

(7) في (ب) و(ج) : «عتق».

(8) في (ب) : «وله أحرار».

(9) بهامش الأصل : «لأبيهم الولاء» وعليها «صح».



1591 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَبِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيَتْرَكَ أَحَدُهُمَا لِلْمُكَاتَبِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ وَنَشِخُ  
الْآخَرُ ثُمَّ يَمُوتُ الْمُكَاتَبُ وَيَتْرَكَ مَالاً : قَالَ مَالِكٌ : يَقْضَى <sup>(1)</sup> الَّذِي لَمْ يَتْرَكَ لَهُ شَيْئاً مَا بَقِيَ لَهُ عَلَيْهِ،  
ثُمَّ يَقْسِمَانِ الْمَالَ كَهَيْئَتِهِ لَوْ مَاتَ عَبْدٌ، لَأَنَّ الَّذِي صَنَعَ لَيْسَتْ <sup>(2)</sup> بَعْتَاقَةً، وَإِنَّمَا تَرَكَ مَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ.  
قَالَ : مَالِكٌ وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ، أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ مُكَاتِباً، وَتَرَكَ بَيْنَ <sup>(3)</sup> رَجُلًا وَنِسَاءً، ثُمَّ أَعْتَقَ أَحَدُ  
الْبَيْنِ نَصِيبَهُ مِنَ الْمُكَاتَبِ : إِنَّ ذَلِكَ لَا يَثْبُتُ لَهُ مِنَ الْوَلَاءِ شَيْئاً، وَلَوْ كَانَتْ عَتَاقَةً <sup>(4)</sup> لَثَبَتِ الْوَلَاءُ لِمَنْ  
أَعْتَقَ مِنْهُمْ <sup>(5)</sup> مِنْ رَجَالِهِمْ وَنِسَائِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ <sup>(6)</sup> : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضاً، أَنَّهُمْ إِذَا أَعْتَقَ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ،  
ثُمَّ عَجَرَ الْمُكَاتَبَ لَمْ يَقُومَ عَلَى الَّذِي أَعْتَقَ نَصِيبَهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُكَاتَبِ. وَلَوْ كَانَتْ عَتَاقَةً قُومَ عَلَيْهِ حَتَّى  
يُعْتَقَ فِي مَالِهِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ أَعْتَقَ شَرِكاً لَهُ فِي عَبْدٍ قُومَ عَلَيْهِ قِيمَةُ  
الْعَدْلِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

1592 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(7)</sup> : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضاً، أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا، أَنَّ مَنْ  
أَعْتَقَ شَرِكاً لَهُ فِي مُكَاتَبٍ لَمْ يُعْتَقْ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ. وَلَوْ أَعْتَقَ <sup>(8)</sup> عَلَيْهِ كَانَ <sup>(9)</sup> الْوَلَاءُ لَهُ دُونَ شَرِكَائِهِ.

1593 - قَالَ : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضاً، أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ عَقَدَ الْكِتَابَةَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ  
لِمَنْ وَرِثَ سَيِّدَ الْمُكَاتَبِ مِنَ النِّسَاءِ، مِنْ وَلَاءِ الْمُكَاتَبِ وَإِنْ أَعْتَقَنَ نَصِيبَهُنَّ شَيْءٌ، إِنَّمَا وَلَاؤُهُ لَوْلَدِ  
سَيِّدِ الْمُكَاتَبِ الذَّكَوْرَةِ أَوْ عَصِيَّتِهِ مِنَ الرِّجَالِ.

(1) ضبطت «يقضى» في الأصل، بقسم الياء، وفتحها معاً.

(2) كتب في الأصل على «ليست» «ع»، و«عت» و«صح» و«بعاً» وفي الهامش «ليس»، وعليها «صح».

(3) بهامش الأصل : «بيناً».

(4) رسم في الأصل على «عتاقة»، «ع»، و«بهاش» : «عتاقته»، وعليها «عت»، و«ع».

(5) كتب في الأصل على «منهم» : «سهمه».

(6) في (ش) : «قال».

(7) في (ش) : «قال».

(8) ضبطت في الأصل بالوجهين «عتق» و«أعتق».

(9) بهامش الأصل : «الكان».

## 11 - مَا لَا يَجُوزُ مِنْ عِتْقِ<sup>(1)</sup> الْمُكَاتِبِ

1594 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَانَ الْقَوْمُ جَمِيعاً فِي كِتَابَةٍ وَاحِدَةٍ، لَمْ يُعْتَقْ سَيِّدُهُمْ أَحَدًا مِنْهُمْ، دُونَ مُؤَامَرَةِ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ، وَرِضَا مِنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا، فَلَيْسَ مُؤَامَرَتُهُمْ<sup>(2)</sup> بِشَيْءٍ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

1595 - قَالَ : وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا كَانَ يَسْعَى عَلَى جَمِيعِ الْقَوْمِ، وَيُؤْذِي عَنْهُمْ كِتَابَتَهُمْ لِيَتِمَّ بِهِ غَنَاقَتُهُمْ، فَيُعَمِّدُ<sup>(3)</sup> السَّيِّدُ إِلَى الَّذِي يُؤْذِي عَنْهُمْ وَبِهِ نَجَاتُهُمْ<sup>(4)</sup> مِنَ الرِّقِّ فَيُعْتِقُهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَجْزًا لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ الْفَضْلَ وَالزِّيَادَةَ لِنَفْسِهِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ : وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، فَهَذَا أَشَدُّ الضَّرَرِ<sup>(5)</sup>.

1596 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يُكَاتِبُونَ جَمِيعًا : إِنْ لِسَيِّدِهِمْ أَنْ يُعْتِقَ مِنْهُمْ الْكَبِيرَ الْفَانِي وَالصَّغِيرَ الَّذِي لَا يُؤْذِي وَاحِدٌ مِنْهُمَا<sup>(6)</sup> شَيْئًا، وَلَيْسَ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قُوَّةٌ، وَلَا عَوْنٌ فِي كِتَابَتِهِمْ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ.

## 12 - جَامِعُ<sup>(7)</sup> مَا جَاءَ فِي عِتْقِ الْمُكَاتِبِ<sup>(8)</sup> وَأُمُّ وَلَدِهِ<sup>(9)</sup>

1597 - قَالَ يَحْيَى<sup>(10)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُكَاتِبُ عَبْدَهُ ثُمَّ يَمُوتُ الْمُكَاتِبُ وَيَتْرُكُ أُمَّ وَلَدِهِ<sup>(11)</sup>

(1) في (ش) : «عتق» بكسر العين.

(2) قال اليربوني في الاقتضاب 343/2 : «قوله : فليس مؤامرتهم بشيء» أي مشاورتهم.

(3) بكسر الميم : أي يقصد، يقال عمدت بفتح الميم، عمد بكسرها : قصدت. انظر الاقتضاب : 343/2.

(4) بهامش الأصل : «ونجاتهم به».

(5) قال الباجي في المنتقى 408/8 : «فإن كان جميع المكاتبين كبارا من يلزمه رضاه فقد قال الشيخ أبو القاسم : فيها روايتان : أحدهما : الجواز وقد قاله ابن المواز عن مالك... والرواية الثانية : المنع...».

(6) بهامش الأصل : «منهم»، وكتب عليها «معاً».

(7) بهامش (ب) : «جامع»، وعليها «خ».

(8) في (ش) : «المكاتب» بكسر التاء.

(9) بهامش الأصل : «أم ولد له». وعليها «عت»، و«صح».

(10) قال يحيى : سقطت من (ب).

(11) رسم في الأصل على «أم ولده» «ط» و«ش». وبهامش (ب) : «أم ولد له».



وَقَدْ بَقِيَتْ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ بَقِيَّةٌ وَيَتْرُكُ وَفَاءً بِمَا عَلَيْهِ ؛ قَالَ مَالِكٌ : أُمُّ وَلَدِهِ أُمَةُ مَمْلُوكَةٌ حِينَ لَمْ يُعْتَقِ الْمُكَاتِبُ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا فَيُعْتَقُوا<sup>(11)</sup> بِإِذَاءِ مَا بَقِيَ فَتُعْتَقَ أُمُّ وَلَدِ أَبِيهِمْ بِعَتَقِهِمْ.

1598 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يُعْتَقُ عَبْدًا لَهُ، أَوْ يَتَصَدَّقُ بِبَعْضِ مَالِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ سَيِّدُهُ حَتَّى عَتَقَ الْمُكَاتِبَ ؛ قَالَ مَالِكٌ : يَنْفَعُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لِلْمُكَاتِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ، فَإِنْ عَلِمَ سَيِّدُ الْمُكَاتِبِ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ<sup>(12)</sup> الْمُكَاتِبُ، فَرَدَّ ذَلِكَ وَلَمْ يُجْزِهِ ؛ فَإِنَّهُ إِنْ أَعْتَقَ الْمُكَاتِبُ وَذَلِكَ فِي يَدِهِ<sup>(13)</sup>، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتَقَ ذَلِكَ الْعَبْدُ، وَلَا أَنْ يُخْرَجَ تِلْكَ الصَّدَقَةُ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ طَائِعًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ.

### 13 - الْوَصِيَّةُ فِي الْمُكَاتِبِ

1599 - مَالِكٌ<sup>(14)</sup> : إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ<sup>(15)</sup> فِي الْمُكَاتِبِ يُعْتَقُهُ سَيِّدُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ ؛ أَنَّ الْمُكَاتِبَ يُقَامُ عَلَى هَيْئَتِهِ<sup>(16)</sup> تِلْكَ الَّتِي لَوْ بَاعَ كَانَ ذَلِكَ الثَّمَنُ<sup>(17)</sup> الَّذِي يَبْلُغُ، فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقْلَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ وَضِعَ ذَلِكَ فِي ثُلْثِ الْمَيِّتِ، وَلَمْ يُنْظَرْ إِلَى عَدَدِ الدَّرَاهِمِ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَمْ يَغْرَمْ قَاتِلُهُ إِلَّا قِيَمَتُهُ يَوْمَ قَتَلَهُ، وَلَوْ جُرِحَ لَمْ يَغْرَمْ جَارِحُهُ إِلَّا دِيَّةُ جُرْحِهِ يَوْمَ جَرَحَهُ، وَلَا يُنْظَرُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا كُوبِبَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّنَائِيرِ وَالْدَّرَاهِمِ<sup>(18)</sup> ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ<sup>(19)</sup> مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي<sup>(10)</sup> عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ أَقْلَ<sup>(11)</sup> لَمْ يُحْسَبْ فِي ثُلْثِ الْمَيِّتِ إِلَّا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ

(11) فِي الْأَصْلِ «فَيُعْتَقُوا» وَكُتِبَ عَلَى الْأَلْفِ حَرْفُ النُّونِ أَيْ : فِي نَسْخَةِ «فَيُعْتَقُونَ». وَفِي (ب) بِالْوَجْهِينِ مَعَانِ «فَيُعْتَقُوا» وَ«فَيُعْتَقُونَ»، وَعَلَيْهِمَا «صَح».

(12) ضَبُطَتْ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِهَا.

(13) كُتِبَ فَوْقَ هَاءِ «يَدِهِ» بِخَطِّ أَحْمَرَ دَقِيقٍ «يَدِهِ» بِمَعْنَى «يَدَيْهِ» وَهِيَ رَوَايَةُ (د)، وَعَلَيْهَا فِيهَا «ث».

(14) فِي (ب) : «قَالَ مَالِكٌ».

(15) كُتِبَ تَحْتِهَا فِي الْأَصْلِ «سَمِعْتُ»، وَفَوْقَ «سَمِعْتُ» «حَوَّ وَلَوْ بَعْدَ»، وَفِي هَامِشِ (د) «قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنَ مَا سَمِعْتُ. صَحَّخ».

(16) قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِذْكَارِ 429/7 : «أَمَّا تَقْوِيمُ الْكِتَابَةِ فَوَاجِبٌ لِأَنَّهَا عَرُوضٌ، فَأَمَّا الْكِتَابَةُ، فَإِنْ كَانَتْ عَيْنًا فَلَا وَجْهَ لَتَقْوِيمِهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَرُوضًا فَيُمْكِنُ تَقْوِيمُهَا، وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَعِيُّ فِي الْقِيَمَةِ الْأَقْلَى مِنْهَا، لِيَتَوَفَّرَ الثَّلَاثُ، وَلَا يَضِيقُ عَنْ سَائِرِ الْوَصَايَا».

(17) كُتِبَ فِي الْأَصْلِ فَوْقَ «كَانَ» بِخَطِّ أَحْمَرَ دَقِيقٍ «كَانَتْ الثَّمَنُ»، وَعَلَيْهَا «صَح».

(18) رَسَمَ فِي الْأَصْلِ عَلَى «وَالدَّرَاهِمِ» عَلَامَةً «عَت» وَ«طَع».

(19) «عَبْدٌ» سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(10) كُتِبَ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ «الَّذِي» وَعَلَيْهِ بِخَطِّ أَحْمَرَ دَقِيقٍ : «بَقِيَ».

(11) بِهَامِشِ الْأَصْلِ : «مِنْ قِيَمَتِهِ»، وَعَلَيْهَا «ح» وَ«صَح».



إِنَّمَا تَرَكَ الْمَيِّتُ لَهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، فَصَارَتْ وَصِيَّةً أَوْصَى بِهَا. قَالَ مَالِكٌ : وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ، أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمُكَاتَبِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ كِتَابَتِهِ إِلَّا مِئَةُ دِرْهَمٍ، فَأَوْصَى سَيِّدُهُ لَهُ بِالمِئَةِ الدِّرْهَمِ<sup>(1)</sup> الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ، حُسِبَتْ<sup>(2)</sup> لَهُ فِي ثُلُثِ سَيِّدِهِ، فَصَارَ حُرًّا بِهَا.

1600 - قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ : إِنَّهُ يَقُومُ عَبْدًا، فَإِنْ كَانَ فِي ثُلُثِهِ سَعَةٌ لِشَمَنِ الْعَبْدِ، جَازَ لَهُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ : وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ، أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ أَلْفَ دِينَارٍ، فَيَكَاتِبُهُ سَيِّدُهُ عَلَى مِائَتِي دِينَارٍ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَيَكُونُ ثُلُثُ مَالِ سَيِّدِهِ<sup>(3)</sup> أَلْفَ دِينَارٍ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ، وَإِنَّمَا هِيَ وَصِيَّةٌ أَوْصَى لَهُ بِهَا<sup>(4)</sup> فِي ثُلُثِهِ، فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ أَوْصَى لِقَوْمٍ بِوَصَايَا وَلَيْسَ فِي الثُّلُثِ فَضْلٌ عَنْ قِيَمَةِ الْمُكَاتَبِ بُدِئَ بِالْمُكَاتَبِ، لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عِتَاقَةٌ، وَالْعِتَاقَةُ تُبَدَأُ عَلَى الْوَصَايَا. ثُمَّ تُحْمَلُ<sup>(5)</sup> تِلْكَ الْوَصَايَا فِي كِتَابَةِ الْمُكَاتَبِ يَتَّبِعُونَهَا، وَيُخَيَّرُ وَرَثَةُ الْمُوصِي، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ يُعْطُوا أَهْلَ الْوَصَايَا وَصَايَاهُمْ كَامِلَةً، وَتَكُونَ كِتَابَةُ الْمُكَاتَبِ لَهُمْ فَذَلِكَ لَهُمْ، وَإِنْ أَبَوْا وَأَسْلَمُوا الْمُكَاتَبَ وَمَا عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِ الْوَصَايَا فَذَلِكَ لَهُمْ ؛ لِأَنَّ الثُّلُثَ صَارَ فِي الْمُكَاتَبِ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَصِيَّةٍ أَوْصَى بِهَا أَخَذَ فَقَالَ الْوَرِثَةُ : الَّذِي أَوْصَى بِهِ صَاحِبُنَا أَكْثَرُ مِنْ ثُلُثِهِ، وَقَدْ أَخَذَ مَا لَيْسَ لَهُ ؛ قَالَ : فَإِنْ وَرَثَتُهُ يُخَيَّرُونَ، فَيَقَالُ لَهُمْ : قَدْ أَوْصَى صَاحِبُكُمْ بِمَا قَدْ عَلِمْتُمْ، فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا ذَلِكَ لِأَهْلِهِ عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ الْمَيِّتُ، وَإِلَّا فَأَسْلِمُوا لِأَهْلِ الْوَصَايَا ثُلُثَ مَالِ الْمَيِّتِ كُلِّهِ ؛ قَالَ : فَإِنْ أَسْلَمَ الْوَرِثَةُ الْمُكَاتَبَ إِلَى أَهْلِ الْوَصَايَا وَمَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ<sup>(6)</sup>، فَإِنْ<sup>(7)</sup> أَذَى الْمُكَاتَبُ

(1) قَالَ الْوَقَشِيُّ فِي التَّلْقِينِ عَلَى الْمَوْطَأِ 74/2 : «قوله : «فأوصى له سيده بأشئ الدرهم»، كذا الرواية، وهي لغة لبعض العرب، يجرون باب العدد مجرى باب الحسن الوجه، فيدخلون الألف واللام على الإسمين، واللغة الفصيحة إدخال الألف واللام على الثاني دون الأول... فلما من أدخلها على الاسم الأول دون الثاني فقد أخطأ، وذلك لا يجوز».

(2) بهامش الأصل : «حُيِبَ» وعليها «صح».

(3) في (ش) : «السيد».

(4) في (ش) : «أوصى بها».

(5) رسم في الأصل على «تجعل» «ت» وبالهامش : «تجعل لعبيد الله» وفيه أيضا : «تجعل» وعليها «ح» و«صح» وفي (ب) : «تجعل».

(6) في الأصل : «إلى أهل الوصايا، وما عليه من الكتابة». وجعل على أول هذه الجملة وأخرها «ع»، وفي الهامش : «كان لأهل الوصايا ما عليه»، كذا في نسخة عتيقة. جعل على أول هذه الجملة وأخرها دائرتين صغيرتين، وكتب بينهما «ح»، ثم قال : المعلم عليه بالحمرة لاین وضاح، بدلا من المعلم عليه بالعين، والمعلم عليه بالعين لعبيد الله بدلا من المعلم عليه بالحمرة، ولم يحسن الأعظمي قراءة هذا الهامش، ولم يدر وجه التعليم فيه. وبالهامش أيضا : «لاين يكرر» : كان لأهل الوصايا ما عليه من الكتابة وهذا هو الصواب، إذ لا يملكون رقبته إلا بعد عجزه، وإنا لهم ما عليه ورواية ابن وضاح يوجب تملكهم رقبته، ورواية يحيى يوجب تملكهم رقبته مع ما عليه رواية يحيى كيفما هي أحسن من إصلاح ابن وضاح.

(7) في (ش) : «وان».



مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ أَخَذُوا ذَلِكَ فِي وَصَايَاهُمْ عَلَى قَدَرِ حِصَصِهِمْ، وَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ كَانَ عَبْدًا لِأَهْلِ  
الْوَصَايَا، لَا يَرْجِعُ إِلَى أَهْلِ الْمِيرَاثِ، لِأَنَّهُمْ تَرَكَوْهُ حِينَ خَبَرُوا، وَلَأنَّ أَهْلَ الْوَصَايَا حِينَ أَسْلَمَ إِلَيْهِمْ  
صَمِّئُوهُ، فَلَوْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَلَى الْوَرِثَةِ شَيْءٌ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتِبُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ كِتَابَتَهُ، وَتَرَكَ مَالًا  
هُوَ أَكْثَرُ مِمَّا عَلَيْهِ فَمَالُهُ لِأَهْلِ الْوَصَايَا، فَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتِبُ مَا عَلَيْهِ عَقْدًا، وَرَجَعَ وَلَاؤُهُ إِلَى عَصَبَةِ الَّذِي  
عَقَدَ كِتَابَتَهُ.

1601 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يَكُونُ لِسَيِّدِهِ عَلَيْهِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَيَضَعُ عَنْهُ عِنْدَ مَوْتِهِ أَلْفَ  
دِرْهَمٍ، قَالَ مَالِكٌ : يَقُومُ الْمُكَاتِبُ، فَيَنْظُرُ كَمْ قِيَمَتُهُ ؟ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَالَّذِي وَضَعَ عَنْهُ  
عَشْرُ الْكِتَابَةِ، وَذَلِكَ فِي الْقِيَمَةِ مِئَةُ دِرْهَمٍ، وَهُوَ عَشْرُ الْقِيَمَةِ، فَيُوضَعُ عَنْهُ عَشْرُ الْكِتَابَةِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ إِلَى  
عَشْرِ الْقِيَمَةِ نَقْدًا. وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَهَيْئَتِهِ لَوْ وَضَعَ عَنْهُ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُحْسَبْ فِي ثُلْثِ  
مَالِ الْمَيِّتِ إِلَّا قِيَمَةُ الْمُكَاتِبِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي وَضَعَ عَنْهُ يَصِفُ الْكِتَابَةَ، حُسِبَ فِي ثُلْثِ  
مَالِ الْمَيِّتِ يَصِفُ الْقِيَمَةَ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، فَهُوَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ.

1602 - قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ عَنْ مُكَاتِبِهِ <sup>(2)</sup> أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ،  
وَلَمْ يُسَمِّ أَنْهَا مِنْ أَوَّلِ كِتَابَتِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهَا، وَضَعَ عَنْهُ مِنْ كُلِّ نَجْمٍ عَشْرَةَ.

1603 - قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ عَنْ مُكَاتِبِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ أَوَّلِ كِتَابَتِهِ أَوْ مِنْ  
آخِرِهَا، وَكَانَ أَصْلُ الْكِتَابَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، قُومَ الْمُكَاتِبُ قِيَمَةَ النِّقْدِ، ثُمَّ قُسِّمَتْ تِلْكَ الْقِيَمَةُ،  
فَجُعِلَ لِتِلْكَ الْأَلْفِ <sup>(3)</sup> النَّيِّ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابَةِ حِصَّتُهَا مِنْ تِلْكَ الْقِيَمَةِ بِقَدَرِ قُرْبِهَا مِنَ الْأَجَلِ وَفَضْلِهَا، ثُمَّ  
الْأَلْفُ النَّيِّ تَلِي الْأَلْفَ الْأَوَّلَى <sup>(4)</sup> بِقَدَرِ فَضْلِهَا أَيْضًا، ثُمَّ الْأَلْفُ النَّيِّ تَلِيهَا بِقَدَرِ فَضْلِهَا أَيْضًا حَتَّى يُؤْتَى  
عَلَى آخِرِهَا، تَفْضُلُ كُلِّ أَلْفٍ بِقَدَرِ مَوْضِعِهَا فِي تَعْجِيلِ الْأَجَلِ وَتَأْخِيرِهِ، لِأَنَّ مَا اسْتَأْخَرَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ

(1) سقطت «قال يحيى» من (ب).

(2) بهامش الأصل : «عند موته» وعليها «ع».

(3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 74/2 : «قوله : «فجعل لتلك الألف التي في أول الكتابة» كذا الرواية، لم تختلف في ذلك السج،  
والأشهر في الألف التذكير، ويجوز تأنيثه على المعنى إذا عبر به عن مؤنث...».

(4) كتب في الأصل على «الأولى» «معا» وفي الهامش : «الأول» وعليها «صح».

أَقْلُ فِي الْقِيَمَةِ، ثُمَّ يُوضَعُ فِي ثُلْثِ الْمَيْتِ، قَدَرُ مَا أَصَابَ تِلْكَ الْأَلْفَ مِنَ الْقِيَمَةِ عَلَى تَفَاضُلِ ذَلِكَ إِنْ قَلَّ أَوْ كَثُرَ، فَهُوَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ.

1604 - قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِرُبْعِ مَكَاتِبٍ لَهُ وَأَعْتَقَ رُبْعَهُ، فَهَلَكَ الرَّجُلُ ثُمَّ <sup>(1)</sup> هَلَكَ الْمَكَاتِبُ، وَتَرَكَ مَالاً كَثِيراً أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ : يُعْطَى وَرَثَةُ السَّيِّدِ وَالَّذِي أَوْصَى <sup>(2)</sup> لَهُ بِرُبْعِ الْمَكَاتِبِ مَا بَقِيَ لَهُمْ عَلَى الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ يَقْتَسِمُونَ مَا فَضِلَ، فَيَكُونُ لِلْمَوْصِي لَهُ بِرُبْعِ الْمَكَاتِبِ ثُلْثُ مَا فَضِلَ <sup>(3)</sup> بَعْدَ أَدَاءِ الْكِتَابَةِ، وَلِوَرَثَةِ سَيِّدِهِ الثُّلُثَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَكَاتِبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ، فَإِنَّمَا يُورَثُ بِالرُّقِّ.

1605 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ فِي مَكَاتِبٍ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ : قَالَ : إِنْ لَمْ يَحْمِلْهُ <sup>(4)</sup> ثُلْثُ الْمَيْتِ عَتَقَ مِنْهُ قَدَرُ مَا حَمَلَ الثُّلْثُ، وَيُوضَعُ عَنْهُ مِنَ الْكِتَابَةِ قَدَرُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَكَاتِبِ خُمُسَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، وَكَانَتْ قِيَمَتُهُ أَلْفِي دِرْهَمٍ نَقْدًا، وَيَكُونُ ثُلْثُ الْمَيْتِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، عَتَقَ نِصْفُهُ، وَيُوضَعُ عَنْهُ شَطْرُ الْكِتَابَةِ <sup>(5)</sup>.

1606 - قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ : غُلَامِي فَلَانٌ حُرٌّ، وَكَاتِبُوا فَلَانًا، قَالَ : تُبْدَأُ الْعَتَاقَةُ عَلَى الْكِتَابَةِ <sup>(6)</sup>.

كَمَلْ كِتَابُ الْمَكَاتِبِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيراً.

(1) رسم في الأصل على «ثم» و«عنه».

(2) ضبطت في الأصل بضم الهمزة وكسر الصاد، وفتح الهمزة وفتح الصاد.

(3) بهامش الأصل : «له»، وعليها «خ».

(4) بهامش الأصل : «يحمل»، وعليها «عت».

(5) قال ابن عبد البر في الاستدكار 434/7 : «هكذا هذه المسألة في الموطأ، وذكرها ابن عبد الحكم فقال : «إذا أعتق المكاتب سيده عند الموت»

فإنه يقوم ما بقي عليه من الكتابة، وتقام رقبته، فإن كانت قيمة الكتابة أقل من قيمة رقبته، وضع ذلك في ثلث سيده، وإن كانت قيمته

أقل من قيمة كتابته، وضع ذلك في الثلث الأول منهما، ثم يخرج حراً بتلك القيمة. وهذا خلاف ما رواه يحيى في الموطأ في هذه

المسألة...»

(6) كتب بهامش الأصل : «فإن فضل شيء بعد العتاقة خير الورثة، فإن أحبوا أن يمسوا للمكاتب ما أعطاه السيد، والا أعتق من المكاتب ما

بقي من الثلث بعد عتاقة العبد الذي عتق، صحت لابن بكير».



## 30 - كِتَابُ التَّحْرِيرِ<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ      وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

### 1 - الْقَضَاءُ فِي وَلَدِ الْمَدْبَرَةِ

1607 - مَالِكٌ أَنَّهُ قَالَ : الْأُمُّ عِنْدَنَا فِي مَنْ دَبَّرَ جَارِيَةً لَهُ، فَوَلَدَتْ أَوْلَادًا بَعْدَ تَدْبِيرِهِ إِيَّاهَا، ثُمَّ مَاتَتْ الْجَارِيَةُ قَبْلَ الَّذِي دَبَّرَهَا، إِنْ وَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا، قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ مِنَ الشَّرْطِ مِثْلُ الَّذِي ثَبَتَ لَهَا، وَلَا يَضُرُّهُمْ هَلَاكُ أُمِّهِمْ، فَإِذَا مَاتَ الَّذِي كَانَ دَبَّرَهَا، فَقَدْ عَتَقُوا إِنْ وَسِعَهُمُ الثَّلَاثُ.

1608 - قَالَ<sup>(2)</sup> مَالِكٌ : كُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا، إِنْ كَانَتْ حُرَّةً فَوَلَدَتْ بَعْدَ عِتْقِهَا فَوَلَدُهَا أَحْرَارٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُدَبَّرَةً أَوْ مُكَاتَبَةً أَوْ مُعْتَقَةً إِلَى سَبِينٍ أَوْ مُخْدَمَةً أَوْ بَعْضُهَا حُرًّا أَوْ مَرْهُونَةً أَوْ أُمٌّ وَلَدِي، فَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَلَى مِثَالِ خَالِ أُمِّهِ يُعْتَقُونَ بِعِتْقِهَا<sup>(3)</sup>.

1609 - وَقَالَ مَالِكٌ فِي مُدَبَّرَةٍ دُبِّرَتْ وَهِيَ حَامِلٌ : إِنْ وَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ أَعْتَقَ جَارِيَةً لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِحَمْلِهَا : قَالَ مَالِكٌ : فَالْسُّنَةُ فِيهَا أَنْ وَلَدَهَا يَتَّبِعُهَا، وَيَعْتَقُ بِعِتْقِهَا.

1610 - قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ، فَالْوَلِيدَةُ وَمَا فِي بَطْنِهَا لِمَنْ ابْتَاعَهَا، اشْتَرَطَ ذَلِكَ الْمُبْتَاعُ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ.

1611 - قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَحِلُّ لِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَتِيحِيَ مَا فِي بَطْنِهَا : لِأَنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ يَضَعُ مِنْ ثَمَنِهَا، وَلَا

(1) بهامش الأصل : «كتاب المدبر»، وعليها «خ»، وفي (ب) : «كتاب المدبر»، ثم إن العنوان بعد البسملة والتصلية في (ب)، وقال التلمساني في الاقتضاب 347/2 : «المدبر ما أعتق عن دبر، ومعناه : تأخير عتقه عن حياة المدبر».

(2) في (ب) : «وقال».

(3) خالف الأعظمي الأصل، قرأ عليه : «ويرفون برقعها».

يُدْرِي أَيْصِلُ ذَلِكَ إِلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ بَاعَ<sup>(1)</sup> جَنِينًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَذَلِكَ لَا يَحِلُّ<sup>(2)</sup> لِأَنَّهُ غَرَرٌ<sup>(3)</sup>.

1612 - قَالَ مَالِكٌ فِي مُدْبِرٍ<sup>(4)</sup> أَوْ مَكَّابٍ ابْتِاعَ أَحَدُهُمَا جَارِيَةً، فَوَطَّئَهَا فَحَمَلَتْ مِنْهُ وَوَلَدَتْ ؛ قَالَ : وَلَدْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ جَارِيَتِهِ بِمَنْزِلَتِهِ، يَعْتِقُونَ بِعَتَقِهِ، وَيَرْقُونَ بِرَقِّهِ. قَالَ<sup>(5)</sup> مَالِكٌ : فَإِذَا عُتِقَ هُوَ، فَإِنَّمَا أُمُّ وَلَدِهِ مَالٌ مِنْ مَالِهِ، تُسَلَّمُ إِلَيْهِ إِذَا أُعْتِقَ.

## 2 - جَامِعُ مَا جَاءَ فِي التَّنْذِيرِ

1613 - قَالَ يَحْيَى<sup>(6)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِي مُدْبِرٍ قَالَ لِسَيِّدِهِ : عَجِّلْنِي<sup>(7)</sup> الْعِتْقَ وَأَعْطِيكَ خَمْسِينَ دِينَارًا مُنْجَمَةً عَلَيَّ، فَقَالَ سَيِّدُهُ : نَعَمْ، أَنْتَ حُرٌّ، وَعَلَيْكَ خَمْسُونَ دِينَارًا، تُؤَدِّي إِلَيَّ كُلَّ عَشْرَةِ دَنَابِيرٍ، فَرَضِي بِذَلِكَ الْعَبْدُ، ثُمَّ هَلَكَ السَّيِّدُ بَعْدَ ذَلِكَ بَيَّومَيْنِ<sup>(8)</sup> أَوْ ثَلَاثَةٍ. قَالَ مَالِكٌ : يَثْبُتُ<sup>(9)</sup> لَهُ الْعِتْقُ، وَصَارَتِ الْخَمْسُونَ دِينَارًا ذِينًا عَلَيْهِ، وَجَازَتْ شَهَادَتُهُ، وَثَبَّتْ حُرْمَتُهُ وَمِيرَاثُهُ وَحُدُودُهُ، وَلَا يَضَعُ عَنْهُ مَوْتُ سَيِّدِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنِ.

1614 - قَالَ<sup>(10)</sup> مَالِكٌ فِي رَجُلٍ ذَبَرَ عَبْدًا<sup>(11)</sup> لَهُ فَمَاتَ السَّيِّدُ وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ وَمَالٌ غَائِبٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِهِ الْحَاضِرِ مَا يَخْرُجُ فِيهِ الْمُدْبِرُ ؛ قَالَ<sup>(12)</sup> : يُوقَفُ الْمُدْبِرُ بِمَالِهِ، وَيُجْمَعُ خَرَاجُهُ حَتَّى

(1) في هامش (د) : «ابتاع»، وعليها «ت».

(2) بهامش الأصل : «له» أو لا يحل له وفي النص : علامة اللحق.

(3) قال الباجي في المنتقى 438/8 : فوهذا على ما قال : إن من دبر أمة وهي حامل، فالتدبير يتناول ما في بطنها، فيكون حكمه في التدبير حكمها... واستدل مالك على ذلك بأن قال : وكذلك لو أعتقها، لكان ذلك عتقًا لما في بطنها وإن لم يعلم بحملها.

(4) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وفي الهامش : «ع : مكاتب أو مدبر».

(5) في (ب) : «قال».

(6) «قال يحيى»، سقطت من (ب) و(د).

(7) في الهامش من (د) : «عجلني»، وعليها «س».

(8) كتب فوقها في الأصل : «ع»، وبالهامش : «يوم أو يومين» وفوقها «ح» و «صح»، وهي رواية (ج).

(9) بهامش الأصل : «ثبت» وفوقها «ع» وهي رواية (د) وفي هامشها : «يثبت». وعليها «ت»، وفوق «يثبت» «ع».

(10) في (ب) : «قال يحيى» : قال مالك.

(11) في (ب) : «غلاما».

(12) في (ب) : «فقال».



يَتَبَيَّنُ<sup>(1)</sup> مِنَ الْمَالِ الْغَائِبِ، فَإِنْ كَانَ فِيمَا تَرَكَ سَيِّدُهُ مِنَ الثَّلَاثِ مَا يَحْمِلُهُ، عَتَقَ بِمَالِهِ وَبِمَا جُمِعَ مِنْ خَرَاجِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا تَرَكَ سَيِّدُهُ مَا يَحْمِلُهُ، عَتَقَ<sup>(2)</sup> مِنْهُ قَدْرُ الثَّلَاثِ، وَتَرَكَ مَالَهُ فِي يَدَيْهِ.

### 3 - الْوَصِيَّةُ فِي التَّدْبِيرِ

1615 - قَالَ يَحْيَى<sup>(3)</sup> : قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ<sup>(4)</sup> عِنْدَنَا، أَنْ كُلَّ عَتَاقَةٍ أَعْتَقَهَا رَجُلٌ فِي وَصِيَّتِهِ أَوْصَى بِهَا فِي صِحِّهِ أَوْ مَرَضٍ، أَنَّهُ يَرُدُّهَا مَتَى مَا<sup>(5)</sup> شَاءَ، وَيُغَيِّرُهَا مَتَى شَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ تَدْبِيرًا، فَإِذَا دَبَّرَ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى مَا دَبَّرَ.

1616 - قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ وَلَدٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ أَوْصَى بِعَتَقِهَا وَلَمْ تَدَبِّرْ، فَإِنْ وَلَدَهَا لَا يَعْتَقُونَ مَعَهَا إِذَا عَتَقَتْ، وَذَلِكَ أَنَّ سَيِّدَهَا يُغَيِّرُ وَصِيَّتَهُ إِنْ شَاءَ، وَيَرُدُّهَا مَتَى مَا شَاءَ، وَلَمْ تَثْبُتْ لَهَا عَتَاقَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ قَالَ لِجَارِيَتِهِ : إِنْ بَقِيتُ عِنْدِي فَلِأَنَّهُ حَتَّى أَمُوتَ فَهِيَ حُرَّةٌ. قَالَ مَالِكٌ : فَإِنْ أَدْرَكْتَ ذَلِكَ كَانَ لَهَا ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ بَاعَهَا وَوَلَدَهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخِلْ وَلَدَهَا فِي شَيْءٍ مِمَّا جَعَلَ لَهَا.

1617 - قَالَ مَالِكٌ : وَالْوَصِيَّةُ فِي الْعَتَاقَةِ<sup>(6)</sup> مُخَالَفَةٌ لِلتَّدْبِيرِ، فَرَّقَ بَيْنَ ذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ<sup>(7)</sup>. قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ التَّدْبِيرِ، كَانَ كُلُّ مَوْصٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ وَصِيَّتِهِ وَمَا ذَكَرَ فِيهَا مِنَ الْعَتَاقَةِ، وَقَدْ كَانَ<sup>(8)</sup> حَبَسَ عَلَيْهِ<sup>(9)</sup> مِنْ مَالِهِ مَا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ.

(1) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 78/2 : «سحنت يونس من المال الغائبي. كذا وقع في رواية عبيد الله وجماعة سواء، وهو الصحيح، ووقع في بعض الروايات : حتى يتبين، وهكذا رواه ابن وضاح، وكذا وجدته في كتاب أبي عمر - يعني : ابن عبد البر -».

(2) في (ب) : «اعتق».

(3) قال يحيى، سقطت من (ب).

(4) بهامش الأصل : «الجمع عليه»، وعليها «ط».

(5) كتب فوق «ما» في الأصل «صح»، وفي الهامش : «متى ما» وعلي «متى» و «شاء» «صح».

(6) بهامش الأصل : «العتق» وفوقها «صح».

(7) قال الطاهر بن عاشور في كشف المغضى ص 318 : «مخالفة الوصية بالعتق للتدبير، أن الوصية بالعتق لها حكم الوصية بأمال من جهة صحة رجوع الموصي فيما أوصى به، كما مر في الأمر بالوصية، وأما التدبير فهو وإن كان كالوصية إلا أن السنة مضت أنه لا يمكن فيه من الرجوع...». وانظر الاستذكار لابن عبد البر : 442/7.

(8) في (ب) : «وكان قد».

(9) كتب فوقها في الأصل «ع»، وبهامش الأصل : «كتب عنه» وفوقها «صح» و «صح».

1618 - قَالَ يَحْيَى <sup>(1)</sup> : قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ ذَبَرَ رَقِيقًا لَهُ جَمِيعًا فِي صِحَّتِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ؛  
 قَالَ : إِنْ كَانَ ذَبَرَ بَعْضَهُمْ قَبْلَ بَعْضٍ ، بُدِيَ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثُ ، وَإِنْ كَانَ ذَبَرَهُمْ جَمِيعًا فِي  
 مَرَضِهِ فَقَالَ : فُلَانٌ حُرٌّ ، وَفُلَانٌ حُرٌّ <sup>(2)</sup> فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ ، إِنْ حَدَّثَ بِي فِي مَرَضِي هَذَا حَدَثٌ <sup>(3)</sup> ، أَوْ ذَبَرَهُمْ  
 جَمِيعًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ تَخَاصُّوا فِي الثَّلَاثِ ، وَلَمْ يُبْدَأْ <sup>(4)</sup> أَحَدٌ مِنْهُمْ قَبْلَ صَاحِبِهِ <sup>(5)</sup> ، وَإِنَّمَا هِيَ وَصِيَّةٌ ، وَإِنَّمَا  
 لَهُمُ الثَّلَاثُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ ، ثُمَّ يَعْتَقُ مِنْهُمْ الثَّلَاثُ بِالْغَا مَا بَلَغَ . قَالَ : وَلَا يُبْدَأُ أَحَدٌ مِنْهُمْ <sup>(6)</sup> إِذَا  
 كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَرَضِهِ .

1619 - قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ ذَبَرَ عِلَامًا لَهُ ، فَهَلَكَ السَّيِّدُ وَلَا مَالٌ لَهُ إِلَّا الْعَبْدُ الْمُذَبَّرُ ، وَلِلْعَبْدِ مَالٌ ؛  
 قَالَ مَالِكٌ : يُعْتَقُ ثَلَاثُ الْمُذَبَّرِ ، وَيُوقَفُ مَالُهُ بِيَدَيْهِ .

1620 - وَقَالَ مَالِكٌ فِي مُذَبَّرٍ كَانَتْ سَيِّدُهُ ، فَمَاتَ السَّيِّدُ وَلَمْ يَتْرِكْ مَالًا غَيْرَهُ ؛ قَالَ مَالِكٌ : يُعْتَقُ مِنْهُ  
 ثَلَاثُهُ ، وَيُوضَعُ عَنْهُ ثَلَاثُ كِتَابَتِهِ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ ثَلَاثَاهَا .

1621 - قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ نَصْفَ عَبْدٍ لَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ ، فَبِتَّ عِتْقُ نَصْفِهِ ، أَوْ بِتَّ عِتْقُهُ كُلُّهُ <sup>(7)</sup> ،  
 وَقَدْ كَانَ ذَبَرَ عَبْدًا لَهُ آخَرَ قَبْلَ ذَلِكَ ، قَالَ : يُبْدَأُ بِالْمُذَبَّرِ قَبْلَ الَّذِي أَعْتَقَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ  
 لِلرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ مَا ذَبَرَ ، وَلَا أَنْ يَتَعَقَّبَهُ بِأَمْرِ يَرُدُّهُ بِهِ ، فَإِذَا عَتَقَ الْمُذَبَّرُ ، فَلْيَكُنْ مَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ فِي الَّذِي  
 أَعْتَقَ شَطْرَهُ حَتَّى يَسْتَتِمَّ عِتْقُهُ كُلُّهُ فِي ثَلَاثِ مَالِ الْمَيِّتِ ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَضَّلَ الثَّلَاثُ ، عَتَقَ مِنْهُ مَا  
 بَلَغَ فَضْلَ الثَّلَاثِ بَعْدَ الْمُذَبَّرِ الْأَوَّلِ .

(1) سقطت «قال يحيى» من (ب).

(2) بهامش الأصل : «وفلان حر» ، وعليها «عه» و«صنع» أي أنها كررت عند الوقفي ثلاث مرات.

(3) كتب فوقها في الأصل (د) . وفي الهامش : «الموت» و«موت» .

(4) بهامش الأصل : «ولا يبدأ» .

(5) قال في كشف المغطى ص 347 : «فذلك بتشديد الدال مضاعف بدأ أي : لم يجعل هو المادي باخرية فقوله : أحد هو نائب الفاعل ، وهو الذي كان يتعدى له الفعل بالحرف قبل التضعيف ، فلما ضعف الفعل ، عداه التضعيف إلى الجرور ، فصار ناصباً له بنفسه» .

(6) قال الشيخ الطاهر بن عاشور في كشف المغطى ص 318 : «ووقع فيه قوله : بدى بالأول فالأول ، وقوله ولم يبدأ أحد منهم . فقوله : بدى مبني للمجهول ، وهو بتخفيف الدال . وقوله : ولم يبدأ أحد ، مبني للمجهول ، وهو بتشديد الدال وأحد نائب الفاعل» .

(7) ضبطت كلمة «كله» في الأصل بفتح اللام المشددة وكسرها ، وبهامش الأصل : «أو أعتقه كله» وفيه أيضاً يخفص «كله» في اللفظتين معا . قال الوقفي : «هو صواب الضبط» . وفي هامش (د) كلمات لم يقرأ منها إلا : «في رواية ابن الناسم ... عتقه ، وقد كان ...» . وبهامش الأصل : «أو أعتقه كله» . وضبطت كلمة «كله» في الأصل بفتح اللام وبكسرها وبهامشه بخفص «كله» في اللفظتين معا .



#### 4 - مَسُّ الرَّجُلِ وَلِيدَتَهُ<sup>(1)</sup> إِذَا دَبَّرَهَا

1622 - مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر دبر جارتين له، فكان يطوهُهما وهما مذبرتان.

1623 - مالك، عن يحيى بن سعيد، أن سعيد بن المسيب كان يقول: إذا دبر الرجل جارتَهُ، فإن له<sup>(2)</sup> أن يضاها، وليس له أن يبيعهها ولا يهبها، وولدها بمنزلتها<sup>(3)</sup>.

#### 5 - بَيْعُ الْمُدَبِّرِ

1624 - قال يحيى<sup>(4)</sup>: قال مالك: الأمرُ المُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْمُدَبِّرِ، أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يَبِيعُهُ، وَلَا يُحَوِّلُهُ عَنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ<sup>(5)</sup>، وَأَنَّهُ إِنْ رَهَقَ<sup>(6)</sup> سَيِّدَهُ ذَيْنَ، فَإِنْ غُرِّمَاءَهُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى بَيْعِهِ مَا عَاشَ سَيِّدُهُ، فَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ وَلَا ذَيْنَ عَلَيْهِ فَهُوَ فِي ثَلَاثِهِ، لِأَنَّهُ اسْتَثْنَى عَلَيْهِ عَمَلَهُ مَا عَاشَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْدُمَهُ حَيَاتِهِ ثُمَّ يُعْتِقَهُ عَلَى وَرَثَتِهِ إِذَا مَاتَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ<sup>(7)</sup>، وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبِّرِ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ عَتَقَ ثَلَاثَهُ، وَكَانَ ثَلَاثُهُ لَوَرَثَتِهِ. فَإِنْ<sup>(8)</sup> مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبِّرِ وَعَلَيْهِ ذَيْنَ مُحِيطٌ بِالْمُدَبِّرِ، بَاعَ فِي ذَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَقُ فِي الثَّلَاثِ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ الذَّيْنُ لَا يُحِيطُ إِلَّا بِنِصْفِ الْعَبْدِ، بَاعَ بِنِصْفِهِ لِلذَّيْنِ ثُمَّ عَتَقَ ثَلَاثَ مَا بَقِيَ بَعْدَ الذَّيْنِ.

(1) في (ب): «وليدته».

(2) بهامش الأصل: «قله».

(3) قال اللياحي في المنتقى 427/8: «يريد أن حكم التدبير قد لزمه فيه، فليس له إبطائه بقول ولا فعل. وقال أبو حنيفة: ما كان منه مطلقا فليس له نقضه بقول ولا فعل على ما قلناه، وما كان مقيدا فله إبطائه. وعندنا لا يجوز إبطال المقيد، كما لا يجوز إبطال المطلق، وإنما قال بعض أصحابنا: إنه لا يجوز له أن يفسر المقيد، فيقول: لم أرد به التدبير فيكون له حينئذ حكم الوصية».

(4) سقطت «قال يحيى» من (ب).

(5) قال في كشف المغشى ص 319: «أرد بالموضع: المكان الذي كان العبد المذبر معينا للخدمة فيه قبل التدبير، وذلك أن كثيرا من العبيد كانوا يجعلون نجا للحدائق والمراعي للخدمة والسقي، فيباعون مع تلك الحدائق والخواطر إذا بيعت نجا لها، كما تباع المواشي، وليس المراد بالموضع عقدة التدبير، كما يلوح أنه سبق إلى فهم بعض الشارحين».

(6) «صطط» في الأصل بفتح الهاء وكسرهما معا، وعليها «صح». وفي الهامش: «رهق، أدخله ابن القوطية في باب فعل بكسر العين، وقال: رهقته بمعنى غشيه». وانظر كتاب الأفعال لابن القوطية ص 103.

(7) بهامش الأصل و(ب): «المال»، وفوقها في (ب): «عت».

(8) في (ش): «وإن» وعليها «ع»، وفي الهامش: «فإن».

1625 - قَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُدَبِّرُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ، فَيَكُونَ ذَلِكَ جَائِزاً لَهُ، أَوْ يُعْطِيَ أَحَدُ سَيِّدِ الْمُدَبِّرِ مَالاً، وَيُعْتِقَهُ سَيِّدُهُ الَّذِي دَبَّرَهُ، فَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ أَيْضاً. قَالَ مَالِكٌ : وَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ الَّذِي دَبَّرَهُ.

1626 - قَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ بَيْعُ خِدْمَةِ الْمُدَبِّرِ لِأَنَّهُ عَرَرٌ، إِذْ لَا يُدْرَى كَمْ يَعِيشُ سَيِّدُهُ، فَذَلِكَ عَرَرٌ لَا يَصْلُحُ.

1627 - وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُدَبِّرُ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ : إِنَّهُمَا يَتَقَاوَمَانِهِ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ الَّذِي دَبَّرَهُ، كَانَ مُدَبِّراً كُلَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ، انْتَقَضَ تَدْبِيرُهُ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الَّذِي بَقِيَ لَهُ فِيهِ الرِّقُّ أَنْ يُعْطِيَهُ شَرِيكَهُ الَّذِي دَبَّرَهُ بِقِيَمَتِهِ، فَإِنْ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ بِقِيَمَتِهِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ، وَكَانَ مُدَبِّراً كُلَّهُ.

1628 - قَالَ <sup>(1)</sup> مَالِكٌ فِي رَجُلٍ نَصْرَانِيٍّ دَبَّرَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا، فَأَسْلَمَ الْعَبْدُ : قَالَ مَالِكٌ : يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَبْدِ، وَيُخَارَجُ عَلَى سَيِّدِهِ النَّصْرَانِي، وَلَا يُبَاعُ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ، فَإِنْ هَلَكَ النَّصْرَانِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، قُضِيَ دَيْنُهُ مِنْ ثَمَنِ الْمُدَبِّرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَالِهِ مَا يَحْمِلُ الدَّيْنَ، فَيُعْتَقُ الْمُدَبِّرُ.

## 6 - جِرَاحُ الْمُدَبِّرِ

1629 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَحَ، أَنْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يُسَلَّمَ مَا يَمْلِكُ مِنْهُ إِلَى الْمَجْرُوحِ، فَيُخْتَدِمُهُ الْمَجْرُوحُ، وَيُقَاصَّةُ <sup>(2)</sup> بِجِرَاحِهِ فِي دِيَةِ جُرْحِهِ، فَإِنْ أَدَّى قَبْلَ أَنْ يَهْلِكَ سَيِّدُهُ، رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ.

1630 - قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَحَ ثُمَّ هَلَكَ سَيِّدُهُ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، أَنَّهُ يُعْتَقُ ثَلَاثَةً، ثُمَّ يُقَسَّمُ <sup>(3)</sup> عَقْلُ الْجَرَحِ أَثْلَاثًا، فَيَكُونُ ثُلُثُ الْعَقْلِ عَلَى الثَّلَاثِ الَّذِي عَتَقَ مِنْهُ <sup>(4)</sup>، وَيَكُونُ ثَلَاثَةٌ عَلَى

(1) فِي (ب) : «وَقَالَ».

(2) قَالَ الْوَقْتِيُّ فِي التَّعْلِيقِ 77/2 : «هُوَ يَفَاعِلُهُ مِنَ الْقَصَاصِ، وَأَصْلُهُ بِقَاصَصِهِ فَادْغَمَتْ الصَّادُ الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ، يُقَالُ : قَاصَصْتُهُ، أَقَاصِيهِ مَقَاصِيهِ، وَقَاصَصَا».

(3) «يُؤَدِّسُ الْأَصْلُ : «يُقَسَّمُ الْجَرَحُ» وَعَلَيْهَا «ع».

(4) كَتَبَ فَوْقَهَا فِي الْأَصْلِ : «صَح» وَ«ع»، وَفِي الْهَامِشِ : «فِيهِ»، وَفَوْقَهَا «ع» وَ«صَح».



الثلاثين المدين بأيدي الورثة، إن شأؤوا أسلموا الذي لهم منه إلى صاحب الجرح، وإن شأؤوا أعطوا ثلثي العقل، وأمسكوا نصيبهم من العبد، وذلك أن عقل ذلك الجرح إنما جنايته من العبد، ولم تكن ديناً على السيد، فلم يكن الذي أحدث العبد بالذي يطل ما صنع السيد من عتقه وتدبيره. فإن كان على سيد العبد دين للناس مع جناية العبد، بيع من المدبر بقدر عقل الجرح وقدر الدين، ثم يبدأ بالعقل الذي كان في جناية العبد<sup>(1)</sup>، فيقضى من ثمن العبد، ثم يقضى دين سيده، ثم ينظر إلى ما بقي بعد ذلك من العبد، فيعتق ثلثه، ويبقى ثلثاه للورثة. وذلك أن جناية العبد هي أولى من دين سيده، وذلك أن الرجل إذا هلك، وترك عبداً مدبراً قيمته خمسون ومئة دينار، وكان العبد قد شح رجلاً حراً موصحة<sup>(2)</sup> ففيها<sup>(3)</sup> خمسون ديناراً، وكان على سيد العبد من الدين خمسون ديناراً، قال مالك : فإنه يبدأ بالخمسين ديناراً التي في عقل الشجة، فيقضى من ثمن العبد، ثم يقضى دين سيده، ثم ينظر إلى ما بقي من العبد فيعتق ثلثه، ويبقى ثلثاه للورثة، فالعقل أوجب في رقبته من دين سيده، ودين سيده أوجب من التدبير الذي إنما هو وصية في ثلث مال الميت، فلا ينبغي أن يجوز شيء من التدبير، وعلى سيد المدبر دين لم يقض<sup>(4)</sup>، وإنما هو وصية. وذلك أن الله تبارك وتعالى قال<sup>(5)</sup> : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾. [النساء : 12].

1631 - قال مالك : فإن كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدبر كله، عتق<sup>(6)</sup>، وكان عقل جنايته ديناً عليه يتبع به بعد عتقه، وإن كان ذلك العقل الدية كاملة، وذلك إذا لم يكن على سيده دين.

1632 - قال<sup>(7)</sup> مالك في المدبر إذا جرح رجلاً فأسلمه سيده إلى المجروح، ثم هلك سيده وعليه دين، ولم يترك مالا غيره، فقال الورثة : نحن نسلمه إلى صاحب الجرح. وقال صاحب الدين : أنا أزيد

(1) بهامش الأصل : « كانت جنايته »، وعليها «ع »، ونحوها : « كأن جنايته »، وعليها «ح »، وأصح.

(2) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 2/77 : « الموصحة من الشجاج، هي التي توضح عن العظم، أي : تظهر وضعه، وهو بياضه ».

(3) كتب فوقها في الأصل : «ع » و «صح »، وفي الهامش : «عقلها»، وهي رواية (ب).

(4) في (ب) : «لم يقضى».

(5) في (ب) : «يقول».

(6) سقطت «عتق» من (ب).

(7) في (ب) : «وقال».

عَلَى ذَلِكَ. قَالَ : فَإِذَا زَادَ الْغَرِيمُ شَيْئًا فَهُوَ أَوْلَى بِهِ <sup>(1)</sup>، وَيَحْتَطُّ عَنِ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ قَدْرُ مَا زَادَ الْغَرِيمُ عَلَى دِيَةِ الْجَرْحِ <sup>(2)</sup>، فَإِنْ <sup>(3)</sup> لَمْ يَزِدْ شَيْئًا، لَمْ يَأْخُذِ الْعَبْدُ.

1633 - وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمُذْبِرِّ إِذَا جَرَحَ وَلَهُ مَالٌ، فَأَتَى سَيِّدَهُ أَنْ يَقْتَدِيَهُ <sup>(4)</sup> : فَإِنَّ الْمَجْرُوحَ يَأْخُذُ مَالَ الْمُذْبِرِّ فِي دِيَةِ جُرْحِهِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ وَفَاءٌ، اسْتَوْفَى الْمَجْرُوحُ دِيَةَ جُرْحِهِ، وَرَدَّ الْمُذْبِرُّ إِلَى سَيِّدِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَفَاءٌ، اقْتَصَصَهُ مِنْ دِيَةِ جُرْحِهِ، وَاسْتَعْمَلَ الْمُذْبِرُّ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ دِيَةِ جُرْحِهِ.

## 7 - جِرَاحُ أُمِّ الْوَلَدِ

1634 - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ، فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَجَرَّحَ : إِنْ عَقَلَ ذَلِكَ الْجَرْحِ ضَامِنٌ <sup>(5)</sup> عَلَى سَيِّدِهَا فِي مَالِهِ <sup>(6)</sup>، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَقْلُ ذَلِكَ الْجَرْحِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ أُمِّ الْوَلَدِ، فَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهَا أَنْ يُخْرِجَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَبَّ الْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيدَةَ إِذَا أَسْلَمَ وَلِيدَتَهُ أَوْ غُلَامَهُ <sup>(7)</sup> بِجَرْحِ أَصَابَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَثُرَ الْعَقْلُ، فَإِذَا <sup>(8)</sup> لَمْ يَسْتَطِعْ سَيِّدُ أُمِّ الْوَلَدِ أَنْ يُسَلِّمَهَا لِمَا مَضَى فِي ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ قِيَمَتَهَا فَكَأَنَّهُ أَسْلَمَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَ مِنْ جَنَائِزِهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا <sup>(9)</sup>.

كَمَلَ كِتَابُ التَّذْيِيرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(1) كتب فوق «به» في الأصل : «عه»، وبالهامش : «لأنه يحط، وفوقها «ح»، و«صح».

(2) في (ب) : «الجراح».

(3) في (ب) : «فإذا».

(4) في (ب) : «يقديه».

(5) بهامش الأصل : «ضامنا»، وفوقها «ح».

(6) قال الوقشي في التعليق 77/2 : «أي : واجب عليه ولازم له وهو مأخوذ من ضمان الشيء» : لأن من ضمن شيئا لزمه، فاستعمل الضمان بمعنى اللزوم والوجوب، يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم : رجل ضمن على أهله ضماناً وضامن : إذا كان كلا عليهما.

(7) بهامش الأصل : «غلامه أو وليدته».

(8) بهامش الأصل : «فإذا»، وعليها «صح».

(9) قال ابن عبد البر في الاستذكار 456/7 : «قوله : وهذا أحسن ما سمعت في ما وصف، دليل على أنه قد سمع الاختلاف فيه». وساق رحمه الله نماذج من الاختلاف في الموضوع.



## 31 - كِتَابُ النِّكَاحِ<sup>(1)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا<sup>(2)</sup>.

### 1 - مَا جَاءَ فِي الْخُطْبَةِ<sup>(3)</sup>

1635 - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يَخْطُبُ»<sup>(4)</sup> أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ»<sup>(5)</sup>.

1636 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يَخْطُبُ»<sup>(6)</sup> أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ». قَالَ مَالِكٌ<sup>(7)</sup> : وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا نَرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ» : أَنَّ يَخْطُبُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَتَرَكَنَ إِلَيْهِ، وَيَتَّفِقَانِ عَلَى صَدَاقٍ وَاحِدٍ مَعْلُومٍ<sup>(8)</sup> وَقَدْ تَرَاضَيَا، فَهِيَ تَشْتَرِطُ عَلَيْهِ لِنَفْسِهَا<sup>(9)</sup>، فَبَلَكَ الَّتِي نَهَى أَنْ يَخْطُبَهَا الرَّجُلُ

(1) جاء «كتاب النكاح» في (ش) بعد «كتاب الجنازة»، وجاء في (م) بعد «كتاب الجهاد».

(2) افتتح الكتاب في (ش) بالبسملة.

(3) بهامش الأصل «ما جاء في خطبة النساء»، قال الوقشي في التعليق على الموطأ 3/2 : قال كثير من اللغويين : خطبت المرأة خطبة، وعلى المنبر خطبة. وقال ثعلب : الخطبة - بالضم - اسم لما يخطب به، والخطبة - بالكسر - المصدر. وقال ابن درستويه : هما اسمان : لا مصدران، لكنها وضعا موضع المصدر : وانظر مشكلات الموطأ للبطلوسي، ص : 153 وانظر التعليق على الموطأ للوقشي : 3/2. وقال أبو بكر بن العربي المعافري في المسالك 434/5 : «قال علمائنا : الخطبة - استدعاء النكاح، وهي مشروعة، وقيل مستحبة، وهي من الفعل القديم، يقال : الخطبة - بكسر الخاء - في النكاح، وبضمها : الكلام المنظوم».

(4) بهامش الأصل : «يخطب»، وعليها «ح».

(5) قال القاضي عياض في المشرق 366/1-367 : «في الحديث : لا يخطب أحد على خطبة أخيه بكسر الخاء وهي التكميم في ذلك، وطلبه من جهة الرجال، والاختطاب من ولي المرأة، فأما الخطبة عند عقد النكاح، وخطبة المنبر بالضم». وقال عبد الملك بن حبيب في تفسير عريب الموطأ 406/1 : «وقد قال مالك : إنما معنى النهي عن ذلك إذا كانت المرأة قد ركنت إليه، واتفقا على صداق، وتراضيا، فعند ذلك يكره للرجل أن يخطب على خطبة أخيه». ثم قال : «فمن جهل، واجترأ، وخطب على خطبة أخيه في الوقت الذي يكره له، فقد ظلم وأساء، فليتب إلى الله وليستغفر، وليتحلل صاحبه مما صنع...».

(6) بهامش الأصل : «يخطب»، وعليها «ح».

(7) وفي (ج) و(ش) : «قال يحيى : قال مالك».

(8) بهامش الأصل : «ليس في رواية ابن وهب، وابن بكير، ومطرف، ولا في رواية الثعني وأبي مصعب، من رواية إسماعيل القاضي عنهما، إنما عندهم : ويتفقان على صداق واحد».

(9) قال في كشف المغشى ص 249 : «هذا التفسير تأويل لظاهر الحديث، والدليل على تأويله القاعدة القطعية المستقاة من الشريعة وهي درء الفساد، فإن الفساد حاصل لو حمل الحديث على ظاهره، وليس فيما تأويل به الإمام الحديث فساد : لأن الخاطب لا يحصل له حرج من خطبة أحد على خطبته ما لم يكن بدا له من المخطوب إجابة وتراكن، ولو فرض حصول حرج لبعض الناس، فذلك غير جار على قواعد التعقل المعروفة، فلا يعتد به في الشريعة لندرتها».



عَلَى خِطْبَةِ أُخِيهِ. وَلَمْ تُعَنْ<sup>(1)</sup> بِذَلِكَ إِذَا خَظِبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يُوَافِقْهَا أَمْرُهُ وَلَمْ تُرْكَنْ<sup>(2)</sup> إِلَيْهِ أَنْ لَا يَخْطُبَهَا أَحَدٌ، فَهَذَا بَابُ فَسَادِ يَدْخُلُ عَلَى النَّاسِ.

1637 - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ<sup>(3)</sup>، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ<sup>(4)</sup> خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَثْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾. [البقرة : 233]. أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ، وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا : إِنَّكَ عَلَيَّ لَكَرِيمَةٌ، وَإِنِّي فِيكَ لَرَاعِبٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ إِلَيْكَ خَيْرًا وَرِزْقًا، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ.

## 2 - اسْتِئْذَانُ الْبِكْرِ وَالْأَيِّمِ<sup>(5)</sup> فِي أَنْفُسِهِمَا<sup>(6)</sup>

1638 - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(7)</sup> بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ<sup>(8)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ : «الْأَيِّمُ<sup>(9)</sup> أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ<sup>(10)</sup> فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صَمَانُهَا».

- حوقال الباجي في المنتقى 5/5 : «وروى ابن حبيب، عن ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم ومطرف وابن الماجشون : إن المرأة إذا أظهرت الرضا بالرجل، فقد نهى غيره أن يخضب تلك المرأة، وإن لم يتفقا على صداق».
- (1) ضطبت في الأصل : بضم التاء، وسكون العين، وفتح النون، وفتح التاء، وسكون العين وكسر النون. وفي (ج) : «يعن» من باب المعلوم.
- (2) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 5/2 : «ركن يركن وركن يركن، بضم الكاف وفتحها في المستقبل، فالأول كعلم يعلم، والثاني : يقتل يقتل. وكان الوجه : فتركن بفتح الكاف». وانظر مشكلات الموطأ للبطلوسي ص : 351.
- (3) قال ابن الخذاء في التعريف 404/2 رقم 371 : «عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، عظم روايته عن أبيه وله من يمكن أن يكون أدرك أنس بن مالك ومثله من الصحابة إلا أنه لم تأت عنه رواية، وقد روى من هو دونه في السنن عن أنس ونحوه، قرشي نيسبي مدني وكان أفضل أهل زمانه... وقال أبو القاسم [الجوهري] : توفي عبد الرحمن بن القاسم سنة إحدى وثلاثين ومئة، وقيل : سنة ست وعشرين ومئة».
- (4) سقطت «من» من (ب).
- (5) كتب في الأصل فوق «والأيم» «والثيب» «صح». وفي الهامش : «الثيب» و«فوقها» : «شعبة عن مالك».
- (6) كتب فوقها في الأصل «صح»، وفي الهامش «نفسها» و«عليها» «صح».
- (7) ذكر ابن عبد البر في التقيص ص 89 : «أن له حديثاً واحداً مستداً صحيحاً، وهو هذا الحديث : أي ليس له في الموطأ إلا هذا الحديث».
- (8) قال ابن الخذاء في التعريف 71/2 رقم 56 : «هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف قرشي والد محمد ونافع، يكنى أبا محمد، ويقال : أبو عدي مدني له صحبة وهو من المؤلفات قلوبهم... مات جبير بن مطعم سنة ثمان وخمسين بالمدينة... في خلافة معاوية، وفيها مات أبو هريرة».
- (9) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 6/2 : «الأييم التي لا زوج لها، ثيبا كانت أو غير ثيب». وقال القاضي عياض في المشارق 35/1 : «يفتح الهمزة وكسر الياء، المشددة في الاسم، وفتحها مشددة في الفعل. الأيم التي مات عنها زوجها أو طلقها». وانظر مشكلات الموطأ للبطلوسي، ص 153. وقال الباجي في المنتقى 11/5 : «الأييم هي التي لا زوج لها، وقد روى هذا الحديث زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل، قال : «الثيب أحق بنفسها من وليها» وهو قريب من الأول إلا أن لفظ «الأييم» لا يستعمل إلا في التي لا زوج لها فقط، فلا يطلق عليها اللفظ... قال : ومعنى كونها أحق بنفسها من وليها أنه ليس له إجبارها على النكاح ولا إنكاحها بغير إذنها، وإنا له أن يزوجه بإذنها من نرضاه».
- (10) بهامش الأصل : «استأمر مطرف بن عبد الله». وفيه «وقال شعبة عن مالك واليتمة تستأمر، بدلاً من قوله هذا : البكر، وكذلك قال فيه صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل».



1639 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ<sup>(1)</sup> إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا، أَوْ ذِي<sup>(2)</sup> الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا<sup>(3)</sup>، أَوْ السُّلْطَانِ.

1640 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، كَانَا يُنْكَحَانِ بَنَاتِهِمَا الْأَبْكَارَ، وَلَا يَسْتَأْذِنُهُنَّ. قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ<sup>(4)</sup>، الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نِكَاحِ الْأَبْكَارِ.

1641 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(5)</sup> : وَلَيْسَ لِلْبِكْرِ جَوَازٌ فِي مَالِهَا، حَتَّى تَدْخُلَ<sup>(6)</sup> بَيْتَهَا، وَيُعْرَفَ<sup>(7)</sup> مِنْ حَالِهَا<sup>(8)</sup>.

1642 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْبِكْرِ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا : إِنْ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهَا.

### 3 - مَا جَاءَ فِي الصَّدَاقِ<sup>(9)</sup> وَالْحَبَاءِ<sup>(10)</sup>

1643 - مَالِك، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ<sup>(11)</sup> فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ<sup>(12)</sup> لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(1) بهامش الأصل : «ذكر ابن الطَّلَاح في الأحكام له أن هذه المرأة قيل إنها خولة بنت حكيم، وقيل : أم شريك. أبو عمر : قيل عنها خولة، وقيل خولة تكنى أم شريك وهي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم في قول بعضهم : روى عنها سعد بن أبي وقاص».

(2) بهامش الأصل : «ذوي»، وعليها «صح».

(3) في (د) : منها وفي الهامش «من أهلها».

(4) في (ش) : «وذلك الأمر».

(5) وفي (ج) : «قال يحيى : قال مالك».

(6) رسم في الأصل على «تدخل» «صح» و«ج»، وبالهامش : «المعلم عليه لوهب بن مسيرة».

(7) رسم في الأصل على «يعرف» «صح». وبالهامش : «حتى يعرف» وعليها «صح».

(8) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 2/381 : «وفي النكاح، وليس للبكر جواز في مالها حتى تدخل بيتها ويعرف من حالها : كذا هو ثابت في أصول جميع شيوخنا في رواية يحيى، وكذا عند ابن كنانة، وابن القاسم، وابن بكير، وغيرهم. وكان «تدخل» بينها» ماقطاً عند يحيى، فأدخله في كتاب ابن وضاح من رواية غيره، إذ به تنم المسألة وتستقيم».

(9) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 7/2 : «في الصَّدَاق خمس لغات : صَدَاقٌ وصِدَاقٌ بفتح الصاد وكسرهما، وصُدْقة وصُدْقة، واشتقاق من صَدَّقَ اللقاء ورمعُ صَدَق : إذا كان صُلْبًا لأن به يكمل النكاح».

(10) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 7/2 : «الحباء : العطاء الذي يُخصَّ به واحد دون آخر» : وانظر مشكلات الموطأ لليطليوسي، ص : 153.

(11) في الهامش من (د) : «هي أم أيمن الأنصارية».

(12) بهامش الأصل : «يكن» وعليها «ج».

«هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا بِآيَاهُ؟» فَقَالَ : مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنْ أُعْطِيتْهَا بِآيَاهُ جَلَسْتَ لَا إِزَارَ لَكَ، فَالتَّمِيسُ شَيْئًا»، فَقَالَ<sup>(11)</sup> : «مَا أَجِدُ شَيْئًا»<sup>(12)</sup>، فَقَالَ : «التَّمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَالتَّمِيسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ : نَعَمْ. سُورَةُ<sup>(13)</sup> كَذَا، وَسُورَةُ<sup>(14)</sup> كَذَا لِسُورٍ سَمَّاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «قَدْ أَنْكَحْتُكَهَا»<sup>(15)</sup> بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ<sup>(16)</sup>.

1644 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ<sup>(17)</sup>، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : أَنَّهُ قَالَ<sup>(18)</sup> : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ<sup>(19)</sup> : أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهَا جُنُونٌ، أَوْ جَذَامٌ، أَوْ بَرَصٌ<sup>(20)</sup>، فَمَسَّهَا، فَلَهَا صَدَاقُهَا كَامِلًا<sup>(21)</sup>، وَذَلِكَ لِزَوْجِهَا عَرْمٌ عَلَى وَلِيِّهَا.

1645 - قَالَ<sup>(22)</sup> مَالِكٌ : وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عَرْمًا<sup>(23)</sup> عَلَى وَلِيِّهَا لِزَوْجِهَا، إِذَا كَانَ وَلِيُّهَا الَّذِي أَنْكَحَهَا هُوَ أَبُوهَا، أَوْ أَخُوهَا، أَوْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا، فَأَمَّا إِذَا<sup>(24)</sup> كَانَ وَلِيُّهَا الَّذِي أَنْكَحَهَا، ابْنُ عَمٍّ أَوْ مَوْلًى،

(1) في (ش) و(م) : «قال».

(2) كتب فوقها في الأصل - «العين وضاح».

(3) قال الوقفي في التعليق على الموطأ 7/2 : «يجوز في سورة التنبؤ، وتجعل كذا كناية عن صفة، ويجوز ترك التنبؤ، وتكون «كذا» كتب عن المصنف كما تقول - سورة البقرة، وهو الوجه». وانظر مشكلات الموطأ للبطليوسي ص : 153.

(4) وفي (ج) - «سورة كذا وكذا».

(5) قال أبو بكر بن العربي المعافري في المسالك 456/5 : «وجوز أبو حنيفة بكل لفظ يقتضي التملك على التأيد - وجوز مالك بكل لفظ يتفاهم به المتناكحان مقصدهما، وتعلق من جوز النكاح بغير لفظ الإنكاح بقوله : «قد ملكتكها» وذكر من روى ذلك من أهل الحديث ثم قال : وهذا وهم منهم خالفهم حماد بن زيد وأبو غسان وذكر جماعة من أهل الحديث قال : وهم أحفظ، قالوا كلهم : «قد زوجتكها» (6) أبو بكر بن العربي في المسالك 451/5 : «قال ابن أبي زيد ذلك خاص للنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الرجل الذي أنكحه هذه المرأة، والدليل على ذلك أن المرأة كانت وهنت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم».

(7) قال ابن الخضاء في التعريف 638/3 رقم 605 : «هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري، هذا هو الذي روى عن سعيد بن المسيب أما يحيى بن سعيد بن الحاص بن أمية فلم يرو عن أمية فلم يرو عن سعيد بن المسيب». قال ابن الخضاء في التعريف : «... قال المسائي قاضي المدينة، مدني ثقة فأمون... وقال أيوب : ما تركت بها أفقه من يحيى بن سعيد».

(8) في (ج) : «أن عمر بن الخطاب».

(9) في (ب) زيادة «أنه قال».

(10) قال أبو بكر بن العربي في القيس 50/3 : «وقد اختلف العلماء فيها اختلافا كثيرا لآياه : إن أهل الكوفة قالوا : لا ترد المرأة إلا بعيب يمنع من تقرير الصداق. وقال الشافعي : يرد النكاح بأربعة عيوب : الجنون والجذام والبرص وداء الفرج. فأما علمائنا - رحمهم الله تعالى - فقالوا في ذلك كثيرا، واختلفوا قديما وحديثا...».

(11) قال الباجي في المنتقى 32/5 : «يريد أن ما بها من الجنون والجذام والبرص لا يوجب استباحة يضعها دون عوض، ولا بد بذلك من عوض، وإن كان للزوج ردها بهذه العيوب المؤثرة في المنع من الاستمتاع المقصود بعقد النكاح».

(12) بهامش الأصل : «قال يحيى وعليها «ج»، وهي رواية (م)».

(13) بهامش الأصل : «عزم وعليها «ع» و«صح». وفي (ج) : «عزم».

(14) بهامش الأصل : «وأما إذا».



أَوْ مِنَ الْعَشِيرَةِ<sup>(11)</sup> مِمَّنْ يُرَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ<sup>(12)</sup> ذَلِكَ مِنْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَرَمٌ، وَتَرَدُّ<sup>(13)</sup> الْمَرْأَةُ مَا أَخَذَتْ مِنْ صَدَاقِهَا، وَيَتْرَكُ لَهَا قَدَرُ مَا تَسْتَحِلُّ بِهِ<sup>(14)</sup>.

1646 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ بِنْتَ<sup>(15)</sup> عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ<sup>(16)</sup> - وَأُمُّهَا<sup>(17)</sup> بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ - كَانَتْ تَحْتُ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَمَاتَ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا صَدَاقًا، فَأَبْتَعَتْ أُمُّهَا صَدَاقَهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْسَ لَهَا صَدَاقٌ، وَلَوْ كَانَ لَهَا صَدَاقٌ لَمْ يُمْسِكْهُ، وَلَمْ تَنْظِلْمَهَا، فَأَبَتْ أُمُّهَا أَنْ تَقْبَلَ<sup>(18)</sup> ذَلِكَ، فَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ<sup>(19)</sup> زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَقَضَى أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا وَلَهَا الْمِيرَاثُ<sup>(20)</sup>.

1647 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي خِلَافَتِهِ إِلَى بَعْضِ عُمَّالِهِ: أَنْ كُلَّ مَا اشْتَرَطَ الْمُتَكَحِّلُ مَنْ كَانَ أَبًا أَوْ غَيْرَهُ<sup>(21)</sup> مِنْ حَبَاءٍ<sup>(22)</sup> أَوْ كَرَامَةٍ فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ إِنْ ابْتَعَتْهُ.

(1) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 7/2: «العشيرة القبيلة، سميت بذلك لعاشرة بعضهم لبعض».

(2) في (ج): «من لا يرى أنه أعلم»، وفي (م): «من لا يرى أنه يعلم».

(3) كلمة «ترد» أخفت بهامش الأصل.

(4) قال ابن عبد البر في الاستذكار 421/5: «تحصل مذهب مالك، أنه لا ترد الزوجة بغير العيوب الثلاثة التي جاءت منصوصة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهي الجنون والجنون والبرص وترد من كل داء يجمع من الجماع؛ لأنه الغرض المقصود للكنكاح، ولأن العيوب الثلاثة المنصوصة عن عمر تقع من طلب التماسل، وهو معنى الكناح».

(5) في الأصل (أ) و(ب) و(ج): «أبنت»، وعليها «ح».

(6) قال ابن الخداء في التعريف 790/3 رقم 851: «أبنة عبيد الله بن عمر، أمها بنت زيد بن الخطاب»، وقال الليث: «أسماء بنت زيد بن الخطاب».

(7) بهامش الأصل: «أسماء أسماء»، وقيل زينة، كذا في فوائد أبي نعيم، وذكر ابن الخداء أن اسمها أسماء.

(8) في (ج): «أبنت».

(9) في (ب): «تفعل».

(10) بهامش الأصل: «أبنتهما».

(11) قال ابن عبد البر في الاستذكار 424/5: «اختلف في هذه المسألة الصحابة ومن بعدهم، إلا أن أكثر الصحابة على ما قاله ابن عمر وزيد بن ثابت، وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وابن عباس أيضاً، وحديث ابن عمر وزيد بن ثابت رواه أيوب وابن جريج وعبيد الله وعبد الله ابن عمر، كلهم عن نافع عن ابن عمر بمعنى حديث مالك سواء». وروى الثوري وغيره عن عطاء بن السائب، عن عبد خير، عن علي، أنه كان يجعل لها الميراث وعليها العدة، ولا يجعل لها صداقاً. وابن جريج وعمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس مثله، وبه قال عطاء، وجابر بن زيد أبو الشعثاء.

(12) كتب فوقها في الأصل: «صح»، وفي الهامش: «غيرهم»، وكتب فوقها «ح». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 8-7/2: «روى يحيى: من كان أباً أو غيرهم» وروى غيره من الرواة: «أو غيره» بإفراد الضمير، وهو الوجه؛ لأنه يعود على الأب.

(13) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 7/2: «الحياة»: هي العطاء الذي يخص به واحد دون آخر.



1648 - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ يُنْكَحُهَا<sup>(1)</sup> أَبُوهَا، وَيَشْتَرِطُ فِي صَدَاقِهَا الْحَبَاءَ يُحْبَى<sup>(2)</sup> بِهِ : إِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ يَقَعُ بِهِ النِّكَاحُ، فَهُوَ لَا يَنْتَبِهُ إِنْ<sup>(3)</sup> ابْتِغَتْهُ، وَإِنْ فَارَقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلِزْوَاجِهَا شَرْطُ<sup>(4)</sup> الْحَبَاءِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ النِّكَاحُ<sup>(5)</sup>.

1649 - قَالَ<sup>(6)</sup> مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يُزَوِّجُ ابْنَهُ صَغِيرًا لَا مَالَ لَهُ : إِنْ الصَّدَاقُ عَلَى أَبِيهِ إِذَا كَانَ الْغُلَامُ يَوْمَ يُزَوِّجُ لَا مَالَ لَهُ. وَإِنْ كَانَ لِلْغُلَامِ<sup>(7)</sup> مَالٌ، فَالصَّدَاقُ فِي مَالِ الْغُلَامِ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ الْأَبُ أَنَّ الصَّدَاقَ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ النِّكَاحُ ثَابِتٌ عَلَى الْإِثْنِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا، وَكَانَ فِي وَلَايَةِ أَبِيهِ.

1650 - قَالَ<sup>(8)</sup> مَالِكٌ فِي طَلَاقِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَهِيَ بِكَرٍّ، فَيَعْفُو أَبُوهَا عَنْ نَصْفِ الصَّدَاقِ : إِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ لِزَوْجِهَا، مِنْ أَبِيهَا فِيمَا وَضَعَ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَالَ فِي كِتَابِهِ : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾. [البقرة : 235]. فَهِنَّ النِّسَاءُ اللَّاتِي قَدْ دَخَلَ بِهِنَّ، ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي<sup>(9)</sup> بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة : 235]، فَهُوَ الْأَبُ فِي ابْنَتِهِ الْبِكْرِ، وَالسَّيِّدُ فِي أَمَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ : وَهُوَ<sup>(10)</sup> الَّذِي سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَمْرُ عِنْدَنَا<sup>(11)</sup>.

(1) في (ج) : «يزوجها».

(2) كتب فوقها في الأصل : «تحصى»، وفوقها «عن».

(3) بهامش الأصل : «إذا»، وفوقها «ج» و«صح»، وهي رواية (ب).

(4) بهامش الأصل : «فلها شرط»، وعليها «أصل ذكر». وفيه أيضا «شرط»، وفوقها «ج» و«صح». قال ابن عبد البر في الاستذكار 427-426/5 : «هكذا قال يحيى : فلها شرط الحباء في الموطأ، يقول : فلها شرط الحباء، وهو الصداق، وكذا رده ابن وضاح». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار 251/2 : «قوله في الصداق والحباء : إن فارقتها قبل أن يدخل بها فلها شرط الحباء، كذا لجمهورهم، وعند ابن المرباط وابن حزمين وأبي عمر : «شرط» بتقديم الراء، والأول المصواب. وهو الذي عند ابن بكير وغير يحيى من رواية الموطأ».

(5) قال الباجي في المنتقى 283/3 : «قوله أن كل ما اشترط النكاح من كان أبا أو غيره من حباء أو كرامة فهو للمرأة إن ابتغته : يقتضي أن ما اشترط في عقد النكاح من عطاء يشترط الولي لنفسه أو لغيره، فإن ذلك كله للزوجة، ووجهه أنه عقد معاوضة، فوجب أن يكون جميع عوضه لمن عوضه من جهته، كالبيع والإجارة، ولا يلزم على هذا أجرة السمسار، لأن ذلك ليس للنائب عن البائع على المبتاع، وإنما هي للنائب على من تاب عنه من مبتاع أو بائع، ولو وكل البائع من يبيع ثوبه، فاشترط الوكيل على المبتاع ثوبا، لكان للمبتاع، وإن اشترطه لنفسه لأنه من ثمن سلعته. وقد قال مالك في المدنية - يعني : كتاب عبد الرحمن بن دينار في الفقه المالكي - إن الزوج جعل للرجل جملا على أن ينكحه لعقدة النكاح فإنما هو جعل جعله على أن يقوم له في ذلك، فهذا سنة جعل السمسار على من استنابه».

(6) بهامش الأصل : «يحبى قال»، وعليها «ح»، وهي رواية (م).

(7) في (ج) : «ولابن».

(8) بهامش الأصل : «يحبى قال» ووضع عليها «صح»، وفي (م) : «قال يحيى : قال مالك».

(9) قال الباجي في المنتقى 49/5 : «قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ، وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة : 235] قال شيوخنا : فوجه الدلالة من الآية أنه قال ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ يريد النساء : ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ الأب في البكر، ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾، يريد الزوج».

(10) بهامش الأصل : «وهذا» وفوقها «ح»، وهي رواية (ب) و(ش).

(11) في كشف المغطى للطاهر بن عاشور ص : 249 : «يعني : فالآية أومأت إيماء إلى حالتين معروفتين بين المسلمين، فالعفو المستند إلى ضمير النساء هو عفو النساء اللاتي لهن أن يعفون وهن المالكات أمر أنفسهن...».



1651 - وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْيَهُودِيَّةِ أَوْ النَّصْرَانِيَّةِ تَحْتَ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ، فَتُسَلِّمُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا :  
إِنَّهُ لَا صَدَاقَ لَهَا.

1652 - قَالَ مَالِكٌ : لَا أَرَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ بِأَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ، وَذَلِكَ أَذْنَى مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ<sup>(1)</sup>.

#### 4 - إِرْخَاءُ السُّتُورِ<sup>(2)</sup>

1653 - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَضَى فِي الْمَرْأَةِ إِذَا تَزَوَّجَهَا الرَّجُلُ، أَنَّهُ إِذَا أُرْخِيتِ السُّتُورُ فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ<sup>(3)</sup>.

1654 - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَ يَقُولُ<sup>(4)</sup> : إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِامْرَأَتِهِ فَأُرْخِيتَ عَلَيْهِمَا السُّتُورُ، فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ.

1655 - مَالِكٌ<sup>(5)</sup> أَنَّهُ يُلْفَعُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ : إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا صَدَّقَ عَلَيْهَا ؛ وَإِذَا دَخَلَتْ<sup>(6)</sup> عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ صُدِّقَتْ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ<sup>(7)</sup> : أَرَى ذَلِكَ فِي الْمُسَيِّسِ، إِذَا دَخَلَ

(1) بهامش الأصل : «قال ابن وضاح : أنكر أهل المدينة هذا على مالك، وقالوا هذا شبه مذهب أهل العراق، في أن لا يكون صداق أقل مما يقطع عليه اليد».

(2) في (ج) و (م) : «ما جاء في إرخاء الستور».

(3) قال الباجي في المنتقى 292/3 : «إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق : يريد إذا خلا الرجل بامرأته وانفردا بئنا فقد وجب إكمال الصداق على الزوج، وظاهر هذا اللفظ يقتضي أن بالخلوة يجب على الزوج إكمال الصداق وإن لم يكن المسيس، غير أن معناه عند مالك فيما روى محمد عن ابن وهب أنه أريد بالحدث : «إذا أرخيت الستور» الخلوة، وأريد بقوله : «فقد وجب الصداق»، إذا ادعت المرأة المسيس، بمعنى أن الخلوة شهادة لها، جارية أن الرجل متى خلا بامرأته أول خلوة مع الحرص عليه والتشوف إليها، فإنه قلما يفارقها قبل الوصول إليها، فهذا الذي أراد بقوله : «فقد وجب الصداق»، ولم يرد أن الصداق يجب بنفس الخلوة، وإن عرا من المسيس». وقال أبو بكر بن العربي في المسالك 471/5 : «قال علماؤنا إرخاء الستور يوجب الصداق في حالة، وهي ذكره وتسميته، وفي حالة استقراره وهي بالدخول : لأن الله تعالى علم أن الدخول سر لا يطلع عليه فنصب عليه علامة من الخلوة بالتمكن من الاستيفاء، فقام ذلك مقام العيان...» ثم قال : «وقد شرط بعض العلماء أن يكون ذلك في بيت البناء : لأن الخلوة في غيره لم توضع لهذا فرما وقع، وربما لم يقع، والأصل العدم، فلا يتحقق الوجود إلا بيقين، أو بظاهر يدل عليه، وهذا هو اختيار سعيد بن المسيب. وسوى سائر العلماء بين الأمرين...» قال الباجي في المنتقى 59/5 : «الخلوة إذا كانت في بيت الزوجية فالقول قول الزوج في إنكار المسيس، وإن كانت في منزل الزوج، فالقول قول الزوجة في دعوى المسيس : لما قدمناه من بساط الزوج وقلة هيئته في منزله، وما جيل عليه الناس من الانقباض والهيبة والحياء في المنزل الذي يزور فيه فأما خلوة السفلاء، فحيث كانت أوجبت تصديق الزوجة...».

(4) في (ش) : «إن زيدا بن ثابت قال».

(5) في (م) : «وحدثني عن مالك».

(6) بهامش الأصل : «أدخلت» وعليها «صح».

(7) في (م) : «قال يحيى : قال مالك».

عَلَيْهَا فِي بَيْتِهَا فَقَالَتْ : قَدْ مَسَّنِي. وَقَالَ : لَمْ أَمْسُهَا<sup>(1)</sup> صَدَّقَ عَلَيْهَا. فَإِنْ دَخَلْتَ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ فَقَالَ : لَمْ أَمْسُهَا. وَقَالَتْ : قَدْ مَسَّنِي، صَدَّقْتَ عَلَيْهِ.

## 5 - الْمَقَامُ عِنْدَ الْبِكْرِ وَالْأَيِّمِ<sup>(2)</sup>

1656 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ<sup>(3)</sup> بْنِ هِشَامِ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ لَهَا : «الْيَسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ»<sup>(4)</sup>، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ وَسَبَعْتُ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ عِنْدَكَ وَدَّرْتُ<sup>(5)</sup>. فَقَالَتْ : ثَلَّثْتُ<sup>(6)</sup>.

1657 - مَالِك، عَنْ حُمَيْدِ الطُّوَيْلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَلَاثِ ثَلَاثٌ<sup>(7)</sup>. قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

1658 - وَقَالَ<sup>(8)</sup> مَالِكٌ : فَإِنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ غَيْرُ الَّتِي تَزَوَّجَ، فَإِنَّهُ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ أَنْ تَمْضِيَ أَيَّامُ الَّتِي تَزَوَّجَ بِالسَّوَاءِ، وَلَا يَحْسِبُ عَلَى الَّتِي تَزَوَّجَ مَا أَقَامَ عِنْدَهَا.

(1) بهامش الأصل : «أَمْسُهَا»، وعليها «ط» وهي رواية (م).

(2) رسم في الأصل على «الأي» «صح» و«عد». وفي الهامش : «والثيب» وعليها «ح». وفي (ج) و (م) : «ما جاء في المقام عند الأيم والبكر».

(3) قال ابن الخلاء في التعريف 426/2 رقم 397 : «عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الخارث بن هشام». وروى مالك، عن عبد الله

ابن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت

عنده وساق الحديث... هكذا روي عن مالك وكذا رواه سليمان بن بلال عن عبد الرحمن بن حميد عن عبد الملك بن أبي بكر، ورواه

سفيان الثوري عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام عن أبيه عن أم سلمة فأمنده...

(4) قال القاضي عياض في المشارك 82/1 : «يريد بالأهل نفسه عليه السلام، أي : ليس يلحقك أمر نظني به هو أنك علي».

(5) قال الطاهر بن عاشور في كشف المغضى ص 250 «علم منه أن حق المرأة الأيم في ثلاث ليال عند البناء بها» لأن أم سلمة كانت أيمًا، وقد

جعل لها ثلاث ليال حقًا لها : لأنه قال لها : «وإن شئت ثلثت عندك ودرت». وأما تغييرها في التسبيع فذلك أن التسبيع يسقط حق

المرأة الثيب في الثلاث وليس لها مزية إلا الابتداء بسبع عند البناء بها...

(6) قال عبد الملك ابن حبيب في تفسير غريب الموطأ 407/1 : «إنما هذا إذا كانت له امرأة غيرها حيث يحب عليه أن يقسم لنفسه لهذه يوما

وليلة، ولهذه يوما وليلة، ففي ذلك جاءت السنة أن يقسم عند التي تزوج سبعا إن كانت بكرا، وثلاثا إن كانت ثيبا دون صاحبها لم بعد

ذلك يقسم بينهما بالسواء، فأما إذا لم يكن له غيرها فليس عليه أن يقسم عندها بكرا كانت أو ثيبا لا ثلاثا ولا سبعا، وهو في ذلك يخرج

إلى المساجد، وإلى حوائجه، كانت عنده أخرى أو لم تكن غيرها». وانظر التمهيد 249/17، والاستدكار 441/5.

(7) وفي (ج) : «قال» : وقال مالك، وفي (ب) : «قال مالك».



## 6 - مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ<sup>(11)</sup> فِي النِّكَاحِ

1659 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ<sup>(12)</sup> أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ<sup>(13)</sup> سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَشْتَرِطُ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ بِهَا مِنْ بَلَدِهَا. قَالَ<sup>(14)</sup> سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : يَخْرُجُ بِهَا إِنْ شَاءَ<sup>(15)</sup>.

1660 - قَالَ مَالِكٌ : فَلَا أَمْرُ عِنْدَنَا<sup>(16)</sup> أَنَّهُ<sup>(17)</sup> إِذَا شَرِطَ<sup>(18)</sup> الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ عُقْدَةِ<sup>(19)</sup> النِّكَاحِ أَنْ لَا أُنْكَحَ عَلَيْكَ، وَلَا أَتَسَرَّرَ، إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ يَمِينٌ بِطَلَاقٍ أَوْ عِتَاقَةٍ<sup>(20)</sup> فَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَيُلْزَمُهُ.

## 7 - نِكَاحُ الْمُحَلَّلِ، وَمَا أَشْبَهَهُ

1661 - مَالِكٌ، عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ<sup>(21)</sup>، عَنْ الزُّبَيْرِ<sup>(22)</sup> بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ<sup>(23)</sup>، أَنَّ

(11) بهامش الأصل : «الشروط» وعليها «خو طع». وجعل الأعظمي الخاء حاء.

(12) في (م) : «وحدثني يحيى عن مالك أنه يقول».

(13) في الهامش من (د) : ابن المسيب بكسر السين المشددة. وعليها «صح». وقال ابن عبد البر في الاستذكار 441/5 : «قد روي بلاغ مالك هذا متصلاً عن سعيد».

(14) في (م) : «قال».

(15) بهامش الأصل : «حيث شاء»، وفوقها «صح». ونحتها : «ثبت لعبيد الله، وسقط عن «ح». قال الباجي في المنتقى : 67/5 : «قال ابن حبيب : وقد استحب مالك وغيره من أهل العلم أن يفي لها بما شرطت، وإن ذلك غير لازم للزوج، وعليه جمهور الفقهاء. وقد روى ابن المواز عن ابن شهاب أنه كان يوجب عليه ما التزم من الشروط في النكاح، وإن تكن معلقة بيمين وروى عبد الرزاق عن شريح أنه قضى به. والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [البقرة : 176]».

(16) رسم في الأصل على «فالأمر عندنا» «ح» و«ح» مكررة، وبهامش الأصل : ثبت لعبيد الله، وسقط عند «ح».

(17) سقطت كلمة «إنه» من (ب).

(18) بهامش الأصل : «اشترط».

(19) في (ب) : «عقد».

(20) كتب فوقها في الأصل بخط دقيق : «توزري»، وبهامش الأصل «عتاق»، وعليها «صح أصل».

(21) قال ابن الخذاء في التعريف 249/2 رقم 218 : «المسور بن رفاعه القرظي هو خال زياد بن منظور وهو ابن أخي ثعلبة بن أبي مالك... توفي سنة ثمان وثلاثين ومئة... وذكر الحديث وعلق عليه : «هكذا هو في الموطأ مرسل، وهو الصواب. وقد رواه ابن وهب عن مالك عن المسور بن رفاعه القرظي، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير، عن أبيه أن رفاعه بن سمعان، ولم يقله غير ابن وهب فيما علمت، وكذلك هو في موطأ ابن وهب مسند...». وقال ابن عبد البر في التقيص ص 169 : «هكذا روى يحيى هذا الحديث معلقاً على الحديث : «وتابعه أكثر رواة الموطأ إلا عبد الله بن وهب...».

(22) في الهامش من (د) : «ابن وضاح بالفتح فيهما». ورواية يحيى : في الأول بالرفع، وفي الثانية بالفتح.

(23) ضبطت في الأصل بضم الزاي المشددة وفتحها وعليها «معاد» وفوقها «بالفتح»، وعليها «ح». وبهامش الأصل : «الزبير بالفتح فيهما جميعاً، وابن بكير يرفع الأول منهما، وليس بشيء»، وهم زبيريون، بالفتح، قرظيون من بني قريظة، والزبير بن باطا جددهم وجه من وجوه بني قريظة. «ح» : لابن وضاح بالفتح في الاسمين جميعاً، ويحيى الأول بالضم، والثاني بالفتح، وهو قول محمد بن إسماعيل البخاري، =

رِفَاعَةَ بْنِ سِمْوَالٍ<sup>(1)</sup>، طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَمِيمَةَ بِنْتَ وَهَبٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثًا. فَتَكَحَّتْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ<sup>(2)</sup>، فَأَعْتَرَضَ عَنْهَا<sup>(3)</sup>، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسَهَا فَفَارَقَهَا، فَأَرَادَ رِفَاعَةُ أَنْ يَتَكَحَّهَا وَهُوَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ<sup>(4)</sup> طَلَّقَهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَهَاةُ عَنْ تَزْوِيجِهَا وَقَالَ : «لَا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ»<sup>(5)</sup>.

1662 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ<sup>(6)</sup>، فَزَوَّجَهَا رَجُلٌ آخَرُ<sup>(7)</sup>، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَهَلْ يَصْلُحُ لِرَزْوِجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ؟ فَقَالَتْ<sup>(8)</sup> عَائِشَةُ : لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا.

1663 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ رَجُلٌ آخَرُ، فَمَاتَ عَنْهَا، قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، هَلْ يَحِلُّ لِرَزْوِجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يَرَاَجِعَهَا ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : لَا يَحِلُّ لِرَزْوِجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يَرَاَجِعَهَا.

حوالي الحسن الدارقطني، وهو الصواب. «ح» : رواه يحيى بن يحيى وجماعة من رواة الموطأ الزبير يفتح التاء فيهما. قال الدارقطني وعبد الغني وغيرهما من الحفاظ. برفع الأول، الصواب، ووقع في روايتي من طريق يحيى بن يحيى : الزبير بن عبد الرحمن بضم الزاي. - والله أعلم. - أبو عمر، وابن وضاح، وأحمد بن محمد بالفتح فيهما جميعاً، وخالفهم من تقدم، وبالنضم في الأول أولى، وفي الثاني : رواه القعني والعقيلي، وابن أبي حاتم، وابن الغرضي في المؤتلف والمختلف، وابن الحذاء، وابن المنذر في كتابه، وكذا في رواية الوقشي الأول بالنضم، والثاني بالفتح، وقال : لا يجوز غير ذلك. قال أبو العباس الداني في الإجماع 427/4 : «وهو عند يحيى بن يحيى وسائر رواة الموطأ مرسل لابن الزبير بن عبد الرحمن لم يقولوا فيه عن أبيه». وانظر التعريف لابن الحذاء 153/2.

(1) ضببط في الأصل يفتح السين وكسرها معاً، وعليها «ج». (2) هكذا ضببط في الأصل، وعليها «صح». قال ابن الحذاء في التعريف 412/2 رقم 378 : «عبد الرحمن بن الزبير - بالفتح - هو والد الزبير ابن عبد الرحمن بن الزبير، الذي روى عنه المسور بن رفاعة القرظي في نكاح التحليل، وهكذا ذكره البخاري بالفتح». (3) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 10/2 : «يقال اعترض الرجل عن أهله : إذا عجز عن نكاحها كما يعترض له الشيء، فيحول بينه وبين قصده».

(4) لم ترد «كان» في (ب).

(5) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 9/2 : «الذي تقتضيه اللغة، هو أن ذوق العسيلة : النكاح الذي معه الإنزال. يقال : غسل الرجل المرأة، والغسل الشاق». (6) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 27/2 : «البتة، من بت الحبل إذا قطعه، وابت ما بين القوم : أي انقطع، ويقال : بت عليه انقضاء وأبته : إذا فصله». وانظر مشكلات الموطأ للبطلوني ص : 155.

(7) في (ب) : «بعد رجل آخر».

(8) في (ش) و (م) : «قالت».

(9) في (ب) : «الرجل».



1664 - قال مالك في المَحْلَل : إِنَّهُ لَا يُقِيمُ عَلَى نِكَاحِهِ حَتَّى يَسْتَقْبِلَ نِكَاحًا جَدِيدًا، فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا مَهْرُهَا<sup>(11)</sup>.

## 8 - مَا لَا يُجْمَعُ<sup>(2)</sup> بَيْنَهُ<sup>(3)</sup>، مِنَ النِّسَاءِ

1665 - مالك، عَنْ أَبِي الزُّنَاد، عَنِ أَبِي الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»<sup>(4)</sup>.

1666 - مالك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : يُنْهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ عَلَى<sup>(5)</sup> خَالَتِهَا، وَأَنْ يَطَأَ الرَّجُلُ وَلِيدَةً وَفِي بَطْنِهَا جَنِينَ لِغَيْرِهِ.

## 9 - مَا لَا يَجُوزُ مِنْ نِكَاحِ الرَّجُلِ أُمَّ امْرَأَتِهِ

1667 - مالك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ<sup>(6)</sup> : سُئِلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً<sup>(7)</sup>، ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا<sup>(8)</sup>، هَلْ تَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا ؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ<sup>(9)</sup> : لَا، الْأُمُّ مَبْنِيَّةٌ لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّبَائِبِ<sup>(10)</sup>.

(11) بهامش الأصل : «مهر مثلها، لابن بكير». وبالهامش أيضا : «قال سحنون، عن علي بن زياد وابن وهب وابن القاسم : عن مالك في المَحْلَل إذا فسخ نكاحه. قال علي عن مالك : إن كان ما استحلها به، أدنى من صداق مثلها، وروى مطرف وابن بكير عن مالك مثله. وقال مطرف : معنى قوله : «مهر مثلها» أنه لم يكن سمي صداقا، فأما إذا سمي مهرا، فهو لها جميعه، وروى ابن نافع والفغيني عن مالك، فهو مثلها». وروى ابن كنانة : «مهرها»، وروى أنسب عن مالك أن لها المهر الذي فرض لها من كتاب أحمد بن سعيد «فرض لها».

(2) في هامش (م) : «لأكثر الرواة».

(3) كتب فوق «بينه» في (م) : «صح»، وفي الهامش : «تابع يحيى على قوله منها ابن كنانة ومطرف».

(4) قال ابن عبد البر في التمهيد 226/18 : «هذا حديث صحيح ثابت مجتفع على صحته، رواه عن أبي هريرة جماعة من أصحابه، منهم سعيد ابن المسيب وأبو سلمة، وأبو صالح وغيرهم». وقال أيضا 281/18 : «وروى معتمر بن سليمان عن فضيل بن يسرة عن أبي هريرة عن الشعبي قال : كل امرأتين إذا جعلت موضع أحدهما ذكرا، لم يبر له أن يتزوج بالأخرى، فاجتمع بينهما باطل، فقلت له : عمن هذا ؟ فقال : عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(5) «على»، سقطت من الأصل وألحقت في الهامش، ووضع عليها «صح».

(6) لم ترد «قال» في (ب).

(7) في (ب) : «امراته» وفي (ج) : «المرأة».

(8) في (ب) : «وج» : «بمسها».

(9) في (ب) : «ابن ثابت».

(10) قال الباجي في المنتقى 303/3 : «يريد أن ذكرها في آية التحريم مطلق غير مقيد بصفة، لأنه قال : «وأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ» [النساء : 23] فلم يقيد بالبناء ولا غيره، وهذا معنى قوله : ليس فيها شرط، لأن التقيد بمعنى الشرط، لأنه لم يشترط في تحريم الأم دخولا ولا غيره. وقوله =

1668 - مَالِك، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، اسْتَفْتِيَ وَهُوَ بِالْكُوفَةِ عَنْ نِكَاحِ الْأُمِّ بَعْدَ الْإِنْتَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْإِنْتَةُ مُسْتَفَارَّخَصَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا قَالَ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّبَائِبِ، فَرَجَعَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِلَى الْكُوفَةِ، فَلَمْ يَصِلْ إِلَى مَنْزِلِهِ حَتَّى أَتَى الرَّجُلَ الَّذِي أَفْتَاهُ بِذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَفَارِقَ امْرَأَتَهُ<sup>(1)</sup>.

1669 - قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ نَكُونُ تَحْتَهُ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ يَنْكِحُ أُمَّهَُا فَيُصِيبُهَا : إِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ وَيُفَارِقُهَا جَمِيعًا، وَتَحْرُمَانِ عَلَيْهِ أَبَدًا إِذَا كَانَ قَدْ أَصَابَ الْأُمَّ، فَإِنْ لَمْ يُصِبِ الْأُمَّ، لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ، وَفَارَقَ الْأُمَّ.

1670 - قَالَ مَالِكٌ<sup>(2)</sup> فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يَنْكِحُ<sup>(3)</sup> أُمَّهَُا فَيُصِيبُهَا : إِنَّهُ لَا تَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا أَبَدًا، وَلَا تَحِلُّ لِأَبْنِهِ وَلَا لِأَبِيهِ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ ابْنَتُهَا، وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ.

1671 - قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا الزَّنا، فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ : ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾. [النساء : 23]. فَإِنَّمَا حَرَّمَ مَا كَانَ تَزْوِيجًا وَلَمْ يَذْكُرْ تَحْرِيمَ الزَّنا، فَكُلُّ تَزْوِيجٍ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْحَلَالِ يُصِيبُ صَاحِبَتَهُ امْرَأَتَهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ التَّزْوِيجِ الْحَلَالِ، فَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا.

## 10 - نِكَاحُ الرَّجُلِ أُمَّ امْرَأَةٍ<sup>(4)</sup> قَدْ أَصَابَهَا عَلَى وَجْهِ مَا يُكْرَهُ<sup>(5)</sup>

1672 - قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَزْنِي بِالْمَرْأَةِ فَيَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِيهَا : إِنَّهُ يَنْكِحُ ابْنَتَهَا، وَيَنْكِحُهَا ابْنَتُهُ إِنْ

= رضي الله عنه : وإنما الشرط في الربائب، يريد أن التقييد إنما ورد في الربائب في قوله تعالى : ﴿وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن﴾ [النساء : 23]، فقيده بحرم ذلك بالدخول بالأُم، فبقيت غير المدخول بها داخلة تحت عموم قوله تعالى : ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ [النساء : 24]. وهذا الذي ذهب إليه زيد بن ثابت هو قول عمران بن حصين، وابن عمر، وطاووس، والزهري، والحسن البصري، وبه قال مالك، والثوري، وأبو حنيفة، والشافعي.

(1) «أجمعت الأمة أن الرجل إذا تزوج امرأة، ولها ابنة أنه لا تحل له الابنة بعد الأم، أو فراقها إن كان دخل بها، وإن كان لم يدخل بالأُم حتى فارقها، حلَّ له نكاح الربيبة وإن قوله عز وجل : ﴿من نسائكم اللاتي دخلتم بهن﴾ [النساء : 23] شرط صحيح في الربائب اللاتي في حجورهم... الاستدراك : 457/5.

(2) في (ش) : «قال : قال مالك».

(3) في (ج) : «يتزوج».

(4) في (ب) : «امرأته».

(5) «بما مضى الأصل : «صواب هذه الترجمة «نكاح الرجل امرأة قد أصاب أمها على وجه ما يكره، وفوقها «ها». وكتب نلفظ «ما يكره» في هامش (ب)، وفي (د) : «جواب هذه الترجمة : «نكاح الرجل امرأة قد أصابها على وجه ما يكره».



شاء، وذلك أنه أصابها حراماً. وإنما الذي حرم الله عز وجل<sup>(1)</sup> ما أصيب بالحلال، على وجه الشبهة بالنكاح. قال مالك<sup>(2)</sup> : قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء : 22]. قال مالك<sup>(3)</sup> : فلو أن رجلاً نكح امرأة في عدتها نكاحاً حلالاً<sup>(4)</sup> فأصابها، حرمت على ابنه أن يتزوجها، وذلك أن أباه نكحها على وجه الحلال لا يقام عليه فيه الحد، ويُلحق به الولد الذي يولد فيه بأبيه<sup>(5)</sup>، وكما حرمت على ابنه أن يتزوجها حين تزوجها أبوه في عدتها وأصابها، فكذلك تحرم على الأب ابنتها إذا هو أصاب أمها<sup>(6)</sup>.

## 11 - جامع ما لا يجوز من النكاح

1673 - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار. والشغار أن يزوج الرجل<sup>(7)</sup> ابنته على أن يزوجه الآخر<sup>(8)</sup> ابنته، ليس بينهما صداق<sup>(9)</sup>.

(1) لم ترد «عز وجل» في (ب) و(ج).

(2) بهامش الأصل : «وقد»، وعليها «قرء».

(3) في (ش) : «مالك»، دون «قال».

(4) بهامش الأصل : «لا» و«وب» وعلي بن زياد : «في عدتها»، أو نكاحاً لا يصلح. وعبد ابن نافع : «في عدتها على وجه النكاح». ولا بن بكير «في عدتها نكاحاً حراماً»، ولا بن القاسم في عدتها أو نكاحاً حراماً. وبهامشه أيضاً «كذا قال يحيى نكاحاً حلالاً، يعني نكاحاً حلالاً في اعتقاده من غير أن يعلم أنها في عدة». وانظر مشارق الأنوار 1/ 190.

(5) في (ج) : «لأبيه».

(6) قال ابن عبد البر في الاستذكار 463/5 : «أجمع العلماء على أن النكاح الحلال الصحيح يحرم أم المرأة أو ابنتها إذا دخل بها، وكذلك كل نكاح يلحق فيه الولد ويدراً به أحد، يحرم أم المرأة على أمها، ويحرم ربتها إذا دخل بها، ويحرم زوجة الابن وزوجة الأب بكتاب الله عز وجل والسنة المجتمعة عليها. واختلفوا في الرجل يزني بالمرأة، هل يجعل له نكاح ابنتها وأمها، وكذلك لو زنا بالمرأة، هل ينكحها ابنه أو ينكحها أبوه؟ وهل الزنى في ذلك كله يحرم ما يحرم النكاح الصحيح أو النكاح الفاسد أم لا؟ فقال مالك في موطئه : «إن الزنى بالمرأة لا يحرم على من زنا بها نكاح ابنتها ولا نكاح أمها، ومن زنا بأم امرأته لم تحرم عليه امرأته، بل يقتل، ولا يحرم الزنى شيئاً يحرمه النكاح الحلال. وهو قول ابن شهاب الزهري، وربيع، وإليه ذهب الثعلبي، وأبو ثور، ودأود. وروي ذلك عن ابن عباس وقال في ذلك، لا يحرم الحرام الحلال، وقال ابن شهاب، وربيع، واختلف فيه عن سعيد بن المسيب، ومجاهد، وإخمين. وذكر ابن القاسم عن مالك خلاف ما في الموطأ فقال : من زنا بأم امرأته فارق امرأته، وهو عنده في حكم من نكح أم امرأته ودخل بها، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، والثوري، والأوزاعي، كلهم يقولون : من زنا بأم امرأته، حرمت عليه امرأته. قال سحنون : أصحاب مالك كلهم يحالفون ابن القاسم فيها، ويذهبون إلى ما في الموطأ».

(7) أحق «الرجل» بفتح اللام بهامش (م) وعليها «صح» أي يزوج الرجل الرجل.

(8) بهامش الأصل : «الرجل» أي : «الرجل الآخر»، ووضع عليها ضمة، ورمز : «ع».

(9) قال عبد الملك بن حبيب في تفسير غريب الموطأ 409/1 : «والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق». ثم قال : «وسواء بينهما صداق أو لم يكن، وكله شغار إذا لم يزوجه هذا إلا على شرط أن يزوجه الآخر، إنما تفرق فيه لسمية».



1674 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنَيْ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(11)</sup>، عَنْ خُنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامٍ<sup>(12)</sup> الْأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّ نِكَاحَهُ.

1675 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فَقَالَ : هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ وَلَا أُجِيزُهُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ<sup>(13)</sup> فِيهِ لَرَجَمْتُ.

1676 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ طَلِيحَةَ الْأَسَدِيَّةَ<sup>(14)</sup> كَانَتْ تَحْتَ رَشِيدِ الثَّقَفِيِّ<sup>(15)</sup> فَطَلَّقَهَا، فَتَكَحَّتْ فِي عِدَّتِهَا، فَضَرَبَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَضَرَبَ زَوْجَهَا بِالْمِخْفَقَةِ<sup>(16)</sup> فَضَرَبَاتٍ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فُرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدْتُ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، ثُمَّ كَانَ الْآخَرُ خَاطِبًا مِنَ الْخَطَّابِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا، فُرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدْتُ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، ثُمَّ اعْتَدْتُ مِنْ الْآخَرِ<sup>(17)</sup>، ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا. قَالَ : وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : وَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْهَا<sup>(18)</sup>.

=الصداق في الفسخ إذا لم يكن فيه صداق فهو مفسوخ أبداً قبل البناء وبعده، وإذا كان صداق فإنما يفسخ قبل البناء، ويثبت بعده، وترد كل واحدة منهما إلى صداق مثلها، وإن سمي للواحدة صداق ولم يسم للآخرى صداق فسخ نكاح الآخرى إلا قبل البناء، ويثبت بعد البناء، ويرد إلى صداق مثلها، وهو كله قول مالك وأصحابه.

(11) قال ابن الخداء في التعريف 401/2 رقم 366 : «عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري، هو أخو مجمع بن يزيد بن جارية من بني عمرو ابن غوف، مدني، يكنى أبا محمد، وكان أخا عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه. قال أبو بكر بن محمد بن حزم : ما رأيت بعد الصحابة رجلاً أفضل منه».

(12) ضبطت في الأصل بالذال المعجمة، ورسمت في (ج) بالذال المهملة. وفي (ب) : خزام بالزاي. وكسب فوق الزاي دال مهملة. قال ابن الخداء في التعريف 747/3 رقم 787 : «خسَاء بنت خدام الأنصارية، ويقال الأسدية، مذكورة في كتاب النكاح، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَدَّ نِكَاحَهَا لَهَا صَحِيَّةً، قَالَ لَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْعُثْمَانِيُّ : كُنِيَ خِدَامٌ : أَبُو وَدَاعَةَ».

(13) بهامش الأصل : «تَقَدَّمْتُ»، بفتح التاء، وعليها «ح» و «صح».

(14) رسم في الأصل على «الأسدية» «ع»، و «صح»، وبالهامش : «طرح ابن وضاح الأسدية، صوابه : التميمية، وهي أخت طلحة بن عبد الله»، قاله «ه». قال ابن الخداء في التعريف 754/3 رقم 799 : «طليحة الأسدية زوج رشيد الثقفي، وفي بعض الروايات طليحة بنت عبد الله الأسدية». وقال الليث عن ابن شهاب : «طليحة بنت عبيد الله».

(15) قال ابن الخداء في التعريف 148/2 رقم 122 : «هذا هو رشيد بن علاج من ثقيف، وله صهر في بني عدي بن نوفل بن عبد مناف» ويقال : زُوَيْشِدْ.

(16) قال الوقشي في التعليق 11/2 : «المخفقة : هي الدرة». وقال القاضي عياض في المشرق 245/1 : «ولا يستعمل ذلك إلا في الضرب بالشيء الغريضي، ومنه سميت الدرة مخفقة».

(17) وفي (ب) : «ثم كان الآخر يدل : ثم اعتدت من الآخر».

(18) في (ج) : «فما استحل من فرجها».



1677 - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا <sup>(1)</sup> فِي الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ، يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَتَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا : إِنْهَا لَا تُنْكَحُ إِنْ ارْتَابَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا، حَتَّى تَسْتَبْرِئَ نَفْسَهَا مِنْ تِلْكَ الرَّبِيبَةِ إِذَا خَافَتْ الْحَمْلَ <sup>(2)</sup>.

## 12 - نِكَاحُ الْأَمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ

1678 - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ، فَأَرَادَ أَنْ يُنْكَحَ عَلَيْهَا أَمَةً، فَكَرِهَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

1679 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَا تُنْكَحُ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ الْحُرَّةُ، فَإِنْ طَاعَتِ الْحُرَّةُ، فَلَهَا الثَّلَاثَانِ مِنَ الْقِسْمِ.

1680 - قَالَ مَالِكٌ <sup>(3)</sup> : وَلَا يَتَّبِعِي لِحُرٍّ <sup>(4)</sup> أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً وَهُوَ بَعْدُ طَوْلًا لِحُرَّةٍ، وَلَا يَتَزَوَّجَ أَمَةً إِذَا لَمْ يَحِدْ طَوْلًا لِحُرَّةٍ إِلَّا أَنْ يَخْشَى الْعَنْتَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾. [النساء : 25].  
وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ <sup>(5)</sup> : ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ﴾. [النساء : 25]. قَالَ مَالِكٌ : وَالْعَنْتُ هُوَ الرِّئَاءُ <sup>(6)</sup>.

## 13 - مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَمْلِكُ الْمَرْأَةَ <sup>(7)</sup>، وَقَدْ كَانَتْ تَحْتَهُ فَفَارَقَهَا <sup>(8)</sup>

1681 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ <sup>(9)</sup> عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُطَلَّقُ الْأَمَةَ ثَلَاثًا لَمْ يَشْرِبْهَا : إِنْهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تُنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

(1) في (ب) : «قال مالك فالأمر عندنا»، وفي (ج) : «قال يحيى قال مالك : الأمر عندنا».  
(2) قال أبو بكر بن العربي المعافري في القيس 64/3 : «يؤبى مالك - رضي الله عنه - على ما لا يجوز من النكاح، وهو أمر لا ينحصر في البيان، ولا يدخل تحت التعديد، إنما ينحصر النكاح الحائز، وشروطه خمسة : متعاقدان حصلت فيهما أهلية العقد، وولي استقل بأهلية الولاية، وصداق يقبل الموصية، وإعلان يفارق به السفاح الذي حرم الله تعالى. فإذا اختل شرط من هذه الشروط، تطرق الفساد إلى النكاح، ومداخل الاختلال لا تحصى، إلا أن مالكا - رضي الله عنه - أراد بالتبويب أمهات الفساد ومشهوراته».

(3) في (ج) : «قال يحيى : قال مالك».

(4) بهامش الأصل : «الحرة» وعليها «صح».

(5) ليس في (ش) : «عز وجل».

(6) بهامش الأصل : «قال ربيعة : العنت هو الهوى» قاله ابن وضاح.

(7) بهامش الأصل : «الأمة» لابن وضاح، وعليها «صح». وفي الهامش من (د) : «الأمة لابن عبد البر» وفي (م) «الأمة». وفي الهامش : «المرأة وقع عند يحيى».

(8) نهاية العنوان «ففارقتها»، لكن في نسخة (ج) : «ففارقتها ثلاثا».

(9) بهامش الأصل : «أبو عبد الرحمن» هو أبو الرناد، وقيل : هو سليمان بن يسار، وقيل : هو طاووس، والأشبه ما أنه أبو الرناد. قال في التمهيد : إن من قال سليمان بن يسار أصح من قال هو طاووس. وقال ابن الحذاء : الصحيح أن اسمه نسطاس مولى كثير بن الصلت، =

1682 - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ، سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ عَبْدًا لَهُ جَارِيَةً<sup>(1)</sup>، فَطَلَّقَهَا الْعَبْدُ الْبَيْتَةَ، ثُمَّ وَهَبَهَا سَيِّدُهَا لَهُ، هَلْ تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ ؟ فَقَالَا : لَا، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

1683 - مَالِك أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ، عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ أَمَةٌ مَمْلُوكَةٌ، فَاشْتَرَاهَا، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَقَالَ : تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ يَمِينِهِ مَا لَمْ يَبْتَ<sup>(2)</sup> طَلَاقَهَا، فَإِنْ بَتَ طَلَاقَهَا، فَلَا تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ يَمِينِهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

1684 - قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَنْكِحُ الْمَرْأَةَ<sup>(3)</sup> الْأَمَةَ فَيُلِدُّ مِنْهُ ثُمَّ يَبْتَاعُهَا : إِنَّهَا لَا تَكُونُ أُمٌّ وَلَدٌ لَهُ<sup>(4)</sup> بِذَلِكَ الْوَلَدِ الَّذِي وَلَدَتْ مِنْهُ وَهِيَ لِغَيْرِهِ حَتَّى تُلِدَ مِنْهُ، وَهِيَ فِي مِلْكِهِ بَعْدَ ابْتِيَاعِهِ إِيَّاهَا. قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ اشْتَرَاهَا وَهِيَ حَامِلٌ<sup>(5)</sup>، ثُمَّ وَضَعَتْ عِنْدَهُ، كَانَتْ أُمٌّ وَلَدٌ<sup>(6)</sup> بِذَلِكَ الْحَمْلِ فِيمَا نَرَى<sup>(7)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## 14 - مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِصَابَةِ الْأَخْتَيْنِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَالْمَرْأَةِ وَابْتِنَاهَا<sup>(8)</sup>

1685 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ

«وقيل : إنه مولى صفوان بن أمية. أمه. وفي هامش (م) : «قال ابن بكير : أبو عبد الرحمن، هو أبو الزناد، وقيل : هو سليمان بن يسار، وقيل : هو طاووس...». أمه. قال ابن عبد البر في الاستذكار 482/5 : «اختلف العلماء في اسم أبي عبد الرحمن - شيخ ابن شهاب - في هذا الخبر، فقيل : سليمان بن يسار، وهو عندي بعيد ؛ لأن سليمان بن يسار ليس عند ابن شهاب من يستر اسمه، ويكنى عنه بخلالته عنده، وبذلك على ذلك أنه قد صرح باسمه في أحاديث كثيرة، حدث بها عنه». وقيل : هو أبو الزناد وهذا أبعد. وقيل : هو طاووس، وهذا عندي قريب، وأولى بالحق...». وقال ابن الخضاء في التعريف 208/2 رقم 265 : «قال محمد : والصحيح أن اسمه لسطاس مولى كثير بن الصلت، وقوله مالك : إنه حميل يدل أنه مولى كما ذكرنا، وقد قيل : إنه مولى صفوان بن أمية...». وانظر باب العين من الكنى 696/3.

(1) في (ش) : «جارية له».

(2) ضبطت في الأصل بضم الياء وكسر الباء، وفتح الياء، وضم الياء، وفوقها معاً.

(3) كتب فوق «المرأة في الأصل «صح»، وفي الهامش : «الأمه»، وفوقها «ط ز».

(4) في (ب) : «أنها لا تكون له أم ولد فذلك الولد». وفي (ج) : «أنها لا تكون أم ولد بذلك الولد».

(5) رسم في الأصل على «حامل» «صح»، وبالهامش «منه».

(6) رسم فوق «ولد» في الأصل «صح» و«ح»، وبالهامش «ولد»، وفوقها : «صح» و«ع». وفيه أيضاً : «إنما تكون الأمة عند مالك أم ولد إذا ولدت

من يكون ثعباً لأبيه في الحرية، ولا يكون ذلك حتى تلد وهي ملك من تلد منه. وقال أبو حنيفة : إذا ولدت وهي زوجة، ثم اشتراها،

كانت أم ولد. وقال الشافعي : لا تكون أم ولد، حتى تلد عنده، فإن اشتراها وهي حامل منه، لم تكن له أم ولد بذلك الحمل».

(7) كتب فوقها في الأصل : «أرى...». وهي رواية (ج).

(8) كتب فوق «المرأة وابنتها» «ع» و«صح»، وفي الهامش : «طرحه ابن وضاح».



الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ إحداهما بعد الأخرى، فقال عمر : ما أحب أن أخبرهما<sup>(1)</sup> جميعاً ونهاه<sup>(2)</sup> عن ذلك.

1686 - مالك، عن ابن شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب، أن رجلاً<sup>(3)</sup> سأل عثمان بن عفان عن الأختين من ملك اليمين، هل يجمع بينهما ؟ فقال عثمان : أحلتهم أمة، وحرمتهما أمة، فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك. قال : فخرج من عنده، فلقى رجلاً<sup>(4)</sup> من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله عن ذلك فقال : لو كان لي من الأمر شيء، ثم وجدت أحداً فعل ذلك، لجعلته نكالا. قال ابن شهاب : أراه علي بن أبي طالب.

1687 - مالك، أنه بلغه عن الزبير بن العوام، مثل ذلك. قال مالك<sup>(5)</sup> : في الأمة تكون عند الرجل، فيصيبها، ثم يريد أن يصيب أختها : إنها لا تحل له حتى يحرم عليه فرج أختها، بنكاح أو عتاقة أو كتابة أو ما أشبه ذلك، أو يزوجه عتده، أو عبد غيره<sup>(6)</sup>.

## 15 - النُّهْيُ عَنِ<sup>(7)</sup> أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ أُمَّةً كَانَتْ لِأَبِيهِ

1688 - مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وهب لابنه جارية<sup>(8)</sup> فقال : لا تمسسها<sup>(9)</sup>، فإنني قد كسفتها.

(1) بهامش الأصل : « قيل : معنى أخبرهما، أطوهما، ويقال للحرث : الخبير، ومنه الغارة في المزارعة. قال الوقشي في التعليق على الموطأ 11/2 في قوله « ما أحب أن أخبرهما جميعاً » : « إنما هو كتابة عن الموطأ. » يقال : خبرت الأرض، إذا حرثتها، وخبرت الرجل مخبرة، إذا زارعت، والزراع الخبر، والخبار، والخبير، فسمى عمر النكاح خيراً كما سماه الله. وقد أفاد القاضي عياض في المشافق أن الغارة هي المزارعة على الجزء مما يخرج من الأرض. انظر 1/229.

(2) كتب فوقها في الأصل : « عه، » صحح، وبالهامش : « ونهى، » وفوقها « صحح. » وهي رواية (أ) و(ج)، وفي (م) : « ونهاه. »

(3) بهامش الأصل : « اسم هذا الرجل نيار بن الأسلمي. »

(4) بهامش الأصل : « وإنما كسى قبيصة عن علي، فصحبته عبد الملك، ولما فيه من رد على عثمان، وكانت بنو أمية يكرهون مثل سماع هذا الحديث. »

(5) في (ب) و(ج) : « قال : يحيى : قال مالك، وفي (م) : « وحديثي عن مالك. »

(6) كتب فوقها في الأصل « صحح، » وبالهامش : « أو غير عتده، » وفوقها « عه » و« صحح »

(7) ليس في (ش) و(ب) (م) : « عن، » وكتب في هامش (ب) وعليها « نحو. »

(8) رسم في الأصل على جارية « صحح، » وبالهامش : « له، » وعليها « صحح » أيضاً.

(9) كتب فوقها في الأصل : « صحح، » وبالهامش : « عساه » وعليها « صحح » أيضاً. وفي (ب) و(ج) : « لا تمسها. » وعليها في (ب) « حوطع، » وفي هامشها : « تمسها » وفوقها « صحح. » قال ابن عبد البر في الاستدكار 492/5 « حرم الله عز وجل على الآباء حلالاً أبنائهم، وحرم على -

1689 - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُجَبَّرِ<sup>(1)</sup>، أَنَّهُ قَالَ : وَهَبَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَابْنَهُ جَارِيَةً، فَقَالَ : لَا تَقْرُبْهَا، فَإِنِّي قَدْ أَرَدْتُهَا<sup>(2)</sup>، فَلَمْ أُنْصِبْ لَهَا<sup>(3)</sup>.

1690 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ أَبَا نَهْشَلٍ<sup>(4)</sup> بَيْنَ الْأَسْوَدِ قَالَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : إِنِّي رَأَيْتُ جَارِيَةً لِي مُنْكَشِفًا عَنْهَا، وَهِيَ فِي الْقَمَرِ، فَجَلَسْتُ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ فَقَالَتْ : إِنِّي حَائِضٌ، فَقُمْتُ<sup>(5)</sup>، فَلَمْ أَقْرُبْهَا بَعْدُ، أَفَأَهْبُهَا لِابْنِي يَطُوهَا ؟ فَتَنَاهَا الْقَاسِمُ عَنْ ذَلِكَ.

1691 - مَالِك، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، أَنَّهُ وَهَبَ لِصَاحِبٍ لَهُ جَارِيَةً ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْهَا فَقَالَ : قَدْ<sup>(6)</sup> هَمَمْتُ أَنْ أَهْبُهَا لِابْنِي فَيَفْعَلُ بِهَا كَذَا وَكَذَا. قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : لِمَرْوَانَ كَانَ أَوْرَعَ مِنْكَ، وَهَبَ لِابْنِهِ جَارِيَةً، ثُمَّ قَالَ : لَا تَقْرُبْهَا، فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ سَاقَهَا مُنْكَشِفَةً<sup>(7)</sup>.

## 16 - النُّهْيُ عَنْ نِكَاحِ إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ

1692 - قَالَ مَالِكُ<sup>(8)</sup> : لَا يَحِلُّ نِكَاحُ أَمَةٍ يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة : 6] ؛ فَهِنَّ الْحَرَائِرُ مِنَ الْيَهُودِيَّاتِ وَالنَّصْرَانِيَّاتِ. وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿وَمَنْ<sup>(9)</sup> لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ

= الأبناء ما نكح آبائهم من النساء، وحرم أمهات النساء والربائب المدخول بأمهاتهن ؛ وأجمعوا أن ذلك كله أريد به الوطأ مع العقد في الزوجات، واختلفوا في العقد دون الوطأ وفي الوطأ دون العقد... وملك اليمين في ذلك كله نكح للنكاح، وجاء عن جمهور السلف، أنهم كرهوا من اللبس والقبيل والكشف ونحو ذلك ما كرهوا من الوطأ ودعا وديناء، ومن اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه، ومن رعى حول الحمى لم يؤمن عليه أن يرتفع فيه، وانظر والقيس لأبن العربي المصنف : 125/5 وما بعدها.

(1) بهامش (ج) : «في نسخة بالحاء المهملة».

(2) في (ب) : «رأيتها».

(3) قال القاضي عياض في المشرق 101/1 : «لم أوسط لها، كذا يحيى من الأساطير، ولغيره : فلم أنشط من الشاطئ، وكلاهما صحيح المعنى متقاربة».

(4) بهامش الأصل : «ح»، أن أبا نهشل الأسود، وهو مولى مروان، وحاجبه، ذكره ابن خضاح.

(5) كتب بهامش الأصل : «عنها»، وعليها «ح».

(6) في (ج) : «لقد».

(7) في الهامش من (د) : «منكشفة».

(8) في (ج) و(م) : «قال يحيى : قال مالك».

(9) في (ج) و(م) : «فمن».



الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴿النِّسَاءُ : 25﴾. فَهِنَّ الْإِمَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ. قَالَ مَالِكٌ : فَإِنَّمَا أَحَلَّ اللَّهُ فِيمَا نَرَى<sup>(1)</sup> نِكَاحَ الْإِمَاءِ الْمُؤْمِنَاتِ، وَلَمْ يُحِلَّ نِكَاحَ إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ<sup>(2)</sup>. قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمَةُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ<sup>(3)</sup> تَحِلُّ لِسَيِّدِهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ. 1693 - قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَحِلُّ وَطْءُ أَمَةٍ مَجْرُوبَةٍ بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

## 17 - مَا جَاءَ فِي الْإِحْصَانِ

1694 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ : الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ : هُنَّ أُولَاتُ الْأَزْوَاجِ<sup>(4)</sup>، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الزَّنا.

1695 - مَالِكٌ<sup>(5)</sup>، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ<sup>(6)</sup>، وَبَلَّغَهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ : إِذَا نَكَحَ الْحُرُّ الْأَمَةَ فَمَسَّهَا<sup>(7)</sup> فَقَدْ أَحْصَنَتْهُ.

1696 - قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ مَنْ أَدْرَكَتْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ : تُحْصِنُ الْأَمَةُ الْحُرَّ إِذَا نَكَحَهَا فَمَسَّهَا.

1697 - قَالَ مَالِكٌ : يُحْصِنُ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ إِذَا مَسَّهَا بِنِكَاحٍ، وَلَا تُحْصِنُ الْحُرَّةُ الْعَبْدَ إِلَّا أَنْ يُعْتَقَ وَهُوَ زَوْجُهَا فَيَمَسَّهَا بَعْدَ عِتْقِهِ، فَإِنْ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ<sup>(8)</sup>، فَلَيْسَ بِمُحْصِنٍ حَتَّى يَتَزَوَّجَ بَعْدَ عِتْقِهِ وَيَمَسَّ امْرَأَتَهُ.

1698 - قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحُرِّ، ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ تُعْتَقَ، فَإِنَّهُ لَا يُحْصِنُهَا بِنِكَاحِهِ إِنَّمَا هِيَ أَمَةٌ حَتَّى تُنْكَحَ بَعْدَ عِتْقِهَا وَيُصِيبَهَا زَوْجُهَا، فَذَلِكَ إِحْصَانُهَا.

(1) في (ب) : «والله أعلم».

(2) رُسم في الأصل على كل من «اليهودية» و«النصرانية» «صح»، وبالهامش : «اليهوديات والنصرانيات».

(3) كتب فوقهما في الأصل «صح»، وفي الهامش : «اليهوديات، والنصرانيات».

(4) بهامش الأصل : «قال ابن القاسم : يريد : لا يكون إحصان برأه، ولا يكون إلا بتزويج. وفي (ج) : من الإماء، أولات الأزواج».

(5) في (ج) : «وقال يحيى : قال مالك»، وفي (م) : «وحدثني عن مالك».

(6) في هامش (د) : «قال ابن وضاح : «مالك وبلغه عن القاسم»».

(7) في (ش) : «مستها».

(8) ضبطت في الأصل بثلاثة أوجه : «يُعْتَقُ» و«يُعْتَقُ» و«يُعْتَقُ»، وفوقها «صح». قال القاضي عياض في المشارق 1/ 97 : «في الموطأ في

الإحصان : في العبد يتزوج الحرة فإن فارقتها بعد أن يعتق فليس بمحصن، كذا لابن أبي صفر، وهو وهم، وصوابه ما سائر الرواة : «قبل

أن يعتق».

1699 - قَالَ مَالِكٌ : وَفِي الْأَمَةِ (1) إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحُرِّ فَتَعْتِقُ وَهِيَ تَحْتَهُ قَبْلُ أَنْ يُقَارِقَهَا، إِنَّهُ يُحْصِنُهَا إِذَا عَتَقَتْ وَهِيَ عِنْدَهُ إِذَا هُوَ أَصَابَهَا بَعْدَ أَنْ تَعْتِقَ (2).

1700 - قَالَ مَالِكٌ : وَالْحُرَّةُ النَّصْرَانِيَّةُ، وَالْيَهُودِيَّةُ، وَالْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ، يُحْصِنُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ إِذَا نَكَحَ إِحْدَاهُنَّ فَأَصَابَهَا.

## 18 - نِكَاحُ الْمُتْعَةِ

1701 - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (3) وَالْحَسَنِ ابْنِي مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (4)، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ (5) عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْخُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ (6).

1702 - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَتْ : إِنَّ رَبِيعَةَ بِنْتُ أُمِّيَّةَ (7) اسْتَمْتَعَ بِامْرَأَةٍ مُوَلَّدَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ، فَخَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَرَعَا يَجِرُّ رِدَاءَهُ فَقَالَ : هَذِهِ الْمُتْعَةُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ (8) فِيهَا لَرَجَمْتُ (9).

(1) في (ض) و(م) : «والأمة».

(2) بهامش الأصل : «العقيق».

(3) قال ابن الخذاء في التعريف 356/2 رقم : 317 : «عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب، يكنى أبا هاشم، يعرف بابن الخنيفة، سمع أباه، يعد في أهل المدينة ولا عقب له... يقال : إن عبد الله مات في عسكر الوليد بدمشق».

(4) قال ابن الخذاء في التعريف 197/2 رقم 164 : «هو ابن الخنيفة امرأة يقال لها : خوار بنت جعفر، ويقال خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة من بني حنيفة، وهذا أصح من الذي قبله. يكنى أبا القاسم، وقيل أبو عبد الله... توفي سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين، وهو ابن خمس وستين سنة».

(5) رسم في الأصل على «عن» «صح» و«ح» و«عه» وبالهامش : سقط «عن» لعبيد الله والصواب «قال».

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 236/2 : «وفي نكاح المتعة : عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيهما : علي كذا رواية يحيى عند جماعة من شيوخنا، وأصلحه ابن وضاح : عن أبيهما عن علي، وكذا للفتني، وابن القاسم وغيرهما، وهو الصواب. وكذا رواه أبو عمر بن عبد البر وأكثر شيوخنا من رواية يحيى على الصواب وإصلاح ابن وضاح».

(6) وفي (ج) : «الأهلية». قال الإمام أبو بكر بن العربي المعافري في المسالك 509/5 : «ونكاح المتعة من أقرب ما ورد في الشريعة وسخ، وكان مباحا في صدر الإسلام، ثم نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر، ثم أباحه في غزوة حنين، ثم حرمه بعد ذلك فتداولها النسخ مرثين، ثم استقرت بعد ذلك... لأن الإجماع انعقد بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة على ذلك. لكن يحكى أنه مذهب ابن عباس وحده... وانظر القيس له أيضا : 79/3. وقال الباجي في المشتقى 142/5 : «وقد روى ابن حبيب، أن ابن عباس وعطاء كانا يجيزان المتعة، ثم رجعا عن ذلك، ولعل عبد الله بن عباس إنما رجع لقول علي له».

(7) بهامش الأصل : «هو ربعة بنت أمية بن خلف الجمحي، جلدته عمر بن الخطاب في الخمر فتنصر ولحق بالروم، ولما ولي عثمان، بعث إليه أبا الأعور السلمي فأتى». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 13/2.

(8) ضبطت في الأصل بفتح التاء، وبالهامش «تقدمت» بضم التاء، وعليها «صح».

(9) بهامش الأصل : «لا يرجم عند ابن القاسم وجمهور المالكية. وقال ابن نافع وعيسى ويحيى بن يحيى : يرجم».



19 - نِكَاحُ الْعَبْدِ<sup>(1)</sup>

1703 - مَالِكُ أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بِنْتُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(2)</sup> يَقُولُ : يَنْكَحُ الْعَبْدُ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ. قَالَ مَالِكُ<sup>(3)</sup> : وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ<sup>(4)</sup>.

1704 - قَالَ مَالِكُ : وَالْعَبْدُ مُخَالِفٌ لِلْمُحَلَّلِ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ ثَبَتَ نِكَاحُهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَالْمُحَلَّلُ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِذَا أُرِيدَ بِالنِّكَاحِ التَّحْلِيلُ.

1705 - قَالَ مَالِكُ فِي الْعَبْدِ إِذَا مَلَكَتْهُ امْرَأَتُهُ، أَوْ الزَّوْجُ يَمْلِكُ امْرَأَتَهُ : إِنْ مَلَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ يَكُونُ فُسْحًا<sup>(5)</sup> بغير طلاقٍ، وَإِنْ تَرَاجَعَا بِنِكَاحٍ بَعْدَ، لَمْ تَكُنْ<sup>(6)</sup> تِلْكَ الْفُرْقَةُ طَلَاقًا.

1706 - قَالَ مَالِكُ : وَالْعَبْدُ إِذَا أُعْتَقَتْهُ امْرَأَتُهُ إِذَا مَلَكَتْهُ<sup>(7)</sup> وَهِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ، لَمْ يَتَرَاجَعَا إِلَّا بِنِكَاحٍ

جَدِيدٍ.

20 - نِكَاحُ الْمُشْرِكِ، إِذَا أَسْلَمَتْ زَوْجَتُهُ قَبْلَهُ<sup>(8)</sup>

1707 - مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ نِسَاءَ كُنْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْلِمْنَ بِأَرْضِهِنَّ وَهُنَّ غَيْرُ مُهَاجِرَاتٍ، وَأَزْوَاجُهُنَّ سَيِّئَ أَسْلَمْنَ كُفْرًا، مِنْهُنَّ بِنْتُ الْوَلِيدِ بِنْتُ السُّعَيْرَةِ<sup>(9)</sup>، وَكَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَهَرَبَ زَوْجُهَا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(10)</sup> ابْنَ عَمِّهِ وَهَبَ بْنَ عُمَيْرٍ يَرِثُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَانًا لِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(11)</sup> إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ، فَإِنْ رَضِيَ

(1) وفي (ج) و(م) : «ما جاء في نكاح العبيد».

(2) في (ج) : «ربيعة بنت عبد الرحمن».

(3) وفي (ج) : «قال يحيى : قال مالك».

(4) بهامش الأصل : «هو المشهور عن مالك، وروى عنه ابن وهب : أنه لا يتزوج أكثر من اثنين، وهو قول عمر، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، قال فضيل : كان الليث لا يرى أن يتزوج أكثر من اثنين. ومن هنا قال مالك : أحسن ما سمعت».

(5) في (ش) : «أنسخه بغير طلاق».

(6) وفي (ج) : «لم تكن له».

(7) وفي (ب) : «إذا هي ملكته».

(8) في (ج) و(م) : «ما جاء في نكاح المشرك».

(9) بهامش الأصل : «اسمها فاختة، ذكره ابن السكن، وذكره أبو عمر، وفي مصنف عبد الرزاق : هي عاتكة بنت الوليد فانظروا».

(10) لم ترد التصلية من (ج).

(11) لم ترد التصلية في (ش).

أَمْرًا قَبْلَهُ، وَإِلَّا سِيرَهُ شَهْرَيْنِ. فَلَمَّا قَدِمَ صَفْوَانُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرِذَائِهِ، نَادَاهُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ هَذَا وَهْبُ بْنُ عُمَيْرٍ<sup>(1)</sup> جَاءَنِي بِرِذَائِكَ، وَزَعَمَ أَنَّكَ دَعَوْتَنِي إِلَى الْقُدُومِ عَلَيْكَ، فَإِنْ رَضِيتُ أَمْرًا قَبْلَتُهُ، وَإِلَّا سِيرْتَنِي شَهْرَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انْزِلْ أَبَا وَهْبٍ»، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَنْزِلُ حَتَّى تُبَيِّنَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَلْ لَكَ تَسْيِيرُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ». فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ هَوَازِنَ بِحُثَيْنِ<sup>(2)</sup>، فَأَرْسَلَ إِلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَسْتَعِيرُهُ أَدَاةَ وَسِلَاحًا عِنْدَهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ: أَطَوْعًا أَمْ كَرْهًا؟ فَقَالَ: «بَلْ طَوْعًا»، فَأَعَارَهُ الْأَدَاةَ وَالسِّلَاحَ الَّتِي<sup>(3)</sup> عِنْدَهُ<sup>(4)</sup>، ثُمَّ رَجَعَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ كَافِرٌ، فَشَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَهُوَ كَافِرٌ وَأَمْرَأَتُهُ مُسْلِمَةٌ، وَلَمْ يُفَرِّقْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْرَأَتِهِ حَتَّى أَسْلَمَ صَفْوَانُ، وَاسْتَفَرَّتْ عِنْدَهُ أَمْرَأَتُهُ بِذَلِكَ التَّكَاحِ<sup>(5)</sup>.

1708 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ بَيْنَ إِسْلَامِ صَفْوَانَ<sup>(6)</sup>، وَبَيْنَ إِسْلَامِ أَمْرَأَتِهِ نَحْوَ مِائَةِ شَهْرٍ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ أَمْرَأَةً هَاجَرَتْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ مَقِيمٌ بِدَارِ الْكُفْرِ إِلَّا فَرَّقَتْ هِجْرَتُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا، إِلَّا أَنْ يَقْدَمَ زَوْجُهَا مُهَاجِرًا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا<sup>(7)</sup>.

1709 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أُمَّ حَكِيمَ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ عِكْرِمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ، فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَهَرَبَ زَوْجُهَا عِكْرِمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى قَدِمَ الْيَمَنَ، فَأَرْتَحَلَتْ أُمَّ حَكِيمَ حَتَّى قَدِمَتْ عَلَيْهِ بِالْيَمَنِ، فَدَعَتْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ، وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) بهامش الأصل: «عمير بن وهب، في السير» أنه حمل عمامة رسول الله عليه وسلم التي دخل بها مكة.

(2) بهامش الأصل: «بجيش»، وفوقها للأصيلي «وح».

(3) بهامش الأصل: «الذي».

(4) بهامش الأصل: «كانت الدزوع مئة ذراع بما يحتاج إليه من السلاح، كذا في السير».

(5) قال ابن عبد البر في التمهيد 23/12: «لم يختلف العلماء أن الكافرة إذا أسلمت ثم انقضت عدها، أنه لا سبيل لزوجها إليها إذا كان لم يسلم في عدها إلا شيء» روي عن إبراهيم النخعي شد فيه عن جماعة العلماء، ولم يتبعه عليه أحد من الفقهاء إلا بعض أهل الظاهر، فإنه قال أكثر أصحابنا: لا يفسخ النكاح لتقدم إسلام الزوجة، إلا بمضي مدة يتفق الجميع على نسخها لصحة وقوعه في أصله، ووجود التنازع في حقه.

(6) في هامش (أ): «ابن أمية»، وعليها «ع».

(7) قال ابن عبد البر في التمهيد 19/12: «هذا حديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح، وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير، وابن شهاب إمام أهل السير وعالمهم، وكذلك الشعبي، وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله». وانظر نص الحديث في التقصي في باب مراسيل ابن شهاب ص: 132.



وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ، فَلَمَّا رَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَثَبَ إِلَيْهِ فَرَحًا<sup>(1)</sup> وَمَا عَلَيْهِ رِذَاءٌ<sup>(2)</sup> حَتَّى بَايَعَهُ، فَثَبَّتَا عَلَى نِكَاحِهِمَا ذَلِكَ.

1710 - قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ، وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا إِذَا عُرِضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ فَلَمْ تُسَلِّمْ<sup>(3)</sup>، لَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ [المتحنة : 10].

## 21 - مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ

1711 - مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(4)</sup>، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(5)</sup> وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ<sup>(6)</sup>. فَقَالَ<sup>(7)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كَمْ سَقَتَ إِلَيْهَا ؟». قَالَ : زِنَةً<sup>(8)</sup> نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ<sup>(9)</sup>. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أُولَمَ، وَلَوْ بِشَاءَ».

1712 - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ : لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤَلِّمُ بِالْوَلِيمَةِ مَا فِيهَا خُبْرٌ وَلَا لَحْمٌ.

(1) بهامش الأصل : «قال ابن وساح : هذا رخصة في القيام للرجل الشريف، قوله : وثب إليه فرحاً» قال ابن عبد البر في التمهيد 52/12 «في هذا الحديث من المعاني : وثوب الرجل الخليل إلى ما يفرح به في دينه، وكذلك عندي وثوبه لما يسره في دينه إذا لم يقدم ذلك في دينه، وفيه ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من السرور والفرح بإسلام قريش، وأشرف الناس، وكذلك سائر من أسلم».

(2) في (ب) : «ورمى عليه رداء»، وفي (ج) : «ورمى عليه رداء».

(3) وفي (ج) : «فلم يسلم».

(4) قال ابن عبد البر في الاستذكار 526/5 : «هكذا روى هذا الحديث جماعة رواة الموطأ، جعلوه من مسند أنس، ورواه روح بن عباد، عن مالك، عن حميد، عن أنس، عن عبد الرحمن بن عوف، جعله من مسند عبد الرحمن بن عوف. وقال أهل العلم بالنسب والخبر : إن المرأة التي تزوج عبد الرحمن بن عوف على زنة نواة من ذهب، وقال له فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أولم ولو بشاة»، هي بنت أنيس ابن رافع... من الأنصار من الأوس، ولدت لعبد الرحمن بن عوف ابنين : أحدهما يسمى القاسم، والآخر أبو عثمان، قيل : اسمه عبد الله كما قيل في اسم أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، يقال لأحدهما : عبد الله الأصغر، والآخر عبد الله الأكبر».

(5) سقطت التصلية من (ج).

(6) بهامش الأصل : «المرأة هي ابنة أنس بن رافع الأشهلية، ذكر ذلك أبو محمد ابن حزم في الأنساب له، انظر اسمها». قال ابن عبد البر في التمهيد 178/2 : «قال الزبير بن بكار : المرأة التي قال رسول الله فيها لعبد الرحمن بن عوف حين تزوجها : ماذا أصدقته. فقال : زنة نواة من ذهب، فقال له رسول الله : أولم ولو بشاة : هي ابنة أنس بن رافع ابن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصاري، ولدت له القاسم، وأبا عثمان. قال : واسم أبي عثمان عبد الله».

(7) بهامش الأصل : «له» : «وفوقها» «ع» و«صح»، وفي (ب) و(ج) : «فقال».

(8) ضبطت في الأصل بضم التاء وفتحها معاً.

(9) قال عبد الملك بن حبيب في تفسير غريب الموطأ 410/1 : «إنما هي خمسة دراهم، ولم يكن ذهب، كانوا يسمون الخمسة دراهم، نواة، والعشرين نشاء، والأربعين أوقية». وقال الوقشي في التعليق 23/2 «النواة : زنة خمسة دراهم، وقال ابن حنبل : ثلاثة دراهم وثلاث، وقيل : النواة عند أهل المدينة ربع دينار، وقال أبو عبيد : معنى الحديث عند بعضهم : إنه أراد قدر نواة من ذهب كانت قيمتها خمسة دراهم، ولم يكن ثم ذهب، وإنما هي خمسة دراهم تسمى نواة، كما سميت الأربعون درهما أوقية، والعشرون درهما نشاء».



1713 - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ، فَلْيَأْتِهَا».

1714 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : شَرُّ الطَّعَامِ الطَّعَامُ الْوَلِيْمَةُ، يُدْعَى لَهَا <sup>(1)</sup> الْأَغْنِيَاءُ، وَيَتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

1715 - مَالِك، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : إِنْ خِيَاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَطْعَامَ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسُ : فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(2)</sup> إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ <sup>(3)</sup> إِلَيْهِ خُبْرًا مِنْ شَعِيرٍ، وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ <sup>(4)</sup>، قَالَ أَنَسُ : فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(5)</sup> يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ <sup>(6)</sup> مِنْ حَوْلِ الْقُصْعَةِ، فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

## 22 - جَامِعُ التَّكَاخ

1716 - مَالِك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ : «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، أَوْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ، فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا <sup>(7)</sup>، وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ. وَإِذَا اشْتَرَى الْبَعِيرَ، فَلْيَأْخُذْ بِدُرْوَةِ سَنَامِهِ <sup>(8)</sup>، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ <sup>(9)</sup>».

1717 - مَالِك، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ أُخْتَهُ، فَذَكَرَ أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَحَدَتْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَضْرَبَهُ أَوْ كَادَ بِضْرَبِهِ <sup>(10)</sup> ثُمَّ قَالَ : مَا لَكَ وَلِلْخَيْرِ <sup>(11)</sup>.

(1) بهامش الأصل : «يدعى إليها»، وعليها «ح». وفيه أيضا : «له» وفوقها «صح».

(2) لم ترد التصلية في (ش).

(3) ضبطت في الأصل بضم القاف وفتحها معاً، وفي الهامش : «خبر ومرق».

(4) بهامش الأصل : «فيه دبء وقديد»، قاله ابن وهب وغيره عن مالك.

(5) لم ترد التصلية في (ش).

(6) بهامش (ج) : «الدباء جمع دبءة، وهي القرعة يسكون الرءء، والعامية تقول : قرعة بفتح الرءء، وهو خطأ». وانظر التعليق على الموطأ للوقشي 83/2.

(7) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 24/2 : «الناصية : مقدم الرأس، وعصها لأن العرب تعبر عن ملك الشيء والقدره عليه بأن يقولوا : أخذ بناصره». وانظر مشكلات الموطأ للبطلوسي ص : 154.

(8) بهامش (ج) : «السنام الحديدة». قال الوقشي في التعليق على الموطأ 24/2 : «الدروة والذروة، أعلى كل شيء». والسنام : الحديدة...

(9) بهامش الأصل «الرجيم».

(10) قال الوقشي في التعليق على الموطأ 24/2 : «كاد أن يضربه»، كذا وقع في بعض النسخ، والنحويون يابون اجتماع «كاد» مع «أن» إلا في ضرورة الشعر، ورأيت في كتاب أبي عمر : «كاد يضربه» بإسقاط إن.

(11) بهامش الأصل : «روى يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، أن رجلاً أتى عمر بن الخطاب، فقال : إن ابنة لي ولدت في الجاهلية، وأسلمت فأصاب حداء، وعمدت إلى الشفرة فذبحت نفسها، فأمركتها وقد قطعت بعض أوداجها، فداوتها، فبرئت»،



1718 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَيُطْلَقُ إِحْدَاهُنَّ الْبَيْتَةَ : أَنَّهُ يَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَ، وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا.

1719 - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، أَفْتَيَا الْوَلِيدَ ابْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ<sup>(1)</sup> عَامَ قَدَمِ الْمَدِينَةِ بِذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ<sup>(2)</sup> : طَلَّقَهَا فِي مَجَالِسِ شَتَّى.

1720 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثُ لَيْسَ فِيهِنَّ لَعِبٌ : النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالْعِتْقُ<sup>(3)</sup>.

1271 - مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيَّ<sup>(4)</sup>، فَكَانَتْ عِنْدَهُ حَتَّى كَبُرَتْ، فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَتَاةً شَابَةً، فَأَثَرَ الشَّابَّةَ عَلَيْهَا، فَتَنَاسَدَتْهُ الطَّلَاقُ، فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً ثُمَّ أَمْهَلَهَا، حَتَّى إِذَا كَادَتْ تَحِلُّ رَاجَعَهَا، ثُمَّ عَادَ فَأَثَرَ الشَّابَّةَ عَلَيْهَا، فَتَنَاسَدَتْهُ الطَّلَاقُ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً ثُمَّ رَاجَعَهَا، ثُمَّ عَادَ فَأَثَرَ الشَّابَّةَ عَلَيْهَا، فَتَنَاسَدَتْهُ الطَّلَاقُ، فَقَالَ : مَا شِئْتُ، إِنَّمَا بَقِيَتْ وَاحِدَةً، فَإِنْ شِئْتُ اسْتَقْرَرْتُ عَلَى مَا تَرَيْنَ مِنَ الْأَثَرِ، وَإِنْ شِئْتُ فَارْقُتْكِ، قَالَتْ : بَلْ اسْتَقْبِرُ عَلَى الْأَثَرِ، فَأَمْسَكَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَرِ رَافِعٌ عَلَيْهِ إِثْمًا حِينَ قَرَّتْ عِنْدَهُ عَلَى الْأَثَرِ.

كَمُلَ كِتَابُ النِّكَاحِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(5)</sup>.

= ثم نسكت وأقبلت على القرآن، وهي تخطب إلى فأخبر من شأنها الذي كان ؟ فقال عمر : تعمد إلى ستر ستره الله فتكشفه، لئن بلغني أنك ذكرت شيئا من أمرها لأجعلنك نكالا لأهل الأمصار، بل أنكحها نكاح العفيفة المسلمة. قاله أبو عمر : «والنص في الاستدكار 539/5. وعرفت «العفيفة» في الهامش إلى «العبيدة»، وفي كشف المغطى ص 255 : «كان هذا الرجل قد حسب أن إخباره المخاطب بأن مخطوبته أحدثت، أي : زنت أمر مشروع، وأن كتمانها ضرب من الغش للمخاطب وكان مخطئا في حسبانته ذلك...».

(1) «بن مروان» ألحق بالأصل وعليها «صح»، وحق عليها بدالتين صغيرتين، ولم يشتها الأعظمي في الأصل وهي منه.

(2) كتب في هامش الأصل : «له»، وعليها «صح».

(3) ساق ابن عبد البر عدة روايات للحديث من طريق سعيد بن المسيب، وقال : «وحديث مالك أصح عنه : لصحة الإسناد، ورواية الأئمة له» : الاستدكار 543/5.

(4) كتب فوقها في الأصل «ع» و«صح». وبهامش الأصل : «الأنصارية»، وفوقها «صح».

(5) في (ش) : «تم كتاب النكاح بحمد الله وعونه».



قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر النُمري المتوفى  
سنة 463 ،

وانما اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى  
المذكورة خاصة، لموضعه عند أهل بلدنا من الثقة  
والدين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعمالهم  
لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط  
من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو  
نحوها، فأذكره من غير روايته إن شاء الله، فكل  
قوم ينبغي لهم امتثال طريق سلفهم فيما سبق إليهم  
من الخير، وسلوك منهاجهم فيما احتملوا عليه من  
البر، وإن كان غيره مباحا مرغوبا فيه.

التمهيد 10/1



وقال الحافظ أبو الفضل القاضي عياض بن موسى  
السبتي المتوفى سنة 544 ،

فأما الكتاب الموطأ للإمام أبي عبد الله  
مالك بن أنس الحميري ثم الأصمعي النسب القرشي  
ثم التيمي بالحلف الحجازي ثم المدني الدار والمولد  
والنشأة من رواية الفقيه أبي محمد يحيى بن يحيى  
الأندلسي ثم القرطبي الدار والمولد والنشأة العربي  
ثم الليثي بالحلف البربري ثم المصمودي النسب  
التي قصدناها من جملة روايات الموطأ لاعتماد  
أهل أمتنا عليها غالبا دون غيرها إلا المكثرين  
ممن اتسعت روايته وكثر سماعه، فإننا قرأنا جميعه  
وسمعناه على عدة من شيوخنا ببلدنا وبالأندلس...

مشارق الأنوار على صحاح الآثار 8/1